

الكتاب: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم

المجلد الأول

مقدمة

...

تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم

تأليف: د/عبد الرزاق بن فرج الصاعدي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، فاتحة كل خير، وتمام كل نعمة، أحمده سبحانه وتعالى حمدا طيبا مباركا فيه، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، أفصح العرب لسانا، وأبينهم حجة، وأقومهم عبارة، وأرشدهم سبيلا، صلى الله عليه، وعلى آله الطاهرين، وصحابته أجمعين.

أما بعد، فإن مجال العمل المعجمي يعدّ من أهم مجالات النشاط اللغوي وأصعبها؛ ويقتضي مواصفات خاصة في رواه؛ في مقدمتها الدقة والأناة والصبر. ولنا أن ننظر - اليوم- إلى جهود علمائنا القدامى في صناعة المعاجم، وما خلفوه لنا من تراث معجمي زاخر لنرى ما عانوه من نصيب بالغ، وما بذلوه من دقة متناهية في الجمع والاستيعاب، وفي التنظيم والتبويب؛ وما وقّروه لهذا الأمر المهم من أسباب التّضح والتّجّح ما كفل له أن يتصدّر قمة نشاطاتهم اللغوية؛ فصفت لنا بذلك موارد اللغة وحُفظت أصولها، وما ترمي إليه من صحاح المعاني، ودقائق الدلالات.

ولمّا كان جمهور المشتغلين بعلموم العربيّة في شتى فنونها ومناحيها لا يستغنون عن الرجوع إلى هذا الضرب من المؤلفات؛ فقد استمرت جهود العلماء، وتضافرت في هذا المجال، وتعاقبت، وامتازت بالشمول

(17/1)

والتنوع؛ فرأينا جوانب شتى فيه؛ كاليسر والاختصار والتهذيب والاستدراك والتحشية والتعليق والتقد. وقد اتصل جهد الخلف بجهود السلف في النشاط المعجمي، الذي لا يزال معدودا في مجالات الدراسات اللغوية الخصيبة في الأصوات والأبنية والتراكيب والدلالات؛ فاستقطب - بأخيرة - اهتمامات كثير من الباحثين؛ غير أنه لا يزال في حاجة إلى المزيد من الدراسات.

ومن المعلوم أن الكلمات في اللغة العربية ترتبط بأصولها ومعانيها؛ في نظام بالغ الدقة، يكشف عن جمال هذه اللغة وجلالها. ومن الثابت عند علماء اللغة العربية أن لكل كلمة وما تفرع عنها أصلا واحدا فحسب، بَيَدَ أَنَّ ثَمَّةَ أصولا - يصعب حصرها - تتداخل؛ وأعني بذلك: أن الكلمة الواحدة قد يتوارد عليها أصلا ن أو أكثر، مما يؤدي إلى التداخل مع أصلها الحقيقي؛ فيلتبس الأصلا ن أو الأصول؛ فكلمة (المَدِينَة) - مثلا - يتوارد عليها أصلا ن ثلاثيان؛ فيتداخلان؛ وهما (م د ن) و (د ي ن) ويتداخل في كلمة (الرُّمَّان) أصلا ن؛ وهما (ر م م) و (ر م ن) أما كلمة (القرآن) فإنها تحتل ثلاثة أصول: (ق ر أ) و (ق ر ي) و (ق ر ن) وتحتل كلمة (مَأْجَج) ثلاثة أصول - أيضا - ، وهي: (أ ج ج) و (م ج ج) و (م أ ج ج) .

(18/1)

ومن أعجب ما وقع فيه التداخل كلمة (كَوْكَب) فإن فيها خمسة أصول متداخلة؛ وهي: (ك ك ب) على مذهب الجمهور، و (و ك ب) على مذهب الأصمعي والأزهري، و (ك ب ب) على مذهب الراغب الأصفهاني، و (ك و ك ب) على مذهب الخليل وأبي بكر الزبيدي، و (ك ب ك ب) على مذهب بعض الباحثين المعاصرين. وقد كثر التداخل في أنواع مخصوصة من ألفاظ اللغة، منها: الرباعي المضاعف؛ نحو: سلسل وزلزل ووسوس، فأثر ذلك في بناء معاجم القافية تأثيرا بالغا؛ إذ تابع صناع تلك المعاجم فيه المذهب الكوفي؛ وهو أن مثل تلك الكلمات هو من الثلاثي، وتركوا المذهب المشهور، وهو مذهب البصريين وجمهور النحاة واللغويين؛ وحاصله أن تلك الكلمات رباعية. وعلى الرغم من ذلك فإن متابعتهم الكوفيين لم تتصف بالاطراد؛ فثَمَّةَ كلمات من ذلك الضرب وضعت عندهم في الرباعي؛ وهو موضعها الصحيح؛ ومما يثير الانتباه أن ما جاء في موضعه الصحيح من هذا الضرب كاد يقتصر على باب الهمزة فقط. أما نحو: سَبَطٍ وَسَبَطٍ، وَدَمِثٍ وَدَمِثٍ؛ فهو باب من التداخل؛ وتداخل الأصلين منه عند المعجميين دفعهم إلى ترجمة أحدهما في الآخر.

(19/1)

ومما كثر فيه التداخل، واختلفت فيه المعاجم: المهموز والأجوف والناقص وذو النون أو الميم، فكان بعضهم يرى الهمزة أو الميم أو النون من الأصل، وبعضهم يرى ذلك زائداً أو يرى الهمزة منقلبة عن حرف علة، أو العكس؛ فيضعها فريق في باب، ويضعها فريق في باب آخر، بل إنهم كثيراً ما وقعوا في تكرار المهموز في المعتل؛ مما أدى إلى تضخيم البابين.

والحق أن المعتل والمهموز من أكثر الأصول إثارة لحيرة اللغويين والمعجميين، ولا سيما تداخل الواو والياء في المعتل الناقص؛ فأدى ذلك إلى محاولة بعض المعجميين تجاوز هذه العقبة بوضع الواوي واليائي في باب واحد؛ وأول من فعل ذلك: الجوهري في (الصحاح) فعدا صنيعة منهجاً يُحتذى.

أما النون فمزقتها كبيرة، فإن أصالتها تلتبس في أول الكلمة، وفي وسطها، وفي آخرها؛ نحو: نَرْجِسٍ، وَذُرْنُوحٍ، وَضَيْفَيْنِ. وللميم مزقة لا تقل عن النون فأصالتها تلتبس في أول الكلمة، وفي وسطها، وفي آخرها - أيضاً - نحو: الْمَدِينَةِ، وَدُلَامِصٍ، وَخُلُقُومٍ. وقد تخفى حالة التاء؛ إذا وقعت في أول الكلمة، نحو: تَرْقُوتَةٍ، وَتُنُورٍ، وَتَأَلَّبٍ، وَتُرَامِزٍ، وَتَنْوُجٍ، وَتَنْوُخٍ.

(20/1)

ومن عجائب تداخل الأصول في: (اللِّسَان) أنَّ ابن منظور ذكر (الأفْكَل) وهي: الرعدة - في أصل رباعي، في باب اللام؛ فصل الهمزة، مع نص أكثر العلماء العربية على أن الكلمة ثلاثية الأصول، والهمزة فيها زائدة، وقد قرر ابن منظور نفسه زيادة الهمزة فيها؛ فوزنهما عنده: (أَفْعَل) ومع ذلك وضعها في الرباعي، على أصالة الهمزة. والحق أن لتداخل الأصول أثراً بالغاً في بناء المعجم العربي، ولا سيما معاجم القافية، التي تعتمد على أصل الكلمة أساساً في التبويب والترتيب؛ فإن الكلمة قد تنتقل من باب إلى باب آخر، أو من فصل إلى فصل آخر، فتتجىء في غير موضعها الصحيح، أو توضع في موضعين، أو أكثر، مما يؤدي إلى خلل بيّن في النظام المعجمي الدقيق، ويسهم في تضخيم بعض الأبواب.

ومن ضرر التداخل في المعاجم أنه يحول بين الباحث فيها عن شيء ومراده فيها، وقد امتد هذا الأثر إلى بعض العلماء في مؤلفاتهم؛ فاستدركوا على بعض المعاجم مواد هي فيها.

ويؤدي التداخل - أيضا - إلى الحكم على الكلمة بأنها من أصل ليست منه، مما ينتج عنه شيء من الاضطراب في بعض الأحكام التصريفية، كحركة عين المضارع في الأجوف، أو الناقص، أو المهموز، وكذا في الجمع والتصغير.

(21/1)

ويقود وضع الكلمة في موضعين أو أكثر إلى اختلاف شرحي الكلمة أو شروحيها؛ في المضمون، من حيث الترجمة، أو الضبط، أو الأحكام، أو النقول، أو الشواهد، أو النصوص، ونحو ذلك. وقد يؤدي تداخل الأصول إلى ظهور أبنية غريبة على العربية، بعيدة عن قياسها، ك (افلأغل) على رأي من يجعل كلمة: (اكلاز) من الأصل الثلاثي (ك ز ز) و (فَعْقَبِيل) نحو: (سَلَسِيل) على تقدير أنه ثلاثي من (س ل ل) على مذهب الراغب الأصفهاني؛ و (افْعَال) نحو: (انْباق) حملا على صنيع الجوهري، في وضعه الكلمة في (ن ب ق) .

وتهدف هذه الدراسة، التي بين أيدينا، إلى تناول أمرين: أولهما: تداخل الأصول اللغوية؛ وهو جانب صرّفي محض. وثانيهما: سبب الأثر الذي يمكن أن يحدثه هذا التداخل في بناء معاجم القافية. واتخذتُ من مدرسة القافية ميدانا للدرس والتحليل في الأمرين كليهما، بوصفها المدرسة التي اعتمدت معاجمها أصل الكلمة أساسها الأول في الترتيب؛ فسبقت بذلك غيرها من المدارس المعجمية. ولذلك اخترت أن يكون عنوان الدراسة: (تداخل الأصول اللغوية، وأثره في بناء المعجم العربي من خلال مدرسة القافية) .

(22/1)

ولقد أقمتها على مواد منتخبة، مما يربي على ألفي مادة، تداخل في كل منها أصلا، أو أكثر، وهذا يعني أن الأصول المتداخلة - فيما وقفت عليه - تزيد على أربعة آلاف أصل.

واقترضت طبيعة الموضوع أن تأتي الدراسة في خمسة أبواب؛ يسبقها تمهيد؛ أتيت فيه على أمور تتصل بالبحث؛ وهي: (الأصول) و (التداخل) و (المعجم) و (القافية) و

(سبب اختيارها) .

وجاء الباب الأول بعنوان: (الأصول والزوائد) وبنيت على ثلاثة فصول.

أفردت أولها للأصول في عرف اللغويين، قدامى ومحدثين.

وجعلتُ ثانيها للزوائد بجميع أنواعها، كالزيادات المقيسة، والإلحاق، والزيادات غير المقيسة.

أما ثالثها فهو يبحث في مقاييس التفريق بين الأصول.

ونال (تداخل الأصول) ما يستحق من الدراسة، فجاء في البابين الثاني والثالث، ونحوت فيهما منحى يؤدي إلى حصر ظاهرة التداخل في إطارها العام، بحيث يؤمن أن يند شيء من صورها المختلفة؛ فالتداخل على قسمين:

ما يقع في البناء الواحد.

وما يقع بين بناءين مختلفين غير متكافئين.

(23/1)

وللأول ثلاث صور:

التداخل بين الثلاثي والثلاثي.

والتداخل بين الرباعي والرباعي.

والتداخل بين الخماسي والخماسي.

وللثاني ثلاث صور . أيضاً .:

التداخل بين الثلاثي والثلاثي.

والتداخل بين الثلاثي والخماسي.

والتداخل بين الرباعي والخماسي.

وجعلت للقسم الأول باباً مستقلاً؛ وهو الباب الثاني؛ وكان الباب الثالث للقسم الثاني

من قسمي التداخل. ولما كان أسباب التداخل وأثره في بناء المعاجم من أهم ما في هذه

الدراسة، وهو يُعدُّ ثمرتها، فقد أفردته في بابين مستقلين: الرابع والخامس، فجاء أولهما -

وهو الباب الرابع - بعنوان: (أسباب التداخل وأثره في بناء معاجم القافية) وكان هذا

الباب من أوسع أبواب الدراسة، فناسب اتساعه أهميته، وفيه فصلان:

أولهما: أسباب التداخل.

ثانيهما: أثر التداخل في بناء معاجم القافية.

وأما الباب الخامس - وهو الأخير - فقد أفرد لـ (أثر التداخل في النقد المعجمي) وجاء في فصلين:

أولهما: للنقد المعجمي عند القدامى.

ثانيهما: للنقد المعجمي عند المتأخرين.

ثم جاءت الخاتمة، واشتملت على أبرز النتائج، التي توصل إليها البحث، وبعض التوصيات، وتلا ذلك الفهارس العامة. وقد درست هذه الظاهرة اللغوية دراسة تاريخية مقارنة، مستقرنا آراء القدماء والمحدثين، ومحللا إياها، ومبديا ما أراه حيال بعضها من ملحوظات، متخذنا من الدرس الصرفي القديم - لا سيما ما استقر عليه البصريون - أساسا لدراسة الأصول، فافتضت طبيعة الدراسة الاعتماد فيها على أربعة مناهج معروفة في الدراسات اللغوية الحديثة، وهي:

1- المنهج الوصفي.

2- المنهج التاريخي المقارن.

3- المنهج الاستقرائي.

4- المنهج النقدي.

وحاولت المزج بينها بما يخدم الدراسة. ثم إنني كنت أعلم تماما ما في البحث من مصاعب ومتاعب، وقد حملي على ركوب الصعبة بلا أخلاصٍ دوافعٍ لم يزل صداها يرنُّ في أذني،

وأهدافٌ لمعت لي من بعيد، فشمرت لها عن ساعد الجدِّ، آملا أن أضع صُوى على بُنيّات الطريق، وكان من أهم هذه الدوافع والأهداف:

أ - حُبِّي الشديد للدرس اللغوي؛ ولا سيما مجالات الصرف العربي، وموضوعات فقه اللغة وعلى رأسها الدراسات المعجمية؛ وقد تيسر لي - بتوفيق الله - في هذه الدراسة الجمع بين الرغبتين.

ب- الوقوف على ظاهرة تداخل الأصول بالدراسة التفصيلية التحليلية؛ أسوة بغيرها من الظواهر اللغوية؛ التي نالت حظها من الدرس؛ وقد تبين لي أن موضوع هذه الدراسة مما لم يطرقه الباحثون قديما وحديثا، خلا ما جاء منه في إشارات متفرقة هنا وهناك،

وأهمها ما جاء في (الخصائص) لابن جني، الذي عرض لبعض جوانبه، والإشارات النقدية التي أثارها بعض المعجميين في معاجمهم؛ ولعل إغفال الباحثين المعاصرين هذا الموضوع راجع إلى ما يكتنفه من تشعب وغموض في بعض جوانبه.

ج- الوقوف على أثر (تداخل الأصول) في بناء معجم القافية، وحصر آثاره السلبية، والتنبيه عليها، ومحاولة وضع الحلول الممكنة لتلافي ذلك مستقبلاً، فيما يؤلف من معاجم، تتخذ من الأصول أساساً لبنائها، وعلى رأسها المعجم التاريخي، الذي وضعت فكرته في العصر الحديث، وأرسيت قواعده.

(26/1)

د- تَغْيِيرُ معنى الكلمة بسبب التداخل، وما يترتب عليه من عدم إدراك السامع مراد المتكلم، ومن أشهر أمثلته ما جاء في الحديث المرفوع أن قوماً من جهينة جاءوا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- بأسير، وهو يُرْعَدُ من البرد، فقال: "أَذْفُوهُ"، فذهبوا به فقتلوه، فَوَدَّاهُ النبي -صلى الله عليه وسلم- وإنما أراد - عليه السلام: أَذْفُوهُ من البرد، وهو من: (د ف أ) وسهله؛ لأنه ليس من لغته التحقيق؛ فالتبس بأصل آخر؛ وهو (د ف و) ومنه قولك: دَفَوْتُ الجريحَ أَذْفُوهُ دَفْوَاً؛ إذا أَجْهَزْتَ عليه.

هـ- إبراز أكبر قدر ممكن، مما جاء من الألفاظ في غير موضعه، في معاجم القافية، أو مما وضع في موضعين أو أكثر، ليكون عوناً للقارئ.

و مما شحذ همتي على المضي في هذا البحث ما قرأته أو سمعته من أن بعض المتخصصين في غير العربية كان يشكو من إهمال المعاجم بعض الكلمات، ككلمة (امْتَارَ) مثلاً، لأنه طلبها في مادة (م ت ر) وفاته أن التاء فيها تاء الافتعال، وأن الكلمة معتلة العين، وهي مثل: (اخْتَارَ) من الخير، ف (امْتَارَ) من الميرة، وهي جَلْبُ الطعام، وليست من (م ت ر) .

وقرأت للدكتور محمود الطناحي ما نصّه: (جاءني - ذات يوم - طالب يُعِدُّ رسالة دكتوراه) وسألني - متعجباً - : "كيف لا يذكر ابن منظور في (لسان العرب) شيئاً عن معنى كلمة (التراث) ؟ " فقلت له: "وكيف كان

(27/1)

ذلك؟ " قال: " هو على ما وصفت لك، لقد بحثت عن مادة (ت ر ث) في فصل التاء من كتاب التاء، فلم أجد لها ذكراً!! " فقلت له: " ابحث في مادة (ور ث) وستجد بغيتك " 1.

وإذا كان أصل كلمتي: (امْتَارَ) و (الْتَرَاثِ) ظاهراً لأكثر الباحثين، والكشف عنهما في المعجم لا يعد مطلباً عسيراً، فإن الباحث عن كلمة (تُكَلِّة) مثلاً ليعجب حين يجد ابن منظور يضعها في (ك ل ت) من باب التاء، إلى جانب موضعها الصحيح، وهو (وك ل). ومثل هذه الدقائق كثير يغري الغاصة على تتبعه وتقميشه. نعم، ولا أنسى - في ختام هذه الكلمة - أن أتوجه بالشكر لأساتذتي في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، الذين أفدت منهم في هذا البحث، وأخص بالشكر الجزيل، والعرفان بالجميل: أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد يعقوب تركستاني، المشرف على هذا البحث؛ الذي كان لي نعم العون والسند، بتوجيهاته السديدة، ومتابعته الدقيقة، فكان له يدٌ في إتمام البحث، واستوائه على سوقه، وظهوره بالصورة، التي كنت أطمح إليها، فله مني موفور الشكر، والدعاء الصادق له بالمتوبة من الله عز وجل.

1 الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات 18.

(28/1)

وأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، الذي أهدى إلي فكرة هذا البحث، وهوّنه عليّ بعد أن كدتُ أن أنصرف عنه، لوعورة الطريق، وضخامة الجهد، الذي يتطلبه، فجزاه الله خير الجزاء. وأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد فاخر الذي استحسن الموضوع، وحبب إلي الكتابة فيه، وحثني على إتمامه، فجزاه الله خيراً وأجزل له المتوبة.

كما أشكر: إخواني، وزملائي، وكل من مد لي يد العون، فجزاهم الله عني جميعاً خيراً. وبعد: فقد أفرغت - في هذا البحث - جهدي وطاقتي، غير زاعم بلوغ الغاية؛ ولكنني أرجو المقاربة والسداد، بما أسعفني به جهدي القليل، وفكري الكليل، في التنقيب، والاستقصاء، والاستنباط، والتعليل، ولا أبرئ نفسي - مع هذا - من التقصير، وسوء الفهم، والعثرة، والزلة؛ والمأمول ممن ينظر في عملي أن يصلح ما طغى به القلم، وزاغ

عنه البصر، وقصر عنه الفهم، فالإنسان محلُّ النسيان، وعلى الله التكلان، ومنه العون والتوفيق.

(29/1)

والحمد لله، الذي كتب على الإنسان الإحسان في كل شيء، وهو حسبي، ونعم الوكيل.
المدينة المنورة 1414هـ الموافق 1994م

(30/1)

التمهيد

المبحث الأول: الأصول

...

المبحث الأول: الأصول:

الأصول جمع أصل، ومادة (أص ل) في اللغة عدة معان، يمكن ردها إلى ثلاثة معان مختلفة، وهي:

1- أساس الشيء.

2- نوع من الحيات.

3- ما كان من النهار قبل الغروب 1.

أما الأول: فأصل الشيء: أسفله، وأساس الحائط: أصله، وأصل الشجرة: جذورها، ويقال: استأصل الله بني فلان، إذا لم يدع لهم أصلاً. ثم كثر ذلك حتى قيل، أصل كل شيء، ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول. وأما الثاني: فالأصلة جنس من الحيات، وهو أخبثها، وقيل: حية عظيمة قصيرة الجسم، تَثْبُ على الفارس فتقتله.

وأما الثالث: فرمان من النهار، يسمى: أصيلاً، وهو العشي 2، أو ما بعد العشي 3، والمشهور أنه ما بعد صلاة العصر إلى الغروب 4، قال أبو ذؤيب:

1 ينظر: مقاييس اللغة (أصل) 109/1، واللسان (أصل) 16/11-18، والمصباح المنير (أصل) 16.

2 ينظر: تهذيب اللغة (أصل) 240/12.

3 ينظر: مقاييس اللغة (أصل) 110/1.

4 ينظر: المصباح المنير (أصل) 16.

(33/1)

عَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ ... وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ 1

ومن العسير إعادة هذه المعاني المتباينة إلى معنى واحد مشترك، وهذا ما يجعلنا نميل إلى أنها لغات.

أما الأصول في اصطلاح اللغويين والصرفيين، فلا تبتعد عن المعنى اللغوي الأول لمادة (أص ل) فالأصل هو الحرف: الذي يلزم في بناء الكلمة 2 لفظاً أو تقديراً، قال ابن مالك في تعريفه:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ مَثَلُ (تَا) احْتِذِي 3

وقد اعترض عليه بأن هذا التعريف غير جامع للأصول 4، لأنه لا يجمع أفراد المعرف كلها، إذ يخرج عن ذلك، نحو: (وَعَدَ) ووأوه أصل، وتسقط في بعض تصاريف الكلمة لعله، كـ (عِدَّةٍ) و (يَعِدُ) .

1 ينظر: شرح أشعار الهذليين 142/1 وفيه (أكرم) بالبناء للمجهول، وفي المقاييس

(أصل) 11/1 (أكرم)، وكذلك في اللسان (أصل) 16/11، وهو أقرب، لما بعده.

2 ينظر: شرح ابن النازم 826، وشرح المرادي 233/5.

3 ينظر: الخلاصة 376 (ضمن مجموع مهمات المتون)، وينظر: شرح ابن النازم

826، وكاشف الخصاصة 398.

4 ينظر: شرح المرادي 233/5.

(34/1)

ويمكن دفع هذا الاعتراض بأن المراد باللزوم: لفظاً أو تقديراً، إذ الفاء في: (عِدَّةٍ) والعين

في: (قُلْ) واللام في (لُغَةٍ) ونحو ذلك أصول على الرغم من سقوطهن في بعض

التصاريف، والساقط لعله تصريفية كالثابت 1. ويتلخص من ذلك أن الأصول هي:

الحروف التي تلزم في جميع تصاريف الكلمة، فتكون موجودة تحقيقاً أو تقديرًا.
فالموجودة تحقيقاً كحروف (أَكَلَ) و (دَخَرَ) و (سَفَرَجَل) والموجودة تقديرًا هي التي تسقط لعلّة تصريفية، كفاء (سَمَةِ) وهي الواو، وعين (بَع) وهي الياء، ولام (سَفَرَج) و (سَفَارَج) وهي اللام²، والفاء واللام في قولك (قِ نفسك عذاب النار) وهما الواو والياء، ونحو ذلك.
وترد كلمة (جُذُورٍ) مرادفة لـ (أَصُولٍ) في معناها اللغوي³ والاصطلاحي، وبخاصة عند اللغويين المتأخرين⁴، فيقال جَذُرُ الكلمة، بمعنى: أصلها.

1 ينظر: بلوغ الأرب في الواو المزيدة في كلام العرب 45، 46.

2 ينظر: الخصائص 2/296.

3 ينظر: اللسان (جذر) 4/123.

4 ينظر: إحصائيات جذور معجم لسان العرب⁵، ودراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس⁸، وعلم اللغة العربية 208.

(35/1)

وللكلمة العربية أصل واحد فحسب، فلا يكون لها أصلان فأكثر، ويدل على ذلك دليان:

أما الأول: فإن الأصل لا يستحق أن يكون أصلا، ويتصف بهذه الصفة إلا إذا تفرّد، فإن الشيء الواحد ليس له إلا أصل واحد.

أما الثاني: فإنك ترى باستقراء ما ظهر اشتقاقه في العربية أن الكلمة الواحدة تعود إلى أصل واحد، فأصل الكتاب (ك ت ب) والاجتهاد (ج ه د) والتناصح (ن ص ح) وهكذا، وهو أكثر اللغة، ويزيد على تسعة أعشارها، ولا تجد كلمة واحدة من ذلك آلت إلى أصلين. ومن هنا فينبغي أن يحمل ما قل وخفيت أصوله على ما أكثر وظهرت أصوله. وإذا وُجدت كلمتان متحدتان في المعنى، ومتشابهتان في أكثر الحروف، فلا تخلوان من أحد أمرين:

أولهما: أن تكونا من أصل واحد، وقد طرأ عليهما أو على أحدهما تغيير صوتي أو بنائي، بسبب القلب، أو الإعلال، أو الإبدال، أو الهمز، أو التسهيل، أو نحو ذلك.

وثانيهما: أن تكونا من أصلين مختلفين، وهما من قبيل الترادف، ولا يصح الوجهان معا، بل لا بد أن يكون أحدهما - في نهاية الأمر - هو الصواب، وإن خفي ولم يوصل إليه.

(36/1)

وينبغي التنبيه على التزام الحذر عند الترجيح - مع الاعتراف بصعوبة ذلك - فلا يُقطع به من غير دليل قوي. وأقل ما تكون عليه أصول الكلمة المتصرفة ثلاثة أحرف؛ حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يحشى به، وهو الكثير، وهذا مشترك بين الأسماء والأفعال، وأكثر ما تكون عليه الكلمة خمسة أحرف، وهو خاص بالأسماء، وذلك قليل، وأما ما جاء من الكلمات المتصرفة على حرفين أو حرف واحد فمما سقط بعض حروفه، وما جاء على أكثر من خمسة أحرف ففيه زيادة. وهذا مذهب الجمهور من اللغويين والصرفيين النحاة. 1

1 ينظر: العين 48/1، والأصول 179/3، والوجيز في علم الصرف 27، والمخلص في ضبط قوانين العربية 253/2، وشرح الكافية الشافية 2013/4، 2014، والمساعد 30/4، وشرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني 28.

(37/1)

المبحث الثاني: التداخل

التداخل (تَفَاعُل) من مادة (د خ ل) وهي أصل مطرد؛ وهو الولوح¹. ويقال: فلان دخيل في بني فلان: إذا كان من غيرهم²، ودخيل الرجل: الذي يداخله في أموره³، والدخيل - أيضاً - الضيف والنزيل؛ لدخوله على المضيف⁴. والجامع بين هذه المعاني المختلفة معنى عام؛ وهو ولوح شيء في غيره. والتداخل في الاصطلاح من ذلك المعنى اللغوي العام؛ وهو دخول أصل لغوي (جذر) في أصل آخر؛ مما قد يؤدي إلى صعوبة تمييز الأصل الأول من الثاني، أو الداخل من المدخول عليه.

ومن هنا استخدمت صيغة التفاعل (التَدَاخُل) لتدل على المشاركة. ومثال التداخل: (الأَوْتُكُ) 5 وهو نوع من التمر، يتوارد عليه أصلاًن؛ هما (وت ك) و (أت ك)

- 1 ينظر: مقاييس اللغة (دخل) 335/2.
- 2 ينظر: الجمهرة 580/1.
- 3 ينظر: الصحاح (دخل) 1697/4.
- 4 ينظر: اللسان (دخل) 242/11.
- 5 ينظر: اللسان (وتك) 59/10، ويقال له أيضاً: الأوتكى والأوتكان.

(38/1)

ومن أوائل من فطن إلى هذا المعنى الاصطلاحي إمام العربية ابن جني؛ وهو أول من استخدم عبارة (تَدَاخُلُ الْأُصُولُ) فيما وصل علمي إليه؛ إذ عقد باباً لذلك عنوانه: (باب في تداخل الأصول الثلاثة والرابعة والخماسية) 1 وذكر جملة من أمثلته، وبحث في أصولها، ولكنه بحث التداخل من جانب واحد فحسب. فتداخل الأصول؛ الذي أعنيه في هذا البحث؛ ذو شقين:

أحدهما: أن يتوارد أصل أو أكثر على كلمة؛ مما يؤدي إلى التداخل مع أصلها الحقيقي؛ فيلتبس الأصلان أو الأصول؛ كـ (المكان) يتوارد عليه أصلان؛ فيتداخلان؛ وهما (م ك ن) و (ك ون) ويتوارد على (الترقوة). وهي القُلْتُ بين العنق ورأس العضد. ثلاثة أصول؛ فتتداخل؛ وهي (ر ق و) و (ر ق ي) و (ت ر ق) وهذا هو الشق الأكبر من (تداخل الأصول).

أما الشق الثاني من التداخل؛ وهو أقل كثيراً من سابقه. فهو ما عناه ابن جني؛ وهو: أن يتشابه الأصلان في الحروف أو في أكثرهما مع اتفاقهما في المعنى؛ كـ (رَخْوٍ) و (رِخْوَدٍ) 2، و (صَيَّاطٍ)

- 1 ينظر: الخصائص 55-44/2.
- 2 الرَّخْوَد: اللين؛ وهو من الرجال: اللين العظام، وهو كالرخو. ينظر: اللسان (رخو) 172/3.

(39/1)

و (ضَيْطَار) 1، و (دَمِثْ) و (دَمَثْر) 2 فيظن من أنهما أصل واحد؛ وهما أصلان مختلفان؛ على مذهب المحققين من اللغويين. وقد وضّح ابن جني مراده في ذلك بقوله عن التداخل في الثلاثي: "أن تجد الثلاثي على أصلين متقاربين، والمعنى واحد، فههنا يتداخلان، ويوهم كل واحد منهما كثيراً من الناس أنه من أصل صاحبه؛ وهو . في الحقيقة من أصل غيره" 3.

وقال عن تداخل الثلاثي بالرباعي: "فأما تداخل الثلاثي والرباعي لتشابههما في أكثر الحروف فكثير؛ منه قولهم: سَبَطَ وَسَبَطَرُ 4؛ فهذان أصلان لا محالة؛ ألا ترى أن أحداً لا يدعي زيادة الراء) 5.

وقال عن تداخل الرباعي والخماسي: "وأما تراحم الرباعي مع الخماسي فقليل؛ وسبب ذلك قلة الأصلين جميعاً؛ فلما قلَّ ما يعرض من هذا الضرب فيهما" 6.

1 الضَّيَّاط: العظيم الجنبين، ومثله الضيطار. ينظر: اللسان (ضطر) 488/4 و (ضيط) 345/7.

2 الدمث والدمثر: السهل اللين. ينظر: اللسان (دمث) 149/2 و (دمثر) 291/4.

3 الخصائص 44/2.

4 السبط والسبطر: السريع الممتد. ينظر: اللسان (سبطر) 342/4.

5 الخصائص 49/2.

6 الخصائص 55/2.

(40/1)

ومما يُلاحظ في بعض نصوص ابن جني أنه يستعمل كلمة (تَرَاحِم) بمعنى (تَدَاخُل) مرادفة لها.

وهذا الشق من التداخل الذي ذكره ابن جني . على قلته . يمكن إدخاله في الشق الأول؛ فيُنظرُ إلى التداخل من جهة واحدة؛ فهو يقول: إن (سَبَطَا وَسَبَطَرَا) يتداخلان؛ وهما أصلان مختلفان؛ فيقال . حينئذ . إن (سَبَطَرَا) يتوارد عليه أصلان فيتداخلان؛ وهما: (س ب ط) و (س ب ط ر) وكذلك (رَحُودٌ) يتوارد عليه أصلان فيتداخلان؛ وهما: (ر خ د) و (ر خ و) 1 وهكذا يمكن توجيه ما ذكره ابن جني، فالمآل واحد. نعم؛ وثمة كلمات كثيرة تتداخل أصولها عند اللغويين؛ فكلمة (أَفُنُون) وهو الغصن المُلتَفّ، والجري

المختلط، والكلام المُتَّبِع . يتداخل أصلها بغيره؛ فيتوارد عليها أصلاً، هما: (ف ن ن) و (أف ن) فهي (أفْعول) أو (فُعْلُول) 2 وكلمة (الْبُرْهَان) . بمعنى البيان . يتداخل فيها أصلاً: (ب ر ه ن) و (ب ر ه) . 3.

1 الخصائص 49/2.

2 ينظر: الكتاب 246/4، والارتشاف 23/1، والمزهر 8/2.

3 ينظر: الجمهرة 1238/3، واللسان (برهن) 51/13 و (بره) 476/13.

(41/1)

وربما تتداخل أصول ثلاثة، فتتوارد على كلمة واحدة، فكلمة الملائكة يتوارد عليها ثلاثة أصول: 1: (ل أك) و (أل ك) و (م ل ك) .

ومثل ذلك (المُعَار) في قول الشاعر:

أَعْبِرُوا خَيْلَكُمْ ثُمَّ ارْكُضُوهَا ... أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ 2

وهو السمين المُضَمَّر، أو المنتوف الذَّنْب، فتتوارد عليه ثلاثة أصول؛ هي: (ع ور) 3 و

(ع ي ر) 4 و (م ع ر) 5. وربما تتداخل أصول أربعة فتتوارد على كلمة واحدة، فمن

ذلك لفظ الجلالة (الله) يتوارد عليه 6: (أل ه) و (ول ه) و (ل وه) و (ل اه ا)

والأخير من (لاها) بالسريانية أو العبرانية.

1 ينظر: المنصف 102/2، والمقتصد في شرح التكملة 824، 823/2، وشرح

الشافعية للرضي 346/2، واللسان (ألك) 393/10 و (لأك) 482/10 و (ملك)

496/10.

2 ينظر: التكملة والذيل والصلة (عور) 132/3.

3 ينظر: التكملة والذيل والصلة 132/3.

4 ينظر: اللسان 626/4.

5 ينظر: اللسان 180/5.

6 ينظر: المقاييس 127/1، والمخصص 134/17-151، وسفر السعادة 5/1-

14، وموطئة الفصيح 5ب، 6أ، وعناية القاضي 50/1-62.

(42/1)

وكذلك الدُّرِّيَّة يتوارد عليها أصول أربعة؛ وهي (ذ ر أ) و (ذ ر ر) و (ذ ر و) و (ذ ر ي) 1.

وتداخل الأصول يختلف من كلمة إلى أخرى؛ فمنها ما هو شديد الوضوح، ومنها ما هو شديد الخفاء والغموض. والذي يدل على خفاء بعض الأصول وتداخلها تردد بعض العلماء في أصولها؛ ف (مَنْجُون) وهو الدُّوْلَاب (فَعْلُول) عند سيبويه، ولكنه ذكر بعد بضعة أسطر أنه (فَنَعْلُول) 2.

وتردد الصَّغاني في أصل (الحدَلَق) . وهو القصير المجتمع . حيث نقل عن ابن دريد أنه (فَعُول) 3 فقال الصَّغاني: "فإن كانت اللام أصلية فهذا موضع ذِكْره 4، وإن كانت زائدة فموضع ذكره قبل هذا التركيب بتركيب" 5.

1 ينظر: معاني القرآن للزجاج 399/1، والمختسب 156/1-160، والصحاح (ذراً) 51/1، والبحر المحيط 372/1، والدر المصون 101/2.

2 ينظر: الكتاب 292/4.

3 ينظر: الجمهرة 1188/2، وفيه أنه (الحدُولَق) بالواو، وهو يوافق الوزن الذي ذكره الصغاني.

4 يعني (حدلق) .

5 التكملة (حدلق) 25/5.

(43/1)

ويدل على ذلك . أيضاً . كثرة ما يوجد من الهفوات أو السهو فيه لجلّة العلماء؛ ألا ترى ما حكى عن أبي عبيد القاسم بن سلام من أنه قال في (مَنْدُوحَة) من قولك: ما لي عنه مندوحة؛ أي: متسع: إنها مشتقة من (انداح) ؟ 1

قال ابن عصفور: "وذلك فاسد؛ لأن (انداح) : (انْفَعَل) ونونه زائدة، وَمَنْدُوحَة:

(مَنْفَعُولَة) ونونه أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لكانت (مَنْفَعْلَة) وهو بناء لم يثبت في كلامهم؛ فهو على هذا مشتق من النَّدَح؛ وهو جانب الجبل وطرفه؛ وهو إلى السَّعة 2.

ومن ذلك أن المازني سأل ابن السكيت في مجلس المتوكل بقوله: "يا أبا يوسف، ما وزن (نَكْتَل) من قوله تعالى: {فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا نَّكَتُلُ} ؟ 3 " قال له: " (نَفْعَل) ". قال ابن

سيده . في تمام الرواية: "وكان هنالك قوم قد علموا هذا المقدار؛ ولم يؤتوا من حظ يعقوب . في اللغة . المعشار، ففاضوا ضحكاً، وأداروا من الهزء فلُكاً، وارتفع المتوكل؛ فخرج السكيتي والمازني؛ فقال ابن السكيت: "يا أبا عثمان؛ أسأت عِشْرِي، وأذُوِيَتَ

1 ينظر: التهذيب (ندح) 424/4.

2 الممتع 29/1.

3 سورة يوسف: الآية 63.

(44/1)

مَشْرِيَّ" 1 فقال له المازني: "والله ما سألتك عن هذه حتى تحققت أي لم أجد أدنى محاولاً، ولا أقرب منه متناولاً" 2.

ولا شك . عندي . أن ذلك سهو من أبي يوسف؛ كأنه اشتق (نَكْتَل) من (ك ت ل) وهي من (ك ي ل) . وجواب ما سأل عنه أبو عثمان أن يقال: (نَفْتَل) مضارع (افْتَعَلَ) من (اكتال) حُذِفَتْ عينه بسبب النقاء الساكنين عند جزم الفعل.

وذهب ثعلب في قولهم: (أُسْكُفَةُ الباب) إلى أنها من قولهم: اسْتَكَفَ؛ أي: اجتمع. قال ابن جني: "وهذا أمر ظاهر الشناعة؛ وذلك أن أُسْكُفَةَ: (أَفْعَلَة) والسين فيها فاء، وتركيبه من (س ك ف) وأما اسْتَكَفَ، فسينه زائدة؛ لأنه (اسْتَفْعَلَ) وتركيبه من (ك ف ف) فأين هذان الأصلان حتى يُجمعا، ويدانى من شملهما؟ ولو كانت أُسْكُفَةُ من: اسْتَكَفَ لكانت (اسْتَفْعَلَة) " 3 وهذا لا نظير له.

ومن ذلك ما ذكره عبد القاهر الجرجاني، بقوله: "وأما ذكر ابن دريد: المَلَك في تركيب (م ل ك) فلا اعتداد به؛ لأنه قد ذكر . أيضاً .:

1 أذوى بمعنى أيس وأذبل، والمَشْرَة: النظارة والحسن، أو الكُسُوة. ينظر: اللسان (مشر) 174/5، و (ذوا) 290/14.

2 المحكم 4/ 1.

3 الخصائص 284/3.

(45/1)

-: لثّة مع: تُهْلان ورعة مع: عاهر، وغير ذلك؛ مما هو من تصريف الصبيان"1. هكذا قال الشيخ عبد القاهر، وعندني أن ذلك لم يكن لقلة ما في اليد؛ بل وقع . ومثله كثير في الجمهرة . لأسباب منها: أن ابن دريد أملى الجمهرة إملاء من حفظه من دون مراجعة؛ فكانت الكلمات تنثال، والأصول تتزاحم؛ فتتداخل، وربما صحّف المستملي، أو حرّف، أو كتب غير ما سمع، فتحمل أبو بكر وزر ذلك. على أن أعجب ما وقفت عليه مما يتصل بالتداخل جعل أبي الحسن كراع النمل حرف العين من (دعق) في قولهم: (دَعَقَتِ) الدابة الطريقَ (دَعَقًا) زائدة2 فيكون الأصل (د ق ق) ؛ وهو مما لا يقول به أحد من المتقدمين؛ لأنه يخالف ما انتهوا إليه في الأصول. وبالجملة فإن (تداخل الأصول) لا يخرج عن قسمين: أولها: التداخل في البناء (الأصل) الواحد؛ كتداخل الثلاثي بالثلاثي، والرباعي بالرباعي، والخماسي بالخماسي.

1 المقتصد في شرح التكملة 833/2.

2 المنتخب 700/2، وقد علّق محققه الدكتور/ محمد أحمد العمري عليه بأن العين في (دعق) أصلية،

وقال: "وفي هذا المثال ونحوه نرى تكلف المصنف رحمه الله ."

(46/1)

وثانيهما: التداخل بين بناءين (أصلين) مختلفين؛ كتداخل الثلاثي بالرباعي، والثلاثي بالخماسي، والرباعي بالخماسي. وهذا سبيل حصر الظاهرة في إطارها العام؛ بحيث لا يتخلّف من جوانبها المختلفة شيء . إن شاء الله . وهو ما يأتي تفصيله في البابين الثاني والثالث.

وثمة نوع من التداخل شاع ذكره عند اللغويين والصرفيين، وأعني به: تداخل اللغات، ويسمى . أيضاً . تَرَكَّب اللغات، وقد عقد له ابن جني باباً1؛ وذكر له أمثلة منها ما جاء على فَعَلٍ يَفْعَلُ؛ نحو: نَعِمَ يَنْعُمُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ؛ مما ليس حلقي العين أو اللام؛ نحو: قَلَى يَقْلَى، وَرَكَنَ يَرْكُنُ؛ وأخرج ابن جني ذلك من الشذوذ، وعزاه إلى تداخل اللغات وتركبها؛ بقوله: "واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت"2. ويوضح حال التداخل في ذلك بقوله: "قولهم: قَنَطَ يَقْنُطُ إنما هو لغتان تداخلتا؛ وذلك

أَنْ قَنَطَ يَقْنُطُ لغة، وَقَنِطَ يَقْنُطُ أخرى؛ ثم تداخلتا؛ فتركت لغة ثالثة". 3.

1 الخصائص 374/1-385.

2 الخصائص 375/1.

3 الخصائص 380/1.

(47/1)

ولا يخفى أن مثل هذا النوع من التداخل ليس من (تداخل الأصول) في شيء؛ فلا سبيل له إلى هذا البحث؛ الذي يدور على الحروف؛ وهي الأصول وعليها مدار بناء المعجم العربي، أما تداخل اللغات فمداره على الحركات. وثمة علاقة بين تداخل الأصول وتداخل اللغات؛ وهي أن تداخل الأصول قد يؤدي إلى تداخل اللغات؛ لا سيما في الأجوف، أو الناقص، أو مهموز اللام؛ في الثلاثي؛ كما سيأتي بيانه في الباب الرابع. إن شاء الله.

(48/1)

المبحث الثالث: المعجم

المعجم اسم مفعول على القياس، أو مصدر بمنزلة الإِعْجَام¹ من (أعجم) وتدلّ مادّة عجم على ثلاثة معان؛ كما يقول ابن فارس، وهي:

1- السكوت والخفاء.

2- الصلابة والشدة.

3- العَضّ والمذاقة والمضغ.

فأولها (الرجل الذي لا يُفصح؛ وهو أَعْجَمُ، والمرأة عَجَمَاء: بَيِّنَةُ الْعُجْمَةِ؛ قال أبو النّجْم:

أَعْجَمُ فِي آذَانِهَا فَصِيحاً³

ويقال عجم الرجل؛ إذا صار أَعْجَمَ، ويُقال للصبي ما دام لا يتكلم ولا يفصح: صَبِيّ

أَعْجَمُ، ويقال صلاة النهار: عَجَمَاء؛ إنما أراد أنه لا يجهرُ فيها بالقراءة. 4.

- 1 ينظر: سر الصناعة 35/1.
- 2 ينظر: المقاييس (عجم) 239/4.
- 3 ديوانه 84، وينظر: التهذيب 253/4.
- 4 ينظر: المقاييس (عجم) 240، 239/4.

(49/1)

أما الثاني، فالعَجْمُ نَوَى التَّمَرِ والتَّبَقِ، والعَجَمَاتِ الصَّخُورِ الصَّلَابِ. 1
أما الثالث، فالعَجْمُ: عَضٌّ شَدِيدٌ بِالْأَضْرَاسِ دُونَ الثَّنَايَا، وَعَجَمَهُ يَعْجُمُهُ: عَضَّهُ؛ لِيَعْلَمَ
صَلَابَتَهُ مِنْ حَوْرِهِ. 2
ولم تكن دلالة (معجم) في الاصطلاح محددة على النحو الذي استقرت عليه عند
المعجميين المتأخرين؛ فقد اختلفت توجيهات علماء العربية لمعنى (معجم) فهي . عند
أكثرهم . تدل على حروف الهجاء.
يقول الخليل: "المعجم حروف الهجاء الْمُقَطَّعة؛ لأنها أعجمية. وتعجم الكتاب: تنقيطه؛
كي تستبين عُجمته". 3
وروى الأزهري أن أبا العباس المُبَرِّدَ سئل عن حروف المعجم: لم سُمِّيَتْ معجماً؟ فقال: أما
أبو عمرو الشيباني فيقول: أُعْجِمْتُ: أُبْهِمْتُ. 4. وأما الفراء فيقول: "هو من أعجمتُ
الحروف" 5.

-
- 1 ينظر: اللسان (عجم) 391/12.
 - 2 ينظر: اللسان (عجم) 390/12.
 - 3 العين (عجم) 238/1.
 - 4 ينظر: التهذيب (عجم) 391/1.
 - 5 ينظر: التهذيب (عجم) 391/1.

(50/1)

وروى الأزهري عن أبي العباس قوله 1: "وسمعت أبا الهيثم يقول: مُعْجَمُ الْخَطِّ هو الذي
أعجمه كاتبه بالنقط. تقول: أعجمتُ الكتابَ أُعْجِمُهُ إعْجَاماً".

وقال ابن فارس²: "والذي عندنا - في ذلك - أنه أريد بحروف المعجم حروف الخط المُعْجَم، وهو الخط العربي؛ لأننا لا نعلم خطأً من الخطوط يُعْجَم هذا الإعجام؛ حتى يدل على المعاني الكثيرة".

ويربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي بقوله: "فأما أنه إعجام الخط بالأشكال فهو عندنا يدخل في باب العَضِّ على الشيء؛ لأنه فيه؛ فسمي إعجاماً؛ لأنه تأثير فيه يدل على المعنى"³.

ولعل خير توجيه لذلك ما ذكره ابن جني، وفصله في كتاب (سر الصنّاعة) 4 وحاصله أن المعجم مصدر بمنزلة (الإعجام) كما تقول: أدخلته مدخلاً؛ فكأنهم قالوا: هذه حروف الإعجام؛ من باب إضافة المفعول إلى المصدر؛ أي من شأنها أن تُعْجَم.

1 التّهذيب (عجم) 391/1.

2 المقاييس (عجم) 241/4.

3 المقاييس (عجم) 241/4.

4 33-40.

(51/1)

ولما كان معنى مادة (عجم) موضوعاً للإبهام والخفاء ونحوه؛ فإن معنى (أعجم) أفاد الوضوح؛ بفضل همزة السلب والنفي؛ كما يقال: أَشْكَيْتَ زيداً: إذا أزلت شكواه، وأشكلت الكتاب: أزلت عنه إشكاله. وقد سبق علماء الحديث علماء العربية في استخدام كلمة (معجم) أو إطلاقها على بعض مصنفاتهم¹ فقد ذكر الإمام البخاري (ت256هـ) باباً بعنوان: (باب تسمية من سمي من أهل بدر على حروف المعجم). ومن المصنفات: (معجم الصحابة) لأبي يعلى التميمي (ت307هـ) و (المعجم الكبير) و (المعجم الصغير) وكلاهما للبخاري المعروف بابن بنت مَنيع (ت317هـ) و (معجم الشيوخ) لأبي الحسين عبد الباقي ابن قانع البغدادي (ت351هـ) و (المعجم الأوسط) و (المعجم الكبير) وهما للطبراني (ت360هـ). ونجد من كتب الأدب (معجم الشعراء) للمرزباني (ت384هـ).

وفي البلدان (معجم ما استعجم) للبكري (ت487هـ) و (معجم البلدان) لياقوت الحموي (ت626هـ).

1 ينظر: المعجم العربي لحسين نصار: 13، والمعاجم العربية: مدارسها ومناهجها
9، 10، والمعاجم العربية دراسة تحليلية 16.

(52/1)

ولم يؤثر عن اللغويين المتقدمين استخدام كلمة (معجم) في تسمية مصنفاتهم، سوى أبي
هلال العسكري (ت 395هـ) في معجمه الخاص الصغير، المسمى (المعجم في بقية
الأشياء) 1 ولا يعرف -على وجه التحديد- متى أطلق مصطلح (معجم) على المعاجم
العربية.

يقول الدكتور حسين نصار: "وليس ببعيد أن يطلق عليها في الوقت السابق نفسه؛
لاشتراكهما مع الكتب السابقة في الترتيب على حروف المعجم؛ فالدلالة الملاحظة في
الاسم هي الترتيب لا الجمع" 2.

وغير بعيد -عندي- أن يكون السبب في إحجام اللغويين عن إطلاق كلمة (معجم)
على معجماتهم هو سبق علماء الحديث إلى استخدام التسمية في كتبهم، وارتباطها
بأسماء الرجال والطبقات وأنه لذلك استخدمها المرزوباني وياقوت في طبقاتهما. ولعل
اللغويين رأوا أن التسمية اختصت بغيرهم، وبنوع من التصنيف غير ما هم فيه؛ فرغبوا
عنها.

وبالجملة؛ فإن الذي استقر عليه مصطلح (معجم) عند اللغويين المتأخرين -ومنهم
المعاصرون- أن المعجم: كتاب يضم قدراً من ألفاظ

1 حققه الأستاذان: إبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلي، ونشرته دار الكتب المصرية
سنة 1353هـ - 1943م.
2 المعجم العربي 14.

(53/1)

اللغة مرتبةً على نمطٍ معين، ومشروحةً شرحاً يزيل إبهامها، ومضافاً إليها ما يناسبها من
المعلومات 1. أما نشأة المعجم العربي فكانت إبان تدوين ألفاظ العربية؛ في النصف

الثاني من القرن الأول الهجري. ثم مرَّ المعجم بمراحل متدرجة؛ حتى نضج واكتمل؛ وهي خمس مراحل تُسَلِّمُ كُلَّ مرحلة منها إلى ما يليها، مع وجود شيء من التداخل بينها: المرحلة الأولى: مرحلة التفسير الشفوي:

تُورِّخُ هذه المرحلة ببدء نزول القرآن الكريم، الذي يعد الأساس لأكثر علوم العربية، ومنها علم المعاجم العربية. لقد أثار القرآن الكريم كوامن الفكر العربي، وأيقظ النشاط فيه، ولما كانت الكتابة غير شائعة بين العرب، اعتمدوا - في نشاطهم الجديد - على المشافهة والحفظ في الصدور. وتتمثل نواة المعجم العربي في تفسير الرسول -صلى الله عليه وسلم- وصحابته الكرام -رضوان الله عليهم- القرآن الكريم، ثم الحديث النبوي الشريف. وقد كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يفسر غريب القرآن لصحابته؛ لا سيما ما لم يكن مألوفاً من الألفاظ أو المعاني؛ كسؤال عدي

1 ينظر: مقدمة الصحاح للعتار38، والمعاجم العربية المجنسة14، والمعاجم اللغوية7.

(54/1)

ابن حاتم -رضي الله عنه- رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن معنى (الخيطة الأبيض والخيطة الأسود) في قوله عز وجل: {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ} 1 وغير ذلك كثير.

وقد أثر عن بعض الصحابة تفسيرهم غريب القرآن، وكان لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قدم راسخة في ذلك2.

على أن ابن عباس -رضي الله عنهما- (ت 15هـ) يُعَدُّ الأساس - في تلك المرحلة - لنشأة المعجم العربي؛ فقد اختصَّ بتفسير غريب القرآن؛ حتى سمي بـ (ترجمان القرآن) 3 وتُعَدُّ سؤالات نافع بن الأزرق؛ التي أجاب عنها ابن عباس؛ مستندلاً بشعر العرب نواة المعجم العربي وطليعته.

ولابن عباس -رضي الله عنهما- من الآثار 4 التي وصل علمنا إليها ونُسبت إليه؛ مما يمكن إدراجه ضمن الرسائل المعجمية الصغيرة

1 ينظر: سورة البقرة: الآية 187.

2 ينظر: البرهان في علوم القرآن 8/1.

3 ينظر: البرهان في علوم القرآن 8/1.

4 ينظر: المعجم العربي لحسين نصار 73.

(55/1)

الخاصة: (لغات القرآن) و (غريب القرآن) 1 وكلاهما -إن صَحَّت نسبته إلى ابن عباس- روي عنه رواية 2.

المرحلة الثانية: مرحلة الجمع العام:

وهو جمع اللغة بشكل غير منظم، أو جمعها في سياقاتها المختلفة.

وتؤرخ هذه المرحلة بأواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، وفيها ظهر الاعتماد على الكتابة، إلى جانب المشافهة القائمة على الحفظ. وعُرِفَتْ -في هذه المرحلة- رواية اللغة، ومن أشهر رواة: أبو البَيْدَاء الرِّيَّاحِي، وأبو الدُّقَيْش، وأبو عُمَرَ بن كِرْكِرَةَ، وأبو خَيْرَةَ العَدَوِي، وكان الراوية يشافه الأعراب في البادية؛ فيدون ما سَمِعَ من لغة عامة؛ لا ينتظمها ترتيبٌ سوى ترتيب السماع.

المرحلة الثالثة: مرحلة تأليف الرسائل الخاصة:

وفي هذه المرحلة بدأ تجريد اللغة من سياقاتها المختلفة، وتدوينها وَفْقَ نُظْمٍ معينة؛ في إطار المعاني والموضوعات؛ فظهرت رسائل صغيرة في النبات، والحشرات، واللِّبَا واللَّبَن، والطير، والنحل والعسل، وغير ذلك.

1 ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 8/4، المعجم العربي لحسين نصار 39.

2 ينظر: ابن عباس مؤسس علوم العربية 94.

(56/1)

ومن أَلَفَ في هذا الفن: أبو زيد الأنصاري (ت 215هـ) والأصمعي (ت 215هـ) وابن الأعرابي (ت 231هـ) والنَّضْر بن شُمَيْل (ت 241هـ).

المرحلة الرابعة: مرحلة معاجم المعاني والموضوعات العامة:

وقامت هذه المرحلة على ما أُلِفَ في المرحلة السابقة من رسائل لغوية، فقد عَكَفَ بعض العلماء على جميع تلك الرسائل؛ وتصنيفها في معاجم مُطَوَّلَة؛ بحسب المعاني

والموضوعات؛ كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) في (الغريب المصنف) وابن السكيت (ت 244هـ) في (الألفاظ) وكراع (ت 310هـ) في (المنتخب) . واستمرت هذه المرحلة مواكبة للمرحلة التالية، فألف فيها علماء في القرن الخامس؛ كالنعالبي (ت 429هـ) في (فقه اللغة) وابن سيده (ت 458هـ) في (المخصص) .

(57/1)

المرحلة الخامسة: مرحلة معاجم الألفاظ:
وهي مرحلة المعاجم المجنسة المطولة، وتعدُّ امتداداً طبعياً لما قبلها؛ فقد نهض جماعة من العلماء بعبء تصنيف ما وقفوا عليه من رسائل لغوية، ومعاجم مطولة في المعاني والموضوعات؛ ليسهل على القارئ الرجوع لمبتغاه فيها. على أن ما يعكّر صفو هذا التسلسل المطرد أن رائد المعجم العربي -بعمامة- ومعاجم الألفاظ -بخاصة- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) قد سبق مرحلته؛ بل سبق المرحلة التي قبلها. ويمكن توجيه ذلك بأن عمل الخليل كان طُفْرَةً في التفكير المعجمي؛¹ سبقت زمنها؛ بدليل الفجوة الزمنية بينه وبين صنّاع معاجم الألفاظ؛ كابن دريد (ت 321هـ) في (جمهرة اللغة) والقيلي (ت 358هـ) في (البارع) والأزهري (ت 370هـ) في (تهديب اللغة) والصاحب بن عباد (ت 385هـ) في (المحيط) والجوهري (ت 393هـ) في (الصحاح) وابن فارس (ت 395هـ) في (معجم اللغة) و (مقاييس اللغة) وابن سيده (ت 458هـ) في (المحكم) . وهي طُفْرَةٌ تناسب عقلية الخليل وخياله الخصب.

1 ينظر: ضحى الإسلام 270/2.

(58/1)

وتعدُّ هذه آخر مرحلة مهمة في تطور المعجم العربي، وفيها ظهر ما يعرف بـ (المدارس المعجمية) ومن تلك المدارس: (مدرسة القافية) وهي محور الحديث في المبحث التالي.

(59/1)

المبحث الرابع: مدرسة القافية

رأى اللغويون أن معاجم المعاني والموضوعات لا تساعد على حصر اللغة، ولا يؤمن فيها التكرار؛ فاللغة مركبة من متناهٍ، وهو الحروف، والمركب من متناهٍ متناهٍ، فاهتدوا إلى طرق عدة؛ يمكن من طريقها حصر اللغة، فتسابقوا إلى ابتداع أفضل الطرق، واختلف المنهج من عالمٍ إلى آخر، وحاول اللاحق أن يختار أحسن ما لدى السابقين، ويتلافى عيوبهم، وقلّد بعضهم بعضاً، حتى استقرت طرق الترتيب، وانكشفت معالم كل طريقة، فيما عرف - مؤخراً بـ (المدارس المعجمية) .

والترتيب أمر مهم تتفاوت المعاجم فيه؛ وهو الذي يجعل الناس أكثر إقبالاً على معاجم دون غيرها؛ وهو سبب شيوع بعضها، وخمول بعضها الآخر. ومن المعروف أن أساس التصنيف المعجمي هو (الحرف) في الكلمة، وهو قائم على اعتبارين:

الأول: موقع الحرف من الكلمة.

الثاني: موقع الحرف من الأبجدية.

(60/1)

أما الاعتبار الأول - موقع الحرف من الكلمة - فهو أساس الترتيب، وبالنظر إليه تفرعت المدارس وتباينت؛ فمدرسة للحرف الأول، وأخرى للحرف الأخير، وثالثة للحرف المطلق؛ وهي المدرسة التي أهتمت موقع الحرف من الكلمة، وفيما يلي بيان ذلك 1 - بإيجاز - لتمييز مدرسة القافية من غيرها والوقوف على مكانتها بين المدارس المعجمية:

أ- مدرسة التَّقْلِيَّات 2الحرف المطلق:

رائد هذه المدرسة هو الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه (العين) وأساس الترتيب فيها أن توضع الكلمة في الحرف الأسبق وفق

1 ينظر: مقدمة الصحاح للعطار 92، والمعجم العربي لحسين نصار 215 وما بعدها، والمعاجم اللغوية 12، والمعاجم العربية المجنسة 46، والمعاجم اللغوية العربية 37، والمعاجم العربية لدرويش 15، والمعاجم العربية: مدارسها ومناهجها 26، والمعاجم العربية ببحوث في المادة والمنهج 109، والمعاجم العربية دراسة تحليلية 21، والبحث اللغوي عند العرب 175.

2 وتعرف - أيضاً- بـ (مدرسة التقليلات الصوتية) ، ويسمونها بعضهم (المدرسة الصوتية) وهذا الأخير غير سديد - في نظري- لأنه أقام التسمية على الترتيب الهجائي المتبع؛ وهو الترتيب الصوتي، ويلزم - حينئذٍ - إخراج الجمهرة من تلك المدرسة؛ مع أن الجمهرة من مدرسة التقليلات، ولا يختلف عنه إلا في تركه الترتيب الصوتي وأخذه بالترتيب الألف بائي، ولو ترك ابن منظور في (لسان العرب) الترتيب الألف بائي وأخذ بالترتيب الصوتي مع بقائه على منهجه في نظام الباب والفصل لما أخرجته ذلك من مدرسة القافية.

(61/1)

الترتيب الصوتي المخرجي، فابتدأ بأبعد الحروف مخرجاً؛ وهو العين، وانتهى بالحروف الشفوية والهوائية (واي) .

ومن منهج الخليل في الترتيب أنه جعل للمعجم ترتيباً خارجياً، وآخر داخلياً؛ ففي الترتيب الخارجي قسّم المعجم ستّة وعشرين 1 كتاباً على حروف المعجم؛ مبتدئاً بالعين، ومنتهاً بحروف العلة (واي) والهمزة، مع التزام نظام التقليلات؛ أي أنه عالج الكلمة وتقليلاتها المستعملة في موضع واحد على التوالي؛ فمثلاً كلمة (رَقَّ) تذكر في القاف؛ لأنه أسبق الحرفين، ويذكر مقلوبها؛ وهو (قَرَّ) وكلمة (بَحَرَ) تذكر في كتاب الحاء؛ لأنه أسبق الحروف الثلاثية فيها، ويذكر معها مقلوباتها؛ وهي كما يلي:

حرب، حبر، رجب، ربح، بحر، برح.

ولعل بحثه عن الحرف (المطلق) الأول في ترتيبه هو الذي قاده إلى نظام التقليلات، ولنا أن نعكس ذلك؛ فنقول: إن نظام التقليلات هو الذي أدى إلى إطلاق الحرف، أي: أن ينظر إلى الحرف الأسبق في ترتيب الحروف بغضّ النظر عن موقعه من الكلمة.

1 لأنه دمج حروف العلة والهمزة في كتاب واحد، وكتبه كما يلي: ع- ح- ه- خ- غ- ق- ك- ج- ش- ض- ص- س- ز- ظ- د- ت- ط- ذ- ث- ر- ل- ن- ف- ب- م- (واي) .

(62/1)

وفي الترتيب الداخلي لكل كتاب أخضع ما فيه من مادة لنظام الأبنية، فباب للثنائي، وباب للثلاثي، وباب للرباعي، وباب للخماسي.

وسار على هذا النظام غير الخليل: الأزهرى في (تهذيب اللغة) والزبيدي في (مختصر العين) والقالي في (البارع) وابن عباد في (الحيط) 1 وابن سيدة في (الحكم).
وخالفهم ابن دريد، إلا أنه لم يخرج من المدرسة؛ حيث استبدل الترتيب الألف باني بالترتيب الصوتي، وأبقى على نظام التقليلات والأبنية في الترتيب الداخلي.
ب-مدرسة القافية الحرف الأخير:

تقوم هذه المدرسة على تقسيم المعجم سبعة وعشرين 2 باباً؛ بعدد حروف المعجم: باعتبار الحرف الأخير لأصل الكلمة، ومن هنا تسمى (القافية).

1 يرى العلايلي (ينظر: تهذيب المقدمة اللغوية 268) أن ابن عباد سار على نهج شيخه ابن فارس في ترتيب (المجمل) و (المقاييس). وهذا مخالف للحقيقة؛ فالحيط لابن عباد يسير على نهج مدرسة التقليلات، وقد طبع كاملاً. وينظر: المعجم العربي لحسين نصار 360، والبحث اللغوي عند العرب 199.

2 يذكر بعضهم أنها ثمانية وعشرون باباً، وأول من قال بذلك الجوهري نفسه في مقدمة (الصحاح) وتابعه كثير من العلماء، والأصوب في ذلك أن يقال: إنها سبعة وعشرون باباً، لدمج الواو والياء في كتاب واحد؛ كما فعل الجوهري في (الصحاح) بقوله: (باب الواو والياء) وأتبعه في ذلك: الصَّغاني، وابن منظور، والفيروز آبادي، والزبيدي. على أنه قد يصح القول بأنها ثمانية وعشرون، إذا عُدَّ ما ذيلوا معاجمهم به، أعني الألف اللينة في الحروف وما أشبهها.
أما الفصول فهي ثمانية وعشرون؛ لفصلهم بين الواو والياء، وجعلهم كلاً منهما فصلاً مستقلاً قائماً برأسه.

(63/1)

هذا هو الترتيب الخارجي؛ ثم يُرتب كل باب ترتيباً داخلياً بتقسيمه ثمانية وعشرين فصلاً؛ باعتبار الحرف الأول للكلمة، أما حشوها فللترتيب داخل كل فصل.
والترزم في ترتيب الحروف الترتيب الألف باني المعروف، ولم يؤثر أن معجماً من معاجم هذه المدرسة التزم الترتيب الصوتي، ولو تم ذلك - مع التزام القافية - لما أخرج صاحبه

من مدرسة القافية، إلا أن يكون فرعاً على المدرسة؛ ك (الجمهرة) في مدرسة التقليلات. ويمكن إيجاز نظام مدرسة القافية في الترتيب في كلمات؛ فيقال: إنّ الحرف الأخير للباب، والأول للفصل، والحشو للترتيب داخل الفصل. ويعد هذه النظام من أدق أنظمة المعاجم؛ فليس للأصل الواحد فيه سوى موضع واحد، إلا ما يقع للإحالة ونحوها؛ بسبب تعدد اللغات؛ كالإبدال والهمز والتسهيل.

(64/1)

أما غير ذلك فهو من (تداخل الأصول) أو السهو، أو التصحيف، أو خطأ النسخ. وتجمع هذه المدرسة - إلى دقة النظام - حسن الوضع، وقرب المتناول، مع تيسيرها سبيل حصر اللغة لمن أراد من صنّاع المعاجم. ورائد هذه المدرسة - فيما وصل علمنا إليه من تراث العربية هو أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البندنجي (ت 284هـ) في كتابه (التقفية في اللغة) حيث رتب كلماته على الحرف الأخير. وقد وضّح منهجه في ذلك بقوله: "ونظرنا في نهاية الكلام؛ فجمعنا إلى كل كلمة ما يشاكلها مما نهايتها كنهاية الأولى قبلها من حروف الثمانية والعشرين، ثم جعل ذلك أبواباً على عدد الحروف، فإذا جاءت الكلمة مما يحتاج إلى معرفتها من الكتاب نظرت إلى آخرها؛ مما هو من هذه الحروف؛ فطلبت في ذلك الباب الذي هي منه؛ فإنه يسهل معرفتها. إن شاء الله" 1. غير أن عمل (البندنجي) في هذه المدرسة يمثل مرحلة من مراحلها؛ التي اكتملت بعمل الجوهري في (الصّحاح). لقد ترك البندنجي ترتيب الكلمات داخل كل باب، فهو بذلك لم يراع نظام الفصل؛ مما أدى إلى حشد الكلمات في كل باب بغير نظام معين؛ وذلك يتطلب من الباحث مراجعة الباب كله للبحث عن كلمة

1 التقفية 37.

(65/1)

معينة فيه، ويضاف إلى ذلك أنه لم يجرد الكلمات من الزوائد، ولم يرجعها إلى أصولها؛ فكلمات: (الحَفَاء) و (الجَفَاء) و (الرِّيَاء) -مثلاً- في باب الهمزة، وكلمات: (الناحية) و (البادية) و (الجابية) في باب الهاء، شأنه في ذلك شأن أي عمل في بدئه، يَعْتَوِرُهُ شيء

كثير أو قليل من جوانب القصور والخلل. ولذلك كان هذا المعجم غير صالح لدراسة تداخل الأصول فيه.

ومن رؤاد هذه المدرسة: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت 350هـ) في معجمه (ديوان الأدب) وهو أول من أخذ بنظام الفصل الذي لم يراعاه (البنديجي) وراعى ما بين حرف الفصل وحرف الباب من حشو في الترتيب، ولكنه التزم منهجاً خاصاً به جعله أقرب إلى معاجم الأبنية من أي شيء آخر؛ وذلك أنه قسّم كتابه تقسيماً خارجياً بحسب الأبنية؛ فجعله ستة أقسام؛ سماها كتباً، ثم جعل كلّ كتاب من هذه الكتب شطرين: أسماء، وأفعالاً، ثم قسّم كل شطر منهما أبواباً؛ بحسب التجرد والزيادة ونوع البناء، وهكذا؛ وفي داخل كلّ بناء من هذا التفرع رتب ما فيه من كلمات على نظام مدرسة القافية؛ على أكمل صورة؛ أي بالتزام نظام الباب والفصل والحشو، وكرر ذلك مئات المرات؛ فجاء معجمه -بذلك كله- وعَرَّ المسلك، ومشتت المادة؛ وهو أقرب - في صعوبته - إلى معاجم التقليبات، فلكي يصل الباحث إلى مراده

(66/1)

يحتاج إلى أن يلم بجملة أشياء، وعليه أن يخطو خطوات عدة قبل الوصول إلى المراد. وهذا المعجم يخرج من نطاق هذا البحث؛ وإن كان من الممكن الاستفادة مما فيه؛ وبخاصة الأبنية. أما ثالث الرواد في هذه المدرسة وآخرهم فهو: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ) في معجمه (تاج اللغة وصحاح العربية) المعروف بـ (الصحاح) وهو رائد هذه المدرسة المطلق عند بعض الباحثين¹. والحق أن نظام المدرسة في الترتيب استوى على يديه، واستقر؛ فلم يضيف أحد من بعده شيئاً يذكر على ما قدمه في المنهج، ولا حاجة لذكر منهجه هنا؛ فقد تقدم إيجازه². والذي تطمئن إليه النفس في ريادة هذه المدرسة أن يقال: إنَّ الثلاثة رواد؛ فللبنديجي فضل ابتداء نظام القافية؛ أعني: الباب، وللفارابي فضل الكشف عن نظام الفصل، وعلى يد الجوهري استوى المنهج واستقر؛ وبسببه ذاع وانتشر.

1 ينظر: الجوهري مبتكر منهج الصحاح¹⁹، ومقدمة الصحاح للعتار¹⁰¹.

2 ينظر: ص (62) من هذا البحث.

(67/1)

ولعلّ مدرسة القافية أعظم المدارس المعجمية على الإطلاق؛ لجمعها بين الدقة والسهولة، ولكونها تمدّ اللغويين والأدباء بفوائد جمّة؛ فالأديب -ناتر أو شاعر- يجد فيها طلبته؛ فهي تمده بالقوافي، وتعينه على السجع.

ومن هنا نجد أتباع هذه المدرسة كُثراً؛ فمن أتباعها -خلا الصحاح: (العُباب الزاخر) و (التكملة والذيل والصلة) و (مجمع البحرين) وهي للصّغاني (ت 650هـ) و (القراح) لأبي الفضل القريشي (من أهل القرن السابع) و (اللسان) لابن منظور (ت 711هـ) و (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ت 817هـ) و (الجامع) و (الراموز) وهما لمحمد بن السيد حسن (ت 866هـ) و (إضاءة الراموس) لابن الطيب الفاسي (ت 1173هـ) و (تاج العروس) للزبيدي (ت 1205هـ) وغير ذلك.

ويكفي ما ألف حول (الصحاح) 1 وبعد بالعشرات؛ ومثله (القاموس) 2 إذ ألف حوله كثير من المعاجم والدِّراسات.

ج - مدرسة الصدر الحرف الأول:

-
- 1 ينظر: مقدمة الصحاح للقطار 154-210، واللغة العربية وعلومها 75-84.
 - 2 ينظر: معجم المعاجم 222-226.

(68/1)

تقوم هذه المدرسة في نظامها على وضع الكلمة تحت أول حروفها الأصول، فيقسّم المعجم ثمانية وعشرين باباً بعدد حروف المعجم؛ ويراعى في ترتيب الكلمات -في كل باب- الحرف الثاني فالثالث فالرابع فالخامس، إن وجد.

ونظام هذه المدرسة أسهل الأنظمة المعجمية، ولا يفوقه في السهولة إلا نظام الترتيب المعجمي الحديث؛ الذي يتم فيه ترتيب الكلمات من أولها إلى آخرها؛ كنظام هذه المدرسة، ويختلف عنها بأن وضع الكلمة فيه يكون بحسب نطقها؛ أي بدون تجريدتها من الزوائد. ولكن يعيب هذا الترتيب السهل تفريق مشتقات الكلمة الواحدة؛ وتشتيتها بين الأبواب؛ فكلمات: (الخروج) و (التخريج) و (الاستخراج) كلّ منها في باب بحسب أوائلها. والمشهور أن رائد تلك المدرسة هو جار الله الزمخشري (ت 538هـ) في معجمه (أساس البلاغة) والصحيح أن ريادتها مُقسّمة بين أربعة من العلماء؛ أولهم: أبو

عمرو الشيباني (ت 213هـ) في معجمه (الجيم) 1 إلا أنَّ أبا عمرو لم يراع ما بعد الحرف الأول، ولم يراع -أيضاً- تجريد الكلمات من زوائدها؛ فكان صنيعه - في هذه المدرسة - مثل صنيع (البندنجي) في مدرسة القافية.

1 ينظر: المعاجم المجلدة 50، وكتاب (الجيم) الذي بين أيدينا يؤكد ذلك.

(69/1)

وثاني هؤلاء هو أحمد بن فارس (ت 395هـ) في معجمه (مجلد اللغة) و (مقاييس اللغة) ومنهجه يختلف عما استقر عليه منهج هذه المدرسة من ناحيتين: إحداهما: أنه قسّم كل باب ثلاثة أقسام، هي: الثنائي، ثم الثلاثي، ثم ما زاد على الثلاثي، وهو الرباعي والخماسي. والأخرى: أنه إذا ابتداء بالحرف نظر إلى الحرف الثاني؛ فراعى أن يبدأ بما بعد الحرف الأول في الترتيب الألف بائي، وكذلك فعل في الحرف الثالث مع الحرف الذي يسبقه، وهو الثاني، فمثلاً في باب العين بدأ -في الثلاثي- بكلمة (عَفَقَ) لأن الفاء أول الحروف المستعملة بعد العين، ولأن القاف أول الحروف بعد الفاء، وذكر بعدها (عَفَكَ) وهكذا حتى انتهى إلى حرف الياء، ثم عاد إلى ما تركه مما هو قبل العين من الحروف الثواني مبتدئاً بالهمزة، حتى وصل إلى العين، وهو الحرف الذي انطلق منه بطريقة أشبه ما تكون بالدائرة باتجاه واحد؛ وهي طريقة غريبة وصعبة؛ وليس لها ما يبررها في الصنعة المعجمية، ولذلك لم تجد لها رواجاً. وثالث هؤلاء هو محمد بن تميم البرمكي في كتابه (المنتهى) الذي ألفه سنة (397هـ) وذكر العطار 1 أن البرمكي أعاد ترتيب (الصحاح)

1 ينظر: مقدمة الصحاح للعطار 105-107.

(70/1)

على الحرف الأول وما يليه من الحروف؛ وبذلك يكون قد سبق الزمخشري؛ وهو رائد المدرسة عند العطار.

غير أن الدكتور حسين نصار يُشكك في ذلك استناداً إلى أوراق من مخطوطة الكتاب

اطلع عليها في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية؛ فقال: "يبدو أنها مختلة الترتيب"1.

ورابع هؤلاء هو أبو عبيد الهروي (ت401هـ) في كتابه (الغريين) إذ سار على النظام المكتمل لهذه المدرسة، وإن صحَّ ظنُّ الدكتور حسين نصار في اختلال الأوراق في نسخة (المنتهى) للبرمكي فإنَّ الهروي هو صاحب الفضل في استواء منهج هذه المدرسة على سوقه، أمَّا الزَّخَشَرِيُّ في معجمه (أساس البلاغة) فهو تابع للهروي وليس رائداً في هذه المدرسة خلافاً للمشهور بين الدَّارسين.

وبالجملة؛ فإنَّ الأربعة المذكورين: أبا عمرو الشيباني، وابن فارس، والبرمكي، وأبا عبيد الهروي يتقاسمون ريادة هذه المدرسة وفضلَ ظهورها، وليس للزخخشري فيها شيء من الزيادة.

1 المعجم العربي511.

(71/1)

المبحث الخامس: سبب اختيار مدرسة القافية

إنَّ تعميم هذه المدرسة، لتشمل المدارس الثلاثة، يمكن أن يكون أمراً مفيداً، ولكنه لا يخلو من عقبات منهجية؛ ذلك أنَّ ثَمَّ فروقاً كبيرة بين المدارس المعجمية الثلاث في نُظْم الترتيب؛ على نحو ما وَضَّحت في المبحث السابق؛ فالفرق بين مدرستي التقليلات والقافية أن الأخيرة أساسها في ترتيب المعجم هو الأصول (الجدور) بصرف النظر عن اعتبارات الإعلال أو القلب أو الإبدال أو الحذف أو التعويض أو التضعيف أو الإدغام؛ بينما لم تكن الأصول (الجدور) الأساس الوحيد في نظام مدرسة التقليلات وترتيبها؛ بل إنهم طَوَّعوا الأصول، وأخضعوها لخدمة نظام التقليلات؛ فليس في كل مرة تراعى الأصول.

ولا أدل على ذلك من الباب الأول في جميع معاجم التقليلات، التي بين أيدينا؛ وأعني به (باب الثنائي) إذ وضع فيه - خلا الثنائي - الثلاثيُّ المضعف والرباعي المضاعف وهما ليسا منه بالنظر إلى الأصول.

وأوردُ بعض الأمثلة مما جاء في باب الثنائي من (باب العين) نحو: العَقَّة والعَقِيقَة والعَفَقَة، والعَكَّة والعَكَّة وعَكَّتْهُ، وَكَعَّ كَعًا والكَعَكَّة، وَعَجَّ العَجُّ والعَجَّاجُ

والعَجَجَة، وجَعَّ يَجْعُ والجَفَجَة، وعَشَّ يَعْشُ والعَشْعَشَة، وشَعَّ الشُعاعُ والشَّعْشَعَة،
وعَضَّ يَعْضُ والعَضْعَضَة،

(72/1)

والضَّعَّ والضَّعْضَعَة، والعَصَّ والصَّعَّ والصَّعْصَعَة، والعَسَّ والسَّعَّ والسَّعْسَعَة، والعَطَّ
العَطْطَة، والعَدَّ والمعدود، والعَتَّ والتَّعَّ والتَّعْتَعَة، والعَلَّ والتَّعْلَل، والنَّعَّ والنَّعْنَعَة، وعَفَّ
والعَفَاف 1.

فليس لأحد أن يقول: إنَّ الخليل، وابنَ دريد، والأزهري، والصاحبَ ابنَ عباد، والقالي،
ابنَ سيدة، لا يميِّزون الثنائي من الثلاثي أو الرباعي ومن ثمَّ يقول: إنَّ الأصول قد
تداخلت عندهم؛ فهم يعرفون ذلك حقَّ المعرفة وهم أرباب اللغة والصنعة.
ولنستمع إلى قول إمام اللغويين؛ وهو مبتدع هذا التقسيم: الخليل بن أحمد في مقدمة
(العين) حيث قال عن الأول: "كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي،
والثلاثي، والرباعي، والخماسي، فالثنائي على حرفين؛ نحو: قد، لم، هل، لو، بل، ونحوه
من الأدوات والزجر" 2.
وقال: "والثلاثي من الأفعال نحو قولك: ضرب، خرج ... والرباعي من الأفعال نحو:
دحرج" 3.

1 ينظر: باب الثنائي من كتاب العين في كلٍّ من: العين 1/62-95، والجمهرة 1/53-
172، والتهذيب 1/55-123، والمحكم 1/19-55.
2 العين 1/48.
3 العين 1/48.

(73/1)

ثم قال: "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف: حرف بيتداً به، وحرف يُحْشَى به
الكلمة، وحرف يوقف عليه" 1. فانظر كيف جعل الأسماء والأفعال لا تقل عن ثلاثة
أصول؟
فما سرُّ ذلك إذن؟ إنه يكمن في طبيعة نظام التقلبيات؛ الذي ابتدعه الخليل، وسار

عليه من أتى بعده، واختار نظامه؛ وأن تقلب الثنائي يعطي صورتين، ويعطي تقلب الثلاثي ستَّ صورٍ، أما الرباعي فيعطي أربعاً وعشرين صورةً، ويعطي الخماسي عشرين ومائة صورة.

بيد أن الثلاثي المضعف يعطي ستَّ صور؛ كالثلاثي الصحيح، إلا أن المستعمل منها اثنان فحسب، أما الأربع الأخرى فمهملة باطراد؛ فهو أشبه بالثنائي ليس فيه سوى صورتين مستعملتين باطراد؛ فمن ثم أُخرج من باب الثلاثي إلى باب الثنائي. ونحو ذلك الرباعي المضاعف لا يمكن أن يعطي صور الرباعي الصحيح الأربع والعشرين، بل إنه لا يعطي سوى ست صور؛ أربع مهملة دائماً، فيبقى اثنان؛ فهو أشبه بالثنائي؛ فلا جرم أن يوضع في باب الثنائي؛ كالثلاثي المضعف؛ فالمسألة -إذن- شكليَّة تطلَّبها إحصاء المفردات، وتوضيح ذلك في الرسم التالي:

1 العين/49.

(74/1)

توجد رسمة توضيحية

(75/1)

وهذا يؤكد أن وضعهم الثلاثي المضعف والرباعي المضاعف في باب الثنائي لم يكن بسبب تداخل الأصول؛ ولعل هذا التوجيه مما لم يسبق إليه. إن دراسة التداخل في الثلاثي والرباعي والخماسي في مدرسة التقليلات يعترضها شيء من العقبات؛ وذلك أن (تداخل الأصول) كما رأينا- لا يخرج عن أحد أمرين: أحدهما: التداخل في البناء الواحد.

والآخر: التداخل بين بناءين مختلفين؛ كتداخل الثلاثي مع الرباعي أو الخماسي، وتداخل الرباعي مع الخماسي. أما الأوّل؛ وهو التداخل في البناء الواحد؛ فإنه -وإن كان يُعدُّ ظاهرة لغوية- يصعب الوقوف على أثره في بناء الأبواب الثلاثة؛ فليس ثمة دليل يهتدى به؛ لأن نظام التقليلات لا يقوم على حصر الكلمة من طرفيها -أولها وآخرها- وما

بينهما؛ خلافاً لمدرسة القافية التي ينضبط فيها هذا الأمر بحرفي الباب والفصل. كما أن أثر التداخل بين الواوي

(76/1)

واليائي لا يظهر؛ لضمهما في كتاب واحد، كما لا يظهر التداخل بين المعتل والمهموز؛ لكثرة التسهيل في المهموز؛ فكلمة (أَكَل) مثلاً مكانها المعتلّ في أكثر معاجم التّقلّيات. أمّا الثاني؛ وهو التداخل بين بناءين مختلفين؛ كتداخل الثلاثي مع الرباعي أو الخماسي، والرباعي مع الخماسي؛ فإن أثره في بناء مدرسة التقلّيات أقلّ غموضاً مما في الشق الأول؛ وهو -أيضاً- لا يخلو من عقبات، فإنهم قد يساوون بين ما فيه زيادة ك (الشَّدَقِم) وهو الواسع الشّدق، و (الرُّزْقِم) وهو الرجل الأزرق، و (الحَسْدَل) وهو القراد- وما خلا من الزيادة. وذلك يعود إلى طبيعة نظام التقلّيات؛ فإن الحرف الزائد في كلمة ما لا يكون كذلك في جميع تقلّيات الكلمة، على كل حال، ولا أدل على ذلك من كلمة (الشَّدَقِم) فميمها زائدة¹ فإن من تقلّياتها المستعملة (دَمَشَق) وليست الميم فيها زائدة، ونحو ذلك في (الهَرْمَاس) من أسماء الأسد-يذكر في الرباعي؛ على الرغم من نصهم على زيادة ميمه²؛

1 ينظر: الممتع 240/1، وسفر السعادة 314/1.

2 ينظر: التكملة للفارسي 238، والمنصف 152/1، والوجيز في علم التصريف 34، وشرح الملوكي لابن يعيش 162، والإيضاح في شرح المفصل 383/2، والملخص 264/2.

(77/1)

وذلك أن من تقلّياته (ر ه م س) و (ر ه س م) إذ يقال: رَهْمَسَ الحَبَرَ وَرَهْسَمَهُ¹ بمعنى أتى منه بطرف، والميم فيهما أصلية. فانظر كيف تغير الحكم على الحرف بعد تقلّيب الكلمة؛ فيكون الزائد أصلياً، وربما يكون الأصلي زائداً؛ كما حدث في كلمة (رَهْمَسَ) فالميم عادت -هنا- أصلية، وقد كانت زائدة في (الهَرْمَاس) ، والهاء أصبحت زائدة في (رَهْمَسَ) 2؛ وقد كانت أصلية قبل القلب.

ومن ثمّ لم يحسن أن يقال: إن الأصول تداخلت لديهم؛ فوضعت الكلمة في غير موضعها.

والحق أنّ الفرق بين المدرستين واضح؛ فمدرسة القافية تعتمد -في بنائها- على الأصول؛ فمن ثمّ يستطيع الباحث أن يحكم بالتداخل إذا وجده؛ بينما لا تعتمد مدرسة التقليبات على الأصول في كل أحوالها؛ ولذا تمّ إبعاد مدرسة التقليبات عن هذه الدراسة.

فيبقى لنا -خلا مدرسة القافية- مدرسة الصدر؛ وهي -أيضاً- مستبعدة لسببين:

1 ينظر: اللسان (رهمس) 103/6.

2 ينظر: شرح لامية الأفعال لبحرق 56.

(78/1)

الأول: أن هذه المدرسة تُقيّد الكلمة من أولها؛ بينما تقيد مدرسة القافية الكلمة من طرفيها بنظامي الباب والفصل؛ فأدى ذلك إلى تقييد صارم للكلمة في مدرسة القافية؛ فتكون الزيادة الواقعة في لام الكلمة - بسبب نظام الباب - أكثر ظهوراً، وأدقّ ضبطاً.

ومهما يكن من أمر فإنه لا يوجد من معاجم مدرسة الصدر ما يستوعب دراسة كهذه؛ فمن أشهر معاجم هذه المدرسة (الجيم) للشيباني، و (مجل اللغة) و (مقاييس اللغة) لابن فارس، و (المنتهى) للبرمكي، و (أساس البلاغة) للزمخشري، و (المغرب) للمطريزي، و (المصباح المنير) للقيومي.

ف (الجيم) لم يراع ما بعد الحرف الأول، ولم يجرد الكلمات من الزوائد، و (المنتهى) مفقود، وأما (مجل اللغة) و (مقاييس اللغة) فإن لابن فارس فيهما مذهباً خاصاً -كما مرّ بنا 1 فلا يظهر -بسببه- أثر تداخل الأصول في الرباعي والخماسي، إذا جمع بين الرباعي والخماسي في باب واحد، وذكرهما مدموجين بلا ترتيب ولا تجريد من الزوائد، وعمدته

1 ينظر: ص (68) من هذا البحث.

(79/1)

فاء الكلمة فحسب؛ فجاء عنوان هذا الباب من كلّ حرف، كما يلي: (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله ...) 1.

ومثال ذلك ما جاء في باب الغين؛ أورده -هنا- بترتيب ابن فارس 2؛ وهو: (الْعَطْمَشُ) و (الْعَمَلَجُ) و (الْفَضْرُوفُ) و (الْفَطْرَسَةُ) و (الْفَطْرَفَةُ) و (الْغَطْرِيفُ) و (الْغَذْمَرَةُ) و (الْعَضْنَفَرُ) و (الْمُعْتَمَرُ) و (عَرَدَقْتُ) و (الْغُرْنُوقُ) و (الْغَلْفَقُ) و (اِغْرَنْدَاهُ) .

غير أن لابن فارس مذهباً فريداً من الممكن أن يستفاد منه في دراسة ظاهرة تداخل الأصول بشكلها العام، وسأكشف عن ذلك في الباب الأول -إن شاء الله.

الثاني: أن المعاجم الثلاثة المتبقية - وهي: (أساس البلاغة) و (المغرب) و (المصباح المنير) - تبدو صالحة للدراسة في هذا البحث، على الرغم مما أشرت إليه من قبل 3 إلا أنها - في واقع الأمر - غير صالحة من الناحية التطبيقية لدراسة أثر (تداخل الأصول) فيها؛ فأكبر هذه المعاجم الثلاثة -وهو (أساس البلاغة) صغير الحجم قليل المادة؛ فلا يكاد يعدل جزءاً واحداً

-
- 1 المقاييس 1/328، 264، 403، 505، 2/52، 158، 272، 349، 401،
457، 476، 3/143، 248، 337، 371، 509، 4/357، 430، 513،
5/11، 193، 265، 352، 483، 6/71، 160.
- 2 ينظر: المقاييس 4/430-432.
- 3 ينظر: ص (68) من هذا البحث.

(80/1)

من أجزاء (لسان العرب) لأن لكل من هذه المعاجم الثلاثة هدفه الخاص به؛ فلا يوجد في هذه المدرسة معجم يهدف إلى الجمع العام للغة كمعاجم القافية، ف (أساس البلاغة) يهدف إلى الحجاز اللغوي، و (المغرب) اختصار لكتاب (المغرب) للمطريزي نفسه، وهو مفقود 1 و (المصباح المنير) تفسير لغوي موسّع لغريب الشرح الكبير للرافعي، أضاف إليه زيادات قليلة. فيبقى لنا كبرى المدارس المعجمية مدرسة القافية، ومن خلالها يظهر أثر (تداخل الأصول) في أجلى صورة.

(81/1)

الباب الأول: الأصول والزوائد

الفصل الأول: الأصول في عرف اللغويين

المبحث الأول: الأصول عند القدامى

...

المبحث الأول: الأصول عند القدامى

استرعى تفاوت الأبنية في العربية أنظار علمائنا القدامى، منذ وقت مبكر من بدء نشاطهم اللغوي؛ فَمِنْ الكلمات ما جاء على حرفٍ، ومنها ما جاء على حرفين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، أو ستة، أو سبعة. ورأوا كيف يغلب بعضها على بعضها الآخر في الكثرة والاستعمال؛ فما جاء على ثلاثة أكثر من غيره، وما جاء على حرفٍ أقل إلى حدِّ النُدرة. ثم رأوا أن الكلمة الواحدة تأتي على صورٍ مختلفة؛ فتكون تارة على ثلاثة أحرفٍ، وتارة على أربعة، وتارة على خمسة، وتارة على ستة، وتارة على سبعة؛ فهداهم تأملهم الطويل في أحوال البنية في اللغة إلى معرفة الأصول والزوائد. وقَسَّموا الكلام العربي ثلاثة أقسام: أسماء وأفعال وحروف، ورأوا كيف يتصرف بعضه - كأكثر الأسماء والأفعال - دون بعضه الآخر؛ كالحروف وبعض الأسماء والأفعال. ودرسوا ذلك كله، وقَنَّنُوهُ، وجعلوا له عِلْماً مستقلاً؛ هو التصريف. ويعيننا من ذلك (الأصول) وقد وقفنا على تعريفها في اصطلاح اللغويين والصرفيين والنحاة؛ وهو أنها الحروف التي تلزم في جميع تصاريف الكلمة؛ فتكون موجودة تحقيقاً أو تقديرًا، كما سيأتي. ويكاد علماءنا القدامى يُجْمَعُونَ على أن الكلمات المتصرفة

(87/1)

ثلاثة: ثلاثية، ورباعية، وخماسية؛ لولا آراء نُقِلَتْ لبعضهم؛ ولا سِيَّما الكوفيين؛ على نحو ما يأتي تفصيله - إن شاء الله. فما تصرَّف من الكلام عندهم مردود إلى تلك الأصول،

ولا يخرج عن واحد منها؛ وهو مذهب الجمهور¹
وذهب بعض العلماء² إلى أنَّ الكلام كله مشتق، ونُسب إلى الرَّجَّاج³، وقيل: إنَّ
سيبويه⁴ كان يراه. وذهب بعضهم⁵ إلى أنَّ الكلام كله أصل؛ وليس شيء مشتقاً من
شيء.

ونقف - في البداية - على ما جاء على أقل من ثلاثة أحرف، ثم نأتي - بشيء من
التفصيل - على الأصول عند القدامى.

أ- ما جاء على حرفٍ:

من كلام العرب ما هو على حرفٍ واحد، وهو قليل.
قال سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "وأقل ما تكون عليه الكلمة حرفٌ
واحدٌ"⁶ ومثَّل له بحرف العطف الواو، وكاف الجر ولام الإضافة؛ من الحروف التي لا
تتصرف، ولا يدخل فيها الأصول

1 ينظر: اشتقاق أسماء الله 277، والمساعد 83/4.

2 ينظر: اشتقاق أسماء الله 277، والمساعد 83/4.

3 ينظر: اشتقاق أسماء الله 278.

4 ينظر: المساعد 83/4.

5 ينظر: اشتقاق أسماء الله 279.

6 الكتاب 216/4.

(88/1)

والزوائد. ولا يكون اسمٌ مظهرٌ يجوز أن ينفرد اللفظ به على حرفٍ أبداً؛ وعلة ذلك أن
المظهر يُسَكَّتُ عنده، وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء، ولم يكونوا ليُجَحِّفُوا
بالاسم؛ فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل؛ وإنما يجيء لمعنى¹؛ لأنه لا بد من أن
يبتدأ بمتحرك، ويوقف على ساكن؛ فإن كان على حرف لم يستقم².
والفعل كالاسم في ذلك؛ لأن منه ما يُضارعُ الاسم، وهو المضارع؛ كما أنه يتصرف
ويُبنى أبنيته كَفَعَلَ وفَعَلَ ونحو ذلك؛ وهو الذي يلي الاسم؛ فعومل معاملته من
حيث عدم مجيء الاسم على حرف واحد. أمَّا ما جاء من الأفعال على حرف واحد؛
نحو: (قِ نَفْسِكَ عَذَابُ النَّارِ) و (عِ كَلَاماً) فَوَجَّهَهُ سيبويه بقوله: "إلا أن تُدْرِكَ الفعلُ

علةً مطردةً في كلامهم في موضعٍ واحدٍ؛ فيصيرُ على حرفٍ؛ فإذا جاوزتَ ذلكَ الموضعَ رددتَ ما حذفْتَ... وذلكَ قولك: عِ كلاماً"3.
وكان أبو زيد الأنصاري يقول: "إن ما بني عليه الكلام ثلاثة أحرف؛ فما نقص رفعوه إلى ثلاثة"4.

-
- 1 ينظر: الكتاب 218/4، وشرح السيرافي بتحقيق د. عبد المنعم فائز 518، 519.
 - 2 ينظر: شرح السيرافي 519.
 - 3 الكتاب 219/4.
 - 4 ينظر: الجمهرة 1306/3، والمزهر 317/2.

(89/1)

وَنَخْلُصُ مَا تَقَدَّمَ إِلَى أَنَّ الْأَصُولَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُتَصَرِّفِ عِنْدَ الْقَدَمَاءِ لَا تَكُونُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَمَا جَاءَ عَلَى ذَلِكَ فَمِمَّا يَكُونُ فِيهِ حَذْفٌ.

ب- ما جاء على حرفين:

أَقْدُمُ نَصٍّ وَصَلْنَا إِلَيْهِ فِي تَقْسِيمِ الْكَلِمِ إِلَى أَصُولِهِ؛ وَفِيهِ ذِكْرٌ لِلثَّنَائِيِّ؛ يَعُودُ إِلَى الْقَرْنِ الثَّانِي، وَصَاحِبُهُ هُوَ الْخَلِيلُ؛ إِذْ قَالَ فِيهِ: "كَلَامُ الْعَرَبِ مَبْنِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ؛ عَلَى الثَّنَائِيِّ، وَالثَّلَاثِيِّ، وَالرَّبَاعِيِّ، وَالْخَمَاسِيِّ" ثُمَّ مَثَّلَ لِلثَّنَائِيِّ بِقَوْلِهِ: "فَالثَّنَائِيُّ عَلَى حَرْفَيْنِ؛ نَحْوُ: قَدْ، لَمْ، هَلْ، بَلْ، وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَدْوَاتِ وَالزَّجَرِ"1.

وَيَفْهَمُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الثَّنَائِيَّ عِنْدَ الْخَلِيلِ لَا يَكُونُ أَصْلًا لِلْأَسْمَاءِ وَلَا لِلْأَفْعَالِ؛ بِدَلِيلِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا؛ فَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تُتَصَرَّفُ، وَبَدَلِيلِ آخَرٍ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: "مِنَ الْأَدْوَاتِ وَالزَّجَرِ" وَهُوَ يَعْنِي بِالزَّجَرِ: أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ وَالْأَفْعَالِ؛ نَحْوُ: مَهْ، وَصَهْ، وَكَخْ، وَهَسْ؛ وَذَلِكَ وَنَحْوَهُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَغَيْرِهِ مِمَّا لَا يُتَصَرَّفُ، وَإِنْ عُوْمِلَ مُعَامَلَةَ الْأَسْمَاءِ؛ فَلَا بُدَّ لَهُ -حِينَئِذٍ- مِنْ حَرْفٍ ثَالِثٍ يَبْلُغُ بِهِ أَقْرَبَ مَرْتَبَةٍ فِي أَصُولِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَصَرِّفَةِ.

وَمِنْ هُنَا قَالَ الْخَلِيلُ: "إِنْ صَيَّرْتَ الثَّنَائِيَّ؛ مِثْلَ: قَدْ، وَهَلْ، وَلَوْ، اسْمًا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ التَّشْدِيدَ؛ فَقُلْتَ: هَذِهِ لَوْ مَكْتُوبَةٌ، وَهَذِهِ قَدْ حَسَنَةُ الْكِتَبَةِ؛ زِدْتَ وَאוْ عَلَى وَاوٍ، وَدَلًّا عَلَى دَالٍ. ثُمَّ أَدْغَمْتَ وَشَدَّدْتَ؛ فَالتَّشْدِيدُ عَلَامَةُ الْإِدْغَامِ وَالْحَرْفُ الثَّلَاثِي؛ كَقَوْلِ أَبِي زُبَيْدٍ الطَّائِي:

(90/1)

لَيْتَ شَعْرِي وَأَيْنَ مَيِّ لَيْتُ ... إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوّاً عَنَاءُ "1
ولا يجوز عند الخليل أن يكون أصول الاسم المتصرف أقل من ثلاثة أحرف، وله
نصوص صريحة في ذلك، قال في أحدها: "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف"2 وقال
في ثانٍ: "وقد تحيء أسماء لفظها على حرفين، وتماها ومعناها على ثلاثة أحرف، مثل:
يد ودم؛ وإنما ذهب الثالث لعللة "3
ولا يخرج سيبويه عن رأي شيخه الخليل فهو يقول بنحو قوله4، ولم يدكر خلافاً في ذلك
عن متقدمي اللغويين والصرفيين والنحاة، أو عن معاصريه؛ وهو يؤكد أن ما جاء على
حرفين من الأسماء والأفعال المتصرفة قليل؛ نحو: دم، وفم، في الأسماء، وخُذْ، وكُلْ في
الأفعال؛ وهو مما حذف منه؛ ويُعَلَّل ذلك بقوله: "لأنَّه إخلال عندهم بهنَّ؛ لأنه حذف
من أقلِّ الحروف عدداً"5.
ولما قلَّ الثنائي في الأسماء فإنه لم يقع في الصفات، كما قال سيبويه6. وعلى منهجهما
في الثنائي سار المبرد7.

1 العين 50/1.

2 العين 50/1.

3 العين 50/1.

4 ينظر: الكتاب 4/219، 220.

5 الكتاب 4/219.

6 الكتاب 4/220.

7 ينظر: المقتضب 1/41-52.

(91/1)

واستمر مفهوم الثنائي عند الجمهور من اللغويين والصرفيين والنحاة القدامى على نحو ما قننه الخليل وسيبويه. بَيَدَ أن ثمة آراءً خالفت -نوع مخالفة- رأي الجمهور في الثنائي؛ فقد كان صنيع المعجميين في مدرسة التقليلات الذين عدوا الثلاثي المضعف والرباعي المضاعف في باب الثنائي مُلبساً؛ فرموا فهم عملهم على غير وجهه، فظنَّ أنهم يعدون ذلك ثنائياً. ومَن ظن هذا الظن الدكتور إبراهيم أنيس؛ حيث قال بعد أن ذكر طريقة المعجميين في مدرسة التقليلات: "وهكذا رأينا معظم علماء العربية؛ منذ القرن الثاني الهجري؛ ينظرون إلى بنية الكلمات على أنها قد تكون ثنائية الأصول، أو ثلاثيتها، أو رباعيتها"¹. ومن القدامى من كآته فهم هذا الفهم؛ كابن القَطَّاع؛ إذ قال: "الثنائي: ما كان على حرفين من حروف السلامة، ولا تبال أن تتكرر فاؤه، أو عينه، أو يلحق بالثلاثي أو الرباعي، أو الخماسي، أو السداسي، أو السباعي. وينقسم ذلك على أقسام؛ منها ما يكون الحرفان أصله؛ نحو: مَن، وما، ومنَ الحروف نحو: مَن، وعنَ، ومنه ما يخفف من المضاعف نحو: رَبٌّ... ومن الفعل ما كان مضاعفاً؛ نحو: ردَّ، ومدَّ، وعدَّ، وعدَّد، وتعدَّد... وإذا تكرر نحو: بَرَبَر، وجَرَجَر، وفي ما أظهر تضعيفه؛ نحو: العدَدِ

1 ينظر: تطور البنية في الكلمة العربية 165.

(92/1)

والمَدَّد... فهذا كله ثنائي"¹.

وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن توجيه ما قاله ابن القطاع توجيهاً يوافق صنيع المعجميين؛ فقد وجدته يأخذ ببعض طريقتهم في معجمه (الأفعال) فيما تكررت بعض حروفه كالثلاثي المضعف؛ إذ عقد له باباً بعنوان (الثنائي المضعف) ومما ذكر فيه مواد: (أَمْ) و (أَبْ) و (أَصْ) وكرر هذا الباب في كل حرف، وكذلك فعل في الرباعي المضاعف، وعقد له باباً بعنوان (باب الثنائي المكرر) ومن أمثلته التي ذكرها: (بَثَبَتْ) و (بَحَبَحَ) و (بَصَبَصَ) ونحو ذلك، ثم كرر هذا الباب في كلِّ حرف. وعمله قريب أشد القرب من صنيع معجميي مدرسة التقليلات، فليس الثنائي عنده ما نعبه بالثنائي في الأصول، فلما أراد الأصول تغير القول والحكم؛ فقال: (وأقل ما بنيت عليه الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف؛ فما رأيته ناقصاً عنها فاعلم أن التضعيف دخله؛ مثل: فَرَّ، وردَّ).

2.

وقال في موضع آخر: "وأقلّ أصول الأسماء المتمكنة على ثلاثة أحرف؛ نحو: صَقَرٍ،
وَحَجَرٍ، وَجَذَعٍ"3. ولا أدلّ من هذين التّصنيفين على مذهب ابن القطاع في الأصول.
وأثر عن بعض الكوفيين – كذلك – أنهم قالوا بأنّ من الأسماء ما قد يجيء على حرفين.

1 أبنية الأسماء والمصادر 11ب 12أ.

2 الأفعال 23/1.

3 أبنية الأسماء والمصادر 3ب.

(93/1)

قال ابن عقيل: "وزاد أبو الفتوح 1 نصر بن أبي الفنون البغدادي ...أنّ مذهب
الكوفيين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان؛ حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه"2.
وعزا الجواليقي3ذلك للفراء.

وثمة خلافٌ عزيّ للقدماء في الرّباعيّ المضاعف؛ نحو: (زَلَزَلَ) و (حَنَحَتْ) و (سَمِسِم)
فالمشهور عند البصريين أن وزنه (فعلل) 4 كما سيأتي توضيحه في الكلام عن الرّباعيّ؛
إن شاء الله.

ولكنه عند الخليل 5 – في أحد قولين عزيّا له – (فعفع) تكررت فاؤه وعينه؛ وهذا
يخالف ما نص عليه الخليل في مقدمة (العين) ويخالف ما أثّر عنه –أيضاً– من أنه (فعفل)
6.

وعُزِيَ إلى الفراء 7 – أيضاً – أنه (فعفع) كما عزي إلى أبي إسحاق

1 هو نصر بن محمد بن المظفر بن أبي الفتوح البغدادي (ت630هـ) جمع بين الأدب
واللغة والنحو، وتصدّر بجامع الأزهر مدّةً. ومن مصادر ترجمته: بغية الوعاة 315/2،
والوافي بالوفيات 36/27.

2 المساعد 9/4.

3 شرح أدب الكتاب 49.

4 ينظر: التكملة للفارسي 57، وسر الصناعة 180/1، 181، والمساعد 60/4، وهمع
الهوامع 215/2.

5 ينظر: الارتشاف 24/1.

6 ينظر: الارتشاف 24/1.

7 ينظر: أبنية الأسماء والمصادر 12ب، والارتشاف 24/1.

(94/1)

الزجاج 1 في أحد قوليه.

وأطلق المعري القول فيه وجعله لمتقدمي اللغويين حين قال: "وقال المتقدمون من

أصحاب اللغة: وزنُ (زَلَزَلَ) (فَعَفَعَ) 2.

ولعل المعري يعني به الخليل ومعاصره؛ فقد بحث عن نصٍّ في ذلك لهؤلاء المتقدمين؛

فلم أظفر بشيء. ونخلص مما تقدم إلى أن الأصول عند جمهور العلماء القدامى، لا

تكون ثنائية، كما أنها لا تكون أحادية. وفيما يلي الأصول لديهم؛ وهي إما ثلاثية، وإما

رباعية، وإما خماسية.

أولاً- الأصول الثلاثية:

يكاد إجماع اللغويين والصرفيين والنحاة ينعقد على أن أصول أكثر الكلم في العربية

ثلاثة أحرف، وتكون للأسماء والأفعال 3.

ومن أوائل النصوص التي وَصَلْنَا إليها مما جاء فيه ذكر الأصول

1 ينظر: أبنية الأسماء والمصادر 12أ.

2 رسالة الملائكة 280.

3 ينظر: العين 48/1، 49، والكتاب 230/4، والأصول 179/3، والتكلمة للفارسي

229، والتبصرة والتذكرة 2/743، 783، والوجيز في علم التصريف 27، ونزهة

الطرف للميداني 7، 8، وشرح الملوكي لابن يعيش 20، والتسهيل 290، 291،

وشرح ابن الناظم 821، والممتع 60/1، 166، والارتشاف 17/1، وشرح مختصر

التصريف العزي 28، والتصريح 358/2.

(95/1)

الثلاثية ما قاله الخليل 1، وهو ما أشرت إليه من قبل؛ وهو أن أقل ما يقع عليه ما

تصرف من كلام العرب من الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف، وهو قوله: "الاسم لا يكون

أقل من ثلاثة أحرف² والعلة في ذلك - على رأيه - أن الحرف الأول للابتداء،
والثالث للوقوف عليه والثاني للحشو بين الأول والثالث.
ثم جاء تلميذه سيبويه، وجعل الثلاثي أول الأصول فيما تصرف من كلام العرب؛ حين
قال: "فالكلام على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة"³.
ثم قال: "فعلى هذا عدّة حروف الكلم؛ فما قَصُرَ عن الثلاثة فمحذوف، وما جاوز
الخمسة فمزيد فيه"⁴.
وقال: "ليس في الدنيا اسم أقلّ عدداً من اسمٍ على ثلاثة أحرف، ولكنهم قد يحذفون
مما كان على ثلاثة حرفاً"⁵.
وقال: "وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء
والأفعال وغيرهما"⁶ وعلل ذلك بقوله: "وذلك لأنه كأنه هو الأول فمن ثمّ تمكن في
الكلام".

1 ينظر: العين 48/1، 49.

2 العين 49/1.

3 الكتاب 230/4.

4 الكتاب 230/4.

5 الكتاب 322/3.

6 الكتاب 229/4.

(96/1)

وفي (المقتضب) 1 للمبرد نحوّ مما تقدم في كلام سيبويه. ومن أئمة اللغة الذين انتحوا
هذا النحو - كذلك - ابن جني؛ فقد ذكر رأيه في ذلك بما يوافق رأي الجمهور من
المتقدمين حين قال: "الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي؛ فأكثرها استعمالاً،
وأعدّها تركيباً الثلاثي؛ وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يوقف
عليه"².

وزاد على المتقدمين بتعليل كثرة مفردات اللغة العربية ذات الأصول الثلاثية؛ حين قال:
"وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه؛ لأنه
أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا

قدَر له فيما جاء من ذوات الثلاثة؛ نحو: مِنْ، وفي، وعن، وهل، وقد، وبل، وكم، ومَنْ، وإذ، وصه، ومه. ولو شئتُ لأثبتُ جميع ذلك في هذه الورقة... وأقل منه ما جاء على حرف واحد؛ كحرف العطف وفائه... فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه، ولشيء آخر وهو حيز الحشو -الذي هو عينه- بين فائه ولامه؛ وذلك لتباينهما، ولتعادي حالتهما؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركاً، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً؛ فلما تنافرت حالاهما وسَطُوا العين حاجزاً بينهما؛ لئلاً يفجئوا الحسَّ بضدٍّ ما كان آخذاً فيه،

53/1 1

2 الخصائص 55/1

(97/1)

ومنصباً إليه"1.

ولإقناع قارئه بهذا التعليل؛ بحيث لا يدع في نفسه شيئاً من التردد في قبوله -نصّب معترضاً على كلامه يقول: إن هذا الحرف الحاجز إما أن يكون متحركاً، وإما أن يكون ساكناً، فإن كان ساكناً فقد وافق الثالث في الوقف، وإن كان متحركاً فقد وافق الأول، وهذا ما هُرب منه.

وكدأبه في هذا المنهج أجاب بأنَّ تحرك الثاني بعد حركة الأول يحدث ضرباً من الملال لهما؛ فاستُرُوح -حينئذ- إلى السكون؛ فصار ذلك خفيفاً مَرْضِيّاً؛ خلافاً للثنائي؛ فإن سرعة الانقضاء من المتحرك الواحد إلى الساكن يكون مَعِيفاً مَأْيِيّاً. وقريب من ذلك تعليله للحشو بالساكن.

وكان البلاغيون يرون أنّ من شروط فصاحة الكلمة أن تتوسط في عدد حروفها؛ فالثلاثي عندهم أعدل الأصول؛ وأفصحها؛ فقد كان فخر الدين الرازي يقدّم الكلمة الثلاثية على غيرها في الفصاحة2.

وقال بهاء الدين السبكي: "الثلاثي أحسن من الثنائي والأحادي ومن الرباعي والخماسي؛ فذكر حازم3 وغيره من شروط الفصاحة: أن تكون الكلمة بين قلة الحروف وكثرتها، والمتوسط ثلاثة أحرف"4.

1 الخصائص 56/1.

2 عروس الأفراح 92/1.

3 هو: حازم القرطاجني (المتوفى سنة 684هـ) وهو من علماء البلاغة في الأندلس،
وقوله المشار إليه في كتابه: منهاج البلغاء 123.

4 ينظر: نهاية الإيجاز 152.

(98/1)

وثمة من يرى أن الأصول ثلاثية فحسب، وقد عزي ذلك لأبي زيد 1 والكوفيين 2
ودهبوا إلى أن الرباعي والخماسي ما هما إلا ثلاثيان مزيدان، وسنقف على تفصيل لهذا
الرأي في الكلام عن الرباعي؛ إن شاء الله. وأوزان الثلاثي الممكنة اثنا عشر وزناً؛
بضرب حركات الفاء الثلاث في أحوال العين الأربعة. واتفقوا على أن المستعمل
المستفيض منها عشرة؛ وهي 3:

1- (فَعْل) ك (بَكْرٍ) .

2- (فَعَل) ك (فَرَسٍ) .

3- (فَعِل) ك (كَتَفٍ) .

4- (فَعُل) ك (عَضِدٍ) .

5- (فِعْل) ك (حَبْرٍ) .

6- (فِعَل) ك (عَنْبٍ) .

7- (فِعِل) ك (إِبِلٍ) .

8- (فُعْل) ك (قُقْلٍ) .

9- (فُعل) ك (صُرْدٍ) .

10- (فُعِل) ك (عُنُقٍ) .

1 ينظر: الجمهرة 3/1306، والمزهر 2/317.

2 ينظر: الإنصاف 2/793، وشرح الشافية للرضي 1/47.

3 ينظر: المقتضب 1/53-55، وشرح الشافية للرضي 1/35.

(99/1)

واختلفوا في (فُعِلَ) و (فُعِلَ) فأهمله بعضهم؛ لاستتقال الخروج من ثَقِيل إلى ثَقِيل
يخالفه¹، وقالوا: إن الأول لم يرد إلا في (الدُّنِيل) وهو دويبة شبيهة بابل عِرْس، وجاء
الثاني في (الحَبْك) على قراءة أبي مالك الغفاري: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ} . وقد قيل إنَّ
(الحَبْك) من تداخل اللُّغات.

أمَّا الفعل فله ثلاثة أوزان في الماضي؛ وهي: (فَعَلَ) (فَعِلَ) (فَعُلَ) .
ومن الثلاثي نوع تماثلت حروفه أو بعضها؛ وذلك على النحو التالي:
الأول: ما تماثلت حروفه الثلاثة؛ نحو قولهم: (غلام بَبَّة) 2 أي: سمين، وهو - أيضاً -
الأحقق الثقيل، وقال الفرزدق:

وباعِثُ أقواماً وفيثُ بعهدهم ... وبَبَّةٌ قد بايعته غيرَ نادم 3
والفعل منه: بَبَّ يَبُّ بَبًّا وبَبًّا 4. ومن ذلك (الْقَقَقَةُ) 5 وهي الغريبان الأهلية.
وقالوا: (زَرَزْتُه زَرًّا: صَفَعْتُهُ) 6. وقد ذكروا أن ما تماثلت أصوله الثلاثة نادر؛ ولم يأت
منه إلا بضغ

1 ينظر: شرح الشافية للرضي 35/1، 36.

2 ينظر: ليس في كلام العرب 36، 37.

3 ينظر: الصحاح (بيب) 89/1، والتكملة والذيل والصلة (بيب) 69/1، وليس في
ديوان الفرزدق المطبوع بتحقيق الصاوي أو فاعور.

4 ينظر: المزهر 43/2.

5 ينظر: التهذيب 377/9، واللسان (ققق) 323/10.

6 ينظر: المساعد 22/4.

(100/1)

كلمات 1.

الثاني: ما تماثل بعض حروفه؛ فمما عُدَّ في الثلاثي من هذا ما تماثل فيه الفاء والعين، أو
الفاء واللام، أو العين واللام، أو اللام وبعدها، أو ماثل فيه حرفان حرفين. وفيما يلي
بيان ما تقدم، وذكر ما وقع في بعضه من خلاف.
أ- ما مائل فَاؤُهُ عَيْنُهُ:

ومثال ذلك (دَدَن) ومنه يقال لنوع من السيوف: (الدَّدَانُ) 2.

ومنه (يَيْن) وهو اسم وادٍ أسفل الفَرَشِ 3 بضواحي المدينة، و (قِقْنُ قِقْنُ) 4 حكاية صوت الضحك. ومنه ما فصل بين الحرفين بحرف زائد؛ نحو: (كَوَكَبٍ) و (قَوَقَلٍ) وهو: الذَّكر من القطا والحجل؛ فالواو زائدة في المثالين 5 فوزعهما (فَوَعَلَ) . ونحو ذلك (زَيْرِزَمٌ) وهو حكاية صوت الجنّ، فإنه (فِيَعِيَعَل) 6 قال الراجز 7:

-
- 1 ينظر: ليس في كلام العرب 36، 37، والمنصف 182/2، والمزهر 43/2.
 - 2 ينظر: اللسان (ددن) 152، 151/13.
 - 3 ينظر: اللسان (بين) 465/13.
 - 4 ينظر: المحكم 372/6، واللسان (ققن) 347/13.
 - 5 ينظر: المساعد 58/4.
 - 6 ينظر: المنصف 105/3، والمساعد 58/4.
 - 7 ينظر: المنصف 105/3، وأبنية الأسماء والمصادر 13أ، والذي في ديوان رؤية 184 = ((زَيْرِيمَا)) براءين؛ آخرهما مكسورة، وياءين آخرهما مفتوحة، وفي اللسان (زير) 359/5 ما يأتي:
- "زِي زِي: حكاية صوت الجن؛ قال:
- تسمع للجن به زِي زِي زِيَا " ...

(101/1)

تَسْمَعُ لِلْجِنِّ بِهِ زَيْرِزَمًا

وثمة خلاف في نحو (كوكبٍ) فالخليل يرى أنه من الرباعي 1.

ونُسب إلى بعض النحويين أن الحرف الأول في نحو (كوكبٍ) زائد، والواو أصلية؛ فيكون اشتقاقه من (وَكَبٍ) وقد نصَّ على ذلك الأزهري بقوله: "قال الأصمعي: وذكر الليث الكوكب في باب الرباعي، ذهب إلى أن الواو أصلية؛ وهو عند خُذَّاق النحويين: كوكبٌ من باب (وكب) صُدِّرَ بكاف زائدة" 2. فينبغي - على ما روى الأزهري - أن يكون وزنه (كَفْعَل) .

والذي عليه أكثر أهل اللغة أنَّ الواو زائدة، والكاف الأولى فاء الكلمة، والكاف الثانية عينها.

ولا خلاف في نحو (حَمَام) و (هَمُوم) و (خَفِيف) .

ب- ما مائلَ فَاؤُهُ لَامَةٌ:

وذلك نحو: (سَلَسٍ) وهو اللين السهل، والشيء المرن، و (قَلِقٍ) وهو المنزعج المضطرب، و (دَعْدٍ) عَلَمٌ، و (السَّجَسِ) وهو الماء المتحرك.

1 ينظر: العين 433/5.

2 التهذيب 402/10.

(102/1)

وهذا النوع من الثلاثي قليل جداً.

ج- ما مائلَ عَيْنُهُ لَامَةٌ:

ويكون مدغماً أو غير مدغم، فالمدغم نحو (شَدَّ) و (صَدَّ) و (هَمَّ) وغير المدغم نحو (القَصَصِ) و (الجلَلِ) و (الصدَدِ). ويسمى ما مائلَ فَاؤُهُ عَيْنُهُ، وما مائلَ عَيْنُهُ لَامَةٌ؛ الثلاثي المضعف، أو المضاعف، والأخير كثير في العربية². والأنواع الثلاثة المتقدمة وُضعت في باب (الثنائي) من معاجم التقليلات؛ بسبب الصَّنعة المعجمية لنظام تلك المعاجم؛ كما تقدم³.

وثمة كلام لابن القطاع ذو صلة بما نحن فيه؛ وهو أن الثنائي ما كان على حرفين من حروف السلامة، ولا يخرج من ذلك تكرار فائه أو عينه، ويمكن توجيه كلامه بما يوافق صنيع المعجميين في مدرسة التقليلات. وجمهور اللغويين والصرفيين يعدون هذه الأنواع الثلاثة من الثلاثي.

قال ابن جني: "اعلم أنه متى اجتمع معك في الأسماء والأفعال حرف أصلٍّ ومعه حرفان مثالان لا غير؛ فهما أصلان؛ متصلين كانا أو

1 ينظر: الممتع 258/1، 259.

2 ينظر: شرح الشافية للرضي 34/1.

3 ينظر: ص (70-74) من هذا البحث.

(103/1)

منفصلين"1.

د- ما مائل لائمة ما بعده:

وهذا نوع من الثلاثي يأتي على صورة الرباعي (فعلل) فيكون على (فُعَلِّل) نحو:
(الْقُعْدُد) وهو الجبان اللئيم، وعلى (فَعْلَلِ) نحو (الْقَرْدَد) وهو الوجه، وعلى (فِعْلِلِ) نحو
(الرَّمْدِد) وهو الكثير الدقيق، وعلى (فُعْلَلِ) نحو (قُعْدَدِ) . وهذا النوع ملحق بأوزان
الرباعي المذكورة؛ فحرفه الأخير زائد2.

وربما جاء على صورة الخماسي؛ مثل (عَفَنَجَج) وهو الضخم الأحق؛ فهو ثلاثي ملحق
بالخماسي؛ نحو (سَفَرَجَل) فالنون والجيم الأخيرة زائدتان؛ فيكون من (ع ف ج) .
وربما جاء على صورة الخماسي؛ دون أن يكون المضعف زائداً؛ وذلك نحو (الَنْجَج) وهو
عودٌ طيب الرائحة؛ فإن نونه زائدة لا محالة؛ لوقوعها ثالثة ساكنة؛ فتبقى أربعة أحرف
(فلا يخلو - حينئذ - أن يكون مكرر اللام؛ كباب: قُعْدَدِ، وشُرْبٍ، أو مزيدة في أوله
الهمزة؛ كأحمر، وأصفر، وإثمد. وزيادة الهمزة أولاً أكثر من تكرير اللام آخرًا... فتبقى
الكلمة من تركيب (ل ج ج) فيمثلاها - إذن - أصلان) 3 وكذلك (يَلَنْجَج) و
(الَنْدَد) و (يَلَنْدَد) وهو الشديد الخصومة.

1 الخصائص 56/2.

2 ينظر: المنصف 41/1-43.

3 ينظر: الخصائص 57/2.

(104/1)

والأخيران أوضح في الاشتقاق؛ لأنهما بمعنى (الألد) فهما مشتقان من اللد1.

ه - ما تكرر فيه حرفان:

وذلك على نوعين: نوع يبقى منه ثلاثة أصول عند إسقاط المثليين، ونوع يبقى منه
أصلان حسب.

أما النوع الأول؛ وهو ما يبقى منه ثلاثة أصول عند إسقاط المثليين؛ فلا يخلو أن يكون
المتماثلان في أوله أو في آخره؛ فإن كانا في أوله فمثاله: (مَرْمَرِيْس) للدهية، و
(مَرْمَرِيْت) للقفر؛ وهما ثلاثيان؛ لأن إسقاط المثليين يجعلهما: (مَرِيْساً) و (مَرِيْتاً) ببقاء
ثلاثة أصول؛ وهي الميم، والراء والسين؛ في الأول، والميم، والراء، والتاء؛ في الثاني.

ويؤكد ذلك أن معناهما من (المراصة) و (المُرْت) فوزنهما -حينئذٍ- (فَعْفَعِيل) وهذا مذهب البصريين². وإن كانت المتماثلات في آخره؛ فمثاله: (الصَّمَحْمَحُ) وهو الشديد المجتمع الألواح، و (الدَّمَكْمَكُ) وهو الشديد، و (خُلْعَلْعُ) وهو الجُعْلُ، و (الكُذْبُذْبُ) وهو الكثير الكذب، و (الدَّرْخَرُخُ) وهي دويبة، ووزن ذلك كله (فعلعل) وهو مذهب البصريين³.

1 ينظر شرح الشافية للرضي 335/2.

2 ينظر: الإنصاف 792/2، وشرح الكافية الشافية 2034/4، وشرح الشافية للرضي 62/1.

3 ينظر: الممتع 115/1، وشرح الشافية للرضي 63/1.

(105/1)

وذهب الكوفيون إلى أن وزن الأول - أعني: مَرْمَرِيساً (فَعْلِيل) والثاني - أعني: صَمَحْمَحاً (فَعْلَل). وقد فصل أبو البركات الأنباري¹ الخلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين، وعزا الرّضي² قول الكوفيين إلى الفراء. وحجة الكوفيين³ في جعل نحو (صَمَحْمَح) و (دَمَكْمَك) على وزن (فَعْلَل) قولهم: إن الأصل فيهما: (صَمَحَح) و (دَمَكَك) إلا أن العرب استثقلوا جمع ثلاث حاءات وثلاث كافات؛ فأبدلوا الأوسط منهما ميماً من جنس الحرف الثاني في الكلمة، وادّعوا أن الإبدال - لاجتماع الأمثال - كثير في الاستعمال، وقالوا: إن الأصل في قوله عز وجل: {فَكَبْكَبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ} 4: كَبَبُوا؛ لأنه - كما يقولون - من: كَبَبْتُ الرجل على وجهه؛ إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث باءات؛ فأبدلوا من الوسطى كافاً من جنس الحرف الأول. واستدلوا - أيضاً - على أن: (صَمَحْمَحاً) ليس (فَعْلَلًا) وأنه لا يجوز أن يكون كذلك؛ لأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: إن (صَرَصَرَ) و (سَجَسَجَ) وزنُّهما (فَعْفَع) فلما بطل أن يكونا على (فَعْفَع) بطل - أيضاً - أن يكون (صَمَحْمَح) على (فَعْلَل).

1 ينظر: الإنصاف 788/2، (المسألة 113).

2 ينظر: شرح الشافية 63/1.

3 ينظر: الإنصاف 788/2.

4 سورة الشعراء: الآية 94.

(106/1)

واحتج البصريون 1 بأمور:

أحدها: أنَّ تكرار العين واللام في (صَمَحَمَح) هو الظاهر؛ لأنَّ تكرار حرف أصليٍّ يوجب تكراره في الميزان؛ فكما أنَّ وزن (ضَرَبَ) و (قَتَلَ) : (فَعَلَ) ووزن (اَحْمَرَّ) و (اصْفَرَّ) (افْعَلَّ) وجب أن يكون وزن (صَمَحَمَح) و (مَرَمَرِيس) (فَعْلَعَل) و (فَعْفَعِيل) هذا هو الأصل، وهو الصحيح.

الثاني: ما ذكره الرُّضِيُّ² من أنه يمكن أن يستدلَّ للبصريين على تضعيف (صَمَحَمَح) و (بَرْهَرَهَة) بجمعك إياه على صمامح، وبراره، ولو كان خماسياً كسفرجل - لقلت: صَمَاحِم.

والثالث: طعنهم 3 في قياس الكوفيين على (صَرَصَرَ) ونحوه، من الرباعيِّ المضاعف بأن ذلك باطل؛ لأنَّ الحرف إنما يجعل زائداً في الاسم والفعل؛ إذا كان على ثلاثة أصولٍ سِوَاهُ؛ وهي فاء الفعل وعينه ولامه، و (صَرَصَرَ) لا يتحقق فيه ذلك؛ فلو قيل: إنَّ وزنه (فَعْفَع) 4 لأدى ذلك إلى إسقاط أحد أصوله الثلاثة؛ وهو اللام، وذلك لا يجوز؛ بخلاف (صَمَحَمَح) فإنه وجد فيه ثلاثة أصول، فلما لم يؤدَّ ذلك إلى محذور؛ وهو إسقاط أحد الأصول الثلاثة جاز أن يكون وزنه (فَعْلَعَل) وهو

1 ينظر: الإنصاف 792/2.

2 ينظر: شرح الشافية 63/1.

3 ينظر: الإنصاف 792/2.

4 أجاز الخليل - في أحد قولين عزيا له - أن يكون نحو ((صرصر)) على وزن (فعفع) انظر: ص (89) من هذا البحث.

(107/1)

الظاهر، كما تجعل إحدى الدالين في (اسوَدَّ) زائدة، ولا تجعل إحداها زائدة في (رَدَّ) و (مَدَّ) .

ولا يطعن في حجة البصريين أنهم خالفوا في المكرر بين (صَرَصَرَ) و (صَمَحَمَحَ) فجعلوا الأول أصلاً، والثاني مكرراً؛ لأنَّ تلك المخالفة لا مناص من وقوعها؛ كما في (اسوَدَّ) و (رَدَّ) ولأنها وقعت -أيضاً- للكوفيين؛ حيث لزم على مذهبهم أن يكون نحو: احْقَوْقَفَ الظُّبْيُ، واعْدُوْدَنَّ الشَّعْرُ، وما أشبه ذلك على وزن: (افْعَلَلَّ) وليس هذا من أوزان الأفعال، ولم يقولوا به، ولكنهم يقولون: إن وزنه (افْعُوْعَلَّ) كما يقول البصريون. وبالجملة؛ فإن مذهب البصريين أقوى حجةً، وهو مذهب جمهور اللغويين، والصرفيين؛ من المتقدمين والمتأخرين.

أما النوع الثاني: وهو ما يبقى منه أصلاً عند إسقاط مثليه؛ فنحو (زَلَزَلَ) و (صَرَصَرَ) و (حَنَحَنَ) وهو من الرباعي عند البصريين، وأكثر اللغويين والصرفيين؛ كما سيأتي بيانه عند الكلام عن الرباعي - إن شاء الله - . وهو معدود في الثلاثي عند الكوفيين، وبعض علماء البصريين.

وجعله ثلاثياً عندهم يأخذ صورتين:

إحداها: أنه (فَعْفَلَّ) .

والأخرى: أنه (فَعَّلَّ) .

وهما يؤديان إلى أصل ثلاثي واحد في نهاية الأمر، وفيما يلي بيان ذلك:

(108/1)

أ- فَعْفَلَّ: من العلماء من يرى أن الحرف الثالث في نحو (زَلَزَلَ) و (صَرَصَرَ) تكرير للحرف الأول؛ كتكرير السين في (كَسَرَ) والدال في (قَرَدَدَ) فيكون وزنه - حينئذٍ - (فَعْفَلَّ) فأصل زَلَزَلَ (ز ل ل) وأصل صرصر (ص ر ر) وأصل كَبَكَبَ (ك ب ب) وهكذا.

وأول من عَزَى إليه القول بهذا الرأي هو الخليل 1 وهو أحد رأيين عزيا له في ذلك، وعَزَى -أيضاً- إلى جماعة من العلماء؛ منهم: قُطْرُبٌ 2 (ت 206هـ) والفراء 3 (ت 207هـ) وابن كيسان 4 (ت 299هـ) في أحد قوليه، والزجاج 5 (ت 310هـ) وارتضى ابن القطاع (ت 515هـ) هذا المذهب، وأخذ به 6. وعلى هذا المذهب يكون (بُعْيَغَ) وهو التيس الكبير من الطِّبَاءِ: (فُعْيِفَلَّ) و (كِعْنَكَجَ) للغول: (فِعْنِفَلَّ) و (زَوْنَزَى)

للقصير (فَعَنْفَل) 7.

وهذا المذهب غير مقبول عند أكثر اللغويين والصرفيين؛ كابن

1 ينظر: أبنية الأسماء والمصادر 11أ، والارتشاف 24/1، والمساعد 61/4، والتصريح 360/2.

2 ينظر: أبنية الأسماء والمصادر (11أ) والارتشاف 24/1، والمساعد 61/4.

3 ينظر: معاني القرآن 114/3.

4 ينظر: أبنية الأسماء والمصادر 12أ، والارتشاف 24/1، والمساعد 61/1.

5 ينظر: رسالة الملائكة 281، والارتشاف 24/1، والمساعد 61/1.

6 ينظر: أبنية الأسماء والمصادر (12أ) .

7 ينظر: أبنية الأسماء والمصادر (13أ) .

(109/1)

جني 1، والمرادي 2، الذين جعلوا ذلك بعيداً، وكان ابن عقيل يقول في ذلك: "وأما أن وزن الكلمة (فَعَنْفَل) فضيف؛ لأنه بناء مفقود" 3.

وعلل السيوطي عدم قبولهم إياه بقوله: "لأنه إن جُعِلَ كلٌّ من المثليين زائداً أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة، أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود؛ إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة (عَنْفَل) وعلى زيادة الثاني (فَلْعَل) وعلى زيادة الثالث (فَعَنْفَل) وكلها مفقود" 4.

ب . فَعَلْ: وللكوفيين وبعض البصريين توجيه لنحو (زَلَزَل) و (صَرَصَرَ) غير ما تقدم ذكره؛ وهو أن الأصل فيهما (زَلَل) و (صَرَر) استثقل، للأمثال الثلاثة؛ فأبدل من الأوسط حرفاً من جنس الحرف الأول من الكلمة. وهم لا يأخذون بذلك على إطلاقه، بل يقصرونه 5 على ما كان ثالثه صالحاً للسقوط مع سلامة المعنى؛ نحو (كَبَّه) أي: قلبه، و (كَبَّكَبَه) بمعناه، و (كَفَّه) عن الشيء، و (كَفَّكَفَه) فهو بدل من التضعيف في (كَبَّه) و (كَفَّه) . ويقولون - كذلك: (تَغَلَّغَل) في الشيء، والأصل: تَغَلَّل؛ لأنه من

1 ينظر: الخصائص 57/2.

2 ينظر: شرح المرادي 241/5.

3 المساعد 61/4.

4 همع الهوامع 215/2، 216.

5 ينظر: مجالس ثعلب 467/2، وشرح الكافية الشافية 4/2035، 2036.

(110/1)

الغلل، وهو الماء الجاري بين الشجر؛ فيبدلون من اللام الوسطى غيناً¹.
ويقولون في قول الأعشى:

وَتَبَرُّدُ بَرْدٍ رِذَاءِ الْعَرُو ... سِ بِالصِّيفِ رَقَرَقَتْ فِيهِ الْعَبِيرَا 2
إنَّ الأصل في (رقرقت) رَقَقَتْ؛ لأنه من الرِّقَّة؛ فأبدل من القاف الوسطى راء.
ويقولون في قول الفرزدق:

موانع للأسرار إلّا لأهلها ... وَيُخْلِفَنَ مَا ظَنَّ الْغَيُورُ الْمُشْفَشَفُ 3
إنَّ الأصل في: المشفشف: الْمُشْفَفُ، من: شَفَّتْهُ الغيرة، وشَفَّه الحزن. إلّا أنه استثقل
اجتماع ثلاث فاءات؛ فأبدل من الوسطى شيناً. ومن أوائل من عرف عنه هذا المذهب
الخليل إذ قال: "والعرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي المثقل
بحرفي التضعيف... ألا ترى أنهم يقولون: صَلَّ اللِّجَامُ يَصِلُّ صليلاً؛ فلو حَكَيْتَ ذلك
قلت: صَلَّلَ 4 تمد اللام وتثقلها، وقد خففتها في الصَّلْصَلَةِ؛ وهما جميعاً صوت اللجام؛
فالثقل مدٌّ، والتضاعف ترجيع يَحِفُّ فلا يتمكن؛ لأنه على حرفين؛ فلا يتقدر للتصريف
حتى يُضَاعَفَ، أو يَثْقُلَ؛ فيجىء كثير منه متفقاً على ما وصفت لك" 5.

1 ينظر: الإنصاف 791/2.

2 ديوانه 145، وينظر: الإنصاف 790/2.

3 ديوانه 383، وينظر: الإنصاف 790/2.

4 في الأصل: صل؛ وهو تحريف يفسره السياق.

5 العين 56/1.

(111/1)

ولم يؤثر عن الخليل أنه قال باطراد ذلك. ويُعزى رأي الكوفيين - أيضاً - إلى الزجاج¹ - في أحد قوليهِ - إلا أن رأيه يختلف عن رأيهم في أنه لا يقال فيه إن الحرف الثالث مبدل من جنس الأول؛ بل يرى أن ذلك الحرف زائد²، لا مبدل؛ فيكون وزن (كَبَّكَ) على رأي الزجاج: (فَعْلَل) وهو (فَعَّل) على مذهب الكوفيين. ونسب ابن جني مذهب الكوفيين إلى البغداديين³. وعزا أبو حيان⁴ ذلك إلى بعض الكوفيين، وذكر أن للفراء فيه قولين؛ أحدهما الذي مر، والآخر: أنه (فَعَفَع) كما مر - أيضاً. ونُسب مثل هذا الرأي - أيضاً - إلى سيبويه، وذكر أنه كان يرى أن وزن (رَبَّرَب) ونحوه (فَعَّل) أصله: رَبَّب؛ أبدلت باؤه الوسطى راءً من جنس الحرف الأول في الكلمة، وقد ذكر ذلك أبو حيان⁵، وتابعه معاصره ابن عقيـل⁶، ولعله تأثر به. ولم أقف في كتاب سيبويه على مثل ذلك؛ بل وقفتُ على ضده؛

1 ينظر: شرح الكافية الشافية 2036/4، وشرح المرادي 241/5، والمساعد= 60/4=

2 ينظر: شرح الكافية الشافية 2036/4.

3 ينظر: سر الصناعة 180/1.

4 ينظر: الارتشاف 24/1.

5 الارتشاف 24/1.

6 ينظر: المساعد 61/1.

(112/1)

وهو أنه يجعل الكلمة رباعية؛ حيث يجعل (الزَّلْزَلَة) في باب (الْفَعْلَلَة) 1 ثم وجدته يقول في موضع آخر: "ولا نعلم في الكلام على مثال فَعْلَلٍ إلا المضاعف من بنات الأربعة؛ الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين، وليس في حروفه زوائد"². وهذا يؤكد أن سيبويه يرى أن نحو (زَلْزَل) و (حَثْثَ) من باب الرباعي، إلا أن يكون له رأي آخر؛ لم أقف عليه، وكثيراً ما يعزى إلى سيبويه ما يخالف آراءه في الكتاب. ومن أخذ برأي الكوفيين في هذه المسألة: أبو عبيد القاسم بن سلام³ وابن قتيبة الذي قال في باب الإبدال من المشدد: "تَكْمَكَم الرجل، من الكَمَّة؛ وهي القَلَنْسُوَّة، والأصل:

تَكَمَّم، وَمَتَلَمَل عَلَى فَرَاشِهِ، وَالْأَصْل: تَمَلَّلَ مِنَ الْمَلَّةِ؛ وَهِيَ الرَّمَادُ الْحَارُّ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:
بَاتَتْ تُكْرِرُهُ الْجُنُوبُ ...

وَأَصْلُهُ: تُكْرِرُهُ؛ مِنْ: التَّكَرَّرِ "4.

وَمِنْهُمْ ابْنُ دَرِيدٍ فِي قَوْلِهِ: "وَأَحْسَبُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: رَجُلٌ هَفَّاهٌ؛ إِذَا كَانَ خَفِيفًا؛ وَإِنَّمَا كَانَ
أَصْلُهُ: هَفَّاهٌ؛ فَتَنَقَّلَ عَلَيْهِمْ؛ فَفَصَلُّوا بَيْنَهُمَا بِهَاءٍ"5.

1 الكتاب 85/4.

2 الكتاب 294/4.

3 ينظر: الارتشاف 110/1، والمساعد 61/4.

4 أدب الكاتب 489.

5 الاشتقاق 230.

(113/1)

وَوَثَّةٌ رَأْيِي يَعْزَى لِلْسَّرِيِّ الرَّفَاءِ الشَّاعِرِ (ت366هـ) يُوَافِقُ رَأْيَهُمْ فِي أَنَّ نَحْوَ (زَلَزَل) ثَلَاثِي؛ وَلَكِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْهُمْ قَلِيلًا فِي تَوْجِيهِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الرَّضِيُّ مَا نَصَّهُ: "قَالَ السَّرِيُّ الرَّفَاءُ فِي كِتَابِ: الْمُحِبِّ وَالْمُحْبُوبِ: زَلَزَلَ مِنْ: زَلَّ؛ كَجَلَبَبَ مِنْ: جَلَبَبَ، وَكَذَا نَحْوَهُ"1.

قَالَ الرَّضِيُّ: "يَعْنِي أَنَّهُ كَرَّرَ اللَّامَ لِلِإِلْحَاقِ؛ فَصَارَ: زَلَّلَ؛ فَالْتَبَسَ بَبَابِ: ذَلَّلَ يُذِلُّ
تَذْلِيلًا؛ فَأَبْدَلَ اللَّامَ الثَّانِيَةَ فَاءً؛ وَهُوَ قَرِيبٌ"2.

وَقَوْلُهُ: "فَالْتَبَسَ بَبَابِ ذَلَّلَ ..." يَعْنِي أَنَّ زَلَّلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (فَعَّلَ) مِثْلَ: كَسَرَ، أَوْ يَكُونَ (فَعَّلَلَ) وَهُوَ الْمُرَادُ لِلِإِلْحَاقِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِتَشَابُهِ حُرُوفِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ؛ فَإِنْ كَانَ (فَعَّلَ) فَمَصْدَرُهُ (التَّفَعَّلَ) وَإِنْ كَانَ (فَعَّلَلَ) بِالِإِلْحَاقِ، فَمَصْدَرُهُ (الْفَعَّلَلَةُ) وَ (الْفِعْلَالُ) عِنْدَ التَّضْعِيفِ؛ فَأَبْدَلَ اللَّامَ الثَّانِيَةَ فِي الْكَلِمَةِ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ. وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ تَوْجِيهِ الْكُوفِيِّينَ، وَلَكِنَّهُ يُوَافِقُهُمْ فِي أَنَّ أَصْلَ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ ثَلَاثِي، وَلَيْسَ رُبَاعِيًّا؛ كَمَا يَقُولُ الْبَصَرِيُّونَ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ فِيهِ الْإِبْدَالَ مِمَّا لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْدَالِ؛ كَالْحَاءِ فِي: حَحَّثَ مِنَ الثَّاءِ فِي: حَثَّ. وَإِنَّمَا الْإِبْدَالُ عِنْدَهُمْ يَكُونُ فِيمَا تَقَارَبَتْ مَخَارِجُهُ. وَمَا حَكَاهُ الرَّضِيُّ عَنِ السَّرِيِّ الرَّفَاءِ يَصْلُحُ جَوَابًا عَنْ اعْتِرَاضٍ قَدْ يَرِدُ عَلَى الْكُوفِيِّينَ فِي جَعْلِهِمْ نَحْوَ (زَلَزَلَ) ثَلَاثِيًّا عَلَى (فَعَّلَ) بِأَن يُقَالَ: إِنْ ذَلِكَ يَنَافِي مَصْدَرَهُ؛ وَهُوَ (الْفَعَّلَلَةُ)

و (الفعلال) فلو كان (فَعَل) لقبيل في

1 شرح الشافية 62/1.

2 شرح الشافية 62/1، 63.

(114/1)

مصدره بعد الإبدال: زَلَزَل يُزَلِّلُ تَزْلِيلًا، ولم تَقُلِ العربُ ذلك، ولا يكون في قياس كلامها. وجواب ذلك: أن اللام الأخيرة في: زَلَزَل زائدة؛ لإحاق الثلاثي بالرباعي؛ فجاء مصدره على قياس الرباعي.

وإن قيل: إنَّ جعلَ اللام الأخيرة زائدة يؤدي إلى أن يكون أصل (زَلَزَل) (ز ل ز) لا (ز ل ل) قيل: إن الزاي الأخيرة مبدلة عن لامٍ؛ فأصلها (ز ل ل). ومن هؤلاء - أيضاً - أبو إبراهيم إسحاق الفارابي (ت350هـ) إذ يرى أن (سَلَسَل) ونحوه ثلاثي، والإبدال عنده ليس لثقل التضعيف بل للتفريق 1 بين (فَعَل) و (فَعَّل) ولعله يريد التفريق بينهما في المصدر؛ أي أنه يأتي في هذا النوع على (فَعَّل) وليس (فَعَل) فيكون ثمة تشابه بين رأيه ورأي السري الرفاء. وهو يعلل اختيارهم في الإبدال حرفاً موافقاً للحرف الأول من الكلمة؛ بقوله في إبدال السين من اللام في (سَلَسَل): "وإنما أبدلت سيناً؛ دون سائر الحروف؛ لأنه ليس فيه إلا سين ولام مضعفة؛ فجعلوا السين سينين؛ فاعتدل الحرف؛ سين مرتين، ولام مرتين، وكذلك سائر هذا الباب" 2. ومنهم الجوهري (ت393هـ) حيث ذكر أن أصل (خَبَبُوا)

1 ينظر: ديوان الأدب 115/3.

2 ديوان الأدب 115/3.

(115/1)

بمعنى أبردوا: خَبَبُوا، بثلاث باءات، وذكر العلة 1 التي ذكرها خاله الفارابي. واختار بدر الدين بن مالك (ت686هـ) مذهب الكوفيين، فيما دلّ الاشتقاق على زيادته بقوله: "...إلا أن يدلّ الاشتقاق على الزيادة؛ ك (لَمِلِم) أمرٌ من (لَمَلَم) فإنه مأخوذ من

(لَمَلَمْتُ) وأصله: لَمَمْتُ؛ بزيادة مثل العين، ثم أبدل من ثاني الأمثال مثل الفاء؛ كراهية تواليها؛ فصار: لَمَلَمْتُ؛ وهذا أولى من جعله ثنائياً مكرراً، موافقاً في المعنى للثلاثي المضاعف"2.

ويوافق بدرُ الدين البصريين فيما لم يدل الاشتقاق فيه على الزيادة؛ ك (سَمِسِم) فإنه يحكم فيه بأصالة المكررين؛ لأن أصالة أحدهما واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما بأولى من أصالة الآخر؛ فحكم بأصالتهما معاً. وثمَّ مصطلح لضرب من الثلاثي - وهو معتل اللام - يرد استخدامه عند بعض الكوفيين؛ لا يخلو من إيهام لمن لم يقف على حقيقته؛ وهو مصطلح (ذوات الأربعة) أو (أولاد الأربعة) . فقد عقد ابن السكّيت باباً بعنوان (مما يقال بالياء والواو من ذوات

1 ينظر: الصحاح (خبب) 118/1، وفيه أنه للفرق بين (فعللل) و (فعل) وهو تحريف صوابه (فعلل) و (فعل) كما في ديوان الأدب 115/3، واللسان (خبب) 344/1.
2 شرح ابن الناطم 828.

(116/1)

الأربعة) 1.

ومما جاء في هذا الباب قولهم: حَكُوْتُ عنه الكلام؛ أي: حَكَيْتُ، ويقال: طَمَأ المَاءَ يَطْمِي. ونحو ذلك. وجميع ما ذكر فيه من الثلاثي؛ وليس من الرباعي؛ كما أوهم العنوان.

ومن ثمَّ تصدر التبريزي لشرح مراد ابن السكّيت - وكلامه خير ما يوضح به هذا المصطلح- فقال: "ترجم هذا الباب بأنه من بنات الأربعة، والباب الذي قبله بابه من ذوات الثلاثة، وكلا البابين من ذوات الثلاثة؛ لأنّ: غارَ، وحكى؛ باهما واحدٌ، إلّا أنّه سلك في هذا طريقة الكوفيين؛ وذلك أنهم يقولون لما كان معتل العين من الأفعال: هو من بنات الثلاثة، وذوات الثلاثة. ولما كان معتل اللام هو من بنات الأربعة لا يردُّونه إلى الأصل؛ بل يحملونه على الظاهر؛ وذلك أنّ: غارَ؛ إذا رددتَ الفعل إلى نفسك قلتَ: غُرْتُ، فيكون على ثلاثة أحرف. و (حكى) إذا رددته إلى نفسك قلتَ: حَكَيْتُ؛ فيكون على أربعة أحرف؛ فلأجل هذا ترجم هذا الباب ببنات الأربعة؛ وما قبله ببنات الثلاثة"2.

وللقاسمِ المؤدّب 3 تعليلان في ذلك، قال "وإنما سمي: أولاد

1 ينظر: إصلاح المنطق 138.

2 تهذيب إصلاح المنطق 358، 357/1.

3 هو: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب، من علماء اللغة في القرن الرابع، صاحب كتاب (دقائق التصريف) لا تعرف له ترجمة. ينظر: مقدمة محققي كتابه (دقائق التصريف) 8.

(117/1)

الأربعة؛ لوقوع الحرف المعتل رابع الحروف من غايه 1، نحو: يدعو، ويبيكي. وقيل: بل سمي: أولاد الأربعة؛ لاستواء حروفه بحروف: فعَلْتُ، مع اعتلال موضع اللام منه. وأهل البصرة يسمون هذا الباب ثلاثياً؛ لأنهم يعتبرون فيه البناء 2.

ثانياً- الأصول الرباعيّة:

الرباعيّ عند البصريين، ومن تابعهم؛ من جمهور اللغويين والصرفيين القدامى 3: أحد أصول كلام العرب المتصرّف، ويكون في الأسماء والأفعال؛ نحو: (جعفر) و (دَحْرَج). وذكروا أنه أقلُّ من الثلاثيّ؛ لثقله بالحرف الرابع. والأبنية الممكنة -عقلاً- للرباعي في الأسماء ثمانية وأربعون بناءً؛ وذلك بضرب حركات الفاء الثلاثة، في أحوال العين الأربعة في حركات

1 يعني: المضارع.

2 دقائق التصريف 292.

3 ينظر: العين 48/1، 49، والكتاب 230/4، والأصول 179/3، والتكملة

للفارسي 229، والمنصف 24/1، 25، وديوان الأدب 76/1، 77، والتبصرة

والنذكرة 743/2، 783، والوجيز في علم التصريف 27، 28، وأبنية الأسماء والمصادر

3ب، ونزهة الطرف للميداني 8، 5، وشرح الملوكي لابن يعيش 30، والتسهيل 290،

291، والارتشاف 17/1، 30، وغير ذلك.

(118/1)

اللام الأولى، وقد تخلف معظمها؛ لالتقاء الساكنين، أو للثقل، أو لتوالي أربع متحركات 1. ويكادون يُجمعون 2 على أن أبنية الرباعي المستعملة خمسة؛ وهي:

(فَعْلَل) نحو (جَعْفَر) .

(فَعْلِل) نحو (زُبْرَج) .

(فُعْلُل) نحو (بُرْثْن) .

(فِعْلَل) نحو (صِفْدَع) .

(فِعْلَل) نحو (فَطَخِل) وهو دهرٌ لم يُخلَقِ الناسُ فيه بعدُ.

وأثبت الكوفيون والأخفش بناءً سادساً؛ وهو (فُعْلَل) 3 بضم الفاء وفتح اللام؛ نحو (جُخْدَب) و (جُوْذَر) وأنكره البصريون، وعدوه متفرعاً من (فُعْلَل) إذ الفتح أخف من الضم؛ فهو ليس بناءً مستقلاً؛ ودليلهم أن كل مفتوح اللام ورد فيه الضم دون العكس؛ إذ جاء

1 ينظر: تصريف الأسماء 22.

2 ينظر: المقتضب 66/1، والمنصف 24/1، 25، والمقتصد في شرح التكملة 768/2، وشرح الشافية للرّضي 47/1.

3 ينظر: شرح السيرافي 770/5، 5/6، والتبصرة 784/2، والمقتصد في شرح التكملة 768/2.

(119/1)

مضموم اللام؛ ولم يُسمع فيه الفتح؛ مثل (بُرْجِد) وهو: كساء مخطط، و (عُرْمُط) وهو: شجر بالبادية، وغيره 1.

نعم؛ وليس جعل الرباعي أصلاً من الأصول محل اتفاق بين القدماء؛ فجمهور الكوفيين يخرجون من الأصول ما زاد على الثلاثة 2، ووافقه على ذلك بصري متقدم؛ وهو أبو زيد الأنصاري، فيما حكي عنه. قال ابن دريد: "أملئ علينا أبو حاتم قال: قال أبو زيد: ما بني عليه الكلام ثلاثة أحرف؛ فما زاد ردوه إلى ثلاثة، وما نقص رفعوه إلى ثلاثة؛ مثل: أب، وأخ، ودم، وفم، ويد ... 3".
قال ابن دريد: "لا أدري ما معنى قوله: فما زاد ردوه إلى ثلاثة؛ وهكذا أملاه علينا أبو حاتم؛ عن أبي زيد، ولا أغيره 4".

وظاهر نصه أنه موافق لمذهب الكوفيين؛ في ردهم الأصول إلى الثلاثة فحسب، أما تردد ابن دريد في فهم معنى قول أبي زيد "فما زاد ردوه إلى ثلاثة" فمردود - عندي - إلى أن مذهب الكوفيين في أصول ما زاد على الثلاثة كان مغموراً، ولعل أبا البركات الأنباري هو الذي أسهم في نشر مذهبهم في ذلك. ومذهبهم أن كل ما زاد على ثلاثة أحرف من الأسماء أو الأفعال

1 ينظر: تصريف الأسماء 23، 24.

2 ينظر: الإنصاف 793/2، وشرح المفصل لابن يعيش 112/6، وشرح الشافية

للرضي 47/1، والممتع 311/1، والتصريح 358/2.

3 الجمهرة 1306/3، وينظر: المزهر 317/2.

4 الجمهرة 1306/3، وينظر: المزهر 317/2.

(120/1)

ففيه زيادة؛ فإن كان على أربعة أحرف؛ نحو (ضِفْدَع) و (جَعْفَرٍ) فالزائد فيه حرف؛ وإن كان على خمسة أحرف؛ نحو (سَفَرَجَل) ففيه زيادة حرفين. ثم اختلفوا في تحديد الزائد، وكيفية وزن الكلمة، بأن انقسموا ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الكسائي¹ وهو أن الزائد هو الحرف الذي قبل الأخير؛ أي: الفاء في (جَعْفَرٍ) والـدال في (ضِفْدَع).

الثاني: مذهب الفراء² وهو أن الزائد هو الحرف الأخير؛ فيكون الزائد عنده الراء في (جَعْفَرٍ) والعين في (ضِفْدَع). وذهب الفراء³ إلى أن الزائد في الخماسي الحرفان الأخيران.

ولم أقف على ما يحدد الزائد في الخماسي عند الكسائي، وبالقياس على مذهبه في الرباعي فإن الزائد الحرفان السابقان الحرف الأخير؛ وهما: الراء والجيم في (سَفَرَجَل).

الثالث: أن ما زاد على ثلاثة أحرف لا يوزن؛ لأنه لا يُدرى كيفية وزنه⁴!!

واحتج الكوفيون لقولهم: إن نهاية الأصول ثلاثة، وما زاد عليها

1 ينظر: الإنصاف 793/2، وشرح الشافية للرضي 47/1، والممتع 311.

2 ينظر: الإنصاف 793/2، وشرح المفصل 112/6، والممتع 311/1،

والتصريح 358/2.

3 ينظر: الإنصاف 793/2، وشرح الشافية للرضي 47/1.

4 ينظر: الممتع 312/1، والتصريح 358/2.

(121/1)

فرائد، بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا على أنَّ وزن جعفرٍ (فَعَّلَل) ووزن سفرجلٍ (فَعَّلَل) وقد علمنا أن أصل (فَعَّلَل) و (فَعَّلَل) فاء وعين ولام واحدة، فقد علمنا أنَّ إحدى اللامين في وزن: جَعْفَرٍ زائدة، واللامان في وزن سَفَرَجَلٍ زائدتان، فدلَّ على أنَّ في جعفرٍ حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين، وأنَّ في سفرجلٍ حرفين زائدين؛ على ما بيَّنا" 1. وما احتجوا به غيرُ سديدٍ من وجوه:

أحدها 2: أنَّ الحكم بزيادة الحرف لا يكون إلاً بدليل من الأدلة التي يعرف بها الزائد؛ كالاشتقاق والتصريف وعدم النظير، ولا شيء من ذلك حاصلٌ في (جعفرٍ أو سَفَرَجَلٍ) فالقضاء بالزيادة فيهما ليس له أدنى دليل.

ثانيها: أنَّ تكرير اللام في نحو (فَعَّلَل) و (فَعَّلَل) إنما وقع لأن الميزان الذي تم اختياره؛ وهو (فعل) على ثلاثة أصول؛ وهو يناسب أكثر الأصول شيوعاً؛ وهو الثلاثي؛ فإن زادت الأصول على الثلاثة كُثِّرَتِ اللام دون الفاء والعين؛ لأنه لما لم يكن بدُّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام، أو تغيير الكلمة الموزونُ بها بكلمة رباعية؛ ك (دَخَرَج) لوزن الرباعيِّ، وكلمة خماسية؛ ك (سَفَرَجَلٍ) لوزن الخماسيِّ فتختلف الموازين فاختراروا الأول؛ وهو زيادة حرف بعد اللام؛ ليكون الميزان موحداً؛ فلم يكن بدُّ من تكرير حرفٍ في (فَعَّلَل) من جنس أحد حروفه

1 الإنصاف 793/2.

2 ينظر: الممتع 312، 311/1.

(122/1)

الثلاثة؛ فاختراروا اللام لقربها للحرف الأخير، ولبعد الفاء والعين عنه، وكرروا اللام مرتين في الخماسيِّ. وإن كان في الكلمة حرف زائد أظهره في الميزان؛ فوزنوا لفظ (كاتبٍ) بـ

فَاعِلٍ، و (صَبَقَلٍ) ب (فَبَعَلٍ) ، و (زُرُقِمٍ) ب (فُعْلِمٍ) ؛ لتمييز الأصول من الزوائد، وهذا مما يدلُّ على أنَّ مثل (جَعْفَرٍ) رباعي.

ولذا؛ فإنَّ صحَّ ما ذهب إليه الكوفيون في أنَّ (جَعْفَرًا) و (سَفَرَجَلًا) ونحوهما ثلاثيان زيدَ فيهما، وجبَ -على ما تقدَّم- أن يكون وزنهما (فَعْفَلًا) و (فَعْرَجَلًا) على مذهب الكسائي، و (فَعْلَرًا) و (فَعْلَجَلًا) على مذهب الفراء. ومن الكوفيين من ذهب هذا المذهب¹؛ فوزن الرباعيِّ؛ نحو (جعفرٍ) ب (فَعْلَرٍ) والحماسيِّ؛ نحو (فَرَزْدَقٍ) ب (فَعْلَدَقٍ) ونحو ذلك.

وثالثها: ما ذكره سيبويه في رده على من زعم أنَّ الرَّاءَ في (جعفرٍ) زائدة أو الفاء، ونحو ذلك؛ بقوله: "إذا قال هذا النحويُّ جعل الحروفَ غيرَ الزوائدِ زوائدَ، وقال ما لا يقوله أحد".²

ورابعٌ ما يُضَعَفُ رأيُ الكوفيين: أنَّه يرد عليهم ما لا يستطيعون أن يزعموا أنَّ فيه زيادةً؛ وذلك المنحوت من كلمتين؛ نحو (عَبْشَمِيٍّ) و (عَبْقَسِيٍّ) من الكلمات الرباعيَّة المسلم بأصالة حروفها الأربعة؛ لأنها نحتت من كلمتين ثلاثيتين؛ حروفهما جميعاً أصول، وكذلك (شَقَّحَطَبَ)

1 ينظر: الممتع/312.

2 الكتاب/328/4.

(123/1)

من الحماسيِّ؛ إن صحَّ نه منحوت من (شَقِّ) و (حَطَبٍ) 1.

وانفرد أحمد بن فارس بطريقة خاصة - فيما زاد عن الثلاثيِّ؛ وهو الرباعيِّ والحماسيِّ عند البصريين - التزامها في معجمه (مقاييس اللغة) ومؤدَّاها أنه لا يعتد بما زاد عن الثلاثيِّ في الأصول؛ فهو يردُّ ما زاد عن الثلاثة إلى الثلاثيِّ، بعرض الأصول الرباعيَّة أو الخماسيَّة على ما قاربها من الأصول الثلاثيَّة، وردَّها إلى ذلك بإحدى طريقتين، وهما:

1- أن تكون منحوتة².

2- أن تكون مزيدة³.

وإن بقي شيءٌ خفيٍّ اشتقاقه، وتعسرت إعادته إلى الثلاثيِّ بإحدى هاتين الطريقتين، خرَّجه على أنَّه مما وُضع وضعاً⁴.

ومثال الطريقة الأولى عنده -وهي النحت- قوله 5: إِنَّ الْبَعَثَةَ؛ وهي خروج الماء من الحوض، منحوتة من كلمتين: (بَعَقَ و (بَثَقَ والأولى بمعنى شقَّ الشيء وفتح، والثانية بمعنى التَّفَتَّحَ في الماء وغيره. وقوله 6: إِنَّ (بَلَّهَسَ) إذا أسرع منحوت من (بَحَسَ) و (بَلَّه) وهو صفة الإبل.

1 ينظر: الاشتقاق لعبد الله أمين 410.

2 ينظر: المقاييس 332/1، 336، 248/2، 509، 52/3.

3 ينظر: المقاييس 328/1، 403، 505، 143/2، 509.

4 المقاييس 335/1، 512، 253/2، 54/3.

5 المقاييس 330/1.

6 المقاييس 231/1.

(124/1)

وقد أحصيتُ ما في (مقاييس اللغة) مما زاد فيه على الثلاثة، ونصَّ ابن فارس على الزيادة فيه فألفيتُ عدته تسعاً وثلاثين ومائتي كلمة رباعية وأن فيه عشر كلمات خماسية، قال بزيادة حرفين في كل منها. وتلك الزيادات موزعة على الكلمة من أولها إلى آخرها؛ على النحو التالي:

ما وقعت الزيادة في أوله (فائه) وعدته تسع وثلاثون كلمة¹.

ومن أمثلة ذلك قوله: "البَحْظَلَّةُ: قالوا: أن يَقْفَرَ الرَّجُلُ قَفْرَ الْيَرْتُوعِ؛ فالباء زائدة"².

وقوله: "الحَبِجْرُ: وهو الْوَتَرُ الغليظ ... والحاء فيه زائدة، وإنما الأصل الباء والجيم والراء"³.

وقوله: "الْعَمَلَطُ: الشديد من الرجال ... وهذا مما زيدَ فيه العين"⁴.

ما وقعت الزيادة في ثانيه (عينه) وعدته ثلاث وثمانون كلمة⁵، ومنه قوله "الْبَرِشَاعُ: الذي لا فؤاد له، فالراء زائدة، وإنما

1 المقاييس 332/1، 233، 334، 363، 508، 511، 114/2، 145، 338،

339، 340، 341، 54/3، 358/4، 360، 362، 363، 364، 365،

369، 370، 514، 118/5، 165، 483، 72/6.

2 المقاييس 332/1.

3 المقاييس 144/2.

4 المقاييس 368/4، 369.

5 المقاييس 332/1، 333، 334، 335، 508، 509، 510، 511، 512،

145/2، 251، 252، 337، 339، 340، 341، 52/3، 53، 55، 158،

159، 160، 172، 273، 350، 351، 352، 402، 457، 458، 459،

357/4، 358، 359، 361، 362، 363، 366، 365، 368، 370، 371،

372، 513، 116/5، 117، 118، 193، 194، 72، 71/5.

(125/1)

هو من الباء والشين والعين"1.

وقوله: "الشَّرْشُوف ... وهي مَقَاطُ الأَصْلَاع؛ حيث يكون الغُضْرُوف الدَّقِيق؛ فالراء في

ذلك زائدة، وإنما هو: شَسَفَ"2.

وقوله: "العَمَيْثَلُ: الضخم الثقيل ... وهذا مما زيدت فيه الميم، والأصل: عَثَل"3.

ج- ما وقعت الزيادة في ثالته (لامه الأولى) وعدته سبع وخمسون كلمةً 4. فمن ذلك

قوله: "التَّعَلَبُ: مخرج الماء من الجَرَيْن؛ فهذا مأخوذ من: تَعَبَ؛ اللام فيه زائدة"5.

وقوله: "الحُدْرُوفُ: وهو السريع في جريه، والراء فيه زائدة"6.

وقوله: "العُبْسُورَةُ والعُبْسُورَةُ: الناقة السريعة ... والسين في ذلك

1 المقاييس 332/1.

2 المقاييس 273/3.

3 المقاييس 371/4.

4 المقاييس 403/1، 509، 144/2، 136، 248، 250، 251، 252، 253،

337، 339، 340، 509، 510، 54/3، 159، 160، 272، 273، 350،

351، 352، 402، 457، 458، 371/4، 372، 430، 431، 357، 359،

362، 363، 367، 368، 116/5، 71/6، 72.

5 المقاييس 403/1.

6 المقاييس 252/2.

زائدة"1.

د-ما وقعت الزيادة في رابعه (لامه الثانية) وعدته ستون كلمة 2.

فمثاله قوله: "ومن ذلك قولهم للقصير: جَعَبْرٌ ... وتكون الراء زائدة"3.

وقوله: "الْحَدَجَةُ: وهي الممتلئة الساقين والذراعين، والجيم زائدة، وإنما هو من

الخدالة"4.

وقوله: "بغير فُرَامِلٍ عَظِيمٍ الحَلَقِ؛ وهذا مما زيدت لامة، وأصله الْقَرْمُ"5.

ويَلَخَّصُ الجدول التالي الزوائد في كل موقع من الرباعي عند ابن فارس:

موقع الزيادة ... الحرف الأول ... الحرف الثاني ... الحرف الثالث ... الحرف الرابع

العدد ... 39 ... 83 ... 57 ... 60

النسبة ... 16.31% ... 34.72% ... 23.84% ... 25.10%

1 المقاييس 367/4، 368.

2 المقاييس 329/1، 332، 333، 334، 509، 143/2، 144، 145، 146،

248، 249، 510، 511، 52/3، 54، 160، 274، 349، 351، 401،

402، 457، 458، 359، 360، 362، 363، 365، 370، 373، 513/4،

514، 117/5، 118، 193، 483، 484، 71/6، 72.

3 المقاييس 510/1.

4 المقاييس 248/2.

5 المقاييس 118/5.

وفيه من هذا الجدول أنَّ الثاني هو أكثر المواقع زيادةً عند ابن فارس، أما أقلها زيادةً

فهو الحرف الأول. ومن أمثلة الخماسي -وهو قليل عند ابن فارس- قوله: "الشَّمَرْدُلُ،

وهو الرجل الخفيف في أمره، ويقال: الفتي القوي من الإبل، وأيُّ ذلك كان؛ فهو من:

شمر"10

وقوله: "الْقَلَهْدَمُ: يقال هو صفة للماء الكثير؛ وهذا مما زيدت فيه اللام والهاء؛ وهو من

القدّم؛ وهو الكثرة"2.

وقوله: "العَنْتَرِيْسُ: الناقة الوثيقة، وقد يوصف به الفرس ... وهذا كله مما زيدت فيه التاء ... والنون -أيضاً- زائدة"3.

ومن أهم ما يلحظ في زوائد ابن فارس أنه لا يقصرها على حروف الزيادة؛ بل كل الحروف -تقريباً- تقع عنده زائدة. وسيأتي تفصيل ذلك في الكلام على حروف الزيادة - إن شاء الله -.

ومن ذلك أنه ذكر في باب (ما زاد على الثلاثة) كلمات ليست منه؛ بل هي ثلاثية؛ ك (الشَّوْقِ) 4 و (الرُّعْزُور) 5 و (العَيْهَرَة)

1 المقاييس 274/3.

2 المقاييس 116/5.

3 المقاييس 366/4.

4 المقاييس 272/3.

5 المقاييس 53/3.

6 المقاييس 357/4.

(128/1)

وهي (ش ق ب) و (ز ع ر) و (ع ه ر) .

أما النوع الثالث مما زاد على الثلاثة؛ وهو عند ابن فارس (ما وُضِعَ وضِعاً) بحيث لا يعرف اشتقاقه؛ فذكر 1 منه (البَهْصَلَة) وهي المرأة القصيرة، و (البَخْرَج) وهو ولد البقرة، و (بَرْشَم) الرجل إذا وَجَمَ. وقد اعتاد ابن فارس أن يذيل بهذا النوع كل باب - تقريباً - من أبواب ما زاد على الثلاثة.

على أنه كان متردداً في أمره؛ فلم يجزم به؛ بل يشير - في كثير من الأحيان - إلى تردده كقوله: "ومما وُضِعَ وضِعاً، وقد يجوز أن يكون عند غيرنا مشتقاً"2. وقوله: "ولا أظن له قياساً"3 وقوله: "ولعل له قياساً لا نعلمه"4.

وربما شك ابن فارس في صحة النقل عن العرب؛ كقوله: "وكل الذي ذكرناه مما لا قياس له، وكأنَّ النفس شاكةٌ في صحته، وإن كُنَّا سمعناه"5.

ويلخص ابن فارس الطرق الثلاث؛ التي اعتمدها فيما زاد على الثلاثة في قوله: "وسبيل

هذا سبيل ما مضى ذكره؛ فبعضه مشتق ظاهر الاشتقاق، وبعضه منحوت بادي النحت، وبعضه موضوع وضعاً، على

1 المقاييس 335/1.

2 المقاييس 253/2.

3 المقاييس 402/3.

4 المقاييس 514/4.

5 المقاييس 459/3.

(129/1)

عادة العرب في مثله"1.

هذا مذهب ابن فارس فيما زاد على الثلاثة من الأصول، وهو مذهب تفرّد به؛ وإن كان فرعاً على مسلك الكوفيين؛ لا سيما في الزوائد؛ على أنّ له فيه مذهباً خاصاً؛ فهو يخالف الكسائي والفراء في عدم تقيده بموقع الزائد؛ فقد يكون هذا الزائد في آخر الكلمة؛ كما قال الفراء، وقد يكون في الحرف الذي قبل الأخير؛ كما قال الكسائي، وقد يكون في غير ذلك، كأن يكون في أول الكلمة، أو في ثانيها، أو في ثالثها في الخماسي. ومذهب ابن فارس في الزوائد يحتاج إلى دراسة تحليلية موسعة ليس هذا مكانها.

وأما مذهب البصريين في عدّ الرباعي أصلاً من الأصول —فهو المذهب الصحيح الذي يؤيده الاشتقاق والتصريف؛ وهو المذهب الذي كتب له الانتشار والاستمرار. وما احتجّ به الكوفيون لنفي الأصول الرباعية ضعيف لا يعوّل عليه. وثمة تفصيل في الرباعي؛ فمنه ما اختلفت أحرفه الأربعة؛ وهو الكثير؛ نحو: جعفر، ودخرج، وأمر هذا النوع واضح، ومن الرباعي نوع تكرر بعض حروفه؛ فمنه ما تكرر فيه حرف واحد، ومنه ما تكرر فيه حرفان، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1 المقاييس 253/2.

(130/1)

أولاً: ما تكرر فيه حرف واحد؛ وفيه تفصيل:

أ- ما مائل أوله ثانيه: مع اختلاف الثالث والرابع؛ نحو (دَيْدَبُون) في قول الشاعر:

خَلَوْا طَرِيقَ الدَّيْدَبُونِ وقد ... فَاتَ الصَّبَا وَتُنُوزَ الْفَخْرِ1

أي: اللهو أو الباطل، وهو رباعي2؛ وأصوله (د د ب ن) ووزنه (فَيْعُلُول) .

ومثله (زَيْزَفُون) وهي الناقة السريعة؛ في قول أُمَيَّة بن أبي عائذ:

مَطَارِيحٍ بِالْوَعَثِ مَرَّ الْحُشْو ... رِ هَاجَرْنَ رَمَاحَةً زَيْزَفُونًا3

وهو رباعي4؛ وأصوله (ز ز ف ن) ووزنه (فَيْعُلُول) .

وثمة تداخل أصول في هذه الكلمة بين الثلاثي والرباعي، وقد كان ابن جني متردداً في

أصولها؛ فقال مرة: إنما رباعية5، وأظهر تردده في موضع آخر؛ فقال: (وهي في ظاهر

الأمر: (فَيْفَعُول) من (الزَّفَن) لأنه ضرب من الحركة مع صوت. وقد يجوز أن يكون:

زيزفون رباعياً قريباً من لفظ الزَّفَن، ومثله من الرباعي: دَيْدَبُون)6.

1 ينظر: الخصائص 22/2، واللسان (د د ن) 152/13.

2 ينظر: الخصائص 22/2.

3 ينظر: شرح أشعار الهذليين 519/2، والخصائص 215/3.

4 ينظر: الخصائص 58/2.

5 ينظر: الخصائص 58/2.

6 الخصائص 216/3.

(131/1)

وجعله السيرافي1 ثلاثياً من الزَّفَن، ورَجَّح ابن عصفور2 كونه رباعياً.

ب - ما مائل أوله ثالثه؛ مع اختلاف الثاني والرابع؛ نحو (قَرْقَل) وهو قميص للنساء،

و (جَرْجَم) إذا شرب الشراب، و (فَرْفَخ) وهو نبات الرِّجْلَة، و (زَهْرَق) إذا أكثر

الضحك، و (الْقَرْقَمَة) وهي ثياب كتان بيض؛ فحروفه الأربعة أصول3، ولا يجوز أن

يقال: إن وزنه (فَعْفَل) .

ج- ما مائل أوله رابعه: مع اختلاف ثانيه وثالثه؛ نحو (قُرَيْق) وهو دُكَّان البقال، و

(صَعْفَصَة) وهو نوع من اللحوم يطبخ بخل، و (سَعْلُوس) وهو موضع؛ وذلك ونحوه

حروفه الأربعة أصول4، ولا يجوز أن يقال: إن وزنه (فَعْلَف) .

د - مائل ثانيه رابعه؛ فمن ذلك (قِسْطَاسٌ) و (شَعْلَعٌ) وهو الطويل، و (الهَزْنَبُزُّ) و (الهَزْنَبَزَانُ) وهو الحديد الوثاب من الرِّجال؛ وهو رباعي⁵.

ثانياً: ما تكرر فيه حرفان:

ومثاله (زَلْزَلٌ) وهذا النوع من أكثر الأصول مَدْعَاةً للتداخل، وجملة القول في مذاهبهم فيه ما يلي:

1-إنه ثنائي؛ ووزنه (فَعْفَع) .

1 ينظر: الممتع 138/1.

2 ينظر: الممتع 138/1.

3 ينظر: الخصائص 57/2.

4 ينظر: الخصائص 58/2.

5 ينظر: الخصائص 58/2.

(132/1)

2-إنه ثلاثي؛ ووزنه (فَعْلٌ) أو (فَعْفَلٌ) .

3-إنه رباعي؛ ووزنه (فَعْلَلٌ) .

وقد مرّ بنا ما يتصل بالثنائي والثلاثي، وفيما يلي تفصيل المذهب الثالث المتصل بالرباعي؛ وهو أوسع المذاهب فيه انتشاراً بين اللغويين؛ وهو المشهور¹؛ وهو مذهب البصريين.

ومن أقدم من قال به سيبويه؛ حيث قال: "ولا نعلم في الكلام على مثال (فَعْلَلٌ) إلّا المضاعف من بنات الأربعة؛ الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين؛ وليس حروفه زوائد ... ولا نعلم المضاعف جاء مكسور الأول إلّا في المصدر، نحو: الزَّلزال".²

وأخذ به المبرد في قوله: "وليست الثُّرّة عند النحويين البصريين من لفظ الثَّرثارة، ولكنها في معناها"³. ونقل ابن عقيل أن المبرد سامح فيه ورجّح أن يكون رباعياً⁴. ومنهم المازني⁵ الذي جعل ذلك رباعياً. ومنهم أبو علي الفارسي⁶، وذكره في باب الفعل الرباعي؛ نحو (قَلَقَلْتُهُ) و (زَلَزَلْتُهُ) فجعله رباعياً مضاعفاً.

1 ينظر: لحن العامة للزبيدي 124.

2 الكتاب 294/4، 295.

3 الكامل 8/1، 9.

4 ينظر: المساعد 61/4.

5 ينظر: المنصف 178/2.

6 ينظر: التكملة 220.

(133/1)

وكان أبو علي يرى أن مذهب القائلين بالإبدال فيه ليس بسديد؛ لتباعد حروفه؛ فقد ذكر ابن جني رأي من قال: إِنَّ (حَثَّحَتْ) أصله: حَثَّ؛ بإبدال الثاء الوسطى حاءً؛ بقوله: "وسألتُ أبا علي عن فساده؛ فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها؛ وذلك: الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تداخلت مخارجه.

فأما الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع قلب إحداهما إلى أختها؛ قال: وإنما حَثَّحَتْ أصل رباعي، وحَثَّحَتْ أصل ثلاثي؛ وليس واحد منهما من لفظ صاحبه، إلا أن حَثَّحَتْ من مضاعف الأربعة، وحَثَّحَتْ من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما؛ وهذا هو حقيقة مذهبنا ... هذا هو الصواب"1.

وقد تبني ابن جني رأي البصريين ممثلاً في رأي شيخه الفارسي حتى أمسى من أشدّ المتمسكين به، ومن أكثرهم ترديداً له في كثير من كتبه؛ كـ (المنصف) و (سر صناعة الإعراب) و (الخصائص) و (المبهم في تفسير أسماء شعراء الحماسة). ومن ذلك قوله ردّاً على أبي إسحاق الزجاج، وهو بصري خرج عن جماعته في هذه المسألة: "وذهب أبو إسحاق في نحو: قَلَقَلْ، وَصَلَّصَلْ، وَجَرَجَرَ، وَقَرَقَرَ، إلى أنه (فَعْفَل) وأن الكلمة لذلك ثلاثية ... وذهب إلى مذهب شاذٍ غريبٍ في أصلٍ منقادٍ عجيبٍ، ألا ترى

1 سر الصناعة 180/1، 181.

(134/1)

إلى كثرته ... وهذا باب واسع جداً، ونظائره كثيرة؛ فارتكب أبو إسحاق مركباً وعرأ،
وسحب فيه عدداً جمّاً، وفي هذا إقدام وتَعَجُّرُفٌ"1.

وقوله: "وهذا عند حُذّاق أهل التصريف مُحال"2.

وقوله في موضع آخر: "على أن أبا بكرٍ محمد بن السّري قد كان تابع الكوفيين، وقال
في هذا بقولهم. وإنما هذه أصول تقاربت ألفاظها، وتوافقت معانيها"3. وقوله نحوه من
ذلك في (المنصف) 4.

ومما يقوي مذهب البصريين في أن هذا النوع رباعي، وليس ثلاثياً أو ثنائياً ما أشير إلى
بعضه من قبل؛ وهو كما يلي:

1- قولهم في مصدره (فَعَلَّلَ) و (فَعْلَل) ك (الزَّلْزَلَة) والزَّلْزَال (فلو كان ثلاثياً مضعفاً
لجاء مصدره على (التَّفْعِيل) ك (كَسَّر تكسيراً).

2- يؤدّي رأي من قال بإبدال الثالث من جنس الأول للثقل إلى الإدعاء بوقوع
الإبدال من حروفٍ غير متقاربة المخارج؛ لا يقع بينها الإبدال في العادة؛ كالحاء والطاء
في (حَثَّحَتْ) والكاف والباء في (كَبَكَب). بل إن سبيلهم؛ إذا استثقلوا التضعيف، غير
ذلك؛ وهو فك التضعيف بإبداله بحرف العلة؛ كقولهم في: تَظَنَّنْتُ: تَظَنِّيْتُ 5؛ دون

1 الخصائص 52/2، 53.

2 المنصف 200/2.

3 سر الصناعة 181/1.

4 199/2، 200.

5 ينظر: المساعد 61/4.

(135/1)

تَظَنَّنْتُ، وقصيت أظفاري في: قَصَّصْتُ1.

ثالثاً- الأصول الخماسية:

هذا النوع هو ثالث الأصول عند البصريين، ومن تابعهم؛ من جمهور اللغويين
والصرفيين؛ وهو مخصوص بالأسماء دون الأفعال، وأقلُّ الثلاثة في الكلام؛ كما نصَّ عليه
سيبويه2.

وللعلماء تفسيرات في اختصاصه بالأسماء دون الأفعال، ومنها:

أ- أنَّ الفعل مُعَرَّضٌ للزوائد من أوله وآخره؛ كقولهم: دحرجته فتدحرج، فلو بنيت من الخماسيِّ لكان تقديره: سَفَرَجَلْتُهُ فتَسَفَرَجَلْ؛ وهو ثَقِيلٌ كما ترى. كما أن الضمائر تلحق بالأفعال، وتصير معها بمنزلة الشيء الواحد، نحو: ضربنا وضربتم؛ فإذا جاء الخماسيِّ فعلاً، ولحقته الضمائر، أفرط في الطول؛ فكان تقديره: سَفَرَجَلْتُمْ؛ وهو ثَقِيلٌ 3.

ب - وأن الأسماء أشدُّ تمكناً من الأفعال؛ بدليل استغنائها عن الأفعال 4، وحاجة الأفعال إلى الأسماء 5؛ فكانت أولى بالثقل؛ لتمكُّنها.

ج- وأنَّ الأسماء أصل الأفعال؛ وهي قبلها في الرتبة، وكثرة الأمثلة؛ فهي أولى بالخماسيِّ من الأفعال، كما أنَّها أولى منها بالتنوين 6.

1 ينظر: الغريب المصنف 221أ.

2 ينظر: الكتاب 23/4.

3 ينظر: المقتصد في شرح التكملة 771/2.

4 ينظر: الإيضاح في علل النحو 100.

5 ينظر: دقائق التصريف 373.

6 ينظر: المقتصد في شرح التكملة 771/2.

(136/1)

وكاد الإجماع على اختصاص الأسماء بالخماسيِّ؛ دون الأفعال، ينعقد؛ لولا تفرد الخليل برأي يخالف ما أجمع عليه القوم؛ إذ قال: "والخماسيِّ من الأفعال نحو: اسْحَنَكْ، وأَفْشَعَرَّ، واسْحَنَفَرَّ، واسْبَكَّرَ، مبني على خمسة أحرف ... والألف، التي في: اسْحَنَكْ، وأَفْشَعَرَّ، واسْحَنَفَرَّ، واسْبَكَّرَ، ليست من أصل البناء" 1.

وقال: "اعلم أن الراء في: اقشعرَّ، واسبكرَّ، هما راءان أدغمت واحدة في الأخرى، والتشديد علامة الإدغام" 2.

وقال: "ليس للعرب بناء في الأسماء، ولا في الأفعال، أكثر من خمسة أحرف؛ فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعلٍ أو اسمٍ، فاعلم أنها زائدة على البناء" 3.

وما ذكره الخليل ليس من الخماسيِّ عند اللغويين؛ فأوله ثلاثي؛ وهو (اسْحَنَكْ) من

(س ح ك) وما بعده رباعي؛ أصوله على التوالي: (ق ش ع ر) و (س ح ف ر) و (س ب ك ر) .

ويمكن توجيه ذلك بأحد ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا يكون ذلك النص للخليل؛ لأن (العين) مشكوك في نسبته له؛ وهو توجيه بعيد؛ لأن الإجماع شبه معقود على أن مقدمة (العين) من صنع الخليل أو رويت عنه؛ بدليل السند.

1 العين 48/1، 49.

2 العين 49/1.

3 العين 49/1.

(137/1)

وثانيها: أن يكون ذلك من آراء الخليل المبكرة؛ التي لم تنضج؛ وهي مما يناسب مقدمات وضع المقاييس في العربية؛ التي لم تأخذ وضعها النهائي إلا على أيدي تلامذة الخليل - وعلى رأسهم سيبويه - أو من جاء بعدهم.

ثالثها: أن الذي دفعه إلى عد تلك الأفعال من الحماسي أنه وجدها لا تستعمل إلا خماسية؛ أعني أن الزيادة فيها لا تفارقها. ويقوي هذا الاحتمال قول سيبويه عن نوع من الزوائد: "وربما بني عليه الفعل؛ فلم يفارقه، كما أنه قد يجيء الشيء على: أَفْعَلْتُ وَاِفْتَعَلْتُ ونحو ذلك، لا يفارقه بمعنى، ولا يستعمل في الكلام إلا على بناء فيه زيادة"1. ومثّل له سيبويه بـ (اقْطَرِ) النبات و (اقْطَرِ) إذا وُلِّي، و (اقْشَعَرِ) و (اسْحَنَكْ) . ويعد سيبويه من أوائل المعترضين على مسألة أن يكون الفعل خماسياً بقوله عن بنات الخمسة: إنها "لا تكون في الفعل البتة"2.

ومنهم الأزهري الذي ذيل حديثه عن (مُسْحَنِكِ) و (مُحْلَنِكِ) ونحوهما باعتراض على صاحب (العين) بقوله: "قلت: وأصل هذين الحرفين ثلاثي، صار خماسياً؛ بزيادة نون وكاف، وكذلك ما أشبهها من الأفعال.

1 الكتاب 76/4.

2 الكتاب 230/4.

وَأَمَّا اسْتَحْنَفَرُ وَاحْتَرَفَرَ فَهَمَا رَبَاعِيَانِ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ؛ وَبِمَا أُحَقِّقُهَا بِالْخَمَاسِيِّ. وَجُمْلَةُ قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ إِنَّ الْخَمَاسِيَّ الصَّحِيحَ الْحُرُوفَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ؛ مِثْلُ: الْجَحْمَرِشِ وَالْجَرْدَخْلِ. وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَلَيْسَ فِيهَا خَمَاسِيٌّ إِلَّا بِزِيَادَةِ حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ¹. وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ اللَّغَوِيِّينَ وَالصَّرْفِيِّينَ؛ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْقَدَامَى بَعْدَ سَيِّبُوهِ خَالَفَ فِيهِ.

عَلَى أَنَّ حَقَّ الْخَمَاسِيِّ أَنْ يَكُونَ اثْنَيْنِ وَتَسْعِينَ وَمِائَةً بِنَاءً² إِلَّا أَنَّهُ أَهْمِلُ مَعْظَمُهَا لِلثَّقَلِ، وَلِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ فَلَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْهَا سِوَى أَرْبَعَةِ أَبْنِيَةٍ؛ وَهِيَ³:

- 1- (فَعْلَلِل) نَحْوُ (جَحْمَرِشْ) وَهِيَ الثَّقِيلَةُ السَّمُجَّةُ مِنَ النِّسَاءِ، أَوْ الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ.
- 2- (فَعْلَل) نَحْوُ (شَمَرْدَل) وَهُوَ الْقَوِيُّ السَّرِيعُ الْفَتَى مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا.
- 3- (فَعْلَلَن) نَحْوُ (جَرْدَخْل) وَهُوَ الضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ.
- 4- (فُعْلَلَل) نَحْوُ (قُدْعَمِل) وَهُوَ الْقَصِيرُ الضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ.

1 التهذيب 337/5، 338.

2 وذلك بضرب حركات الفاء في العين، فالعين في اللام الأولى، فاللام الأولى في الثانية، أي $[192=4 \times 48 = 4 \times 12 = 4 \times 3]$.

3 ينظر: المقتصد في شرح التكملة 770/2، وشرح الكافية الشافية 2024/4.

وَزَادَ ابْنَ السَّرَاجِ¹ بِنَاءً خَمَاسًا؛ وَهُوَ (فُعْلَلِل) وَمِثَالُهُ (هَنْدَلِغ) وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَصَالَةِ النُّونِ فِيهِ²؛ فَالْحُكْمُ بِزِيَادَتِهَا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ إِذَا تَرَدَّدَ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالزِّيَادَةِ مَعَ نَدْرَةِ الْوِزْنَيْنِ، كَانَ الْأَوَّلَى الْحُكْمُ بِالزِّيَادَةِ؛ لِكَثْرَةِ ذِي الزِّيَادَةِ³. وَقَدْ تَقَدَّمَ⁴ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ - وَمِنْهُمْ ابْنُ فَارَسٍ - وَهُوَ رَدُّهُمَا مَا زَادَ عَنِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْأَصُولِ إِلَى الثَّلَاثَةِ، بِالزِّيَادَةِ أَوْ النَّحْتِ. وَمَا قِيلَ هُنَاكَ يُقَالُ هُنَا؛ وَلَا حَاجَةَ لِإِعَادَتِهِ.

نَعَمْ؛ وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ⁵؛ لِأَنَّ السِّدَّاسِيَّ حَدُّ اسْمَيْنِ⁶ وَلَا يَلْتَفَتُ لِاسْمَيْنِ ذَكَرَهُمَا ابْنُ سَيِّدِهِ⁷ فِي بَابِ السِّدَّاسِيِّ؛ أَحَدُهُمَا: (شَاهَسَنْفَرَم) بِسُكُونِ الْمِيمِ؛ وَهُوَ: رِيحَانُ الْمَلِكِ بِالْفَارْسِيَّةِ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

وَشَاهَسْفَرْمُ وَالْيَاسْمِينُ وَتَرْجِسُ ... يُصَبِّحُنَا فِي كُلِّ دَجْنٍ تَغِيَمًا 8

1 ينظر: الأصول 225/3.

2 ينظر: المنصف 31/1.

3 ينظر: شرح الشافية للرضي 49/1.

4 ينظر: ص 69 من هذا البحث.

5 ينظر: ليس في كلام العرب 125.

6 ينظر: ديوان الأدب 93/1.

7 ينظر: المحكم 355/4.

8 ديوانه 343، والراء من الشاهد في المحكم (355/4) مفتوحة، وفي الديوان مكسورة، وفي المحكم: ((الياسمون)) بالواو.

(140/1)

وثانيهما: (الْحَشَسْرَمُ) وهو من رياحين البر 1.

وقد أشار إلى أنهما معرَّبان، وأولهما من الفارسية؛ وهو مركب من (شاه بمعنى الملك، و

(سَرَم وهو: الريحان. وهي في لغتها الأم (سَرَم) 2.

وما جاء في هذا الباب في بعض المعاجم؛ وبخاصة (التاج) فهو من المعرَّب، ولا يدخل في بحث أصول العربية. هذه سبيلهم في الأصول، والذي عليه اللغويون في صناعة المعاجم هو مذهب البصريين؛ وهو أنَّ أصول ما تصرف من كلام العرب ثلاثة فحسب: ثلاثية، ورباعية، وخماسية. وقد اقتفيت في هذا البحث آثارهم في مذهبيهم.

النَّحْتُ:

ومن تمام الحديث عن الأصول عند القدامى أن نعرض . بشيء من الإيجاز . لموضوع

النَّحْتُ، ونبين مواقفهم منه. وهو في اللغة: القطع والنقص والقشر والبرِّي 3.

ومعناه الاصطلاحي مأخوذ من معانيه اللغوية؛ وهو 4: أن يُعمدَ

1 ينظر: المحكم 210/5.

2 ينظر: المعجم الذهبي 364.

3 ينظر: التهذيب 441/14، واللسان (نحت) 98/2.

4 ينظر: الاشتقاق والتعريف 13، والنحت في اللغة العربية 66، والنحت في العربية 163.

(141/1)

إلى كلمتين أو جملة؛ فينزع من مجموع حروفها كلمة واحدة؛ تدل على ما كانت تدل عليه الجملة.

والنحت جنس من الاختصار¹؛ وهو لون من ألوان التركيب²، إلا أنه يختلف عنه بأنه تُنتقص فيه المواد المنحوت منها وتُختزل؛ بخلاف التركيب الذي يُبقي على بنيتي الكلمتين.

وأقدم تعريف له -فيما وصل علمنا إليه- ما ذكره ابن فارس بقوله: "ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان؛ وتنحت منهما كلمة؛ تكون آخذةً منهما جميعاً بحظ³". ولم ينل النحت عناية كافية عند علماء العربية القدامى؛ فلم توضع له قواعد ثابتة، وقد ذكر عند أكثرهم عرضاً؛ كما فعل الخليل وسيبويه ومن أتى بعدهما. ولعل السبب في ذلك أن ما جاء من النحت عن العرب قليل؛ لا يكاد يتجاوز ستين كلمة⁴. وأول من عرض للنحت -فيما وصلنا- الخليل؛ حيث ذكر قولهم: (حَيْعَل) و (الحَيْعَلَةُ) في قول الشاعر:

فَبَاتَ حَيَالُ طَيْفِكَ لِي عَنِيْقًا ... إِلَى أَنْ حَيْعَلَ الدَّاعِي الْفَلَاحَا⁵

1 ينظر: فقه اللغة للثعالبي 421.

2 ينظر: دراسات في اللغة 51، 52.

3 المقاييس 228/1، 229.

4 ينظر: الاشتقاق لعبد الله أمين 393.

5 ينظر: العين 60/1.

(142/1)

وقول الآخر:

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ الْعَيْنِ جَارٍ ... أَلَمْ يُحْزِنْكَ حَيْعَلَةُ الْمُنَادِي¹

فقال الخليل: "فهذه كلمة جمعت من: حَيٍّ، ومن: على، وتقول منه: حَيَّعَلْ يُحَيَّلْ حَيَّعَلَّةٌ؛ وقد أكثرت من الحيلة؛ أي: من قولك: حَيَّ على؛ وهذا يشبه قولهم: تَعَبَّشَمَ الرَّجُلُ، وَتَعَبَّقَسَ، ورجلٌ عَبَّشَمِيٌّ، إذا كان من عبدِ شمسٍ، أو من عبدِ قيسٍ؛ فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمةً، واشتقوا فعلاً؛ قال:

وَتَضَحَكُ مِني شَيْخَةٌ عَبَّشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى 2 قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًّا
نسبها إلى عبد شمسٍ، فأخذ العين والباء من: عبدٍ، وأخذ الشين والميم من: شمسٍ، وأسقط الدال والسين، فبني من الكلمتين كلمةً؛ فهذا من النحت ... وما وُجد من ذلك فهذا بابُه"3.

ويلاحظ في النحت عند الخليل أنه يأتي من الأسماء على وزن (فَعْلَلٍ) ويشترك منه فعل رباعي على وزن (فَعْلَلَنَ) ويجوز عنده أن ينحت من اسمين، أو من فعلٍ وحرفٍ؛ بشرط أن يكونا متعاقبين في جملة، أو بالإضافة. ويشير سيويوه إلى النحت في حديثه عن النسب بقوله: "وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة: جعفرٍ، ويجعلون فيه من حروف

1 ينظر: العين/1/60.

2 أثبت حرف العلة مع الجزم. ينظر: المفصلیات 158، وشرح شواهد المغني 2/675.

3 ينظر: العين/1/60، 61.

(143/1)

الأول والآخر، ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف ... فمن ذلك عَبَّشَمِيٌّ، وَعَبْدَرِيٌّ"1. وقد حاولوا أن يُقَعِّدُوا له بالاستنباط من شواهد القليلة، والاعتماد على قول الخليل؛ فذكروا2 أنه يؤخذ من كلٍّ من الكلمتين الفاء والعين؛ نحو (عَبَّشَمِيٌّ) في عبدِ شمسٍ، وإن كان عين الثاني معتلاً أُكْمِلَ البناء بلامه؛ نحو (عَبْدَرِيٌّ) في: عبدِ القيس، وعبد الدار. غير أن ذلك لا يطرد؛ وبخاصة فيما نحت من أكثر من كلمتين؛ كقولهم: (حَوَّلَقَ) و (حَوَّلَقَ) و (بَسْمَل). ويأخذ النحت - عند القدامى - اتجاهاً؛ أحدهما لجمهور اللغويين والصرفيين والنحاة؛ وهو أن ينحت من كلمتين أو من جملة على وزن (فَعْلَلٍ) في الغالب؛ على نحو ما ذكر قبل قليل.

أمَّا الاتجاه الثاني فمذهب ابن فارس3 وقد توسَّع في النحت؛ وهو أن ينحت على أيِّ

1 الكتاب 3/376.

- 2 ينظر: شرح الشافية للرضي 76/2، وشرح التسهيل للمرادي 322ب.
3 استأثر مذهب ابن فارس باهتمامات الدارسين المتأخرين؛ فتناوله غير واحد منهم بالدرس والتحليل والنقد. ينظر على سبيل المثال: أحمد بن فارس، لهادي حمودي ص 315-317، والاشتقاق، لعبد الله أمين ص 401-405، والنحت في اللغة العربية، لنهاد الموسى ص 153-192، والنحت في العربية، ل محمد حسن عبد العزيز 12-14، والنحت، لوجيه السمان ص 101، وبنا الرباعي ومعانيه، لإبراهيم السامرائي ص 104-114، ونشوء الفعل الرباعي، لأحمد هريدي ص 18-20.

(144/1)

الخماسي. ويُعدُّ ابن فارس من أعظم المُنظِّرين الكوفيين للأصول، ولعل الذي دعاه إلى الأخذ بهذا المذهب هو اتجاهه الكوفي، وإخلاصه لمدرسة لا تعتد بما زاد عن الثلاثي من الأصول؛ فأراد أن يرد الرباعي أو الخماسي إلى أصلهما؛ فخرَّج ما زاد عن الثلاثي على الزيادة أو النحت، ورام أن يجعل لذلك قياساً يُتَّبَع.
ووضَّح ابن فارس مذهبه بقوله: "اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس؛ يستنبطه النظر الدقيق؛ وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان، وتُنحت منهما كلمة؛ تكون آخذةً منهما جميعاً بحظ ... فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي" 1.

وما ذكره ابن فارس من المنحوت جدير بالتأمل لكثرتة؛ إذ بلغ خمس عشرة ومائة كلمةٍ منحوتةٍ من كلمتين؛ باستثناء ثماني كلمات نحتت من ثلاث كلمات.
ومن أمثلة ما نحت من كلمتين قوله: "ومن ذلك: بُحُثْر، وهو القصير المُجْتَمِعُ الخَلْق؛ فهذا منحوت من كلمتين من: الباء والتاء والراء؛ وهو من: بَتَرْتُهُ فَبِتَرْت؛ كأنه حُرِمَ الطول؛ فَبِتَرْت خَلَقَهُ. والكلمة الثانية: الحاء والتاء والراء، وهو من: حَتَرْتُ وَأَحَتَرْتُ؛ وذلك أن لا تفضل على أحد؛ يقال: أَحَتَرَ على نفسه وعياله؛ أي: ضَيَّقَ عليهم؛ فقد صار هذا

المعنى في القصير؛ لأنه لم يُعْطَ ما أُعْطِيَهِ الطويل"1.

وقوله: "ومن الباب: الصَّهْصَلِقُ: الشديد الصوت الصَّخَّاب؛ يقال: امرأة صَهْصَلِقُ: صَخَّابَةٌ؛ وهذا منحوت من كلمتين: من صَهَلْ، وصلَقَ"2.

وقوله: "ومن ذلك: التَّهْشَلُ: الذئب، ويقال: الصقر؛ وهو منحوت من كلمتين: نَشَلْ، وَهَشَ؛ كأنه ينشل اللحم، وينهشه"3.

ومن أمثلة ما ينحت من ثلاث كلمات قوله: "ومن ذلك: القَلْفَعُ؛ وهو ما ييس من الطين على الأرض فَيَتَقَلَّفُ؛ وهذه منحوتة من ثلاث كلمات: من: قَفَع، و: قَلَع، و: قَلَفَ"4.

ومنه جَعَلُهُ (الكَرْدُوسَ) 5 وهي: الخيل العظيمة؛ منحوتة من (كرد) و (كرس) و (كدس) .

ومنه (النَّقْرَشَةُ) وهي: الحسُ الخفي؛ جعلها منحوتة من: نَقَر، وَقَرَشَ، وَنَقَشَ؛ قال: "لأنه كأنه ينقر شيئاً ويقرشه: يجمعه وينقشه؛ كما يُنْقَشُ الشيء بالمنقاش"6.

على أن ابن فارس لم يستطع أن يبيّن رأيه على خطّة علميّة دقيقة،

1 المقاييس 329/1.

2 المقاييس 351/3.

3 المقاييس 483/5.

4 المقاييس 117/5.

5 المقاييس 194/5.

6 المقاييس 483/5.

محكمة مطرة؛ وآية ذلك ما وقع له فيها من هَنَاتٍ غير هَيَّاتٍ. ومن ذلك عدّه كلماتٍ منحوةً تارةً ومزيدةً تارةً أخرى، مثل 1: العَسَلَقِ – وهو كل سبع جرؤ على الصيد – عدّه منحوتاً من ثلاث كلمات: عَسِقَ وَعَلَقَ وَسَلَقَ، ثم قرّر أنّ (العَسَلَقَ) وهو الظليم – مزيد، بقوله: "ممکن أن يكون من السرعة، وتكون القاف زائدة، ويكون من العسلان،

ويمكن أن تكون العين زائدة من: السَّلَقِ والتَّسَلُّقِ"2.

والذي ينبغي في (العَسَلَقِ) و (العَسَلَقِ) على مذهبه- أن يكونا منحوتين أو مزيدتين؛ لا أن يكون أحدهما منحوتاً، والآخرُ مزيداً؛ وهما مجتمعان في الحروف، وفي المعنى؛ وهو السرعة في سَبْعِ الصيد والظَّلِيم. ولا أدل على ترده بين الأمرين من قوله: "الثَّلْبُ: مَخْرُجُ الماء من الجرين، فهذا مأخوذ من: ثَعَبَ؛ اللام فيه زائدة.

فأما ثعلبُ الرُّمَحِ فهو منحوت من: الثَّعْبِ ومن العَلْبِ؛ وهو -في خِلْقَتِهِ - يشبه المِثْعَبَ؛ وهو مَعْلُوبٌ3 ... ووجه آخر أن يكون من: العَلْبِ ومن الثَّلْبِ؛ وهو الرمح الخَوَّار؛ وذلك الطَّرْفُ دقيقٌ؛ فهو: ثَلْبٌ"4.

والكلمتان من أصل واحد؛ بجامع الحروف فيهما والمعنى الذي يمكن أن تشتركا فيه، وهو: امتداد الشيء وانبساطه وانسيابه5؛ ويُلمَحُ ذلك

1 المقاييس 359/4.

2 المقاييس 359/4.

3 العَلْبُ: الخدش والأثر، وطريق معلوب، أي لاجب. ينظر: المقاييس 121/4.

4 المقاييس 403/1.

5 ينظر: المقاييس 403/1.

(147/1)

في انشعابِ الماء -جَرَيَانِهِ- والثعلبِ -الحيوان- والثعبانِ، وثعلب الرمح. ومن ذلك أن العلاقة بين المنحوت منه -في بعض ما أورد من الألفاظ- ليست كاملة؛ كورود حرف في المنحوت لا وجود له في الكلمتين المنحوتَ منهما؛ مثل (الجُعْظَار) وهو الرجل الجافي؛ عدّه منحوتاً من كلمتين؛ هما (الجُظُّ) و (الجُعْظُ) وأغفل الراء؛ ولم يُبيّن مأتاها في الكلمة المنحوتة. وقد احتاط ابن فارس لنفسه بالقسم الثالث؛ وهو ما وُضع وضعاً؛ ليخرِجَ عليه ما استعصى، وخفيت عنه أصوله. على أنه يتضح في أمثلته وَلَعُهُ بالمعنى، واعتداده به؛ فلم يكن للنحت عنده قياس تصريفي واضح، ومن الصعب استنباط ذلك من أمثلته؛ على الرغم من كثرتها؛ لأنه لا طريق فيها إلى الاطراد. ولعله تلافى هذا النقص في كتابه الموسوم (المدخل إلى علم النحت) 1.

ولا يخرج ما أورده ابن فارس -في الرِّبَاعِي- عن ستِّ صورٍ عقليةٍ؛ لا سابع لها:

أولاهما: إفراد الحرف الأول من كلتا الكلمتين، فكلمة (البَحْتَر) مثلاً منحوتةً من (ب ت ر) و (ح ت ر) فالكلمتان تتشابهان في حرفين، وتنفرد كل منهما بحرفٍ؛ وهو الباء للأولى؛ وهو أولها، والحاء للثانية، وهو أولها – أيضاً – فلذا عبرتُ عن ذلك بانفراد الأول من كلتا الكلمتين.

1 ذكره الصغاني، وهو مفقود. ينظر: التكملة والذيل والصلة 8/1، والجلد 128.

(148/1)

والصورة الثانية: انفراد الأول والثاني.

والثالثة: انفراد الأول والثالث.

والرابعة: انفراد الثاني والثاني.

والخامسة: انفراد الثاني والثالث.

والسادسة: انفراد الثالث والثالث.

وفيما يلي بيان ذلك بالجدول التالي:

إفراد الأول والأول

ب

...

...

ت

...

ر

...

ح

...

ت

...

ر

البحتر

إفراد الأول والثاني

ع

...

ف

...

...

ق

...

ف

...

ل

...

ق

العفلق

إفراد الأول والثالث

ب

...

ز

...

ع

...

...

ز

...

ع

...

ر

بزعر

إفراد الثاني والثاني

ز

...

هـ

...

...

ق

ز

...

...

ل

...

ق

الزهلوق

إفراء الثاني والثالث

ز

...

ل

...

ق

...

ز

...

...

ق

...

م

الزلقوم

إفراء الثالث والثالث

د

...

غ

...

م

...

د

...

غ

...

...

ر

المدغمر

(149/1)

أما ما أورده في الحماسي المنحوت فمن القلة بحيث يصعب تقنيه. ولعل مذهب ابن فارس في النحت لم يذغ؛ أو يلق قبولاً لدى معاصريه من القدامى؛ فلم أجد من حفل به من اللغويين والصرفيين والنحاة، أو أخذ به سوى ما كان من تخريج بعضهم الكلمة أو الكلمتين على مذهبه؛ كالثعالبي¹ الذي جعل (الصِّلْدَم) من (الصِّلْد) و (الصَّدَم) والصَّهْلَق من (صَهْل) و (صَلَق) والتبريزي الذي ذكر أن كلمة (اذْهَمَ) مشتقة من (دَلَم) و (دَهَم) وذكر أن (الشَّمِينْدَر) منحوتة من (الشَّمْد) و (الشَّدَر)² وقد خالف ابن فارس³ في ذلك.

وذكر بعضهم أنه وجد في القرن السادس من نحى منحنى ابن فارس في الأصول الرباعية والحماسية؛ وهو الحسن بن الخطير المعروف بالظهير (ت 598هـ) فقد ذكر ياقوت أنه سئل عما وقع من ألفاظ العرب على مثال (شَقَّحَطَب) فأجاب بأن ذلك يسمى في كلام العرب المنحوت؛ وفسره بأن معناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين؛ كما ينحت النجار خشبتين، ويجعلهما واحدة، ف (شَقَّحَطَب) منحوت من (شَقَّ) و (حَطَب). قال ياقوت: "فسأله البُلْطُي⁴ أن يثبت له ما وقع من هذا المثال؛ ليعول في معرفتها عليه؛ فأملأها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه، وسماها

1 ينظر: فقه اللغة 421، 422.

2 ينظر: شرح الحماسة 147/2.

3 ينظر: المقاييس 273/3.

4 هو: أبو الفتح عثمان بن عيسى النحوي البُلُطي، لغوي نحوي، شيخ الديار المصرية (ت 599هـ). ينظر: معجم الأدباء 141/12-167، وبغية الوعاة 135/2، 136.

(150/1)

كتاب: تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب"1. وأعجب بعض اللغويين المتأخرين -من المعاصرين- بفكرة ابن فارس في النحت، كجُرْجِي زيدان في (الفلسفة اللغوية) وعبد القادر المغربي في (الاشتقاق والتعريب) والدكتور هادي حمودي في (أحمد بن فارس). على أنهم لم يسلموا له بكل ما جاء به، وذهب بعضهم إلى حدِّ اتهامه بالظن والتخمين والتأويل البعيد2، والبعد عن القياس3، والتحجُّل العقلي4، والتكلف5 والتعجل والتخليط6، والافتيات والاصطناع، والتعسف والشَّطط7، وغير ذلك.

ومهما يكن من أمرٍ فإن ابن فارس - رحمه الله - بذل جهداً فذاً كبيراً فيما عالجَه في هذا الباب، وكشف عن مقدرة لغوية متميزة في التأصيل، جديرة بالإعجاب والتأمل. وتكلفه في بعض أمثلة النحت لا يعني فساد مذهبه من أساسه؛ فلعلَّه لامس حقيقة بعض الأصول، ويكفيه فخراً أنه شقَّ درباً فسيحاً لمن أراد سلوكه، والمضيَّ فيه.

1 معجم الأدباء 102/8، 103.

2 ينظر: المباحث اللغوية في العراق 86.

3 ينظر: بناء الفعل الرباعي ومعانيه 104.

4 ينظر: تهذيب المقدمة اللغوية 165، وفقه اللغة لوائفي 188، 189.

5 ينظر: دراسات في فقه اللغة 267.

6 ينظر: النحت في اللغة العربية 173.

7 ينظر: بناء الرباعي ومعانيه 105.

(151/1)

المبحث الثاني: الأصول عند المتأخرين

سار جمهور المتأخرين من اللغويين، في أصول العربية، على المذهب البصري¹. وثمة طائفة غير قليلة من المحدثين المعنيين بأصول العربية، نحت منحى مختلفاً في الأصول؛ بقصد إعادة درس اللغة باسم التجديد والتطوير، والاستفادة من معطيات علم اللغة الحديث؛ فتوصلت إلى نتائج جديدة، تخالف ما استقرَّ عليه علماء العربية القدامى؛ ممَّا بھر بعض طلبة العلم، وجعلهم ينظرون إلى مفهوم علماء العربية في الأصول على أنَّه طَوْرٌ تجاوزه الزَّمن، وأصبح جزءاً من التاريخ اللغوي. ومن النظريات الحديثة في أصول اللغة ما يُعدُّ صدًى لنظرية (دارون) 2 في نشوء الكائنات الحية وتطوُّرها وارتقائها.

-
- 1 ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: الموجز في قواعد اللغة العربية 123، شذا العرف 29، 67، تصنيف الأفعال 111، تصنيف الأسماء 10، المغني في تصنيف الأفعال 26، المحيط في أصوات اللغة العربية ونحوها وصرفها 143/1، دراسات في علم الصرف 70، دراسات في فقه اللغة 166، توضيح الصرف 70، الفعل زمانة وأبنيتها 105، دروس التصريف 29، في علم الصرف 19، دراسات في الفعل 61، نحو عربية ميسرة 14، الزوائد في الصيغ العربية 15.
 - 2 ينظر: اللغة العربية كائن حي 25، وتطوُّر البنية في الكلمات العربية 166، والثنائية والألسنية السامية 376.

(152/1)

وقد كان لتلك النظرية أثر كبير في توجيه بعض العلوم الإنسانية، ومن بينها علم اللغة¹، الذي ازدهر - في أوَّل أمره - في الغرب؛ حيث ظهرت الموازنات للغات الهندو - أوروبية، وأدَّت إلى استخلاص قوانين تحكم التطوُّر اللغوي لتلك اللغات غير العربية. ومن أوائل من نادى بفكرة التطوُّر اللغوي (فرانزوب) أحد العلماء الألمان؛ فقد كان يرى أن اللغة العربية نشأت أُحاديةً مقطَّعة. ثم توالى الدراسات في الغرب. ومع انفتاح الوطن العربي على الشرق والغرب اطلع كثير من أبناء العربية على تلك القوانين؛ فوجدت قبولاً عند طائفة منهم؛ فأرادت دراسة اللغة العربية، والوقوف على تطوُّرها، والإفادة من معطيات علم اللغة الحديث؛ بالقدر الذي يتلاءم مع طبيعة

العربية؛ فظهرت بعض الدراسات الخاصة بالعربية أفادت من قوانين التطور اللغوي في تفسير أصول العربية².

وبالجملة؛ فهم يذهبون إلى أن أصول العربية تدرجت من الأقل إلى الأكثر؛ أي أن الثنائي أصل الثنائي، والثلاثي أصل الرباعي، والرباعي أصل الخماسي؛ وهو ما يعني أن الثلاثي والرباعي والخماسي ليست أصولاً مجردة، بل مزيدة. وثمة من يعكس ذلك؛ أخذاً بمبدأ التخفيف؛ فيُرجح "أنَّ

1 ينظر: نشوء الفعل الرباعي²⁸.

2 ينظر: نشوء الفعل الرباعي²⁸.

(153/1)

الكلمات بدأت طويلة في أصل بنائها، ثم أسهمت طائفة من العوامل المختلفة في تقصيرها؛ فكان في معظم اللغات ألفاظ كثيرة الحروف؛ في أقدم نصوصها، وأشدّها إيغالاً في الماضي السحيق، ثم تطوّرت اللغات، وكان من أمارات تطورها ميلها نحو التقصير من بنية كلماتها، وتيسير أصواتها، وتجريدها من تنافر الحروف¹.

وفيما يلي عرض لمذاهبهم في تطوّر الأصول:

أولاً- الأصول الأحادية:

أصحاب نظرية التطور يردّون الكلام كلّهُ إلى المقطع الأحادي؛ وهو الثنائي، ومنهم من

يرى أن الثنائي يُردّ بدروه إلى الأحادي. ومن هؤلاء عبد الله العلايلي؛ وهو من أشدّ

المتحمسين لنظرية التطور في العربية؛ فهو يقول: "وبناءً على يقيننا في هذه النظرية؛ التي

تمثل معقول العرب، لا يوجد مزيدات نشأت من اختزال وما أشبهه؛ وإنما بصورة

مطرّدة: السداسي يرجع إلى الخماسي؛ وهذا إلى الرباعي؛ وهذا إلى الثلاثي؛ وهذا إلى

الثنائي؛ وهذا إلى الأحادي².

ثم يُعرّف الأحادي بقوله: "وهو مجموعة حروف الهجاء؛ التي هي في ظننا لغة الإنسان

الأول، المتباعد في القدم³".

1 دراسات في فقه اللغة¹⁶⁶.

2 تهذيب المقدمة اللغوية 74.

3 تهذيب المقدمة اللغوية 74.

(154/1)

ويُغرب العَلَايِلِيّ في فكرته ويتعسّف؛ حين يضع جدولاً لحروف الهجاء؛ يحدّد فيه معنى كلّ حرف، ويعدّه نواة للغة في دورها القديم. وأكتفي بذكر الحروف العشرة الأوّل في أبجديّته ومعانيها؛ وهي على النحو التالي 1:

1- الهمزة: تدلّ على الجوفية، وعلى ما هو وعاء للمعنى، وتدلّ على الصّفة تصير طبعاً.

2- الباء: تدلّ على بلوغ المعنى في الشيء بلوغاً تامّاً، وتدلّ على القوام الصّلب.

3- التّاء: تدلّ على الاضطراب في الطبيعة، أو الملابس للطبيعة في غير ما يكون شديداً.

4- الثّاء: تدلّ على التّعلق بالشيء تعلقاً له علامته الظاهرة في الحسّ أو في المعنى.

5- الجيم: تدلّ على العِظَم مطلقاً.

6- الحاء: تدلّ على التّماسك البالغ، وبالأخصّ في الخفّيات، وتدلّ على المائيّة.

7- الخاء: تدلّ على المطاوعة والانتشار، وعلى التّلاشي مطلقاً.

8- الدّال: تدلّ على التّصلّب، وعلى التّغيّر المتوزّع.

9- الدّال: تدلّ على التّفرد.

10- الرّاء: تدلّ على الملكة، وتدلّ على شيوع الوصف.

1 تهذيب المقدمة اللغوية 63.

(155/1)

وعلى هذا التّحو يستمرّ موضّحاً معاني كلّ حرف، حتّى يأتي عليها جميعاً؛ بطريقة واضحة التّكلّف. وهو يضرب في (ميتافيزيقيا) 1 التّاريخ، وهذا المنحى يخرجّه "من دائرة البحث العلمي المبني على الحقائق إلى دائرة الخرافة المبنية على الأوهام" 2 كما يقول محمّد الأنطاكي.

ومن ثمَّ فإنَّ الكلمات عند العلابيِّ من اليسير تحليلها إلى معانيها الأولى بردها إلى أصولها الأحاديَّة؛ المتمثِّلة في حروفها؛ إذ هي مجتمعة في كلمة تدلُّ على مجموع معاني تلك الحروف؛ فلذلك فإنَّ (عَبَى) تُحلَّل إلى حروفها؛ فالعين تدلُّ على الحيوان الزَّيرِيّ، والباء تدلُّ على البيت "وكأنَّ المعنى الأوَّل: حيوان البيت القويّ؛ الَّذي هو كناية عن الرَّجل، ثمَّ اشتقَّ منه بعد أطوار من التَّرقِّي اللُّغويِّ اسمٌ للباس الرَّجل الخاصِّ به (العَبَاة) ثمَّ غلب الأصل في معنى الفرع المشتقِّ، وأميت معنى الأصل بالنسيان، أو بعدم الاحتياج؛ حتَّى صار في معنى الفرع حقيقة وضعيَّة"3.

ومما يشاكل ذلك أنَّ بعضهم يرى أنَّ الحروف تدلُّ على معانيها، مهما يكن موقعها من الثلاثيِّ، فالعين في (عَرَفَ) تدلُّ على الغموض؛ وهي بذلك تناسب المرحلة الأولى من مراحل (العُرْف) وهو تغييب الغارف يده في المغروف منه. أمَّا الرَّاء فتدلُّ على الحركة؛ وهي تناسب المرحلة الثَّانية من الحدث؛ وهو تحريك الغارف مغرفته في المغروف منه

1 يطلقون ذلك على ما وراء الطبيعة من غيبات لا يعلمها إلا الله عز وجل.

2 الوجيز في فقه اللُّغة 373، 374.

3 تهذيب المقدمة اللغوية 50.

(156/1)

قبل رفعها، وتدلُّ الفاء -أخيراً- على الظُّهور والانفتاح والفصل؛ وهو ما يناسب المرحلة الثَّالثة من (العُرْف) عندما تظهر المغرفة بعد استئثارها1. على أنَّ خصيصة الحرف الدِّلاليَّة لم تغب عن علمائنا القدامى، وعلى رأسهم ابن جني الَّذي عقد بابين لذلك؛ أحدهما (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) 2 وثانيهما (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) 3 غير أنَّه لم يزعم قط أنَّ الأحاديَّ أصل من الأصول؛ بل لم يتعدَّ بما نقص عن الثلاثيِّ في الأصول.

ومن أشاد بنظريَّة أحاديَّة الأصول الدكتور توفيق شاهين4؛ فمال إليها ودافع عنها بحرارة، واتَّهم منتقديها بعدم تقديم بديل لها! وقال عن الأحاديَّة أنَّها "ولا شكَّ - كانت مرحلة، ثمَّ تحطَّت بها البشريَّة؛ عندما سنحت لها فرصة تطوُّر، وظرف رقيٍّ"5. وفي نظري أنَّ هذه النظريَّة غير مقبولة في أصول اللُّغة العربيَّة؛ لأنَّها لا تستند إلى حقائق لغويَّة ثابتة، ولا يخلو الخوض فيها إلى العودة إلى ما وراء التَّاريخ، وارتكاب التَّعسف

والشَّطط، والرَّجْم بالغيب.

- 1 ينظر: الوجيز في فقه اللغة 373، وأصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية 20.
- 2 ينظر: الخصائص 145/2.
- 3 ينظر: الخصائص 152/2.
- 4 ينظر: أصول اللغة العربية 21.
- 5 أصول اللغة العربية 21.

(157/1)

ثانياً- الأصول الثنائية:

تُعَدُّ الثَّنَائِيَّة حَجَرَ الزَّاويَةِ فِي نَظَرِيَّة التَّطَوُّر عِنْد المَتَأَخِّرِينَ. وَيَنْتَهِي أَكْثَرُهُم بِالْأَصُول إِلَى بَاهِمَا؛ وَلَا يَجْرُو عَلَى إِعَادَةِ الثَّنَائِيَّة إِلَى الْأَحَادِيَّة، كَمَا فَعَلَ الْعَلَايِلِيُّ. وَلِهَذِهِ النَّظَرِيَّةُ أَنْصَارٌ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ؛ فَهَمَّ يَقُولُونَ: إِنَّ الثَّلَاثِيَّ إِنَّمَا تَوَلَّدَ عَنِ الثَّنَائِيَّ؛ عَنْ طَرِيقِ التَّصْدِيرِ أَوْ الْحَشْوِ أَوْ الْكَسْعِ (التَّذْيِيلِ).

فثَلَاثِيٌّ كـ (ثَرَمَ) هُوَ ثَنَائِيٌّ عِنْدَهُمْ؛ أَصْلُهُ: الرِّاءُ وَالْمِيمُ، ثُمَّ صُدِّرَ بِحَرْفِ هُوَ: النَّاءِ. وَمِثْلُهُ (جَرَمَ) وَ (حَزَمَ) وَ (شَرَمَ) وَ (صَرَمَ) وَ (عَرَمَ).

وِثَلَاثِيٌّ كـ (رَمَ) وَهُوَ ثَنَائِيٌّ فِي الْأَصْلِ، أَصُولُهُ: الرِّاءُ وَالْمِيمُ، ثُمَّ زِيدَتْ فِيهِ - عَنْ طَرِيقِ الْحَشْوِ - النَّاءُ، وَمِثْلُهُ (رَثَمَ) وَ (رَجَمَ) وَ (رَدَمَ) وَ (رَسَمَ) وَ (رَشَمَ) وَ (رَحَمَ) وَ (رَغَمَ) وَ (رَقَمَ) وَ (رَكَمَ).

وَأَمَّا (نَبَأٌ) وَنَحْوُهُ فَثَلَاثِيٌّ مُزِيدٌ بِالْهَمْزَةِ فِي آخِرِهِ؛ وَهُوَ مَا يُسَمَّى الْكَسْعُ أَوْ التَّذْيِيلُ، وَأَصُولُهُ فِي الثَّنَائِيَّةِ النَّوْنُ وَالْبَاءُ. وَمِثْلُهُ (نَبَتَ) وَ (نَبَثَ) وَ (نَبَحَ) وَ (نَبَحَ) وَ (نَبَذَ) وَ (نَبَرَ) وَ (نَبَذَ) وَ (نَبَسَ) وَ (نَبَشَ) 1.

وَيَتَّضِحُ مِمَّا تَقْدَمُ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُتَقَارِبَةَ لَفْظاً وَمَعْنَى هِيَ تَنْوَعَاتُ لَفْظٍ وَاحِدٍ 2. كَمَا يَتَّضِحُ أَنَّهُمْ يَتَّفَقُونَ فِي عُمُومِ الثَّنَائِيَّةِ وَيَخْتَلِفُونَ فِي بَعْضِ التَّفَاصِيلِ.

1 ينظر: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاؤها 4-6.

2 ينظر: الفلسفة اللغوية 33.

(158/1)

وفيما يلي عرض لأشهر القائلين بالثنائية، ورأي كلٍّ منهم، مع التّركيز على ما تفرّد به:
إنّ من أقدم القائلين بالثنائية أحمد فارس الشّدياق؛ الّذي هداه قصده - كما يقول¹
- إلى التّوصل إلى معرفة معاني الألفاظ إلى أنّ الفعل المضاعف أصل للمفكوك المشترك
معه في الحرفين الأوّلين؛ كـ (صَرَّ) و (صَرَأَ) و (أَلَّ) و (أَلَبَ) و (سَلَّ) و (سَلَبَ) و
(كَفَّ) و (كَفَّتَ) و (سَلَّ) و (سَلَتَ) و (دَحَّ) و (دَحَجَ) و (نَبَّ) و (نَبَحَ) و (لَبَّ) و
(لَبَدَ) و (عَمَّ) و (عَمَرَ) و (كَنَّ) و (كَنَزَ) و (قَشَّ) و (قَشَطَ) و (رَجَّ) و (رَجَفَ) و
(زَلَّ) و (زَلَقَ) وغير ذلك.

ثم ذكر خمسة أسباب² جعلته يعدّ المضاعف أصلاً:
أولها: أنّه رأى أنّ معظم اللّغة مأخوذ من حكاية صوت أو صفته؛ وهو ما يأتي من
المضعف؛ نحو (دَبَّ) و (دَقَّ) و (هَزَّ) و (سَفَّ) وغيره.
ثانيها: أنّ اللّغة كغيرها من الصنائع والموضوعات البشريّة لا يحدث شيء منها تاماً كاملاً
من أوّل وهلة، ولكن على التّدرّج؛ فالأحرى - إذن - أن يُقال: إنّ الفعل السالم جاء
آخر الأفعال. أما الأجوف فإنّه - غالباً - يأتي على عقب المضاعف؛ كـ (طَبَّ) و
(طَابَ) و (ضَرَّ) و (ضَارَ) . وأما الناقص فإنّه صدى غيره من الأفعال!

1 ينظر: سرّ الليال في القلب والإبدال 21، 22.

2 ينظر: سرّ الليال في القلب والإبدال 22-26.

(159/1)

ثالثها: أنّه رأى أنّ حكم المزيد على المضاعف لا يكاد يختلف؛ فقلّما يوجد في
المضاعف معنى إلّا وفي المزيد مثله أو ما يقاربه.
رابعها: أنّ زيادة حرف على المضاعف أليق بحكمة الواضع في التّفنّن في نقصه؛ إذ لو
جعلت السالم أصلاً لزم منه العدول من الكمال إلى التّقصان. والاختصار في الأفعال
ليس من مذهب العرب؛ كما يدلّ على ذلك الأفعال المزيدة. زد على ذلك أنّهم
يشبعون الفتحة في آخر الفعل؛ فيتولد منها ألف كما في (سَلَقَ) و (سَلَقَى) .
خامسها: وجود أفعال مجهولة الأصل، وأصلها من المضاعف معلوم نحو (امْتَحَرَ) العظم،
أي: استخرج محّه؛ فلا بدّ أن يكون من (امْتَحَّ) إذ لم يجز (المُحَرُّ) .

ومن دعاة الثنائية المتحمسين لها (جُرْجِي زَيْدَان) الَّذِي كَانَ يَقُول: "إن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في نفسها يُردُّ معظمها - بالاستقراء - إلى أصول ثنائية (أحادية المقطع) تُحاكي أصواتاً طبيعية ... واللُّغويون يردُّون كلاً من الاسم والفعل إلى أصول معظمها ثلاثية، وبعضها رباعية، ولا يرون هذه الأصول قابلة للردِّ إلى أقلَّ من ذلك، وعندي أنَّها قابلة ولو بعد العناء"1.

ومثَّل لذلك بـ (قَطَفَ) و (قَطَبَ) و (قَطَعَ) و (قَطَمَ) و (قَطَلَ) وذكر أنَّها جميعاً من أصل ثنائي واحد؛ وهو (قَطَّ) لأنَّها تتضمن معناه.

1 الفلسفة اللغوية72.

(160/1)

ويجانس ذلك (قَصَمَ) و (قَصَلَ) و (قَصَبَ) و (قَصَرَ) و (قَصَفَ) فجعلها جميعاً من (قَصَّ). أما (جَزَأَ) و (جَزَعَ) و (جَزَرَ) و (جَزَحَ) و (جَزَلَ) و (جَزَمَ) فهي من (الجَزَّ) وهو القطع1.

وقد جعل زيدان نظرية الثنائية (قاعدة) أدار كتابه عليها، وذكرها في مقدمته، وأعادها غير مرَّة في ثنايا كتابه2.

ولم يذهب (جزيبيوس) مذهب زيدان في ردِّه كلَّ الأصول إلى الثنائية؛ بل كان يرى أنَّ ثلاثية الأصول تطرَّد بدقَّة في اللُّغات السَّامية ومنها العربية، ويستثنى من ذلك عدداً غير قليل من الأصول الثلاثية يمكن ردِّه إلى الثنائية، وهو يسمِّيها جذوراً تفرَّعت منها جذوع ثلاثية وفوق الثلاثية3.

ومال إلى ذلك (جُون مكدونالد) إذ أخذ بفكرة الثنائية مع رفض تعميمها4.

ومَن مالوا إلى الثنائية (أحمد رضا)؛ فقد عدَّها مرحلة من مراحل النشوء اللُّغوي، عاشتها اللُّغات؛ ومنها العربية5. ومنهم (رشيد عطية) الَّذِي كَانَ يَرَى أَنَّ اللُّغة العربيَّة مؤلَّفة من

1 ينظر: الفلسفة اللغوية 74.

2 ينظر: الفلسفة اللغوية 9، 32، 100.

3 ينظر: أصول اللُّغة العربيَّة 43.

4 ينظر: نشوء الفعل الرباعي⁴³.

5 ينظر: متن اللغة^{21،22،24}.

(161/1)

أصول قليلة أحادية المقطع، ثنائية الأحرف في الأغلب¹.
ومنهم العاليلي الذي انفرد برأي خاص في الثنائية؛ وهو أنَّ الزيادة في الثلاثي لا تكون
إلا في وسطه²، فلا تكون تصديراً، ولا تذيلاً (كسُعا) في غير ما يكون حلقياً من
المواد؛ لأن هذه الأخيرة منقلبة عن أصوات هوائية تصحب الحرف، ولم تستقر على
الوجه الحرفي بالمعنى الدقيق إلا بعد بلوغات لغوية عديدة ... فمثلاً (عصفور) ترجع إلى
(صفر)، وهذه ترجع إلى (صر)³.

ويستثني من ذلك ما فيه نون؛ فالأكثر -عنده- زيادتها حيث وقعت "لأنَّها تنوين بالغ
فقط [!] فمثلاً: (نَهَرَ) ترجع إلى المعلن (رَوَى) [!] الذي منه الرئي⁴. ولا أدري كيف
أعاد (نهر) إلى روى؟!

ولم يعد العاليلي الحروف الحلقية أصلية في مباحث التأصيل؛ لأنَّها - في رأيه - منقلبة
عن أصوات هوائية تصحب الحرف "ولم تستقر - على الوجه الحرفي بالمعنى الدقيق -
إلا بعد بلوغات لغوية عديدة"⁵. هذا رأيه في نشوء الثلاثي عن الثنائي بزيادة الحرف في
وسطه؛ وهي مرحلة أولى، ثم تتولَّد المواد الست بالتقليل، وهو ما يسميه

1 ينظر: الدليل إلى مرادف العامي والدخيل¹⁷، واتجاهات البحث اللغوي^{83/2}،
ونشوء الرباعي⁸¹.

2 ينظر: تهذيب المقدمة اللغوية⁵⁶.

3 ينظر: تهذيب المقدمة اللغوية^{56،57}.

4 تهذيب المقدمة اللغوية⁵⁷.

5 تهذيب المقدمة اللغوية⁵⁶.

(162/1)

اللُّغَوِيُّونَ (الاشتقاق الأكبر) ويسميه العلابيُّ (قاعدة الدَّوَائِرِ) 1.

ومثال ما ذكره (زَفَن) فتسير قاعدته في الدَّوَائِرِ والتَّقْلِيْبَاتِ على النَّحْوِ التَّالِيِ 2:

1- أقدم المواد ما وافق ترتيب الجدول، الَّذِي صنعه؛ وهو (زَفَن) .

2- توليد الدَّائِرَةِ الْأَوَّلَى: زَفَن، فَنَزَ، نَزَفَ.

3- توليد الدَّائِرَةِ الثَّانِيَةِ: زَنَفَ، نَفَزَ، فَرَنَ.

وذكر أنَّ باستطاعته تحديد معنى ما لم يُذكر من تلك التَّقْلِيْبَاتِ في المعاجم؛ كمادتي (فَنَزَ) من الدَّائِرَةِ الْأَوَّلَى، و (فَزَنَ) من الدَّائِرَةِ الثَّانِيَةِ؛ عن طريق "تطبيق القاعدة في تعيين الخصوص؛ وذلك بالبحث عن موقعها الدَّائِرِي من وجهه، وعن اجتماع الحروف من وجه آخر" 3.

واستمرَّ في شرح مراده حتَّى وصل إلى معنى الكلمتين كما يزعم؛ اعتماداً على المنطق، وعلى ما قاله ابن جني في الاشتقاق الأكبر 4.

ومن القائلين بالثَّنَائِيَّةِ (الأب أنستاس ماري الكرملِي) ؛ وكان من أشدَّ المنادين بها، فقد قال فيها: "على أنَّا اتبعنا الرأي الأوَّل [نظريَّة الثَّنَائِيَّة] منذ أن أولعنا بهذه اللُّغة المبينة الرَّائِعَةِ؛ فأخذنا بنشره، وتفصيل دقائقه منذ سنة (1881م) وأوضحنا كثيراً من مناحيه؛ في الصُّحف

1 ينظر: تهذيب المقدمة اللغوية 68.

2 تهذيب المقدمة اللغوية 65.

3 تهذيب المقدمة اللغوية 65.

4 ينظر: الخصائص 1/12، 13.

(163/1)

والجلاَّت ... حتَّى أنَّه لم يخف على أحد؛ بل عُرفنا به لدى الجميع، والنَّاسُ لنا بين مادحٍ وقادحٍ ... " 1.

وقد أقام الكرملِي حُجَّتَه على أنَّ اللُّغة العربيَّة وُضعت في أوَّل أمرها على هجاء واحد متحرِّكٍ فساكنٍ، محاكاةً لأصوات الطَّبِيعَةِ، ثم زيد فيها حرف أو أكثر تصديراً أو حشواً أو تذييلاً.

ويُعَدُّ تلميذه (مرمُوجي الدُّومْنِكِي) من أبرز رُوَادِ الثَّنَائِيَّةِ؛ إن لم يكن أبرزهم على

وَفَسَّرَ الدُّومَنكِيُّ كَيْفَ يَرُدُّ الثَّلَاثِيُّ النَّاقِصَ نَحْوَ (رَمَى) إِلَى الثَّنَائِيِّ

1 الثنائية والألسنية السامية 376.

2 ينظر: معجمات عربية سامية 97.

(165/1)

بأنَّ حرف العلة ما هو إلاَّ إشباع الفتحة السابقة في (رَمَ) 1. وثمة رأي آخر للدُّومَنكِيِّ في الثَّنَائِيَّة؛ وهو أنَّ الثَّلَاثِيَّ قد يكون غير ناشيء عن ثنائيٍّ واحدٍ فحسب؛ بل عن ثنائيَّين أو ثلاثة، ومثَّل له بكلمة (عَلِمَ) فذهب إلى أنَّها من: (عَلَّ) و (لَمْ) وأنَّ (هَرَّ) من: (نَهَ) و (نَرَّ) و (هَرَّ) !! ولا يخفى ما في ذلك من تكلفٍ. ومن المنادين بالثنائية الدكتور أمين فاخر؛ في كتابه (ثنائية الألفاظ في المعاجم وعلاقتها بالأصول الثلاثية) وقد ذكر أنَّه ينبغي أن يكون أصل الكلمات الثلاثية، التي ظهرت فيها العلاقة واضحةً بينها وبين الأصل الثنائيِّ القريب منها في اللفظ والمعنى - من ذلك الأصل الثنائيِّ، وأنَّه يقال فيما لم تظهر فيه العلاقة أنَّه ممَّا وُضِعَ وضعاً، وعلى علماء اللغة أن يُقبِّوا فيه للكشف عن خفاياه 2. وقد أتى الدكتور فاخر على طائفة من الألفاظ؛ تجاوزت المائتين؛ حاول فيها الكشف عن العلاقة المعنوية بين الأصول الثنائية المضعفة والأصول الثلاثية. ومنهم الدكتور توفيق شاهين - أيضاً - إذ انتصر للثنائية؛ في كتابه (أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية) وحاول أن يبطل رأي القائلين بالثلاثية.

1 ينظر: معجمات عربية سامية 97.

2 ينظر: ثنائية الألفاظ 6.

(166/1)

وبالجملة فإنَّ عموم مذهبهم في ردِّ الثَّلَاثِيَّ إلى الثَّنَائِيَّ لا يكاد يخرج عن أربعة طرق: أحدها: أنَّ المضعف هو أصل الثَّلَاثِيَّ، وتقع الزيادة في آخره؛ ف (غَمَّ) أصل ل (غَمَتَ) و (غَمَرَ) و (غَمَطَ) ونحو ذلك.

ثانيها: أنَّ الزيادة في الثنائي تكون في وسطه فحسب؛ نحو (صَفَر) من (صَرَّ) و (زَفَن) من (زَنَّ) .

ثالثها: أنَّ الثنائي قابل للزيادة في صدره أو حشوه أو ذيله؛ أي أنَّ الزيادة فيه لا تقتصر على موضع معيَّن؛ فمثال زيادة التصدير: (تَرَم) و (جَرَم) و (حَرَم) و (حَزَم) و (صَرَم) .

ومثال زيادة الحشو: (رَمَم) و (رَجَم) و (رَدَم) .

ومثال زيادة التذييل: (نَبَأ) و (نَبَت) و (نَبَج) و (نَبَح) .

رابعها: أنَّ الثلاثي مكوَّن من ثنائيين أو أكثر بطريق النَّحْتِ، ف (قَطَفَ) من (قَطَّ) و (لَفَّ) و (هَثَرَ) من: (نَهَ) و (نَرَّ) و (هَرَّ) .

ومهما يكن من أمرٍ، فإنَّ ذلك لا يرتقي بالثنائية عند المُحدِّثين إلى درجة التَّعميم والتَّعنين، ولا يكاد يَعدُّو ما قُدِّم فيها أن يكون اجتهاداتٍ وَمَنَازِعَ، وأنا لا أنكرها في التأصيل اللغوي الذي يبحث في نشوء الألفاظ أو طفولتها، ولكنني أنكره في الدرس التصريفي للعربية في مرحلة نضجها، وأرى ألاَّ نخلط بين هدفين: التأصيل والتصريف، وهذا الثاني هو هدي في هذا البحث.

(167/1)

ثالثاً- الأصولُ الثلاثيةُ:

رأينا - من قبل - كيف أعاد كثير من اللغويين المتأخِّرين الكلام؛ ومنه الثلاثي؛ إلى أصول ثنائية، وجعلوها حجر الزاوية في نشوء اللغة وتطوُّرها، وأداروا أبحاثهم عليها. غير أنَّ هذا الرأي كان يعبر عن اتجاه فريقٍ خاصٍّ في الأصول؛ فقد انتهى البحث بفريق آخر من العلماء المتأخِّرين بالإقرار بأصالة الثلاثي، وبأنَّه أكثر الأصول غزارةً، وعليه استقرَّت العربية في الثروة البالغة عِظْماً واتِّساعاً؛ وهم يوافقون في ذلك ما انتهى إليه علماء العربية القدامى، وهؤلاء كُثُر، وأكتفي بإيراد بعض أقوال المتأخِّرين منهم؛ ممَّن كان على صلة وثيقة بالنَّظرية الثنائية.

فقد كان بروكلمان يقول: "ترجع الكثرة العظيمة لأبنية الاسم في اللُّغات السَّامية إلى ثلاثة أصول من الأصوات الصَّامتة "1.

وذهب أنيس فُرَيْحَة² إلى أنَّ الكلمات تُردُّ - في جميع اللُّغات السَّامية - إلى جذورٍ ثلاثية.

وكان ريمون طحّان يرى أنّ "معظم الكلمات في اللُّغة العربيّة ينشأ عن أصول ثلاثيّة ... وهي حجر الزّاوية في إقامة التّنظيم الرّياضيّ اللُّغويّ المتكامل"3.

1 فقه اللُّغات السّاميّة93.

2 ينظر: نحو عربية ميسرة14.

3 ينظر: الألسنية83.

(168/1)

غير أنّه كان يستثني من الأصول الثّلاثيّة المضعّف والمهموز والمعتلّ، ويدعو إلى معالجتها على ضوء مبادئ علم اللُّغة الحديث؛ كما يدعو إلى إهمال بابي الإعلال والإدغام1. واتّخذ الأستاذ عبد الله أمين موقفاً متأرجحاً بين الفريقين، وهو أنّه يرى "أنّ أكثر الكلمات الثّلاثيّة والرّباعيّة والخماسيّة - إن لم يكن كلّها - أصلها ثنائيّة، ثمّ زيدت من أصل الوضع حرفاً أو حرفين أو ثلاثة، حتّى صارت ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة، وصارت الزّيادة من أصول الكلمات"2 فهي مجردة لا مزيدة "لأنّ الزّيادة التي لحقت الكلمات الثّلاثيّة، زيدت من أصل الوضع"3.

ولم تكن نظريّة ثنائيّة الأصول مقبولةً عند كثير من اللُّغويّين، ممّن رأوا أصالة الثّلاثيّة؛ فقد أعلن بعضهم رفضه لها؛ ومنهم الدّكتور إبراهيم أنيس4 الذي كان يرى أنّ كثيراً من الألفاظ العربيّة لم تعدّ مستعملةً في العصر العبّاسيّ وما بعده؛ لطول بنيتها؛ كما هم لهم (الشّرنبث) بمعنى الرّجل الغليظ الكفّين، كما أنّ أوزاناً مثل (ابْدَعَر) و (اجْلَوْذ) و (اذْلَعَب) ونحوها قد اندثرت أو كادت. وهجرهم الأبنية الطّويلة إلى الأبنية الأقصر لا يخلو من دليل على أصالة تلك الأبنية الطّويلة (أي أنّنا في كلّ الأمثلة

1 ينظر: الألسنية125.

2 الاشتقاق412.

3 الاشتقاق417.

4 ينظر: تطور البنية في الكلمة العربيّة170.

(169/1)

القليلة، التي رويت لنا، ولكلٍ منها صورتان؛ إحداهما كبيرة، والأخرى صغيرة من نفس المادّة، وبنفس المعنى نشعر أنّ الصُّورة الكبيرة هي الأصل ... في حين أنّ افتراض الصُّورة الصَّغيرة هي الأصل يوقعنا -دائماً- في مشاكل وصعوبات؛ فلا نكاد ندري العلة في زيادة الحرف عليها) 1 أو العلة في تحديد حرف الزيادة دون غيره، أو تحديد موضع الزيادة دون المواضع الأخرى.

ثمّ أورد اعتراضاً يدلُّ على طول تدبُّرٍ حين قال: "وإذا صحَّ -بعد هذا- ما يقول به بعض الدّارسين من أنّ الإنسان الأوّل بدأ كلامه بألفاظٍ ثنائية الحروف، ثمّ تطوّرت إلى ثلاثيّة الحروف ... إلخ؛ فقد كنّا نتوقّع - بعد مرور تلك الملايين من السنين على النُّطق الإنسانيّ - أن تصبح كلماته الآن معظمها من رباعيّات الأصول أو أكثر من عدد الكلمات الثّلاثيّة الأصول أو مساوية لها" 2.

وانتهى به البحث إلى أنّه لا يكاد يُعرف شيء محقّق عن صور الكلمات في نشأتها الأولى.

وربط الدُّكتور أنيس بين ظهور الثّنائية في أصول اللُّغة ونظرية دارون في النُّشوء والارتقاء للكائنات الحيّة، وأنّ هؤلاء افترضوا أنّ الكلمات نشأت صغيرة الصُّورة، ثمّ نمت حتّى صارت إلى ما نشهده الآن.

1 تطور البنية في الكلمة العربية 172.

2 تطوّر البنية في الكلمة العربية 172.

(170/1)

ومن رجّح القول بالأصل الثّلاثيّ، وردّ الثّنائية: الدُّكتور صبحي الصّالح 1، فقد ردّ على العليليّ، ورماه بالتكلّف، والبعد عن الواقعيّة، وأنّ نظريّته لا تمتّ إلى الحقيقة التاريخيّة بسبب، فكيف لنا أن نردّ (عَبَد) إلى (عَدَا) و (عَبَث) إلى (عَثَا) ونحو ذلك؟ ومنهم الدُّكتور إبراهيم نجّا، الَّذي كان يرى أن نتبّع مذهب القدامى في الأصول؛ لأنّها توافق ما هو جارٍ في الاستعمال؛ ولأنّ مرحلة الاشتراك في الحرفين مرحلة تاريخيّة لم يعد البحث فيها مُجدّياً، إلّا ضمن بحثٍ تاريخيّ، ولأنّ الأمثلة التي ذكرها الثّنائيون لا تكفي لإثبات نظريّتهم 2.

نعم، وثمة خلاف بين اللُّغويين المتأخّرين في أصل المُشدّد نحو (عَدَّ) و (صَدَّ) أثلاثيّ هو

أم ثنائي؟

فقد ذهب فريق إلى أنه ثنائي لا زيادة فيه، وأن الحرف المشدّد حرف واحد.
أمّا الفريق الآخر فيوافق القدامى في أن ذلك ثلاثي، وأن الحرف المشدّد حرفان؛ أوّلهما ساكن، وثانيهما متحرّك.
ويحتجّ الفريق الأوّل بالنظرة الوصفية الصوتية للأصوات المتحرّكة والصّوامت التي تؤكّد -بزعمهم- أن المشدّد حرف واحد طويل يساوي

1 ينظر: دراسات في فقه اللغة 163، 164.

2 ينظر: فقه اللغة العربية 88، 89.

(171/1)

زمنه زمن صوتين 1.

ومن هنا كان يقول (ماريوباي): إن "اصطلاح: السّاكن المضعّف (double consonant) هو اصطلاح مُضَلَّلٌ حقّاً [!] لأنّه قد استعير من طريقة الكتابة؛ ففي النطق يُمَدُّ الصّوت السّاكن بتطويل مُدَّة النطق به؛ إذا كان هذا المَدُّ ممكناً. ويكون هذا ممكناً إذا لم يكن الصّوت السّاكن انفجارياً.
وبما أن الانفجاري لا يمكن مده عند نُقْطَةِ مَخْرَجِهِ، فإنّ ما يسمّى تطويلاً بالنسبة له يكون عن طريق إطالة مُدَّة قفل الطّريق أمام الصّوت قبل تفجيره" 2.
ومن ثمّ قال (فندريس): "من الخطأ أن يقال بأنّه يوجد ساكنان في: اتّ (atta) وساكن واحد في: اتّ (ata) فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة، عنصر انحباسيّ يتبعه عنصر انفجاريّ، ولكن بينما نجد العنصر الانحباسيّ في: اتّ (ata) يتبع العنصر الانفجاريّ مباشرة، نجده في (atta) ينفصل عنه بإمساكٍ يطيل مدى الإغلاق" 3.

ومن هنا رأى (ريّنان) 4 - أيضاً - أنّ المضعّف ثنائيّ، ولا يعدّ

1 ينظر: المدخل إلى علم اللغة 97.

2 ينظر: أسس علم اللغة 146.

(172/1)

ثلاثيًا إلا لاعتباراتٍ صرفيةٍ.
 ووافقهم الدكتور سلمان العاي في تعريف التّضعيف بأنه "إطالة الأصوات المتماذّة،
 وقُفْلُ أطول في الوقفّيات" 1.
 والحروف المضعّفة عند (كانتينو) "هي التي يمتدُّ النّطق بها، فيضاهي مداها مدى حرفين
 بسيطين تقريباً، وتُرسَم هذه الحروف عادةً في الأبجدية الأوروپية بحرفين متتابعين: ب ب
 (bb) م م (mm) 2".
 وأخذ برأيهم الدكتور رمضان عبد التّوّاب بقوله: "إنّ ما نعرفه باسم الحرف المشدّد، أو
 الصّوت المضعّف ليس -في الحقيقة- صوتين من جنس واحد؛ الأوّل ساكنٌ، والثّاني
 متحرّكٌ؛ كما يقول نحاة العربيّة؛ وإنّما هو في الواقع صوتٌ واحدٌ طويلٌ؛ يساوي زمنه
 زمن صوتين اثنين" 3.
 وهذا الَّذي قالوه لم يكن خافياً على القدامى؛ فقد كان ابن جني يرى أنّ "الحرف لماً
 كان مُدغماً خفيّاً؛ فبنا اللّسان عنه وعن الآخر بعده نبوةً واحدةً؛ فجريا لذلك مجرى
 الحرف الواحد" 4. ورؤي عن الرّمخشري 5 وغيره 6 نحوه.
 وعلى الرّغم من ذلك فإنّ القدامى كانوا يفرّقون بين وصف

1 التشكيل الصوتي 119.

2 دروس في علم أصوات العربيّة 25.

3 المخل إلى علم اللّغة 97.

4 الخصائص 92/1.

5 ينظر: الفلاح في شرح المراح 98.

6 ينظر: بغية الآمال 115، وشرح المراح 98.

(173/1)

الظاهرة الصوتية وحقيقة الأصول؛ فلم يؤثر عنهم أنهم يعدُّون المضعف أصلاً وحداً؛ وليس في وضعهم الثلاثي المضعف في باب الثنائي في معاجم التقليلات دليل؛ كما سبق به البيان¹، بل كانوا ينصُّون على أنَّ المضعف حرفان. ومن أقدم من نبَّه على ذلك الخليل في قوله²: "اعلم أنَّ الرَّاء في أَفْشَعَرَّ واسْبَكَّرَ هما راءان أُدْغِمَتْ واحدةٌ في الأخرى، والتَّشديد علامة الإدغام"³. ونحو ذلك ما قاله ابنُ يعيش⁴ وابنُ الحاجب⁵. ولعلَّ وراءَ عدِّ بعض المتأخِّرين المضعف حرفاً واحداً مذهبهم في الثنائية، ومحاولة الانتصار له؛ لأنَّ الثلاثي المضعف نحو (صَدَّ) هو الأصل الثنائي عند كثير من الثنائيين، ولا بُدَّ أن يكون كذلك، لأنَّ الثلاثي - عندهم - ليس أصلاً. ومهما يكن من أمرٍ، فإنَّ مذهبهم في عدِّ المشدِّد حرفاً واحداً؛ أطيلَ صوته، فيه نظراً؛ فالإدغام أن يؤتى بحرفين ساكنٍ فمتحرِّكٍ فيتصلان من غير أن يُفكَّ بينهما، إلَّا إذا أُريدَ ذلك بالوقوف وقفَةً لطيفةً على الساكن، ثمَّ الاستئناف بالمتحرِّك.

1 ينظر: ص 72 من هذا البحث.

2 العين 49/1.

3 العين 49/1.

4 ينظر: شرح المفصل 99/10.

5 ينظر: الشافية (ضمن كتاب أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب) 250، وشرح الشافية للرَّضي 233/3.

(174/1)

ويظهر ذلك في الموازنة بين كلمتين متشابهتين في الفاء والعين، ومختلفتين في اللام؛ وإحداهما مضعفة؛ نحو (عَدَلٍ) و (عَدَّ) فإنَّك إذا تأمَّلتَ ذلك، ونطقتَ الكلمتين، ووقفتَ وقفَةً لطيفةً على الساكن فيهما لن تجد فرقاً بينهما في عدد الحروف والحركات والسكنات؛ فالأولى ثلاثية، وكذلك الثانية؛ وهي (عَد-د) وأصلها (عَدَد) وكذلك (شَرَّق) و (شَرَّ) و (بَرَّق) و (بَرَّ) و (سَلَّمَ) و (سَلَّ) ونحو ذلك. والفرق بينهما أنَّ اللسان انتقل من مخرج الدَّال إلى مخرج اللَّام في الكلمة الأولى، ولم ينتقل من مخرج الدَّال الساكنة في الكلمة الثانية؛ لأنَّ ما بعدها دالٌّ فبقي في مخرجه. وقد سُكِّنَ الحرفُ الأوَّلُ وأدغمَ فيما بعده طلباً للخفَّة؛ فالأصل (عَدَد) و (شَرَر) .

ولعلَّ الإدغام مرحلة متأخرة في الاستعمال اللُّغوي؛ فيكون الأصل عدم الإدغام؛ أي: بنطق السَّاكِن بوقفَةٍ بسيطةٍ دون إدغامٍ في المتحرِّك، فلمَّا ثقل ذلك - لاحتياجه لشيء من الأناة - أُدغمَ طلباً للخفَّة. ويمكن أن يستدلَّ بورود كلمة لم يقع فيها الإدغام؛ وهي (رَبِيَّا) 1 بمعنى المنظر الحسن، وأصلها (رَبِيَّا) 2 فلعلَّ ذلك من بقايا الأصل القديم

-
- 1 ينظر: شرح الشافية للرَّضي 234/3، وشرح الشافية للجاربردي 326.
- 2 يوجه بعضهم عدم الإدغام في (رَبِيَّا) بأنَّ الهمزة فيها لم تقلب ياء لقصد الإدغام، بل لكسر الرِّاء فحسب، ولو كان قصدهم الإدغام لأدغموا. ويرد عليهم أنَّ موجب الإدغام طرأ بعد القلب، فما المانع من ارتكابه؟ ولو قالوا: إنَّما جاءت على الأصل القديم؛ وهو عدم الإدغام - لكان وجهاً.

(175/1)

في عدم الإدغام.

ومذهب القدامى في المضعف قويٌّ. ومن اليسير أن يستدلَّ على قوَّته ورجحانه بجملة من الأدلَّة؛ وهي تُضعِفُ - في المقابل - مذهب هؤلاء المتأخِّرين.

وأحد تلك الأدلَّة: جواز تضعيف الحرف الأوسط الصَّحيح قياساً من الفعل الثلاثي؛ فيقال في (كَسَرَ) و (قَتَلَ) و (حَرَمَ) : (كَسَرَ) و (قَتَلَ) و (حَرَمَ) .

ويقال - أيضاً - في نحو (عَدَّ) و (شَدَّ) و (مَدَّ) : (عَدَّدَ) و (شَدَّدَ) و (مَدَّدَ) فهو كالثلاثي الصَّحيح. فماذا يقولون في ذلك؟ هل يقولون: إنَّ الحرف الواحد المشدَّد؛ أطبلَ صوته وزمنه حتَّى غدا يماثل ثلاثة أحرفٍ، ثمَّ فُصلَ ثلثُهُ، وهو الحرف الأخير؛ أو يقولون: إنَّ نصف الحرف المشدَّد في نحو (عَدَّ) هو الَّذي أطبلَ بالتَّشديد؛ فانفصل نصفه الثَّاني المتحرِّك؟ أو يقولون: إنَّ الدَّالَّ الطَّويلة (المشدَّدة) في (عَدَّ) بقيت على حالها؛ فاجتلبتِ الدَّالُّ الأخيرة اجتلاباً؟ أو يقولون: إنَّ (عَدَّ) فعلٌ و (عَدَّدَ) فعلٌ آخر مستقلٌّ بنفسه؛ ولا صلة بينهما؟ فيلزم - حينئذٍ - انتفاء العلاقة بين (كَسَرَ) و (كَسَّرَ) ونحوهما، وكُلُّ ذلك بعيدٌ.

وثانيها هو: إدغام تاء الافتعال في فاء الكلمة؛ كقولهم (ادَّكَّرَ) و (اطَّلَبَ) و (اصَّبرَ) ونحو ذلك؛ فيلزمهم أن يقولوا: إنَّ الدَّالَّ والطَّاء والصَّاد المضعَّفات كلُّ منها حرف

واحد، ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ أصل (اذْكُرَ) و (اطْلُبْ) و (اصْبِرْ) : (اذْكُرْ) و (اطْلُبْ) و (اصْبِرْ) قبل إبدال تاء الافتعال.

(176/1)

ومثله: (مُتَّقِدٌ) و (مُتَّعِدٌ) وأصلهما (مُوتَقِدٌ) و (مُوتَعِدٌ) 1. ويلحق بذلك نحو (عُدُّ) فيلزمهم أن يقولوا: إنَّ الدَّالَّ حرف واحد؛ أطيل صوته، وأنَّ يكون ذلك؛ لأنَّ الدَّالَّ الثَّانِيَة هي الفاعل؛ ألا ترى أنَّها مبدلة من التَّاء وأنَّ أصلها (عُدْتُ؟) ومثلها (خَبِطُ) وأصلها (خَبِطْتُ) . وثالثها: أنَّ نظريَّة المخالفة الصَّوتِيَّة 3، الَّتِي تبنَّاها الكثير من المتأخِّرين؛ ممَّن قالوا بأنَّ المشدَّد حرف واحد تنقض مذهبهم؛ لأنَّهم يقولون: إنَّ من المخالفة الصَّوتِيَّة نوعاً يقوم على فَلَكَ الإدغام بالإبدال؛ مثل (الْقُنْفُذِ) أصلها - عندهم - (الْقُنْفُذُ) . وهذا النوع من تخالف الحروف المشدَّدة؛ الَّذِي يكون بقلب أوَّل الحرفين إلى التَّوْن هو الأكثر وقوعاً في العربيَّة. وقد يصير الحرف الأوَّل من المشدَّد راءً، أو لاماً؛ نحو كلمة (فَرَقَعَ) الَّتِي يرى (بر جشتراسر) 4 أنَّ أصلها (فَقَعَ) بتشديد القاف، ويرى أنَّ أصل (بَلَطَحَ) : (بَطَحَ) أي: ضرب بنفسه الأرض. والمخالفة تكون بين صوتين، وتفسيرهم وُقُوعُهَا في المشدَّد على هذا

1 ينظر: الكتاب 334/4.

2 ينظر: شرح الشافية للرضي 283/3، 288.

3 ينظر: فقه اللغات السامية 74، والأصوات اللغوية 210، والتطور النحوي 33-35، واللغة العربية معناها ومبناها 329، وأصوات اللغة العربية 318، وأثر القوانين الصوتية 302.

4 ينظر: التطور النحوي 35.

(177/1)

التَّحْوِ يَخالف مذهبهم في أنَّ المشدَّد حرف واحد.

ورابع الأدلَّة: الإدغام بين حرفين في كلمتين؛ نحو (مَنْ نَامَ) و (مَنْ نَعِيمَ) وكذلك الإدغام بين حرفين من كلمتين؛ بعد قلب أحدهما؛ نحو (مَنْ يَشَاءُ) و (مَنْ رَأَى) و (هَرَأَيْتَ) ونحو ذلك من الإدغام المذكور عند القراء 1.

وقريب من ذلك إدغام لام التعريف 2 في ثلاثة عشر حرفاً؛ وهو ما يعرف بـ (لام التعريف الشمسية) نحو (الدَّلْو) و (الشَّرْق) و (الصَّيْر). وقد قلبت اللام فيهنَّ من جنس ما بعدها، ثمَّ أدغمت فيه لسكونها. ولا أحد -خلا هؤلاء- يقول: إِنَّ المُدْغَمِينَ حرفٌ واحدٌ.

وآخر الأدلَّة من العروض، ودلالته قويَّة؛ لأنَّه مبنيٌّ على أساسٍ صوتيٍّ لا وظيفيٍّ - كما يقولون - وذلك الأساس هو: المتحرِّك والسَّاكن؛ فقد أجمع العَرُوضِيُّونَ - منذ زمن الخليل إلى زمننا هذا - على أنَّ الحرف المشدَّد حرفان؛ أوَّلُهما ساكن.

قال الأخفش: "فأمَّا التَّثْقِيلُ فحرفان في اللَّفْظ؛ الأوَّلُ منهما ساكن، والثَّاني متحرِّك؛ وهو في الكتاب حرف واحد؛ نحو راء شَرٍّ" 3.

-
- 1 ينظر: إدغام القراء 3 وما بعدها، وما ذكره الكوفيون من الإدغام 59، والكتاب 4/437، والكشف عن وجوه القراءات السبع 1/134-169.
 - 2 ينظر: الكتاب 4/457.
 - 3 العروض 2.

(178/1)

وبمثل ذلك قال الجوهري 1، وابن القطَّاع 2.

وبه استدللَّ علَّمُ الدِّين السَّخَاوِي على أنَّ المدغم حرفان بقوله: "والدَّلِيل على ما قلته من كون الأوَّل ساكناً أنَّ كلَّ حرفٍ مشدَّدٍ في تقطيع العروض حرفان، الأوَّل ساكن؛ تقول:

... بِسِقْطِلٍ لَوَى بَيْنَدَ دَخُولٍ فَحَوْمَلٍ 3

فإن قلت: فلم أسكنوا الأوَّل: قلت: لو لم يُسكنوه لفصلت الحركة بينهما؛ فلم تحصل الدَّفْعَةُ الواحدة" 4.

وبالجملة فإنَّ مذهب القدامى في المشدَّد هو الصَّحِيح، وعليه المعوَّل في الأصول

وتداخلها. وأنَّ ما ذهب إليه بعض المتأخِّرين في المشدِّد اجتهد لم يحالفه التَّوفيق. ولعلَّ من أهمِّ دوافعهم في تزعم ذلك: الانتصار لنظرية الثَّنائية في الأصول؛ لعدِّهم المضعف أصلَ الثَّلَاثِيّ.

رابعاً- الأصولُ الرَّباعِيَّةُ والخماسِيَّةُ:

امتدَّ خلاف اللُّغويِّين المتأخِّرين في موضوع الأصول -إلى الأصول الرَّباعِيَّة والخماسِيَّة؛ وهو نتيجة حتميَّة لخلافهم في الأصول الثَّنائية

1 ينظر: عروض الورقة 56.

2 ينظر: البارع 85.

3 عجز بيت من الطَّويل لا مرئ القيس، والبيت بتمامه:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٌ ... بِسَقَطِ اللَّوْى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ.

4 جمال القراء 485/2.

(179/1)

والثَّلَاثِيَّة. فمن أقرَّ الأصول الثَّنائية أنكر ما زاد عليها، وجعله مزيداً. ومن أخذ بمذهب القدامي في الأصول، أقرَّ ما أقرُّوا، وأنكر ما أنكروا، وجلَّهم يسير على مذهب البصريِّين في الأصول؛ فالأصول عندهم ثلاثة؛ ثلثيَّة، ورباعيَّة، وخماسيَّة. والذي يعيننا - هنا - هو الوقوف على أبرز اجتهاداتهم فيما يعتدُّه جمهور اللُّغويِّين من المتقدِّمين والمتأخِّرين رباعيًّا أو خماسيًّا. ولعلَّ أوَّل ما يخرج به الباحث في ذلك أنَّ مذهبهم كان صدَى لبعض ما جاء عند ابن فارس¹، وأنَّهم تفنَّخوا في التَّوسُّع فيه بما يتوافق مع نظرية الثَّنائية؛ فيرى كثير منهم أنَّ الخماسيَّ تطوَّرَ عن الرَّباعيِّ، والرَّباعيُّ تطوَّرَ عن الثَّلَاثِيِّ، والثَّلَاثِيُّ متطوَّرٌ عن الثَّنائيِّ، كما تقدَّم.

وفيما يلي بيان ذلك مع الوقوف على بعض الفروق فيما بينهم:

يتشكَّل الفعل الرَّباعيُّ عند (وليام رايت) 2 بالطُّرق التَّالية:

أ- مُضاعفة جَذرٍ ثنائيِّ، يحاكي الصَّوْت أو الحركة؛ مثل (وَسَوَسَ) و (بَأْ بَأْ) .

ب- إضافة حرفٍ إلى الثَّلَاثِيِّ، وعادةً ما يكون من الحروف التَّالية: التَّوْن، واللَّام،

والرَّاء، والرَّاي، والسِّين، والصَّاد. وهذه الزِّيادة قد تكون في صدر الثَّلَاثِيِّ؛ نحو

(سَنَسَسَ) من (نَبَسَ)

1 ينظر: ص (140) من هذا البحث.

2 ينظر: نشوء الفعل الرباعي 32، 33.

(180/1)

أو في حشوه؛ نحو (زَخَلَفَ) من (زَخَفَ) أو في آخره؛ نحو (شَمَعَلْ) من (شَمَعَ) .
ج- المزج بين بعض الأصول؛ وهو ما يعرفُ بالنَّحتِ؛ نحو (حَمَدَلْ) و (حَوَلَقْ) و يَلْتَقِي (رايت) بذلك مع ابنِ فارسٍ في رَدِّهِ الرُّباعيِّ والخماسيِّ إلى الثَّلَاثيِّ؛ بطريق الزِّيادة أو النَّحْتِ.

ويبدو أنَّ (جُرْجِي زِيدَان) متأثِّرٌ بما قاله (رايت) إذ يفصِّل في زيادة الرُّباعيِّ؛ فهي عنده: إمَّا قِيَاسِيَّةٌ أو غير قِيَاسِيَّةٍ. وتكون الزِّيادة القِيَاسِيَّةُ عند (زِيدَان) 1 سِيناً أو شِيناً في أوَّل الكلمة؛ على وزني (سَفْعَلْ) و (شَفْعَلْ) .

فمثال الأوَّل (سَقَلَبَهُ) أي: صَرَعَهُ، من (قَلَبَهُ) و (سَلَفَعَهُ) بمعنى ابتَلَعَهُ، من (لَعَفَهُ) و (سَمَلَجَ) أي: جَرَعَ جرْعاً سهلاً؛ وهو من (مَلَجَ) الصَّيِّ ضَرَعَ أَمَّهُ.
ومثال الثَّاني (شَبَرَقَ) من (بَرَقَ) .

أمَّا المزيداتُ غير القِيَاسِيَّةِ فتأخذ صوراً مختلفةً؛ فقد تكون بمضاعفة حرفٍ أو أكثر، من الحروفِ الأصليَّةِ؛ كَجَلَبَبَ و بُلْبُلَ وقَصَقَصَ، أو أن تكون بزيادة حرفٍ؛ وهو في الغالب أحد حروفِ أربعة؛ وهي (ل، م، ن، ر) . وربما تكون الزِّيادةُ في أوَّل الرُّباعيِّ؛ نحو (تَبَذَرَ) بمعنى (بَذَرَ) و (هَلَذَمَ) بمعنى (هَلَذَمَ) .

1 ينظر: الفلسفة اللغوية 72، 73.

(181/1)

أو في وسطها؛ ك (سَطَلَحَ) بمعنى (سَطَحَ) أي: اتَّسَعَ، و (سَلَحَفَ) بمعنى (سَحَفَ) أو في آخرها؛ كقولهم (بَعَثَرُ) من (بَعَثَ) .

ولا يرضى العِلايليُّ 1 برأْيي (رايت) و (زِيدَان) فالرُّباعيُّ أو الخماسيُّ عنده مردودٌ إلى الثَّلَاثيِّ بزيادة الحرف الأخير في الرُّباعيِّ، والحرفين الأخيرين في الخماسيِّ.

ف (جُخْدَبَ) وهو الضَّخَم الغليظ يرجع إلى (جَحَدَ) الضَّخَم. ويرجع هذا إلى (جَدَى) الذي يظهر معناه في (جَدَ) كما يقول.

و (طُحْلُبَ) وهو الحُضْرَة؛ التي تعلو الماء الآسن يرجع إلى (طَحَلَ) ويرجع هذا إلى (طَلَى).

وكذلك (سَفَرَجَلٌ) و (شَمَرْدَلٌ) يجردان من زوائدهما حتى يعودا إلى الثلاثي؛ على النحو التالي:

سَفَرَجَل > سَفَرَج > سَفَر.

شَمَرْدَل > شَمَرْد > شَمَر.

ولا يبتعد (هنري فلش) 2 في رأيه، في أصل الرباعي أو الخماسي، عن رأي (رايت) و (زيدان).

ومما ينفرد به أن الرباعي يكون تطوُّراً لأصل ثلاثي عن طريق إدخال واوٍ أو ياءٍ بعد الصَّامت الأول؛ نحو (شَوْقَل) و (نَيْسَب).

1 ينظر: تهذيب المقدمة اللغوية 164-175.

2 ينظر: العربية الفصحى 155-158.

(182/1)

ويرى (مكدونالد) 1 أن الرباعي قد ينشأ بإضافة الرء أو اللام إلى الثلاثي؛ نتيجة للمخالفة الصوتية الناتجة عن فك الإدغام؛ كما في (قَرَطَم) من (قَطَم) و (قَرَطَب) من (قَطَب).

ويقول بمثل هذا الرأي (برجشتراسر) 2 و (ديلاسي أو ليري) 3 وغيرهما. ويضيف الدكتور مصطفى جواد 4 بعض الحروف الصالحة لأن تكون عناصر تعويض من التضعيف؛ كالحا والهاء. وبالجملية فإنهم يرون أن كثيراً من الكلمات (الكبيرة) أي: من الرباعي والخماسي مما فيه راء أو لام أو ميم أو نون أو حاء أو هاء - قد تولد تبعاً لقانون المخالفة المذكور 5.

وقد كان كثير من القدامى على وعي بهذا القانون، ولكنهم يعبرون عنه بالكراهة والاستثقال، أو التقريب، أو المضارعة، أو التجنيس، أو فك الإدغام. وقد فسّر بعضهم نشوء الفعل الرباعي المضعف؛ (كَبَكَبَ) و (حَثَحَثَ) كما تقدّم - 6 على نحو

قريب مما ارتأه المتأخرون.

- 1 ينظر: نشوء الفعل الرباعي 43.
- 2 ينظر: التطور النحوي 34، 35.
- 3 ينظر: نشوء الفعل الرباعي 33.
- 4 ينظر: أثر التضعيف في تطور العربية (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة م 19 ص 61-64).
- 5 ينظر: دراسة الصوت اللغوي 330.
- 6 ينظر: ص (105) من هذا البحث.

(183/1)

ومن المنكرين لأصول تعدد رباعيّة عند القدامى الدكتور تمام حسّان الذي قال: "وهناك طائفة من الأفعال في اللغة العربيّة تعتبر رباعيّة أصلية الحروف الأربعة في نظر الصّرفيّين، ولكننا نرى أنّ أحد هذه الحروف مزيد، حتّى ولو لم يكن من حروف: سألثمونيها، فمن ذلك: دَخَرَج > دَرَج، وَبَعَثَر > بَثَر، وَسَقَلَب > قَلَب، وَعَزَبَد > عَرَد، وَسَقَلَب > قَلَب، وَزَعَرَد > عَرَد" 1.

ومنهم الدكتور محمّد سالم الجرح 2 الذي جرّم بأنّه لا يوجد جذر رباعيّ أو خماسيّ في العربيّة وأخواتها السّاميات، وأنّ ما جاء على هيئة الرباعيّ من اليسير رُدّه إلى جذور ثنائيّة.

ومن أغرب ما وقفْتُ عليه في الأصول عند المتأخّرين رأي لكرامت حسين الكنتوري 3 مُحصّلة أنّ الرباعيّ قد ينشأ من الثلاثيّ بصيرورة لام التعريف مخلوطة بحروف الكلمة [هكذا] ومثّل له بكلمة (العَظَلَم) وهو اللَّيل؛ لاشتقاقه من الظُّلمة. وهذا غريب!! وثمة نوع من الرباعيّ نال شيئاً يسيراً من العناية عند القدامى والمتأخّرين، وهو الرباعيّ المضاعف 4؛ نحو: زَلَزَل، فلهم فيه مذهبان: أنه على وزن (فعفع) .

1 مناهج البحث في اللغة 219.

2 ينظر: نشوء الفعل الرباعي 57.

3 ينظر: نشوء الفعل الرباعي 62.

4 أرى أن الرباعي المضاعف يحتاج إلى دراسة مستقلة.

(184/1)

أنه على وزن (فعل). .

فمن جعله على وزن (فَعَفَع) سار في موكب الثنائية.

وخير من يمثّل هذا الرأي الدومنيكي بقوله: "أمّا المضاعف فهو - بالحقيقة - مركّب من حرفين، ويرى ذلك في المضاعف الرباعي الذي ما هو سوى ثنائيين مكرّرين ... وما هذه الأفعال وأسمائها إلاّ حكاية أصوات الطبيعة والحيوانات المندفعة إلى تكرار مقاطع لا حروف، وكلّ مقطع مركّب من حرفين، متحرّك فساكن" 1. وعلى ذلك النحو فسّر عند أكثرهم 2.

أمّا المذهب الثاني؛ القائل بأنّ وزنه (فَعَفَل) فممن كان يراه، ويقول به: الدكتور تمام حسّان؛ وهو يوافق ما ذهب إليه جماعة من القدامى 3.

ومّا يحسب للغويين المتأخّرين: استعانتهم - للكشف عن أصول العربية - بالمنهج المقارن للغات السامية التي تشترك في كثير من الخصائص 4.

وممن عوّل على هذا المنهج مرّمزجي الدومنيكي في أكثر كتاباته عن العربية؛ فمن دأبه عرض الأصول على الحبشية والأكدية والعبرية 1 معجميات 97.

2 ينظر: التطوّر النحوي 97، وغرائب اللغة 48، والعربية الفصحى 157، والألسنية العربية 376، ونشوء الفعل الرباعي 64.

3 ينظر: ص (103، 104) من هذا البحث.

4 ينظر: تاريخ اللغات السامية 14، وفقه اللغة لوافي 17، والثنائية والألسنية السامية 376، وعلم اللغة العربية 139

(185/1)

والسُريانيَّة والآرامِيَّة وغيرها. ومنهم جُرْجِي زيدان، غير أنه كان يَسْتَلْهِمُ ذلك من كتابات المستشرقين.

ومن أبرز المستشرقين مَن عَوَّلَ على المنهج المقارن في اللُّغات السَّامية، ومنها العربيَّة: ليتمان، ووليم رايت، ونُولدكه، وجزينيوس، وهوروفتس، وأوليري، وموسكاتي، وهنري فِلش، وبُروكلمان، وبرجستراسر. وقد حدَّر فندرس¹ من التَّماذي في الاعتماد على المنهج المقارن بين اللُّغات، ورأي أنَّ استعمال عبارة القِرابَة في مسائل اللُّغة ربَّما أدَّى إلى لَبْسٍ كبيرٍ، وكثيراً ما أوقع في الخطأ.

ومَّا يدخل في هذا السياق ما وجَّهه الدُّكتور رمضان عبد التَّوَّاب إلى مرْمُزجي الدُّومنيكي في مبالغته في التَّعويل على المنهج المقارن بين اللُّغات السَّامية، ومُحصوله أنَّ المُضَعَّف العربيَّ؛ الَّذي يقال إنَّه مرْكَبٌ من ثلاثة أحرفٍ لا تجد مقابله في السُّريانيَّة إلاَّ بحرفين اثنين لا أكثر، ومثَّل له بأنَّ (قَصَّ) و (جَمَّ) و (مَسَّ) يقابلها: (قَصْ) و (جَمْ) و (مَسْ) وكذلك كلُّ المضاعفات؛ وهو دليل على أنَّها من الثَّنائِيَّات - أيضاً - في العربيَّة على الرِّغم من تَضعيفها فيها.

فقال الدُّكتور عبد التَّوَّاب: "وقد خدعه ما آل إليه المُضَعَّف الثَّلَاثِيُّ في بعض اللُّغات السَّامية، بعد أن سَكِنَتْ أواخر كلماتها لسقوط

1 ينظر: اللُّغة 367.

(186/1)

الحركات الإعرابيَّة وغيرها؛ فضاء التَّضعيف منها، وصارت على حرفين، فظنَّ أنَّ هذا هو الأصل فيها... ونسي الأب مرْمُزجي أنَّه عند إسناد المضاعف إلى الضَّمائر في العربيَّة والسُّريانيَّة يظهر التَّضعيف؛ فيقال في العبريَّة مثلاً (s?b) بمعنى: أحاطَ، بغير تَضعيفٍ، وعند إسنادها إلى المتكَلِّم مثلاً يقال (s?bb?ti) فيظهر التَّضعيفُ¹. ولا يعني ذلك أن تُفقد الثِّقة في المنهج المقارن؛ بل إنَّ علماء اللُّغة يثقون فيه، ويعُدُّونه واحداً من وسائل دراسة اللُّغات السَّامية، والتَّعرُّف على أدقِّ دقائقها. وعليه اعتمد جماعة في تفسير نوع من الرُّباعيِّ ينتهي بالميم؛ نحو (بُلْعُوم) و (خُرْطُوم) و (فُسْحُم) و (زُرْقُم) ونحوها؛ فتوصلوا إلى أنَّ تلك الميم هي علامة التَّنوين في اللُّغة الحَميريَّة² القديمة، وأنَّ هذا الأصل قد تُنوسِي في هذه الكلمات وأمثالها، واستعملتها لهجات الشَّمال على

تَوْهَمُ الأصالة في (الميم) 3 وُسُومُوا ذلك (تَمِيمًا) واستدلُّوا - أيضا - على وجوده في العربية بوجوده في العربية في نحو (صورة 5) حَرْطَمَ؛ وهو مشتقٌّ من (حَرْطَ) أي: نَحَتَ ونَقَّشَ، و (صورة 6) فَدْيُومَ أي: فِدْيَةً، وهو مشتقٌّ من (فده) أي: افْتَدَى ولَحَطُوا أَنَّ تلك الميم

1 فصول في فقه اللغة 300.

2 اختلفوا في الحميرية أعربية هي أم غير عربية، فذهب بعضهم إلى أنها عربية، وذهب بعضهم إلى أنها غير عربية، والحق أنها عربية وإن كانت تختلف عن العربية بعض اختلاف. وينظر: مولد اللغة 93-95.
3 من أسرار اللغة 9.

(187/1)

تقابل في العربية بالتون 1. وهذا الذي ذكره اجتهادٌ حسنٌ؛ قد يفسر كثيراً ممَّا نصَّ القدامى على زيادة الميم في آخره 2 نحو (شَدَقِم) و (سُتْهِم) و (بُلْعِم) وغيره. النَّحْتُ عند المُحَدِّثِينَ:
ما قيل عن النَّحْتِ في المبحث الأول يغني عن إعادة بحثه هنا؛ إذ لا كبير فرقٍ في آراء المتأخِّرين فيه؛ فأغلب الآراء التي قيلت هي صَدَى لما جاء به ابن فارس - رحمه الله - ومن السَّهل رُدُّها إلى مذهبه؛ وإن كان بعضها أكثر تنظيمًا، وأدقَّ عرضًا. ولم يكن النَّحْتُ مقبولاً على إطلاقه عند بعض المتأخِّرين؛ فكان بعضهم أكثر تحفُّظاً فيه من ابن فارس. ومن هؤلاء: عبد الله العلايلي³، والكزَملي⁴، ومصطفى جَوَاد⁵، ولويس شيخو⁶، وعليّ عبد الواحد وافي⁷.
وبالغ بعضهم في قبول النَّحْتِ في العربية؛ كجُرْجي زيدان،

1 ينظر: التَّمِيم والتَّنوين (مجلة مجمع اللغة بالقاهرة 13 ص 54، 58).

2 ينظر: الجمهرة 3/1332.

3 ينظر: تهذيب المقدِّمة اللُّغويَّة 68، 165.

4 ينظر: مجلة لغة العرب (نيسان 1928 ص 60).

5 ينظر: دراسات في فقه اللغة 267.

6 ينظر: نشوء الفعل الرباعي 100.

7 ينظر: فقه اللغة 188، 189.

(188/1)

ومَرْمَرَجِي الدُّومَنَكِي، اللّٰذِينَ بِالْعَا فِي نَظَرَتُهُمَا إِلَى النَّحْتِ؛ حِينَ أَعَادَا بَعْضَ الْكَلِمَاتِ
الْثَّلَاثِيَّةِ إِلَى كَلِمَتَيْنِ ثَنَائِيَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ ثَنَائِيَّةٍ.
فَقَدْ كَانَ جُرْجِي زِيدَان¹ يَرَى أَنَّ (قَطَفَ) الَّتِي تَفِيدُ الْقَطْعَ وَالْجَمْعَ مَنْحُوْتَةٌ مِنْ (قَطَّ) وَ
(لَفَّ) فَتَدُلُّ الْأَوَّلَى عَلَى الْقَطْعِ، وَالثَّانِيَّةُ عَلَى الْجَمْعِ، وَأَهْمَلْتَ اللَّامَ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ.
وَذَكَرَ أَنَّ (قَمَشَ) بِمَعْنَى: جَمَعَ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْفُتَاتِ تَرَدُّ إِلَى أَصْلَيْنِ؛ هُمَا (قَمَّ) وَ
(قَشَّ) فَلِأَوَّلَى بِمَعْنَى (كَنَّسَ) وَالثَّانِيَّةُ بِمَعْنَى (جَمَعَ). وَتَقَدَّمَ أَنَّ الدُّومَنَكِي² كَانَ يَرَى أَنَّ
كَلِمَةَ (هَرَّ) مَنْحُوْتَةٌ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ: وَهِيَ (نَهَ) وَ (نَزَّ) وَ (هَرَّ).
وَمَا ذَهَبَا إِلَيْهِ تَكَلُّفٌ لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ، وَلَمْ يَرْضَ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ؛ وَمِنْهُمْ:
الدُّكْتُورُ صُبْحِي الصَّالِحُ؛ الَّذِي قَالَ: "وَلَا يَنَادِي بِمِثْلِ هَذَا الرَّأْيِ؛ عَلَى ذَاكَ النَّحْوِ مِنَ
الْغُلُوِّ؛ إِلَّا مُوَلَّعٌ بِضُرُوبِ الْإِشْتِقَاقِ؛ مَأْخُوذٌ بِمَا فِي الْأَلْفَاظِ مِنْ دِلَالَةٍ سَحَرِيَّةٍ؛ مُؤْمِنٌ بِأَنَّ
السَّوَابِقَ وَاللَّوَاحِقَ بَقَايَا كَلِمَاتٍ قَدِيمَةٍ مُسْتَعْلَمَةٍ، وَلَكِنَّ الْغُلُوَّ فِي الْإِشْتِقَاقِ وَالنَّحْتِ لَا
يَأْتِي بِخَيْرٍ"³
وَبَعْدُ؛ فَالرَّأْيُ – بَعْدَ أَنْ سَقْنَا آرَاءَ الْقَدَامَى وَالْمُتَأَخِّرِينَ – مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ اللُّغَوِيِّينَ
الْبَصْرِيِّينَ؛ كَسَيَّبِيهِ، وَالْمَازِنِيِّ، وَالْفَارَسِيِّ، وَابْنِ جَنِّيٍّ، وَابْنِ سَيِّدِهِ، وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ
الْقَدَامَى وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ وَهُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ

1 ينظر: الفلسفة اللغوية 76.

2 ينظر: معجميات 97.

3 دراسات في فقه اللغة 166.

(189/1)

اللُّغَةُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا؛ وَهُمْ أَكْثَرُ دَرَايَةٍ، وَأَصْدَقُ لَهْجَةً، وَأَقْوَى حُجَّةً.
وَلَا يَعْنِي هَذَا أَنَّ مَا عَدَا هَذَا الْمَذْهَبَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ الْبَيِّنَةُ، فَمِنْ الْإِنْصَافِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى

أكثره - قديمه وحديثه - بعين الاحترام؛ فلعلَّ له ما يعضده ممَّا تأتي به الدراسات
اللاحقة في مستقبل الأيام.

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ للمذهب البصريّ؛ الَّذي آخذ به في هذا البحث - أكثر من
وجهٍ يعضده، ويدعو للأخذ به، ويكفي أنَّه مذهب الجمهور من اللُّغويين؛ فهو ضاربٌ
بجذوره في الفكر اللُّغويّ العربيّ، وعليه أُسِّستْ أكثر القواعد في اللُّغة والتصريف
والنحو، وقامت على أُسسِه جُلُّ المعاجم العربيّة.

(190/1)

الفصل الثاني: الزوائد

المبحث الأول: الزيادات المقيسة: حروفها ومواضعها وأعراضها

...

المبحث الأول: الزيادات المقيسة: حروفها ومواضعها وأعراضها

لتمييز الزائد من الأصليّ شأن عظيم في العربيّة؛ فعلى الأصول مدار كثير من مسائل
التصريف؛ كالتثنية والجمع والتصغير والنسب، وعليها -أيضاً- مدار المعجم العربيّ في
بنائه.

وإذا عُرفت الزوائد عُرفت الأصول، وفكَّ ما بينها من تداخلٍ. ومن هنا قال ابن دُرَيْد
في مقدّمة معجمه: "واعلم أنَّه لا يستغني الناظر في هذا الكتاب عن معرفة الزوائد؛ لأنَّها
كثيرة الدخول في الأبنية، قلَّ ما يمتنع منها الرباعيّ والخماسيّ والملحق بالسُّداسيّ من
البناء؛ فإذا عُرفت مواضع الزوائد في الأبنية كان ذلك حريّاً ألاّ تشدَّ على الناظر"¹.
والزوائد هي: ما يضاف إلى أصول الكلمة؛ لغرضٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ؛ ممَّا يسقط تحقيقاً أو
تقديراً².

فممَّا يسقط تحقيقاً: الميم والواو في (مُسْتَوِر) وهمزة (أَكْرَم) وتاء (قَتَلَ). وممَّا يسقط
تقديراً: واو (كوكب) ونون (غضنفر).

1 الجمهرة 47/1.

2 ينظر: شرح المرادي 5/223، 234، وتصريف الأفعال 63، والمغني في تصريف
الأفعال 48.

(193/1)

وتشترك الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة في قبولها الزوائد1.

وسميت حروف الزوائد زوائد؛ لأنَّ الزيادة في الاسم أو الفعل لا تقع إلاَّ منها2.

والزيادة على ضربين: زيادةً لمعنى؛ كألف (شاربٍ) لدلالته على الفاعلية، وميم (مَشْرُوب) لدلالته على المفعولية، وهمزة (أَكْرَم) لدلالته على التعدية.

وهذا الضرب من الزوائد ينقسم قسمين؛ أحدهما: ما يقع بحروف الزيادة العشرة، والآخر ما يقع بحروف الزيادة أو غيرها كراء (كَرَّمَ) وباء (نَبَأ) ونحو ذلك من التضعيف؛ الذي يقع في جميع الحروف إلاَّ الألف.

والضرب الثاني: أن تكون الزيادة لغير معنى ظاهر؛ بل لأغراضٍ أخرى كما يأتي.

وينقسم هذا الضرب - أيضاً - قسمين: أولهما: ما يقع بحروف الزيادة العشرة. وثانيهما: ما يقع بغير حروف الزيادة أي بالتضعيف (التكرير).

ومن النوعين الأخيرين الإلحاق؛ فحروفه لا تفيد شيئاً من معنى الكلمة3 بل تأتي لإلحاق بناءً ببناء آخر؛ ليأخذ حكمه في التصريف -

- 1 ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب 371/2.
- 2 ينظر: الجمل في النحو للزجاجي 40.
- 3 ينظر: المقتصد في شرح النكملة 723/2.

(194/1)

كما سيأتي تفصيله في المبحث الثاني - إن شاء الله.

ويوضِّح الرِّسْمُ التالي تقسيم الزوائد.

الزَّيَادَةُ (صورة 7)

ويُمَيِّزُ الزائدُ بظهوره في الميزان الصرفي، إن كان الزائد من حروف الزيادة؛ فوزنُ: أَكْرَمَ (أَفْعَل) واستَغْفَرَ (استَفْعَلَ) وانْفَطَرَ (انْفَعَلَ) وهكذا. ويستثنى من ذلك المبدل من تاء الافتعال؛ فإنه بالتاء، فوزنُ: اصْطَلَفَى (افْتَعَلَ) وزْدَرَغَ (افْتَعَلَ) وأجاز الرِّضِيُّ1 أن يكونا (افْطَعَلَ) و (افْدَعَلَ) بالتعبير عن كلِّ زائد مبدل منه بالمبدل؛ لا المبدل منه.

والمكرَّر، نحو: قَطَعَ، وصَمَحَمَحَ، ومَرَمَرِسَ؛ فإنه (فَعَّلَ) و (فَعْلَعَلَ) و (فَعْفَعِيلَ) لا (فَعْطَلَّ) و (فَعْلَمَحَ) و (فَعْمَرِيلَ) وأجاز ذلك عبد القاهر الجرجاني2.

والملاحق بالتكرير فإنه يوزن بتكرار الحرف في الميزان؛ فوزن:

1 ينظر: شرح الشافية 18/1.

2 ينظر: المقتصد في شرح النكملة 872/2.

(195/1)

جَلَبَبَ (فَعْلَل) لا (فَعْلَب) وذلك للتنبيه - في الوزن - على أن الزائد حصل من تكرار حرف أصلي؛ سواء كان التكرير للإلحاق كـ (جَلَبَب) أو لغيره كـ (كَسَرَ) 3. أما الملاحق بغير التكرير مثل (كَوَكَب) و (سَيَطَر) فوزنهما (فَوَعَلَ) و (فَيَعَلَ) . ويجوز في بعض الكلمات أن تُحمل الزيادة على التكرير، وألاً تُحمل عليه؛ بشرط أن يكون الحرف من حروف الزيادة؛ وذلك نحو: جَلَبَبَ فإنه فَعْلِلٌ للإلحاق بـ (قَنَدِيل) ويجوز أن يكون (فَعْلِلَتاً) إن لم يقصد تكرير لأمه؛ بل قصد الزيادة؛ كما في (عَفْرِيت) 4.

واختلفوا في تعيين الحرف الزائد في المكرر؛ نحو (كَسَرَ) فجعل الخليل 5 الأول هو الزائد؛ لأن الواو والياء والألف يَقَعْنَ ثواني في (فَوَعَلَ) و (فَيَعَلَ) و (فَاعِل) وكذلك في (فَعْلَل) و (فَعْلَل) لأن الواو والياء والألف يَقَعْنَ ثالثة؛ نحو (جَدُول) و (عَثِير) و (شَمَال) .

وكذلك (عَدَبَسَ) 6 فالباء الأولى فيه بمنزلة واو (فَدَوَّكَسَ)

1 ينظر: شرح الشافية 18/1.

2 ينظر: المقتصد في شرح النكملة 872/2.

3 ينظر: شرح الشافية للرَضِي 13/1، 14.

4 ينظر: شرح الشافية للرَضِي 15/1.

5 ينظر: الكتاب 329/4.

6 العَدَبَس: الشديد أو الطويل أو سيء الخلق من الرجال، وينظر: اللسان (عَدَبَس) 134/6.

7 الفَدَوَّكَس: الأسد، وينظر: اللسان (فدكس) 159/6.

(196/1)

وياء (عَمِيْل) 1.

وجعل يونس بن حبيب 2 الأخير هو الزائد؛ فقاس زيادة (كَسَر) وأخواتها على زيادة (جدول) و (عَثِير) و (شَمَال). وقاس زيادة (مَهْدِد) وأخواتها على ألف (مِعْزَى) وجعل الأخيرة في (خَدَب) بمنزلة النون في (خَلْفَنَة) وجعل زيادة (عَدَبَس) بمنزلة واو (كَنْهَوْر). وصوّب سيويه 3 الوجهين. واختار ابن السّراج 4 مذهب سيويه. وليس لهذا الخلاف أثر في تداخل الأصول؛ لأن الأصول لا تتغير في الرأيين.

1 العميل: الضخم الشديد، وينظر: اللسان (عمل) 478/11.

2 ينظر: الكتاب 329/4، والهمع 216/2.

3 ينظر: الكتاب 329/4.

4 ينظر: الأصول 243/3.

(197/1)

حروف الزيادة:

يكاد اللّغويون 1 يجمعون على أن حروف الزيادة عشرة؛ وهي: الواو، والياء، والألف، والهمزة، والميم، والنون، والسين، والتاء، واللام، والهاء. وجمعوها في قولهم (أمانّ وتسهيل) أو (سألتمونيها) أو (اليوم تنساه) ونحو ذلك. ونقلوا عن المبرد أنّه أخرج الهاء 2 من حروف الزيادة؛ على الرغم من أنّه نصّ صراحةً في (المقتضب) 3 على أنّ الهاء من حروف الزيادة؛ وهو يبطل ما نسب إليه. وكان ثعلب يعلّ الباء في (زَعْدَب) من حروف الزيادة في قول العجاج:

1 ينظر: الجمهرة 47/1، والألمات للزجاجي 133، والواضح 264، والمنصف 48/1،

والأفعال للسرقسطي 56/1، والتبصرة والتذكرة 788/2، والفصول في العربية 119،

وشرح المفصل لابن يعيش 141/9، والتسهيل 297، وشرح الشافية للرّضي 330/2،

والممتع 201/1، والارتشاف 94/1، والمبدع 118.

2 ينظر: سرّ الصنّاعة 62/1، 563، وشرح المرادي 235/5، والمساعد 51/4،

والممتع 204/1، والمبدع 122، وشرح الأشموي 69/4، والتّصريح 362/2، وتصريف

الأفعال 100، والخلاف بين المبرد وسيبويه 127.
3 56/1، 60، 169/3، ولعل سبب ذلك أن للمبرد قولاً في هذه المسألة في غير
(المقتضب) موافقاً لما نقل عنه؛ ثم اشتهر ذلك، وخمل ما في (المقتضب) .

(198/1)

يَمْدُ زَارًا وَهَدِيرًا زَعْدَبًا 1 ... وردَّ مذهبه ابنُ جني 2
ولم يقتصر أبو الحسن كُراعُ النمل في الزوائد على حروف الزيادة العشرة المُجمَع عليها؛
فقد عقد باباً بعنوان (باب الزوائد من غير العشرة) 3 وأضاف فيه عشرة أحرفٍ أخرى
وهي: الغين، والقاف، والحاء، والفاء، والراء، والزَّاي، والطَّاء، والدَّال، والجيم، والباء.
فالغين زائدة في (دَغَفَقْتُ الماء) لأنه من دَفَقْتُه 4.
والقاف في (العَسَلَق) وهو الذنب؛ لأنه مشتق من العَسَلان 5.
والحاء في (الصَّلَنْقَح) وهو الصياح، وأصله (الصَّلَق) 6.
والفاء في قولهم: مَحْشَفٌ وَمَحْشٌ، بمعنى: جريء على الليل 7.
والراء في قولهم: كَشَمْتُ أَنْفَهُ وَكَشَمَرْتُهُ، أي: كَسَرْتُهُ، قال: "وإنما زيدت الراء لقربها من
اللام، واللام من الزوائد" 8.
والزَّاي في قولهم: أَرَمَ وَأَرْزَمَ، بمعنى: سكتَ، ويرى أنها زيدت؛

1 ينظر: ديوانه 270/2، والمبهم 154.

2 ينظر: الخصائص 49/2.

3 ينظر: المنتخب 700/2.

4 ينظر: المنتخب 701/2.

5 ينظر: المنتخب 701/2.

6 المنتخب 702/2.

7 المنتخب 702/2.

8 المنتخب 703/2.

(199/1)

لأنَّهَا أخت السين، والسينُّ من الزَّوائد1.
والطَّاءُ في قولهم: فَرَشَطَ وَفَرَشَ، بمعنى: بَرَكَ، ويرى أنَّها زيدت؛ لأنَّها أخت التَّاء2.
والدَّالُّ في قولهم: رَخَوْدٌ بمعنى رَخْوٍ؛ وهي - أيضاً - أخت التَّاء3.
والجيمُ في قولهم: دَخَرَجْتُهُ بمعنى: دَخَرْتُه4.
والباءُ في قولهم: شَبَرَقْتُ التَّوبَ، بمعنى: شَرَقْتُهُ، أي: مَدَدْتُه5.
وكلُّ هذا الذي ذكره كُراعٌ ليس من الزَّوائد؛ وإنما هي أصول تشابحت معانيها، وتقاربت ألفاظها، وهو من المترادفات؛ كما يراه ابن جني في أمثالها6. وَمَنْحَى كُراعٍ في الزَّوائد ليس غريباً؛ إذا عُرِفَ أنَّه كوفيُّ المذهب7، وأهل الكوفة يجعلون ما زاد عن ثلاثة أحرفٍ مزيداً، كما تقدَّم8.

1 المنتخب 703/2.

2 المنتخب 703/2.

3 المنتخب 704/2.

4 المنتخب 704/2.

5 المنتخب 705/2.

6 ينظر: الخصائص 49/2.

7 ينظر: الفهرست 91.

8 ينظر: ص (193) من هذا البحث.

(200/1)

ونحنا ابنُ فارسٍ منحي كُراعٍ1، يؤكد ذلك تحليل ما زاد عن الثلاثة في معجمه (مقاييس اللغة) ففيه تسع وأربعون ومائتا كلمة رباعية أو خماسية؛ ممَّا جعله مزيداً بحرفٍ أو حرفين من غير حروف الزيادة العشرة. فقال بزيادة الرِّاء في خمسٍ وثلاثين كلمةً2، وهي أكثر الحروف زيادةً عنده.

ويليها العين؛ في عشرين كلمةً3.

فالباءُ؛ في تسع عشرة كلمةً4.

فالذَّالُّ؛ في إحدى عشرة كلمةً5.

فالفاءُ؛ في ستِّ كلماتٍ6.

فالحاء؛ في خمس كلمات⁷.

- 1 لم يذكر أحدٌ -فيما أعلم- أنَّ ابن فارس متأثر- في الزوائد - بكراع، وأراه أخذ أساس فكرته في (المقاييس) ممَّا جاء به كراع في (المنتخب) وقد سبقه كراع بنحو قرنٍ فقد كانت وفاته في سنة (310هـ) في حين توفي ابن فارس سنة (393هـ) .
- 2 ينظر: المقاييس 1/332، 2/248، 3/272، 4/431، 5/194، 6/71.
- 3 ينظر: المقاييس 1/510، 2/239، 3/352، 4/369.
- 4 المقاييس 1/334، 2/509، 510، 3/410، 4/358.
- 5 المقاييس 2/341، 3/401.
- 6 المقاييس 2/337، 372، 3/350، 4/358، 4/514.
- 7 المقاييس 2/144، 145، 341، 3/272، 357.

(201/1)

فالجيم¹؛ والقاف²؛ والكاف³؛ وكلٌّ منها في أربع كلماتٍ. فالشينُ؛ في ثلاثٍ كلماتٍ⁴.

فالزَّاي⁵؛ والطَّاء⁶؛ في كلمتين لكٍ منهما.

فالحاء، والدَّال، والضَّاد، والغينُ؛ في كلمةٍ لكلٍ منها⁷.

وهذا يعني أنَّ ابنَ فارسٍ يرى أنَّ حروف المعجم جميعها⁸ قابلة لأن تكون زائدةً؛

باستثناء ثلاثة منها؛ وهي: الثاء، والصاد، والطاء؛ اللاتي لم يردن في معجمه زوائد؛ ولعله لا يمتنع عنده زيادتهن -أيضاً.

والَّذي يؤخذ به، وعليه المعوّل في دراسة تداخل الأصول: مذهب الجمهور في الزوائد؛

وهو أنَّها لا تقع من غير العشرة؛ الّتي يجمعها قولهم: (سألتمونيها) أمّا ما جاء به كُراع،

وابنُ فارسٍ، ومن سار على نهجهما، من اللُّغويين المتأخرين في زماننا؛ فلا يُعوّل عليه؛

لأنَّ ما زعموا أنَّه زائد ثبتت أصالته عند جمهور اللُّغويين والصِّرفيّين والنّحاة من

المتقدِّمين

1 المقاييس 1/511، 508، 2/248، 6/72.

2 المقاييس 2/337، 3/52، 5/118، 5/484.

3 المقاييس 144/2، 351/3، 401/3، 71/6.

4 المقاييس 457/3، 359/4، 363.

5 المقاييس 509/1، 54/3.

6 المقاييس 365/4، 513/4.

7 المقاييس . على الترتيب . 333/1، 2273/3، 362/4، 340/2.

8 وذلك بإضافة تلك الحروف إلى حروف الزيادة العشرة، ولا شك في أنه يعتدّها من حروف الزيادة؛ وقد ذكرها مزيدة في تسع وعشرين ومائة كلمة.

(202/1)

والمتأخرين؛ وهم السواد الأعظم من علماء العربية؛ وقد وضعوا قواعدهم على الكثير المستفيض من كلام العرب؛ الذي أداهم إلى نوط القواعد به.
مواضع الزيادات المقيسة: تنقسم الزوائد قسمين: مقيسة وغير مقيسة.
وأعرض فيما يلي للزيادات المقيسة:

أولاً- الهمزة:

تقع الهمزة أولاً وحشواً وآخرًا، وتطرّد زيادتها أولاً وآخرًا، إلا أنّها إذا وقعت آخرًا بعد ألف زائدة نحو (حَمْرَاء) فأثما تكون مُبدلةً من ألف التانيث. وفيما يلي بيان ذلك:
أ- إذا وقعت أولاً:

لا يخلو إن وقعت الهمزة في أول الكلمة أن يكون بعدها حرفان، أو أكثر، فإن كان بعدها حرفان فالهمزة أصل؛ نحو (أَكَلَ) و (أَمَرَ) إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام¹، وهي أقلّ الأصول.

وإن كان بعدها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ فالهمزة زائدة؛ سواء عُرف الاشتقاق في تلك الكلمة أو جهل²؛ نحو (أَحْمَر) و (أَصْغَرَ) و (أَكْرَم) و (أَشْرَف) .
وإنما حُكم عليها بالزيادة في هذه المواضع؛ لأنّ كلّ ما عرف

1 ينظر: الممتع 230/1.

2 ينظر: سرُّ الصناعة 107/1.

(203/1)

اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة؛ فحُمِلَ ما جُهِلَ اشتقاقه على ما عُلِمَ؛ فحُكِمَ
بزيادة الهمزة فيه 1. ويُعدّ هذا الموضع أكثر مواضع اطرادها زائدة؛ إذ تزداد في سبعة
وعشرين بناءً في الأسماء 2.

وإن كان بعدها أربعة أحرفٍ، فما فوق، مقطوعٌ بأصالتها، فهي أصل 3؛ وذلك نحو
(إِصْطَبِلَ) و (إِثْرَيْسَمَ) .

قال ابنُ عصفور: "وإنما قُطِعَ بأصالة الهمزة في مثل هذا؛ لأنّ بنات الأربعة فصاعداً، لا
تلتحقها الزيادات من أولها أصلاً، إلّا الأفعال، نحو: تَدَخَّرَجَ، والأسماء الجارية عليها،
نحو: مُدَخَّرَجٌ" 4.

وإن كان بعدها ثلاثة أحرفٍ، اثنان منها مقطوعٌ بأصالتها؛ فإنما أن يكون الآخر
مقطوعاً بزيادته، أو محتملاً للأصالة والزيادة؛ فالهمزة أصل فيما قُطِعَ بزيادته؛ نحو:
(أَكَلِ) و (أَمِرٍ) لأنّه لا بدّ من الفاء والعين واللام؛ فوزن ما تقدّم (فَاعِل) . وتكون
الهمزة زائدة فيما احتمل الأصالة والزيادة؛ نحو: (أَيَّيَنَ) اسم رجلٍ، و (أَفْعَى) فإنّ الياء
في الكلمة الأولى والألف المقصورة في الثانية محتملتان للأصالة والزيادة، وقد قُضِيَ على
الهمزة في المثالين

1 ينظر: الممتع 232/1.

2 ينظر: الاستدراك على سيبويه 62.

3 ينظر: سر الصناعة 107/1.

4 ينظر: الممتع 231/1.

(204/1)

بالزيادة، وقُضِيَ على الحرفين بالأصالة "لأنّ جميع ما ورد من ذلك ممّا له اشتقاق الهمزة
فيه زائدة، وما عداها أصل، نحو: قوله: أَعْوَى منه، وَأَضَوُّ منه، وَأَيْدَعُ؛ لأنّ أَعْوَى من
الْعَيِّ، وَأَضَوُّ من الضَّوِّ، ويقولون: يَدْعُهُ 1 ف (أَيْدَعُ) منه.

ويستثنى من ذلك ألفاظ قليلة شذّت من هذا النوع؛ ك (الأُولَى) وهو الجنون، و

(الأَرْطَى) وهو نبات يديغ به؛ فإنّ الهمزة فيهما أصل؛ لاشتقاق الأول من الأَلَقِ.

ولقولهم في الثاني: أَدِيمٌ مَارُوطٌ؛ أي: مدبوغ؛ ولذلك حمل ما ليس له اشتقاق؛ ك (أَيَّيَنَ)

و (أَفْعَى) على الأكثر؛ فقُضِيَ بزيادة الهمزة. وتطرّد زيادة الهمزة أولاً في بعض الأفعال

والمصادر؛ لسكون أوائلها؛ فيؤتى بالهمزة للتوصل إلى نطق الساكن؛ وهو ما يعرف بـ (همزة الوصل) وتقع في مزيد الماضي من الثلاثي أو الرباعي؛ ممّا جاء على خمسة أحرفٍ أو ستة؛ وهو ما يسمّى بـ (الخماسي) أو (السداسي) بالزيادة²، نحو (اُكْتُسِبَ) و (انْقَطَرَ) و (اَقْشَعَرَ) و (اعْشَوْشَبَ) و (اسْتَغْفَرَ) وما جرى عليه من المصادر. وتطرّد - أيضاً - في الأمر من تلك الأفعال؛ كما تطرّد في أمر المضارع ساكنِ الثاني، ولم تُحذف منه همزة؛ كـ (يُكْرِمُ) ولم يكن

1 الممتنع 233/1.

2 ينظر: الألفات لابن خالويه²⁸، 29، ورصف المباني¹³⁰، وبغية الآمال¹²²-134.

(205/1)

مثل: أَخَذَ وَأَكَلَ وَأَمَرَ؛ وذلك نحو: اعْلَمْ، واضْرِبْ، واشْرُفْ.

ب- إذا وَقَعَتْ آخِراً:

تقاس زيادة الهمزة إذا وقعت في آخر الكلمة، وقبلها ألفٌ مسبوقَةٌ بثلاثة أصولٍ فأكثر؛ نحو: خَضِرَاءَ، وَصَحْرَاءَ، وعاشوراء¹؛ إلا أنّ تلك الهمزة منقلبةٌ عن ألف التانيث؛ فأصل صحراء: صحراً²، وكذلك الباقي.

ثانياً- التاء:

تراد التاء باطرادٍ أولاً وحشواً وآخراً؛ على النحو التالي:

أ- زيادتها أولاً:

تراد أولاً في الأفعال والأسماء؛ فمن زيادتها في الأفعال: وقوعها في أول الماضي في صيغتي (تَفَعَّلَ) و (تَفَاعَلَ) 3 نحو (تَكَسَّرَ) و (تَغَافَلَ) وفي الأمر من تلك الصيغ. وتقع في مضارع المخاطب في نحو (تَكْتُبُ) و (تَسْتَبِينُ) أو المخاطبة نحو (تَكْتُبِينَ) أو الغائبة في (تَخْرُجُ هُنْدٌ) و (تَسْتَبِينُ). وتقع في الأسماء في مصادر (تَفَاعَلَ) و (تَفَعَّلَ) كـ (التَّسَابِقِ) و (التَّقَطُّعِ) وفي المصادر المصوغة من الثلاثي على وزن (تَفَعَّلَ) كـ

1 ينظر: تصريف الأفعال 84.

2 ينظر: سر الصناعة/1/85.

3 ينظر: الممتع/1/272.

(206/1)

(الترداد) و (التلعب) 1.

ب- زيادتها حشواً:

وتكون باطراد في صيغتي (افتعل) ك (اعتصر) و (استفعل) ك (استغفر) وفي

مصدريهما، واسمي الفاعل والمفعول، واسمي الزمان والمكان 2.

ج- زيادتها آخرًا:

تزداد باطراد في الماضي المسند إلى مؤنث؛ نحو (قامت) وفي وصف المؤنث نحو (قائمة) و (مضروبة) .

وفي علم المؤنث نحو (فاطمة) و (خديجة) وفي بعض جموع التكسير؛ وهي عوض عن الياء، نحو: زنادقة؛ فهي عوض عن ياء (زناديق) وكذلك (أزارقة) و (صيارقة) وفي جمع المؤنث، نحو: هندات، وشجرات 3، وتاء المبالغة 4 نحو: رجل علامة، وضحكة.

1 ينظر: الكتاب/4/83، 84.

2 ينظر: سر الصناعة/1/158، وتصريف الأفعال 97.

3 ينظر: تصريف الأفعال 97.

4 ينظر: رسالة في الحروف العربية 167.

(207/1)

ثالثاً- السّين:

تزداد السّين باطراد في صيغة واحدة؛ وهي (استفعل) وما تصرف منها؛ كالمضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر 1. ولا تطرد زيادتها في غير ذلك. ومثالها (سلقى) .

رابعاً- اللّام:

تزداد باطراد في (ذلك) و (تلك) و (تالك) و (أولالك) و (هنالك) لقولهم فيها: (ذاك) و (تيك) و (أولاك) و (هناك) 2. ولا تطرد زيادتها في غير ما تقدّم.

خامساً- الميم:

تراد الميم أولاً وحشواً وآخراً. ولا تطرد زيادتها إلاً أولاً؛ وهي بمنزلة الهمزة 3؛ ومن هنا قال ابن مالك:

وهكذا همز وميم سبَقَا ... ثلاثة، تأصيلها تحقّقاً 4

وتفصيل أحوالها أن يقال 5: إنّ الميم إن وقعت أولاً لا يخلو أن يكون بعدها حرفان أو أكثر.

1 ينظر: الممتع/1/222.

2 ينظر: سر الصناعة/1/321، والممتع/1/213.

3 ينظر: الممتع/1/246.

4 ينظر: شرح ابن النازم/829.

5 ينظر: الممتع/1/246.

(208/1)

فإن كان بعدها حرفان؛ نحو (المجد) حُكِمَ على الميم بالأصالة؛ إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام.

وإن كان بعدها أكثر من حرفين فلا يخلو أن يقع بعدها ثلاثة مقطوعاً بأصالتها، أو اثنان مقطوعاً بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، أو محتملٌ للأصالة والزيادة.

فإن كان بعدها ثلاثة مقطوعاً بأصالتها حُكِمَ على الميم بالزيادة؛ لأنّ كلّ ما ورد من ذلك ممّا يعرف له اشتقاق جاءت الميم فيه زائدة؛ وهذا موضع اطرادها زائدة؛ كوقوعها في

المصدر الميمي: (مَفْعَل) ك (مَطْلَع) و (مَفْعِل) ك (مَوْعِد) واسم الزّمان (مَفْعَل) ك

(مَسْعَى) و (مَصِيفٍ) و (مُفْتَعَل) ك (مُسْتَقَرٍّ) ونحوه؛ ممّا زاد على الثلاثة، واسم المكان

(مَفْعَل) ك (مَأْوَى) و (مَصْرَفٍ) و (مُفْعَل) ك (مُصَلَّى) ونحوه؛ ممّا زاد على الثلاثة.؛ و

(مَفْعَلَة) للمكان الذي تكثر فيه الأعيان؛ ك (مَأْسَدَة) و (مَسْبَعَة) واسم الفاعل ممّا زاد

على الثلاثة (مُفْعَل) ك (مُنْفَطِرٍ) و (مُفْتَعَل) نحو (مُجْتَهِدٍ) و (مُسْتَفْعِل) نحو (مُسْتَخْرِج)

، ونحو ذلك من صيغ ما زاد على الثلاثة؛ وهي كثيرة، واسم المفعول (مَفْعُول) نحو

(مَكْتُوب) و (مُفْعَل) نحو (مُرَكَّبٍ) ونحوه من أوزان ما زاد على الثلاثة وهي كثيرة، واسم

الآلة (مَفْعَل) ك (مُنْقَبٍ) و (مُفْعَل) ك (مِفْتَاح) و (مَفْعَلَة) ك (مِسْطَرَة) وفي نحو

(مُفْعَل) ك (مُصْحَفٍ) و (مُفْعَل) ك (مُنْخَلٍ) و (مِفْعَل) ك (مِنْتَنٍ) و (مُفْعُول) ك (مُعْلُوقٍ) و (مَفْعَلٍ) ك (مَكْوَرٍ) ونحو ذلك.

(209/1)

وإن كان بعد الميم أكثر من ثلاثة أصول في غير المشتق -حُكِمَ على الميم بالأصالة؛ لأنَّ الزيادة لا تلحق بنات الأربعة أو الخمسة من أولها؛ نحو (مَنْجُونٍ) و (مَنْجِنِيٍّ) و (مَرْدُقُوشٍ) وهو الزعفران، ولعدم الاشتقاق فيه على الزيادة، ولكونه أعجمياً¹. وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتيهما، وما عداهما مقطوع بزيادته؛ نحو (ماسِحٍ) و (مَالِكٍ) حُكِمَ على الميم بالأصالة. وإن كان ما عدا الأصلين محتمل الأصالة والزيادة - حُكِمَ على الميم بالزيادة؛ كما هو الحال في الألف؛ في هذا الموضع، لأنَّ كلَّ ما عرف له اشتقاق من ذلك وُجِدَتِ الميمُ في أكثره زائدةً، فحمل ما لم يعرف له اشتقاق على ما عرف اشتقاقه؛ وذلك نحو (المَدْرَى) وهو جانب الألية. هذه حال الميم أولاً؛ وهو الموضع الوحيد؛ الذي تطرد زيادتها فيه. سادساً- التَّوْنُ: تُرَادُّ التَّوْنُ بِاطِّرَادٍ أَوَّلًا وَحِشَوًا وَآخِرًا، وفيما يلي بيان ذلك: أ- زيادتها أَوَّلًا: تَرَادُّ التَّوْنُ أَوَّلًا بِاطِّرَادٍ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُسْنَدِ لِلْمُتَكَلِّمِ الْمَشَارِكِ أَوْ الْمَعْظَمِ نَفْسِهِ؛ نَحْوُ (نَكْتَبُ) وَ (نَتَكَلَّمُ) .

1 ينظر: تصريف الأفعال 88.

(210/1)

ب- زيادتها حِشَوًا: إِذَا وَقَعَتِ التَّوْنُ حِشَوًا؛ فَإِنَّهَا تَطْرُدُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ؛ وَمِنْ الصَّيَغِ الَّتِي تَطْرُدُ فِيهَا¹: 1- (انْفَعَلَ) وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ؛ كَ (انْفَطَرَ انْفِطَارًا؛ فَهُوَ مُنْفَطِرٌ) . 2- (افْعَلَلْ) وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ؛ كَ (اخرُجِمَ احرْجَامًا؛ فَهُوَ مُحْرَجٌ) .

3- النون الثالثة الساكنة غير المدغمة في مثلها؛ في كلمة على خمسة أحرف؛ نحو (فَعْنَل) ك (عَقْنَل) و (فَعْنَل) ك (جَحْنَل) ونحوهما؛ فالأولى من (ع ق ل) والثانية من (ج ح ف ل) .

وهي مطّردة في هذا الموضع؛ لأنّ كلّ ما ورد منه ممّا عرف اشتقاقه وُجدتِ النون فيه زائدة؛ فحمل ما ليس له اشتقاق ولا تصريح؛ نحو (عَبْنَقْس) وهو السيء الخلق - على ذلك؛؛ فحكم على نونه بالزيادة².

أمّا النون المضعّفة في نحو (عَجَنْس) فأصلّ عند سيبويه³ ومن تبعه⁴ ووزنه (فَعْلَل) "لأنّها إذ ذاك تشبّث بالحركة، والنون إذا تحرّكت كانت من الفم، وضعفت الغنة فيها؛ ولذلك لم تزد ثالثة ساكنة قبل حرف الحلق؛ لأنّها إذ ذاك تكون من الفم وتضعف فيها الغنة؛ فلا تشبه

1 ينظر: الممتع/1/257.

2 ينظر: الممتع/1/263، 264.

3 ينظر: الكتاب/4/298.

4 ينظر: مختصر شرح أمثلة سيبويه¹⁴⁰، وشرح المرادي^{5/257}.

(211/1)

حرف العلة. ولو ورد في الكلام مثل (جَحْنَل) مثلاً - لجعلت النون فيه أصلية كما جعلت في (عَجَنْس) كذلك؛ لمفارقتها إذ ذاك الغنة؛ التي أشبهت بها حرف العلة¹. وجعلها بعضهم زائدة؛ قياساً على القاعدة في هذا الموضع؛ فيكون وزنها حينئذٍ (فَعْنَللا) .

وذهب أبو حيّان² إلى أنّ التّونين زائدتان؛ فوزن الكلمة عنده (فَعْنَل) وعند سيبويه (فَعْلَل) .

ج- زيادتها آخرًا:

تُراد التّون آخرًا باطرادٍ في بعض الصّيغ والمواضع؛ على النحو التالي:

1- نون التثنية؛ نحو (كِتَابَان) .

2- نون الجمع؛ سواء كان جمع سلامة نحو (مُسْلِمِينَ) أو جمع تكسيرٍ على صيغة (فَعْلَان) أو (فَعْلَان) ك (قُضْبَان) و (غِرْبَان) لعدم وجود (فُعْلَال) في أبنية الجموع³.

3- نون الرفع اللاحقة بالأفعال الخمسة؛ نحو (تَفْعَلُونَ) و (يَفْعَلُونَ) و (تَفْعَلَانِ) و (يَفْعَلَانِ) و (تَفْعَلِينَ) و (يَفْعَلِينَ) .

4- نون التوكيد الشديدة أو الخفيفة؛ كقوله عز وجل: {لَيْسَ جَنَّةً

1 الممتع/1.265.

2 ينظر: شرح المرادي/5.257.

3 ينظر: النون وأحوالها في لغة العرب/255.

(212/1)

وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ { 1.

5- نون التثنية؛ نحو رجل وقوم.

6- النون الواقعة في بعض المصادر على صيغة (فَعْلَانِ) ك (الغَلِيَانِ) و (فَعْلَانِ) ك (الحِرْمَانِ) و (فَعْلَانِ) ك (الغُفْرَانِ) .

وتكثر آخرًا بما يقرب من الاطراد؛ إذا كان قبلها ألف؛ نحو (عُثْمَانِ) و (سَلْمَانِ) و (غَطْلَفَانِ) و (ظَمَّانِ) .

ويشترط في ذلك شرطان؛ أحدهما: أن تُسَبِّقَ الألفُ بأكثر من أصلين؛ إذ لو كان قبلها حرفان فحسب لوجب الحكم بأصالة النون؛ نحو (سِنَانِ) و (عِنَانِ) لأنه لا بدّ من الفاء والعين واللام.

والآخر: ألا تكون الكلمة من باب (جَنَجَانِ) 2 فإنّ النون فيه أصلية؛ إذ لو كانت نونه زائدة لأدّى ذلك إلى أن تكون الكلمة ثلاثيةً من باب (سَلَسِ) و (قَلِقِ) أعني: ممّا فاؤه ولامه من جنسٍ واحدٍ؛ وذلك قليل. وعدّ النون أصليةً يجعل الكلمة من باب الرباعي المضاعف؛ نحو (زَلْزَلِ) و (كَبْكَبِ) وهو بابٌ واسعٌ. وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً، وهو ألا يكون ما قبل الألف مضاعفاً فيما كان قبل الألف ثلاثة حروفٍ؛ نحو (رُمَّانِ) لاحتمال أن تكون

1 سورة يوسف: الآية 32.

2 ينظر: المنصف/1.134، والممتع/1.258، وفي المساعد/4.65: (باب جيحان) وهو

تصحيح.

3 ينظر: الممتع/1/259.

(213/1)

التون زائدة؛ فتكون الكلمة من (ر م م) ووزنها (فُعْلَان) أو أصليّة؛ فتكون الكلمة من (ر م ن) فيكون وزنها (فُعْلَا) .

ورجح ابنُ عُصْفُورٍ¹ أن تكون التون زائدة؛ لكثرة زيادتها في هذا الموضع؛ حتّى يأتي دليل على أصالتها.

سابعاً- الهاء:

تطرّد زيادة الهاء في ثلاثة مواضع:

أحدها: في فعل الأمر الوارد على حرفٍ لبيان الحركة؛ نحو (فِهْ) و (عِهْ) أو حرفين؛ نحو (ارْمِهْ) و (اغْزِهْ) 2.

وثانيها: في الوقف على ما الاستفهاميّة، إن جُرَتْ بحرفٍ؛ نحو (لِمَهْ) .

وثالثها: في التّذبّذبة والاستغاثة عند الوقف؛ نحو (وا زيدا) و (وا مَنْ حَفَرَ بِئرَ زَمْرَمَاه) و (وا مُعْتَصِمَاه) .

ثامناً- الواو:

تُعَدُّ الواو والياء والألف أُمّاتِ الزّوائد في العربيّة، فلا تكاد تخلو كلمة مزيدة من أحدهنّ 3.

والواو لا تُزاد أوّلاً؛ إذ لو زيدت أوّلاً لم تكن إلّا متحرّكة؛ لأنّه لا يبتدأ بساكن، وحينئذٍ فيما أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة.

1 ينظر: الممتع/1/259.

2 ينظر: جواهر الأدب/160.

3 ينظر: الكتاب/4/318، والمنصف/1/153.

(214/1)

فإن كانت مضمومة ساغ قلبها همزةً، واطَّردَ 1 ذلك فيها؛ كقولهم: (أَقْتَتَ) في (وُقَّتَتْ) و (أُجُوهُ) في (وُجُوهُ) . وكذلك إن كانت مكسورة؛ ك (وِسَادَةٍ) و (إِسَادَةٍ) و (وِشَاحٍ) و (إِشَاحٍ) إلَّا أنَّ القلب في المضمومة أكثر.

وإن كانت مفتوحةً وجب ضمُّها في بعض الحالات؛ كالتصغير في الأسماء، والبناء للمجهول في الأفعال؛ فيتطرق إليها الهمز.

قال ابن يعيش: "فلَمَّا كان زيادتها أولًا تؤدي إلى قلبها همزةً، وقلبها همزةً ربَّما أوقع لبسًا، وأحدث شكًّا في أنَّ الهمزة أصلٌ، أو منقلبةٌ؛ مع أنَّ زيادة الحرف إنما المطلوب منه نفسه، فإذا لم يسلم لفظه لم يحصل الغرض"2. ومن هنا لم تُزد الواو أولًا. وتطرد زيادتها في حشو الكلمة إذا توفَّر فيها شرطان3:

الأول: أن تصحب أكثر من أصلين؛ فإن صحبت أصلين فحسب فهي أصل، مثل: (هَوَى) و (القَوْم) .

الثاني: ألا تكون الكلمة التي فيها الواو من باب (سَمِسِم) أي: من باب مضاعف الرباعي؛ فهي - حينئذٍ - أصلٌ؛ نحو (وَزُوزَ) بمعنى وثَّبَ، و (الْوَكُوكِ) وهو الجَبَّانُ، و (ضَوْضِيْتُ) لقلَّة (فَعُول)

1 ينظر: الكتاب4/331.

2 شرح لمفصل9/150، وينظر: الفصول المفيدة40، 41.

3 ينظر: التصريح2/364، وبلوغ الأرب53.

(215/1)

و (فَعُولٍ) و (فَعْلَيْتُ) فحمل على أوسع البابين؛ وهو الرباعي المضاعف. فكثر زيادتها -مستوفاة للشرطين- في المواضع التالية:

1- أن تكون ثانية؛ نحو (عَوَسَجَ) وهو شجر له شوك، و (نُوفِلَ) و (كَوْثِرَ) .

2- أن تكون ثالثة؛ نحو (عَجُوزَ) و (جَدُولَ) .

3- أن تكون رابعة؛ نحو (عُنْفَوَانٍ) و (اغْدُودَنَ) الشَّعْرُ، وتطرد -أيضاً- في هذا الموضع في اسم المفعول من الثلاثي؛ نحو (مَكْتُوبَ) و (مَعْلُومَ) .

4- أن تكون خامسة؛ نحو (عَصْرُفُوطٍ) وهو دَكْرُ الْعِصَاءِ مِنَ الزَّوَاحِفِ، و (قَلَنْسُوةٍ) وهي ما يلبس على الرأس.

5- أن تكون سادسة في نحو (أَرْبَعَاوِي) وهو قَعْدَةُ الْمُتَرَبِّع. وهذا الموضع أقلُّ ممَّا سبق.
تاسعاً- الألفُ:

لا تكون الألف أصلاً - البتَّة - في الأسماء أو الأفعال؛ فهي إمَّا زائدة، وإمَّا منقلبة عن واوٍ أو ياءٍ، ويقال - حينئذٍ - أنَّها أصلٌ 1 مجازاً؛ أي: منقلبة عن أصلٍ، وعلى هذا يجري استعمالها في هذا البحث.
ولا تُزاد الألف أولاً، البتَّة؛ لسكونها.
وتُزاد حشواً وآخراً بشرطين 2:

1 ينظر: المنصف 1/118، والممتع 1/279.

2 ينظر: تصريف الأفعال 78.

(216/1)

الأوَّل: أن تصحَبَ أكثر من أصلين؛ نحو (سَاجِدٍ) و (مُقَاتِلٍ) فإن صحبت أصلين؛ نحو (دارٍ) و (قَالَ) و (فَقِيَ) فهي أصل، أي: منقلبة عن أصل.
الثَّاني: ألا تكون الكلمة من مضاعف الرِّباعيِّ؛ نحو (عَاوَى) لحكاية زجر الضأن؛
فالكلمة - حينئذٍ - رباعيَّة، والألفان منقلبان عن أصلٍ؛ وهو الواو؛ فأصلها (عَوَعَوَ) ثم (عَوَعَى) فصارت (عَاوَى) لغير موجب. وتكثر زيادة الألف -مستوفاةً للشروط- في
المواضع التالية:

- 1- أن تكون ثانيةً؛ في نحو (كَاتِبٍ) و (سَامَحٍ) .
- 2- أو ثالثةً؛ في نحو (كِتَابٍ) و (غَزَالٍ) .
- 3- أو رابعةً؛ في نحو (جِلْبَابٍ) و (صَحْرَاءٍ) .
- 4- أو خامسةً؛ في نحو (انْطِلَاقٍ) و (اخْتِكَامٍ) .
- 5- أو سادسةً؛ في نحو (اغْرُنْدَى) بمعنى علاه بالشتم والضرب، أو تسلط عليه.
- 6- أو سابعةً؛ في نحو (أَرْبَعَاوَى) .

وتقع زائدة -أيضاً- لبعض المعاني أو الأغراض، فيما يلي 1:

- 1- أن تكون علامة تأنيث؛ ك (خُبْلَى) و (قَرْقَرَى) للضحك.
- 2- أو علامة للانثين؛ كما في قولهم: (الرَّجُلَانِ) و (المَرْأَتَانِ) .

1 ينظر: رصف المباني 108-122، والجنى الداني 175-180، واللسان 15/427.

(217/1)

- 3- أو علامة للوقف؛ في غير المُتَوَّن المنصوب؛ كقولهم في الوقف على (حَيْهَل) : (حَيْهَلًا) ومعناه: أَقْبَل.
- 4- أو للفصل بين نوني التوكيد، ونون ضمير الجمع المؤنث في نحو (اضْرِبْنَائِ زَيْدًا) .
- 5- أو دالَّةٌ على التَّدْبَةِ في المنادى؛ نحو (يَا زَيْدَاه) و (يَا عُمَرَاه) .
- 6- أو إطلاقاً للقوافي؛ كقول امرئ القيس:
أَلَمَّا عَلَى الرَّبْعِ الْقَدِيمِ بَعْسَعَسَا ... كَأَنِّي أَنَادِي، أو أَكَلِمَ أَخْرَسَا 1
- 7- أو لتكثير أحرف الكلمة؛ كآلف (كُمَثْرَى) و (بَاقِلَى) بدليل (كُمَثْرَاة) و (بَاقِلَاة) إذا لا يجتمع في اللفظ علامتا تأنيث.
- 8- أو للإلحاق؛ كآلف (مَعْرَى) و (أَرْطَى) فهما للإلحاق بـ (ضِفْدَع) و (جَعْفَرٍ) .
- 9- أو للجمع؛ مثل (مَسَاجِدَ) و (جِبَالٍ) و (فُرْسَانٍ) .

1 ديوانه 105.

(218/1)

- عاشراً- الياء:
- تُزَادُ الياء إذا استوفت ثلاثة شروط؛ وهي 1:
- الأوّل: أن تصَحَبَ أكثر من أصلين؛ فإن كانت مع أصلين؛ نحو (سَيْفٍ) و (ظَبْيٍ) و (هَذْيٍ) فهي أصلٌ.
- الثاني: ألا تكون الكلمة، الَّتِي فِيهَا الياء، من مضاعف الرباعي؛ نحو (يُؤَيُّو) لطائر ذي مخالب، و (صَيْصِيَّةٍ) وهو الحِصْنُ؛ فَأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ، والعلة ما قيل في مثلها من الواو.
- الثالث: ألا تتصدَّرَ قبل أربعة أحرفٍ في غير مضارع؛ فإن تصدرت قبل أربعة أصول؛ نحو (يَسْتَعُورِ) اسم موضع؛ فهي أصلٌ، ووزنها (فَعْلُلُول) 2.
- وتكثر زيادتها -مستوفاةً للشروط- في مواضع؛ منها 3:

1- في أول الكلمة؛ نحو (يَلْمَع) وهو السَّرَاب، و (يَرْبُوع) وهو دُوَيْبَة صغيرة كالفأر، و (يَثْرِب) اسم مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو في أول المضارع؛ سواء كان بعدها ثلاثة أصول أو أكثر؛ نحو (يَكْتُبُ) و (يُدْخِرُ) .

-
- 1 ينظر: شرح المرادي 246/5، 247، وتصريف الأفعال 79.
- 2 ينظر: الكتاب 3/368، والمنصف 1/145، وشرح الملوكي 143، وشرح الكافية الشافية 4/2039، والارتشاف 1/50، 107.
- 3 ينظر: المحلى (وجوه النصب) 304-307، وجواهر الأدب 175-178، وتصريف الأفعال 79، 80.

(219/1)

-
- 2- في ثاني الكلمة؛ نحو (زَيْنَب) و (جِيَال) وهو من أسماء الضَّبَع، و (الْقَيْصُوم) وهو ضرب من التَّبَات.
- 3- في ثالث الكلمة؛ نحو (الْجَمِيل) و (الطَّرِيم) وهو الطَّوِيل.
- 4- في رابع الكلمة؛ نحو (الْحَلِيتِ) و (العِفْرِيَتِ) و (الصَّنْدِيدِ) وهو الشَّرِيف، و (الشَّمْلِيلِ) وهو الخفيف من الإبل.
- 5- في خامس الكلمة؛ نحو (الْحَنْشَلِيلِ) وهو الماضي من الرِّجَال في أموره، و (الْخَنْفَقِيُّ) وهي الدَّاهِيَة.

(220/1)

-
- أغراض الزِّيَادَة:
- يمكن ردُّ الأغراض؛ التي تؤدِّيها حروف الزِّيَادَة العشرة، وبعضُ الزَّوائد من غير العشرة؛ كتضعيف حرف ليس من الزَّوائد إلى سبعة؛ على النحو التالي 1:
- 1- الدِّلَالَة على المعنى؛ وهو أقوى الزَّوائد؛ كحروف المضارعة، وزوائد (أَفْعَلْ) و (فَعَّلْ) و (انْفَعَلَ) و (افْتَعَلَ) و (تَفَاعَلَ) و (اسْتَفْعَلَ) و (فَاعَلَ) و (فَاعِلْ) و (مَفْعُول) .
- 2- مدُّ الصَّوْت؛ نحو واو (عجوز) وألف (رسالة) وياء (قَضِيب) .

- 3- إلحاق بناءً ببناءً آخر؛ كإلحاق (جَوْرِب) بـ جَعْفَرٍ، و (شَرِيف) بـ دَخْرَج.
- 4- إمكان النطق؛ كهمزة الوصل في (اسم) و (اسْتَخْرَج) و (انْفَطَر). .
- 5- بيان الحركة أو الحرف؛ في قولهم: (سلطانية) و (يا زيدا). .
- 6- التعويض؛ كثناء التأنيث في (عِدَّة) فأثما عوض عن الفاء، وتاء (اسْتَبَانَة) وهي عوض عن عين الكلمة، وكالتاء الأخيرة في (تَسْمِيَة) فهي عوض عن لام الكلمة على مذهب البصريين؛ وهي الواو، وكتاء (زَنَادِقَة) فأثما عوض عن ياء زناديق؛ ولذلك لا يجتمعان.

1 ينظر: نظم الفرائد 277، والفصول الخمسون 262، وشرح المرادي 235/5، والمساعد 71/4، والأشباه والنظائر 332/2، والهمع 216/2، والتصريح 360/2.

(221/1)

- 7- تكثير البناء؛ كألف (قَبَعَتَرَى) ونون (كَنَهْلٍ) ضرب من التّبات.
- 8- الوقف على الكلمة التي بقي منها حرف أو حرفين، مثل: قَه، وازمه.

(222/1)

المَبْحَثُ الثَّانِي: الإِلْحَاقُ

الإلحاق في اللغة: الإدراك، والملحق: الدَّعِيُّ المُلَصَّقُ بغير أبيه¹. وهو في اصطلاح اللُّغَوِيِّين: "أن يزداد على الحروف الأَصْلِيَّة؛ في الاسم، أو الفعل، حرف أو حرفان، زيادةً غير مطَّردةٍ في إفادة معنى؛ ليصير المزيد بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى أكبر منها؛ في عدد حروفها، وحركاتها، وسكناتها على الترتيب، وفي تصاريفها من الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، وغيرها إن كان الملحق به فعلاً، ومن التثنية والجمع وغيرها إن كان الملحق به اسماً"².

ومثال الملحق من الأفعال: (جَلَبَبَ جَلْبَبَةً) و (سَيَطَرَ سَيَطَرَةً) و (هَرَوَلَ هَرَوَلَةً) .

ومثاله من الأسماء: (الجدُولُ) و (الكوكُبُ) و (الإنْقَحْلُ) .

ويميّز الملحق من الأصلي بعلاماتٍ منها:

أ- ألا تطرّد الزيادة فيه؛ لإفادة معنى زائد على معنى الملحق به؛ نحو: (جَحَنَفَلَ) و (جَحْفَلَةً) و (ضَرَبَ) و (ضَرْبَ) . وقد يتغيّر معنى الأصل الملحق به بزيادة الإلحاق؛

كما في (جَلَبَ) و (جَلَبَ) و (حَوَّلَ) و (حَقَلَ) فَإِنَّ معنى المزيد يخالف معنى الأصل

1 ينظر: التهذيب 57/4، واللسان (لحق) 328/10.

2 الاشتقاق لعبد الله أمين 413، وينظر: التسهيل 298، والمساعد 71/4.

(223/1)

في كلٍّ منهما.

بل ربّما كان الأصل بلا معنى فيصبح بزيادة الإلحاق ذا معنى؛ وذلك نحو (كَوَكَبَ) فأنّه لا معنى لـ (ك ك ب) 1.

ب- ألاّ يدغم المتماثلان مع موجب الإدغام؛ نحو: (قَرَدِدِ) و (قُعْدِدِ) و (اقْعَنْسَسِ) وذلك للحفاظ على الوزن الملحق به؛ بخلاف نحو (مَشَدِدِ) و (أَعَدَدِ) و (اخْضَرَرِ) لأنّ الزيادة فيها لمعنى؛ فلم يراعَ الغرض اللفظي 2.

ج- موافقة الكلمة المزيدة فيها لوزن من الأوزان الأصلية في الحركات والسكنات على ترتيبها 3.

د- مجيء مصدر الملحق على قياس ما ألحق به؛ فمصدر الملحق بالرباعي على قياس (الْفَعْلَلَة) في مصدر الرباعي؛ نحو (يَبْطُرُ بَيْطَرَةً) و (جَهْوَرُ جَهْوَرَةً) 4.

وقبل أن تأتي على أوزان الملحق نعرض لجملة من الأمور؛ منها:
أنّ الأصل ألاّ يلحق إلّا بالبناء المجرد؛ لأنّ ما فيه زيادة فرع، ولا يلحق بالفرع، ولكن جاء الإلحاق ببعض الفروع أو المزيدات، وأجيز

1 ينظر: تصريف الأفعال 72، والمغني في تصريف الأفعال 53.

2 ينظر: شرح المفصل 156/7، وشرح الشافية للرضي 64/1، والمساعد 74/4، والهمع 216/2، وتصريف الأفعال 73.

3 ينظر: تصريف الأفعال 73.

4 ينظر: شرح الكافية الشافية 2018/4.

(224/1)

ذلك. ونصّ عليه ابنُ النَّاطِمِ 1، والمرادي 2، ومثلاً له ب (أَفْعَنْسَسَ) فأَنَّهُ ملحق ب (أَخْرَجَ) وهو مزيد. وقد جاز ذلك؛ لأنَّ أصول الملحق؛ وهو (أَفْعَنْسَسَ) ثلاثية، وأصول الملحق به - وهو: أخرجَ - رباعية؛ فكأنَّه ألحق ثلاثياً برياعياً 3. وإن كانا - أي: الملحق والملحق به - يعودان إلى أصل واحد؛ فلا يجوز إلحاق (أَعْثُوجَجَ) ب (أَعْدُوْدَنَ) لأنَّ (أَعْثُوجَجَ) ثلاثي؛ وهو من (ع ث ج) وكذلك (أَعْدُوْدَنَ) فهو من (غ د ن) .

ومن الأمور الَّتِي نعرض لها: أنَّ الزَّائِدَ لِلإِلْحَاقِ لا يكون أولاً؛ كهمزة (أَفْعَل) و (أَفْعَل) و (أَفْعَل) و (أَفْعَل) وتاء (تَفْعَل) وميم (مَفْعَل) 4 "فإذا انضمَّ إلى الزَّيَادَةِ أولاً زيادةً أخرى، صارت لِلإِلْحَاقِ، وذلك نحو: أَلْدَدَ 5، وَأَلْنَجَجَ 6؛ الهمزة والتون لِلإِلْحَاقِ، وكذلك: يَلْدَدُ، وَيَلْنَجَجُ، فإن زالت التون لم تكن الهمزة ولا الياء وحدهما لِلإِلْحَاقِ؛ وذلك نحو: أَلَدَّ، وَيَلَجَّ؛ وعلة ذلك أنَّ الزَّيَادَةَ، في أول الكلمة، إنما تأتي معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنما يكون مفرداً أبداً؛ فإذا

1 ينظر: شرح ابن الناطم 825.

2 شرح المرادي 228/2.

3 ينظر: حاشية الرفاعي على شرح بحرق 57.

4 ينظر: الخصائص 480/2.

5 الألدد: شديد الخصومة، وينظر: اللسان (لد) 391/3.

6 الألنجج: عود طيب الرائحة، وينظر: اللسان (لجج) 355/2.

(225/1)

انضمَّ إليه غيره خرج بمُضَامَّتِهِ إِيَّاهُ عن أن يكون للمضارعة، فإذا خرج عنها، وفارق الدلالة على المعنى، جُعِلَ لِلإِلْحَاقِ؛ لأنَّه قد أُمن بما انضمَّ إليه أن يصلح للمعنى 1. ومنها أنَّ الإلحاق ليس له حروف مخصوصة؛ فحروف الزَّيَادَةِ حروف الإلحاق؛ لأنَّ الإلحاق نوعٌ من الزَّيَادَةِ، وكما وقعت الزَّيَادَةُ بجميع الحروف - تقريباً - في حال الزَّيَادَةِ بالتَّضْعِيفِ؛ فإنَّ الإلحاق كذلك - أيضاً - في حال تكرير الحرف؛ نحو (جَلَبَبَ) و (قَرَّدَ) .

ومنها أنَّه لا يلحق بالثلاثي؛ لأنَّه أقلُّ الأصول، إلّا ما ذُكِرَ على سبيل التُّدْرَةِ؛ فقد قيل:

إِنَّ تَاءَ (بُنْتُ) لِلإِخَاقِ بِـ (جَذَع) وَتَاءَ (أُخْتُ) لِلإِخَاقِ بِـ (قُفْل) 2.

ومنها أَنَّ الإِخَاقَ سَمَاعِيٌّ، لَا يَكَادُ يَطْرُدُ إِلَّا فِي بِنَاءَيْنِ:

أحدهما: إِخَاقُ الثَّلَاثِيِّ بِالرَّبَاعِيِّ، بِتَضْعِيفِ اللَّامِ؛ نَحْوُ (قَرَدَدٍ) وَ (جَلْبَبٍ) وَعَلَى هَذَا اقْتَصَرَ الْمَازِيَّ فِي الْمَطْرَدِ؛ بِقَوْلِهِ: "فَأَمَّا الْمَطْرَدُ الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ فَإِنَّ يَكُونُ مَوْضِعُ اللَّامِ مِنَ الثَّلَاثَةِ مَكْرَرًا لِلإِخَاقِ، مِثْلُ: مَهْدَدٍ، وَمَرْدَدٍ، وَسُرْدَدٍ، وَعُنْدَدٍ، وَالْأَفْعَالُ: جَلْبَبٌ يُجْلِبُ" 3.

وثانيهما: مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ؛ وَهُوَ بِنَاءُ

1 الخصائص 2/480.

2 ينظر: المنصف 1/59، والمخصص 13/196، 17/89، وشرح المفصل لابن يعيش 5/122.

3 ينظر: المنصف 1/41، وانظر التصويبات في آخره.

(226/1)

(فَعْنَلَى) مِنَ الثَّلَاثِيِّ؛ كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ ضَرَبَنِي 1. وَمَعْنَى ذَلِكَ "أَنَّكَ لَوْ احْتَجَجْتَ فِي شَعْرٍ أَوْ سَجَعٍ أَنْ تَشْتَقَّ مِنْ: ضَرَبَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، لَجَازَ، وَكُنْتَ تَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَأَنْتَ تَرِيدُ ضَرَبَ، وَكُنْتَ تَقُولُ: هَذَا ضَرَبَ قَدْ أَقْبَلَ ... وَكَذَلِكَ تَقُولُ: رَجُلٌ ضَرَبَنِي، وَنَحْوَهُ. وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: ضَوْرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَلَا: هَذَا رَجُلٌ ضَوْرَبَ، أَوْ ضَبْرَبَ؛ لِأَنَّ هَذَا الإِخَاقَ لَمْ يَطْرُدْ أَطْرَادَ الْأَوَّلِ" 2.

وفيما يلي أذكر أهم ما وقفتُ عليه من أوزان المُلْحَق 3:

1 ينظر: المنصف 1/44.

2 ينظر: المنصف 1/43.

3 ينظر: الكتاب 4/486-490، والأصول 3/214-216، والجمهرة 2/1167-1183، والاستدراك على سيبويه 206، 208، والمزهر 2/35، 36، وشرح لامية الأفعال لبحرق 55، والمغني في تصريف الأفعال 56-69، ومناهل الرجال 137.

(227/1)

أولاً: أوزانُ الثلاثيِّ الملحقِ

أ- الملحقُ بالرُّباعيِّ:

1- ما ألحقَ به (فعل) :

ويُعَدُّ هذا الوزنُ أكثرَ أوزانِ الرُّباعيِّ إلحاقاً به؛ لأنَّه يقعُ للأسماءِ والأفعالِ؛ نحو (جَعَفَرٍ) و (دَحْرَجَ) فمما ألحقَ به:

(فَعَّلَ) نحو (جَلَّبَبَ) في الأفعالِ، و (قَرَّدَ) في الأسماءِ.

و (فَعُولَ) نحو (جَوْرَبَ) في الأفعالِ، و (كَوَكَبَ) في الأسماءِ.

و (فَيْعَلَ) نحو (سَيْطَرَ) في الأفعالِ، و (فَيْصَلَ) في الأسماءِ.

و (فَعُولَ) نحو (هَرَّوَلَ) في الأفعالِ، و (جَرَّوَلَ) في الأسماءِ.

و (فَعِيلَ) نحو (شَرَّيفَ) .

و (فَعَنَلَ) نحو (قَلَنَسَه) إذا ألبسه القلنسوة.

و (فَعَلَى) نحو (سَلَقَى) في قولهم: سَلَقَاهُ على ظَهْرِهِ، أي: مَدَّهُ.

و (فَنَعَلَ) نحو (سَنَبَلَ) الرَّجُلُ الثَّوبَ، بمعنى: أَسْبَلَهُ، و (عَنَسَلَ) في الأسماءِ.

و (فَعَلَنَ) نحو (رَعَشَنَ) وهو المرتعش.

و (سَفَعَلَ) نحو (سَنَبَسَ) بمعنى: نَبَسَ، إذا أَسْرَعَ.

و (فَعَلَسَ) نحو (خَلَبَسَ) بمعنى: خَلَبَهُ؛ أي: فَتَنَهُ.

2- ما ألحقَ به (فُعْلَلُ) نحو (جُوذُرُ) :

(فُعْلَلُ) نحو (فُعْدُدُ) .

و (فُعْلَمُ) نحو (زُرْقَمُ) .

(228/1)

3- ما ألحقَ به (فِعْلِلَ) نحو (زَبْرَجَ) :

(فِعْلِمُ) نحو (دَلِقِمَ) وهي الهِرْمَةُ من الثَّوْقِ.

4- ما ألحقَ به (فُعْلَلِ) نحو (ضِفْدَعِ) :

(فِعْوَلُ) نحو (خِرْوَعِ) وهو نوع من التَّيَاتِ.

و (فِعْلَى) نحو (مِعْزَى) .

5- ما ألحقَ به (فُعْلَلِ) نحو (جُوذَرِ) وهو ما أثبتته الكوفيون:

(فُعْلَلِ) نحو (سُوْدَدِ) .

ب- الملحق بالخماسي:

- (فَعْلَل) نحو (صَمَحِمَح) أَلْحَقَ بـ (فَعْلَل) كـ (سَفَرَجَل) .
(فَعْوَعَل) نحو (عَثَوْتَل) وهو الكثير اللحم أَلْحَقَ -أيضاً- بـ (فَعْلَل) .
(فَعْلَى) نحو (حَبَنطَى) وهو -أيضاً- ملحق بـ (فَعْلَل) .
(إِفْعَل) نحو (إِرْدَب) أَلْحَقَ بـ (فَعْلَل) كـ (جِرْدَحِل) .
(إِنْفَعَل) نحو (إِنْقَحِل) أَلْحَقَ -أيضاً- بـ (فَعْلَل) .
(نَفْوَعِل) نحو (نَحْوَرِش) للجرّو إذا تحرك فَحَدَشَ؛ وهو ملحق بـ (فَعْلَل) نحو (جَحْمَرِش) .
(فَعْنَعَل) نحو: (عَقَنْقَل) و (عَصَنْصَر) أَلْحَقَ بـ (فَعْلَل) .

(229/1)

ج- الملحق بمزيد الرباعيّ

- 1- (فَعْوَلَل) نحو (جَبَوْنِن) -اسم وادٍ- أَلْحَقَ بـ (فَعْوَلَل) كـ (حَبَوَكِر) وهو الداهية.
2- (فُعْلُول) نحو (جُئْلُول) أَلْحَقَ بـ (فُعْلُول) كـ (عُصْفُور) .
3- (فُعْلَال) نحو (قُرْطَاط) وهو الداهية، وغيرها - أَلْحَقَ بـ (فُعْلَال) كـ (قُرْطَاس) .
4- (فَعْلُول) نحو (حَلَكُوك) شديد السواد- أَلْحَقَ بـ (فَعْلُول) كـ (قَرَبُوس) .
5- (فِعْيُول) نحو (عَدْيُوط) وهو من يُحْدِثُ عند الجماع؛ أَلْحَقَ بـ (فِعْلُول) كـ (فِرْدُوس) .
6- (أَفْعَلَأ) نحو (أَخْبَنْطَأ) أَلْحَقَ بـ (أَفْعَلَل) كـ (أَخْرَنْجَم) .
7- (أَفْعَلَى) نحو (أَسْلَنْقَى) أَلْحَقَ بـ (أَفْعَلَل) كـ (أَخْرَنْجَم) .
8- (أَفْعَلَل) نحو (أَقَعْنَسَس) أَلْحَقَ بـ (أَفْعَلَل) كـ (أَخْرَنْجَم) .
9- (أَفْوَعَل) نحو (أَكُوَهْد) الفَرْخُ إذا ارتعد؛ ملحق بـ (أَفْعَلَل) كـ (أَسْبَطَر) .
10- (أُفْعُول) نحو (أُمْلُود) وهو النَّاعِم؛ أَلْحَقَ بـ (فُعْلُول) كـ (عُسْلُوج) وهو الغصن النَّاعِم.
11- (إِفْعِيل) نحو (إِمْلِيد) وهو النَّاعِم -أيضاً- أَلْحَقَ بـ (فِعْلِيل) كـ (قِطْمِير) .
12- (إِفْعُول) نحو (إِذْرُون) وهو أصل الشيء، أَلْحَقَ بـ (فِعْلُول)

(230/1)

ك (فِرْدَوْسٍ) .

13- (فَوَاعِل) نحو (دَوَاسِرٍ) ألحق بـ (فُعَالِلٍ) كـ (جُخَادِبٍ) وهو الضَّخْمُ الغليظ من الرجال.

14- (تَمَفَّلَ) نحو (تَمَسَّكَنَ) ألحق بـ (تَفَعَّلَ) كـ (تَدَخَّرَجَ) .

ثانياً: أوزان الرباعي الملحق بالخماسي:

أ- الملحق بالخماسي المجرد:

الملحق بـ (سَفَرَجَلٍ) :

1- (فَعَّلَل) نحو (سَبَّهَلَلٍ) وهو الفارغ.

2- (فَعْنَلَل) نحو (غَضَنْفَرٍ) وهو الأسد.

3- (فَعِيلَل) نحو (سَمِيدَعٍ) وهو الكريم.

4- (فَعُولَل) نحو (فَدَوَكْسٍ) وهو الأسد.

الملحق بـ (جِرْدَخَلٍ) :

1- (فِعْلَلَن) نحو (عَزِيدَ) وهو الشديد من كُلِّ شيء، و (قِرْشَبَ) وهو المُسِنَّ.

2- (فِعْلُول) نحو (فِرْدَوْسٍ) .

(231/1)

ب- الملحق بمزيد الخماسي:

1- (فَيْعُلُول) نحو (خَيْسَفُوجٍ) وهو حَبُّ القطن؛ ألحق بـ (فَعْلُلُول) نحو (عَضْرَفُوطٍ)

وهي دويبة ناعمة بيضاء.

2- (فَعْلُلُوت) نحو (عَنْكَبُوتٍ) على تقدير أصالة التَّوْن؛ وهو ملحق بـ (فَعْلُلُول) كـ

(عَضْرَفُوطٍ) .

3- (فُعْلِيل) نحو (فُشْعَرِيْرَة) ألحق بـ (فُعْلِيل) كـ (خَزْعِيل) وهو الباطل.

(232/1)

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الزِّيَادَاتُ غَيْرُ الْمُقْيَسَةِ

تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل الزِّيَادَاتِ المنضبطة أو المقيسة. ونتناول في هذا

المبحث الزِّيَادَاتِ غير المنضبطة أو غير المقيسة:

أولاً- الهمزة:

لا تطرد زيادة الهمزة البتة إذا وقعت حشواً؛ وهي أصل حتى يقوم دليل على زيادتها¹.
فالأصل نحو قولك: (بَلَّأَزَ) الرَّجُلُ؛ إذا فَرَّ وأَسْرَعَ، و (بَرَّائِلُ) الدِّيكِ؛ وهي: ما يُنفش
من ريشه عند المقاتلة، و (السَّاسَم) وهو: نوعٌ من الشَّجَرِ، و (أَزْبَأَرَ) الرَّجُلُ؛ إذا
اقشعرَّ، ونحو ذلك كثير.

وما زيد فيه الهمزة حشواً أحرفٌ محفوظةٌ؛ نحو (شَمَّالٍ) و (شَامِلٍ) لقولهم: شَمَلَتِ الرِّيحُ،
ولو كانت أصليَّةً لقالوا: شَمَّالَتْ، وشَامَلَتْ. و (جُرَائِضُ) وهو الأسد؛ لقولهم: جَرَّوَاضٌ.
و (حُطَائِطٌ) لأنَّه الصَّغِيرُ المخطوط عن قدره المعتاد، و (قُدَائِمٌ) لأنَّه في معنى القديم.
وأما الهمزة في أوَّل الكلمة فتطرد زيادتها كما مرَّ، إلَّا في همزة الوصل في الأسماء، فإنَّها لم
تطرد إلَّا في مصدر الخماسيِّ والسُّداسيِّ مثل: الانطلاق، والاستخراج، ولم يحفظ منها
غير ذلك إلَّا عشر كلمات؛ هُنَّ: ابْنٌ، وابْنَةٌ، وامرؤٌ، وامرأةٌ، واثنانٍ، واثنتانٍ، واسمٌ،
واسْتٌ، وابْنُثُم، وابْمَنٌ

1 ينظر: سر الصناعة/1، 107، 108.

(233/1)

في القسم 1.

وكذلك الهمزة في آخر الكلمة لا تطرد زيادتها إذا لم تسبق بألفٍ زائدةٍ وقبلها ثلاثة
أصول فأكثر، كما تقدَّم؛ فالهمزة في (تَكَرَّفًا) السَّحَابُ، بمعنى: تَرَكَبَ.
ومَّا جاءت فيه زائدة في هذا الموضع (ضَهْبَاءٌ) في قولهم: امرأةٌ ضَهْبَاءٌ؛ وهي التي لا
ينبت ثديها؛ فوزنها (فَعْلَاءَةٌ) 2 لقولهم في معناها: ضَهْبَاءٌ.
وأجاز الرَّجَّاجُ 3 أن تكون الهمزة أصلاً؛ فوزنها -حينئذٍ- (فَعِيلَةٌ) وقد ردَّه ابنُ جنيٍّ 4،
والجُرْجَانِيُّ 5.
وذهب الرَّجَّاجُ 6 إلى أنَّ الهمزة الأخيرة في (العِرْقِي) وهو القشرة الرقيقة الملتزقة ببياض
البَيْض - زائدةٌ.
ورُدَّ عليه بأنَّها أصلٌ؛ لأنَّها ليست بأوَّلٍ فيُقضى عليها بالزيادة، ولا يوجد فيها معنى
(عَرَق) 7.

- 1 ينظر: شرح الشافية للرّضي 2/250، 251.
- 2 ينظر: سر الصناعة 1/108، ومختصر شرح أمثلة سيبويه 118.
- 3 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 2/443.
- 4 ينظر: سر الصناعة 1/108.
- 5 ينظر: المقتصد في شرح النكلمة 2/792.
- 6 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 2/443.
- 7 ينظر: سر الصناعة 1/109.

(234/1)

ثانياً- التّاء:

تقدّم في المبحث الأوّل 1 المواضع التي تطرّد زيادة التّاء فيها أولاً وحشواً وآخراً، وما عدا ذلك فالتّاء أصل، أو زائدة بغير اطراد، فحينئذٍ تحتاج إلى دليل على زيادتها. فمن زيادتها غير مُطرّدة في أوّل الكلمة قولهم: (تَجَفَّافٌ) فحكم على التّاء بالزيادة؛ لأنّها من تركيب (جَفَّ) فوزنّها (تَفْعَال). .

وحُكِمَ على تاء (تَنْضُبٍ) بالزيادة؛ لعدم وجود مثل (جَعْفَرٍ) .

وتاء (تَنْبِيئٍ) زائدة؛ لأنّه من التّبت، ومثال (تَفْعِيلٍ) لا يكون في غير المصادر 2.

وتقلّ زيادة التّاء حشواً في غير الافتعال إلى حدّ النُدرة "ولذا أنكرها بعض العلماء، وحكّم عليها في: يَسْتَعُورُ، وفي: كَلْنَا، بالأصالة، وهي في الثّاني بدلٌ من أصلٍ 3".

وتندّر زيادتها - أيضاً في آخر الكلمة، في غير ما تقدّم؛ كزيادتها في (السَّنْبَتَة) وهي الحِقْبَةُ؛ فوزنّها (فَعْلَتَة) لأنّهم قالوا في معناها: مَرَّتْ عليه سَنْبَةٌ من الدَّهْرِ، على وزن: مَرَّةٍ 4.

- 1 ينظر: ص (201) من هذا البحث.
- 2 ينظر: المقتصد في شرح النكلمة 2/847.
- 3 تصريف الأفعال 97.
- 4 ينظر: التكملة للفارسي 241، والمقتصد في شرح النكلمة 2/848.

(235/1)

ثالثاً- السّينُ:

تقدّم أنّ السّينَ لا تقاس زيادتها إلّا في صيغة (الاستفْعَالِ) وما تصرّف منها. ولا تطرّد في غير ذلك؛ كمجيئها زائدة في (سَنَسَ) على رأي من جعلها (سَفَعَلَ) من (النَّسِ) 1. ومنه قولهم: (أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ) على مذهب سيبويه 2 فتقديره (أَسْفَعَلَ) 3 من: أَطَاعَ يُطِيعُ، وقد زيدت السّينَ عوضاً من حركة عين الفعل؛ لأنّ أصل: أَطَاعَ: أَطَوَعَ؛ فنُقِلَتْ فتحة الواو إلى ما قبلها؛ فصار (أَطَوَعَ) فقلّبت الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها 4.

واعترض المبرّد 5 على ذلك بأنّ التّعويض يكون للشيء المفقود، فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا، وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطّاء؛ فلا وجه للتّعويض؛ لأنّ الحركة لم تذهب من الكلمة. وليس الأمر كما ظنّ المبرّد؛ لأنّ مراد سيبويه أنّ التّعويض وقع لذهاب الحركة من نفس العين؛ لا من ذهابها أصلاً 6. وما ذهب إليه سيبويه صحيح؛ لأنّهم لما نقلوا حركة العين إلى الفاء

1 ينظر: شرح لامية الأفعال 55.

2 ينظر: الكتاب 4/285.

3 ذهب بعض العلماء إلى أنّه يتعدّر وزنها لالتقاء ساكنين السّين والطّاء قبل نقل الحركة؛ فلذا قال الشيخ خالد: إنّ وزنها (أَفْعَلَ) ينظر: التصريح 2/359.

4 ينظر: سر الصناعة 1/199.

5 ينظر: سر الصناعة 1/199، وشرح المفصل لابن يعيش 10/6، والممتع 1/224.

6 ينظر: المقتصد في شرح التكملة 2/252.

(236/1)

السّاكنة، وقلبوا العين ألفاً - لحقّ الكلمة توهينٌ وتغييرٌ، وصار الحرف معرّضاً للحذف إذا سَكَنَ ما بعده، في قولهم: أَطْعَ؛ فعوّضَ السّينَ من هذا القدر من التّوهين؛ وهو تعويض جوازٍ لا وجوب 1؛ فلا يعترض - حينئذٍ - بنحو: أَقَامَ وَأَقِمَّ. وقال الفراء: "توهّموا أنّ قولهم: أَسْطَعْتُ (أَفْعَلْتُ) لأنّه بوزنه" 2. وحمل ابنُ جنيّ 3 وابنُ عُصفُور 4 كلامه على أنّ مراده أنّ أصله: (اسْتَطَعْتُ) فلمّا حذفت التّاء بقي على وزن (اسْفَلْتُ) 5 فشُبّهَ بـ (إِفْعَلْتُ) فمُتَحَتْ همزته وقُطِعَتْ،

فكأنَّه (أَفْعَلْتُ) .

قال ابن جني: "وهذا غير مرضي عندنا من قوله؛ وذلك أنه قد اطرَّد عنهم إسْطَعْتُ بكسر الهمزة، وكونها همزة وصل؛ فهذا يدل على أنهم إذا أرادوا اسْتَفْعَلْتُ وحذفوا التاء؛ وهم يريدونها، بقوا الهمزة موصولةً

1 ينظر: شرح الملوكي 207.

2 ينظر: أدب الكاتب 607، وسر الصناعة 200/1، والممتع 226/1.

3 ينظر: سر الصناعة 200/1، 201.

4 ينظر: الممتع 326/1.

5 قال ابن جني: " فلما حذفت التاء بقي على وزن (إفْعَلْتُ) ... " (سر

الصناعة 200/1، 201) .

وصواب الوزن (إسْفَلْتُ) فلا أدري هل سها ابن جني ظناً منه أن الكلمة مشتقة من (س ط ع) أو أنه اختزل العبارة، فأراد أنها كذلك في التقدير الأخير، وقد يكون ذلك من الطباعة.

(237/1)

مكسورةً بحالها قبل حذف التاء"1.

ويقوي مذهب سيويه قولهم: (أَهْرَقْتُ) فاهاء -على رأي من جعله من (ري ق) بمثابة السين في (أُسْطَعْتُ) . ومن الزيادات غير المطردة في آخر الكلمة قولهم: (خَلَبَسَ قلبه) أي: فتنه، وذهب به؛ فالسين زائدة، ووزنه (فَعْلَسَ) من (خَلَبَ) 2.

رابعاً- اللام:

تقدم أن الزيادة تطرد في اسم الإشارة، نحو (ذلك) وما أشبهه، ولا تطرد فيما عداه. ومن زيادتها غير المطردة (زَيْدَلٌ) و (الْفَحْجَلُ) وهو الذي في رجليه اعوجاج، ووزنهما (فَعْلَل) بزيادة اللام الثانية، ويدل على ذلك أنها من (زَيْدٍ) و (الْفَحْج) 3. واختلفوا في (الهِثْقَل) وهو الظليم، و (الطَّيْسَل) وهو الكثير من كل شيء، و (الْفَيْشَلَة) وهي رأس الذكر؛ فقال بعضهم: إن اللام أصل في كل ذلك، والياء زائدة. وقال بعضهم: إن الياء أصل، واللام هي الزائدة 4.

- 1 سر الصناعة/201.
- 2 ينظر: اللسان (خلبس) 66/6، وشرح لامية الأفعال لبحرق 55.
- 3 ينظر: الممتع 1/213، 214.
- 4 ينظر: لامات الزجاجي 134، وشرح المفصل لابن يعيش 7/10، وشرح الملوكي 211، والممتع 1/214.

(238/1)

خامساً- الميم:

لا تطرد زيادة الميم في الأفعال، وقد زيدت فيها شذوذاً؛ كقولهم: (تَمَسَّكَنَ) الرَّجُلُ، وهو من: المَسْكَنَةِ، و (تَمَدَّرَعَ) وهو من: المِذْرَعَةِ، و (تَمَدَّلَ) وهو من: المِنْدِيلِ، و (تَمَنَّقَ) وهو من: المِنَظَقَةِ، وكلُّ ذلك (تَمَقَّلَ) 1.

وحكي 2 أيضاً: (مَرَحَبَكَ) الله؛ وهو من: الرَّحْبِ، و (مَسْهَلَكَ) وهو من: السَّهْلِ، والميم فيهما زائدة.

ولا تطرد -أيضاً- في حشو الكلمة؛ إذ لا ترد في ذلك الموضع إلا في كلماتٍ محصورة؛ مثل قولهم: دِرْعٌ (ذُلَامِصٌّ) بمعنى: بَرَّاقٍ، ومثله (ذُمَالِصٌّ) ووزنهما (فُعَامِلٌ) و (فُعَامِلٌ) وهو مذهب الخليل 3، و (قُمَارِصٌّ) بمعنى: قَارِصٍ 4.

وذهب الأصمعي 5 إلى أنَّ ميم (هَرْمَاسٍ) وهو الأسد زائدة؛ لأنه من (الهَرَسِ) وهي أصليَّةٌ عند ابن عُصْفُور 6، وليست من (الهَرَسِ) بل مرتجلةٌ ارتجلاً.

-
- 1 ينظر: المنصف 1/130، وسر الصناعة 1/433، والممتع 1/242.
 - 2 ينظر: سر الصناعة 1/433.
 - 3 ينظر: الأصول 3/208، والمنصف 1/151، وسر الصناعة 1/428.
 - 4 ينظر: الممتع 1/240.
 - 5 ينظر: المنصف 1/152، وتفسير أرجوزة أبي نواس 136.
 - 6 ينظر: الممتع 1/243.

(239/1)

وزيدت الميم آخرًا في عدد من الكلمات غير قليل¹؛ نحو (زُرُقِم) و (دِلْقِم) و (دِرْدِم) و (سُتْهِم) وغيرها، غير أن تلك الزيادة لم تصل إلى حدِّ الاطراد؛ فزيادتها في ذلك الموضع شاذة عند العلماء².

سادسًا- التُّونُ:

زيدت التُّون أولًا بغير اطراد في بعض الكلمات المعدودة، منها قولهم: (نَفْرَجُ) القلب، و (نَفْرَجَةٌ) إذا كان جبانًا غير ذي جلادةٍ وحزم؛ في قول الشاعر:

نَفْرَجَةُ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّبِيلِ ... يُلْقَى عَلَيْهِ النَّبْدُ لَأَنْ 3 بِاللَّيْلِ 4

وهو من: الفَرْج، لقولهم: رجلٌ أفرج، وفُرْجٌ؛ وهو الذي لا يكتُم سرًّا، قال ابن جني:

"هو في معنى نَفْرَجَةٍ، ومثاله: نَفْعَلَةٌ"⁵.

ومن ذلك زيادتها في (نَفَاطِير) وهي بَثْرٌ تخرج في وجه الغلام والجارية، و (نَحَارِب) وهي خروق كبيوت الرناتير، واحدها (نُحْرُوبٌ) .

1 ينظر: القلب والإبدال 147، 148، والجمهرة 3/1332.

2 ينظر: المفتاح في الصرف 88، وشرح الملوكي 1/254.

3 النبدلان: الكابوس. وينظر: اللسان (ندل) 11/655.

4 الشاهد منسوب لحريث بن زيد الخيل (ت 60 هـ تقريباً) وينظر: سر

الصناعة 1/111، والمنصف 1/106، وإيضاح شواهد الإيضاح 2/891، وشرح شواهد الإيضاح 623.

5 سر الصناعة 2/444.

(240/1)

ولا تطرد ثانية في غير (انْفَعَلَ) فإن دَلَّ دليل على زيادتها في نحو (جُنْدَب) و (عُنْصَر) و (قُنْبَر) فهي زائدة؛ لأنَّ بناء (فُعْلَل) لم يثبت عند البصريين؛ فحكموا على التُّون بالزيادة.

ولا تطرد ثالثة متحركة؛ فهي أصلٌ، وشذَّ من ذلك (فِرْنَاسٌ) وهو من أسماء الأسد، و (دُرْنُوخ) وهي دويبة صغيرة، والتُّون فيهما زائدة؛ عند بعض العلماء¹.

سابعًا- الهاء:

زيدت الهاء بغير اطراد في أول الكلمة في مواضع؛ منها: (هَجْرَع) و (هَبْلَع) لأتَمَّا من

(الجرع) و (البلع) وفي (هَرْكُولَة) وهي المرأة الحسيمة؛ وهو من (الرَّكَل) 2.
وزيدت حشواً -بغير اطراد- في قولهم: أُمَّهَةٌ -بمعنى الأم- وأُمَّهَاتٌ، ووزنهما (فُعْلَهَةٌ) و
(فُعْلَهَاتٌ) ويدلُّ على زيادة الهاء، قولهم: (أُمَّ بَيْنَةَ الْأُمُومَةِ) .
وأجاز بعضهم 3 أن تكون (أُمَّهَةٌ) (فُعْلَهَةٌ) بأصالة الهاء -بمنزلة (أُمَّة) و (تُرْهَة) .

1 ينظر: الممتع 270/1.

2 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 5/10، والممتع 217/1.

3 ينظر: سر الصناعة 564/2.

(241/1)

ثامناً - الواو:

الواو والياء والألف أماتُ الزوائد؛ كما سبق بيانه في المبحث السابق 1؛ فليس غريباً أن
يكثر اطرادها في الزيادة، ويندر زيادتها بغير اطراد، وقد اختلفوا في واو (سُراوع) وهو
موضع بالحجاز، في قول الشاعر:
عفا سرف من أهله فسُراوع ... فَوَادِي قُدَيْدٍ، فالتلاع الدوافع 2
وقد ذهب أبو حيان 3 إلى أنها زائدة؛ فوزنها (فُعَاوِل) وتابعه السيوطي 4.
وذهب ابن عصفور 5 إلى أصالة الواو، وأنَّ وزنها (فُعَالِل) .
ولكلٍ من المذهبين ما يؤيده؛ فمن ذهب إلى زيادة الواو استند إلى أنَّ الواو لا تكون
أصلاً في بنات الأربعة. ومن ذهب إلى أصالتها استدللَّ بعدم التظير في (فُعَاوِل) ووجود
(فُعَالِل) فجعل الواو فيه كالواو في (وَرَتَل) وهو الشَّرُّ والأمر العظيم؛ فالواو فيه
أصليةٌ؛ على الرغم من أنها في الرباعي.

1 ينظر: ص (212-214) من هذا البحث.

2 ينظر: الخصائص 213/3، ومعجم البلدان 204/3، والممتع 116/1.

3 ينظر: الارتشاف 36/1.

4 ينظر: المزهري 16/2.

5 ينظر: الممتع 116/1.

(242/1)

تاسعاً- الألف:

تكاد الألف تكون مقيسة في كل ما زيدت فيه، غير أنّها قد تقلّ زيادتها في بعض المواضع، كأن تكون سابعة -مثلاً- في نحو: أَرْبَعَاوَى.

عاشراً- الياء:

لا تطرّد زيادة الياء أولاً؛ إذا كان بعدها أربعة أصول؛ فقد ذهب ابنُ دريد¹ إلى أنّ الياء في (يَسْتَعُول) وهو شجر تصنع منه المساويك، زائدة؛ وهي - عنده - على وزن (يَفْتَعُول) .

وما ذهب إليه ابن دريد مخالف لمذهب الجمهور، ومن هنا قال ابن خالويه: "ليس أحد يقول: يَسْتَعُول (يَفْتَعُول) إلّا ابن دريد؛ لأنّه عند التحوين ليس في كلام العرب، وإنّما هو عندهم (فَعْلُول) مثل: عَصْرُفُوط"².

1 ينظر: الجمهرة/2/1222.

2 ليس في كلام العرب/205.

(243/1)

الفصلُ الثَّالثُ: مقاييس التّفريق بين الأصول

تتفاوت الأصول في تداخلها بين الوضوح والغموض؛ وثمة كلمات تعمق وتدق؛ فتخفى أصولها - أوّل وهلة - على المختصّين، وعلى أكثر العلماء ذريةً ودرايةً بأصول العربيّة. ومن هنا نشأت الحاجة في وقتٍ مبكّرٍ إلى وضع مقاييسٍ للتّفريق بين الأصول؛ فجاءت في إشارات متفرّقة في كتاب سيبويه، ومن جاء بعده، ثمّ جمعت على أيدي بعض العلماء، بعد القرن الرابع؛ فأجزوها في سبعة أدلّة أو ثمانية¹. وفيما يلي بيان لأهم الأدلّة أو المقاييس، وتفصيل لما استنبط، أو جُمع ممّا تناثر من كلام الأئمة المتقدّمين. أولاً- الاشتقاق:

يُعَدُّ الاشتقاق من أهمّ المقاييس أو الأدلّة التي تُميّزُ بها الأصول؛ بعضها من بعض، إن لم يكن أهمّها على الإطلاق. والذي أثبتته الجمهور هو الاشتقاق الأصغر؛ وهو شقُّ كلمة من كلمة، مع الحفاظ على أصليّ اللَّفْظ والمعنى، وترتيب الحروف؛ كَصَرَبٍ يَصْرَبُ فهو صَارِبٌ لا مَصْرُوبٌ من (الصَّرَب) ودَخَرَجٍ يُدَخِّرُ فهو مُدَخِّرٌ لا مُدَخَّرٌ من

(الدَّخْرَجَةُ) .

وكان سيبويه يأنس بالاشتقاق، وكثيراً ما يعول عليه في التَّعرِّف على الأصول، وتبييضها من الزوائد؛ كقوله: "ومماً جعلته زائداً بثبت:"

1 ينظر: المنصف 1/166، 167، والتبصرة والتذكرة 2/788، وشرح الكافية الشافية 4/2045، وشرح الشافية للرضي 2/334، والمساعد 4/102.

(247/1)

العَنَسَلُ؛ لأَنَّهُم يريدون العُسُولَ. والعَنَبَسُ؛ لأَنَّهُم يريدون العُبُوسَ. ونونُ عَفَرْتِي؛ لأَنَّهُما من العَفَرِ؛ يقال للأسد عَفَرْتِي. ونونُ بُلْهَنِيَّةٍ؛ لأنَّ الحرف من الثلاثة، كما تقول: عَيْشٌ أَبْلَهُ. ونونُ فِرْسِنٍ؛ لأَنَّهُما من فَرَسْتُ. ونونُ حَنْفَقِيٍّ؛ لأنَّ الحَنْفَقِيَّ الحَفِيفَةُ من النِّسَاءِ الجَرِيئَةِ؛ وإنما جعلت من حَفَقَ يَحْفَقُ كما تَحْفَقُ الرِّيحُ"1.

وكان ابنُ مالكٍ لا يقدِّم على الاشتقاق شيئاً، ويقول: "الاشتقاق إذا ظَفَرَ به رُجِحَ على غيره من الأدلَّة"2. ومن ثَمَّ استدَلَّ على أصالة نونِ (رُمَانٍ)؛ لثبوتها في قولهم: (أَرْضُ مَرْمَنَةٍ) لِلْبُقْعَةِ؛ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الرُّمَانُ؛ فهي عنده من (ر م ن) ولا يعبأ بمذهب سيبويه3 فيها؛ إذ جعلها من (ر م م) بزيادة النون؛ حملاً على الأكثر. وقال ابن مالك معقِّباً على مذهب سيبويه: "ولو كان الأمر كما قال، لقليل: مَرْمَنَةٌ لا: مَرْمَنَةٌ"4.

ويستدلُّ بالاشتقاق - أيضاً - على زيادة همزة (الثَّدَاءِ) وهو نبتٌ في البادية، يقال له (المُصَاخُ) و (المُصَاخُ) 5 بقولهم: أَثَدَتِ الأَرْضُ وَثَدِيَتْ؛ إذا أُنبتت الثَّدَاءُ. ومنه قضاؤهم على نونِ (رَعَشَنٍ) بالزيادة؛ لقولهم: رَعَشَاءُ في

1 الكتاب 4/320.

2 شرح الكافية الشافية 4/2045.

3 ينظر: الكتاب 3/218.

4 شرح الكافية الشافية 4/2045.

5 ينظر: النبات والشجر 43.

(248/1)

معناه؛ فوزنه (فَعَلَن) 1.

واستدلُّوا على أَنَّ (العُنْطُوَانَ) وهو شَجَرٌ - من (ع ظ ي) وليس من (ع ظ ن) أو (ع ن ظ) أو (ع ن ظ ن) بقولهم: عَظِي البعيرُ عَظًا، فهو عَظٌ؛ إذا تأدَّى من أكل (العُنْطُوَانَ) 2.

وقضوا على ميم (الشَّدَقَم) بالزِّيَادَة، وأنَّه من (ش د ق) لا (ش د ق م) لأنَّه بمنزلة (الأشْدَق) وهو العظيم الشَّدَق 3. ومَّا يدلُّ على أَنَّ أصل (التَّالِب) وهو الحمار (أل ب) وليس (ت أل ب) أو (ت ل ب) قولهم: أَلَبَ الحمارُ أَتْنَهُ يَأْلِبُهَا؛ إذا طردها 4. على أَنَّه ينبغي أن يحذر كلَّ الحذر من التَّسليم المطلق للاشتقاق في تمييز الأصول؛ فثَمَّة ما يعكِّرُ صفوَه؛ وهو توهُّمُ أصالة الحرف الرَّائِد؛ كما سبق به البيان في أنَّهم يقولون: تَمَسَّكَنَّ وَتَمَدَّرَغَ وَتَمَنَدَلَ ونحو ذلك، والميم فيها زائدة، وقد توهَّموا أصالتها؛ فبنوا عليها الأفعال.

ومن هنا ندرك أَنَّ استدلال ابن مالك على أصالة التُّون في (الرُّمَان) بقولهم: أرضٌ (مَرْمَنَةٌ) واحتجَّاه به على سيبويه - لا يخلو من مطعن. وثَمَّة نوع من الاشتقاق من الممكن أن يُؤنس به؛ وهو الاشتقاق الأكبر؛ الَّذي أثبتَه ابن جَنِّي 5، وكان أبو عليِّ الفارسيُّ يأنس به في بعض الأصول؛ وهو عَقْدُ تقلبيات الكلمة على معنى واحدٍ؛ نحو: (جَبَرَ)

1 المنصف 1/166، 167.

2 ينظر: اللسان (عظي) 15/72.

3 ينظر: الممتع 1/241.

4 ينظر: الممتع 1/274، 275.

5 ينظر: الخصائص 2/133.

(249/1)

فكيف قَلَّبَتْهَا دَلَّت على القوَّة والشِدَّة.

وجعل عبد الله العاليليُّ هذا النوع من الاشتقاق وسيلة لمعرفة الأصول؛ ف (المَحَارَةُ) وهي الصَّدَقَةُ - من (م ح ر) وليست من (ح ور) كما فعل الجوهريُّ 1؛ لأنَّ تقلبياتها

البِتَّةُ تدلُّ على معنى واحدٍ؛ وهو "التَّخصيصُ في كيس الحمل الجَنَبِيِّ على فصائل النوع تخصيصاً ملاحظاً فيه أدقُّ الميزات" 2 ويظهر ذلك المعنى بوضوح في تقليبين؛ وهما (ر ح م) ومنه: الرَّحْمُ، و (م ح ر) ومنه: المَحَارَةُ.

غير أنَّ هذا النوع من الاشتقاق لا يمكن التَّعويل عليه (لعدم اطِّرادِه) 3 ولو اطَّردَ لُغْدٌ من أعظم المقاييس للتَّفريق بين الأصول المتداخلة؛ لا سيَّما الواوِيَّةُ والياءِيَّةُ.

ثانياً- التَّصريفُ:

يستدلُّ بسقوط الحرف من فرعٍ على زيادته؛ كسقوط ألف (كتاب) في جمعه على (كُتُبٍ) ويعرف هذا بالتَّصريف؛ وهو يشمل الجمع والتَّصغير وغيرهما. والتَّصريف يشبه الاشتقاق إلى حدٍّ بعيد، ورَبَّما يعدَّان شيئاً واحداً، ومن يفرِّقُ بينهما يجعل الاشتقاق استدلالاً بالأصل، ويجعل التَّصريف استدلالاً بالفرع، وإلى هذا ذهب المرادي 4.

فمن ذلك استدلالهم على أصل (ضِبْعَانٍ) من قولهم في الجمع:

1 ينظر: الصحاح (حور) 639/2.

2 تهذيب المقدمة اللغوية 61.

3 المساعد 83/4.

4 ينظر: شرح المرادي 236/5، وهو من الهامش رقم (1) لأنَّ ما في المتن معكوس.

(250/1)

الصَّبَاغُ؛ وأنَّه دليل على زيادة الثُّون 1، واستدلَّاهم على زيادة التُّون في (سِرْحَان) من جمعهم إياه على (سِرَاح) 2 وأنَّ قولهم في (إِنْسَانٍ) : (أَنَاسِي) دليل على زيادة نونه الأخيرة.

ومن التَّصريف (التَّصْغِيرُ) وهو ما يستدلُّ به على الرَّانْد؛ كقولهم: عَفْجَجٌ وَعُفْجِجٌ، في تصغير (عَفَنَجَج) 3 فدلَّ سقوط الثُّون على زيادتها. ومنه قولهم في تصغير (ذَرْخَرَج) : (ذَرْبَرَج) 4 فدلَّ على أنَّ أصل ذَرْخَرَج (ذ ر ح) .

ودلَّ قولهم في تصغير مَرْمَرِيْسٍ: (مُرِيرِيْسٍ) على أنَّه من (م ر س) "لأنَّ الياء تصير رابعةً؛ فصارت الميم أوَّلَى بالحذف من الرَّاء؛ لأنَّ الميم إذا حذفت تبيَّن - في التَّحقير - أنَّ أصله من الثَّلَاثَةِ؛ كأنَّكَ حَقَرْتَ: مَرَّاساً، ولو قلتَ: مُرْمِيْسٌ؛ لصارت كأَنَّها من باب سُرْخُوبٍ وسِرْدَاحٍ وقِنْدِيلٍ" 5 أي: صار رباعياً.

ثالثاً- انعدامُ النَّظِيرِ:

إذا لزم عدم النَّظِيرِ في أوزان أصول العربية بتقدير أصالة الحرف في كلمة حكم عليه بالزيادة؛ وهو من أقوى الأدلة. فقد قضاوا بزيادة تاءٍ (تَتَقُلِّ) وهو ولد الثَّعلب؛ لأنَّها لو جعلت أصلاً لكان وزنه (فَعَلُّ) وهو

1 ينظر: الكتاب 216/3.

2 ينظر: الكتاب 216/3.

3 ينظر: الكتاب 429/3.

4 الكتاب 432/3.

5 الكتاب 432/3.

(251/1)

بناء مفقود في الرُّباعي؛ فوزنه (تَفْعُل). ونون (سَعْدَان) و (مَرْجَان) زائدتان (لأنَّه ليس في الكلام مثل سَرْدَاحٍ ولا فَعْلَالٍ إلَّا مضعفًا) 1 ك (زَلْزَالٍ) و (وَسْوَاسٍ). ويُقضى على تاءِ عِزْوِيَّتٍ بالزيادة (لأنَّه ليس في الكلام فِعْوِيل) 2. وأما كَنَهَيْلٌ فنونه زائدة؛ لأنَّه ليس في الكلام (سَفَرُجُلٌ) على مثال (فَعْلُل) 3. ويُقضى على أنَّ أصول (حَيَّوان) بلد باليمن (خ ون) وليس (خ ي و) لأنَّه ليس في الكلام شيء عينه ياءٌ ولامه واو 4، فهو (فَيْعَال) وليس (فَعْلَان). وليس في ترك صرفه دليل على زيادة التُّون؛ لأنَّ ذاك كان للاسم والبُقعة. ويحكم على الميم في (المَلُوط) وهو ما يضرب به من عصاً ونحوه- بالأصالة؛ لأنَّها لو قُدِّرَت زائدةً لأدَّى ذلك إلى ثبوت (مَفْعَلٌ) وهو وزن مهمل. فإذا جعلت الميمَ أصليَّةً كان الوزن (فِعْوَلًا) وهو وزن مستعمل؛ نحو (عَثْوَلٌ) للكثير الشعر، و (عِسْوَدٌ) للحية؛ فوجب المصير إليه 5. وكان ابن سيده يعتدُّ بهذا المقياس في التَّفريق بين الأصول؛ وهو عنده (من أصحَّ ما تُحرَّرُ فيه أنواع التَّصاريف) 6.

1 الكتاب 218/3.

2 الكتاب 316/4.

3 ينظر: المنصف 135/1.

4 ينظر: اللسان (خون) 146/13.

5 ينظر: شرح الكافية الشافية 2062/4، والارتشاف 16/1.

6 المحكم 59/4.

(252/1)

رابعاً- سقوط الحرف لغير علة من نظير؛ كسقوط ياء (أَيْطَلٍ) وهو الخاصة- من: إِطِلَ بمعناه 1.

وكذلك شَامِلٌ وَشَمَلٌ من: شَمَلٌ، وَشَمَلَتِ الرِّيحُ.

خامساً- وقوع الحرف - مع عدم الاشتقاق - في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق في نحو (العَفَنَقْسِ) وهو عَسِرُ الأخلاق؛ فَإِنَّ التُّونَ محكوم بزيادتها؛ مع أنه لا يعرف اشتقاقه.

وكذلك (عَصَنَصَرٌ) اسم جبل - فَإِنَّ نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة؛ نحو (الجَحَنَقِلِ) وهو العظيم الشَّفة من الجَحَفَلَةِ؛ وهي لذي الحافر كالشَّفة للإنسان 2. سادساً- اختصاص الحرف بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة؛ كالتُّون في (كِنْتَاوٍ) وهو العظيم اللحية، وفي (حِنطَاوٍ) وهو العظيم البطن، وفي (سِنْدَاوٍ) وهو الشَّدِيدُ المُقَدِّمُ؛ فنوناتها زوائد؛ لأنهم لم يضعوا مكان حرف الزيادة حرفاً صحيحاً؛ فلم يقولوا -مثلاً- (سِرْدَاوٍ) ولا نحوه 3.

سابعاً- دلالة الحرف على معنى؛ كحروف المضارعة، وألف الفاعل، وميم المفعول، وواؤه 4.

ويزاد على ما تقدّم من مقاييس أو أدلة ما استنبط أو جُمع من متفرّق كلام الأئمة:

1 ينظر: شرح المرادي 236/5، واللسان (أطل) 18/11.

2 ينظر: التصريح 364، 363/2.

3 ينظر: شرح المرادي 237/5.

4 ينظر: شرح المرادي 237/5.

(253/1)

أولاً- الدُّخُولُ في أوسع البابين:

وهو الحمل على الأكثر؛ وذلك أنَّ الحرف إذا تردَّد بين الأصالة والزيادة، واستوى الوزنان في النُدرة؛ فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة¹.
فمن ذلك (هَنْدَلَعُ) وهو بَقْلَةٌ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (فُعْلَلًا) على أصالة النَّون، أو (فُعْلَلًا) على زيادة النَّون؛ بالتَّساوي، ويرجَّح -على هذا المقياس- الثَّاني؛ خلافاً لابن السَّرَّاج².

ولو حمل (هَنْدَلَعُ) على (فُعْلَلِل) لجاز حملُ (كَنْهَيْلِ) على (فَعْلَلُ) و (سِنْدَاوُ) على (فِعْلَلُو) (وذلك خرق لا يرقع؛ فتكثر الأصول) 3 وتقلُّ الزَّوائد؛ وهو يُنافي حقيقة اللُّغة.

ومن هنا حمل (كَشْحَان) وهو الدُّيُوثُ - على (فَعْلَان) فبابه أوسع من باب (فَعْلَال) 4 لأنَّ باب الزيادة أوسع من باب الأصالة. نعم، وإذا تردَّد الوزنان بين زيادتين حُملا على أوسع البابين؛ كتردُّدِ (الْأَيْدَعِ) وهو صَبْعٌ أحمر - بين (أَفْعَلُ) و (فَيْعَلُ) فيحمل على (أَفْعَلُ) على الرُّغم من أنَّك لا تجد في (ي د ع) ما يناسب معناه؛ في حين وجدت الحمرة في (أَحْمَر) ونحوه؛ ألا ترى أنَّ (أَفْعَلُ) أكثر من (فَيْعَلُ) لأنَّ زيادة الهمزة أولاً باب واسع؛ لا يضاهيه باب زيادة الياء ثانية⁵.

1 ينظر: شرح الشافية للرضي 49/1.

2 ينظر: الأصول 225/3.

3 شرح الشافية للرضي 49/1.

4 ينظر: اللسان (كشخ) 49/3.

5 ينظر: المقتصد في شرح التكملة 784/2.

(254/1)

ومن ذلك أنَّ (موسى) 1 آله الحلاقة - تردَّد بين زيادتين (مُفْعَلُ) و (فُعْلَى) فتحمل على زيادة الميم للدُّخُول في أوسع البابين؛ لأنَّ (مُفْعَلًا) في الكلام أكثر من (فُعْلَى) ألا ترى أنَّ زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة؟
وإذا تردَّد الوزنان بين أصليين حُملا على أكثرهما في باب؛ كحملهم الألفَ المجهولة عيناً المنقلبة عن معتلٍ على الواو؛ لأنَّ انقلاب الألف عن الواو عيناً أكثر من انقلابها عن

الياء في هذا الموضع في عموم كلام العرب². نصَّ على ذلك سيبويه؛ وقال: "إن جاء اسم نحو النَّاب، ولا تدري أَمِن الياء هو أم مِّن الواو، فاحمله على الواو؛ حتَّى يتبيَّن لك أنَّها من الياء؛ لأنَّها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر؛ حتَّى يتبيَّن لك"³. وإليه ذهب ابن جني؛ الذي قال: "إنَّ الألف إذا وقعت عيناً فينبغي أن يُحكم بأنَّها من الواو؛ حتَّى تقوم دلالة على كونها من الياء"⁴. ومن هنا حُكم على أن أصل (عاق) من قولهم (ما عاقَت المرأةُ عند زوجها) أي: ما حطَّيتُ: (ع وق) وليس (ع ي ق) ⁵ للدُّخول في أوسع البابين. واستناداً إلى هذا المقياس يمكن الحكم على ألف (خاش) بمعنى رجع؛ في قول الشاعر:

1 ينظر: الأصول 351/3، وسر الصناعة 428/1.

2 ينظر: الكتاب 462/3، والمنصف 332/1، والخصائص 253/1، والمحكم 195/2.

3 الكتاب 462/3.

4 المنصف 140/2.

5 ينظر: المحكم 195/2.

(255/1)

بَيْنَ الْوِضَاءِ يَنْ وَخَاشَ الْقَهْقَرَى 1 ...

بأنَّها منقلبة عن واو؛ لأنَّه "لا دليل فيه على أنَّ ألفه منقلبة عن واوٍ أو ياءٍ"².

وتُحملُ عَيْنُ (الظَّابِ) وهو الكلام والجلبة - على الواو؛ لخفاء اشتقاقه³.

وإذا كانت العين واللام معتلتين تُحمل العين على الواو، فيما يجهل اشتقاقه؛ للدُّخول في

باب (طَوَيْتُ) و (شَوَيْتُ) لأنَّه أكثر من باب (حَيَّيْتُ) ⁴.

ومن هنا قضى ابن جني على ألف (ثأية) وهي الحجارة، و (طأية) وهو سقف البيت -

بأنَّها منقلبة عن واو⁵.

أمَّا الألف المجهولة، والهمزة المنقلبة عن معتلٍ، الواقعتان لهما؛ فتُحملان على الياء؛ ما لم

يعترض ذلك إهمال الياء. وقد نصَّ ابن جني على أنَّ "الياء أغلب على اللام من الواو

عليها"⁶.

1 ينظر: المحكم 168/5، وفي اللسان (خوش) 301/6 (الوخاءين) بالخاء، ولعلَّ ما في

المحكم هو الصَّحيح، فقد ذكر البكري (معجم ماستعجم/2/1379) أنَّ (وَصًا) موضع بنجد.

2 ينظر: اللسان (خوش) 301/6.

3 ينظر: اللسان (ظوب) 572/6.

4 ينظر: المنصف 141/2.

5 ينظر: المنصف 141/2.

6 المقتضب في اسم المفعول 25، وينظر: المبهج 85.

(256/1)

وكان ابن سيده يعول كثيراً على هذا المقياس في تفريقه بين الواوي واليائي في (المحكم)

1. وبذلك قضى 2 بأنَّ لام (أَكْهَى) في قول الشاعر:

كَمَا أَعْيَتْ عَلَى الرَّاقِينَ أَكْهَى ... تَعَيَّتْ لَا مِيَاهَ وَلَا فِرَاغًا 3

وهي هضبة في نجد - ياءٌ وليست واوًا، فأصله (ك ه ي) .

وقضى بأنَّ (الْفُظَى) وهو ماء الرِّحم - يائيٌّ، وأصله (ف ظ ي) في قوله: "وقضينا بأنَّ

ألفه منقلبة عن ياءٍ؛ لأنَّها مجهولة الانقلاب؛ وهي في موضع اللام، وإذا كانت في موضع

اللام فانقلبتُها عن الياء أكثر منه عن الواو" 4.

وكذلك الهمزة المنقلبة عن معتلٍ، الواقعة لامًا؛ فإنَّها تحمل على الياء لا الواو؛ للدُّخول

في أوسع البابين، ومثالها (السَّخَاءَةُ) وهي بَقْلَةٌ ترتفع على ساق كهينة السُّنْبُلَةِ، وفيها

حَبٌّ كَحَبِّ الْيَنْبُوتِ؛ فإنَّها من (س خ ي) وليس (س خ و) 5.

ومنه (الْحَدَاءُ) موضعٌ - قُضِيَ بأنَّ همزته ياءٌ 6 لا واو؛ فأصله (خ د ي) وكذلك همزة

(الْفَنَاءُ) فهي منقلبة عن ياءٍ لا واو 7.

1 ينظر: المحكم 151/5، 264/4، واللسان (جمي) 153/14، (فتا) 148/15.

2 ينظر: المحكم 264/4.

3 ينظر: المحكم 264/4، واللسان (كهى) 235/15.

4 ينظر: اللسان (فظا) 159/15.

5 ينظر: المحكم 151/5.

6 ينظر: المحكم 154/5.

7 ينظر: اللسان (فنى) 165/15.

(257/1)

وإذا عارضَ هذا المقياسَ في اللَّامِ المعتلَّةِ مقياسُ آخر أضَعَفُه؛ وربما منع الاستدلال به؛ وذلك أن يكون الأصل اليائي مهماً والأصل الواوي مستعملاً، فإنها تحمل على المستعمل؛ كقولهم: جَدِي ذَكِيٌّ، بمعنى ذَبِيحٍ، فإنه يحمل على (ذ ك و) لاستعماله، وإهمال (ذ ك ي) على نحو ما قرره ابن سيده¹. وإن كانا مستعملين، وكثر أحدهما كثرةً واضحةً، فغلبَ على صاحبه، وكان الغالب الواو، فإنَّ الألفَ المجهولةً، أو الهمزةَ المنقلبةً تُحملان عليه. وذلك نحو (قِدَّة) موضعٌ - فإنها تحتل الأصلين (ق د ي) و (ق د و) وكلاهما مستعمل؛ فإن أخذ بالمقياس الأوَّل؛ وهو كثرة الياء لأمَّا حُمِلَ على (ق د ي) وإن أخذ بالمقياس الثاني؛ وهو كثرة الواوي في هذا التركيب، وقَلَّةُ اليائي فيه، حُكِمَ عليه بأنَّه من (ق د و). وقد أخذ ابن سيده² بالآخر؛ فرجَّح الواوي، ولو أخذ بالأوَّل لما ابتعد عن الصَّواب. ويجوز أن تكون (قِدَّة) من (وق د) مثل (عِدَّة) من (وع د) والتَّاء عَوَضٌ من فاء الكلمة المحذوفة؛ فإن صحَّ ذلك خرجتُ ممَّا نحن فيه. ويجوز الوجهان السابقان في قولهم: رَكِبَ كَسَاهُ؛ إذا سقط على قفاه؛ فيكون أصله (ك س ي) و (ك س و) الأوَّل لأنَّ الياء لأمَّا أكثر من الواو، والثاني لأنَّ الواو غلبت على الياء في ذلك التركيب. نعم، ولا يخلو مقياسُ حملِ المعتلِّ على الياء لأمَّا من اعتراضٍ مقدَّر؛

1 ينظر: المحكم 98/7.

2 ينظر: المحكم 330/6.

(258/1)

وهو أنَّ ما في بعض المعاجم ك (لسان العرب) و (القاموس المحيط) من تلك المادَّة لا يؤكِّد ما قاله اللُّغوِيُّونَ والنُّحاة بأنَّ الياء لأمَّا أكثر من الواو؛ بل يبطل ما قالوا؛ لأنَّ

الكثرة فيه للواويّ، وليست للبيائيّ.

إنَّ إحصاء ما في المعجمين من الواويّ والبيائيّ في باب المعتلّ ليؤكد ذلك في ظاهر الأمر؛ فعُدّة ما في (لسان العرب) في باب المعتلّ خمسة وعشرون وخمسمائة أصلٍ تقريباً¹؛ ما يقرب من ثلثيها من الواويّ؛ إذ بلغ سبعة وسبعين وثلاثمائة أصلٍ، ونسبته (81 و 71 ؟) ولم يتجاوز البيائيّ ثمانية وأربعين ومائة أصلٍ وهو ما نسبته (19 و 28 ؟) . ونجد أنفسنا أمام النتيجة نفسها في (القاموس المحيط) وهي غلبة الواويّ على البيائيّ، وإن اختلفت النسب قليلاً؛ ففيه خمسة وتسعون وستمائة أصل² أكثر من نصفها واويّ، وعدّته اثنان وسبعون وثلاثمائة أصلٍ؛ ونسبته (53 و 53 ؟) . أمّا البيائيّ فعُدّته ثلاثة وعشرون وثلاثمائة أصلٍ؛ ونسبته (47 و 46 ؟) . ويمكن التوفيق بين نتيجة الإحصاء وما قاله اللغويّون والنُّحاة، ودفع ما ظهر من تعارض باحتمالاتٍ؛ منها:

أ- أن مراد اللغويّين والنُّحاة في تغليبهم الياء على الواو لا ما ينصرف إلى المنقلب، أي: الألف والهمزة، وقد صرح بذلك ابن سيده غير مرّة؛ بقوله في (الفطى) : "وقضينا بأنّ ألفه منقلبة عن ياءٍ؛ لأنّها مجهولة

1 لا يدخل في هذا الإحصاء ما جاء في باب الألف اللينة من الحروف النّائبة وما شابهها من الأسماء.

2 ينظر الملحوظة السابقة في الإحالة رقم: (1) ويضاف إلى ذلك أنّ أسقطت ثمانية أصول من المجموع العام؛ لأنّه ذكر أنّها واوية ويائية، فلم أر لها حاجة في الإحصاء.

(259/1)

الانقلاب؛ وهي في موضع اللّام، وإذا كانت في موضع اللّام فانقلابها عن الياء أكثر منه عن الواو"1. ومثل ذلك ما ذكره في (المفاتي) 2 وهو مكّيال، و (الفناء) 3 وهو ساحة الدّار، وفي (كرى) 4 من قولهم: كَرى الرُّجُلُ بقدَميه؛ أي: قَلَبهما في العَدُو. فمن الممكن أن يعدّ هذا ونحوه تقييداً لما أطلق.

أمّا ما في المعجمين فيشتمل على المنقلب وغير المنقلب، ومن هذا الأخير (الثَّغْو) 5 وهو ضرب من التَّمَر، و (الثَّقْوَة) 6 وهي السُّكْرُجَةُ، و (الجَشْو) 7 وهي القوس الخفيفة، و (ضَدَوان) 8 وهو جبل، و (الطَّقْو) 9 وهو سرعة المشي، و (القَهْوَة) 10

وهي الخمر، و (المَرْوَةُ) 11 وهي حجارة بيضاء، ونحو ذلك ممَّا جاءت فيه الواو 12

1 ينظر: اللسان (فظا) 159/15.

2 ينظر: اللسان (فتا) 148/15.

3 اللسان (فنى) 165/15.

4 اللسان (كرا) 222/15 .

5 اللسان (ها) 113/14.

6 ينظر: القاموس (ثقو) 1636.

7 ينظر: اللسان (جشو) 147/14.

8 ينظر: القاموس (ضدو) 1683.

9 ينظر: القاموس (طقو) 1685.

10 القاموس (قهو) 1710.

11 القاموس (مرو) 1719.

12 اخترت الأمثلة من الواو لأبين كيف أَرَبْتُ على الياء.

(260/1)

على أصلها بغير انقلاب فيها، أو فيما تصرّف منها فيما وقفت عليه؛ ممَّا ذكر في المعاجم. فإن كان الأمر كذلك فلا اعتداد بنتيجة الإحصاء؛ لأنَّ الكثرة عند اللُّغويين مقيّدة، وقد شَمَلَ الإحصاء المقيّد والمطلق.

ب- ويجوز أن يكون ما في المعجمين من أصولٍ غيرٍ دقيقٍ. ولستُ على يقين ممَّا جاء في (القاموس المحيط) أمَّا (اللسان) فإنِّي أقطع بأنَّ ما جاء فيه من مَدَاخِلَ واوِيَّةٍ أو يائيَّةٍ ليس دقيقاً، ولا يمكن أن يعوّل على نتائجه في الإحصاء إلّا بعد تمحيص ما في كلّ جذرٍ من مادّة؛ لأنَّ ابن منظور دمج اليائي في الواويّ أو العكس فيما اتَّحد من الجذور في الفاء والعين؛ وهو كثير جدّاً، وسيأتي تفصيله في الباب الرَّابِع - إن شاء الله.

ج- فإن لم يصحّ الاحتمالان السَّابِقان، فإنَّه لا يَبْعُدُ أن يكون ما ذكره اللُّغويون والتُّحاة مَبْنِيًّا على كثرة الاستعمال في لغة العرب؛ لأنَّهم وجدوا أنَّ الثَّقَل في الكلمة يتدرّج بتدرُّج حروفها، من الأوّل إلى الآخر؛ فينبغي أن يغلب على اللّام الحرف الأكثر خفّةً، والياء أخفُّ من الواو. والآخر موضع التَّغيير، فينبغي أن يغلب فيه الأخفُّ؛ ألا

تراهم يبتدون في الإعلال من آخر الكلمة؟

ويدلُّ على خفة الياء أنَّ باب (طَوَيْتُ) و (شَوَيْتُ) أكثر من باب (جَوَّ) و (قَوَّ) 1
وأَنَّهُم رُبَّمَا جمعوا بين اليائين في نحو (حَيَّيْ) و (أُمَيَّيْ) ولم يجمعوا بين الواوات؛ لثقلها. 2.
ويدلُّ على ثقل الواو أنَّها إذا كانت رابعة في الفعل قلبت ياءً؛ نحو

1 ينظر: المنصف 146/2.

2 ينظر: المنصف 275/2.

(261/1)

(تَقَصَّيْتُ) و (تَعَدَّيْتُ) وهما من (قَصَا يَقْصُو، وَعَدَا يَعْدُو) وكذلك (قَوَّقَيْتُ) وأصلها
(قَوَّقَوْتُ). ثُمَّ، ألا تراهم يُميلون الألفَ إلى الياء، ويقلُّ إِمالتها إلى الواو؛ على نحو ما
هو مقررٌ في باب الإمالة، وأَنَّكَ لا تكاد تجد اسماً متمكِّناً؛ في آخره واوٌ قبلها ضمةً؛ كما
وجدتَ في كلامهم اسماً في آخره أَلَفٌ قبلها فتحةً، واسماً في آخره ياءً، قبلها كسرةً؛ لأنَّ
الواو أثقل من أختيها 1. ومن ذلك أَنَّهُم اختاروا الياءَ آخرَ -مع تشديدها- لبابٍ
واسعٍ في العربية، كثير الاستعمال؛ وهو النَّسَبُ. وأخلصُ ممَّا تقدَّم إلى أَنَّ هذا الاعتراض
على مقياسهم مدفوعٌ بما دُكر، وأنَّ مقياسهم في حمل المجهول لاءً على الياء صحيحٌ؛
من الممكن الاستفادة منه، والتَّعويلُ عليه في تداخل الأصول.
ثانياً- الصَّرْفُ أو مَنْعُهُ:

من الممكن الاعتداد بمقياس الصَّرْفِ أو مَنْعِهِ؛ للتَّفريق بين بعض الأصول؛ لا سيَّما الَّتِي
في أولها همزة أو ياءٌ أو تاءٌ أو نونٌ؛ ممَّا وازنَ الفعل، أو الَّتِي في آخرها أَلَفٌ ممدودة أو
مقصورة، أو في آخرها نونٌ مسبوقَةٌ بألف زائدة. فممَّا في أوله همزة (أَفْكَل) فيستدلُّ
على زيادة همزته، وأنَّه (أَفْعَل) بمنعه من الصَّرْفِ 2 لأنَّ (أَفْعَل) إذا كان صفةً، ثُمَّ سَمِّيَ به
لم ينصرف في

1 ينظر: الكلام على عصي ومغزو 149.

2 ينظر: الكتاب 194/3.

(262/1)

المعرفة ولا في النكرة عند سيبويه والخليل¹، وهو قول المازني، والأخفش² يصرفه في النكرة. وكذلك (أَيْدُع) مما يدلُّ على زيادة همزته، وأنه (أَفْعَل) لا (فَيْعَل) منعه من الصَّرف³.

أما (أَوَّل) فَمَنْ صَرَفَهُ فهو عنده (فَوَعَلَ) من (وول) أو (وأل) على مذهب الكوفيين - كما سيأتي إن شاء الله - وهو (أَفْعَل) على مذهب البصريين؛ لأنَّهم لا يصرفونه⁴. ومما في أوَّله ياءٌ (يَرْمَعُ) وهو حجر أبيض، قُضِيَ على يائه بالزيادة بأمور؛ منها منع صرفه في المعرفة⁵؛ فهو (يَفْعَلُ) لا (فَعْلَلُ). أما التَّاء فدلَّ على أصلتها في (تَرَعِبَ) و (تَرَعِبَ) وهما موضعان صَرَفَهُمْ⁶ إِيَّاهما؛ فهما (فَلَعْلَلُ) لا (تَفْعَلُ). أما التَّاء في (تَأَلَّبَ) علمٌ - فزائدة؛ لأنَّه غير مصروف⁷ فهو (تَفْعَلُ). ويدلُّ على أنَّ التَّوْنَ في (تُبَايَعَ) موضعٌ - زائدة؛ وأنَّ أصله (ب)

1 ينظر: ما ينصرف 7.

2 ينظر: النكت 814/2.

3 ينظر: الكتاب 194/3.

4 ينظر: شرح لكافية للرضي 218/2.

5 ينظر: ما ينصرف 13.

6 ينظر: المحكم 323/2.

7 ينظر: الكتاب 196/3، والنكت 814/2.

(263/1)

ي ع) وليس (ن ب ع) منعه من الصَّرف؛ للعلمية ووزن الفعل¹. ويستدلُّ على حال الهمزة آخرًا بالصَّرف أو منعه؛ فإن صُرِفَت الكلمة فهي أصلٌ، وإن منعت فهي زائدة؛ وهي للتأنيث.

وأما همزة (الغَوَغَاءَ) وهم سَفَلَةُ النَّاسِ - فتحتمل الزيادة والأصالة. فمن العرب من يجعلها بمنزلة (عَوْرَاءَ) فَيُؤَنَّثُ ولا يصرف؛ فيقول (غَوَغَاءَ) 2 فهي - حينئذٍ - زائدة، وأصلها (غ وغ).

وأما من قال: (غَوَغَاءَ) بالتذكير والصَّرف - فهي عنده بمنزلة (الْقَمَقَامِ) و (الْقَضْقَاضِ) أي: يجعل الغين والواو مضاعفتين؛ بمنزلة القاف والميم من (الْقَمَقَامِ) والقاف والضاد من

(الْقَضَاضِ) 3 وأصلها (الْعَوَاوُ) فقلبت الواو همزةً لتطُرُّفها بعد مدٍّ؛ فهي من باب الرُّبَاعِيِّ المضاعف، وأصولها (غ و غ و) .
ويُقضى بزيادة ألف (حَبَنطَى) بمنع الصَّرْفِ في المعرفة "وإن لم يشتقوا منه شيئاً تذهب فيه الألف؛ لأنَّها عندهم بمنزلة الهمزة"4.
ومَّا تعرف به حال النُّون المتطُرِّفة بعد ألفٍ زائدة: الصَّرْفُ أو منعه؛ كُنُونَاتٍ: (حَسَّان) و (تَبَّان) و (سَمَّان) فإن صرفتهنَّ فقلت: حَسَّانٌ وَسَمَّانٌ وَتَبَّانٌ؛ فهُنَّ (فَعَّال) من الحُسْنِ والسَّمَنِ والتَّبَنِ؛ وهنَّ

1 ينظر: المحكم 189/2.

2 ينظر: الكتاب 215/3.

3 ينظر: الكتاب 125/3، 394/4.

4 الكتاب 310/4.

(264/1)

بمنزلة (عَبَّادٍ) و (قَصَّابٍ) و (حَنَّاظٍ) . وإن مُنِعَ من الصَّرْفِ فهُنَّ (فَعَّالان) 1 من (الحَسَنِ) و (السَّيِّئِ) و (التَّبِ) وهو الخسران.
ومن ذلك (دِهْقَان) و (شَيْطَان) فإن صُرِّفا فهما من (التَّدَهْقُنِ) و (التَّشَيْطُنِ) فالتَّوَنُ أصلٌ. وإن مُنِعَا من الصَّرْفِ فهما من (الدَّهْقِ) و (الشَّيْطِ) 2 ووزنهما على الأوَّل (فِعْلَال) و (فَعَّال) وعلى الثاني (فِعْلَان) و (فَعَّالان) . ومن ذلك (جَابَان) اسم علم - فألفه منقلبة عن واوٍ؛ كأنَّه (جَوْبَان) فقلبت الواو لغير عِلَّةٍ. وهو (فَعَّالان) من (ج وب) وليس (فَاعَال) من (ج ب ن) يدلُّ على ذلك قولُ الشَّاعر:
عَشَيْتُ جَابَانَ حَتَّى اسْتَدَّ مَغْرَضُهُ 3 ... وَكَادَ يَهْلِكُ لَوْلَا أَنَّهُ اطَّافَا
قُولَا لجَابَانَ فَلْيُلْحَقْ بِطَيِّتِهِ ... نَوْمُ الصُّحَى بَعْدَ نَوْمِ اللَّيْلِ إِسْرَافًا 4
فتركُ صرفه دليلٌ على أَنَّهُ (فَعَّالان) .

1 ينظر: ما ينصرف 36، واشتقاق أسماء الله 285.

2 ينظر: الكتاب 218، 217/3.

3 في التاج (جوب) 194/1 (معرضة) بالعين المهملة، و (اشتدَّ) بالشين، و (استدَّ)

بأسين بمعنى: انسدَّ.

4 كذا في المحكم 394/7، وفي اللسان (جوب) 287/1 (إسراف) بالرفع على أنه خبر
المبتدأ، ومثله في التاج (جوب) 194/1، وهو أقرب لولا الإصراف، وينظر:
الكافي 160، 161.

(265/1)

ويجب أن يلزم الحذر في هذا المقياس، وأن لا يؤخذ به على إطلاقه؛ لأنَّ الممنوع من
الصَّرف يجوز صرفه في الضرورة؛ باتِّفاق النُّحاة 1؛ ولأنَّ الكوفيَّين 2 ذهبوا إلى أنَّ
المصروف يجوز منعه من الصَّرف.
وذكر الفراء - فيما حكاه المعريُّ 3 - أنَّهم يشبهون النُّون الأصليَّة بالزَّائدة؛ فيقولون:
مررتُ بـ (طَحَّان) وذلك إذا سَمُّوا به.
ثالثاً- إهمال أحدِ الأصليين:

إذا أدَّى التَّدَاخُل إلى أصليْن؛ أحدهما مهمل: حملت الكلمة على الأصل الآخرِ
المستعمل؛ مثل (مُرَّاء) اسمٌ للخمر - فالهمزة فيه زائدة؛ لأنَّ مادَّة (م ز أ) مهملة؛
بخلاف (م ز ز) . وبخلاف ذلك كلمة (السَّقَاء) فالهمزة أصليَّة؛ أي: بدلٌ من أصل؛
لوجود (س ق ي) وفقد مادَّة (س ق ق) 4.
وكان ابن سيِّدة يأنس بهذا لمقياس، ويعوِّل عليه كثيراً في (المحكم) كقوله: "والشَّاخَةُ:
المعتدلُ؛ وإنَّما قضينا على أنَّ ألفَ شَاخَةٍ ياءٌ لعدم (ش وخ) وإلَّا فقد كان حقها الواو؛
لكونها عيناً" 5.
وحَمَلَ (غَادَة) وهي موضع في قول الشاعر:

1 ينظر: الإنصاف 493/2.

2 ينظر: الإنصاف 493/2.

3 ينظر: عبث الوليد 111، 112.

4 ينظر: المساعد 66/4.

5 المحكم 149/5.

(266/1)

فَمَا رَاعَهُمْ إِلَّا أَخُوهُمْ كَأَنَّهُ ... بِغَادَةِ فَتَحَاءِ الْعِظَامِ تَحُومُ¹
 على الياء بقوله: (وَأَمَّا حَمَلْنَاهُ عَلَى الْيَاءِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَجِدْ فِي الْكَلَامِ (غ وَد) 2.
 وقضى ابن جني 3 على لام (الْعَالِيَةِ) وهو موضع - بَأْتَا وَآوُ، وَلَيْسَتْ يَاءٌ، وَاسْتَدْلُ
 بِإِهْمَالِ (ع ل ي) وَاسْتِعْمَالِ (ع ل و) . وقضى - أَيْضاً 4 - عَلَى أَنَّ (الْمَخِيمَ)
 موضع - (مَفْعِل) وَلَيْسَ (فَعِيلًا) لِعَدَمِ (م خ م) . وحكم ابن الحاجب على الياء الأولى
 فِي (صَبِيصَةٍ) وَهِيَ شَوْكَةُ الْحَائِكِ؛ الَّتِي يُسَوَّى بِهَا السَّدَاةُ، أَوْ شَوْكَتَا الدِّيكِ فِي رَجْلَيْهِ -
 بَأْتَا أَصْلٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَكَمَ بَزِيَادَتِهَا (لَأَدَّى إِلَى أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمَهْمَلِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ
 تَرْكِيبٌ مِنْ صَادِينَ وَيَاءٍ) 5.
 ومن الممكن أن يحكم بأنَّ أصل (لَوْذَانَ) عَلَمٌ - (ل وَذ) لِأَنَّ (ل ذ ن) أَصْلٌ مَهْمَلٌ؛
 فَهَم يَقُولُونَ: لَأَذْ بِهِ يَلُودُ لَوْذًا وَلَوْاذًا؛ إِذَا جَاءَ إِلَيْهِ 6.
 وذهب ابن سيده إِلَى حَدِّ الِاسْتِدْلَالِ بِفَقْدَانِ التَّظْهِيرِ فِي مَقْلُوبِ

1 ينظر: شرح أشعار الهذليين 3/1164، واللسان (غيد) 3/328.

2 المحكم 9/6.

3 ينظر: المحكم 2/255.

4 المحكم 5/166.

5 ينظر: الإيضاح فِي شرح المفصل 2/378، وفيه صيغة وهو تحريف.

6 ينظر: الهمع 2/216.

(267/1)

الكلمة؛ فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَضَى بِأَنَّ (التُّفَّةَ) وَهِيَ عِنَاقُ الْأَرْضِ؛ وَهُوَ سَبْعُ يَقَاتِ اللَّحْمِ -
 مِنْ (ت ف و) وَلَيْسَ مِنْ (ت ف ي) بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ مِنَ الْوَاوِ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَا (ت وَف)
 وَهُوَ قَوْلُهُمْ: مَا فِي أَمْرِهِمْ تَوَيْفَةٌ، وَلَمْ نَجِدْ (ت ي ف) فَإِنَّ أَبَا عَلِيٍّ يَسْتَدْلُ عَلَى الْمَقْلُوبِ
 بِالْمَقْلُوبِ) 1.

رابعاً - الإعرابُ بِالْحُرُوفِ:

من الممكن الاستئناس بالإعراب بالحروف فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ بَعْضِ الْأَصُولِ الْمُتَدَاخِلَةِ؛ وَإِنْ
 قَلَّ ذَلِكَ؛ كَقَفِّ التَّدَاخُلِ بَيْنَ (ص ف ن) وَ (ص ف ف) الْمُتَوَارِدِينَ عَلَى (صَقَيْنِ)
 موضع - فَقَدْ ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ 2 فِي الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، وَتَابَعَهُ الْفَيْرُوزْآبَادِيُّ 3.

وحملَ صَنِيعُ الجوهريِّ ابنَ بَرِّيَّ4 على الاعتراض عليه بأنَّ حقَّ هذا اللَّفظ أن يذكر في (ص ف ف) واستدلَّ بقولهم: (صِفُون) فيمن أعربه بالحروف؛ على أنَّ الكلمة عربيَّة. وقد قيل لأبي وائل شقيق بن سلمة5: "أشهدتَ صِفِينَ" قال:

1 ينظر: اللسان (تفأ) 102/14.

2 ينظر: الصحاح (صفن) 2152/6.

3 ينظر: القاموس المحيط (صفن) 1562.

4 ينظر: اللسان (صفن) 249/13.

5 هو شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، وهو من أئمة الحديث، وتوفي بعد سنة 82هـ تقريباً، ومن مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء4/161، وأسد الغابة3/3، وتهذيب التهذيب4/361.

(268/1)

"نعم، وبئستِ الصِّفُون"1.

وردَّ ابنُ بَرِّيَّ على الجوهريِّ - أيضاً - فصَحَّحَ أصول (يَبْرِين) بأنَّها (ب ر ي) وليست (ب ر ن) كما فعل2 فقال: "حقُّ يَبْرِين أن يذكر في فصل (برى) من باب المعتلِّ؛ لأنَّ يَبْرِينَ مثل: يَرْمِينَ ... والدليل على صحَّة ذلك قولهم: يَبْرُونَ في الرِّفْعِ وَيَبْرِينَ في النَّصْبِ والجرِّ؛ وهذا قاطع بزيادة النون"3.

وما ذكره ابنُ بَرِّيَّ صحيح؛ إن كانت الكلمة عربيَّة؛ وليس بعيداً أن تكون أعجميَّة، ثمَّ تحمل على ما شابهها من كلام العرب. وقد كان ابن جني دقيقاً في كلامه عن أسماء مواضع كأنَّها جُمعت جمع سلامة، وأُعربت إعرابه؛ وهي قولهم: (فَتَسْرُونَ) و (فَلَسْطُونَ) و (يَبْرُونَ) و (نَصِيْبُونَ) و (صَرِيْفُونَ) و (عَانِدُونَ) و (السَّيْلُخُونَ) إذا قال: "وجه الجمع في هذه الأشياء أنَّهم جعلوا كلَّ ناحية من: فَلَسْطِينَ وقَتَسْرِينَ كأنَّه فَلَسْطُ، وقَتَسْرُ، وكأنَّ واحدَ يَبْرِيَتَيْنِ يَبْرُ، وواحدَ نَصِيْبَيْنِ نَصِيْبٌ، وواحدَ صَرِيْفَيْنِ وعَانِدَيْنِ: صَرِيْفٌ وعَانِدٌ، وكذلك السَّيْلُخُونَ كأنَّ واحدَها سَيْلُخٌ، وإن لم ينطق به مفرداً"4. ألا ترى أنَّه وقف بين المنزلتين، أصالة ما ذَكَرَ وعُجمته بقوله

1 أخرجه ابن سعد في طبقاته6/96، وينظر: سير أعلام النبلاء4/161.

2 ينظر: الصحاح (برن) 2078/5.

3 ينظر: اللسان (برن) 50/13.

4 ينظر: سر الصناعة 626/2، 627.

(269/1)

(وكأنه) فإن صحَّت الأصالة فالثُّونَاتُ زوائد؛ وإن صحَّت العجمة فَهِنَّ أصول.
واستدلَّ ابن جني¹ على أصالة الثُّون في (المَاطِرُونَ) وهو اسم موضعٍ بالشَّام - بإعراب
الكلمة على الثُّون.
خامساً - الإدغام:
يُعَدُّ تركُّ الإدغام من العلاماتِ الَّتِي تُعرفُ بها زيادةُ الملحقِ؛ كالباءِ الثَّانية في (جَلَبَبَ)
والدَّالِ الثَّانية في (قَرَدَدَ) فدلَّ ذلك على أنَّه ثلاثيٌّ؛ وليس رباعياً؛ وهذا باب واسع.
ويستدلُّ - أيضاً - بتركُّ الإدغام في بعض ما خفيت أصوله من كلماتٍ؛ كاستدلالهم
على أنَّ الياءَ والهمزةَ أصلٌ في كلمة (يَأْجَج) اسم مكان - فأصله (ي أج) وليس (ي ج
ج) أو (أ ج ج) ولولا ذلك لأدغموا، كما يُدغمون في (مَفْعَل) و (يَفْعَل) من رَدَدْتُ،
فإنَّما الياءُ ههنا كميم (مَهْدَدٍ) لأنَّها أصلٌ، وهو من (م ه د) كما قال سيبويه² وابنُ
السَّراج³. وكذلك ميم (مَاجَج) وهمزته أصليَّتَان، والزَّائد إحدى الجيمين؛ بدليل تركُّ
الإدغام⁴.

1 ينظر: سر الصناعة 25/2، 626.

2 ينظر: الكتاب 313/4.

3 ينظر: الأصول 235/3.

4 ينظر: الأصول 237/3.

(270/1)

على أنَّ الرِّضْيَ¹ يرى أنَّ: (يَأْجَج) (يَفْعَل) لأنَّ (أ ج ج) مستعمل في كلامهم، وفكُّ
الإدغام عنده شاذٌّ. ويدلُّ على أصالة الهمزة في (إِيْوَان) غير العجمة - أنَّها "لو كانت
زائدةً لوجب إدغام الياء في الواو، وقلبها إلى الياء؛ كما قلبت في أَيَّام؛ فلمَّا ظهرت

الياء، ولم تدغم دَلَّ أَنَّ الياء عينٌ، وَأَنَّ الفاء همزة، وقلبت ياءً لكسرة الفاء وكراهة التضعيف؛ كما قلبت في دِيَوَانٍ وَقِيرَاطٍ، وكما أَنَّ الدَّالَّ والقافَ فاءان والياءين عينان، كذلك الَّتِي في إِيَوَانَ"2.

ويُقَضَى بِفَكِّ الإِدْغَامِ في قولهم: نَاقَةٌ (عُوطِطٌ) إذا لم تحمل السَّنَةُ المقبلة، بأنَّه من (ع ي ط) 3 وليس من (ع ط ط) وقد قلبت ياءه واواً لانضمام ما قبلها. ووزنُ عُوطِطٍ (فُعَلَل) 4.

ونحوه (كُولَل) من كَلْتُ 5؛ فهو (فُعَلَل) من (ك ي ل) وليس (فُوعَل) من (ك ل ل) . على أَنَّهُ يلزم ألاَّ يُؤْخَذَ هذا لمقياس على إطلاقه؛ فثَمَّ ما فُكِّ إدغامه

1 ينظر: شرح الشافية 387/2.

2 الحليّات 366.

3 ينظر: المنصف 12/2.

4 ينظر: الكتاب 376/4.

5 ينظر: الكتاب 375/4.

(271/1)

لغير الإلحاق؛ كـ (مُحَبِّبٍ) وهو اسم عَلِمَ جاء على الأصل 1 لمكان العلميّة الّتي ربّما خرجت (بالكلمة عن الموازين الأكثر مناسبة لها) 2 كما جاء (مَكُورَةً) و (مَزِيدَةً) مصحّحين. وإِنَّمَا حملهم على أَن يجعلوا الميم في (مُحَبِّبٍ) زائدة، وَأَنَّ وزنه (مَفْعَل) دون (فَعَلَل) أَنَّهُم وجدوا ما تركّب من (ح ب ب) ولم يجدوا (م ح ب) ولولا ذلك لكان حملهم مُحَبِّباً على (فَعَلَل) أولى؛ لأنَّ فَكَّ الإِدْغَامِ في (فَعَلَل) هو القياس. وحمل ابن سيده 3 (مُنْدَدًا) بلدًا— على (مُحَبِّبٍ) ولم يجعله من باب (مَهْدَدٍ) لعدم (م ن د) .

سادساً— الموازنات السّاميّة:

إنَّ التّفريق بين الأصول المتداخلة بمقياس الموازنات السّاميّة مقياس مثمر؛ يعوّل الباحثون المُحَدِّثُونَ عليه كثيراً. ومن الرّاجح أَنَّهُ ما من "كُتْلَةٍ من الأمم ترتبط لغاتها بعضها ببعض؛ كالارتباط الَّذي كان بين اللّغات السّاميّة" 4 ومن أهيّها: العربيّة، والسّريانيّة، والعبريّة، والآراميّة، والفينيقيّة، والحبشيّة.

ومن أقدم من فطن إلى القرابة بين هذه اللغات ابنُ حزم القرطبيُّ إذ

- 1 ينظر: شرح الكافية للرّضّي 139/2.
- 2 أثر التسمية في بنية الكلمة العربية 39.
- 3 ينظر: اللسان (ندد) 421/3.
- 4 تاريخ اللغات السامية 3، وينظر: الساميون ولغاتهم 20، 21.

(272/1)

ذكر أنّه ثبت له أنّ العربيّة والسريانيّة والعبريّة لغة واحدة في الأصل¹. فلا جرم أن يستفاد من المنهج المقارن في الكشف عن الجذور الحقيّة، أو المتداخلة في بعض الكلمات العربيّة. ولعلّ ممّا يعرف به أصل (هَرّاق) المنهج المقارن بين الساميّات؛ فالذي يظهر -لأوّل وهلة- أنّ الفعل من (ه ر ق) ألا ترى أنّ ابن منظور ذكره في هذا الأصل². ومن ذهب إلى أنّ الهاء ليست أصليّة، بل هي الهاء الموجودة في (هَفَعَل) فمذهبه قريب؛ ألا ترى أنّ "هذا الوزن قياس في العربيّة، والعربيّة الجنويّة في مقابل وزن (أَفَعَل) في العربيّة الشماليّة؟ ولعلّ مقارنة كلمة أَرّاق وكلمة هَرّاق بنفس المعنى توضّح لنا أنّ الأوّل بوزن (أَفَعَل) والثانية بوزن (هَفَعَل) وكلا الوزنين للتعددية في اللغات الساميّة؟"³

ويصدق ما ذكر في كلمة (هَرّاق) على كلمات أُخر في العربيّة، نحو: هَجَرَج، وهَبَلَع "وقد يكشف بحث الكلمات المبدوءة بالهاء في العربيّة عن أمثلة كثيرة من هذا النوع، الهاء فيها زائدة لا أصليّة"⁴.

ومن ذلك أنّه يمكن أن يستأنس بهذا المقياس للوصول إلى أنّ أصل (نَاسٍ) و (أُنَاسٍ) : (أن س) بأصالة الهمزة؛ لوجودها "في بعض

- 1 ينظر: الإحكام في أصول الأحكام 30/1.
- 2 ينظر: اللسان (هرق) 365/10.
- 3 علم اللغة العربيّة 209.
- 4 علم اللغة العربيّة 209.

(273/1)

اللُّغات السَّامِيَّة كالعبريَّة، فهي فيها (صورة8) n???m؟ (أنا شيم) وهو فيها جمعٌ مفردة (صورة 9) (إيش) بمعنى: رجلٍ، والياء فيه بدل من التُّون؛ بدليل وجودها في الجمع. كما أنَّ هناك مفرداً نادر الاستعمال في العبريَّة، يحتوي على هذه النون كذلك؛ وهو (صورة10) (إنوش) ويقابل في العبريَّة كلمة: إنس¹ وبهذا المقياس يمكن الوصول إلى أصل كلمة (الملائكة) الَّتِي يتوارد عليها ثلاثة أصول؛ وهي: (ل أك) و (م ل ك) و (أل ك) .
فمما يَرَجَّحُ (ل أك) وجود نظيره في بعض اللُّغات، وورودُ فعله الثَّلَاثِيَّ (ل أك) في اللُّغة الحبشيَّة بمعنى: أرسلَ رسالةً أو رسولا².
ويشير معجم (جزينيوس) (GESENIUS) لكلمات العهد القديم للعبريَّة، ومعجم (جاسترو) (JESTROW) لكلمات التَّلُمُود أنَّ (صورة11) العبريَّة الَّتِي معناها رسول مادَّتها (ل أك) لا غير. وصورة هذه الكلمة – بما يقرب من معناها العربيّ في السُّريانيَّة والعبريَّة والحبشيَّة (مَلَأَك) بينما لا نظير لمادَّة (أَلَك) في تلك اللغات³.
ويساعد المنهج المقارن على الوصول إلى أصل كلمة (مَدِينَة) في العبريَّة الَّتِي يتوارد عليها أصلاً؛ هما: (م د ن) و (د ي ن) فترجَّحُ المقارنة الأصل الثَّانِي (د ي ن) ف (دين) في العبريَّة بمعنى قانون، وفي الآرامية

1 بحوث مقالات في اللغة 82.

2 ينظر: ملك، ملاك، ملائكة، ملائكة 11.

3 ينظر: ملك، ملاك، ملائكة، ملائكة 11.

(274/1)

(دينا) بالمعنى نفسه، وتعني عبارة (بَيْت دِين) في العبرية المحكَّمة، وقد ظهرت كلمة (مَدِينَة) في الآرامية في منطقة الشَّام قبل الإسلام بمعنى المنطقة الإدارية أو الدَّائرة القضائيَّة؛ بارتباط معناها القضائيِّ الَّذِي لم نزل نجده في كلمات عربيَّة مثل (دائن) و (مَدِين) و (أَدَان) و (إِدَانَة) .
ولعلَّنا لا نعدم هذا الملمح في إطلاق الرِّسُول – صلى الله عليه وسلَّم – على (يَثْرِب) اسم (المَدِينَة) مقرِّ الدَّولة الإسلاميَّة النَّاشئة، ومكان حكمها وقضائها¹.

1 ينظر: علم اللغة العربي 209، واللغة العربية عبر القرون 28.

(275/1)

الباب الثاني: التداخل في البناء الواحد (الثلاثي، الرباعي، الخماسي)

الفصل الأول: التداخل في الثلاثي

المبحث الأول: التداخل بين المعتل والمعتل

...

المبحث الأول: التداخل بين المعتل والمعتل

تمهيد - المعتل:

لأصوات العلة الثلاثة وضع متميز أواخر في بناء الكلمة العربية؛ وتعدّ من أعتى المصاعب التي تواجه صنّاع المعاجم العربية. وهذه الأصوات هي الواو والياء والألف؛ وتُسمّى: الحروف الهوائية¹، أو حروف المدّ واللين²، أو المصوّتات³، أو الحروف الضعيفة⁴.

على أنّ مصطلح حروف العلة هو الأكثر شيوعاً عند علماء اللغة⁵؛ من القدامى والمتأخرين.

ويُقسّم اللّغويّون الكلمة إلى صحيح ومعتل؛ وهذا التقسيم له أهمية كبيرة في الدرس اللّغوي الصّرفي؛ إذ على أساسه يفهم ما يترتب عليه من مسائل؛ كالإغلال والإبدال. والمعتل من الأفعال ما في حروفه الأصول أحد حروف العلة الثلاثة (الواو والياء والألف) فإن كان فيه حرفان فهو اللّفيف؛ مّفروقاً أو

1 ينظر: العين 58/1، والتهذيب 48/1.

2 ينظر: سرّ الصنّاعة 17/1.

3 ينظر: مفاتيح الغيب 1/29، 30، وفي الأصوات اللغوية 16، 17.

4 ينظر: اللسان 3/14.

5 ينظر: الكتاب 4/358، 359.

(281/1)

مَقْرُونًا؛ وهو نوعٌ من المعتل¹.

ومصطلح الاعتلال أكثر التصاقاً بالفعل عند الصّرفيين، والاسم محمول عليه؛ فإن كان الفعل فرعاً عن الاسم في الاشتقاق فإنه أصلٌ في الإعلال؛ والاسم محمولٌ عليه؛ لأنّ الفعل أولى بالتخفيف من الاسم؛ لما يعتريه من زوائد وضمائر، ثمّ يتبعه المصدر الذي هو أصلٌ في الاشتقاق؛ كـ (العِدّة) و (الإقامة) و (الاستقامة) وسائر الأسماء المتصلة بالفعل؛ كأسماء الفاعل والمفعول والمؤضع².

ومن ثمّ فإنّ وصف الاعتلال عند اللّغويين - ولا سيّما المعجميين - يُطلق على الكلمة - فعلاً كانت أو اسماً - التي يكون أحد أصولها حرفَ علة؛ سواء أكان واواً أم ياءً أم ألفاً؛ فإن كان موضع حرف العلة فاء الكلمة؛ نحو (وَعَدَ) فهي من باب (المِثَال) وإن كان في موضع العين؛ نحو (قَالَ) فهي من باب (الأَجُوف) وإن كان في موضع اللّام؛ نحو (رَعَى) فهي من باب (النّاقص) وإن كان فيها حرفان من حروف العلة فهي من باب اللّفيف؛ فإن تابعا في الفاء والعين؛ نحو (يَوْمَ) ، أو في العين واللّام؛ نحو (هَوَى) فهي من اللّفيف المقرون، وإن فصل بينهما بالعين؛ نحو (وَقَى) فهي من اللّفيف المفروق. والإعلال هو تغيير حرف العلة بالقلب أو بالتثقل أو بالحذف؛ فهو

1 ينظر: بغية الآمال 81، وشرح مختصر التصريف الغرّي 105.

2 ينظر: شرح الشافية للرضي 88/3.

(282/1)

ثلاثة أنواع عند الصّرفيين¹، وهي:

الإعلال بالقلب؛ وهو قلب حرف العلة إلى حرف علة آخر للتخفيف، أو مطلق حرف، نحو (قَالَ) و (بَاعَ) و (مُوقِنٍ) . الإعلال بالتّسكين؛ وهو تسكين حرف العلة للتخفيف؛ بنقل حركته إلى ما قبلها؛ كما في (يَقُولُ) و (يَسْتَعِين) أو بحذفها؛ كما في (يَدْعُو) و (يُرْمِي) . الإعلال بالحذف؛ وهو حذف حرف العلة للتخفيف؛ كما في (يَقِفُ) و (تَعِدُ) و (عِدّة) .

ومعلوم أنّ المعتلّ يمثّل صعوبةً حقيقيّةً للمُعجميّين في بناء المعاجم؛ ولا سيّما معاجم القافية؛ بدءاً بالجوهريّ في (الصّحاح) وانتهاءً بالزّبيديّ في (التّاج) فثمّة كلمات من المعتلّ - قد يصعب حصرها - توقّف بعض اللّغويين أمام أصولها حائرين؛ فقد روى ابن

دريد عن أبي حاتم السجستاني أنه قال في (تَضَحَّى) من قوله -عز وجل- {وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى} 2: "لا أدري من الواو هو أو من الياء" 3. ومثل ذلك كثير. ولما بلغ الجوهرِيُّ عقبة المعتلِّ في تأليفه (الصِّحاح) تخلَّص منها

1 ينظر: شرح الشافية للرضي 66/3، 67، ومنجد الطالبين 23، 24، والقواعد والتطبيقات 12.

2 سورة طه: الآية 119.

3 الجمهرة 2/1050.

(283/1)

بطريقة تدلُّ على ذكاء وفطنة؛ حتَّى صار صنيعه منهجاً يُتَنَذَى لدى كثير من المعجميين؛ وعلى رأسهم الصَّغَائِيُّ وابن منظور والفيروز آبادي؛ فقد دمج بين باي الواو والياء، وجعلهما باباً واحداً.

ولم يسلم الجوهرِيُّ من نقدٍ فيما صنع؛ فقد قال ابن منظور: "ولقد سمعتُ بعض من يتنقَّصُ الجوهرِيَّ - رحمه الله - يقول: إنَّه لم يجعل ذلك باباً واحداً؛ إلَّا لجهله بانقلاب الألف عن الواو، أو عن الياء، ولقلة علمه بالتَّصريف؛ ولستُ أرى الأمر كذلك" 1. ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ صنيع الجوهرِيَّ يعدُّ مخالفةً معجميةً واضحةً لنظام الباب في مدرسة القافية، وهي مخالفة لا يكاد يتوقف عندها أحد؛ لأننا درجنا عليها. ومن أهمِّ نتائج هذه المخالفة: استمرار تداخل الأصول في المعتلِّ النَّاقِص؛ بل ربَّما أسهم بذلك في تداخل بعض الأصول؛ ولا سيَّما في الأصلين المتشابهين في الفاء والعين، فإنَّه غلبَ أحد المعتلِّين الواو أو الياء؛ وذلك مثل (حَجِيٍّ) و (حَجَوٍّ) اللّذين ذكرهما في أصل واحد؛ وهو (ح ج و) 2. وفرَّق بينهما ابن سيده؛ فذكر كلاهما في أصله 3 على الصَّواب.

1 اللسان 3/14.

2 ينظر: الصِّحاح 6/2308.

3 ينظر: المحكم (حجي) 3/317، و (حجو) 3/353.

(284/1)

وهذا من أهم النتائج السيئة - في هذا الباب - لصنيع الجوهرى ومن تابعه، وسيأتي بحث هذه المسألة بالتفصيل في الباب الرابع - إن شاء الله -.

وقد أدرك العلماء مشكلة التداخل بين المعتلات بعمومها منذ وقت مبكر؛ ولا سيما فيما وقع فيه تعاقب (قلب) لعلّة صرفيّة، أو لغير علّة. ومن هؤلاء ابن السكيت في كتابه (إصلاح المنطق) إذ أفرد بابين للمعتل:

أولهما: "باب ما يقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة"1.

وثانيهما: "باب ما يُغلط فيه، يتكلم فيه بالياء وإنما هو بالواو"2.

ومنهم ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) في باب واحد، وهو: "باب ما يقال بالياء والواو"3.

ومنهم الزّجاجي في كتابه (الإبدال والمعاقبة والنّظائر) إذ أفرد باباً لتعاقب الواو والياء4. وقد أدرك ابن جني المشكلة، وأراد أن يسهم في حلّها؛ فوعد بتأليف كتاب مستقلّ يذكر فيه جميع المعتلات في كلام العرب، ويميّز فيه ذوات الواو من ذوات الياء، ويعطي كلاًّ منهما حظّه من القول

1 ينظر: إصلاح المنطق 135.

2 ينظر: إصلاح المنطق 185.

3 ينظر: أدب الكاتب 568.

4 ينظر: الإبدال والمعاقبة والنّظائر 20.

(285/1)

مستقصى1. ولا أدري هل أنجز وعده أو حيل بينه وبين إنجازه؟

ويعُدّ ابن سيده من أعظم من فكّ تداخل الأصول بالتفريق بين الواوي واليائي في المعتلات؛ وبذل جهداً يشكر عليه في سبيل ذلك؛ إذ جعل لكلّ منهما باباً مستقلاً في معجمه الكبير (المحكم والمحيط الأعظم).

وحاول بعض المعجميين بعد ابن سيده أن يستفيدوا من جهده، وعلى رأس هؤلاء: الفيروزآبادي في (القاموس المحيط) وكان يفخر بمحاولته تخليص الواوي من اليائي بقوله: "ومن أحسن ما اختصّ به هذا الكتاب تخليص الواو من الياء؛ وذلك قسم يسّم المصنّفين بالعي والإعياء"2.

بيد أن عمل الفيروزآبادي يقتصر على تمييز الأصلين؛ وهما في مكانهما في باب واحد، واكتفى بوضع حرف (و) أمام الواوي، وحرف (ي) أمام اليائي، ووضع الحرفين أمام ما جاء بالواو والياء، ولو جعل كلاً منهما في باب مستقل لكان أحسن، وأدق في الصنعة المعجمية.

ولم يكن صنيع ابن سيده في التفريق منقبة في نظر أحد المعجميين الكبار؛ وهو ابن منظور؛ الذي اختار منهج الجوهرية، ودافع عنه، وفي المقابل أبدى نقداً لمنهج ابن سيده بقوله: "وأما ابن سيده وغيره فإنهم جعلوا المعتل عن الواو باباً، والمعتل عن الياء باباً؛ فاحتاجوا فيما هو معتل عن الواو والياء إلى أنذكروه في البابين؛ فأطالوا وكرروا، وتقسّم الشرح

1 ينظر: سر الصناعة 606/2.

2 القاموس 34.

(286/1)

في الموضوعين"1.

والحق أنه لا موجب لذكر الكلمة في البابين، أمّا من فعل ذلك فكّر وأطال وقسّم الشرح - كما قال ابن منظور - فقد أفسد ما أصلح، وخالف المنهج المعجمي، وأقل ما يعترض به عليه أن المعجميين فرّقوا في الأجوف بين الأصلين الواوي واليائي على الرغم من تشابه الناقص والأجوف فيما ذكر، فالمنهج المعجمي يقوم على وضع الكلمة في موضع واحد فحسب؛ تبعاً لأصلها، ولا تذكر الكلمة في باين إلا من قبيل الإحالة؛ فيؤمن بذلك تداخل الأصول، ويمنع التكرار.

ولا أزعج أن تطبيق ذلك أمرٌ ميسور؛ فالتداخل بين الواوي واليائي شديد؛ بحيث خفي كثير ممّا جاء في الأصلين على علماء كبار؛ كابن سيده والفيروزآبادي، وبحيث إن الزبيدي الذي حاول الاستفادة من جهود من سبقه في ذلك لم يستطع تخلص مائتي جذرٍ2 فاضطرّ إلى جعلها مشتركة بين الواو والياء.

ويكثر التداخل في الناقص مع الناقص، ثم الأجوف مع الأجوف، ويقال في المثال مع المثال؛ لقلة تأثر المثال بعوامل الإعلال والإبدال؛ وذلك راجع لطبيعة فاء الكلمة في التصريف العربي.

وقد أدرك سيبويه ذلك، وفسّره بقوله عن الواو والياء: "اعلم أنّ لَامَاتٍ أَشَدَّ اعْتِلَالاً وَأَضْعَفَ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ إِعْرَابٍ، وَعَلَيْهِنَّ يَقَعُ

1 اللسان 3/14.

2 ينظر: دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس 69.

(287/1)

التنوين والإضافة إلى نفسك بالياء والتنثنية ... وكلّما بُعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما؛ فهما عينات أقوى، وهما فاءات أقوى منهما عينات ولامات، وذلك نحو: غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ"1. وهذا يعني أنّ الكلمة يتدرّج ثقلها بتدرّج حروفها.

وإذا زيد على ذلك قلة المثال المبدوء بالياء في العربية عُلِمَ أنّ التداخل فيه يقلّ، ويقترّب من حدّ الندرة. ويجدر بنا - هنا - أن نعرض لبعض الوسائل التي تُتميّر بها المعتلات، في الأجوف والناقص.

أولاً: الأجوف:

يعرف الحرف المعتل في الأجوف بأمور؛ منها:

1- بناء ما يصحّ فيه المعتلّ؛ فيظهر؛ نحو (فَعْلَة) أو هو (أَفْعَلُ) من كذا. وفي ذلك قال ابن جني: "واعتبار الماضي المعتلّ العين إذا أردت معرفة عينه؛ هل هي واو أو ياء أن تبني منه (فَعْلَة) أو هو (أَفْعَلُ) من كذا؛ فإنّ هذا موضع يصحّ فيه الحرفان، ويظهران على أصولهما؛ وذلك نحو: صَاغَ صَوْغَةً وهو أصوغ منك، وخَاطَ خَيْطَةً وهو أخيط منك"2.

وهذه قاعدة لا تنخرم إلّا فيما شدّ؛ كقولهم: هو أحيل منه؛ مع قولهم: هما يتحاولان، ونحو ذلك.

2- الاستدلال على عين الكلمة بالمضارع؛ نحو: بَاعَ يَبِيعُ، وَقَادَ يَقُودُ، إلّا أنّ ذلك لا يطردّ أطّراد الأوّل3.

1 الكتاب 381/4.

2 المقتضب في اسم المفعول 24.

3 ينظر: المقتضب في اسم المفعول 25.

3- يُحمل ما جهل اشتقاقه على الواو دون الياء؛ لأنَّ الواو أغلب على العين من الياء في عموم تصريف اللُّغة، إلَّا أن تقوم دلالة على أنَّها من الياء¹.
ثانياً: الناقص:

يعرف الحرف المعتل في الناقص بأمور؛ منها:

- 1- المضارع؛ ك (يَدْعُو) و (يَرْمِي) .
- 2- الماضي المردود إلى المتكلم، أو المخاطب، أو الغائبين، أو الغائبات؛ كقولك: دَعَوْتُ أَذْعُو دَعَوْتَ وَدَعَوَا وَدَعَوْتُمَا وَدَعَوْنَ، وَرَمَيْتُ أَرْمِي، وَرَمَيْتَ وَرَمَيْتُمَا وَرَمَيْنَ.
- 3- المصدر؛ ك (الدَّعْوَةُ) و (الرَّمْيَةُ) .
- 4- اسم المُرَّة؛ ك (الدَّعْوَةُ) الواحدة.
- 5- اسم الهيئة؛ ك (المَشْيَةُ) .
- 6- التثنية؛ كقولك: عَصَا وَعَصَوَانِ وَرَحَى وَرَحِيَانِ.
- 7- جمع المؤنث السالم؛ كقولك: عَصَا وَعَصَوَاتٌ وَفَتَى وَفَتَيَاتٌ.
- 8- إن كانت الفاء واواً فاللَّام ياءٌ؛ كقولك في الفعل: وَشَيْتُ، وفي الاسم: الْوَجَى؛ لأنَّه ليس في كلام العرب كلمة فاؤها واوٌ ولا مها واوٌ إلَّا كلمة (واو) 3.

1 ينظر: المنصف 332/1، والخصائص 253/1.

2 ينظر: نظم الفرائد 161، والأشباه والنظائر 328/2.

3 ينظر: المزهرة 79/2.

10- إذا جهل الاشتقاق تحمل الألف المنقلبة عن معتلٍ على الياء؛ لأنَّ الياء تغلب على لام الكلمة¹.

بِعَشْرِ يَبِينُ الْقَلْبُ فِي الْأَلْفِ الَّتِي ... عَنِ الْوَاوِ تَبْدُو فِي الْأَخِيرِ أَوْ الْيَاءِ
بِمُسْتَقْبَلِ الْفَعْلِ الثَّلَاثِيِّ وَأَمْسِهِ ... وَمَصْدَرِهِ وَالْفِعْلَتَيْنِ 3 وَبِالْفَاءِ
وَعَيْنٍ لَهُ إِنْ كَانَتِ الْوَاوُ فِيهِمَا ... وَتَثْنِيَّةٍ وَالْجَمْعِ خُصًّا لِلْأَسْمَاءِ

وعَاشِرُهَا سَبْرُ الْإِمَالَةِ فِي الَّذِي ... يَشْدُّ عَنِ الْأَذْهَانِ عُنْصُرُهُ النَّائِي 4

وقد نظم المهلبي 2 بعض ذلك بقوله:

وتجدر الإشارة أن نشير إلى أن أحرف العلة ينقلب بعضها إلى بعض؛ وفق ما يطرأ على بنية الكلمة، من تصريف لغروض تغيير في موضع المعتل، أو لمجاورته لحركة لا تلائم طبيعته، ونحو ذلك في قواعد معروفة عند الصّرفيين، ومواقع كثيرة ليس من أهداف البحث الوقوف عليها 5

1 ينظر: المقتضب في اسم المفعول 25، والحكم 264/4.

2 هو: مهذب الدين أبو الحاسن مهلب بن الحسن بن بركات المهلبي المصري النحوي اللغوي الأديب، عاش بين سنتي (541هـ) و (583هـ). ومن مصادر ترجمته: إنباه الرواه 333/3، 334، وإشارة التعيين 356، وبغية الوعاة 204/2.

3 المراد به الفعلين هنا اسم المرة واسم الهيئة؛ ليجيء أحدهما على (فَعْلَة) والآخر (فَعْلَة).

4 ينظر: نظم الفرائد 161.

5 ينظر: شرح الشافية للرضي 3/66 وما بعدها، ومنجد الطالبين 82 وما بعدها، والقواعد والتطبيقات 61 وما بعدها.

(290/1)

أ- التّدَاخُلُ في المثال:

القسمة الجامعة لتداخل المثال هي على الصُّور التالية:

1- بين المثال والمثال.

2- بين المثال والأجوف.

3- بين المثال والتّاقص.

4- بين المثال واللّفيف.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: التّدَاخُلُ بين المثال والمثال:

تقدّم أنّ التّدَاخُلَ بين المثال والمثال أقلُّ أنواع التّدَاخُلِ في المعتلّات، ولذلك أسبابه 1.

ويؤكّد بعض ما سبق ذكره إحصاء ما في (لسان العرب) من المثال، وبيان نسبة الياء إلى

الواو فيه؛ فقد توصلَ البحثُ إلى أنَّ هذا المعجم يحتوي على ثمانية وعشرين وأربعمئة جذرٍ؛ بلغ الواويُّ منها خمسة وخمسين وثلاثمئة جذرٍ؛ أمَّا اليائيُّ فلم يزد عن ثلاثة وسبعين جذراً؛ وهو ما نسبته (17,06 %) بينما بلغت نسبة الواويِّ (82,94 %). ويتبيَّن من الإحصاء -أيضاً- خلُو بعض الأبواب من اليائيِّ، وهي أبواب: الدَّالِ والدَّالِ والزَّاي والشَّين والغين. ولم يأت في بعض الأبواب إلَّا جذرٌ يائيٌّ واحدٌ؛ وهي أبواب: الصَّادِ والضَّادِ والطَّاءِ والظَّاءِ والفاءِ والكافِ واللامِ.

1 ينظر: ص (287) من هذا البحث.

(291/1)

ولعلَّ من أهمِّ ما يستنتج من هذه الإحصائية تقلُّصُ الفُرصِ لتداخل المثلث مع المثلث. ونأتي - فيما يلي - على طائفة من أمثلة التداخل بين المثلث والمثلث:

فمنها تداخل الأصلين (ي ت ن) و (وت ن) في (اليَّتَن) وهو الولادُ المنكوس؛ وذلك أن تخرَجَ رجلاً المولود قبل يديه ورأسه؛ وهو يحتمل الأصلين:

فذهب الجوهري¹ والفيروزآبادي² إلى أنه من (ي ت ن) .

وجعله ابن منظور³ من الأصلين، وتابعه الزبيدي⁴ فذكره في الموضعين.

وجعل ابن خالويه (يَتَن) و (وَتَن) لغتين⁵ ولعله رجَّح ذلك لقولهم: أوتنت المرأة، وأيتنت.

ويجوز أن يكون ذلك إبدالاً؛ لأنَّ الواو والياء من حروف الإبدال، والتعاقب بينهما كثيرٌ؛ فيكون أحدهما أصلاً والآخر فرعاً ولعلَّ اليائيُّ هو الأصل، فقد قال ابن السكيت - فيما يقال بالياء والهمزة: (ولدته أمه

1 ينظر: الصحاح (يتن) 2219/6.

2 ينظر: القاموس (يتن) 1601.

3 ينظر: اللسان (وتن) 442/13، و (يتن) 455/13.

4 ينظر: التاج (وتن) 358/9، و (يتن) 369/9.

5 ينظر: التاج (يتن) 370/9.

(292/1)

يَتَنَّا وَتَنَّا) 1.

وزاد القالي: (وَتَنَّا) 2: فلعلَّ الواويَّ مبدلٌ من المهموز، والتَّبادل بين الهمزة والواو شائع في أوَّل الكلمة، وإن قلَّ في المفتوح. ويقرَّب الأصل اليائيَّ إجماعهم على الأصل اليائيَّ في كلِّ ما ذكره، واختلافهم على الأصل الواويَّ أو المهموز. ومن ذلك (الوَفْع) وهو المرتفع من الأرض؛ فهو يحتمل الأصلين (وف ع) و (ي ف ع) فقد ذكره ابن منظور في الأصلين؛ فقال في الواويَّ 3: "الوَفْعُ المرتفع من الأرض، وجمعه أَوْفَاع".

وقال في اليائيَّ: "اليَفْعُ: المشرف من الأرض والجبل، وقيل: هو قطعة منهما فيها غِلْظ ... وقيل: هو التَّلَّ المشرف، وقيل: هو ما ارتفع من الأرض" 4. والراجح أنَّ الأصل في هذا (ي ف ع) لسببين: أحدهما: أنَّ تصرّفات الكلمة بمعناها مذكورة في (اللسان) في (ي ف ع) دون (وف ع) وهو اعتراف من ابن منظور بأنَّ اليائيَّ هو الأصل. وثانيهما: أنَّ الأئمة وضعوها في (ي ف ع) فحسب،

1 الإبدال 137.

2 ينظر: الأمالي 160/3.

3 اللسان (وفع) 402/8.

4 ينظر: اللسان (يفع) 414/8.

(293/1)

كالجوهري 1 والصَّغاني 2 والفيروزآبادي 3. ومن أمثلة التداخل (الأيَدَح) وهو اللهو والباطل، تقول العرب: أخذته بأيَدَح، وأودَحَ الرَّجُلُ أقرَّ بالباطل؛ وهو يحتمل الأصلين (ي د ح) و (ود ح) وقد ذكره ابن منظور 4 فيهما معاً. ولم أقف على (ي د ح) في المعاجم التي رجعتُ إليها خلا (اللسان). ومن ذلك (اليسْع) وهو اسم نبيّ، ذكره ابن منظور في الأصلين؛ فقال في (ي س ع): "وأما اسم النبيّ فاليسْع" 5.

وقال في (وس ع): "واليسْعُ اسم نبيّ؛ هذا إن كان عربياً ... وقد أُدخل عليه الألف

واللّام ... وقُرئ {وَالْيَسَعَ} 6 و {وَالْيَسَعَ} 7

- 1 ينظر: الصحاح (يفع) 1310/3.
- 2 ينظر: التكملة (يفع) 395/4.
- 3 ينظر: القاموس (يفع) 1004.
- 4 ينظر: اللسان (ودح) 631/2، 632.
- 5 اللسان (يسع) 414/8.
- 6 سورة الأنعام: الآية 86، وهي قراءة الجمهور.
- 7 وهي: قراءة حمزة والكسائي، وحجتهما في ذلك أنّ اللّيسع أشبه بالأسماء الأعجميّة، ودخول الألف واللّام في (اليّسع) قبيح؛ لأنّك لا تقول (اليزيد) ولا (اليحيى) وتشديد اللّام أشبه بالأسماء الأعجميّة. ينظر: السبعة 262، والقراءات وعلل النحويين فيها 189/1، وحجة القراءات 259.

(294/1)

أيضاً- بلامين 1.

وسبب التّداخل في ذلك أنّ (اليّسع) على قراءة الجمهور يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (يَفْعَل) . وثانيهما: أن يكون (فَعَلًا) . فقد رُوي عن أبي عمرو أنّ (اليّسع) مثل (اليّسر) فهما يَسَع وَيَسِر؛ فأدخلت الألف واللّام؛ ففعل: اليّسع مثل (اليّرمع) وهو الحجارة، و (اليّحمّد) قبيلة من العرب؛ وهو فعلٌ مضارع سُمّي به؛ ولا ضمير فيه؛ فعُرف بالألف واللّام 2، وهي للمدح عند الفراء 3؛ فإن كان عربيّاً فهو (يَفْعَل) لأنّه في الأصل (يُوسَع) بكسر السّين، كما أنّ أصل (يَعْدُ) (يُوعِدُ) ثمّ حذفت الواو؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، ثمّ فتحت السّين من أجل حرف الحلق، ولم تردّ الواو؛ لعروض الفتحة، وقريب منه يَطأ وَيَقَع وَيَدْعُ 4، فيكون من (وس ع) . وإن كان أعجميّاً فلا اشتقاق له؛ ووزنه (فَعَل) على أصالة الياء 5.

أمّا (اللّيسعُ) بلامين فوزنه (الفَيْعَل) من (ل س ع) ك

1 اللسان (يسع) 393/8.

2 ينظر: التبيان في إعراب القرآن 516/1.

3 ينظر: معاني القرآن 342/1.

4 ينظر: التبيان 516/1.

5 ينظر: حجة القراءات 259.

(295/1)

(الصَّيْرُف) 1.

وقد جزم أبو جعفر النَّحَّاسُ بأنَّ (الْيَسَعَ) اسم أعجميَّ حين قال: "والحقَّ في هذا أنَّه

اسم عجميَّ، والعجميَّة لا تؤخذ بالقياس؛ إمَّا تؤدَّى سماعاً" 2.

فعلى قول النَّحَّاس هو من (ي س ع) وقد أصاب ابن منظور في وضعه في هذا الأصل؛

وإن كان عربياً فهو من (وس ع) ولا وجه لوضعه في اليائي. وممن وضعه في (وس ع)

الجوهري 3، والفيروزآبادي 4، والزَّبيدي 5.

ومن ذلك (الْوَرَع) بمعنى: الجبان؛ سميَّ بذلك لإحجامه ونكوصه، أو الصَّغير الضَّعيف

الذي لا غناء عنده، والضَّعيف في رأيه وعقله وبدنه؛ وهذا مذكور في (ور ع) من

(الصَّحاح) 6 و (اللسان) 7 و (القاموس) 8.

وثمَّة أصل آخر يَرِدُ على هذه الكلمة بمعناها؛ وهو (ي ر ع) فقد

1 ينظر: حجة القراءات 259، والكشف عن وجوه القراءات 438/1.

2 إعراب القرآن 81/2.

3 ينظر: الصَّحاح (وسع) 1298/3.

4 ينظر: القاموس (وسع) 996.

5 ينظر: التاج (وسع) 542/5.

6 ينظر: 1296/3.

7 ينظر: 388/8.

8 ينظر: 995.

(296/1)

قال الزبيدي: "اليراع: الجبان الذي لا فؤاد له؛ قال ربيعة بن مقروم الضبي:
 شَهِدْتُ طِرَادَهَا فَصَبَرْتُ فِيهَا ... إِذَا مَا هَلَّلَ النَّكْسُ الْيَرَاعُ¹
 ... واليراع: الرجل الضعيف، ومن لا رأي له ولا عقل"².
 وقريب منه ما جاء في (الصحاح) ³ و (اللسان) ⁴ و (القاموس) ⁵.
 وأراه من (ورع) لكثرة تصرفه في هذا الأصل، وكثرة معانيه؛ وهي قريبة من معناه
 المذكور آنفاً، ومنها: التَّحَرُّجُ، والكُفُّ عن القبيح أو الحرام، والمنع، والاحتشام، وضعف
 العقل وقلة المال، وحبس الدابة باللجام، أو ردها عن الحوض؛ فالجبان الضعيف الذي
 لا فؤاد له ولا عقل هو من تلك المعاني.

-
- 1 ينظر: المفضليات 187، والاختيارين 574، وشرح اختيارات المفضل 854/2.
 - 2 التاج (يرع) 564/5، 565.
 - 3 ينظر: (يرع) 1310/3.
 - 4 ينظر: (يرع) 413/8.
 - 5 ينظر: (يرع) 1004.

(297/1)

ثانياً- التداخل بين المثال والأجوف:

ومن صور تداخل المعتلات ما يقع منه بين المثال والأجوف؛ غير أنه قليل الحدوث -
 أيضاً- لطبيعة المثال؛ كما تقدّم. ومن أمثلة هذا النوع (السيمّا) في قوله عزّ وجلّ:
 {تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ} 1 و {سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ} 2 و {يُعْرِفُ
 الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ} 3.
 ويتداخل - في هذه الكلمة - أصلاً؛ هما (وس م) و (س وم) فوزن (السيمّا) على
 الأصل الأوّل (عِفْلًا) 4 على القلب، وعلى الثاني (فِعْلًا) . وتفصيل ذلك أنّ الظاهر
 أن تكون (السيمّا) مشتقة من الوسم؛ وهو العلامة؛ فيكون أصلها (وسمى) قدّمت العين
 على الفاء؛ فصار (سومى) 5، فقلبت الواو ياءً؛ لوقوعها ساكنة غير مشددة بعد
 كسرة؛ كقولهم في مؤزّانٍ وموَعَدٍ وموَقَاتٍ: مِيزَانٌ ومِيعَادٌ ومِيقَاتٌ "وإنّما

- 2 سورة الفتح: الآية 29.
3 سورة الرحمن: الآية 41.
4 ينظر: الدر المنثور 622/2.
5 ينظر: المجموع المغيث 414/3، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال 150.

(298/1)

قلبو الواو ياء؛ إذا سُكِّنَتْ وانكسر ما قبلها، تشبيهاً بالألف من حيث إنَّ الواو والياء متى سُكِّنَتْ وكان قبلهما حركة من جنسيهما كانتا مدَّتين كالألف؛ فكما أنَّ الألف منقلبة إذا انكسر ما قبلها أو انضمَّ؛ نحو: ضَوَّيرٍ ومَفَاتِيحٍ؛ فكذلك انقلبت الواو والياء إذا أشبهتاها"1.

وجاء في (اللسان): "قولهم: عليه سِيَمًا حسنة؛ معناه: علامة؛ وهي مأخوذة من: وَسَمْتُ أَسْمٍ ... والأصل في: سِيَمًا، وَسَمِي؛ فحُوِّلَت الواو من موضع الفاء؛ فوُضِعَتْ في موضع العين؛ كما قالوا: ما أَطْيَبَهُ وأَيْطَبَهُ؛ فصار سَوْمِي"2.

ويقال فيها: السِّيَمَا والسِّيَمَاءُ، بالقصر والمدِّ، ويجوز في رسم المقصورة: سِيَمًا وسِيَمِي3. وقيل: إنَّ السِّيَمَا من (السَّوْم) فيكون وزنها (فَعْلًا) والأصل (سَوْمًا) حدث فيها ما ذكر آنفًا؛ لسكون الواو وكسر ما قبلها.

واختار الدكتور أحمد الخراط هذا القول ورجَّحه "لأنَّ السُّوْمَةَ: العلامة؛ ولا يقال بالقلب إذا تبيَّن النُّطق بالأصل"4 وهو يرى أنَّ الوَسْمَ بمعناه مقلوب من السَّوْم؛ ولم يقل بذلك أحد -فيما أعلم- وهو خلاف

-
- 1 شرح الملوكي، لابن يعيش 242، 243.
2 اللسان (سوم) 312/12.
3 ينظر: الممدود والمقصود، لابن السكيت 68، واللسان (سوم) 312/12.
4 معجم مفردات الإبدال والإعلال 150.

(299/1)

مذهب الجمهور¹ فالوسم بمعناه أصلٌ مستقلٌّ متصرفٌ؛ ألا تراهم قالوا في (وسم) :
 الْوَسْمُ أَثَرُ الْكَيِّ، وَوَسَمَهُ وَسَمًا وَسِمَةً؛ إِذَا أَثَرَ فِيهِ بِسِمَةٍ وَكَيٍّ، وَأَتَسَمَ الرَّجُلُ؛ إِذَا جَعَلَ
 لِنَفْسِهِ سِمَةً يَعْرِفُ بِهَا، وَأَصْلُهُ (اُؤْتَسَمَ) عَلَى (افْتَعَلَ) وَالسِّمَةُ وَالْوَسَامُ: مَا يُسَمُّ بِهِ الْبَعِيرُ
 مِنْ ضُرُوبِ الصُّوَرِ، وَالْوَسْمِيُّ: مَطَرٌ أَوَّلَ الرَّبِيعِ؛ سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَسَمُّ الْأَرْضَ بِالنَّبَاتِ،
 وَيُقَالُ: تَوَسَّمْتُ فِي فَلَانٍ خَيْرًا؛ أَي: رَأَيْتُ فِيهِ أَثَرًا مِنْهُ، وَالْوَسَامَةُ: أَثَرُ الْحُسْنِ، وَنَحْوُ
 ذَلِكَ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَصَالَةِ (وَسَمَ) فَالسِّمَةُ إِذْنٌ (عِفْلًا) وَلَيْسَتْ (فِعْلًا) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 وَمِنْ تَدَاخُلِ الْمَثَالِ وَالْأَجُوفِ مَا وَقَعَ بَيْنَ الْأَصْلَيْنِ فِي (الطَّادِي) وَهُوَ الثَّابِتُ؛ قَالَ
 الْقَطَامِيُّ:

ما اعتَادَ حُبُّ سُلَيْمَى حِينَ مُعْتَادَ وَلَا تَقْضَى بَوَاقِي دِينِهَا الطَّادِي²
 فهذا مذكور في (اللسان) في موضعين (ط ود) 3 و (وط د) 4. وواضحٌ أنَّ سبب
 التَّدَاخُلِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ: الْقَلْبُ الْوَاقِعُ فِيهَا؛ فَوَزَنُ (الطَّادِي) (الْعَالِفُ) كَ (الْحَادِي)
 وَهُوَ مِنْ: وَطَدَ يَطْدُ، وَوَطَدَ اللَّهُ مُلْكَهُ،

-
- 1 ينظر: المجموع المغيث 414/3، واللسان (سوم) 312/12، والنهر الماد 329/2،
 والدرر المصون 622/2، والتاج (سوم) 350/8.
 2 ديوانه 87. وينظر: الخصائص 78/2، واللسان (طود) 720/3، و (وطد) 461/3.
 3 ينظر: اللسان (طود) 270/3.
 4 ينظر: اللسان (وطد) 461/3.

(300/1)

إِذَا ثَبَّتَهُ.
 قَالَ أَبُو عبيدٍ مَعْقِبًا عَلَى بَيْتِ الْقَطَامِيِّ: "يَرَادُ بِهِ الْوَاطِدُ؛ فَأَخْرَجَ الْوَاطِدُ؛ وَقَلْبُهَا أَلْفًا" 1.
 وَمَعْنَى الثَّبَاتِ فِي (وَطَدَ) مَوْجُودٌ -أَيْضًا- فِي (ط ود) يُقَالُ: طَادَ إِذَا ثَبَتَ، وَالطُّودُ:
 الْجَبَلُ الْعَظِيمُ، وَجَمْعُهُ: أَطْوَادٌ 2.
 وَمِنْ هُنَا كَانَ تَعْيِينُ الْأَصْلِ مِنْهُمَا أَمْرًا صَعِبًا؛ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ
 يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا أَصْلًا مُسْتَقِلًّا بِرَأْسِهِ؛ فَيُدرَجَا فِي بَابِ التَّرَادُفِ.
 وَمِنْ ذَلِكَ تَدَاخُلُ (ي ت أ) وَ (ت ي ت) فِي قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ (تَيَّنَاءٌ) وَهُوَ الَّذِي يَقْضِي
 شَهْوَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، أَوْ يُحْدِثُ؛ وَيَسَمَّى الْعَذِيوْطَ؛ وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَصْلِهِ:

فذهب فريق إلى أنه من (ت ي ت) ووزنه (فَعْلَاء) . وممن رأى هذا الرأي: ابن منظور³، وابن الطَّيِّب الفاسيُّ، الذي قال -بعد أن ذكر معناه: (فظهر بهذا أن مادته (ت ي ت) فيكون وزنه (فَعْلَاء) 4.

1 اللسان (وطد) 461/3.

2 ينظر: التهذيب 4/14.

3 ينظر: اللسان (تيت) 18/2.

4 التَّاج (تيت) 533/1.

(301/1)

وذهب فريق إلى أنه من (ي ت أ) وفيه المعرِّي¹ وأبو حَيَّان²؛ إذ جعله من الأمثلة التي زيدت في أولها التَّاء. ويكون وزنه - حينئذٍ (تَفْعَالاً) كما نقل الزَّبيدي³. ويجوز في الكلمة أصلٌ ثالثٌ غير ما تقدَّم؛ فقد ذهب رَضِيُّ الدِّين الشَّاطِبيُّ⁴ - فيما حكاه الزَّبيديُّ⁵ - أنها (تَفْعَال) من (التَّائِي) أي: يتأتَّى له الماء قبل الجماع. فيكون أصلها على هذا الاشتقاق (أت ي) ويقرَّب ذلك قولهم: (تَتَّاء) بالهمز؛ فلعلَّ قولهم: (تَيْتَاء) مخفَّفٌ منه.

ونُقل عن ابن القطَّاع أنه كان يرى أنَّ (تَيْتَاء) على بناء (فِعَال) قال: "وأما (فِعَال) فيكون اسماً موضوعاً نحو فِتَاءٌ وَحِثَاءٌ، ويكون نعتاً؛ نحو رجلٌ تَيْتَاءٌ لِلْعَذِيَّوِطِ" 6.

1 ينظر: ثلاث رسائل في اللغة (ما جاء على وزن تفعال) 8.

2 ينظر: الارتشاف 104/1، وفيه أنه (تيتاً) وفي المخطوط (34) (تيتاء) على الصواب.

3 ينظر: التَّاج (تيت) 533/1.

4 هو محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الشَّاطِبيُّ البُلنسيُّ، مقرئ لغوي، أخذ عنه أبو حَيَّان الأندلسيُّ وجمال الدِّين المَرِّي؛ كانت وفاته بالقاهرة (سنة 684هـ) . من مصادر ترجمته: الوافي بالوفيات 190/4، وشذرات الذهب 389/5، وكشف الظنون 1072/2.

5 ينظر: التَّاج (تيت) 533/1.

6 ينظر: التَّاج (تيت) 533/1.

(302/1)

ولا وجه لما ذهب إليه؛ إلا أن يكون أراد أن الياء جيء بها لفك الإدغام، كأن يكون الأصل (تتاء) فحُفِّفَ بقلب التاء الأولى ياءً، كما قالوا في دِنَارٍ: دِينَارٌ. وإن لم يكن الأمر كذلك فإنَّ صواب الوزن على تقدير أصالة التاء الأولى والهمزة (فِيْعَال) من (ت ت أ) أو (فِيْعَتَال) من (ت ي أ). والأوَّل أقرب؛ لأنَّ زيادة الياء في هذا الموضع أكثر من زيادة التاء حَشْوًا في غير (الافتعال). ومن أمثلة التداخل: تداخل (ول هـ) و (ل ي هـ) أو (ل وهـ) في لفظ الجلالة (الله) وقد اختلفوا في أصله واشتقاقه اختلافًا بيِّنًا¹:

فمنهم من جعل الأصل (ول هـ) 2 من الولِّه، وهو الحَيْرَةُ؛ فالخلق يُولِّهُونَ إليه في حوائجهم، ويضرعون إليه فيما يصيبهم، ويفزعون إليه في كلِّ ما ينوبهم؛ كما يُولِّه كُلُّ طفلٍ إلى أمِّه؛ قال عزَّ وجلَّ: {ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَاوُّونَ} 3 وكان القياس أن يقال: (مُولُوهُ) كما قالوا: مَعْبُودٌ؛ إلا أنَّهم خالفوا به ذلك البناء؛ ليكون اسمًا علمًا؛ فقالوا:

-
- 1 ينظر: العين 90/1، والكتاب 195/2، 498/3، وتفسير أسماء الله الحسنى 25، والزينة 13/2، والمخصَّص 134/17، وأما ابن الشَّجْري 14/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 32/1، والجامع لأحكام القرآن 102/1، وبصائر ذوي التَّمييز 12/2، وعناية القاضى 333/7، وموطئة الفصيح 5ب، 6أ.
- 2 ينظر: مقاييس اللُّغة 140/6، ونتائج الأفكار 52، واللِّسان (أله) 468/13.
- 3 سورة التحل: الآية 53.

(303/1)

إله كما قالوا للمكتوب كِتَابٌ، وللمحسوب حِسَابٌ¹. وأصل (إله) (وِلَاةٌ) فقلبت الواو همزةً لانكسارها؛ فقليل (إله) كما قيل في وعاءٍ: إِعَاءٌ،

وفي وشاح: إشاح، ثم أدخلت عليه الألف واللام؛ فقالوا (الإله) - بمد اللام - فنقلوا حركة الهمزة إلى اللام، ثم حذفت الهمزة وسكنت اللام للإدغام، فقالوا: الله. أو أنهم حذفوا الهمزة تخفيفاً فعوضَ منها (أل) التعريف؛ فاجتمع لآمان؛ فأدغمت الأولى في الثانية.

وقريبٌ من ذلك صنيعهم في (النَّاس) على مذهبٍ 2، فأصله (أناس) فأدخلوا الألف واللام؛ فقالوا: (الأناس) ثم حذفوا الهمزة تخفيفاً؛ فقالوا (النَّاس). والألف واللام في (الله) عوضٌ - عند بعضهم 3 - من الهمزة المحذوفة، ودليل ذلك استجازتهم لقطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التعريف في القسم والنداء؛ كقولهم (أَفَّا لِلَّهِ لَتَفْعَلَنَّ) و (يا اللَّهُ اغْفِرْ لِي). ويكون وزن لفظ الجلالة على ما تقدّم (العال). ومن ذهب إلى أنه من (أل هـ) 4 كان عنده مشتقاً من (أله)

1 ينظر: سفر السَّعادة 10/1، 11.

2 ينظر: سفر السَّعادة 5/1.

3 سفر السَّعادة 6/1.

4 ينظر: الكتاب 195/2، وعناية القاضي 55/1.

(304/1)

الرَّجُلُ يَأْلُهُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى: عَبْدٌ، أَوْ أَلِهَ بِمَعْنَى: تَحَيَّرَ، أَوْ فَرَعَ، أَوْ بِمَعْنَى: أَهْنَتْ إِلَى فَلَانٍ؛ أَي: سَكَنْتُ إِلَيْهِ؛ فَلَيْسَ بِبَعِيدٍ أَنْ تَكُونَ الْهِمَزَةُ -أَيْضاً- بَدَلاً مِنَ الْوَائِ؛ فَيَعُودُ إِلَى (وَل هـ). والوزن: (العال) أَيْضاً.

وذهب بعضهم 1 إلى أَنَّ أَصْلَهُ (ل ي هـ) من (لآه) على زنة فَعَلَ -يَلِيهِ لَيْهَا؛ إِذَا احْتَجَبَ وَتَسَتَّرَ. أَوْ مِنْ (ل وهـ) من (لآه) يَلُوهُ؛ إِذَا ارْتَفَعَ؛ وَقَدْ كَانَتِ الْعَرَبُ تَقُولُ لِكُلِّ شَيْءٍ مَرْتَفَعٍ: لآه؛ يَقُولُونَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ: لآهَتْ، ثُمَّ دَخَلَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ تَعْظِيماً؛ وَفُخِّمَتِ اللَّامُ الْأُولَى. قَالَ الْأَعَشَى:

كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ ... يَسْمَعُهَا لِأَهْهُ الْكُبَارُ 2

وَأَبُو رِيَّاحٍ هُوَ النَّبِيُّ صَالِحٌ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.

وَقَالَ ذُو الْإِصْبَعِ الْعَدَوَائِيُّ:

لَا هِ ابْنُ عَمِكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي 3

يريد: لله ابن عمك؛ فحذف لام التعريف؛ على قول جماعة من

- 1 ينظر: الكتاب 498/3/3، واشتقاق أسماء الله 27، والبارع 108، والصحيح (ليه) 2248/6، والجامع لأحكام القرآن 103/1.
- 2 ينظر: ديوانه 333.
- 3 ينظر: المفضليات 160، وإصلاح المنطق 373، ومجالس العلماء 57، والزينة 14/2، واشتقاق أسماء الله 27، والبارع 108، والأزهيّة 290.

(305/1)

العلماء 1.

فيكون وزن لفظ الجلالة على هذا الاشتقاق (الفعل) أو (الفعل) على تقدير تحرك العين، أو (الفعل) على تقدير سكوتها. وثمة من قال: إنه غير مشتق؛ وذهب إلى هذا المازي²، والزجاج³، والسهيلى⁴ الذي أشار إلى أن الألف واللام هي من الكلمة نفسها، ثم وصلت الهزمة لكثرة الاستعمال، وكان يستدل على أصالتها بقطعها في قولهم: (يا الله). ويدل على أنه غير مشتق - عنده - أنه سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها؛ قال: "لا نقول: إن اللفظ قديم، ولكنه متقدم على كل لفظ وعبارة، ويشهد بصحة ذلك قوله تعالى: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} 5 فهذا نص في عدم المسمي، وتنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم" 6.

ثالثاً- التداخل بين المثال والتأقص:

ومن صور التداخل في المعتلات تداخل المثال مع التأقص؛ وهو

- 1 ينظر: الكتاب 498/3/3، واشتقاق أسماء الله 27، 28.
- 2 ينظر: مجالس العلماء 56، واشتقاق أسماء الله 28.
- 3 ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى 25.
- 4 ينظر: نتائج الفكر 51، 52.
- 5 سورة مريم: الآية 65.
- 6 نتائج الفكر 51، 52.

- أيضاً - قليل الحدوث؛ لما تقدّم من حال المثال في اللغة العربيّة.
ومن هذا النوع تداخل (وس م) مع (س م و) في (أَسْمَاء) اسم امرأة؛ فهي تحتل أن يكون وزنها (أَفْعَالاً) أو (فَعْلَاء) وقد اختلفوا في ذلك:
فمن ذهب إلى أنّها (أَفْعَال) جعلها جمع (اسم) من السُّمُو؛ فتكون سَمِيَتْ بالجمع؛ و"قد اختصّ به النساء؛ حتّى كأن لم يكن جمعاً قط" 1. وإنّما امتنع من الصّرف للتأنيث والتّعريف 2.
وإذا سمي به الرّجال جاز الوجهان؛ والأجود عند المبرّد 3 الصّرف؛ لأنّه - عنده - من الأعلام المذكّرة التي غلبت تسمية المؤنث بها؛ فلحق بباب (سُعَاد) و (زَيْنَب) 4.
ومّن قال بهذا؛ أعني (أَفْعَال) الأعلام الشّنتَمريّ في ردّه على سيبويه 5 لجعله أَسْمَاء (فَعْلَاء) بقوله: "ولا نعرف في الكلام اسماً بهذا التّأليف؛ فتكون أَسْمَاء (فَعْلَاء) منه، والظاهر أنّ أَسْمَاء (أَفْعَال) على أنّه

1 المقتضب 3/365.

2 ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 14/10.

3 ينظر: المقتضب 3/365.

4 ينظر: المبهج 185.

5 ينظر: الكتاب 2/256، 257.

جمع اسم؛ فسمّي به" 1. ومنهم الجوهريّ 2 إذ ذكرها في (سمو).
والصّغانيّ 3 إذ نصّ على أنّها (أَفْعَال) وأنّهم شبهوها ب (فَعْلَاء) لكثرة التّسمية.
وذهب فريق من العلماء 4 وعلى رأسهم سيبويه إلى أنّ (أَسْمَاء) (فَعْلَاء) من (الوَسَامَة) وهو الحُسن؛ كقولهم: فلان وسيم الوجه؛ أي: ذو وسامة؛ فالأصل (وَسْمَاء) فأبدلت الواو همزة استتقلاً؛ كما قالوا: امرأة أناة من: الوئي، وقالوا: أحد، والأصل (وَحْد).
وعلى هذا لا ينصرف (أَسْمَاء) في المعرفة ولا في النّكرة.
ومّن جعلها (فَعْلَاء) غير سيبويه: ابن السّراج 5 وابن جيّ 6 والرّضيّ 7 وابن منطّور 8 إذ

ذكرها في (وس م) وكذلك

-
- 1 تحصيل ماء عين الذهب 79ب.
 - 2 ينظر: الصحاح (سمو) 2383/6.
 - 3 ينظر: التكملة (سمو) 440/6.
 - 4 ينظر: شرح المفصل³ لابن يعيش 14/10، والمبهبج 184، وشرح الشافية للرّضي 79/3، وشرح الشافية للركن الاستراباذي 126ب.
 - 5 ينظر: الأصول 86/2.
 - 6 ينظر: المبهبج 186، وسرّ الصناعة 92/1.
 - 7 ينظر: شرح الشافية 79/3.
 - 8 ينظر: اللسان (وسم) 638، 637/12.

(308/1)

الفيروزابادي¹ والزبيدي².
وأرى الحق في جانب سيوييه، ومن نحى نحوه في أنّها من: الوَسَامَة، لسببين:
أحدهما: أنّ التَّسْمِيَةَ بالصِّفَةِ أكثر من التَّسْمِيَةِ بالجمع³.
والآخر: أنّ جعلها من الوَسَامَةِ -وهو: الحُسن- أقرب في تسمية النساء من معنى جمع
(اسم) 4.
وعلى هذا يكون الأصل (وس م) لا (س م و) .
ومن صور التداخل بين المثال والتأقص أنّ (طَبَّةً) وهي: حَدُّ السَّيْفِ والسِّنَانِ والتَّصْلِ
تحتل الأصلين (وظ ب) و (ظ ب و) .
وكان ابن جني⁵ يرى أنّه من (ظ ب و) وأنّه لا يجوز أن يكون المحذوف منه فاءً؛ لأنّ
الفاء لم يطرد حذفها إلّا في مصادر المثال الواويّ؛ نحو (عِدَّة) و (زِنَة) و (جِدَّة) .
وليست (طَبَّةً) من ذلك؛ فأولها مضموم، وأوائل تلك المصادر مكسورة، ولم يطرد
حذف الواو فاءً من (فُعْلَة) إلّا في (الصُّلَّة) بالضّمّ

1 ينظر: القاموس (وسم) 1506.

2 ينظر: التّاج (وسم) 93/9.

3 ينظر: شرح الشافعية للرضي 79/3.

4 ينظر: المبهج 186.

5 ينظر: سر الصناعة 604، 630/2.

(309/1)

– وهي من (الصَّلَة) ولا نظير له.
وذكر أنه لا يجوز أن يكون المحذوف من (طَبَة) العين؛ لأن ذلك لم يأت إلا في (سَه) و (مُد) وهما كلمتان نادرتان لا يقاس عليهما. ومما يدل على أنها من (ظ ب و) قولهم في جمعها: (طَبًا) فاللَّام – كما ترى – هي المعتلّة؛ ك (لُعَة) و (لُعَى) .
وكان ابن سيده¹ يقول بقول ابن جني؛ لما رأى قوّة مذهبه فيه. وإن صحَّ ما ذهب إليه ابن جني وابن سيده فإنه لا تداخل في كلمة (طبة) .
ومن أمثلة هذا الباب: تداخل (وري) و (ت ري) في (التَّرِيَة) وهي اسم ما تراه الحائض عند الاغتسال، وهو الشَّيء الخفيّ اليسير، وفيها رأيان:
الأوّل: مذهب أبي عليّ الفارسي²؛ وهو أن وزنها (فَعِيلَة) إمّا من (وَرَى) كأنّ الحيض وأرى بها عن منظره العين، أو من (وَرَى) ³ الزند إذا أخرج النّار؛ كأنّ الطّهر أخرجها وأظهرها بعد ما كان أخفاها الحيض.

1 ينظر: اللسان (طبا) 22/15.

2 ينظر: اللسان (وري) 390/15.

3 يقال: وَرَى الزند إذا أخرج النّار، وَوَرَى إذا صار واريّاً، وقيل: وَرَى وَوَرَى بمعنى واحد؛ أي: اتّقد. ينظر: اللسان (وري) 390، 388/15.

(310/1)

الثاني: ما ذهب إليه الأزهرى¹ وهو أن الأصل (ت ري) ووزنها (فَعِيلَة) أيضاً.
وتحتمل (التَّرِيَة) أصلاً ثالثاً؛ فقد ذهب ابن سيده² إلى أنها من الرُّوِيَة، والتّاء الأولى زائدة؛ فالأصل – حينئذٍ (رأي) وهو مذهب قويّ، فكأنّها (تَرِيَة) على زنة (تَفَعْلَة) من رأى، ثمّ قلبت الهمزة ياءً، فقالوا: (تَرِيَة) فسكّنت الياء الأولى للإدغام وحركت الرّاء

لالتقاء الساكنين، أو نقلت حركة الياء - وهي الكسرة - إلى الراء، وسكنت الياء الأولى، ثم أدغمت في الياء الثانية.

1 ينظر: التّهذيب (ترى) 309/14.

2 ينظر: اللسان (ترى) 101/14.

(311/1)

رابعاً- التّدَاخُلُ بين المِثَالِ واللّفِيفِ:

ثَمَّةٌ تداخل بين المِثَالِ واللّفِيفِ، غير أنّه قليل؛ لما تقدّم من طبيعة المِثَالِ. ومنه تداخل (وأل) و (وول) في (الأوّل) نقيض الآخر؛ وقد اختلفوا فيه: فذهب البصريّون 1 - وعلى رأسهم سيبويه - 2 إلى أنّ أصله (وول) وهو (أفعل) وأصله (أوّل) واستدلّوا باتّصال (من) به؛ على حدّ اتّصالها بأفعل التّفصيل؛ لقولهم: ما لقيتك مذ أوّل من أمس؛ فجرى هذا مجرى قولهم: هو أعلم من عمرو، وزيد أطول من بكرٍ. ودلّ على ذلك - أيضاً - قولهم في التّأنيث: الأولى؛ فهو بمنزلة (الأفْضَلِ) و (الفُضْلى) فالأوّل (فُعْلى) وهي في الأصل (وُؤْلى) فأبدلت الواو همزةً. ويدلّ على ذلك - أيضاً - ترك الصّرف 3 وأفعلٌ ممّا لا ينصرف. وبحثوا عن فعله؛ فلم يجدوه؛ فقالوا: لا يتصرّف منه فعل "لأنّ فاءه وعينه واوان، فلو قالوا فيه: (فَعَلٌ يَفْعَلُ) لحدث هناك شيان يتدافعان؛

1 ينظر: الكتاب 195/3، والأصول 339/3، والشّيرازيات 2، والمنصف 201/2،

وسر الصناعة 600/2، والتبيين 58، 57/1، وشرح الشافعية للرضي 340/2.

2 ينظر: الكتاب 195/3.

3 ينظر: المنصف 201/2.

(312/1)

وذلك أنّ (فَعَل) إذا كانت فاؤه واواً، فالمضارع منه إنّما يجيء على (يَفْعَل) نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وعين الفعل إذا كانت واواً؛ فالمضارع من: فَعَل، أبداً مضموم العين؛ نحو: قَالَ

يَقُولُ؛ فكان يجب أن تكون العين من (يَفْعَل) مضمومة مكسورة في حال؛ وهذا متنافٍ؛ مع ما ينضاف إليه من ثقل الواوين"1.

ولا يُردُّ على أصحاب هذا الرأي بأنَّ فيه اجتماع المثليين في أوَّل الكلمة؛ لأنَّه قد جاء عن العرب (ددن) ونحوه؛ كما مرَّ2.

ولا يُردُّ عليهم - أيضاً - بقولهم في جمعه (أوائل) بالهمز - كأنَّ العين همزة؛ لأنَّه في الأصل (أوَّول) فلمَّا اكتنف الألف واوان، ووليت الآخرة منهما الطَّرَفَ، ضعفتُ، وانضاف ذلك إلى ثقل الجمع قلبت الأخيرة منهما همزة3.

وذهب الكوفيون، وعلى رأسهم الفراء4 إلى أنَّ أصله (وأل) من (وَأَلَّ يَلُلُ) إذا نجا؛ لأنَّ النَّجاة في السَّبق، فقلبت الهمزة في موضع الفاء، أو هو من (وول) فـ (أوَّل) عندهم (فَوَّعَل) وأصلها (أوَّأل) ثمَّ خَفَّفَت

1 المنصف 2/201، 202.

2 ينظر: ص (101) من هذا البحث، والأصول 3/340، والشيرازيات 2/ب.

3 ينظر: الأصول 3/340، وسر الصناعة 2/600.

4 ينظر: المنصف 2/202، والتبيان 1/58، وشرح الشافية للرضي 2/340، وشرح الكافية له 2/218.

(313/1)

الهمزة بأنَّ أبدلت واوًا؛ فصارت (أوَّول) فأدغمت الأولى في الثَّانية؛ فقالوا: (أوَّل) . ويردُّ عليهم أمران:

أحدهما: أنَّهم خالفوا القياس في تخفيف الهمزة؛ لأنَّ القياس في تخفيف مثل هذه الهمزة أن تُلقى حركتها على السَّاكن قبلها، وتحذف1.

وثانيهما: أنَّ استعمال (أوَّل) متلوًّا بـ (مِنْ) يردُّ قولهم؛ لأنَّ (فَوَّعَلًا) لا يستعمل بـ (مِنْ) فلا يقال: (فَوَّعَل) منه، ولكن يقال: (أَفْعَل) منه.

ويبدو - لأوَّل وهلة - أنَّ في قراءة قالون2: {وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادٍ لُّوْلَى} 3 بـهمز الواو؛

وهي عين الكلمة -دليلاً على أنَّ الأصل الهمز؛ كما ذهبوا إليه، كما أنَّ في قولهم:

(النَّبَأُ) و (بَرَأَ اللهُ الخَلْقَ) دليلاً على أنَّ (النَّبِيَّ) و (البَرِيَّةَ) أصلهما الهمز. غير أنَّ الأمر

بخلاف ذلك، لأنَّ الهمز في قراءة قالون بمنزلة قول جرير:

حَبَّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُوسَى ... وَجَعَدَهُ لَوْ أَضَاءَ هُمَا الْوَقُودُ 4

1 ينظر: التبيان 58/1.

2 ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 296/2، والإقناع 775/2.

3 سورة النجم: الآية 50.

4 ينظر: ديوانه 288/1، وهو فيه غير مهموز، وروي بالهمز في كثير من المصادر المعتمدة؛ كالمنصف 203/2، والخصائص 175/2، والكشاف 43/1.

(314/1)

ألا ترى أنَّ "من العرب من يبدِّل الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة؛ فيقول: مُؤَقِّنٌ ومُؤَقِّدٌ؛ وليس هكذا: أَنْبَأْتُ، وَبَرَأَ اللهُ الْخَلْقَ؛ لأنَّ الهمزة فيهما من الكثرة بحيث لا خفاء به" 1 فلذلك لا يقاس {عَادٍ لَوْلَى} على هذا؛ لشذوذه؛ كما في هذه اللُّغة. وليس في قولهم: (أَوَّلَةٌ) و (أَوَّلَتَانِ) دليل على أنه (فَوَعَلَةٌ) لأنَّ ذلك من كلام العوام؛ وليس بفصيح 2.

وثمَّة رأي ثالث؛ فقد قيل: إنَّ أصل (أَوَّل) (أَوَّل) من: آل يؤوِّل 3. فأصل الكلمة على هذا الرأي (أَوَّل) ثمَّ أُخِّرَتِ الهمزة الثَّانية؛ فجعلت بعد الواو، ثمَّ عمل فيها ما عمل في الوجه السابق عند الكوفيِّين؛ فوزن (أَوَّل) على هذا الرأي (أَعْقَل).

ولولا القلب لقليل: (أَوَّل) وإنَّ حُفِّفَ قيل: (آوَل) وهو ضعيف؛ لعدم سماعه.

1 المنصف 203/2، 204.

2 ينظر: تقويم اللسان 67، وشرح الكافية للرضي 218/2.

3 ينظر: التبيان 58/1.

(315/1)

ب- التَّدَاخُلُ فِي الْأَجُوفِ:

القسمة الجامعة لتداخل الأجوف في المعتلات على النحو التالي:

1- التداخل بين الأجوف والأجوف.

2- التداخل بين الأجوف والتأقص.

3- التداخل بين الأجوف واللفيف.

أما التداخل بين الأجوف والمثال فقد تقدّم ذكره في المبحث السابق¹.

أولاً- التداخل بين الأجوف والأجوف:

هذا النوع من التداخل - في المعتلات - كثير، ومعجم القافية مليئة به؛ وهو ممّا

يصعب التمييز فيه بين الأصلين؛ وبخاصّة ما قلب فيه حرف العلة ألفاً؛ وهو كثير.

ولعلّ الأجوف؛ نحو: قَالَ وَبَاعَ وَخَافَ مرّ بثلاث مراحل:

الأولى: ظهور الأصل المعتلّ؛ وهو (قَوْلَ) و (بَيْعَ) و (خَوْفَ) . وقد بقيت هذه

المعتلات على حالها في اللّغة الحبشيّة²، وفي كلمات حافظت -في العربية- على صورتها

القديمة؛ فلم تتطوّر إلى المرحلة الثّالثة؛ نحو: (عَوَرَ) و (هَيْفَ) و (حَوْلَ) .

أما الثّانية فهي مرحلة التّسكين للتّخفيف؛ نحو: (قَوْلَ) و (بَيْعَ)

1 ينظر: ص (298) من هذا البحث.

2 ينظر: بحوث ومقالات في اللغة 59.

(316/1)

و (خَوْفَ) وهي مرحلة ضروريّة - كما يرى ابن جيّ¹ - للانتقال للمرحلة الثّالثة؛ وهي

قلب الواو أو الياء ألفاً؛ وتلك هي المرحلة الثّالثة. ولعلّ هذا ممّا أكثر التّداخل في

الجوف بين الواو والياء؛ لأنّ معرفة الأصل -وهو ما كانت عليه الكلمة الجوفاء في

المرحلة الأولى- غير ميسورة في كلّ حال؛ ولا سيّما فيما هجر أصله، ولم يظهر في شيء

من تصاريّف الكلمة؛ فليس من سبيل إلى معرفته سوى التّرجيح أو الظّنّ.

وكذلك يخفى المعتلّ في الأجوف إذا لم تسمع كلّ تصاريّفه أو بعضها، فيخلو ممّا يكون

دليلاً على أحد الأصلين، كـ (السّيّد) وهو الذّئب، كما سيأتي تفصيله؛ إن شاء الله.

على أنّ ما جاء من المعتلّ بعامة، والأجوف بخاصّة بالواو والياء جميعاً؛ على سبيل

التّعاقب أو اللّغات، يعدّ من أشدّ المعتلات خفاءً في الأصول.

ومن أهمّ ما يترتّب على التّداخل بين الجوف والأجوف حركة عين المضارع؛ في المعتلّ

والصّحيح؛ على حدّ سواء؛ فإنّ قياس المضارع أن يكون على (يَفْعُل) 2 إن كانت

العين واوا؛ نحو: صَالَ يَصُولُ، وَعَالَ يَعُولُ، وَبَاَحَ يَبُوحُ، وَنَاَحَ يَنْوُحُ، وَعَادَ يَعُودُ، وَنَاءَ يَنْوُءُ.

1 ينظر: الخصائص 471/2، 472.

2 ينظر: تصريف الأفعال 151.

(317/1)

وقياسه أن يكون على (يَفْعَل) 1 إن كانت العين ياء؛ نحو: بَاعَ يَبِيعُ، وَبَادَ يَبِيدُ، وَهَامَ يَهِيمُ، وَلَانَ يَلِينُ، وغير ذلك. ومن أمثلة التداخل بين الأجوف والأجوف أن (جاسوا) في قراءة أبي السَّمَّال 2 في قوله عز وجل {فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ} 3 قرأها (فَحَاسُوا) 4 قال أبو زيد الأنصاري: فقلت له: إنما هو (جَاسُوا) فقال: جَاسُوا وَحَاسُوا واحد 5. ويتداخل أصلا في هذه الكلمة؛ وهما (ح و س) و (ح ي س) : فذهب ابن جني إلى أنه من (ح ي س) في قوله: "وأنا أرى أن حَاسُوا من: الحيس؛ وهو الخلط؛ كأنه إذا وطئ المكان وذلك؛ فقد خلط بعضه ببعض" 6. وقريب من ذلك قولهم: الحَوَاسَةُ؛ وهي الجماعة من الناس

1 ينظر: المغني في تصريف الأفعال 148.

2 هو قَعْنَب بن أبي قَعْنَب العدوي (أبو السَّمَّال) وله اختيار في القراءة شاذ عن العامة، وروى عنه أبو زيد الأنصاري اللغوي. ينظر: غاية النهاية 27/2.

3 سورة الإسراء: الآية 5.

4 ينظر: المحتسب 15/2.

5 ينظر: المبهج 52.

6 المبهج 52.

(318/1)

المختلطة 1.

وجعل ابن فارس (ح ي س) أصلاً واحداً؛ وهو الخليط 2؛ فيجوز أن يكون (حَاسُوا)

منه.

ويجوز أن يكون أصله (ح وس) وهو "من قولهم: حوس الرجل يحوس حوساً؛ إذا كان شجاعاً؛ وهو: الأخوس؛ وذلك أنه إذا كان شجاعاً أقدم على الأمور، وتَعَجَّرَ فيها، وتورَّدَهَا" 3.

وقال الجوهري: "يقال: تركتُ فلاناً يحوسُ بني فلان؛ أي يتخلَّلهم ويطلب فيهم. وإنَّه لحواس عواس؛ أي طَلَّابٌ بالليل ... وحاسوا خلال الدِّيار: مثل: جاسوا" 4. ولهذا أرى أنَّ الاشتقاق يبيح حمل الكلمة على أحد الأصلين.

ومن ذلك تداخل (أون) و (أي ن) في كلمة (الآن) وهو اسم يدلُّ على: الوقت الحاضر، والألف واللام فيه زائدتان؛ لأنَّ الاسم معرفة بغيرهما 5، وقد بُني عليهما؛ ولم يخلعا منه.

وهو يحتمل الأصلين:

1 ينظر: الصِّحاح (حيس) 921/3.

2 ينظر: المقاييس 124/2.

3 المبهج 52.

4 الصِّحاح (حوس) 920/3.

5 ينظر: اللسان (اين) 41/13.

(319/1)

يجوز أن يكون من (أي ن) لقولهم: (آنَ أَيُّنْكَ) أي: حان حينُكَ، وآنَ لك أن تفعل كذا يَئِنُّ أَيُّنَا، أي: حَانَ 1.

وأصلُ آنَ (أَيْنَ) قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فأصبح تقديره (آنَ) ورسمه (آنَ) وكذلك (الآن) .

ونقل السيوطي: "أنَّ منهم من يرى أنَّ أصله واوي: أَوَان، ثمَّ حذفت الألف بعد الواو، وقلبت الواو ألفاً، ومنهم من يرى أنَّ الواو حذفت وبقيت الألف بعدها؛ فوقعت بعد الهمزة" 2.

ومن أحد هذين الأصلين (الأَوَيْنِ) اسم موضع - في قول الشاعر:

فَهَيَّهَاتِ نَاسٌ مِنْ أَنَاسٍ دِيَارُهُمْ دُفَاقٌ، وَدَارُ الْآخِرِينَ الْأَوَايُنُ 3

قال ابن منظور: (وقد يجوز أن يكون واواً) 4 أي: أن يكون من (أون) .
ومن هذا النوع تداخل (س ي أ) و (س وأ) في (سياء) من حديث (لا تُسَلِّمُ ابْنَكَ
سَيِّئاً) 5 وهو الذي يبيع الأكفان، ويتمنى موت

1 ينظر: الصحاح (أين) 2076/5.

2 ينظر: الأشباه والتظائر 98/1، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال 41.

3 هو مالك بن خالد الحناعي الهذلي. ينظر: شرح أشعار الهذليين 444/1، واللسان
(أين) 45/13، وفيه ((هيهات)) بدون الفاء.

4 اللسان (أين) 45/13.

5 ينظر: المجموع المغيث 159/2، والنهاية في غريب الحديث 430/2.

(320/1)

الناس.

وهذا ذكره أصحاب الغريب في (س ي أ) 1 وكذا في (اللسان) 2.
ويجوز أن يكون من (س وأ) على أن يكون اشتقاقه من (السوء) و (المساءة) 3. وهذا
أقرب؛ فليس في معاني مادة (س ي أ) ما يجعله منها؛ وإنما ذكرتم أخذاً بظاهر اللفظ.
ومن أمثلة هذا الباب تداخل (ص وأ) و (ص ي أ) في (الصَّاءة) وهو ما يخرج من رحم
الشاة بعد الولادة من القذى؛ وهو يحتل الأصلين:
فقد ذكره الجوهري 4 في (ص وأ) وتابعه الصَّغَائِيُّ في (العُبَاب) 5 وذكره في (التَّكْملة) 6
في (ص ي أ) وهو خلاف ما ذهب إليه في (العُبَاب) وذكره ابن منظور 7 في البياني.

1 ينظر: المجموع المغيث 159/2، والنهاية 430/2.

2 ينظر: (سيا) 99/1.

3 ينظر: المجموع المغيث 159/2، والنهاية 430/2، واللسان (سيا) 99/1.

4 ينظر: الصحاح (صوا) 59/1.

5 ينظر: (صوا) 79.

6 ينظر: (صيا) 31/1.

7 ينظر: اللسان (صيا) 110/1.

وذكره الفيروزآبادي في الأصلين 1، وتابعه الزبيدي 2.
 وحمله على الأصل الواوي أولى؛ لأن الواو أغلب على العين من الياء؛ كما تقدّم 3.
 ومن هذا النوع تداخل (ف وج) و (ف ي ج) في (أفاج) في قول الرّاجز:
 أَهْدِي خَلِيلِي نَعَجَةً هُمَلًا جَا ... مَا يَجِدُ الرَّاعِي هَنَا لَمَّا جَا
 لَا تَسْبِقُ الشَّيْخَ إِذَا أَفَاجَا 4
 والإفاجاة: الإسراع والعدو؛ وهو يحتمل الأصلين:
 فقد ذكرها أكثر المعجميين في (ف وج) 5.
 وخالفهم ابن فارس بقوله 6: "وأما أفاج الرجل؛ إذا أسرع؛ فهو من ذوات الياء؛ والفَيْجُ
 منه".

-
- 1 ينظر: القاموس (صواً) و (صياً) 57.
 - 2 ينظر: التّاج (صواً) و (صياً) 88/1، وفي هامشه أن الأول (صياً) وهو سهو صوابه (صواً) بدليل الجذر الثّاني بعده وهو (صيا) ، وبدليل ما في القاموس.
 - 3 ينظر: ص (258) من هذا البحث.
 - 4 ينظر: التنبيه والإيضاح 216/1، واللّسان (فوج) 350/2.
 - 5 ينظر: التّهذيب 12/11، والصّحاح (فوج) 336/1، والتنبيه والإيضاح 216/1، والقاموس (فوج) 259، والتّاج (فوج) 89/2.
 - 6 ينظر: المقاييس 458/4.

ولعلّ هذا ما دفع ابن منظور إلى ذكرها في الموضعين 1.
 وأراه من (ف ي ج) كما قال ابن فارس؛ وقد ذكر ابن دُرَيْد 2 أن (الفَيْج) معرّب؛
 وهو: رسول السّلطان يسعى على رجليه. قال الجواليقي: "وليس بعربيّ صحيح؛ وهو
 فارسيّ" 3 وهو عند الفَيّوميّ 4 -أيضاً- معرّب، وكذا في القاموس 5.
 وقد رجّح ذلك الدّكتور ف. عبد الرحيم بقوله: "هو فارسيّ؛ وأصله: بيك؛ كما قال
 صاحب القاموس؛ وهو بالباء الفارسيّة والكاف، أو الكاف الفارسيّة، وأصل معناه

الرَّاجِل، ويطلق -أيضاً- على الرَّسُول؛ لأنَّه يسعى على رجله، ومنه (صورة 12)
بالسُّريانيَّة، ومعناه: جُنْدِيٌّ راجِلٌ "6.

فلعلَّ الإفاجعة من هذا؛ فيكون أصلها يائيّاً، ولا يمتنع أن تكون الإفاجعة من (ف وج)
وهو أصل عربيٌّ؛ وافقَ الأصلَ الأعجميَّ في معناه وقاربه في لفظه؛ فتداخلا.

1 ينظر: اللسان (فوج) و (فيج) 350/2.

2 ينظر: الجمهرة 490/1.

3 المعرب 472.

4 ينظر: المصباح 485.

5 ينظر: (فوج) 450.

6 ينظر: المعرب 473.

(323/1)

ومن ذلك تداخل (س ود) و (س ي د) في (السَّيِّد) وهو الذَّئْب؛ يقال: سَيْدٌ رَمْلٌ،
والجمع: السَّيِّدان، والأنثى: سَيْدَة، وربَّما سَمِّيَ به الأسد.
ومَن رأى أَنَّهُ من (س ود) الجوهرِيُّ1، والفيروزآبادي2، والزَّبيدي3 الذي ذكر أَنَّهُ قول
أكثر أئمة التَّصريف.

وحمله على (س ي د) جماعة من العلماء؛ على رأسهم سيبويه4، إذ ذكر في باب تحقير
ما ثانيه ياء ألفاظاً من الأسماء، منها: (بَيْت) و (شَيْخ) و (سَيْد)5.
ومنهم ابن فارس6 وابن جيّ7 الذي ذكره في باب ما يحمل على الظَّاهر؛ وإن أمكن أن
يكون المراد غيره، واستدلَّ فيه برأي سيبويه؛ لأنَّ عين الفعل لا تمتنع أن تكون ياءً.

1 ينظر: الصحاح (سود) 492/2.

2 ينظر: القاموس (سود) 317.

3 ينظر: التاج (سود) 385/2.

4 ينظر: الكتاب 481/3.

5 في طبعة الأستاذ عبد السلام هارون أَنَّهُ ((سَيْد)) بفتح السين وتضعيف الياء؛ وهو
سهو أو تصحيف، وكذا في طبعة بولاق (136/2) وصواب ذلك أَنَّهُ ((سَيْد)). ينظر:

الخصائص 251/1، واللسان (سيد) 232/3.

6 ينظر: المقاييس 120/3، والمجمل 480/2.

7 ينظر: الخصائص 251/1-225.

(324/1)

وقد أطال ابن جني الحديث في هذه المسألة وقلب الرأي في شتى جوانبها، ولم يكد يترك لمعتز حجة يمكن أن يحتج بها على بطلان الياء إلا ردَّ عليها. فمن ذلك أنه توهم اعتراضاً بأنه لا يُعرف في كلام العرب تركيب (س ي د) فهلاً حُمِلت الكلمة على (س ود) وهو موجود؟ فردَّ بأن ذلك لا يمنع حملها على (س ي د) وإن انفردت في بابها، واستدلَّ بأن سيبويه أثبت بعض التوارد؛ كإثباته في الكلام: فَعَلَتْ تَفْعَلْ؛ وهو: كُذِّتْ تَكَاذُ1؛ ولم يذكر له نظيراً، وإثباته بـ (إِنْقَحِلْ) باب (إِنْفَعِلْ) وإن لم يُحكَّ غيرهه2، وإثباته بـ (سُخَاخِين) – وهو الحار (فُعَاعِيلاً) ولا يعلم غيرهه3. وتوهم أن معترضاً قال: إن كثرة وقوع عين الفعل وأواً تقود إلى الحكم بأنه من (س ود) فردَّ بأنه إنما يحكم بذلك مع عدم الظاهر، فأما هذا والظاهر معنا فلا يليق بنا العدول عنه، أما إذا جانبنا الظاهر احتجنا إلى العدول والحكم بالأليق والحمل على الأكثر؛ وذلك إن كانت العين ألفاً مجهولةً، فحينئذٍ تحمل على أوسع البابين.

1 ينظر: الكتاب 40/4، ومعنى كاد-هنا- المقاربة، وليس الكيد والمكر؛ فهذا يائي.

2 ينظر: الكتاب 247/4.

3 ينظر: الكتاب 254/4.

(325/1)

وبكلام ابن جني احتجَّ ابنُ سيده1 لوضعها في اليائي. وأرى أن ما احتجَّ به من اليسير إضعافه، فأما الظاهر الذي احتجَّ به وأدارا القول عليه، فإنه لا يسلم به؛ فأئني ظاهر والسين مكسورة؟ فالياء في (السَّيْدِ) بمنزلة الياء في (القَيْلِ) من: القول، و (العَيْدِ) من: العَوْدَة. نعم يسلم بالظاهر لو كانت السين مفتوحة؛ وهو ما لم يرد فيها – فيما أعلم.

أَمَّا سببويه فإنه أثبت ما أثبت من الآحاد والمفاريذ؛ خلافاً لنهجه العام، والنهج المأخوذ به في تقعيد الأبنية عند علماء العربية. ولو أخذ بهذا المنهج لما قيل: (ليس في كلام العرب) من الأبنية إلا كذا، ولبطل الاستدلال بعدم التظير. ومهما يكن من أمر؛ فإن اختلافهم في أصل (السند) دليل واضح على خفاء أصله، مما مكن التداخل فيه. ومن هذا النوع تداخل (ش وش) و (ش ي ش) في (التشويش) وهو: التخليط من قولهم: تشوش عليه الأمر؛ إذا اختلط؛ فإن كان عربياً فصيحاً 2 فإنه يحتمل الأصلين:

1 ينظر: اللسان (سيد) 232/3.

2 ذكر بعضهم أنها لغة مولدة، وقيل: إنما لحن، صوابه التهويش، وقد تشوش بالهاء. ينظر: درة الغواص 47، وتقويم اللسان 186، وتصحيح التصحيف 343، وقد أثبتتها أكثر أصحاب المعاجم على أنها عربية صحيحة.

(326/1)

فقد ذهب الجوهري¹ إلى أن أصله (ش ي ش). وهو - عند الجمهور - من الأصل الواوي، ومنهم الصغاني² الذي رد على الجوهري فيه، ونص على أن التشويش من (ش وش) وكذلك ابن منظور³. ومنهم الفيروزآبادي⁴، والفيموي⁵، والزبيدي⁶. وأرى أن الكلمة واوية؛ كما ذهب الجمهور؛ وليس للجوهري دليل لوضعها في (ش ي ش) ولو كانت من ذلك لقالوا: تشيش؛ مثل تخير. ومن هذا النوع تداخل (ت وه) و (ت ي ه) في (التؤه) من قولهم: وقَعَ في التؤه؛ أي: الهلاك؛ وهو يحتمل الأصلين: فكان الخليل وسبويه يحملانه على (ت وه). قال ابن جني: "التؤه لا يجوز عند الخليل وسبويه، إلا من الواو دون الياء؛ لأنهم لو بنوا مثل: بُرد من: بعث - لقالا: بيع، وهما يُجيزان في

1 ينظر: الصحاح (شيش) 1009/3.

2 ينظر: التكملة (شوش) 485/3.

3 ينظر: اللسان (شوش) 311/6.

4 ينظر: القاموس (شوش) 769.

5 ينظر: المصباح 327.

6 ينظر: التاج (شوش) 318/4.

(327/1)

: دِيكٍ، وَفِيلٌ أَنْ يَكُونَ (فِعْلًا) وَ (فُعْلًا) وَيَجْرِيَانِ الْوَاحِدَ فِي هَذَا الْمَعْنَى مُجْرَى الْجَمْعِ؛
نَحْو: بَيْضٌ فِي جَمْعٍ: أَبْيَضَ؛ وَإِنَّمَا هِيَ فُعْلٌ"1.
وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ (الْتَوَهُ) عِنْدَ الْأَخْفَشِ مِنَ الْأَصْلِينَ الْوَاحِدِ وَالْيَائِي؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّهُ
لَوْ بَنَى مِثْلَ (بُرْدٍ) مِنْ بَعْتٍ لَقَالَ: بُوعٌ؛ وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَسَيُيَوِّه، وَكَانَ يَبْدُلُ
مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً فِي الْجَمْعِ؛ نَحْو: بَيْضٍ، أَمَّا فِي الْمَفْرَدِ فَلَا2.
وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي الْأَصْلِينَ؛ لِقَوْلِهِمْ: (الْتَوَهُ) وَ (الْتِيَهُ) وَذَكَرَ ابْنَ سَيِّدِهِ تَاهَ يَتَوَهُ
وَيَتِيَهُ تَوَاهًا فِي (ت وَه) وَقَالَ: "إِنَّمَا ذَكَرْتُ -هَنَا- يَتِيَهُ، وَإِنْ كَانَتْ يَائِيَةُ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ
يَائِيَهَا وَآوُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: مَا أَتَوَاهُ، فِي مَا أَتِيَهُهُ"3.
وَيَتَدَاخِلُ (ص وَخ) وَ (ص ي خ) فِي قَوْلِهِمْ: أَصَاخَ لَهُ؛ أَي: اسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ لَصَوْتٍ،
وَمِنْهُ حَدِيثُ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ: "مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصْبِحَةٌ"4 أَي: مُسْتَمِعَةٌ مُنْصِتَةٌ؛ وَهُوَ
مَحْتَمَلُ الْأَصْلِينَ:
ذَهَبَ الْجَوْهَرِيُّ5 إِلَى أَنَّهُ مِنْ (ص وَخ) وَتَابِعَهُ أَبُو بَكْرٍ

1 المنصف 265/1.

2 ينظر: المنصف 265/.

3 الحكم 299/4.

4 ينظر: المجموع المغيث 304/2، والنهاية 64/3.

5 ينظر: الصحاح (صوخ) 426/1.

(328/1)

الرَّازِي1.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ مِنْ (ص ي خ) وَمِنْهُمْ ابْنُ فَارَسٍ2، وَأَبُو مُوسَى3، وَابْنُ
سَيِّدِهِ4، وَالرَّخْشَرِيُّ5، وَابْنُ الْأَثِيرِ6، وَابْنُ مَنْظُورٍ7. وَيَحْتَمَلُ كَلَامُ الْفَيْرُوزِآبَادِيِّ8

والرَّيْدِيَّ 9 الأصلين بلا تحديد.

وفي الحقِّ فإنَّه يحتمل الأصلين؛ وإن ذهب الجمهور إلى أنَّه من (ص ي خ) وليس في قولهم: أَصَاخُ يُصَيِّخُ دليل؛ لأنَّ البناء - هنا - يطلب الياء؛ سواء كان المعتلَّ واوياً أو يائياً؛ لأنَّ الواو تقلب في (يُفَعِّل) من (أَفْعَل) الأجوف ياءً لمكان الكسرة؛ فيجوز أن يكون في الأصل (يُصَوِّخُ)

1 ينظر: مختار الصحاح (صوخ) 93.

2 ينظر: المقاييس (صيخ) 325/3.

3 ينظر: المجموع المغيث 305/2، وأبو موسى هو: الحافظ محمد بن عمر بن أحمد المدني الأصبهاني؛ صاحب التصانيف في الحديث واللغة وغيرهما. (توفي سنة 581هـ) ومن مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء 152/21، وتذكرة الحفاظ 246/4، وطبقات الشافعية الكبرى 160/6.

4 ينظر: المحكم 150/5.

5 ينظر: أساس البلاغة 263.

6 ينظر: النهاية 64/3.

7 ينظر: اللسان (صيخ) 35/3.

8 ينظر: القاموس 326.

9 ينظر: التاج 267/2.

(329/1)

ثمَّ نقلت الكسرة وسكَّنت الواو فيكون تقديره (يُصَوِّخُ) فقلبت الواو ياءً، لسكونها وانكسار ما قبلها؛ فقالوا: (يُصَيِّخُ) ومثله (مُصَيِّخُ) كما تقول: أعَادَ يُعِيدُ؛ وهو من العَوْدَةِ.

ولم يذكروا - فيما تحت يدي من مصادر - أنَّ العرب قالت: الصَّيِّخُ؛ ليكون دليلاً على الياء؛ لأنَّ الفعل استعمل مزيداً بالهمزة.

ثانياً- التَّدَاخُلُ بين الأجوف والتَّاقِصِ:

وهو نوع من أنواع التَّدَاخُلِ في الأجوف؛ غير أنَّه أقلُّ وقوعاً من سابقه.

فمنه تداخل الأصلين (م ي د) و (م د ي) في (المِيدَاءِ) في قولهم: مِيدَاءُ الطَّرِيقِ،

وقولهم: ما أدري ما مبداء هذا الأمر؛ يعني: قدره وغايته. وقد اختلفوا في أصله: فجعله بعضهم من (م ي د) على زنة (فعلاء) كابن سيده¹ والصَّغَايِي؛ إذا ذكره في (ميد) بقوله: "وإن كان بناء مستقلاً؛ فهو (فعلال) [هكذا] وهذا موضعه"2 يعني (م ي د) وقد سها - رحمه الله - في وزنه، وكذا نقله الزَّيْدِيُّ³؛ دون أن ينبّه عليه أو يصلحه، وصواب ما ذكر الصَّغَايِي أن يكون (فعلاء) لأنّه من (ميد) ولا يكون على

1 ينظر: اللسان (ميد) 412/3.

2 التكملة (ميد) 346/2.

3 ينظر: التاج (ميد) 507/2.

(330/1)

(فعلال) إلّا أن يكون الأصل (م ي د أ) ولم يُرد الصَّغَايِي ذلك، ومقاييس اللغة تأباه؛ لأنّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة في غير المضاعف. وذكره - أيضاً - في (م ي د) ابن منظور¹، والفيروزآبادي²، والزَّيْدِيُّ³، وكأنّهم متردّدون في أصله؛ لأنّهم أعادوه في (م د ي). وذهب بعضهم إلى أنّه من (م د ي) على وزن (فيعال) ومن أوائل من رأى ذلك الأزهري؛ فقد قال: "وهو (فيعال) من المَدَى؛ كأنّه مصدر: مَادَى مِيدَاءً؛ على لغة من يقول: فَأَعَلْتُ فِيعَالاً"4. وهو عند ابن الأعرابي (مُفْعَالاً) من: المَدَى؛ وهو الغاية⁵؛ ولعلّه يكون سهواً منه - رحمه الله - لأنّ (مُفْعَالاً) لا يستقيم إن أراد اشتقاق (المِيدَاءِ) من (المَدَى) لأنّ الميم زائدة في الوزن؛ وهي أصلية في المَدَى. وقد تعقّبه الأزهري بقوله: (قوله: المِيدَاءِ (مُفْعَال) في المَدَى غلط؛ لأنّ الميم أصلية؛ وهو (فيعال) من المَدَى"6. وذهب ابن السكّيت⁷ مذهب ابن الأعرابي في وزنه، ولو كان

1 ينظر: اللسان (ميد) 412/3.

2 ينظر: القاموس (ميد) 409.

3 ينظر: التاج (ميد) 507/2.

4 التهذيب 221/14.

5 ينظر: التهذيب 221/14.

(331/1)

كما ذكر لكان موضعه (يدا) كما نبّه عليه شيخ الزبيديّ ابن الطيّب الفاسيّ¹.
وأجاز الصّغانيّ أن يكون (الميداء) (مفعلاً) ولكن على سبيل الاعتقاب من: (أدّاهُ كذا
إلى كذا) فيكون أصله (أدى) قال: "إن كان ميداء الطريق سُمع على طريق الاعتقاب
لمتّائِه فهو مهموز (مفعّل) من: أدّاهُ كذا إلى كذا، وموضعه أبواب المعتلّ؛ كموضع
المُتّاءِ"².

ومن التّداخل بين الأجوف والتّاقص ما يظهر بين كلمتي (التّسويّف) و (السّوّافي) في
قول الشّاعر:

هِيَ الدُّنْيَا وَقَدْ نَعْمُوا بِأُخْرَى وَتَسْوِيفُ الْعِدَاتِ مِنَ السَّوَاوِي³.

التّسويّف: المطل، والسّوّافي جمع: سَافٍ؛ وهي: الرّيح التي تصفي التّراب وتذروه.
قال ابن جنيّ: "فظاهر هذا يكاد لا يشكّ أكثر النّاس أنّه مُجَنّسٌ؛ وليس هو كذلك؛
وذلك أنّ تركيب تسويّفٍ من (س وف) وتركيب السّوّافي من (س ف ي) لكنّ لما وجد
في كلّ واحدٍ من الكلمتين سينّ وفاءً وواوٌ جرى في بادي السّمع مجرى الجنس الواحد
"⁴ فتدخلا.

ومن ذلك تداخل (ث وب) و (ث ب و) في (الثّبّة) وهو: وسط

1 ينظر: التاج (مدى) 338/10.

2 التّكملة (ميد) 346/2.

3 هو: عبد السلام بن رغبان، المعروف بـ ((ديك الجن)). ينظر: ديوانه. 121.

4 الخصائص 47/2.

(332/1)

الحوض؛ وقد ذهبوا في أصله مذهبين:

فمنهم من رأى أنّه من (ث وب) وأقدم من وقفت له على نصّ في ذلك أبو إسحاق

الرَّجَاجُ؛ إذ قال: "وَتُبَّهُ الحَوْضُ - وسطه حيث يثوب الماء إليه - تُصَغَّرُ: تُؤَيَّبَةُ؛ لأنه محذوفة منه عين الفعل"1.

وفُزِّقَ بين (تُبَّهٍ) بمعنى: وسط الحوض، و (تُبَّهٍ) بمعنى: الجماعة؛ فالأخيرة عنده ناقصة؛ أي: أنَّ المحذوف منها اللام، وتصغيرها عنده: تُبَّيَّةٌ، واشتقاقها من: تَبَّيْتُ على الرجل؛ إذا أثبت عليه في حياته؛ أي: أنَّك جمعت محاسنه.

ووافقه الجوهري بقوله: "التُّبَّةُ - أيضاً - وسط الحوض؛ الذي يثوب إليه الماء، والهاء - هاهنا - عوضٌ من الواو الدَّاهية من وسطه؛ لأنَّ أصله تُوبٌ؛ كما قالوا: أقام إقامةً، وأصله إقواماً؛ فعوّضوا الهاء من الواو الدَّاهية من عين الفعل"2.

ووافقه في التفريق بين الكلمتين في أصلَيْهِما - أيضاً - حين قال: "والتُّبَّةُ: الجماعة؛ وأصلها تُبِّي"3.

وجمهور العلماء لا يفرّقون بينهما في الاشتقاق؛ فهما من أصلٍ واحدٍ، والجامع بينهما التَّجَمُّع الموجود في الجماعة، وفي وسط الحوض؛

1 معاني القرآن 47/2.

2 الصَّحاح (ثبا) 2291/6.

3 الصحاح (ثبا) 2291/6.

(333/1)

لاجتماع الماء فيه1.

واشتقَّها بعضهم2 من (ثَابٍ) بمعنى: عادَ ورجع؛ وكانَّ أصلها: ثَوْبَةٌ، ثُمَّ حُذِفَت الواو لما ضُمَّتِ التَّاء. وذهب أكثر العلماء إلى أنَّ (التُّبَّة) بمعنى: الجماعة، أو وسط الحوض من (ث ب و) وأنَّ المحذوف منها لام الكلمة. ولعلَّ أوَّل من أشار إلى ذلك هو سيبويه؛ إذ قسَّم بنات الحرفين من مثيلاتها عند جمعه بالألف والتَّاء قسمين: أحدهما: ردّوا إليه لामه المحذوفة؛ مثل: سَمَوَاتٍ وَعِصَوَاتٍ.

وثانيهما: ما لم تردَّ له اللام المحذوفة، ومنه (تُبَّاتٌ) جمع: تُبَّةٌ3.

ومن هؤلاء أبو عليّ الفارسيّ، وقد قاسه على الأكثر؛ وهو حذف اللام، وأشار إلى أنَّ الحذف يقلّ في العين، ويندر في الفاء4. ولا يردُّ على أبي عليّ -فيما قال- نحو: (عِدَّة) و (صِلَّة) وهما ممَّا حذف فاءه؛ لأنَّهما من مصادر بنات الواو؛ وأولُّهما مكسورٌ؛ وليس

(ثُبَّة) من ذلك.

ويُعدّ ابن جنيّ 5 من أشدّ الراغبين في إثبات أنّ المحذوف منها اللّام، وليس العين، ومّا استدلّ به قول الرّاجز:

1 ينظر: البغداديات 531، وسرّ الصّناعة 602/2.

2 ينظر: اللّسان (ثوب) 244/1.

3 ينظر: الكتاب 598/3.

4 ينظر: البغداديات 531.

5 ينظر: سرّ الصّناعة 601/2-602.

(334/1)

هَلْ يَصْلُحُ السَّيْفُ بِغَيْرِ غَمْدٍ ... فَتَبَّ مَا سَلَفَتْهُ مِنْ شُكْدٍ 1
فمضارع قوله: (فَتَبَّ) يُتَبَّى، ومعناه: يجمع، وهو يدلّ على أنّ اللّام معتلّة، وأنّ الثّاء
والباء فاءٌ وعينٌ. وأراد أن يثبت أنّ لامها المعتلّة واوٌ، وليست ياءً؛ فحملها على الأكثر
في الحذف؛ للدّخول في أوسع البابين - بقوله: "الذي ينبغي أن يقضى به في ذلك أن
تكون من الواو، وأن يكون أصلها: ثُبُوءة؛ وذلك أنّ أكثر ما حذفت لامه إمّا هو من
الواو؛ نحو: أب، وأخ، وغدٍ، وهنٍ، وحِمٍ، وسَنَةٍ - فيمن قال: سنوات - وعَصِيَّة -
فيمن قال: عَصَوَات ... فهذا أكثر ممّا حذفت لامه ياءً؛ فعليه ينبغي أن يكون
العمل ... فقد ثبت أنّ أصل ثُبَّة: ثُبُوءة" 2.
ومنهم ابن يعيش 3 وقد استدلّ بما استدلّ به أبو عليّ وابن جنيّ، وتابعهم ابن
عصفور 4.

ومن نتائج التّدخل في هذه الكلمة أنّها وضعت في بعض المعاجم ك (الصّحاح) 5 و
(اللّسان) 6 في الموضعين (ثوب) و (ث ب و) .

1 ينظر: سرّ الصّناعة 602/2، واللّسان (ثبو) 108/14، والتّاج (ثبو) 55/10،

والشّكذ: العطاء.

2 سرّ الصّناعة 603/2.

3 ينظر: شرح الملوكيّ 622/2.

4 ينظر: الممتع 623/2.

5 ينظر: (ثوب) 95/1، و (ثوب) 2291/6.

6 ينظر: (ثوب) 244/1، و (ثوب) 108/14.

(335/1)

ثالثاً- التداخل بين الأجوف واللّيف:

وهذا النوع الثالث من التداخل في الأجوف، وهو تداخل بين الأجوف واللّيف؛ وهو أكثر وقوعاً من النوع السابق. فمنه تداخل (م وس) و (وس ي) في (موسى) آلة الحلاقة؛ وقد اختلفوا فيه اختلافاً بيناً:

فمنهم من ذهب إلى أنّ أصلها (م وس) ووزنها (فُعَلَى) ومن هؤلاء: صاحب (العين) إذا قال: "الموس: تأسيس اسم الموسى، وبعضهم ينون موسى؛ لما يلحق به"1. وإلى هذا ذهب الكسائي2 والفراء3، الذي ذكر أنّها تؤنث، ولا تنصرف في كل حال؛ لكونها كالْبُشْرَى.

وتابعهم الفيومي؛ وروى قولهم: "ماس رأسه موساً - من باب قال: خلّقه، والموسى: آلة الحديد"4.

ويؤيد ذلك ما ذكره ابن فارس بقوله: "والموس: خلّق الرأس"5، وهذا يؤيد أصالة الميم في (الموسى) وأنّ أصلها (م وس) على وزن

1 العين 323/7.

2 ينظر: إصلاح المنطق 359.

3 ينظر: شرح الشافية للرّضي 348/2.

4 المصباح 585.

5 ينظر: المقاييس 285/5.

(336/1)

(فُعَلَى) .

وذكر الرّضي أنّ الفراء اشتقّها من (الميس) وهو التّبختر؛ لأنّ المزين يتبختر؛ قال: وهو

اشتقاق بعيداً 1. وقد قلبت الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها.
ويرد على أصحاب هذا الرأي أنّ (مُوسَى) مصروفةٌ في التنكير.
قال الجرجاني: "وأما ما ذهب إليه بعض أهل اللغة من أنّه (فُعَلَى) من مَأَسَتْ رأسه؛
فيجب له أن يدّعي منع صرفه؛ لأنّ مثال (فُعَلَى) لا يكون ألفه لغير التأنيث، وأصحابنا
قد أثبتوا فيه الصّرف" 2.
على أنّ ما ذهب إليه الجرجاني من الممكن دفعه؛ فقد ذكروا أنّها تجرى ولا تجرى 3: أي:
تصرف ولا تصرف، وأنّها تذكر وتؤنث.
فمن أجراها قال في التصغير: هذه مُؤَيَّسِيَّةٌ صغيرةٌ، وقال في جمعها: المَوَاسِي؛ لأنّها
(مُفْعَل) عنده.
ومن لم يجرها قال في التصغير: هذه مُؤَيَّسِيَّةٌ صغيرةٌ، وقال في جمعها: المَوَاسِيَّات، على حدّ
قولهم: (الحَبْلِيَّات) ؛ لأنّ (مُوسَى) عنده (فُعَلَى) كحُبْلَى 4.

1 ينظر: شرح الشافية 348/2.

2 المقتصد في شرح التكملة 799/2.

3 ينظر: المذكر والمؤنث للفرّاء 86، والمذكر والمؤنث لابن التستريّ 105.

4 ينظر: المذكر والمؤنث للأنباريّ 328.

(337/1)

ويرى الأمويّ أنّ (المُوسَى) مذكّر لا غير 1، وحكى أبو عبيد أنّ الأمويّ انفرد بذلك 2.
وشاهد التذكير قول الزجاج:
مُوسَى الصَّنَاعِ مُرْهَفٌ شَبَاهُ 3 ...
وشاهد التأنيث قول الشاعر:
وَإِنْ كَانَتْ الْمُوسَى جَرَتْ فَوْقَ فَعْلِهَا ... فَمَا حُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ 4
وذهب أكثر العلماء إلى أنّ (موسى الحلاقة) من (وس ي) ووزنها (مُفْعَل) واشتقاقها -
عندهم - من: أَوْسَيْتُ رأسه؛ إذا حَلَقْتَهُ.
وعلى رأس هؤلاء: سيبويه 5، وأبو زيد الأنصاري؛ فيما حكى عنه الجرمي بقوله: "سمعت
أبا زيد يروي عن العرب: هذه موسى خَدِمَةٌ؛ وهي (مُفْعَل) ولو كانت الميم أصليةً لم
ينصرف؛ لأنّ (فُعَلَى) في جميع

-
- 1 ينظر: المذكر والمؤث للأنباري 329، والصّاح (وسى) 2524/6، والأمويّ هو: عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، اللّغوي، وأخذ عن فصحاء الأعراب، وكان ثقة في نقله ومن مصادر ترجمته؛ طبقات النّحويّين واللّغويّين 193، وإنباه الرّواة 120/2، وبغية الوعاة 43/2.
- 2 ينظر: الغريب المصنّف 213 ب.
- 3 ينظر: المذكر والمؤث للأنباري 328، والمخصّص 17/17.
- 4 ينظر: المذكر والمؤث للأنباري 328، واللّسان (وسى) 391/15، وفيه: ((فوق بظّرها)).
- 5 ينظر: الكتاب 213/3.

(338/1)

الكلام غير مصروفة في معرفة ولا نكرة، ونحو: حُبَلِي وَأُنْتِي؛ قال: فصرف العرب يدلّ على أنّ الميم زائدة "1. ونحو ذلك استدلّ ابن السّراج.2

ومّن ذهب - أيضاً - إلى أنّها (مُفْعَل) ابن جيّ 3، وابن القطّاع 4، والرّضيّ 5، وابن عقيل 6.

والمذهبان متساويان؛ فالاشتقاق يسعفهما جميعاً؛ فكما جاء في اللّغة أنّ المَوْس: حلق الرّأس، ومنه قالوا: مَاسَ رأسه؛ أي: حلقه فإنّ في اللّغة - أيضاً - أنّ الوَسِي: الحلق، ومنه: أَوْسَيْتُ الشّيء: حلقه بالموسى. وحججهم الصّرفيّة تكاد تكون متوازنة؛ فقد ذكروا أنّها ممّا يذكر ويؤثّث، وينصرف ولا ينصرف.

وعلى الرّغم من ذلك فثمّة ما يرجّح به أحد الأصلين؛ وهو (مُفْعَل) وذلك بالدّخول في أوسع البابين؛ وهو ما فطن إليه ابن جيّ؛ فترك أدلّتهم جانباً؛ لأنّ لكلّ دليلٍ ما يقابله؛ فقال: "اعلم أنّك إذا حصّلتَ حرفين

1 شرح أبنية الكتاب 529.

2 ينظر: الأصول 351/3.

3 ينظر: سرّ الصّناعة 428/1.

4 ينظر: الأفعال 335/3.

5 ينظر: شرح الشافية 348/2، 347.

6 ينظر: المساعد 69/4.

(339/1)

أصلين في أولهما ميمٌ أو همزةٌ، وفي آخرهما ألفٌ - فاقض بزيادة الميم والهمزة؛ وذلك أنا اعتبرنا اللّغة؛ فوجدنا أكثرها على ذلك؛ إلّا أن تجد ثبناً تترك هذه القضية إليه؛ وذلك نحو موسى، وأروى وأفعى، ومثلهما (مُفَعَّل) و (أَفْعَل) وذلك أن (مُفَعَّلًا) في الكلام أكثر من (فُعَلَى) و (أَفْعَل) أكثر من (فُعَلَى) ألا ترى أن زيادة الميم - أولاً - أكثر من زيادة الألف رابعةً¹.

وقد انفرد ابن خالويه بأصل آخر غير (م وس) و (وس ي) وهو (أس و) إذ اشتقّه من؛ الأسوة بقوله: "ويكون (مُفَعَّلًا) من الأسوة؛ وهذا حرفٌ غريبٌ؛ ما استخرجه أحدٌ - علمته - غيري، فاعرفه؛ فإنّه حسنٌ"².

والأسوة التي اشتقّ منها ابن خالويه هي: القدوة، والقوم أسوةٌ في هذا الأمر؛ أي: حالهم فيه واحدةٌ، وكأنّه لَمَحَ في (الموسى) أنّها تساوي بين الشّعْر؛ فأخذه من هذا؛ وهو أضعف ممّا تقدّم.

أمّا (موسى) علّم؛ وهو: موسى بن عمران - عليه السّلام - فينبغي أن تكون ميمه أصليةٌ؛ لأنّه معرّبٌ، واشتقاق اسمه من الماء والشّجر؛ ف (مو) : الماء، و (سا) : الشّجر سميّ به لحال التّابوت

1 سرّ الصّناعة 428/1.

2 إعراب ثلاثين سورة 64.

(340/1)

والماء¹. ويجوز أن يكون من القبطيّة، كما قال الدكتور ف. عبد الرّحيم؛ وهو مركّب من (mo) بمعنى الماء، و (USE) بمعنى أنقذ، أو (mes) أو (mesu) بمعنى الطّفّل والابن².

ومن التّدخل بين الأجوف واللّفيف (الميناء) وهو الموضع الذي ترفأ فيه السّفن؛ أي

تجمع وتربط؛ وهو من (ون ي) فهو (مفعَل) من الوي وهو: الفتور؛ لأنَّ الرِّيح يقلّ فيه هبوبها.

غير أنَّ ابن الأثير³ ذكره في (م ي ن) فكأنَّه عنده (فِعلاء) وأشار إلى أنَّه قد يُقصر؛ فتكون الميم زائدةً، وتابعه في ذلك ابن منظور⁴.
وغير بعيدٍ أنَّه (مفعَل) من (ون ي) لدلالة الاشتقاق، وقصره يُقرِّبه - أيضاً - لأنَّ (مفعَل) اسم مكان، و (الميناء) كذلك؛ فهو اسمٌ لمكانٍ تُرفأ فيه السفن.
ومن الأمثلة: تداخل (ل وه) أو (ل وت) و (ل وي) في (اللآت) في قوله - عزَّ وجلَّ: {أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ} 5 وهي صنمٌ لثقيفٍ، كانوا يعبدونه في الجاهليَّة، والألف واللام فيها زائدةٌ؛ وهي

1 ينظر: العين 323/7، والمعرب 567، والقاموس (موس) 743.

2 ينظر: المعرب 568 تعليق رقم 609.

3 ينظر: النهاية (مين) 383/4.

4 ينظر: اللسان (مين) 426/13، وذكرها - أيضاً - في (وني) 416/15.

5 سورة النجم: الآية 19.

(341/1)

معرفةً بغيرها؛ لأنَّها علَمٌ، ودليل زيادتها لزومها إيَّاهَا؛ كلزوم لام (الذي) و (الآن) وبأيهما 1.

وقيل: إنَّها صفةٌ غالبيةٌ؛ مثل الحارث والعباس؛ فلا تكون اللام - حينئذٍ - زائدةً زيادةً لازمةً 2.

وللعلماء في أصلها ثلاثة مذاهب:

أولها: أن تكون من (ل وي) يقال: لويتُ على الشيء؛ إذا أقمت عليه؛ ويدلّ على ذلك قوله - عزَّ وجلَّ -: {يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ هُمْ} 3، وقوله - عزَّ وجلَّ -: {أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ} 4؛ فكأنَّها سميت بذلك لإقامتهم على عبادتها، وصبرهم عليها 5.

ومنه قول الشاعر:

عَمَرْتُكَ اللَّهُ الْجَلِيلَ فَإِنِّي ... أَلْوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي 6

وذاك أنّ الأصنام يُعكف عليها، ويُصبر للعبادة.
ويجوز أن يكون اشتقاقها في هذا الأصل من (ل وى) بمعنى:

-
- 1 ينظر: اللسان (لوى) 268/15.
 - 2 ينظر: التبيان 1187/2، والتصريح 150/1.
 - 3 سورة الأعراف: الآية 138.
 - 4 سورة ص: الآية 6.
 - 5 ينظر: المنصف 132/3.
 - 6 هو: عمرو بن أحمـر الباهليّ؛ والشاهد في ديوانه 60، وينظر: الكتاب 323/1، والمقتضب 329/2، وشرح أبيات سيبويه 156/1.

(342/1)

طاف؛ فتكون بمعنى: يَلْتَوُونَ عليها؛ أي: يطوفون1.
والأصل في (اللآت) على هذا الأصل (لَوِيَّة) ثم حذفت اللآم؛ وهي الياء؛ فتحركت
الواو، وانفتح ما قبلها؛ فصارت إلى (لآت) كما صار (شَوَهَّة) بعد حذف اللآم إلى (شَاة)
2.
وعينها - عند ابن جني - ساكنة ووزنها قبل الحذف (فَعْلَلَة) بسكون العين، وكان
الأصل (لَوِيَّة) فحذفت الياء؛ فبقيت (لَوَة) فانفتحت الواو لمجاورتها التاء؛ فانقلبت ألفاً؛
فصارت إلى (لآت) كما تقدّم، والتاء للتانيث، ووزنها بعد الحذف (فَعَة) 3.
وثانيها أنّ منهم من يرى أنّ أصلها (ل وه) مشتق من (لَاهَة) وهي الحية؛ كأنّ الصنم
سُمّي بها، ثم حذفت منه الهاء؛ كما قالوا: شاة، وأصلها: شَاهَة 4.
وقد كان الكسائي5 يقف عليها بالهاء "لأَها هاء؛ فصارت تاءً في الوصل "6.

-
- 1 ينظر: البحر المحيط 160/8.
 - 2 ينظر: المقتصد في شرح التكملة 1006/3.
 - 3 ينظر: المنصف 123/3.
 - 4 ينظر: المحكم 307/4.

5 ينظر: معاني القرآن للقرّاء 97/3.

6 اللسان (لوه) 539/13.

(343/1)

ومن هنا وضعها الجوهريّ في (ل وه) 1 وتابعه في ذلك ابن منظور².
وثالثها أنّه قيل: إنّ أصل (اللّات) (ل ي ت) واشتقاقها من (الليت) من: لآته يليئته؛
إذا نَقَصَه حقّه، أو صرفه عن الشّيء؛ فالتاء على هذا أصل³.
ويشيع التداخل بين الأجوف واللّفيف في بنائين؛ هما (فَعْلَان) و (فَعَال) ممّا آخره نونٌ
مُسبوقَةٌ بألفٍ قبلها حرفان؛ ثانيهما معتلٌّ مضعّفٌ؛ نحو (عَيَّان) و (حَيَّان) و (طَيَّان) و
(جَيَّان) و (صَوَّان) ونحو ذلك، ومَرَدُّه أنّ التّركيب من هذه الأحرف يحتمل البنائين
جميعاً.

ف (عَيَّان) اسم قبيلةٍ – يحتمل الأصلين (غ وي) و (غ ي ن) :
الأقرب أن يكون (فَعْلَان) من (غ وي) ويؤيّد ما جاء في الحديث الشريف: " أن قوماً
من العرب أتوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال لهم: "من أنتم" فقالوا: نحن
بنو (عَيَّان) فقال لهم: بل أنتم بنو رَشْدان"⁴.

1 ينظر: الصّحاح (لوه) 2249/6.

2 ينظر: اللسان (لوه) 539/13.

3 ينظر: التّبيان 1188/2.

4 طرف من الحديث في سنن أبي داود باب في تغيير الاسم القبيح؛ من كتاب الآداب:
ح4956-ج4/289، وينظر: المحتسب 88/1، والممتع 262/1، و (رشدان) بفتح
الراء وتكسر.

(344/1)

قال ابن جيّ: "أفلا تراه – عليه السّلام – كيف تَكَرَّرَ لهم هذا الاسم؛ لأنّه جعله من
الغيّ¹ فحكم بذلك بزيادة التّون؛ فهو بمنزلة ما لا تضعيف فيه؛ نحو: مَرْجَان وسَعْدَان.
ويمكن أن يكون على (فَعَال) مشتقاً من (غ ي ن) يقال: غانت السّماء غَيَّناً، وَغَيَّنتُ:

إذا طَبَّقَهَا الْغَيْمُ، والغين: السَّحَابُ المطِيق²، من قول الشاعر:

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتِي عَقَابٍ ... تُرِيدُ حَمَامَةً فِي يَوْمِ غَيْنٍ³

وهذا مقبولٌ على مذهب السِّيرافي⁴ في أنَّ التَّوْنَ إذا وقعت آخرًا بعد ألفٍ زائدة؛ لا يخلو جعلها أصليَّةً أن يؤدِّي إلى بناءٍ موجودٍ، أو إلى بناءٍ غير موجودٍ؛ فإن أدَّى إلى بناءٍ غير موجودٍ قُضِيَ عليها بالزيادة؛ نحو (كَرَوَان) لعدم (فَعْلَال) وإن أدَّى ذلك إلى بناءٍ موجودٍ جاز أن يحكم عليها بالأصالة؛ نحو (دَهْقَان) لوجود (فَعْلَال) . وكذلك في (غَيَّان) فإنَّ القول بأصالة التَّوْنَ يؤدِّي إلى بناءٍ موجودٍ؛ وهو (فَعَال) فتُحمَل عليه.

والمذهب الأوَّل في جعل (غَيَّان) (فَعْلَان) من (الغَيِّ) أقوى لقرب الاشتقاق؛ ولأنَّ (فَعْلَان) أكثر في كلام العرب من (فَعَال) فحملها على

1 المنصف 134/1، وينظر: المحتسب 88/1، والممتع 262/1.

2 ينظر: اللسان (غين) 316/13.

3 ينظر: معجم الشعراء 438، والكامل 986/2، والإبدال لأبي الطَّيِّب 424/2.

4 ينظر: الممتع 261/1.

(345/1)

الأكثر أولى للدَّخول في أوسع البابين.

ومن ذلك تداخل (ح ي ن) و (ح وي) أو (ح ي ي) في (حَيَّان) اسم رجلٍ؛ وهو يحتملها:

فيجوز أن يكون على (فَعْلَان) من: الحياة، أو من: حَوَيْتُ، وأصله على هذا (حَوَيَّان) اجتمعت فيه الواو والياء، وكانت أولاهما ساكنةً، وهي الواو فقلبت ياءً، وأدغمت الياءان؛ كقولهم في طَوَيَّان: طَيَّان¹. ويجوز أن يكون أصله (ح ي ن) على زنة (فَعَال) 2 بأصالة التَّوْنَ، واشتقاقه - حينئذٍ - من (الحَيْن) وهو الدَّهْر أو الهلاك. ويجوز أن يكون (فَوَعَالاً) أو (فَيَعَالاً) 3 من (الحَيْن) أيضاً.

والأصل الأوَّل - أعني (ح وي) أقرب؛ لترك صرفه، فلو كانت التَّوْنَ أصليَّةً لصُرِفَ. ومن هذا النوع (جَيَّان) عَلِمَ لرجلٍ، فإنَّ أصله يجوز أن يكون (ج ي ن) أو (ج وي) . فمن اشتقَّه من (ج ي ن) فهو عنده (فَعَال) وقد ذكره الصَّغَانِي⁴ في (ج ي ن) وكذا

فعل الفيروزآبادي⁵.

1 ينظر: المبهج 72.

2 ينظر: المبهج 72.

3 المبهج 72.

4 ينظر: التكملة (جين) 213/6.

5 ينظر: القاموس (جين) 1533.

(346/1)

يجوز أن يكون أعجمياً؛ ف (جَيَّان) أيضاً قرية من قرى أصفهان، وبلد بالأندلس¹؛ فإن صحَّ هذا فالتون أصلية. ويجوز أن يكون (فَعْلَان) من (ج وي) وقد أجاز هذا الصَّغَانِي².

ومنه (طَيَّان) عَلَّمَ لرجل؛ فإنه يحتمل أن يكون من (ط ي ن) أو من (ط وي) :

فإن كان من (ط ي ن) فاشتقاقه من (الطَّيْن) ³، فهو - حينئذٍ (فَعَّال) بمعنى: صانع الطَّيْن، وحرفته: الطَّيَّانَة؛ كأنه على معنى النَّسَب.

ويجوز أن يكون أصله (ط وي) واشتقاقه من الطَّوَى؛ وهو الجوع⁴، فهو - حينئذٍ

(فَعْلَان) وأصله (طَوَّيَّان) قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء التي بعدها.

ومن ذلك (الصَّوَّان) وهو ضربٌ من الحجارة يُقَدَح بها؛ فإنَّ أصله يحتمل أن يكون (ص ون) أو (ص وو) :

فيجوز أن يكون من (ص ون) ووزنه (فَعَّال) وأكثر العلماء على هذا، ومنهم:

الأزهري⁵، وابن فارس⁶، والجوهري⁷، وابن

1 ينظر: التكملة (جين) 213/6.

2 ينظر: التكملة (جين) 213/6.

3 ينظر: اللسان (طين) 270/13.

4 ينظر: اللسان (طوى) 20/15.

5 ينظر: التهذيب 242/12.

6 ينظر: المقاييس 324/3.

7 ينظر: الصّاح (صون) 2153/6.

(347/1)

منظور¹، والفيروزآبادي²، والزبيدي³.

بيد أنّ حمله على هذا الأصل غير قوي؛ لأنّه ليس في تركيب (ص ون) ما يمكن أن يشتقّ منه (الصّوّان) وقد أوماً إلى ذلك ابن فارس⁴، وخرّجه على أنّه شاذّ عن باب (ص ون).

ويجوز أن يكون من (ص وو) واشتقاقه من (الصّوّة) وهي حجرّ يكون علامةً في الطّريق، والجمع: صووى، وصوّان؛ فيكون - حينئذٍ - على (فعلّان).

وهذا مقبولٌ لولا اختلاف حركة الصّاد؛ فهي في (الصّوّة) مضمومة، وفي (الصّوّة) مفتوحة. ولعلّ هذا ما دعا الجماعة إلى وضعه في (ص ون) وإن كان اختلاف الحركتين - هنا - غير مانعٍ لاتّفاق البنّاءين في الأصل. ومّا يقوّي أن يكون من هذا الأصل أنّ (فعلّاناً) أكثر من (فعلّال).

وقد أجاز الفيوميّ الوجهين؛ بدون ترجيح؛ بقوله: (وهو (فعلّال) من وجه، و (فعلّان) من وجه) 5.

1 ينظر: اللّسان (صون) 251/13.

2 ينظر: القاموس (صون) 1563.

3 ينظر: التّاج (صون) 262/9.

4 ينظر: المقاييس 324/3.

5 المصباح 353.

(348/1)

ج- التّداخل في النّاقص:

هذا هو النوع الثالث من المعتلّات؛ وهو النّاقص؛ والقسمة الجامعة فيه على النّحو التّالي:

1- التداخل بين الناقص والناقص.

2- التداخل بين الناقص واللفيف.

أما التداخل بين الناقص والمثال، والناقص والأجوف، فقد تقدّما 1.

أولاً- التداخل بين الناقص والناقص:

ويكثر هذا النوع من التداخل لأسبابٍ؛ من أهمّها 2:

1- طبيعة الصّوتين: الواو والياء، وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك 3.

2- المعاقبة بين الحرفين.

3- اللّغات.

4- اختلاف الرّواية.

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أنّ القطع بالأصل في تداخل الناقص والناقص أمرٌ في غاية الصّعوبة، والأغلب فيه الاعتماد على التّرجيح؛ ولاسيّما فيما ورد بالمعاقبة، أو ما جاء فيه لغتان.

1 ينظر: ص (306، 330) من هذا البحث.

2 ينظر: دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس 70.

3 ينظر: ص (284) من هذا البحث.

(349/1)

ولعلّ ذلك ما حمل بعض المعجمين على أن يقولوا في بعض الكلمات الناقصة: إنّها بالواو والياء؛ دون ترجيح؛ على الرّغم من أنّ الكلمة الواحدة ليس لها إلّا أصلٌ واحد؛ ألا ترى إلى قول ابن سيده: "كَرَا الأرض كَرَوْا: حَفَرَهَا؛ وقد تَقَدَّمَ ذلك في الياء؛ لأنّ هذه الكلمة يائيّةٌ ووائيّةٌ" 1، وقال مثل ذلك في غير موضع 2.

ومثل ذلك كثير في (اللّسان) 3.

وثمّة مقياسٌ بين الأصول يصلح لهذا النوع من التداخل؛ وهو حمل ما جُهل أصله؛ ولم يظهر في الاشتقاق ممّا انقلب عن حرف علّة - كالألف والهزمة المتطرّقة - على الأكثر؛ وهو الياء؛ كما تقدّم 4.

وفيما يلي بيان التداخل في هذا النوع؛ من خلال بعض الأمثلة:

فمن ذلك تداخل الأصلين (ط غ و) و (ط غ ي) في قوله عزّ وجلّ: {كَذَّبَتْ ثَمُودُ

بَطْعُوهَا { 5، وهو مصدر الثلاثي (طَغَى) ومعناه: جاوز القَدْرَ وارتفع وغلا في الكفر، وللعلماء في أصله قولان:

الأول على أنه من (ط غ ي) قال الزَّجَّاج: "أي بطغيانها، وأصل

1 المحكم 99/7.

2 المحكم 19/4.

3 ينظر: على سبيل التمثيل: (دغا) 263/14/14، و (دها) 275/14، و (عنا)

103/15، و (غطى) 130/15، و (هجا) 353/15، و (هنا) 369/15.

4 ينظر: ص (258) من هذا البحث.

5 سورة الشمس: الآية 11.

(350/1)

طغوها: طغيها، و (فَعَلَى) إذا كانت من ذوات الياء أبدلت في الاسم واواً؛ ليفصل بين الاسم والصفة. تقول: هي التَّقْوَى، وإنما هي من: اتَّقَيْتُ 1، وهي: البقوى، وإنما هي من: بَقِيتُ (هكذا) وقالوا: امرأةٌ خَزِيًّا؛ لأنها صفةٌ 2.

وقد عدَلَ بَطْعُوى من الطُّغَيان لمشاكلة رؤوس الآيات، وهي الفواصل، ومَن كان يرى ذلك: الفراء 3 وابن خالويه 4. وأما قلب الياء واواً فقد جاء للفصل بين الاسم والصفة في (فَعَلَى) كما قالوا: التَّقْوَى والبَقْوَى والشَّرْوَى 5.

والقول الثاني على أنه من (ط غ و) وقد نقل ذلك أبو عليّ بقوله: "وحكى أبو الحسن: طَغَا يطغو؛ فهي على هذا تكون كالدَّعْوَى من دَعَوْتُ 6.

وحكاها العكبري حين قال: "ومن قال: طَعَوْتُ كانت الواو أصلاً

1 في هذا النصّ تصحيف، فقد جاء فيه ما صورته (معاني القرآن وإعرابه 333/5) :

((تقول هي التَّقْوَى، وإنما هي من أيقنت، وهي التَّقْوَى وإنما هي من: يقنت ...)) .

2 معاني القرآن وإعرابه 333/5.

3 ينظر: معاني القرآن 267/3.

4 ينظر: إعراب ثلاثين سورة 103.

5 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 333/5، والبحر المحيط 481/8.
6 التكملة 269.

(351/1)

عنده"1.
وأوردوا على هذا الأصل: طَعَوْتُ أَطْعُو، ومنه (الطُّغْوَان) والطَّغْوَى2، بغير قلب؛ على الأصل.
وقد ذكره ابن سيده في الموضعين3، وذكره الراغب4 في اليائي، وذكره السمين5 في الواوي.
ومن أمثلة هذا الباب تداخل (ر ع ي) و (ر ع و) في (الرَّعْوَى) من قولهم: (ارْعَوَى) ارْعَوَاءً؛ أي: كفَّ عن الجهل أو القبيح؛ وهو حسن الرعوة والرَّعْوَى.
و (ارْعَوَى) من الأبينة التي تحتل أكثر من وزنٍ، لتداخل الأصول فيها:
قال الخياط6: (أقمت سنين أسأل عن وزن: ارْعَوَى؛ فلم أجد

-
- 1 التبيان 1290/2.
 - 2 ينظر: اللسان (طغى) 7/15.
 - 3 ينظر: المحكم (طغى) 8/6، (طغو) 29/6.
 - 4 ينظر: المفردات (طغى) 304.
 - 5 ينظر: عمدة الحفاظ 321.
 - 6 هو محمد بن أحمد بن منصور؛ أحد النحاة المتقدمين؛ ممّن خلط المذهبين (توفي سنة 320) ومن مصادر ترجمته: نزهة الألبا 185، وإنباه الرواة 54/3، وإشارة التعيين 293.

(352/1)

من يعرفه) 1 وذكر أنّ وزنه له فرْعٌ وأصلُّ؛ فأصله (افعلّ) مثل: احمرّ؛ كأنّه (ارْعَوَى) فعدلوا عن ذلك؛ لأنّ الواو المشدّدة لم تقع آخر الماضي، ولا المضارع، وتقديره قبل القلب (ارْعَوَوْ) فانقلبت الواو الأخيرة؛ لأنّها خامسة، ثمّ انقلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح

ما قبلها.

أما فرعه، أعني (ارْعَوَى) فيحتمل وزنين:

(افْعَلَل) ، وهو الأقيس.

و (افْعَلَى) .

وقد اختلفوا في أصله؛ لاختلافهم في اللّام:

فمنهم من جعله من (ر ع و) ومن هؤلاء: أبو عليّ الفارسيّ، إذ ذهب إلى أنّ الواو

فيها أصلٌ غير منقلبة؛ لقولهم: ارْعَوَيْتُ².

وجعله الفيروزآبادي³ من هذا الأصل.

ومنهم في جعله من (ر ع ي) كالأزهري⁴، وابن منظور⁵.

ووضعه بعضهم في الموضعين؛ كابن فارس؛ إذ جعله من اليائيّ في

1 سفر السّعادة 53/1، وينظر: المنصف 207/2، وثلاث رسائل في اللّغة 10،

وطراز المجالس 76.

2 ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم 455.

3 ينظر: القاموس (رعو) 1662.

4 ينظر: التهذيب 163/3.

5 ينظر: اللّسان (رعى) 328/14.

(353/1)

(المقاييس) 1، ومن الواويّ في (المُجْمَل) 2، وهو دليلٌ على خفاء الأصلين. وحمله على

اليائيّ أولى لما تقدّم من أنّها غالبية على اللّام.

ومن التّداخل بين النّاقص والنّاقص أنّ (سُدَى) في قوله - عزّ وجلّ: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ

أَنْ يُتْرَكَ سُدًى} 3، أي: مهملاً غير مأمورٍ، وهي صفةٌ مشبهةٌ؛ على وزن (فَعَلَ) في

موضع نصبٍ على الحالّية - تحتمل الأصلين (س د و) و (س د ي) وقد اختلفوا فيه:

فمنهم من ذهب إلى أنّه (س د و) قال ابن فارس: "السّين والدّالّ والواو أصلٌ واحدٌ؛

يدلّ على إهمالٍ وذهابٍ على وجهه" 4.

ومن عدّها من هذا الأصل: الأزهري⁵، والجوهري⁶، وابن منظور⁷، والعكبريّ الذي

كان يقول: إنّ الألف في سُدَى مبدلةٌ من واو⁸.

1 ينظر: 408/2، 409.

2 ينظر: 384/2.

3 سورة القيامة: الآية 36.

4 المقاييس ي 150/3.

5 ينظر: التهذيب 40/13.

6 ينظر: الصّحاح (سدو) 2374/6.

7 ينظر: اللّسان (سدو) 376/14.

8 ينظر: التّبيان 1256/2.

(354/1)

وفريقٌ كان يرى أنّ الأصل (س د ي) ومنهم: السّمين¹؛ إذ جعلها في اليائيّ. وليس في قولهم: أسدّيتها؛ أي: أهملتها ما يقطع بالياء، لاحتمال أن تكون منقلبةً عن الواو؛ كقولهم: أربّيت الشّيء؛ وهو من: ربّا يربو؛ إذا زاد ونما؛ لأنّ الواو تُقلّب ياءً؛ إذا تطرّفت رابعةً فصاعداً.

ويتداخل (أض و) و (أض ي) في (الأضاة) وهي: الغدير. وللعلماء في أصلها رأيان:

الأوّل أنّه (أض و) وذكر ابن سيده أنّ هذا رأي الجمهور؛ بدليل قولهم في الجمع: (أضوات²) 2.

الثاني على أنّه من (أض ي) وقد حكى ابن سيده - كما نقل ابن منظور - أنّ سيبويه حمّله على الياء، وأنكره ابن سيده بقوله: "ولا وجه له عندي البتّة 3؛ لقولهم: أضوات، وعدم ما يستدلّ به على أنّه من الياء" 4.

وأجاز ابن سيده في توجيهه أن يكون (أضاة) (فلّعة) من قولهم:

1 ينظر: عمدة الحفاظ 236.

2 ينظر: اللّسان (أضو) 38/14.

(2) الهمزة في البتّة مختلف فيها، هل هي همزة وصل أو همزة قطع، وأرى صحة الوجهين، لأسباب ذكرتها في كلمة نشرت في ملحق التراث بجريدة المدينة بعنوان (همزة

البتة بين الوصل والقطع) وأنا أميل إلى أنها همزة وصل.
4 ينظر: اللسان (أضو) 38/14.

(355/1)

آضَ يَيْضُ، على القلب؛ قال: "لأنَّ بعض الغدير يرجع إلى بعضٍ؛ ولا سيَّما إذا صَفَّقْتَهُ
الريِّحَ" 1.

ومن ذلك تداخل الأصلين (أل و) و (أل ي) في قوله عز وجل: {وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ
مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى} 2.

وقد اختلفوا في معناه: فمنهم من يرى أنه بمعنى: ولا يَخْلِفُ، ومنهم من يرى أنه بمعنى:
ولا يُقَصِّرُ في الجهد، قال الفراء: هو من الحلف 3، وكذلك عند أبي عبيدة 4،
والزجاج 5، والعكبري 6. ووزنه عندهم قبل الحذف (يَفْتَعِل) من أَلَيْتُ، أي: حَلَفْتُ،
فأصله حينئذٍ (أل ي) وهو بعد الحذف (يَفْتَع) ، قال الراغب: "وردَّ هذا بعضهم بأنَّ
(افْتَعَلَ) قلما يبنى من (أَفْعَلَ) إنما يبنى من (فَعَلَ) وذلك مثل: كَسَبْتُ واكْتَسَبْتُ،
وصَنَعْتُ واصْطَنَعْتُ، ورَأَيْتُ وارْتَأَيْتُ" 7.
وما ذكره محمول على أنه مأخوذ من (أَلَيْتُ) (أَفْعَلْتُ) ولا مانع

1اللسان (أضو) 38/14.

2 سورة التور: الآية 22.

3 ينظر: معاني القرآن 248/2.

4 ينظر: مجاز القرآن 65/2.

5 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 36/4.

6 ينظر: التبيان 968/2.

7 المفردات 84.

(356/1)

من أخذه من (أَلَيْتُ) (فَعَلْتُ) وقد نصَّ بعضهم على أنه من هذا 1.
وهو - وإن كان بمعنى الحلف - يحتمل الأصلين: (أل ي) لقولهم: أَلَيْتُ وآلَيْتُ؛ كما

تقدّم، و (أل و) لقولهم: (الألوة، والإلوة، والألوة: اليمين) 2.
 وذهب بعضهم إلى أنّ (لا يأتل) بمعنى: لا يُقَصِّر في الجهد؛ من قولهم: ما أَلَوْتُ جَهْدًا،
 إذا لم تدّخر منه شيئاً³، وقد أشار إلى هذا أبو عبيدة بقوله: "وله موضع آخر من أَلَوْتُ
 بالواو" 4، ورجح السّمين هذا من وجهٍ بقوله: "وقد يترجّح ما قال أبو عبيدة من حيث
 الصّناعة؛ وذلك بأنّ يأتلي (يَفْتَعِل) و (افْتَعَلَ) قليلٌ من (أَفْعَلَ) وإنّما يكثر من (فَعَلَ)
 نحو: كتب واكتتب، وصنّع واصطنع؛ فأخذه من: أَلَوْتُ، موافقٌ للقياس" 5.
 وإن صحّ أنّه من (أَلَوْتُ جَهْدًا) فهو من (أل و) فيكون الأصل في (يأتلي): (يأتلُو)
 تطرّفت الواو لأمّا بعد كسرٍ؛ فقلبت ياءً، فصار (يأتلي) فاستثقلت الضّمة على الياء
 فحذفت، ثمّ حذفت الياء للجزم 6.

1 ينظر: التبيان 968/2.

2 المثلث 303/1، وينظر إكمال الأعلام 9/1، والدّرر المبتثة 72.

3 ينظر: المحتسب 106/2، والكشاف 222/3.

4 مجاز القرآن 65/2.

5 عمدة الحفاظ 22.

6 ينظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال 322.

(357/1)

ويُرجّح المعنى الأوّل قراءة من قرأ {ولا يَتَأَلَّ} 1 لأنّ معناه: "لا يحلفوا على أن لا
 يُحسنوا إلى المستحقّين للإحسان" 2 ووزنها (يَتَفَعَّل) كما قال ابن جني 3، وينبغي أن
 يُنبّه على أن وزنها (يَتَفَعَّل) قبل الحذف، أمّا بعد الحذف فوزنها (يَتَفَعَّ).
 ويجوز أن يحمل (لا يَتَأَلَّ) على (يَتَفَعَّل) من (أل ل) على أن يكون قبل الجزم (يَتَأَلَّل)؛
 فيكون من باب قَصِيْتُ أظفاري وتَقَصَّيْتُ، من قولهم: قصّصت وتقصّض، والمعنى يميز
 هذا الأصل؛ لأنّه قيل: إنّ (الإلّ) العهد 4 فيكون موافقاً للمعنى الأوّل للآية.
 وبالجملة؛ فإنّ التّدخل في قوله عزّ وجلّ: {ولا يأتلِ أوّلُو الفضلِ} شديد؛ فإن كان
 بمعنى (لا يَحْلِفُوا) فإنّه يحتمل الأصلين، وإن كان بمعنى (لا يقصّروا) فإنّه من (أل و)
 والآية الكريمة تحتمل المعنيين؛ كما ورد في كتب التفسير 5.
 ويتداخل (د م و) و (د م ي) في الدّم؛ وقد حذفت لأمه؛ وهو

-
- 1 وهي قراءة ابن عيَّاش بن ربيعة وزيد بن أسلم والحسن البصري، وغيرهم. ينظر: إتحاف فضلاء البشر 2/295، والمختسب 2/106.
 - 2 الكشف 3/222.
 - 3 ينظر: المختسب 2/106.
 - 4 ينظر: اللسان (ألل) 11/26.
 - 5 ينظر: تفسير مجاهد 2/438، والجامع لأحكام القرآن 12/207-209، والكشاف 3/222.

(358/1)

حرف علة؛ لثقل الحركة على حرف العلة فيه؛ فحذفت طلباً للخفة، وقد اختلفوا في لامة على فريقين¹:

فريق يرى أنَّ لامة المحذوفة واو؛ فأصله (د م و) وهم الأكثرون عند الأنباري².

والدَّم عند هؤلاء أصله: (دَمَو) بالتحريك؛ وإنما قالوا: دَمِي يَدْمِي؛ لحال الكسرة التي قبل الياء؛ كما قالوا: رَضِي يَرْضِي؛ وهو من الرضوان³.

ويرى الفريق الآخر أنَّ أصله (د م ي) فالحذوف ياء لا واو، وأصله (دَمِي) وذكر الزجاج⁴ أنَّ هذا هو قول أكثر التحويين؛ وهو نقيض ما حكم به الأنباري؛ وهو الأعرف عند ابن السجري⁵.

ودليل هذا الفريق قولهم: دَمِيَّتْ يده⁶، وقول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْبَقِيْنِ⁷

-
- 1 ينظر: الكتاب 3/451، 597، والمقتضب 1/231، والأصول 1/323، والمنصف 2/148، والإنصاف 1/35، وشرح الكافية للرضي 2/163، والخزانة 7/482.
 - 2 ينظر: الإنصاف 1/359.
 - 3 ينظر: الصَّحاح (دمو) 6/2340.
 - 4 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 1/165.
 - 5 ينظر: الأمالي 2/34.
 - 6 ينظر: الخزانة 7/490.

7 ينظر: المقتضب 231/1، ومجالس العلماء 328، والوحشيات 84، والبيان والتبيين 60/3، والأصول 324/3، والمنصف 148/2، وأما ابن الشجري 34/2، وشرح المفصل لابن يعيش 151/4، والخزانة 482/7.

(359/1)

وحكى الجوهري¹ أنّ سيبويه كان يرى أنّه (دَمِيّ) بسكون العين، ويستدلّ بجمعه على: دماءٍ ودُمِيّ، مثل ظَبِيٍّ وظَبَاءٍ وظُبِيٍّ، ودُلُوٍّ ودِلَاءٍ ودُؤِيٍّ، ولو كان مثل: عَصَاً وَقَفًا، لما جمع على ذلك.

غير أنّ ما في (الكتاب) يختلف قليلاً عما ذكره الجوهري؛ ولم أجد فيه دليلاً على أنّ المحذوف (ياءً) فليس فيه أنّ (دَمًا) بالياء؛ كما نقل الأزهري؛ وكلام سيبويه ثمّ يدور على تكسير ما جاء على حرفين؛ ممّا أصله ساكن العين على (فَعَلٍ)، ومن أمثلته (ظَبِيٍّ) و (دَلُوٍّ) والأوّل يائيٌّ والثاني واويٌّ.

ولعله في موضعٍ من (الكتاب) لم أهتمد إليه؛ والذي تبينته فيه أنّ سيبويه كأنّه متردّد بين الواو والياء في أصل (دَمٍ) إذ قال: في كلامه في التّصغير: "هذا باب ما ذهب لأمه، فمن ذلك دَمٌ، تقول: دُمِيٌّ؛ يدلّك: دماءٌ؛ على أنّه من الياء أو من الواو"2. وليس في قولهم في تثنيته: (دَمَيَّانٍ) دليلٌ عند بعض العلماء؛ ومنهم ابن يعيش³ الذي كان يرى أنّ بعض العرب يقول في اليد والدم: يدِي ودُمِيّ بالقصر في كلّ الأحوال ك (رَحِيٍّ) و (فَتِيٍّ) وعلى ذلك جرى

1 ينظر: الصّحاح (دمو) 2340/6.

2 الكتاب 451/3.

3 ينظر: شرح المفصل 152/4، 153.

(360/1)

قول الرّاجز:

يَارْبُ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا ... إِلَّا ذِرَاعَ الْعُنْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا¹

وقول الشّاعر:

فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَذْمَى كُلُّوْمُنَا لَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَفْطُرُ الدَّمَآ2

وتثنيتهما على هذه اللغة: يَدَيَانِ وَدَمَيَانِ؛ مثل: رَحِيَانِ 3 وَفَتَيَانِ.

وبالجملة؛ فَإِنَّ (الدَّم) يحتمل الأصلين: (د م ي) لقولهم في التثنية (دَمَيَانِ) وفيه ما ذكره الجوهري 4.

وَالرَّاجِحُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ (د م ي) لَغَلْبَةِ الْيَاءِ عَلَى الْوَاوِ لَاماً 5، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: (اعْلَمْ أَنَّه مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَلَا يُدْرَى مَا أَصْلُهُ الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ، فَإِنَّ حُكْمَهُ فِي التَّصْغِيرِ وَالْجُمُعِ أَنْ تُثْبِتَ فِيهِ الْيَاءُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُحْذَفُ مِنْ هَذَا الْيَاءِ وَالْوَاوُ؛ وَالْيَاءُ أَغْلَبُ عَلَى الْوَاوِ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّمَا

1 البيت بلا نسبة في الحجة لابن خالويه 204، ورسالة الملائكة 167، وشرح المفصل

لابن يعيش 152/4، والهمع 39/1، والخزانة 498/7، والدرر اللوامع 13/1.

2 البيت للحصين بن الحمام المري، كما في ديوانه 115، وينظر: المنصف 148/2،

وديوان المعاني 115/1، وشرح ما يقع فيه التصحيف 325، وأمالى ابن الشجري

34/2، والخزانة 490/7.

3 الأكثر في الرحي أنها يائية كما نقل ابن منظور (اللسان (رحا) 312/14) وذكرها

الفيروزبادي في الواوي واليائي، وقال في الأول: رحوان، وفي الثاني: رحيان. ينظر:

القاموس 1660.

4 ينظر: الصّحاح (دمو) 3340/6.

5 ينظر: المقتضب في اسم المفعول 25.

(361/1)

القياسُ عَلَى الْأَكْثَرِ 1.

ويتداخل الأصلاَن (ق ه و) و (ق ه ي) فِي (الْقَهَّة) وَهِيَ مِنْ أَسْمَاءِ التَّرْجَسِ، وَتَحْتَمِلُ

الأصلين: ذكرها ابن سيده 2 فِي (ق ه ي) وَذَكَرَ أَنَّهَا تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْوَاوِ؛ وَلِذَلِكَ

أَعَادَهَا هُنَا 3.

وَذَكَرَهَا ابْنُ مَنْظُورٍ 4 فِي (ق ه ي) وَنَقَلَ عَنْهُمْ أَنَّهَا تَحْتَمِلُ الْأَصْلَيْنِ.

وَلَيْسَ ثَمَّ مَا يَرْجَحُ بِهِ، إِلَّا الْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَهُوَ الْيَاءُ لَاماً، وَلَا سِيَّما أَنَّ الْأَصْلَيْنِ

الْوَاوِيِّ وَالْيَائِيِّ مُسْتَعْمَلَانِ؛ كَمَا فِي (الْمُحْكَمِ) وَ (الْقَامُوسِ) .

-
- 1 المقتضب 233/1.
 - 2 ينظر: المحكم 263/4.
 - 3 ينظر: المحكم 283/4.
 - 4 ينظر: اللسان (فهو) 206/15.

(362/1)

ثانياً- التداخل بين الناقص واللفيف:
هذا النوع هو الثاني من أنواع التداخل في الناقص، والتداخل فيه أقلّ حدوثاً من النوع السابق.

فمنه تداخل (ق ت و) و (ق وو) في (أفتوته) من حديث عطاء بن السائب وسؤاله عبید الله بن عبد الله بن عتبة عن "امراة كان زوجها مملوكاً فاشتريته؛ فقال: إن أفتوته فَرَّقَ بينهما، وإن أعتقته فهما على نكاحهم" 1. وقد فُسِّرَ (أفتوته) باستخدمته، وهو يحتمل الأصلين:

أن يكون من (ق ت و) والفتو: الخدمة؛ يقال: قَتَوْتُ أَفْتُوَ قَتَواً وَمَقْتًى، وقيل: القَتُو حسن خدمة المملوك، ومنه قول الشاعر:

إِنِّي أَمْرٌ مِنْ بَنِي خُرَيْمَةَ لَا ... أَحْسِنُ قَتَوَ الْمُلُوكِ وَالْحَبَّابَا 2

ذكر الزمخشري أنه (أفعل) من القتو؛ وهو: الخدمة؛ كَارَعَوَى من الرَّعَوَى 3؛ ومراده أنه (أفتوى) قبل اتصال الضمير؛ كأحد الوجهين في (ارعوى)، فلما اتصل الضمير حذف الألف لالتقاء الساكنين، فصار وزنه - حينئذٍ - (أفعلت) وفيه نظر؛ لأن (أفعل) لم يجر متعدياً، والذي سُمِعَ (أفتوى) بمعنى: صار خادماً، وعليه قول عمرو بن كلثوم:

-
- 1 أخرجه عبد الرزاق في مصنفه 259/7.

- 2 ينظر: العين 198/5، والتّهذيب 253/9، والصّحاح (قتو) 2459/6.

- 3 ينظر: الفائق 236/3.

(363/1)

تَهْدَدُنَا وَأَوْعِدُنَا رُؤُودًا ... مَتَى كُنَّا لَأَمْلِكَ مَقْتُونًا¹

وجعله جماعة من العلماء من هذا الأصل؛ أعني (ق ت و) ومنهم:

ابن الأثير²، وابن سيده³، وابن منظور⁴.

ويجوز أن يكون أصله (ق وو) ووزنه حينئذٍ (افْتَعَلَ) من: الافتواء؛ بمعنى الاستخلاص؛

فكُنِيَ به عن الاستخدام؛ لأن من اقتوى عبداً ردفه أن يستخدمه⁵.

ويقال: التَّقَاوِي: تزايد الشركاء "وَلَا يَكُونُ الْإِقْوَاءُ إِلَّا مِنَ الْبَائِعِ، وَلَا التَّقَاوِي إِلَّا مِنَ الشُّرَكَاءِ، وَلَا الْإِقْوَاءُ إِلَّا مِمَّنْ يَشْتَرِي مِنَ الشُّرَكَاءِ، وَالَّذِي يُبَاعُ مِنَ الْعَبْدِ أَوْ الْجَارِيَةِ أَوْ الدَّابَّةِ مِنَ اللَّذِينَ تَقَاوَا ... أَصْلُهُ مِنَ الْقُوَّةِ؛ لِأَنَّهُ بُلُوغٌ بِالسِّلْعَةِ أَقْوَى ثَمَنُهَا"⁶، ويقال: اقْتَوَى الشَّيْءُ: اختصه لنفسه؛ فهو من ذلك. ومن أسباب التداخل في هذه الكلمة أن المعنى من الممكن أن يحمل على الأصلين؛ فيصح، ويضاف إلى ذلك وجود التاء الثالثة التي تحتل أن

1 ينظر: ديوانه 79، وهوفيه بفتح الميم، وقد روي بضمها في التهذيب 370/9،

وخزانة الأدب 432/7، والكلمة تحتل الفتح والضم كما سيأتي إن شاء الله.

2 ينظر: النهاية 15/4، 16.

3 ينظر: المحكم 333/6.

4 ينظر: اللسان (قتو) 170/15.

5 ينظر: الفائق 236/3.

6 اللسان (قوا) 212/15.

(364/1)

تكون تاء الافتعال؛ فتكون زائدة، وتحتل أن تكون التاء عين الفعل؛ فتكون أصلية.

وممن وضع الكلمة في (ق وو) الزمخشري¹، وأبو موسى الأصفهاني²، وممن وضعها في

الموضعين: ابن الأثير³، وابن منظور⁴.

ومن هذا النوع تداخل (ت ح ي) و (ح ي ي) في (تَحْيَاة) وهي مفرد (التَّحَايِي) وهي

ثلاثة كواكب حذاء الهنعة⁵

ويجوز فيها الوجهان⁶:

أن تكون من (ح ي ي) فهي - حينئذٍ (تَفَعَّلَ) ك (تَحَلَّبَ) 7 من الأبنية؛ ويرجح هذا

الأصل أن نوءها كبير الحيا، من أنواء الجوزاء، قال النابغة:
أَسْرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجُوزَاءِ سَارِيَةً ... تُزْجِي الشَّمَالُ عَلَيْهِ سَالِفَ الْبَرْدِ 8

-
- 1 ينظر: الفائق 236/3.
 - 2 ينظر: المجموع المغيث 769/2.
 - 3 ينظر: النهاية 15/4، 128.
 - 4 ينظر: اللسان (قتو) 170/15، و (قوو) 212/15.
 - 5 الهنعة: منكب الجوزاء الأيسر؛ وهو من منازل القمر، وقيل: هما كوكبان أبيضان؛ بينهما قيد سوط على أثر الهقعة في المجرة. ينظر: اللسان (هنع) 377/8.
 - 6 ينظر: اللسان (حيا) 222/14.
 - 7 وهي: الشاة التي يخرج من ضرعها اللبن قبل أن ينزي عليها، ينظر: القاموس (حلب) 98.
 - 8 ينظر: ديوانه 18.

(365/1)

أن يكون من (ت ح ي) فهي على هذا (فِعْلَاءَة) كـ (عِزْهَاءَة) وهو اللّثيم. بيد أن الأصل الأول أولى؛ لقرب الاشتقاق. ويتداخل الأصْلان (م وه) و (م وو) في (المَاوِيَّة) وهي: المِرْآة، أو حجر البَلُور، وهي تحتمل الأصلين:
فالرَّاجح أنَّها من (م وه) فتكون منسوبةً إلى الماء؛ لصفائها، وأنَّ الصَّور تُرى فيها كما تُرى في الماء الصَّافي 1.
وأصل الماء (م وه) فهمزته منقلبة عن هاءٍ؛ بدلالة ضروب تصاريفه، ومنها التَّصْغِير والجمع؛ إذ يقال فيهما: (مُؤَيَّة) و (أَمْوَاءَة) و (مِيَاءَة) فأصله قبل الإعلال (مَوْءَة) 2.
وذكر ابن منظور 3 (المَاوِيَّة) في (م وو) وليس له وجهٌ ظاهرٌ، والأوّل أقرب؛ لدلالة الاشتقاق والتَّصْريف.

-
- 1 ينظر: التهذيب 648/15.
 - 2 ينظر: الصَّحاح (موه) 2250/6.
 - 3 ينظر: اللسان (موا) 299/15.

د- التداخل في اللّفيف:

والقسمة في هذا النوع تقتضي أربعة - أيضاً -؛ تقدّمت ثلاثة منها في المثال والأجوف والتأقص، ولم يبق إلاّ التداخل بين اللّفيف واللّفيف؛ وهو نوعٌ يشيع فيه التداخل؛ لغلبة حروف العلة فيه، وفيما يلي بيان ذلك من خلال بعض الأمثلة:

فمنه تداخل (ح ي ي) و (ح ي و) في (الحَيَوَان) وهو مصدرٌ على وزن (فَعْلَان) بمعنى: الحياة؛ وهو - أيضاً - اسم جنسٍ يقع على كلّ شيءٍ حيٍّ. وقد اختلفوا في أصله¹.

فذهب الجمهور إلى أنّ أصله (ح ي ي) وأنّ الواو فيه منقلبة عن الياء؛ فأصله قبل القلب (الحَيَّان) فقلبت الياء الثانية واواً؛ لئلاً يجتمع ياءان على التّوالي؛ استثناءً للحرفين من جنسٍ واحدٍ؛ لأنّه اسمٌ، فخروجه عن الفعل كخروج آية، وبإبها². وأوّل من أثر عنه ذلك الخليل³، وكان سيبويه يراه، ويوجّهه بقوله: "وأما قَوْلُهُمْ: حَيَوَان فَإِنَّهُمْ كَرَهُوا أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ الْأُولَى سَاكِنَةً، وَلَمْ يَكُونُوا لِيَلْزِمُوهَا الْحَرَكَةُ هَهُنَا، وَالْأُخْرَى غَيْرُ مُعْتَلَّةٍ مَنْ مَوْضِعِهَا؛ فَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ، لِيَخْتَلِفَ الْحَرْفَانِ، كَمَا أَبْدَلُوهَا فِي رَحْوِيٍّ، حَيْثُ كَرَهُوا الْيَاءَاتِ،

1 ينظر: المنصف 2/285، وشرح الملوكي 264، وشرح الشافعية للرّضي 1/73، والممتع 2/569.

2 ينظر: المقتضب 1/186.

3 ينظر: المقتضب 1/186، والأصول 3/385، واشتقاق أسماء الله 104.

فَصَارَتِ الْأُولَى عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا صَارَتِ اللَّامُ الْأُولَى فِي مُجَلٍّ، وَنَحْوِهِ، عَلَى الْأَصْلِ حِينَ أُبْدِلَتِ الْيَاءُ مِنْ آخِرِهِ¹. وما ذهبوا إليه في أصله مذهبٌ قويٌّ؛ لأمر: أحدها: أنّه ليس في كلامهم ممّا عينه ياءٌ ولا مه واوٌ شيءٌ؛ فيقاس (الحَيَوَان) عليه². وثانيها: أنّهم يقولون في تثنية حيٍّ: حَيَّانٍ بالياء لا غير، والتثنية ممّا يردّ الأشياء إلى أصولها؛ فتثبت بذلك أنّ الواو في (حَيَوَان) بدلٌ من الياء³.

وثالثها: أنَّ الحيوان من: الحياة، ومعنى الحياة يرد في قولهم (الحَيَا) للمطر؛ ألا ترى أنَّه يحيي الأرض والنبات؛ كما قال تعالى: {فَأَخْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا} 4 والحيَا لأمه ياء، وكذلك الحياة 5.

وربَّ قائلٍ يقول: لماذا اختاروا قلب اللَّام دون العين؛ فيجيب عن ذلك بأنهم لو أبدلوا العين واواً لدخل في باب (طَوَيْتُ) فيحمل عليه؛ لكثرت فيظنَّ "أَنَّها أصلٌ في موضعها؛ لكثرة هذا الباب، فلمَّا قلبت الثانية

1 الكتاب 4/409.

2 ينظر: المنصف 2/285، والخصائص 1/255.

3 ينظر: الممتع 2/569.

4 سورة فاطر: الآية 9.

5 ينظر: المنصف 2/286.

(368/1)

واواً صارت مستكراً في موضعها؛ فيتنبه بذلك على كونها غير أصلٍ "1. على أنَّه ليس في (الحيوان) إعلالٌ؛ إذ لم يجز ذلك في الواو؛ وهي لام الكلمة؛ لما كان يلزم من حذفها؛ إذ يقال فيها (حيان) لأنها قبل الحذف (حيان) فلم تَعْلَ، وأما عين الكلمة فصحت - هنا - كما صحت في (الجولان) و (الهيمان) مثلاً 2. والأصل في حركة عين (الحيوان) السكون؛ قال المبرد: "حيوان أصله (فَعْلان) لأنَّ (فَعْلاناً) إنما يحيى فيما يكون اضطراباً؛ نحو الغليان والنزوان؛ فلو قلبوا اللَّام واواً لزمها القلب إلى الياء؛ لأنَّ الياء قبلها ساكنة، وكان يلزمها الإدغام؛ فيصير: حيَّان، مثل: أَيْام؛ فحرَّكوا العين وأبدلوا اللَّام واواً كأَنَّهُم قالوا: حيَّان؛ واستثقلوا جمع الياءين، فأبدلوا الثانية واواً؛ وإنما استثقلوا حيَّان كما استثقلوا رَحِيَّاً "3.

وذهب المازني 4 إلى أنَّ الأصل (ح ي و) وأنَّ الواو أصلٌ، وقد جاء على ما لا يستعمل؛ وهو أن تكون العين ياءً، واللَّام واواً؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً؛ لأنَّه ليس في الكلام فعلٌ مستعملٌ موضع عينه ياءً ولأمه واوٌ "ونظيره في هذا الباب على هذا القول: جَبَيْتُ الخراج جَبَايَةً، وجَبَاوَةً، وليس من جَبَاوَةٍ فعلٌ، ومثل ذلك: فَاظَّ الحَيْتَ فيظاً، وفَوَظاً،

1 شرح الشافية للرّضوي 72/3.

2 ينظر: البغداديات 232.

3 التبصرة والتذكرة 924/2، ولم أقف على رأي المبرد في كتبه.

4 ينظر: المقتضب 186/1، والأصول 385/3، والمنصف 284/2، 285.

(369/1)

وليس من فَوَظٍ فعل "1.

ولعلّ المازنيّ ذهب بذلك إلى أنّ الواو في (الحَيَوَان) أصلٌ؛ وليست منقلبةً من ياءٍ، وأنّ الياء - أيضاً - أصلٌ من باب اللّغتين، ثمّ يجوز أن يكون استُعْمِلَ الفعل من لغة الياء؛ ولم يُستعمل من لغة الواو؛ لثقل ذلك عليهم؛ فقالوا: حَيَيْتُ.

ويجوز - أيضاً - أن يكون استُعْمِلَ فعل اللّغة التي تكون اللّام فيه واواً؛ فقلبت ياءً للكسرة التي قبلها؛ إذ جاؤوا به على: فَعِلَ يَفْعَلُ؛ مثل: عَلِمَ يَعْلَمُ؛ فقالوا: حَيَيْتُ.

ويبدو أنّ السمين الحلبيّ² كان يرجح مذهب المازنيّ؛ إذ جعل (الحَيَوَان) في (ح ي و) وفَصَلَهُ عمّا بعده؛ وهو (ح ي ي) 3. والأقرب في هذا هو مذهب الجمهور لما تقدّم؛ ويؤيّده السّماع والقياس؛ أي: أنّ أصل حَيَوَان (ح ي ي) لا (ح ي و).

ومن أمثلة التّداخل في هذا النوع: تداخل (ل وي) و (ول ي) في قراءة ابن عامرٍ وحمزة {وَإِنْ تَلُّوا} 4 بضمّ اللّام وبواوٍ واحدةٍ؛ منقوله عزّ

1 المقتضب 186/1.

2 ينظر: عمدة الحفاظ 146.

3 وجعل الأستاذ عبد السلام هارون (الحيوان) من (حيو) ينظر: فهارس الكتاب 109/5.

4 ينظر: السبعة 239، والتذكرة في القراءات 379/2، والقراءات وعلل التّحويين فيها 155/1، والحجّة في القراءات السبعة 185/3، والمبسوط 182، والتيسير 97، وإبراز المعاني 423.

(370/1)

وجل: {فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُوتُوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا} 1.

وهو يحتمل الأصلين: 2

يجوز أن يكون الأصل (ول ي) من: وَلِي يَلِي؛ وأصله (تَوَلَّيُوا) ثم حذفت الواو؛ وهي فاء الفعل؛ لاعتلالها، ووقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ؛ نحو: يَعِدُ وَيَزِنُ: فصار (تَلَّيُوا) فحذفت الضمة استثقلاً من على الياء؛ فالتقى ساكنان؛ فحذفت الياء، ثم ضم ما قبل الواو. ومعناه من: الولاية؛ أي: ولاية الأمر؛ وهو ضدّ الإعراض عنه؛ من قولك: وَلَيْتُ الْحَكَمَ والقضاء بين الرجلين. والمعنى يؤيد هذا الأصل؛ فدلّل حمله على: وَلِي - أَنْ بعده (أو تُعْرِضُوا) فهو نقيض: تَلُّوا؛ لِأَنَّ ولاية الشيء: الإقبال عليه، ونقيضه: الإعراض عنه، فإنما قيل لهم: "وإن تَلُّوا الأمر فتعدلوا فيه أو تعرضوا عنه فلا تَلُّوه، ولا تعدلوا فيه إن وليتموه، فإن الله كان بما تعملون خبيراً" 3، فيجازى المحسن المقبل بإحسانه، ويجاسب المعرض على إعراضه.

1 سورة النساء: الآية 135.

2 ينظر: معاني القرآن للفراء 291/1، ومعاني القرآن وإعرابه 118/2، 119، والقراءات وعلل التحوين فيها 155/1، والكشف 399/1، والحجة في القراءات السبع 127، والحجة للقراء السبعة 185/3، والتبيان 398/1، وإبراز المعاني 423. 3 الكشف 399/1.

(371/1)

وانفرد الأخفش بتقدير محذوف؛ وهو (عليهم) بعد (تَلُّوا) قال: "وليس للولاية معنى - هاهنا - إلا في قوله: وإن تلووا عليهم، فطرح: عليهم، فهو جائز" 1. ويجوز أن يكون أصله (ل وي) من: لَوَى يَلْوِي؛ إذا أعرض؛ فيكون أصل {تَلُّوا} (تَلَّوِيُوا) ثم أُلقيت حركة الياء على الواو الأولى، وحذفت الياء؛ لسكونها وسكون الواو الأخيرة بعدها، أو لسكونها وسكون الواو قبلها 2 في الأصل، أي: قبل النقل؛ فأبدل من الواو المضمومة همزة؛ فصارت: (تَلُّوا) 3 يأسكان اللام، ثم طرحت الهمزة، وطرحت حركتها على اللام؛ فصارت: (تَلُّوا) كما قيل: في أدُّور: أدُّور، ثم طرحت الهمزة؛ فصارت (أدُر) 4.

وعلى هذا الأصل تكون القراءتان بمعنى واحدٍ من: اللَّي 5، ولذلك

1 معاني القرآن للأخفش 248/1.

2 ينظر: الكشف 400/1.

3 ينظر: حجة القراء 216.

4 ينظر: القراءات وعلل التحويلات فيها 155/1، وفيه: (فصارت أدور) ، وهو تحريف؛ والصواب ما أثبتته. كما في طبعة الدكتور عوض القوزي 319، واللسان (ولي)

413/15.

5 ينظر: زاد المسير 222/2، وتفسير ابن كثير 570/1، وتفسير النسفي 259/1، وإبراز المعاني 423.

(372/1)

اختاره الزجاج 1؛ وهو الزجاج. وعلى ما تقدم يكون معنى {إِنْ تَلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا} على الترادف، ويكون معناها على اختيار الأصل الآخر - أعني (ول ي) على التضاد، وكلاهما صحيح في السياق العام للآية، ومقبول عند المفسرين وأهل اللغة؛ خلا الأخفش 2؛ فإنه جعل هذه القراءة لحناً؛ إن قدر هذا الأصل؛ أعني (ل وى) والأمر خلاف ما ذهب إليه؛ فالقراءة صحيحة؛ لأنّها سبعة، وقد اتفق عليها اثنان منهم؛ وهما: عبد الله بن عامر، وحزمة بن حبيب الزيات.

ومن التداخل في اللّيف بين (ح ي ي) و (ي ح ي) في (يحيى) علّم لرجل؛ وهو اسم النبي يحيى - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - فهو يحتمل الوجهين: أن يكون من (ح ي ي) فيكون على وزن (يَفْعَلُ) موازناً للفعل 3، ومشتقاً من الحياة. وهو يحتمل أن يكون عربياً أو أعجمياً 4، كما أنه ممنوع من الصّرف، وليس في ذلك دليل لأحدهما على الآخر؛ فإن كان عربياً فمنعه من الصّرف للعلميّة ووزن الفعل، وإن كان أعجمياً فذلك للعلمية

1 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 118/1.

2 ينظر: معاني القرآن 247/1، 248.

3 ينظر: الكشف 359/1، والتبيان 257/1، والمساعد 69/4.

4 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 406/1، والكشف 259/1.

(373/1)

والعُجْمَة؛ غير أنَّ في العجْمَة - إن صحَّت - دليلاً على أصالة الياء الأولى.
ومعناه يقرب اشتقاقه من: الحياة؛ ويؤيد ما تقدّم في (الزوائد) وهو أنَّ الياء يقضى عليها
بالزيادة أولاً إن صحبها ثلاثة أصول؛ كما في (يزيد) و (يعمر) ويقويه - أيضاً - أنَّ (ي
ح ي) أصل مهمل في العربية. ولكن يجوز أن يكون أصله (ي ح ي) فقد نُقل عن
الكسائي¹ أنَّ يحيى (فَعَلَى) وهو وجه مقبول إن كان الاسم أعجمياً، وقد رجّحه
الزمخشري².

ومن أمثلة هذا النوع: تداخل (ح ي ي) و (ح وي) في (حَيَّة) وهي: واحدة الحَيَّات أو
الهَوَام، وقد اختلفوا في أصلها:

يرى سيبويه³ أنَّ أصلها (ح ي ي) مستندلاً على ذلك بقول العرب في النسب إلى
(حَيَّة بن بَدَلَة): (حَيَوِيٌّ) وهي عنده (فَعَلَة) حرّكت الياء في النسب؛ لأنّه لا تكون
الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة. وعلى هذا المذهب لو كانت العين واواً - لقالوا: (حَوَوِيٌّ)
4 كما قيل في النسب إلى (لَيَّة) 5: لَوَوِيٌّ.

1 ينظر: المساعد 69/4.

2 ينظر: الكشف 359/1.

3 ينظر: الكتاب 345/3.

4 ينظر: سرّ الصناعة 730/2.

5 وهي: المرّة: من: اللَّي بمعنى: الجدل والقتل. ينظر: اللسان (لوي) 262/15.

(374/1)

وكان أبو عليّ الفارسي¹ يرى هذا - أيضاً - ويستدلّ له بغير ما استدلّ به سيبويه؛
وهو قولهم: أرضٌ حَيّاة، ومُعَفّاة؛ أي: كثيرة الحَيَّات والأفاعي.
على أنّه ليس في قولهم: رجلٌ حَوَّاءٌ - وهو: الذي يجمع الحَيَّات - دليلٌ على الواو عند

أبي علي²؛ لأنه غير مأخوذ من (الحَيَّة) ولكنّه من (حَوَيْتُ) فهما أصلان تقارباً في الأصل والمعنى؛ ك (سَبَطٍ وَسَبَطٍ) و (دَمِثٍ وَدَمِثٍ) فكما أنّ لفظ (لَأَلٍ) بالهمزة المشددة الممدودة، وهو: بائع اللؤلؤ - ليس من لفظ (لؤلؤ) كذلك (حَيَّة) و (حَوَاء) فكلُّ منهما أصلٌ مستقلٌّ.³

على أنّ ما ذهب إليه أبو عليّ في (حَوَاء) ليس قولاً قاطعاً؛ فهو يحتمل الأصل الآخر؛ بخلاف (لؤلؤ) و (لَأَلٍ) فهما أصلان لا محالة؛ لأنّ أحدهما رباعيّ، والآخر ثلاثيّ، وأمّا (حَيَّة) و (حَوَاء) فهما من الثلاثيّ، وانقلاب حروف العلة بعضها عن بعض كثيرٌ.

وذهب أبو حاتم السجستانيّ إلى أنّ أصلها (ح وي) مستندلاً بالمعنى؛ وهو تحوي الحَيَّة في لوائها، ويقولهم: رَجُلٌ: حَوَاءٌ وَحَاوٍ⁴.

1 ينظر: البغداديات 230، 231.

2 ينظر: البغداديات 232.

3 ينظر: سرّ الصنّاعة 730/2.

4 ينظر: المحكم 26/4.

(375/1)

وقد تردّد فيه ابن سيده؛ فذكره في الأصلين¹، وتابعه ابن منظور².

ومن ذلك تداخل (ث وو) و (ث ي و) في (ثَائِيَّة) وهو مأوى الغنم والبقرة³.

و (ر وي) و (ر ي و) في (الرَّايَة) ⁴.

و (أي و) و (أي ي) في (أَيَا) الشّمس، وهو نورها⁵.

و (ه وي) و (ه وو) في (الهوى) ⁶.

و (وغ ي) و (وغ و) في (الأوَاعي) وهي مَفَاجِرُ الماء في الدِّبَارِ والمزارع، واحدها آغِيَّة⁷.

1 ينظر: المحكم (حبي) 305/3، و (حوى) 26/4.

2 ينظر: اللّسان (حوى) 208/14، و (حبي) 230/14.

3 ينظر: اللسان (ثوا) 127/14.

4 ينظر: المنصف 141/2.

5 ينظر: اللسان (أبو) 63/14.

6 ينظر: رسالة الملائكة 96.

7 ينظر: اللسان (وغي) 398/15.

(376/1)

المبحث الثاني: التداخل بين المعتل والمهموز
ومما يكثر فيه تداخل الأصول: التداخل بين المعتل والمهموز، وقد وقفنا على تعريف المعتل في المبحث السابق.

أما المهموز فهو "ما كان أحد أصوله الثلاثة همزة"1، نحو: أَكَلَ وَسَأَلَ وَمَلَأَ.
وثمة علاقة بين المعتل والمهموز، تُعدّ من أهم أسباب التداخل بينهما؛ وهي هَمْزُ المعتل، وتخفيف المهموز؛ وهما ممّا يكثر في النوعين؛ أعني: المعتل والمهموز؛ حتّى تكاد تُعدّ من حروف العلة؛ ألا ترى كيف وُضعت في معاجم التّقليبات في باب واحد، وأول من فعل ذلك الخليل في العين 2؛ على الرّغم مما بينها وبين حروف العلة من اختلاف في المخرج

1 المفتاح في الصرف 4.

2 ينظر على سبيل المثال: العي ن 8/55، 132، 167، 192، 232، 273، 325، 332، 375، 437.

(377/1)

والصّفات. فمخرج همزة من أقصى الحلق1 أو من الحنجرة (المزمار) 2 وهي صوت شديد3، مجهور.

أما الواو والياء فمخرجهما من الشّفة، ومن صفاتهما اللّين؛ لأن مخرجهما يتّسع لهواء الصّوت من اتّساع غيرهما 4، والألف هاوية؛ ومخرجها أشدّ اتّساعاً من مخرج صاحبتيهما؛ وهنّ أخفّ الحروف؛ لاتّساع مخرجهنّ 5. ولعلّ سبب ذلك أنّهم وجدوا حروف العلة تُخفّف وتهمز في كثير من الحالات، وتُهدّد لهذا المبحث بالوقوف على ذلك . بإيجاز . لأنّه يُعين على معرفة الأصول:

أ - همز المعتل:

تُقلب حروف العلة همزة، وله ثلاثة أحكام: قلبها وجوباً أو جوازاً أو شذوذاً.

1 ينظر: الكتاب 4/433.

2 ينظر: الأصوات اللغوية 91، ومناهج البحث في اللغة 97.

3 ينظر: الكتاب 433، ومخارج الحروف وصفاتها 88، والأصوات اللغوية 91، ودراسة الصوت اللغوي 274، والمنهج الصوتي للبنية العربية 172.

4 ينظر: الكتاب 4/435.

5 ينظر: الكتاب 4/436.

(378/1)

فأما القلب الواجب فتشترك أحرف العلة الثلاثة فيه في موضعين، وتشترك الياء والواو فيه في موضعين، وتختصّ الواو به في موضع واحد.

فالموضع الأول: المشترك بينهما، هو أن يقع أحدها لاماً أو زائداً في الطرف الحقيقي، أو الحكمي إثر ألف زائدة.

فمثال قلبها في الطرف الحقيقي قولهم: سماء من السُموّ، وبناء من: البِنَاية، وصحراء من: صَحْرَى.

والموضع الثاني: المشترك بينهما هو أن يقع أحد الأحرف الثلاثة بعد ألف الجمع الأقصى، وقد كان في المفرد مدّاً زائداً كقولهم: عَجَائِزُ في جمع: عَجُوز، وصَحَائِفُ في: صَحِيفَةٍ، ورسائلُ في: رسالة.

وتشترك الواو والياء في قلبهما همزة وجوباً في موضعين:

الأول: أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعل من: فعل ثلاثي أُعْلِتَ فيه، ما دامت العين في مكانها؛ نحو: قَائِمٌ وبَائِعٌ من: قَامَ وبَاعَ.

الثاني: أن يقع أحدهما ثاني حرفين لّينين بينهما ألف الجمع الأقصى الذي بعد ألفه حرفان؛ سواء تماثل اللّينان أم اختلفا، فمثال الواوين: أَوَّلُ وأَوَائِلُ أصله: أوّول. ومثال اليائين: نَيِّفٌ ونَيَائِفُ، وأصله: نَيَافِ.

ومثال ما اختلفا فيه: سَيِّدٌ وسَيَائِدُ، وأصله: سَيَاوِدُ.

أما الموضع الذي اختصّت فيه الواو بالقلب همزة وجوباً، فذاك عند اجتماع واوين في صدر الكلمة بشرط ألا تكون ثانيتهما مدة غير

أصلية، ومثال ذلك (أُولَ) جمع أُولى، وأصله (وُولَ) على مذهب من جعله من (وول) كما سبق به البيان¹ و (أُولَى) وأصلها (وُولَى) وأواصل جمع: وأصلة. أما قلب أحرف العلة همزة جوازاً، فهو خاص بالواو والياء؛ وهما كما يلي:

1- تُقلب الواو همزة جوازاً - باتفاق - إذا وقعت مضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإبدال؛ وذلك نحو: (أَدُور) في (أَدُور) جمع دَارٍ، وأَجُوه في (وُجُوه) جمع: وَجْهٍ.

ويُجيزُ المازنيّ قلب الواو المُصدّرة المكسورة همزةً قياساً مُطّرداً؛ نحو: إِشَاح في: وَشَاح، وإِسَادَة في: وَسَادَة، وإِعَاء في: وَعَاء². ويرى سيبويه أن يكون ذلك مقصوراً على السّماع³.

2- تُقلب الياء همزة جوازاً في موضع واحد؛ وهو أن تقع بين ألفٍ وياءٍ مشددة؛ نحو: غَائِي ورَائِي، وذلك في النّسب إلى: غَايَة ورَايَة. وتقلب أحرف العلة همزة شذوذاً: مثال قلب الواو همزة قولهم: مُوسَى في: مُوسَى، والمُوقِدَان في: المُوقِدَان في قول جرير:

1 ينظر: ص (313) من هذا البحث.

2 ينظر: ينظر: المصنف 229/1، وشرح الشافية للرضي 204/3.

3 ينظر: الكتاب 331/4.

أَحَبُّ المُوقِدَانِ إِلَيَّ مُوسَى ... وَجَعَدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوُقُودُ¹
ومثال قلب الياء همزة شذوذاً قولهم: في أسنانهم أَلَلْ؛ أي: يَلَلٌ، وهو: قِصَرُ الأسنان، أو ميلها إلى داخل الفم.

ومثال قلب الألف همزة شذوذاً، قولهم: العَالَمُ والمُشْتَقُّ؛ في قول الرّاجز:
... صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ² ...

وأصله المُشتاق، فهَمْزُهُ ضرورة؛ لأنها تُقابل لام (مُسْتَفْعِلُنْ).

ب - تخفيف المهموز:

لا يخلو صوت الهمزة من صعوبة في النطق؛ لبعد مخرجها في الحلق، وقد أشار إلى ذلك

سيبويه؛ فقال: "اعْلَمْ أَنَّ الهمزةَ إِنَّمَا فَعَلَ بِهَا هَذَا مَنْ لَمْ يُخَفِّفْهَا؛ لأنه بَعْدَ مَخْرَجِهَا؛ ولأنَّها نَبْرَةٌ فِي الصَّدْرِ تُخْرِجُ بِاجْتِهَادٍ، وَهِيَ أَبْعَدُ الْحُرُوفِ مَخْرَجًا؛ فَثَقُلَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَهْوَع"3.

ولعلّ هذا ما جعلهم يتبعون مذاهب العرب في أدائها؛ من حيث التحقيق، والتخفيف، والبدل4.

1 ينظر: ص (315) من هذا البحث.

2 ينظر: سرّ الصناعة 91/1، والخصائص 145/3، وشرح الشافية للرضي 250/2، 204/3، وشرح شواهد الشافية 175.

3 الكتاب 548/3. والتهوع: التقيؤ. ينظر: اللسان (هوع) 377/8.

4 ينظر: الكتاب 541/3.

(381/1)

وتحقيق الهمزة هو إعطاؤها حقّها من الأداء1؛ وهو لغة تميم2؛ نحو قولك: قَرَأْتُ، وسَأَلَ، وَلَوْمْ، وبَسَّسَ3. أما التخفيف ففيه ثلاث صور؛ وهي 4:

1- أن تُجْعَلَ الهمزة بينَ بين.

2- أن تُقْلَبَ (تُبدَل) 5.

3- أن تُحْذَفَ.

أما الأول: فَنُطْقُ الهمزة مع إضعاف الصوت وإخفائه، وعدم إتمامه؛ وله صورٌ ذكرها الصرفيون6.

أما الثاني: وهو قلبها أو إبدالها حرفاً من حروف العلة الواو والياء والألف؛ وهو المهمّ هنا؛ لأنه من المواضع التي يكثر فيها تداخل الأصول؛ كالموضع السابق - أعني: همز المعتلّ - ولكنّه على عكسه.

1 ينظر: اللهجات في الكتاب 314.

2 ينظر: الكتاب 533، 42/3، وشرح المفصل لابن يعيش 107/9، والبحر المحييط

204/1، 236/3، والمزهر 276/2، واللهجات في الكتاب 314.

3 ينظر: الكتاب 541/3.

4 ينظر: الكتاب 541/3، ودقائق التصريف 252.

5 يجوز هنا أن يستخدم مصطلحان؛ لأن الإعلال بالقلب في حروف العلة، والهمزة فرع من الإبدال؛ بينهما العموم والخصوص؛ فكل قلب بين تلك الحروف إبدال؛ وليس العكس.

6 ينظر: الكتاب 541/3، 542.

(382/1)

وملاك القول في هذا أن الهمزة تُقلب حرفَ علةٍ وجوباً وجوازاً على النحو التالي 1:
أولاً: قلب الهمزة حرفَ علةٍ وجوباً:
وهذا يكون في موضعين: أحدهما الجمع الأقصى على (مَفَاعِل) فتُقلب فيه الهمزة ياءً؛
إن كانت عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع معتلة أو مهموزة؛ نحو: قَضَايَا 2 جمع:
قَضِيَّةٍ، ومطايا جمع: مطيَّة، وخطايا جمع: خَطِيئَةٍ.
وتُقلب واواً: إذا كانت لام المفرد واواً سَلِمَتْ فيه من الإعلال؛ نحو: أَدَاوَى، وأصله
(أَدَاوُ) .

وثانيهما: أن تلتقي همزتان في كلمة واحدة؛ فيجب قلب الثانية حرفَ علة؛ لأن الثقل
حصل منها؛ نحو: آمَنَ، أصله: أَمَّنَ، وإِثَارَ أصله: إِثَّارَ، وأُؤْمِنَ أصله: أُؤْمِنَ، وأَوَادِمَ
في جمع آدَمَ، وأصلها: أَاَادِمُ.
ثانياً: قلب الهمزة حرفَ علة جوازاً:
ويكون ذلك في موضعين:

1 ينظر: شرح الشافية للرضي 59/3، ومنجد الطالبين 52، والقواعد والتطبيقات
36-47.

2 قلبت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف (مفاعل) وهي - في المفرد - مدة زائدة؛
فصارت: قضائي، وفتحت الهمزة العارضة للتخفيف، كما في عَدَارِي وَمَدَارِي؛ فصارت:
قضاءي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فصارت قضاء؛ فاجتمع شبه
ثلاث ألفات فقلبت الهمزة ياء فصارت: قضايا. ينظر: القواعد والتطبيقات 37.

(383/1)

1- إذا سُكِّنَت الهمزة المفردة؛ وتحرك ما قبلها جاز قلب الهمزة من جنس الحركة السابقة؛ نحو: رَاسٍ في رَأْسٍ، وِبير في: بئر، ومؤمن في: مؤمن.

2- إذا انفتحت الهمزة وضمَّ ما قبلها أو كُسر جاز قلب الهمزة من جنس حركة ما قبلها؛ نحو: جُؤنٍ في: جُؤنٍ، وميرة في: ميرة.

ومن هنا عُرف فيما جاء على التحقيق أو جاء مهموزاً تارةً ومخففاً تارةً أخرى أنّ الأصل فيه الهمز "لأن ما كان مهموز الأصل فتخفيفه جائز، وما لم يكن مهموزاً في الأصل فهَمْزُه لحن، إلا ما كانت فيه علة موجبة لذلك" 1 كما تقدم في هَمْزِ المعتل.

على أن التسهيل - هنا - لا يُؤخذ على إطلاقه، فثمة شرط يجب أن يتوفر فيما يُخَفَّف؛ وهو ألا يؤدي ذلك إلى تغيير دلالة اللفظ؛ فالمؤْكَلُ والمؤْكِلُ، وزَّارَ وزار، وبدأَ وبدأ؛ ليس أحدهما مخففاً من الآخر؛ بل كلٌّ منهما أصل مستقل؛ لاختلاف المعنى بين الأصلين المهموز وغير المهموز 2؛ ألا ترى أنّ المؤْكَل: المُطْعَم، والمؤْكِل: مَنْ وَكَّلَ غيره على أمر ليقوم به، وزَّارَ الأسد: إذا صاح وزجج، وزار الرجل جاره بمعنى: عاده، وبدأ بالشيء، أي: فعله ابتداءً قبل غيره، أمّا بدا فمن قولهم: بدا يبدو إذا ظهر، وبدا إذا تحول إلى البادية، ونحوه. وقد يؤدي مثل ذلك إلى تداخل الأصول، أو الشك فيها؛ كقول الرّاجز:

يَا صَاحِ أَرْحَلْ ضَامِرَاتِ الْعِيسِ ... وَابْنُكَ عَلَى لَطَمِ ابْنِ خَيْرِ الْفُؤُسِ 3

1 اشتقاق أسماء الله 294.

2 ينظر: شرح النظم الأوجز (مقدمة المحقق) 11.

(384/1)

وبدا بالشيء، أي: فعله ابتداءً قبل غيره، أمّا بدا فمن قولهم: بدا يبدو إذا ظهر، وبدا إذا تحول إلى البادية، ونحوه. وقد يؤدي مثل ذلك إلى تداخل الأصول، أو الشك فيها؛ كقول الرّاجز:

يَا صَاحِ أَرْحَلْ ضَامِرَاتِ الْعِيسِ ... وَابْنُكَ عَلَى لَطَمِ ابْنِ خَيْرِ الْفُؤُسِ 1

1 ينظر: اللسان (فأس) 158/6، وأنبه على أن في طبعة (دار صادر) ل (لسان)

(العرب): (الفؤوس) ومثلها في طبعة (دار لسان العرب) وفي طبعة (بولاق): (الفؤس)

والراجح (الفؤس) .

أما (الفؤوس) فيأباه الوزن، وأما (الفؤس) فتأباه القافية؛ لأنها مردوفة بالواو أو الياء؛ وهما يتعاقبان في الردف في القصيدة الواحدة؛ كـ (صُبُور) و (سَمِير) فدل ذلك على أنها (الفؤس) بدلالة ما في آخر البيت الأول وهو (العيس) لأن الظاهر أن البيتين من مشطور الرجز؛ وإنما لم أقطع بذلك لأنه يجوز أن يكونا بيتاً واحداً مُصرّعاً؛ كما يقع في العادة في أول القصيدة.

ومهما يكن من أمر فإن الروي يرجح (الفؤس) ويؤكد ذلك ما حكاه ابن منظور في تعليقه على أصل الكلمة، الذي أثبتته في المتن، أتراه يقول ما قال لو كانت: (الفؤوس) ؟ أو حتى (الفؤس) ؟ بل إنه قال ذلك لما رآه (الفؤس) فاحتملت الوجهين اللذين أشار إليهما، أي أنها في الأصل (الفؤوس) ثم حُذف منها للضرورة إما عين الكلمة وهو الهمزة، أو واو الجمع، وحذف العين أولى؛ لأن الواو جاءت لمعنى، وهو الجمع؛ فهي أولى بالبقاء؛ فإن كان المحذوف العين فوزن (الفؤس) (الفؤل) ، وإن كان الواو فالوزن (الفؤل) لأنه بعد الحذف: (الفؤس) سَكُنَت الهمزة وقد كانت مضمومة لضرورة الشعر، ثم سهلت الهمزة لضرورة القافية. والله أعلم بالصواب.

(385/1)

ألا ترى إلى ما حكاه ابن منظور في التّعقيب على البيت بقوله: "لا أدري أهو جمع فأس، كقولهم: رُؤوس في جمع: رأس، أم هي من غير هذا الباب؛ من تركيب (ف وس) 1".

ومنه تداخل الأصلين في (مُؤَهَّب) في قول الشاعر:

جَيْشُ الْمُحَمِّينِ حَشَّ النَّارِ تَحْتَهُمَا ... غَرَّتَانُ أَمْسَى بِوَادٍ مُؤَهَّبٍ حَطَبٍ 2

قال أبو علي: "فمن أخذه من: الأُهْبَةِ والتَّأَهَّبَ هَمَزَ إن شاء، ومن أَخَذَهُ من: وَهَبَ، وجعل الفاء والواو لم يَهْمَزْ، إلا على قول من قال: مُؤَسَى، وقد تُؤَوَّل البيت على الأمرين جميعاً" 3.

وليتَمَيَّزَ الأصلان اشتغل فريق من علماء العربية في جمع ما يُهمز وما لا يُهمز من النوعين: فأفرد ابن السكيت - مثلاً - أبواباً للهمز في كتابه (إصلاح المنطق) ممّا يُقال بالهمزة مرة وبالواو مرة أخرى 4، وما

1 اللسان (فأس) 158/6.

2 ينظر: الحجة للقراء السبعة 243/1، وأساس البلاغة (وهب) 510.

3 الحجة للقراء السبعة 243/1.

4 ينظر: إصلاح المنطق 159.

(386/1)

يُقال بالهمز والياء1، وما هَمَزَ بعض العرب وترك هَمَزَهُ بعضهم2، وما تركت العرب هَمَزَهُ3، ونحو ذلك. وأفرد ابن قتيبة4 وابن سيده5 مثل تلك الأبواب. ثم جاء ابن مالك؛ فألف كتاباً جامعاً في ذلك سمّاه: (شرح النظم الأوجز في ما يُهمز وما لا يهمز) جمع فيه أقوال السابقين، وزاد عليها. أما تخفيف الهمزة بحذفها - وهو الصورة الثالثة - فيكون في "كلّ همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن؛ فأردت أن تُخَفَّفَ حَذَفْتُهَا، وألّقيت حركتها على الساكن الذي قبلها؛ وذلك قولك: مَنْ بُوِكَ؟ وَمَنْ مُكَّ؟ وَكَمْ بُلِكَ؟ إذا أردت أن تُخَفَّفَ الهمزة في الأبّ والأُمّ والإبل"6. ومن ذلك قولهم: المَرَّةُ والكَمَّةُ في: المرأة والكمأة؛ وهو نوع من التّبات.

1 ينظر: إصلاح المنطق 159.

2 ينظر: إصلاح المنطق 151.

3 ينظر: إصلاح المنطق 158.

4 ينظر: أدب الكاتب 568-570.

5 ينظر: المخصص: 14/2-19.

6 الكتاب 545/3.

(387/1)

أما البدل - وهو المذهب الثالث في مذاهب العرب في أداء المهور - فالمقصود منه عموم البدل بين الهمزة وغيرها؛ فيدخل فيه المعتلّ وغير المعتلّ؛ كالتّبادل بين الهمزة والعين. أما المعتلّ فقد مرّ ذكره؛ وهو الصورة الثانية من صور تخفيف الهمزة، أما التّبادل

بين الهمزة وغير المعتلّ فليس من مواضع هذا المبحث.
والذي يراه البحث فيما جاء مخفّفاً وأصله الهمز، أو جاء مهموزاً وأصله غير الهمز
والمعنى واحد، أن يُذكر في المعاجم في موضع واحد؛ لأنّه ليس له إلاّ أصل واحد؛
وللحفاظ على أطراد النّظام المعجميّ الدّقيق، ودرء اتّساع معاجم القافية؛ مما لا موجب
له، ولتيسير سبيل اطلاع القارئ على كلّ ما جاء في المادّة الواحدة في مكان واحد.
ولا بدّ - هنا - من الإشارة إلى أنّ التّداخل بين المعتلّ والمهموز، في هذا المبحث، لا
يُعزى كلّهُ إلى همز المعتلّ أو تخفيف المهموز؛ إذ قد يُعزى إلى أسباب أخرى مختلفة؛
راجعة إلى طبيعة المعتلات كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى، أو إلى طبيعة المهموز، أو
إليهما معاً، وبخاصّة إذا وقعت الهمزة أو المعتلّ في أوّل الكلمة؛ وهو من مواضع
زيادتهما؛ وكثيراً ما تلتبس بالأصليّ.
والقسمة الجامعة للتّداخل في هذا المبحث على النحو التّالي:

أ- التّداخل بين المثال والمهموز.

ب- التّداخل بين الأجوف والمهموز.

(388/1)

ج- التّداخل بين الناقص والمهموز.

د- التّداخل بين اللّفيف والمهموز.

وعلى أنّ المراد من ذلك هو التّداخل بين الأصل المعتلّ والأصل المهموز؛ وليس المراد
التّداخل بين الحرف والحرف.

أ - التّداخل بين المثال والمهموز.

يكثر التّداخل بين المثال والمهموز؛ لما مرّ من التّعاقب بين حرف العلة والهمزة؛ أو لأنّ
الهمزة وحروف العلة قد يلتبس أمرها بين الأصالة والزيادة في أوّل الكلمة. وفيما يلي
بيان ذلك، وتفصيل حال التّداخل فيه:

فمن هذا النوع تداخل (وح د) و (أح د) في (أحد) و (إحدى) أوّل العدد؛ وهما
يحتملان الأصلين:

الرّاجح عند الجمهور أن الأصل (وح د) وأنّ الهمزة فيه مبدلة من الواو، وقد كان
سيبويه يرى هذا؛ فقد قال: "وقالوا: أَحَدٌ؛ وأصله: وَحَدٌ؛ لأنّه واحد؛ فأبدلوا الهمزة
لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدال"1. ويدلّ على أنّ أصله الواو -

(389/1)

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا ... بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدٍ 1
وقولهم (مَوْحَدٌ) يدلّ على أصالة الواو، ولو كانت الهمزة أصلية لقالوا: (مَأْخَذٌ) ؛ مثل:
مَأْخَذٍ مِنْ: أَخَذَ، وَمَأْكَلٍ مِنْ: أَكَلَ، قال الشاعر:
وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنْيَسُهُ ... سَبَاعٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٍ 2
ويجوز أن يكون أصله (أح د) وهو بعيد؛ يرده ما تقدّم، ولا يجوز أن يقال: إنّ (الواحد)
لا دليل فيه؛ إذ يجوز أن يكون أُبدل من الهمزة واو؛ فراراً من اجتماع الهمزتين 3؛ وهو
ثقيل كما تقدّم؛ فيكون أصله حينئذ (آحداً) لأنّ ذلك غير مألوف في العربية؛ ألا تراهم
لم يقولوا في: الآكِل والآمِل والآمِن والآسِر، ونحو ذلك: الواكِل والواَمِل والواَمِن
والواسِر. وعلى الرُّغم من ذلك فقد وضعه أكثر المعجميين في الأصلين، ومنهم:
الجوهري 4 وابن منظور 5 والفيروزآبادي 6.

- 1 ديوانه 17، وينظر: الزينة 36/2، واشتقاق أسماء الله 91.
2 هو ساعدة بن جَوْيَّة الهذلي. ينظر: شرح أشعار الهذليين 1166/3، والزينة 36/2.
3 أعني الهمزة والألف.
4 ينظر: الصحاح (أحد) 440/2، و (وحد) 548/2.
5 ينظر: اللسان (أحد) 70/3، و (وحد) 446/3.
6 ينظر: القاموس (أحد) 338، (وحد) 414.

(390/1)

ووضعه الزمخشري 1 في (وح د) عل الصّحيح.
ومنه تداخل (أب ب) و (وب ب) في (الْوَبِّ) وهو: التَّهَيُّؤُ للحملة في الحرب؛ يقال:
وَبَّ الرَّجُلُ؛ إذا تَهَيَّأ للحملة في الحرب؛ وهو يحتمل الأصلين:

جعله الأزهري² من (أب ب) وذكر أنّ الواو في (الْوَبِّ) مبدلة من الهمزة.
وجعله الصّاغيّ³ من (وب ب) وتابعه الفيروزآبادي⁴. وذكره ابن منظور⁵ في
الأصليين.

ومن أمثلة هذا النوع تداخل (ود د) و (أد د) في (أَدَد) وهو أبو عدنان؛ أدُّ بن طابخة
بن إلياس بن مضر⁶، وهو يحتمل الأصليين:
ذهب ابن دريد إلى أنّ أصله (ودد) وقال: "وأحسب أن الهمزة في: أدِّ، واو؛ لأنه من
الوَدِّ أي الحب فقلبوا الواو همزة، لانضمامها؛ نحو

1 ينظر: أساس البلاغة (وحد) 493.

2 ينظر: التهذيب (599/15) .

3 ينظر: التكملة (وب) 282/1.

4 ينظر: القاموس (وب) 180.

5 ينظر: اللسان (أب) 205/1، (وب) 791/1.

6 ينظر: جمهرة النسب 189، وجمهرة أنساب العرب 198.

(391/1)

{أُفْتِتْ} 1 وأُرخ الكتاب؛ الأصل: وُرخ 2، ووَفَّتت 3.

وذهب الجوهري⁴ إلى أنّ أصله (أدد) وتابعه ابن منظور⁵ والفيروزآبادي⁶.
ويتداخل في هذا النوع (أل ق) و (ول ق) في (الأُولُق) وهو: ضرب من الجنون؛ وهو
يحتمل الأصليين. ⁷ يجوز أن يكون أصله (أل ق) من تألّق البرق إذا خفق؛ وذلك أنّ
الحقوق ممّا يصحبه الانزعاج والاضطراب، وكذلك الأولق؛ فوزنه - حينئذ (فَوَعَل) وهو
مذهب سيبويه⁸ والجمهور، واستدلّوا على ذلك بقولهم: أُلِق الرجل؛ فهو مألوق⁹؛ فدلّ
ذلك على أصالة الهمزة.

1 سورة المرسلات: الآية 11.

2 الأعراف أن (وَرَخ) لغة في (أَرَخ) وأن الهمزة هي الأصل. ينظر: اللسان (أرخ) 4/3.

3 الجمهرة 55/1.

4 ينظر: الصحاح (أدد) 440/2.

5 ينظر: اللسان (أدد) 71/3.

6 ينظر: القاموس (أدد) 338.

7 ينظر: الكتاب 195/3، والأصول 232/3، وما ينصرف 15، والتكملة للفارسي 232، والواضح 264، والمنصف 113/1، والتخمير 306/4، وسفر السعادة 94/1.

8 ينظر: الكتاب 195/3.

9 ينظر: المقتصد 787/2.

(392/1)

وربّ قائل يقول: إنّه ليس في قولهم: (أُلِقَ) دليل على أصالة الهمزة؛ فقد تكون منقلبة عن الواو المضمومة؛ فيكون أصله - حينئذ (وُلِقَ) ثمّ قلبت الواو همزة؛ على حدّ قولهم: (أُزِنَ) و (أُعِدَ) في: (وُزِنَ) و (وُعِدَ) فلا تكون حجة في (أُلِقَ) .

فالجواب أنّ قولهم: مألوق دليل أصالة الهمزة؛ فلو كانت الهمزة في (أُلِقَ) منقلبة عن الواو في (وُلِقَ) لزال في اسم المفعول لزوال الضمّة الموجبة للقلب؛ فكان يجب أن يُقال - حينئذ (مُولُوقٌ) كما يقولون: (أُعِدَ) فهو (مُوعود) ولم يُسمع قولهم: (مَاعود) كما لم يقولوا: (مُولُوقٌ) وكقولهم: أَقِيتَ وَتَوَقَّيْتِ؛ فاستدلّ بذلك على أنّ الهمزة في (أُلِقَ)

أصلية غير منقلبة عن واو. 1

قال ابن جني: "ولو جاز لمدح أن يقول: إنّ أصل أُلِقَ: وُلِقَ - من غير دلالة، ومع أنّ الهمزة ثانية في تصريف الكلمة بحيث لا موجب للقلب - لجاز لآخر - أيضاً - أن يقول: إنّ أصل: أُلِقَ: وُلِقَ، وإنّ أصل: أُمَ: وُمَ، وإنّ أصل أكل: وُكل، من غير دلالة ولا ثبت.

ولو جاز ذلك لخرج الأمر من باب طريق العلم إلى الجهل، وارتكاب ما لا حقيقة له، واعتقاد ما لا دليل عليه". 2

1 ينظر: المنصف 114/1، والمقتصد 787/2.

2 المنصف 116/1.

(393/1)

وهذا - أعني القول بأن الأصل (أل ق) - مذهب الجماعة؛ كابن السراج 1 والزبيدي 2 وأبي علي 3 وابن جني 4 والصيمري 5 والجواليقي 6 وابن يعيش 7 والرّضي 8 والسّخاوي 9.

وجعله الجوهري - أيضاً - من (أل ق) وفاقاً للجمهور، غير أنّه سها - رحمه الله - في استدلاله على أنّه يجوز أن يكون (أَفْعَل) بقولهم: أُلِقَ الرجل فهو مألوقٌ، وهو دليل لعكس ما ذكر، وهو (فَوَعَلَ) .

2- ويجوز أن يكون أصله (ول ق) فيكون وزنه (أَفْعَل) واشتقاقه - حينئذ - من (وَلَقَ) يَلْقُ إذا أسرع، ومنه قراءة عائشة وابن عباس - رضي الله عنهما -: {إِذْ تَلَقَوْهُ بِالسِّنِّ} 10 وقول الشاعر:

1 ينظر: الأصول 232/3.

2 ينظر: الواضح 264.

3 ينظر: التكملة 232.

4 ينظر: المنصف 113/1-116، والخصائص 291/3.

5 ينظر: التبصرة 789/2.

6 ينظر: مختصر شرح أمثلة سيبويه 47.

7 ينظر: شرح المفصل 145/9.

8 ينظر: شرح الشافية 343/2.

9 ينظر: سفر السعادة 94/1.

10 سورة النور: الآية 15، وينظر: مختصر شواذ القرآن 100، والمختضب 104/2.

(394/1)

جاءَتْ بِهِ عَنَسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ 1 ...

وأصل (تَلِقَ) (تَوَلَّقَ) . ولعلّ أول من ذهب إلى هذا: الكسائي 2.

ويحتمل - أيضاً - أن يكون على وزن (فَوَعَلَ) كالسابق، ولكن من الأصل (ول ق)

فيكون أصل أوَّلَقَ: (وَوَلَّقَ) أبدلت الواو الأولى فيه همزة؛ لالتقاء الواوين في أوَّلَ

الكلمة؛ على حدّ قولهم في تصغير: واصل (أُوَيْصِلَ) وأصله (وُؤْيِصِلَ) 3.

وتظهر ثمره هذا الخلاف عند التسمية به، فإن جعل (أَفْعَلَ) فإنه لا ينصرف، وإن جعل

على وزن (فَوَعَلَ) فإنه ينصرف. والرأي هو ما عليه الجمهور من أن أصله (أَلَقَ) وأنه (فوعَلَ) لقوة ما استدلوا به.
وتبعاً لاختلافهم في أصل هذا اللفظ اختلفت المعاجم فيه؛ فقد ذكره الأزهري⁴ في (أل ق) وكذا الجوهري⁵.

1 هو: القلاح بن حزن المنقري؛ ينظر: تهذيب الألفاظ 299، وما ينصرف 15،
والتكملة 232، والمختسب 104/2، والمحكم 350/6، وإيضاح شواهد الإيضاح
890/2.

2 ينظر: المنصف 116/1.

3 ينظر: ما ينصرف 15، والخصائص 9/1، وإيضاح شواهد الإيضاح 890/2.

4 ينظر: التهذيب 310/9.

5 ينظر: الصحاح (ألق) 1447/4.

(395/1)

وذكره ابن فارس¹ في (ول ق) .
وذكره جماعة من المعجميين في الموضوعين؛ ومنهم: ابن سيده² وابن منظور³
والفيروزآبادي⁴.
ومن ذلك (أَوْهَدَ) وهو من أسماء يوم الاثنين؛ ويحتل الأصلين (أه د) و (وه د) :
ذهب كراع⁵ إلى أنه (فوعَلَ) فيكون أصله (أه د) لأنه نظير (أَوَّلَقَ) .
على أنه لا دليل فيه على أصالة الهمزة؛ كـ (أَوَّلَقَ) وحمله عليه لا يكفي، ويُضعفه . أيضاً
. أن (أه د) أصل مهمل. وقياس مذهب سيبويه⁶ أن يكون (أَوْهَدَ) من (وه د) ولا
يُقاس على (أَوَّلَقَ) عنده؛ لأنه لا دليل فيه . كما ذكرت . كما في (أَوَّلَقَ) ولذلك حُمِلَ
على (أَفْعَلَ) لأنه أكثر من (فَوَعَلَ) .

1 ينظر: المقاييس (ولق) 145/6.

2 ينظر: المحكم (ألق) 292/6، و (ولق) 350/6.

3 ينظر: اللسان (ألق) 7/10، و (ولق) 384/10.

4 ينظر: القاموس (ألق) 1117، و (ولق) 1199.

- 5 ينظر: المحكم 298/4، وذكره كراع في الجرد 235 ولم يذكر وزنه.
6 ينظر: الكتاب 195/3.

(396/1)

وفي هذا الأصل ذكره: ابن سيده¹، وابن منظور²، والفيروزآبادي³.
ومن ذلك تداخل (وأ ب) و (ت أب) في (التَّوَابِينِ) وهما قادمة الصّرع في قول
الشاعر:
فَمَرَّتْ عَلَى أَطْرَافِ هَرِّ عَشِيَّةٍ ... لَهَا تَوَابِينَانِ لَمْ يَتَفَلَّحَا 4
وكان الأصمعي يقول: "ولا أدري ما أصل ذلك" 5 يريد أنه لا يعرف اشتقاقه، ومن أين
أُخذ؟
وشكك أبو عبيدة فيه، وذكر أنّ العرب لا تعرفه⁶.
فإن كان هذا عربياً فإنه يحتمل الأصلين:

-
- 1 ينظر: المحكم (وهـد) 298/4.
2 ينظر: اللسان (وهـد) 471/3.
3 ينظر: القاموس (وهـد) 418.
4 هو ابن مقبل. ينظر: الصحاح (تأب) 90/1، وقوله: (لم يتفلفلا) أي: لم تسود
حلمتهما.
5 ينظر: التنبيه والإيضاح 44/1.
6 ينظر: الصحاح (تأب) 90/1.

(397/1)

يجوز أن يكون أصله (ت أب) وهو رأي الجوهري¹، وتابعه ابن منظور².
ويجوز أن يكون أصله (وأ ب) وإلى هذا ذهب أبو عليّ الفارسي³، وذكر أنّ تَوَاباً
(فَوَعَلَ) والتاء بدل من الواو، فهو من الوأب؛ لأنّ التَّديّ الصّغير صُلب متوتّر، وذاك
أنّ نزول اللَّبْن فيه، وارتضاع الفصيل منه لم يُرخه، ووصفه بالصّلابه كوصفهم الحافر بما
في قول الراجز:

بِكُلِّ وَابٍ لِلْحَصَى رَصَاخُ4

...

وقاسه - أيضاً - على (خَوْفَزَان) وهو اسم رجل، و (خَوْنَتَان) وهو اسم موضع؛ وهما (فَوْعَلَان) وكذلك (تَوَأْبَان). فيكون أصله قبل القلب - على رأي أبي عليٍّ (وَوَأْبَان) ثم أُحْقِيَ ياءً مشددة زائدة5، كما زادوها في (عارية) وهم يريدون (عاره) وفي (أَحْمَرِي) وهم يريدون (أحمر) ثم ثنوه فقالوا: (تَوَأْبَانِيَان). .

1 ينظر: الصحاح (تأب) 90/1.

2 ينظر: اللسان (تأب) 225/1.

3 ينظر: البصريّات 235-233/1.

4 وهو: أبو النجم العجلي؛ ينظر ديوانه 81، والوَاب: القدح الضخم الصلب، ورضَاخ من رضح التّواه؛ إذا كسرهما. ينظر: التّاج (وَاب) 499/1.

5 ينظر: التنبيه والإيضاح (تأب) 45/1.

(398/1)

ب - التّداخل بين الأجوف والمهموز:

وهذا هو النوع الثاني من أنواع التّداخل؛ بين المعتلّ والمهموز، وهو ممّا يكثر فيه التّداخل.

فمنه تداخل (ل ي ت) و (أل ت) في قوله عز وجل: {وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ} 1 أي: ما أنقصناهم؛ وهو يحتل الأصلين:

يجوز أن يكون الأصل (أل ت) وذهب إلى ذلك الفراء؛ فقال: (الألت التّقص) 2.

وهو مذهب الرّجّاج3 - أيضاً - فقد ذكر أنّه يُقال: أَلْتَهُ يَأْلِتُهُ: إذا نَقَصَهُ، ومنه قول الشاعر:

أَبْلُغْ سِرّاً بَنِي سَعْدٍ مُغْلَغَلَةً ... جَهْدَ الرِّسَالَةِ لَا أَلْتَأْ وَلَا كَذِباً4

أي: لا نقصان. وعلى هذا ف {أَلْتَنَاهُمْ} على وزن (فَعَلْنَاهُمْ).

1 سورة الطور: الآية 21.

2 معاني القرآن 92/3.

3 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 66/5.

4 وهو: الخطيئة كما في ديوانه 17، ينظر: معاني القرآن للفراء 92/3، والمختسب 291/2، والجامع لأحكام القرآن 349/16.

(399/1)

ويقوّي هذا الأصل قراءة أبي عمرو ويعقوب في قوله - عز وجل -: { لَا يَلْتَنِّكُمْ مِنْ

أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا } 1: { لَا يَأْتِنُكُمْ } 2

ويقوّيه - أيضاً - قراءة ابن هرمز: (ألتناهم) بالمدّ؛ من: آلتَ على وزن (أفعلَ) كما ذكر أبو حيّان 3.

ويجوز 4 أن يكون الأصل (ل ي ت) من قولهم: لآتَهُ يَلِيْتُهُ لَيْتًا؛ إذا نقصه وصرّفه، ومن ذلك قول الشاعر:

وَلَيْلَةٌ ذَاتِ نَدَى سَرِيْتُ ... وَلَمْ يَلْتِنِي عَنْ سُرَاهَا لَيْتٌ 5

أي: لم يصرفني عنها صارف، أو نقص بي، أو عجز متي.

وعلى هذا التقدير فإن وزن { أَلْتَنَاهُمْ } (أَفْلَنَاهُمْ) وتقديره في الأصل: (أَلَيْتَنَاهُمْ) (أَفْعَلْنَاهُمْ) وتقديره بعد الإعلال: (أَلَاتَنَاهُمْ) فَخَذِفَتِ الْعَيْنُ؛ وهي حرف العلة؛ لالتقاء الساكنين.

1 سورة الحجرات: الآية 14.

2 ينظر: التبيان 1172/2، وحجة القراءات 676، وإتحاف فضلاء البشر 486/2.

3 ينظر: البحر المحيط 149/8.

4 ينظر: معاني القرآن للفراء 92/3، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 66/5، والمختسب 290/2، والتبيان 1172/2.

5 ينظر: معاني القرآن للفراء 92/3، ومجاز القرآن 221/2، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 66/5، والمختسب 290/2.

(400/1)

ولات وألات من (ل ي ت) وهما من باب: فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ؛ بمعنى واحد¹.
ويَقْوِي هذا الأصل - أعني: ل ي ت - قراءة: {مَا لِنَنَاهُمْ} 2 وقوله عَزَّ وَجَلَّ: {لَا يَلْتَنُّكُمْ} 3 فهو من (ل ي ت) والأصل فيه . قبل الجزم (يَلْتَنُّكُمْ) وقد حُذِفَت الياء بعد الجزم؛ لالتقاء الساكنين.
وقد ذكره ابن منظور في الأصلين⁴.
وليس - هنا - ما يُرْجَح به أصل على الآخر؛ فلكل منهما وجه في اللغة والصناعة، ولا أستبعد أن يكون (أَل ت) و (ل ي ت) من مقلوب (ل أَت) ثُمَّ خُفِّفَتِ الهمزة؛ فنُسِيَ الأصل؛ فجاء المضارع بالياء، فقالوا: لَاتَ يَلِيتُ.
ولو قال قائل: إنهما أصلان من باب الترادف لكان وجهها؛ ألا ترى أن الجوهري⁵ سوى بينهما؛ فلا تداخل - حينئذ - لأهما أصلان مترادفان؛ مثل: جَدَّ وذَأَبَ، والأسد والليث.

-
- 1 ينظر: فعلت وأفعلت للزجاج 85، وما جاء على فعلت وأفعلت 66، وثلاثيات الأفعال 74.
 - 2 ينظر: إتحاف فضلاء البشر 496/2، والمختضب 290/2.
 - 3 سورة الحجرات: الآية 14.
 - 4 ينظر: اللسان (ألت) 4/2، و (ليت) 86/2.
 - 5 ينظر: الصحاح (ألت) 241/1.

(401/1)

على أن اليزيدي¹ جعل لغة أَلَت بمعنى: نقص أكثر من أختها؛ فإن صحَّ ما قال يكون (أَل ت) هو الأصل. ويتداخل (أون) أو (أي ن) و (م أن) في (مُؤُونَةٍ) وهي: الإنفاق على العيال وغيرهم، وقد اختلفوا في أصلها:
يرى سيبويه² أن الأصل (م ون) فهي (فَعُولَةٌ) من: مُنْتُ الرَّجُلُ أَمُونُهُ، وأصلها (مُؤُونَةٌ) بلا همز؛ كقولهم: قَوُومٌ من القيام، ونُؤُومٌ من النوم ثُمَّ هُمَزَتِ الواو الأولى استحساناً للزوم الضمة لها؛ فصارت مُؤُونَةٌ مثل: قَوُومٌ ونُؤُومٌ. ويدلُّ على ذلك قولهم: مانه يمونه؛ إذا احتمل مؤونته، وقام بكفايته؛ وهذا اشتقاق ظاهر³.
وذهب الفراء إلى أن أصلها (أي ن) من الأئين؛ وهو التعب الشديد؛ فيكون المعنى على

هذا الاشتقاق أنه عظيم التعب في الإنفاق على من يعول ووزن مؤونة عند الفراء
(مفعلة) لأن الأصل (مأينة) نُقلت الضمة إلى ما قبلها، وقُلبت الياء واواً.

1 ينظر: الصحاح (ألت) 241/1.

2 ينظر: المختسب 214/1، ولم أقف عليه في الكتاب، ولعله مما يُنسب إليه؛ ولم يكن
في الكتاب.

3 ينظر: شرح الشافية للرضي 349/2.

(402/1)

ولا يجوز على مذهب الخليل 1 في الإعلال أن تكون (مؤونة) من (الأين) لأنها لو كانت
منه لقالوا: (مئينة) كما قالوا: (معيشة) وهي (مفعلة) ولكن (معيشة) حين أُعلت بنقل
ضمة الياء إلى العين أُبدل من الضمة كسرة؛ لتسلم الياء بعدها.
ويجوز على مذهب الأخفش 2 أن تكون (مؤونة) من (الأين) لأنه أجاز (معوشة) من
العيش.

ويرى ابن السراج أن (مؤونة) (مفعلة) ولكنها من (أون) واشتقاقها من الأون؛ فهو
يقول "ومؤونة - عندي؛ وهو القياس (مفعلة) مأخوذ من الأون، يُقال للأتان إذا
أُفريت 3، وعظم بطنها: قد أونت، وإذا أكل الإنسان وشرب، وامتلأ بطنه وانتفخت
خاصرتها، يقال: أون تأوينا؛ قال رؤبة:
سراً وقد أون تأوين العقق 4
ويقال - أيضاً - الأونان جانباً الخرج، فينبغي أن يكون: مؤونة مأخوذة من: الأون؛
لأنها ثقل على الإنسان" 5.

1 ينظر: الأصول 349/3.

2 ينظر: شرح الشافية للرضي 349/3، والمنصف 298/1.

3 أي: قرب وقت ولادتها.

4 ينظر: ديوان رؤبة 108.

5 الأصول 349/3، 350.

(403/1)

ولا يرد على ابن السراج ما يرد على الفراء؛ لأنَّ العين واو. وما عُزِّي إلى سيبويه من أنَّها (فعولة) من (المَوْن) أقرب - في الاشتقاق - من مذهب ابن السَّراج؛ لقولهم: مانه يمونه؛ وهما متساويان في التصريف. على أنَّ الشَّيخ عبد القادر المغربي¹ رجَّح الأصل المعتلّ، وأنَّها (مَفْعُلة) وذكر أنَّهم إنَّما قالوا: مَانَه يَمُونُه؛ على توهم أصالة الميم؛ لما كثر استعمال الكلمة، ثمَّ خففوه إلى: مانه يمونه.

وقد تأثّر أصحاب المعاجم بالخلاف في أصل هذه الكلمة؛ فمنهم من اختار أصلاً واحداً، ومنهم من وضعها في الأصلين، ومنهم من وضعها في ثلاثة أصول؛ فقد وضعها الفيروزآبادي² في (م أن) ووضعها الجوهري³ في الأصلين، ووضعها ابن منظور⁴ في ثلاثة: (أون) و (م أن) و (م ون). ومن أمثلة هذا النوع تداخل (ق وب) و (ق ب أ) في (قُوبَاء) على لغة تسكين الواو: داء يظهر على الجلد؛ وهو يحتمل الأصلين:

-
- 1 ينظر: الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف 365.
 - 2 ينظر: القاموس (مأن) 1590.
 - 3 ينظر: الصحاح (مأن) 2198/6، و (مون) 2209/6.
 - 4 ينظر: اللسان (أون) 39/13، و (مأن) 396/13، و (مون) 425/13.

(404/1)

ذهب سيبويه¹ إلى أنه من (ق وب) ووزنه (فُعلاء) وعلى هذا الجمهور². ويجوز أن يكون أصله (ق ب أ) ووزنه (فُوعَال) ³. وقد يكون في قولهم: (هذا قُوبَاء) بالتذكير والصَّرف دليل على أصالة الهمزة؛ غير أنَّ سيبويه حمله على الإلحاق ببناء فُسْطَاط مستندلاً بالتذكير والصَّرف⁴. ومن التداخل بين الأجوف والمهموز ما وقع في (أُعْيَب) وهو موضع باليمن، إذ يحتمل الأصلين (ع ي ب) و (أ ع ب) :
فقليل⁵ إنَّه (فُعِيل) فيكون أصله - حينئذ - (أ ع ب) .
وجعله الصَّاغاني⁶ من (ع ي ب) فيكون وزنه (أفْعَل) وقال: إنه الصَّواب، وقد أُخرج

على الأصل.

وأجاز الفيروزآبادي⁷ الوجهين، وأدّى ذلك إلى اعتراض الزبيدي عليه بقوله: (وقد سبق في كلام المصنّف في (ع ل ب) أنّه ليس في

1 ينظر: الكتاب 257/4.

2 ينظر: الأصول 196/3، وأدب الكاتب 565، والممتع 122/1، والمساعد 65/4.

3 ينظر: المساعد 86، 67، 65/4.

4 ينظر: الكتاب 215/3.

5 ينظر: التكملة للصاغاني (عيب) 224/1.

6 ينظر: التكملة للصاغاني (عيب) 224/1.

7 ينظر: القاموس (عيب) 152.

(405/1)

كلامهم (فُعِيل) غير: عُيِبَ1، ولو كان: أُعِيْبُ (فُعِيْلًا) لوجب ذكره في الهمزة) 2. ويتداخل (ت ور) أو (ت ي ر) و (ت أر) في (تارة) وهو اسم يدل على وقت؛ ويحتمل الأصلين:

يجوز أن يكون أصله (ت ور) أو (ت ي ر) حملاً على الظاهر، وقد أورده ابن منظور³ في هذا الأصل، وجعله الجوهري⁴ من (ت ي ر) وصنيع ابن منظور أقرب؛ لأنّ الواو أغلب على العين من الياء.

وجعله ابن الأعرابي⁵ من (ت أر) وذكر أنّها في الأصل (تأرة) بالهمز، ولمّا كثُر استعمالها خُفِّفت؛ فقالوا: تارة. وفيما يلي بعض ما وقع فيه التداخل بين الأجوف والمهموز: فيتداخل في الظَّاب - وهو الرِّجْل (ظ أب) 6 و (ظ وب) 7.

1 وهو: واد على طريق اليمن بتهامة. ينظر: معجم ما استعجم 965/2.

2 التّاج (عيب) 403/1.

3 ينظر: اللسان (تور) 96/4.

4 ينظر: الصحاح (تير) 603/2.

5 ينظر: التهذيب 309/14.

6 ينظر: اللسان (طأب) 568/1.

7 ينظر: التاج (طأب) 360/1، و (ظوب) 362/1.

(406/1)

و (ث و ج) و (ث أ ج) في قولهم: ثأجت البقرة؛ إذا صوّتت 1.

و (ج ون) و (ج أن) في (جؤنة) العطار 2.

و (م وت) و (م أت) في (مؤتة) وهو موضع بالشّام 3.

و (ق ون) و (ق أن) في (القأن) وهو ضرب من الشجر 4.

و (ز ور) و (ز أر) في (الزير) وهو: الغضبان من الرجال 5.

و (ف ور) و (ف أر) في (فأرة المسك) 6.

و (ر ود) و (ر أد) في (الرئد) وهو التراب 7.

و (م وس) و (م أس) في (الرجل الماس) وهو الذي لا يلتفت إلى موعظة من أحد 8.

1 ينظر: المحكم 375/7.

2 ينظر: اللسان (جون) 103/13.

3 ينظر: الصحاح (موت) 268/1، واللسان (موت) 94/2.

4 ينظر: المحكم 293/6.

5 ينظر: التكملة للصاغاني (زور) 16/3.

6 ينظر: القاموس (فأر) 583.

7 ينظر: اللسان (رأد) 170/3.

8 ينظر: اللسان (مأس) 213/6.

(407/1)

ج - التداخل بين الناقص والمهموز:

وهذا ممّا يكثر فيه التداخل - أيضاً.

فمنه تداخل (فَنَعَلُوا) و (فَنَعَلُوا) في عدد من الكلمات المتشابهة في البناء، ك (حَنُطُوا)

وهو عظيم البطن من الرجال، و (سِنْدَأُو) وهو الجريء المُقَدِّم، و (عِنْدَأُو) وهو الدَّاهية أو الجريء المُقَدِّم - أيضاً - و (قِنْدَأُو) وهو الصَّلب الشديد، و (كِنْتَأُو) وهو عظيم اللِّحية.

وقد اختلف الغويون في أصول هذه الكلمات:

فذهب ابن دريد إلى أنَّها (فِنْعَال) وذكرها في هذا الباب من (الجمهرة) 1، وأشار إلى أنَّ الهمزة زائدة، والواو المتطرفة أصلية.

وذهب الجمهور² إلى أنَّ وزنها (فِنْعَلُو) .

ومن أوائل الذين نصَّوا على ذلك سيبويه حين قال: "ويكون على (فِنْعَلُو) في الصِّفة، قالوا: حِنْطَأُو، وَكِنْدَأُو، وَسِنْدَأُو، وَقِنْدَأُو ... ولا نعلمه جاء اسماً"³.

1 ينظر: الجمهرة 3/1240.

2 ينظر: الكتاب 4/269، والمنصف 1/32، 1/164، والمقتصد في شرح التكملة

2/842، وشرح الملوكي 183، والممتع 1/269.

3 الكتاب: 4/269، 270.

(408/1)

ولعلَّ الذي حمّله على ذلك أنَّهم وجدوا؛ في هذه الأمثلة، ثلاثة من أحرف الزَّيادة؛ وهي التَّون والهمزة والواو، ويتبقَّى من كلِّ مثال حرفان أصليَّان ليسا من أحرف الزَّيادة. ومن هنا فإنَّه يتعيَّن أن يكون أحد الثلاثة أصلياً؛ ليلبِّغ المثال حدَّ الثلاثي؛ فابتدؤوا بأقرب الثلاثة إلى الزَّيادة، وهي الواو، فقصوا عليها بالزَّيادة؛ لأمر:

أحدها: أنَّ الواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة أو الأربعة على هذا السَّبيل¹.

ثانيها: أنَّهم وجدوا الواو ملازمة لهذا الموضع في تلك الأمثلة؛ فدلَّ لزومها ذلك المكان

- عندهم - على زيادتها²؛ مثل لزوم الألف الموضع الثاني من اسم الفاعل في صيغة

(فاعل) والواو الرَّابعة في اسم المفعول من صيغة (مفعول) وكذلك الواو في (قِنْدَأُو)

وأخوتها؛ الملازمة لموضعها؛ وإنَّ لم تدل على معنى كما في (فاعل) و (مفعول) فشُبِّهت

بذلك.

ثالثها: أنَّ العرب لا تكاد تجعل الواو في آخر الاسم³.

ولعلَّها زبدت في ذلك الموضع؛ لأنَّ الهمزة قبلها تخفى في الوقف

-
- 1 ينظر: المنصف 1/164، والمقتصد 2/842.
2 ينظر: شرح الملوكي لابن يعيش 183، والممتع 1/269.
3 ينظر: المنتخب 2/695.

(409/1)

"فاختصت بها ليكون لزوم البيان عوضاً في هذا لما يدخلها من الخفاء"1.
فإذا قُضي على الواو بالزيادة لهذه الأمور أو ترجح ذلك - بقيت الهمزة والتون، كان لابد أن يكون أحدهما أصلاً، وكانت التون أولى بالزيادة من الهمزة؛ لأن الهمزة وقعت حشواً؛ وهو موضع عزيز عليها في الزيادة2. بخلاف التون؛ وهي ثانية؛ فإن زيادتها في هذا الموضع أكثر من زيادة الهمزة حشواً.
وثمة أمر آخر؛ وهو أن التون لازمت هذا الموضع في تلك الأمثلة؛ كما لزم التون باب (جُنْدَب) و (عُنْطَب) و (عُنْضَل) فدل ذلك على زيادتها. قال الخليل: "وأُحْتَجَّ بأنه لم يجرى بناء على لفظ (قِنْدَاو) إلا وثانيه نون، فلما لم يجرى على هذا البناء بغير نون علمنا أن التون زائدة فيه"3.
فإن قيل: فإن الهمزة - أيضاً - قد لازمت المثال، فالجواب أنه لا يمكن. أيضاً. القضاء بزيادتها مع زيادة التون؛ لئلا يؤدي إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف؛ إذ الواو زائدة. فلما تعذرت زيادتهما معاً قُضي بزيادة التون"4.

1 الكتاب 4/322.

2 ينظر: الممتع 1/269.

3 العين 5/195.

4 الممتع 1/269.

(410/1)

ولعلّ مما يؤكد زيادة التون ظهورها زائدة بالاشتقاق في أحد الأمثلة؛ وهو (كِنْتَاو) لأنهم قالوا: (كَنَّاثٌ لحيته) إذا كانت كِنْتَاواً، ومن ذلك قول الشاعر:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ كُنْتُ لَكَ حَيَّةٌ ... كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُوالِقِ 1
فينبغي أن يُحمل ما لم يُعلم اشتقاقه من تلك الأمثلة على ما عُلم اشتقاقه؛ وهو (كِنْتُأَو) 2.

وعلى الرُّغم من ذلك فقد قيل: إِنَّ التَّونَ أَصْلِيَّةٌ، وَإِنَّ الرَّائِدَ الهمزة والواو 3؛ وهو قول ضعيف.

وليس غريباً - على هذا - أن تختلف المعاجم في تحديد موضع هذا اللَّفْظ منها؛ ولكنَّ الغريب أن يضطرب فيه المعجم الواحد فيقع في ما يُشبه التَّنَاقُضَ؛ ألا ترى كيف وضع ابن منظور بعضه في الثَّلَاثِيّ، وبعضه في الرَّبَاعِيّ؛ فـ (عِنْدَأَو) و (قِنْدَأَو) وضعهما في الثَّلَاثِيّ 4 في حين وضع (حِنْطَأَو) و (سِنْدَأَو) في الرَّبَاعِيّ (حِنْطَأ) و (سِنْدَأ) 5.

1 ينظر: الإبدال لابن السكيت 85، والأُمالي للقي 79/2، والمنصف 165/1، وشرح الملوكي 184.

2 ينظر: شرح الملوكي 184، والممتع 270/1.

3 ينظر: شرح الكواكب للسيرافي 609/5، والارتشاف 29/1.

4 ينظر: اللسان (عدأ) 119/1، و (قدأ) 128/1.

5 ينظر: اللسان (حِنْطَأ) 61/1، و (سِنْدَأ) 95/1.

(411/1)

كما أنَّه خالف فيما وضعه في الثَّلَاثِيّ؛ فبعضه في المهموز ومنه (عِنْدَأَو) ذكره في (عدأ) 1، وبعضه في الحرف الذي قبل الهمزة، ومنه (حِنْتُأَو) . ووضع بعضه في موضعين، ومنه (سِنْدَأَو) 2.

وقد كان الفيروزآبادي دقيقاً في ذلك حين وَحَدَ بينهما، واختار لنفسه أصلاً واحداً 3. ومن التَّدَاخُلِ بين النَّاقِصِ والمهموز ما وقع من تداخل بين (ن ب و) و (ن ب أ) في النَّبِيّ والنَّبوة؛ وقد اختلفوا في أصله 4:

فذهب فريق إلى أنَّ أصله (ن ب أ) واشتقاقه من قولهم: أنبأ عن الله؛ أي: أخبر عنه - عز وجل - والنَّبأ: الخبر.

وهذا مذهب أكثر أهل اللغة 5، وعلى رأسهم: الخليل 6،

- 1 ينظر: نفسه (عدأ) 119/1.
- 2 ينظر: نفسه (حنت) 26/2.
- 3 ينظر: القاموس (حتأ) 46، و (حطأ) 47، و (سدأ) 54، و (عدأ) 60، و (قدأ) 62، و (كتأ) 63.
- 4 ينظر: الكتاب 460/3، وشرح الكتاب للسيرافي 635/5، ومعاني القرآن للزجاج 145/1.
- 5 ينظر: اشتقاق أسماء الله 293.
- 6 ينظر: العين 382/8.

(412/1)

وسيبيويه¹، وأصل النبي عندهم (النَّبِيُّ) وهو (فَعِيل) بمعنى فاعل²، ثم تركت العرب همزه على سبيل الإبدال لا التخفيف؛ لأنَّ ما تُرك همزه تخفيفاً قد يُهمز تارة ويُخفف أخرى، وأما ما تُرك همزه على طريق الإبدال، فههمزه غير جائز، إلا في لغة من لا يرى البدل فيه، ويُهمز على كل حال³.

واستدلَّ هؤلاء بجمعه على (نُبَاء) وهو القياس؛ لأنَّ ما جاء على فَعِيل صحيح اللام قياسه أن يأتي على (فُعلاء) مثل كريم وكُرماء وعُظيم وعُظماء ونبيّ ونُبَاء؛ فقد جُمع على الأصل؛ وعلى هذا قول العباس بن مرداس:

يَا خَاتِمَ النُّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ⁴

وأما (النُّبوة) فأصلها النُّبوءة، ثمَّ خُفِّفَ بقلب الهمزة واواً، ووزنها (فُعولة).

-
- 1 ينظر: الكتاب 360/3، 555.
 - 2 ينظر: اشتقاق أسماء الله: 294.
 - 3 ينظر: اشتقاق أسماء الله 293.
 - 4 ينظر: الكتاب 460/3، والمقتضب 162/1، واشتقاق أسماء الله 295.

(413/1)

وذهب جماعة من اللّغويين، ومنهم: أبو عمرو بن العلاء¹، واليزيدي² - إلى أنّ أصلها (ن ب و) مشتقة من التّباوة، وهي: الرّفعة، فكأنّه: نبا ينبو؛ أي: ارتفع على الخلق، وعلا عليهم في الرّتبة.

ويجوز أن يكون بمعنى: الطّريق؛ أي: الطّريق إلى الله. 3
وعلى هذا فإنّ التّبي في الأصل (نَبَّو) على وزن (فَعِيل) فاجتمع الياء، والواو، وسُكِنَتْ؛ الأولى، فقلّبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء. 4
ويستدلّ هذا الفريق بجمعه على (أنبياء) وأنّ ذلك يدل على أنّه معتلّ لا مهموز؛ لأنّ تكسير ما كان على (فَعِيل) مُعتلّ اللام أن يأتي على (أَفْعِلَاء) 5 كـ (صَفِيٍّ) و (أَصْفِيَاء) و (تَقِيٍّ) و (أَتَقِيَاء) .
وردّ الفريق الأوّل على هذا بأنّهم لما ألزموه التّخفيف عاملوه معاملة المعتلّ؛ فأخذ حكمه في جمع التّكسير، إلا أنّ في ردّهم ضعفاً؛ لأنّ الحكم للأصل لا الفرع.

1 ينظر: اشتقاق أسماء الله 294.

2 ينظر: غريب الحديث للخطابي 193/3.

3 ينظر: غريب الحديث للخطابي 193/3.

4 ينظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال 255.

5 ينظر: الكتاب 460/3، وشرح الشافية للرضي 35/3.

(414/1)

وانعكس ذلك على وضعه في المعاجم؛ فقد ذكره بعضهم في الموضعين¹، ورجّح الفيروزآبادي² أصلاً واحداً؛ وهو (ن ب أ) فذكره فيه.
ومن ذلك التّدخل: ما وقع بين الأصلين (ث ف ي) و (أث ف) في (الأثْفِيَّة) واحدة: أثافي القُدْر؛ وهي ثلاثة أحجار؛ يوضع عليها القُدْر؛ وهي تحتل الوجهين³:
أولها أنّه يجوز أن يكون أصلها (أث ف) ووزنها (فُعْلِيَّة) ويدل على ذلك قولهم: (أَثْفَيْتُ القُدْر) وعلى ذلك قول الشّاعر:
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنُ⁴
فالهمزة فاء الكلمة، ووزنها (يُفْعَلَيْن) ولا تُحمل على (يُؤَكْرَم) في قوله:

1 ينظر: الصحاح (نبأ) 74/1، و (نبو) 2500/6، واللسان (نبأ) 162/1، و (نبو) 302/15.

2 ينظر: القاموس (نبأ) 67.

3 ينظر: الكتاب 395/4، وشرح أبنية سيبويه للجرمي 454، والمنصف 184/2، 8/3، وسر الصناعة 173/1، وشرح الكافية الشافية 2051/4، وسفر السعادة 28/1.

4 ينظر: الكتاب 22/1، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 138/1، والمنصف 184/2.

(415/1)

وإنَّه أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكَّرَ مَا 1

وإن كان لا يمتنع حملها عليه فيكون وزنها على (يُؤَفَّعَلْنَ) 2 إلا أنَّ (يُفَعَّلَيْنِ) أرجح؛ لأنه لا ضرورة فيه 3، ونظيره (يُسَلَّقَيْنِ) .

ويدل - أيضاً - على أنَّ الهمزة فاء قول التابغة:

لا تَقْدِرْ فَنِي بَرَكْنٍ لَا كَفَاءَ لَهُ ... وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفْدِ 4

أي: صار الأعداء حولك كالأثافي تضافراً وتماثلاً؛ ولو كانت الهمزة زائدة - لقال: (تَثَفَّأَكَ) .

ويرى الزمخشري أنَّ (الْأُثْفِيَّةَ) في الأصل: (أُثْفُوَّةٌ) ثمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ تَخْفِيفاً؛ فقالوا: (أُثْفِيَّةٌ)

5 فيكون وزنها بعد القلب (فُعْلِيَّةٌ) وقبل القلب (فُعْلُوَّةٌ) .

1 هو أبو حيان الفقعسي كما في التصريح، وينظر: المقتضب 98/2، والمنصف 37/1، 184/2، والمخصص 108/16، والإنصاف 11/1، والتصريح 396/2.

2 ينظر: احتمال الصَّوْرة اللفظية لغير الوزن 117.

3 ينظر: المنصف 184/2.

4 ينظر: ديوانه 26، والمنصف 185/2.

5 ينظر: أساس البلاغة (أثف) 2.

(416/1)

وثاني الوجهين أنه يجوز أن يكون أصلها (ث ف و) على وزن (أَفْعُولَة) في قول من قال:
تَقِيَّتْ¹؛ لأنه جعل الهمزة زائدة، والمعتلّ لام الكلمة، وشاهد ذلك قول الكميت:
وَمَا اسْتُنْزِلَتْ فِي غَيْرِنَا قِدْرٌ جَارِنَا ... وَلَا تُقِيَّتْ إِلَّا بِنَا حِينَ تُنْصَبُ²
وأصل (الأنثفية) على هذا (أَنْثَفُوءَة) على وزن (أَفْعُولَة) ثم قلبت الواو إلى الياء تخفيفاً؛
كما قالوا: (أَذْحِي) لبيض النعام، وقياسه (أَذْحُو) لأنه من (دَحُوْتُ) .
ويدل على أنّها من الواو؛ وليست من الياء قولهم: جاء يَنْثَفُوءُ؛ أي: يَذْنُبُهُ وَيَذْبُرُهُ؛ إذا
جاء بعده.

قال ابن جني: "وهذا المعنى موجود في: الأنثفية؛ لأنها تتخلف بعد أهلها في الدار؛
ولهذا... يصفها الشعراء كثيراً بالإقامة والثواء والتخلف بعد أهل الديار"³.
وليس أحد الأصلين بأولى من صاحبه؛ فلكلّ منهما وجه، وقد أجازهما سيبويه⁴. ومن
هنا وُضعت في أكثر معاجم القافية في

1 ينظر: الكتاب 359/4.

2 ينظر: شعر الكميت 94/1، وإيضاح شواهد الإيضاح 884/2.

3 المنصف 185/2.

4 ينظر: الكتاب 395/4.

(417/1)

الأصلين¹.

ونظير (أَنْثَفِيَّة) في احتمالها الأصلين والوزنين: (أَرْبِيَّة) وهي أصل الفخذ: فمن أخذها من:
ربا يربو. لارتفاع ذلك الموضع - فهي عنده (أَفْعُولَة) .
ومن أخذها من (الإرب) وهو التوفر - فهي (فُعْلِيَّة) ².
وقد ذكرها ابن منظور³ في الأصلين.

ويتداخل (ر ط ي) و (أر ط) في (الأرطى) وهو شجر ينبت في الرمل يُدبغ به، وهو
يحتمل الأصلين⁴:

فيجوز أن يكون أصله (أر ط) والألف في آخره زائدة لقولهم: أديم مأروط؛ إذا دُبِغ
بالأرطى؛ فوزنه على هذا الأصل (فَعْلَى) .

- 1 ينظر: الصحاح (أثف) 1330/4، (ثقي) 2293/6، والعياب (أثف) 15، وأشار فيه فبلا أنه سيعيدها في المعتلّ، واللسان (أثف) 3/9، (ثقي) 113/14، والقاموس (أثف) 1022، (ثفو) 1636، والتاج (أثف) 37/6، (ثفو) 58/10.
- 2 ينظر: المنصف 186/2.
- 3 ينظر: اللسان (أرب) 211/1، (ربا) 307/14.
- 4 ينظر: الكتاب 308/4، والمقتضب 385/3، وشرح أبنية الكتاب للجرمي 457، والأصول 232/3، والمنصف 36/1، وشرح الكافية الشافية 2048/4، وسفر السعادة 49/1.

(418/1)

قال سيبويه: "فلو كانت الألف زائدة لقلت: مَرُطِي" 1. وذكر ابن جني 2 أنّ الألف الأخيرة في (أَرُطَى) للإلحاق بـ (جَعْفَر) وأنها ليست للتأنيث بدليل صرفها. ويجوز أن يكون الأصل (ر ط ي) لقولهم: أديم مَرُطِيّ، وقد نقل ذلك عنهم أبو عمر الجرمي 3 والأخفش 4، فيكون وزنها (أفعل). وإنما حُمِلت على الياء دون الواو؛ لأنّ الياء لاماً أكثر من الواو 5.

وكان ابن مالك يرى أنّ الأصل الأوّل أظهر؛ لأنّ تصاريفه أكثر؛ فإنهم قالوا: أَرُطِيت الأديم؛ إذا دَبَغْتَه بالأرطى، وأَرُطِيت الإبل؛ إذا أَكَلَتِ الأرطى، أو تأدّت بأكله، وأَرُطِيت الأرض إذا أنبتت الأرطى 6.

-
- 1 الكتاب 308/4.
- 2 ينظر: المنصف 36/1.
- 3 ينظر: شرح أبنية الكتاب 457.
- 4 ينظر: الاقتضاب 339/2.
- 5 ينظر: المبهج 85.
- 6 ينظر: شرح الكافية الشافية 2049/4، وذكر أبو الهيثم أن: أَرُطِيت لحن، والصواب: آرُطِيت.
- ينظر: اللسان (أرط) 255/7.

(419/1)

وذكر بعض المعجميين (الأرطى) في الأصلين؛ ومنهم: الجوهري¹. وابن منظور² والزبيدي³.

وذكرها الصّاعاني⁴ في أصل واحد؛ وهو (أر ط) وتابعه في ذلك الفيروزآبادي⁵. وقريب من ذلك (إشقى) وهو المثقب؛ إذ يحتمل الأصلين (ش ف ي) و (أش ف). فقد ذهب أكثرهم إلى أنّ أصله (ش ف ي) وأنّ وزنه (إفعل) وهو منون غير مصروف؛ ولعلّ أول من قال بذلك سيبويه⁶. وأما قضي على همزة الأولى بالزيادة مع عدم الاشتقاق؛ لأن أكثر ما ورد من ذلك؛ ممّا له اشتقاق؛ همزة فيه زائدة، وما عداها أصل، كما أنّ زيادة همزة أولاً أكثر من زيادة ألف آخر⁷.

1 ينظر: الصحاح (أرط) 114/3، و (رطى) 2358/6.

2 ينظر: اللسان (أرط) 254/7، و (رطى) 325/14.

3 ينظر: التاج (أرط) 101/5، و (رطى) 153/10.

4 ينظر: التكملة (أرط) 104/4.

5 ينظر: القاموس (أرط) 849.

6 ينظر: الكتاب 245/4.

7 ينظر: الممتع 233/1.

(420/1)

وذهب الجوهري¹ إلى أنّ أصله (أش ف) ووزنه (فعلَى) وتابعه في ذلك الصّاعاني². ودفع صنيع الجوهريّ ابن برّي إلى تعقبه فيه، والردّ عليه بأنّ الصّواب أنّه (إفعل) بزيادة همزة وأصالة المعتل³. ومن ذلك تداخل (س وط) و (أس ط) في (الأسطوانة) وهي تحتمل الأصلين:

الأول: أنّه يجوز أن يكون أصلها (س ط و) ووزنها (أفعلانة) وهذا مذهب ابن السّراج⁴؛ واستدلّ بقول بعض العرب (مُتَسَطّ).

ومثلها عنده (أرجوانة) و (أفحوانة) همزة فيهنّ جميعاً زائدة، وكأنّ الألف والتّون زيدتا على (أفعل) ولا يجيئ في الكلام (فعلو). .

واستدلّ - أيضاً - بأنَّ أُسْطُوَانَةَ وما شابهها لو جُعِلَ وزنها (فُعْلُوَانَةٌ) لتَوَالَتْ ثلاثة زوائد؛ وهي الواو والألف والتّون؛ وهذا لا يكاد يكون.
ولا يَرُدُّ على ابن السّراج بـ (عُنْفُوَان) و (عُنْطُوَان) لأنّه لم يُنكر ذلك البتّة، وهذان من التّوارد، كما يُفهم من كلامه، ولا يُحمل عليهما بغير دليل قويّ.

1 ينظر: الصحاح (أشف) 1331/4.

2 ينظر: العباب (أشف) 24.

3 ينظر: اللسان (أشف) 6/9.

4 ينظر: الأصول 351/3.

(421/1)

والثّاني: أنّه يجوز أن يكون الأصل (أس ط) ووزنها (فُعْلُوَانَةٌ) وهو مذهب الأخفش¹، ونظيره في الوزن (عُنْفُوَان) من: اعْتَنَقْتُ الشّيءَ، إذا اسْتَأْنَفْتُهُ.
واستدلّ بجمعها على (أَسَاطِين) ووزنه (فَعَالِين) وهو بناء موجود في كلام العرب. ولو كانت الهمزة زائدة لكان وزنه (أَفَاعِين) وليس هذا من أوزان الجموع؛ لأنّ لام الثّلاثيّ لا تحذف في الجمع، ولا يجوز أن يُقال: إنّ الواو حُذفت وقُلِبَت الألف ياءً حتى يكون وزن (أَسَاطِين) (أَفَاعِين) ولا يجوز. أيضاً. أن يُقال: إنّ الألف حُذفت وقُلِبَت الواو الّتي هي لام ياءً؛ ليكون وزنه (أَفَاعِلْن) فهو وزن مفقود؛ فلم يبقَ إلا أن يُقال: إنّهُ (فَعَالِين) من (أس ط) 2.

وبذلك يتساوى الدّليّان؛ وإن كان ثمة مُرَجِّحٌ يُرَجِّحُ الأصل الأوّل (س وط) وهو أن (أس ط) أصل مهمّل.

وهناك أصل ثالث يَرُدُّ على هذه الكلمة؛ وهو (س ط ن) فيكون وزنها - حينئذٍ (أَفْعُوَالَةٌ) وكان الجوهريّ³ على هذا الرّأي، وشبّهه - في أصالة التّون - بـ (أَفْعُوَالَةٌ).

1 ينظر: الأصول 350/3.

2 ينظر: شرح الشافية 397/2.

3 ينظر: الصحاح (سطن) 2135/5.

(422/1)

على أنّ ما ذهب إليه الجوهريّ ضعيف، ولا دليل على أصالة التّون في (أُقْحُوَانَة) والراجح أنّ وزنها (أُفْعُلَانَة) كـ (أُسْطُوَانَة) عند ابن السّراج؛ لقولهم في جمعها: (أَقَاحِي) و (أَقَاح) وقولهم في التّصغير: (أُقَيِّحِيَّة) 1. وليس في قولهم في التّصغير: (سُطْبِيْنَة) دليل على مذهب الجوهريّ؛ فقد حُمِلَ على قاعدة توهّم أصالة الحرف 2؛ فالتّون زائدة، ولكنّهم توهّموا فيها الأصالة؛ كما توهّموا أصالة الميم في: مِسْكِين ومَسِيل؛ فقالوا: تَمَسْكَن، وقالوا: مِسْلَان. ويُرجّح ذلك - أيضاً - أنّ (أُفْعُوَالَة) لم يثبت في كلامهم 3. ومن التّداخل في هذا الباب ما وقع بين (أَق ي) و (م أَق) في (مَأْقِي العين) وهي لغة في: مُوق العين؛ وهو طرفها مما يلي الأنف. وقد اختلفوا في أصله؛ وهم فيه رأيان 4: فذهب الفراء 5 وابن السّكيت 6 إلى أنّ أصله (أَق ي) وأنّ وزنه (مَفْعِل) .

1 ينظر: اللسان (سطن) 208/13.

2 ينظر: الأصول 351/3.

3 ينظر: شرح الشافية للرّضي 397/2.

4 ينظر: الخصائص 206/3، والارتشاف 72/1، والمزهر 12، 11/2.

5 ينظر: أدب الكاتب 554، والاقتضاب 313/2.

6 ينظر: إصلاح المنطق 222.

(423/1)

قال ابن السّكيت: "وليس في ذوات الأربعة (مَفْعِل) بكسر العين إلا حرفان: مَأْقِي العين، ومَأْوِي الإبل؛ قال الفراء: سمعتها بالكسر، والكلام كلّ: (مَفْعِل) نحو: رَمَيْتُهُ مَرَمَى، ودَعَوْتُهُ مَدْعَى، وغَزَوْتُهُ مَغَزٌ" 1. وتابعهما فيه ابن قتيبة 2 فجعله (مَفْعِلًا) . وجمّعهم إياه على (مَأْقٍ) يُؤَيَّد - في ظاهره - زيادة الميم؛ لأنّه (مَفْعِل) وهو: جمع (مَفْعِل) بكسر العين وفتحها. وذهب جماعة إلى أنّ الأصل (م أَق) من المَأَقَة؛ وهي شبه الفَوَاق؛ يأخذ الإنسان عند البكاء والتّشيع، ومنه يُقال: مَتَّق الصَّبِيَّ يَمَاق مَأَقًا، وامْتَأَق، ومنه قول رُؤبة:

كَأَنَّمَا عَوَّلَتْهَا بَعْدَ التَّأَقِّ ... عَوَّلَةٌ تُكَلَّى وَلَوْلَتْ بَعْدَ الْمَاقِ 3
قال الجوهري: "وهو (فَعَلَى) وليس بـ (مَفْعَل) لأن الميم من نفس الكلمة؛ وإنما زيدت
في آخره الياء للإلحاق؛ فلم يجدوا له نظيراً

1 ينظر: إصلاح المنطق 222.

2 ينظر: أدب الكاتب 554.

3 ينظر: ديوانه 107، والصّحاح (مأق) 1552/4، والتّأق: الامتلاء عند الغضب
حزناً.

(424/1)

يلحقونه به؛ لأن (فَعَلَى) بكسر اللّام نادر، لا أخت لها؛ فألحق بـ (مَفْعَل) فلهذا جمعه
على مَاقٍ، على التّوهم" 1.
وقد غلط الجوهريّ مذهب ابن السكّيت إن لم يُحمل على هذا؛ أي: توهم زيادة الحرف
الأصليّ، وهو الميم في (مَاقِي) العين؛ فيكون (مَفْعَلًا) توهمًا و (فَعَلَى) حقيقة.
وعلى هذا الرّأي ابن بريّ 2؛ وهو يخالف الجوهريّ في كون الياء في (مَاقِي العين)
للإلحاق؛ بل يرى أنّها زائدة كزيادة الواو في (عَرْقُوة) وهي الأكمة المُستطيلة في الأرض،
وكما أنّ الياء في (عَرَقٍ) وهو اسم جنس جمعي لعَرْقُوة 3 – ليست للإلحاق، كانت الياء
في (مَاقِي العين) كذلك.

1 الصّحاح (مأق) 1553/4 .

2 ينظر: اللسان (مأق) 337/10.

3 جمع (عَرْقُوة) عَرَقٍ، وأصله (عَرَقُو) وليس في الكلام اسم آخره واو قبلها حرف
مضموم؛ لأن هذا مختص بالأفعال نحو (سَرُو) و (بَجُو) . فإذا أدّى قياس إلى مثل هذا في
الأسماء عدل به إلى إبدال الواو ياء والضمّة كسرة؛ فكأنهم حولوا (عَرَقُوة) إلى (عَرَقِي)
ثم كرهوا الكسرة على الياء فأسكنوها فالتقى ساكنان الياء والنون؛ فحذفوا الياء،
وبقيت الكسرة دالة عليها، وثبتت النون إشعاراً بالصّرف، فإذا لم يلتق ساكنان ردّوا
الياء فقالوا: رأيت: عرقها، كقول الشّاعر:

حَقَّ تَقْصِي عَرَقِي الدُّلِّي
ينظر: اللسان (عرق) 248/10.

(425/1)

ونظير (مَأْقَى العين) في الكسر: (مُعْدِي كَرَب) على رأي من جعله من (معد) أي: أَبْعَد؛ فهو (فَعْلِي).
وأرى أَنَّ (مَأْقَى العين) ليس (فَعْلِي) كما ذهب الجوهري ومن تابعه؛ بل هو (فَالِع) على القلب بمنزلة (شَاكَ) و (لَاثٍ) في (شَائِكَ) و (لَاثٍ) وأصله (مَائِق) على (فَاعِل) فُقْلِبَ، فقالوا: (مَأْقَى) فَخَفَّفَتِ الهمزة، فقالوا: (مَأْقَى) ثُمَّ هُمِزَتِ الألف؛ فقالوا: (مَأْقَى).

وقد أشار إلى هذا أبو علي الفارسي¹ وابن جني².
ولعلَّ مِمَّا يُقَوِّي هذا الرَّأْي أَنَّا قَوْمًا يُحَقِّقُونَ الهمزة - فيما حُكِيَ عن أبي زيد الأنصاري³ - فيقولون: (مَأْقَى) ويقولون في الجمع (مَوَاقِي) مثل (طَارِي) و (طَوَارِي).
ويدلُّ على أصالة الميم في الاشتقاق؛ لقولهم في معناه: مَيْقُ الصَّبِيِّ، وَاِمْتَأَقُ، وَاِمْتَأَقَةُ، ونحو ذلك.
وقد وَضَعَت معاجم القافية - فيما اطلَّعت عليه منها - هذه المادة في (م أَق) 4.

1 ينظر: البغداديات 121.

2 ينظر: الخصائص 206/3.

3 ينظر: البغداديات 121.

4 ينظر: الصَّحاح 1553/5، والتكملة للصاغاني 150/5، ومختار الصَّحاح 362، واللسان 337/10، والقاموس 1191، والتاج 65/7، ولم تذكر في (أق ي).

(426/1)

د - التداخل بين اللَّفِيف والمهموز:

وهذا هو النوع الرَّابِع من أنواع التداخل بين المعتلِّ والمهموز، غير أَنَّ التداخل فيه قليل؛ بخلاف الأنواع الأخرى. وفيما يلي بيان بعض ما وقع فيه من تداخل.

فمنه تداخل (ي د ي) و (أي د) في (أيد) في قوله عز وجل: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ} 1 وهو يحتمل الأصلين:

فذهب الجوهري² إلى أنه (ي د ي) على أنه جمع يد؛ ولذلك ذكره في هذا الأصل. وقد تعقبه فيه أبو بكر الرازي بالرّد - بقوله: "قلتُ: قوله تعالى: {بِأَيْدٍ} أي: بقوة؛ وهو مصدر: آدَ يئيد؛ إذا قوي؛ وليس جمعاً ليد؛ ليذكر هنا؛ بل موضعه باب الدال. وقد نصّ الأزهري³ على هذه الآية في (الأيد) بمعنى المصدر، ولا أعرف أحداً من أئمة اللغة أو التفسير ذهب إلى ما ذهب إليه الجوهري من أنها جمع يد"⁴.

1 سورة الذاريات: الآية 47.

2 ينظر: الصحاح (يدي) 2540/6.

3 ينظر: التهذيب 228/14.

4 مختار الصحاح (يدي) 607.

(427/1)

وثمة وجه لما ذهب إليه الجوهري؛ وهو أنّ العرب تقول: ما لي يد؛ أي: ما لي به قوة، وما لي به يدان، وما لهم بذلك أيد؛ أي: قوة، ولهم أيد وأبصار، وهم أولو الأيدي والأبصار؛ أي: أولو القوة والعقول¹. والذي عليه الجمهور من أهل اللغة والتفسير أنها من (أي د) من: آدَ يئيد؛ إذا قوي، ويُقال: قد تأيد، وأُذت أيداً؛ أي: قويت، وتأيد الشيء: تقوى، ورجل أيد؛ أي: قوي. قال الشاعر:

إِذَا الْقَوْسُ وَتَرَّهَا أَيَّدٌ ... رَمَى فَأَصَابَ الْكُلَى وَالذُّرَا²

وعلى هذا الأصل - في هذه الآية الكريمة - الأزهري³ والراغب⁴ وابن منظور⁵، والسمين الحلبي⁶.

ومن ذلك تداخل (ط وي) و (ط وأ) في (طَيّ) اسم قبيلة، ولهم في أصله مذهبان:

1 ينظر: التهذيب (يدي) 239/14.

2 ينظر: اللسان (أيد) 76/3، والتاج 293/2.

3 ينظر: التهذيب 228/14.

4 ينظر: المفردات 97.

5 ينظر: اللسان (أيد) 76/3.

6 ينظر: عمدة الحفاظ 33.

(428/1)

فذهب جماعة من العلماء - ومنهم النسابون - إلى أنّ أصله (ط وي) واشتقاقه من: طوى البئر يطويها طياً؛ فقد نقل ابن دريد عن الخليل أنّ (أصل بناء طيّ من طاء وواو؛ فقلّبوا الواو ياء؛ فصارت ياء ثقيلة؛ كان الأصل فيه: طوى) 1. ونقل العوتبي 2 نحو ذلك.

وما عزاه ابن دريد والعوتبي للخليل مخالف لما في (العين) 3. ونقل ابن دريد - أيضاً - عن ابن الكلبي أنّه كان يقول: "سُيَّ طَيّاً؛ لأنه أوّل من طوى المناهل، ويُقال: طويت الشّيء أطويه طياً، وكذلك: طويت البئر أطويها بالحجارة، وبه سُمّيَت الطّوي" 4. وأضاف الأزهريّ معللاً: "لأنّه أوّل من طوى المناهل؛ أي: جاز منهاهلاً إلى منهل آخر، ولم ينزل) 5. ولم يكن ابن قتيبة 6 يرتضي بهذا كلّّه؛ فقد نصّ على شكّه فيه.

1 الاشتقاق 380.

2 ينظر: الاشتقاق للعوتبيّ نقلاً عن اشتقاق طيّ 151، والعوتبي هو: سلمة بن مُسلم العوتبي الصُّحاريّ؛ من علماء الأنساب؛ ولا يعرف عصره إلى وجه اليقين. ينظر:

اشتقاق طيّ 151.

3 ينظر: 467/7.

4 الاشتقاق 380.

5 التهذيب 49/14.

6 ينظر: أدب الكاتب 82.

(429/1)

وشكك فيه - أيضاً - حمزة الأصفهاني، وبرئ منه. على أن ابن جني تجاوز الشك في هذا الاشتقاق، ونص على أنه خطأ بقوله: "ومن ذهب إلى أن طيناً سمي بذلك؛ لأنه أول من طوى المنازل. فقد أخطأ خطأ فاحشاً"1.

وما ذهب إليه ابن جني صحيح "لأن طيناً مهموز اللام، وطوى يطوي لامه ياء؛ فلا يجوز أن يكون أحدهما مشتقاً من الآخر، إلا أن يزعم أنه مما هُمز على غير قياس؛ كقولهم: حلاّت السويق، ولا ينبغي أن يحمل الشيء على الشذوذ إذا وُجد له وجه صحيح من القياس"2.

وذهب أكثر أهل العربية إلى أن أصله (ط و) من (طاء) في الأرض يطوء؛ إذا أبعد، أو ذهب وجاء.

ومن أول من كان يرى ذلك الخليل3؛ وهو خلاف ما نسب إليه في الأصل الأول. ووزن طيئ (فيعل) من طاء يطوء، وأصله (طيئ) فقلبت الواو ياء ك (ميت) و (سيد) عند البصريين؛ فإذا نسب إليه قيل: (طائي) وأصله (طيئ) ك (طيئ) فحذفت العين تخفيفاً؛ فبقي

1 ينظر: اشتقاق طيئ 154.

2 المقتضب في اسم المفعول 28.

3 ينظر: العين 467/7.

(430/1)

على (طيئ) ك (طيئ) ثم أبدلت الياء ألفاً استحساناً لا وجوباً1؛ فيكون قولهم في النسب إليه (طائي) مخالفاً للقياس؛ وهو المسموع. وأجاز الرضي وجهاً آخر للشذوذ؛ خلاف ما ذكره؛ وهو "أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف الياء الساكنة؛ فتقلب الياء التي هي عين ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس"2.

وعلى هذا الأصل يتوافق الاشتقاق وتأريخ القبيلة؛ فالمستفيض أن طيناً. جد قبيلة. كان يسكن بوادي الضريب باليمن، وأنه رحل من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال؛ فصدق عليه أنه طاء؛ بمعنى ذهب بعيداً.

ومن ذلك تداخل (ر وى) و (أر و) في (أروى) اسم امرأة و (الأروية) وهي انثى

الوعول؛ وبها سُمِّيت المرأة؛ وهي تحتل الأصلين:
أولهما أنه يجوز أن يكون الأصل (أر و) فيكون وزنه (فَعْلَى) وهو مذهب الأخفش³
وتكون الألف فيه للتأنيث عند منعه من الصَّرف.
وعلى هذا الأصل قالوا في تصغير (أَرْوِيَّة) وهي (فُعْلِيَّة) ك (قُمْرِيَّة) : (أَرْيَّة) ولم يُجْزَ
فيها: (أَرْوِيَّة) لأنَّ اللام واو؛ كما لا يجوز في (عَرْوَة) (عَرْوِيَّة)

1 ينظر: المبهج 57.

2 شرح الشافية 32/2، 33، وينظر: شواذ النسب 95.

3 ينظر: المقتضب 284/1.

(431/1)

وكان الأصل فيمن جعل (أَرْوِيَّة) (فُعْلِيَّة) أن يقول: (أَرْوِيَّة) إلا أنه لما كانت اللام واواً
لزم أن تُقلب ياء، ولم يجز فيه قول من يقول: (أَسِيوْد) لأنَّ أكثر العرب يقلبون اللام
ياء؛ فيجب على هذا (أَرْيَّة) ثمَّ تُحذف ياء (فُعْلِيَّة) فيكون (أَرْيَّة) 1.
وثانيهما أنه يجوز أن يكون أصلها (ر وي) وهو مذهب سيبويه²؛ لأنه جعل (أَرْوِيَّة)
(أَفْعُولَة) ووزن (أَرْوَى) على هذا (أَفْعَل) . ويجوز في تصغير (أَرْوَى) على هذا (أَفْعَل) .
ويجوز في تصغير (أَرْوَى) على هذا الأصل وجهان:
أحدهما: (أَرْيَّة) مثل (أَسِيْد) .
وثانيهما: (أَرْوِيَّة) على مذهب من قال: (أَسِيوْد) 3.
وهذا الأصل - أعني (ر وي) هو الرَّاجح في (أَرْوَى) و (الأَرْوِيَّة) عند أكثر العلماء؛
لأنَّك إذا حصَّلت حرفين أصليين في أولهما ميم أو همزة، وفي آخرهما ألف - قضيت
بزيادة الميم والهمزة؛ لأنهم نظروا إلى اللَّغَة؛ فوجدوا الكثير على ذلك؛ ألا ترى أنَّ
(أَفْعَل) أكثر من (فَعْلَى) ؟ فلا تحمله على الأقلِّ إلا بثبت؛ وهو ما تفتقده في (أَرْوَى)
4. وأكثر معاجم القافية على هذا الأصل 5.

1 ينظر: البغداديات 128، 129، والمقتضب 284/2.

2 ينظر: الكتاب 469/3.

3 ينظر: المقتضب 284/2.

4 ينظر: سر الصناعة 428/1.

5 ينظر: الصحاح (روي) 2363/6، واللسان (روي) 351/14، واللسان (روي) 1665، والتاج (روي) 159/10.

(432/1)

المبحث الثالث: التداخل بين المعتل والصحيح
يكثر التداخل بين المعتل والصحيح في عمومته في الثلاثي. وقد تقدّم تعريف المعتل. أمّا
الصحيح فهو ما لم يكن أحد أصوله حرفاً من حروف العلة الثلاثة (الواو والياء والألف)
نحو: كَتَبَ وَأَخَذَ وَرَدَّ والأسماء من ذلك ونحوه1.
ويعدّ المهموز من الصحيح وليس المعتل؛ خلافاً لبعضهم ممن جعل الهمزة من حروف
العلّة؛ فعُدّ المهموز من المعتلات2. فكلّ مهموز3 صحيح، وليس العكس.
وينتج عن القسمة الجامعة للتداخل في هذا النوع؛ بالنظر إلى المعتلات، أربعة أنواع؛
وهي:

أ- التداخل بين المثال والصحيح.

ب- التداخل بين الأجوف والصحيح.

ج- التداخل بين الناقص والصحيح.

د- التداخل بين اللّيف والصحيح.

1 ينظر: تصريف الأفعال 163، ودراسات في علم التصريف 29.

2 ينظر: نزهة الطرف للميداني 12.

3 لا حجة للقول بأنّ ذلك مقيد بالألّا يكون من بين حروفه معتلّ، وإلاّ فهو من المعتلّ.

(433/1)

وسيقف البحث بالتفصيل على أنواع الثلاثة الأولى؛ دون النوع الرابع؛ وهو اللّيف؛
لأنّه ليس للتداخل بينه وبين الصحيح نصيب هنا؛ فلا يكاد يقع فيه، بل يتعدّر وقوعه.
وقد تدبّرت في ذلك طويلاً وبحثّ عن أسبابه؛ فتوصّل البحث إلى نتيجة مفادها أنّ
تداخل الأصول لا يقع بين اللّيف والصحيح في الثلاثي في اللغة العربية.

وَيُعْزَى ذَلِكَ إِلَى طَبِيعَةِ التَّوَعِينِ؛ فَلَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ ثَلَاثِيَّةٌ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَكُونَ حُرُوفَانِ مِنَ الْعِلَّةِ أَصْلَيْنِ فِيهَا، مَعَ وَجُودِ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ - لَوْ وُجِدَ - يُوَدِّي إِلَى تَأْصِيلِ حَرْفَيْنِ مَعْتَلَيْنِ، وَزِيَادَةِ حَرْفَيْنِ صَحِيحَيْنِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ ثَلَاثِيَّةٌ مِنَ اللَّفِيفِ؛ يَكُونُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ صَحِيحَةٍ؛ وَأَضْرِبْ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ مِثْلًا بِكَلِمَةِ (الْمَكْوَرَى) وَهُوَ اللَّئِيمُ الْفَاحِشُ الْمَكْثَارُ؛ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ أَصْلَهُ (وَرَى) أَدَّى ذَلِكَ إِلَى زِيَادَةِ حَرْفَيْنِ صَحِيحَيْنِ؛ وَهُمَا الْمِيمُ وَالْكَافُ. وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ (كَ وَى) وَجِبَ الْقَوْلُ بِزِيَادَةِ الْمِيمِ وَالرَّاءِ. وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ (م وَى) كَانَ الزَّائِدُ الْكَافُ وَالرَّاءُ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْكَافَ وَالرَّاءَ لَيْسَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.

(434/1)

وَعَلَى افْتِرَاضِ أَنَّهُمَا كَانَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ - فِي غَيْرِ هَذَا الْمِثَالِ - تَكُونُ بِزِيَادَةِ أَحْرَفِ الْعِلَّةِ أُولَى مِنْ غَيْرِهَا، لِكَثْرَةِ مَا تَقَعُ زَائِدَةٌ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ؛ لِذَلِكَ سَمَّاهَا سَبَبِيَّةً (أَمْهَاتِ الزَّوَائِدِ) 1.

فَلَا يَدُ - فِي هَذَا الْمِثَالِ وَنَحْوِهِ - مِنْ أَنْ يَكُونَ حُرُوفَانِ أَصْلِيَّانِ - عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ - مِنْ حُرُوفِهَا الصَّحِيحَةِ؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ، فَالْتَدَاخُلُ - حِينَئِذٍ - بَيْنَ مَعْتَلٍّ وَمَعْتَلٍّ؛ أَحَدُهُمَا لَفِيفٌ وَالْآخَرُ غَيْرُ لَفِيفٍ، وَلَيْسَ بَيْنَ لَفِيفٍ وَصَحِيحٍ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ - أَيْضًا - أَنَّ جَمِيعَ مَا وَقَعَ مِنْ تَدَاخُلِ بَيْنِ اللَّفِيفِ وَالْمَهْمُوزِ - مِمَّا ذَكَرْتُ فِي الْمَبْحَثِ السَّابِقِ 2، أَوْ مِمَّا لَمْ أَذْكَرْهُ - كَانَ فِي كُلِّ مَهْمُوزٍ حَرْفُ عِلَّةٍ، وَلَمْ يَأْتِ مَهْمُوزٌ فِيهِ حُرُوفَانِ صَحِيحَانِ خِلَا الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ؛ فَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ تَدَاخُلٌ بَيْنَ لَفِيفٍ وَصَحِيحٍ الْبَتَّةَ.

أ - التَّدَاخُلُ بَيْنَ الْمِثَالِ وَالصَّحِيحِ:

لَمْ يَكْثُرِ التَّدَاخُلُ فِي هَذَا النَّوعِ؛ بِخِلَافِ صَاحِبِيهِ؛ وَفِيمَا يَلِي بَيَانِ بَعْضِ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ تَدَاخُلٍ:

فَمِنْهُ تَدَاخُلُ (وَرَق) وَ (م ر ق) فِي (مَوْرَقٍ) اسْمِ رَجُلٍ وَهُوَ مِمَّا جُهِلَ اشْتِقَاقُهُ، وَيَحْتَمِلُ الْأَصْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ (وَرَق) فَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ (مَفْعَل) .

1 ينظر: الكتاب 318/4.

2 ينظر: ص: (427) من هذا البحث.

(435/1)

وحمله على هذا الأصل لا يخلو من شذوذ؛ ذلك أنّ ما فاؤه واو لا يُبنى منه (مَفْعَل) بفتح العين؛ وإنما يجي بكسرهما¹؛ نحو (مَوْضِع) و (مَوْرِد) و (مَوْقِع) و (مَوْعِد) وشدّ في هذا البناء بعض كلماتٍ منها: (مَوْهَب) و (مَوْظَب) وكذلك (مَوْرَق). والثاني: أنّه يجوز أن يكون أصله (م ر ق) فيكون وزنه (فَوْعَلًا). وفيه أنّه ليس على قاعدة الدخول في أوسع البابين؛ لأنّ (فَوْعَلًا) ليس بأغلب الوزنين؛ بل الأغلب زيادة الميم في (مَفْعَل). على أنّ جعله في هذا الأصل لا يستلزم مخالفة القياس²، كما في الأصل السابق.

وعلى هذا فإنّ الأصلين متقاربان، وليس أحدهما بأولى من صاحبه؛ ففي (ور ق) مخالفة القياس مع غلبة الوزن، وفي (م ر ق) قلة الوزن، مع مجيئه على القياس.

على أنّ ابن جني³ رجّح (ور ق) لأنّ (مَوْرَقًا) علم، وقد يجوز في الأعلام ما لا يجوز في غيرها.

وعلى هذا الأصل معاجم القافية⁴.

ومن ذلك تداخل (ول ج) و (ت ل ج) في (تَوَلَّج) وهو كناس

1 ينظر: المبهج 22، وشرح الشافية للرّضي 395/2.

2 ينظر: شرح الشافية للرّضي 295/2.

3 ينظر: المبهج 22، 24.

4 ينظر: الصّحاح (ورق) 1566/4، واللّسان (ورق) 378/10، والقاموس (ورق)

1198، والتّاج (ورق) 8/7.

(436/1)

الظّي أو الوحش، الذي يلج فيه، وقد اختلفوا في أصله¹:
فذهب الجمهور إلى أنّ أصله (ول ج) ولكنهم اختلفوا في وزنه:

فمذهب البصريين - وعلى رأسهم: الخليل وسيبويه - أنه (فَوَعَلَ) من الولوج، وفعله: وَجَعَ يَلْجُ: وأصله - عندهم - (وَجَعَ) فَأُبْدِلَتِ الواو الأولى - وهي فاء الكلمة - تاءً؛ لاجتماع الواوين في أول الكلمة، ولو لم يفعلوا به ذلك لوجب إبدالها همزةً2؛ على حدِّ (أَوَاصِل) جمع (وَاصِلَة) وأصلها (وَوَاصِل) .

وذهب الكوفيون3 والبغداديون4 إلى أنَّ التاء زائدة، وأنَّ وزنه (تَفَعَّل) .

وما ذهب إليه البصريون أقرب "لأنَّك لا تكاد تجد في الكلام (تَفَعَّلًا) اسمًا، و (فَوَعَلَ) كثير"5 وإذا كان كذلك حملته على الأكثر؛ وهو الأوجه6.

وعلى المذهبين يكون الأصل (ول ج) .

1 ينظر: الكتاب 333/4، والمنصف 102/1، 236، وسرّ الصناعة 146/1، وشرح المفصل لابن يعيش 158/9، والارتشاف 105/1، والخلاف بين التحويين 292.

2 ينظر: سرّ الصناعة 146/1.

3 ينظر: شرح الشافية للرّضويّ 82/3، والارتشاف 105/1.

4 ينظر: سرّ الصناعة 146/1، وشرح الملوكيّ لابن يعيش 297.

5 الكتاب 323/4.

6 ينظر: سرّ الصناعة 146/1.

(437/1)

وحكى ابن سيده1 عن كراع أنه كان يرى أنَّ تَوَلَّجًا من (ت ل ج) وأنَّ تاءه أصلية، ووزنه (فَوَعَلَ) كوزنه عند البصريين؛ مع اختلاف الأصل.

وإن صحَّ ما حكي عنه2 فهو رأيٌ ضعيفٌ؛ فلاشتقاق يرده؛ فليس في (ت ل ج) ما يدلُّ على معناه البتّة، ومعناه كلّ في (ول ج) إذ يقال: وَجَعَ يَلْجُ وَلُوجًا إذا دخل، وَأَوَّلَجَه: أدخله، قال عزّ وجلّ: {يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ} 3.

والوَلَجَة - بالتحريك - موضع أو كهف تستتر فيه المارة من مطر وغيره، ومن ذلك (التَّوَلَج) وهو ما يلج فيه الطّي أو الوحش.

ويقترّب من ذلك (التَّوَام) وهو المولود مع غيره في بطن من الاثنين فما فوق؛ ذكرًا كان أو أنثى، وقد يستعار في جميع المزدوجات، فإنّه يحتمل الأصلين (وأم) و (ت أم) وقد

اختلفوا فيه:

فمنهم من ذهب إلى أنَّ أصله (وَأَم) واشتقّه من المواءمة والموافقة والمشاكلة.

1 ينظر: المحكم 249/7، واللّسان (تلج) 219/2.

2 ما في كتاب المجزّد لكراع (ص 351) يخالف ما حكى عنه فقد نصّ فيه على أنَّ وزنه (تفعل) من ولجت.

3 سورة فاطر: الآية 13.

(438/1)

يقال: واءمه مواءمة ووثاماً إذا وافقه وشاكله، وهو على هذا (فَوَعَلَ) وأصله (وَوُأَم) مثل (تَوَلَّجَ) فأبدلت الواو الأولى تاءً؛ لاجتماع الواوين في أوّل الكلمة. ومَن كان يرى ذلك: الخليل 1، والأزهري 2، وابن بري 3، والصّغاني 4 الذي تعقّب الجوهري، وقال: إنَّ حقّ التّوأم أن يذكر في (وَأَم). وذهب بعضهم إلى أنَّ أصله (ت أم) وهو عندهم (فَوَعَلَ) أيضاً - ولكن ليس فيه إبدال.

ومن هؤلاء: ابن فارس؛ إذ قال: (التّاء والهمزة والميم كلمة واحدة؛ وهي التّوأمان؛ الولدان في بطن) 5.

ومنهم: ابن جيّ 6، وكان يستدلّ على زيادة الواو وأصالة التّاء بقولهم في الجمع: (تُوَام) وهو (فُعَال) ويستدلّ - أيضاً - على زيادة الواو بالحمل على أوسع البابين؛ وهو باب (فَوَعَلَ) وترك باب (تَفَعَّل).

1 ينظر: الصّحاح (تأم) 1876/5.

2 ينظر: التهذيب 338/14.

3 ينظر: اللّسان (تأم) 62/12.

4 ينظر: التّكملة (وَأَم) 160/6.

5 المقاييس 362/1.

6 ينظر: المنصف 103/1.

(439/1)

ولا أدري ما الذي منع ابن جَيَّ من جعله ك (تَوَجَّح) ولو قال قائل: إنَّ ابن جَيَّ لم يمنع ذلك، وإنَّ قوله: إنَّ التَّاء أصلٌ يحمل على أنَّها موضع الأصل؛ لأنَّها مبدلةٌ من أصل - لقال قولاً حسناً في التوجيه، ولكن ليس لنا إلا الظاهر.

ويبدو أنَّ ابن عصفور¹ حمل كلام ابن جَيَّ على ظاهره - كما حملته - وتابعه فيه؛ إذ ذكر أنَّ التَّاء في (التَّوَام) أصلٌ؛ ولم يشر إلى أنَّها مبدلة؛ وهذا ما فهمه - أيضاً - ابن الطَّيِّب الفاسي².

ومن نتائج هذا الاختلاف أنَّ بعض معاجم القافية وضع (التَّوَام) في الأصلين³. وأحدهما ضعيفٌ؛ وهو (ت أم) فالرَّاجح - عندي - أنَّ أصل (التَّوَام) (و أم) لدلالة الاشتقاق عليه؛ خلافاً ل (ت أم) وليس فيما استدلَّ به ابن جَيَّ وابن عصفور من جمعه على (تَوَام) دليلٌ قاطعٌ؛ لجواز حمله على غلبة البدل - وهو التَّاء - على المبدل منه؛ وهو الواو؛ فنسي الأصل لترك استعماله وكثرة استعمال البدل؛ وهو التَّاء. ويرجح الاشتقاق (و أم) فيكون اشتقاق (التَّوَام) من المُوَأَمَة؛ بمعنى: الموافقة؛ لأنَّ التَّوَام يوافق تَوَامَه ويلائمه.

1 ينظر: الممتع 274/1.

2 ينظر: التاج (وأم) 89/9.

3 ينظر: اللسان (تأم) 61/12، و (وأم) 628/12، والقاموس (تأم) 1398، و (وأم) 1504، والتاج (تأم) 20/8، 209، و (وأم) 89/88/9.

(440/1)

ومن التَّدَاخُل بين المثال والصَّحِيح ما وقع بين (ي ف ن) و (ف ن ن) في (اليَفَن) وهو الشَّيْخ الكبير؛ وهو يحتمل الأصلين. فيجوز أن يكون أصله (ي ف ن) وعلى هذا أكثر المعاجم¹. ونصَّ ابن عصفور² على أصالة الياء؛ ولم أقف لهذا الأصل على اشتقاق واضح.

وذهب بعضهم إلى أنَّ أصله (ف ن ن) وقد حكى ذلك ابن منظور عن ابن برِّي بقوله: "وقال بعضهم: هو على تقدير (يَفْعَل) لأنَّ الدَّهْر فَتَّه وأبلاه"³.

وما حكاه بعيدٌ؛ فلم يسمع - فيما أعلم - في (اليَفَن) تشديد التَّون؛ حتَّى يشتقَّ من

(الفَنَن) إلا أن يقال: إنها خَفَفَتْ ثم نسي الأصل؛ فلم تُسَمَّعْ مَثَقَلَةً.
وثمة أصلٌ - غير الأصلين المتقدمين - وهو أن يكون (اليَفَن) مقلوباً من (ف ن ي)
مشتقاً من (الفَناء) واشتقاقه - حينئذٍ قريبٌ، ثم قَدَمَتِ الياء، فقالوا: (اليَفَن) فإن صحَّ
ما ذهبْتُ إليه فإنَّ وزن (اليَفَن) (لَفَع) .

-
- 1 ينظر: المقاييس 157/6، والصَّحاح (يفن) 2219/6، والتَّكْملة (يفن) 329/6،
واللَّسان (يفن) 457/13، والقاموس (يفن) 1601، والتَّاج (يفن) 370/9.
2 ينظر: اللسان (يفن) 457/13.
3 ينظر: اللسان (يفن) 457/13.

(441/1)

وهناك احتمالٌ آخر؛ وهو أن تكون الياء ياء المضارع؛ كأن يكون في الأصل (يَفَنُ) كـ
(يَشْكُر) و (يَزِيدُ) ثم حُذِفَ حرف العلة؛ فجعلوا الإعراب على التَّوْن، وأدخلوا لام
التَّعريف عليه؛ فيكون وزنه - حينئذٍ - (اليَفَع) .
ومن التَّدَاخُل في هذا الباب: تداخل (ي ه ر) و (ه ر ر) في (اليَهْيَر) وهو: اللَّجاجة
والتَّمادي في الأمر؛ ويحتمل الأصلين:
فيجوز أن يكون أصله (ي ه ر) ويكون وزنه (فَيْعَلًا) .
وقد ضعَّف الرُّضَيَّ 1 هذا الأصل مستدلاً بأنَّه غير مستعملٍ.
غير أنَّ الصَّغَايِيَّ 2 وابن منظورٍ 3 ذكراه في (ي ه ر) فهو مستعمل عندهما. ويقوِّيه
قولهم: اسْتَيْهَرَ: إذا لَجَّ؛ فهو (اسْتَفْعَلَ) من (ي ه ر) .
ويجوز أن يكون من (ه ر ر) لتضعيف الرِّاء؛ فهو - حينئذٍ - (يَفْيَعْلُ) وقد ذكر ذلك
الرُّضَيَّ 4.
وثمة أصلٌ ثالثٌ يرد على هذه الكلمة؛ وليس ممَّا نحن فيه؛ وهو (ه ي ر) وكان سيبويه 5
يراه.

-
- 1 ينظر: شرح الشَّافِيَّة 393/2.
2 ينظر: التَّكْملة (يهر) 242/3.
3 ينظر: اللسان (يهر) 303/3.

4 ينظر: شرح الشافية 393/2.

5 ينظر: الكتاب 313/4.

(442/1)

ب - التداخل بين الأجوف والصحيح:

وهذا النوع مما يكثر فيه تداخل الأصول، ويمكن تصنيف ما فيه من تداخل إلى ثلاث

مجموعات رئيسة؛ وهي:

الأولى: ما في أوله ميم.

الثانية: ما في آخره نون قبلها ألف زائدة.

الثالثة: ما لا رابط فيه.

وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: ما في أوله ميم:

ويشترط في هذا الصنف أن يكون بعد الميم ثلاثة أحرف؛ قابلة لأن تكون أصولاً. وفي

هذا الصنف يتداخل عدد من الأوزان؛ من أهمها:

مَفْعِلٌ وفَعِيلٌ.

مَفْعُولٌ وفَعِيلٌ.

مُفْعَلٌ وفُعَالٌ.

مَفْعَلٌ وفِعَالٌ.

مَفْعَلٌ وفَعَالٌ.

1- مَفْعِلٌ وفَعِيلٌ:

ويكثر التداخل بين هذين الوزنين فيما أوله ميم من الأجوف الثلاثي اليائي العين؛ وهو

اسم الزمان أو المكان؛ مع فَعِيلٍ "لأنَّ اسم

(443/1)

الزمان والمكان من مكسور العين في المضارع على مَفْعِلٍ؛ فإن كانت عين الكلمة حرف

علّة نقلت كسرتها إلى ما قبلها"1.

ومن ذلك تداخل (س ي ل) و (م س ل) في (مَسِيل) الوادي فإنه يحتمل الأصلين:

فيجوز أن يكون أصله (س ي ل) من سَال يَسِيل؛ فيكون وزنه (مَفْعِل) وهو اسم مكان لما يجري فيه السيل. ومن قال في جمعه (أَمْسِلَة) و (مُسْلَان) فقد حمله على (باب العَلَط) كما عبّر عنه ابن جني²؛ وهو يعني به باب توهم أصالة الحرف الزائد³. ويحتمل أن يكون (م س ل) وهو الشق في الأرض، وإليه ذهب ابن جني⁴، وهو يُجري (أَمْسِلَة) و (مُسْلَان) مُجْرَى: (أَجْرِيَة) و (جُرْبَان) ولا يحمله على التوهم. واحتج بأنه لو كانت (أَمْسِلَة) و (مُسْلَان) من السيل لكان مثاهما (أَمْفِلَة) و (مُفْلَان) وهما غريبان.

وفيما ذهب إليه ابن جني نظراً، وأراه من الأصل الأول (س ي ل) فلاشتقاق من السيل أقرب، وإلى ذلك ذهب الأزهري بقوله: "القياس في مسيل الماء: مسایل؛ غير مهموز، ومن جمعه: أَمْسِلَة ومُسْلَان ومُسْلَاناً"

1 احتمال الصورة اللفظية لغير وزن 119.

2 ينظر: الخصائص 279/3.

3 ينظر: شرح الشافية للرضي 226/2.

4 ينظر: الخصائص 279/3.

(444/1)

– فهو على توهم أن الميم في المسيل أصلية، وأنه على وزن (فَعِيل) ولم يُرد به (مَفْعِل) كما جمعوا مكاناً: أَمْكِنَة، ولهما نظائر.

والمسيل (مَفْعِل) من سَال يَسِيل مَسِيلاً وَمَسَالاً وَسَيْلاً¹.

ومن ذلك تداخل (ح ي ض) و (م ح ض) في (مَحِيض) فإنه يحتمل الوجهين: فيجوز فيه أن يكون الأصل (ح ي ض) مشتقاً من الحيض؛ فهو اسم زمانٍ أو مكانٍ، ووزنه (مَفْعِل)².

ويجوز أن يكون أصله (م ح ض) فيكون على وزن (فَعِيل).

ومن ذلك تداخل (م ص ر) و (ص ي ر) في المصير؛ وهو المعنى واحد المَصْرَان؛ فيحتمل الأصلين:

فيجوز أن يكون أصله (م ص ر) فيكون وزنه – حينئذٍ (فَعِيل) ودليل ذلك قولهم في جمعه (أَمْصِرَة) و (مُصْرَان) إلا أن تحمله على التوهم كما حملت (أَمْسِلَة) و (مُسْلَان).

ويمحوز أن يكون أصله (ص ي ر) من صَارَ يَصِيرُ؛ بمعنى: رَجَعَ، فيكون المصير بمعنى:
الْمَرْجِع؛ لأن الطَّعام - بعد استقراره في المَعْدَة - يصير إليه³، ووزنه على هذا الأصل
(مُفْعِل) .

1 التهذيب 71/13.

2 ينظر: احتمال الصَّوْرة اللَّفْظِيَّة لغير وزن 119.

3 ينظر: الشَّواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف 365.

(445/1)

ويُخَرِّجُ قولهم في جمعه: أَمْصِرَّةٌ وَمُصْرَان، وتركهم مصايرَ على توهم أصالة الميم؛ كراء
رغيف؛ إذ قالوا في جمعه: أَرْغَفَةٌ وَرُغْفَان؛ لأنَّه (فَعِيل) وهذا قياسه. ويمحوز أن يلحق
بذلك ما وقع في (المَدِينَة) من تداخل (م د ن) و (د ي ن) وقد اختلفوا في أصلها¹:
وذهب بعضهم إلى أنَّ الأصل (م د ن) من قولهم: مَدَنَ بالمكان إذا أقام به². وذكر ابن
دريد³ أنَّه فعل ثَمَات، وعلى هذا المذهب فهي (فَعِيلَة) .
واستدلُّوا بقولهم في الجمع (مَدَائِن) على (فَعَائِل) كقولهم: قَبِيلَةٌ وَقَبَائِل؛ وهو مذهب
الفرَّاء والأخفش⁴، وكان ابن بَرِّي⁵ يستدلُّ على صحَّة هذا الأصل بقولهم في الجمع
(مُدُن) كقولهم (صُحُف) في صحيفة.

1 ينظر: المنصف 311/1، والصَّحاح (مدن) 2201/6، ورسالة الملائكة 177،

وتذكرة النُّحاة 693، والبحر المحيط 342/4، والدَّرّ المصون 413/5.

2 ينظر: الصَّحاح (مدن) 2201/6.

3 ينظر: الجمهرة 683/2.

4 ينظر: اللِّسان (مدن) 402/1.

5 ينظر: اللسان (مدن) 402/13.

(446/1)

واستدلّ السّمين 1 على صحّة هذا الأصل - كذلك - بإجماع القراء على همز (المَدَائِن) كصحيفةٍ وصَحَائِفٍ وسفينةٍ وسَفَائِنٍ، فلو كانت (مَفْعِلَةٌ) لم تهمز كـ (مَعِيشَةٍ) و (مَعَايِشٍ) .

وذهب فريق إلى أنّ أصلها (دي ن) من قولهم: دِينَ أي مُلْكٌ 2، فيكون وزنها - حينئذٍ (مَفْعِلَةٌ) وهي في الأصل (مَدِينَةٌ) فتقلت كسرة الياء إلى الدال 3.

وعلى هذا الرّأي يكون من قال في الجمع: (مَدَائِن) و (مُدُن) حملها على توهّم أصالة الميم، فأجراها مجرى (فَعِيلَةٍ) كـ (صَحِيفَةٍ) و (صَحَائِفٍ) و (صُحُفٍ) . وقد أشار إليه ابن دريد 4 والجوهري 5.

وهي تحتل - أيضاً - في هذا الأصل أن يكون وزنها (مَفْعُولَةٌ) من: دَانَ يَدِينُ، إذا اطاع، وأصلها قبل الإعلال: (مَدْيُونَةٌ) نقلت ضمة الياء إلى الساكن قبلها؛ فالتقى ساكنان الياء والواو؛ فحذفوا الواو وكسروا ما قبل الياء فصار اللفظ إلى (مَدِينَةٌ) 6.

1 ينظر: الدرّ المصون 412/5.

2 ينظر: الصّحاح (مدن) 2201/6.

3 ينظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال 245.

4 ينظر: الجمهرة 683/2.

5 ينظر: الصّحاح (مدن) 2001/6.

6 ينظر: أبنية الأسماء والمصادر 104 ب.

(447/1)

وسواء كانت (مَفْعِلَةٌ) أو (مَفْعُولَةٌ) فالأصل واحدٌ؛ وهو الأجوف، والميم زائدة، وهو ما يشير إليه المنهج المقارن بين العربية وأخواتها السّامية؛ إذ وُجدت الكلمة بمعنى قريب من معناها العربي في بعض اللّغات السّامية، كالعبريّة والآرامية، وأصلها فيهما (دي ن) وقد تقدّم 1 ذلك.

ويحتل (مَكِينٌ) : (م ك ن) و (ك ون) و (مَخِيضٌ) (م خ ض) و (خ ي ض) و (مَجِيدٌ) (م ج د) و (ج ود) .

2- مَفْعُولٌ وفَعِيلٌ:

وتما يكثر فيه التّداخل في هذا النوع ما يقع بين اسم المفعول من الثلاثي اليائي العين و

(فَعِيل) وهو قَرِيبٌ مَّا تَقَدَّمَ.

فَمِنْ ذَلِكَ تَدَاخَلَ (م ع ن) و (ع ي ن) فِي (مَعِين) مِنْ قَوْلِهِمْ: مَاءٌ مَعِينٌ؛ وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْأَصْلَيْنِ:

وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ دَرِيدٍ² إِلَى أَنَّ أَصْلَهُ (م ع ن) لِقَوْلِهِمْ: مَعَنَ الْوَادِي؛ إِذَا كَثُرَ فِيهِ الْمَاءُ الْمَعِينُ؛ فَالْمَعِينُ عِنْدَهُ بِمَعْنَى الْكَثِيرِ؛ فَيَكُونُ وَزْنُهُ - حِينَئِذٍ (فَعِيل) .
وَجَعَلَهُ الْفَرَّاءُ³ (فَعِيلًا) مِنَ (الْمَاعُونِ) وَأَصْلُهُ (الْمَعْنُ) بِمَعْنَى: الْإِسْتِقَامَةُ.

1 ينظر: ص (274) من هذا البحث.

2 ينظر: الجمهرة 953/2.

3 ينظر: معاني القرآن 227/2.

(448/1)

وَذَهَبَ ثَعْلَبٌ - فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ مَنْظُورٍ¹ - إِلَى أَنَّ أَصْلَهُ (ع ي ن) لِقَوْلِهِمْ: عَانَ الْمَاءُ يَعِينُ؛ إِذَا جَرَى طَاهِرًا، وَأَنْشَدَ لِلأَخْطَلِ:

حَبَسُوا الْمَطْيِيَّ عَلَى قَدِيمِ عَهْدِهِ ... طَامَ يَعِينُ، وَمُظْلِمٌ مَسْدُومٌ²

وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ³ هَذَا الْوَجْهَ، وَجَعَلَهُ (مَفْعُولًا) مِنَ الْعَيُونِ؛ وَعَلَى هَذَا فَأَصْلُهُ (مَعْيُون)

فَنَقَلَتْ ضَمَّةُ الْيَاءِ إِلَى الْعَيْنِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْوَاوُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ فَصَارَ (مُعِينًا) ثُمَّ

كَسَرَتِ الْعَيْنَ لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ⁴.

وَالِاشْتِقَاقُ مِنْ (ع ي ن) قَرِيبٌ؛ أَلَا تَرَاهُمْ يَسْمَوْنَ الْمَاءَ الْجَارِيَّ (عَيْنًا) وَلَمْ يَسْمَوْهُ (مَعْنًا) ؟.

وَمِنْ ذَلِكَ تَدَاخَلَ (م ه ن) و (ه ي ن) فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ {أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي

هُوَ مَهِينٌ} ⁵ وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ:

1 ينظر: اللسان (معن) 411/12.

2 ينظر: ديوانه 389/1.

3 ينظر: معاني القرآن 237/2.

4 ينظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال 200، والجدول في إعراب القرآن

(449/1)

فقد ذهب العلماء¹ إلى أنّ أصله (م ه ن) من المهانة؛ وهي الحقارة والصِّغَر والقِلَّة؛ فهي على هذا الاشتقاق (فَعِيل) .

وذهب الدكتور أحمد الخراط مذهباً آخر؛ فجعل أصله (ه ي ن) واشتقّه من: هَان يَهِينُ؛ بمعنى الذَّلّ والضعف والحقارة؛ فوزنه (مَفْعُول) وأصله (مَهْيُون) نقلت الضمة إلى الهاء؛ فالتقى ساكنان؛ فحذفت الواو، ثم كسرت الهاء؛ منعاً لقلب الياء واواً². وما ذهب إليه وجهٌ في العربية.

3- مُفْعَل وفُعَال:

ومن التداخل بين (مُفْعَل) و (فُعَال) ما وقع بين (م د ر) و (ر ود) في (مُرَادٍ) وهو: اسم جدّ قبيلة؛ وهو يحتمل الوجهين:

فيجوز أن يكون أصله (م ر د) من التّمرد؛ فقد جاء في الخبر³ أنّ مراداً تمردت؛ فسمّيت بذلك، واسمها يُخَابِر.

1 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 205/5، والصّحاح (مهن) 2209/6، والنهاية 376/4، وعمدة الحقاظ (مهن) 554، واللّسان (مهن) 425/13، و (هون) 438/12.

2 ينظر: قراءة في تصريف لفظ مهين (ملحق التراث: جريدة المدينة) العدد 30 السنة الخامسة عشرة) .

3 ينظر: أدب الكاتب 82.

(450/1)

وأجاز ابن السيّد البطليوسي هذا الوجه بقوله: "واشتقاق (مُرَادٍ) من التّمرد ممكن، غير ممتنع؛ فتكون الميم على هذا أصلاً، ويكون وزن مُرَادٍ على هذا فُعَالاً"¹. ويجوز أن يكون الأصل (ر ود) من أَرَادَ يُرِيدُ، وهو قبل الإعلال: (مُرُود) ، فيكون اسم

مفعول على زنة (مُفْعَل) بمنزلة: مُنَار؛ من: أُنَارَ.

وقد أجاز ذلك - أيضاً - ابن السَّيِّد بقوله: "وقد جاء في خبر لا أقف الآن على نصّه، ولا أعرف من حكاه أن مراداً اسم جدّهم، أو أبيهم، وأنه لُقِّب بذلك؛ لأنّ رجلاً قال له: أنت مُرادي"2.

ومن ذلك تداخل (م ط ر) و (ط ي ر) في (مُطَارٍ) وهو وادٍ بين الطائف والسّراة؛ وهو يحتمل الأصلين:

فيجوز أن يكون أصله (ط ي ر) فيكون وزنه (مُفْعَلًا) وقد أجاز ذلك ابن منظور3. ويجوز أن يكون أصله (م ط ر) فيكون وزنه (فُعَلًا) وأجاز هذا - أيضاً - ابن منظور؛ فذكره في الأصلين4.

1 الاقتضاب 45/2.

2 الاقتضاب 46/2.

3 ينظر: اللسان (طير) 514/4.

4 ينظر: اللسان (طير) 514/4.

(451/1)

4- مِفْعَل وفِعَال:

ومن هذا تداخل (م ح ل) و (ح ول) في (المِحَال) من قوله عزّ وجلّ: {وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ} 1.

فذهب الجمهور إلى أنّ أصله (م ح ل) من (المَحَل) وهو القوّة والشّدّة؛ يقال: مَحَلّ به؛ إذا غلبه، والمِحَال المُمَاخَلَة والمُكَايِدَة، ومنه تَمَحَّلَ لكذا، ومَحَلّ بفلانٍ؛ إذا كادَه وسَعَى به إلى السُّلْطَان، ويقال: ماحلُّهُ مَحَالًا؛ إذا قاوَبته حتّى يتبيّن الأشدّ منّا؛ وبهذا فُسِّرَت الآية الكريمة. والمِحَال عندهم مصدرٌ على (فِعَال) 2.

وذهب ابن قتيبة إلى أنّ أصله (ح ول) والميم زائدة3، وأصل المِحَال: الحِيْلَة والحَوَل؛ فيكون وزنه - حينئذٍ (مُفْعَلًا) وأصله (مَحْوَل) فَأُعِلَّ بالتقل والقلب؛ حيث نقلت حركة الواو إلى الحاء؛ فصار (مَحْوَل) ثمّ قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها4.

1 سورة الرعد: الآية 13.

- 2 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 484/3، والبصريّات 644/1، والعضديّات 100، وتهذيب اللّغة 95/5، وتفسير غريب القرآن لابن عزيز السّجستاني 84، والكشّاف 519/2، وزاد المسير 316/4، والمفردات (محل) 464، والتكملة للصّغانيّ (محل) 512/5، والبحر المحيط 375/5.
- 3 ينظر: تفسير غريب القرآن 236.
- 4 ينظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال 244.

(452/1)

وفي الحقّ أنّ ما ذهب إليه ابن قتيبة تأباه اللّغة، ولهذا ردّوا عليه، وغلّطوه من وجهين: الأول: ما ذكره الأزهريّ بقوله: "وقول القتيبيّ: أصل المحال: الحيلة: غلطٌ فاحشٌ، وأحسبه توهم أنّ ميم المحال ميم (مفعّل) وأنّها زائدة؛ وليس الأمر كما توهمه؛ لأنّ (مفعلاً) إذا كان من بنات الثلاثة – فإنّه يجيء بإظهار الواو والياء؛ مثل: المزود والمزود والمخول والمخول والمخول والمخول وما شاكلها، وإذا رأيت الحرف على مثال (فعل) أوّله ميمٌ مكسورةٌ فهي أصليةٌ؛ مثل ميم: مهّادٍ وملاكٍ ومراسٍ ومحال، وما أشبهها" 1. والوجه الثاني ما ذكره أبو عليّ 2؛ وهو أنّ المصادر لا تكون على (مفعّل) . وثمة لغةٌ في المحال؛ وهي فتح الميم، وقد قرئ بها في الشّواذّ 3؛ وعليها يصحّ ما ذهب إليه ابن قتيبة؛ فالمحال في هذه القراءة (مفعّل) من الحيلة؛ إذ يقال: ما له حيلة ولا محالة؛ فيكون تقديره: شديد الحيلة عليهم 4.

1 التهذيب 95/5، 96.

2 ينظر: البصريّات 644/1.

3 وهي قراءة الأعرج والضّحّاك، ينظر: مختصر في شواذّ القرآن 66، والاحتساب 356/1، والكشّاف 519/2، والدرّ المصون 33/7.

4 ينظر: الاحتساب 356/1.

(453/1)

ومن ذلك - أيضاً - تداخل (م ز ح) و (ز ي ح) في المزاح؛ وهو بكسر الميم مصدر: مازحه، ويجوز الضمّ فيه. قال ابن سيده: "مَزَحَ يَمْزَحُ مَزْحًا وَمَزَاحًا وَمُزَاحًا... والاسم المزاح"1.

وهو يحتمل الأصلين:

فذهب بعضهم إلى أنّ أصله (ز ي ح) من: أَرَاَحَهُ عن موضعه، وهو مروي عن ابن دريد فيما ذكره أبو حيان التّوحيد بقوله: "سألت السّيرافي عن قول من قال: المزاح سَمِي مَزَاحًا؛ لأنّه أَرِيحَ عن الحقّ، فقال: هذا محكي عن ابن دريد²؛ وهو باطل، والميم من سنخ الكلمة في: مَزَحْتُ أَمْزَحَ، ومن أَرِيحَ تكون زائدة"3. ووزنه على الكسر (مَفْعَل) وهو مما نحن فيه؛ ووزنه على الضمّ (مُفْعَل) اسم مفعول؛ وأصله (مُزِيحٌ) ثمّ أُعِلّ. والذي عليه الجمهور أنّ أصله (م ز ح) وهو (فِعَال) بكسر الميم؛ مصدر: مَارَحَهُ، ويكوز فيه الضمّ4.

1 المحكم 174/3.

2 وما في الجمهرة خلاف ما نسب إلى ابن دريد: إذ قال (529/1): "والمزاح مصدر مازحته مِمَازَحَةً ومَزَاحًا، والاسم المزاح، ورجل مازح وممازح، وهو مصدر مزحت أَمْزَحَ مَزَاحًا".

3 البصائر والذخائر 20/9.

4 ينظر: اللسان (مزح) 593/2.

(454/1)

5- مَفْعَلٌ وَفَعَالٌ:

من ذلك تداخل (م ج ح) و (ج و ح) في (مَجَاح) وهو اسم موضع من نواحي مكة المكرمة، ويحتمل الأصلين:

فيجوز أن يكون أصله (ج و ح) فيكون وزنه (مَفْعَل) وأصله (مَجْوَحٌ) ثمّ أُعِلّ بالنقل والتسكين والقلب؛ فقالوا: مَجَاح.

ويجوز أن يكون أصله (م ج ح) فيكون - حينئذٍ (فَعَالًا) مثل (سَلَامٍ) و (كَلَامٍ). وقد أجاز ابن سيده¹ وابن منظور² الأصلين.

ومن ذلك - أيضاً - تداخل (ع ي ن) و (م ع ن) في (مَعَان) وهو موضع بالأردن³؛

ويحتمل الأصلين:

فيجوز أن يكون أصله (م ع ن) 4 على وزن (فَعَال) مثل (سَلَام) .
ويجوز أن يكون الأصل (ع ي ن) فيكون وزنه (مَفْعَلًا) وأصله (مَعِين) أُعِلَّ بالنقل
والتسكين والقلب؛ فقالوا: (مَعَان) .
وعلى هذا حمّله ابن السّيد 5 في قول المعري:

1 ينظر: المحكم (جوح) 355/3.

2 ينظر: اللسان (جوح) 432/2.

3 ينظر: معجم ما سateجم 1242/2.

4 ينظر: اللسان (معن) 411/13.

5 ينظر: شروح سقط الزند 172/1.

(455/1)

مَعَانٌ من أَحَبَّيْنَا مَعَانُ 1 ... تُجِيبُ الصَّاهِلَاتِ بِهِ الْقِيَانُ 2
وكان يرى أَنَّ المَعَانَ هو المكان المعمور، واشتقاقه من: المَعَايِنَةُ لأن الناس يكثرون فيه،
فيعين بعضهم بعضاً، وهو (مَفْعَل) من عَانَهُ يَعِينُهُ؛ إذا نظر إليه؛ لأنَّ (مَفْعَلًا) لا يشتقّ
إِلَّا من الفعل الثلاثي.
ومن ذلك تداخل (ذود) و (م ذد) في (المَدَاد) وهو وادٍ في المدينة بين سَلْعٍ والخنْدَقِ؛
وهو يحتمل الأصلين:
فيجوز أن يكون أصله (ذود) فيكون على وزن (مَفْعَل) وأصله (مَذُود) ثمَّ أُعِلَّ بالنقل
والتسكين والقلب.
ويجوز أن يكون أصله (م ذ د) فيكون وزنه (فَعَالًا) مثل (سَلَام) .
وقد أجاز ابن منظور الأصلين؛ إذ وضعه فيهما 3.

1 معان الأول موضع يعينه في الأردن، والمقصود من الثاني معنى اللفظ، يريد: هذا
الموضع معمور بأحببتنا، كقول الشاعر:
فليت مَعَانًا كَانَ مَن مِّنْ نُحْبَتِهِ ... مَعَانًا وَلَيْتَ اللَّهُ حَمَّ التَّلَاقِيَا
(ينظر: شروح سقط الزند 172/1، 173) .

2 ينظر: سقط الزند 64.

3 ينظر: اللسان (ذود) 169/3، و (مدد) 400/3.

(456/1)

ثانياً- ما في آخره نونٌ قبلها ألفٌ زائدة:

وهو الصنف الثاني في التداخل بين الأجوف والصحيح؛ وهو كثير لكثرة زيادة التون آخراً بعد الألف الزائدة؛ فتقارب - في حكم الزيادة أو الأصالة - حرفُ العلة في وسط الكلمة والتون؛ فمن ثمَّ يكثر التداخل لتقاربهما في الحكم. وهو يشيع في ثمانية أوزان؛ وهي:

فَعْلَانٌ وَفَعِيلٌ.

فَعْلَانٌ وَفَاعِلٌ.

فُعْلَانٌ وَفُوعَالٌ.

فَعْلُونٌ وَفَعِيلُونٌ.

وفيما يلي بيان ما بين تلك الأوزان من تداخل:

1- فَعْلَانٌ وَفَعِيلٌ.

وهو أكثر هذه الأنواع تداخلاً، وشواهد كثيرة، فمنه تداخل (ف ي ن) و (ف ن ن) في (فَيْنَان) في قولهم: رجل فَيْنَان الشعر طويلاً؛ وهو يحتمل الأصلين: فقد ذهب الجوهري¹ إلى أنَّ أصله (ف ي ن) ونصَّ على أنَّ وزنه (فَعْلَان) وإذا سمِّي به مُنع من الصِّرف.

1 ينظر: الصحاح (فين) 2179/6.

(457/1)

وذهب الخليل وسيبويه¹ إلى أنَّ أصله (ف ن ن) واشتقاقه من الفنن؛ أي: لشعره فنونٌ كأفنان الشجر، فهو (فَعِيلٌ) وهو مصروف في العَلَمِيَّة وغيرها. والراجح هو هذا الأصل؛ فإنَّ فيه غَالِيَيْن مُتساويين: الياء والتون، فرجح الاشتقاق زيادة الياء وأصالة التون؛ لأنَّ الفنن الغُصْن والشعر كالغُصْن. وذكره ابن منظور في

الأصلين:2.

ويتداخل (د ي ح) و (د ح ن) في (الدَّيْحَان) وهو الجراد؛ فيحتمل الأصلين:
فيجوز أن يكون أصله (د ي ح) ووزنه - حينئذٍ (فَيْعَال) وهو مذهب كُرَاعٍ فيما حكاه
ابن سِيده³.

ويتداخل (خ ي ف) و (خ ف ن) في (الْحَيْفَان) وهو: الجراد أوّل ما يطير، ومنه: جرادة
خَيْفَانَةٌ: أشبُّ ما تكون، وكذلك النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ؛ وهو يحتمل الأصلين:
فقد جعله الخليل من (خ ف ن) من (الْحَفْن) 4 فهو عنده (فَيْعَال) .

1 ينظر: الكتاب 218/3.

2 ينظر: اللسان (فنن) 328/13، و (فين) 329/13.

3 ينظر: اللسان 330/3.

4 ينظر: العين 275/4، 276.

(458/1)

وجعله الأزهرِيّ من (خ ي ف) ورد على صاحب (العين) بقوله: (قلت: جعل خَيْفَانًا
(فَيْعَالًا) من الحَفْن، وليس كذلك؛ وإنما: الْحَيْفَان من: الجراد؛ الذي صار فيه خطوطٌ
مختلفة، وأصله من الْأَخْيَف، والتّون في: خَيْفَانٍ نون (فَعْلَان) والياء أصليةً) 1.
وإلى ذلك ذهب الصَّغَانِيّ². وجعله ابن منظور من الأصلين³.
ومن ذلك تداخل (ش ي ط) و (ش ط ن) في (الشَّيْطَان) وهو يحتمل الوجهين: 4
فمذهب الجمهور أن أصله (ش ط ن) وهو (فَيْعَال) عندهم، واشتقاقه من (الشَّطْن)
من قولهم: شَطَنَ يَشْطُنُ؛ أي: أَبْعَدَ؛ لأنّه بعيدٌ من رحمة الله تعالى، وعلى هذا المعنى قول
النابعة:

نَأَتْ بِسَعَادَ عَنْكَ نَوَى شَطُونٌ ... فَبَانَتْ وَالْفُؤَادُ بِهَا رَهِينٌ⁵

1 التهذيب 437/7.

2 ينظر: العباب (خيف) 181.

3 ينظر: اللسان (خيف) 102/9، و (خفن) 142/13.

4 ينظر: الكتاب 260/4، 340، والمقتضب 13/4، والأصول 240/3، والمنصف

109/1، 135، ورسالة الملائكة 249، واللّسان (شطن) 238/13، و (شيط) 338/7، والدّرّ المصون 10/1، وبصائر ذوي التّمييز 320/3.
5 ينظر: ديوانه 218.

(459/1)

واستدلّوا على ذلك الأصل - أيضاً - باشتقاقهم فعلاً من لفظه؛ في قولهم: (تَشِيطُنْ) وهو ممّا يدلّ على أصالة التّون فيه.
وإلى هذا ذهب سيبويه في أحد قوليه 1، وابن السّراج 2، وابن جنيّ 3.
ويؤيد مذهبهم هذا أمران:
أحدهما: قولهم: شَيْطَانَةٌ في قول الشاعر:
هِيَ الْبَازِلُ الْكُومَاءُ لَا شَيْءَ غَيْرِهِ ... وَشَيْطَانَةٌ قَدْ جُنَّ مِنْهَا جُنُونُهَا 4
لأنّ تاء التّأنيث قلّما تدخل على (فَعْلَان) 5.
وثانيهما: قولهم في الجمع (شَيَاطِين) وهو يدلّ على أنّ شيطاناً (فِيْعَال) ؛ لأنّهم لا يكسّرون (فَعْلَان) على (فَعَالِين) 6.
وذهب بعضهم إلى أنّ أصله (ش ي ط) وأنّ وزنه (فَعْلَان) من شَاطِئَ شَيْطِئَ؛ إذا هَاجَ والتَّهَبَ الغَضَبُ؛ وهذا المعنى موجودٌ في (الشَّيْطَان)

-
- 1 ينظر: الكتاب 321/4.
 - 2 ينظر: الأصول 340/3.
 - 3 ينظر: المنصف 109/1.
 - 4 ينظر: رسالة الملائكة 251.
 - 5 ينظر: رسالة الملائكة 250، 251.
 - 6 رسالة الملائكة 251.

(460/1)

لأنّ الالتهاب في الغضب يشبه الجنون والتّخبط، وعليه قوله عزّ وجلّ: {كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ} 1.

وكان سيبويه يجيز هذا الأصل في أحد قوليه.2
وثمة ما يضعف هذا المذهب؛ وهو أنه لم يسمع في تصاريفه إلا بثبوت التّون.3
ولو قال قائلٌ منتصراً لهذا المذهب: إنّ لزوم التّون لتصاريفه إنّما كان ذلك لتوهمهم
أصالة التّون؛ على قاعدة توهم أصالة الحرف الزائد - لذهب مذهباً حسناً.
وتظهر ثمره هذا الخلاف في الصّرف ومنعه؛ فإن أخذ من (ش ط ن) فهو مصروفٌ، وإن
أخذ من (ش ي ط) فهو ممنوعٌ من الصّرف.4 ومثل هذا التداخل كثيرٌ.5

1 سورة البقرة: الآية 275.

2 ينظر: الكتاب 4/260.

3 ينظر: الدّرّ المصون 1/10.

4 ينظر: المقتضب 4/13.

5 ومن ذلك - أيضاً تداخل (ع ود) و (ع دن) في العيدان وهو الطّويل من التّخل.
و (ض ي ط) و (ض ط ن) في الضّيّطان وهو كثير اللحم الرّخو.
و (ف ي ح) و (ف ح ن) في الفيحان وهو اسم موضع.
و (م ي د) و (م د ن) في الميدان وهي محلة ببغداد.
و (ع ي ر) و (ع ر ن) في العيرانة وهي التّجبية من الإبل.
و (غ ي س) و (غ س ن) في الغيسان وهو حدة الشّباب.
و (ش ي ح) و (ش ح ن) في الشّيحان وهو الطّويل.
و (ص ي د) و (ص د ن) في الصّيدان وهو الحصى الصّغار.
و (ر ي ع) و (ر ع ن) في ريعان وهو اسم رجل.
و (ب ي د) و (ب د ن) في البيدانة وهي الأتان.
و (ه ي د) و (ه د ن) في الهيدان وهو الثّقل الجبان.

(461/1)

2- فَعْلان وفَاعَل:

ومنه تداخل (ع ي ه) و (ع ه ن) في (عَاهان) وهو اسم رجلٍ؛ ويحتمل الأصلين:
فيجوز أن يكون أصله (ع ي ه) فيكون وزنه - حينئذٍ (فَعْلان) .
ويجوز أن يكون أصله (ع ه ن) فيكون وزنه (فَاعَلًا) .

وأجاز ابن سيده الأصلين 1، وتابعه في ذلك ابن منظور 2.
ومنه تداخل (رود) و (رذن) في (رأذآن) وهو موضع بالسواد 3 في قول الشاعر:
وَقَدْ عَلِمْتُ خَيْلَ بَرَاذَانَ أَنِّي ... شَدَدْتُ وَلَمْ يَشُدُّ مِنَ الْقَوْمِ فَارِسُ 4
وهو يحتمل الأصلين:

1 ينظر: المحكم 193/2.

2 ينظر: اللسان (عهن) 298/13، و (عيه) 520/13.

3 ينظر: معجم ما استعجم 626/1.

4 ينظر: اللسان (رذن) 178/13.

(462/1)

فيجوز أن يكون أصله (ر ي ذ) فيكون وزنه (فَعْلَان) وعلى ذلك جاء في الشعر غير مصروف.

ويجوز أن يكون أصله (رذن) فيكون وزنه (فَاعَالاً) .

وأجاز ذلك ابن سيده بقوله: (فإن قلت: كيف تكون نونه أصلاً؛ وهو في الشعر الذي أنشدته غير مصروف؟ قيل: قد يجوز أن يعني به البقعة، فلا يصرفه، وقد يجوز أن تكون نونه زائدة؛ فإن كان ذلك فهو من باب (ر و ذ) أو (ر ي ذ) إما (فَعْلَاناً) أو (فَعْلَاناً) رَوْدَان أو رَوْدَان، ثم اعتلّ اعتلالاً شاذّاً 1.

3- فَعْلَان وفُوعَال:

منه تداخل (ش ور) و (ش ر ن) في (الشُورَان) وهو القِرْطَن أو العُصْفُر، ويحتمل الأصلين:

فيجوز أن يكون أصله (ش ور) فوزنه - حينئذٍ (فُعْلَان) .

ويجوز أن يكون من (ش ر ن) فهو - حينئذٍ (فُوعَال) .

وقد أجاز الصّغاني 2 الأصلين، وذكره ابن منظور 3، والفيروزآبادي 4 في (ش ر ن) على أنّه (فُوَال) وهو الرَّاجِح؛ لأنّ

1 اللسان (رذن) 178/13، 179.

2 ينظر: التكملة (شرن) 257/6.

3 ينظر: اللسان (شرن) 236/13.

4 ينظر: القاموس (شرن) 1560.

(463/1)

(فُوعَلًا) مخصوصٌ بالأسماء 1.

ويتداخل (خ وذ) و (خ ذ ن) في (خُودَان) وهو: الحامل؛ إذا تأخر عن أهل الفضل،
ويحتمل الأصلين:

أن يكون من (خ وذ) على زنة (فُعَلَان) .

أو من (خ ذ ن) على وزن (فُوعَال) .

وكان أبو حيان 2 يميز الوجهين. والرّاجح أنّه (فُعَلَان) لأنّه صفةٌ، و (فُعَلَان) يغلب على
الصّفات 3، كـ (خُمَصَان) وهو: الخالي البطن الضّامر، و (الْقُرْحَان) وهو الذي لم يصبه
الجُدريّ.

وذكر الأزهريّ 4 والزّبيديّ 5 (الخُودَان) بالفتح؛ فلعلّ هذا ممّا جاء بالوجهين: الفتح
والضّم.

ويتداخل (س وب) و (س ب ن) في (السُّوبَان) وهو: الرّجل الحسن الرّعاية للإبل؛ وهو
يحتمل أن يكون أصله (س وب) ووزنه (فُعَلَان) .
ويحتمل أن يكون أصله (س ب ن) فيكون على وزن (فُوعَال) .

1 ينظر: شرح الكافية الشّافية 2063/4.

2 ينظر: الارتشاف 112/1، وفيه أنّه خودان بالدّال المهملة، واللسان (خوذ)
490/3.

3 ينظر: شرح الكافية الشّافية 2063/4.

4 ينظر: التهذيب 523/7.

5 ينظر: التّاج (خوذ) 562/2.

(464/1)

وقد رجّح ابن مالك¹ الأصل الأول؛ لأنه صفةٌ، و (فُعْلَان) يكثر في الصفات؛ ك (خُمْصَان) وهو: خالي البطن.

4- فَعْلُون وفَيَعُول:

فمن التداخل بين هذين الوزنين ما وقع بين (ز ي ت) و (ز ت ن) في (الرَّيْتُون) وهو التمر المعروف؛ وهو يحتمل الأصلين، وقد اختلفوا فيه²:

فذهب أكثرهم³ إلى أنه من (ز ي ت) مشتقاً من (الرَّيْت) ووزنه عندهم (فَعْلُون) .

وكان على ذلك جماعة من العلماء؛ كابن السَّرَّاج⁴، والسيِّيرافي⁵، وابن جني⁶،

والجوهري⁷، والزَّخَشري⁸، والفيروزابادي⁹.

1 ينظر: شرح الكافية الشافية 2063/4.

2 ينظر: الخصائص 203/3، والبصائر والذخائر 218/5، ورسالة الملائكة 255،

وسفر السعادة 295/1، والارتشاف 102/1، والدر المصون 78/5.

3 ينظر: شرح الكافية الشافية 199/1.

4 ينظر: الأصول 255/3.

5 ينظر: البصائر والذخائر 218/5.

6 ينظر: الخصائص 203/3.

7 ينظر: الصَّحاح (زيت) 250/1.

8 ينظر: أساس البلاغة (زيت) 198.

9 ينظر: القاموس (زيت) 195.

(465/1)

وهو من الأبنية التي فاتت سيبويه، وكان ابن جني¹ يعجب كيف يفوت سيبويه وهو في القرآن الكريم. وذهب قوم إلى أنه جمع ل (رَيْت) كما تقول: زيدٌ وزيدون، وإلى ذلك ذهب الرَّجَّاج².

وذهب بعضهم إلى أنّ أصله (ز ت ن) واشتقَّوه من (الرَّئِن) وهو أصل مُمَات³، ووزنه عندهم (فَيَعُول) ك (فَيَصُوم) .

وكان ابن كيسان وابن دريد على هذا المذهب⁴، ورجَّحه ابن مالك؛ مستدلاً بسقوط الياء في الاشتقاق في قولهم: أرضٌ رَيْتَةٌ؛ إذا كانت كثيرة الرَيْتون⁵.

وبه استدلل ابن عصفور⁶ - أيضاً - وأضاف دليلاً آخر على صحّة مذهبهم، وهو أن (فَعْلُونًا) بناء لم يستقرّ في كلامهم⁰. واختاره السّمين، وعصّد أدلّتهم بقوله: "ولا يُتَوَهَّمُ أَنَّ ياءه 7 أصليّة، ونونه مزيدةٌ بدلالة الزّيت؛ فإنّهما مادّتان متغايرتان؛ وإن كان

1 ينظر: الخصائص 203/3.

2 ينظر: رسالة الملائكة 255.

3 ينظر: الخصائص 203/3.

4 ينظر: الخصائص 203/3.

5 ينظر: شرح الكافية الشافية 199/1.

6 ينظر: الممتع 125/1.

7 في الأصل: تاءه وهو تصحيف.

(466/1)

الزّيت معتصراً منه، ويقال: زات طعامه: أي: جعل فيه زيتاً، وزات رأسه؛ أي: دهّنه به¹.

وأرى أنّ الصّواب مع الجمهور؛ وهو أنّ الأصل هو (ز ي ت) ووزنه (فَعْلُون) كما قال ابن جيّ². أما استدلال ابن مالك بقولهم: (أَرْضٌ زَتْنَةٌ) فيمكن حمّله على توهم أصالة التّون. وأمّا استدلال ابن عصفور بأنّ (فَعْلُونًا) أصلٌ مهمّلٌ فهو استدلال في غير محله؛ ألا ترى أن الجمهور أثبتوه وعدّوه ممّا فات سيبويه؟ وإذا ثبت ذلك بطل ما ذهب إليه السّمين بجعله (الزّيت) و (الزّيْتُون) مادّتين متغايرتين، كأنه حمّله على باب: سَبَطِ وسَبَطَرٍ؛ فليس ثمة موجبٌ لحمّله على هذا الباب؛ لأنّ التّون من حروف الزّيادة؛ وهي واقعةٌ في موضعٍ تُزاد فيه، وهو الطّرف.

ويتداخل (م ي س) و (م س ن) في (مَيْسُون) وهو اسم امرأة؛ ويحتمل الوجهين: فيجوز أن يكون الأصل (م ي س) فيكون على وزن (فَعْلُون) مثل (زَيْتُون) على مذهب من جعل التّون زائدةً.

1 الدرّ المصون 78/5.

وإلى هذا ذهب ابن جَيّ¹؛ وهو مذهب قويٌّ؛ لأن الميَّاسة من النساء هي التي تَمِيس في مشيتها؛ أي: تختال؛ وقد يقال للغلام الحسن الوجه والقَد: مَيْسُون². ويجوز أن يكون أصله (م س ن) على وزن (فَيْعُول) وهو قياس مذهب مَنْ جعل التَّون أصلاً في (زَيْتُون). وقد ذكره ابن منظور في الأصلين³: ومن ذلك (فَيْعُون) فهو يحتمل الأصلين (ق ي ع) و (ق ع ن) فيكون على الأوّل (فَعْلُوناً) وعلى الثاني (فَيْعُولاً). وأجاز ابن منظور الأصلين⁴.

1 ينظر: الخصائص 203/3.

2 ينظر: اللسان (ميس) 224/6.

3 ينظر: اللسان (ميس) 224/6، و (مسن) 408/13.

4 ينظر: اللسان (قعن) 345/13، 346.

ثالثاً- ما لا رابط فيه:

وهو الصِّنْف الثالث؛ ويختلف عن سابقه بأنّ التداخل فيه متنوّع، ولا رابط بين أمثلته، سوى الرّابط العامّ الذي ينتظم الأصناف أو المجموعات الثلاث؛ وهو التداخل بين الأجوف والصّحيح.

فمن ذلك تداخل (ن ور) و (ت ن ر) في (التَّنُور) وهو: نوعٌ من الكوانين يخبز فيه؛ وقد اختلفوا في أصله¹:

فذهب ثعلبٌ - فيما نُسِبَ إليه²- إلى أنّ أصله (ن ور) ومنه النَّار والتَّور؛ ووزنه على هذا الأصل (تَفْعُول) وهو في الأصل: (تَنُورٌ) فقلّبوا الواو الأولى همزةً لانضمامها، ثمّ حذفوها تخفيفاً، ثمّ شددوا التَّون كالعوض من المحذوف³.

على أنّ ما في (الفَصيح) 4 خلاف ما نُسِبَ إلى ثعلب؛ وهو موافقٌ لرأي الجمهور.

1 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 51/3، والخصائص 285/3، وشرح الفصيح للجَبَّان

210، والممتع 30/1، وغرائب التفسير 55/1، والدّرّ المصور 323/6.

- 2 ينظر: الخصائص 285/3، واللّسان (تنر) 95/4، والدّرّ المصون 323/6.
3 ينظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال 65.
4 ينظر: 292.

(469/1)

وذهب أبو عليّ الفارسيّ 1 - وتابعه ابن جيّ 2 إلى أنّ أصله (ت ن ر) ووزنه (فَعُول) .
ولم يكن ابن جيّ يرتضي ما ذهب إليه ثعلب، وكان يتهمه بعدم التوفيق، ويقول: "ولو كان (تَفْعُولاً) من النَّار - لوجب أن يقال فيه تَنُور، كما أنّك لو بنيتَه من القول لكان؛ تَقُولاً، ومن العُود: تَعُوداً... وإمّا تَنُورٌ: (فَعُول) من لفظ (ت ن ر) وهو أصلٌ لم يستعمل إلّا في هذا الحرف، وبالزيادة كما ترى" 3.
وأجاز ابن جيّ - أيضاً - أن يكون (فَعْنُولاً) وذكر أنّ التنور لفظ اشترك فيه جميع اللُّغات من العرب وغيرهم.
وعلى هذا المذهب أكثر العلماء؛ كالجوهريّ 4، وابن سيده 5، وابن عصفور 6، وابن منظور 7.
غير أنّ في المنهج المقارن، في هذه المادّة، ما يؤيّد مذهب ثعلب - فيما نُسب إليه - وهو اشتقاقها من النَّار أو النُّور، فقد ذكر طه باقر أنّ

-
- 1 ينظر: الخصائص 285/3، والممتع 30/1، والدّرّ المصون 323/6.
2 ينظر: الخصائص 285/3.
3 الخصائص 285/3.
4 ينظر: الصّحاح (تنر) 602/2.
5 ينظر: اللّسان (تنر) 95/4.
6 ينظر: الممتع 30/1.
7 ينظر: اللّسان (تنر) 95/4.

(470/1)

كلمة (تُنُور) وردت في اللغة الأكدية، بصيغة مضاهية للعربية بهيئة (تُنُور) (tinuru) وذكر أن المعاجم الأكادية الحديثة اشتقتها من المادة الأكدية (نار) أو (نور) الموافقتين - في معناهما - للعربية، وأشار إلى أن زيادة التاء في أول الجذر أسلوب مألوف في اللغة الأكدية¹.

ويؤيد مذهب ثعلب - أيضاً - أن (ت ن ر) أصل مهمل، كما أشار إلى ذلك الأزهرى².

ومن التداخل بين الأجوف والصحيح: تداخل (ك ون) أو (ك ي ن) و (س ك ن) في قولهم: استكان ومستكين ويستكين، وقد اختلفوا في ذلك³: فذهب الجمهور إلى أن الأصل الأجوف؛ ولكنهم اختلفوا فيه: فذهب بعضهم⁴ إلى أنه (ك ون) وهو (استفعل) من (الكون) أي انتقل من كونٍ إلى كونٍ؛ كما قيل: استحال؛ إذا انتقل من حالٍ إلى حالٍ؛ كأنه شيء قد كان؛ أي: ذهب ومضى. وأصله - حينئذٍ (استكُون) فأعِلَّ بالنقل والقلب.

1 ينظر: من تراثنا اللغوي القديم 67.

2 ينظر: التهذيب 270/14.

3 ينظر: الحليّات 115، والتهذيب 68/11، 375، والخصائص 324/3، ورسالة الملائكة 215، والأفعال لابن القطّاع 176/2، والكشاف 197/3، وشرح الشافية للرّضويّ 69/1، والبحر المحيط 75/3، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال 459. 4 ينظر: الحليّات 115، ورسالة الملائكة 216، والكشاف 197/3.

(471/1)

وذهب بعضهم¹ إلى أنه (ك ي ن) مأخوذٌ من (الكَيْن) وهو: لحم باطن الفرج؛ لذلك الموضع ومهانتة.

وعلى هذا فأصله (استكَيْن) فأعِلَّ بالنقل والقلب كسابقه.

وذهب بعضهم - فيما حكى المعري² - إلى أن أصله (س ك ن) من السكون؛ بمعنى: الخضوع والدّلة، ووزنه على هذا الأصل (افتعل) لأنه في الأصل (استكَن) على (افتعل) ثم أُشْبِعَت فتحة الكاف؛ فقالوا: (استكَن). وإلى مثل ذلك ذهب ابن

سَيِّدَهُ 3.

و (يَسْتَكِينُ) و (مُسْتَكِينٌ) على هذا الأصل (يَفْتَعِيلُ) و (مُفْتَعِيلٌ) وهي أبنيةٌ مستنكرةٌ يَأْبَاهَا قياس العربية؛ فلا يجوز أن يذهب إلى مثلها غير مضطرٍّ - كما قال المَعَرِّي؛ لأنَّه لم تجر عادتهم بمثل ذلك، في منثور الكلام وسَعَنَه؛ وإنما يستعمل مثلها في ضرورات الشعر 4؛ كقول ابن هَرَمَةَ حينما اضطرَّه الوزن: وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي ... وَعَنْ شَتَمِ الرِّجَالِ بِمَنْتَرَاكِحِ 5

1 ينظر: رسالة الملائكة 216، والأفعال لابن القطّاع 176/2.

2 ينظر: رسالة الملائكة 215، 216.

3 ينظر: اللسان (سكن) 218/13.

4 ينظر: رسالة الملائكة 215، 216.

5 ينظر: ديوانه 92، والمختسب 340/1، وأسرار العربية 45، وأمالى ابن شجري 122/1.

(472/1)

يريد (بِمَنْتَرَاكِحِ) فهو (مُفْتَعَالٌ) ولا ضرورة في قولهم: استكان يستكين. ويتداخل (ت وب) و (ت ب ت) في (التَّابُوت) وهو الصُّنْدُوقُ؛ وهذا يحتمل الأصلين: فذهب الجوهري إلى أنَّه من (ت وب) وأنَّ وزنه (فَعْلُوهُ) وأصله (تَابُوتَةٌ) مثل (تَرْفُوتَةٌ) فلما سَكَّنَتِ الواو انقلبت هاءُ التَّائِيثِ تاء. قال: "لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيءٍ من القرآن إلَّا في التَّابُوت؛ فلغة قريشٍ بالتَّاء، ولغة الأنصار بالهاء" 1. وقيل: إنَّه (فَعْلُوتٌ) ك (مَلَكُوتٌ) من: تَابَ يَتُوبُ، والتَّوبُ: الرَّجُوعُ؛ لأنَّ التَّابُوت هو: الصُّنْدُوقُ الَّذِي توضع فيه الأشياء؛ فيرجع إليه صاحبه 2. وذهب ابن بري إلى أنَّه من (ت ب ت) ووزنه (فَاعُولٌ) مثل (حَاطُومٌ) و (عَاقُولٌ) وأنَّ من وقف عليه بالهاء فإنَّما أبدلها من التَّاء؛ كما أبدلها في (الْفَرَات) وليست فيه بتاء تَائِيثٍ؛ وإنما هي أصليَّةٌ من الكلمة نفسها، وكذلك في (تَابُوت) 3.

1 الصَّحاح (توب) 92/1.

2 ينظر: الدرّ المصون 522/2.

3 ينظر: التنبيه والإيضاح 45/1.

(473/1)

وإلى مثل ذلك ذهب العُكْبَرِيُّ، وحمله على أنه ممّا لا يُعرَف له اشتقاق في لغة العرب¹.
ويتداخل (ن وف) و (ت ن ف) في (تَنُوفَ) أو (تَنُوفَى) وهي موضعٌ ببلاد طَبَّيْ2 بحائل
في قول امرئ القيس:

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقْتُ بِلَبُونِهِ ... عُقَابُ تَنُوفَى لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ³.

ورواية ابن جَيّ⁴:

عُقَابُ تَنُوفَ لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

والوجهان صحيحان في اسم الموضع، كما ذكره أبو عبيد البكري⁵؛ وهما يحتملان
الأصلين:

فذهب أبو عبيد البكري⁶ إلى أَنَّ الأصل (ت ن ف) فوزن تَنُوفَ (فَعُول) ووزن
(تَنُوفَى) (فَعُولَى) .

1 ينظر: التبيان 198/1.

2 ينظر: معجم ما استعجم 322/1، 1101/2.

3 ينظر: ديوانه 94، ودِثَار: اسم راعي امرئ القيس، والقواعل: جبل من جبال
سلمى، دون تَنُوفَى.

4 ينظر: الخصائص 191/3.

5 ينظر: معجم ما استعجم 222/1.

6 ينظر: معجم ما استعجم 222/1.

(474/1)

وذهب ابن جَيّ إلى أَنَّ الأصل (ن وف) من النَّوْفَ؛ وهو: الارتفاع، بقوله: "وأنا أرى
أَنَّ (تَنُوفَ) ليست (فَعُولًا) بل هي (تَفْعُل) من النَّوْفَ؛ وهو: الارتفاع؛ سَمَّيت بذلك
لَعُلُّوْهَا.

ومنه: أَنَا ف على الشَّيْء؛ إذا ارتفع عليه، والتَّيْف في العدد من هذا ... فَتَنُوفٌ - في أَنَّهُ علم- على (تَفْعُل) بمنزلة يَشْكُر وَيَعْصُر 1.

وما ذهب إليه أبو الفتح قريبٌ لدلالة الاشتقاق.

ومثل تَنُوفَ (تَحُوطٌ) وهو: اسم للقحط والسَّنة الشَّديدة؛ فيحتمل الأصلين:

فيجوز أن يكون أصلها (ح و ط) فيكون وزنها (تَفْعُل) منقولةً من الفعل المضارع؛

وأصلها (تَحُوطٌ) ثم أُعْلِتْ بالتَّقل؛ مثل (تَقُول) و (تَقُول) وأشار إلى ذلك الأزهري 2.

ويجوز أن يكون أصلها (ت ح ط) فيكون وزنها (فَعُولاً) .

والأوّل أقرب؛ فلعلَّ اشتقاقه من: الإحاطة؛ وهو: الاكتناف؛ فكأنَّها أحاطتهم بالقحط والشَّدة.

ولأنَّ الثَّاني أصلٌ مهمَلٌ؛ فلا يكاد يتصرّف منه كلامٌ. وقد ذكرها ابن منظور في

الأصلين 3.

1 ينظر: الخصائص 192/3.

2 ينظر: التهذيب 380/4.

3 ينظر: اللسان (تخط) 266/7، و (حوط) 280/7.

(475/1)

ويتداخل (ه ي ق) و (ه ق ل) في (الهَيْقَل) وهو ذكر النعام؛ ويحتمل الأصلين 1:

فيجوز أن يكون من (ه ي ق) مشتقاً من (الهَيْق) وهو: الطُّول قال الأزهري: "ولذلك

سمِّي الظَّليم هَيْقاً، ورجلٌ هَيْقٌ، يُشَبَّه بالظَّليم؛ لنفاره وجُبْنه" 2.

وعلى هذا الأصل فاللَّام زائدةٌ في (الهَيْقَل) ووزنه (فَعْلَل) .

ويجوز أن يكون (ه ق ل) لقولهم لذكر النعام (الهَيْقَل) والأنثى (الهَيْقَلَةُ) 3.

وعلى هذا الاشتقاق يكون من قال (الهَيْقَل) قد زاد الياء، ويكون وزنه - حينئذٍ

(فَيْعِلاً) بمنزلة (البَيْطَر) و (الحَيْدَر) .

والحقُّ أنَّ الأصلين متساويين من ناحية الاشتقاق، وكلّ واحدٍ منهما كثر استعماله؛ بحيث

حمل بعض علماء اللُّغة على أن يقولوا: إنَّ كلاهما أصلٌ مستقلٌّ برأسه؛ وأنَّهما من

باب التَّرادف.

- 1 ينظر: اللامات للزجاجي 134، والتهذيب 401/5، 343/6، وسر الصناعة 323/1، وشرح المفصل لابن يعيش 7/10، والإيضاح في شرح المفصل 391/2، والممتع 215/1، والارتشاف 108/1.
- 2 التهذيب 343/6.
- 3 ينظر: اللامات للزجاجي 134، والتهذيب 401/5، والمقاييس 58/6.

(476/1)

ومن أجاز ذلك ابن جني¹؛ وهو اختيار ابن عصفور²؛ وهو رأي قريب، وأقرب منه - عندي - أن يكون الأصل (ه ي ق) فيكون وزن الهَيْقَل (فَعْلَلًا) ثَلَاثِيًّا؛ ألا تراهم زادوا الميم في (الهَيْقَم) كما نصّ الجوهري³؛ وابن يعيش⁴؛ وهو بمعنى (الهَيْقَل) والميم فيها بمثابة ميم شَدَقِمِ وَزُرْقِمِ، وكذلك اللَّام في (الهَيْقَل) زائدة؛ وهي بمثابة اللَّام في: زَيْدَلٍ وَعَبْدَلٍ، والإجماع شبه معقودٍ على زيادة اللَّام فيهما⁵.

ومثل الهَيْقَل في تداخل الأصلين (الطَّيْسَل) وهو الكثير من كل شيء؛ لقولهم في معناه: (الطَّيْس) فهو يحتمل (ط ي س) و (ط س ل) وكذلك (الفَيْس) و (الفَيْسَلَة) رأس العضو المذكور - فإنه يحتمل (ف ي ش) و (ف ش ل) ⁶.

وحملها على (ط ي س) و (ف ي ش) كحمل (الهَيْقَل) على (ه ي ق) إلا أنه لم يسمع فيهما الميم مكان اللَّام. ولو حملا على (ط س ل) و (ف ش ل) لكان ذلك وجهًا؛ لأنَّ زيادة الياء ثانية - أكثر من زيادة اللَّام آخرًا.

1 ينظر: سر الصناعة 322/1، 323.

2 ينظر: المتع 215/1.

3 ينظر: الصّحاح (هيق) 1570/4.

4 ينظر: شرح المفصل 7/10.

5 ينظر: سر الصناعة 321/1، والمتع 213/1.

6 ينظر: المتع 214/1، 215.

(477/1)

ج - التداخل بين الناقص والصحيح:

هذا هو النوع الثالث في هذا المبحث، والتداخل فيه كثير؛ كسابقه الأجوف.

ويمكن تصنيف ما فيه من التداخل إلى أربع مجموعات؛ وهي:

1- ما في أوله ميم.

2- مُضَعَّف العين في المعتل.

3- ما يحتمل (فَعَوَى) و (فَعَوَعَلَا) و (فَعْلَعَلَا) .

4- ما لا رابط فيه.

أولاً- ما في أوله ميم:

يتداخل - من هذا النوع (ل ط ي) و (م ل ط) في (المِلْطَى) وهي الأرض السهلة؛ فتحتمل الأصلين:

يجوز أن تكون من (ل ط ي) فتكون على وزن (مِفْعَل) مقصورةً من (مِلْطاء) وهي (مِفْعَال) .

ويجوز أن يكون أصلها (م ل ط) ووزنها (فِعْلَى) مقصورة؛ وأصلها (فِعْلَاء) .

وإلى هذا ذهب أبو عليّ الفارسي؛ كما حكى ابن منظور¹.

ومثلها (المِلْطَى) في قولهم: شَجَّهَ حَتَّى رَأَيْتَ المِلْطَى؛ وروى الأزهري² عن ابن الأعرابي أنه ذكر الشَّجَاج؛ فذكر المِلْطَى؛ وهي التي

1 ينظر: اللسان (ملط) 409/7.

2 ينظر: التهذيب 360/13.

(478/1)

تخرق اللحم حتَّى تدنو من العظم، وكان الأزهري قد ذكرها في (م ل ط) فقال: "وقول ابن الأعرابي يدلّ على أنّ الميم من المِلْطَى ميم (مِفْعَل) وأنّها ليست بأصلية؛ كأنّها من: لَطِئْتُ بالشَّيء؛ إِذَا لَصِقْتُ بِهِ"¹.

ومن ذلك تداخل (ع ك و) في (المِعْكَاء) ² وهي الإبل الغلاظ السمان، في قول أوس بن حَجَر:

الوَاهِبُ المِائَةِ المِعْكَاءَ يَشْفَعُهَا يَوْمَ التَّصَالِ بِأُخْرَى غَيْرَ مَجْهُودِ³

وفي قول النابغة:

الْوَاهِبُ الْمَائَةُ الْمَعْكَاءَ زَيْنَهَا ... سَعْدَانُ تَوْضِحُ فِي أُوبَارِهَا اللَّيْدِ4
وهي تحتمل الأصلين:

ذهب ابن السكيت - فيما حكاه ابن منظور 5 - إلى أن أصلها (ع ك و) ووزنها
(مَفْعَال) .

ويجوز أن تكون الميم أصلية؛ فيكون أصلها (م ع ك) ووزنها (فِعْلَاء) .

1 التهذيب 360/13.

2 رواها ابن منظور في اللسان (معك) 490/10 بفتح الميم، ورواها في (عكا)
82/15 بكسرها.

3 ينظر: ديوانه 25.

4 ينظر: ديوانه 22.

5 ينظر: اللسان (عكا) 82/15.

(479/1)

وقد ذكرها ابن منظور في الأصلين1.

ومن ذلك تداخل (د ر ي) و (م د ر) في (المَدْرِية) وهي رِمَاح كانت تُرْكَبُ فيها القرون
المُحَدَّدة مكان الأَسِنَّة، ومنه قول لبيد بن ربيعة يصف البقرة الوحشية والكلاب:
فَلَحِقْنَ وَاعْتَكِرَتْ لَهَا مَدْرِيَّةٌ ... كَالسَّمْهَرِيَّةِ حَدُّهَا وَتَمَامُهَا2
وهي تحتمل الأصلين:

ذهب الجوهري3 إلى أن أصلها (م د ر) وهي (فَعْلِيَّة) وتابعه ابن منظور4.

وذهب الصغاني إلى أنها من (د ر ي) وأن الميم زائدة5؛ فوزنها على الأصل (مَفْعَلَة) .
وما ذهب إليه الصغاني هو الصواب؛ لدلالة الاشتقاق؛ فقد ذكر ابن فارس أن الدال
والراء والمعتل أصلان:

1 ينظر: اللسان (معك) 490/10، و (عكا) 82/15.

2 ينظر: ديوانه 312، وفيه مَدْرِيَّةٌ بفتح الدال؛ وهي ساكنة في شرح القصائد السبع
الطوال 568، وشرح القصائد المشهورات 157/1، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي
130، والصَّحاح (مدر) 812/2، ونقل الصَّغَانِي (التَّكْمِلَة) (مدر) 195/3 رواية

الفتح، ونصّ على أنّ التّسكين هو الصّواب.

3 ينظر: الصّحاح (مدر) 812/2 .

4 ينظر: اللّسان (مدر) 163/5 .

5 ينظر: التّكملة (مدر) 195/3 .

(480/1)

أحدهما: قصد الشيء، واعتماده طلبا.

والآخر: حدة تكون في الشيء¹؛ ولا تكاد تخرج (المدرّية) وهي الرماح – عن تلك

المعاني؛ فبان بالاشتقاق صِحّة ما ذهب إليه الصّغاني.

ويحتمل (المُدّعيّ) وهو المتهم في نفسه (د ع و) و (م د ع) وقد ذكره الأزهري² في (م

د ع) ورجّح أن ميمه زائدة. وتابعه الصغاني³ وأشار إلى رأي الأزهري.

ثانيا- مُضَعَّف العين في المعتل:

تضعيف العين في المعتلّ يؤدّي إلى تداخل الأصول؛ إذ يحتمل التّضعيف في العين أن

يكون من باب إدغام العين في اللام؛ أي يكون من باب (فعل) ويحتمل أن يكون من

باب تضعيف العين؛ نحو (فعل) فيقع التداخل.

فمن ذلك تداخل (ق ر ي) و (ق ر ر) في (القرّية) وهي الحوصلة؛ فتحتمل الوجهين:

يجوز أن يكون أصلها (ق ر ي) فيكون وزنها (فَعِيلَة) وفي هذا الأصل ذكرها ابن

سيده⁴.

1 ينظر: المقاييس 271/2 .

2 ينظر: التّهذيب (2) 261/2 .

3 ينظر: التّكملة (مدع) 375/4 .

4 ينظر: المحكم 309/6 .

(481/1)

ويجوز أن يكون أصلها (ق ر ر) فيكون وزنها (فَعِيلَة) وأجاز ابن سيده هذا الأصل –

أيضا –؛ حين أتى على (قَرِيّة) فقال: "وهذان قد يكونان ثنائيين، فلا يكون باهما"1

وهو يريد بقوله: (ثَنَانِيْن) أَنَّهُمَا مِنَ الثَّلَاثِي الْمَضْعَف. ومن تداخل (ق ض و) و (ق ض ض) في (القَضَاء) من الإِبل؛ وهو يحتمل الأصلين: ذهب الأزهري إلى أن أصله (ق ض ض) 2 فوزنه - عنده (فَعْلَاء) . وذهب ابن بري إلى أن أصله (ق ض ي) مشتقا من: قضى يقضي؛ لأنه يُقضى بها الحقوق 3. وقريب من هذا اختلافهم في قولهم: درع قَضَاء، أي: فُرِغَ من عملها؛ وهي تحتمل الأصلين: يجوز أن يكون أصلها (ق ض ي) فتكون على وزن (فَعَال) ويمكن أن يُستدلّ بقولهم: قَضَيْتُ الدَّرْعَ؛ أي: أحكمت صنعها، وعلى هذا قول أبي ذؤيب الهذلي:

1 الحكم 309/6.

2 ينظر: التهذيب 252/8.

3 ينظر: اللسان (قضض) 223/7.

(482/1)

وَتَعَاوَرَا مُسْرُودَتَيْنِ قَضَاهُمَا ... دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تُبْعُ 1 وجعل الأزهري (قَضَاء) (فعلاء) غير منصرف 2، وأصلها (ق ض ض) واشتقاقها من (القَضِ) وهو: خشونة ملمسها لجدتها، إذ لم تنسحق 3. ويبدو هذا الأصل أقرب من غيره؛ فلو كانت من (قَضَيْتُهَا) أي: أحكمتها ل قيل: (قَضِيَاء) 4. ومن أمثلة التداخل في هذا الباب: تداخل (ص ل ي) و (ص ل ل) في (الصِّلِيَان) وهو نبت له سنمة عظيمة؛ كأنها رأس القصة؛ وهو يحتمل الأصلين: يجوز أن يكون أصله (ص ل ي) أو (ص ل و) ووزنه - حينئذ (فَعْلَان) وعلى هذا الأصل قالوا: (أَرْضٌ مَصْلَاة) إذا كثر فيها هذا النبات. ويجوز أن يكون أصله (ص ل ل) ووزنه - حينئذ (فَعْلِيَان) وهو

1 ينظر: شرح أشعار الهذليين 39/1، والتهذيب 251/8، مع اختلاف لا يضر بالشاهد.

2 ينظر: التهذيب 8/851.

3 ينظر: اللسان (قضض) 7/221.

4 ينظر: المحكم 6/64.

(483/1)

يشاكل (الحَرْصِيَانَة) من الحَرْص 1، وهذا مذهب سيويه 2 والجوهري 3.
وأجاز الخليل الأصلين؛ فقال: "والصِّلَيَان: نبت على (فِعْلَان) 4 ويقال: (فِعْلِيَان) ...
فمن قال (فِعْلِيَان) قال [هذه] 5 أرض مَصْلَاة" 6 أي: يكثر فيها هذا الثبات.
وفي قوله: "فمن قال (فِعْلِيَان) قال [هذه] أرض مَصْلَاة" تحريف واضح، والظاهر أنَّ
صوابه أن يقال: "فمن قال (فِعْلَان) ... إلخ" لأن (فِعْلِيَان) من (ص ل ل) فلا يقال
منه: أرض مَصْلَاة؛ لأن (مَصْلَاة) من (ص ل ي) وأصلها (مَصْلِيَّة) فأَعْلَّت بالقلب
لتحرّك الياء وانفتاح ما قبلها؛ ووزنها (مَفْعَلَة) وهو يصاغ من أسماء الأعيان للمكان
الذي تكثر فيه؛ كقولهم: (أرض مَأْسَدَة) و (مَذْأَبَة) و (مَوْعَلَة) إذا كثرت فيها الأسود أو
الذئاب أو الوُغُول.
ولو كانت من (فِعْلِيَان) لقالوا: (أرض مَصْلَة) كقولهم: (أرض مَحْزَة) أي كثيرة الحَزْز؛ وهو
ذكر الأرناب.

1 ينظر: التاج (صلل) 7/406.

2 ينظر: الكتاب 4/262.

3 ينظر: الصّحاح (صلل) 5/1745.

4 وضعت في الأصل شدة على اللام هكذا (فِعْلَان) وهو سهو.

5 زيادة من التهذيب 12/239 لتوضيح المعنى.

6 العين 7/155.

(484/1)

وأصل (مَصْلَة): (مَصْلَلَة) على وزن (مَفْعَلَة) فسُكِّنَت اللام الأولى - وهي عين الكلمة
- من أجل الإدغام.

وقد حكى بعض العلماء هذا القول - على ما فيه - وتناولوه دون توقّف عند ألفاظه؛ كالأزهري¹ وابن منظور².

ومما يرجح هذا ما نقله ابن منظور³ عن ابن سيده في جعله (الصِّلْيَانَة) (فَعْلِيَانَة) من (الصَّلْي) ونقله الزبيدي⁴. فالسهو فيه في غاية الوضوح؛ لأن (الصِّلْيَانَة) إن كانت مشتقة من (الصَّلْي) فإنها لا تكون على وزن (فَعْلِيَانَة) بل (فَعْلَانَة) فإن كانت مشتقة من (الصَّل) فإنها - حينئذ (فَعْلِيَانَة) لا غير.

وللإبدال نصيب في التدخل في مضعّف العين في المعتل؛ كقولهم: (لَيْ) في: لَبَّ، و (مَطَطَ) في: مَطَطَ، و (تَطَنَيْتُ) في: تَطَنَنْتُ، ونحوه.

فمن ذلك تداخل (س ر و) و (س ر ر) في (السُّرِّيَّة) وهي الجارية المتخذة للملك والجماع؛ يقال فيها: تسرّرت جارية وتسرّيتها؛ وهي تحتمل الأصلين:

1 ينظر: التهذيب 239/12.

2 ينظر: اللسان (صلى) 469/14.

3 ينظر: اللسان (صلل) 385/11.

4 ينظر: التاج (صلل) 406/7.

(485/1)

يجوز أن يكون أصلها (س ر و) من (السُّرُو) وهو الارتفاع؛ لأنها تركب سرائها¹، وقلبت الواو ياء طلباً للخفة، ثم أدغمت الياء في الياء، ثم حولت الضمة كسرة لمجاورة الياء.

ويجوز أن يكون أصلها (س ر ي) من (السُّرِيّ) أي: المختار؛ لأنها مختارة على سائر الجواري.

وعلى هذين القولين فوزن (السُّرِّيَّة) (فُعِيلَة) ك (مُرِيْق) وهو العُصْفُر. ويجوز أن يكون أصلها (س ر ر) من (السُّرَر) وهو: الجماع، للفرق بين الحرة والأمة التي توطأ؛ فيقال للحُرّة إذا نكحت سرّاً، أو كانت فاجرة: (سُرِّيَّة) ويقال للمملوكة يتسرّها صاحبها: (سُرِّيَّة) مخافة اللبس² كما قالوا في النسب إلى الدهر: (دُهْرِيّ) يريدون به الشيخ الكبير، وقد ضموا أوله للتفريق بينه وبين (الدَّهْرِيّ) المُلْحَد³. ويجوز أن يكون من: السُّرَر؛ بمعنى: الخفية؛ لأن صاحبها يسرّها ويستتر أمرها عن حرّته؛

وهو اختبار ابن السراج⁴.
وكان الأخفش يشتقها من السرور؛ لأنها موضع سرور الرجل⁵.

-
- 1 ينظر: شرح الشافية للرضي 349/2.
 - 2 ينظر: اللسان (سرر) 358/4.
 - 3 ينظر: شواذ النسب 89، 94.
 - 4 ينظر: الأصول 342/3.
 - 5 ينظر: شرح الشافية للرضي 349/2.

(486/1)

وهي على هذا الأصل - أعني (س ر ر) - (فُعْلِيَّة) والياء فيها للنسب.
ومن ذلك تداخل (د س ي) و (د س س) في قوله - عز وجل: {وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا} 1 أي أخفاها؛ وهو يحتمل الوجهين، على اختلاف بينهم.
فمذهب الجمهور² أن الأصل (د س س) وأن الألف في (دَسَّاهَا) مبدلة من سين؛ كراهية اجتماع ثلاث سينات في (دسسها) كما قالوا: تَطَنَّبْتُ من: الظَّنِّ، وتقَضَّينا أي: تقَضَّضنا من (تَقَضَّض البازي) إذا أسرع في طيرانه، وهوى منقضا على فرسيته، والأصل: (دَسَّيَّهَا) بالإبدال ياء، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.
وذهب الخليل إلى أن أصله (د س و) من (دَسَا يَدْسُو دُسُوًا ودُسُوَّةً، وهو نقيض زكا يزكو زكاء وزكاة؛ وهو داس لا زاك) 3. وبهذا فسره أبو جعفر التَّحَّاس⁴.
وروي عن ابن الأعرابي⁵ أنه قال: دَسَا: إذا استخفى.

-
- 1 سورة الشمس الآية 10.
 - 2 ينظر: معاني القرآن للفراء 267/3، ومجاز القرآن 300/2، ومعاني القرآن وإعرابه 332/5، والتهذيب 41/13، وإعراب ثلاثين سورة 102، والتبيان 1290/2، وعمدة الحفاظ 175.
 - 3 العين 283/7.
 - 4 ينظر: إعراب القرآن 237/5.
 - 5 ينظر: التهذيب 41/13.

قال الأزهري: "وهذا يقرب مما قاله الليث ... وقد بينت في مضاعف السين أن دسّاها في الأصل؛ دسّسها، وأن السينات توالى؛ فقلبت إحداهن ياء، وأمّا دسا غير محوّل عن المضاعف من باب الدس؛ فلا أعرفه ولم أسمعه؛ وهو مع ذلك غير بعيد من الصواب"1. ومن ذلك تداخل (م ط و) و (م ط ط) في قوله - عز وجل: {ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى} 2 أي: يتبختر؛ وهو يحتمل الأصلين: ذهب الفراء إلى أن أصله (م ط و) مشتقاً من (المطأ) وهو الظهر؛ فكأنه يلوي ظهره تبختراً3.

والأصل فيه (يَتَمَطَّوْ) فقلبت الواو ياء؛ لوقوعها لاما فوق الثالثة؛ فصارت (يَتَمَطَّى) فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ووزنه (يَتَفَعَّلُ) 4. وذهب الزمخشري إلى أن أصله (م ط ط) من (المطّ) وأصله (يَتَمَطَّطُ) فقلبت الطاء الأخيرة ياء؛ لتوالي ثلاث طاءات؛ فصارت (يَتَمَطَّى) فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها5.

1 التهذيب 41/13.

2 سورة القيامة: الآية 33.

3 ينظر: معاني القرآن 212/3.

4 ينظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال 470.

5 ينظر: الكشف 664/4.

ويؤيد ما ذهب إليه الزمخشري قولهم: مَطَّ حاجبيه مَطًّا؛ أي: مدّهما وتكبّر. ولعلّ المعنى أنه ذهب إلى أهله يمدّ خطاه، ويمدّ حاجبيه تبخترًا. ثالثاً- ما يحتمل فَعَوَّى وفَعَوَعَلَا وفَعَلَعَلَا:

هذا صنف يقع التداخل فيه بين الناقص والصحيح في الثلاثي؛ وهو ما يحتمل أن يكون وزنه (فَعَوَّى) أو (فَعَوَعَلَا) أو (فَعَلَعَلَا) ك (الْحَجَوَجَى) وهو الطويل الرجلين، و (الشَّجَوَجَى) المفرط الطول، و (الدَّلَوَى) الحسن الخلق أو السريع، و (الْقَطَوَى) وهو

من يقارب الخطو.

وقد اختلفوا في أصول تلك الكلمات:

ذهب فريق إلى أنها من الثلاثي المضعف، وأصولها (خ ج ج) و (ش ج ج) و (ذ ل ل) و (ق ط ط) ووزنها (فعولى) .

وذهب إلى ذلك: أبو حيان¹، والفيروزآبادي²، والسيوطي³، والزبيدي⁴.

1 ينظر: الارتشاف 22/1.

2 ينظر: القاموس (حجج) 237، و (شجج) 249، و (قطط) 882، و (ذلل) 1295.

3 ينظر: المزهر 8/2.

4 ينظر: التاج (خجج) 27/2، و (شجج) 63/2، و (قطط) 210/5، و (ذلل) 330/7.

(489/1)

وذهب الجمهور إلى أنها من المعتلّ الناقص؛ وأصولها: (خ ج ي) و (ش ج و) و (ق ط و) و (ذ ل ي) . وكان يرى ذلك سيبويه¹، والمبرد² وابن السراج³ وابن عصفور⁴ وغيرهم.

وعلى رأي هؤلاء فهي تحتل وزنين؛ وهما (فَعَوَعَل) و (فَعَلَعَل) :

فذهب سيبويه - في أحد قوليهِ - إلى الأوّل حين قال: "وأَمَّا فَطَوَطَى فَمَبْنِيَّةٌ 5 أنها

(فَعَوَعَل) لأنّك تقول: فَطَوَان، فتشتقّ منه ما يذهب الواو، ويثبت ما الألف بدل منه،

وكذلك: ذَلَوَى؛ لأنك تقول: اذَلَوَيْتُ، وإنما هي (افْعَوَعَلْتُ) وكذلك (شَجَوَجَى) وإن لم

يشترك منه؛ لأنه ليس في الكلام (فَعَوَى) وفيه (فَعَوَعَل) فتحمله على القياس؛ فهذا

ثبت "6.

1 ينظر: الكتاب 311/4.

2 ينظر: شرح الشافية للرضي 253/1، ولم أقف على رأي المبرد في المقتضب أو غيره من كتبه.

3 ينظر: الأصول 234/3.

4 ينظر: الممتع 282/1-284.

5 هكذا في طبعي الكتاب؛ ولعل الصواب ((فُئِينَة)) من الإبانة؛ وهو أقرب إلى سياق كلامه، والله أعلم.

6 الكتاب 311/4.

(490/1)

ولم يحمل ابن السراج¹ على (فَعْلَعَل) لأنّ باب (فَعَوَّعَل) عنده - أولى به؛ لكثرة وقلة باب (صَمَحَمَح) و (دَمَكَمَك) وهما على وزن (فَعْلَعَل) .
أما الوزن الثاني - أعني (فَعْلَعَلَا) فقد ذهب إليه سيبويه² في رأيه الآخر في المسألة، واحتجّ بأنه أكثر من باب (فَعَوَّعَل) خلافا لما حكم به ابن السراج. وكان المبرّد على هذا الرأي، ويحتج -أيضا- بكثرة (فَعْلَعَل) بالقياس على (فَعَوَّعَل) ³ أيضا.
وتابعهما ابن عصفور⁴ في الاختيار، وفصل في المسألة تفصيلا جميلا، وكان يحتجّ لأصالة الألف الأخيرة بأنها لو جعلت زائدة لكان وزنها (فَعَوَّيْ) وهو بناء غير موجود.
أما الواو المتوسطة فلو جعلت أصلية؛ فنحن - عندئذ - أمام أمرين:
أحدهما: أن يجعل المضعفان أصليين.
وثانيهما: أن يجعل أحدهما أصلا والآخر زائداً.

1 ينظر: الأصول 234/3.

2 ينظر: الكتاب 394/4.

3 ينظر: شرح الشافية للرضي 253/1.

4 ينظر: الممتع 282/1، 283.

(491/1)

فلو جعلنا أصليين لما جاز ذلك؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون الواو أصلا في بنات الأربعة؛ وهو مرفوض إلّا في نحو (صَوْضَيْت) و (فَوَّقَيْت) من بنات الأربعة.
ولو جعل أحدهما أصلا والآخر لأدى ذلك إلى أن يكون الوزن (فَعْلَعَلَا) وهو بناء موجود في العربية. فثبت بذلك أن الألف بدل من أصل.

وابن عصفور يريد - هنا - أن أصولها قبل الإبدال: (خَجَوَجُو) و (شَجَوَجُو) و (قَطَوَطُو) و (ذَلَوَلُو) فيحتمل (قَطَوَطُو) وأخواتها الأصلين؛ فيما أن تجعل الواو الأخيرة أصلاً، أو تجعلها تكريراً لأصل.

فإن جعلتها أصلاً وجب أن تكون الواو الوسطى زائدة؛ فيكون وزنه (فَعَوَعَلَا) مثل (عَثَوَثَل) وهو: الشيخ الثقيل.

وإن كانت تلك اللام تكريراً لأصل، كما أن الطاء الثانية في (قَطَوَطُو) تكرير للأولى؛ وهي العين، وجب - حينئذ - أن تكون الواو الأولى أصلية؛ فيكون وزنها (فَعَلَعَلَا) من باب (صَمَحَمَح) و (دَمَكَمَك) .

ولم يجز السيرافي¹ (فَعَلَعَلَا) والصواب - عنده - أن تكون (فَعَوَعَلَا) لقولهم فيه: (اقْطَوَطَى) وهو (افْعَوَعَل) لا غير؛ لأنه ليس في الأفعال (افْعَلَعَل) وكذلك قالوا في (ذَلَوَلَى) : (اذَلَوَلَى) .

1 ينظر: اللسان (قطا) 190/15.

(492/1)

غير أن ابن عصفور خطأ السيرافي؛ وإن لم ينص على اسمه صراحة؛ وجعل رأيه مما لا يلتفت إليه؛ إذ ليس (قَطَوَطُو) - على رأي ابن عصفور - باسم "جارٍ على: اقْطَوَطَى؛ فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام؛ كما هي في: اقْطَوَطَى، بل لا يلزم من كونهم قد اشتقوا: اقْطَوَطَى، من لفظ: قَطَوَطَى - أكثر من أن تكون أصولها واحدة، وذلك موجود فيهما؛ لأن: قَطَوَطَى - إذا كان وزنه (فَعَلَعَلَا) كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين؛ فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء والواو؛ وكذلك: اقْطَوَطَى؛ الواو وإحدى الطائين زائدتان، وحروفه الأصول: القاف والطاء والواو التي انقلبت ألفاً¹.

وما ذهب إليه ابن عصفور لإبطال رأي السيرافي بعيد؛ ألا ترى أنه يترتب عليه فساد مقياس من أهم مقاييس التفريق بين الأصول وتمييزها؛ وهو الاشتقاق الذي يعتد به العلماء، ويفزعون إليه في كثير من المسائل الصرفية، ولا يُترك الأخذ به إلا بثبت، كالتوهم ونحوه، ولا حاجة إلى حمل (اقْطَوَطَى) على التوهم. والقول - هنا - ما قاله السيرافي، والأدلة تُؤيده، فإن موضع الواو الوسطى في (قَطَوَطَى) وأخواتها؛ من المواضع

التي تكثر فيها حروف الزيادة؛ كالألف والياء والواو والنون؛ نحو (غلابط) و (تُمَاضِر) و (عَمَيْثَل) وهو: الصَّخْم الثقيل، و (سَمِيدَع) وهو: السَّيِّد، و (فَدَوَكْس)

1 الممتنع 284/1.

(493/1)

وهو: الأسد، و (سَرَوَمَط) وهو: الطويل، بل إن النون لا تأتي زائدة باطراد مستمر إلا في هذا الموضع؛ نحو (فَلَنَّقَس) وهو: البخيل، وشرنبت؛ وهو: غليظ الكفين. ويدلّ على قوة مذهب السِّيرافيّ _ أيضا - أنهم اعتادوا الفصل بين العينين بالمعتلّ؛ كقولهم: (عَثَوْتَل) و (خَفَيْفَد) وهو: الخفيف من الظّلمان، وفصلوا بينهما - أيضا - بالنون: كقولهم (عَقْنَقَل) وهو: الكثيب الهائل. فإذا كثر ذلك كان حمل (قَطُوطِي) وأخواتها على (فَعَوَعَل) هو الوجه الأقرب. ولو كان من سبيل إلى حمل (صَمَحَمَح) ونحوه على هذا الباب لفعلوه، والذي يمنعهم أن الحرف الأوسط ليس من حروف الزيادة.

رابعا- ما لا رابط فيه:

وهو ما جاء من أمثلة متفرقة لا جامع بينها سوى أنها من باب التّداخل بين النّاقص والصّحيح.

ومن ذلك تداخل (ط غ و) أو (ط غ ي) و (ط غ ت) في (الطّاغوت) وهو بناء مبالغة؛ كالجبروت والملّكوت، وقد اختلفوا في أصله¹:

1 ينظر: الكتاب 240/3، ومعاني القرآن للزجاج 340/1، والمختسب 132/1، ومشكل إعراب القرآن 107/1، والتبيان 205/1، والمخصص 25/11، والبحر المحيط 272/2، والدر المصون 548/2، واللسان (طغي) 9/15، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال 172.

(494/1)

فذهب الجمهور إلى أن أصله المعتل الناقص، واختلفوا في لامه أهى واو أو ياء:
 فذهب بعضهم¹ إلى أنه (ط غ ي) من: طغيت تَطَغَى؛ بدلالة قوله - عز وجل: { فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ }² والتاء فيه زائدة؛ وأصله (طَغِيُوت) على (فَعْلُوت) ثم حدث فيه قلب بتقديم اللام موضع العين؛ فصار - بعد القلب - (طيغوتا) ووزنه (فلعوت) فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا؛ فقالوا: (طاغوت)³.
 ويجوز أن يكون الأصل (ط غ و) من: طغا يطغو؛ فقد روى ابن جني⁴ عن قطرب وغيره: طَغَا يَطْغُو طُغُوًا وَطُغُوَانًا. وحكى الواو - أيضا - أبو علي الفارسي⁵.
 وعلى هذا فإن أصله (طَغُوتَا) ثم حدث فيه ما ذكر آنفا.
 ويجوز أن يكون أصله (ط غ ت) فتكون تاءه أصلية؛ ووزنه (فاعول) وقد حكى ذلك السمين الحلبي⁶.

1 ينظر: المحتسب 1/132، والتبيان 1/205.

2 سورة البقرة الآية 15.

3 ينظر: المحتسب 1/132.

4 ينظر: المحتسب 1/132، 133.

5 ينظر: التكملة 269.

6 ينظر: الدر المصون 2/548.

(495/1)

والأول - وهو رأي الجمهور - أقوى؛ لقرب الاشتقاق.
 ويتداخل (ر ق ي) و (ت ر ق) في (ترقوة) وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق؛ وقد اختلفوا في أصلها:
 فذهب الجمهور¹ إلى أنها من (ت ر ق) وصَحَّت الواو فيها؛ لأنهم أجروا الهاء فيها مجرى الراء في منصور والطاء في عَصْرُفُوط، ولولا ذلك لقلب ياء؛ فيقال فيها: تَرْقِيَّةٌ²، ومثلها في ذلك قَمَحْدُوَّةٌ؛ وهي عظمة بارزة؛ في مؤخرة الرأس.
 وذكر أبو حيان أن بعضهم يرى أن أصلها (ر ق ي) وأن التاء زائدة، وهي مشتقة من (رَقَى) ³ فيكون وزنها (تَفْعَلَةٌ).
 ولعل من ذهب إلى هذا رأى أن جعل التاء فيها أصلا يؤدي إلى وزن نادر؛ وهو

(فَعْلُوَّةٌ) ورأى - أيضا - أن زيادة التاء أولا أكثر من زيادة الواو آخرًا.
ومن أمثلة هذا النوع: تداخل (خ ر ي) و (خ ر ت) في قولهم: (الخراتان) لنجمين سُميا
بذلك؛ لنفوذهما إلى جوف الأسد، ولا يعرف إلا على التثنية؛ وهما يَحْتَمِلَانِ الأصلين:
يجوز أن يكون أصلها (خ ر ي) والواحدة (خراة) فتكون التاء في الخراتين تاء التأنيث،
وليست لهما.

-
- 1 ينظر: الكتاب 443/3، والجمهرة 1240/3، والمنتخب 564/2، والممتع 91/1.
2 ينظر: سر الصناعة 616/2.
3 ينظر: الارتشاف 105/1.

(496/1)

والأصل (خَرَيْتَان) فَأُعِلَّتِ الياء بالتسكين والقلب، ونقل الحركة؛ والوزن على هذا
(فَعْلَتَان) .
ويجوز أن يكون المعتل واوا؛ فيكون أصلها (خروتان) ثم أعلت الواو كياعلال الياء،
والوزن واحد.
ويجوز أن تكون العين متحركة في الأصل فالوزن (فَعْلَتَان) والإعلال - حينئذ -
بالتسكين والقلب فحسب.
وقد حكاهما - أعني: الواو والياء - كراع1.
ويحتمل أصلها أن يكون من (خ ر ت) واشتقاقها من (الخرت) وهو: الثقب؛ فكأنهما
نفذا من ثقب إلى جوف الأسد؛ فتكون التاء أصلية؛ فوزنهما - حينئذ - (فَعْلَان) .
وقد أجاز ابن سيده الأصلين2، وتابعه ابن منظور؛ فذكرها في الموضعين3.
ومن ذلك تداخل (ع ظ و) و (ع ن ظ) في قولهم: رجل عُنْطُوَان؛ أي: بذيء فَحَّاش؛
وهو - أيضا - نبت تأكله الإبل؛ فلا تستطيع أن تَجَرَّه، ولا أن تَبْعَره؛ فتحبط بطونها؛
وهو يحتمل الأصلين:
ذهب الجوهري4 إلى أن أصله (ع ن ظ) ووزنه (فُعْلُوَان) .

-
- 1 ينظر: المحكم 154/5.
2 ينظر: المحكم 92/5، 154.

3 ينظر: اللسان (خرت) 29/2، و (خرا) 14/236.

4 ينظر: الصحاح (عنظ) 3/1174.

(497/1)

وذهب الأزهري¹ إلى أن أصله (ع ظ و) والنون زائدة فوزنه - حينئذ - (فُنْعْلَان) وهو كذلك؛ لدلالة الاشتقاق؛ فهم يقولون: (عظاه) إذا تناوله بلسانه²، وعَظَا فلانا يعظوه؛ إذا قطعه بالغيبة.

ويقولون في معناه الآخر: عَظِيَّ الجمل يَعْظَى عَظَى شديداً؛ فهو عَظٍ3. أما مذهب الجوهري في أنه من (ع ن ظ) فضعيف؛ ولا مستند له من دليل.

1 ينظر: التهذيب 2/300.

2 ينظر: المحكم 2/240.

3 ينظر: التهذيب 3/146.

(498/1)

المبحث الرابع: التداخل بين الصحيح والصحيح
يكثر التداخل بين الأصلين الصحيحين؛ وهو يضارع في ذلك ما تقدّم في التداخل بين المعتلّ، والمعتلّ أو المعتلّ والمهموز، أو المعتلّ والصحيح. غير أن التقسيم الذي ينتظم هذا النوع من التداخل يختلف عما سبق؛ لأن التداخل - هنا - واقع بين كلمتين هما من نوع واحد؛ وهو (الصحيح) بخلاف ما سبق؛ فإن التداخل فيه كان بين نوعين مختلفين.

فالتقسيم الجامع لما في هذا المبحث من تداخل يقوم على موقعي الحرفين المتداخلين من الميزان؛ وله ستّ صور؛ وهي:

أ- التداخل بين الفاء والفاء (× ع ل - × ع ل).

ب- التداخل بين الفاء والعين (× ع ل - × ف ل).

ج- التداخل بين الفاء واللام (× ع ل - × ف ع).

د- التداخل بين العين والعين (× ف ل - × ف ل).

هـ- التّداخل بين العين واللام (ف × ل- ف ع ×) .
و التّداخل بين اللام واللام (ف ع ×- ف ع ×) .
ونتناول فيما يلي كل واحدة منها بشيء من التفصيل:
أ- التّداخل بين الفاء والفاء (× ع ل- × ع ل) :
يكثر التّداخل في الصّحيح بين الفاء والفاء، فيما أوله ميم تحتمل الأصالة والزيادة،
وثانيه همزة أو ألف؛ كتداخل (م ب د) و (أ ب د) في

(499/1)

(مأبد) وهو اسم موضع بالسراة؛ كما جاء في قول أبي ذؤيب:
يَمَانِيَّةٌ أَخِيَا لَهَا مَطَّ مَأْبِدٍ وَآلَ قَرَّاسٍ صَوْبُ أَرْمِيَّةٍ كُحِلِ1
وقد روي (مأبد) بالتخفيف؛ وهو يحتمل الأصلين:
يجوز أن يكون من (م ب د) ووزنه - حينئذ - (فاعل) ويكون وزن (مأبد) (فأعل) من
باب همز غير المهموز ك (عالم) وقد ذهب إلى مثل هذا ابن سيده2.
ويجوز أن يكون من (أ ب د) فالميم زائدة، ووزنه - حينئذ (مفعّل) .
وقد ذكره ابن منظور في الأصلين3:
ومثل ذلك تداخل (م ر ب) و (أ ر ب) في (مأرب) وهي: بلاد الأزد في اليمن؛ التي
أخرجهم منها سيل العرم؛ فقد سمع فيها إبدال الهمزة ألفا، أو التّزيم فيها4، وهي تحتمل
الأصلين:
يجوز أن تكون من (م ر ب) على وزن (فاعل) أو (فأعل) على لغة الهمز؛ وهو اختيار
ابن سيده5؛ كاختياره في (مأبد) .
ويجوز أن يكون أصلها (أ ر ب) على زيادة الميم؛ فوزنهما - حينئذ

1 ينظر: شرح أشعار الهذليين 96/1.

2 ينظر: اللسان (أبد) 70/3، و (مبد) 395/3.

3 ينظر: اللسان (أبد) 70/3، و (مبد) 395/3.

4 ينظر: التّاج (أرب) 116/1.

5 ينظر: التّاج (أرب) 212/1.

(500/1)

– (مُفْعِل) .

وقد ذكرها في الأصلين كلٌّ من ابن منظور¹، والفيروزابادي²، والزبيدي³.
ومنه تداخل (م ج ل) و (أ ج ل) في (المأجل) وهو: مستنقع الماء، وقال بعضهم:
(الماجل) بالتخفيف وكسر الجيم؛ فيحتمل الأصلين:
جعله ابن دريد⁴ من (م ج ل) وتابعه الصغاني⁵ فالوزن – حينئذ – (فاعِل) و
(فَاعِل) .

وذهب بعضهم إلى أن الأصل (أ ج ل) فيكون الوزن (مُفْعِلًا) .
ومن هؤلاء ابن فارس الذي رد على ابن دريد بقوله: "وغلط ابن دريد في هذا البناء في
موضعين: ذكر أن الماَجِل: مستنقع الماء؛ وهذا من باب (أَجَل) وذكر أن المَجَلَّة:
الصحيفة [و] هو من (ج ل ل) 6". أما ابن منظور فذكرها في الموضعين⁷.
ومن أسباب التداخل فيها أنهم اختلفوا في روايتها؛ فبعضهم يهمز

1 ينظر: اللسان (أرب) 212/1، و (مرب) 747/1.

2 ينظر: القاموس (أرب) 74، و (مرب) 174.

3 ينظر: التاج (أرب) 146/1، و (مرب) 476/1.

4 ينظر: الجمهرة 491/1.

5 ينظر: التكملة (مجل) 511/5.

6 المقاييس 299/5.

7 ينظر: اللسان (أجل) 12/11، و (مجل) 616/11.

(501/1)

ويفتح الجيم، وبعضهم لا يهمز ويكسرهما¹.

ومنه – أيضا – (المأصر) وهو: جبل يلقي في الماء؛ ليمنع السفن عن السير؛ حتى
يؤدّي صاحبها ما عليه من حق السلطان؛ وهو يحتمل الأصلين:
فمن خففه جعله من (م ص ر) ووزنه عنده (فاعِل) .
ومن همزه جعله من (أ ص ر) ووزنه عنده (مُفْعِل) .
وقد ذكره ابن منظور في الأصلين².

ومن التَّدَاخُلِ بين الفاء والفاء، مما أوله ليس بميم، ما وقع بين (أ ن ر) و (ه ن ر) في قولهم: هَنَرْتُ الثَّوبَ، بمعنى: أنرتَه، أَهْنِيَرَه؛ إذا علمتَه وهو يحتمل الأصلين: ذهب ابن خالويه إلى أن أصله (أ ن ر) و (أَهْنِيَر) في الأصل عنده (أَنْيَر) 3 فيكون وزنه على ما ذكره (أَفْعِيل) فهو في الأصل (أَنْيَر) فَأُعِلَّ بنقل حركة الياء إلى ما قبلها؛ فأصبحت (أَنْيَر) وهو على مذهب من جعل أَهْرَقْتُ الماءَ أَهْرِيْقُهُ من (هرق) 4 وهذا على تقدير أن الأصل (أ ن ر) وإلا فله في الاعتلال توجيه آخر.

1 ينظر: التهذيب 194/11، والنهاية 300/4، وشرح النظم الأوجز 129.

2 ينظر: اللسان (أصر) 24/4، و (مصر) 77/5.

3 ينظر: ليس في كلام العرب 112.

4 ينظر: اللسان (هرق) 365/10.

(502/1)

وجعله الأزهري 1 من (ه ن ر) وتابعه ابن منظور 2؛ وتقدير ذلك أن الهمزة مبدلة من الماء، وأحسبه مُعْتَلًّا؛ فيخرج عما نحن فيه، مثل (أَهْرَقْتُ الماءَ) ألا تراهم قالوا: أَهْرَاقْتُ السماء ماءها؛ وهي تُهْرِيْقُ 3؛ لأنهم أبدلوا من الهمزة الماء، ثم ألزمت فصارت كأنها من الكلمة نفسها، ثم أدخلوا الألف بعد على الماء، وتركوا الماء عوضا عن حركة العين المحذوفة؛ لأن أصل (أَهْرَقَ) أَرِيْقَ 4 ومثله (أَهْنِيَرُ) فيكون أصله - حينئذ - (ن ي ر) على ظاهر اللفظ لفقد الاشتقاق، أو (ن ور) حملا على أوسع البابين.

ب - التَّدَاخُلِ بين الفاء والعين (× ع ل - ف × ل) :

يكثر التَّدَاخُلِ بين الفاء والعين في الصَّحِيح، ولا يخرج ما فيه عن صنفين: أحدهما: ما في ميم محتملة للأصالة والزيادة.

وثانيهما: ما ليس في أوله ميم.

فمن الأول تداخل (م ل ط) و (ل ط ط) في (المَلْطَاط) وهو: أعلى حرف الجبل، أو صحن الدار، أو ساحل البحر، في حديث عبد الله ابن

1 ينظر: التهذيب 273/6.

2 ينظر: اللسان (هنز) 267/5.

3 ينظر: الأصول 3/333، 334، والتّاج (هرق) 93/7، 94.

4 ينظر: اللّسان (هرق) 10/366.

(503/1)

سعود - رضي الله عنه -: "هذا المِلطّاط طريقُ بَقِيَّةِ الْمُؤْمِنِينَ"1.
وهو يحتمل الأصلين:

جعله الجوهري2 من (ل ط ط) على أن الميم زائدة؛ فوزنه عنده (مَفْعَال) وتابعه
الزمخشري3، والفيروزبادي4، واشتقاقه من قولهم: لُطَّ الطريق؛ إذا وُطِيَ كثيرا؛ كقولهم:
مِيتاء للذي أُتِيَ كثيرا من الطرق.
وجعله أبو موسى الأصفهاني من (م ل ط) على تقدير أصالة الميم5 فوزنه - حينئذ
(فِغْلال) .

والأصل الأول أرجحُ لقرب الاشتقاق؛ وقد وضعه بعض المعجميين في الأصلين6.
ومن ذلك تداخل (م ل ك) و (ل أك) في الملائكة، جمع (مَلَكٍ) . وقد اختلفوا في
أصله7:

1 ينظر: المجموع المغيث 3/226، والفائق 3/316، والتهاية 4/257.

2 ينظر: الصّحاح (لطط) 3/1156.

3 ينظر: الفائق 3/316.

4 ينظر: القاموس (لطط) 885.

5 ينظر: المجموع المغيث 3/226.

6 ينظر: التهاية (لطط) 4/251، و (ملط) 4/57، واللّسان (لطط) 7/390، و
(ملط) 8/408.

7 ينظر: الكتاب 4/379، ومجاز القرآن 1/35، ومعاني القرآن وإعرابه 1/112،
والأصول 3/339، والجمهرة 2/981، والخصائص 2/79، والمنصف 2/102،
ورسالة الملائكة 6، والأزهية 251، والمقتصد في شرح التكملة 2/822، والحكم
69/7، وشرح الشافية للرضي 2/346، والبحر المحيط 1/137، والدر المصون
1/250، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال 248.

(504/1)

ذهب الجمهور إلى أن أصله (مَلَأَك) من (ل أك) واشتقاقه من قولهم: لَأَكَلَهُ؛ أي: أرسله، فحذفت همزة (مَلَأَك) لكثرة الاستعمال وألقيت حركتها على اللام، أو خفف تخفيفاً بطرح الفتحة علاللام¹؛ كما تقول في (مسألة) : مسلة.
ووزن (مَلَك) قبل التخفيف (مَفْعَل) وبعده (مَفْل) وكأنه بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول؛ لأن المصادر تأتي بمعنى المفعول كثيراً².
واستدلوا على أنه من هذا الأصل بقول الشاعر:
أَلِكِّي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً ... بَايَةَ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا غُزْلًا³
فأصله (أَلِكِّي) فخففت الهمزة بأن طرحت كسرتها على اللام.
ورده الآخر إلى أصله؛ فقال:
فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَأَك ... تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ⁴
ويقولهم في جمعه: مَلَائِك ومَلَائِكَة؛ فردوا المحذوف إليه.
وقيل: إنه مشتق من (أَل ك) فأصله (مَأْلَك) من الألوكة؛ وهي:

1 ينظر: المنصف 103/2.

2 ينظر: شرح الشافية للرضي 347/2.

3 ينظر: الكتاب 197/1، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي 79/1، والمنصف 103/2.

4 ينظر: المفصليات 294، ومجاز القرآن 33/1، والمنصف 102/2، تهذيب إصلاح المنطق 224/1، والمقتصد في شرح التكملة 824/2.

(505/1)

الرسالة، ثم قلبت اللام بالتقديم، فقليل: مَلَأَك، وتركت الهمزة لكثرة الاستعمال؛ فقالوا: مَلَك.

وأثر عن الكسائي¹ أنه كان يقول بهذا الرأي.

والراجح أنه لا قلب فيه؛ فهو من (ل أك) كما ذهب الجمهور، ولو كان من (أَل ك) لظهر في بعض تصاريفه، ولقالوا في جمعه (مَالِكَة) وقد جاء الجمع على الأصل (ل أك) وهو (ملائكة) وقد ورد في القرآن الكريم أكثر من سبعين مَرَّةً.

على أن بعضهم ذهب إلى أنه من (م ل ك) ووزنه (فَعَلَ) والهمزة في (مَلَأَ) زائدة، ووزنه (فَعَلَ) والملائكة عندهم (فَعَائِلَةٌ) .

ومن قال بهذا الرأي أبو عبيدة²، وابن كيسان الذي اشتقه من الملك "لأنه مالك للأمر التي جعلها الله إليه"³

والذي أراه أن الأصل في ذلك (ل أك) لظهور الهمزة في المفرد في قولهم: (ملأك) وفي الجمع في قولهم: (ملائكة) فحمل (ملأك) على (فَعَلَ) بعيد؛ لأن (فَعَلَ) قليل لا يرتكب مثله إلا بظهور اشتقاق: كما في (سَمَل) ⁴.

ويُعَصَّد ذلك وجود نظيره في بعض اللغات السامية، ولا زال فعله

1 ينظر: الصَّحاح (ملك) 1611/4، ورسالة اللائكة 6.

2 ينظر: مجاز القرآن 35/1.

3 ينظر: شرح الشافية للرضي 347/2.

4 ينظر: شرح الشافية للرضي 347/2.

(506/1)

الثلاثي (لَأَكَّ) يستعمل في بعضها؛ وهو في الحبشية والسريانية والعبرية (ملأك) على نحو ما تقدم في الكلام عن حسن الاستئناس بالموازنة بين اللغات السامية، في الدراسات اللغوية بعامة، وفي الأصول بخاصة¹.

ومن ذلك تداخل (م ع د) و (ع د د) في (مَعَدَّ) وهو: اسم قبيلة؛ ويحتمل الأصلين²: ذهب سيبويه إلى أن أصله (م ع د) وأن وزنه (فَعَلَ) واستدل بقولهم: (تَمَعَّدَ) فحملة على (تَفَعَّلَ) لقلّة (تَمَفَّلَ) ³.

وذهب بعضهم⁴ إلى أن أصله (ع د د) والميم زائدة؛ ووزنه (مَفَعَلَ) واحتجوا بأن (مَفَعَلًا) أكثر من (فَعَلَ) بل الأخير في غاية القلّة. أما قولهم: (تَمَعَّدَ) فهو يشاكل – عند أصحاب الرأي (تَمَكَّنَ) و (تَمَنَّدَل) و (تَمَدَّرَع) و (تَمَغْفَر) وهي (تَمَفَّلَ) بلا خلاف، فكما توهموا في (مَسْكِن) و (مُنْدِيل) أنهما (فَعِيل) وفي (مِدْرَعَة) أنها (فَعْلَلَة) وفي (مُعْفُور) أنه (فُعْلُول) للزوم الميم في أوائلها، توهموا في (مَعَدَّ) أنه (فَعَلَ) فقالوا: تَمَعَّدَ⁵.

1 ينظر: ص (274) من هذا البحث.

- 2 ينظر: الأصول 237/3، والتكملة للفارسي 237، وشرح الملوكي 154، والإيضاح في شرح المفصل 383/2، وسفر السعادة 477/1.
- 3 ينظر: الكتاب 308/4.
- 4 ينظر: شرح الشافية للرضي 336/2.
- 5 شرح الشافية للرضي 336/2.

(507/1)

وأما الثاني - مما نحن فيه - وهو ما ليس في أوله ميم؛ فمنه تداخل (ت أف) و (أف) ف) في (تَثَقَّة) و (تَثَقَّان) في قولهم: جاء على تَثَقَّة ذلك، وَتَثَقَّان ذلك؛ أي: على وقته، وربما قالوا: تَثَقِّة¹ بمعناه. وقد اختلفوا في أصله².

ذهب سيبويه إلى أن الأصل (ت أف) ووزن (تَثَقَّة) عنده (فَعِلَّة) و (تَثَقَّان) (فَعِلَّان) 3 وتابعه في هذا المبرد⁴.

وجعل الجواليقي (تَثَقَّة) (فَعِلَّة) أيضا وخالف في (تَثَقَّان) فجعله (تَفْعَلَان) 5.

ويبدو أن اللبس في وزن هذه الكلمة قديم منذ عهد سيبويه؛ فقد اختلفوا في النقل عنه خلاف ما وصلنا في الكتاب - فقد قال ابن السَّراج: "وهذا الحرف في بعض النسخ 6 قد ذكر في باب التاء، وجعل

-
- 1 ينظر: مختصر شرح أمثلة سيبويه 58.
- 2 ينظر: الكتاب 264/4، والأصول 212/3، وشرح السَّيرافي (د/ فائز) 642، والبغداديات 407، والعصديات 208، وشرح المقامات للمطرزي 83 أ، ب، وسفر السعادة 175/1، وشرح الشافية للرضي 397/2، واللَّسان (أف) 8/9، و (تأف) 16/9، والممتع 85/1، والمزهر 14/2.
- 3 ينظر: الكتاب 264/4، 278.
- 4 ينظر: البغداديات 407؛ ولم أقف عليه في كتب المبرد المطبوعة.
- 5 ينظر: مختصر شرح أمثلة سيبويه 58.
- 6 يعني: نسخ الكتاب لسيبويه.

(508/1)

على مثال: تَفْعَلَة"1.

وزاد الفارسي: "قال2: والذي أخذته عن أبي العباس3: تَنْفَعَة (فَعْلَة"4.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن أصله (أف ف) ووزنهما (تَفْعَلَة) واستدل على زيادة التاء باشتقاقهم من الكلمة ما تسقط منه في قولهم: أتاني في إقآن ذلك، وأقآن ذلك، وأقف ذلك وتنفّ ذلك5.

فقولهم: (أقف) يدل على زيادة التاء في (تَنْفَعَة) ويدل على زيادة النون - أيضا - في (تَنْفَعَان) .

وإلى مثل هذا ذهب الجوهري6.

والرأي ما رآه الفارسي لقوة ما استدل به؛ وهو الاشتقاق؛ والقياس يعضّده - أيضا-؛ لأن (فَعْلَة) و (تَفْعَلَة) - غير المصدر - متساويان في الندرة؛ فإذا تساويا في ذلك رُجِحَ الزائد؛ لأن باب الزيادة أوسع؛ والزائد فرع، ولا يستنكر في الفرع أن يجيء على الندرة. وثمة دليل آخر على زيادة التاء؛ وهو قولهم فيها: (تَفِيئَة) وهي

1 الأصول 212/3.

2 أي: ابن السراج.

3 يعني المبرد.

4 البغداديات 407.

5 ينظر: البغداديات 407.

6 ينظر: الصّحاح (أفف) 1321/4.

(509/1)

مقلوبة من (تَنْفَعَة) فلا تكون التاء فيه مزيدة والبنية؛ كما هي من غير قلب. قال الزمخشري: "لأن الكلمة مُعَلَّة؛ مع أن المثال من أمثلة الفعل والزيادة من زوائده، والإعلال في مثلها ممنوع؛ ألا ترى أنك لو بنيت مثال: تضرب، أو: تكرم اسمين من البيع لقلت: تَبَّيع، وتُبَّيع من غير إعلال؛ إلا أن تبني مثال تَحْلَى1؛ فلو كانت التَفِيئَة (تَفْعَلَة) من: الفَيّ لخرجت على وزن هَيْئَة؛ فهي إذن -لولا القلب (فَعْلَة) لأجل الإعلال، كما أن يَأْجَبَا (فَعْلَل) لترك الإدغام، ولكن القلب عن التَفِيئَة هو القاضي بزيادة التاء. وبيان القلب أن العين واللام - أعني: الفاءين - قدمتا على الفاء - أعني: الهمزة - ثم

أبدلت الثانية من الفاءين ياء؛ كقولهم: تَطَنَّتْ 2. ومراده أن (تَفِيئَة) كانت بعد القلب (تَفْفِيئَة) على وزن (تَعْلِفَة) ثم قلبت الفاء الثانية ياء للتخفيف؛ فقالوا: (تَفِيئَة) فأعلت بنقل الكسرة إلى ما قبلها؛ فقالوا: (تَفِيئَة) كما أعلت (تَحِيََّة) وأصلها قبل الإعلال (تَحْيِيََّة) ولولا قلب الفاء الثانية ياء في (تَفْفِيئَة) لأدغم الفاءان؛ فيقال: (تَفْفِيئَة) فتلتبس بـ (فَعْلَة) فاختر قلب الفاء الثانية ياء وإعلاها. ومن ذلك تداخل (ن ق ض) و (ق ض ض) في قوله تعالى:

1 التحلي: شعر وجه الأديم، ووسخه، وسواده. ينظر: القاموس (حلا) 47.

2 الفائق 150/3.

(510/1)

{فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ} 1 وهو يحتمل الأصلين: ذهب أبو علي الفارسي² إلى أَنَّ أصله (ن ق ض) من النقض؛ وهو اسم البناء المنقوض؛ إذا هُدِمَ؛ ووزنه عنده (يَفْعَل) مثل: يَحْمَر. وذهب الأزهري³ إلى أن أصله (ق ض ض) من (قَضَضْتُ الشيء) إذا دققته؛ ومنه قيل للحصى الصَّغار (قَضَض) فوزنه - عنده (يَنْفَعِل) والأصل (يَنْقَضِض) فسكنت الصاد الأولى وأدغمت في الثانية. وعلى هذا الأصل العكبري⁴، ولكنه اشتقه من: السُّقُوط؛ وشبهه بانقضاض الطائر. ج - التداخل بين الفاء واللام (× ع ل - ف ×) : على الرغم من كثرة ما في الصَّحيح من تداخل لم أعثر على مثال واحد للتداخل بين الفاء واللام. ولعل ذلك أن يكون بسبب من بعد الفاء عن اللام، وخلو الأصل الصَّحيح من حروف العلة التي تؤدي إلى التداخل كثيراً. وبذلك فإنه بإمكاننا أن يصل إلى نتيجة، وهي أنه لا يكاد يقع تداخل في أصلين صحيحين بين فاء الكلمة ولامها؛ لبعد ما بينهما.

1 سورة الكهف: الآية 77.

2 ينظر: التكملة 218.

3 ينظر: التهذيب 250/8.

4 ينظر: التبيان 857/2.

(511/1)

على أنني مع ذلك لا أقطع بهذا، لاحتمال وجود شيء منه - ولو على سبيل الندرة - في لغة العرب الواسعة، مما لم أقف عليه.

د - التداخل بين العين والعين (ف × ل - ف × ل) :

يقع التداخل بين العين والعين، ووقوعه غير كثير، ومنه تداخل (ع ت د) و (ع د د) في قوله عز وجل: {وَأَعْتَدْتُ لَهُنَّ مُتَّكَأً} 1، وهو يحتمل الأصلين:

يجوز أن يكن الأصل (ع ت د) أي: هيات من العتاد؛ وهو الشيء الذي يُهَيَّئُ له. وإلى ذلك ذهب الأزهري 2 ولم يحمله على الإبدال بين (عتد) و (عدد) وعلى ذلك حملة العكبري 3- أيضا.

وذهب بعضهم إلى أن العُدَّة إنما هي (العُنْدَة) وأعدَّ يعد إنما هو (أعتد يعتد) ولكنهم أدغموا التاء بعد قلبها في الدال 4.

وذهب بعضهم 5 إلى أن أصله (ع د د) ثم أبدلت الدال تاء؛ فراراً من الإدغام.

1 سورة يوسف الآية 31.

2 ينظر: التهذيب 194/2، 195.

3 ينظر: التبيان 730/2.

4 ينظر: التهذيب 194/2.

5 ينظر: اللسان (عدد) 284/3.

(512/1)

وإلى هذا ذهب الراغب 1، ووضعه ابن منظور 2 في الأصلين.

ومثل ما تقدّم اختلافهم في أصل (أَعْتَدْنَا) فهي تحتمل الأصلين المذكورين.

ومن التداخل بين العين والعين في الصّحيح ما وقع بين (ق ق ز) و (ق ز ز) في (القافُوزَة) و (القافُزَة) وهي: المشربة.

ذهب الصَّغَانِي 3 إلى أَنَّ أصلها (ق ق ر) فَوَزَنُ (الْقَافُوزَةِ) (فَاعُولَة) و (الْقَافُوزَةِ) (فَاعِلَة) وهو الظَّاهِر في أصلها.

وذهب الجَوْهَرِي إلى أَنَّهُمَا من (ق ز ز) 4 والأوَّلُ أَقْرَب؛ لِأَنَّ (قَافُوزَة) على هذا الأصل تحتمل أَحَدَ وَزْنَيْنِ: وهما (فَافُوزَة) و (فَافُوعَة) الأوَّل على تقدير حذف الْعَيْنِ وهي الرَّاي والثاني على تقدير حذف اللَّام وهي الرَّاي - أيضاً - وهما غَرِيبَانِ. وَثَمَّةٌ احتمالٌ؛ وهو: أَنَّ تكون القافُ الثانية مُبدلة من الزاي الأولى؛ وهو وَجْهٌ ضعيف؛ لِأَنَّهُ لم يُعْهَدْ الإبدال بين القاف والرَّاي.

ومن ذلك تداخل (ص ن ت) و (ص ت ت) في (الصَّنِيتِ) وَصَفٍ لِلسَّيِّدِ الْكَرِيمِ، وهو يَحْتَمِلُ الْأَصْلَيْنِ:

1 ينظر: المفردات 324.

2 ينظر: اللسان (عتد) 279/3، و (عدد) 284/3.

3 ينظر: التكملة (قزز) 293/3.

4 ينظر: الصحاح (قزز) 891/3.

(513/1)

ذهب الأزهري 1 إلى أَنَّ أصله (ص ن ت) فيكون وزنه (فَعْلِيَاءً) أو (فَعْلِيَتَا) كالوجهين في (حَلْتِيَّتِ) وتابعه ابن منظور 2 ويرى أبو حَيَّان 3 أَنَّ التَّوْنَ زائدة؛ أصله (ص ت ت) ووزنه (فَنَعِيَاءً) . ومثله (صِنْدِيدٌ) في معناه وأصله.

ومن ذلك تداخل (ع ن ب) و (ع ب ب) في (العُنْبَبِ) للماء الكثير؛ وهو يحتمل الأصلين:

ذهب سيبويه إلى أَنَّ أصله (ع ن ب) ووزنه (فُعْلَل) كُرِّرَتِ الباء للإلحاق 4. ويرى الأزهري أَنَّ أصله (ع ب ب) وَأَنَّ النون زائدة ووزنه (فُنْعَل) واشتقاقه من الْعَبِّ؛ لِأَنَّهُ الماء 5. والاشتقاق يؤيد الأزهري، والقياس في صَفِّ سيبويه؛ لِأَنَّهُ جعله من باب (فُعْدَدٍ) .

هـ - التَّنَادُلُ بين الْعَيْنِ وَاللَّامِ (ف×ل-ف×ع×) :

1 ينظر: التهذيب 155/12.

2 ينظر: اللسان (صنت) 57/2.

3 ينظر: الارتشاف 100/1.

4 ينظر: الكتاب 277/4.

5 ينظر: التهذيب 117/1.

(514/1)

قَعُ التَّدَاخِلُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِي الصَّحِيحِ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ تَدَاخُلُ (ع ن س) وَ (ع س ل) فِي (الْعَنْسَلِ) وَهُوَ: الذَّنْبُ أَوْ الثَّغْلُ، وَقِيلَ: النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ: ذَهَبَ سَبِيوِيهِ إِلَى أَنَّ التُّونَ زَائِدَةٌ، وَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعُسُولِ، وَهُوَ الْعَدُوُّ السَّرِيعُ الْمُضْطَرِبُّ، وَاسْتَدْلَ بِقَوْلِهِمُ: الْعَسَلَانِ 1 وَهُوَ عَدُوُّ الذَّنْبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: عَسَلَانَ الذَّنْبِ أَمْسَى قَارِبًا ... بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَتَسَلَّ 2
وهذا مذهب ابن جني 3، وابن يعيش 4، وابن عُصْفُور 5 - أيضاً.
وذهب محمد بن حبيب 6 إلى أَنَّ أَصْلَهُ (ع ن س) وَأَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ؛ فَيَكُونُ وَزْنُهُ عِنْدَهُ (فَعَلَل) بزيادة اللَّامِ الأخيرة؛ فلو بنيت على وزنه من (ضَرَبَ) لَقُلْتُ: (ضَرَبَل) وَمِنْ خَرَجَ لَقُلْتُ (خَرَجَل) وَقَدْ ذَهَبَ بِهَا وَفَّقَ

1 ينظر: الكتاب 320/4.

2 هو: النابغة الجعدي، كما في ديوانه 90، ونسب لغيره. ينظر: مجاز القرآن 42/2، والجمهرة 842/2، والاشتقاق لابن دريد 227، والأضداد للأنباري 271، وشرح المفصليات 755، والإبدال لأبي الطيب اللغوي 320/2، وسر الصناعة 324/1.

3 ينظر: الخصائص 47/2، وسر الصناعة 324/1.

4 ينظر: شرح الملوكي 212.

5 ينظر: الممتع 215/1.

6 وهو، محمد بن حبيب البغدادي: و ((حبيب)) اسم أمه، وكان عالماً بالنسب وأخبار العرب، كثيراً من رواية اللغة (توفي سنة 245هـ). ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد 277/2، وإنباه الرواة 119/3، وتلخيص ابن مكنوم 207.

(515/1)

مذهبهم في زيادتهما في (عَبْدَلٍ) و (زَيْدَلٍ) .
 وكان ابن جَنِّي يُضَعِّفُ قَوْلَ ابن حَبِيبٍ؛ ويرُدُّه بقوله: (والذي ذهب إليه سيبويه هو
 القول؛ لأنَّ زيادة التَّوْنِ ثانية أكثر من زيادة اللَّام؛ ألا ترى إلى كثرة باب: قُنْزِرٌ،
 وعُنْصَلٌ، وقِنْفَخِرٌ، وقِنْعاسٍ، وقِلَّةٍ بابٍ، ذلك وأولاً لك.
 ويلزم على ذلك أن تكون اللَّام في: فَلَنْدَعِ زائدة، ويُجْعَلُ وزنه (فَلَنْعَل) لأنَّه الملتوي
 الرَّجُل؛ فهو من الفَدْعِ؛ وهذا بعيدٌ) 1.
 ويُقوي مذهب سيبويه - أيضاً - الاشتقاق؛ لقولهم: عَسَلَ الثَّعْلَبُ الطَّرِيقَ؛ وعليه قول
 الشاعر:

لَدُنْ يَمْزِرُ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ 2
 وقول الآخر:

وَاللَّهِ لَوْلَا وَجَعٌ فِي الْعُرْقُوبِ ... لَكُنْتُ أَبْقَى عَسَلًا مِنَ الذِّيبِ 3
 ويؤيده - أيضاً - قولهم: فُلَانٌ أَخْبَثُ مِنْ أَبِي عَسَلَةٍ، يعني الذئب 4.
 ومن ذلك تداخل (ج ذ ب) و (ج ب ذ) في قولهم: جَبَدَ الْحَبْلَ ونحوه؛ وهو يحتمل
 الأصلين:

1 سر الصناعة 324/1.

2 هو: ساعدة بن جُوَيْة؛ كما في: شرح أشعار الهذليين 1120/3.

3 ينظر: اللسان (عسل) 446/11.

4 ينظر: اللسان (عسل) 447/11.

(516/1)

ذهب ابن جَنِّي 1 إلى أنَّ (ج ب ذ) أصلٌ مستقلٌّ؛ وليس مقلوباً عن (جَذَبَ) لأنَّهما
 جميعاً يتصرَّفان تصرُّفاً واحداً؛ نحو: جَبَدَ يَجْبُدُ جَبْدًا؛ فهو: جَابِدٌ، والمفعول: مَجْبُودٌ،
 ويقولون في جَذَبَ: جَذَبَ يَجْذِبُ جَذْبًا، فهو: جَاذِبٌ والمفعول: مَجْذُوبٌ.
 قال ابن جَنِّي: "فإن جعلت -مع هذا- أحدهما أصلاً لصاحبه فَسَدَ ذلك؛ لأنَّك لو
 فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر؛ فإذا وقفت الحال بينهما؛ ولم يُؤثر
 بالمَرَّةِ أحدهما وجب أن يتوازنا، وأن يُمثَّلا بصفحتيهما معاً" 2.

وعلى هذا المذهب ابن سيده 3 وأبو حيّان 4.
وأصل (جَبَدَ) على هذا الأصل (فَعَلَ) .
وذهب ابن فارس إلى أنَّ الأصل (ج ذ ب) حين قال: (الجيمُ والباءُ والدَّالُّ ليس أصلاً؛
لأنَّه كلمةٌ واحدةٌ مقلوبةٌ. يقال: جَبَدْتُ الشَّيْءَ، بمعنى جَذَبْتُهُ) 5.
وأخذ الجوهريُّ بهذا الرَّأي، ونصَّ على أنَّ (جَبَدَ) مقلوبٌ من

1 ينظر: الخصائص 69/2.

2 الخصائص 70/2.

3 ينظر: اللسان (جبد) 478/3.

4 ينظر: الارتشاف 125/1.

5 ينظر: المقاييس 501/1.

(517/1)

(جَذَبَ) 1 وعلى هذا الرَّأي يكون وزن (جَبَدَ) (فَلَع) .

1 ينظر: الصحاح (جذب) 97/1.

(518/1)

و - التَّدَاخُلُ بين اللَّامِ واللَّامِ (ف ع × ف ع ×) :
يَكْثُرُ التَّدَاخُلُ فِي الصَّحِيحِ بَيْنَ اللَّامِ وَاللَّامِ فِي نَوْعَيْنِ:
الأوَّلُ: ما آخِرُهُ نُونٌ مَسْبُوقَةٌ بِأَلْفٍ زَائِدَةٍ قَبْلَهَا مُضَعَّفٌ.
الثَّانِي: ما آخِرُهُ هَمْزَةٌ مَسْبُوقَةٌ بِأَلْفٍ زَائِدَةٍ قَبْلَهَا مُضَعَّفٌ.
وتعود كثرة التَّدَاخُلِ فِي النَّوعَيْنِ إِلَى كَثْرَةِ مَا فِي اللُّغَةِ مِنَ النَّوعَيْنِ؛ وَلِأَنَّ طَبِيعَةَ الْبِنَاءِ فِي
الثَّلَاثِيِّ الْمُنْتَهِي بِنُونٍ أَوْ هَمْزَةٍ مَسْبُوقَتَيْنِ بِأَلْفٍ زَائِدَةٍ قَبْلَهَا حَرْفٌ مُضَعَّفٌ تُؤَدِّي - إِنْ
عَدِمَ الْاِشْتِقَاقُ - إِلَى احْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ لَامُ الْكَلِمَةِ مَا بَعْدَ الْأَلْفِ النَّونِ أَوْ الْهَمْزَةِ؛
فِيَكُونُ التَّضْعِيفُ قَبْلَ الْأَلْفِ وَاقِعًا عَلَى عَيْنِ الْكَلِمَةِ، وَتَحْتَمِلُ - أَيْضًا - أَنَّ اللَّامَ أَحَدُ
الْحَرْفَيْنِ الْمَضْعُفَيْنِ قَبْلَ الْأَلْفِ؛ وَهُوَ الْحَرْفُ الثَّانِي الْمُنْتَحَرِكُ؛ فَتَكُونُ النَّونُ أَوْ الْهَمْزَةُ

زائدتين. وفيما يلي نأتي على تفصيل الكلام عن ذلك من خلال بعض الأمثلة:
أولاً- ما آخره نون:

في هذا النوع ثلاثة أوزان تتداخل مع ثلاثة أوزان أخرى؛ وهي:

1- (فَعْلَان) و (فَعَّال) .

2- (فِعْلَان) و (فِعَّال) .

3- (فُعْلَان) و (فُعَّال) .

أمَّا (فَعْلَان) و (فَعَّال) فمنه تداخل (ح س س) و (ح س ن) في

(519/1)

(حَسَّان) وهو اسم رجل؛ يحتمل الأصلين 1:

يجوز أن يكون أصله (ح س س) من الحَسِّ؛ فلا ينصرف؛ لأنَّه (فَعْلَان) .

وَمَنْ صَرَفَهُ فَإِنَّ أَصْلَهُ عِنْدَهُ: (ح س ن) من: الحُسْنِ، ووزنه (فَعَّال) .

ومثله (طَحَّان) عَلَّمَ، فيحتمل أن يكون (فَعَّالاً) من: الطَّحْنِ؛ فيكون مَصْرُوفاً، ويحتمل

أن يكون (فَعْلَان) من: الطَّحِ والطَّحَاء، وهو الممتد من الأرض 2؛ فلا ينصرف.

وقال ابن بَرِّي: "لا يكون الطَّحَّان مَصْرُوفاً إِلَّا من الطَّحْنِ، ووزنه (فَعَّال) ولو جعلته

من: الطَّحَاء - لكان قياسه: طَحَّوان؛ لا طَحَّان؛ فَإِنْ جَعَلْتُهُ من: الطَّحِ كان وزنه

(فَعْلَان) لا فَعَّال" 3.

ومن ذلك (جَدَّان) وهو: اسم رجل؛ فَإِنْ جُعِلَ (فَعَّالاً) فهو من (ج د ن) وَإِنْ جُعِلَ

على (فَعْلَان) فهو من (ج د د) 4.

ومثله (حَرَّان) وهو: اسم بَلَدٍ؛ فَإِنَّهُ يحتمل الأصلين (ح ر ر) و (ح ر ن) والوَزْنَيْنِ

(فَعَّال) و (فَعْلَان) 5.

ومثل ذلك (عَسَّان) و (هَتَّان) و (قَبَّان) و (سَمَّان) .

وَأَمَّا (فِعْلَان) و (فِعَّال) فمنه تداخل (ز م م) و (ز م ن) في (زَمَّان)

1 ينظر: المقتضب 336/3، وشرح المفصل لابن يعيش 155/9، وشرح الشافية

للرَّضِيِّ 376/2.

2 ينظر: المقتضب 13/4.

3 اللسان (طحن) 265/13.

4 ينظر: التكملة للصغاني (جدن) 206/6.

5 ينظر: اللسان (حرر) 185/4.

(520/1)

وهو: اسم رجل، يَحْتَمِلُ أن يكون من باب (زَمَمْتُ النَّاقَةَ) أي: عَلَّقْتُ عليها الزِّمام؛ فيكون على وزن (فِعْلَان) .

ويحتمل أن يكون على (فِعَال) من (الزَّمَن) وهو: الوقت.

والأصل الأول أعلى عند ابن جني¹؛ لأنَّ قياس مذهب سيبويه² أنَّ ما فيه حرفان ثانيهما مُضَعَّفٌ وبعدهما أَلْفٌ ونون، يُحْمَلُ على زيادة الألف والتَّوْنِ ما لم يُعرف اشتقاقه. ومن ذلك (حِطَّان) وهو: التَّيْسُ؛ فهو يحتمل الأصلين (ح ط ط) على وزن (فِعْلَان) و (ح ط ن) على وزن (فِعَال) .

وذهب ابن دريد³ إلى أنَّه (فِعْلَان) .

وجعله ابن منظور في (ح ط ن) وأشار إلى الاحتمالين⁴.

ومنه (إِبَّان) كل شيء؛ وهو وقته وأوانه؛ فإنه يحتمل الأصلين:

جعله بعضهم من (أب ب) من قولهم: أَبَّ لكذا؛ إذا تَهَيَّأَ له وعزم عليه؛ كأنه يقول:

أتاني في تَهَيُّوءٍ ذلك⁵؛ فهو -حينئذ (فِعْلَان) .

وجعله الجوهريُّ مشتقاً من (أب ن) ⁶.

ومنه تداخل الأصلين في (عِدَّان فرعون) فإنه يحتمل الأصلين. وقد ذكر ذلك الأزهري

بقوله: (من جعل عِدَّان (فِعْلَانا) فهو من العَدِّ

1 ينظر: المبهج 35.

2 ينظر: الكتاب 218/3.

3 ينظر: الاشتقاق 226.

4 ينظر: اللسان (حطن) 124/13.

5 ينظر: البغداديات 408.

6 ينظر: الصحاح (أبن) 2066/5.

(521/1)

والعداد ومن جعله (فعلالاً) فهو من: عَدَن) 1.
والأقرب عنده أنه من العَدَّ؛ لأنه جعل بمعنى: الوقت.
وأما (فُعَال) و (فُعْلان) فيتداخل منه (ر ب ب) و (ر ب ن) في (رُبَّان) كُلِّ شيء؛
وهو مُعْظَمُه وجماعته، ورُبَّان السفينة الذي يقودها؛ وهو يحتمل الأصلين، والأقرب عند
الصَّغَايِي (ر ب ن) لقولهم: تَرَبَّنْ فَلَانٌ2؛ أي: صار رُبَّانَ سفينة.
ومن: (الدُّكَّان) وهي: الدُّكَّةُ المُنْبِيَّةُ للجلوس عليها؛ وهو يحتمل الأصلين (د ك ك) و (د
ك ن) 3.
فمن اشتقه من قولهم: (دَكَنْتُ الشيءَ أَدْكُنُهُ دَكْنًا) إذا نَصَدْتُ بعضه فوق بعض؛ فأصله
عنده (د ك ن) ووزنه (فُعَال) وهو محكي عن ابن دريد4.
ومن اشتقه من: الدَّكِّ، لقولهم: أَكَمَّةٌ دَكَّاء؛ إذا كانت منبسطة، فهو عنده من (د ك ك)
ووزنه (فُعْلان) .
ومن ذلك تداخل (ر م م) و (ر م ن) في (رُمَّان) وهو الفاكهة المعروفة؛ وقد اختلفوا في
أصله5:

-
- 1 التهذيب 219/2، 220.
 - 2 ينظر: التكملة (ربن) 237/6.
 - 3 ينظر: المصنف 135/1.
 - 4 ينظر: الجمهرة 2/680.
 - 5 ينظر: الكتاب 218/3، وما ينصرف 37، والمصنف 134/1، والمختسب 87/1،
وشرح الشافية الكافية 2045/4، وشرح الشافية للرّضي 388/2، وشرح المرادي
255/5.

(522/1)

وذهب الأخفش2 وابن مالك3 إلى أنَّ أصله (ر م ن) واستدل ابن مالك بثبوت النون
في قولهم: (مَرْمَنَةٌ) للبقعة الكثيرة الرُّمَّان؛ وكان يرى أنَّه لو كانت التُّون فيه زائدة لقالوا:
(أَرْضٌ مَرْمَنَةٌ) لا (مَرْمَنَةٌ) .
وليس بعيداً أن يكون ذلك على قاعدة توهم أصالة الحرف الزَّائد.
ومنه (دُرَّانَةٌ) من أسماء النِّساء؛ فهو يحتمل الأصلين (د ر ن) و (د ر ر) .

قال الأزهري: (التُّون في دُرَّانة إن كانت أصلية فهي (فُعَلالة) [هكذا] من الدَّرَن. فإن كانت غير أصلية فهي (فُعَلانة) مِن: الدَّرَ أو الدَّرَ؛ كما قالوا: فُرَّان مِن: القُرَ، أو مِن: القَرين) 4.

ولعلَّ الأزهريَّ وَهَمَ -رحمه الله- حين قال: إِنَّهَا (فُعَلالة) مِن: الدَّرَن؛ لأنَّ قياس وزنها إن كانت مشتقة من (الدَّرَن) أن يكون (فُعالة) ولا وجه لـ (فُعَلالة). وقد نقله ابن منظور⁵ على ما فيه، ولعله سها عن إصلاحه، أو التَّنبيه عليه.

1 ينظر: الكتاب 218/3.

2 ينظر: شرح الشافية للرضي 388/2.

3 ينظر: شرح الكافية الشافية 2045/4.

4 التهذيب 93/14.

5 ينظر: اللسان (درن) 154/13.

(523/1)

(ثانياً) : ما آخره همزة:

منه تداخل (ص د د) و (ص د أ) في (صَدَاء) وهو: اسم بئر في قول الشاعر:

وإني وَهْيَامِي بِزَيْنَبَ كَالَّذِي ... يُطَالِبُ مِنْ أَحْوَاضِ صَدَاءٍ مَشْرَبًا¹

وهي تحتمل الأصلين:

يجوز أن تكون (فَعَلَاء) من (ص د د) فكأَنَّهَا تَصَدُّ طالبيها.

ويجوز أن تكون (فَعَالَا) من (ص د أ) وأنه لذلك وضعها ابن منظور في المهموز²، وقد

يقال: (عَيْنُ صَدَاءٍ) أي: عَذْبَةُ المَاءِ، وفي المثل: (مَاءٌ وَلَا كَصَدَاءٍ)³.

ويحتمل أصلاً ثالثاً؛ وهو المعتلّ (ص د ي) 4 ووزنها -حينئذ (فَعَال) أيضاً- فيكون

اشتقاقها من: صَدَا يَصْدُو أو صَدِي يَصْدِي؛ وهو: شِدَّة العَطَشِ، والأصل الأخير -

أعني: المعتلّ- ليس ممّا نحن فيه هنا.

ومن ذلك تداخل (ك ل أ) و (ك ل ل) في (كَالَاء) وهو: مَرَفَأُ السُّفُن؛ فيحتمل

الأصلين:

ذهب سيبويه⁵ إلى أنه (فَعَال) مثل (جَبَّار) من (ك ل أ) لأنه يَكْلَأُ السُّفُن من الرِّيح.

- 1 ينظر: اللسان (صدأ) 109/1.
- 2 ينظر: اللسان (صدأ) 109/1.
- 3 ورد هذا المثل بالصيغتين: صدأ وصدآء. ينظر: الأمثال لأبي عبيد 135، وجمهرة الأمثال 241/2، والمستقصى في أمثال العربية 339/2.
- 4 ينظر: تهذيب اللغة 230/12، واللسان (صدأ) 109/1.
- 5 ينظر: الكتاب 257/4.

(524/1)

وهو عند ثَعْلَبٍ (فَعْلَاء) مِنْ (ك ل ل) لَأَنَّ الرِّيحَ تَكِلُّ فِيهِ فَلَا يَنْحَرِقُ¹، وقيل²: إِنَّهُ مِنْ (كَلَّ) إِذَا تَعَبَ.

وقولُ سيبويه أَرْجَحُ؛ لَأَنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّ الْكَلَاءَ مُدَكَّرٌ لَا يُؤَنَّثُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ³.

وبتداخل في (الثَّقَاءِ) وهو حُبُّ الرَّشَادِ أَصْلَانِ (ث ف أ) و (ث ف ف) وهو يحتملُهما؛ فيجوز أن يكون (فُعَالًا) 4 مِنْ (ث ف أ) أو (فُعْلَاء) مِنْ (ث ف ف) والأوَّلُ أَرْجَحُ؛ لَأَنَّ (ث ف ف) أَصْلٌ مَهْمَلٌ.

ومنه (الدُّبَاءُ) وهو: الْقَرْعُ، وواحدها: دُبَّاءَةٌ؛ وهو يحتملُ الأصلين:

ذهب الهروي⁵ إلى أَنَّهُ (فُعْلَاء) مِنْ (د ب ب) وتابعه ابن الأثير⁶ ومُؤَفَّقُ الدِّينِ البغدادِي⁷.

ويرى الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّهُ (فُعَال) ولامه هَمْزَةٌ؛ آخِذًا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَمُسْتَدَلًّا بِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ انْقِلَابَ لَامِهِ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ⁸.

ويحتملُ (القِتَاءُ) الْأَصْلَيْنِ (ق ث أ) مِنْ قَوْلِهِمْ: أَقْتَأَ الْقَوْمُ؛ إِذَا كَثُرَ عِنْدَهُمُ الْقِتَاءُ؛ فَوَزَنَهُ -حِينَئِذٍ (فُعَال) .

-
- 1 ينظر: اللسان (كلأ) 146/1.
 - 2 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 127/6.
 - 3 ينظر: اللسان (كلأ) 146/1.
 - 4 ينظر: اللسان (ثقا) 14/14.
 - 5 ينظر: الغريبين 277/2.
 - 6 ينظر: النهاية 98/2.

7 ينظر: المجرد للغة الحديث 492/1.

8 ينظر: الفائق 407/1.

(525/1)

ويجوز أن يكون وزنه (فِعْلَاء) من (ق ث ث).
وقد أجاز ابن عَقِيل¹ الأصلين؛ ولكنّه ذَكَرَ أنَّ وزنه على احتمال أصالة الهمزة (فِعْلَال) 2 وهو غير مستقيم كما ترى، وقياس وزنه (فِعْعَال).

1 ينظر: المساعد 65/4.

2 وقع في المساعد شيء من الخلل في ثلاثة أوزان، وذاك أن ابن عَقِيل -رحمه الله- ذكر أن قِتَاءَ وَحْنَانَ وَقُوبَاءَ وَعِقْيَانِ تحتل زيادة الحرف الأخير، فتكون أوزانها (فِعْلَاء) و (فِعْلَان) و (فُعْلَاء) و (فُعْلَان) على التوالي؛ وهذا مستقيم. ثم ذكر أن أوزانها على الاحتمال الآخر، وهو أصالة الحرف الأخير بعد الألف: (فِعْلَان) و (فِعْعَال) و (فُعْعَال) و (فِعْعَال) (هكذا بدون ضبط) فواحد من هذه الأربعة على قياس الوزن؛ وهو الثاني، والثلاثة الباقية ليس على قياس الوزن، وصوابها على التوالي: (فِعْعَال) وهو وزن قِتَاءَ و (فِعْعَال) وهو وزن حَنْنَانَ وقد ذكر على الصَّوَابِ و (فُعْعَال) مثل طُومَارٍ وهو وزن قُوبَاءَ و (فُعْعَال) مثل جَزْيَالٍ وهو وزن عِقْيَانِ.
ولعلّ الخلل في هذه الأوزان وقع من النسخ أو من الطباعة.

(526/1)

الفصل الثاني: التداخل في الرباعي والخماسي

مدخل

...

الفصل الثاني: التداخل في الرباعي والخماسي

يقال تداخل الأصول بين الرباعي والرباعي قلة ظاهرة، ويصل إلى حدّ الندرة بين الخماسي والخماسي. ولما كان الرباعي والخماسي متشابهين في قلة المادة وندرة التداخل؛ ولا سيما الخماسي جاء الحديث عنهما - هنا - في موضع واحد.

إنَّ لندرة التَّدَاخُلِ في الرُّبَاعِيّ أو الخماسيّ أسباباً من أهمّها:
الأوّل: قِلَّةُ ما جاء في اللّغة العربيّة من الرُّبَاعِيّ أو الخماسيّ؛ قياساً على ما جاء منها في
الثلاثيّ؛ ألا ترى أنَّ ما جاء على الرُّبَاعِيّ في (الصَّحاح) للجوهريّ لا يتعدّى ما نسبته
(1366 ر؟) وهو ما يمثّل ثمانية وستين وسبعمائة أصل من مجموع ما في الصَّحاح من
أصول؛ وعدّها عشرون وستمائة وخمسة آلاف أصل¹.
وما فيه من الخماسيّ لا يتجاوز ما نسبته (67 ر..؟) وهي نسبة

1 ينظر: دراسة إحصائية لجذور مفردات اللّغة العربيّة في الصَّحاح 23. ولا شكَّ أن
القارئ سيدرك اختلافاً يسيراً في النّسبة المذكورة ومجموع الجذور بين ما ذكرته وما ورد
في هذا المرجع، وسبب ذلك أنّي تركت واحداً وعشرين جذراً من المجموع العام لما في
الصَّحاح من جذور؛ لأنّها من المبنّيات كالحروف الثّنائية ونحوها؛ كإِذا وها وهلا ممّا
ذكره الجوهري في باب الألف اللّينة، وقد ذكروا أنّه ليس من الأصول المتصرفّة.
وللموازنة ينظر: دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس⁹. ولا بدّ أنّ القارئ سيّتبّه
—أيضاً— إلى أنّ الجذور الرباعيّة —هنا— نقصت أصليْن عمّا جاء في كتاب: دراسة
إحصائية لجذور مفردات اللّغة العربيّة في الصَّحاح، والمشار إليه في صدر هذه الإحالة.

(529/1)

جدّ قليلة؛ لا تكاد تذكر؛ لأنّ ما في الصَّحاح من الخماسيّ لا يتجاوز ثمانية وثلاثين
أصلاً.
أمّا الثلاثيّ في الصَّحاح فبلغت نسبته (85,65 ؟) لأنّ عدد الأصول الثّلاثيّة فيه أربعة
عشر وثمانمائة وأربعة آلاف أصل؛ وهو ما يزيد على أربعة أخماس ما في الصَّحاح من
أصول.
وتختلف النسبة قليلاً في (لسان العرب) وفي (تاج العروس) ولكنّها لا تبتعد كثيراً عمّا في
(الصَّحاح).
فالرباعي في (اللسان) 1 يبلغ ما نسبته (47، 27 ؟) لأنّه يمثّل ثمانية وأربعين وخمسمائة
وألفي أصل من مجموع أصول (اللسان) البالغ ثلاثة وسبعين ومائتين وتسعة آلاف
أصل؛ بينما لا يتجاوز الخماسيّ ما نسبته (2، 02%) إذ لم تتجاوز الأصول الخماسيّة
سبعة وثمانين ومائة أصل؛ في حين بلغ الثلاثيّ ما نسبته (51، 70%) لأنّ ما فيه من

ذلك يبلغ ثمانية وثلاثين وخمسمائة وستة آلاف أصل.
أما (تاج العروس) 2 فتبلغ الأصول الرباعية فيه ما نسبته (07، 34%) فعدتها واحد
وثمانون وأربعة آلاف أصل رباعي من مجموع ما فيه من الأصول، وقدره ثمانية وسبعون
وتسعمائة وأحد عشر ألف أصل؛ بينما لم يتجاوز الخماسي في (التاج) ما نسبته (5،
2%) وهو يمثل ثلاثمائة أصل خماسي؛ في حين بلغت نسبة الثلاثي (42، 63%)
وهي تمثل سبعة وتسعين وخمسمائة وسبعة آلاف أصل ثلاثي.

1 ينظر: إحصائيات جذور معجم لسان العرب 93.

2 ينظر: دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس 9.

(530/1)

وفيما يلي إحصاء ما تقدم في الجداول الثلاثة التالية، لتسهيل على القارئ الموازنة:

جدول عدد الأصول الثلاثية في المعاجم الثلاثة

المعجم

...

الثلاثي

...

نسبة الرباعي

...

الخماسي

...

المجموع

الصحاح

...

4814

...

768

...

38

...

5620

اللسان

...

6538

...

6548

...

187

...

9273

التاج

...

7597

...

4081

...

300

...

11978

جدول يبين نسبة الأصول الثلاثة في كل المعاجم

المعجم ... نسبة الثلاثي ... نسبة الرباعي ... نسبة الخماسي

الصحيح ... 85.65% ... 13.67% ... 00.67%

اللسان ... 70.51% ... 27.47% ... 2.02%

التاج ... 63.43% ... 34.07% ... 2.5%

(531/1)

الثاني: أن من أهم أسباب تداخل الأصول أن تزيد حروف الكلمة على عدد حروف الأصل؛ فإذا زادت زادت فرص التداخل.

والفرق في ذلك بين الثلاثي من جهة، والرباعي والخماسي من جهة كبير؛ فالثلاثي عرضة للزوائد بجميع أنواعها؛ ويساعد على ذلك خفته؛ لقلّة أصوله؛ بينما تقلّ الزوائد في الرباعي لثقله، وهي أقلّ في الخماسي، وقد تقدّم في الباب الأول¹ أن الفعل لا يكون خماسي الأصول للثقل.

وإن وقع فيهما شيء من الزوائد فهو في الغالب من حروف العلة: الألف والواو والياء؛ وهنّ أمّهات الزوائد، وزيادتهن في الرباعي أو الخماسي لا خفاء فيها؛ لأنّهنّ لا يكنّ أصلاً فيهما؛ كما قرّر جمهور علماء العربية. ومثال الألف - فيما يكثر زيادته (سِرْدَاخ) وهي: الناقة السريعة، و (قَبَعَتَرَى) وهو: الجمل الضخم العظيم.

ومثال الواو (عُصْفُورٌ) و (عَضْرُفُوطٌ) وهو ذكّر العطاء. أمّا الياء فمثالها (عَطْرِيفٌ) وهو: السيّد الكريم، و (خُرْعَيْلٌ) وهو: الباطل. ومما يكثر زيادته النون؛ وهي مطّردة في الرباعي وما شابهه؛ إذا توسّطت ساكنة؛ نحو (جَحْنَقِلٌ) و (عَضْنَقِرٍ) .

وأمر النون في وضوح زيادتها في ذلك الموضع كوضوح زيادة

1 ينظر: ص (136) من هذا البحث.

(532/1)

حروف العلة الثلاثة؛ لأنّ النون من حروف الدّلاقة التي لا يكاد يعزى رباعي أو خماسي منها¹.

وتزاد النون آخرًا في الرباعي؛ نحو (عُقْرُبَان) وهي: دويبة تدخل الأذن، و (حَدْرِجَان) وهو: القصير من الرجال.

أمّا زيادة النون في الخماسي فنادرة؛ نحو (قُرْعَبْلَانَة) وهي: دويبة عريضة؛ وهذا البناء من النّوادر؛ لأنّ الخماسي لا يكاد تلحقه إلاّ زيادة واحدة²؛ وهي في الغالب من حروف العلة.

فيتّضح بذلك الفرق بينهما وبين الثلاثي الذي يحتمل أربعة أحرف زوائد في آني واحد؛

مثل (اشْهِيَابٍ) و (اخْمِرَارٍ) وهما على (افْعِلَال) 3 و (كُذْبُذْبَانٍ) .
فإذا زاد عليه قلة الرباعي والحماسي في اللغة؛ على نحو ما ثبت بالموازنة؛ زادت الهوة
بينهما، وتكشفت؛ فقلَّ التداخل في الرباعي إلى حدٍ كبير، ونادر في الحماسي حتى كاد
ينعدم وجوده.
الثالث: أنَّ أكثر ما جاء من تداخل الرباعي أو الحماسي إنما يقع بين كل واحد منهما
وما كان دونه في الأصول؛ أي: أنَّ التداخل يكون بين الرباعي والثلاثي، ويكون بين
الحماسي والرباعي، أو الحماسي

1 ينظر: سر الصناعة/1، 64، 65، وشرح الشافية للرّضي/262/3، ورسالة في الحروف
الدّولقية/151.

2 ينظر: الممتع/163/1.

3 ينظر: الممتع/144/1.

(533/1)

والثلاثي، وكلّ ذلك ليس ممّا نحن فيه في هذا الفصل؛ فله بحثٌ مستقلٌّ يأتي -إن شاء
الله- في محله. ولعلّ هذا ممّا يفسّر قلة التداخل - هنا - أيضاً.
على أنّه لا يجوز أن يقاس على الثلاثي؛ لأنّ الثلاثي لا أصول أقلّ منه، ولو وجد ذلك
في العربية لما كثر التداخل فيه على النحو الذي تقدّم في الفصل السابق.

(534/1)

المبحث الأوّل: التداخل بين الرباعي والرباعي
من ذلك تداخل (ب ل أص) و (ب ل ه ص) في قولهم: (بالأص) إذا فرّ وعدّا من
فرع، وأسرع؛ ومنه قول الشاعر:
وَلَوْ أُرِي فَكَرِشٍ لَبَلْهَصًا¹
فهو يحتمل الأصلين:

ذهب ابن فارس إلى أنَّ أصله (ب ل ه ص) على الإبدال؛ وكان يقول: "بالأص: غير
أصل؛ لأنّ الهمزة مبدلة من هاء، والصّاد مبدلة من سين"2. وتبعه في ذلك الأزهري3.

وذهب ابن منظور⁴ إلى أنَّ الأصل (ب ل أص) وذكر (بَلْهَصَ) في أصلٍ مستقلٍّ؛ ولم يستبعد الإبدال؛ حين قال: "وقد يجوز أن يكون هاؤه بدلاً من همزة بلاص"5.

-
- 1 ينظر: التهذيب 519/6، واللسان (بلهص) 8/7. ويروى -أيضاً ولو رأى قال الأزهري: فَكْرَشٍ؛ أي: مكاناً ضيقاً يُستخفى فيه.
 - 2 المقاييس 332/1.
 - 3 ينظر: التهذيب 518/6.
 - 4 ينظر: اللسان (بلهص) 8/7.
 - 5 اللسان (بلهص) 8/7.

(535/1)

ونقل ذلك الزبيدي¹. ولا يستبعد الإبدال بين الهمزة والهاء؛ لأتهما من الحلق ومخرجهما واحد.

ويتداخل (ح ن ت ل) و (ح ت أل) في (حُنْتَالٍ) في قولهم: "مالي عنه (حُنْتَالٍ) أي: ما لي منه بدٌّ؛ وهو يحتل الأصلين: يجوز أن يكون أصله (ح ن ت ل) فتكون الهمزة زائدة؛ ووزنه - حينئذٍ (فُعْلَالٍ) وإلى هذا ذهب ابن سيده، وابن منظور². وذهب الجواليقي إلى أنَّ الأصل (ح ت أل) بزيادة التّون؛ وأنَّ وزنه (فُنْعَلٌ)3. وما ذهب إليه ابن سيده وابن منظور هو الأقرب؛ فقد روى الجوهري أنَّهم يقولون: "ما أجَد منه حُنْتَالاً"4 بلا همز؛ وإن كان يجوز حمله على التسهيل. ويقوِّيه -أيضاً- سقوط الهمزة في (حُنْتَالٍ) وهو شبه المخلب المُعَقَّف⁵؛ فالاشتقاق يقوِّيه؛ لأنَّ المخلب هو الذي ينشب في الشيء؛ فلا يكاد ينفك منه؛ فقولهم: (ما لي عنه حُنْتَالٌ) يعني: ما لي منه بدٌّ، وهو

-
- 1 ينظر: التاج (بلهص) 375/4.
 - 2 ينظر: اللسان (حنتل) 183/11.
 - 3 ينظر: مختصر شرح أمثلة سيبويه 86.
 - 4 ينظر: الصّحاح (حتل) 1666.
 - 5 ينظر: التهذيب 332/5.

قريب من هذا المعنى.

ويحتمل (دَهْدَيْتُ) في قولهم: (دَهْدَيْتُ الحَجَرَ) أي: دَخَرْتَهُ - الأصلين:

حملة بعضهم على ظاهره فجعله من (د ه دى) كما فعل ابن منظور¹. وهو رأي ضعيف؛ لأنَّ حرف العلة لا يكون أصلاً في رباعيِّ خلا المضاعف؛ نحو عَوَّعَى عَوَّعَاءَ: زجر الضَّأن، وقَوَّتِ الدَّجاجة.

وجعله الخليل من (د ه د ه) 2 فالياء الأخيرة مبدلة من هاء، وأصله (دَهْدَهْتُ) واستدلَّ بقول عمرو بن كلثوم:

يُدْهَدُهْنَ الرُّؤُوسَ كَمَا تُدْهَدِي ... حَزَاوِرَةً بِأَيْدِيهَا الْكُرَيْنَا³

وكان يقول: "حَوَّلَ الهاء الأخيرة ياءً؛ لأنَّ الهاء أقرب الحروف شَبَهاً بالياء؛ ألا ترى أنَّ الياء مدَّةٌ والهاء نَفْسٌ، ومن هنالك صار مجرى الياء والواو والألف والهاء في رويِّ الشعر واحداً"⁴.

وسار على هذا المبحث في أصل الكلمة: المازني وابن جني⁵،

1 ينظر: اللسان (دهدى) 276/14.

2 ينظر: العين 348/3.

3 ينظر: ديوانه 88، وفيه يدهدون وفي شرح ديوان امرئ القيس بتحقيق السندوبي ص 326 ما يوافق رواية الخليل. والحَزَوْر والحَزَوْر الغلام الذي قد شبَّ وقوي، والجمع: حَزَاوِرَة، ينظر: اللسان (حزر) 186/4.

4 العين 348/3.

5 ينظر: المنصف 175/2.

واستدلَّ بقولهم: (دَهْدُوهُنَّ الْجُعْلَ) بمعنى: دَخَرُوْجَتِه، وقولهم: (دَهْدَهْتُ) فدلَّ ذلك على أنَّ الهاء أصل؛ ولكنهم أبدلوا منها الياء.

وثمَّة أصل ثالثٌ يحتمله اللَّفْظ؛ ليس ممَّا نحن فيه؛ وهو أن يكون ثلاثياً؛ فيكون وزن (دَهْدَى) (فَعْلَى) من باب سَلَسٍ وَقَلَقٍ، ثمَّ زيدت فيه الألف للإحاق بالرباعي¹.

ويتداخل في الرباعي (ط م أن) و (ط أم ن) في قولهم: (اطْمَأَنَّ) فهو (مُطْمَئِنٌّ) بمعنى: سَكَنَ؛ وهو يحتمل الأصلين؛ وقد اختلفوا فيه²:
ذهب سيبويه إلى أنَّ أصله (ط أم ن) وإنما حدث فيه قلبٌ 3 بتقديم الهمزة؛ فيكون وزن (اطْمَأَنَّ) و (مُطْمَئِنٌّ) على مذهب سيبويه (افْعَلَنَّ) و (مُفْعِلَنَّ) على القلب.
وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّ الأصل (ط م أن) 4 وهو عكس مذهب سيبويه؛ فيكون وزن (اطْمَأَنَّ) و (مُطْمَئِنٌّ) (افْعَلَنَّ) و (مُفْعِلَنَّ) مثل (اقْشَعَرَّ) و (وَمُقَشَّعِرٌّ).
وقد وازن العلماء بين المذهبين وحجة كلٍّ منهما، فاختر بعضهم مذهب سيبويه، واختار بعضهم مذهب الجرمي.

1 ينظر: احتمال الصورة اللفظية لغير وزن 118.

2 ينظر: المنصف 104/2، والخصائص 74/2، 75، والصاح (طمن) 2159/6، وبغية الآمال 131، وشرح الشافية للرضي 74/2، والممتع 617/2.

3 ينظر: الكتاب 467/3.

4 ينظر: المنصف 104/2، والممتع 617/2.

(538/1)

وتمَّ اختاروا مذهب سيبويه: ابن جني¹ الذي يعدُّ خير من علَّل مذهب سيبويه وأبرز حجته؛ فذكر أنَّ سيبويه كان يرى أنَّه لما كان (طَأْمَنَ) مجرداً من الزوائد، و (اطْمَأَنَّ) مزيداً فيه، ولم يُسمع (طَمَأَنَّ) من غير زيادة²؛ فينبغي أن يكون المجرد هو الأصل، وهو (طَأْمَنَ) والمزيد فيه هو المقلوب؛ وهو (اطْمَأَنَّ) لأنَّ الزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضربٌ من الوهن "لأنَّ مخالطتها شيء³ ليس من أصلها مزاحمة لها... وإذا كان في الزيادة طرف من الإعلال للأصل كان أن يكون القلب مع الزيادة أولى؛ وذلك أنَّ الكلمة إذا لحقها ضربٌ من الضعف أسرع إليها ضعفٌ آخر؛ كحذفهم ياء حَنِيفَةٍ في الإضافة إليها لحذف تائها في قولهم: حَنِيفٌ، ولما لم يكن في: حَنِيفٍ تاءٌ تُحذف فيحذف ياؤها جاء في الإضافة إليه على أصله، فقالوا: حَنِيفِي⁴".
وانبرى ابن جني إلى رأي الجرمي محاولاً إبطال حجته التي تقوي مذهبه؛ فقال: "فإن قال أبو عمر: جَرِي المصدر على: اطمَأَنَّ، يدلُّ على أنَّه هو الأصل، وذلك قولهم: الاطمِئنان - قيل: قولهم: الطأْمَنَةُ، بإزاء قولهم: الاطمِئنان فمصدر بمصدر.

1 ينظر: الخصائص 74/2، 75.

2 ينظر: المنصف 104/2.

3 كذا في الخصائص 74، 2، وهو فاعل مخالطة ويجوز النصب على أنه مفعول، كما قال محقق الخصائص الشيخ محمد علي النجار.

4 الخصائص 74، 75.

(539/1)

وبقي على أبي عمر أنَّ الزيادة جرت في المصدر جريها في الفعل والعلّة في الموضعين واحدة، وكذلك الطُّمَأْنِينَةُ ذات زيادة؛ فهي إلى الإعلال أقرب"1.

وفي الحقّ أنّ ما ذكره ابن جنيّ في الاحتجاج لسيبويه، وإضعاف رأي الجرمي، من الممكن نقضه ألا ترى أنّه أقام دليله وحجّته على أساس أنّ العرب لم تقل (طُمَأَنَّ) البتّة2 بل قالت: (اطْمَأَنَّ) في حين أنّ الأمر بخلاف ذلك؛ فقد روى أئمة اللّغة (طُمَأَنَّ) بإزاء (طَأْمَنَ) .

قال الفارابي: "طَأْمَنَ ظهره، وطُمَأَنَّ، بمعنى"3.

وقال الجوهري: "طُمَأَنَّ ظهره وطَأْمَنَه بمعنى، على القلب، وطَأْمَنَت منه: سَكَنَتْ"4. ونقل نحو ذلك جماعة؛ منهم السَّرْقُسْطِيُّ5، وابن منظور6،

1 الخصائص 75/2.

2 ينظر: المنصف 104/2.

3 ديوان الأدب 245/4.

4 الصحاح (طمن) 2159/6.

5 ينظر: الأفعال 284/3، والسَّرْقُسْطِيُّ هو: أبو عثمان سعيد بن محمّد المعافريّ السَّرْقُسْطِيُّ؛ المعروف بابن الحدّاد، وهو من أئمة اللّغة والنحو في زمانه، توفي بعد (400هـ) ومن مصادر ترجمته: الصِّلَة 213/1، وبغية الوعاة 589/1، وكشف الظّنون 133/1.

6 ينظر: اللّسان (طمن) 268/13.

(540/1)

والفيروزآبادي¹، والزبيدي²، دون أن ينكره أحد منهم. ومن سمع أو روى حجة على من لم يسمع أو لم يرو.

وبذلك يتساوى الأصلان (طَمَأَنَ) و (طَأْمَنَ) في ورودهما متجردين من الزوائد؛ فيبقى ترجيح أحدهما على الآخر؛ بالنظر إلى تصرف كل منهما؛ وهي قاعدتهم في معرفة الأصل في القلب.

فإن تساويا فليس أحدهما بأولى من الآخر؛ وإن رجح أحدهما فهو - في الغالب - الأصل. وتقصي ذلك في (طَأْمَنَ) و (طَمَأَنَ) يبين ما يلي:
قالوا في الأول: طَأْمَنَ يُطَأْمِنُ طَأْمَنَةً فهو مُطَأْمِنٌ³.

وقالوا في الثاني: طَمَأَنَ يُطَمِّنُ طَمَأَنَةً، واطْمَأَنَّ يَطْمِئُنْ اطمئناناً وطُمَأْنِينَةً، وهو مُطْمِئِنٌّ. وبذلك يتضح أنَّ (طَأْمَنَ) قصر عن (طَمَأَنَ) في التصريف؛ فلم يأت منه (اطْمَأَنَّ يَطْمِئُنْ اطمئناناً فهو مُطْمِئِنٌّ، فيما يقابل: اطمأَنَّ يَطْمِئُنْ اطمئناناً فهو مُطْمِئِنٌّ. ولم يأت (طُومْنِينَةً) فيما يقابل طُمَأْنِينَةً.

ولعل ذلك ما جعل الرضي⁴ وابن عصفور يأخذان برأي الجرمي وقد كان ابن عصفور أكثر وضوحاً في ذلك حينما عرض للرأيين، وعلق

1 ينظر: القاموس (طمن) 1565.

2 ينظر: التاج (طمن) 270/9.

3 ينظر: اللسان (طمن) 268/13، والقاموس (طمن) 1565، والتاج (طمن) 270/9.

4 ينظر: شرح الشافية 22/1.

(541/1)

على رأي الجرمي بقوله: "وهو الصحيح عندي؛ لأن أكثر تصريف الكلمة أتى عليه" ¹ أي على (طَمَأَنَ) .

ولعلّ ممّا يرجح هذا الأصل - أعني (ط م أن) أنّ القرآن الكريم جاء عليه في ثلاث عشرة آية²، ولم يأت فيه من الأصل الآخر شيء.

1 الممتنع 617/2، 618.

2 وهي: {اطْمَأَنَّ} في سورة الحج الآية 11، و {اطْمَأْنَنْتُمْ} في سورة النساء، الآية 103، و {اطْمَأْنُونَا} في سورة يونس، الآية 7، و {تَطْمَئِنَّ} في سورة آل عمران، الآية 126، والمائدة، الآية 113، والأنفال، الآية 10، والرعد، الآية 28 مرتين، و {لِيطْمَئِنَّ} في سورة البقرة، الآية 260، و {مُطْمَئِنِّ} في سورة التحل، الآية 106، و {مُطْمَئِنِّينَ} في سورة الإسراء، الآية 95، و {مُطْمَئِنَّةٌ} في سوري: التحل، الآية 112، والفجر، الآية 27.

(542/1)

المبحث الثاني: التداخل بين الخماسي والخماسي

تقدّم أن التداخل بين الخماسي والخماسي نادر الوقوع للأسباب التي ذكرت ثمّ. ومّا جاء منه تداخل (ز ب ر ج د) و (ز ب ر د ج) في (زَبْرَجِد) وهو الزُّمْرُدُ؛ فيحتمل الأصلين:

يجوز أن يكون أصله (ز ب ر د ج) على ظاهر لفظه؛ كما وضعه ابن منظور¹، وتابعه الفيروزآبادي².

ويجوز أن يكون الأصل فيه (ز ب ر ج د) فيكون (زَبْرَدَج) مقلوباً من (زَبْرَجِد). وإلى هذا ذهب ابن جني، وذكر أنه جاء مقلوباً في ضرورة الشعر؛ وهو مخصوص بالقافية.

والعلّة عنده في جعله مقصوراً على الضرورة؛ أنّ العرب لا تقلب الخماسي؛ لاستكراههم هذا البناء؛ لإفراط طوله³.

ومن ذلك تداخل الأصلين (ق ر ط ع ب) و (ق ر ع ط ب) في قولهم: ما لفلان قُرْطُعبَة، أي ماله قليل ولا كثير. قال الرّاجز:

فَمَا عَلَيْهِ مِنْ لِبَاسٍ طَحْرِبَة

1 ينظر: اللسان (زبردج) 285/2.

2 ينظر: القاموس (زبردج) 244.

3 ينظر: الخصائص 62/1، والمحكم 414/7.

(543/1)

وَمَالَهُ مِنْ نَشَبٍ قُرْطُغْبَةٍ¹

وقال: رواها أبو زيد فيما حكاه ابن دُرَيْد: قُرْطُغْبَةٍ²، وعدّها السيوطي من القلب³.
وليس لدينا دليل قاطع لتمييز الأصل من المقلوب في هذه الكلمة، ويمكن أن يفهم من
كلام أكثر الأئمة أنّ الأصل (ق ر ط ع ب) بتقديم الطاء؛ فقد ذكرها فيه كلٌّ من
الجوهري⁴، والصّغاني⁵، وابن منظور⁶، والفيروزآبادي⁷، والزَّبيدي⁸، ولم يحكوا فيه
القلب، أو يذكروه في الأصل الآخر.

ومن ذلك تداخل الأصلين (ق ن ع ص ر) و (ق ن ص ع ر) في (قَنْصَعَرٍ) على رواية
كُراع، وقد فسّره بأنّه القصير الظهر والعنق من

-
- 1 ينظر: الجمهرة^{2/1223}، والإبدال لأبي الطَّيِّب^{1/49}، واللسان (قر طعب)
 - 1/671، وقُرْطُغْبَةٍ في البيت بضمّ الرّاء على رواية الجمهرة، ويفتحها في اللّسان. وقد
روى الفيروزآبادي الكلمة في غير البيت على ثلاث صور من الضّبط؛ وهي: قُرْطُغْبَةٍ
كجردحلة، وقُرْطُغْبَةٍ ككُذْبُدْبَةٍ، وقُرْطُغْبَةٍ كدُرْخَرَج. ينظر: القاموس (قرطعب) 159.
 - 2 ينظر: الجمهرة^{2/1223}. ووزن (فُعَلَل) من أوزان الخماسيّ المختلف فيها.
 - 3 ينظر: المزهري^{1/479}.
 - 4 ينظر: الصّحاح (قرطعب) 1/201.
 - 5 ينظر: التكملة (قرطعب) 1/239.
 - 6 ينظر: اللسان (قرطعب) 1/671.
 - 7 ينظر: القاموس (قرطعب) 159.
 - 8 ينظر: التّاج (قرطعب) 1/427.

(544/1)

الرّجال¹.

و (القَنْصَعَرُ) مقلوب من (قَنْصَعَرٍ) أو العكس؛ فإنّ معناها واحد. على أنّ كُراعاً
خالف اللّغويين في روايته بتقديم العين على الصّاد؛ فلم أجد من يوافقه على ذلك؛
فجمهور اللّغويين مجمعون على أنّه من الأصل الثّاني، أعني: (ق ن ص ع ر)².
غير أنّ الأزهري رواه بتقديم العين على النّون - أيضاً - قال - بعد أن ذكر ما يوافق

الجمهور: "وَضَرَبْتُهُ حَتَّى أَفْعَنْصَرَ؛ أَي: تقاصر إلى الأرض؛ وهو مُفْعَنْصَرٌ؛ قدّم العين على التّون حتّى يحسن إخفاؤها؛ فإنّما لو كانت بجانب القاف ظهرت؛ وهكذا يفعلون في (أَفْعَنْلَ) يقلّبون البناء حتّى لا تكون التّون قبل الحروف الحلقية"3.

ولا يخفى أنّ قياس البناء في (أَفْعَنْصَرَ) يقتضي زيادة التّون؛ لتوسّطها ساكنة؛ كنون (أَخْرَجَ) فتكون الكلمة رباعية، فتخرج - حينئذ - ممّا نحن فيه، أو تكونا من باب: سَبَطٍ وَسَبَطٍ.

ويظهر ممّا تقدّم أنّ الإبدال أو القلب من أهمّ أسباب التّداخل بين الرّباعي والرّباعي أو الخماسي والخماسي.

1 ينظر: المنتخب 1/168.

2 ينظر: العين 2/288، والجمهور 3/1228، والتهذيب 3/279، واللسان (قنصر)
5/118، والقاموس (قنصر) 599، والتّاج (قنصر) 3/509.
3 التهذيب 3/279.

(545/1)

الباب الثالث: التداخل بين بناءين مختلفين

الفصل الأول: التداخل بين الثلاثي والرّباعي

التداخل بين الثلاثي والرّباعي

...

الفصل الأول: التّداخل بين الثلاثي والرّباعي

لا يصل التّداخل بين الثلاثي والرّباعي في شيعه أو كثرته إلى ما وصل إليه التّداخل بين الثلاثي والثلاثي، كما تقدّم في الباب الثاني؛ وهو - مع ذلك - كثير، وقد نبّه على كثرته ابن جني¹.

والذي يلفت النظر من خلال فحص أمثلته الكثيرة وتأمّلها - أنّ أقسام التّداخل فيها سبعة؛ وهو أخرى أن يدرس من خلالها؛ وهي على النحو التالي:

1- ما جاء على (فَعَلَل) المضاعف.

2- ما تقارب فيه الأَصْلان فتداخلا.

3- ما آخره ميم.

4- ما في حشوه ميم.

5- ما آخره نون.

6- ما ثانيه نون.

7- ما تنوع فيه التداخل.

1 ينظر: الخصائص 49/2.

(549/1)

المبحث الأول: ما جاء على (فعلل) المضاعف
من الرباعي - عند البصريين - نوع يماثل أوله ثلثه وثانيه رابعه، نحو (صَلَّصَل) و
(زُلْزَل) و (قَلْقَل) و (كَبْكَب) وقد وقفنا - من قبل - على اختلاف علماء العربية
القدامي في أصوله؛ وأن بعضهم ذهب إلى أنه ثنائي، وزنه (فَعْفَع) وذهب جمهور
الكوفيين ومن تابعهم من البصريين إلى أنه ثلاثي، ووزنه: إمّا (فَعْفَل) أو (فَعْل) وذهب
جمهور البصريين - وهم أكثر أهل اللغة - إلى أنه رباعي، ووزنه (فَعْلَل) .
ويكفي في هذا المبحث الوقوف على سبيل التداخل فيه؛ من خلال جملة من الأمثلة؛
دون الالتفات إلى مذهب من قال: إنه ثنائي؛ إذ انتهى البحث إلى أن الأصول ثلاثية
ورباعية وخماسية فحسب؛ وهو مذهب جمهور المتقدمين من علماء العربية.
إن هذا النوع من الرباعي كثير في العربية، إذ كاد يقع في جميع الحروف، واستثنى ابن
عقيل 1 الهمزة فاءً، وذكر أنه لم يسمع في كلامهم مثل: (أَجْأَج) إلا أن تكون الهمزة
عيناً؛ نحو: (بَأْ بَأ) الرجل إذا أسرع، و (دَأْدَأ) حملُهُ، بمعنى مال، و (رَأْرَأ) إذا حرك
حَدَقْتَهُ.

وقلّ مع الياء مطلقاً، أي فاءً كانت نحو (يُؤْيُؤ) وهو طائر من الجوارح، أو عيناً؛ نحو
(صِيصِيَّة) وكذلك مع الواو عيناً؛ نحو (الضُّوْضَاة)

1 ينظر: المساعد 27/4، 28.

(550/1)

وهي الأصوات المختلطة.

وسبيل التداخل في أكثر ذلك؛ نحو (رَعْرَع) و (زَلَزَل) و (جَرَجَر) وما شابهه -أنه-
يحتمل أصلين، أحدهما ثلاثي والآخر رباعي:

فيرى جمهور الكوفيين أنه ثلاثي بإسقاط الحرف الثالث من الأصل. وهذا يحتمل أن
يكون تكريراً للفاء¹، على وزن (فَعْلَل) فتكون الأصول: (ر ع ع) و (ز ل ل) و (ج ر ر).
(ر ر).

ويحتمل على مذهب بعض الكوفيين²، والبغداديين³ أن يكون الحرف الثالث مبدلاً من
الحرف الأوسط المضعف؛ فالأصل عندهم: (رَعْع) و (زَلَل) و (جَرَر) فلما استثقل ذلك
أبدل الحرف الثاني المضعف حرفاً من جنس فاء الكلمة؛ فوزنه عندهم على الأصل
(فَعْلَل) ولم تتغير الأصول فهي (ر ع ع) و (ز ل ل) و (ج ر ر) كما هي عليه في الرأي
الأول.

ويتغير الوزن عند الزجاج⁴ في أحد قوليه؛ فوزن (رَعْرَع) و (زَلَزَل) و (جَرَجَر) على
التوالي: (فَعْرَل) و (فَعْرَل) و (فَعْلَل) وهو غريب كما ترى؛ لأنه يؤدي إلى القول
بزيادة ما ليس من حروف الزيادة؛ كالراء والزاي والجيم.

1 ينظر: معاني القرآن للفراء 114/3، وأبنية الأسماء والمصادر 11، والمساعد 61/4.

2 ينظر: الإنصاف 788/2.

3 ينظر: سر الصناعة 108/1.

4 ينظر: شرح الكافية الشافية 2036/4، وشرح المرادي 241/5، والمساعد 60/4.

(551/1)

ومذهب جمهور البصريين أن ذلك كله رباعي، وأن وزنه (فَعْلَل) وجميع حروفه أصول¹.
وترتب على هذا الاختلاف أن (زَل) و (زَلَزَل) عند الكوفيين، من أصل واحد، وكذلك
(بَل) و (بَلَبَل) و (صَر) و (صَرَصَر) و (بَث) و (بَثَبَث) ونحو ذلك.

أما البصريون فيرون أن نحو: (زَل) و (زَلَزَل) أصلان مختلفان؛ أحدهما ثلاثي والآخر
رباعي، وكذلك الباقي؛ وهما بمثابة ما تقاربت أصوله واتحدت معانيه، من المترادفات التي
تبدو متداخلة؛ كباب: سَبَطٍ وَسَبَطٍ²؛ وهو باب واسع.

وثمة كلمات من هذا النوع تتداخل أصولها عند البصريين أنفسهم، أو على مذهبهم؛

وهي ما كانت عينه حرف علة، وفي آخرها همزة قبلها ألف، نحو: (شَوْشَاء) وهي الناقة الخفيفة في قول حميد بن ثور الهلالي:
مِنَ الْعِيسِ شَوْشَاءٌ مِزَاقٌ تَرَى بِهَا نُدُوباً مِّنَ الْأَنْسَاعِ قَدْأً وَتَوَّعاً³
وهي تختمل الأصلين:

-
- 1 ينظر: الكتاب 291/4، والمنصف 178/2، ودقائق التصريف 183، ورسالة
الملائكة 280، والمقتصد في شرح التكملة 823/2، وشرح المفصل 112/6، والإيضاح
في شرح المفصل 378/2، والتسهيل 296، 297، وشرح الشافية للرضي 62/1،
والمخلص 257/2، وشرح المرادي 241/5.
2 ينظر: الخصائص 52/2.
3 ينظر: ديوانه 21، والتكملة للصغاني (شوش) 484/3.

(552/1)

فيجوز أن تكون رباعية من باب (فَعَلَل) المضاعف، وأصلها (ش وش و) ووزنها -
حينئذٍ (فَعَلَل) والهمزة منقلبة عن واو، وأصلها قبل القلب (شَوْشَاو) .
ويجوز أن تكون ثلاثية، على وزن (فَعَلَاء) والأصل (ش وش) .
وقد أشار الأزهري إلى الاحتمالين، وقوله: "وسماعي من العرب: ناقة شَوْشَاءٌ بالهاء
وقصر الألف" 1 يرجح (ش وش) .
وإن صحَّ (شَوْشَاء) كما في الشاهد على رواية الديوان، والأزهري والصَّغاني² فإن حملها
على (ش وش و) يكون أقرب؛ لكثرة هذا الباب ونُدرة باب (سَلِس) وللدخول في
أوسع البابين.
وليس في صرفها دليل قاطع على هذا الأصل الرباعي؛ لاحتمال أن تكون صُرِفَتْ
للضرورة الشعرية. ولو وردت في نثر غير مصروفة لقطع بأنّها من (ش وش) فينتفي
الرباعي؛ لأنّها - حينئذٍ (فَعَلَاء) .
ونحو هذا قولهم للتمر الذي لا يشتد نواه: (الشَّيشَاء) في قول الشاعر:
يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ ... يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ³
فإنّه يحتمل الأصلين الثلاثي (ش ي ش) والرباعي (ش ي ش ي) فهو على الأوّل
(فَعَلَاء) وعلى الثاني (فَعَلَل) .

1 ينظر: التهذيب 445/11.

2 التكملة (شوش) 484/3.

3 ينظر: التهذيب 441/11، والصحاح (شيش) 1009/3، واللسان (شيش) 311/6.

(553/1)

وقد جعلها الجوهري¹ وابن منظور² في الثلاثي (ش ي ش) وهو الرّاجح؛ لأنّه لا يوجد (فِعال) مضاعف إلاّ مصدر؛ نحو: الرّزّال والقَلْقَال، وإنّما يكون في الأسماء غير المضاعفة؛ كالقِرطاس³.

ومن ذلك (قِيَاء) وهو المكان الظاهر الغليظ الحجارة، و (زِيَاء) وهو الأكمة الصّغيرة، أو الأرض الغليظة، وهما يحتملان ثلاثة أصول: اثنان ثلاثيّان، والثالث رباعيّ⁴:

فيجوز أن يكون الأصل ثلاثيّاً؛ فهو إمّا (ق وق) و (زي ز) والوزن (فِعلاء) كـ (عِلْبَاء) و (حِرْبَاء) . وإمّا (ق ق و) و (ز ز ر) فوزنهما -حينئذٍ (فِيْعَال) مثل (قِيْتال) . وهذا الأصلان مرجوحان؛ وهما لا يجوزان عند ابن جيّ⁵؛ لأنّا تجعل الفاء والعين من موضع واحد؛ يعني حرفاً واحداً؛ نحو (د د ن) وهو قليل جدّاً؛ ولأنّهما ليسا مصدرين؛ فيحتملان على (قِيْتال) .

ويبعد حملهما على (دِيْباج) و (دِيْوَان) بأن يكون أصلهما (قَقَاء) و (زِرَّاء) كما أنّ (دِيْوَاناً) و (دِيْباجاً) : (دِيْوَانٌ) و (دِيْباجٌ) ؛ إذ لا دليل عليه، وفيه أنّه من باب: دَدَن - أيضاً.

1 ينظر: الصّحاح (شيش) 1009/3.

2 ينظر: اللّسان (شيش) 311/6.

3 ينظر: المنصف 181/2.

4 ينظر: المنصف 180/2، 181، واحتمال الصورة اللَّفْظِيَّة لغير وزن 131.

5 ينظر: المنصف 180/2.

(554/1)

ويجوز أن يكون من الرباعي؛ ووزنهما (فَعْلَال) كـ (قِرْطَاسٍ) من (ق وق و) و (ز وز و) أو (ز ي زي) على ظاهر اللفظ. وقد حملت الأول على الواو؛ لقولهم في جمعه: القواقي؛ وأصله القَوَاقِوُ.

وحملهما على الأصل الرباعي مرجوح؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْلَال) من المضاعف إلا المصدر - كما تقدم - نحو: الزَّلْزَال والْقَلْقَال؛ وإنما يكون في الأسماء غير مضاعفة؛ كالقِرْطَاسِ والجِرْهَاسِ وهو الجسم. ولذا؛ فإنَّ الرَّاجِح في هاتين الكلمتين الأصل الثلاثي الأول؛ وهو (ق وق) و (ز ي ز) ووزنهما (فَعْلَاء) مثل: عِلْبَاء.

ومنه قولهم: (صَاصَتِ النَّخْلَةُ تُصَاصِي صِيصَاءً) أي: صار تمرها حَشَفًا؛ فهو يحتمل الأصلين (ص ص ي) و (ص ي ص ي).

فَصَاصَتِ صِيصَاءً على الأصل الأول (فَاعَتُ فَيَعْلًا) وهي في الأصل (فَاعَلَتُ) فحذفت اللام - وهي الألف المنقلبة - لالتقاء الساكنين؛ كما قالوا: سَعَتُ وَغَزَتُ؛ فَصَاصَتِ صِيصَاءً بمنزلة: قَاتَلَتْ قَيْتَالًا 1.

وهي على الأصل الثاني الرباعي: (فَعَلَتُ فَعْلَالًا) والأصل (فَعْلَلْتُ فَعْلَالًا) وقد حذفت اللام الثانية لالتقاء الساكنين؛ كما تقدم في الثلاثي؛ وهو بمنزلة: حَاحَيْتُ وَعَاعَيْتُ، من الرباعي المضاعف.

وفي ذلك قال ابن جني: (صَاصَتِ النَّخْلَةُ لا يخلو من أن يكون

1 ينظر: الكتاب 4/80.

(555/1)

(فَاعَلَتُ) 1 بمنزلة: دَاوَمْتُ وَعَاوَدْتُ، أو تكون (فَعْلَلْتُ) من مضاعف الياء بمنزلة: حَاحَيْتُ وَعَاعَيْتُ، وتكون الألف منقلبة عن الياء، بمنزلتها في حَاحَيْتُ وَعَاعَيْتُ 2. وحمله على كلا الوجهين لا يخلو من شذوذ؛ إذ لو جعل من الثلاثي كانت الفاء والعين من موضع واحد كـ (دَدَن) وهو نادر. وإن جعل رباعيًا على (فَعْلَلْتُ) أضعفه أنه لم يأت - من هذا الباب - إلا كلمات ثلاث؛ وهي: حَاحَيْتُ وَعَاعَيْتُ وَهَاهَيْتُ، كما أن هذا جاء في الأصوات كالأمثلة الثلاثة المتقدمة، و (صَاصَتِ النَّخْلَةُ) ليس من الأصوات في شيء.

وعلى الرغم من ذلك فإن ابن جني يميل إلى الأصل الرباعي، ويراه كأنه الأشبه 3.

وَمَثَلُ أَصْلٍ ثَالِثٌ غَيْرٌ بَعِيدٌ وَهُوَ (ص و ص) فَيَكُونُ (صَاصَتْ) بِمَنْزِلَةِ: قَالَتْ، وَوَزْنُهُ -
حِينَئِذٍ (فَعَلَتْ) وَ (صِيصَاءَ) (فِعْلَاءَ) وَفِيهِ أَنَّ (فِعْلَاءَ) لَيْسَ مِنَ الْمَصَادِرِ؛ وَلَعَلَّهُ مِمَّا جَاءَ
عَلَى غَيْرِ فَعْلِهِ.

عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ: (أَصَاصَ النَّخْلُ) يَقْوِي هَذَا الْأَصْلَ -أَعْنِي (ص

و

1 أَسْنَدُ الْفِعْلِ -هَنَا- إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ الْمُتَحَرِّكِ؛ لِأَجْلِ إِظْهَارِ اللَّامِ؛ لِأَنَّ اتِّصَالَ الْفِعْلِ
بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ يُوجِبُ حَذْفَ اللَّامِ؛ لِاعْتِلَالِهَا وَسُكُونِهَا.

2 الْمُنْصَفُ 181/2.

3 يَنْظُرُ: الْمُنْصَفُ 181، 182/2.

(556/1)

(ص) وَلَوْ حَمَلَ عَلَى الْيَائِيِّ (ص ي ص) لَكَانَ وَجْهًا، لِقَوْلِهِمْ: صِيصَتْ¹. فَيَكُونُ مِنْ
بَابٍ: سَلِسٍ وَقَلَقٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ (الدَّوْدَاةُ) وَهِيَ الْأَرْجُوحةُ، فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَصُولٍ؛ أَحَدُهَا رِبَاعِيٌّ:

فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (فَعْلَاةً) كَ (أَرْطَاةً) مِنْ (د و د) .

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (فَوَعْلَةً) كَ (جَوْهَرَةً) مِنْ (د د و) .

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنْ (فَعْلَلَةٍ) كَالْقَرْقَرَةِ، مِنَ الرَّبَاعِيِّ (د و د و) وَأَصْلُهَا (دَوْدَوَةٌ) ثُمَّ قَلْبَتْ

الْوَاوُ يَاءً؛ لِأَنَّهَا رَابِعَةٌ؛ فَصَارَتْ فِي التَّقْدِيرِ (دَوْدِيَّةً) فَانْقَلَبَتْ الْيَاءُ أَلْفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ

مَا قَبْلُهَا؛ فَصَارَتْ (دَوْدَاةً) .

وَهَذَا الْأَصْلُ الرَّبَاعِيُّ هُوَ الرَّاجِحُ؛ حَمَلًا عَلَى أَوْسَعِ الْبَابَيْنِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ جَعَلْتَ (فَعْلَاةً)

كَانَتْ مِنْ بَابٍ: سَلِسٍ وَقَلَقٍ؛ وَهُوَ قَلِيلٌ؛ وَإِنْ جَعَلْتَ (فَوَعْلَةً) دَخَلْتَ فِي بَابِ أَضْيَقٍ؛

وَهُوَ بَابٌ: كَوَكَبٍ، وَدَدَنٍ².

وَمِنْ غُرَائِبِ التَّدَاخُلِ بَيْنَ الثَّلَاثِيِّ وَالرَّبَاعِيِّ الْمُضَاعَفِ مَا رَوَاهُ الْأَزْهَرِيُّ³ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ

فِي (رُحْرِخٍ) فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: {فَمَنْ رُحْرِخَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ} ⁴ إِنَّهُ مَكْرَرٌ مِنْ بَابِ

الْمَعْتَلِ، وَأَصْلُهُ زَاخٌ يُرِيحُ؛ إِذَا تَأَخَّرَ. أَوْ مَأْخُوذٌ مِنَ (الرَّوْجِ) وَهُوَ السُّوقُ الشَّدِيدُ؛ كَمَا

ذَكَرَهُ ابْنُ

1. المنصف 183/2.

2 ينظر: اللسان (د وا) 278/14.

3 ينظر: التهذيب 415/3.

4 سورة آل عمران: الآية 185.

(557/1)

منظور 1.

وما رواه الأزهرى ونقله ابن منظور بعيد؛ لا دليل عليه غير المعنى، والأصول لا تقرّ بالمعنى فحسب؛ فلو جاز ذلك لأمكن إعادة كثير من المترادفات إلى أصل واحد. ولو قيل: إنّه من (ز ح ح) لكان وجهاً؛ فهو مذهب طائفة من أهل اللغة؛ وهم بعض الكوفيّين ومن وافقهم؛ كما تقدّم، والرّاجح أنّه رباعيٌّ من (ز ح ز ح) على مذهب جمهور البصريّين.

1 ينظر: اللسان (زحج) 468/2.

(558/1)

المبحث الثاني: ما تقارب فيه الأصلاّن فتداخلا

...

أكثر الحروف فكثير منه قولهم: سَبَطٌ وَسَبَطٌ؛ فهذان أصلاّن لا محالة؛ ألا ترى أنّ أحداً لا يدّعي زيادة الرّاء، ومثله سواء: دَمِثٌ وَدَمِثٌ، وَحَبِجٌ وَحَبِجٌ"1. وكان - رحمه الله - يَرُدُّ على بعض العلماء؛ لجعلهم بعض ما جاء من هذا أصلاً واحداً؛ كالذي روي عن ثعلب 2؛ وهو أنّه كان يرى أنّ الباء في (زَغْدَبٍ) زائدة في قول العجاج:

يَرُدُّ قَلْحاً وَهَدِيرًا زَغْدَبًا 3

لأنّه أخذه من: زَغَدَ البعيرُ زَغْدًا؛ إذا هَدَرَ. فقال ابن جنيّ في ردّه: "وقوله: إنّ الباء

زائدة كلام تمجّه الآذان، وتضييق عن احتماله المعاذير"4.

وأما حمّل ابن جنيّ على هذا القول أنّ الباء ليست من حروف الزيادة؛ فوزن الرُّغْدَبِ

على مذهب ثعلب: (فَعَلَبَ) .

وقاعدة ابن جني فيما كان من غير حروف الزيادة؛ كالزاء في (سَبَطَ) والباء في (تَعَلَبَ) و (زَعَدَبَ) ونحوه سليمة مطردة؛ وهو شقُّ من القاعدة، وذلك أن يكون الحرف من غير حروف الزيادة.

غير أنَّ القاعدة عنده - رحمه الله - لم تكن في شقِّها الآخر بذلك

1 الخصائص 49/2، والحجج والحجج: المنتفخ السمين، أو الوتر الغليظ. ينظر: اللسان (حج) 225/2، و (حج) 162/4.

2 ينظر: المبهج 154.

3 ينظر: ص (199) من هذا البحث، وفيه اختلاف في الرواية هناك.

4 الخصائص 49/2.

(560/1)

القدر من الاطراد؛ إذ لم تخل ممَّا يدفع عنها تلك الصفة؛ وهذا الشقُّ من القاعدة؛ هو ما كان الحرف المختلف بين اللفظين من حروف الزيادة؛ ك (دِلاصٍ) و (دُلامِصٍ) وهو الشَّيء البراق، و (الهَبْلَعُ) و (البَلْعُ) و (الحَلَقُ) و (الحُلُقُومُ) وشيء (صَلْدٍ) و (صَلَادِم) و (الهَرْمَاسُ) و (الهَرَسُ) وهو الأسد، و (الأَشْدَقُ) و (الشَّدَقَمُ) وهو البعير، ونحو ذلك؛ وهما أصلان عنده على الرغم من أنَّ الحرف من حروف الزيادة؛ فقد قال ابن جني في تلك الأمثلة: "وينبغي أن يكون جميع هذا من أصلين، ثلاثي ورباعي" 1.

وما ذهب إليه ابن جني في (دُلامِصٍ) يوافق مذهب المازني 2؛ وهو خلاف مذهب الخليل؛ إذ كان يرى أنَّ الميم زائدة 3، على نحو ما نقل عنه المازني 4 وابن جني 5؛ وهما يريان أنَّها أصل، وأنَّ (دُلامِصاً) أصل مستقل ليس من (دِلاصٍ) ومعناها واحد؛ وذلك أنَّهما وجدا أنَّ زيادة الميم حشواً قليلة.

ويشبه هذا: الخلاف في (هَجَرَجٍ) و (هَبْلَعٍ) فقد ذهب الأخفش 6 إلى أنَّهما من (الجَرَجِ) و (البَلْعِ) وأنَّ الهاء فيهما زائدة؛ لأنَّ (الهَجَرَجِ)

1 الخصائص 49/2.

2 ينظر: المنصف 151/2.

- 3 ينظر: العين 100/7.
4 ينظر: المنصف 151/1.
5 ينظر: الخصائص 51/2.
6 ينظر: سر الصناعة 569/2.

(561/1)

الطَّوِيل، و (الجَرْعُ) المكان السَّهْل المنقاد، و (الهَبْلَعُ) الأَكُول وهو من البَلْع، ووزنهما عنده (هَفْعَل). .

وقد خُكي عن الخليل 1 أنه كان يرى أنَّ الهاء في (هَرَكُولَة) وهي: الضَّخمة الأوراك - زائدة؛ لأنَّها تَرَكُل في مشيتها.

وكلَّ ذلك عند ابن جنيٍّ من أصول مختلفة؛ بعضها ثلاثي، وبعضها رباعي، والهاء أصل فيها؛ فوزن (هَجْرِع) و (هَبْلَع) عنده (فَعْلَل) 2 و (هَرَكُولَة) (فَعْلُولَة) وقد حمّله على هذا ونحوه أنَّه وجد الحرف تقلَّ زيادته في ذلك الموضع؛ فرجح الأصالة.

على أنَّه - رحمه الله - كان يشعر بما ينطوي عليه ذلك المذهب من عدم اطراد فيما كان فيه الحرف الأول من الزوائد، وربَّما نسي جزمه بأصالة الحرف؛ فعاد وقَبِل ما كان رَفَضه، بل ربَّما حاول الاحتجاج له بقوله: "ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتهما في هذه الأسماء الثلاثة بأساً؛ ألا ترى أنَّ الدَّلالة إذا قامكت على الشيء فسبيله أن يقضى به، ولا يلتفت إلى خلاف ولا وفاق...ألا ترى أنَّهم قضوا بزيادة اللام في: ذلك وهنالك وعبدل...فكذلك يقضي بزيادة الهاء في: هَجْرِع وهَبْلَع وهَرَكُولَة وأُمّهاتٍ؛ لقيام الدَّلالة على ذلك" 3.

-
- 1 ينظر: المنصف 25/2، وسر الصناعة 569/2.
2 ينظر: المنصف 25/1.
3 ينظر: سر الصناعة 571، 570/2.

(562/1)

بل خالف رأيه -أيضاً- في (دَلَامِصٍ) فاعترف في موضع 1 بأنّ مذهب الخليل أكشف، وأوجه، وأقيس، وأجرى على الأصول. واختار في هذا الموضع - أيضاً - مذهب الأصمعيّ 2 في جعله (الهَرْمَاسَ) من (الهَرَسِ) بزيادة الميم الوسطى، وجعل القول به هو الأظهر؛ على مذهب كثيرين من أهل اللغة 3، غير الأصمعيّ؛ وهو خلاف ما كان قرّره ابن جنيّ في موضع آخر 4.

ويدلّ على ذلك - أيضاً - أنّه قرّر أصالة الميم في: بُلْعُومٍ، وَحُلُقُومٍ، وَصِلَادِمٍ، وَشَدَقِمٍ 5. ثمّ عاد ورجّح زيادتها لأنّ زيادتها آخرّاً أقرب مأخذاً؛ لمشابقتها في تطرّفها مجيئها في أول الكلمة؛ لأنّ زيادة الميم آخرّاً - كما قال: "أكثر منها أولاً" 6؛ ألا ترى إلى تلقّيهم كلّ واحد من دِلْقَمٍ، وَدِرْهَمٍ، وَدِقْعِمٍ، وَفُسْحَمٍ، وَزُرْقَمٍ، وَسُتْهَمٍ، ونحو ذلك بزيادة الميم في آخره...وينبغي أن يكون ذلك؛ لأنّ آخر الكلمة مشابه لأوّها؛ فكانت

1 ينظر: المنصف 1/152.

2 ينظر: الخصائص 2/50، 51.

3 ينظر: التكملة للفارسي 238، ورسالة الملائكة 243، والمقتصد في شرح التكملة 2/822، والإيضاح في شرح المفصل 2/383، وشرح الشافية للرضي 2/334.

4 ينظر: الخصائص 2/50، 51.

5 ينظر: الخصائص 2/50.

6 لعلّه يريد: حشواً؛ لأنّ زيادة الميم أولاً كثير، وهو من مواضع اطرادها.

(563/1)

زيادة الميم فيه أمثل من زيادتها حشواً" 1.

وكان يقول في أول الصّفحة: "وينبغي أن يكون جميع هذا من أصلين ثلاثيّ ورباعيّ". وأكّد ابن جنيّ على أصالة الهمزة في نحو (زَرِمَ) و (أَزْرَأَمَ) بمعنى: انقطع، و (حَضِلَ) و (اخْضَأَلَ) أي: ابتلّ ونديّ، و (أَزْهَرَ) و (أَزْهَارَ) و (صَفَدَ) و (اضْفَأَدَ) إذا كثر لحمه وثقل، و (زَلَمَ) القوم و (أَزْلَأُوا) إذا أسرعوا، وأنّ ذلك أصلان ثلاثيّ ورباعيّ 2، ورفض حملها على باب: شَامِلٍ وَشَمَالٍ من قولهم: شَمَلَتِ الرِّيحُ؛ لقلّته.

وما أحرّاه - حينئذٍ - أن يدخلهما - أيضاً - في الرباعيّ - أعني: شَمَالاً وَشَامِلاً؛ ويكون قولهم: (شَمَلَتِ الرِّيحُ) أصلاً ثلاثياً مستقلاً لا صلة له بشَمَالٍ، وشَامِلٍ إلّا بمعناه؛

ليدخل فيما ذكر.

وأرى أن زَرِمَ وازْرَأَمَ أصل واحد؛ وهو الثلاثي، وأن الهمزة زائدة؛ لأنها من حروف الزيادة؛ ووزنه: (افْعَالٌ) لإلحاق الثلاثي بمزيد الرباعي نحو: اسْبَطَرُ، وكذلك باقي ما ذكره.

وكان أبو جعفر اللبلي 3 يرى مثل هذا حين قال: "وقد ألحق بهذا

1 الخصائص 51/2.

2 ينظر: الخصائص 51/2.

3 هو: أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يعقوب اللبلي الفهري (المتوفى سنة 691هـ) وهو من علماء اللغة بمدينة لبلة بغرب الأندلس. ومن مصادر ترجمته: ملء العيبة 2/209، وعنوان الدراية 300، ونفح الطيب 2/108.

(564/1)

المثال - أعني (افْعَلَل) (افْعَال) وإن كان سيويوه قد زعم أنه لم يلحق به شيء؛ قالوا: اغضَّالَ الشَّجَرُ؛ إذا كثر أغصانها، واشتدَّ التفافها، وأفسَأَ: إذا كبرَ، وازوألَ، في معنى: زال، واجفأَ القوم: انهزموا... وكذا قياس كل فعل على زنته؛ ممَّا لم نذكره"1.

وذهب قوم - ومنهم الأزهري 2 إلى أن الهمزة في نحو: اشْمَأَزَّ - زيدت؛ لئلا يجتمع ساكنان؛ إذ الأصل: اشْمَأَزَّ.

وقيل: حذفت لضرورة الشعر؛ على نحو ما يأتي تفصيله في الباب الرابع - بمشيئة الله.

وعلى المذهبين تكون الهمزة زائدة؛ وهما أقوى من مذهب ابن جني، ومذهب اللبلي أقوى المذهبين.

وينبغي طرد الباب على مذهب ابن جني؛ فيقال بأصالة كثير ممَّا ذكروا أنه زائد؛ كهمزة (شَمَأَل) و (جُرَائِضٍ) و (خُطَائِطٍ) و (قُدَائِمٍ) و (النَّدُلَان) وهاء (أُمَّهَاتٍ) وميم (سُتْهُمٍ) و (زُرْقَمٍ) و (فُسْحَمٍ) لأنَّ الزوائد وقعت في مواضع تقل فيها زيادتها، وفي ذلك ضرر لا يخفى؛ إذ يختلط الزائد بالأصلي، وتستغلق كثير من الأصول؛ فليس في هذا المذهب الذي أخذ به ابن جني حدود بيّنة؛ تمنع دخول أصل على آخر.

ولعلَّ القاعدة المناسبة لهذا الباب أن يقال: إذا وجد لفظان أحدهما

- 1 بغية الآمال 131، 132.
2 ينظر: التهذيب 15/682.

(565/1)

ثلاثي والآخر رباعي ومعناها واحد؛ وليس بينهما إلا حرف واحد، نُظِرَ إلى ذلك الحرف؛ فإن كان من حروف الزيادة فالكلمتان من أصل واحد؛ نحو: الجُرْع، والهُجْرَع، والبُلْع، والبُلْعُوم، والدَّلَص، والدَّلَامِص، والهَرَس، والهَرَمَاس، وزَرَم، وأَزْرَأَم، والشَّمَال والشَّامِل. إلا أن يكون من باب الرباعي المضاعف؛ نحو: سَلَّ وسَلْسَل، ومَرَّ ومَرَمَر، وهَفَّ وهَفَّهَف، فهما أصلان لا محالة، كما تقدّم. أو يعترض هذا قاعدة أخرى تمنعه؛ كأن يؤدّي القول بالزيادة إلى بناء مفقود.

وإن كان من غير حروف الزيادة فهما أصلان مختلفان نحو: سَبَطٍ وسَبَطَرٍ، ودَمِثٍ ودِمَثَرٍ؛ فيطرّد الباب، وينكشف الطريق، ويحسم الخلاف.

وأما استثنى الرباعي المضاعف من هذا؛ لثبوت أصوله عند جمهور البصريين وأكثر أهل اللغة كما تقدّم؛ ولأنّ باب الرباعي أوسع من باب: سَبَطٍ وسَبَطَرٍ.

وبهذه القاعدة يمكن أن يحكم بزيادة السين في (خَلَسَ) 1 قلبه بمعنى فَتَنَه؛ لأنّه في معنى (خَلَبَ) قلبه، وفي (الْقُدُمُوس) 2 لأنّه بمعنى القديم.

والهاء في (السَّهْلَب) لأنّه بمعنى (السَّلَب) وهو الطَّوِيل. واللام في (مَهْشَل) لأنّه بمعنى (النَّهَش) 3 وفي (عَنُول) وهو: الأحمق الثَّقِيل؛ لقولهم

- 1 ينظر: شرح لامية الأفعال لبحرق 55.
2 ينظر: الارتشاف 1/106.
3 ينظر: الارتشاف 1/108.

(566/1)

بمعناه (أَعَثَى) 1. والتَّوْنِ في (كُنَادِرٍ) و (كُنْدَرٍ) وهو: الرَّجُل الغليظ القصير مع شدة، ويوصف به الغليظ من حُمُر الوحش؛ لقولهم: (كُدُر) بمعناه.

ونحو ذلك؛ وهو كثير.

1 ينظر: اللسان (عثل) 424/11، و (عثو) 29/15.

(567/1)

المبحث الثالث: ما في آخره ميمٌ
تكاد تكثر زيادة الميم آخرًا في الرباعي ك (زُرْقِم) و (سُنْهَم) و (ضِرْزِم) و (فُسْحَم) ومع ذلك فإنَّ زيادتها ليست مقيسة؛ لأنها لم تبلغ حدَّ الاطراد¹.
وثمة تداخل بين الثلاثي والرباعي يقع بسبب الميم المتطرِّفة؛ فمنها ما هو زائد عند بعض العلماء، ومنها ما هو أصل عند بعضهم الآخر.
وقد حاول بعضهم جمع ما في آخره ميم زائدة، ومن أوائل هؤلاء: ابن السكيت²، وابن دريد³. وعقد السيوطي⁴ فصلاً لذلك؛ جمع فيه ما وقف عليه ممَّا جمعه المتقدِّمون.
وقد أشرت فيما مضى إلى أنَّ بعض المحدثين فسَّر هذه الميم بأنَّها بقايا التميم في اللغة الحميريَّة أو اليمنية الجنوبية القديمة، وفي بعض اللغات السامية كالعبريَّة؛ وهو ما يقابل التَّنوين في العربيَّة، وأنَّ تلك الميم قد تُنوسيت في بعض الكلمات العربيَّة، واستعملت على توهم أصالتها⁵.
ومهما يكن من أمر فإنَّ القاعدة السابقة ل (سَبَطِ) و (سَبَطِر) التي

1 ينظر: المفتاح في الصِّرف 88، وشرح الملوكي 24.

2 ينظر: القلب والإبدال 147.

3 ينظر: الجمهرة 3/1332.

4 ينظر: المزهرة 2/257.

5 ينظر: من أسرار اللغة 90، والتميم والتَّنوين 58.

(568/1)

تقدِّم ذكرها في المبحث الماضي يمكن أن تكون أنجح الوسائل للوقوف على حقيقة التداخل بين الثلاثي والرباعي ممَّا في آخره ميم؛ فإنَّ كان للكلمة ما يقابل معناها في أصل ثلاثي مجرَّد من الميم فإنَّها زائدة، وإلاَّ فالكلمة رباعيَّة، حتَّى يقوم دليل على خلاف

ذلك. وأذكر فيما يلي بعض ما وقع فيه التداخل، ممّا في آخره ميم:
 فمنه (الحَلَجَمُ) وهو الطويل؛ فهو رباعيّ عند سيبويه¹؛ ووزنه عنده (فَعَلَل).
 وذهب كُراع² إلى أنّه ثلاثيّ، والميم زائدة، على وزن (فَعَلَم) ومذهبه مقبول لقولهم
 للطويل من الخيل: أَخْلَج. قال الشاعر:
 وَأَخْلَجَ نَهَاماً إِذَا الْحَيْلُ وَ عَنَت ... جَرَى بِسِلَاحِ الْكَهْلِ، وَالْكَهْلُ أَجْرُدُ³.
 وإلى مثل هذا ذهب بن دُرَيْد⁴.
 وذهب سيبويه⁵ إلى أنّ (شَجَعَمًا) رباعيّ، وميمه أصلية؛

1 ينظر: الكتاب 4/288.

2 ينظر: المنتخب 2/690.

3 ينظر: اللسان (خليج) 2/260.

4 ينظر: الجمهرة 3/1332.

5 ينظر: الكتاب 4/88.

(569/1)

ووزنه (فَعَلَل) وذهب غيره¹ إلى أنّ الكلمة ثلاثية بزيادة الميم؛ ووزنها (فَعَلَم) واستدلوا
 بأنّ (الشَّجَعَمَ) في معنى (الشُّجَاعِ).
 قال الراجز:
 قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا²
 وهذا يدلّ على أنّ زيادة الميم هي الترجحة.
 وذهب ابن جني³ إلى أنّ (صَلَادِمًا) وهو الشّدِيد الصَّلْب رباعيّ، على أصالة الميم؛
 فيكون وزنه -حينئذٍ (فُعَالِلًا).
 ومذهب الجرجاني⁴ أنّه ثلاثيّ من (ص ل د) لأنّه بمعنى (الصِّلْدِ) فوزنه (فُعَالِمٌ) وهو
 مذهب قويّ؛ لدلالة الاشتقاق.
 وذهب ابن دريد⁵ إلى أنّ (سَعْدَمًا) وهو: أبو بطنٍ من بني تميم؛ يقال لهم: السَّعَادِمُ -
 ثلاثيّ، بزيادة الميم؛ ووزنه (فَعَلَم) وكأنّه اشتقّه من: السَّعَادَةِ. وليس فيما ذهب إليه
 دليل قويّ، فكثير من الأعلام مرتجل.

- 1 ينظر: المقتصد في شرح التكملة 822/2، والممتع 240/1، والمزهر 88/2.
- 2 ينظر: تأويل مشكل القرآن 195، والمقتضب 283/3، والمنصف 69/3، والإفصاح للفارقي 337، وشرح الفصيح للخمّي 191، ورصف المباني 274. وكان حق الأفعوان وما بعده الرّفْع على البدليّة من الحيّات، ولكنّه نصبه حملاً على المعنى؛ فكأنّه قال: وسألت القدم الأفعوانَ (ينظر: الإفصاح للفارقي 338).
- 3 ينظر: الخصائص 50/2.
- 4 ينظر: المقتصد في شرح التكملة 822/2.
- 5 ينظر: الاشتقاق 557.

(570/1)

المبحثُ الرَّابِعُ: ما في حَشْوِهِ مِيمٌ
زيادة الميم حشواً أمرٌ نادرٌ؛ كما قرّره العلماء¹، ومع ذلك وقع تداخل في عدد غير قليل ممّا في حشوه ميم؛ فاختلّفوا في بعضه؛ فمنهم من عدّ الكلمة ثلاثيّة، ومنهم من عدّها رباعيّة؛ على أصالة الميم.
فمن ذلك تداخل (ط ر ح) و (ط ر م ح) في قولهم: طَرَمَحَ بِنَاءً هـ؛ أي: طَوَّلَه، ومنه قولهم: طَرَمَاح؛ وهو الطّويل، أو المرتفع العالي؛ وقد اختلفوا فيه:
فذهب كُراع² إلى أنّه ثلاثيّ بزيادة الميم؛ ووزنه (فِعْمَال) وإلى هذا ذهب ابن فارس³، والجوهريّ⁴، والسيوطيّ⁵ وهم يشتقّونه من (الطَّرَح) وهو: البعيد الطّويل، ومنه قول الأعرشي:

تَبَتَّنِي الحَمْدَ وتَسْمُو للغلى ... وتُرى نَارُكَ من ناءٍ طَرَحَ⁶
ومنه قولهم: نخلة طَرُوحٌ؛ إذا كان أعلاها بعيداً عن أسفلها، أو

-
- 1 ينظر: الخصائص 51/2.
 - 2 ينظر: المنتخب 690/2.
 - 3 ينظر: المقاييس 457/3.
 - 4 ينظر: الصّحاح (طرح) 387/1.
 - 5 ينظر: المزهر 23/2.

6 ينظر: ديوانه 289، وينظر: الصّحاح (طرح) 387/1، وفيه اختلاف في الرواية لا يضّرّ بالشّاهد.

(571/1)

طويلة العَرَجِين. وطَرَحَ الشَّيْءَ طَوْلَهُ، وقيل: رفعه وأَعْلَاهُ، وخصَّ بعضهم به البناء؛ فقال: طَرَحَ بناءً ه تَطَرَّحاً طَوْلَهُ، وكذلك طَرَمَحَ 1. ومذهب سيبويه أنّه رباعيّ؛ بأصالة الميم؛ وجعل وزنه (فِعْلَالًا) 2 وتابعه جماعة من العلماء؛ منهم: ابن السّراج 3، والجواليقي 4، وابن عصفور 5. ومذهبهم غير قويّ؛ لأنّ الاشتقاق ليس في صفهم، فجعله ثلاثياً هو الرّاجح. ومن ذلك (الشَّمْحَطُ) و (الشَّمْحَاطُ) و (الشَّمْحُوط) وهو: المفرط طولاً؛ فهو يحتمل الأصلين: فذهب الجوهريّ إلى أنّه ثلاثيّ من (ش ح ط) والميم زائدة 6؛ ودليله الاشتقاق؛ لأنّ (الشَّمْحَطُ) البُعْدُ 7، يقال: شَحَطَ المزارُ؛ أي: بَعَدَ. وجعله ابن دريد 8 من الرّباعيّ، وذكره سيبويه 9 بالتّون:

1 ينظر: اللّسان (طرح) 529/2.

2 ينظر: الكتاب 295/4.

3 ينظر: الأصول 218/3.

4 ينظر: مختصر شرح أمثلة سيبويه 122.

5 ينظر: الممتع 155/1.

6 ينظر: الصّحاح (شحط) 1136/3.

7 ينظر: المقاييس 251/3.

8 ينظر: الجمهرة 1142/2.

9 ينظر: الكتاب 291/4.

(572/1)

(شُنْحُوطٌ) وهو عنده رباعيٌّ، وتابعه ابن عصفور¹. ولعلّ التّون مبدلة من الميم، ويجوز العكس. وقد ذكره ابن منظور في الموضعين².
 والرّاجح في هذا - أيضا - أنّه ثلاثيّ لدلالة الاشتقاق؛ فلا يجوز - على ما تقرّر - أن يكون (الشَّنْحُطُ) و (الشُّمْحُوطُ) من باب: سَبَطَ وَسَبَطَ؛ لأنّ الميم من حروف الزّيادة. واختلفوا في أصل (القَمَحْدُودَةُ): عَظِمَ خَلْفَ الرَّأْسِ؛ وهو يحتلّ الأصلين: فذهب الجوهريّ³ إلى أنّه ثلاثيّ، ووزنه على كلامه (فَعْلُودَةٌ).
 وذهب سيّويه⁴ ومن تابعه⁵ إلى أنّه رباعيٌّ، على وزن (فَعْلُودَةٌ).
 ولعلّ في جمعها على (فَعَالِلٍ) في قولهم: (قَمَاحِدُ) ما يستأنس به على أصالة الميم، وإن كان حملة على التّوهم غير بعيد.
 ومن ذلك (الدَّهْمَجَةُ) وهو: المشي للكبير؛ كأنّه في قيد، ومقاربة خطو البعير أو العير. قال الشّاعر:

1 ينظر: الممتع/1/149.

2 ينظر: اللّسان (شحط) 329/7، و (شمحط) 337/7.

3 ينظر: الصّحاح (قحد) 522/2.

4 ينظر: الكتاب 292/4.

5 ينظر: الأصول 215/3، والممتع 154/1.

(573/1)

وَعَبَّرَ لَهَا مِنْ بَنَاتِ الْكُدَادِ ... يُدْهِمُجُ بِالْوُطْبِ وَالْمَزُودِ¹

وهو يحتلّ الأصلين:

ذهب الجوهريّ إلى أنّه ثلاثيّ من (د ه ج) بزيادة الميم²، ووزنه - حينئذٍ - (القَعْمَلَةُ).
 وذهب الأزهريّ إلى أنّه رباعيّ بأصالة الميم³، وتابعه الصّغانيّ⁴، وابن منظور⁵،
 والفيروزآبادي⁶، والرّبيديّ⁷، وما ذهبوا إليه هو الصّواب؛ فليس ثمة اشتقاق يدعم مذهب الجوهريّ في أنّه ثلاثيّ بزيادة الميم.

1 ينظر: الصّحاح (دهج) 316/1، واللسان (دهج) 276/2، والتّاج (دهج)

46/2.

2 ينظر: الصِّحاح (دهج) 316/1.

3 ينظر: التهذيب 510/6.

4 ينظر: التكملة (دهنج) 434/1.

5 ينظر: اللسان (دهج) 276/2.

6 ينظر: القاموس (دهج) 242.

7 ينظر: التاج (دهمج) 46/2.

(574/1)

المبحث الخامس: ما آخره نون

تقدّم أنّ التّونّ تزداد كثيراً في آخر الكلمة في بعض الصّيغ المخصوصة، وتزداد -أيضاً- بما يقرب من الاطراد، إذا كان قبلها ألف مدّ مسبوقة بأكثر من أصلين؛ وليست من باب: جَنْجَان وَبَنْبَان.

ويكثر التّداخل في نوع تزداد فيه التّون آخرّاً غير مسبوقة بألف؛ نحو: (رَعَشِن) للمرْتَعِش، و (بَلْعِن) وهو الذي يبلّغ الناس أحاديث بعض، و (الْعَلْجِن) وهي النّاقة الغليظة الجسرة، و (الحَلْفَنَة) في قولهم: (في خُلُقٍ فُلَانٍ خِلْفَنَةٌ) أي: خلاف، و (السِّمْعَنَة) و (التَّطَرْنَة) من: السَّمْع والنَّظَر، ومثل هذا كثير¹؛ ممّا كان الاشتقاق دليلاً على زيادة التّون فيه، ولا يجوز أن يجعل من باب سَبَطٍ وَسَبْطٍ؛ لأنّ التّون من حروف الزيادة.

ومما تداخل فيه الثّلاثيّ بالرّباعي؛ ممّا آخره نون (ارْجَحَن) بمعنى: اهتزّ ومال، فإنّه يحتمل الأصلين:

فذهب قوم إلى أنّ أصله (ر ج ح) وأنّ التّون زائدة؛ لأنّهم أخذوه من الرّجحان؛ فوزنه -حينئذٍ- (افْعَلَن). .

ومذهب البصريّين أنّ التّون أصل، والكلمة -عندهم- رباعيّة من (ر ج ح ن) وكان المعرّي يقول رداً على من قال بزيادة التّون: (وليس ذلك على مذهب البصريّين؛ لأنّهم يجعلون ارْجَحَن (افْعَلَن) ولا يجعلون

1 ينظر: القلب والإبدال 149، 150، والمزهر 259/2.

(575/1)

من أبنية الأفعال (أفعلن) وإنما تزداد النون في أواخر الأسماء بالقياس الصحيح أو بالاشتقاق) 1.

ولعله من أجل ذلك وضعه ابن منظور² في الرباعي، والمذهب الأول قوي؛ للاشتقاق؛ ولا يردّه ما ذكره المعري؛ لأنه يمكن حمل (أزجحن) على توهم أصالة النون، قياساً على (أفشعر). .

واختلفوا في: (برهن) من قولهم برهن فلان؛ إذا جاء بالبرهان؛ فجعله بعضهم ثلاثياً؛ وهو - عند بعضهم - رباعي.

ذهب الأزهرى إلى أنه ثلاثي من (ب ر ه) من الظهور والإيضاح وجعل قولهم: برهن فلان: إذا جاء بالبرهان مولداً، وذكر أن الصواب أن يقال: (أبره) إذا جاء بالبرهان؛ فالنون عنده نون المصدر، وأجاز أن تكون نون الجمع على (فعلان) ثم جعلت كالتون الأصلية على التوهم، فاشتقوا منها الفعل، بثبوت النون³. وإلى ذلك ذهب الرّمخسري⁴ والحقّاقي⁵، وجعلوا قولهم: (برهن) مولداً. وكان ابن جني يرى أن قولهم: (برهنت) عربي فصيح، وبه استدلل

1 رسالة الملائكة 247.

2 ينظر: اللسان (رجحن) 177/13.

3 ينظر: التهذيب 294/6.

4 ينظر: أساس البلاغة 21.

5 ينظر: عناية القاضي 74/4.

(576/1)

على أن البرهان رباعي من (ب ر ه ن) ووزنه (فُعلال) 1. وهو مذهب الجوهري² - أيضاً - وتابعه الفيروزآبادي³.

وقريب من ذلك قولهم: (دَهَقَان) للرجل القوي على التصرف مع شدة وخبر، ومنه قالوا: (تَدَهَّقَن) وهو يحتمل الأصلين:

فذهب سيبويه إلى أنه رباعي، وأصله (د ه ق ن) مستدلاً بقولهم: (تَدَهَّقَن) إذ ليس في الأفعال (تَفَعَّلَن) 4 وتابعه ابن السراج⁵، وابن جني⁶، وغيرهما⁷.

وأجاز الرَّجَّاجِي 8 الوجهين الثلاثيَّ والرَّباعيَّ، وفصَّل فيه، فذكر: أنَّه من الرَّباعيَّ عند من صَرَفَه، ومن الثلاثيَّ عند من منعه من الصَّرَف. ولهذا جعله ابن منظور في الموضعين 9.

ومن ذلك (هِيْرُون) وهو ضربٌ من التَّمَر، فإنَّه يحتمل عند ابن سيده الأصلين: (فَعْلُونًا) و (فَعْلُولًا) الأوَّل من (ه ي ر) والثَّاني من

1 ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة 12.

2 ينظر: الصِّحاح (برهن) 2078/5.

3 ينظر: القاموس (برهن) 1522.

4 ينظر: الكتاب 321/4.

5 ينظر: الأصول 240/3.

6 ينظر: المنصف 135/1.

7 ينظر: الممتع 261/1.

8 ينظر: اشتقاق أسماء الله 285.

9 ينظر: اللسان (دهق) 107/10، و (دهقن) 163/13.

(577/1)

1. (ه ي ر ن)

ولا يردُّ على ابن سيده أنَّه جعل الياء أصلاً في بنات الأربعة، لقوله: إنَّه يحتمل أن يكون (فَعْلُولًا) بأصلة التَّوْن، وأنَّ حرف العلة لا يكون أصلاً في بنات الأربعة، كما تقرَّر في الأصول؛ لعدم وجود (فِيْعُول) في الأصول، ولو كانت الفاء مفتوحة لحمل على (قَيْصُوم) و (حَيْزُوم) و (حَيْشُوم) بزيادة الياء. ومن ذلك العَرَضَنَّة، الاعتراض في السَّير والنَّشاط، وهو يحتمل الأصلين الثلاثيَّ والرَّباعيَّ:

ذهب سيبويه إلى أنَّه ثلاثيَّ، من (ع ر ض) وأنَّ وزنه (فَعْلَنَة) واستدلَّ بأن اشتقاقه من الاعتراض 2. وتابعه جمهور العلماء 3.

وذهب الأزهري 4 إلى أنَّه رباعيَّ، وتابعه ابن منظور فذكره في الرَّباعي 5.

- 1 ينظر: المحكم/4/274.
- 2 ينظر: الكتاب/4/320.
- 3 ينظر: الأصول 3/238، وشرح الشافعية 2/340، والممتع 1/471، والارتشاف 1/102.
- 4 ينظر: التهذيب 3/328.
- 5 ينظر: اللسان (عرضن) 13/284.

(578/1)

وما تقدّم يقال - أيضاً - في (عَرَضْنِي) وهي مشية بها اعتراض¹.
ومن ذلك (فَرْتَنِي) وهي: الأمة البغيّ الفاجرة؛ فالتّون فيها - وإن كانت ليست آخراً -
هي كالأخرة، في الحكم؛ ألا تراهم قالوا: الفَرْتَنَةُ والفَرْتَنِي، كما قالوا: العَرَضَنَةُ
والعَرَضَنِي؟ وهي تحتل الأصلين الثلاثي والرّباعي:
فذهب سيبويه² إلى أنّها (فَعَلَلِي) من (ف ر ت ن) وإلى ذلك ذهب الجوهري³،
والصّغاني⁴.
وذهب ابن حبيب - فيما حكاه ابن منظور⁵ - إلى أنّها ثلاثيّة من (ف ر ت) بزيادة
التّون والألف؛ فوزّعها عنده (فَعَلَلَنِي) وأراه الأقرب؛ لقولهم: فَرَتَ الرَّجُلُ يَفْرُتُ فَرْتًا؛ إذا
فجر⁶.
وقد ذكرها في الموضوعين كلّ من ابن منظور⁷، والفيروزآبادي⁸، والزّبيدي⁹.

-
- 1 ينظر: شرح الشافعية للرّضي 2/340.
 - 2 ينظر: الكتاب/4/296.
 - 3 ينظر: الصّحاح (فرتن) 6/2177.
 - 4 ينظر: التكملة (فرتن) 6/286.
 - 5 ينظر: اللسان (فرتن) 13/322.
 - 6 ينظر: اللسان (فرتن) 13/322.
 - 7 ينظر: اللسان (فرت) 2/16، و (فرتن) 13/322.
 - 8 ينظر: القاموس (فرت) 201، و (فرتن) 1576.
 - 9 ينظر: التّاج (فرت) 1/568، و (فرتن) 9/300.

ومن التَّدَاخُل في هذا النَّوع: التَّبَاس (فِعْلَال) و (فِعْلَان) فَإِنَّ كُلَّ فِعْلٍ في آخِرِهِ نُونٌ رَابِعَةٌ، مع ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَصُولٍ، لَيْسَ في أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ، فَإِنَّ النَّونَ تَجِيءُ في مَصْدَرِهِ مُلْتَبَسَةً بنون (فِعْلَان) حَتَّى يَكُونَ الاشتِقَاقُ مُمَيَّزاً بَيْنَ النَّونَيْنِ؛ كَقَوْلِهِمْ في مَصْدَر (سَلْعَن) وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْمَشْيِ: السَّلْعَنَةُ، وَالسَّلْعَانُ، فَيَلْتَبِسُ السَّلْعَانُ - وَالنُّونُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ - بِالسَّلْعَانِ؛ إِذَا جَعَلْتَهُ جَمْعَ سَلْعٍ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ، وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ¹.

1 ينظر: رسالة الملائكة 249.

المَبْحَثُ السَّادِسُ: مَا ثَانِيهِ نُونٌ
القَاعِدَةُ الَّتِي قَرَرَهَا الْعُلَمَاءُ هِيَ أَنَّ النَّونَ إِذَا كَانَتْ ثَانِيَةً سَاكِنَةً فَهِيَ أَصْلٌ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَتِهَا.
قال سيبويه: "فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ ثَانِيَةً سَاكِنَةً فَإِنَّهَا لَا تَرَادُ إِلَّا بِثَبَتٍ. وذلك: حِنْزَقَر¹، وَحَنْبَرٌ²، لِقَلَّةِ الْأَسْمَاءِ مِنْ هَذَا النَّحْوِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَجِدُ أَمْهَاتِ الزَّوَائِدِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ"³.
وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ النَّونَ السَّاكِنَةَ - هُنَّ أ- مِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَكْثُرُ التَّدَاخُلُ فِيهَا بَيْنَ الثَّلَاثِيِّ وَالرَّبَاعِيِّ؛ بِخِلَافِ النَّونِ الثَّلَاثَةِ السَّاكِنَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ؛ كَنُونِ (عَقَنْقَلٍ) وَ (جَحَنْقَلٍ) فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعَ زِيَادَتِهَا مُطْلَقاً. إِلَّا أَمْثَلَهُ نَوَادِرَ احْتَمَلَتْ فِيهَا الْأَصَالَةَ؛ كَمَا تَقَدَّمَ⁴.
فَمِنْ التَّدَاخُلِ بَيْنَ الثَّلَاثِيِّ وَالرَّبَاعِيِّ؛ بِسَبَبِ النَّونِ السَّاكِنَةِ الثَّانِيَةِ؛ مَا وَقَعَ فِي قَوْلِهِمْ: (الْقَنْسَرُ وَالْقَنْسَرِيُّ) لِلْكَبِيرِ الْمُسِنَّ الَّذِي أَتَى عَلَيْهِ الدَّهْرُ؛ كَقَوْلِ الْعَجَّاجِ:

1 وهو القصير الدميم، أو الحية. ينظر: القاموس (خنزقر) 486.

2 وهي الشدة. ينظر: القاموس (حنبر) 486.

3 الكتاب 323/4.

4 ينظر: ص (211) من هذا البحث.

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِتْسَرِيٌّ ... والدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ 1

وهو يحتمل الأصليين:

فذهب الجوهري إلى أنه ثلاثي من (ق س ر) بزيادة التُّون²؛ فوزنه - حينئذٍ -
(فَتَّعِلِيٌّ) .

وذهب ابن دريد إلى أنه رباعيٌّ من (ق ن س ر) بأصالة التُّون³، وتابعه الصَّغَانِيّ فذكره في الرِّبَاعِيّ، وردَّ على الجوهري بقوله: "وذكر الجوهري القِتْسَرِيَّ في (ق س ر) ظنًّا منه أنَّ التُّون زائدة؛ واشتقاق: تَقْتَسِرَ منه يدفع ذلك، وموضع ذكره في هذا الموضع [يعني: ق ن س ر] وقد ذكره ابن دريد والأزهري⁴ في الرِّبَاعِيّ) 5. وما ذهبوا إليه -هنا- هو الأقرب؛ لقولهم: (تَقْتَسِرَ الْإِنْسَانُ) إِذَا شَاخَ، وَتَقَبَّضَ. قال الشاعر:

1 ينظر: ديوانه (بتحقيق د. عبد الحفيظ السَّطْلِي) 480/1.

2 ينظر: الصِّحَاح (قسر) 791/2.

3 ينظر: الجمهرة 1151/2.

4 ينظر: التهذيب 394/9.

5 التكملة (قنسر) 178/3.

وَقَتْسَرْتُهُ أُمُورٌ فَاقْسَأَنَّ لَهَا ... وَقَدْ حَتَّى ظَهَرَهُ دَهْرٌ وَقَدْ كَبُرًا 1

ويحتمل (شَنْطِيزٌ) وهو السَّخِيفُ الْعَقْلُ، والفاحش البذيء من الرِّجَال - الأصليين
الثلاثي والرِّبَاعِي:

فذهب الأصمعي إلى أنه ثلاثي من (ش ظ ر) بزيادة التُّون²، وإلى هذا ذهب أبو حَيَّان³.

ومذهب سيبويه أنه رباعيٌّ من (ش ن ظ ر) على وزن (فَعْلِيل) 4 وهو مذهب الجمهور⁵.

وما ذهب إليه الأصمعي لا دليل عليه، ومذهب الجمهور أقرب؛ لأنَّ التُّون - في هذا الموضع - أصلية حتى تقوم الدلالة بزيادتها.

ومن ذلك (عَنْقَصٌ) وهي: المرأة البديئة القليلة الحياء، واللفظ يحتمل الأصلين:
فذهب سيبويه إلى أنه رباعي، على وزن (فَعْلِل) 6 وهو مذهب

1 ينظر: الجمهرة 1151/2، والمخصص 44/1، واللسان (قنسر) 117/5.

2 ينظر: اللسان (شطر) 409/4.

3 ينظر: الارتشاف 100/1.

4 ينظر: الكتاب 293/4.

5 ينظر: مختصر شرح أمثلة سيبويه 112، والممتع 149/1.

6 ينظر: الكتاب 289/4.

(583/1)

الجمهور 1.

وذهب الجوهري 2 إلى أنه ثلاثي من (ع ف ص) وأنَّ التَّوْنَ زائدة، ولا دليل لمذهبه.

ويتداخل ثلاثة أصول: (م ج ن) و (ج ن ن) و (م ن ج ن) في (الْمَنْجُنُون) وهي

الدُّوْلَابُ الَّتِي يَسْتَقَى عَلَيْهَا. قال الشاعر:

اعْجَلْ بِغَرْبٍ مِثْلِ غَرْبِ طَارِقٍ ... وَمَنْجُنُونٍ كَالْأَتَانِ الْفَارِقِ 3

وهي تحتمل الأصول الثلاثة 4:

فذهب بعضهم إلى أنها ثلاثية، ويجوز فيها أصلان:

أحدهما: (م ج ن) فيكون وزنها (فَنَعْلُولًا) بزيادة التَّوْنَ الأولى وتكرير التَّوْنَ الآخرة؛

وهو مذهب سيبويه في أحد قوليه 5.

1 ينظر: مختصر شرح أمثلة سيبويه 136، وسفر السعادة 389/1، والممتع 66/1.

2 ينظر: الصَّحاح (عقص) 1045/3.

3 ينظر: اللسان (منجنون) 423/13.

4 ينظر: الكتاب 292/4، والأصول 216/3، 217، والتكملة للفارسي 238،

والمنصف 145/1، والصَّحاح (جنن) 2095/5، وشرح أبنية سيبويه 155، وشرح

الملوكي 156، وشرح المفصل لابن يعيش 152/9، وشرح الشَّافِيَة للرُّضِي 353/2،

(584/1)

وإلى ذلك مال جماعة من العلماء، وقد قضوا بأنّ نون خَنْدَرِيسٍ زائدة؛ لئلاّ يؤدي القول بأصلاتها إلى ما ليس من أبنيتهم، والنون الأولى في مَنْجُنُونٍ كنون خَنْدَرِيسٍ، وقد قيل: مَنْجِنِينَ كَخَنْدَرِيسٍ؛ فوجب - على رأيهم - الحكم بزيادة نون مَنْجِنِينَ؛ وإذا وجب هذا وجب الحكم بزيادتها في مَنْجُنُونٍ¹. وهو وجه مقبول لولا الجمع - كما سيأتي. والآخر: ما ذهب إليه الجوهريّ من أنّها من (ج ن ن) بزيادة الميم والنون في أوّل الكلمة²، فوزنها على مذهبه: (مَنْفَعُول) وهو بعيد - كما سيأتي. ومذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه - في أحد قوليه³ - أنّها رباعيّة من (م ن ج ن) ووزنها عندهم (فَعْلُلُول) . ولا يجوز أن تكون الميم زائدة عند الجمهور؛ لأنّه لا يعلم في الكلام (مَفْعُلُول) ولا يجوز أن تكون الميم والنون زائدتين؛ على نحو ما ذهب إليه

1 ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 382/2.

2 ينظر: الصّحاح (جنن) 2095/5.

3 ينظر: الكتاب 292/4، ويتضح الرأيان في قوله: ويكون على مثال (فَعْلُلُول) وهو قليل، قالوا: منجنون؛ وهو اسم، وحنديق وهو صفة. ولا نعلم في بنات الأربعة فَعْلِيلُولاً، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره، ولكن (فَعْلُول) وهو اسم، قالوا: منجنون؛ وهو اسم.

على أنّ سيبويه - رحمه الله - ذكر في موضع آخر أنّ منجنوناً رباعي، بمنزلة: عرطليل (الكتاب 309/4) ولعلّه كان يميل إلى الأصل الرُّباعي.

(585/1)

الجوهريّ لوجهين:

أحدهما: أنّ ذلك يؤدي إلى أن تجتمع في أوّل الكلمة زيادتان؛ وليست الكلمة جاريةً

على فعلٍ؛ نحو: مُنْطَلِقٌ وَمُسْتَخْرِجٌ؛ وذلك لا يكون في اللغة إلا على سبيل الندرة؛ كـ (انْفَحِل) على زنة (انْفَعِل) .

والآخر: أنه لا يعلم في الكلام (مَنْفَعُول) فتُحْمَل هذه عليه.

وحملها على الأصل الثلاثي (م ج ن) بزيادة النون كما في خَنْدَرِيسٍ وجهٌ مقبول لولا ثبوت النون في الجمع في قولهم: مَنَاجِينٌ؛ وهو حجة سيبويه¹؛ فلو كانت زائدة لقل: مَجَانِينٌ، إلا أن يكون قولهم في الجمع: مَنَاجِينٌ على توهم أصالة النون؛ كقولهم: تَمَسْكُنْ وَتَمْدَرُغْ؛ فيضعف الدليل؛ غير أن حملها على الظاهر هو الأولى؛ لأنه الأكثر؛ ولانعدام الدليل على أنها جمعت على توهم أصالة النون.

ولما انتفت زيادة الميم، ورجحت أصالة النون، ولم يجز زيادتهما معاً، لم يبق إلا أن يكونا أصليين؛ على وزن (فَعْلُلُول) بتكرير اللام؛ كما في خَنْدَقُوقٍ؛ وهو ضربٌ من التبات، وهما ملحقان بعَضْرُفُوطٍ².

1 ينظر: الكتاب 4/309.

2 ينظر: المنصف 1/146، والإيضاح في شرح المفصل 2/382.

(586/1)

المبحث السابع: ما تنوع فيه التداخل

ثمّة تداخل بين الثلاثي والرباعي جاء في أمثلة متناثرة متنوعة؛ ليست ممّا تقدّم؛ كتداخل (غ ر ق) و (غ ر ن ق) في (الغُرْنِيق) ضربٌ من طير الماء؛ وهو يحتمل الأصلين: فذهب الجوهري¹ إلى أنه ثلاثي من (غ ر ق) بزيادة النون؛ ووزنه - حينئذٍ - (فُعْنِيل) وليس في الصنعة ما يدلّ على زيادة النون؛ فهي - وإن وقعت موقع النون التي يجزم بزيادتها لتوسطها بين أربعة أحرف - ليست هنا من هذا الباب؛ لتحركها. ولكن الاشتقاق يسعف الجوهري؛ ألا ترى أن (الغُرْنِيق) من طيور الماء التي تغوص في الماء تارةً وتطفو تارةً؛ فكأنّها تغرق فيه.

وذهب سيبويه² إلى أنه رباعي، من (غ ر ن ق) على وزن (فُعْلِيل) وعلى هذا جمهور اللغويين³.

وإن قيل: من أين لهم عدّ النون أصلاً، ولا نظير له في بنات الأربعة يقابله، فما ينكر أن تكون زائدة؛ كما في: خُنْثَعَبَةٌ، وَكَنْهَبِلٌ، وَعُنْصِلٌ، وَعُنْظُبٌ؟

1 ينظر: الصِّحاح (غرق) 4/1537.

2 ينظر: الكتاب 4/293.

3 ينظر: أدب الكاتب 599، والمحكم 6/48، والممتع 1/149.

(587/1)

فالقول في ذلك عند ابن سيده: "إنَّ هذه الثُّون قد ثبتت في هذه اللَّفْظَة أُنِّي تصرَّفت، ثَبَاتَ بَقِيَّةِ أَصُولِ الْكَلِمَة؛ وذلك أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: غُرْنِيقٌ، وَغُرْنِيقٌ، وَغُرْنُوقٌ، وَغُرَانِقٌ، وَغُرُونُقٌ.

وثبتت - أيضاً - في التَّكْسِير؛ فقالوا: غُرَانِيقٌ وَغُرَانِقَةٌ. فَلَمَّا ثَبِتَ الثُّونُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا، ثَبَاتَ بَقِيَّةُ أَصُولِ الْكَلِمَة؛ حُكِمَ بِكُونِهَا أَصْلًا"1. وأما استدلال أبي عليٍّ الفارسيِّ على أصالة الثُّون؛ بأنَّه قد ألحق بها (العَلِيقُ) ولا يلحق إلاَّ بالأصول - فمردود بأمرين:

أحدهما: أنَّ (العَلِيقَ) (فُعَيْلٌ) وتضعيف العين لا يكون للإلحاق؛ لأنَّ أصل تضعيف العين إنما هو للفاعل؛ نحو: قَطَعَ وَكَسَّرَ؛ فهو في الفعل مفيد للمعنى، وكذلك هو في بعض الأسماء؛ نحو: شَرَّابٍ وَقَطَّاعٍ وَسَكَّيرٍ، ومن ثمَّ لم يجعل التَّضْعِيفَ للإلحاق؛ لأنَّ الإلحاق صناعة لفظية لا معنوية - كما قال ابن سيده2.

والآخر: أنَّ قوله: إنَّه لا يلحق إلاَّ بالأصول يخالف ما قرَّره العلماء بجواز الإلحاق ببعض الفروع والمزيدات؛ كإلحاقهم (اقْعَنْسَسَ) بـ (اخْرَنْجَمَ) و (حَبَوْنَ) بـ (حَبَوَكِرَ) على نحو ما تقدَّم في الباب الأوَّل3.

والرَّأي عندي في أصل هذه الكلمة أنَّها ثلاثية من (غ ر ق) كما

1 المحكم 6/48.

2 ينظر: المحكم 6/48.

3 ينظر: ص (226) من هذا البحث.

(588/1)

ذهب الجوهرى لقوة الاشتقاق.

ويتداخل الأصلان الثلاثي والرباعي في (السُّبُوتِ) من الأرض؛ وهي: القَفْرُ، ويوصف به الرجل الفقير؛ وهو يحتمل الأصلين:

فمذهب سيبويه¹ أنه رباعي من (س ب رت) على وزن (فَعْلُول) .

وذكر أبو حيان أنه عند غير سيبويه ثلاثي من (س ب ر) على وزن (فَعْلُوت) 2.

ولعلهم استدلّوا بقولهم: (السُّبُور) في معناه؛ فقد قال الشاعر:

تُطْعِمُ الْمُعْتَفِينَ مِمَّا لَدَيْهَا ... مِنْ جَنَاهَا، وَالْعَائِلِ السُّبُورَا³

قال ابن سيده: "فإن صحَّ هذا فتاء سُبُوت زائدة"⁴.

ويتداخل في (الكَوَكِبِ) وهو ضرب من النجوم في السماء - خمسة أصول ثلاثة ثلاثية ورباعيان:

فيرى الجمهور⁵ أنه من (ك ك ب) ووزنه (فَوَعَل) من باب ما جاء عينه من جنس فائه؛

ك (دَدَن) إلا أنه فُرِّق بين الفاء والعين في

1 ينظر: الكتاب 4/318.

2 ينظر: الارتشاف 1/105.

3 ينظر: اللسان (سبر) 4/342.

4 ينظر: اللسان (سبر) 4/342.

5 ينظر: الأصول 3/209، والخصائص 2/56، والصحاح (ككب) 1/213، والمقتصد

في شرح التكملة 2/786، والممتع 1/82، والبحر المحيط 4/162، والدرر

المصون 5/11.

(589/1)

(كَوَكِبِ) بحرف علة زائد.

ونظيره (قَوَقَل) وهو: ذَكُرُ الْقَطَا؛ فأصله (ق ق ل) و (لَوَلَب) إن كان عربياً - وهو:

استدارة الماء عند فم الصُّنْبُور؛ فإنه من (ل ل ب) .

وذهب الأصمعي إلى أنه ثلاثي من (وك ب) وقد صُدِّر بكاف زائدة¹، وذكر الأزهري

أنه من هذا الأصل عند حدّاق التحويين².

وكان الصَّغَانِي³ يرى ذلك؛ ووزنه حينئذٍ (كَفَعَل) وهذا مردود بأن الكاف ليست من

حروف الزيادة، وأما قولهم: هِنْدِيٌّ وَهِنْدِكِيٌّ فهو من باب: سَبَطَ وَسَبَطَ؛ أي أهما أصلان. وإلى ذلك ذهب أبو حيان في ردّه على الصّغانيّ؛ لحكايته ما نقل عن الأصمعيّ حين قال: "وليت شعري من حدّاق التّحويين الذين تكون الكاف عندهم من حروف الزيادة في أوّل الكلمة؟

فأما قولهم: هِنْدِيٌّ وَهِنْدِكِيٌّ في معنى واحدٍ؛ وهو المنسوب إلى الهند؛ قال الشاعر:
وَمَقْرَبَةُ دُهُمٍ وَكُمْتُ كَأَنَّمَا ... طَمَاطِمُ يُوفُونَ الْوَفَارَ 4 هَنَادُكُ 5
فخرّجه أصحابنا على أنّ الكاف ليست زائدة؛ لأنّه لم يثبت زيادتها

1 ينظر: التهذيب 402/10.

2 ينظر: التهذيب 402/10.

3 ينظر: التكملة (ككب) 261/1.

4 الوفاز: المرتفع من الأرض. ينظر: اللسان (وفر) 430/5.

5 البيت لكثير، كما في ديوانه 347، وفيه اختلاف لا يضّر بالشّاهد.

(590/1)

في موضع من المواضع فيحمل عليه؛ وإنّما هو من باب: سَبَطَ وَسَبَطَ" 1.
ويجوز أن تكون تلك الكاف سرت لبعض العرب من لغة الحبش؛ فإنّهم يدخلون الكاف - مشوبة بالياء - في التّسب 2.
وذهب الرّاعب الأصبهانيّ إلى أنّ أصله (ك ب ب) إذ ذكرها في (كَبَّ) 3 وظاهر قياسه أنّ الواو زائدة والكاف الثّانية في (كَوَكَبٍ) بدل من إحدى الباءين، وهذا غريب جدّاً - كما قال السّمين 4.

وذهب الخليل إلى أنّه رباعي من (ك وك ب) 5 فوزنه - حينئذٍ (فَعْلَل) لوضعه في الرّباعيّ؛ وهو فهم الأزهريّ 6. ويردّه أنّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة؛ كما تقرّر في الأصول 7.

وذهب بعض المستشرقين - ومنهم بروكلمان 8 وبرجستراسر 9 - إلى أنّه في الأصل (كَبَّكَب) (kabkab) كما في الأصول السّامية، وأنّه لم يبق على حاله إلّا في الأمهرية؛ فالكوكب فيها: (kabkib) وهو في

- 1 ينظر: البحر المحيط 162/4.
- 2 ينظر: البحر المحيط 163، 162/4.
- 3 ينظر: المفردات 695.
- 4 ينظر: الدرر المصون 11/5.
- 5 ينظر: العين 433/5.
- 6 ينظر: التهذيب 402/10.
- 7 ينظر: الممتع 292/1.
- 8 ينظر: فقه اللغات السامية 74.
- 9 ينظر: التطور النحوي 97.

(591/1)

الأَكْدِيَّة: (kakkabu) وفي العبرية: (kokab) وهو أقرب إلى العربية- وفي السريانية: (kawkba) وفي الحبشية: (kokab) .
 وقارب بعض علماء العربية القدامى بين (الكوكبة) و (الكبْكبة) في المعنى؛ فقد قال البندنجي: (الكبْكبة: الجماعة من الناس. والكوكبة: مثلها) 1 فكأنها عنده من الترادف.

1 ينظر: التقفية 208.

(592/1)

المجلد الثاني

تابع الباب الثالث

الفصل الثاني: التداخل بين الثلاثي والخماسي

التداخل بين الثلاثي والخماسي

...

الفصل الثاني: التداخل بين الثلاثي والخماسي

لا يكثر التداخل بين الثلاثي والخماسي، كثرته بين الثلاثي والرّباعي، كما في الفصل السابق؛ ولعلّ ذلك يعود إلى أمرين:

الأول: قلة الأصول الخماسية في اللغة العربية.

الثاني: التباعد بين الأصلين؛ فبينهما الرباعي؛ وهو أولى بالتداخل من أحدهما، في أكثر الأمثلة؛ ومن ثم فإنَّ التداخل بين الثلاثي والخماسي يحتمل - أيضاً - في كثير من الحالات تداخلاً مع الرباعي.

ويقع ما في هذا الفصل من تداخل في مجموعتين؛ وهما:

1- تداخل أصلين اثنين.

2- تداخل ثلاثة أصول.

(595/2)

المبحث الأول: تداخل الأصلين

الأصْلان المتداخلان هنا هما الثلاثي والخماسي؛ كتداخل (ش م ر) و (ش م ر د ل) في (الشَّمْرَدَل) من الإبل وغيرها؛ وهو: الفتى الحسن الخلق، والقويّ السريع:

فمذهب ابن فارس أنه ثلاثي من (ش م ر) 1 فيكون وزنه - حينئذٍ - (فَعْلَدَلًا) وهو بعيد؛ إذ لا دليل من الاشتقاق عليه؛ ولأنَّ الدَّال ليست من حروف الزيادة.

ومذهب الجمهور 2 أنه خماسي من (ش م ر د ل) ووزنه عندهم (فَعَلَّل). .

ومن ذلك تداخل الأصلين في (العَرَنَج) وهو اسم حمير بن سبأ:

فجعل ابن دريد خماسياً على وزن (فَعَلَّل) بقوله (ليس التّون فيه زائدة؛ وهو من قولهم: اعْرَنَجَ الرَّجُل في أمره، إذا جدَّ فيه؛ كأنه (افْعَنَلَل) 3.

وهو عند الجمهور 4 من الثلاثي، وأصله (ع ر ج) على وزن (فَعَنَلَل) ملحقٌ بالخماسي بزيادة التّون، وإحدى الجيمين.

1 ينظر: المقاييس 274/3.

2 ينظر: اللسان (شردل) 371/11.

3 الاشتقاق 362.

4 ينظر: اللسان (عرج) 323/2.

(596/2)

أما التّون فيه فإنّ هذا موضع زيادتها باطراد؛ لسكونها، ووقوعها وسطاً بين أربعة أحرف،
وليست ممّا يستثنى من ذلك؛ ويدلّ على زيادة الجيم فكّ الإدغام.
ومن ذلك (اليستعور) وهو: الباطل، أو شجرٌ تصنع منه المساويك، وقيل: إنّهُ موضعٌ.
قال عروة بن الورد:

أَطَعْتُ الْأَمِيرِينَ بِصَرْمٍ سَلَمَى فَطَارُوا فِي عِضَاهِ الْيَسْتَعُورِ 1
فيرى الجمهور 2 - وعلى رأسهم الخليل 3 وسيبويه 4 - أنّه خماسيّ من (ي س ت ع ر)
على وزن (فَعْلُول) كَعَصْرَفُوطٍ، واحتجّوا بأنّ الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة
أولاً، إلّا الميم الّتي في أوّل الاسم الجاري على فعله 5.
وذهب ثعلبٌ إلى أنّه ثلاثيّ 6 من (س ع ر) وأنّ الياء والتّون فيه

-
- 1 ينظر: ديوانه 32، وفي اللّسان (يستعر) 300/5، (في البلاد اليستعور) .
 - 2 ينظر: الأصول 235/3، والتّهذيب 368/3، وليس في كلام العرب 205،
والمنصف 145/1، والخصائص 236/1، ورسالة الملائكة 246، والمقتصد في شرح
التّكملة 807/2، وشرح المفصل لابن يعش 150/9، وشرح الملوكيّ 143، وشرح
الكافية الشّافية 2039/4، والممتع 164/1، وشرح المراديّ 247/5.
 - 3 ينظر: التّهذيب 313/4.
 - 4 ينظر: الكتاب 313/4.
 - 5 الكتاب 313/4.
 - 6 ينظر: المنصف 145/1.

(597/2)

زائدتان، وتابعه ابن دريد، وذكر أنّه ليس في العربيّة على وزن (يَفْتَعُول) غيره 1، وإلى
هذا أشار ابن خالويه 2، وكأنّه كان يراه، وتابعهم ابن القطّاع 3، ورضيّ الدّين الشّاطبيّ
في حواشيه على (الصّحاح) 4.
وفي الحقّ أنّ ما ذهبوا إليه ضعيفٌ؛ لأنّ الزوائد لا تلحق بالرّباعيّ من أوّله على ما تقرّر
في العربيّة، ولأنّه ليس من أوزان كلامهم (يَفْتَعُول) ولعلّ هذا ما دفع ابن جنيّ إلى
التّعقيب على رأيهم حين قال: (من قال: إنّ مثال يستعور: (يَفْتَعُول) فلا يدري من
صنعة التصريف شيئاً؟ وإنّما هو فيه هاذ) 5.

ومن أمثلة التداخل في هذا الباب: تداخل الأصلين في (الْقَلْهَذَم) وهو: القصير، أو الخفيف، أو البحر الكثير الماء.
فذهب ابن فارس إلى أنه ثلاثي من (ق ذ م) بزيادة اللام والهاء؛ فوزنه حينئذٍ (قَلْهَعْل) وهو بعيد؛ لاجتماع حرفين ينذر زيادتهما حشواً؛ وهما اللام والهاء.

1 ينظر: الجمهرة 2/1222.

2 ينظر: ليس في كلام العرب 205.

3 ينظر: أبنية الأسماء والمصادر 27أ.

4 ينظر: اللسان (يستعر) 5/300.

5 ينظر: المنصف 1/145.

6 ينظر: المقاييس 5/116.

(598/2)

وذهب الجمهور إلى أنه خماسي على زنة (فَعْلَل) نحو: سَفَرَجَل¹.
ويتداخل الأصلان (ه ق ب) و (ه ق ب ق ب) في (المَقْبَقِب) : الصُّلْب الشديد؛ وهو يحتمل الأصلين:

فكان ابن سيده يعلِّه من الخماسي²؛ ووزنه - حينئذٍ (فَعْلَل) .
وقياسه على مذهب الجمهور أن يكون من الثلاثي (ه ق ب) على وزن (فَعْلَعْل) كـ (صَمَحَمَح) و (خَبَرَبَر) . وإلى هذا ذهب الصَّغَاي³ والفيروزابادي⁴، وهو الصحيح.
ومن ذلك تداخل الأصلين (ص ل ق) و (ص ه ص ل ق) في (الصَّهْصَلِق) وهو:
الشَّدِيد الصَّوْت، ويكثر نعت المرأة به؛ كقول الرَّاَجَز:

قَدْ شَيَّبَتْ رَأْسِي بِصَوْتِ صَهْصَلِق⁵

وهو يحتمل الأصلين:

فكان الجوهري يراه ثلاثياً من (ص ل ق) 6 ووزنه - حينئذٍ (فَهْفَعْل) وهو بعيد، ولا دليل على زيادة الهاء، وتكرير الصَّاد.

1 ينظر: اللسان (قلهزم) 21/492، والقاموس (قلهزم) 1486.

2 ينظر: المحكم 4/354.

- 3 ينظر: التكملة (هقب) 291/1.
 4 ينظر: القاموس (هقب) 184.
 5 ينظر: اللسان (صهصلق) 207/10.
 6 ينظر: الصّحاح (صلق) 1509/4.

(599/2)

وهو من الخماسيّ؛ قياساً على مذهب الجمهور، ووزنه (فَعْلَلِل) كـ (جَحْمَرِش) . وإلى ذلك ذهب ابن منظور¹.

ومن أمثلة التداخل في هذا النوع: تداخل الأصلين في (السَّقْنَقُور) وهو: الـوَرْلُ المائيّ، ويقال: إنّه من نسل التّمساح:

فذهب الصّغانيّ إلى أنّه خماسيّ من (س ق ن ق ر) 2 ووزنه - حينئذٍ (فَعْلُول) وهو بعيد؛ لأنّ التّون في موضع الزّيادة، والقاف في موضع تكرير، إلّا أن يكون أعجميّاً؛ فيصحّ ما ذهب إليه أو يكون قريباً. وقياس مذهب الجمهور أنّه ثلاثيّ من (س ق ر) على زنة (فَعْنَعُول) بتكرير العين؛ وهي القاف؛ نحو (عَقَنَقَل) من (ع ق ل) و (عصنصر) من (ع ص ر) .

ومّا يبدو غريباً للوهلة الأولى ما ذهب إليه ابن فارس؛ وهو أنّ أصل (عَلَطُمِيس) وهي: الجارية التّارة الحسنة القوام. والّنافقة الشّديدة الصّخمة - ثلاثيّ من (ع ي ط) فقدكان يرى أنّ الأصل (عَيْطُمُوسٌ) وأنّ اللّام بدلٌ من الياء، وكلّ ما زاد على العين والطاء - في الكلمة - زائدٌ، وأصله (العَيْطَاء) وهي: المرأة الطّويلة، أو الطّويلة العُنُق³. ووزنه على مذهبه (فَعْلَمِيس) بزيادة الميم والياء والسّين، أمّا الياء فلا خلاف في زيادتها، ويشهد بزيادة الميم قولهم - بمعناه (العِلَطُوس) وهي:

- 1 ينظر: اللسان (صهصلق) 207/10.
 2 ينظر: التكملة (سقنقر) 33/3.
 3 ينظر: المقاييس 372/4.

(600/2)

المرأة الحسناء1.

ويدلّ على زيادة السّين والميم قوله: (العَيْطَاء) وهي: المرأة الطّويلة العنق في اعتدالٍ2.

ويدلّ على إبدال اللّام من الياء قولهم في معناه: عَيْطُوسٌ3.

ومذهب الجمهور4 أنّه خماسيّ على وزن (فَعْلَلِيل) كدَرْدَبَيْس؛ وهو الشّرخ المهرم، أو العجوز الفانية. وفي أبواب الخماسيّ من معاجم التّقليبات قدرٌ صالحٌ ممّا ليس فيه، بل هو من الثلاثيّ. وليس لي إلّا التّوقف عن الحكم بأنّه وضع ثمّ للتّداخل بين الثلاثيّ والخماسيّ؛ فلا دليل عليه سوى الباب وحده؛ ولا يخلو ذلك من مزلةٍ على نحو ما نُبه عليه في التّمهيد لهذا البحث.

وفيما يلي أمثلةٌ لبعض ما في أبواب الخماسيّ من معجم (تهذيب اللّغة) للأزهريّ ممّا أصوله ثلاثيّة؛ وليست خماسيّة:

(عَصَنَصَر) 5 وهو القصير، والأصل (ع ص ر) .

و (القَصْنَصَع) 6 وهو القصير، والأصل (ق ص ع) .

1 ينظر: اللّسان (علطس) 146/6.

2 ينظر: اللّسان (عيط) 357/7.

3 ينظر: الأصول 50/3.

4 ينظر: الكتاب 303/4، والتهذيب 369/3.

5 ينظر: التهذيب 370/3.

6 ينظر: التهذيب 371/3.

(601/2)

و (العَقْنَقْل) 1 وهو: الحبل العظيم من الرّمل، والأصل (ع ق ل) .

و (العَرَكْرَكَة) 2 وهي: المرأة المسترخية الشحم، والأصل (ع رك) .

و (العَبْنَبَل) 3 وهو: العظيم، والأصل (ع ب ل) .

و (الحَبْرَبْرَة) 4 وهي: القميمة المناقرة، والأصل (ح ب ر) .

و (الحَوْرَوْرَة) 5 وهي: البضاء، والأصل (ح ور) .

و (الصَّمَحَمَح) 6 وهو: الرّجل الشّديد، والأصل (ص م ح) .

و (اسْلَنْقَى) 7 إذا اضطجع على قفاه، والأصل (س ل ق) .

و (السَّجَنَجَل) 8 وهي: المِرْآة، والأصل (س ج ل) .

1 التهذيب 372/3.

2 التهذيب 372/3.

3 التهذيب 372/3.

4 التهذيب 336/5.

5 التهذيب 336/5..

6 التهذيب 336/5.

7 التهذيب 422/9.

8 التهذيب 260/11.

(602/2)

المبحث الثاني: تداخل ثلاثة أصول

والمراد من هذا: التداخل الذي يكون بين خماسي وأصلين ثلاثيين، أو خماسي وثلاثي وبينهما رباعي؛ والأخير هو الكثير فيه. فمن الأول تداخل الأصلين (خ ب ث) و (خ ث ن) مع الخماسي (خ ب ع ث ن) في (الخَبْعَتَيْن) وهو: التار البدن في كل شيء، أو القوي الشديد من الرجال:

فمذهب ابن فارس أنه ثلاثي، وأصله (خ ب ث) بزيادة العين والنون 1 فوزنه على قياس ما ذكره (فُبْعَلِن) وهو بعيد؛ لأنّ الباء ليست من حروف الزيادة. وهو عند الجوهري من (خ ب ث ن) 2 بزيادة الباء والعين؛ فوزنه - حينئذٍ (فُبْعِل) ثمّ يؤول إلى (فُبْعِل) بزيادة العين الأولى، أمّا الثانية فعين الميزان المقابلة للثاء؛ وهو بعيد؛ لأنّ الباء والعين ليسا من حروف الزيادة.

1 ينظر: المقاييس 248/2.

2 ينظر: الصّحاح (خبعتن) 2105/5، ويجدر التنبيه إلى أنّ الجذر في المطبوع؛ وهو (خبعتن) اجتهاد من المحقق - رحمه الله - لم يوافق مراد الجوهري؛ لأمرين: الأول: أنّ ما قبله وما بعده يدلّان على أنّه (ختن) فهو بين (ختن) بالثاء المثناة و (خدن) .

الثاني: أنه يوافق (ختن) كما في النسخ الخطية التي أطلع عليها ابن منظور، وقد أدرك ذلك ونبه عليه بقوله: (اللسان: خبعثن 137/13): "وهذه الترجمة ذكرها الجوهري بعد ترجمة (ختن) وكذلك ذكره ابن بري - أيضاً - ولم ينتقده على الجوهري)).

(603/2)

ومذهب الجمهور في هذه الكلمة أنها خماسية¹، بأصالة جميع حروفها، فليس فيها من حروف الزيادة سوى التّون؛ ولا دليل على زيادتها.
ومن النوع الثاني؛ وهو تداخل الثلاثي والخماسي وبينهما الرباعي:
تداخل (خ ر ش) و (ن خ ر ش) و (ن خ ور ش) في قولهم جرؤ (نَحْوَرِش) إذ تحرك وخَدَشَ، وقد اختلفوا فيه²؛
فَدَهَبَ المبرد إلى أنه خماسي على زنة (فَعْلَلِل) ك (جَحْمَرِش) 3 وهي: العجوز، وتابعه ابن عصفور⁴؛ وغيرهما ممن يستدلون بأنّ القول بزيادة التّون والواو يؤدي إلى وزن مفقود؛ وهو (نَفْوَعِل).
وكان ابن عصفور يستدل على أصالة الواو في (نَحْوَرِش) بأنّ الواو تكون أصلية في بنات الخمسة⁵. وهو خلاف ما قرره علماء العربية في الأصول، على نحو ما تقدّم⁶. بل إنه خلاف ما قرره ابن عصفور نفسه عن الواو في موضع آخر.

1 ينظر: الكتاب 302/4، والتهذيب 366/3، وشرح الشافية 340/2، واللسان (خبعثن) 137/13.

2 ينظر: المقتضب 68/1، والمنتخب 692/2، والمنصف 31/1، والمحكم 15/5، والتكملة للصّغاني (خرش) 471/3، وسفر السعادة 486/1، وشرح الشافية للرّضي 364/3.

3 ينظر: المقتضب 68/1.

4 ينظر: الممتع 94/1.

5 ينظر: الممتع 94/1.

6 ينظر: ص (242) من هذا البحث.

(604/2)

قال: "وإن كان معها ثلاثة أحرفٍ مقطوعٍ بأصالتها فصاعداً قضيت على الواو بالزيادة؛ لأنّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة، إلّا في المضعف نحو قَوَّقِيْتُ وضَوَّضِيْتُ، فإنّ الواو فيه أصلٌ"1. وهذا ما عليه العلماء في الأصول. ولعلّ ذلك وقع منه - رحمه الله - من قبيل السّهو؛ ألا تراه خالف في الحكم في نحو (نَحْوَرِشٍ) نفسه؛ إذ نصّ في موضعٍ آخر2 على أنّ الواو فيه زائدة؟

وذهب كُراع إلى أنّه ثلاثيّ من (خ ر ش) مشتقاً من الحرش3، وتابعه ابن سيده4 والصّغاني5 وغيرهما؛ وهو عندهم (نَفُوعِل) وليس في الكلام غيره.

والاشتقاق خير شاهدٍ لهم؛ فالحرش: الحُدش في الجسد بالأظافر أو غيرهما. ويقال: اخْتَرَشَ الجرو: تحرّك وحُدش، وتَحَارَشَتِ الكلاب والسّنانير؛ أي: تَخَادَشَت، ومن ذلك قول الرّاجز:

إِنَّ الْجِرَاءَ تَخْتَرِشُ ... فِي بَطْنِ أُمِّ الْهَمَرِشِ
فِيهِنَّ جِرْوٌ نَحْوَرِشٌ6

1 الممتنع 1/292.

2 ينظر: الممتنع 1/279.

3 ينظر: المنتخب 2/692.

4 ينظر: المحكم 5/15.

5 ينظر: التكملة 3/471.

6 ينظر: الصّحاح (خرش) 3/1003، واللّسان (خرش) 6/293، و (همرش) 6/26.

(605/2)

ويحتمل بين الأصلين؛ الأصل الرباعيّ؛ وهو (ن خ ر ش) فيكون وزنه على هذا الأصل (فَعُولًا) .

وما ذكر في ترجيح الأصل الثلاثيّ على الخماسيّ يصلح لأن يقال هنا.

ومن ذلك تداخل (ف ت ك) و (ف ت ك ر) و (ف ت ك ر ن) في قولهم:

(الْفُتُكْرِيْنُ) بثلاث الفاء، والإعراب على التّون، أو إلزامها الفتح - وهي: الدّواهي أو

الدّاهية، أو الشّدائد، أو الأمر الشّديد العظيم؛ لأنّه يحتمل الجمع والإفراد: وهو يحتمل

الأصول الثلاثة المذكورة:

فذهب ابن فارس إلى أنه ثلاثي من (ف ت ك) بزيادة الراء والتون، واشتقاقه من (الفتك) ؛ لأن الدواهي من طبيعتها الفتك بفريستها¹. ووزنه - حينئذٍ (فَعْلَرَيْن) وهو بعيد؛ لأن الراء ليست من حروف الزيادة.

ومذهب الجمهور² أنه رباعي من (ف ت ك ر) وكأنه (فَتَكَرَّ) ثم جمع بالواو والتون في الرفع، والياء والتون في النصب والجر، ثم ألزم الياء والتون في جميع الحالات؛ ولم يسمع بالواو.

1 ينظر: المقاييس 514/4.

2 ينظر: الممتع 67/1، واللسان (فتكر) 44/5، والقاموس (فتكر) 584.

(606/2)

وقد رواه ابن منظور¹ بفتح التون، ورواه الفيروزآبادي² بضمها؛ فمن جعل التون للجمع فتحها، ومن تناسى الجمع عامله معاملة المفرد؛ فقال فيه: هذه فُتَكَرَيْن، ورأيت فُتَكَرَيْنًا، وفرعتُ من فُتَكَرَيْن.

ووزنه على هذا الأصل الرباعي (فَعْلَيْن). .

ويجوز أن يكون خماسيًا بأصالة التون على لغة الإعراب، ووزنه (فُعْلِيل) ك (قُدْعَمِيل) وإلى هذا مال ابن منظور؛ لكي لا يؤدي القول بزيادة التون وضم الفاء إلى بناء غير موجود؛ وهو (فُعَل) فليس في الكلام؛ نحو: جُعْفَر³.

والرأي أنه رباعي، والأصل فيه كسر الفاء على وزن (فَعَل) وهو بناء موجود ك (فَطَحَل) وسماع الضم والفتح فيه كسماع الفتح في اللام الأولى في (جُوذِر) ونحوه، على الرغم من فقد (فُعَل) عند البصريين؛ لأن الأصل الضم، وكذلك في (فُتَكَرَيْن) فالأصل الكسر على وزن البناء الموجود، ولما تُنَوِّسِي الجمع وأُعْرِب، وكثر الضم على الفاء التيسر بالخماسي (فُعْلِيل) ك (قُدْعَمِيل) وإن لم يكن منه.

ومن ذلك تداخل (ح د ر) و (ح ن د ور) وبينهما (ح ن د ر) في (حَنْدَوْرَة) وهي الحَذَقَة:

فكان ابن عصفور يرى أنها خماسية من باب (قِرْطَظِب) على زنة

1 ينظر: اللسان (فتكر) 44/5.

2 ينظر: القاموس (فتكر) 584.

3 ينظر: الممتع 67/1.

(607/2)

(فَعَلَلٌ) . ونصّ على أصالة الواو بقوله: (والواو أصلٌ في بنات الخمسة) 1. وما قيل في الرّدّ عليه في (نَحْوَرِشٍ) من قبل يصلح؛ لأن يقال هنا. وذهب الجوهريّ إلى أنّها من (ح د ر) 2 وضبطها بضم الحاء والذال: (حُنْدَرَة) فيكون وزنها عنده (فُنْعُولَة) . ويجوز أن تكون من الرّباعيّ (ح ن د ر) وإلى هذا مال ابن منظور 3.

ولا شكّ في زيادة الواو؛ لأنّها صحبت ثلاثة أصولٍ؛ وليست في أوّل الكلمة، ولقولهم في معناها: (حُنْدَر) بذهاب الواو.

أما التّون فالرّاجح أنّها زائدة؛ لقولهم: ناقةٌ حادرة العينين؛ إذا امتلأتا، سمّيت حُدراء لذلك، والحدره فُرْحَة تخرج بباطن جفن العين 4. وبهذا يرجح الأصل الثّلاثيّ على الخماسيّ والرّباعيّ.

ومنه تداخل الأصلين (ج ن ق) و (م ج ن ق) وبينهما الأصل الرّباعيّ (م ج ن ق) في (المنجنيق) وهي: القذّاف التي يرمى بها الحجارة. قال الشّاعر:

لَقَدْ تَرَكْتَنِي مَنْجَنِيقُ ابْنِ بَحْدَلٍ ... أَحْيَدُ عَنِ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ 5

1 ينظر: الممتع 100/1، وفي هامشه أنّها (الخمسية) وهو الصواب، وفي المتن (الأربعة) وهو سهو.

2 ينظر: الصّحاح (حدر) 625/2.

3 ينظر: اللّسان (حذر) 217/4.

4 ينظر: المقاييس 32/2.

5 ينظر: الصّحاح (أول فصل الجيم من باب القاف) 1455/4، واللّسان (مجنق) 338/10.

(608/2)

وفي أصلها خلاف¹:

فذهب ابن دريد² وغيره³ إلى أنّها من (ج ن ق) وتقديرها (مَنْفَعِيل) واستدلّوا بقولهم: (جَنَقْنَاْهُمْ بِالْمَنْجَنِيقِ) ويقول أعرابي: (كانت بيننا حروب عَوْنٌ تَفَقُّاْ فِيْهَا الْعِيُونُ، مَرَّةً تُجَنَّقُ، وأخرى تُرَشَّقُ) 4 أي: تارة نرمى بالمنجنيق، وتارة نرشق بالسِّهَامِ. قال ابن دريد: (فَقَوْلُهُ: تُجَنَّقُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ زَائِدَةٌ؛ وَلَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَقَالَ: تُمَجَنَّقُ) 5.

وتحتل الأصل الحماسي؛ إن صحَّ أنّها كلمة أعجمية معربة⁶؛ لأنَّهم وجدوا فيها الجيم والقاف، ولا يجتمعان في كلمة عربية، وذكروا أنّ الأصل: (مَنْ جَهْ نِيكَ) وتفسيره: مأجودني، أو (مَنْجَكْ نِيكَ) 7. ويرى بعض الباحثين أنّ الصَّواب أنّها يونانية؛ وأصلها (صورة 14: منكنيكون) ومنها: (صورة 15: منكينقا)

-
- 1 ينظر: الكتاب 309/4، والأصول 237/3، والمنصف 146/1، والمقتصد في شرح التكملة 816/2، وشرح الملوكي 154، والإيضاح في شرح المفصل 383/2.
 - 2 ينظر: الجمهرة 490/1.
 - 3 ينظر: اللسان (جنق) 37/10، و (محقق) 338/1.
 - 4 الجمهرة 490/1، وينظر: المنصف 147/1، وسفر السعادة 479/1، وشرح الشافية للرّضي 2350.
 - 5 الجمهرة 490/1.
 - 6 ينظر: المعرب 571، ورسالتان في المعرب 104، وشفاء الغليل 184، والطراز المذهب 109 ب.
 - 7 ينظر: رسالتان في المعرب 104.

(609/2)

بالسريانية¹.

وإن صحَّ أنّها معربة فهي خماسية؛ وليس في قولهم: جَنَقُونَا، أو تُجَنَّقُ، ونحوه دليل؛ لأنَّهم (إذا اشتقُّوا من الأعجمي خلطوا فيه؛ لأنَّه ليس من كلامهم فاجترؤوا عليه فغيَّروه) 2. فيكون وزنها على هذا (فَعْلَلِيْلًا) بمنزلة (دَرْدَيْسٍ) .

وكان سيبويه³ ومن تابعه⁴ يرون أنّها رباعيّة من (م ج ن ق) ووزنها (فَنَعْلِيل) بمنزلة (عَنْتَرِيْس) .

واستدلّوا على أصالة الميم وزيادة التّون ببقاء الأولى وسقوط الثّانية في الجمع؛ إذ قالوا: مجانيق؛ فجرت التّون مجرى الياء في (عَيْضُمُوزٍ) وهي: العجوز الكبيرة، وجمعها: عَضَامِيْرُ. ولأنّه (إن جعلت التّون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً؛ إلّا الأسماء من أفعالها نحو: مُدْخِرَج، وإن كانت التّون زائدة فلا تزداد الميم معها؛ لأنّه لا يلتقي في الأسماء، ولا في الصّفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان، ولو لم يكن في هذا إلّا أنّ الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزّيادة لكانت حجةً⁵ .

1 ينظر: المعرّب 572.

2 المنصف 147/1، وينظر: شرح الشّافية 350/2.

3 ينظر: الكتاب 309/4.

4 ينظر: الأصول 50/3، 237، والمنصف 146/1، والاستدراك 168، وشرح

الملوكيّ 15، والممتنع 154، 253.

5 الكتاب 309/4.

(610/2)

وإن ثبت أنّها أعجميّة فليس فيما استدّلوا به على زيادة التّون دليل؛ لما تقدّم، وإن كانت عربيّة فلكلّ من الثّلاثيّ والرّباعيّ دليله.

(611/2)

الفصل الثالث: التداخل بين الرّباعيّ والخماسي

تمهيد الفصل الثالث

...

الفصل الثّالث: التداخل بين الرّباعيّ والخماسيّ

لا يكثر التداخل - أيضاً - بين الرّباعيّ والخماسيّ كثرته بين الثّلاثيّ والرّباعيّ؛ وهو في

القلة كتداخل الثلاثي والحماسي.

ومرد ذلك قلة الأصلين؛ ولا سيما الحماسي. ولعل أول من فطن إلى ذلك، ونبه عليه ابن جني؛ حين قال: "وأما تراحم الرباعي مع الحماسي فقليل؛ وسبب ذلك قلة الأصلين جميعاً؛ فلما قلَّ ما يعرض من هذا الضرب فيهما"1. وينتظم التداخل بين الرباعي والحماسي في هذا الفصل مجموعتان؛ هما:
الأولى: ما ثانيه نون.
الثانية: ما ليس ثانيه نون.

1 الخصائص 55/2.

(615/2)

المبحث الأول: ما ثانيه نون
إنَّ التَّونَ الثَّانِيَةَ - كما تقدَّم - لا تزداد في الرَّبَاعِيَّ إِلَّا بِثَبْتِ، كما لا تزداد في الْخَمَاسِيَّ بغير ذلك؛ على عكس حالها متوسطةً بين أربعة أحرفٍ.
بيد أنَّ زيادتها ليست نادرة؛ فقد وقع التداخل بها في الحماسي فمن العلماء من يراها أصلاً؛ فيجعل الكلمة خماسيةً، ومنهم من يراها زائدةً؛ فتكون الكلمة عنده رباعيةً.
وفيما يلي بيان هذا من خلال الأمثلة:
يتداخل الأصلان الرباعي والحماسي في (الهندلج) وهي: بقلة غريبة، قيل: لا تنبت كل سنة، وهي تحتل الأصلين:
فذهب الجمهور1 إلى أنَّها رباعية من (ه د ل ع) بزيادة التَّون، ووزنها عندهم (فُنْعَلِل) لأنَّه لا أصل يقابل التَّون فتحمل عليه؛ فهي كنون (كُنْتَأَل) وهو: القصير، و (كَنْهَيْل) وهو: ضرب من الشجر؛ وهما زائدتان2.
ودَّهَب ابن السَّراج3 إلى أنَّها خماسية من (ه ن د ل ع) على

1 ينظر: الخصائص 203/3، وشرح الكافية الشافية 2025/4، وشرح الشافية

للرَّضِي 49/1.

2 ينظر: الخصائص 203/3.

3 ينظر: الأصول 325/3، وشرح الكافية الشافية 2025/4، وشرح المرادي= 231/5.

(616/2)

بناء (فُعْلِل) وأنه مما فات سيبويه من الأبنية. وما ذهب إليه ضعيفٌ للأوجه التالية:
الأول: أنه يلزم على تقدير أصالة التّون عدم التّظير.
الثاني: أنه حكي (الهَنْدَلَع) بكسر الهاء؛ كما روي عن كُرَاع¹؛ فيلزم على القول بأصالة التّون إضافة بناءٍ سادسٍ، وهو (فُعْلِل) فيفوت تفضيل الرّباعيِّ على الخماسيِّ؛ وهو المطلوب²؛ لأنّه - حينئذٍ - أقلّ منه في عدد الأبنية الأصول؛ وهو مخالفٌ لطبيعة الأصول في العربيّة؛ لأنّ الأقلّ في عدد حروفه الأصول هو الأكثر في عدد الأبنية؛ لحفّته وكثرة استعماله؛ ألا ترى أنّ أبنية الثلاثيِّ أكثر من أبنية الرّباعيِّ؛ فوجب أن تكون أبنية الرّباعيِّ أكثر من أبنية الخماسيِّ.
الثالث: أنه يلزم على قول ابن السّراج أصالة نون (كُنْتُأَل) و (كَنْهَبِل) ونحوهما ممّا لم تثبت أصالة التّون فيه³؛ وذلك خرقٌ لا يرقع؛ فتكثر الأصول⁴.
الرّابع: أنّ الحرف إذا تردّد بين الأصالة والزّيادة فحمّله على الزّيادة

1 ينظر: شرح المراديّ 232/5.

2 ينظر: شرح المراديّ 232/2.

3 ينظر: الخصائص 203/3، وشرح الكافية الشافية 2025/4، وشرح المراديّ 232/5.

4 ينظر: الخصائص 49/1.

(617/2)

أولى؛ لكثرة ذي الزّيادة، وقلة أبنية الأصول¹.
ومن أمثلة التّدخل في هذا الباب: تداخل الأصلين في (الْمَنْفَرِش) وهي: العجوز الكبيرة في قول الرّاجز:
قَدْ زَوَّجُونِي بِعَجُوزٍ فَمَنْفَرِشٍ²

وهي تحتمل الأصلين:

فذهب ابن دريد إلى أنّها من الرباعيّ (ق ف ر ش) بزيادة التّون؛ على زنة (فَنَعَلِل) 3.
وذهب الجوهريّ إلى أنّها من الخماسيّ وأصلها (ق ن ف ر ش) 4 بأصالة التّون على زنة
(فَعَلَلِل) وهو الرّاجح؛ لأنّ التّون لا تزداد في هذا الموضع إلّا بثبّت؛ وليس ثمة ما يدلّ
على زيادتها، والبناء على أصلتها موجود؛ وهو (فَعَلَلِل) كـ (جَحْمَرِشٍ) .
ويتداخل الأصلان الرباعيّ والخماسيّ في (خَنَدَرِيسٍ) وهو: التمر القديم، أو الحنطة،
وقيل: الخمر، وهو يحتمل الأصلين:
فمذهب الجوهريّ 5 وغيره 6 أنّه رباعيّ من (خ د ر س) بزيادة

1 ينظر: الخصائص 49/1.

2 ينظر: الجمهرة 1134/2، 1228/3.

3 ينظر: الجمهرة 1228/3.

4 ينظر: الصّحاح (قنفرش) 1017/3.

5 ينظر: الصّحاح (خورس) 923/3.

6 ينظر: شرح الشافية للرّضويّ 50/1، والارتشاف 53/1.

(618/2)

التّون ووزنه حينئذٍ (فَنَعَلِل) .

ومذهب الجمهور 1 وعلى رأسهم سيويوه 2 أنّه خماسيّ من (خ ن د ر س) على وزن
(فَعَلَلِل) بأصالة التّون؛ وهو الرّاجح لوجود البناء؛ كـ (سَلَسَبِلٍ) و (عَلَطَبِيسٍ) وهو
الأملي البراق؛ ولأنّه لا يوجد دليل على زيادة التّون.

ومن ذلك تداخل الأصلين في (حَنَزَقِرٍ) وهو: القصير الدّميم من الناس، ويحتمل
الأصلين:

فيرى الجمهور 3 أنّه خماسيّ على وزن (فَعَلَلِل) كـ (قِرْطَعِبٍ) و (جِرْدَخِلٍ) .

وذهب ابن دريد إلى أنّه رباعيّ على زنة (فَنَعَلِل) 4 بزيادة التّون.

ومذهب الجمهور أرجح؛ لأنّهم لم يجدوا دليلاً على زيادة التّون؛ التي لا تزداد في هذا
الموضع إلّا بثبّت؛ كما ذكرنا.

ويتداخل الأصلان الرباعيّ والخماسيّ في (القِنَصَعِرٍ) وهو: الرّجل القصير العنق، والظّهر

المُكْتَل؛ وهو يحتملهما:

- 1 ينظر: الكتاب 302/4.
- 2 ينظر: الأصول 222/3، ومختصر شرح أمثلة سيبويه 92، وشرح الشافعية للرَضِيِّ 50/1، والممتع 163/1.
- 3 ينظر: الكتاب 323/4، والمنصف 30/1، شرح الملوكي 168، 169، والصَّحاح (حزرق) 638/2.
- 4 ينظر: الجمهرة 1238/3.

(619/2)

فذهب ابن دريد إلى أنه رباعيٌّ على زنة (فَعْلَل) 1 وتردّد فيه الأزهريّ 2. وكان ابن منظور يميل إلى أنه خماسيٌّ فذكره فيه 3؛ ووزنه - حينئذٍ (فَعْلَلَن) وهو الرَّاجِح على قاعدة التّون ثانية. ومن ذلك تداخل الأصلين الرّباعيّ والخماسيّ في (هَمَرَش) وهي: العجوز المضطربة الخلق، وقد اختلفوا فيه 4: فذهب سيبويه في أحد قوليّه إلى أنه رباعيٌّ من (ه م ر ش) على وزن (فَعْلَل) ونصّ كلامه: (ويكون على مثال (فَعْلَل) وهو قليل. قالوا: الهَمَرَش) 5. وإلى هذا ذهب كُراعٌ فيما حكاه ابن سيده 6، وذكر أنه لا نظيره البتّة ونقله ابن السّراج 7، وكان ابن عصفور يراه، ويحتجّ له بقوله: "فأما هَمَرَش، فينبغي أن يحمل على أنّ إدغامه من قبيل إدغام المثليّن؛ ويكون

- 1 ينظر: الجمهرة 1228/3.
- 2 ينظر: التهذيب 279/3.
- 3 ينظر: اللسان (قنصر) 118/5.
- 4 ينظر: الكتاب 298/4، 330، والأصول 221/3، 345، والخصائص 60/2، والمقتصد في شرح التّكملة 1145/3، وشرح الشافعية للرَضِيِّ 270/2، 364، والممتع 296/1.
- 5 الكتاب 298/4.

6 ينظر: المحكم 343/4.

7 ينظر: الأصول 221/3.

(620/2)

وزن الكلمة (فَعْلِلًا) فتكون ملحقةً بِجَحْمَرِشٍ؛ لما ذكرنا من أنَّ الأصل في كلِّ إدغام يكون في كلمة واحدة - أن يحمل على أنه من قبيل إدغام المثلين، إلا أن يمنع ذلك مانع؛ فإذا صغرت همزاً على هذا القول، أو كسرتة، قلت: هُمَيْرِشٌ وهَمَارِشٌ؛ فتحذف إحدى الميمين؛ لأنها زائدة¹.

وذهب سيبويه في قوله الآخر إلى أنه رباعي - أيضاً - ولكن على زنة (فَنَعْلِل) فقد كان يقول: "وأما الهمزُ فإتما هي بمنزلة القَهْلِس²، فالأولى نونٌ - يعني: إحدى الميمين - نونٌ ملحقةٌ بِقَهْلِسٍ؛ لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعْلِل³". وهذا خلاف ما تقدم، من أنه كان يراه على وزن (فَعْلِل) ولعله نسي ما قاله ثم أو غير رأيه فيه، أو كان يرى الوجهين معاً. وقد أدرك ابن سيده ما وقع لسيبويه؛ فقال: (جعلها سيبويه مرةً (فَنَعْلِلًا) ومرةً (فَعْلِلًا))⁴.

على أنه ينبغي أن ندرك أنَّ الأصل لا يختلف في قولي سيبويه فهو رباعيٌّ على القولين من (ه م ر ش) والفرق بين الوزنين في الحرف

1 الممتنع 296/1.

2 القهبلِس: الضخمة من التساء، ينظر: اللسان (قهبلِس) 185/6.

3 الكتاب 330/4.

4 المحكم 343/4، وفيما نقله ابن منظور من نص ابن سيده في هذا الموضع تحريف؛ إذ جعل الوزن الثاني (فَعْلِلًا) ولعله من خلل الطباعة، ينظر: اللسان (همرش) 365/6.

(621/2)

الزائد؛ فهو ميمٌ على وزن (فَعْلِل) ونونٌ على وزن (فَنَعْلِل) ولكنها قلبت ميماً من أجل الإدغام.

وينبغي أن لا يُقطع - أيضاً - في نسبة تباين الرأي في هذه الكلمة إلى سيبويه، فليس

بعيداً أن يكون من زيادات بعض العلماء في نسخ الكتاب، أو من وهم النسخ؛ فإن هذه الكلمة كانت ساقطة من نسخة ابن السراج من الكتاب المنسوخة عن نسخة أبي العباس المبرد؛ ولم تكن مثبتة - أيضاً - في نسخة ثعلب¹.
ومهما يكن من أمر؛ فلم يكن أبو عليّ الفارسيّ - فيما نقله ابن سيده² - راضياً عن الوزن الثاني؛ الذي جاء في (الكتاب) وهو (فَنَعَلِل) لأنه لو كان الأمر كذلك لظهرت التّون؛ فإن إدغام التّون الساكنة في الميم من كلمة واحدة؛ لا يجوز. وكان يستدل بأنهم لم يدغموا التّون في قولهم: (شاة زُماء) كراهة أن تلتبس بالمضاعف.
على أن ما ذهب إليه أبو علي لا يؤخذ على إطلاقه؛ ألا تراهم أجازوا إدغام أحد المتقارين في الآخر، في كلمة واحدة؛ إذا لم يكن ملبساً؛ وذلك في أبنية محصورة؛ نحو (انفَعَل) و (افتَعَل) و (تَفَعَل) و (تَفَاعَل) نحو (اَحْمَى) و (اسْمَعَ) و (ارْمَل) و (ادَارَكَ) وكذلك (فَنَعَلِل) فلعل منه (هَمَرَش).
وذهب الأخفش إلى أنه خماسي من (ه ن م ر ش) بأصالة التّون

1 ينظر: الأصول 221/3.

2 ينظر: المحكم 343/4.

(622/2)

وزنه (فَعَلِلِل) ك (جَحْمَرَش) 1، وقد قلبت التّون ميماً وأدغمت لعدم اللبس؛ لأنه لا وجود لبناء (فَعَلِلِل) سوى (هَمَرَش).
أما (هَمَقَع) وهو: الأحمق فهو رباعي، وإحدى الميمين زائدة؛ وهو على بناء (فَعَلِلِل) لوجوده، نحو (شُخِر) وهو: الرّجل الجسيم المكتبر، و (دُبَّخَس) وهو الضّخم.
واحتجّ الأخفش - أيضاً - بأنّ (هذه البنية - أعني: (فَعَلِلِلِل) - لم توجد في موضع من المواضع، قد لحقتها زوائد للإلحاق؛ فيعلم بذلك أنّ هَمَرَشاً في الأصل: هَمَرَشْ؛ إذ لو لم يحمل على ذلك، وجعل من إدغام المثليين لكان أحد المثليين زائداً؛ فيكون ذلك كسراً لما ثبت في هذه البنية واستقر، من أنّها لا تلحقها الزوائد للإلحاق) 2.
على أنه يرد عليه أنّهم ألحقوا بها مثلاً واحداً على رأي بعضهم؛ وهو: خُورَش³.
وكان ابن جني يقول بمذهب الأخفش؛ فيرى أنّ الكلمة خماسية: قلبت نوهاً وأدغمت؛ لما أُن اللبس؛ لعدم وجود (فَعَلِلِل) 4.

وينبغي على هذا الخلاف بينهم في أصل (هَمْزٍ) أن يختلف التصغير والتكسير؛ فيقال: هَمْزٍ وَهَمْزٍ عَلَى رَأْيٍ مِنْ رَأْيِهِ

1 ينظر: الأصول 345/3، والممتع 345/1، 346.

2 الممتع 297/1.

3 ينظر: شرح الشافية للرّضويّ 364/2، والممتع 297/1.

4 ينظر: الخصائص 60/2.

(623/2)

رباعياً 1 ويقال: هُنَيْمٌ وَهَنَامٌ عَلَى رَأْيٍ مِنْ كَانَ يَعِدُّهُ خَمَاسِيّاً 2.

ومن التداخل بين الرباعي والخماسي، ممّا ثانيه نونٌ، تداخل الأصلين في قولهم: (عجوزٌ شَهْبَرَةٌ) و (شَهْبَرَةٌ) بمعناه، وقد جاء في الحديث: "لا تَتَزَوَّجَنَّ شَهْبَرَةً وَلَا هَبْرَةً" 3 وهو يحتمل الأصلين:

فذهب ابن عصفورٍ إلى أنّه خماسيٌّ، وليس من (شَهْبَرَةٍ) فهما أصلان من باب: سَبَطَ وَسَبَطَ؛ لأنّه لا يجوز - عنده - أن يكون (شَهْبَرَةٌ) رباعياً على وزن (فَنَعَلَلَةٍ) لأنّ ذلك بناءٌ غير موجودٍ؛ فيكون موافقاً لمعنى (شَهْبَرَةٍ) وليس منه. وبالقياس على ما ذكرته من قاعدة سَبَطَ وَسَبَطَ فَإِنَّهُمَا مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ، لا أصلين، وهو (ش ه ب ر) فيكون وزن شَهْبَرَةٍ (فَنَعَلَلَةٍ) لدلالة الاشتقاق؛ ولأنّ النون من حروف الزيادة.

وفقد البناء فيما احتجّ به ابن عصفورٍ دلالةً قويّةً، إلّا أنّ الاشتقاق مع كون النون من حروف الزيادة - أقوى؛ فيكون من نواذر الأبنية. ونحو ذلك (خَضِرْفٌ) و (خَنْضِرْفٌ) وهما بمعنى: المرأة الصّخمة اللّحيمة الكبيرة الثّديين، وقيل: المسترخية اللّحم، فقد ذهب ابن عصفورٍ إلى أنّهما أصلان مختلفان، على الرّغم من تقاربهما في اللفظ واتّفاقهما في

1 ينظر: الممتع 296/1.

2 ينظر: الخصائص 60/2.

3 ينظر: كنز العمال 302/16، وغريب الحديث للخطّابي 216/3، والمجموع المغيث 23/2، والتهاية 512/2، والتهرة: القصيرة الدميمة.

(624/2)

المعنى؛ لأنّ القول بزيادة التّون يؤدّي إلى بناء (فَنَعْلِل) وهو غير موجود؛ كما ذكر؛
فيحملان على باب: سَبَطِ وَسَبَطُ 1. وأرى أنّهما من أصل واحد؛ وهو الرّباعيّ (خ ض
ر ف) للعلّة السابقة.

أمّا قولهم (خَنْثَبَةٌ) و (خَنْثَعَةٌ) وهما بمعنى: النّاقة الغريزة اللّبن، فليس أحدهما من
الآخر؛ بل هما من باب: سَبَطِ وَسَبَطُ؛ لأنّ العين ليست من حروف الزّيادة.
ويجوز في (خَنْثَعَةٌ) أن يكون رباعياً أو خماسياً؛ فمن رواه بضمّ الحاء جعله رباعياً؛ كما
فعل سيبويه؛ فهو عنده بمنزلة (كَنْهَبِل) في زيادة التّون؛ لأنّه ليس في الكلام على مثال
(جُرْدَحِل) وإنّما جاء بزيادة التّون 2.
ومن رواه بالكسر جعله خماسياً، بأصالة التّون ك (قِرْطَعِب) ومن هؤلاء الفارسيّ 3، ونصّ
على أنّ وزنها (فَعْلَلَةٌ) .
والقول بزيادتهما هو الرّاجح؛ لدلالة الضّمّ؛ إذ ليس في الكلام (فُعْلَل) وبهذا استدلّ أبو
عليّ الفارسيّ 4.

1 ينظر: الممتع 146/1، 147.

2 ينظر: الكتاب 325/4.

3 ينظر: ديوان الأدب 96/2.

4 ينظر: التّكملة 240.

(625/2)

ومن تداخل الأصلين ممّا ثابته نوّن ما وقع في (العَنْدَلِيب) 1 وهو: طائرٌ أصغر من
العصفور، يصوّت ألواناً، يقال: إنّهُ البُلْبُل، وهو يحتمل الأصلين:
فذهب سيبويه إلى أنّه خماسيّ على زنة (فُعْلَلِيل) ك (خَنْدَرِيس) 2 وعلى ذلك - أيضاً
- ابنُ السّراج 3، وابن سيده 4، والزّمخشريّ 5.

وذهب الأزهرى إلى أنه رباعيّ، من (ع ن د ل) ثُمَّ مَدَّ بِيَاءً، وَكَسَعَ بِلَامٍ مَكْرَرَةً، فقالوا: (عَنْدَلِيلٌ) فقلبت اللام بَاءً⁶. وكان الأزهرى يستدلّ لمذهبه بظهور اللام على أصلها في قول الشاعر:

وَالْعَنْدَلِيلُ إِذَا زَقَا فِي جَنَّةٍ ... خَيْرٌ وَأَحْسَنُ مِنْ زُقَاءِ الدُّخْلِ⁷
ولكلّ من الرايين ما يؤيده، والراجح أنّه خماسيّ؛ فليس في مادّة (عندل) ما يدلّ على معناه، أمّا قولهم: يُعَنْدِلُ البلبل، أي: يصوّت، وَعَنْدَلُ الهُدْهُدُ، فليس فيه دليلٌ قاطعٌ؛ أنّه يحتمل أن يكون مشتقّاً من

1 ليس التداخل في هذه الكلمة بسبب التّون الثّانية، وإنما ذكر -هنا- لدخوله تحت عنوان المبحث.

2 ينظر: الكتاب 303/4.

3 ينظر: الأصول 222/3.

4 ينظر: المحكم 230/2.

5 ينظر: أساس البلاغة (عندلب) 314.

6 ينظر: التهذيب 352/3.

7 ينظر: التهذيب 352/3، واللّسان (عندل) 480/11.

(626/2)

(العَنْدَلِيبُ) أو (العَنْدَلِيلُ) على حدّ سواء؛ لأنّ الخامس محذوفٌ في قولهم: (يُعَنْدِلُ) و (عَنْدَلٌ) على طريقتهم؛ إذا اضطرّوا إلى نحو ذلك من سَفَرَجَلٍ: سَفَرَجَ. وقولهم: إنّ الباء في (العَنْدَلِيبُ) مبدلةٌ من اللام ليس عليه دليلٌ قاطعٌ، ولو كان بينهما تبادلٌ لكان الأولى أن تكون الباء هي الأصل؛ واللام هي البدل؛ لمشاركة اللام الأولى.

(627/2)

المبحث الثّاني: ما ليس ثانيه نوناً

إنّ التداخل في هذا النوع أقلّ من التداخل بين الثّلاثيّ والرّباعيّ للعلة السّابقة - أيضاً - ومنه تداخل الأصيلين الرّباعيّ والخماسيّ في (السّلسِيلُ) وهو: الماء أو الشّراب

اللَّذِيذ اللَّيِّن الَّذِي لَا خَشُونَةَ فِيهِ.

قال عز وجل: {عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا} 1 فكأنَّ العينَ سَمِّيت بالصفة منه، وقد جاء مصروفاً؛ لأنَّه رأس آية 2، وفي أصله خلافٌ بين أهل اللغة.
فمذهب الجمهور 3 - وعلى رأسهم سيبويه - 4 أنَّه خماسيٌّ من (س ل س ب ل) على زنة (فَعْلَلِيل) كـ (دَرْدَبَيْس).
وذهب بعضهم إلى أنَّه رباعيٌّ من (س ل ب ل) على وزن

1 سورة الإنسان: الآية 18.

2 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 261/5.

3 ينظر: التبيان 2260/2، والجامع لأحكام القرآن 142/19، وشرح الشافية للرَضِيِّ 62/1.

4 ينظر: الكتاب 303/4.

(628/2)

(فَعْلَلِيل) بتكرير السين، وهي فاء الكلمة، كـ (دَرْدَبَيْس) على رأي من جعل الدالَّ الثانية مكرَّرة 1، وهذا بعيدٌ؛ إذ لا دليل على تكرير الفاء؛ كما تقرَّر عند جمهور اللغويين، وقد بُسِط القول في مثله في الباب الأوَّل.
وذهب الزَّمخشرِيُّ إلى أنَّه رباعيٌّ - أيضاً - ولكن من (س ل س ل) بزيادة الباء 2، ووزنه - حينئذٍ (فَعْلَلِيل) وهو بعيدٌ؛ لأنَّ الباء ليست من حروف الزيادة.
ويحتمل رأيه شيئاً آخر، نَبَّه عليه أبو حيان؛ وهو أنَّه أراد أنَّ الباء زائدة على بناء (سَلْسَل) و (سَلْسَال) فصارت خماسيةً من باب الأصلين المتقاربين؛ كما في: سَبِط وسَبْطَر 3؛ فإن كان الأمر ذاك فمذهبه كمذهب الجمهور في أنَّها خماسيةٌ، على وزن (فَعْلَلِيل).

وذهب بعضهم إلى أنَّ الكلمة ليست خماسيةً ولا رباعيةً؛ بل هي ثلاثيةٌ إمَّا من (س ل س) أو من (س ل ل) أو مركبةٌ من (سَأَل) و (سَبِيل).
وكان السَّمين الحلبي يرى أنَّها من (س ل س) 4؛ لأنَّه وجدها

1 ينظر: شرح الشافية 62/1، والبحر المحيط 39/8، والارتشاف 54/1، والمزهر

16/2.

2 ينظر: الكشف 672/4.

3 ينظر: البحر المحيط 398/8.

4 ينظر: عمدة الحقاظ 246.

(629/2)

بمعناه؛ لقولهم: شرابٌ سَلَسٌ؛ أي: سهلٌ، لَيِّن الانحدار؛ فيكون وزنها - حينئذٍ (فَعْلِيلًا) بزيادة الباء واللام الأخيرة؛ وهو بعيدٌ؛ لزيادة ما ليس من حروف الزيادة، وهي الباء. وجعله الزاغب من (س ل ل) 1 فيكون وزنها - حينئذٍ (فَعْفِيلًا) وهو بعيدٌ من وجهين: الأول: زيادة ما ليس من حروف الزيادة؛ وهو الباء. الثاني: تكرير ما لم يقيم الدليل على تكريره؛ وهو فاء الكلمة. وقيل: إنها مركبة من (سأل) و (سبيل) على طريق التركيب الإسنادي في الأعلام ك (تَأَبَّطُ شَرًّا) و (شَابَ قَرْنَاهَا) فأصلها على هذا الرأي: (سَلَّ سَبِيلًا) 2 وسميت الجنة بذلك؛ لأنه لا يشرب منها إلا من سأل إليها سبيلًا، بالعمل الصالح. وقد عزي هذا الرأي إلى علي بن أبي طالب 3 - رضي الله عنه - وفي عزوه إليه - رضي الله عنه - بعد، كما أشار إليه بعض العلماء 4. وليس لهذا الرأي - من حيث الصناعة - دليل قاطع؛ وهو غير مقبول عند خُذَّاق العربية، ومنهم الزمخشري الذي كان يراه تكلفاً

1 ينظر: المفردات 418.

2 ينظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة 4، والكشاف 672/4، والبحر المحيط

398/8، وعمدة الحقاظ 246، والمدخل لعلم كتاب الله 106.

3 ينظر: الكشف 672/4، والبحر المحيط 398/8.

4 ينظر: البحر المحيط 398/8.

(630/2)

وابتداءً¹، وكذا الكرماني².

ومن أمثلة التداخل في هذا النوع: تداخل (ع ق ر ط)، و (ع ق ر ط ل) في (العقرطَل): أنثى الفيل، واللفظ يحتمل الأصلين:

فذهب الفارسي³ وابن مالك⁴ إلى أنه رباعيٌّ، واللام زائدةٌ. وإنما حداهما على ذلك أنَّهما روياه بكسر العين والقاف؛ فلم يجدا (فَعِلَّل) فحملاه على (فَعِلَّل) بزيادة اللام، وليس بأصالتها.

وذهب ابن سيده⁵ وابن منظور⁶ والفيروزبادي⁷ إلى أنه خماسيٌّ، على زنة (فَعَلَّل) لأنَّهم روه بفتح العين والقاف، فحملوه على (سَقَرَجَل) فإن كان الأصل الفتح فهو خماسيٌّ، وإن كان الكسر فهو رباعيٌّ.

ومن ذلك ما تقارب فيه الأصلان الرباعي والخماسي ك (ضَبَغَطَى) و (ضَبَغَطَرَى) وهما كلمتان يُفَرَّعُ بهما الصَّيَّان، أو فَرَّاعَةُ الزَّرْع التي تنصَّب للطَّير؛ وهما أصلان مختلفان – كما نصَّ ابن جني⁸. أولهما

1 ينظر: الكشف 672/4.

2 ينظر: غرائب التفسير 1289/2.

3 ينظر: المساعد 57/4.

4 ينظر: التسهيل 296، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل 1073/3.

5 ينظر: المحكم 329/2.

6 ين اللسان (عقرطَل) 466/11.

7 ينظر: القاموس (عقرطَل) 1337.

8 ينظر: الخصائص 55/2.

(631/2)

رباعيٌّ، وثانيهما خماسيٌّ، وإن تقاربت حروفهما، واتَّحد معناهما؛ فليس أحدهما من الآخر؛ لأنَّ الرِّاء ليست من حروف الزَّيادة. وقد ذكرهما ابن منظور في الأصلين¹ على الصَّواب.

ونحو ذلك تداخل الأصلين (د ر د ب) و (د ر د ب س) في (دَرْدَب) و (دَرْدَبِيس) في قول الشاعر:

أُمُّ عِيَالٍ فَخْمَةٌ تَعُوسُ قَدْ ... دَرَدَبَتْ وَالشَّيْخُ دَرْدَبِيسُ 2
 وهما بمعنى: الشيخ الكبير الهمم والعجوز - أيضاً - . ويحتملان ثلاثة أوجه:
 الأول: أن يكون الرباعي (دَرَدَب) هو الأصل؛ فتكون السين في (دَرْدَبِيس) زائدة،
 كزيادتها في (خَلْبَس) من (خَلَب) .
 والثاني: أن يكون أصلين متقاربين؛ وليس أحدهما من الآخر؛ وإلى هذا مال ابن جني 3.
 والثالث: أن يكون (دَرْدَبِيس) هو الأصل، و (دَرَدَب) فعلٌ مشتقٌّ منه؛ فاضطرَّ
 علحذف خامسه؛ أن الفعل لا يكون على خمسة أصول.
 وليس هذا الوجه ببعيدٍ عند ابن جني؛ الذي قال: (ولا أدفع أن يكون استكره نفسه
 على أن بني من درديس فعلاً فحذف خامسه، كما

-
- 1 ينظر: اللسان (ضبط) 4/481، و (ضبط) 7/341.
 - 2 ينظر: التهذيب 13/152، واللسان (درديس) 6/81، والتاج 4/148.
 - 3 ينظر: الخصائص 2/55.

(632/2)

أنه لو بني من سَفَرَجَلٍ فعلاً عن ضرورة لقال: سَفَرَجَ 1.
 وهذا الذي ذهب إليه ابن جني قوي؛ وهو أرجح الأوجه الثلاثة، ويتلوه الأول، ثم
 الثاني؛ وهو أبعداها؛ لما تقدّم في قاعدة: سَبَطٍ وَسَبَطٍ.

1 الخصائص 2/55.

(633/2)

الباب الرابع: أسباب التداخل وأثره في بناء معاجم القافية

الفصل الأول: أسباب التداخل

...

الفصل الأول: أسباب التداخل

ثمّة أسبابٌ تؤدي - في النهاية - إلى تداخل الأصول في معاجم القافية، ومن أبرزها:

أ- اتّحاد المعنى (تقارب الأصلين والمعنى واحدٌ) .

ب- القلب المكانيّ.

ج- الإبدال.

د- الهمز والتّخفيف.

هـ- التعريب.

والحذف والتعويض.

ز- الإلحاق.

ح- التّحت.

ط- الضّرورة الشّعريّة.

ي- تصريف الحروف وما أشبهها.

ك- الإدغام.

ل- الجمع.

م- توهّم أصالة الحرف.

ن- اختلاف الحركات.

س- التّصحيّف والتّحريف.

ع- متابعة مدرسة التّقليبات.

وفيما يلي أفراد كلّ منها بشيءٍ من التّفصيل.

(639/2)

أ- اتّحاد المعنى (تقارب الأصلين والمعنى واحدٌ) .

يؤدّي اتّحاد المعنى بين الكلمتين إلى تداخل الأصول، ولا يؤخذ ذلك على إطلاقه؛ فهو مشروطٌ بأن تتفق الكلمتان في أكثر الحروف؛ وهو ما يعرف اصطلاحاً بباب (سَبَطِ وَسَبَطِ) .

ومنه أن تجد الثلاثيّ على أصلين متقاربين والمعنى واحدٌ؛ فيظنّ أنّهما من أصلٍ واحدٍ؛ وليساً أصليين، كقولهم: شيءٌ رِخْوٌ، ورِخْوٌ، بمعنى: لين، وهما - كما ترى - شديداً التّداخل في الأصول.

وقد حكى الأزهري عن أبي الهيثم¹ أنّه يرى أنّ (الرّخْوَدَ) و (الرّخْوَ) أصلٌ واحدٌ؛ وهو (ر خ و) وذكر أنّ الرّخْوَدَ: هو الرّخْوُ: زيدت فيه دالٌّ، وشدّدت؛ كما يقال: فَعَمَّ

وَفَعْمَلٌ 2 وهو: الممتلئ.

وعلى مذهب أبي الهيثم هذا يكون وزن (الرَّخَوْدَ) (فَعْلَدَ) وليس الأمر كذلك.
قال ابن جني: "وإنما تركيب: رَخَوٍ من (رخ و) وتركيب: رَخَوْدٍ من (ر خ د) وواو رَخَوْدٍ زائدة" 3.

-
- 1 هو: أبو الهيثم الرازي، ولا يكاد يعرف من اسمه ونسبه غير هذا؛ وهو معدود في النحاة اللغويين، وقد قدم (هراة) قبل وفاة (شمر) بُسْنِيَّات، فنظر في كتبه، وعلق برده عليه، وكان السكري يروي عنه، وتوفي سنة (276هـ) .
ومن مصادر ترجمته: الفهرست 86، وتهذيب اللغة 26/1، وإنباه الرواة 188/4.
2 ينظر: التهذيب 268/7.
3 الخصائص 44/2.

(640/2)

وهو على وزن (فَعْوَل) مثل (عَلَوْدَ) وهو: الغليظ الرقبة، و (عَسَوْدَ) وهو القوي الشديد.

أَمَّا (رَخَوٌ) فهو (فَعْلٌ) .

ويقوي هذا أن الدال في (رَخَوْدَ) ليست من حروف الزيادة؛ فلا يقال: إن الأصل: (رَخَوٌ) ثم زيدت الدال؛ كما قال أبو الهيثم.
والذي أدى إلى تداخل الأصلين في (رَخَوٍ) و (رَخَوْدَ) أن الفاء والعين فيهما متفتحتان؛ مع اتحاد المعنى؛ وذلك أن الرَّخو: الضعيف، والرَّخَوْدَ: الممتشي، ويقال: امرأة رَخَوْدَةٌ، وجمعها: رَخَاوِيد.

قال أبو صخر الهذلي:

عَرَفْتُ مِنْ هِنْدَ أَطْلَالَ بَذِي التُّودِ ... قَفَرًا وَجَارَاتِهَا الْبَيْضِ الرَّخَاوِيدِ 1
ومنه تداخل الأصلين (ض ي ط) و (ض ط ر) في قولهم: (ضَيَّاطٌ) و (ضَيَّاطَرٌ) لاتحاد معنهما؛ وهو التبخر والتمايل في المشية 2، ولاتفاقهما في أكثر الحروف.
والصحيح أن (ضَيَّاطًا) من تركيب (ض ط ر) و (ضَيَّاطَرًا) من (ض ط ر) ووزن الثاني منهما (فَعْلًا) أما الأول فيحتمل ثلاثة أوجه؛ وهي: (فَعْلًا) كخَيَّاطٍ، و (فَعْلًا) كخَيْتَامٍ، و (فَعْوَعًا) كتَوْرَابٍ، فيكون أصله على هذا الأخير (ضَوِّيَّاطًا) ثم قلبت الواو

- 1 ينظر: شرح أشعار الهذليين 924/2، والتود: شجر، ويروى: البید.
2 ينظر: اللسان (ضطر) 488/4، و (ضيظ) 345/7.

(641/2)

فقالوا: ضَيَّاطٌ 1.

ومنه تقارب (فُؤَادٍ) و (فَادٍ) في قول القُطامي:
كَنِيَّةُ الْقَوْمِ مِنْ ذِي الْغَبِيْضَةِ احْتَمَلُوا ... مُسْتَحْقِقِينَ فُؤَاداً مَالَهُ فَادٍ 2
ف (فُؤَادٌ) من (ف أد) و (فَادٍ) من (ف دي) .
ومنه (الثرى) وهو: التراب النديّ و (الثراء) وهو: كثرة المال؛ وهما أصلٌ واحدٌ عند
ابن فارس؛ وهو: الكثرة وخلاف اليُبْس 3. وعليه الجوهري؛ إذ ذكرهما في (ث ر و) 4،
وتابعه فيه ابن منظور 5.
وليس (الثرى) من لفظ (الثراء) فهما أصلان؛ أولهما من تركيب (ث ر ي) لقولهم:
التَّقَى الثَّرِيان؛ وذاك أن يجيء المطر؛ فيرسخ في الأرض حتى يلتقي هو وندى الأرض.
والثاني: وهو: الثراء - من تركيب (ث ر و) لأنه من: الثروة، وهي: كثرة الشيء؛ ومنه
قولهم: ثَرَوْنَا بني فلانٍ نَثَرُوهم ثَرَوَةً؛ إذا كُنَّا أكثر منهم، ومنه كثرة المال، وهذا رأي ابن
جني 6؛ وهو الراجح؛

1 ينظر: الخصائص 45/2.

2 ينظر: ديوانه 79، وهو -هنا- يعني نفسه بذلك، أي: أنهم استحقوه معهم،
واحتملوه أسيراً؛ لا فداء له من الأسر، وآسره من سلبت فؤاده من الحي.

3 ينظر: المقاييس 374/1.

4 ينظر: الصّحاح (ثرا) 2291/6، 2292.

5 ينظر: اللسان (ثرا) 110/14، 111.

6 الخصائص 48/2.

(642/2)

لدلالة الاشتقاق.

وقد تسمَح فيهما الفراء؛ فعدهما من المقصور والممدود؛ على الرغم من اختلاف الأصلين¹.

وأدى اتحاد المعنى في (الفَيْشَة) و (الفَيْشَلَة) وهما بمعنى: الحشفة في العضو المذكور – إلى تداخل الأصلين: (ف ي ش) و (ف ش ل) في حين أنه يجوز فيهما وجهان: الأول: أن يكونا أصلين مختلفين، من باب (سَبَطٍ وَسَبَطٍ) وهو رأي جماعة من العلماء؛ كالجرمي²، وابن جني³، والجوهري⁴، وابن منظور⁵، والفيروزآبادي⁶؛ وهم يذهبون إلى أن اللام في (الفَيْشَلَة) أصلية وليست زائدة؛ ولا يستدلون بسقوطها في قولهم: (فَيْشَة) فهذه عندهم من أصل مستقل؛ وهو (ف ي ش) وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوا الياء في (الفَيْشَلَة) أقرب إلى الزيادة من اللام؛ لكثرة زيادة الياء ثانية⁷ فوزنها عندهم (فَيْعَلَة) .

1 ينظر: المقصور والممدود 17، والخصائص 48/2.

2 ينظر: شرح الشافية للرَضِيّ 381/2.

3 ينظر: الخصائص 48/2، 49.

4 ينظر: الصّحاح (فشل) 1790/5.

5 ينظر: اللسان (فشل) 521/11.

6 ينظر: القامس المحيط (فشل) 1346.

7 ينظر: الممتع 214/1.

(643/2)

الثاني: أن تكون اللام في (الفَيْشَلَة) زائدة؛ لقولهم: (الفَيْشَة) 1. وعلى هذا فوزنها (فَعَلَلَة) واللام الثانية زائدة. وهذا الرأي هو الرَّاجح عندي؛ إذ اللام من حروف الزيادة، ودلالة الاشتقاق قوية، وهي من أقوى المقاييس التي تُمَيِّزُ بها الأصول. ويبدو أن الزبيدي كان يميز الأصلين؛ فذكر (الفَيْشَلَة) في (ف ي ش) و (ف ش ل) 2. وأما إذا اختلف المعنى في الكلمتين؛ فينبغي أن يفصل بين الأصلين؛ كـ (المَهَانَة) فهي (مَفْعَلَة) من: الهوان، والميم فيها زائدة، أما (المَهَانَة) من: الحقارة فهي عند الجمهور من (م ه ن) 3، ووزنها حينئذٍ (فَعَالَة) .

وكذلك (مَقِيلٌ) فهو من (ق ي ل) إن كان بمعنى اسم الزّمان أو المكان؛ من: قال يَقِيلُ في القيلولة؛ وهي الظّهيرة؛ فوزنه (مَفْعِل) ؛ لأنّ عين المضارع مكسورة⁴.
ويكون من (م ق ل) إن كان بمعنى: التّظر أو الغمّس؛ فوزنه (فَعِيل) بمعنى اسم المفعول⁵.

-
- 1 ينظر: شرح الملوكيّ 211، والممتع 214/1، وشرح الشّافية للرّضيّ 381/2.
 - 2 ينظر: التّاج 336/4، 58/8.
 - 3 ينظر: اللّسان (هون) 438/13.
 - 4 ينظر: تصريف الأسماء 121، 122.
 - 5 ينظر: احتمال الصّورة اللفظيّة لغير وزن 121.

(644/2)

ب- القلب المكائي:

القلب في اللّغة: تحويل الشّيء عن وجهه، ومنه: قلب الشّيء، وقَلَبَهُ: حَوَّلَهُ ظَهراً لبطنٍ، وَقَلَبَ رَدَاءَهُ: حَوَّلَهُ¹.

والقلب المكائي في اصطلاح اللّغويّين: هو حلول حرفٍ مكان حرفٍ في الكلمة المفردة بالتّقديم والتّأخير: مع حفظ معناها². نحو: اضْمَحَلَّ وامْضَحَلَّ، وعميق ومَعِيقٍ؛ وسحابٍ مُكْفَهَرٍ ومُكْرَهَفٍ، وقاف الأثر وقَفَاه³. وهو سماعيٌّ؛ يحفظ ولا يقاس عليه؛ كما قال ابن عصفور⁴ وهو رأي الجمهور.

ولم يكن القلب المكائي محلّ اتّفاق عند العلماء؛ فقد اختلفوا فيه؛ وتفاوتت أدلّتهم في معرفة الأصل من المقلوب، ولا تكاد تخرج آراؤهم في القلب عن ثلاثة:

- 1- قبول القلب بشكلٍ مطلقٍ.
- 2- إنكاره.
- 3- قبوله مقيداً بوجود الدّليل.

أمّا الأوّل فهو مذهب كثيرٍ من أهل اللّغة؛ إذ تلقّوا القلب المكائي بالقبول، وكانوا يرون أنّ لكلّ مثالٍ أصلاً وفرعاً؛ ووافقهم على ذلك

-
- 1 ينظر: الصّحاح (قلب) 204/1، 205، والتّاج (قلب) 437/1، 438.

- 2 ينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية 301، واللهجات العربية في التراث 647/2.
3 ينظر: المزهر 476/1.
4 ينظر: الممتع 615/2.

(645/2)

التحويّون من الكوفيّين¹.
وقد أفرد له بعض اللّغويّين - من المدرستين - أبواباً في مؤلّفاتهم؛ جمعوا فيها كثيراً من أمثله، ومن هؤلاء: أبو عبيد القاسم بن سلام²، وابن قتيبة³، وكراع⁴، وابن دريد⁵، وابن فارس⁶، وابن سيده⁷، والسيوطي⁸.
وكان بعض المتأخّرين من المعاصرين يرون ما يراه جمهور أهل اللّغة من المتقدّمين، وعندهم أنّ مثل هذه الكلمة إذا وقعت في اللّغة الواحدة كالعربيّة؛ فإنّه يجب أن ينظر إليها على أنّ بعضها أصلٌ والآخر مقلوبٌ عنه، ولا معنى للتّفريق بينها⁹، كما فعل البصريّون - كما سيأتي - فالّتقديم والتّأخير من سمات اللّغة.
أمّا الرّأي الثّاني في القلب فقد تزعمه ابن درستويه؛ إذ كان ينكر القلب، ويخرج ما جاء منه على أنّه من أصولٍ مستقلّةٍ؛ وإن تشابحت في

-
- 1 ينظر: تاريخ آداب العرب 186/1، 187، وظاهرة القلب المكانيّ في العربية 286.
2 ينظر: الغريب المصنف 210م-211ب.
3 ينظر: أدب الكاتب 492-494.
4 ينظر: المنتخب 594/2-598.
5 ينظر: الجمهرة 1254/3، 1255.
6 ينظر: الصّاحي 329-322.
7 ينظر: المخصّص 27/14، 28.
8 ينظر: المزهر 476/1-481.
9 ينظر: في اللهجات العربية 167.

(646/2)

المعنى؛ فهو عنده من لغات القبائل، ويرى أن لكل قول مناسبة، ولكل لفظ معناه الخاص، الذي ينفرد به عن غيره في العربية؛ كالترادف والأضداد¹.
أما الثالث فهو موقف أكثر البصريين؛ وقد توسطوا فيه، وأساس مذهبهم هذا "أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير؛ فأمكن أن يكونا جميعاً أصليين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه؛ فهو القياس الذي لا يجوز غيره"².
وقد كان البصريون يستدلون على القلب بأمور، منها:
1- أن يقل أحد اللفظين في التصرف عن الآخر؛ فيكون الأكثر تصرفاً هو الأصل، والآخر هو المقلوب؛ كقولهم: أتى الشيء يأتني، وأن يبين؛ إذا حان وأدرك منتهاه؛ فالأصل: أتى، وأن مقلوب عنه، والدليل على هذا ورود مصدر (أتى) وهو: الإتي والأتى³، وليس ل (آن) مصدر.
أما إذا تساوى في التصرف؛ نحو: جذب وجذب؛ فلا يكون أحدهما مقلوباً عن الآخر؛ لقولهم: جذب يجذب جذباً، فهو جاذب، والمفعول مجذوب، وجذب يجذب جذباً، فهو جابذ، والمفعول مجبوذ⁴.

-
- 1 ينظر: المزهري 481/1، وظاهرة القلب المكاني في العربية 291، 300.
 - 2 الخصائص 69/2.
 - 3 ينظر: اللسان (أني) 48/14.
 - 4 ينظر: الكتاب 381/4، والخصائص 69/2، 70، ودرة الغواص 254، وشرح درة الغواص للخفاجي 237، والدرر اللقيط 78، ب.

(647/2)

وكذلك لا يدعون في: وأد ابنته، إذا دفنها؛ وهي حيّة - أنه مقلوب؛ من: آد، بمعناه؛ لأن كلا منهما كامل التصرف في الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول؛ وليس فيه شيء من مسوغات القلب¹.
ولكن ثمة ما يدعو للحذر من أخذ هذا المقياس على إطلاقه؛ وهو أن اللغة لم تصل إلينا كاملة؛ كما قال أبو عمرو بن العلاء²، وابن فارس³، ويزاد على هذا أن أصحاب المعاجم لم يلتزموا ذكر كل ما جاء على القياس من تعريفات الكلمة؛ فهم كثيراً ما يتركون بعض التصارييف؛ كالمصادر، والجموع، وأسماء الفاعلين، أو المفعولن؛ لمجئتهما

على القياس.

- 2- أن يُصحَّح اللَّفْظ مع وجود موجب الإعلال؛ كقولهم: أَيْسَ وَيَسَ، فإنَّ الأوَّل مقلوبٌ عن الثاني؛ إذ فيه موجب الإعلال؛ وهو تحرُّك الياء وانفتاح ما قبلها، وترك الإعلال دليلٌ على أنَّه مقلوبٌ عن: يَسَ4.
- 3- أن يترتَّب على عدم القلب اجتماع همزتين في الطَّرَف في اسم الفاعل من الأجوف المهموز؛ نحو: (جاء) من (ج ي أ) وقياسه قبل

-
- 1 ينظر: البحر المحيط 433/8، ودراسات في أساليب القرآن الكريم ق2 ج1/13.
- 2 ينظر: طبقات فحول الشعراء 25/1، والخصائص 386/1.
- 3 ينظر: الصَّاحِيّ 58.
- 4 ينظر: شرح الشافية للرضي 23/1، 24، ولركن الدين الإستراباذي 76ب، وللجاربردي 23.

(648/2)

القلب؛ جائي؛ على وزن (فاعِل) ثمَّ يهمز، فيقال: جائي؛ فتجتمع همزتان في الطَّرَف؛ فلذا قلب الخليل في (جائي) خوفاً من اجتماع همزتين فقال: (جائي) بزنة (فَالِع) ثمَّ أُعِلَّ إعلال قاضٍ؛ فيقال: جاء.

وكذلك في جمعه على (فَوَاعِل) نحو (جَوَاء) وفي الجمع الأقصى لمفرد لامة همزةً مسبوقه بحرف مدٍّ؛ كما في: خطايا، جمع: خطيئة؛ وهو مذهب الخليل1، فيكون وزن: جاء وجوَاء، وخطايا عنده: (فَال) و (فَوَال) و (فَعَالِي) وهي عند سيبويه (فَاع) و (فَوَاع) و (فَعَائِل) 2.

وثمة ما يعرف به القلب غير ما تقدّم؛ كمنع الصَّرف بغير علّة؛ لو لم يُقَلَّ بالقلب؛ كمنع الصَّرف في: أشياء؛ فإنَّها (لَفَعَاء) عند البصريين، وأصلها: شَيْئَاء؛ وهي (أَفْعَال) عند الكسائي، و (أَفْعَاء) عند الفراء والأخفش.

ومما حمل البصريين على أن يقولوا بالقلب فيها أنهم ألفوها ممنوعةً من الصَّرف، ولم يقولوا بمذهب الكسائي لكي لا تمنع الكلمة منالصَّرف بغير علّة، واستدلّوا - أيضاً - بأمور منها قول العرب في جمعها: أَشْيَاءَ وَأَشَاوَى، وَأَشْيَاوَات، وقولهم في التّصغير: أَشْيَاءَ؛ وأمّا مذهب الفراء والأخفش فقد ضُعِّفَا3.

نعم؛ ويؤدّي القلب المكانيّ - كما أشرت - إلى تداخل الأصول،

1 ينظر: الكتاب 377/4، وشرح الشافعية للرّضيّ 25/1.

2 ينظر: الكتاب 377/4.

3 ينظر: شرح الشافعية للرّضيّ 25/1-230.

(649/2)

ويلتبس الأصل بالفرع، ويجعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً في مثل (الهذْمَلَة) وهي: ضربٌ من المشي عند الجوهريّ، وقد ذكرها في (ه ذ م ل) فأنكر عليه الصّغانيّ ذلك، وقال: "وقد انقلب عليه اللفظ، والصّواب: الهذْمَلَة، وموضع ذكرها حرف الميم" 1. وذكر الجوهريّ (البّازي) في (ب ز و) 2 على الصّواب؛ لأنّه مقلوبٌ، ووزن (البّاز): (فَلَع) 3 على القلب؛ بدليل تكسيّره على: أبواز؛ وهو (أفلاع) وقد ذكره ابن منظور في (ب وز) 4 على لفظه.

وربّما جعلاً جميعاً أصليين؛ على نحو ما ذهب إليه ابن درستويه، أو حملاً على الأصلين. ويظهر هذا جليّاً في بعض معاجم القافية؛ بوضع الكلمة ومقلوبها في الموضعين الأصل والفرع في كثيرٍ ممّا جاء مقلوباً؛ فيعطى كلّ منهما شرحاً وافياً، وكأنّه أصلٌ مستقلٌّ برأسه. فممّا جاء في الأصلين في المعجم الواحد: (لاث) وهو الشّيء الملتفّ بعضه على بعض، ومنه: شَجَرٌ لاث. وقد ذكره ابن منظور في (ل و ث) 5 و (ل ث و) 6 وذكر - أيضاً

1 التّكملة (هذلم) 553/5.

2 ينظر: الصّحاح 2281/6.

3 ينظر: الخصائص 7/1.

4 ينظر: اللّسان 314/5.

5 ينظر: اللّسان 187/2.

6 نفسه 241/15.

(650/2)

– قولهم: قَفَا الأثرَ وقَافَه في الأصلين 1.

وذكر الزبيدي قولهم: يَوْمَ حَمَتْ وَحَتَّ؛ أي: شديد الحر – في الأصلين 2.

ومَّا تداخلت فيه الأصول بسبب القلب: (الأَفْعَى) وهي: الحَيَّة و (الأَفْعُوَان) وهو: ذكر الأفاعي؛ فإنهما يحتملان أصلين:

الأوّل (ف ع و) ووزنهما – عندئذٍ (أَفْعَل) و (أَفْعَلَان) وهو مذهب أكثر العلماء، ويقوّيه: تَفَعَّى الرَّجُلُ فِي الشَّرِّ، وَأَفْعَى؛ إذا صار ذا شرٍّ بعد خيرٍ، ويقال: أَرْضٌ مُفْعَاةٌ؛ أي: كثيرة الأفاعي 3.

وأصل مُفْعَاةٍ: مَفْعَوَةٌ؛ فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وذهب بعضهم إلى أَنَّ (الأَفْعَى) و (الأَفْعُوَان) من (ف ع و) واشتقاقها من: فَوْعَة السَّم؛ وهي: حرارته؛ وقد حدث فيهما قلبٌ بتقديم اللام على العين؛ فوزنهما – حينئذٍ (أَفْلَع) و (أَفْلَعَان) 4.

ويتداخل الأصلان (م ي د) و (م د ي) في (المَيْدَان) وهو: المَضْمَار؛ الذي تجري فيه الخيل؛ وقد اختلفوا في وزنه؛ فقليل: إِنَّه (فَعْلَان) من: مَاذَ يَمِيدُ؛ إذا تَلَوَّى واضطرب، ومعناه أَنَّ الخيل تجول فيه، وتنثني متعطّفةً،

1 نفسه (قوف) 293/9، و (قفا) 194/15.

2 ينظر: التاج (حمت) 539/1، و (محت) 584/1.

3 ينظر: الصّحاح (فعو) 2456/6، واللّسان (فعو) 159/15، والقاموس (فعو) 1703.

4 ينظر: المحكم 270/2، واللّسان (فوع) 258/8.

(651/2)

وتضطرب في جولانها.

وقيل: إِنَّه (فَلْعَان) على القلب؛ من (المَدَى) وهو الغاية؛ لأنَّ الخيل تنتهي فيه إلى غايتها من الجري والجولان، وأصله: مَدْيَان؛ قُلِبَ بتقديم الياء، وهي لامه، وأُحْرَت الدَّال؛ وهي عينه؛ فصار: مَيْدَانًا؛ كما قيل في جمع بازٍ: بَيْرَان، والأصل: بَيْرَان، وباز: (فَلَع) وبَيْرَان (فِلْعَان) وأصل (الباز) قبل القلب: (البَازِي) 1.

ويتداخل بسبب القلب (ح ت و) و (ح وت) في (المُحْتَات) : الموتق الخلق؛ وهو

يَحْتَمِلُ الْأَصْلِينَ:

فقد يجوز أن يكون مقلوباً على وزن (مُفْتَلِعٍ) فقدّمت اللّام؛ وهي حرف العلة، وأخّرت العين؛ وهي التاء. واشتقّه ابن الأعرابي على هذا الأصل من: حَتَوْتُ الكساء². ويجوز أخذه على ظاهره؛ فيكون وزنه (مُفْتَعَلًا) من (ح وت) وأصله (مُحْتَوْتُ) فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ كما في مُخْتَارٍ ومُنْقَادٍ. ويؤدّي القلب - أيضاً - إلى تداخل الأصلين (وج ه) و (ج وه) في (الجاه) وهو: المنزلة والقدر عند السلطان، ومنه ما رواه ابنُ جني عن الفراء أنّه سمع أعرابياً من عَطَفَانَ، وقد زجرها ابنها؛ فقال لها الفراء:

1 ينظر: التاج (ميد) 507/2.

2 ينظر: المحكم 379/3.

(652/2)

رُدّي عليه، فقالت: أخاف أن يُجَوِّهني بأكثر من هذا¹. وهو يحتمل الأصلين: فقد يجوز أن يكون من: (وج ه) فيكون اشتقاق (الجاه) من (الوجه) وقولها: أخاف أن يجوهني بأكثر من هذا: أي: يواجهني، من الوجه - أيضاً - وعلى هذا فأصل (الجاه) قبل القلب: (الوجه) فأعلّ بالقلب المكانيّ، ثم حرّكت عينه؛ فصار إلى: (جَوْه) ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فقالوا: (الجاه) . ويدلّ على هذا ما حكاه أبو زيد أنّهم يقولون: قد وَجَّهَ الرَّجُلَ وَجَّاهَةً عند السلطان، وهو وجيه، ولم يقولوا: جَوِّيه². وذكر الجوهري في (ج وه) على ظاهر اللفظ، وذكر أنّهم يقولون: جَاهَهُ بالمكروه جَوْهًا؛ أي: جَبَّهَهُ³، ولعلّ قول الأعرابية: (يجوهني) يكون من هذا. وذكره ابن منظور - أيضاً - في هذا الأصل؛ لكنّه نقل عنهم تنبيههم على القلب⁴. ويتداخل في قوله عزّ وجلّ: {فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ

1 ينظر: الخصائص 76/2.

2 ينظر: الخصائص 76/2.

3 ينظر: الصّحاح (جوه) 2231/6.

4 ينظر: اللّسان (جوه) 487/13.

يَتَسَنَّهُ { 1 ثلاثة أصول؛ لأسبابٍ منها: القلب؛ وهي: (س ن هـ) و (أس ن) و (س ن ن) وبيانها كما يلي:

ذهب الفراء إلى أنَّ الهاء أصل؛ فيكون أصل (يَتَسَنَّهُ) (س ن هـ) ووزنه على هذا الأصل (يَتَفَعَّل) وهو مشتقٌّ من لفظ (السَّنة) على لغة من يقول: إنَّ لامها هاء، وأصل (سَنَةٍ) على هذا (سَنَهَةً) ومعنى: لم يَتَسَنَّهُ: لم يتغيَّر بمرور السنين². ويبدو أنَّ أبا حيان كان يرى هذا؛ إذ ذكره في هذا الأصل³.

ويؤيد هذا الأصل قولهم: بعثته مُسَاهَةً، وقولهم في التصغير: سُنِيهَةً، وفي الجمع: سَنَهَاتٌ، ومن هذا قولهم: سَاهَتْ وَأَسْنَهَتْ عند بني فلان؛ أي: قضيت سنة، ومن ذلك قول الشاعر:

وَلَيْسَتْ بِسَنَاءٍ وَلَا رُجِيَّةٍ ... وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السِّنِينَ الْجَوَائِحِ⁴

وأجاز بعضهم أن يكون أصله (أس ن) واشتقاقه من: أَسَنَ الماء؛ أي: تغيَّر؛ وعلى الرغم من قربهِ في المعنى فقد ردّه بعض النحاة⁵؛ لبعده

1 سورة البقرة: الآية 259.

2 ينظر: معاني القرآن 172/1.

3 ينظر: تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب 144.

4 البيت لسويد بن صامت؛ وهو في معاني القرآن للفراء 173/1، ومجالس ثعلب

76/1، وأما القالي 121/1، والبحر المحيط 285/2، والدّر المصون 564/2،

وقوله: رُجِيَّةٌ، وصف لنخلة بني تحتها رُجبة لتسندها من السَّقوط لطولها، والياء الأخيرة

للتَّسب. ينظر: اللسان (رجب) 412/1.

5 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 343/1.

في الاشتقاق من حيث الصَّناعة؛ إذ لو كان مشتقاً من: أَسَنَ الماء - لكان قياسه حين يبنى منه (تَفَعَّل) أن يقال: تَأَسَّنَ؛ لا تَسَنَّهُ.

على أنَّ له وجهاً في القياس؛ وهو أن يكون قد حدث فيه قلبٌ، بأن أخرجت فاؤه -

وهي الهمزة - إلى موضع لامه؛ فصار: (يَتَسَنَّا) بالهمزة آخرًا، ثم أبدلت الهمزة ألفاً؛ كقولهم في قَرَأَ: قَرَأَ، ثم حذفت للجزم - كما قال السمين¹.
 وذهب المبرد إلى أنَّ الهاء للسكت، واللام محذوفة للجزم²؛ فيكون وزنه: (يَتَفَعَّه)
 (وإثباتها وصلاً من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف، وأصل الكلمة مشتقٌّ من السنة،
 ولا مِها واوٌ، فأصله: يَتَسَيُّ، ثم حذفت اللام للجزم، وقبل ذلك كان: يَتَسَنُو؛ تحرَّكت
 الواو وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً) 3 فقالوا: يَتَسَيُّ.
 ويجوز أن يكون من (س ن ن) واشتقاقه من: (السِّن) أو من (مَسْنُونٍ) وهو: المتغير؛
 وعليه قوله عز وجل: {مَنْ حَمَّ مَسْنُونٍ} 4. وأصله: يستسنن؛ بثلاث نونات؛ على وزن
 (يَتَفَعَّل) فاستثقل توالي الأمثال؛ فأبدلت الأخيرة ياءً؛ فقالوا: يَتَسَيُّ؛ على حدِّ قولهم:
 تَطَيُّ، من تَطَنَّ، وقولك: قصَّيت أظفاري؛ أي: قصَّصْتُها. ثم أبدلت في (يَتَسَيُّ)

1 ينظر: الدَّر المصون 564/2.

2 ينظر: البحر المحيط 285/2.

3 ينظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال 408.

4 سورة الحجر: الآية 26.

(655/2)

ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف للجزم¹.

ج- الإبدال.

الإبدال - في اللغة - من البدل؛ وهو: العَوَضُ والحَلْفُ، والتَّبدِيلُ والإبدال: تغيُّرُ
 الشَّيْءِ عن حاله، وجعل شيءٍ مكان غيره².

والإبدال - في الاصطلاح اللغوي: إقامة حرفٍ مكان حرفٍ في موضعه، أو: هو اتفاق
 كلمتين في معنيهما وحروفهما عدا حرفاً واحداً³، كالسِّراط والصِّراط، والتَّوَجُّج والدَّوَجُّ،
 ونبيثة البئر ونبيذتها؛ وهو: تراها.

والإبدال على نوعين: صرفيٌّ، ولغويٌّ:

الإبدال الصرفي: هو ما يبدل من غيره إبدالاً قياسياً مضطراً إليه في التصريف أو

مستحباً؛ بحيث يؤدي تركه - أحياناً - إلى الخطأ⁴. وهو على قسمين:

أحدهما: إبدال حرفٍ من غيره؛ لأجل الإدغام عند التقاء

-
- 1 ينظر: معاني القرآن للقرّاء 1/172، والدّرّ المصون 2/563.
- 2 ينظر: الصّاح (بدل) 4/1632، واللّسان (بدل) 11/48، والقاموس (بدل) 1247.
- 3 ينظر: الصّاحيّ 332، والمخصّص 13/267، وشرح الملوكيّ 213، وشرح الشّافعية للرّضويّ 3/197، وشرح ألفيّة ابن معيط 2/1340، وظاهرة الإبدال اللّغويّ 11.
- 4 ينظر: اللهجات العربيّة في التّراث 1/347، ويلحظ أن الإبدال - بمعناه الواسع - يتضمنّ قسمًا من الإعلال، وهو الإعلال بالإبدال.

(656/2)

صوتين متجانسين أو متقاربين؛ كإدغام لام التعريف بعد إبدالها في بعض الحروف، كالسّماء والشمس والدّواء، وكإدغام الباء في الميم في: أكتب محمدًا. وغيره من المسائل؛ التي تبحث في باب الإدغام 1.

والآخر: الإبدال لغير الإدغام؛ وهو يقع في الغالب في حروف مخصوصة؛ وهي تسعة؛ يجمعها قولك: (هَذَا مُوطِيًا) 2 ولم يقتصر بعضهم على هذه التسعة، بل ذكر غيرها؛ ممّا يعدّ من حروف الإبدال الصّرفيّ اللازم 3؛ بل هي من الإبدال اللّغويّ غير اللازم. ومن الإبدال الصّرفيّ إبدال الواو تاءً في (الافتعال) نحو (الاعتاظ) و (الاتعاد) في (الاوْتِعاظ) و (الاوْتِعاذ) وإبدال التاء طاءً؛ نحو (اصْطَبَرَ) و (اصْطَنَعَ) في (اصْطَبَرَ) و (اصْطَنَعَ) وكذلك قلب الواو أو الياء همزةً، نحو (سَمَاءٍ) و (قَضَاءٍ) في (سَمَاوٍ) و (قَضَايٍ).

ب- أمّا الإبدال اللّغويّ فهو إبدال حرفٍ من حرفٍ في موضعه من

-
- 1 ينظر: الكتاب 4/445، وشرح المفصل لابن يعيش 10/7، والنّشر لابن الجزريّ 1/286.
- 2 ينظر: الألفيّة 377، وشرح ابن النّاظم 836.
- 3 جعلها سيّويه (الكتاب 4/237) أحد عشر حرفاً؛ وهي: الهمزة والألف والياء والواو والميم والتّون والهاء والطّاء والدّال والجيم والتّاء، وعند المبرّد (المقتضب 1/61)

وأبي البركات الأنباري (الوجيز 44) وغيرهما: اثنا عشر حرفاً يجمعها قولك: (طال يوم أنجدته) ، وهي عند الزمخشري (المفصل 360) خمسة عشر حرفاً جمعها ي قوله: (استنجده يوم صال زط) .

(657/2)

غير اضطرارٍ إليه في التصريف؛ لعلاقة صوتية بين الحرفين¹؛ وقد توسّعوا في حروفه؛ فأجاز بعضهم وقوعه في جميع حروف الهجاء².
وقد كثرت ألفاظ الإبدال - بعمومه - ولا سيما الإبدال اللغوي؛ وهو في ذلك بخلاف القلب، ولعل ذلك ما دفعهم إلى إفراد الإبدال بمؤلفاتٍ مستقلةٍ جمعت ألفاظه، ولُمّت شتاتها، ومنها كتاب (الإبدال) لأبي الطيّب اللّغوي؛ الذي يعدّ من أوسعها وأغزرها مادّةً.

والإبدال اللّغويّ أعمّ من الإبدال الصّرفيّ، وعلاقة أحدهما بالآخر - عند كثيرٍ من العلماء ولا سيما المتأخّرين - علاقة الكلّ بالجزء، وإطلاقه - وبخاصّةٍ في المعاجم - يشمل التّوعين.

ولا بدّ - للوقوف على أثر الإبدال في تداخل الأصول - من بيان الأصل من الفرع في الصّورتين اللّفظيتين؛ على الرّغم ممّا في ذلك من صعوبة؛ إذ لا يعدّ تحديد الأصل من الصّورتين في الإبدال اللّغويّ من الأمور اليسيرة، ويكاد يكون متعلّداً في بعض الألفاظ؛ وهو بخلاف الإبدال الصّرفيّ؛ الذي تناوله العلماء على أساس أنّ اللّفظ المبدل له أصلٌ معروفٌ، وقد أبدل لعلّةٍ تصريفيةً.

ويقودنا البحث عن الأصل إلى تقسيم اللّغويّ إلى ثلاثة أنواع:

- 1- ما نطق به في بيئتين (قبيلتين) مختلفتين:
- إنّ كثيراً ممّا جاء من الإبدال هو من هذا النوع؛ وكان أبو الطيّب

1 ينظر: اللهجات العربيّة في التّراث 348/1.

2 ينظر: المزهري 461/1.

(658/2)

اللَّغَوِيّ يرى أنّ الإبدال لا يكون في القبيلة الواحدة؛ بحيث يتعمّد العربيّ إبدال حرفٍ من حرفٍ؛ وإنّما هي لغاتٌ مختلفةٌ لمعانٍ متّقةٍ.

قال: "والدليل على ذلك أنّ قبيلةً لا تتكلّم بكلمةً طوراً مهموزةً، وطوراً غير مهموزةً، ولا بالصّاد مرّةً، وبالسّين أخرى؛ وكذلك إبدال لام التعريف ميماً؛ والهمزة المصدّرة عيناً؛ كقولهم في نحو أن: عن؛ لا تشترك العرب في شيءٍ من ذلك؛ إنّما يقول هذا قومٌ، وذلك آخرون"1.

على أنّ ابن جنّي لا يعدّ الكلمتين من الإبدال؛ إذا كانتا من بيئتين (قبيلتين) مختلفتين؛ بل هما لغتان؛ فمن ذلك أنّ قريشاً تقول: كُشِطْتُ، وتقول قيسٌ: قشِطْتُ فقال: "وليست القاف في هذا بدلاً من الكاف؛ لأنّهما لغتان لأقوام مختلفين"2.

وعندي أنّ كلا المذهبين صحيحٌ؛ فمن نظر إلى اللّغة الأمّ؛ ولم يشترط في صحّة الإبدال أن يكون من قبيلةٍ واحدةٍ، فذلك عنده من الإبدال، ومن اشترط ذلك فهو عنده من اللّغات؛ وليس من الإبدال.

على أنّ الذي يعيننا - هنا - هو تحديد الأصل من الفرع؛ فعلى مذهب أبي الطيّب تكون إحدى الصّورتين أصلاً، والأخرى هي الفرع. ويحتمل أن يكون أحدهما أصلاً والآخر فرعاً؛ إذا نظر إلى اللّغة الأمّ، وبحث عن الأصل الأوّل.

ومن هذا التّوع ما تفرّدت بعض القبائل بصورةٍ منه، وعلى خلافها

1 ينظر: المزهري 460/1.

2 سرّ الصّناعة 277/1.

(659/2)

عامّة العرب؛ وهو أن يؤثّر عن قبيلة إبدالها صوتاً معيّناً من صوتٍ آخر، في بعض الكلمات، كإبدال الصّاد أو السّين تاءً عند طيّئ، فقد ذكر الأصمعيّ أنّهم يُسمّون اللّصوص: اللّصوت، ويسمّون اللّصّ: لّصناً1؛

1 ذهب (برجستراسر) مذهباً خالف فيه الجمهور؛ فقد ردّ على الرّمحشري حين وجده يسير على مذهبهم، ويقول بأنّ التّاء في (اللّصت) مبدلة من الصّاد؛ فاتّهمه بعكسه

الإبدال فيه، وقال: "والحقيقة أنّ التّاء هي الأصل؛ والصّاد الثّانية مبدلة منها، فنحن نعرف أنّ اللّصّ معرّب من اليونانية بواسطة الآرامية؛ أي: السّريانية، وهو في اليونانية: (صورة 16)، أي: lestes، وفي السّريانية: lesta؛ فيتّضح من ذلك أنّ: لصتاً هي الأصل، وأنّ لصاً أبدلت منها بتشابه التّاء للصّاد، ثمّ إدغامها فيها" (التطور النّحويّ 52).

والرّاجح عندي مذهب الجمهور؛ وهو يوافق قوانين الإبدال في جنوحهم إلى التّخفيف لتقلّ المثليين، ومن وسائلهم في ذلك: الحذف أو الإدغام أو الإبدال في ((اللّصّ)) قريب من اختيارهم إيّاه في قولهم: تظنّيت، وقصّيت أظفاري، والأصل: تظننّت، وقصصت. ولعلّ الذي "سهل لطبي أن تبدل هذا الإبدال – إثارها نطق التّاء على نطق الصّاد؛ بحكم ميلها إلى الاقتصاد في الجهد، وأن هذا يناسبه الصّوت الشّديد المناظر لصوت الصّاد هو الطّاء، وأن الطّاء إذا رقت – أصبحت تاء" (ينظر: لغات طيّ 1/191). أمّا ما ذكره برجستراسر من تقارب بين العربيّة واليونانية والسّريانية في كلمة (اللّصّ) فيمكن حمله على توافق اللّغات، وليس بعيداً أن يكون سرى إلى السّريانية من العربيّة، ثمّ انتقل إلى اليونانية.

(660/2)

وهم الذين يقولون للّطسّ: طسّت، وذكر أنّه مخالف لأكثر العرب¹. ولعلّ أوضح ما يكون ذلك في الظّواهر اللّغويّة الملقّبة المنسوبة لبعض القبائل، التي ربّما اشتركت في بعضها أكثر من قبيلة، ومن هذه اللّغات: (الاستنطاء) في هذيل والأزد، وهو جعل العين الساكنة نوناً، نحو: (أنطى) بدلاً من أعطى².

و (العجّعة) في فُضاعة، وهي إبدال الياء المشدّدة جيماً، قال الرّاجز: خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٍ ... الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ
وبالغداة فَلَاحَ الْبَرْجِ ... تُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْحِ³
أراد: بالعشيّ والبريّ وبالصّيصيّ.

و (العنّعة) في تميم، وهي قلب الهمزة في أوّل الكلمة عيناً، فيقولون: (عنك) و (عسلم) و (عذن) في: إنك وأسلم وأذن⁴.

و (الفحفحة) في هذيل، وهي إبدال الحاء عيناً، كقولهم: (عتى) في

1 ينظر: الإبدال لابن السكيت 42، بتحقيق هفتر، ولغات طي 190/1.

2 ينظر: المزهر 222/1.

3 ينظر: الإبدال لأبي الطيب 257/1، وتهذيب اللغة 68/1، وسر الصناعة

175/1، وشرح المفصل لابن يعيش 50/10، والممتع 35/1.

4 ينظر: المزهر 221/1.

(661/2)

1. حتى

و (الوَم) في اليمن؛ كقولهم: التأت والأكيات؛ يريدون: الناس والأكياس.

2- ما نطق به في البيئة (القبيلة) الواحدة:

وما جاء من هذا في الإبدال قليل، وما تقدم في نص أبي الطيب ينفي وقوعه، وقد رفض

بعض الباحثين المعاصرين في زماننا أن يقع الإبدال في البيئة الواحدة، وعزا بعض ما جاء

من ذلك إلى أزمان مختلفة فيها.

3- ما جاء بالصورتين على التساوي في الاستعمال:

وهذا النوع كثير، وأكثره غير مُعزَّوٍ إلى بيئة معينة؛ وهو يحتمل أمرين:

الأول: أن يكون منه أصل وفرع.

الثاني: أن يكون كل من اللفظين المتقاربين أصلاً مستقلاً برأسه؛ من قبيل الترادف؛

فيحمل على لغات القبائل.

وأكثر ما جاء من تداخل الأصول بسبب الإبدال إنما هو من هذا

1 ينظر: الاقتراح 357، والمزهر 222/1، ومميزات لغات العرب 11.

2 ينظر: التوارد لأبي زيد 104، والحيوان 187/1، والجمهرة 842/2، وأما القالي

68/2، والخصائص 53/2، والمختص 26/3، 283/13، وشرح المفصل لابن

يعيش 36/10.

3 ينظر: من أسرار اللغة 76، 77، واللهجات العربية في التراث 455/1.

(662/2)

النوع، وضابطه عند ابن جني أنه متى "أمكن أن يكون الحرفان جميعاً أصليين؛ كل واحدٍ منهما قائمٌ برأسه؛ لم يسغ العدول عن الحكم بذلك. فإن دلّ دالٌّ أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصير إلى مقتضى الصنعة"1 على وفاق ما ذهب إليه في القلب المكاني؛ فالقاعدة التي يعرف بها ابن جني الإبدال هي كثرة الاستعمال أو التصرف؛ فاللفظ الأكثر استعمالاً أو تصرفاً هو المبدل منه؛ وهو الأصل، والأقل استعمالاً أو تصرفاً هو البدل؛ وهو الفرع. فإذا تساوى في ذلك فهما جميعاً أصلاً. فقولهم (ما قام زيد بن عمرو) مبدل من قولهم: بل عمرو؛ لأن (بل) أكثر استعمالاً من (بن) 2.

وجعل ابن جني (جُعُوساً) وهو: القصير اللثيم – أصلاً، و (جُعُشُوشاً) هو الفرع، واستدل بزيادة الأول في التصرف؛ لقولهم في الجمع (جَعَّاسِيْسُ النَّاسِ) ولا يقال بالشين 3.

وأما قولهم: سَكَّرَ طَبْرَزَنْ وَطَبْرَزَلْ فهما أصلاً عند ابن جني؛ لتساويهما في الاستعمال 4، وكذلك قولهم: هَتَلَتِ السَّمَاءُ، وَهَتَّتَتْ، وهما أصلاً؛ لتساويهما في التصرف؛ فهم يقولون: هَتَّتَتْ السَّمَاءُ هَتَّتَتْ هَتَّتَاناً،

1 الخصائص 82/2.

2 ينظر: الخصائص 84/2.

3 الخصائص 86/2.

4 الخصائص 82/2.

(663/2)

وَهَتَلَتْ هَتَلٌ هَتَلَاناً؛ وهي سحاب هَتْنٌ وَهَتْلٌ 1، وكأَنَّها عنده من اللغات. وفي الاستعانة بالدرس الصوتي ما عين على تمييز الإبدال من الترادف، ومعرفة الأصل من الفرع في الإبدال؛ وثمة أمرٌ نادى كثيرٌ من علماء اللغة المتأخرين 2، في هذا المجال، وخلاصته أنه إن كان الحرفان في الصورتين المتشابهتين من الحروف التي بينها علاقة صوتية، كالتجانس أو التجاور أو التقارب في المخارج والصفات؛ فهو من الإبدال. والأصوات المتجانسة التي يسوغ الإبدال بينها هي: التاء والذال والظاء.

والذال والتاء والطاء.

والزاي والسين والصاد.

والشين والجيم والياء.

والحاء والعين.

والأصوات المتجاورة التي يسوغ الإبدال بينها هي:

التاء والفاء.

والذال والفاء.

والذال والزاي.

1 الخصائص 82/2.

2 ينظر: من أسرار اللدغة 75، والاشتقاق لعبد الله أمين 333، ودراسات في فقه

اللغة 218، واللهجات العربية في التراث 472/2، وظاهرة الإبدال اللغوي 67.

(664/2)

والقاف والكاف.

أما الأصوات المتقاربة التي يمكن وقوع الإبدال بينها فهي:

السين والشين 1.

وإذا جاءت الصورتان على خلاف هذا مما تباعد فيه الصوتان يترجح - عندئذٍ - أنهما

أصلان من باب الترادف، كـ (الهزب) و (الثرب) وهما: الشحم الرقيق؛ الذي يغشى

الكرش؛ فهما أصلان لبعدها العلاقة الصوتية بين الهاء والتاء، وكذلك (الزحلوفة) و

(الزحلوفة) لبعدها القاف من الفاء، وكذلك (انداح) بطنه و (اندال) لأن الحاء ليست

أخت اللام، ولا قريبة منها 2؛ فيكون هذا من لغات القبائل.

وثمة كلمات تداخلت أصولها؛ وكان للإبدال دور رئيس في ذلك؛ كتداخل (ص د ي) و

(ص د د) في (تصدية) في قوله عز وجل: {وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً

وَتَصْدِيَةً} 3 وقد اختلفوا فيه:

فقد يجوز أن تكون من (ص د د) وأصله (تصدية) من قولهم: صدّد يُصدّد؛ إذا صفّق

وصاح وعج؛ فقلبت الدال الأخيرة ياء لكثرة الدالات؛ فقالوا: صدّى تصدّية؛ على حدّ

قولهم: قصّيت أظفاري،

-
- 1 ينظر: ظاهرة الإبدال اللغوي 68-97.
 - 2 ينظر: دراسات في فقه اللغة 235، واللهجات العربية في التراث 472/2، وظاهرة الإبدال اللغوي 41.
 - 3 سورة الأنفال: الآية 35.

(665/2)

وأصله: فَصَّصْتُهَا¹. وعلى هذا فإنَّ المصدر في الأصل: تَصَدَّيْتُ؛ على وزن (تَفْعِيلٌ) وهو قبل الإبدال: تصديدٌ؛ مثل: كَلَمَ تكليماً؛ فحذفت الياء، وعُوِضَ منها تاء في آخر المصدر.

ويجوز أن يكون الأصل (ص د ي) فقد قيل: إنَّ التَّصَدِيَةَ من الصَّدَى؛ وهو: الصَّوْتُ: الذي يردّه عليك الجبل²؛ ومن هنا قيل للتصفيق: تَصَدِيَّةٌ؛ لأنَّ اليدين تتصافقان؛ فيقابل صفق هذه صفق الأخرى، وصدى هذه صدى الأخرى³

ومن ذلك تداخل (ل ب ب) و (ل ب ي) في قول القائل: (لَبَّيْكَ وَلَبَّيْهِ) أي: لزوماً لطاعتك، أو أنا مقيمٌ عليها، ومنه قول الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُوراً ... فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُور⁴

وهو يحتمل الأصلين:

فقد ذهب الجمهور إلى أنه من (ل ب ب) واشتقاقه من: لَبَّ بالمكان وأَلَبَّ أقام به ولزمه، وأَلَبَّ على الأمر: لزمه، فلم يفارقه؛ ومنه قولهم: دارُ فلانٍ تُلَبُّ داري؛ أي تحاذيها، وأصل (لَبَّي) على هذا الاشتقاق؛ لَبَّبَ: فأبدلت الباء ياءً لأجل التضعيف؛ على حدِّ قولهم:

-
- 1 ينظر: الغريب المصنّف 212أ، والتّهذيب 104/12، واللّسان (صدد) 246/3.
 - 2 ينظر: اللّسان (صدى) 454/14.
 - 3 ينظر: التّاج (صدد) 395/2.
 - 4 ينظر: الكتاب 352/1، وشرح أبيات سيبويه 379/1، ومغني اللّبيب 753، وشرح شواهد المغني 910/2، وشرح الأشموني 251/2، والتّصريح 28/2.

(666/2)

قصيتُ أظفاري1.

وحمله يونس على ظاهره؛ فذهب إلى أن أصل (لَبَيْك) (لَبَي) وأنَّ الألف انقلبت ياءً لما اتَّصلت بالضمير؛ كما انقلبت الألف في (عَلَيْكَ) 2، ونظير هذا (كلا وكلتا) في قلب ألفيهما ياءً متى اتَّصلت بضميرٍ؛ وكانت في موضعٍ أو جرٍّ. وأدَّى الإبدال إلى تداخل (أه ل) و (أول) في (آل) وهو اسمٌ ثلاثيٌّ على وزن (فعل) ويحتمل الأصلين: وقد اختلفوا فيه3:

ذهب الكسائي إلى أن أصله (أول) واشتقاقه من: آل يؤول؛ بمعنى: رجع؛ لأنَّ الإنسان يرجع إلى آله؛ وهو قبل الإبدال (أول) فأبدلت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ وقياس تصغيره على الأصل (أويل) نحو: مالٍ ومُويلٍ، وبابٍ وبُويلٍ4، وعزا بعضهم هذا الرأي إلى يونس5 - أيضاً -.

وذهب الجمهور إلى أن أصله (أهل) فأبدلت الهاء همزةً؛ لقربها منها؛

1 ينظر: الصَّحاح (لب) 216/1، واللَّسان (لب) 730/1، 731.

2 ينظر: شرح أبيات سيبويه 380/1.

3 ينظر: سرّ الصَّناعة 101/1، وإعراب القرآن للتَّحَّاس 172/1، والاقتضاب

39/1، وشرح الملوكي 278، والممتنع 348/1، وشرح الشافعية للرَّضِي 208/3،

وشرح الأشموي 13/1، والتَّصريح 11/1.

4 ينظر: الاقتضاب 35/1، وشرح الأشموي 13/1، وشرح الشافعية للجاربردي 317،

والتَّصريح 11/1.

5 ينظر: شرح ديوان المتنبي للكندي ج1 118/1، والارتشاف 129/1.

(667/2)

فَقِيلَ: (أُلَّ) فَلَمَّا تَوَالَتْ هِمَزَتَانِ أَبْدَلَتْ الثَّانِيَةَ أَلْفًا؛ كَمَا قَالُوا: آدَمُ وَآخِرًا؛ فَقَالُوا: (أُلَّ) وَرَسَمَهُ (آَل).

وكان أبو جعفر التَّحَّاس يرى أن الهاء أبدلت ألفاً ابتداءً؛ من غير أن تبدل همزة قبل إبدالها ألفاً1، ولا يجوز هذا عند ابن جني؛ لأنَّ الهاء لم تقلب ألفاً في غير هذا الموضع؛ فيُقاس عليه؛ وإنما تقلب الهاء همزةً في ماءٍ، وأصله (مَوَّة).

فعلى هذا أبدلت الهاء همزةً، ثمَّ أبدلت الهمزة ألفاً؛ ولأنَّ الألف - أيضاً - لو كانت منقلبةً عن الهاء ابتداءً لجاز أن يستعمل (آل) في كلِّ موضعٍ فيه (أهل) كإبدالهم الهمزة من الواو في قولهم: وجوه القوم، وأجوههم، ووسادةٌ وإسادةٌ؛ فأوقعوا البديل في جميع مواقعها قبل البديل؛ فلو كانت ألف (آل) بدلاً من هاء (أهل) لقليل: انصرف إلى آلِكَ، كما يقال: انصرف إلى أهلك، ولقليل: آلِكَ والليل في قولهم: أهلك والليل، وغير ذلك، ممَّا يطول ذكره².

على أنَّ الأصل على رأي النحّاس وابن جنِّي واحدٌ؛ وهو (أهل) ويدلُّ على قرينه، وأنَّ الألف ليست منقلبةً عن واوٍ؛ كما ذهب الكسائي - قولهم في التّصغير: (أهيل) ولو كانت منقلبةً عن واوٍ لقالوا: (أويل) ³.

1 ينظر: إعراب القرآن للنحّاس 223/1.

2 ينظر: سرّ الصّناعة 101/1، 102.

3 ينظر: الممتع 348/1.

(668/2)

ومن التّدخل بسبب الإبدال ما وقع بين (ت خ ذ) و (أ خ ذ) و (وخ ذ) في (اتَّخَذَ) ومنه قوله عزّ وجلّ {ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ} ¹ وقد اختلفوا فيه: فذهب جماعةٌ من العلماء إلى أنّه (افْتَعَلَ) من (أَخَذَ) وأصله (اُتَّخَذَ) وتكتب (اتَّخَذَ) فأبدلت الهمزة الثانية ياءً؛ لاجتماع همزتين؛ الأولى مكسورةً، والثانية ساكنةً؛ فأصبحت على تقدير (اِيتَّخَذَ) على حدِّ قولهم: (اِيتَّزَرَ) من (اِتَّزَرَ) و (اِئْمَانٌ) وأصله (إِئْمَانٌ) ثمَّ أبدلت الياء تاءً، وأدغمت في تاء (الافتعال) فقالوا: (اتَّخَذَ) فلمَّا كثر استعماله على بناء (الافتعال) توهّموا أنَّ التّاء أصليةٌ؛ فبنوا منه (فَعَلَ يَفْعَلُ) فقالوا: تَخَذَ يَتَخَذُ، كما قالوا: تَقَيَّ من اتَّقَى².

ونظيره في إبدال الياء تاءً وإدغامها قولهم: اتَّسَرُوا الجزور؛ أي: اجتَزَروها، واقتسموا أعضاءها؛ وإمّا هو من (اليسر) وأصله: اِيتَّسَرُوا.

وذهب الفارسيّ وابن جنِّي إلى أنّه (افتعل) من: تَخَذَ يَتَخَذُ، وأنّه لا إبدال فيه؛ فتأوّه أصليةً؛ وهي بمنزلة: (اتَّبَعْتُ) من (تَبَعَ) ³.

وقد جاء الفعل على أصله في قوله عزّ وجلّ: {قَالَ لَوْ شِئْتُ

1 سورة البقرة: الآية 51.

2 ينظر: الصّاح (أخذ) 559/2، وشرح الشّافية للرّضيّ 83/3، والبحر المحیط 152/6، والدّرّ المصون 35/1.

3 ينظر: الحجّة للقراء السّبعة 68/2، والخصائص 287/2.

(669/2)

لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا 1 وفي قول الشّاعر:

وَقَدْ تَخَذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرِّقِ 2

قال الفارسيّ فيما كانت فاؤه همزة؛ نحو: أَكَلْ وَأَمَرَ: "فإذا بُني منه (افْتَعَلَ) قلت:

اَيْتَنَگَلْ وَايْتَمَرْ؛ ولا تدغم الياء في التّاء كما أدغمت في: اتّعد واتّسر؛ لأنّ الياء ليست

بلازمة. وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام؛ وهو - عندي - على قياس قول

أصحابنا - خطأ" 3.

وذهب بعضهم إلى أنّ أصلَ أَخَذَ: وَخَذَ، و (افْتَعَلَ) منه: اَوْتَخَذَ؛ فأبدلت الواو تاءً على

القياس؛ كقولهم: اتّصل، من: وَصَلَ 4.

د- الهمز والتّخفيف:

ويسمّى الهمز - أيضاً - نبراً 5، ويسمّى التّخفيف تسهياً؛ وهما

1 سورة الكهف: الآية 77.

2 هو: الممزّق العبدی، ينظر: الأصمعيّات 165، والحيوان 298/2، ومجالس العلماء

255، والحجّة للقراء السّبعة 68/2، والخصائص 287/2، والغرز للنّاقة مثل الحزام

للفرس، والغرز للجمل مثل الرّكب للبغل، ولعلّ المراد - هنا - المعنى الأوّل،

والتّسيف: أثر العضّ أو الرّكض، والأفحوص: المبيض، والمطرّق: وصف القطاة التي

حان خروج بيضها.

3 التّكملة 25.

4 ينظر: شرح الشّافية للرّضيّ 79/3، 82.

5 للنّبر - أيضاً - دلالة تتجاوز الهمز؛ وهو: الضّغط على أحد المقاطع؛ ليعلو الصّوت

به عند نطقه، ويبرز؛ وهو يوظف في الحديث كثيراً لأداء بعض الدلالات؛ ينظر: في أصول الكلمات 53.

(670/2)

قريبان من الإبدال؛ لأنهما تغيير الهمزة بحرفٍ معتلٍ يوافق حركتها، أو همز الحرف المعتل.

وقد عُدَّ الهمز من الظواهر المستقلة؛ لما كثرا في كلام العرب، حتى أفردت لهما مباحث خاصة، وألفت فيهما مؤلفات مستقلة.

ويمكن أن يعدَّ الهمز والتخفيف من الأسباب المؤدية إلى تداخل الأصول اللغوية؛ بدلالة ما جاء في بابي الهمزة والمعتل (الواو الياء) من معاجم القافية؛ فكثير من الكلمات المهموزة أعيدت في باب المعتل؛ وكأَنَّها من الأصليين؛ لأنَّها تختملها؛ لما جاءت تارةً مهموزةً، وتارةً مخففةً.

ومن طريف ما روي من تداخل الأصول بسبب الهمز والتخفيف ما جاء في الحديث المرفوع أنَّ قومًا من جهينة جاؤوا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بأسيرٍ؛ وهو يُرْعَدُ من البرد، فقال: "أَذْفُوهُ"؛ فذهبوا به فقتلوه؛ فوداه1 النبي صلى الله عليه وسلم2 وإِنَّمَا أراد - عليه السلام - أَذْفُوهُ من البرد؛ وهو من (د ف أ) وَسَهَّلَهُ؛ لأنَّه ليس من لغته التحقيق؛ فالتبس بأصلٍ آخر؛ وهو (د ف و) ومنه قولهم: دَفَوْتُ الجريح أَذْفُوهُ دَفَوًّا؛ إذا أجهزت عليه3.

وقد يؤدي الهمز أو التخفيف إلى تداخل أصليين؛ أحدهما غير

1 أي: دفع دَيْتِه.

2 ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد 33/4، والغريبين 312/2، والفائق 428/1،

وغريب الحديث لابن الجوزي 341/1، والنهاية 123/2.

3 ينظر: الجمهرة 673/2، والفائق 428/1، ومختار الصحاح (فدو) 553.

(671/2)

مهموز ولا معتل كتداخل (د ر ر) في قولهم: (كَوَكَبْتُ دُرِّيَّ) بالهمز، و (دُرِّيَّ) بالتخفيف، وربما بفتح الدال وكسرها - أيضاً - فيقال: دُرِّيَّ ودُرِّيَّ؛ وهو يحتمل الأصلين:

ذهب سيبويه - في أحد قوليهِ - إلى أنّه من (د ر أ) على وزن (فُعِيل) 1 وهو صفةٌ من (الدَّرء) بمعنى الدَّفْع 2، ومنه قوله عز وجل: {قُلْ فَأَدْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ} 3 أي: ادفعوه، وقد وُصِفَ الكوكب بهذا لاندفاعه في مُضَيِّهِ من المشرق إلى المغرب، ويقال: درأ الكوكب دُرُوءاً؛ إذا اندفع وانقضَّ لرجم الشياطين. ومنه قولهم: دُرّاً فلانٌ علينا؛ أي: هَجَمَ؛ قال أوس بن حجر:

فَانْقَضَ كَالدُّرِيِّ يَتْبَعُهُ ... نَفْعٌ يَثُوبُ تَخَالَهُ طُنْباً 4

وقال السيرافي من هذا المعنى: "وهو مشتق من دُرّاً يَدُرُّ؛ كأنَّ ضوءه يدفع بعضه بعضاً من لمعانه" 5 ولأبي علي الفارسي - في تفسير اشتقاقه - رأيٌ قريبٌ من رأي السيرافي؛ ف (دُرِّيَّ) عنده من هذا الاشتقاق و"كأنَّه دفع الخفاء والغموض عن نفسه؛ لشدة وضوحه للحسن، وظهوره لفرط ضيائه ونوره؛ فهو خلاف السُّها وما أشبهه، من الكواكب

1 ينظر: الكتاب 4268.

2 ينظر: البغداديات 497.

3 سورة آل عمران: الآية 168.

4 ينظر: ديوانه 3، وتأويل مشكل القرآن 430، واللّسان (درأ) 73/1.

5 ينظر: شرح السيرافي (بتحقيق د. عبد المنعم فائر) 646.

(672/2)

الغامضة غير النَّيرة" 1.

وله وجهٌ آخر في الاشتقاق؛ وهو أن يكون من قولهم: دَرَأَتِ النَّارُ، إذا أضاءت 2، والجامع بين هذا الاشتقاق وصفة الكوكب: الإضاءة. وعلى هذا الأصل - أعني (د ر أ) يكون من قال: دُرِّيَّ، بغير همزٍ قد خَفَّفَ الهمزة، وجعلها ياءً؛ فأدغمت ياءً (فُعِيل) فيها.

وذهب أبو عبيدٍ إلى أنّ أصل (دُرِّيَّ) (د ر ر) وهو منسوبٌ إلى الدَّر، شبه به لصفائه

وإضاءته، ووزنه (فُعْلِيّ) 3 وهو موافق للرأي الآخر لسيبويه، إذ جعل جمعه (دَرَارِي) على وزن (فَعَالِي) مثل: بَحَايٍ وَقَمَارِي⁴؛ فيكون وزن (دُرِّيّ) (فُعْلِيّ) كما ذكر أبو عبيد، وقد نبّه عليه أبو علي⁵.
وأدّى التّخفيف إلى تداخل (ل ب ب) و (ل ب أ) في (تُلَيّ) من قول الشاعر:
رَدَدَنْ حُصَيْنًا مِنْ عَدِيٍّ وَرَهْطِهِ ... وَتَيِّمٌ تُلَيّ فِي الْعُرُوجِ وَتَحْلُبُ⁶

1 البغداديات 498.

2 ينظر: اللسان (درأ) 74/1.

3 ينظر: الصّحاح (درأ) 49/1، والتّبيان في إعراب القرآن 970/2.

4 ينظر: الكتاب 251/4.

5 ينظر: البغداديات 497.

6 ينظر: التّهذيب 337/15، والتّاج (لب) 464/1.

(673/2)

فهو يحتمل الأصلين:

ذهب الأحمر¹ إلى أنّ أصله (ل ب ب) واشتقاقه من قولهم: لَبَّ بالمكان، وألَبَّ؛ إذا أقام به، ومعنى قوله:

وَتَيِّمٌ تُلَيّ فِي الْعُرُوجِ وَتَحْلُبُ

أي: تلازمها وتقيم فيها²، وأصله (تُلَيَّبُ) فأبدلت الباء الأخيرة ياءً.

وذهب أبو الهيثم إلى أنّه من (اللَّبَّاءِ) أي: تَحْلُبُ اللَّبَّاءُ، وتشربه، وقد تُرِكَ همزة تخفيفاً.

قال أبو منصور: "والذي قاله أبو الهيثم أصوب؛ لقوله بعده: وتحلب"3.

ومن ذلك - أيضاً - تداخل الأصلين (ق ر أ) و (ق ر ن) في (القرآن) الكريم؛ وقد

كان عبد الله بن كثير يسهّل همز (القرآن) ويلقي حركتها على الرّاء⁴.

1 هو: علي بن المبارك الأحمر التّحويّ، صاحب الكسائيّ، وكان مؤدّب الأمين، وقد اشتهر بالتّقدّم في التّحويّ، واتّساع الحفظ، وكانت وفاته سنة 194هـ تقريباً، ومن مصادر ترجمته: طبقات التّحويّين واللّغويّين 134، وتاريخ بغداد 104/12، وإنباه الرّواه 317-312/2.

- 2 ينظر: التّهذيب 336/15، واللّسان (لب) 731/1.
- 3 ينظر: اللّسان (لب) 731/1، واختيار أبي منصور ساقط من طبعة التّهذيب، ولعله كان في أصوله القديمة، الّتي نقل عنها ابن منظور.
- 4 ينظر: النّشر 414/1.

(674/2)

ويحتمل (القرآن) عند تخفيف همزته (فُعَلَانًا) و (فُعَلَالًا) وقد اختلفوا فيه:

ذهب الجمهور إلى أنّه من (ق ر أ) واشتقاقه من: قرأت الشّيء قرآنًا، أي: جمعته وضممت بعضه إلى بعضٍ، ومنه قولهم: ما قرأت النّاقة سلًى قطً، أي: ما ضمّته إليها أو حملته، وسمّي قرآنًا؛ لأنّه يجمع السُّور، فيضمّ بعضها إلى بعضٍ، ويجوز أن يكون مشتقًا من: القراءة التّلاوة¹.

ويجوز - أيضاً - أن يكون مشتقًا من: القَرء؛ وهو اسمٌ للوقت؛ كأنّه نزل في أوقاتٍ مختلفة².

ووزن (القرآن) على هذا الأصل (فُعَلَان) ووزنه - عند التّخفيف - بحذف الهمزة: (فُعَان) ؛ لأنّ الهمزة لام الكلمة؛ وهي محذوفة. وذهب بعضهم إلى أنّ (القرآن) من (ق ر ن) واشتقاقه من قولك: قرئتُ الشّيء بالشّيء؛ فوزنه على هذا الرّأي (فُعَال) ³.

ويضعف هذا الرّأي أنّ (فُعَلَالًا) غير مقيسٍ في المصادر، إلّا في الدّاء والصّوت لفعل لازم، وإن كان اسمًا فقياسه كسر القاف. وفيه ردٌّ على ابن قسطنطين⁴ الذي كان يرى أنّ (القرآن) اسمٌ، وليس بمهموز؛ ولم

-
- 1 ينظر: اللّسان (قرأ) 128/1.
- 2 ينظر: عبث الوليد 24.
- 3 ينظر: عبث الوليد 25، والجاسوس 45، 46.
- 4 هو: إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين؛ مولى بني ميسرة موالي العاص بن هشام المخزومي، وكان يعرف بـ (القسط) وعليه تتلمذ الإمام الشّافعي، وكانت وفاته سنة 170هـ، ومن مصادر ترجمته: السّبعة 65، وغاية النّهاية 165/1، 166.

(675/2)

يؤخذ من قَرَأْتُ؛ ولو أُخِذَ من: قَرَأْتُ، لكان ما قُرئ: قرآنًا؛ ولكِنَّه اسمٌ للقرآن؛ مثل: التَّوراة والإنجيل) 1، وكان يهمز: قرأتُ؛ فيقرأ: {وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ} 2 وعنه أخذه الإمام الشافعي 3.

وما ذهب إليه ابن قسطنطين غير قوي؛ لأنَّ أكثر القراء على همزه؛ فهو ممَّا أصله الهمز، وسهّل على لغة الحجازيين، والاشتقاق يؤيّد الهمزة، ويضعف هذا الرأي - أيضاً - أن وزن القرآن عند الهمز إذا كان مشتقاً من (ق ر ن) : (فُعَال) وهو في الرسم: (فُعَال) ولا نظير له فيما أعلم.

هـ- التعريب:

يطلق القدامى على ضربٍ من الألفاظ التي دخلت في العربية من غيرها من اللغات مصطلحات؛ وهي: (المُعَرَّب) و (الدّخيل) و (الأعجمي) وكثيرون منهم لا يكادون يفرّقون بينها؛ فالمُعَرَّب عندهم "ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعّة لمعانٍ في غير لغاتها" 4.

وقد صرح السيوطي بأنّ الدّخيل يرادف المُعَرَّب؛ فقال: "ويطلق على المُعَرَّب: دخيل، وكثيرٌ ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة

1 تاريخ بغداد 62/2، وينظر: آداب الشافعي 143، وغاية النهاية 166/1.

2 ينظر: الرسالة 14، 15، وما علقه الأستاذ أحمد شاعر على هامشه رقم 24.

3 سورة الإسراء: الآية 45.

4 المزهر 268/1، وينظر كشاف اصطلاحات الفنون 945/4، وشفاء الغليل 3.

(676/2)

وغيرهما" 1. وكذلك الأعجمي عندهم بهذا المعنى.

وقد جمع ابن منظور المصطلحات الثلاثة في نصٍّ واحدٍ إذ قال: "البُحْتُ والبُحْتِيَّة: دخيلٌ في العربية، أعجمي، معرّب" 2.

واستمرَّ عدم التفريق بينها عند بعض المتأخّرين؛ كجرجي زيدان 3 ومحمد المبارك 4، وصُبّحي الصّالح 5.

وفرق كثيرٌ من المتأخّرين المعاصرين بين مصطلحي: المُعَرَّب والدّخيل؛ وأهملوا مصطلح الأعجمي؛ الذي لا يردّ لديهم - في الغالب - إلا عفواً أو في ترديد أقوال القدامى.

غير أنهم اختلفوا في مفهومهما؛ فالمعرب عند أكثرهم - وكما يراه مجمع اللغة العربية بالقاهرة - هو: "اللفظ الأجنبي الذي غيّر العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب" 6. أما الدخيل فهو: "اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير" 7.

1 المزهر 269/1.

2 ينظر: اللسان (بخت) 9/2.

3 ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية 39/1، 40.

4 ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية 295، 296.

5 ينظر: دراسات في فقه اللغة 322، 323.

6 المعجم الوسيط 416/1، وينظر: المظاهر الطارئة 115، وعوامل التطور اللغوي 85، والألفاظ اللغوية خصائصها وأنواعها 66، والتعريب في ضوء علم اللغة المعاصر 69.

7 المعجم الوسيط 16/1، وينظر: كلام العرب 71، 72، وعوامل التطور اللغوي 85، والألفاظ اللغوية 66، والتعريب في ضوء علم اللغة المعاصر 69.

(677/2)

وربما اختلف مفهومهما عند بعضهم، فالمعرب: هو: ما نطق به الجاهليون ومن يحتاج بلغتهم من الكلام الأعجمي، أما الدخيل فهو: ما دخل العربية بعد عصور الاحتجاج 1.

ويرى بعضهم أن للدخيل مدلولاً عاماً يشتمل على المعرب والمولد والمحدث 2. وبهذا يكون للدخيل مفهومان:

مفهوم ضيق، وهو: ما دخل في العربية دون تغيير عند أكثرهم، أو دخلها بعد عصور الاحتجاج عند بعضهم. ومفهوم واسع؛ وهو: ما دخل العربية مطلقاً؛ فيشمل المعرب والدخيل بمعناه الضيق، ويشمل - أيضاً - عند بعضهم - المولد والعامي والمحدث. والتعريف الأول لكل من المعرب والدخيل - عند جمهور المتأخرين - هو الأقرب عندي؛ وهو ما عليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

ويعدّ المعرب والدخيل من الأسباب المهمة لتداخل الأصول، ويظهر جلياً في معاجم القافية، وهو مردودٌ إلى اختلاف نظرة اللغويين إلى أصول المعرب والدخيل؛ ففي حين

رأى كثيرٌ منهم أنّه ينبغي ألاّ يعرض لأصول المعرّب واشتقاقه على قياس العربيّة، لأنّه لا أصل له فيها - رأى بعضهم عكس ذلك؛ فتكلّفوا لكثيرٍ من المعرّب أو الدّخيل أصولاً؛ فتعدّدت

1 ينظر: الوجيز في فقه اللّغة 444، وفي فقه اللّغة وقضايا العربيّة 181، وكلام العرب 71، 72.

2 ينظر: الوجيز في فقه اللّغة 444، وفقه اللّغة للدكتور محمّد خضر 183.

(678/2)

بسبب اختلاف النّظرة وتداخلت؛ وربّما أدّى ذلك إلى حجبها عن طالبيها في هذه المعاجم.

ومن أصحاب الرّأي الأوّل القائلين بضرورة الحذر من إعادة المعرّبات إلى أصولٍ عربيّةٍ واشتقاقها منها - ابن السّراج؛ إذ قال في رسالته في الاشتقاق في باب: ما يجب على النّاظر في الاشتقاق أن يتوقّاه، ويحترس منه: "مّا ينبغي أن يحذر منه كلّ الحذر أن يشتقّ من لغة العرب لشيءٍ من لغة العجم؛ فيكون بمنزلة من ادّعى أن الطّير ولد الحوت"1. ونقل هذا عنه جماعة: كالجواليقي2 والخفاجي3، والحّي4، والقنّوجي5. وكان الرّجاج يحذّر من جعل: (يأجوج) و (ماجوج) على وزن (فَاعُول) ، ويقول: "وهذا لو كان الاسمان عربيّين لكان هذا اشتقاقهما، فأما الأعجميّة فلا تشتقّ من العربيّة"6، وينحو ذلك قال الأزهري7.

ولم يعرض ابن فارس لاشتقاق (الخنْدَرِيس) وهي: الخمر؛ لأنّه

1 ينظر: المعرب 91.

2 ينظر: المعرب 91.

3 ينظر: شفاء الغليل 2.

4 ينظر: قصد السّبيل 2ب.

5 ينظر: العلم الخفّاق 175.

6 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 310/3.

7 ينظر: القراءات وعلل النّحويّين فيها 354/1.

يقال: إنها رومية¹، وقال في موضع آخر: "فأما التَّبَهَج 2 فليست عربيّة صحيحة؛
فلذلك لم يُطلب لها قياس³".
وردّ ابن برّي على الحريري لتجويزه أن يقال: (الشَّطْرَنج) بالشَّين المعجمة - مشتقٌّ من:
المشاطرة، وإن كان بالسَّين فهو مشتقٌّ من التَّسطير عند التَّعبئة⁴؛ وغلطه في هذا؛ لأنَّ
الأسماء الأعجميّة لا تشتقُّ من الأسماء العربيّة، وقال: "ألا ترى أنّهم أبطلوا قول من زعم
أنّ إبليس [مشتقٌّ] من أبلَسَ بامتناع صرفه، وأيضاً فإنّه قد جعل هذه الكلمة حُماسيّة،
واشتقاقها من: التَّسطير - يوجب أنّها ثلاثيّة؛ وتكون التّون والجيم زائدتين؛ وهذا بين
الفساد، واضح الاختلال⁵".
وذكر ابن عقيل أنّ الألفاظ المعربة؛ نحو: إبراهيم لا يدخلها التّصريف؛ "لأنّها منقولة من
لغة لها حكم يخصّها؛ ولا مشاركة بينها وبين لغة العرب في أحكام هذا الباب؛ والقول
بزيادة بعض حروف الأعجميّ وأصالتها، ليس معناه إلّا المقايسة؛ بمعنى أنّ العربيّ في
مثله؛ حقّه كذا؛ فيثبت لهذا ما ثبت لذلك للتّعريب⁶".

1 ينظر: المقاييس 252/2.

2 النبهج من الدّراهم: الزّائف أو المبطل. ينظر: اللّسان (مهرج) 217/2.

3 المقاييس 252/2.

4 ينظر: درّة الغوّاص 177.

5 حواشي ابن برّي على درّة الغوّاص 25، ب.

6 المساعد 7/4.

وردّ الزّبيدي على صاحب (القاموس) في كلمة: (كَارَزِين) وهي: موضعٌ بفارس، بأنَّ
محَلّها الرّباعيّ (ك ر ز ن) لا الثّلاثيّ (ك ر ز) لأنّها أعجميّة¹.
أمّا من أجاز اشتقاق الألفاظ المعربة من العربيّة، وإعادتها إلى أصولها والحكم عليها
بالأصليّ والزّائد فذاك "على معنى أنّها لو كانت من كلامهم تقديراً؛ لكان قياسها أن
يكون كذلك²".

وكان عبد القاهر الجرجاني يميل إلى هذا الرأي؛ ويدافع عنه.
 قال: "إن قال قائل: كيف تحكمون بزيادة التّون في: نَرْجَس؛ وهو أعجمي لا أصل له
 في كلامهم؛ فمن أين لكم مذهب العجم فيه؟
 فالجواب أنك لم تقف على مذهب النّحويين؛ وذلك أنّهم إذا نقلوا اللفظ إلى كلامهم
 فإنّهم يعتقدون فيه من الزّيادة، والأصل ما يكون في أصول كلامهم؛ فإذا قلنا: إنّ
 نَرْجَساً قد اعتقدوا فيه زيادة التّون - فالمعنى أنّهم اعتقدوا أنّ الفعل لو أخذ منه لكان
 على رَجَس"3.
 واستدلّ على استقامة ما ذهب إليه بأنّهم قالوا: زَرَجُون للخمر؛ وهو فارسيّ معرّب، ثمّ
 اشتقّوا منه اسم مفعول؛ وعليه قول الشّاعر:
 هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لَأُمِّ الْحَزْرَجِ ... مِنْهَا فَأَصْحَى الْيَوْمَ كَالْمُرْجِ4

1 ينظر: التّاج (كرزن) 320/9.

2 الإيضاح في شرح المفصل 372/2.

3 المقتصد في شرح التّكملة 842/2.

4 ينظر: المنصف 148/1، والخصائص 359/1، والممتع 254/1.

(681/2)

غير أنّ ما استدللّ به الجرجاني لا يعدّ أمراً حاسماً لاشتقاق المعرّب أو الدّخيل من العربيّة،
 وتكلّف أصول له من أصولها؛ فما جاء منه نحو: (المُرْج) إنّما يحمل على التّوهّم؛ كما في
 (تَمَسْكَن) و (تَمْدَرَع) ونحوهما؛ وهو كثير في كلامهم. ولذلك أرى صحّة ما ذهب إليه
 الفريق الأوّل؛ وهم أكثر أهل اللّغة؛ لقوّة ما احتجّوا به؛ ولأنّ التّمادي في الاستدلال
 على أصل المعرّب بالاشتقاق منه في العربيّة قد يؤدّي إلى شيء من تعميّة وتضليل؛
 كاستدلال بعضهم على أنّ أصل (المنجنيق) : (ج ن ق) لقولهم: جَنَقْنَا وَنَجَنَقْ
 وقد أدّت محاولات بعضهم لإخضاع المعرّب والدّخيل إلى مقاييس العربيّة في الأصول
 إلى التّدخل في موادّها، ووضع كثير منه في غير أصله؛ كوضع الجوهريّ كلمة
 (الإِسْتَبْرَق) وهو: الدّيباج الغليظ في (ب ر ق) 1 مع نصّه على أنّه معرّب، ويبدو أنّه
 جعله على وزن (اسْتَفْعَلَ) ولا وجه له؛ لأنّ الهمزة مقطوعة؛ وهي أصلية، وكذلك السّين
 والتّاء؛ ولأنّ الكلمة معرّبة من الفارسيّة وأصلها (إِسْتَفْرَه) أو (إِسْتَرَوْه) 2.

ويبدو أنّ الجوهرية لم يكن على يقين من هذا الأصل؛ فأعاد الكلمة في أصل آخر؛ وهو (س ر ق) 3 فأغرب بذلك؛ إذ لا وجه لهذا الأصل؛ لأنّه حكم بزيادة الباء مع الهمزة والتاء، والأول أقرب؛ إذ فيه حملٌ على قياس لغة العرب.

1 ينظر: الصّحاح 4/1450.

2 ينظر: المعرّب 108، والمهذّب 199، وجامع التعريب 11ب.

3 ينظر: الصّحاح 4/1496.

(682/2)

وقد توبع الجوهرية في جعله (الإِسْتَبْرَق) في الأصلين، فذكره ثمّ ابن منظور¹، واكتفى الفيروزابادي بالأصل الأوّل².

واقترّب الأزهرية من أصله؛ إذ وضعه في باب الخماسي، ولكنه حكم بزيادة الهمزة³، ووضعها الجواليقي في باب الهمزة؛ ولم يحكم بزيادة شيء منه⁴.

ومن ذلك (ألّماس) وهو: حجرٌ معروفٌ من أنفس الجواهر؛ فقد ذكره الفيروزابادي في (م وس) 5 بزيادة الهمزة واللام؛ وهما من بنية الكلمة؛ كما في (إليّة) فوزنه (فَعْلَال)

كما نصّ عليه السّعد التّفتازاني⁶. وكان ابن الأثير يقول: "أظنّ الهمزة واللام فيه أصليّتين مثلهما في: إلياس، وليست بعربية؛ فإن كان كذلك فبابه الهمزة؛ لقولهم فيه: الألّماس"⁷.

وقد ذهب بعض علماء العربية المتأخّرين إلى أنّ الكلمة معربةٌ من اليونانية، وأصلها (صورة 17) ولمّا دخلت العربية، وكثر استعمالها – توهّموا فيها زيادة الهمزة واللام؛ وهما من بناء الكلمة؛

1 ينظر: اللّسان (برق) 19/10، و (سرق) 10/156.

2 ينظر: القاموس 1120.

3 ينظر: التهذيب 9/422.

4 ينظر: المعرّب 108.

5 ينظر: القاموس (موس) 743.

6 ينظر: الجاسوس 511.

7 النهاية 289/4.

(683/2)

فعدّوهما أداة التعريف¹؛ فيكون أصل الكلمة رباعياً؛ وهو (أل م س) وليس (م وس). ومن ذلك (سُنْدُس) وهو: الديباج؛ فقد ذكر الجواليقي أنه لا خلاف بين أهل اللغة في أنه معرّب²؛ وعلى هذا فحروفه جميعاً أصول، ولكنّ الجوهرية جعله من الثلاثي (س د س)³، وذكره ابن منظور في الرباعي (س ن د س)⁴ وهو كذلك عند الفيروزآبادي⁵. ومثل هذا كثير.

ولا سبيل لمنع تداخل الأصول في المعرّب أو الدّخيل إلّا بأن يوضع ما ثبت أنه من المعرّب أو الدّخيل في جزورٍ توافق نطقه في العربية؛ دون النظر إلى أصليّ أو زائدٍ فيه "لأنّه محالٌّ أن يشتقّ العجميّ من العربيّ"⁶ وهو مذهب أكثر المتأخّرين⁷. وقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة صنعاً حينما "التزم في منهجه بوضع الكلمات المعربة في ترتيبها الهجائي؛ لأنّه ليست لها في العربية أسرٌ تنتمي إليها"⁸.

1 ينظر: المعرب 76 من مقدّمة المحقّق.

2 ينظر: المعرب 361.

3 ينظر: الصّحاح 937/3.

4 ينظر: اللّسان 107/6.

5 ينظر: القاموس 710.

6 المزهّر 287/1.

7 ينظر: دراسات في المعجم العربيّ 188، وأثر الدّخيل على العربية الفصحى 262.

8 المعجم الوسيط (المقدّمة) 4.

(684/2)

وليس في الالتزام بمثل هذا في أصول المعرّب والدّخيل ابتداعٌ؛ فقد تقدّم أنّ كثيراً من العلماء كانوا يرون ألاّ يشتقّ المعرّب من أصول العربية؛ فلم يعمدوا إلى تجريد معرّباتهم

من بعض الحروف؛ وفق أصول العربية. وقد اتّبع بعض المعجمين المنهج الصحيح في بعض المعربات؛ كابن سيده الذي ذكر (شَاهَسْفَرَه) وهو: رِيحَان المَلِك - في باب السّداسي¹. وكذلك الصّغانيّ إذ ذكر (الأُمْبَرِبَارِيس) وهو: حَبٌّ حَامِضٌ - في مدخل سباعيّ وهو (أ م ب ر ب ر س) 2، وكذا صنع ابن منظور في (أُنْدَرَاوَرْد) وهو: نوعٌ من السّراويل المشمّرة؛ فذكر في مدخل سباعيّ³، وذكر (المُسْتَفْشَار) وهو: العسل المعتصر بالأيدي في (م س ت ف ش ر) 4.

و الحذف والتعويض:

الحذف - في اللغة - طرح الشيء وإسقاطه بقطع أو نحوه⁵.

والتعويض: جعل الشيء خلفاً لشيء آخر⁶:

والحذف والتعويض في اصطلاح الصرفيين: جعل حرف خلفاً لحرف أو أكثر، أو خلفاً لحركة، ومثال حذف الحرف وتعويضه بآخر:

1 ينظر: المحكم 355/4.

2 ينظر: التكملة 318/3.

3 ينظر: اللسان (أندرورد) 74/3.

4 ينظر: اللسان 173/5.

5 ينظر: اللسان (حذف) 39/9، 40.

6 ينظر: اللسان (عوض) 193/7.

(685/2)

(عِدَّة) فالتاء عوض عن الواو المحذوفة، والأصل (وع د) وهذا النوع يقع كثيراً في العربية.

ومثال التعويض عن أكثر من حرفٍ قولهم في تصغير مستخرج: مُخَيَّرِيْجٌ، فالياء الثانية عوضٌ عن الحرفين المحذوفين؛ وهي الواو في (أطوع) ؛ وهما السين والتاء. ومثال تعويض الحركة ما ذكره سيبويه من أن السين في (أَسْطَاع) عوضٌ عن حركة عين الكلمة؛ وهي الواو في (أطوع) قبل الإعلال¹. وربما حذف الحرف؛ ولم يعوّض عنه؛ نحو (أب) و (أخ) و (دَم) . والذي يعيننا - هنا - هو حذف الحرف؛ سواء أعوّض عنه أم لا؛ لأنّ التداخل أكثر

بسبب الحذف؛ لاختلاف الرأى في تحديد موقع الحرف المحذوف؛ هل هو في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها.

ومما تداخلت أصوله بسبب الحذف ما وقع في كلمة (اسم) من تداخل الأصلين: (س م و) و (وس م) وهذا من مواضع الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين²: ذهب الكوفيون إلى أن أصله (وس م) واشتقاقه من (الوسم) واحتجوا بأنّ الوسم في اللغة العلامة، والاسم: وسم على المسمى وعلامة

1 ينظر: الكتاب 25/1.

2 ينظر: المقتضب 329/1، واشتقاق أسماء الله للزجاجي 255، والإنصاف في مسائل الخلاف 6/1، والتبيين 132، وائتلاف النصرة 27، والبحر المحيط 14/1، والدرر المصون 19/1، وشرح الأشموني 275/4.

(686/2)

عليه يعرف به، ولذلك قيل: الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها، وأصل الاسم عندهم: (وسم) فحذفت الفاء؛ وهي الواو، وزيدت همزة في أوله؛ عوضاً عن المحذوف، أو بقيت العين ساكنة؛ فجئى بهمزة الوصل؛ ووزنه عندهم (اعل) 1. وذهب البصريون إلى أن أصله (س م و) واشتقاقه من السمو؛ وهو: العلو، من: سما يسمو؛ إذا علا، ومنه سميت السماء سماءً؛ لعلوها، والاسم يعلو على المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى، ويرفعه إلى الأذهان بعد خفائه. والأصل فيه قبل الحذف والتعويض: (سمو) على وزن (فعل) فحذفت اللام؛ التي هي الواو وعوض عنها بهمزة في أوله؛ فوزنه عندهم (افع) لحذف اللام منه.

واحتج البصريون بأشياء؛ منها: عودة اللام المحذوفة في بعض تصاريف الكلمة في الفعل الماضي؛ نحو: سميت وأسميت، وفي التصغير؛ نحو: سمي وفي الجمع نحو: أسماء وأسام، وفي صيغة (فعل) نحو: سمى؛ ولو كان المحذوف منه أوله لعاد في التصريف؛ فكان يقال فيما تقدم: وسمت وأوسمت ووسمت وأوسام ووسيم².

ومنها: أن سبيل العرب إذا حذفوا في أول الكلمة عوضوا في آخرها؛ مثل:

- 1 ينظر: الإنصاف 6/1، وشرح الشافعية للرضي 258/1، 259.
2 ينظر: التبيين 133.

(687/2)

ابن، ولما كان التعويض في أول (اسم) دلّ على أنّ المحذوف في آخره 1؛ وبهذا رجح مذهب البصريين بالسماع والقياس.
ومن ذلك تداخل (ع ض و) و (ع ض ه) في (العِصَّة) وهي: القِطْعَةُ والفرقة، وواحدة العِصَاهُ؛ وهو: شجرٌ:
ذهب الكسائي إلى أنّ المحذوف هاءٌ من موضعي اللام، والأصل (ع ض ه) واشتقاقها من (العِصِيَّة) وهي: الكذب 2. وكان الجوهرى يرى أنّها من هذا الأصل، وأنّ المحذوف الهاء؛ وهي بمثابة: (شَقَّة) واستدلّ برّد الهاء في الجمع والتّصغير والنّسب في قولهم: عِصَاهُ، وَعُصِيَّةٌ، وبعيرٌ عِصِيٌّ وَعِصَاهِيّ وإبلٌ عِصَاهِيَّةٌ 3؛ وهي التي تأكل العِصَّة.
وذهب جماعةٌ - منهم: ابن جني - إلى أنّ المحذوف الواو؛ من لام الكلمة وأصلها: (ع ض و) وهي قبل الحذف (عِصْوَةٌ) وعليه فسّر قوله - عزّ وجلّ: {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِصِينَ} 4 أي: فرقوه، وجعلوه أعضاءً؛ فأمنوا ببعضه، وكفروا ببعضه 5.
والمذهب الأول أقرب لظهور كثيرٍ من تصاريف الكلمة؛ كالجمع والتّصغير والنّسب، وكذلك في المفرد؛ إذ يقال: عِصَاهَةٌ وَعِصِيَّةٌ؛ وليس

1 ينظر: الإنصاف 8/1، 9.

2 ينظر: سرّ الصنّاعة 606/2.

3 ينظر: الصّحاح (عصه) 2240/6، 2241.

4 سورة الحجر: الآية 91.

5 ينظر: سرّ الصنّاعة 605/2.

(688/2)

بعيداً أن تكون الواو في قولهم: (عُصَوَات) مبدلةً من الهاء 1.
وبسبب هذا التداخل وضعت (العِصَّة) في الأصلين في بعض معاجم القافية 2؛ غير أنّ

وزن الكلمة لم يتأثر بتداخل الأصلين؛ وهو (فَعَة) على الاحتمالين:
ويتداخل بسبب الحذف في (النَّاس) ثلاثة أصولٍ، وهي: (أَن س) و (ن وس) و (ن س
ي) واللفظ يحتملها:

ذهب سيبويه إلى أنه من (أَن س) واشتقاقه من (الإنس) وأصله: (أَنَاسٌ) فحذفت فاؤه
تخفيفاً، وجعلت ألف (فُعَال) عوضاً عن الهمزة3؛ فوزن (النَّاس) على ها الأصل:
(الْعَال) .

ويدلّ على مذهب سيبويه أنّ العرب نطقت بالأصل في قولهم: (أَنَاسٌ) وقد جمع الشاعر
بين الهمزة والألف واللام في قوله:

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعُ ... نَ عَلَى الْأَنَاسِ الْأَمِينِ4

وذكر ابنُ الشَّجَرِيِّ أنّ هذا مذهب الجمهور من البصريّين، وأنّ

1 ينظر: التّاج (عضه) 299/9.

2 ينظر: الصّحاح (عضه) 2240/6، و (عضو) 2430، (عضه) 516/13، و

(عضو) 68/15، والقاموس (عضه) 1613، و (عضو) 1693، والتّاج (عضه)

399/9، و (عضو) 246/10.

3 ينظر: الكتاب 196/2، 457/3، والتّاج (أنس) 99/4.

4 ينظر: مجالس العلماء 57، والخصائص 151/3، وشرح المفصل لابن يعيش 9/2،

والجنى الدّاني 200، والخزانة 280/2.

(689/2)

الفراء قد وافقهم عليه1.

وذهب الكسائيّ إلى أنّه من (ن وس) واشتقاقه من (النَّوَس) وهي: الحركة، وأنّ المحذوف
العين، وأصله (نَوَسٌ) فقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ وهو في ذلك بمثابة
(الباب) واستدلّ الكسائيّ لمذهبه بقولهم في تصغيره: (نَوَيْسٌ) كـ (بُويِبٍ) وأنّه لو كان
أصله (فُعَال) لقليل في التّصغير: (أَنَيْسٌ) كقولهم في غُرَابٍ: (غُرَيْبٌ) 2.

ولا يرى ابن الشَّجَرِيِّ في تصغيره على (نَوَيْسٍ) دليلاً على ما ذهب إليه الكسائيّ لأنّ
ردّ المحذوف إنّما يلزم في التّصغير إذا لزمّت الحاجة إليه؛ كقولهم في تصغير أبٍ وأخٍ: أُبٌّ
وأخِيٌّ؛ لأنّه لا بدّ من حرفٍ ثالثٍ، يستقيم عليه بناء التّصغير؛ فأعيد المحذوف؛ فلو لم

يُردّ المحذوف في: أبٍ وأخ؛ وهو اللّام - لوقعت ياء التّصغير طرفاً؛ فيلزم تحريكها بحركات الإعراب، ثمّ قلبها ألفاً؛ فيصير إلى (أباً) و (أخاً) فيخرج عن قياس باب التّصغير.

أما (نأس) فهو مماثلٌ في اللفظ لـ (باب) وإن كان الأخير على وزن (فَعَلَ) أما (نأس) فهو (عَال) على مذهب سيبويه؛ فليس في تصغيره على: نُؤيس - إذا لم يردّ المحذوف - ما يخرج عن قياس التّصغير، وإن كان الوزن التّصريفيّ لـ (نُؤيس) (عُؤيل) و (بُؤيب) (فُعيل) ولكنهما على

1 ينظر: أمالي ابن الشّجريّ 12/2.

2 ينظر: أمالي ابن الشّجريّ 12/2، والدّرّ المصون 119/1.

(690/2)

(فُعيل) في الوزن التّصغيريّ 1.

وذكر السّمين الحلبيّ أنّ أصل (النّاس) عند بعضهم (نسي) ثمّ حدث فيه قلبٌ بتقديم اللّام إلى موضع العين، وتأخير إلى موضع اللّام؛ فصار: (نيساً) فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها 2.

ووجه الاشتقاق فيما ذكر السّمين أنّهم سمّوا به لِنسيانهم؛ ووزنه على ما ذهب إليه: (فَلَع) .

وأدّى الحذف إلى تداخل الأصلين (ل أم) و (ل م م) في: اللّمة 3؛ وهو المثل في السّن، ولّمة الرّجل: مثيلُهُ وقرنُهُ، ومنه ما روي عن عمر ابن الخطّاب - رضي الله عنه - أنّ شابةً زوّجت شيخاً فقتلته؛ فقال: "أيّها النّاس؛ ليتزوّج كلّ منكم لُمته من النّساء، ولتنكح المرأة لُمته من الرّجال" 4 أي: تربّه وقرنه في السّن. وتحتل الكلمة الأصلين:

ذهب الجوهريّ 5، والزّمخشريّ 6 إلى أنّ الكلمة ممّا حذِفَ عينه؛

1 ينظر: أمالي ابن الشّجريّ 13/2.

2 ينظر: الدّرّ المصون 119/1، 120.

3 في اللّسان (548/12) (اللّمة) بتضعيف الميم، والصّواب تخفيفها؛ كما في الفائق

330/3، والنهاية 373/4.

4 ينظر: الفائق 330/3، والنهاية 274/4.

5 ينظر: الصّاح (لأم) 2026/5.

6 ينظر: الفائق 330/3.

(691/2)

وهي الهمزة، وأصله قبل الحذف (اللُّؤْمَة) من الملائمة؛ وهي: الموافقة. ويدلّ على هذا قولهم في معنى (اللِّمَة) : (اللَّيْمُ) وقولهم: هو لُمَتي ولَيِّمي. وعلى هذا فإنّ أصل (اللِّمَة) (ل أم) .

وذكرها ابن منظور في (ل م م) على الرّغم من أنّه نقل عنهم أنّ المحذوف منها الهمزة عيناً¹.

ومن ذلك تداخل الأصلين في (الكُرة) و (الثُّبَة) بسبب الحذف؛ وهما يحتملانها: ذهب الجمهور إلى أنّ المحذوف منهما اللّام؛ فأصلهما: (ك ر و) و (ث ب و) 2. وذهب بعض النّحاة إلى أنّهما ممّا حذفت عينه؛ فأصل الكُرة (كُورَة) أو (كِيرَة) وأصل الثُّبَة: (ثُوبَة) من: ثاب الشيء يثوب؛ إذا اجتمع، ورجع بعضه إلى بعض. ومذهب الجمهور أولى من غيره بالقبول لوجهين: الأوّل: جمعها على: كُرين وثُيين؛ فهي ملحقة بجمع المذكّر السّالم ك (سِنين) . وقد تقرّر - في العربيّة - أنّ هذا مخصوصٌ بالكلمة الثلاثيّة؛ الّتي حذفت لامها، وعُوض عنها هاء التّأنيث؛ ك (سَنَة) .

الثّاني: قولهم: كَرَا يَكْرُو؛ إذا لعب بها، وثبّا النّاس؛ أي: اجتمعوا

1 ينظر: اللّسان (لم) 548/12.

2 ينظر: سرّ الصّناعة 601/2، 650.

(692/2)

جماعات؛ فدلّ ذلك على المحذوف 1.

ز- الإلحاق:

وقفنا في الباب الأول على الإلحاق في العربية، وعلى أهم ما يتصل به؛ من تعريف وبيان لفائدته وكيفية تمييزه من غيره، وعلامات ذلك، وعلى طائفة من الأوزان الملحقة بغيرها. ونحاول - هنا - أن نتلمس أثر الإلحاق في تداخل الأصول في العربية، إذ من الممكن أن يعد أحد الأسباب المؤدية إلى التداخل؛ فثمة أوزانٌ يشيع فيها التداخل أكثر من غيرها.

ومما يؤدي إلى تداخل الثلاثي بالرباعي ما جاء على (فَعِلِم) ك (دَلِقِم) ملحقاً بـ (فَعِلَل) و (فُعْلِم) ملحقاً بـ (فُعْلَل) ك (سَنَبَل) ملحقاً بـ (فَعْلَل) و (فَعْلَن) ك (رَعَشَن) ملحقاً بـ (فَعْلَل) و (فَعْلَس) ك (خَلَبَس) ملحقاً بـ (فَعْلَل). وقد تقدم منه كثيرٌ من صور التداخل في الباب الثالث.

ويقلّ التداخل في غير هذه الأوزان؛ ولا سيما الملحق بحرف علةٍ أو نونٍ ساكنةٍ متوسطةٍ بين أربعة أحرف؛ لوضوح ذلك في الزيادة، وكذا الملحق بتكرار حرفٍ. ومما تداخلت أصوله بسبب الإلحاق بالتضعيف: (العُنْبَب) وهو:

1 ينظر: شرح كفاية المتحفظ 65، 66، وإضاءة الراموس 29/1.

(693/2)

كثرة الماء؛ كما في قول الراجز:

فَصَبَّحْتُ وَالشَّمْسُ لَمْ تَقْضَبْ ... عَيْنًا بَعْضِيَانِ تَجُوجِ الْعَنْبَبِ 1

وهو يحتمل الأصلين:

ذكر الأزهري أنه من (ع ب ب) ووزنه (فُعْلَل) 2، واشتقاقه من العَبِّ، والتون زائدة؛

كنون (العُنْصَل) وقد وافقه الصَّغَانِي 3 وابن منظور 4.

وذهب سيبويه إلى أنَّ التَّون أصليةٌ، والباء الثانية زائدةٌ للإلحاق بوزن (فُعْلَل) 5.

ومذهبه أقوى من جهة الصنعة؛ لأنَّ إلحاق الثلاثي بالرباعي بزيادة حرفه الثالث مطَّرد؛

كما قال المازني 6. نحو (ضَرَبَب) و (جَلَبَب) في الأفعال و (مَهْدَد) و (سُودِد) 7 و

(عُنْدَد) و (رُمْدَد) في الأسماء.

ومذهب الأزهري ومن تابعه أقوى من جهة الاشتقاق؛ لأنَّ العُنْبَب من: العَبِّ.

1 ينظر: التهذيب 117/1، والتكملة (عب) 199/1، واللسان (عب) 573/1.

- 2 ينظر: التهذيب 117/1.
- 3 ينظر: التكملة (عب) 574/1.
- 4 ينظر: اللسان (عب) 573/1.
- 5 ينظر: الكتاب 277/4.
- 6 ينظر: المنصف 41/1.
- 7 السُّؤْدُ بالضم، ويقال - أيضا - السُّؤْدُ بالفتح؛ وهما لغتان والأولى طائفة؛ كما في اللسان (سود) 228/3.

(694/2)

وقريبٌ من هذا: تداخل الأصلين (س ق د) و (س ق د د) في (السُّقْدُ) وهي: الفرس المضمّرة؛ فقد وضعه ابن منظور في الرباعي (س ق د د) ولم يذكره في الأصل الثلاثي الذي ذكره قبل الرباعي؛ وهو (س ق د) 1.

والحقّ أنّه ثلاثي، والدّالّ الثّانية فيه للإحقاق بـ (فُعَلَل) وبدلّ على هذا: قولهم في الفعل منه: أسَقَدَ فرسه؛ إذا ضمّره، ولو كان رباعياً لقليل: سَقَدَدَ كدَحَجَ.

ومن ذلك: تداخل الأصلين (درن) و (أدرن) في (الإدْرُون) وهو: الأصل، وقيل: الخبيث من الأصول، ومنه قولهم: رَجَعَ الفَرَسُ إِلَى (إِدْرُونِهِ) أَي: إِلَى (آرِيهِ) بمعنى: مَعْلَفِهِ؛ وهو يحتمل الأصلين:

ذهب بعضهم إلى أنّه رباعي، وأنّ الهمزة فيه فاؤه؛ نحو: فِرْعَوْنَ وَبِرْدُونَ²، وإلى هذا أشار الصّغاني³.

وذهب الجمهور - وهو مذهب سيبويه⁴ - إلى أنّه ثلاثي من (الدَّرَن) والهمزة فيه زائدة للإحقاق بـ (جَرَدَحِل) لأنّ الواو التي فيه ليست مدّاً لانفتاح ما قبلها؛ فشابهت الأصول بذلك؛ فألحقت بها. أمّا الهمزة فهي زائدة؛ لأنّها وقعت في موضعٍ تطرّد فيه زيادتها؛ وهو وقوعها أولاً، وبعدها ثلاثة أصول؛

-
- 1 ينظر: اللسان (سقدد) 218/3.
 - 2 ينظر: التهذيب 93/14.
 - 3 ينظر: التكملة (درن) 228/6.

4 ينظر: الكتاب 246/4، والتكملة للفارسي 232، والمقتصد في شرح التكملة 784/2.

(695/2)

ولكنها شُبِّهت بالأصل؛ فألحقت به لما كانت الواو مشابهة للأصول كما تقدّم؛ فكأنّ بعدها - أي: الهمزة - أربعة أصول؛ كهمزة (إِصْطَبَل) وهذا وجه الإلحاق فيها. ومما يدلّ على أنّ الكلمة ثلاثيّة؛ واشتقاقها من (الدَّرَن) قول سيبويه: إنّ الدَّرَن: الدَّنَس، وكذلك (الإِذْرُونُ) إذ يقال: رجع فلانٌ إلى إِذْرُونِهِ؛ أي: أصله الرَّدِيء الدَّنَس؛ وبهذا فسَّره السِّيرافي 1. ومنه قالوا: رجع الفرس إلى إِذْرُونِهِ؛ أي آريّه ومعلفه؛ وهو ما يكثر فيه الدَّرَن.

1 ينظر: شرح السِّيرافي (تحقيق د. عبد المنعم فائز) ص 611.

(696/2)

(ح) النَّحْتُ:

عرض البحث لمفهوم النحت عند القدامى، وأشار إلى طريقة العرب في نحت كلمة من كلمتين أو أكثر 1 كما عرض للمفهوم الخاص عند ابن فارس 2، الذي توسّع فيه - كما رأينا - بمحاولته إعادة كثير من الكلمات الرباعيّة أو الحماسيّة إلى أصول ثلاثيّة؛ مخالفاً جمهور العلماء؛ كقول القائل: حَزَزْتُ الرَّجُلَ؛ إذا حبسْتَه؛ فهو - عند ابن فارس - منحوت من ((حَزَق)) و ((حَزَز)) 3 ونحو: ((الدَّهْمَس)) وهو: الأسد؛ منحوت - عنده - من كلمتين: ((دَالَس)) و ((هَمَس)) فالأوّل بمعنى: أتى في الظلام، و ((هَمَس)) كأنّه غمس نفسه فيه وفي كلّ ما يريد 4.

والكلمتان خماسيتان بمقاييس الجمهور. ولو أخذ بمذهب ابن فارس في هذا ونحوه لانفتح باب واسع في تداخل الأصول من الصّعب إغلاقه.

ولقد لقيت فكرة ابن فارس - كما رأينا - رواجاً عند بعض المتأخرين؛ لأنّها وافقت جوانب في منهجهم؛ فوفّرت لهم أساساً تاريخياً. لما يذهبون إليه. فربّما جرّأهم ذلك على إعادة أكثر الأصول الخماسيّة والرباعيّة والثلاثيّة - إلى أصول ثنائيّة؛ فأدى ذلك إلى

1 ينظر: ص (141) من هذا البحث.

2 ينظر: ص (148) من هذا البحث.

3 ينظر: المقاييس 143/2.

4 المقاييس 338/2.

(697/2)

الفريقين: جمهور القدامى من البصريين ومن سار على مذهب ابن فارس؛ ولاسيما بعض المتأخرين؛ الذين بالغوا فيه وهم أصحاب ثنائية اللغة؛ ولذا فإنه من الظلم للحقيقة أن يعدّ التّحت بهذا المفهوم عند هذا الفريق سبب من أسباب تداخل الأصول؛ لأنّ هذا البحث يسير في الأصول على منهج الجمهور في القديم - ولا سيما البصريين - وهو المنهج الذي بنيت عليه موادّ معاجم القافية.

ويعدّ التّحت - بمفهوم القدامى - سبباً من أسباب التّداخل؛ ولا سيما في معاجم القافية، غير أنّ أثره محدود؛ لقلة المنحوتات عنهم؛ حتى قيل إنّها لم تتجاوز السّتين كلمةً (1).

ويرتبط الحديث عن التّداخل في التّحت بطريقة ترتيب المنحوتات في المعاجم التي تعتمد على الأصول؛ كمعاجم القافية.

والسؤال الذي لابدّ منه - هنا - هو: هل ينظر للكلمة المنحوتة من جهة أحد أصليها أو أصولها؛ التي نحتت منها، أو ينظر لها على أساس ما آلت إليه بعد التّحت؛ فتعامل معاملة ما بنيت عليه؟ وللإجابة عن السؤال نقول: إنّ لكلّ من الاحتمالين ما يسوّغه؛ فالأساس أن تعاد الكلمة إلى أصلها؛ وتصنّف في المعاجم على وفقها. كما أنّ وضعها في الأصل الجديد - بعد التّحت - له وجهه؛ لأنّ الكلمة نقلت إلى بناء جديد؛ وهو

1 ينظر: الاشتقاق لعبد الله أمين 393.

(698/2)

المنحوت؛ فتعامل في المعاجم من خلال هذا الأصل الجديد؛ بدليل أن تصريف الكلمة يكون عليه. وهذا هو الأقرب عندي.

ولقد وجدت عند بعض العلماء القدامى ما يستأنس به لما ذهبْتُ إليه؛ ومن هؤلاء: المعريُّ والصَّغاني.

قال المعريُّ في وزن المنحوت: ((إذا قيل: ما وزن عبشمي؛ فإنَّ النظر يوجب وجهين: أحدهما: وهو الأقيس: أن تخرجه إلى باب جَعْفَرٍ؛ فتقول: (فَعْلِلِي) . . . والآخر: أن تقول (فَعْفَعِي) لأنَّك أخذت من عبد: العين والباء ومن شَمْسٍ: الشَّينَ والميم))

ومن الواضح أنَّ اختيار المعريِّ هو الأوَّل؛ لأنَّه جعله الأقيس. ونصَّ الصَّغاني على أن وضع الكلمة المركَّبة في أصلها الجديد هو الأوَّل؛ وقد جاء ذلك في تعقيبه على الأزهريِّ لوضعه كلمة ((المِشْلُوْز)) وهي المِشْمِشَةُ الحلوة المحَّ في الثلاثيِّ (ش ل ز) (2) على الرِّغم من أنَّها منحوتة من كلمتين؛ هما: المِشْمِشُ واللُّوز - إذ قال: ((ذكره الأزهريُّ في (ش ل ز) وحقَّه أن يذكر في أحد المواضع الثلاثة: إمَّا في مضاعف الشَّين؛ لأنَّ صدر الكلمة مضاعف.

1 رسالة الملائكة 271.

2 ينظر: التهذيب 302/11.

(699/2)

وإمَّا في معتلِّ الرَّاى؛ لأنَّ عجز الكلمة أجوف. وإمَّا في رباعيِّ الشَّين؛ وهذا أوَّل؛ لأنَّ الكلمة مركَّبة؛ فصارت مثل: شَقَّحَطَبٍ، وَحَيْعَلٍ وما أشبههما من المركَّبات)) ومضاعف الشَّين في نصِّ الصَّغانيِّ (ش ل ز) ومعتلِّ الرَّاى: (ل وز) ورباعيِّ الشَّين: (م ش ل ز) .

وقد ذكر ابن منظور ((المِشْلُوْز)) في الثلاثيِّ (ش ل ز) 2 تبعاً للأزهريِّ؛ وهو غير سديد؛ ولا مدخل له على الوجهين؛ وقد ترتَّب على هذا الأصل أن يكون وزن ((المِشْلُوْز)) (مَفْعُولًا) وهو بعيد؛ لأنَّ الميم أصلية كالشَّين؛ وهي ميم ((مِشْمِش)) قبل النَّحت.

وذكرها الفيروز آبادي في الرباعي (م ش ل ز) ونقل كلام الصغاني واختاره 3 وكذا في ((التاج))

وعلى هذا فإنَّ ((دَمَعَزَ)) أي: قال: أدام الله عزك، و ((جَعَفَدَ)) أي: قال: جُعِلْتُ فداك ونحوهما يوضعان في الرباعي، ويُقَرَّبُهُ - أيضاً - ما فيه من السهولة على الباحث؛ بخلاف الوجه الآخر؛ لأنَّه يحتاج إلى جهدٍ أطول للبحث عن الكلمة تحت أصولها قبل التَّحت، ولا يدري في أيِّ

1 التكملة للصغاني (شلز) 303/3، 304.

2 ينظر اللسان 362/5.

3 ينظر: القاموس (مشلز) 676.

(مشلز) 81/4، 82.

(700/2)

أصولها يجدها؛ فليس لذلك ضابط محدّد.

ومن طريف التَّحت ما روي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنَّ امرأته سألته أن يكسوها جلباباً؛ فقال: إني أخشى أن تدعي جلباب الله الذي جلببك. قالت: وما هو؟ قال: بيتك، قالت: أَجَنَّاكَ من أصحاب محمدٍ - صلى الله عليه وسلم - تقول هذا؟ 1 تريد: أَمِنْ أَجْلِ أَتَاكَ؛ فحذفت ((مِنْ)) وكذا الهمزة واللام من ((أَجَلٍ)) والهمزة من ((أَتَاكَ)).

وقد وضعها ابن منظور في (ج ن ن) 2 مراعيّاً ما آلت إليه الكلمة بعد التَّحت.

1 ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد 73/4، 74.

2 ينظر: اللسان (جنن) 98/13.

(701/2)

(ط) الضَّرورةُ الشَّعْرِيَّةُ:

الضرورة في اللغة: اسم لمصدر الاضطرار؛ تقول: حملتني الضرورة على كذا.

والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء، والضرائر: المحاويع 1
وتقع الضرورة الشعرية في الشعر خاصة؛ لإقامة الوزن، أو تسوية القافية 2؛ كالزيادة
والحذف والبدل والتقديم والتأخير، وتغيير الإعراب عن وجهه، وتأنيث المذكر وتذكير
المؤنث 3

ويمكن القول: إن الضرائر الصرفية هي التي يمكن أن تكون سبباً من أسباب التداخل
بين الأصول؛ بخلاف الضرائر التحويلية؛ لما يعتري البنية الصرفية من تغيير قد يؤدي إلى
التباس الأصلي بالزائد، أو تحويل البنية - في ظاهرها - إلى بنية أخرى.
وقد شاع التداخل بين (أفعل) في الثلاثي و (أفعل) من الرباعي؛ كما تقدم في الباب
الثالث؛ نحو ((ادهاًم)) في قول كُثير:
وللأرض أماً سودها فتجللت ... بياضاً وأماً يبضها فادهاًم 4

1 ينظر: اللسان (ضرر) 483/4

(2) الضرورة الشعرية 13.

(3) ينظر: ضرورة الشعر 34، وما يجوز للشاعر في الضرورة 87، وضرائر الشعر 17.

(4) ينظر: ديوانه 323، وسر الصناعة 74/1، والممتع 322/1، ويروي ((فاسوأدت))
كما في الخصائص 127/3، 14.

(702/2)

و ((احمأراً)) في قوله - أيضاً:
وأنت ابن ليلى خير قومك مشهداً ... إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل
و ((اشعألاً)) في قول الشاعر:
وبعد انتهاض الشيب في كل جانب ... على لمي حتى اشعألاً بهيمها 2
و ((ابياضاً)) في قول دكين:
راكدة مخلاته ومخلبه
وجلله حتى ابياض ملبيه (3)
و ((ارمأد)) في قول الخطبة:
وضيغت الكرامة فارمأدات ... وقبضت الشقا في جوف سلمى 4
والأصل في ((ادهاًم)) و ((احمأراً)) و ((اشعألاً)) و ((ابياضاً)) و ((ارمأد)) وما شابهها

- عدم الهمز؛ ووزنها: (افْعَالٌ) تَمَّ هَمَزَتِ الألف؛ فراراً من التقاء الساكنين؛ وهما الألف والحرف المدغم بعدها؛ وهو ما يسمّى عند بعض المعاصرين بـ ((المَقْطَعِ المديد)) ويُرمز له عندهم بـ ((ص ع ع ص)) ويمثّلون له بنحو ((شَابَةٌ)) و ((احْمَارٌ)) و {مُدْهَامَتَانِ} 5

1) ينظر: ديوانه 294، ودقائق التصريف 195، وعبث الوليد 69، وألف باء 123/2.

2) ينظر: سر الصناعة 73/1، وشح المفصل لابن يعيش 130/9، وضرائر الشعر 223. والممتع 321/1، واللسان (شعل) 353/11.

3) ينظر: الإبدال لأبي الطيّب اللغوي 545/2، وسر الصناعة 74/1، والمحتسب 320/1.

4) نظر: ديوانه 126، ويروى - أيضاً: قبضت السقاء. والسام: الدلو.

5) ينظر: دروس في علم أصوات العربية 191، ودراسة الصوت العربي 256، ودراسات في علم أصوات العربية 107.

(703/2)

وقد أدرك علماء العربية القدامى ذلك؛ فذكر الأزهري - وهو يعدُّ الهمزات في العربية - ((الهمزة التي تزداد لئلا يجتمع ساكنان؛ نحو: اطمأنَّ، واشمأَزَ وارْزَبَّارٌ وما شاكلها)) وتحدّث عنه ابن جني، وذكر أنّهم ربّما همزوا الألف في ((الصَّالِينَ)) فقالوا: ((الصَّالِينَ)) كراهة اجتماع الساكنين: الألف واللام فحرّكت الألف؛ فانقلبت همزة؛ لأنَّ الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمّل الحركة، وذكر بعض أمثله في الشعر؛ نحو ((اشْعَالٌ)) و ((ابْيَاضٌ)) وذكر أنّ هذا كاد يتّسع عندهم 2، أي يكثر. والهمز في مثل هذا الصّيغ واجب في الشعر؛ لأنَّ تفعيلات الشعر تقبل تلك المقاطع المديدة التي يلتقي فيها ساكنان؛ وقد أجز ذلك - على ضعف - في عروض من بحر المتقارب؛ كما نصَّ المبرد إذ قال: ((وَحَمَارَةٌ مِّمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْتَجَّ عَلَيْهِ بَيْتٌ شَعْرٌ؛ لأنَّ كُلَّ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْحُرُوفِ التَّقَاءِ سَاكِنِينَ لَا يَقَعُ فِي وَزَنِ الشَّعْرِ إِلَّا فِي ضَرْبٍ مِنْهُ يُقَالُ لَهُ الْمُتَقَارِبُ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ:

فَذَاكَ الْقِصَاصُ وَكَانَ التَّقَا ... صُ فَرَضًا وَحَتْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ

ولو قال: وَكَانَ الْقِصَاصُ فَرَضًا، لَكَانَ أَجُودَ وَأَحْسَنَ، وَلَكِنْ قَدْ أَجَازُوا هَذَا فِي هَذِهِ

العروض؛ ولا نظير له في غيرها من الأعراب (عروض)
وعلق ابن جني على بيت ((كثير)) المتقدم؛ الذي وردت فيه كلمة

1 التهذيب 6/15، 682.

2 ينظر: سر الصناعة 74/1.

3 الكامل 39/1.

(704/2)

((احمأرت)) بقوله: ((فهذه المهمزات في هذه المواضع إنما وجبت عن تحريك الألف؛
لسكونها وسكون ما بعدها))
وعلى هذا يمكن أن يقال: إنَّ كلَّ ما جاء على صيغة ((افْعَال)) في شعرٍ إنما هو في
الأصل ((افْعَال)) وقد أجرى الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب دراسة قيمة على ما جاء على
هذا البناء في العربية من ألفاظ؛ أحصى قدرًا صالحًا منها؛ ردّها إلى ضرورة الشعر، ثمَّ
خَلَصَ من ذلك إلى القول بأنَّ ((كلَّ صيغة على وزن ((افْعَال)) قد جاءت في العربية عن
هذا الطريق؛ حتَّى ولو لم يوجد جوارها صيغة ((افْعَال)) في الاستعمال)). 2.
وبهذا يمكن القول: إنَّ كلَّ ما جاء على صيغة ((افْعَال)) إنما هو ثلاثي؛ وقد تقدّم في
الباب الثالث أنَّ ابن جني كان يرى أنَّ كثيرًا من ذلك إنما هو رباعيٌّ بأصالة المهمزة؛ نحو
((ارزأَم)) و ((احْصَأَل)) و ((ازْهَأَو)) و ((اضْغَاد)) و ((ازْلاَم)) 3 فيكون وزنها -
حينئذٍ ((افْعَلَل)).

ومن الطَّبيعيّ أن يؤثر هذا التَّدَاخُل بين الثلاثيِّ، والرَّباعيِّ بسبب ضرورة الشعر في بعض
معاجم القافية؛ فنجدهم يختلفون في وضع الكلمة من هذا البناء؛ فبعضهم يذكرها في
الثلاثيِّ، وبعضهم يذكرها في الرَّباعيِّ وربما اختلفت طريقة المعجم الواحد؛ فلم تطرُد
على أصل واحد؛ كما هو ظاهر في ((لسان العرب)).
وبيّن الجدول التالي اختلاف بعض المعاجم في أصل هذا البناء:

1 المنصف 281/1.

2 فصول في فقه اللغة 198

3 ينظر: الخصائص 50/2، 51.

وقد اختلفوا فيه:

ذهب أكثر أهل اللغة - قال الأنباري - إلى أن معنى ((يَنْبَغُ)): يَنْبَغُ، على وزن (يَفْعَلُ) فأشبع حركة الباء؛ فتولدت الألف 1؛ لأنهم ربما وصلوا الفتحة بالألف والضمّة بالواو، والكسرة بالياء؛ وكلّ ذلك جائز في الشعر؛ كقول الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيِ الدَّرَاهِمِ تَنْقَاذُ الصَّيَارِفِ 2

فأشبع الكسرة في ((الدَّراهم)) و ((الصَّيارف)) (3) ومنه قول ابن هُرْمَةَ:

وَأَنِّي حَيْثُ مَا يَسْرِي الْهَوَى بَصْرِي ... مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ 4

أراد: فأنظر؛ فأشبع الضمّة؛ فتولدت عنها واو 5. وعلى هذا الأصل فإن وزن ((يَنْبَغُ)) (يَفْعَلُ) .

وذهب الأصمعي 6 والأعرابي 7 إلى أنه (يَنْفَعِلُ) والتون فيه نون (الانفعال) والألف عين الكلمة؛ وهو من: بَاعَ يَبُوعُ؛ إذا مرّ مرّاً لَبِنًا

1 ينظر: شرح القصائد السبع الطوال 332، والخصائص 822/3، وما يجوز للشاعر في الضرورة 177.

2 ينظر: ديوانه (بتحقيق الصاوي) 570.

3 ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة 177، والخصائص 123/3.

4 ينظر: ديوانه 239، والخصائص 316/2، 124/3.

5 ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة 176، وضرائر الشعر 35.

6 ينظر: الخصائص 122/3.

7 ينظر: شرح القصائد المشهورات 24.

في تَلَوٍّ 1.

قال الأصمعي: ((يقال: انْبَاعَ الشَّجَاعِ يَنْبَغُ انْبِيعًا؛ إذا انخرط بين الصّفين ماضياً)) 2

وذكر أن منه قول الشاعر: وقوله: ي

يُطَرِّقُ حِلْمًا وَأَنَاةً مَعَا ... ثُمَّتَ يَنْبَغُ انْبِيعَ الشُّجَاعِ 3

نباع انبياعاً: (يَنْفَعِلُ انْفِعَالاً) من (ب وع) وهو قبل الإعلال: ((يَنْبُوعٌ)) فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولا يجوز حمل يَنْبَاعٍ - هنا - على غير (يَنْفَعِلُ) لأجل ماضيه ومصدره: انْبَاعٌ انْبِيعاً؛ لأنهما لا يكونان إلا (انْفَعَلَ انْفِعَالاً) ومن قال بهذا الأصل أنكر أن يكون ((يَنْبَاعٌ)) في بيت عنتره: ((يَنْبُعُ)) من ((النَّبْعِ)) لأنَّ ((يَنْبُعُ)) يخرج كما يخرج الماء من الأرض، ولم يرد الشاعر هذا؛ وإنما أراد السيلان، وتلوي العرق على رقبة الناقة؛ كتلوي الحية؛ ومنه تسلل الشجاع بين الصفوف (5)؛ كما في البيت الأخير.

والذي أراه أن ((يَنْبَاعٌ)) في بيت عنتره يحتمل هذا الأصل: (ب وع) ويحتمل الأصل الآخر: (ن ب ع) على مذهب كثير من أهل اللغة

1 ينظر: شرح القصائد السبع الطوال 334.

2 ينظر: الخصائص 122/3.

3 ينظر: الخصائص 122/3.

4 ينظر: المحكم 136/2.

5 ينظر: شرح القصائد السبع الطوال 334، وشرح القصائد المشهورات 230.

(708/2)

فلا مانع أن يوصف خروج العرق الغزير بنبع الماء كخروجه من الأرض؛ فالعلاقة بينهما قوية.

قال الجوهري: ((نوابع البعير: المواضع التي يسيل منها عرقه)) 1.

وكان ابن جني يميل إلى أنه من (ن ب ع) ويخرج حمله على (ب وع) على أنها لغة تولدت، ومنها: يَنْبَاعُ انْبِيعَ الشُّجَاعِ.

قال: ((وذلك أنه لما سَمِعَ (ينباع) أشبه في اللفظ: (يَنْفَعِلُ) فجاءوا منه بماضٍ ومصدرٍ؛ كما ذهب أبو بكر فيما حكاه أبو زيد من قولهم: ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ؛ إذا جاء ضيفاً مع الضيف؛ وذلك أنه لما سمعهم يقولون: ضَيَّفَنَ، وكانت (فَيَعِلُ) أكثر في الكلام من (فَعَلَنَ) توهمه (فَيَعِلًا) فاشتق الفعل منه؛ بعد أن سبق إلى وهمه هذا فيه؛ فقال: ضَفَنَ يَضْفِنُ؛ فلو سئلت عن مثال ضَفَنَ يَضْفِنُ على هذا القول لقلت - إذا مثلته على لفظه: (فَلَنَ يَفْلِنُ) لأن العين قد حذفت)) 2.

وقد انعكس الخلاف في هذه الكلمة على معاجم القافية؛ فمنهم من ذكرها في (ن ب ع) كالجوهري³، ومنهم من ذكرها في (ب وع) كالصّغاني⁴، ومنهم من ذكرها في الأصلين؛ كابن منظور⁵

1 الصّحاح (نبح) 1287/3.

2 الخصائص 122/3.

3 ينظر: الصّحاح (نبح) 1287/3.

4 ينظر: التّكملة (بوع) 221/4.

5 ينظر: اللّسان (بوع) 23/8، و (نبح) 345/8.

(709/2)

والفيروزآبادي¹ والزبيدي².

وأدت الضّرورة الشعريّة إلى همز ((زَوْزَاة)) في قول الشاعر:

وَلَيْ نَعَامُ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَاةً ... لَمَّا رَأَى أَسَدًا فِي الْغَابِ قَدْ وَثَبَا 3

فهمز ((زَوْزَاة)) شذوذاً؛ فتداخل أربعة أصول: ثلاثة ثلاثيّة ورباعيّة.

يجوز أن يكون الأصل (ز ز أ) فوزن ((زَوْزَاة)) حينئذ (فَعْلَلَة) مثل ((كَوَكَبَة)) وهي: الزُّهْرَة 4، و ((صَوْمَعَة)).

ووضعها ابن منظور في الثلاثيّ (ز وز) 5 فوزن ((زَوْزَاة)) على هذا الأصل: (فَعْلَاة) و ((زَوْزَاة)) (فَعْلَاة)

ووضعها ابن منظور - أيضاً - في الثلاثيّ (ز وى 6 والوزن - حينئذ (فَعْلَلَة) على

تقدير تكرير الفاء، وهمز الألف المنقلبة عن الياء؛ وهي لام الكلمة.

ويجوز أن يكون الأصل (زوزو) فيكون أصلها قبل الهمز ((زَوْزَاة)) وهي قبل الإعلال:

((زَوْزَوَة)) ووزنها (فَعْلَلَة) من مضاعف الواو، بمنزلة

1 ينظر: القاموس (بوع) 911، و (نبح) 518/5.

2 ينظر: التّاج (بوع) 283/5، و (نبح) 518/5.

3 القائل: ابن كثر؛ كما في الخصائص 145/3، وضرائر الشعر 221.

4 ينظر: اللّسان (كوكب) 721/1.

5 ينظر: اللسان (زوز) 359/5، 360.

6 اللسان (زوي) 365/14.

(710/2)

((الْقَوَاة)) و ((الضُّوْصَاة)) وإلى هذا ذهب ابن جني 1 وابن عصفور 2؛ وهو الرَّاجِح؛
حملاً على الأصول الرباعية المكررة على مذهب البصريين، وإنما هَمَزَ لِيَتَحَصَّلَ على
التَّفعيلة الرباعية المخبونة في بحر البسيط؛ وهو ((فَعْلُنْ)).

1 ينظر: الخصائص 145/3، والمختسب 310/1.

2 ينظر: ضرائر الشعر 221، والمقرب 517.

(711/2)

(ي) تصريف الحروف وما أشبهها:
المراد بالحروف - هنا - حروف المعاني؛ نحو ((مِنْ)) و ((إِلَى)) و ((حَتَّى)) و ((عَلَى))
و ((لَنْ)) و ((لَوْ)) و ((لَكِنْ)) وهي كثيرة.
والمراد بما أشبه الحروف: الأسماء المتوغلة في البناء كالضَّمائر، وأسماء الاستفهام،
والشَّرط، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة.
ومن المتعارف عليه أنه لا حظّ للحروف وما أشبهها في التّصريف؛ لأنّها مجهولة الأصل
1؛ ولعدم قبولها للتغيير 2؛ فلا يكون فيها زيادة؛ لأنّ الزيادة ضربٌ من التّصريف، ولا
يكون ذلك في الحروف 3.

قال ابن مالك في عدم تصريف الحروف وأشباهاها:

حَرْفٌ وَشَبِيهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيٌّ (4)

وهذا يعني أنّ ما ينطق به وما أشبهه هو أصله بغير زيادة أو نقصان؛ فأصل ((مِنْ)) و
((مَتَى)) و ((لَكِنْ)) و ((هُوَ)) و ((ذَا)) و ((هنا)) : (م ن) و (م ت ا) و (ل ن) و (ل
ا ك ن) و (؟ و) و (ذا) و (؟ ن ا) .

ويؤدّي تصريف الحروف وما أشبهها إلى تداخل الأصول. وربما وضع الحرف بسبب

ذلك في غير مكانه في بعض المعاجم؛ كصنيع

- 1 ينظر: الممتع 35/1، وشرح المرادي 210/5، والتّصريح 354/2.
- 2 ينظر: شرح ابن النّاطم 820.
- 3 ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش 141/9، والإيضاح في شرح المفصّل 371/2، والأشباه والتّظائر 452/1.
- 4 ينظر: الألفيّة 375 (ضمن مجموع مهمّات المتون).

(712/2)

الجوهريّ في وضعه ((حَقّ)) في (ح ت ت) بزيادة الألف في آخره، ووزنها عنده (فَعَلَى) 1 واشتقاقها عنه من ((الْحَتِّ)) وهو: الفراغ من الشّيء؛ مثل: ((شَقَّ)) من الشّتِّ. والحقّ أنّ الجوهريّ مسبوق في هذا الرّأي؛ فقد حكاه الأزهرى؛ وعزاه إلى جماعة من النّحاة لم يسمّهم؛ ولم يكن راضياً عن مذهبهم؛ فردّ عليهم بقوله: ((وليس هذا القول ممّا يعرّج عليه؛ لأنّها لو كانت (فَعَلَى) من الحَتِّ؛ كانت الإمالة جائزة؛ ولكنها حرف أداة؛ وليست باسم ولا فعل)) 2.

وقد توبع الجوهريّ في وضعه ((حَقّ)) في (ح ت ت) فذكرها ثمّ - دون اعتراض - ابن بري 3، وابن منظو 4، والفيروز آبادي 5، والزّبيدي 6. على أنّ ابن منظور أعادها في (ح ت ي) 7. وهو موضع قريب؛ ولو وضعت في باب الألف اللّينة لكان أقرب، لأنّه ما من دليل على أنّ ألفها منقلبة عن واو أو ياء.

1 ينظر: الصّحاح (حتت) 246/1.

2 التهذيب 424/3.

3 ينظر ا: التّنبيه والإيضاح (حتت) 161/1.

4 ينظر: اللّسان (حتت) 23/2، 24.

5 ينظر: القاموس (حتت) 192.

6 ينظر التّاج (حتت) 536/1، 537.

7 ينظر: اللّسان 164/14.

(713/2)

ومن ذلك أنّ ابن منظور ذكر ((لَقَدْ)) في الثلاثي (ل ق د) على الرغم من أنّ اللّام فيها ليست من أصل الكلمة فهي اللام الموطّنة للقسم، أو الواقعة في جواب القسم، صريحاً أو مقدراً، أو لام الابتداء، وأصل الكلمة: ((قَدْ)) فلا وجه لوضعها في الثلاثي (ل ق د) وموضعها: (ق د) .

وقريب من هذا ((لعلّ)) بمعنى: التّرجي أو الإشفاق وغير ذلك، ولكن في أصلها خلاف بين البصريين والكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنّ اللّام الأولى فيها أصلية؛ واحتجّوا بأنّ الحروف لا تدخلها الزيادة، وحروف الحروف كلّها أصول. واستدلّوا على ذلك - أيضاً - بأنّ اللّام لا تكاد تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شدوذاً نحو: ((زَيْدَل)) و ((عَبْدَل)) في كلمات معدودة؛ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟ 1.

وكان المرادي يرى أنّ هذا مذهب أكثر التّحويين، وأنّ لامها الأولى أصليّة 2. وذهب البصريون إلى أنّ اللّام الأولى زائدة، ونقل التّرجاجي إجماع التّحويين على ذل 3. وقد استدلّ أصحاب هذا الرّأي بسقوطها كثيراً في الاستعمال في قولهم ((لعلّ)) بمعنى ((لعلّ)) كقول الشّاعر:

(1) ينظر: الإنصاف 218/1، 219، ورصف الملباني 322، 435، وجواهر الأدب 402.

(2) ينظر: الجنى الداني 579.

(3) ينظر: اللّامات للتّرجاجي 135.

(714/2)

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ 1

وقول الآخر:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلِّكَ أَنْ تَرَى ... كَعِ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (2)

وقو الرّاجز:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتَهَا ... يُدِلُّنَا اللَّيْمَةُ مِنْ لَمَاتِهَا (3)

واستدلّوا على زيادة اللّام فيها - أيضاً - بالقياس على أخواتها؛ فإنّ عملن النّصب والرّفْعَ لشبه الفعل ((لأنّ: أنّ مثل مدّ، وليّت مثل ليّس؛ ولكن أصلها: كِنَ رُكِبَتْ معها

لا؛ كما رُكِبَ لو مع لا ففيل: لكنْ، وكأنَّ أصلها: أنْ، أدخلت عليها كاف التشبيه،
فكذلك لعلَّ أصلها: علَّ، وزيدت عليها اللام؛ إذ لو قلنا: إنَّ اللام أصلية في لعلَّ
لأدَّى ذلك إلى أن تكون لعلَّ على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية)
وقد اختلفوا في حقيقة هذه اللام؛ ففيل: إنَّها لام الابتداء، وقيل: إنَّها زائدة لمجرد التوكيد
- كما قال المرادي 5

-
- (1) ينظر: اللآمات للزجاجي 135، واللامات للهروي 150.
(2) ينظر: أمالي القالي 107/1، وأمالي ابن الشجري 385/1، وشرح المفصل لابن
يعيش 43/9، ورصف المباني 322.
(3) ينظر: اللآمات للزجاجي 135، والخصائص 316/1، والإنصاف 220/1،
ورصف المباني 322.
(4) الإنصاف 224/1.
(5) ينظر: الجنى الداني 579.

(715/2)

وقد ذكر الجوهري ((لعلَّ)) في الأصلين: (ع ل ل) و (ل ع ل) 1 وتابعه ابن منظور. 2.
وسار ابن منظور في نحو ذلك على المنهج السليم حينما ذكر اسم الإشارة ((هذا)) في
(؟ ذ ا) من أجل الإحالة؛ فذكر أنَّ الهاء فيه للتنبيه 3، وأعادته في باب الألف اللينة في
ذيل معجم 4.

وأورد الجوهري الضمائر التالية: ((أنا)) و ((أنت)) و ((أنتما)) و ((أنتم)) في (أن ن)
5 مع أنَّه ليس فيها سوى نون واحدة؛ فكان حقها أن تذكر بحسب نطقها؛ لأنَّها غير
متصرفة؛ فتذكر ((أنا)) في (أن و) أو في باب الألف اللينة في ذيل المعجم، وتذكر
((أنت)) في (أن ت) وهكذا. أو توضع في أصلها (أن) على مذهب من يرى أنَّ
الضمير هو ((أن)) وهذه اللواحق زوائد يتبيَّن بها المراد من هذه الضمائر 6.
وشاع في معاجم القافية وضع الحروف الثنائية مثل ((أن)) و ((بل)) و ((عن)) و
((قد)) و ((كم)) و ((لم)) و ((لن)) و ((مد)) و ((مذ)) و ((مع)) و ((هل)) في
أصول ثلاثية؛ وهي على التوالي: (أن ن) و (ب ل ل) و (ع ن ن) و (ق

- 1 ينظر: الصِّحاح (علل) 1774/5، و (لعل) 1815/5.
- 2 ينظر: اللسان (علل) 474/11، و (لعل) 607/11.
- 3 ينظر: اللسان (هذا) 360/15.
- 4 اللسان (ذا) 449/15.
- 5 ينظر: الصِّحاح 2075/5.
- 6 ينظر: شرح الأشموني 114/1.

(716/2)

د د) و (ك م م) و (ل م م) و (ل ن ن) و (م ذ ذ) و (م ع ع) و (؟ ل ل) .
وأرى أنّ حقّها أن توضع في مدخل ثنائيّ مستقلّ يناسبها؛ لأنّها لا تُمَثُّ للأصول الثلاثيّة
بصلة؛ فمثلاً توضع ((قَدْ)) في (ق د) ويأتي بعدها الأصل الثلاثيّ (ق د د) وتوضع
((لَمْ)) في (ل م) ويأتي بعدها الأصل الثلاثيّ (ل م م) مستقلاً بنفسه؛ وهكذا في الباقي.
(ك) الإدغام:

الإدغام في اللّغة: إدخال شيء في شيء، ومنه إدخال اللّجام في أفواه الدّواب 1.
وهو في الاصطلاح: إدخال حرف في حرف بعد تسكين الأوّل منهما؛ ولا يكون ذلك
إلاّ في مثلين، أو متقاربين بعد قلب أحدهما 2؛ نحو ((شَدَّ)) و ((سَلَّمَ)) و ((ادَّكَرَّ)) و
((الرَّجُلْ)).

ويعدّ الإدغام وسيلة من وسائل تيسير النّطق، والاقتصاد في الجهد العضلي 3.
وقد تقدّم أنّ بعض المتأخّرين يعدّ المدغم حرفاً واحداً أطيل صوته؛ وهو - عند علماء
العربيّة القدامى - حرفان. وقد رجّح البحث مذهبهم بالأدلة 4.

-
- 1 ينظر: اللّسام (دغم) 302/12.
 - 2 ينظر: الممتع 631/2، وشرح الشّافية للرّضي 233/3-235.
 - 3 ينظر: اللهجات في الكتاب لسيبويه 223.
 - 4 ينظر: ص (171) من هذا البحث.

(717/2)

والأصل في الإدغام أن يكون الحرفان مثلين؛ نحو ((شَدَّ)) و ((كَسَرَ)) ويحمل عليه إدغام المتقاربين بعد قلب أحدهما للإدغام؛ نحو ((ادْكُرَّ)) وهو في الأصل ((ادْتَكَّرَ)) و ((اتَّصَلَ)) وهو - في الأصل ((اوْتَصَلَ)) على زنة (افْتَعَلَ) . ولذلك فإنه إن وجد حرف مضعّف ينبغي أن يكون من إدغام المثليين، إلّا أن يقوم دليلٌ على أنّه من إدغام المتقاربين؛ لأنّه لا يجوز إدغام الحرف في مقاربه في كلمة واحدة؛ لئلاّ يلتبس بإدغام المثليين؛ فلا يجوز - مثلاً - الإدغام في ((أُمْلَلَة)) فيقال: ((أُمْلَلَة)) لأنّ ذلك يؤدّي إلى اللبس؛ فلا يدري هل هو في الأصل ((أُمْلَلَة)) أو ((أُمْلَلَة)) فيتداخل الأصلان (ن م ل) و (م م ل) .

فإن كان في الكلمة ما يدلّ على إدغام المتقاربين جاز الإدغام؛ نحو ((اتَّحَى الخطُّ)) وأصله ((اتَّمَحَى)) لأنّ هذا لا يمكن أن يكون من إدغام المثليين؛ إذ لو كان كذلك لكان على وزن (افْعَلَ) وهو بناء مفقود في كلام العرب؛ فتبيّن بذلك أنّ الأصل ((اتَّمَحَى)) لوجود (انْفَعَلَ) 1.

ومن الممكن أن يكون الإدغام سبباً لتداخل الأصول؛ ولا سيّما في مثل هذا النوع؛ أعني: إدغام المتقاربين بعد القلب (الإبدال) لأنّهم ربّما اختلفوا في ذلك؛ فيتداخل الأصلان؛ كما حدث في ((هَمَرَشِي)) بسبب الإدغام، واختلافهم في توجيهه، فمن عدّه من باب إدغام المتقاربين كان عنده رباعياً من (؟ م ر ش) ومن عدّه من باب إدغام المتقاربين كان عنده - خماسياً من (؟ ن م ر ش) . وقد تقدّم تفصيل التداخل فيه.

1 ينظر: الممتع 295/1، 296.

(718/2)

ومن ذلك تداخل (وت د) و (ود د) في ((الْوَدَّ)) وهو: ما رَزَّ في الحائط أو الأرض من خشبٍ ونحوه 1؛ ففيه إبدال المتقاربين؛ لأنّ أصله ((وَتَدَّ)) . قال سيبويه: ((وَأَمَّا أصله: وَتَدَّ؛ وهي الحجازيّة الجيدة، ولكنّ بني تميم أسكنوا التاء، كما قالوا في فَيْخِدٍ: فَخَذٌ فَأَدْغَمُوا)) 2 وذكر أنّه غير مطّرد؛ لأنّه يؤدّي إلى التباس الأصول، فيظنّ أنّه من إدغام المثليين؛ فيكون أصله (ود د) ومن هنا وُضع في بعض المعاجم في الأصلين 3.

ومثله ((عِدَانٌ)) جمع: عَتُود من أولاد المَعَز وأصله ((عِتْدَانٌ)) إلّا أنّ التاء قلبت دالاً

للإدغام4.

ومن ذلك تداخل (س د س) و (س ت ت) في قولهم ((سِتِّ)) في العدد؛ وأصلها ((سِدْسُ)) لقولهم: التَّسْدِيسُ؛ ولذا قالوا في التَّصْغِيرِ: سُدَيْسَةٌ، وفي الجمع: أَسْدَاسٌ. والإدغام في ((سِتِّ)) مسبوق بمرحلتين من الإبدال: أولاهما: قلب السين الأخيرة تاءً؛ لتقرب من الدال التي قبلها؛

1 ينظر: اللسان (وت د) 444/3.

2 الكتاب 482/4.

3 ينظر: الصِّحاح (وتد) 547/2، و (ود د) 549/2، واللسان (وتد) 444/3، و (ودد) 455/2.

4 ينظر: الكتاب 482/4.

(719/2)

فصارت ((سِدْتًا)) وقد سَوَّغَ الإبدال بينهما تقارب مخرجيهما واتحادهما في الهمس. وثانيهما: إبدال الدال تاءً؛ لاتحادهما في المخرج؛ وهو طرق اللسان وأصول الثنايا - كما قال سيبويه1. وبعد ذلك أدغمت التاء التي هي - في الأصل - دالٌ في التاء التي هي - في الأصل - سين؛ فقالوا: ((سِتِّ))2. وأدّى ذلك إلى وضع الكلمة في موضعين في بعض المعاجم؛ كما فعل الجوهري3، وابن منظور4، والفيروز آبادي5، والزبيدي (6).

(1) ينظر: الكتاب 433/4.

2 سرّ الصنّاعة 155/1.

3 ينظر: الصِّحاح (ستت) 251/1، و (سدس) 937/3.

4 ينظر: اللسان (ستت) 40/2، و (سدس) 104/6.

5 ينظر: القاموس (ستت) 196، و (سدس) 709.

6 ينظر: التّاج (ستت) 550/1، و (سدس) 166/4.

(720/2)

(ل) الجَمْعُ:

قد يكون الجمع سبباً من أسباب تداخل الأصول؛ لا سيما جمع التّكسير، لأنّ الخلاف في أحاد الجموع شائع بين العلماء؛ مطّرد في مذاهبهم؛ لأنّ مثال جمع التّكسير تفقد فيه صيغة الواحد؛ فيحتمل الأمرين أو الثلاثة؛ وليس كذلك مثال جمع السّلامة؛ فمن سمع قولهم: ((زَيْدُونَ)) و ((خَالِدُونَ)) و ((مُسْلِمُونَ)) ونحوها لم يعرض له شكّ في الواحد منها؛ لسلامة بنائه من التّغيير.

وربّما ترتّب على خفاء المفرد في بعض جموع التّكسير خفاء الأصل؛ فيكون عرضة لتداخل الأصول؛ كما وقع في ((الشّاء)) جمع ((شاة)) ولا خلاف بينهم في أنّ أصل ((شاة)) : ((شَاهَةٌ)) وهي قبل الإعلال ((شَوْهَةٌ)) لقولهم في التّصغير: ((شُوَيْهَةٌ)) وفي الجمع - أيضاً: ((شِبَاة)) (1) ولكنهم اختلفوا في جمعه على ((شَاء)). ذهب سيبويه إلى أنّ ((الشّاء)) ليس من لفظ: شاة، وأنّه اسم للجمع؛ وأصله (ش وي) أو (ش وو) واستدلّ بقول العرب في التّصغير: شُوِيَّ (2)؛ حملاً على التّصغير؛ وهو يحتمله؛ لأنّ سيبويه أورده فيه، ويجوز - أيضاً - أن يكون ((شَوِيّاً)) بفتح الشّين وكسر الواو؛ وهو اسم جمع للشّاة؛ كما في قول الرّاجز:

1 ينظر: شرح السّيرافي للكتاب 637/5.

2 هكذا ضبط في طبعتي الكتاب. وينظر: طبعة بولاق 116/2، وطبعة هارون 460/3.

(721/2)

إِذَا الشَّوِيُّ كَثُرَتْ نَوَاتِجُهُ ... إِنْ مِنْ تَحْتِ الْكُلَى مَنَاتِجُهُ¹

وقيل: إنّ ((شَوِيّاً)) جمع الشّاء؛ فكأنّه جمع الجمع².

و ((شَاء)) عند سيبويه من باب ((سَوَاسِيَةٍ)) إذ هو جمع سَوَاءٍ؛ وليس من لفظه³؛ وإن كان فيه بعض حروفه؛ لأنّ تركيب سَوَاءٍ من (س وي) أمّا ((سَوَاسِيَةٍ)) فمن مضاعف الرّباعي (س وس و) لقول بعضهم: ((سَوَاسِوَةٌ)) فأخرج الواو على أصلها⁴. وهو عنده من غير لفظه، ومثّل له بامراًة ونِسْوَةٍ، وَرَجَلٍ وَنَقَرٍ⁵. والذي حمله على أن يقول بهذا الأصل أنّ ((شَاء)) لو كان جمع ((شاة)) من لفظه لكان قياسه في الجمع ((شِبَاة)) لأنّ

المحذوف هاء6، ونظيره: مياء.

وعلى هذا فإن أصل ((شاء)) عند سيبويه ((شَوِيَّ)) أو ((شَوَوَّ)) فقلبت عين الفعل منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فصار في التقدير: شَايَاً أو

1 ينظر: اللسان (شوا) 4/448، ومعنى البيت: أي تموت الغنم من شدة الجذب؛

فتشَقَّ بطونها فتخرج منها أولادها.

2 ينظر: الصِّحاح (شوه) 6/2238.

3 ينظر: الكتاب 3/460

4 ينظر: المنصف 2/145، وفيه: ((وسواسية من مضاعف الواو، وأصله: س وس)) .

وهذا تحريف واضح؛ صوابه (س وس و) يدلّ عليه قوله: ((من مضاعف الرباعي))

وقوله بعد: ((ويدلّ على ذلك، وأنّه ليس من باب كوكب، ولا باب سلس، قول

بعضهم في سواسية: سَوَاسِوَة، وإخراج الواو على أصلها)) .

5 ينظر: الكتاب 3/460.

6 ينظر: المقتضب 1/153.

(722/2)

شَاوًا؛ فقلبت اللّام منه همزة شذوذاً؛ لأنّ الألف أصلية، وفيه - أيضاً - اجتماع

إعلالين؛ لأنّه أعلّ اللّام والعين جميعاً¹.

وذهب المبرّد إلى أنّ أصله (ش و ؟) فـ ((الشّاء)) عنده جمع ((شاة)) على لفظه بمنزلة

((الماء)) والهمزة فيه مبدلة من الهاء؛ لأنّ أصل مفردّه ((شَاهَةٌ)) فَجُمِعَ بإسقاط تاء

التانيث؛ كقولهم في جمع تَمْرَةٍ وشَعِيرَةٍ: تَمَرٌ وشَعِيرٌ؛ فكان تقديره في الجمع: ((شاه)) وألفه

منقلبة عن الواو؛ وهي العين، والهاء هي اللّام، ثمّ أبدلوا من الهاء همزةً لقرب المخرجين؛

فقالوا ((شَاءَ)) على حدّ قولهم - في الإبدال - أَرَقْتُ وَهَرَقْتُ، وَإِيَاكَ وَهِيَاكَ؛ وهو

أشبه بقولهم ((مَاءَ)) إذ كان قبل الإبدال: ((مَاهَ))².

وكان ابن جنيّ يميل إلى مذهب المبرّد، ويوجّه عودة اللّام المحذوفة في المفرد؛ وهي الهاء،

ويقول: ((فلما أردت جمع: شاةٍ على حدّ قولك: بَقَرَةٌ وَبَقَرٌ؛ وجب حذف هاء

التانيث، فلمْ أن يبقِ الاسم على: شين وألف؛ وهما الفاء والعين؛ فلمْ يجوز تركه على

ذلك كراهة أن يُذهَبَ التّنوينُ - لسكونه - الألف؛ كما يُذهَبُها من قولك: هذه عَصَا؛

فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد؛ وهذا محال؛ فوجب أن يضم إلى الكلمة ما يؤمن معه حذف الألف؛ فكان ردّ الهاء الأصلية التي هي لام الفعل أولى؛ لأنها أحق من الأجنبي الغريب؛ فَرُدَّتْ فصار التقدير: شاه 3 في

1 ينظر: شرح السّيرافي 637/5، 638.

2 ينظر: المقتضب 153/1، 154، وهذا عنده هو القياس.

3 في النص المطبوع: ((شاة)) بالتاء؛ ولعله تصحيف.

(723/2)

وزن: جاهٍ ... إلّا أنّ العرب أبدلت الهاء همزةً)) 1.

وعلى هذا الرّأي - أيضاً - يجتمع إعلاان؛ وهما:

الأول: قلب العين ألفاً.

الثاني: قلب اللّام همزةً 2. واجتماع الإعلاين قليل؛ وهو في الثلاثي من الاسم والفعل

نادر؛ لأنّه لا يحتمل - لحقته - إعلااً كثيراً - كما قال الرّضي 3.

ويؤدّي التباس نون الجمع في آخر الكلمة التي تأتي على وزن (فعلان) بلام الكلمة في

مصدر الرباعي على وزن (فعلال) لتساوي البناءين في الحروف والحركات ف ((سلعان))

مثلاً - يحتمل الأصلين؛ فيجوز أن يكون جمعاً من الثلاثي (س ل ع) وهو - حينئذ -

جمع ((السّلع)) : شجر مرّ، ووزنه على هذا الأصل (فعلان) نحو: غِزْلانٍ وجِيزانٍ

وقيعانٍ.

ويجوز أن يكون مصدراً من (س ل ع ن) من قولهم: سلّعن في عدوّه؛ أي: عدا عدوّاً

شديداً، فوزنه - حينئذ (فعلال) على حدّ قولك: سرّهفتُ الصّبي سرّهافاً؛ أي:

أحسنّت غذاءه.

وقد أشار بعض العلماء إلى هذا التداخل، ونبه عليه؛ كأبي العلاء المعري في قوله: ((فأما

فعلان) فينبغي أن يتوقف عن الحكم في نونه، أكثر من التوقف في نون (فعلان) وإن

كانت تكثر زائدة في هذا الموضع؛

(1) المنصف 144/2، 145.

(2) ينظر: المنصف 2/145.

(3) ينظر: شرح الشافية للرضي 3/94.

(724/2)

وقد نصّ الأزهريّ على الأصليين بقوله: ((من جعل العِيدَان (فَيْعَالاً) جعل التّون أصليّة، والياء زائدة. ودليله على ذلك قولهم: عَيْدَنْتِ النَّخْلَةَ. ومن جعله (فَعْلَان) مثل: سَيْحَان من سَاحٍ يَسِيحُ جعل الياء أصليّة والتّون زائدة. ومثله: هَيْمَان وَعَيْلَان)) 1. وإلى مثل هذا أشار الجوهري في مادّة (ع ود) من ((الصّحاح)) 2 وذكره ابن منظور في الأصليين 3.

وثمّة نوع في الجمع يكثر في التّداخل؛ وهو ما جمع على توهم أصالة الحرف؛ كقولهم: مَسِيلٌ ومُسْلَانٌ، وموضع الحديث فيه ما يلي من أسباب التّداخل؛ وهو: التّوهم.

1 التهذيب 3/132.

2 515/2.

3 ينظر: اللّسان (عود) 3/322، 323، و (وعدن) 13/280.

(726/2)

(م) توهُمُ أصالة الحرف:

للتّوهم في اللّغة معانٍ؛ منها: التّخيل، والسّهو، والغلط، والظّن 1. والتّوهم - في الاصطلاح اللّغوي - مأخوذ من معانيه اللّغويّة؛ فهو توهم أصالة الحرف الزّائد، أو توهم زيادة الحرف الأصليّ، والأوّل أكثر؛ وهو يكثر في الجمع، واشتقاق الأفعال؛ نحو: مُسْلَانٍ، جمع مَسِيلٍ، ومَيَاسِمٍ جمع مَيْسَمٍ، واشتقاقهم من: المُسْكِن والمُدْرَعَة: تَمْسُكُنَ وتَمْدُرُ.

والحديث عن ((التّوهم)) مفرّق في كتب اللّغة والصّرف، وأكثر وروده فيها عارض؛ وهم يطلقون عليه مسمّيات مختلفة؛ ك ((الغلط)) 2 و ((المشابهة)) و ((المشاكلة)) و ((كأنه كذا)) و ((إحاق هذا بذاك)) وكلّ هذا عند التّنبية على الشّدوذ أو مخالفة القياس. ومن أقدم ما ورد من الإشارات الصّريحة عن ((التّوهم)) ما عزاه سيبويه للخليل في جمع

((مُصِيبَةٍ)) قال: ((فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَصَائِبُ فَإِنَّهُ غَلَطَ مِنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّ مُصِيبَةً فَعِيلَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ مُفْعَلَةٌ)) 3.

ثم نجد كلمة ((التَّوَهُّم)) ترد كثيراً بهذا المعنى عند بعض اللغويين فيما

1 ينظر: اللسان (وهم) 643/12، 644.

2 ينظر: الكتاب 356/4، والخصائص 279/3.

3 الكتاب 356/4.

(727/2)

بعد؛ كالأزهري¹، وابن جني²، والجوهري³، والصّغاني⁴.

وتوهم أصالة الحرف من أهم الأسباب المؤدية إلى تداخل الأصول، ومن أخطرها أثراً. وكثيراً ما يترتب على التوهم خلاف بين العلماء؛ لأنه الوجه الآخر للتصريف؛ الذي يعدّ من أهم المقاييس التي تميز بها الأصول؛ فإذا حمل ما جاء على هذا المقياس على التوهم سقط الاستدلال به في كثير من أمثلة التداخل؛ التي كان للتوهم فيها نصيب.

فمن ذلك كلمة ((مَسِيلٍ)) وهي اسم مكان على وزن (مَفْعَل) من: سَالَ يَسِيلُ، وأصلها (س ي ل) وقياس جمعها: مَسَائِلُ؛ فلما شاعت الكلمة توهموا أصالة ميمها؛ فحملوها على راء (رَغِيفٍ) فقالوا في الجمع: أُمْسِلَةٌ ومُسْلَانُ؛ كقولهم: أَرْغِفَةٌ ورُغْفَانُ. وكان الأزهري يحملها على التوهم، ويرى زيادة الميم؛ كما توهموا أصالة الميم في المكان؛ فقالوا في جمعه: أُمَكِنَةٌ، وأصله (مَفْعَل) من: كان⁵.

بيد أن ابن جني كان يرى خلاف ذلك؛ ويقول: ((وَأَمَّا مَسِيلٌ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ: أُمْسِلَةٌ - إِلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْغَلَطِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ: سَالَ يَسِيلُ؛ فَهُوَ عِنْدَهُمْ عَلَى مَفْعَلٍ، كَالْمَسِيرِ وَالْمَحِيضِ؛

1 ينظر: التهذيب 459/12.

2 ينظر: الخصائص 122/3.

3 ينظر: الصّحاح (مأق) 1553/4.

4 ينظر: التّكلمة (مصد) 343/2.

5 ينظر: التهذيب 459/12.

وهو - عندنا - غير غلط؛ لأنهم قد قالوا فيه: مُسَلٌّ؛ وهذا يشهد بكون الميم فاء))
1.

وقد تقدّم تفصيل التداخل فيه.

ومن ذلك قولهم: ((مَيَّاسِمُ)) في جمع: مَيَّسِمٍ؛ وهي آلة الوسم أو أثر الوسم؛ فأصله (وس م) ولكنهم قالوا في جمعه: ((مَيَّاسِمُ)) على توهم أصالة الياء؛ وهو الكثير في جمعه، وربما قالوا: ((مَوَّاسِمُ)) قليلاً؛ وهو القياس 2.
وحمل قولهم: رَيْحٌ وَأَرْيَاخٌ - على توهم أصالة الياء؛ لأنَّ أصل رَيْحٍ (روح) فقياس الجمع منه ((أَرْوَاخٌ)).

وقد حكى أبو الفرج الأصبهاني ما وقع في شعر عُمارَة بن عقيل الخطفي، واعتراض أبي حاتم السجستاني عليه؛ فقال: ((أنشد عُمارَة قصيدة له؛ فقال فيها: الأَرْيَاخُ والأمطارُ؛ فقال له أبو حاتم السجستاني: هذا لا يجوز، وإنما هو الأَرْوَاخُ؛ فقال: لقد جذبني إليها طبعي، فقال له أبو حاتم: قد اعترضه علمي؛ فقال: أما تسمع قولهم: رِيَاخٌ؟ فقال له أبو حاتم: هذا خلاف ذلك، قال: صدقتَ ورجع)) 3.

ومثل هذا قول العرب في جمع ((عَيْدٍ)): أَعْيَادٌ؛ فهو - عند بعض العلماء - على توهم أصالة الياء؛ لأنَّ ((عَيْدًا)) في الأصل: ((عَوْدٌ)) قال ابن سيده: ((واشتقاقه من: عَادَ يَعُودُ؛ كأنهم عادوا إليه. وقيل: اشتقاقه من

1 الخصائص 279/3.

2 ينظر: الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف 363.

3 الأغاني 433/23.

العادة؛ لأنهم اعتادوه. والجمع أعياد؛ لزم البدل، ولو لم يلزم لقليل: أعواد؛ كريح وأرَواحٍ؛ لأنه من: عَادَ يَعُودُ)) 1 وقيل: جمعه بالياء ليفرقوا بينه وبين ((أعواد الخشب)).

ومن توهم أصالة الحرف في الأفعال قولهم: ((تَمَسَّكَنَّ)) و ((تَمَنَّطَقَّ)) و ((تَمَدَّرَعَ)) و

((تَمَحَرَّقَ)) فقد حملوه على الرِّباعيِّ (فَعَلَّلَ) فجعلوا الميم في هذه الأفعال فاء الرِّباعيِّ؛ بإزاء دال ((تَدَخَّرَجَ)) والاشتقاق خير دليل على زيادتها، ووقوع التَّوَهُّم فيها. ومن ذلك توهُّم أصالة التَّون في ((الصَّنِيفِ)) وهو الذي يأتي مع الصَّنِيف من غير دعوة؛ فاشتقوا منه فعلاً؛ فقالوا: صَفَنَ الرَّجُلُ يَصْنِفُنْ، إذا جاء مع الصَّنِيف 2. وأدّى ذلك إلى اختلافهم؛ فجعل بعضهم التَّون زائدة على التَّوَهُّم؛ وهو عند أبي زيد الأنصاريِّ (فَبَعَلَ) بأصالة التَّون 3. ومنه قولهم: ((تَشَيْطَنَ)) فقد استدلَّ به بعض العلماء على أصالة التَّون؛ فجعلوه من (ش ط ن) وحمله بعضهم على التَّوَهُّم بأصالة الياء وزيادة التَّون؛ وهو عندهم من (ش ي ط) وقد تقدّم تفصيل التداخل فيه.

1 الحكم 232/2، وينظر: اللسان (عود) 319/3.

2 ينظر: المنصف 167/1.

3 ينظر: سرّ الصناعة 445/2، والمنصف 167/1، وينظر خلافهم في أصل هذه

الكلمة: الكتاب 320/4، وديوان الأدب 43/2، ورسالة الملائكة 265، وشرح

الملوكي 185، والممتع 271/1، والارتشاف 102/1.

(730/2)

(ن) اختلاف الحركات

ثمّة كلمات اختلفت حركاتها؛ لاختلاف الرواية فيها أو اللغات.

واختلاف الحركة في الكلمة يؤدّي - أحياناً - إلى تغيير الأصل، ف ((الْتُنْدُوءَ)) بفتح

الثاء - من (ث ن د) على بناء (فَعْلُوءَ) مثل: تَرْفُوءَ وَعَرْفُوءَ. وإذا ضمّ أولها همزت

الواو، فيقال: ((الْتُنْدُوءَ)) فتكون: (فُعْلُوءَ) من الأصل الرِّباعيِّ: (ث ن د أ) 1.

وأما حملت - على رواية الضّم - على الرِّباعيِّ؛ لوجود (فُعْلُلَ) ولم تحمل عليه - أعني:

الرِّباعيِّ في رواية الفتح لفقد (فَعْلُلَ) .

ومن ذلك ((بُرْهُوتَ)) وهو وادٍ أو بئر بحضرموت. وفيه رواية أخرى؛ وهي ((بَرْهُوتَ))

وأصله على رواية الفتح (ب ر ؟) لأنّ القياس في تائه الزيادة؛ لكونها مزيدة في أمثاله ممّا

عرف اشتقاقه؛ كالْتَرَبُوت والحَرْبُوت 2.

وأصله على الضّم (ب ر ؟ ت) 3 لأنّ القياس في تائه - حينئذ - أن تكون أصلية؛

ووزنه (فُعْلُول) كَعُنُقُودٍ وَعُصْفُورٍ.

ومن طريق التداخل بسبب اختلاف الحركات ما جاء في حديث خذيفة أنه أقيمت الصلاة؛ فتدافعوها وأبوا إلا تقديم خذيفة؛ فلما سلم

1 ينظر: اللسان (ثدا) 41/1.

2 ينظر: الفائق 101/1.

3 ينظر: النهاية 122/1، واللسان (برهت) 10/2.

(731/2)

قال: ((لَتَبْتَلُنَّهَا إِمَامًا، أَوْ لَتَصَلَّنَّ وَحِدَانًا)) (1) وربما روي: ((لَتَبْتَلُنَّ)) 2 ورؤي - أيضاً - برواية ثالثة مختلفة؛ وهي: ((لَتَبْتَلُنَّ)) 3 فاحتملت الكلمة أصليين: أحدهما: (ب ت ل) على الروایتين الأوليين: (لَتَبْتَلُنَّ) و (لَتَبْتَلُنَّ) والمعنى: لَتَنْصِبَنَّ إِمَامًا، وَلَتَقْطَعَنَّ الْأَمْرَ بِإِمَامَتِهِ. وأصل البتل: القطع يقال: بَتَلَهُ يَبْتَلُهُ، ومنه قيل لمريم: الْبَتُولُ؛ لانقطاعها عن الناس 4؛ فيكون وزنها (لَتَفْعَلُنَّ) و (لَتَفْعَلُنَّ). والآخر: (ب ل و) من الابتلاء، وهو الامتحان، والمعنى لتختارنَّ أو لَتَمْتَحِنَنَّ لها إِمَامًا من بَلَوْتُ وَابْتَلَيْتُ 5. وعلى هذه حملة شمر؛ وفسره بقول: ((أي: لتختارنَّ، وأصله: التجربة والخبرة؛ يقال: اللهم لا تَبْلُنَا إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ؛ أي لا تَمْتَحِنَنَا)) 6. والوزن على هذا الأصل (لَتَفْتَعُنَّ) بحذف لام الكلمة؛ لأنَّ الأصل (تَفْتَعِلُون) على تقدير: تَبْتَلِيُون؛ فحذفت لامه - وهو حرف العلة -

1 ينظر: المجموع المغيث 127/1.

2 ينظر: غريب الحديث للخطابي 330/2، والفائق 73/1.

3 ينظر: الغريبين 220/1، 221، والمجرد للغة الحديث 165/1.

4 ينظر: غريب الحديث للخطابي 330/2.

5 ينظر: غريب الحديث للخطابي 330/2.

6 الغريبين 221/1.

(732/2)

لإسناده إلى واو الجماعة، وضُمَّت للدلالة على المحذوف؛ وهو الواو؛ فقالوا: لَتَبْتُلُونَ، ثم حذفت واو الجماعة؛ لتوكيد الفعل بالتَّوْن.

ومن طريق التداخل - أيضاً - ما حدث في ((المُسْطَار)) وهو ضرب من الشراب فيه حموضة، ويروى - أيضاً - بالصاد؛ فيحتمل (س ط ر) أو (ص ط ر) بالإبدال؛ ووزنه (مِفْعَال) وكسر الميم فيه رواية الجوهري له 1.

وفيه رواية أخرى بضم الميم؛ وبها رواه الأزهري 2؛ وهي اختيار الصَّغاني 3، وتحتل رواية الضم ثلاثة أصول، وهي: (ص ور) و (ط ي ر) و (س ور).

أما الأول: (ص ور) فهو مذهب الصَّغاني؛ إذ كان يرى أنَّ ((المُسْطَار)) على وزن (مُفْتَعَل) من صار؛ كالمُخْتَار - اسم مفعول، واستدلَّ بأنَّ الكسائي كان يشدد الراء، ويقول: ((مُسْطَار)) فهو - حينئذ - من ((اسْطَارَّ يَسْطَارُّ، مثل اذْهَامَ يَذْهَامُ)) 4 وعلى هذا فموضع ذكره - كما قال - مادة (ص ور) من فصل الصاد.

أما الثاني: (ط ي ر) فهو على تقدير أنَّ ((المُسْطَار)) في الأصل: ((المُسْتَطَار)) على وزن (المُسْتَفْعَل).

1 ينظر: الصَّحاح (سطر) 684/2.

2 ينظر: التهذيب 329/12.

3 ينظر: التكملة (سطر) 28/3.

4 التكملة (سطر) 28/3.

(733/2)

قال الأزهري: ((المُسْطَار: هو الغبار المرتفع في السماء، وقيل كان في الأصل: مُسْتَطَاراً؛ فحذفت التاء؛ كما قالوا: اسْطَاعَ في موضع: اسْتَطَاعَ، وقال عدي بن الرِّقاع: مُسْطَارَةٌ ذَهَبَتْ فِي الرَّأْسِ سَوْرَتُهَا كَأَنَّ شَارِبَهَا مِمَّا بِهِ لَمَمٌ 1

ويقوي هذا أنَّ الخمر تثب إلى الرَّأس، وتنتشر انتشار الغبار المرتفع؛ فتحجب عقل شاربها كما يحجب الغبار الأشياء المحسوسة.

أما الثالث (س ور) فهو على تقدير أنَّ الطَّاء في ((المُسْطَار)) مبدلة من التَّاء في ((المُسْتَار)) ووزنه (المُفْتَعَل) ثم قلبت تاء الافتعال طاءً؛ فقالوا: ((المُسْطَار)) فلعله

مشتق من ((سُورَةُ الْخَمْرِ)) وهو: حَدَّثَهَا، وَوُثِّقَ فِي الرَّأْسِ 2؛ فيكون الأصل قبل الإعلال: ((الْمُسْتَوْرَ)).

ولا ترد هذه الأصول المحتملة إلا على رواية ضمّ الميم. أما رواية الكسر التي ذكرها الجوهري، فلا تحتل إلا أصليين (س ط ر) على رواية السّين و (ص ور) على رواية الصّاد، وكأنتهما من الإبدال.

ومّا تداخلت أصوله بسبب اختلاف الحركة ((مَقْتَوِين)) في قول عمرو بن كلثوم: مَتَى كُنَّا لِأَمْلِكَ مَقْتَوِينَا 3

1 التهذيب 329/12، وفي الديوان (ص 75) : ((مصطارة)) بالصّاد.

2 ينظر: اللسان (سور) 383/4.

3 نظر: ديوانه 79، وشرح القصائد السّبع الطّوال 402، وشرح القصائد المشهورات 109/2.

(734/2)

وقد روي - أيضاً - بضمّ الميم: ((مَقْتَوِينَا)) 1 فاحتمل أصليين: (ق ت و) و (ق وو) فمن رواه بالفتح فهو من الأصل الأوّل؛ واشتقاقه من ((الْقَتْوُ)) وهو: الخِدْمَةُ، وقيل حسنُ خدمة الملوك؛ من قَتَوْتُ أَقْتُو قَتَوًا. والمعنى: متى كنّا لأَمْلِكَ خادمين؟ وفي الواو والتّون فيه آراء مختلفة، لا تخرجه من هذا الأصل؛ فصلّها عبد القادر البغدادي في ((الخزانة)) 2.

ومن رواه بضمّ الميم فهو يحتمل الأصليين معاً. وقد تقدّم الحديث عن الأوّل (ق ت و) وأمّا الثّاني فهو (ق وو) من ((الِافْتِوَاءِ)) بمعنى: الاشتراء. وقد ذكروا أنّه لا يكون إلاّ ممّن يشتري من الشّركاء، والذي يُباع من العبيد والجواري أو الدّوابّ، من اللّذين تقاويا، وأصله من القُوَّة؛ لأنّه بلوغ بالسّلعَة أقوى ثمنها، ويقال: اقْتَوَى الشّيء إذا اختصّه لنفسه 3؛ فيكون المعنى على هذا الأصل: متى اقْتَوَيْنَا أَمْلَكَ فَاشْتَرَيْنَا 4. ومن ذلك قولهم: ((أَزَبُ الْعَقَبَةِ)) وهو: شيطانها، أو حَيَّة سُمِّيت بهذا الاسم. وقد رويت الكلمة بكسر الهَمْزة، وسكون الرّاي، فاحتملت بذلك

1 ينظر: التهذيب 370/9.

2 ينظر: 427/7-432.

3 ينظر: اللسان (قوا) 312/15.

4 ينظر: التهذيب 370/9.

(735/2)

أصلين: (أز ب) و (ز ب ب) كما ذكر الزبيدي¹.
واختلفوا في ضبط ((المتيخة)) وهي: العصا أو جريدة التخل. فمن رواها بكسر الميم
وتضعيف التاء كان تقديرها عنده (فَعِيلَة) من (م ت خ).
ومن رواها بكسر الميم وسكون التاء وفتح الياء، فتقديرها (مَفْعَلَة) من (ت و خ) 2.

1 التاج: (أز ب) 147/1.

2 ينظر: النهاية 291/4، 292، واللسان (توخ) 10/2.

(736/2)

(س) التصحيف والتحريف:
يدلّ الأصل (ص ح ف) على انبساط في شيء وسعة، ومنه الصّحيف، وهو: وجه
الأرض، والصّحيفة؛ وهي التي يكتب فيها 1.
ويدلّ الأصل (ح ر ف) على معانٍ منها: الانحراف عن الشيء، والعدول عنه 2.
ولا يكاد يفرّق كثير من القدماء بين مفهومي التصحيف والتحريف في الاصطلاح؛
فيجعلونهما مترادفين 3؛ فالتّصحيف: ((الخطأ في الصّحيفة بأشباه الحروف)) 4 وأصله
كما قال المعري: ((أن يأخذ الرجل اللفظ في قراءته في صحيفة؛ ولم يكن سمعه من
الرجال؛ فيغيّره عن الصواب)) 5.
وثمة من فرّق بين التصحيف والتحريف، ولعلّ أوّل من نصّ عليه ابن حجر حين قال:
((إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخطّ في السياق؛ فإن كان
ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحّف، وإن كان بالنسبة إلى الشّكل فالحرف)) 6.
وقد استقرّ الرّأي عند جمهرة العلماء المتأخّرين على هذا المفهوم؛

- 1 ينظر: المقاييس 334/3.
- 2 ينظر: المقاييس 42/2، واللّسان (صحف) 43/9.
- 3 ينظر: تحقيق النصوص ونشرها 66، وتحقيق التّراث 154.
- 4 التّاج (صحف) 161/6، وينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف 13.
- 5 المزهر 353/2، وينظر: البلغة في أصول اللّغة 293.
- 6 نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر 127.

(737/2)

فالتّصحيف - عندهم - خاصّ بالتّغيير في النّقْط في الحروف المتشابهة، كالياء والتّاء والتّاء، والجيم والحاء والحاء، والدّال والدّال، والزّاء والزّاي.

وأما التّحريف فهو خاصّ بتغيير شكل الحروف المتقاربة، كالدّال والرّاء، والدّال واللام، والتّون والزّاي (1).

وقد وقع في التّصحيف والتّحريف جماعة من الأجلّاء من أئمّة اللّغة، وأئمّة الحديث، حتّى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومن يعرى من الخطأ والتّصحيف؟ 2 وقد تصدّى فريق من العلماء إلى ما وقع من تصحيف في بعض المعاجم اللّغويّة؛ ومن أهمّها ((العين)) للخليل و ((الجمهرة)) لابن دريد، و ((الصّحاح)) للجوهري. وقد تعقّب الأخير بعض العلماء؛ كابن برّي، والصّغاني، والفيروز آبادي.

ومّا لا شكّ فيه أنّ التّصحيف والتّحريف يؤدّيان إلى تغيير أصل الكلمة. وقد يؤدّي هذا التّغيير إلى تداخل الأصول؛ ولا سيّما فيما وقع فيه خلاف بين العلماء؛ ممّا يحتمل الوجهين؛ كخلافهم في ((الجرّحة)) وهي: جادّة الطّريق؛ فقال بعضهم: هي ((الخرّجة)) وقال بعضهم الآخر: ((الجرّحة)).

وقد نقل ابن برّي الخلاف بينهم، وذكر أنّ ثعلباً وابن خالويه وأبا عبيد وغيرهم كانوا يقولون: ((الجرّحة)) ويجعلون الحاء تصحيفاً. وذكر أنّ الصّمعيّ وابن السّكّيت وأبا سهل الهرويّ وغيرهم كانوا يقولون:

-
- 1 ينظر: تحقيق النصوص ونشرها 67، ومدخل إلى تاريخ نشر التّراث العربيّ 286، 287، ومناهج تحقيق التّراث 124.
 - 2 ينظر: المزهر 353/2.

((الْحَرْجَةُ)) ويجعلون الجيم تصحيفاً¹.

وذكر ابن برّي أَنَّ أبا الطَّيِّب اللَّغَوِيَّ سئِلَ عنها؛ فقال: ((حكى لي بعض العلماء عن أبي زيد أَنَّهُ قال: هي: الْحَرْجَةُ - بجيمين - فلقيت أعرابياً، فسألته عنها؛ فقال: هي: الْحَرْجَةُ - بجيمين - وهو - عندي - من: جَرَجَ الخائِمَ في إصبعي، وعند الأصمعي أَنَّهُ من: الطَّرِيق الأَخْرَجَ؛ أي الواضح))

وكان الوزير ابن المغربي³ يسأل عن هذه الكلمة على سبيل الامتحان، ويقول: ما الصَّواب من القولين؟ ولم يفسره - كما ذكر ابن برّي⁴.

ومنه ما وقع في كلمة (مَخَانَةٍ) في قول لبيد:

يَتَحَدَّثُونَ مَخَانَةً وَمَلَاذَةً ... وَيُعَابُ قَائِلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَشْغَبِ⁵

فالمَخَانَةُ مصدر ميمي من: الحَيَانَةُ، والميم زائدة، والأصل (خ ون) ووزنه (مَفْعَلَةٌ) وقد رواه أبو موسى الأصبهاني بالجيم على أَنَّهُ (مَخَانَةٌ) من: المُجُونِ⁶.

1 ينظر: التنبيه والإيضاح (جرج) 1/195، واللَّسان (جرج) 2/224.

2 التنبيه والإيضاح 1/195.

3 هو: الحسين بن علي بن الحسين، أبو القاسم. واشتهر بالوزير ابن المغربي؛ وهو معدود في علماء اللغة والأدب. وكان وفاته (سنة 418؟). ومن مصادر ترجمته: وفيات الأعيان 1/195-197، ولسان الميزان 2/301، وشذرات الذهب 3/210.

4 ينظر: التنبيه والإيضاح (جرج) 1/195.

5 ينظر: ديوانه 153، 154، وفيه روايات أخرى.

6 ينظر: المجموع المغيث 3/186.

والماجِنُ: الَّذِي لَا يَبَالِي بِمَا يَقُولُ أَوْ يَفْعَلُ، وَأَصْلُهُ (م ج ن) والميم أَصْلِيَّةٌ، ووزنه (فَعَالَةٌ) مثل: حَمَاقَةٌ.

وقد ذكره ابن الأثير في الموضعي¹، وتابعه ابن منظور².

ومن التّحريف أنّ الجوهريّ ذكر (مَاطِرُونَ) وهو: موضع بالشّام - في (ن ط ر) 3 لأنّه رواه بالتّون (نَاطِرُونَ) وهو مخالف لما عليه الجمهور، ومن ثمّ ردّ عليه الفيروز آباديّ 4.

ومن ذلك تداخل (ود ن) و (دي ن) في قول الطّرمّاح:

عَقَائِلُ رَمْلَةٍ نَارَعْنَ مِنْهَا ... دُفُوفَ أَقَاحٍ مَعْهُودٍ وَدَيْنٍ 5

وقد ذكر الأزهرى أنّ اللّيث أنشده:

... .. مَعْهُودٍ وَدَيْنٍ

على أنّ الواو حرف العطف، وأنّ الكلمة ((دَيْن)) وهو من الأمطار ما تعاهد موضعاً لا يزال يُرَبُّ 6 به ويصيبه.

1 ينظر: التّهاية 89/2، 307/4.

2 ينظر: اللّسان (خون) 144/13، و (مجن) 402/13.

3 ينظر: الصّحاح (نظر) 830/2.

4 ينظر: القاموس (مطر) 613.

5 ينظر: ديوانه 528.

6 هكذا في ((التّهذيب)) بضمّ حرف المضارعة على أنّه من ((أَرَبَّ)) ومثله في العين

(74/8) وفي اللّسان (444/13): ((يُرَبُّ)) من ((رَبَّ)).

(740/2)

وذكر الأزهرى أنّ هذا تحريف صوابه: ((وَدَيْنٍ)) وأنّ الواو فاء الكلمة؛ وليست حرف

عطف؛ وهو على وزن (فَعِيل) أراد الشّاعر: دُفُوفَ رَمْلٍ، أو كُثْبَ أَقَاحٍ أصابها المطر؛

فهو ((وَدَيْنٍ)) أي: ((مُودُونٍ)) مَبْلُولٌ، من وَدَنْتُهُ أَدْنُهُ وَدَنًا؛ إذا بللته 1. ومنه قولهم:

وَدَنْتُ الْجِلْدَ؛ إذا دفتته تحت الثّرى ليلتين؛ فهو مودون. وكلّ شيء بللته فقد ودنته 2.

على أنّ ما في ((العين)) مخالف لما نقله الأزهرى؛ إذ جاء على الصّواب من غير تحريف؛

ونصّه: ((الوَدَيْنُ من الأمطار: ما يتعاهد موضوعه لا يزال يُرَبُّ به ويصيبه، قال

الطّرمّاح:

دُفُوفَ أَقَاحٍ مَعْهُودٍ وَدَيْنٍ

وَوَدَنْتُ فَلَانًا، أي: بللته. وقول الطّرمّاح: مَعْهُودٍ وَدَيْنٍ إمّا هو: وَدَيْنٌ مَبْلُولٌ، والواو من

نفس الكلمة)) (3) ولعلّ النّص محرّف في نسخة الأزهرى من ((العين)).

ومّا نتج عن هذا التحريف إثبات معنى في (د ي ن) لا حقيقة له في اللّغة؛ فقد أخذ بعض المعجميين حكاية الأزهرى نصّ ((العين)) المحرّف في ((التهذيب)) بالقبول على أنّه حقيقة لغويّة.

ومنهم الفيروز آبادي الذي ذكر من معاني الدّين: ((المواظب من

(1) ينظر: التهذيب 185/14.

(2) ينظر: اللّسان (ودن) 445/13.

(3) العين 74/8.

(741/2)

الأمطار أو اللّين منها)) 1.

وقال الزّبيدي: ((والدّين: المواظب من الأمطار، أو اللّين منها وقال اللّيث: الدّين من

الأمطار ما تعاهد موضعاً لا يزال يصيبه)) 2.

وكذا في ((محيط المحيط)) 3 للبستاني.

وقد أثبتوا هذا المعنى الذي أثاره الأزهرى؛ على الرّغم من أنّه نصّ على بطلانه في تعقيبه

بقوله: ((ولا يعرف الدّين في باب الأمطار؛ وهذا تصحيف قبيح من اللّيث، أو ممّن زاده

في كتابه)) 4.

ويؤيد بطلان هذا المعنى في ((الدّين)) أنّ ما في ((العين)) موافق لما عليه الجمهور من أنّ

المعنى المشار إليه موجود في (ود ن) وليس في (د ي ن) وأنّه ((الودين)) وليس

((الدّين)) 5.

1 القاموس (دين) 1546.

2 التّاج (دين) 208/9.

(دين) 302.

4 التهذيب 185/14.

5 وقد نصّ محقّقا ((العين)) على أنّه ((الودين)) كما في الأصول المخطوطة للعين؛

خلافاً لما نقله الأزهرى - رحمه الله. ولعلّه حرّف في نسّخه.

(742/2)

(ع) متابعه مدرسة التّقليبات:

تقدّم في التمهيد لهذا البحث أنّ مدرسة التّقليبات المعجميّة خصائصها التي تميّزها عن مدرسة القافية، ولا سيّما في بناء المعجم؛ إذ اتّبعت طريقة خاصّة في التقسيم والتنظيم؛ لا يظهر فيها أثر تداخل الأصول؛ وبخاصّة في بعض الأبواب؛ كالثنائي. بيد أنّ لمعاجم التّقليبات درواً غير مباشر في موضع تداخل الأصول أيضاً؛ وذلك أنّ بعض معاجم القافية سارت على أثرها في بعض الأصول؛ فثمة كلمات وضعت في أصول وافقت أبوابها في مدرسة التّقليبات؛ على الرّغم من الاختلاف بين الأصل والباب؛ كأن توضع كلمة ثلاثيّة في أصل رباعيّ في بعض معاجم القافية، لأنّها جاءت في باب الرباعيّ في بعض معجم التّقليبات، أو توضع كلمة في أصل خماسيّ؛ لأنّها جاءت في باب الخماسيّ في بعض معاجم التّقليبات. وأكثر ما يظهر هذا في ((اللسان)) لمتابعتيه ((التّهذيب)) أو ((الحكم)) لأنّهما من مصادره الخمسة التي عوّل عليها. ومن ذلك أنّ الأزهرّي ذكر في باب الرباعيّ: ((العوّج)) 1 وهي: النّاقة الفتيّة، أو النّعام الطويلة الرّجلين؛ فتابعه بعض المعجميّين، وعلى رأسهم ابن منظور الذي جعلها في (ع و ؟ ج) 2 وكذلك فعل

1 ينظر: التّهذيب 266/3.

2 ينظر: اللّسان (عوهج) 335/2.

(743/2)

الفيروزآباديّ 1 والزّبيديّ 2. والكلمة ثلاثيّة على وزن (فَوَعَلَ) مثل ((كُوْثِرَ)) بزيادة الواو؛ وقد أصاب الصّغائيّ حينما وضعها في (ع ؟ ج) 3. على أنّ ابن منظور أعادها - أيضاً - في الثلاثيّ على الصّواب 4. وجعل ابن منظور ((التّعضُّوض)) وهو ضرب من التّمّر - في (ت ع ض) 5 متابعه للأزهرّي؛ إذ ذكرها في (ت ع ض) من الثلاثيّ؛ على الرّغم من أنّه نصّ على زيادة النّاء فيها 6. ومكانها الصّحيح في (ع ض ض) كما فعل الفيروز آباديّ 7، واستدركها عليه الزّبيديّ

في (ت ع ض) بقوله: ((ومّا يستدرك عليه: التَّعْضُوضُ بالفتح. هنا أورده صاحب اللسان، وابن الأثير⁸، وسيأتي للمصنّف في (ع ض ض) على أنّ التاء زائدة، وسيأتي الكلام عليه هنالك))⁹. وبذلك فإنّ استدراك الزبيديّ ليس له ما يبرّره؛ لأنّ التاء

(1) ينظر: القاموس (عوهج) 256.

(2) ينظر: التاج (عوهج) 80/2.

(3) ينظر: التكملة (عهج) 473/1.

(4) ينظر: اللسان (عهج) 331/2.

(5) ينظر: اللسان (تعض) 129/7.

(6) ينظر: التهذيب 454/1.

(7) ينظر: القاموس (عضض) 835.

(8) ينظر: النهاية 190/1.

(9) ينظر: التاج (تعض) 15/5.

(744/2)

زائدة؛ كما قال سيبويه¹، والأزهري²، وابن عصفور³؛ ووزنها عندهم - (تَفْعُول) . وذكر ابن منظور في الخماسيّ قولهم: ما فيه حَبْرٌ وَلَا حَبْنَبْرٌ؛ أي: ما أصبت منه شيئاً، وجعله من (ح ب ن ب ر) 4 متابعاً في ذلك الأزهريّ الذي ذكره في باب الخماسيّ⁵. والكلمتان ثلاثيتان على وزن (فعلعل) و (فَعْنَعَل) من (ح ب ر) مثل ((صمحمح)) و ((عَقْنَقَل)) من (صمحمح) و (ع ق ل) .

وذكر ابن منظور في الرباعيّ قولهم: رجلٌ صَفَنَدَدٌ، وامرأةٌ صَفَنَدَدَةٌ؛ وهو صفة للرّخاوة أو الحمق. وجعل أصله (ض ف ن د) متابعاً في ذلك الخليل⁶ والأزهريّ في وضعهما الكلمة في باب الرباعيّ⁷.

وقد تابعهما - أيضاً - الفيروز آباديّ⁸، والزبيديّ⁹.

والكلمة ثلاثيّة من (ض ف د) والتّون فيها زائدة؛ لتوسّطها بين

1 ينظر: الكتاب 371/4.

2 ينظر: التهذيب 454/1.

3 ينظر: الممتع 108/1، 274.

4 ينظر: اللسان (حبنير) 163/4.

5 ينظر: التهذيب 337/5.

6 ينظر: العين 78/7.

7 ينظر: التهذيب 101/12.

8 ينظر: القاموس (ضفند) 377.

9 التاج (ضفند) 405/2.

(745/2)

أربعة أحرف مع سكوها، أما الدال الثانية فقد زيدت للإلحاق بـ ((سَفْرَجِل)) ووزنها ((فَعْنَل)). وقد أصاب الصغاني حين وضعها في (ض ف د) 1. وربما صرح ابن منظور بتأثره بالأزهري، ومتابته إيّاه؛ كقوله بعد أن ذكر ((العندليب)) في (ع ن د ل ب) : ((وسنذكره في ترجمة (ع ن د ل) لأنه رباعي عند الأزهري)) 2 مع أنّ ذكره في الخماسي هو الوجه؛ كما تقدّم.

وثمة نوع من الرباعي؛ وهو المضاعف؛ نحو: ((زَلَزَل)) وهو باب واسع كان من أسباب وضعه في الثلاثي في معجم القافية: اقتفاؤها أثر معاجم التقليلات في قرنه بالثلاثي المضاعف، ووضعها في باب الثنائي؛ فـ ((زَلَزَل)) و ((حَثَحَث)) و ((بَلَبَل)) في معاجم التقليلات في: ((زَل)) و ((حَث)) و ((بَل)) من باب الثنائي؛ وهي أصول ثلاثية مضعفة، وفيها أيضاً - وضعت في معاجم القافية، ومكانها - على مذهب البصريين - في الرباعي.

1 ينظر: التكملة (ضفند) 273/2.

2 ينظر: اللسان (عندلب) 631/1.

(746/2)

الفصل الثاني: أثر التداخل في بناء معاجم القافية
(تمهيد) التداخل الذي لا يضر ببناء معاجم القافية

...

(تمهيد) التداخل الذي لا يضّرّ ببناء معاجم القافية:

لتداخل الأصول اللغوية أثر بالغ في بناء معاجم القافية؛ وليس غريباً أن يكون الأثر غير محمود؛ لأنّ معاجم القافية تقوم - في ترتيبها - على الأصول. ويأخذ هذا الأثر ثلاث صور:

الأولى: وضع الكلمة في غير موضعها.

الثانية: وضع الكلمة في موضعين أو أكثر.

الثالثة: تضخيم حجم معاجم القافية.

ويجدر بنا - في هذا التمهيد - التنبيه على أنّ ثمة نوعاً من التداخل لا يضّرّ ببناء معجم القافية. ولعلّ السبب الرئيس في ذلك أنّ هذا النوع من التداخل لا يعدو أن يكون تداخلاً بين الأوزان فحسب؛ فلا يترتب عليه تداخل في الأصول؛ وهو - بتعبير آخر - أن تحتمل الكلمة غير وزنٍ؛ مع بقائها على أصل واحد؛ لا يتأثر بتعدد الأوزان أو تداخلها.

ومن ذلك تداخل (فَعَوَعَل) و (فَعْلَعَل) في ((المَرْوَرَة)) وهي: الأرض، أو المفازة؛ التي لا شيء فيها؛ وهي - عند سيبويه - من باب (فَعْلَعَل) بمنزلة ((صَمَحَمَح)) ولم يحملها على ((عَثَوَثِل)) لأن مثل ((صَمَحَمَح)) أكثر 1. وحملها الجوهري على (فَعَوَعَلَة) 2 فهي - عنده - من باب ((عَثَوَثِل)).

(1) ينظر: الكتاب 394/4.

(2) ينظر: الصّحاح (مرا) 2492/6.

(749/2)

ولا يؤثر هذا التداخل في أصل الكلمة فهو (م ر و) على الوزنين. والفرق بينهما أنّ الواو الوسطى على مذهب سيبويه هي اللّام، والرّاء والألف المنقلبة عن الواو هما تكرير للعين واللّام؛ بينما تكون الواو الوسطى زائدة على مذهب الجوهري، والتكرير في العين وحدها؛ وهي الرّاء، ولا تكرير في لام الكلمة؛ وهي الألف المنقلبة عن الواو. وقريب من هذا ما ذكره ابن جني من أنّه لو جاء شيء مثل ((فَرَنْزَنٍ وَقَدَنْدَنٍ)) جاز فيه أمران:

أحدهما: أن تكون التّون المتوسطة زائدةً، والحرف الذي يليها عين مكررةً ويليه اللّام، وهي التّون الأخيرة؛ فيكون من باب ((عَقَنْقَل)) و ((سَجَنْجَل)) على وزن (فَعَنْعَل) .
 الثاني: أن تكون التّون المتوسطة لام الكلمة، والحرفان بعدها تكراراً للعين واللام؛ كالحرفين الرَّابِع والخامس في ((صَمَحَمَح)) و ((دَمَكُمَك)) .
 والوجهان متساويان عند ابن جني ((لأنّ بإزاء كثرة باب صَمَحَمَح ودَمَكُمَك، وزيادته على باب عَقَنْقَل وعَصَنْصَر أنّ التّون الثالثة ساكنة والكلمة [على] خمسة أحرف، فقام أحد السببين بإزاء الآخر، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب، فإن جاء الاشتقاق بشيء عمل عليه، وترك القياس)) 1.
 والمهم في هذا - هنا - أن نقول: إنّ الأصل في كلّ من الكلمتين لم يتغيّر بتغيّر الوزن؛ فهو (ف ز ن) في الأولى، و (ف د ن) في الثانية

(1) المنصف 137/1.

(750/2)

ويحتمل قولهم: امرأةٌ مَيَّادَةٌ - إذا تمايلت مهتزةً من ترفٍ أو غرة - ثلاثة أوجه؛ وهي (فَعَالَة) و (فَيْعَالَة) و (فَوَعَالَة) واشتقاقه من: مَا دَ يَمِيدُ 1؛ فالأصل واحد؛ وهو (م ي د) .
 ومثل ذلك ((جَيَّارٌ)) وهو: حَزٌّ في الحلق والصدر من الجوع أو الحَجَّ هَدٍ قال المُنْتَخَل الشكري:
 كَأَنَّمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَلَبَّتِهِ ... مِنْ جُلْبَةِ الْجُوعِ جَيَّارٌ وَإِرْزِيرُ 2
 قال ابن سيد: ((الظاهر في جَيَّار أن يكون (فَعَالاً) كالكلاء، والجَبَّان، ويحتمل أن يكون (فَيْعَالاً) كخَيْتَام، وأن يكون (فَوَعَالاً) كتَوْرَاب)) 3 وفي الأحوال الثلاثة يكون الأصل واحداً؛ وهو (ج ي ر) .
 ويحتمل ((الحائِوثُ)) وزنين (فَاعُولُ) و (فَلْعُوت) الأول من: حَنَوْتُ تشبيهاً بالحنِيَّة من البناء، وتأوّه بدل من واو؛ حكاها الفارسي في ((البَصْرِيَّاتِ)) 4 ويحتمل الوزن الثاني - أي: فَلْعُوت - أن يكون من ((حَان)) أيضاً 5 - مقلوباً من ((حَنَا)) كطاغوت من ((طاغ)) والأصل على الوزنين واحد؛ وهو (ح ن و) .

1 ينظر: المبهج 175.

2 ينظر: شرح أشعار الهذليين 1264/3، والإرزي: الرعدة.

3 المحكم 352/7.

4 768/2، 769.

5 ينظر: المحكم 14/4.

(751/2)

ويحتمل ما في آخره نون مسبوقه بآلف زائدة قبلها نون مضعفة؛ نحو: ((الْمَثَانِ)) و ((الضَّئَانِ)) وزين، وهما: (فَعَال) و (فَعْلَان) والأصل واحد؛ وهو: (م ن ن) للأول، و (ض ن ن) للثاني.

ويتداخل الوزنان (افْتَعَلَ) و (اسْتَفْعَلَ) 1 في قولهم: اسْتَحَذَ فلانٌ أرضاً؛ ففيه قولان: أحدهما: أنَّ الأصل ((اتَّحَذَ)) ووزنه (افْتَعَلَ) من قوله تعالى: {لَتَحِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا} (2) ثمَّ أبدلت التاء الأولى سيناً؛ وهي فاء الكلمة؛ على حدِّ إبداهم السين تاء في ((سُدْسٍ)) فقالوا: سِتُّ، فدلَّ ذلك على أنَّ السين والتاء يتبادلان. وقرب ذلك أنهما مهموسان؛ وهو مذهب سيبويه³.

والآخر: أنَّ الأصل ((اسْتَحَذَ)) على وزن (اسْتَفْعَلَ) من ((تَحَذَ)) أيضاً – فحذفت فاء الكلمة للتخفيف؛ وهي التاء الثانية، على حدِّ حذف التاء في ((تَقَى يَتَقَى)) وأصله: ((اتَّقَى يَتَقَى)) قال الشاعر:

تَقُوهُ أَيُّهَا الْفَتَيَانُ إِنِّي ... رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا

يريد ((اتَّقُوهُ)). وإلى هذا مال ابن عصفور؛ ((لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين؛ لاجتماع المثليين في: تقي، وباطراد إذا كانت المحذوفة

1 أي قبل حذف السين، فتصير: استفعل، على ما يأتي.

2 سورة الكهف: الآية (78).

3 ينظر: الكتاب 483/4، والممتع 223/1.

4 ينظر: التوارد لأبي زيد 27، والمنصف 290/1، وسرّ الصنّاعة 198/1، والمقاصد النحويّة 371/2.

(752/2)

زائدة؛ في مثل: تَذَكَّرُ وَتَفَكَّرُ؛ تريد: تَتَذَكَّرُ وَتَتَفَكَّرُ؛ ولم يثبت إبدال السين من تاء؛ بل ثبت عكسه، والبدل- في مثل هذا- ليس بقياس؛ فيقال به حيث لم يسمع؛ فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين ... لأن فيه الحمل على ما سُمع مثله)) 1. على أن الأصل على الوزنين واحد؛ وهو (ت خ ذ) .

ومن ذلك تداخل (فَوَعَلَة) و (تَفَعَّلَة) في ((التَّوَرَاة)) وقد اختلفوا فيها: ذهب البصريون² إلى أنها اسم على وزن (فَوَعَلَة) واشتقاقها من ((وَرِي)) الرُّند؛ إذا قُذِح بالنار، وأصلها ((وَوَرِيَة)) فأبدلت الواو الأولى تاء، على حدِّ إبدالها في ((تَوَلَّج)) وهو (فَوَعَل) من وَلَجَ يَلْجُ؛ وذلك أنهم لو لم يبدلوا الواو تاءً لوجب أن يبدلوا همزةً لاجتماع الواوين في أول الكلمة³؛ فأصبحت في التقدير: ((تَوَرِيَة)) فأعلت الياء بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقد حملهم على هذا أن (فَوَعَلَة) في الكلام أكثر من (تَفَعَّلَة) كالحَوْصَلَة والجَوْهَرَة والدَّوْحَلَة.

وذهب الكوفيون، ووافقهم المبرّد، إلى أنها (تَفَعَّلَة) كأنها أخذت من أَوْرَيْتُ الزِّنَادَ وَوَرَيْتُهَا، وتقديرها في الأصل ((تَوَرِيَة)) فقالوا فيها: ((تَوَرَاة)) حملاً على لغة طيء؛ لأنهم يقولون في التوصية والجارية والتأصية: تَوْصَاةً وَجَارَاةً وَنَاصَاةً (4) .

1 الممتنع 223/1، 224.

2 ينظر: شرح الشافية للرّضي 82/3.

3 ينظر: سرّ الصناعة 146/1.

(4) ينظر: اللسان (وري) 389/15.

(753/2)

وربما قالوا: إنها (تَفَعَّلَة) بفتح العين ابتداءً، من وَرَيْتُ بك زِنَادِي، وقد ردّ الزجاج على هذا بأنّ (تَفَعَّلَة) لا تكاد توجد في كلام العرب، وعلى الأول بأنّ القلب من وزنٍ إلى وزنٍ لم يثبت في عموم كلامهم؛ فلم يقولوا في تَوْقِيَة: تَوْقَاةً¹. و ((التَّوَرَاة)) على الوزنين من أصل واحد؛ وهو (وري) .

ومن ذلك اختلافهم في وزن ((سَيِّد)) و ((مَيِّت)) و ((هَيِّن)) وما شابهها؛ ولهم فيها

ثلاثة مذاهب 2:

ذهب البصريّون إلى أنّه (فَعِيل) على ظاهر اللفظ والأصل عندهم ((سَيُودٌ)) و ((مَيُوتٌ)) و ((هَيُوتٌ)) فقلبت الواو ياءً لأجل الياء الساكنة قبلها ثمّ أدغمت 3. وذهب الكوفيّون إلى أنّ وزنها في الأصل (فَعِيل) وتقديرها: ((سَوِيدٌ)) و ((مَوِيّتٌ)) و ((هَوِيّنٌ)) وحدهم على ذلك أنّهم وجدوا (فَعِيلاً) في كلام العرب؛ ولم يجدوا (فَعِيلاً) .

1 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 373/1، 375، وسرّ الصنّاعة 146/1، وشرح الشافعية للرضي 81/3، 82، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال 288، 289، والجدول في إعراب القرآن 95/2.

2 ينظر: الكتاب 642/3، 365/4، والأصول 262/3، وإعراب القرآن للنحاس 143/1، والمنصف 15/2، 16، والإنصاف 895/2-904، والممتع 499/2، والمساعد 22/4.

3 ينظر: اللسان (سود) 228/3.

(754/2)

ولمّا كان هذا هو الأصل - على مذهبه - قالوا: إنّ العين أعلّت فيه؛ كما أعلّت في ((سَادَ يَسُودُ)) و ((مَاتَ يَمُوتُ)) فقدّمت الياء الساكنة على الواو؛ فانقلبت الواو ياءً؛ وأدغمت؛ على القاعدة المشهورة في باب الإعلال 1. وذهب البغداديون 2 إلى أنّ وزنها (فَعِيل) على قياس الاسم الصّحيح من ذلك، ثمّ كسرت العين؛ على حدّ قولهم في بصريّ: بصريّ. وزدّ عليهم بأنّه لو كان (فَعِيلاً) لقليل: ((سَيِّدٌ)) 3 و ((مَيِّتٌ)) و ((هَيِّنٌ)) . ومذهب البصريّين أقوى المذاهب الثلاثة؛ لقربه لظاهر اللفظ، وبعده عن التكلّف؛ ولأنّه لا يعدل عن الظاهر إلّا بدليل. ولا يطعن في مذهبه انعدام التّظير؛ لأنّ ((المعتلّ يختصّ بأبنية ليست للصّحيح؛ فمنها (فُعَلَةٌ) في جمع فاعِلٍ؛ نحو: قاضٍ وقُضاةٍ)) 4. وعلى الرّغم من الاختلاف بينهم في الوزن فإنّ الأصل في هذه الكلمات واحد؛ وهو: (س ي د) و (م وت) و (؟ ون) وليس ثمة تداخل أصول.

1 ينظر: الإنصاف 796/2.

2 ينظر: المساعد 42/4.

3 ينظر: معجم مفردات الإعرال والإبدال 74.

4 الإنصاف 796/2.

(755/2)

واختلفوا في وزن بعض المصادر؛ نحو "كينونة" و"قيدودة" و " صيرورة" فهي (فيلولة) ، والأصل (فَيْعُلُولَة) عند البصريين، "كينونة" و " قيودودة" و "صيرورة" ثم قلبت الواو ياء؛ لاجتماعهما مع الياء وسكون الأولى، وأدغمت الياء الأولى في الثانية؛ فقالوا: " كَيْنُونَة" و "قَيِّدُودَة" و " صَيِّرُورَة" ثم خففت الياء الثانية؛ التي هي عين الفعل، على حد تخفيف الياء في: مَيِّتٌ وَهَيِّنْ وَطَيَّبْ في قولهم: مَيِّتٌ وَهَيِّنْ وَطَيَّبْ. ولما كانت " كينونة " وأخواتها على ستة أحرف طالت بذلك فألزموها الحذف؛ خلافاً لنحو مَيِّتٌ وَمَيِّتٌ وَهَيِّنْ وَهَيِّنْ، وَطَيَّبْ وَطَيَّبْ، خيروا فيها؛ لأنها على أربعة أحرف؛ فلم تطل بذلك (1) .

وكان الفراء – من الكوفيين – يرى أن " كينونة" وأخواتها على وزن (فَعْلُولَة) وأصلها الياء فيها الواو، وجاءت هذه المصادر على أمثلة مصادر بنات الياء في صار صيرورة وسار سيرورة؛ فقلبت " كينونة" وأخواتها بالياء حملا على بنات الياء على حد قولهم: شكوته شِكَاية، فقلبوا الواو ياء؛ لأن البناء جاء على مثال مصادر بنات الياء كالرماية والسعاية.

وأصل (فَعْلُولَة) عند الفراء (فُعْلُولَة) بضم الفاء وقد فتحت؛ لأنهم كرهوا أن تنقلب الياء واوا.

وقد ضعف ابن جني هذا المذهب؛ لأنه لا ضرورة تدعو إلى فتح

(1) ينظر: أمالي الزجاجي 244، والمنصف 10/2، 11.

(756/2)

الفاء لتصح العين، واستدل بقولهم: "عُوطَطُ" وهي – في الأصل: " عَيْطَطُ" فقلبت الياء واوا؛ لانضمام ما قبلها مع سكوتها؛ ولم يقولوا: " عَيْطَطُ" بفتح العين لتصح الياء

(1) .

ويتضح من خلال الأمثلة المتقدمة بقاء الأصل على حاله؛ على الرغم من تداخل الأوزان، وأن هذا النوع من التداخل ليس له أثر يذكر في بناء معاجم القافية.

(1) ينظر: المنصف: 12/2

(757/2)

المبحث الأول: وضع الكلمة في غير موضعها

أدى تداخل الأصول إلى وضع كثير من الكلمات في غير مواضعها في معاجم القافية؛ وهي نتيجة طبيعية للتداخل؛ لأنّ الأصول هي الأساس في بناء معاجم القافية؛ فإذا تغيّر حرف واحد في الأصل تغيّر موضعه؛ فلا جرم أن يعدّ هذا الأثر من أهمّ نتائج التداخل ضرراً على نظام المعاجم في الترتيب، ومن أعمقها أثراً على القارئ؛ لأنّه قد يؤدي به إلى الحكم على الكلمة بأنّها مهملة.

ويجدر التنبيه - هنا - على أنّ المراد ممّا وضع في غير موضعه في هذا المبحث: ما جاء في المعجم الواحد من معاجم القافية في أصل واحد؛ لا وجه له، أو له وجه بعيد؛ لا يوصل إليه إلا بالتكلف، أو له وجه يخالف ما عليه أكثر علماء اللغة.

وفيما يلي عرض لبعض الأمثلة، ممّا جاء في غير موضعه في بعض معاجم القافية:

أ - (الصّحاح) للجوهري:

جاء في مادة (أن ض) : "وَأَنَاضَ النَّحْلُ يُنْبِضُ إِنْأَضَةً أَي: أَيْتَعَ، ومنه قول لبيد:

فَإِخْرَاتٌ فُرُوعُهَا فِي ذُرَاهَا ... وَأَنَاضَ الْعَيْدَانُ وَالْجَبَّارُ 1"

وقد تبعه ابن منظور² من غير تنبيه³؛ فليست هذه المادّة من (أن

1 الصّحاح (أنض) 1065/3.

2 ينظر: اللسان (أنض) 116/7.

3 على أنّه أعاده في (نوض) نقلاً عن ابن سيده في الحكم؛ وهو موضعه.

(758/2)

(ض) في شيء؛ لأنَّ حقَّها أن توضع في (ن وض) وقد نبّه عليه غير واحد من العلماء؛ ومنهم الصَّغاني 1، والرَّبيدي، الَّذي قال: "وذكر الجوهري - هنا - أَنَاضَ النَّحْلِ يُبَيِّضُ إِنْأَضَةً؛ أي: أَيْنَعَ، وتبعه صاحب (اللَّسان) وهو غريب؛ فَإِنَّ أَنَاضَ مَاذَنَ (ن وض) وقد ذكره صاحب (المجمل) 2 وغيره على الصَّواب في (ن وض) ونبّه عليه أبو سهل الهروي، والصَّغاني، وقد أغفله المصنّف 3 وهو تُهْزِئُهُ وفرصته 4.

ولم يذكروا وجه تخطئهم الجوهري لوضوحه؛ وهو أَنَّ الهمزة في (أَنَاضَ) زائدة؛ ولا يجوز أن تكون أصلية؛ لأنَّ الصَّنعة الصرفية للغة تأتي ذلك؛ إذ ليس في أبنية الفعل الماضي (فَعَلَ) وفيه (أَفْعَلْ) وهو كثير، وربَّ قائلٍ يقول: إِنَّ الألفَ في (أَنَاضَ) إشباع لحركة الفتحة؛ على حدِّ قول ابن هَرَمَةَ:

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي ... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمَنْتَرَاكِ 5

وهو يريد: بِمَنْتَرَاكِ؛ فأشبع الفتحة؛ كما تقدّم بيانه. ويجيء الرد عليه من وجهين: الأول: أَنَّ مثل هذه الزيادة تكاد تكون مخصوصة بضرورات الشعر؛ ولا ضرورة في قوله: أَنَاضَ النَّحْلِ.

1 ينظر: التكملة (أنض) 56/4.

2 848/2.

3 يعني: الفيروزآبادي.

4 التَّاج (أنض) 6/5.

5 ينظر ص (472) من هذا البحث.

(759/2)

الثاني: وهو الفيصل في هذه المسألة: أَنَّ المضارع والمصدر في قوله: "أَنَاضَ النَّحْلِ يُبَيِّضُ إِنْأَضَةً" يدلّان على زيادة الهمزة؛ فضمُّ حرف المضارعة دليل على زيادة الهمزة، وأنَّ (أَنَاضَ) (أَفْعَلْ) لا غير؛ ويؤكد ذلك مجيء المصدر لـ (أَفْعَلْ) وهو الإِنْأَضَةُ؛ نحو: أَقَامَ إِقَامَةً وَأَدَارَ إِدَارَةً، وأصل المصدر (إِنْوَاضَ) فنقلت حركة العين إلى ما قبلها، ثم قلبت أَلِفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها بعد التَّنْقِلِ؛ فوزن (إِنْأَضَةٍ) (إِفَالَةً) أو (إِفْعَلَةً) الأول على تقدير حذف العين، والتَّاء عوض عنها، والثاني على تقدير حذف الألف (إِفْعَال) والتَّاء عوض عنها - أيضاً.

وأورد الجوهري (الغُرقي) في (غ ر ق أ) ونصّ كلامه: "الغُرقي: قشر البيض الذي تحت القَيْض 1. قال الفراء: همزته زائدة؛ لأنّه من الغَرَق، وكذلك الهمزة في الكِرْفَةِ 2 والطَّهْلَةِ 3، زائدتان" 4.

والهمزة في الغُرقي زائدة عند أكثر العلماء 5؛ بل نقل الصّغانيّ عنهم الإجماع على زيادتها 6. وعجيب أن يضعها الجوهري في باب الهمزة؛ مع نصّه على زيادة همزتها، وعدم التّعرض لها في (غ ر ق) بينما

-
- 1 وهو: قشر البيض. ينظر: اللّسان (قيض) 225/7.
 - 2 الكرفنة: السحابة الكثيفة. ينظر: اللّسان (كرفاً) 137/1.
 - 3 الطّهلة: الماء الكدر في الحوض، أو الطين. ينظر: اللّسان (طهل) 409/11.
 - 4 الصحاح 61، 62.
 - 5 ينظر: أدب الكاتب 610، واللسان (غرق) 286/10، والقاموس (غرق) 1180.
 - 6 ينظر: التكملة (غرقاً) 37/1.

(760/2)

وضع كلمة: (طَهْلَة) في الثلاثي: (ط ه ل) ونصّ على أنّ الهمزة فيها زائدة ووزنها (فَعْلَة) وأشار إلى أنّها في زيادة الهمزة والوزن كالكِرْفَةِ والغُرقي 1.

وجاء في مادّة (ه و أ) من (الصّحاح) ما نصّه: "والمُهوَأُ - بضمّ الميم: الصّحراء الواسعة؛ قال الرّاجز:

في مُهوَأٍ بالدّبا مَدْبُوشٌ" 2

فهذه الكلمة في غير موضعها؛ لأنّ التّون أصليّة؛ وهي لام الكلمة والزيادة في الواو أو الهمزة؛ فقد ذهب بعض العلماء - وعلى رأسهم ابن جني - إلى أنّ الواو زائدة، وأنّ وزن الكلمة (مُفْعَلٌ) وهو - في الأسماء - نظير (أَكْوَالٌ) بمعنى: قصُر - في الأفعال 3.

وذهب ابن بري 4 إلى مثل هذا، وتابعه ابن منظور 5؛ ومكانها عندهما في (ه أن) ولست أرى هذا؛ فالرّاجح - على ضوء ما تقدّم في بناء (أَفْعَالٌ) زيادة الهمزة؛ فتكون الواو أصليّة، وموضع ذكرها - حينئذٍ - في (ه ون) ويقوّي هذا أنّ الصّغاني أعاد ذكرها في هذا الأصل 6،

1 ينظر: الصِّحاح (طه) 1755/5.

2 84/1.

3 ينظر: المنصف 107/1.

4 ينظر: التنبيه والإيضاح (هوا) 35/1.

5 ينظر: اللسان (هأن) 430/13.

6 ينظر: التكملة (هون) 327/6.

(761/2)

وكذا فعل الفيروزآبادي¹.

ب- (التَّكْملة والدَّيْل والصِّلَة) للصَّغاني:

وَمَّا وَضَعَ فِي غَيْر مَوْضِعِهِ فِي هَذَا الْمَعْجَم مَا جَاءَ فِي مَادَّة (ح وب) وَنَصَّهُ: "الْحَوَّابُ: وَادٍ

فِي وَهْدَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَاسِعٌ... وَجَوْفٌ حَوَّابٌ؛ أَي: وَاسِعٌ؛ قَالَ رُؤْبَةُ:

سَرَطًا فَمَا يَمْلَأُ جَوْفًا حَوَّابًا 2

وَالْحَوَّابُ - أَيْضًا: الْجَمْل الضَّخْم... 3" فَهَذَا النَّصُّ فِي غَيْر مَوْضِعِهِ، وَقَدْ تَابَعَ فِيهِ

الْجَوْهَرِي⁴؛ وَحَقَّ (الْحَوَّابُ) أَنْ يَذْكَرَ فِي (ح أَب) كَمَا صَنَعَ ابْنُ مَنْظُور⁵؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ

بِزِيَادَةِ الْوَاوِ - فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ - أَوَّلَى مِنَ الْقَوْلِ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ.

وَحَقُّ لَابِنِ بَرِّي أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ مُسْتَدَلًّا بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تَرَادُ

وَسَطًا إِلَّا فِي الْأَفَاطِ مَعْدُودَةٍ؛ فَوَزَنَهَا عِنْدَهُ (فَوَعَلَ) 6 وَقِيَاسَ وَزْنِهَا عِنْدَ الْجَوْهَرِيِّ

وَالصَّغَانِيِّ (فَعَّالٌ) وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الصَّغَانِيَّ ذَكَرَ فِي (ح س د ل) : الْحَسْدَلُ؛ وَهُوَ:

1 ينظر: القاموس (هون) 1601.

2 ينظر: ديوانه 170.

3 التكملة 110/1.

4 ينظر: اللسان (حوب) 117/1.

5 ينظر: اللسان (حأب) 288/1.

6 ينظر: التنبيه والإيضاح (حوب) 70/1.

(762/2)

القَرَادُ، ومنه قولهم: الجار الحَسَدِيُّ: الَّذِي عَيْنُهُ تَرَاكُ وَقَلْبُهُ يَرْعَاكُ؛ وقد نصّ فيه على أنّ اللّام زائدة¹؛ لأنّه من الحسد فكان حقّه أن يذكره في الثلاثيّ (ح س د) .
وذكر الصّغانيّ (يَعْرَأُ) وهو حبل - في (ي س ت ع ر) 2 على الرّغم من أنّ الكلمة ثلاثيّة؛ ولا وجه لذكرها في أصل خماسي.
ج- (لسان العرب) لابن منظور:

في هذا المعجم مواد كثيرة في غير موضعها؛ ومنها مادّة (ه ن ب ث) وجاء فيها ما نصّه: (والهَنْبَةُ: الاختلاط في القول. ويقال: الأمر الشّدِيد، والتّون زائدة) 3 فلا وجه لذكرها في هذا الأصل؛ مع إقراره بزيادة التّون. وموضعها هو: (ه ن ب ث) .
وجاء في مادّة (ق ن ور): "القَنْوَرُ: بتشديد الواو: الشّدِيد الضّخْم الرّأس من كلّ شيء، وكلُّ فِطْرٍ غليظ... والقَنْوَرُ: العبد عن كُرَاع. قال ابن سيده: والقَنْوَرُ: الدّعِيّ وليس بثبت... قال أحمد بن يحيى في باب (فَعُول) : القَنْوَرُ: الطّويل والقَنْوَرُ العبد... والقَنْارُ والقَنْارَةُ: الخشبة يعلّق عليها القَصَاب اللحم... وقَنْوَرُ: اسم ماء... وفي نواذر الأعراب: رجلٌ مُقْنَوْرٌ ومُقَنْرٌ... إذا كان ضخماً سَمَجاً، أو معتمّاً عَمَةً جافيةً" 4.

1 ينظر: التكملة (حسدل) 317/5.

2 ينظر: التكملة 242/3.

3 اللسان 199/2.

4 اللسان 120/5.

(763/2)

وهذه المادّة كلّها ليست من (ق ن ور) وإنما هي من (ق ن ر) الثلاثيّ؛ كما في (الصّحاح) 1 و (القاموس) 2 و (التّاج) 3 لأنّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة في غير المضاعف، وقد حكى ابن منظور هذا عن ثعلب، وذكر أنّ (القَنْوَرُ) من باب (فَعُول) وهو الصّحيح. أمّا (القَنْوَرُ) و (القَنْوَرُ) فوزنهما (فَعُول) و (فَعُول) ك (عَطَوْدٍ) و (سَقُودٍ) .

وليس في (القَنْارِ) و (القَنْارَةُ) واوٌ أصلاً، إلّا أن تكون الألف منقلبة عن واو؛ وهو احتمال بعيد؛ فكان حقّه أن يذكر ذلك كلّّه في الثلاثيّ.

ومثل هذا (الكَفُورَة) من الرِّجال: الصَّخَم الأنف؛ فقد ذكره ابن منظور في (ك ع ور) 4 ولا وجه له؛ وصوابه أن يذكر في (ك ع ر) .

وجاء في (غ ن ذ ي) من (اللِّسان) ما نصُّه: "قال أبو ترابٍ سمعت الصِّبَّاني يقول: إنّ فلانة لَتُعْنَدِي بالنَّاس، وتُعْنَدِي بهم؛ أي: تُغري بهم. ودفع الله عنك غَنَدَاتُهَا؛ أي: إغراءَهَا" 5.

وهو ليس من (غ ن ذ ي) لأنَّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة؛ إذا صحبها ثلاثة أحرف أصول؛ والصَّواب أنَّ غَنَدَى يُعْنَدِي ثلاثي ملحق بالرِّباعي: (فَعَّلَل) وهو يحتمل أصليين:

799/2 1.

599 2.

507/3 3.

4 ينظر: اللِّسان 144/5.

5 اللسان 140/15.

(764/2)

أحدهما: أن يكون الأصل (غ ن ذ ي) والتَّون فيه زائدة للإلحاق؛ فيكون وزنه (فَعَّلَل) مثل (سَنَبَل) من قولهم: سَنَبَلَ الرَّجُلُ ثوبه؛ بمعنى: أسبله؛ فإنَّ صحَّ هذا الأصل؛ فموضع الكلمة (غ ن ذ ي) .

والآخر: أن يكون الأصل (غ ن ذ) والألف الرَّابِعة فيه للإلحاق؛ فيكون وزن (غَنَدَى) (فَعَّلَى) مثل (سَلَقَى) في قولهم: سَلَقَاهُ على ظهره؛ أي: مَدَّه. ويؤيِّد هذا الأصل؛ وأنَّ الألف في (غَنَدَى) للإلحاق – أنَّ الصَّغَايِيَّ قال في (ع ن ذ) : (عَنَدَى به: أغرى به) 1 وقال في (غ ن ذ) : (عَنَدَى به، مثل عَنَدَى به) 2. ومثل ذلك في (القاموس) 3 و (التَّاج) 4.

ولعلَّ الَّذي حمل ابن منظور على إيراده في (غ ن ذ ي) أنَّه وجده في باب الرِّباعيِّ في (التَّهذِيب) 5 للأزهري.

وثمَّة نوعان كثير ورودهما في غير موضعهما في (اللِّسان) خاصَّة:

1 التكملة 384/2.

2 التكملة 385/2.

3 428. وفيه أنه: (عندى) بالذال المهملة؛ وهو سهو، والصواب: (عندى) بالعين المهملة والذال المعجمة؛ كما في التكملة؛ وهو على الصواب في طبعة (القاموس) القديمة التي أشرف على تصحيحها الشيخ نصر الهوريني. (ينظر: 370/1 من تلك الطبعة).

4 570/2، 572.

5 243/8.

(765/2)

الأول: ما توسّطت فيه التّون ساكنة بين أربعة أحرف؛ مثل (العَصْنَفَر) و (العَقَنْقَل).
والثاني: ما تماثل فاؤه وعينه، وتوسّط بينهما حرف علة زائد؛ مثل: (كوكب).
فمن الأول ما جاء في (ج ح ن ب) ونصّه: (وذكر الأصمعيّ في الخماسيّ: الجَحْبَرَة من النساء: القصيرة؛ وهو ثلاثيّ الأصل ألحق بالخماسيّ؛ لتكرار بعض حروفه) 1 والكلام عن هذا النص من وجهين:
أحدهما: أنه ورد في غير موضعه؛ لأنّ التّون فيه زائدة؛ لتوسّطها ساكنة بين أربعة أحرف؛ وهو موضع زيادتها باطراد؛ بلا خلاف عند العلماء؛ فكان حقّه أن يذكر في (ج ح ب ر) من باب الرّاء، ولا مكان له في باب الباء.
والثاني: أنّ قول ابن منظور: (وهو ثلاثيّ الأصل ألحق بالخماسيّ؛ لتكرار بعض حروفه) مخالف للحقيقة؛ فليس هو من الثلاثيّ، ولا تكرار في حروفه كما ذكر ابن منظور؛ وإنّما هو رباعيّ.

ومن الواضح أنّه - رحمه الله - قد وقع في سهو؛ بسبب تداخل الأصول، ومتابعته الأزهريّ؛ الذي أورد في الخماسيّ: (الجَحْبَرَة) و (الجَوْرُورَة) وهي: البيضاء، و (الجَوْلُولَة) وهي: الكيّسة، فقال بعد ذلك:

1 اللسان 253/1.

(766/2)

(قلتُ: وهذه الأحرف الثلاثة ثلاثية الأصل، ملحقة بالخماسي لتكرير بعض حروفها) 1 وكلامه مستقيم، وقد ذكر قبلها (الحجيرة) 2 وهي غير داخلية في حكمه على الثلاثة المذكورة، وفي هامش (اللسان) إشارة إلى شيء من ذلك.

وذكر ابن منظور (حَطَّنَطَى) وهو: الرجل الأحمق في (ح ط ن ط) 3 وموضعه الثلاثي (ح ط ط) لأنَّ التَّون والألف زائدتان للإلحاق.

وذكر (المُرْتَقَص) وهو: القصير في (ه ر ن ق ص) على أصالة التَّون؛ لأنَّه أورده بعد (ه ر ن ص) ولا وجه له؛ فالتَّون زائدة، وموضعه: (ه ر ق ص).

وجاء في مادة (د ل ن ظ) ما نصَّه: "الدَّلْنَطَى: السَّمين من كلِّ شيء. وقال: شَمَرُ: رجلٌ دَلْنَطَى وَبَلَنْزَى؛ إذا كان ضخماً غليظ المنكبين؛ وأصله من: الدَّلْطُ؛ وهو الدَّفْع، وادَّلْنَطَى: إذا سمن وغلظ" 4. ولا وجه لذكره هذا النَّصَّ في هذا الأصل الرَّباعي؛ لأنَّ التَّون زائدة، وكذلك الألف؛ فهو من الثلاثي: (د ل ظ).

1 التَّهْذِيب 336/5.

- 2 الَّذِي فِي طَبْعَةِ التَّهْذِيبِ (335/5) : (الحجيرة) بتقديم الحاء على الجيم؛ ولعله تصحيف. لأنَّ ما في (القاموس) (462) و ((التَّاج)) (88/2) موافق لما في (اللسان).
- 3 ينظر: اللسان 276/7.
- 4 اللسان 444/7.

(767/2)

والغريب أنَّ ابن منظور نقل في نصِّه أنَّه من الأصل الثلاثي، ولم يذكره هناك؛ وهو في غاية الوضوح؛ لاتِّفاقهم على زيادة التَّون في مثله؛ فهو ملحَق ببناء (سَفَرَجَل) كما قال الجوهري¹. وهذا وأشباهه في (اللسان) كثير².

أما الآخر؛ وهو ما ماثل فاؤه عينه، وبينهما حرف علَّة زائد؛ فقد جاء كثير منه في غير موضعه في (اللسان) ومنه أنَّه ذكر (الشَّوْشَب) وهي: العقرب - في الرَّباعي: (ش وش ب) 3 وموضعه الثلاثي: (ش ش ب) لأنَّ الواو زائدة؛ ووزنه (فَوَعَل). وذكر في الرَّباعي (ل ول ب) : (اللَّوْلَب) وهو ما يقال للماء الكثير يحمل منه المِفْطَح ما يسعه؛ فيضيق صنبوره عنه من كثرتِه، فيستدير الماء عند فمه؛ ويصير كأنَّه بُلْبُلُ آنية 4؛ فإنَّ كانت هذه الكلمة عربيَّة فالوجه ذكرها في الثلاثي (ل ل ب) لأنَّ الواو زائدة؛ وقد

ذكرها الجوهري في (ل وب) وهو خلاف مذهب الجمهور؛ كما تقدّم في الكلام عن

1 ينظر: الصّحاح (دلظ) 1173/3.

2 ينظر على -سبيل المثال- الموادّ التالية في (اللّسان) (علنب) 629/1، و (قرب) 671/1، و (جلند) 1299/3، و (علنكد) 302/3، و (حبنر) 163/4، و (زبنتر) 31/4، و (عصنصر) 582/4، و (عفنجش) 319/6، و (سلنط) 322/7.

3 ينظر: اللّسان 412/1.

4 ينظر: اللّسان 746/1.

(768/2)

(كَوَّكِبَ) .

وذكر ابن منظور (الدَّوْذَخَ) وهو: العَذْيُوطُ في (ذ وخ) 1 على الرّغم من أنّه ذكر مثيله (الدَّوْذَخَ) في (ذ ح) على الصّواب؛ وهذا من غرائب تداخل الأصول، وقد ذكر السيوطي أنّ وزن (الدَّوْذَخَ) (فَوَعَلَ) 2 وهو موافق لمذهب الجمهور في مثله. وجاء في (ز ز ك) من (اللّسان) قوله: (زَوَزَكْتَ المرأة: حرّكت إلتيتها وجنبيها، إذا مشّت. والزَّوَزَكُ: القصير الحَيَّاك في مشيته؛ قال: وَزَوَّجَهَا زَوَزَكَ زَوَزَى

قال ابن جيّ: "هو: (فَوَعَلَ) 3 ومن الظّاهر أنّ موضع هذه المادّة (ز ز ك) بزيادة الواو". ولم يستثمر ابن منظور ما نقله عن ابن جيّ، في تنبيهه على زيادة الواو في (زَوَزَكَ) وأتمّها من (الزَّوَزَكَ) .

د- (القاموس المحيط) للفيروزآبادي:

في هذا المعجم - أيضاً - موادّ كثيرة ذكرها المصنف في غير مواضعها؛ كذكره (المرازيّن) وهما: النّديان - في (ر ز) 4 وقد تابع في

1 ينظر: اللسان 441/2.

2 ينظر: المزهر 7/2.

3 اللّسان (زوزك) 438/10.

4 ينظر: القاموس 659.

بقوله: (مَرَزَ الصَّبِيُّ ثدي أمّه، يَمْرُزُ مَرَزًا؛ إذا اعتصر بأصابعه في رضاعه، وربما سَمِيَ
الثدي: المَرَزَ لذلك) 2. ومثل ذلك في (اللسان) 3 فإن صحَّ هذا فلا مكان لها في (ر
وز) .

ومن ذلك أنّه ذكر (بَلَأَصَ) الرّجل؛ بمعنى فَرَّ - في (ب ل ص) 4 متابعاً للجوهريّ 5.
والرّاجح أنّ الكلمة رباعيّة؛ كما تقدّم؛ لأنّ زيادة الهمزة حشواً قليل؛ ولا دليل على
زيادتها هنا.

ومما يدلّ على أنّها رباعيّة أنّ ابن فارس 6 والأزهريّ 7 ذهبا إلى أنّ الهمزة فيهما مبدلة من
الهاء، والأصل (ب ل ه ص) . ويدلّ على ذلك - أيضاً - أنّ الفيروزآباديّ نفسه
عدل عن الثلاثيّ إلى الرّباعيّ في الكلمة نفسها في حال الإبدال؛ فذكر قولهم (بَلَأَزَ)
الرّجل بمعنى فَرَّ - في الرّباعيّ (ب ل أ ز) 8 وذكر (بَلْهَصَ) بمعناها في الرّباعيّ (ب ل ه
ص)

1 ينظر: التكملة (روز) 270/3.

2 الجمهرة 710/2.

3 ينظر: اللسان (مرز) 408/5.

4 ينظر: القاموس 791.

5 ينظر: الصّحاح (بلص) 1030/3.

6 ينظر: المقاييس 332/1.

7 ينظر: التهذيب 518/6.

8 ينظر: القاموس 647.

9 ينظر: القاموس 791.

والإبدال بين الصّاد والرّاي شائع؛ على حدّ قولهم: (صَقَّرَ) و (زَقَّرَ) وكذلك الإبدال بين
الهمزة والهاء؛ على حدّ قولهم: (أَرَأَقَ) و (هَرَأَقَ) فكان من حقّ (بَلَأَصَ) أن تذكر في
الرّباعيّ كأختيها، كما فعل ابن منظور 1.

ومن ذلك أنَّ الفيروزآبادي ذكر في (س وف) 2: (الفَلْسَفَة) وهي: الحكمة، والفيلسوف؛ وهو محبُّ الحكمة، وموضعها الرُّباعي (ف ل س ف) كما فعل ابن منظور 3 وقد نبّه عليه أحمد فارس الشّدياق 4. ووجَّهه أنَّ الفاء ليست من حروف الزيادة حتّى يقال: إنّها زائدة؛ بالإضافة إلى أنَّ الكلمة معرّبة، ولا زيادة في المعرّب. هـ- (تاج العروس) للزبيدي:

وما وقع في (القاموس) وقع في (التاج) فما قيل هناك من الممكن أن يقال هنا، ولا أرى فيه كبير غضاضة على الزبيدي؛ لأنّ معجمه - في الأصل - شرح للقاموس؛ وهو ملتزم بترتيبه؛ غير أنَّ الزبيديّ ينفرد بما أورده في الشّرح، أو ما استدركه على صاحب (القاموس) وهو مسؤول عمّا وقع فيه من تداخل.

1 ينظر: اللسان (بالأص) 8/7.

2 ينظر: القاموس 106/2.

3 ينظر: اللسان 9م 273.

4 ينظر: الجاسوس 290.

(771/2)

ومّا وقع في غير موقعه ممّا استدركه، قوله في مادّة (ط ر ب) : "وأطرَبون: البَطْرِيق، كذا في شرح أمالي القاضي، وحكي عن ابن قتيبة أنّه رجل روميّ... وقال ابن جيّ في حاشيته: هي خماسيّة كعَضْرُفُوط؛ فعلى هذا موضعه التّون والهمزة، والصّواب أنّ وزنه (أَفْعُلُول) من الطَّرَب؛ وهذا موضع ذكره" 1.

وفي الحقّ أن الصّواب خلاف ما اختاره الزبيديّ - رحمه الله - وكان ابن جيّ على حقّ حين عدّ (الأطرَبون) كلمةً خماسيّة، كعَضْرُفُوط؛ بأصالة الهمزة والتّون؛ لأنّها دخيلة في كلام العرب، واشتقاقها من الطَّرَب غير مقبول.

ومن هنا قال الكرّمليّ ردّاً على الزبيديّ: "أمّا أنّه من: الطَّرَب فهو الخطأ بعينه؛ لأنّ الكلمة ليست عربيّة؛ بل هي روميّة (لاتينيّة) : tribunus وهو حاكم عند الرّومان. فهل يعقل أن الرّومان يسمّون رئيساً من رؤسائهم باسم عربيّ؟ هذا لا يعقل؛ فموضع ذكره - إذن - في (أ ط ر ب ون) لأنّ جميع أحرف الكلمة الدّخيلة أصول؛ كما اتّفق عليه جمهرة اللّغويين" 2.

واستدرك الزبيدي في (ب ي ب) كلمات منها: بَوَّب الرَّجُلُ تبويباً؛ إذا حمل على العدو، والبُوَيْبَةُ: موضع بِسِجِلْمَاسَة، وبُوَيْبَة: اسم

1 التاج 354/1.

2 معجم المساعد 248/1.

(772/2)

امراًة1. وموضع هذه الكلمات (ب وب) كما فعل ابن منظور2؛ وهو الظاهر فلا مبرر حملها على الياء مع ظهور الواو؛ ألا ترى أنهم يحملون الأجوف المجهول العين على الواو لكثرتها؛ فكيف إذا ظهرت هذه الواو؟ فإن حملها على الياء لا مسوغ له. واستدرك الزبيدي أصلاً أهمله صاحب القاموس؛ وهو (ت ر ن ق) 3 وذكر فيه (الترنوق) 4 وهو: الطين الذي يرسب في مسايل المياه، أو هو الماء الباقي في المسيل، وأشار إلى أن المصنف ذكره في (ر ن ق) وأراه الصواب؛ لأن التاء زائدة؛ كتاء (تعضوض) وقد ذكر الأزهري أن التاء فيهما زائدة 5؛ وعلى ذلك الصغاني؛ إذ ذكره في (ر ن ق) 6 وأعاد ذكرها ابن منظور في هذا الأصل 7؛ فهم بذلك متفقون مع صاحب القاموس؛ فلا وجه لاستدراكها عليه.

1 ينظر: التاج 155/1.

2 ينظر: اللسان 224/1.

3 ينظر: التاج 303/6، لم يكتب بهامش المطبوعة أصلاً بجذائه سهواً أو ظناً أنه تابع لما قبله؛ وليس كذلك؛ إذ جاء في هذا الموضع استدراكان؛ أولهما على مادة (ت ر ق) وثانيهما استدراك مادة جديدة وهي (ت ر ن ق) .

4 وحكى فيه ابن منظور ضمّ التاء وفتحها، وذكر أنهما لغتان. ينظر: اللسان (ترنق) 33/10.

5 ينظر: التهذيب 1م454.

6 ينظر: التكملة 5/65.

7 ينظر: اللسان 10/127.

(773/2)

وثمة نوع تساوت فيهما أكثر معاجم القافية؛ فكثر مجيئها في غير موضعها؛ وهما:
الرُّباعيّ المضاعف على وزن (فَعْلَل) .

ومعتَلّ اللّام.

أمّا الأوّل - وهو ما جاء على وزن (فَعْلَل) من المضاعف؛ نحو (زَلَزَل) و (وَسَوَسَ) و (دَمَدَمَ) فقد تقدّم الخلاف فيه؛ وهو - عند بعضهم - ثلاثيّ، ورباعيّ عند جمهور البصريّين؛ وهو الرّاجح كما تقدّم. وكان لهذا الخلاف أثر لا يحمد على معاجم القافية؛ إذ أخذوا برأي هؤلاء تارةً، وبرأي هؤلاء تارةً أخرى؛ فجاء بعضه في الثلاثيّ وبعضه في الرُّباعيّ.

ومّا يلفت الانتباه - حقّاً - أنّهم اتفقوا - تقريباً - على وضع كلّ ما جاء من ذلك في باب الهمزة في أصل رباعيّ؛ وهو موضعه الصّحيح؛ ولم يذكروا شيئاً منه في أصل ثلاثيّ؛ فمن ذلك الأصول الرباعيّة التالية: (ب أب أ) و (ت أت أ) و (ث أث أ) و (ج أج أ) و (ح أح أ) و (د أد أ) و (ذ أذ أ) و (ر أر أ) و (ز أز أ) و (س أس أ) و (ش أش أ) و (ص أص أ) و (ض أض أ) و (ط أط أ) و (ظ أظ أ) و (ف أف أ) و (ك أك أ) و (ل أل أ) و (م أم أ) و (ن أن أ) و (ه أه أ) و (ي أي أ) 1.

بيد أنّهم كانوا يميلون في بقية الأبواب إلى وضع ما جاء من الرُّباعي المضاعف في أصول ثلاثيّة؛ خلافاً لصنيعهم في باب الهمزة.

ويتبين مذهبهم في وضع الرُّباعيّ المضاعف في أصول ثلاثية من

1 ينظر: باب الهمزة في كلّ من: الصّحاح، والتكملة، والذّيل والصلّة، واللّسان، والقاموس، والتّاج.

(774/2)

خلال التّماذج الثلاثة التالية المختارة من المعاجم الثلاثة: (الصّحاح) و (اللّسان) و (القاموس) :

أوّلاً: بعض ما جاء منه في (الصّحاح) من باب اللّام:

(ب ل ل) :البُلْبُلُ: طائرٌ مَعْرَدٌ، والبُلْبُلَةُ والبُلْبَالُ: الهمُّ ووسواس الصّدْر.

(ت ل ل) :التَّلْتَلَةُ: مِشْرَبَةٌ تتخذ من قِيقَاء الطَّلح.

- (ج ل ل) : تَجَلَّجَلْتُ قواعد البيت: تَصَعَّصَعْتُ.
- (ح ل ل) : تَحَلَّحَلَّ عَنْ مكانه؛ أَي: زَالَ.
- (خ ل ل) : الحَلَّحَالَ: واحد خلاخيل النساء.
- (د ل ل) : الدَّلْدَالُ: الاضطراب.
- (ذ ل ل) : ذَلَّذَلَّ القميص: ما يلي الأرض من أسافله. واحده ذُلْدُلٌ.
- (ز ل ل) : الزَّلْزَالَ: تحرك الأرض، والزَّلَازِلُ: الشدائد.
- (س ل ل) : سِلْسِلَةُ البرق: ما استطال منه في عرض السحاب.
- ثانياً: بعض ما جاء منه في (اللسان) في باب الباء:
- (ت ب ب) : تَبْتَبَ: إذا شاخ.
- (ث ب ب) : ثَبَثَ، إذا جلس متمكناً.
- (ج ب ب) : الجَبَبَةُ: وعاء يتخذ من أدم تسقى فيه الإبل.
- (خ ب ب) : الحَبَبَةُ: الاضطراب.
- (د ب ب) : الدُّبْدُبُ: مشي العَجُرُوفِ من النمل.
- (ذ ب ب) : الذَّبْدَبُ: اللسان.
- (ر ب ب) : رَبَبَ الرَّجُلُ؛ إذا رَبَّى يتيماً.
- (ز ب ب) : زَبَبَ؛ إذا غضب.

(775/2)

- (ش ب ب) : شَبَشَبَ الرَّجُلُ؛ إذا قتم.
- ثالثاً: بعض ما جاء من ذلك في (القاموس) من باب الزاء:
- (ب زر) : البَرَبَرَةُ: صوت المعزى، وكثرة الكلام.
- (ت زر) : التَّرَبَرَةُ: التحريك وإكثار الكلام.
- (ث زر) : الثَّرَبَرَةُ: كثرة الكلام.
- (ج زر) : الجَرْجَرُ والجَرْجِيرُ: بقلة تؤكل.
- (خ زر) : الحَرْحَارُ: الماء الجاري.
- (د زر) : الدُّرْدُرُ: مَغَارُزُ أسنان الصبي.
- (ز زر) : زَرَزَرَ: صَوَّتَ.
- (س زر) : سَرَسَرَ الشَّفَرَةُ: حَدَّهَا.

(ش رر) : المُشْرِشُرُ: الأسد.

وعلى هذا يقاس الكثير ممّا في باقي الأبواب - خلا الهمزة - في معاجم القافية.
وقد جاء شيء من الرُّباعيّ المضاعف من غير باب الهمزة في أصول رباعيّة، في موضعه؛
بيد أنّ ذلك أقلّ ممّا جاء في غير موضعه في أصول ثلاثيّة، ويظهر ذلك بوضوح في بعض
المعاجم كـ (الصِّحاح) و (اللِّسان) . ومّا جاء في (الصِّحاح) من الرُّباعيّ في موضعه:
(وس وس) : الوُسُوسَة: حديث النفس.
(وش وش) : رجل وشّاش؛ أي؛ ضعيف.
(ج ع ج ع) : الجُعْجَعَةُ: صوت الرّحى.
ومّا جاء منه في (اللِّسان) :
(ح ب ح ب) الحَبَبَةُ والحَبَبُ: جري الماء قليلاً قليلاً.

(776/2)

(س ب س ب) السَّبَّاسِبُ والسَّبَّسِبُ: شجر يتخذ منه السَّهام.
(ظ ب ظ ب) : الظُّبْطَابُ: كلام المُوْعِدِ بشرٍ.
أمّا النوع الآخر؛ وهو معتلّ اللّام؛ فقد تقدّم أنّ التَّدَاخُلَ فيه بين الواوِ واليائيّ كثير؛
وذلك يعود إلى طبيعة الحرفين، وكثرة التعاقب بينهما، ولاتّحاد الأصلين في الحروف خلا
اللّام، وهو ممّا يؤدّي إلى صعوبة تمييز الأصلين أحدهما من الآخر؛ وذلك نحو: عبا يَعْبُو
بمعنى أضاء وجهه؛ وهو من (ع ب و) أمّا (العَبَايَةُ) وهي نوع من الأكسية؛ فهي من
(ع ب ي) 1.
وخرّاً نفسه خرّوا: ماكها وكفّها عن هواها؛ هو من (خ ز و) أمّا: خَزِي الرجلُ خَزِيّاً
وخَزَى؛ أي: وقع في بليّة وشرٍّ؛ فذَلَّ وهانَ؛ فهو من (خ ز ي) 2.
والعِزَّةُ: العصبية من النَّاسِ، وجمعها: عِزُون؛ وهي من (ع ز ي) أمّا: العِزَاءُ بمعنى: الصَّبْرُ
على المُصَابِ فهو من (ع ز و) 3.
والكَرَى: الثُّعاسُ، وهو من (ك ر ي) أمّا الكَرَا بمعنى: الفَحَج في السّاقين؛ فهو من (ك
ر و) 4. ومثل ذلك كثير جدّاً.

1 ينظر: القاموس (ع ب و) 1688، و (عي) 1688.

2 ينظر: المحكم 151/5، 172.

3 ينظر: القاموس (عزو) 1690، و (عزو) 1690.

4 ينظر: القاموس (ك ر ي) و (ك ر و) 1712.

(777/2)

ويشتدّ التّداخل في الألف المنقلبة مجهولة الأصل، وكذلك في الهمزة المتطرّفة بعد ألفٍ زائدة؛ نحو: قَضَاءٌ وَعَزَاءٌ؛ فلا يعرف أصلها إلّا بتصاريف الكلمة؛ فإذا جهلت تعدّر القطع بالأصل؛ فلم يبق إلّا التّرجيح، والحمل على أوسع البابين؛ وهو غلبة الياء في المعتلّ اللّام.

وقد ذكرت - فيما تقدّم - أنّ الجوهريّ اختطّ لنفسه خطّة مريجة، كفته مؤونة البحث عن أصل المعتلّ؛ هل هو واو أو ياء، وذاك أنّه دمج بين باي الواو والياء؛ فجعلهما باباً واحداً؛ فوضع الأصلين المتّحدين في الفاء والعين في جذرٍ واحدٍ، فكان يختار الواو تارةً والياء تارةً أخرى؛ فجعل الأصلين (خ ز و) و (خ ز ي) في (خ ز و) 1 وجعل (ك ر و) و (ك ر ي) في (ك ر ي) 2 وهكذا في كلّ الباب. وقد غلب على منهجه في ذلك وضع الأصلين في أكثرهما مادّة وتصريفاً، ووعد في مطلع الباب بتمييز الأصلين في الجذر الواحد بقوله: "ونحن نشير في الواو والياء إلى أصولهما - إن شاء الله تعالى -" 3 غير أنّه لم يفِ بوعدّه؛ فجاءت أكثر الموادّ غفلاً من تلك الإشارة. ولم يسلم الجوهريّ من نقدٍ لما صنّع.

قال ابن منظور: "ولقد سمعت بعض من يتنقّص الجوهريّ - رحمه

1 ينظر: الصحاح 2326/6.

2 ينظر: الصحاح 2472/6.

3 الصحاح 2259/6.

(778/2)

الله - يقول: إنّّه لم يجعل ذلك باباً واحداً إلّا لجهله بانقلاب الألف عن الواو أو عن الياء، ولقلّة علمه بالتّصريف، ولست أرى الأمر كذلك" 1. ومهما يكن من أمرٍ فإنّ الجوهريّ سنّ سنّة اتّبعها من جاء بعده من مصنّفي معاجم

التقليبات؛ لأنّ التّمييز بين الواويّ واليائيّ في المعتلّ قد يسمّ المصنّفين بالعيّ والإعياء كما قال الفيروزآبادي².

ولعلّهم نحو ذلك التّحو؛ لأنّهم وجدوه (أجمع للخاطر، وأوضح للنّاظر) كما قال ابن منظور³.

على أنّ ذلك لا يكفي مبرراً لوضع الأصليين في أصل واحد، والرّاجح خلاف ما اتّبعوه، وهو أن يوضع كلّ منهما في بابه الخاصّ؛ للأسباب التالية:

الأوّل: أنّ التّفريق بينهما بوضع كلّ منهما في بابه يؤدّي إلى اطراد المنهج في جميع الأبواب، فيسود النّظام فيها، ويدقّ العمل.

الثاني: أنّ دافع دمج البابين كان متعيّناً - أيضاً - في باب آخر؛ ولكنّهم لم يلجأوا إلى الدّمج فيه، وأعني بهذا باب همزة، ألا ترى إلى شدّة التّدخل بين ما جاء فيه وما جاء في باب المعتلّ (الواويّ واليائيّ) لأنّ العرب كثيراً ما تسهّل المهموز أو تهمز المعتلّ؛ فيتداخلان؟ وهذا ما

1 اللّسان 3/14.

2 ينظر: القاموس³².

3 ينظر: اللّسان 3/14.

(779/2)

يفسّر تكرار كثير ممّا جاء في باب همزة مع ما جاء في باب المعتلّ، في (اللّسان) مثلاً، والعكس - أيضاً - صحيح¹؛ حتّى إنّ بعض العلماء كان يميل إلى أنّ همزة أقرب إلى حروف العلّة منها إلى الحروف الصّحيحة؛ ومن أقدم هؤلاء الخليل بن أحمد؛ الذي لا يكاد يذكر حروف العلّة دون أن يذكر همزة معها، وكان يسمّي الواو والياء والألف اللّينة والهمزة - أحرف الجوف أو الهواء²؛ فلا نعجب أن يضمّ همزة إلى أحرف العلّة، ويجعلها باباً واحداً في آخر معجمه³. وكذا فعل الأزهري⁴.

وثمّة نوع كان عليهم أن يدمجوه أسوة بصنيعهم في باب الواو والياء؛ وهو ما جاء أجوف من الموادّ، في جميع الأبواب تقريباً، ومثال ذلك من باب الباء وحدها في معجم القافية: (ث وب) و (ث ي ب) ، (ج وب) و (ج ي ب) ، و (خ وب) و (خ ي ب) ، و (ذ وب) و (ذ ي

-
- 1 ينظر على سبيل المثال ما جاء في الموادّ التالية من باب الهمزة في (اللّسان) وما يقابلها من باب المعتلّ: (أبأ) و (أبي) ، و (أتأ) و (أتي) ، و (أثأ) و (أثو) ، و (أشأ) و (أشي) ، و (ألأ) و (ألو) ، و (بدأ) و (بدو) ، و (بذأ) و (بذو) ، و (بطأ) و (بطو) ، و (بكأ) و (بكو) ، و (بها) و (بهو) ، و (بوأ) و (بوا) ، و (تطأ) و (تطو) ، و (ثدأ) و (ثدي) ، و (ثفأ) و (ثفو) ، و (جبأ) و (جبي) ، و (جزأ) و (جزي) ، و (جسأ) و (جسو) ، و (جشأ) و (جشو) ، و (جفأ) و (جفو) ، و (جمأ) و (جمي) ، و (جوأ) و (جوا) ، و (حبأ) و (حبو) ، و (حتأ) و (حتو) .
- 2 ينظر: العين 57/1.
- 3 ينظر: العين 437/8-445.
- 4 ينظر: التهذيب 536/15 وما بعدها.

(780/2)

ب) ، و (ر وب) و (ر ي ب) ، و (ز وب) و (ز ي ب) ، و (س وب) و (س وب) ، و (ش وب) و (ش ي ب) ، و (ص وب) و (ص ي ب) ، و (ض وب) و (ض ي ب) ، و (ط وب) و (ط ي ب) ، و (ل وب) و (ل ي ب) ، و (ن وب) و (ن ي ب) ، و (ه وب) و (ه ي ب) .

ومثل هذا في باقي الأبواب؛ فوضعوا كلاً من الأصليين الواويّ واليائيّ ممّا تقدّم في موضع مستقلّ؛ وفقاً للمنهج الصّحيح؛ على الرّغم من وجود المسوّغ الذي دعاهم إلى دمج البابين في الواويّ واليائيّ؛ وهو شدّة التّداخل بينهما، وكثرة الانقلاب بين الحرفين؛ بيد أنّ ذلك لم يحملهم على الدّمج؛ فما كان أحراهم أن يفصلوا - أيضاً - بين البابين الواويّ واليائيّ، ليسلم لهم المنهج.

الثّالث: أنّ الأضرار المترتبة على دمج البابين أكثر من المنافع، ومن أهمّ تلك الأضرار: التّكثير من تداخل الأصليين؛ ألا ترى أنّ احتمال وقوع القارئ غير المختصّ أو المبتدئ في الخطأ في الحكم على أصل المادّة كبير؟ لأنّ حكمه عليها يكون من خلال جذرها (أصلها) فإن كان الجذر واوياً حكم بأنّ المادّة فيها واويّة، وإن كان الجذر يائياً فالماذّة - عنده - يائيّة؛ مع أنّ الحقيقة خلاف ذلك في أكثر ما يعرض إليه منه، فكثير من الجذور تشتمل المادّة فيها على الواويّ وعلى اليائيّ معاً.

ومن هذه الأضرار: أنَّ الدَّمج قد يُوَدِّي إلى الإخلال بقاعدة بابين مهمَّين من أبواب المضارع في معتلّ اللّام، وهما:
فَعَلَ يَفْعُلُ.
وَفَعَلَ يَفْعُلُ.

(781/2)

لأنَّ من مواضع اطراد الأوّل، ومجيئه على القياس، أن يكون الفعل واوياً؛ نحو: دَعَا يَدْعُو، وَسَمَا يَسْمُو. وأمّا الثاني؛ وهو: يَفْعُلُ فإنّه يطرّد في هذا البناء؛ إذا كان الفعل يائياً؛ نحو: بَنَى يَبْنِي، وَرَثَى يَرِثِي؛ بشرط ألا تكون عينه حرفاً حلقياً؛ فإنّه - حينئذٍ - يجيء مفتوحاً؛ نحو: سَعَى يَسْعَى، وَرَعَى يَرْعَى¹.

ومن أهمّ ما ترتّب على دمجهم البابين: وضع كثير من الكلمات في غير مواضعها؛ فإن كان الجذر واوياً فإنّ ما فيه من اليائي معدودٌ في غير موضعه. وإن كان يائياً فإنّ ما فيه من الواوي معدود في غير موضعه - أيضاً - وهناك في الحالتين موادّ في غير مواضعها؛ إلّا في جذور معدودة لم يُخلط فيها الأصلان لإهمال أحدهما في الاستعمال.

وفيما يلي بيان ذلك من خلال بعض الأمثلة ممّا جاء في باب المعتلّ في ثلاثة معاجم؛ وهي: (الصِّحاح) و (التَّكملة) و (اللِّسان) .

أ - ممّا جاء منه في غير موضعه في (الصِّحاح) .

(أد و) : أَدَى اللَّبَنُ أَدِيًّا؛ أي: خَثُرَ لِيَرُوبَ، وموضعه (أدي) .

(أل و) : الأَلِيَّةُ: العجيزة، ومنه: أَلِيَّةُ الشَّاةِ، والأَلِيَّةُ: اللَّحْمَةُ الَّتِي فِي أَصْلِ الْإِبْهَامِ.

وموضع هذا كلّهُ: (أل ي) .

(ث ر و) : الثَّرَى: الثُّرَابُ النَّدِيّ، وأَرْضُ ثُرَيَاءَ: ذاتُ نَدَى.

1 ينظر: بغية الآمال 88-90، والمغني في تصريف الأفعال 142-148، وتصريف الأفعال 151، 153، ومناهل الرّجال 25-28.

(782/2)

وموضعه (ث ر ي) .

(ج أ ي) : كتيبة جأواء: التي يعلوها السّواد لكثرة الدُّروع، والجِئَاوَةُ، مثل الجِعاوَةِ: وعاء القدر، أو شيء توضع عليه من جلد أو خَصَفَةٍ. وموضعه (ج أ و) .

(ج د ي) : الجَدَاذ - بالقصر: الجدوى؛ وهما العطية. وموضعه (ج د و) .

(ج ذ ي) : الجَذْوَةُ والجَذْوَةُ: الجمرة الملتهبة، والمُجَذْوَذِي: الذي يلازم الرّحل والمنزل لا يفارقه. وموضعه (ج ذ و) .

(ج ر ي) : الجزؤ والجزؤ: ولد الكلب والسَّبُع، والجمع: أجر، وأصله: أجرؤ على (أفعل) وجزاء. وموضعه (ج ر و) .

(ح ذ و) : حَدَيْتُ يده بالسَّكَيْن؛ أي: قطعتهَا، وَحَدَيْتِ الشَّاةُ تَحْدَى حَدًى؛ أي: انقطع سلاها في بطنها. وموضعه (ح ذ ي) .

ب - ومّا جاء منه في غير موضعه في (التَّكْملة) :

(خ ت و) : الحَاتِيَةُ: العُقَابُ. وموضعه (خ ت ي) .

(د ب و) : جاء فلانٌ يَدِي دَبًى؛ إذا جاء بمالٍ كالدَّبْي. وموضعه (د ب ي) .

(د ج و) : الدُّجِيَّة: عقبة يدجى بها القوس؛ لنلاً ينقطع. وموضعه (د ج ي) .

(ذ ح و) : الدُّخِي: أن يطرق الصُّوف بالمطرقة. وموضعه (ذ ح ي) .

(783/2)

(ر ث و) : رَثَيْتُ المَيْتَ تَرَثِيَةً، لغة في: رَثَيْتُهُ مَرَثِيَةً. وموضعه (ر ث ي) .

(س ر ي) : السَّرَوَانُ: محلّتان من محاضرات سلمى؛ أحد جبلَي طيء. وسَرَوَان: من أعمال سجستان، والسَّرُؤ: بلد قرب دميّاط. وموضعه (س ر و) .

(ش ر ي) : الشَّرُؤ: العسل الأبيض. وموضعه (ش ر و) .

(ش ط و) : شَطِينَا الجَزُور: سَلَخناها، وفرّقنا لحمها. وموضعه (ش ط ي) .

ج - ومّا جاء منه في (اللسان) في غير موضعه:

(ص ل و) : صَلِيَّ بالثَّارِ، وَصَلِيَّهَا صَلِيًّا وَصَلِيًّا وَصَلِيًّا وَصَلَّى وَصَلَاءً، وَاصْطَلَى بها وَتَصَلَّاهَا قاسى حرّها، وكذلك الأمر الشديد. وموضعه (ص ل ي) .

(ص م و) : الصَّمِيَانُ من الرِّجال: الشديد، والشَّجاع الصَّادِق الحَمَلَةُ، والجمع:

صَمِيَّان، وَصَمَى الصَّيْدُ يَصْمِي، إذا مات مكانه وأنت تراه. وموضعه (ص م ي) .

(ع ر و) : العُرْي: خلاف اللبس، ومنه قولهم: عَرِي من ثوبه يَعْرِى عُرْيًا وَعُرْيَةً فهو

عَارٍ، وَرَجُلٌ غُرْيَانٌ، وَمِنْهُ - أَيْضاً - قَوْلُهُمْ: غَرِيَ الْبَدَنُ مِنَ اللَّحْمِ، أَيْ: قَلَّ مَا عَلَيْهِ،
وَالْعَرِيَانُ مِنَ النَّبَاتِ؛ الَّذِي غُرِيَ غُرْيَاً؛ إِذَا اسْتَبَانَ لَكَ. وَمَوْضِعُهُ (ع ر ي) .
(ع ظ ي) : عَظَاهُ يَعْظُوهُ عَظْوًا: اغْتَالَهُ فَسْقَاهُ مَا يَقْتُلُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا

(784/2)

تَنَاولَهُ بِلِسَانِهِ، وَفَعَلَ بِهِ مَا عَظَاهُ؛ أَيْ: مَا سَاءَهُ. وَالْعَظَا: أَنْ تَأْكُلَ الْإِبِلُ الْعُنْطَوَانَ، وَهُوَ
شَجَرٌ؛ فَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَجْتَرَّهُ، وَلَا تَبْعِرَهُ؛ فَتَحْبِطَ بِطَوْنِهَا. وَمَوْضِعُهُ (ع ظ و) .
(ع ق و) : الْعَقِيٌّ: مَا يَخْرُجُ مِنْ بَطْنِ الصَّبِيِّ حِينَ يُولَدُ، وَبَنُو الْعَقِيٍّ: قَبِيلَةٌ؛ وَهُمْ الْعَقَاةُ،
وَالْعَقِيَّانُ: الذَّهَبُ الْخَالِصُ. وَمَوْضِعُهُ (ع ق ي) .
(ع م ي) : عَمَّا يَعْمُو؛ إِذَا خَضَعَ وَذَلَّ. وَالْعَمَا: الطَّوْلُ، وَيُقَالُ: مَا أَحْسَنَ عَمَّا هَذَا
الرَّجُلُ، أَيْ: طَوْلُهُ. وَمَوْضِعُهُ (ع م و) .
(ف ر و) : فَرَى الشَّيْءَ يَفْرِيه قَرِيًّا، وَفَرَاهُ؛ كِلَاهُمَا: شَقَّهَ وَأَفْسَدَهُ، وَأَفْرَاهُ: أَصْلَحَهُ،
وَقِيلَ: أَمَرَ بِإِصْلَاحِهِ؛ كَأَنَّهُ رَفَعَ عَنْهُ مَا لَحَقَهُ مِنْ آفَةِ الْقَرِيِّ وَخَلَلِهِ. وَفَرَيْتُ الْأَرْضَ؛ إِذَا
سَرَتْهَا وَقَطَعْتُهَا. وَمَوْضِعُهُ (ف ر ي) .
وَلَا يَرْدُ كُلُّ هَذَا التَّقْدِ عَلَى الْفَيْرُوزِ آبَادِيٍّ؛ إِذْ خَطَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - خَطْوَةً مُوقِفَةً فِي اتِّجَاهِ
إِصْلَاحِ هَذَا الْبَابِ؛ بِمَحَاوَلَتِهِ فَكَّ الْأَصْلِينَ، وَالتَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا بِوَضْعِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي جَنْدَرٍ
مُسْتَقِلٍّ، وَقَدْ عَدَّ هُوَ نَفْسَهُ ذَلِكَ مِنْ مُحَاسِنِ مَعْجَمِهِ؛ فَقَدْ قَالَ: "وَمِنْ أَحْسَنِ مَا اخْتَصَّ
بِهِ هَذَا الْكِتَابُ: تَخْلِيصُ الْوَاوِ مِنَ الْيَاءِ؛ وَذَلِكَ قِسْمٌ يَسْمُ الْمُصَنِّفِينَ بِالْعِيِّ وَالْإِعْيَاءِ" 1.
وَيَبْدُو أَنَّ الْفَيْرُوزَ آبَادِيٍّ قَدْ أَفَادَ كَثِيرًا مِمَّا فِي الْحَكَمِ لِابْنِ سَيِّدِهِ؛ الَّذِي أَخَذَ عَلَى عَاتِقِهِ
عَبَّءَ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْأَصْلِينَ؛ غَيْرَ أَنَّ الْمَجْدَ لَمْ يَبْلُغْ غَايَتَهُ فِي

1 القاموس 34.

(785/2)

الإِصْلَاحِ؛ إِذْ لَمْ يَجْعَلْ كِلَا مِنْهُمَا فِي بَابٍ مُسْتَقِلٍّ؛ بَلْ جَعَلَهُمَا فِي بَابٍ وَاحِدٍ؛ عَلَى مَنْهَجِ
الْجَوْهَرِيِّ، وَخَالَفَهُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأَصْلِينَ الْوَاوِيِّ وَالْيَائِيِّ؛ فَجَعَلَ كِلَا مِنْهُمَا فِي جَنْدَرٍ
خَاصٍّ، وَاکْتَفَى بِوَضْعِ رَمَزٍ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ؛ فَكَتَبَ أَمَامَ الْجَنْدَرِ الْوَاوِيَّ رَمَزًا: (و)

وأمام الجذر اليائي رمز: (ي) فنتج عن ذلك توالي جذرين متشابهين؛ أحدهما واويّ، والآخر يائيّ؛ نحو: (أد و) و (أد ي) ، و (أل و) و (أل ي) ، و (ب د و) و (ب د ي) ، و (ب ر و) و (ب ر ي) ولو أنه جعل كلاّ منهما في باب مستقل؛ أسوة بغيره من الأبواب - لكان أحسن، وأدقّ، وبلغ به الغاية في الصّناعة المعجميّة. ولعلّ من طريف ما نتج من دمجهم البابين في باب واحد: تقديم وتأخير بين الواو والهاء في التّرتيب الهجائيّ؛ فنحن -اليوم - نكاد نجتمع على تقديم الهاء على الواو؛ مع أنّ الواو أسبق من الهاء في التّرتيب المشرقيّ؛ الذي وضعه نصر بن عاصم، وسار عليه أكثر العلماء المتقدّمين¹.

وتفسير ذلك أنّ الجوهريّ لما أراد دمج باي الواو والياء اضطرّ إلى تأخير الواو وتقديم الهاء في الأبواب؛ ليتسّى له ما أراد؛ غير أنّه أبقى على التّرتيب الأصليّ في الفصول؛ إذ أبقى على الواو في موضعها قبل الهاء؛

1 ينظر: ترتيب الحروف في: الجيم3م290، 316، والمجرّد في غريب كلام العرب ولغاتها31/1، والجمهرة1/172، والمجموع المغيث1/811، 823.

(786/2)

فأدّى ذلك إلى اختلاف التّرتيب في الحرفين بين الفصول والأبواب؛ كما هو ظاهر في (الصّحاح) و (التكملة والذّيل والصّلة) و (مختار الصّحاح) و (القاموس المحيط) و (تاج العروس) على أنّ ابن منظور أخر الواو في الفصول -أيضاً - أسوة بتأخيرها في الأبواب.

وبالجملة فإنّ لوضع الكلمة في غير موضعها أضراراً على قدر كبير من الأهمية؛ أذكرها في النّقاط التّالية:

- 1- اختلاف التّرتيب في النّظام المعجميّ؛ القائم على أصل الكلمة.
- 2- الحيلولة بين القارئ ومراده؛ ما لم يكن على قدر من فقه العربيّة، وعلى علم بأصولها وزوائدها، وملماً بتداخل الأصول فيها.
- 3- حكم القارئ على الكلمة بالإهمال في المعجم الذي بين يديه؛ على الرّغم من وجودها فيه. ولا عجب أن يمتدّ ذلك إلى العلماء في مؤلّفاتهم؛ فيقعون بسببه في أحكام واستدراكات غير صائبة. وقد وقع شيء من ذلك للفيروزآبادي؛ إذ حمّر بعض الموادّ،

وأشار إلى إهمال الجوهري إيّاها؛ مع أنّها مذكورة في (الصّحاح) ولكن في غير موضعها؛
كتحميره (ت ر ج م) الذي ذكر فيه (التّرجمان) وهو: المفستر للسان¹؛ مع أنّ
الجوهريّ ذكره في مادّة (ر ج م) 2 وقد نبّه الزّبيديّ على هذا؛

1 ينظر: القاموس 1399.

2 ينظر: الصحاح 1928/5.

(787/2)

وقال: "أهمله الجوهريّ هنا، وأورده في تركيب (ر ج م) ... فكتابة المصنّف إيّاها بالأحمر
فيه نظر" 1.

وحمر الفيروزآباديّ مادّة (د ر د م) وذكر فيها: (الدّرَدَم) وهي: النّاقة المسنّة 2. وقد
ذكرها الجوهريّ في مادّة (د ر م) 3. ونبّه عليه الشّارح -أيضاً- فقال: (كتبه بالأحمر
على أنّه مستدرّك على الجوهريّ؛ وليس كذلك؛ بل ذكره في: د ر م) 4.
وحمر صاحب (القاموس) مادّة (ز ل ق م) وذكر فيها: الرُّلُقُومُ وفسره بأنّه الحلقوم، وقد
ذكرها الجوهريّ في مادّة (ز ق م) على أنّ اللّام زائدة 5؛ فلا يعدّ من المستدرّك عليه.
وحمر مادّة (ق ح و) وذكر فيها قولهم: قَاحَ الجُرْحُ يَقُوحُ، والقَاحَةُ: السّاحة 6. وقد
ذكرها الجوهريّ في مادّة (ق ي ح) 7.
ومثل هذا كثير في (القاموس) قدره بدر الدّين القرافيّ بأربعين موضعاً 8.

1 التّاج (ترجم) 211/8.

2 ينظر: القاموس 1429.

3 ينظر: الصحاح 1918/5.

4 ينظر: التّاج (دردم) 289/8.

5 ينظر: الصحاح 1943/5.

6 ينظر: القاموس 303.

7 ينظر: الصحاح 398/1.

8 ينظر: البلغة في أصول اللّغة 461.

(788/2)

واستدرك الزبيدي على صاحب (القاموس) ألفاظاً لم يهملها وإنما ذكرها في مواضع أخرى، ألا ترى إلى قول الزبيدي في مادة (ت ذ ر ب) : "ومما يستدرك عليه: تَذَرَبُ موضع، قال ابن سيده: والعلّة في أن تاءه أصلية ما تقدّم في تَحَرَّب...وقد أغفله المؤلف"1.

ولم يغفله الفيروزآبادي، وإنما ذكره في (ذ ر ب) 2.

ومثل ذلك كثير في (التّاج) لمن أراد حصره.

ويظهر أثر وضع الكلمة في غير موضعها - بوضوح - في كتاب (الحسن والإحسان في ما خلا عنه اللسان) لعبد الله بن عمر البارودي، وهو من المعاصرين؛ فقد حدّد هدفه من تأليفه كتابه؛ ويبيّن أنّه: جمع ما فات صاحب اللسان من اللّغة، أو ما أهمله من مواد. غير أنّ التأمّل الدقيق للكتاب يظهر أنّ المؤلف استدرك على صاحب اللسان عدداً غير قليل من الموادّ بشروحها؛ على الرّغم من ورودها في (اللسان) ولكنّها جاءت في مواضع لم يقف عليها المؤلف بسبب التداخل؛ فلا وجه لاستدراكها وعدّها ممّا فات (اللسان). وسيأتي الكلام عن هذا الكتاب مفصّلاً في الباب الخامس، واكتفي - هنا - بذكر مثالين منه:

الأوّل: استدراكه في (س د أ) كلمة (السّندأوة) وهو: الرّجل

1 ينظر: التّاج (تدرب) 61/1.

2 ينظر: القاموس 109.

(789/2)

الضعيف أو الشّديد المقدّم1. وهو مذكور في اللسان في مادة (س ن د) 2.

الثاني: استدراكه في (س ل ط أ) كلمة (اسلنطأت) بمعنى: ارتفعت إلى الشّيء أنظر إليه3. وهي مذكورة في (اللسان) في (س ل ن ط) 4 وهو ليس موضعه.

4- أنّ الدّراسات الإحصائيّة للجذور في بعض معاجم القافية ك (الصّحاح) و (اللسان) و (التّاج) التي اعتمدت على ما جاء في هذه المعاجم من غير تمهيد للأصول المتداخلة - لا تعدّ كاملة؛ ولا يمكن أن تعطي نتائج دقيقة لكثرة ما جاء في تلك المعاجم في غير موضعه، أو جاء في موضعين أو أكثر - كما سيأتي - فإنّ وضع الكلمة

الثلاثية في أصل ثلاثي آخر غير أصلها، أو في أصل رباعي أو خماسي، وكذا وضع الرباعية في ثلاثي أو خماسي، أو وضع الخماسية في رباعي أو ثلاثي - يترك أثراً بالغاً على نتائج الإحصاء.

وقد نبّه على مثل هذا بعض الباحثين؛ كالـدكتور مصطفى سالم؛ الذي قال في دراسة له عن الخماسي: "وقد ثبت لديّ من خلال معارضة

1 ينظر: الحُسن والإحسان 18.

2 ينظر: اللسان 223/3.

3 ينظر: الحُسن والإحسان 18.

4 ينظر: اللسان 322/7.

(790/2)

مادة الخماسي على معجمات اللغة؛ قديمها وحديثها؛ وعلى اختلاف مناهجها أنّ إحصاء الجذور الخماسية في الصّحاح واللسان والتّاج؛ التي قام بها الدكتور حلمي موسى؛ بواسطة الحاسب الآلي - غير دقيق؛ وإن أفادت في جوانب أخرى"1.

وضرب لذلك مثلاً بكلمة (اليسْتَعُور) التي جعلها ضمن الأصول الرباعية؛ لأنّ محقق الصّحاح وضع جذرها بين معقوفين هكذا: [يسعر] ظناً منه أنّها رباعية؛ فترتب على ذلك إحصاؤها في جذور الرباعي، وخلق الخماسي منها2. وبذلك حكم الإحصاء بأنّ الياء لا تدخل أصلاً في جذور الخماسي؛ وهذا غير صحيح3، وبأنّها - أي: الياء - تكون أصلاً في الرباعي غير المضاعف؛ وهذا باطل.

وقريب من ذلك أنّ ابن منظور أورد كلمتي (الشَّوْشَب) و (اللَّوْلَب) في الرباعي (ش وش ب) و (ل ول ب) على الرغم من أنّهما ثلاثيتان؛ وأصلهما: (ش ش ب) و (ل ل ب) فدخلتا بذلك في إحصاء الرباعي، ونتج عنه الحكم بأنّ الواو تقع أصلاً في الرباعي؛ وهو ما يخالف ما قرّره علماء العربية.

وقريب من ذلك إدخال (الذّيذح) في إحصاء الرباعي في (اللسان) لأنّ ابن منظور وضعها في (ذ ي ذح) وصوابه (ذ ذ ح) وبذلك حكم

1 الخماسيات اللغوية:

و2 ينظر: دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح 91.

3 ينظر: الحماسيات اللغوية: ز

(791/2)

الإحصاء بأنّ الياء تقع أصلاً في الرُّباعيِّ. وأُدخل (الجلنَّد) وهو: الرَّجل الفاجر، و (الْقَرْنَى) وهي: دويبة كالحنَّفساء، و (الحَطْنَطَى) ونحوه - في إحصاء الرُّباعيِّ؛ لأنَّ ابن منظور ذكرها في (ج ل ن د) و (ق ر ن ب) و (ح ط ن ط) وهي ثلاثية من (ج ل د) و (ق ر ب) و (ح ط ط) فزاد بذلك عدد الجذور الرباعية، ونقصت الجذور الثلاثية، ودخلت هذه الأصول في إحصاء التَّون ثلثةً في الرُّباعيِّ. ومثل ذلك كثير وهو يحتمُّ الأخذ بالجذر في الأصول المتداخلة للوصول إلى نتائج دقيقة في الإحصاء.

ومن هنا يمكن القول: إنّ النتائج الدَّقيقة من إحصاء الجذور تتطلب تهذيب الأصول المتداخلة أولاً.

ولعلَّ من تمام الفائدة - في نهاية هذا المبحث - أن أورد - في الجدول التالي - بعض ما وقفت عليه ممَّا وضع في غير موضعه في بعض معاجم القافية؛ ليفيد منه القارئ؛ فإنَّ فيه ما يعين ويرشد إلى مظانِّ بعض الكلمات. وقد رتبتُ ما فيه على حروف المعجم على التَّرتيب الهجائيِّ المعتاد؛ وفقاً للأصل الصحيح:

أصلها الصحيح

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الأصل الذي وردت فيه ... أصلها الصحيح
الميتاء ... من الطرق: المسلوك؛ وهو (مفعال) من الإتيان ... اللسان ... م ي ت ...
أت ي

الأرجوان ... الأحمر، وثياب حُمْر ... القاموس ... ر ج و ... أرج ون
الإستبرق ... الدِّيباج الغليظ ... القاموس ... ب ر ق ... إ س ت ب ر ق
اليأمور ... الذَّكر من الإبل؛ وهو الوَعْل ... القاموس ... ي م ر ... أم ر
الإهليلج ... ضرب من الأدوية ... الصَّحاح ... ه ل ج ... أه ل ج

(792/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الأصل الذي وردت فيه ... أصلها الصحيح
... اللسان ...

البينث ... ضرب من سمك البحر ... اللسان ... ب ي ن ي ث ... ب ن ث
التلاميذ ... الذي ينفخ فيها الصّاعقة ... الصّحاح واللسان ... ت ل م ... ت ل م ذ
أَمْهَلَّ ... اعتدل وانتصب، أو سَكَنَ ... اللسان والقاموس والتاج ... م ه ل ... ت م
ه ل

الثَّيْبُ ... من ليس ببيكرٍ من الرجال أو النساء ... اللسان ... ث ي ب ... ث وب
الجَحْنَرَةُ ... القصيرة من النساء ... اللسان ... ج ل ن ب ... ج ح ب ر
جَلَنَدٌ ... وصف للرجل الفاجر ... اللسان ... ج ل ن د ... ج ل د
مَجَنَّةٌ ... موضع بأسفل مكة كان يقام به سوق لهم، والميم زائدة ... اللسان ... م ج
ن ... ج ن ن

الحوَّاب ... ماء على طريق البصرة ... الصحاح ... ح وب ... ح أب
حَبِير ... أن يَخْبَرَ الرجل بشيء؛ فيقول: ما فيه حَبِيرٌ؛ أي: ما فيه شيء ...
اللسان ... ح ب ن ب ر ... ح ب ر
الحسدل ... لُقْرَاد، واللام زائدة، ومنه قولهم: الجار الحَسْدَلِيّ، وهو الذي عينك تراك
وقلبه يرداك ... التكملة ... ح س د ل ... ح س د
الحطنطى ... الرجل الأحمق ... اللسان ... ح س ن ط ... ح ط ط
حَمَيط ... دويبة صغيرة ... اللسان ... ح م ط ط ... ح م ط
الدودم ... شيء كالدم يخرج من السمر ... الصحاح ... د ر م ... د د م
الدلنطى ... السمين من كل شيء ... اللسان ... د ل ن ظ ... د ل ظ
الذيدجان ... الإبل تحمل حمولة التجار ... اللسان ... ذ ي ذ ج ... ذ ذ ج

(793/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الأصل الذي وردت فيه ... أصلها الصحيح
الذوذخ ... العذيوط؛ وهو الذي يفضى قبل الجماع ... اللسان ... ذ وخ ... ذ ذ خ
المرآة ... مصدر الشيء المرئي (مصدر ميمي) ... اللسان ... م ر أ ... رأي
الزينت ... من الرجال، القصير المكر الداهية ... اللسان ... ز ب ن ر ... ز ب
ت ر

انزق ... في الجحر: دخله وكمن فيه وانزرق الرمح: نفذ ... القاموس ... ز ر ن ق ...
ز ر ق

أزراً ... فلان إلى كذا: صار إليه ... اللسان ... ز ر أ ... ز ر ي
الزوزك ... القصير الحياك في مشيته ... اللسان ... زوزك ... ز ز ك
زوزن ... اسم بلدة بين هراة ونيسابور ... القاموس والتاج ... زوز ... زوزن
الزر ... الغضبان ... اللسان ... زوز ... ز ر ر
زويت ... به: احتقرته ... القاموس والتاج ... زوز ... زوز
والزوزة ... انتصاب الطهر، والإسراع ومقاربع الخطو ... اللسان ... زوي ... زوز
واست الدهر ... القدم ... الصحاح واللسان ... أس ت ... س ت ه
وكاء السّه ... بمعنى: وكاء الإست ... اللسان ... س ه ه ... س ت ه
ستههم ... الأسته، وهو الضخم الإست ... اللسان ... س ت ه م ... س ت ه
المساحي ... جمع مسحاة؛ وهي: المجرفة من الحديد، والميم فيها زائدة ... اللسان ... م
س ح ... س ح
والسمادير ... ضعف البصر، والميم زائدة ... اللسان ... س م د ر ... س د ر
السندرة ... السرعة ... اللسان ... س ن د ر ... س د ر

(794/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الأصل الذي وردت فيه ... أصلها الصحيح
اسطنطأت ... ارتفعت إلى الشيء أنظر إليه ... اللسان ... س ل ن ط ... س ل ط
أ

السُقْد ... الفرس المضمّر ... اللسان ... س ق د
الشَوْشَب ... العقرب ... التكملة اللسان ... ش ب ب ش وش ب ... ش ش د
الشاصلي ... ضرب من النبات ... الصحاح ... ش ص و ... ش ص ل
اصمّد ... أصدع في الأرض، والميم زائدة ... اللسان ... ص م ع د ... ص ع د
انصاخ ... الثوب. إذا انشق من قبل نفسه ... اللسان ... ص ي خ ... ص و خ
الضوادي ... ما يتعلل به من الكلام ... القاموس ... ض و د ... ض د ي
طرمح ... البناء وغيره: علاه ورفعاه ... اللسان ... ط ر م ح ... ط ر ح
طوطر ... به: رماه مرمي بعيداً ... القاموس والتاج ... ط و ر ... ط ط ر

الضيفن ... الذي يأتي مع الضيف ... اللسان ... ض ف ن ... ض ي ف
العثكول ... وهو العذق الذي تكون فيه الشماريخ ... الصحاح اللسان ... ث ك
ل ... ع ث ك ل

عصنصر ... اسم موضع ... اللسان ... ع ص ن ص ر ... ع ص ر
التعضوض ... المرأة الضيقة، وضرب من التمر ... اللسان ... ت ع ض ... ع ض
ص

العفنجش ... الجافي ... اللسان ... ع ف ن ج ش ... ع ف ج ش
عقنبة ... عقاب عقنبة: حديدة المخالب، سريعة الخطف ... اللسان ... ع ف ن
ب ... ع ق ب

اعلنبأ ... نهض بالجمال، أو تهيأ للشر ... اللسان ... ع ل ن ب ... ع ل ب أ
علنكد ... الصلب الشديد من الرجال ... اللسان ... ع ل ن ك د ... ع ل ك د
العمية ... الكبر ... القاموس ... ع م ي ... ع م م
العوهج ... الطويلة من الحيات ... اللسان ... ع و ه ت ج ... ع ه ج

(795/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الأصل الذي وردت فيه ... أصلها الصحيح
اغزندی ... عليه: علاه بالضرب والشتم ... اللسان ... غ ر ن د ... غ ر د
تُغَنَذِي ... فلانة بالناس: تُغري بهم ... اللسان ... غ ن ذ ي ... غ ن ذ
الفُقْدُ ... نوع من التبيذ ... اللسان ... ف ق د د ... ف ق د
الفَيْسُوف ... لحكيم. والمصدر الفَلْسَفَة ... القاموس والتاج ... س و ف ... ف ل
س ف

الْقَوْلُفُ ... كلّ شيء يغطّي شيئاً آخر؛ فهو قَوْلَف ... اللسان ... ف و ل ف ... ف
ل ف

الْقَرْنَبِي ... دويبة شبه الحنّفساء ... اللسان ... ق ر ن ب ... ق ر ط
لْقُرْطَاط ... لذي الحافر كالحلّس الذي يلقي تحت الرّحل للبعير ... اللسان ... ق ر ر ط
ط ... ق ن ر

القِنُور ... الشّدِيد الصّخْم الرّأْس من كلّ شيء القِنُور ... اللسان ... ق ن و ر ... ق
ود

القيَاد ... الَّذِي تقَاد به الدَّابَّة (من قَادَ يَقُود) ... القاموس والتاج ... ق ي د ... ك

ع ر

الكَعُورَة ... الصَّخَم الأنف من الرِّجَال ... اللِّسَان ... ك ع ور ... ك ع ر

الكَلَاذُ ... تَقَبَّضَ وَتَجَمَّعَ من هَمٍّ ... الصَّحاح ... ك ز ز ... ك ل ز

اللُّمَّة ... وكذلك اللُّمَّة: المثل في السِّنِّ، والِتَّرب. والتَّاء فيه عوض من الهمزة المحذوفة

من وسطه ... اللِّسَان ... ل م م ... ل أم

اللَّوْلُبُ ... استدارة الماء عند فم الصُّنْبُور ... اللِّسَان ... ل ول ب ... ل ل ب

أَنَاضَ ... النَّخْلُ يُنْبِضُ إِنْاضَةً: أُيْنَع ... الصَّحاح ... أن ض ... ن وض

النَّيْفُ ... من واحد إلى ثلاثة، والياء منقلبة عن واو ... الصَّحاح ... ن ي ف ... ن

وف

المُهِوَأَنَّ ... الصحراء والواسعة ... الصَّحاح ... ه وأ ... ه أن

الهُنْبَثَةُ ... لاختلاط في القول، أو الأمر ... اللِّسَان ... ه ن ب ث ... ه ب ث

(796/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الأصل الذي وردت فيه ... أصلها الصحيح

... الشديد. والنون زائدة

الهرقِص ... القصير من الرجال ... اللسان ... ه ر ن ق ص ... ه ر ق ص

الهرولة ... بين المشي والجري ... اللسان ... ه ل ت ... ه ر ل

وكلة تكلة ... الرجل العاجز الذي يكل أمره إلى غيره ... اللسان ... ك ل ت ... وك

ل

يعر ... اسم جبل في طريق الطائف ... التكملة ... ي س ت ع ... ي ع ر

(797/2)

المبحثُ الثَّاني: وضع الكلمة في موضعين أو أكثر

ثمَّة كلمات جاءت في موضعين أو أكثر في معاجم القافية؛ وهي من التَّنَائِجِ الطَّبَعِيَّةِ

لتداخل الأصول، وتمثِّل الأثر الثَّاني للتداخل؛ إذ يأتي بعد الأثر المتقدِّم ذكره؛ وهو

وضع الكلمة في غير موضعها؛ من حيث ضررُه في بناء معاجم القافية.

وفيما يلي بيان هذا الأثر من خلال ما جاء في بعض معاجم القافية، وبيان وجهه،
والرّاجح من الأصلين أو الأصول، ثمّ محاولة الوقوف على أثره السّليبيّ، والحلّ الذي
يقترحه البحث.

أولاً- ما جاء في موضعين:

هذا التّوع هو الكثير في معاجم القافية قياساً على ما جاء في أكثر من موضعين فيها،
وفيما يلي بيانه:

أ- (الصّحاح) للجوهريّ:

تكرّر في (الصّحاح) كثير من الكلمات؛ فجاءت في موضعين فيه؛ ومن ذلك أنّ
الجوهريّ ذكر في (د ر ح) قولهم: رجل درّحايّة؛ أي: قصير سمين ضخم البطن، ومنه
قول الرّاجز:

عَكَوْكَ إِذَا مَشَى دِرْحَايَةً ... يَحْسُبُنِي لَا أَعْرِفُ الْحَدَايَةَ¹

ونصّ على أنّه على وزن (فِعْلَايَة) ملحَق بـ (جِعْطَارَة)² وهو:

1 ينظر: الصّحاح 361/1.

2 ينظر: الصّحاح 361/1.

(798/2)

القصير السّمين - أيضاً - ثمّ أعاده في أصل آخر؛ وهو (د ر ح ي) 1 ونصّ فيه -
أيضاً - على أنّه (فِعْلَايَة) وهو الصحيح في وزنه على مذهب الجمهور².
وقد ذكر الجرجاني أنّ الياء زائدة، وهي للإلحاق بـ (سِرْدَاح) 3. ويدلّ على زيادتها أنّ
الياء لا تكون أصلاً؛ إذا صاحبها ثلاثة أصول؛ كما تقرّر في علم التّصريف؛ فليس
لإعادتها في باب الياء وجه؛ مع النّصّ على زيادة الياء، وذكر الكلمة في موضعها
الصّحيح؛ لأنّ في ذلك إخلالاً بالمنهج المعجميّ؛ الذي قامت عليه معاجم القافية؛ كما
بيّن لاحقاً في هذا المبحث، فينبغي في (دِرْحَايَة) أن تكون في فصل الدّال من باب
الحاء؛ كما نبّه عليه ابن برّي 4.

وذكر الجوهريّ (الدّرْدَم) وهي: النّاقة المسنّة في (د ر د)

1 ينظر: الصّحاح 2366/6.

2 ينظر: التكملة للفارسي 112، وشرح الشافية للرّضي 177/3.

3 ينظر: المقتصد في شرح التكملة 383/2.

4 ينظر: اللسان (درحي) 256/14.

(799/2)

وأشار إلى زيادة الميم فيها؛ لقولهم: الدَّرْدَاءُ؛ كقولهم للدَّلْفَاءِ: دَلَقَمَ، وللدَّقْعَاءِ: دَقِّعِمَ على وزن (فَعْلِم) 1. ثمّ أعاد الكلمة في (د ر م) 2 ولا وجه لذكرها في هذا الأصل؛ لأنّ وضعها فيه يؤدّي إلى الحكم على الدال الثانية بالزيادة؛ وهي ليست من حروف الزيادة، ولو ذكرها في الرباعيّ (د ر د م) لكان له بعض ما يبرّره، وحقّها أن توضع في (د د) .

وأورد في مادّة (أ ح د) : الأَحَدَ بمعنى: الواحد؛ وهو أوّل العدد، ومنه قولهم: اسْتَأَخَدَ الرَّجُلُ؛ أي: انفراد، وجاءوا آخَاذَ آخَاذٍ 3. ثمّ أعاده في (و ح د) 4 وهو موضعه؛ لأنّ العلماء نصّوا على أنّ الهمزة في أحدٍ مبدلة من الواو؛ وأصله (وَحَدٌ) لأنّه من الوَحْدِ 5. وذكر في مادّة (أ ش ف) : (الإشْفَى) وهو: السِّرَادُ؛ الَّذِي يُخْرَزُ بِهِ الْإِسْكَافُ، وأشار إلى أنّه على وزن (فَعْلَى) والجمع منه: الأشافي 6. ثمّ أعاده في مادّة أخرى؛ وهي (ش ف ي) 7 وكان حقّها أن يكتفى بذكرها في (أ ش ف) لأنّها عنده (فَعْلَى) .

على أنّ سيبويه كان يرى خلاف ما ذهب إليه الجوهريّ؛ فهي عنده (إفْعَل) بزيادة الهمزة في أوّل الكلمة 8. وهو مذهب ابن بَرِّي - أيضاً - فقد تعقّب الجوهريّ وانتقده لوضعه إياها في (أ ش ف) ونصّ على أنّ موضعها (ش ف ي) من باب المعتل 9. وجاء في مادّة (ب وق) من (الصِّحاح) ما نصّه: "وَانْبَاقَتْ عَلَيْهِم

1 ينظر: الصِّحاح 470/2.

2 ينظر: الصِّحاح 1918/5.

3 الصِّحاح 440/2.

4 الصِّحاح 547/2.

5 ينظر: اللسان (وحد) 448/3.

6 ينظر: الصِّحاح 133/4.

7 ينظر: الصِّحاح 2394/6.

8 ينظر: اللسان 245/4.

9 ينظر: اللسان (أشف) 6/9.

(800/2)

بِإِقْفَةٍ شَرٍّ؛ مثل انْبَاجَتْ؛ أي: انْفَتَقَتْ. وانْبَاقَ عَلَيْهِمُ الدَّهْرُ؛ أي: هَجَمَ عَلَيْهِمُ
بِالدَّاهِيَةِ؛ كما يَخْرُجُ الصَّوْتُ مِنَ الْبُوقِ "1" ثُمَّ ذَكَرَ فِي (ن ب ق) مَعْنَى قَرِيباً مِنْ هَذَا؛
وَهُوَ قَوْلُهُ: "قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: يُقَالُ: انْبَاقَ عَلَيْنَا بِالْكَلامِ؛ أي: انْبَعَثَ؛ مثل انْبَاعٍ"2.
وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِإِعَادَةِ (انْبَاقَ) فِي (ن ب ق) لِأَنَّ وَزْنَهُ (انْفَعَلَ) وَلَيْسَ (افْعَالٌ) وَقَدْ
نَبَّهَ عَلَيْهِ الصَّغَانِيُّ فِي هَذَا الْأَصْلِ؛ فَقَالَ: "قَوْلُهُ: انْبَاقَ، لَيْسَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ،
فَإِنَّهُ أَجُوفٌ؛ وَهَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِ مَا صَحَّ فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ وَلَا مَهْ، وَمَوْضِعُ ذِكْرِ انْبَاقَ: ب وَق،
وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعِهِ"3.

ب- (التَّكْمِلَةُ وَالذَّلِيلُ وَالصِّلَةُ) لِلصَّغَانِيِّ:

ذَكَرَ الصَّغَانِيُّ (العِنْدَاوَةَ): الِاتِّوَاءَ وَالْعَسْرَ - فِي (ع د أ) 4 ثُمَّ أَعَادَ ذِكْرَهَا فِي (ع ن
د). وَالْأَوَّلُ هُوَ مَوْضِعُهَا؛ لِأَنَّهَا عَلَى زَنْةٍ (فِنَعْلَوَةٌ) 5 بِزِيَادَةِ التَّاءِ وَالْوَاوِ، كَمَا تَقَدَّمَ
تَفْصِيلُهُ.

1 الصِّحَاح 1452/4.

2 الصِّحَاح 1558/4.

3 التَّكْمِلَةُ (نِيق) 157/5.

4 التَّكْمِلَةُ 36/1.

5 التَّكْمِلَةُ 36/2.

(801/2)

وَأُورِدَ فِي مَادَّةِ (ر ب ب): (الرُّبَايَّةُ) وَهِيَ: مَاءٌ بِالْيِمَامَةِ1. ثُمَّ أَعَادَ ذِكْرَهَا فِي (ر ب ن)
غَيْرَ أَنَّهُ غَيْرٌ قَلِيلاً فِي الشَّرْحِ؛ إِذْ قَالَ فِيهِ: "وَالرُّبَايَّةُ: مِنْ مِيَاهِ بَنِي كَلِيبِ بْنِ يَرْبُوعٍ"2
وَكَانَ يَكْفِيهِ ذِكْرُهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ (ر ب ب) أَوْ (ر ب ن) لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُهَا.
وَذَكَرَ فِي (ت ي خ) قَوْلَهُمْ: مَتَّخَهُ بِالْمَتَّيخَةِ؛ أي: ضَرَبَهُ بِهَا، وَالْمَتَّيخَةُ: الْعَصَا3. ثُمَّ أَعَادَهَا

في (م ت خ) 4. والكلمة تحتل الوجهين.
فمن جعلها من (م ت خ) كانت عنده (فَعِيلَة) وإلى هذا ذهب ابن الأثير 5.
ومن جعلها من (ت ي خ) كانت الميم عنده زائدة؛ وهو الأقرب
- فيما أرى - لأنَّها رويت بتخفيف التاء، فقالوا: (مُتَيْخَة) على وزن (مَفْعَلَة) وهي اسم
آلةٍ للضرب.
وغير بعيد أن تكون التاء مبدلة من الطاء أو الدال من قولهم: طَيَّخَ العذاب، ودَيَّخَ،
إذا ذلَّه وآلَمَه، وإلى هذا ذهب الزَّحَّشَرِيُّ في ردِّه على

1 ينظر: التكملة 1/135.

2 ينظر: التكملة 6/237.

3 التكملة 2/136.

4 التكملة 2/175.

5 ينظر: النهاية 4/292.

(802/2)

من جعلها واوياً؛ فقد قال: "وقالوا في المُتَيْخَةِ: إنَّها من: تَاخَ يَتَوَخَّ، وليس بصحيح؛
لأنَّها لو كانت منه لصَحَّت الواو؛ كقولك: مِسْوَرةٌ ومِرْوَحةٌ ومُخَوِّفةٌ، ولكنها من: طَيَّخَ
العذاب؛ إذا ألَحَّ عليه، ودَيَّخَ إذا ذلَّه؛ لأنَّ التاء أخت الطاء والدال؛ كما اشتقَّ سيبويه
قولهم: جَمَلٌ تَرْتَبُوتٌ من التَّدْرِيبِ؛ وليس لهذا الشأن إلاَّ الحَذَّاق من أصحابنا الغاصة
على دقائق علم العربيَّة ولطائفه؛ الَّتِي يَجْفُو عنها وعن إدراكها أكثر النَّاسِ" 1.
وليس في قولهم: مَتَخَهُ بِالْمُتَيْخَةِ ما يمنع هذا التَّوجيه لجواز حمله على قاعدة توهم أصالة
الحرف الزَّائد، وهو الميم في أوَّل الكلمة. ويقرَّب هذا التَّوجيه، وأنَّ الميم زائدة فيه -
قولهم: تَاخَهُ بِالْمُتَيْخَةِ 2.

وإن قيل: إنَّ وزن (مُتَيْخَة) على تقدير زيادة الميم يكون (مَفْعَلَة) وهذا بناء مهمل في
أبنية الأسماء، أقول: إنَّ تضعيف التاء جاء بعد توهمهم أصالة الميم؛ فتقديرها عندهم
(فَعِيلَة) كما توهموا أصالة الميم في (مُسْكِين) فقالوا في الفعل: تَمَسَّكَنَ، ولا يوجد في بناء
الأفعال (تَمَفَّعَل) وتقديره عندهم (تَفَعَّلَل) مثل: تَدَخَّرَجْ؛ ووزنه الحقيقي (تَمَفَّعَل) .
وذكر الصَّغَايِي في مادَّة (درر) 3: (دُرَّانَة) وهو اسم امرأة، ثمَّ

1 الفائق 3/342.

2 ينظر: التكملة 2/136.

3 ينظر: التكملة 2/511.

(803/2)

أعاده في (د ر ن) 1 وتقدم أنّ الأزهرى كان يرى أنّها تحمل الأصلين؛ فذكره الصّغايّ في الأصلين.

وأورد (اذلّوّل) بمعنى: أسرع، أو انكسر قلبه في (ذ ل ل) 2 ثمّ أعاده في (ذ ل و) 3 من باب المعتلّ. وحمله على الأصل المعتلّ أولى؛ لأنّ وزنه - حينئذٍ - (افْعُوْعَل) وهو بناء مستعمل في العريّة؛ مثل: (اغْدُوْدَن) و (اعْشُوْشَب). في حين يكون وزنه (افْعُوْلَى) عند حمله على الأصل الأوّل (ذ ل ل) وهو وزن مهملّ، فيما وصل علمي إليه.

ج- (لسان العرب) لابن منظور:

ما جاء في موضعين في هذا المعجم كثيرٌ جدّاً؛ فمنه أنّ ابن منظور ذكر في مادّة (ه ي ت) قول القائل: هَاتِ يا رجل؛ بمعنى: أعطني، وللاثنتين: هَاتِيَا، وللجمع: هَاتُوا، وللمرأة: هَاتِي، ومنه قولهم: هَاتِ لا هَاتِيَتْ، وهَاتِ إن كانت بك مُهَاتَاةً، وما أهَاتِيكَ، كما تقول: ما أعاطيك، ولا يقال منه: هَاتِيَتْ، ولا ينهى به 4.

وقد أعاد ذكره في (ه ت و) 5 وهو الوجه؛ لأنّ وزن (هَاتِ) :

1 التكملة 6/228.

2 ينظر: التكملة 5/360.

3 ينظر: التكملة 6/419.

4 ينظر: اللسان 2/107.

5 ينظر: اللسان 14/352.

(804/2)

(فَاع) والألف الوسطى فيه زائدة؛ وهو في الأصل: (هَاتِي يُهَاتِي) على وزن (فَاعَل) ومثله في المعتل: عَاطَى يُعَاطِي؛ وقد حذفت اللام في (هَاتِي) للجزم؛ ولا وجه لذكره في (هي ت) البتة.

وثمة خلاف في هائه؛ فقد نقل الخليل أنّ الهاء أصلية عند بعضهم؛ وهي مبدلة عند بعضهم الآخر¹، فإن صحَّ الرأي الثاني فإنَّها مبدلة من (آتِي) من (الإتيان) وهو: الحجيء؛ فيكون الأصل: (أت ي) .

وجاء في مادة (م س ح) من (اللسان): "وفي حديث خير: فخرجوا بمساحيهم ومكاتلهم؛ المساحي جمع مسخاة؛ وهي المجرفة من الحديد. والميم زائدة؛ لأنَّه من السحو: الكشف والإزالة"².

وقد أعاد ابن منظور هذا النصَّ في (س ح و) 3 من باب المعتل؛ وهو الصحيح؛ لأنَّ الميم زائدة؛ كما جاء في نصِّه؛ وهي ميم مفاعل في الجمع مثل: مَرَاعٍ وَمَقَابِرَ. وجاء في مادة (غ ي س): (الغَيْسَانُ: حِدَّةُ الشَّبَابِ؛ وهو: فَعْلَان) 4 ثمَّ أعاد ذكره في (غ س ن) 5 والذي حمله على ذلك أنَّه

1 ينظر: العين 80/4.

2 اللسان 598/2.

3 ينظر: اللسان 372/15.

4 اللسان 158/6.

5 اللسان 313/13.

(805/2)

يحتمل أن يكون (فَيْعَالًا) أو (فَعْلَانًا) .

وقال في (أف ك ل): "الأفْكَلُ - بالفتح: الرعدة من بردٍ أو خوف... ولا يبني منه فعل؛ وهمزته زائدة، ووزنه (أفْعَل) ولهذا إذا سميت به لم تصرفه؛ للتعريف ووزن الفعل. وفي حديث عائشة: فأخذني أفْكَلٌ فارتعدتُ من شدة الغيرة"¹ ثمَّ أعاده في (ف ك ل) 2 وهو موضعه، ولا وجه لذكره في الموضع الأول؛ لأنَّ الهمزة زائدة، وقد نصَّ هو على زيادتها، ولكن يبدو أنَّه تابع فيه ابن الأثير في (النهاية) 3.

ومَّا جاء في (اللسان) في الموضعين قولهم: جاء بالهَيْلِ والهَيْلَمَانِ؛ أي: جاء بالمال الكثير؛

فقد ذكره في (ه ي ل) 4 ثم أعاده في (ه ل م) 5 والثاني هو موضعه. وقد نصّ في
الموضع الأوّل على أنّ وزن الهَيْلَمَان (فَيْعَلان) واستدلّ على زيادة الياء بسقوطها في
قولهم: هَلَمَان.
ونظير (الهَيْلَمَان) (الهَيْمَان) وهو الكلم الخفيّ؛ وهو (فَيْعَلان) كما قال ابن عصفور 6،
ولكنّ ابن منظور لم يذكره إلّا في موضع واحد؛

1 اللّسان 19/11.

2 اللّسان 529/11.

3 65/1، 446/3.

4 ينظر: اللّسان 714/11.

5 ينظر: اللّسان 617/12.

6 ينظر: الممتع 140/1.

(806/2)

وهو (ه ن م) 1 على الصّواب في الأصل والمنهج -أيضاً.
ومنه (المُتَنَّة) في قولهم: إِنَّهُ لَمُتَنَّةٌ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ؛ أي: خَلِيق. وقد ذكرها في موضعين (أَنْ
ن) 2 و (م أَنْ) 3 على الرّغم من أنّه ذكر أنّ الميم زائدة؛ "ولعلّ حقيقتها أنّها مَفْعِلَةٌ من
معنى إنّ التّأكيديّة غير مشتقّة من لفظها؛ لأنّ الحروف لا يشتقّ منها؛ وإنّما ضُمِنَتْ
حروف تركيبها لإيضاح الدّلالة على أنّ معناها فيها؛ كقولهم: سَأَلْتُكَ حَاجَةً فَلَا لَيْتَ
فيها؛ إذا قال: لا، لا. وأنعم لي فلان، إذا قال: نعم؛ والمعنى: مكان قول القائل: إِنَّهُ
كذا. ولو قيل: اشتقّت من لفظها بعد ما جعلت اسماً؛ كما أعربت لَيْتَ وَلَوْ، ونؤنّنا في
قوله:

إِنَّ لَوْاً وَإِنَّ لَيْتاً عَنَاءُ

كان قولاً 4 وعلى هذا فإنّ موضع الكلمة (أَنْ ن) .

ومن أغرب ما قيل في (المُتَنَّة) أنّ الهمزة بدل من ظاء (المُطَنَّة) 5 ووجه الغرابة أنّه لا
تبادل بين الظّاء والهمزة؛ لتباعدهما في المخارج.

وذكر ابن منظور في مادّة (ه ن ن) قولهم في التّداء: يَا هَنَاهُ؛ بمعنى: يَا رَجُلُ، أَوْ يَا رَجُلَ
سوء 6. على حدّ قولهم في سبّ المرأة: يَا لَكَاعٍ وَيَا حَبَاثٍ. ومنه قول امرئ القيس:

1 ينظر: اللسان 624/12.

2 ينظر: اللسان 29/13.

3 اللسان 397/13.

4 الفائق 63/1، 64.

5 ينظر: النهاية 290/4.

6 ينظر: اللسان 438/13.

(807/2)

وَقَدْ رَابِنِي قَوْلُهَا: يَا هَنَا ... هُ، وَنَحْكَ الْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ 1

وقد أعادها ابن منظور في (ه ن و) 2 وهو موضعها، ولا وجه لذكرها في الأصل الأول البتة؛ على الرغم من اختلافهم في أصلها 3؛ لأنَّ أحداً منهم لم يذكر - فيما تحت يدي من المصادر - أنَّها من مضَعَّف التَّوْن؛ على الرغم من أنَّ لهم فيها خمسة آراء؛ وهي على التَّحو التالي:

الأول: أنَّ أصلها (هَنَاو) على زنة (فَعَال) من: هُنُوكَ وَهَنَوَاتٍ؛ فأبدلت الواو هاءً؛ وهو اختيار ابن جني 4.

الثاني: أنَّ أصلها (هَنَاو) أيضاً؛ فأبدلت الواو همزة، ثمَّ أبدلت الهمزة هاءً؛ على حدِّ قولهم في (إِيَّكَ) : (هِيَّكَ) وهو اختيار ابن الشَّجَرِي 5.

الثالث: أنَّ أصلها (هَنَاو) أيضاً؛ فأبدلت الواو ألفاً؛ فصارت (هَنَا) فالتقى ساكنان؛ فقلبت اللف الثانية هاءً؛ فقالوا: (هَنَاه) على حدِّ قولهم في

1 ينظر: ديوانه 160.

2 ينظر: اللسان 367/15، 369.

3 ينظر: البغداديات 504، 505، والحلييات 347، والعصديّات 30، 31،

والمنصف 139/3، وسر الصناعة 66/1، 561، والفصول لابن الدَّهَّان 144،

والوجيز 54، وأمالى ابن الشَّجَرِي 102/2، 103، وشرح الملوكي لابن يعيش 309،

وشرح المفصل له 43/10، والإيضاح في شرح المفصل 411/2، وشرح

التسهيل 408/3، وشرح الشَّافِيَة للرَّضِي 225/3، وبغية الطالب في الرَّد على تصريف

ابن الحاجب 240، 241، والمساعد 524/2، وشرح الجاربردي 323.

4 ينظر: سر الصناعة 561/2.

5 ينظر: الأمالي لابن الشجري 101/2.

(808/2)

(عَطَاو) : عَطَاءٌ؛ وكان ابن جني يستحسن هذا 1.

والأصل على هذه الآراء الثلاثة (ه ن و) .

الرابع: أنَّ الهاء أصلية؛ وليس فيها إبدال؛ وهي (فَعَال) مثل (لَكَاع) فيكون الأصل (ه ن ه) وهو قول مرجوح لأن اجتماع الحروف المتقاربة في كلمة - ولا سيما الحلقية منها - قليل؛ نحو (الفَهه) مصدر: فَهَّ يَفْهُهْ؛ بمعنى: عَيَّيَ، و (المَهه) وهو: الحُسْنُ، وقيل: الشَّيْء القليل؛ وليس هذا ونحوه في كثرة: (حديِد) و (جديِد) و (صديِد) و (شديِد) و (البَلَل) و (الجَلَل) و (الحَلَل) و (الطَلَل) ونحوه؛ ولهذا فإنَّ الهاء الأخيرة في (هَنَاه) بدل من الواو؛ لأنَّ الهاء إذا قلت في باب: (شَدَدْتُ) و (قَصَصْتُ) و (شَدِيد) و (الطَّلَل) فهي في باب (سَلَس) أجدر بالقلَّة، وزد على ذلك أنَّهم قالوا في هناه: هَنُوكَ وَهَنَوَاتْ؛ فدلَّ على أنَّ الهاء مبدلة؛ وليست أصلية 2.

الخامس: مذهب أبي زيد وهو أنَّ الهاء زائدة، وقد لحقت في الوقف لحفاء الألف ما لحقت في التدبة؛ على حدِّ قولهم: (وا زَيْدَاه) ثمَّ حَرَّكَت تشبيهاً بالهاء الأصلية. وعزي هذا القول - أيضاً - إلى الأخفش 3 وابن كيسان؛ وهو

1 ينظر: سر الصناعة 561/2.

2 ينظر: سر الصناعة 65/1، 66.

3 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 44/10.

(809/2)

اختيار ابن عصفور 1. والألف التي قبل الهاء - عندهم - هي لام الكلمة؛ وهي مبدلة من واو، وكأنَّ أصلها قبل القلب (هَنَوَه) على زنة (فَعَلَة) . وهو قول ضعيف كما قال ابن الشجري 2 وابن الحاجب 3؛ لأنَّ الألف في (يا هَنَاه) زائدة؛ وهي تقابل الألف في

(يا لَكَاع) و (يا خَبَاث) 4.

وثمره هذا الخلاف أنّ الأصل الأوّل ل (يا هَنَاه) (ه ن و) وهو ما عليه أكثر العلماء،
والرّاجح من أقوالهم، والثاني (ه ن ه) وهو أصل مرجوح؛ فاتّضح بذلك أنّ أحد
الأصلين اللذين ذكرهما ابن منظور؛ وهو (ه ن ن) لا وجه له. ولو ذكرها في (ه ن ه)
لشُمّوح فيه؛ لأنّ الكلمة تحتمله؛ وإن كان أصلاً مرجوحاً.

د- (القاموس المحيط) للفيروزآبادي:

ما جاء في موضعين في هذا المعجم كثير أيضاً، ولكنّه لا يصل إلى حدّ ما في (اللّسان).
ومن هذا أنّ الفيروزآبادي ذكر في مادّة (ب س ت) (البُسْتَان) وهو: الحديقة 5 ثمّ أعاده
في (ب س ت ن) 6 وهو موضعه؛ لأنّه معرّب عن ا
لفارسيّة؛ كما قال الجواليقي 7، وأصله (بُوسْتَان) بالفهلويّة؛ وهو

1 ينظر: الممتع 402/1.

2 ينظر: شرح المفصل 44/10.

3 ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 410/2.

4 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 43/10.

5 ينظر: القاموس 189.

6 ينظر: القاموس 523.

7 ينظر: المعرّب 165.

(810/2)

مرکّب من من (بُو) أي: الرّائحة، و (ستان) لاحقة تفيد معنى الزّمان والمكان 1.
ومنه أنّه ذكر (الشّوْشَب) : العقرب، والقمل في (ش ب ب) 2 ثمّ أعاده في (ش ش
ب) 3 وهو موضعه؛ لأنّه (فَوَعَلَ) مثل (كَوَّكَب) ولا مكان له في الأصل الأوّل؛ فليس
فيه سوى باءٍ واحدة.

وذكر في مادّة (ص ت ت) 4 (الصِّنْتِيت) بمعنى: الكتيبة؛ وهي في معنى: الصّْنَدِيد، ثمّ
أعاده في (ص ن ت) 5 فتكون التّون على الأصل الثّاني، والتّاء الثّانية زائدة؛ والوزن
(فَعْلِيت) مثل (جَلِيتٌ) .

بيد أنّ (المجد) لم يفعل الشيء نفسه في (الصّْنَدِيد) وهو مثل (الصِّنْتِيت) فقد ذكره في

(ص ن د) 6 فحسب؛ على التهج الصحيح في وضع الكلمة في أصل واحد.
وذكر في مادة (ك ن ت) 7 (الكُنْتِي) وهو: الشيخ المُسنّ، ثمّ أعاده في (ك ون) و
(الكُنْتِي) منسوب إلى قول الشيخ الكبير: كنت في شبّابي

1 ينظر: المعجم الذّهبي 124، والمعرب 166 (هامش رقم 77) .

2 ينظر: القاموس 127.

3 ينظر: القاموس 129.

4 القاموس 198.

5 القاموس 199.

6 القاموس 376.

7 القاموس 204.

(811/2)

كذا وكذا. قال الجوهري: "يقال للرجل إذا شاخ: كُنْتُي؛ كأنّه نسب إلى قوله: كنت في
شبّابي كذا وكذا. قال:

فأصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا ... وَشَرُّ رِجَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنٌ" 1

وقال الرّضي: "قال الجرّمي: يقال: رجل كُنْتِي، لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل؛
فكأهما كلمة واحدة؛ وربما قالوا: كُنْتِي بنون الوقاية؛ ليسلم لفظ كنت - بضمّ تائه -
قال:

وما أَنَا كُنْتِيٌّ وَمَا أَنَا عَاجِنٌ ... وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتِيُّ وَعَاجِنٌ" 2

وفي (التّاج) : "الْكُنْتِيُّونَ هم الشيوخ الذين يقولون: كُنَّا كذا وكان كذا وكنتُ كذا.
ونقل ثعلب عن ابن الأعرابي قيل لصبيّة من العرب: ما بلغ الكبر من أهلك؟ قالت:
عجن وخبز وثني وثلث والصق وأورث وكان وكنتُ" 3.

وهذا يعني أنّ موضعها الصحيح (ك ون) لأنّ التّاء ضمير الرّفع؛ وليست من أصل
الكلمة. ولعلّ الفيروزآبادي ذكرها في (ك ن ت) مراعاةً للفظ.

وذكر في (ر ق س) مَرَقَسًا؛ وهو لقب شاعر طائي؛ يسمّى: عبد

1 الصّحاح (كون) 2191/6. والعاجن: الذي يعتمد على يديه اعتماداً تاماً عند

النّهوض؛ كأنّه يعجن.

2 شرح الشّافية 77/2.

(كون) 325/9.

(812/2)

الرحمن بن مرقس؛ أحد بني عون بن عتود 1. ثمّ أعاده في (م ر ق س) 2 وأشار فيه إلى أنّ وزنه (فَعْلَل) لا (مَفْعَل) لَعَوَزَ (ر ق س) وهذا ينافي منهجه - رحمه الله - فكأنّه نسي أنّه ذكرها في هذا الأصل؛ الذي حكم عليه بالإهمال؛ وهو الأقرب إلى أصل (مَرْقَس) لأنّ مذهب الجمهور أنّ الميم إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهي زائدة؛ وإن لم يعرف اشتقاق ما وقعت فيه؛ ك (مَنْبِج) و (مَأْسَل) كما قال أبو حيّان 3.

وأورد في مادّة (أن ق) قولهم: آنَقْنِي إِيناقاً ونيقاً؛ بمعنى أعجبنى 4. ثمّ أعاده في (ن ي ق) 5 ولا وجه له في هذا الأصل؛ لأنّ الهمزة فاء الكلمة، والياء زائدة؛ ويشهد بذلك المعنى والصّناعة:

أمّا الأوّل: فإنّ الأنق: حُسن المنظر؛ وإعجابه إيّاك.

قال ابن فارس: الهمزة والتّون والقاف تدلّ على أصل واحد؛ وهو المُعجب والإعجاب 6. وليس في الأصل الآخر (ن ي ق) ما يدلّ على هذا المعنى.

1 ينظر: القاموس 707، 708.

2 ينظر: القاموس 841.

3 ينظر: الارتشاف 96/1.

4 ينظر: القاموس 1117.

5 ينظر: القاموس 1197.

6 ينظر: المقاييس 148/1.

(813/2)

أما الثاني: وهو الصنعة، فإن تركيب (آنقي) يحتمل وزنين: (أفعلني) و (فاعلني) وكلاهما من (أن ق) والذي يقطع بالأول قولهم في المضارع منه: (يؤنقي) كما رواه ابن منظور 1، ولو كان (فاعلني) لقالوا في المضارع: (يؤانقي) مثل: آكلني يؤاكلني. ويزاد على ذلك أنه ليس في (آنقي) معنى المشاركة؛ ليحمل على (فاعل) مثل: آكل. وإنما الهمزة الأولى فيه للتعدية، والثانية هي فاء الفعل؛ وتقديره قبل تسهيل الهمزة الثانية: (أأنقي).

و (تاج العروس) للزبيدي: ما قيل في القاموس يمكن أن يقال في شرحه (التاج) غير أن الزبيدي كان ينبه كثيراً على ما في (القاموس) فيسلم من تبعات ما فيه؛ كتبها على وضع الفيروزآبادي (فرتني) وهي: المرأة الفاجرة - في موضعين: (ف ر ت) 2 و (ف ر ت ن) 3 فنبه في (ف ر ت) أن المصنف ذكره - هنا - بناءً على زيادة التون؛ وهو مذهب بعضهم؛ خلافاً لسيبويه 4 الذي كان يراه رباعياً 5، ونبه عليه الشارح في (ف ر ت ن) 6.

1 ينظر: اللسان (أنق) 10/10.

2 ينظر: القاموس 201.

3 ينظر: القاموس 1576.

4 ينظر: الكتاب 296/4.

5 ينظر: التاج 568/1.

6 ينظر: التاج 300/9.

(814/2)

ومنه أن الفيروزآبادي ذكر قولهم: استأنت الناقة: أرادت الفحل؛ فأورده في (أت ي) 1 على الصواب، ثم أعاده في (س ت و) 2 وهو متابع في ذلك للجوهري 3؛ فنبه عليه الزبيدي في المعتل بقوله: "هكذا نقله الجوهري - هنا - ولا يخفى أن محله: أتى يأتي، وقد سبق له هناك، وفسرناه، وفسر الزمخشري بقوله: اغتلمت، وطلبت أن تؤتي؛ فهذه غفلة عظيمة من المصنف تبع فيها الجوهري؛ فتأمل" 4. ومما جاء في (التاج) في موضعين من غير تنبيه: (الحومان) وواحدة: الحومانة؛ وهو نوع من الثبات؛ قيل: هو العرفج؛ وقيل: شقائق بين الجبال طيب الرائحة؛ فقد ذكره

الرَّيْدِي فِي (ح وم) 5 وأَعَادَهُ فِي (ح م ن) 6 من غير تنبيه.
وذكر قولهم: أَفْتَنَ الْوَعْلُ؛ بمعنى: انتصَبَ، وأورده في (ق ت ن) 7 ثمَّ أعاده في (ق ن
(ن) 8 تبعاً للمصنّف 9، ولم ينبّه أو يعلّق عليه بشيء.

-
- 1 ينظر: القاموس 1624.
 - 2 ينظر: القاموس 1668.
 - 3 ينظر: الصّحاح (ستو) 2372/6.
 - 4 التاج 170/10.
 - 5 ينظر: التاج 265/8.
 - 6 التاج 183/9، 184.
 - 7 التاج 305/9.
 - 8 التاج 315/9.
 - 9 ينظر: القاموس (قتن) 1578، و (قتن) 1582.

(815/2)

ثانياً- ما جاء في أكثر من موضعين:
تقدّم أنّ ما جاء في موضعين في معاجم القافية كثير؛ بيد أنّ هذا النوع؛ وهو ما جاء في
أكثر من موضعين على خلاف ذلك في الكثرة؛ فهو قليل؛ لقلة تداخل الأصول الثلاثة،
وندرته في الأربعة، وما زاد عليها.

ونعرض - هنا - لبعض ما جاء من هذا النوع؛ وفقاً لما اشترط فيما تقدّم؛ وهو أن
يكون مجيئه في المعجم الواحد، ويكفي لبيان ذلك الوقوف على شيء مما جاء منه في
بعض معاجم القافية؛ ك- (اللسان) و (القاموس) و (التاج) وهو على النحو التالي:
أ- ما جاء في ثلاثة مواضع:

منه (الدَّيْدُبُون) وهو: اللهو أو الباطل؛ فقد جاء في ثلاثة مواضع من (اللسان) وهي:
(د ب ب) 1 و (د ب ن) 2 و (د د ن) 3 والذي يلفت النظر أنّ ابن منظور - رحمه
الله - قد جانبه الأصل الصحيح في المواضع الثلاثة.
أمّا الأوّل: وهو (د ب ب) فلا وجه لذكر (الدَّيْدُبُون) فيه البتّة؛ لأنّ الكلمة ليس فيها
سوى باءٍ واحدة، وليس لأحد أن يقول إنّ الدالّ الثانية في (الدَّيْدُبُون) مبدلة من باءٍ؛

لأنّه - حينئذٍ - يحتاج إلى إقامة الدليل؛ وليس بين الباء والدال تبادلٌ صوتيٌّ.

1 ينظر: اللسان 373/1.

2 ينظر: اللسان 146/13، 147.

3 اللسان 152/13.

(816/2)

و (ذري) 1. والحق أنّ الكلمة تحملها، وقد ذكر ذلك جماعة من علماء العربية المتقدمين².

فإن كان أصلها (ذ ر أ) فاشتقاقها من: ذرأ الله الخلق، وتوجيهها عند أبي بكر الأنباري أنّها في الأصل (ذُرُوءَة) على وزن (فُعُولَة) وقد "ترك همزها وأبدل من الهمزة ياءً، فصارت: ذُرُوءَة، فلما اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن، أبدل من الواو ياءً، وأدغمت في الياء التي بعدها، وكسرت الراء؛ لتصحّ الياء"³. وتوجيهها عند ابن جني أنّها في الأصل "فُعِيلَة كُمَرِيق، وأصلها ذُرَيْئَة؛ فالزمت التخفيف أو البدل، كني في أكثر اللّغة، وكالحايبة وكالبرية فيمن أخذها من: برأ الله الخلق، وغير ذلك ممّا ألزم التخفيف"⁴.

وإن كان الأصل (ذ ر ر) فاشتقاقها من الذرّ؛ لما ورد في الخبر أنّ الخلق كان في القديم كالذرّ، ويجوز في وزنها - على هذا الأصل - أربعة أوجه:
أولها: أن تكون (فُعِيلَة) منسوبةً إلى الذرّ؛ وقد ضمّ فاؤها لما قد

1 ينظر: اللسان 286/14، والتاج 136/10.

2 ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس 115/1، ومعاني القرآن وإعرابه 399/1، والمختسب 160، 156/1، والخصائص 86/3، والصّحاح (ذراً) 51/1، والتنبية والإيضاح (ذراً) 16/1، والبحر المحيط 37/1.

3 الزاهر 115/2.

4 المختسب 156/1.

(818/2)

يعرض من التّغيير في النّسب؛ كقولهم في النّسب إلى جذيمة: جُذَيْمِي، وإلى الدّهر: دُهْرِيّ.

ثانيها: أن تكون (فُعَيْلَة) والأصل: دُرَيْرَة؛ فقلبت الرّاء الأخيرة ياءً؛ لتوالي الأمثال.
ثالثها: أن تكون (فُعُولَة) كجُبُورَة؛ وهي: الجبروت، وسُبُوح، والأصل: دُرُورَة؛ فقلبت الرّاء الأخيرة ياءً؛ لتوالي الأمثال؛ فصار: دُرُويّة؛ فأعلت الإعلال المتقدّم في قول الأنباري.

رابعها: أن تكون (فُعُولَة) والأصل: دُرُورَة، كقُرْدُودَة؛ وهو ما ارتفع من الأرض؛ فقلبت الرّاء الأخيرة ياءً؛ لتوالي الأمثال، وأعلت الإعلال المتقدّم 1.

وإن كان أصلها المعتلّ اللّام فهي تحتل (ذ ر و) و (ذ ر ي) فالأوّل على أنّها مشتقّة من (دُرُوت) كما في قوله عزّ وجلّ: {فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ} 2 ووزنها (فُعُولَة) وأصلها (دُرُورَة) فاجتمع واوان؛ الأولى زائدة للمدّ، والثانية لام الكلمة؛ فقلبت لام الكلمة ياءً تخفيفاً؛ فصار اللفظ (دُرُويّة) فاجتمع واو وياء؛ أولاهما ساكنة؛ فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء الثانية، ثمّ كسر ما قبل الياء للمناسبة.
ويجوز أن يكون وزنها (فُعَيْلَة) على أن يكون أصلها (دُرَيّوَة) فقلبت الواو ياءً؛ لاجتماعها مع الياء وسكون أولاهما، وأدغمت الأولى في

1 ينظر: المحتسب 1/156-158، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال 118.

2 سورة الكهف: الآية 45.

(819/2)

الثانية 1.

والثاني على أنّها مشتقّة من (دُرَيْت) ووزنها (فُعُولَة) وأصلها (دُرُويّة) فأعلت، أو (فُعَيْلَة) والأصل (دُرَيْيَة) فأدغمت الياء الأولى في الثانية. وكان من نتائج هذا التداخل في (الدُرَيْيَة) أن وضعها كلّ من ابن منظور والزبيدي في ثلاثة أصول؛ كما أشرت.
وجاء (المُرْفِئ) وهو الذي نفر ثمّ سكن - في ثلاثة مواضع في اللسان؛ وهي (ر ف أ) 2 و (ر ف ن) 3. والمُرْفِئ اسم فاعل من قولهم: ارْفَأْن؛ أي: سكن ما كان به؛ وبهذا ترى أنّه لا مدخل له في الأصل الثالث البتّة؛ لأنّ الميم زائدة؛ ولا وجه لجعلها أصليةً.
أمّا الأصلان الأوّل والثاني فإنّ اللفظ يحتملها على خلاف بين بعض العلماء؛ فهو -

عند المَهْرُويّ 4 - من (ر ف أ) على أنّ التّون زائدة؛ فوزن (ارْفَأَنَّ) و (مُرْفَعَتِي) : (افْعَلَنَّ) و (مُفْعَلَتِي) وهو غريبٌ كما ترى. والوجه ما ذهب إليه الجوهريّ؛ وهو أنّه من (ر ف ن) 5 فيكون الوزن (افْعَلَّ) و (مُفْعَلَّ) وهو على القياس؛ كما تقدّم.

1 ينظر: الزّاهر 115/1، والمختسب 158/1، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال 117.

2 ينظر: اللّسان 88/1.

3 ينظر: 184/13.

4 ينظر: الغربيّين ج 21/2.

5 ينظر: الصّحاح 2126/5.

(820/2)

وأصله على قياس مذهب ابن جنيّ أن يكون (ر ف أن) .
وجاء (التّرْتُب) وهو: الأمر الثّابت، والترّاب، والعبد السّوء - في ثلاثة مواضع في (اللسان) وهي (ت ر ب) 1 و (ت ر ت ب) 2 و (ر ت ب) 3 وأوزانه - على هذه الأصول الثلاثة على التّوالي (فُعْتُل) و (فُعْلُل) و (تُفْعُل) ونقل صاحب (اللسان) أنّه سمع في (التّرْتُب) الفتح - أيضاً - فقالوا: التّرْتُب، ثمّ استدلّ بالفتح على زيادة التّاء الأولى؛ لأنّه ليس - في الأصول - مثل: جُعْفُرٍ؛ وهو غير قويّ؛ لأنّ الفتح - على قياس مذهب البصريّين - فرعٌ للضمّ؛ إذ لم يسمع في مثله الفتح إلّا معه الضّمّ؛ نحو جُوْذُرٌ وجُوْذَرٌ، وجُحْدُبٌ وجُحْدَبٌ وطُحْلُبٌ وطُحْلَبٌ.
وأجيب - أيضاً - بأنّ الفتح فرع (فُعَالِل) ثمّ عدل عنه بحذف الألف، وفتح ما قبل الآخر؛ فجُحْدَبٌ في الأصل: جُحَادِبٌ 4. على أنّ الكوفيّين والأخفش 5 أجازوا بناء (فُعْلُل) وعدّوه بناءً سادساً في الرّباعيّ؛ ولهذا قال ابن مالك - في كلامه عن هذا البناء؛ كطُحْلَبٍ - إنّه: "صحيحٌ من جهة النّقل برواية الأخفش وأهل الكوفة، لكنّه لم يثبت في شيءٍ ممّا نقلوه فتحٌ إلّا الضّمّ فيه مسموعٌ" 6.

1 ينظر: اللّسان 230/1.

2 ينظر: اللّسان 230/1.

3 اللسان 410/1.

4 ينظر: شرح الشافية للرّضي 48/1.

5 ينظر: الخصائص 67/1، والأمل الشجرية 99/2.

6 شرح الكافية الشافية 2023/4.

(821/2)

وبهذا يثبت أنّ الاستدلال بالفتح على زيادة التاء الأولى لا وجه له على المذهبين؛ لأنّه عند الكوفيين بناءً سادسٌ، وعند البصريين معدولٌ به عن الضمّ، وقد سمع فيه ذلك كما جاء في (اللسان).

ومن خلال ما تقدّم يتّرجح أنّ أصل (التّرثب) هو (ت ر ت ب) لأنّ وزنه (فُعُلل).
ب- ما جاء في أربعة مواضع:

هذا النوع أقلّ من النوع السّابق للعلّة نفسها؛ وهي ندرة تداخل الأصول الأربعة في كلمة واحدة؛ ومنه (الرُّبُون) و (الرُّبَان) و (الرُّبُون) و (الرُّبُون) و (الرُّبَان) وكلّه ما عقد به البيع من الثمن؛ فقد جاء في اللسان في أربعة مواضع؛ وهي: (أ ر ب) 1 (ر ب ن) 2 و (ع ر ب) 3 و (ع ر ب ن) 4.

و (الرُّبُون) كلمة معرّبة؛ كما قال الجواليقي 5 والخفاجي 6، والعين فيها مبدلة عن الهمزة في (أرْبُون) وأصلها في اليونانية (أرْبُون) فخففت الراء بعد التعريب؛ فقالوا: أرْبُون، ثمّ سكّنت وضمت

1 ينظر: اللسان 212/1.

2 ينظر: اللسان 175/13.

3 اللسان 592/1.

4 اللسان 284/13.

5 ينظر: المعرب 456.

6 ينظر: شفاء الغليل 134.

(822/2)

الهمزة؛ إتباعاً لضمّ الباء؛ فقالوا: (أُرْيُونُ) 1.

وذهب بعضهم إلى أنّ (العربون) بالفتح - هي اللغة العالية، وأنّ (العربون) لغة فيه 2.

وذكر ابن الأثير أنّه ربّما سمّي بذلك؛ لأنّ فيه إعراباً لعقد البيع 3؛ فيكون - حينئذٍ - عربياً لا معرباً، وإن صحّ هذا فموضعه (ع ر ب) وإن صحّ أنّه معربٌ - وهو الأقرب لشبه الإجماع عليه - فمكانه (أ ر ب ن) أو (أ ر ب ون) .

ومّا جاء في أربعة مواضع (السنة) واحدة؛ السنين؛ ومنه قولهم: (أَسْنَتُوا) أي: أصابتهم السنة؛ وهي: الجذب، وقولهم: أرضٌ سَنَتَةٌ ومُسْنَتَةٌ؛ أي: لم تنبت، وعامٌ سَنِيَتْ ومُسْنِيَتْ، فقد ذكره الفيروزابادي في أربعة مواضع؛ وهي: (س ن ت) 4 و (س ن هـ) 5 و (س ن ي) 6 و (س ن و) 7.

ولا شكّ في أنّ لتداخل الأصول في هذه الكلمة وما اشتقّ منها النصيب الأوفر في وضعها في أربعة مواضع في (القاموس) إذ اختلفوا في

1 ينظر: المعرب 456، 457، (هامش رقم 456) .

2 ينظر: المصباح المنير 401.

3 ينظر: 202/3.

4 ينظر: القاموس 1601.

5 القاموس 1673.

6 القاموس 1673.

7 القاموس 1673.

(823/2)

أصلها على النحو التالي:

ذهب سيبويه إلى أنّ التاء في قولهم (أَسْنَتُوا) بدلٌ من الياء؛ وهي لام الكلمة 1. ووقع في بعض نسخ (الكتاب) أنّها بدلٌ من الواو؛ كما حكاها السّيرافي 2. وليس في هذا تعارض؛ فالواو على الأصل؛ لأنّ الكلمة من (س ن و) والياء على الفرع؛ لأنّ الواو إذا وقعت رابعة قلبت ياءً؛ فإذا قالوا: أسنى الرجل انقلبت الواو ياءً؛ فيقولون: أَسْنِيْتُ. أمّا قولهم: فاللام محذوفة؛ وهي الياء المنقلبة، فهو قبل الإسناد: أَسْنِيُوا، والأصل قبل القلب أَسْنَوُوا 3؛ فجاز أن يقال: إنّ التاء منقلبة عن الياء 4.

والَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْوَاوُ؛ وَلَيْسَتْ الْيَاءُ أَوْ التَّاءُ قَوْلُهُمْ: سَنَوَاتٌ. وَلَكِنْ، مَا الَّذِي جَعَلَهُمْ يَقْلِبُونَ الْوَاوَ تَاءً فِي قَوْلِهِمْ: أَسْنَتُوا؟ وَفِي جَوَابِ هَذَا السَّؤَالِ وَتَوْجِيهِهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا نَقَلَ عَنِ الْفَرَّاءِ؛ وَهُوَ أَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّ الْهَاءَ أَصْلِيَّةٌ فِي (السَّنَةِ) إِذْ وَجَدُوهَا ثَالِثَةً؛ فَقَلَّبُوهَا تَاءً⁵. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْمُعَرِّي؛ فَقَالَ: "وَالْأَشْبَهُ بِالْقِيَاسِ أَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا قَالُوا: هَذِهِ سَنَةٌ؛ فَجَعَلُوا الْهَاءَ فِي الْوَصْلِ تَاءً، وَرَأَوْا الْكَلِمَةَ ثَلَاثِيَّةً: ظَنُّوا أَنَّ التَّاءَ مِنَ الْأَصْلِ، فَوزَنَ أَسْنَتُوا عَلَى:

1 ينظر: الكتاب 239/4، 234.

2 ينظر: شرح السِّيرافي (بتحقيق د/ عبد المنعم فائر) 574.

3 ينظر: شروح سقط الزند 34/1.

4 ينظر: شرح السِّيرافي (بتحقيق د/عبد المنعم فائر) 574.

5 ينظر: اللسان (سنت) 47/2.

(824/2)

وصِلَافِي الْقَوَافِي؛ أَسْوَةٌ بِحُرُوفِ الْمَدِّ¹؛ كَقَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:
وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لِمِيَّةٍ نَاقِي ... فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُحَاطِبُهُ²
وقد وقع الإبدال بين الهاء والواو والياء، في نحو: الجَلَّةِ والجَلَّاءِ؛ وهما بمعنى: انحسار الشعر عن مقدم الرأس، ومنه قيل: رجلٌ أَجَلُّه الجبهة وأَجَلَّاهَا، وكذلك قولهم: أَجْهَزَ على الجريح، وأجاز عليه³.
وأبدلت منها الياء في قولهم: دُهِدِيَّةٌ ودُهِدُوهُةٌ؛ وهي ما دُخِرَجَ، يقال: دُهِدُوهُةَ الجعل، ودُهِدِيَّتُهُ⁴.

وعلى هذا فإنَّ الرَّاجِحَ - عندي - من الأصول الأربعة؛ الَّتِي ذَكَرْتُ فِيهَا (السَّنَةُ) وَ (أَسْنَتُوا) فِي (الْقَامُوسِ) : (س ن هـ) وَيَأْتِي بَعْدَهُ (س ن و) أَمَّا (س ن ت) وَ (س ن ي) فَبَعِيدَانِ عَنِ أَصْلِ الْكَلِمَةِ.

ويبرز - بعد هذا - سؤالا:

الأوَّل: مَا الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى وَضْعِ الْكَلِمَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ - مِنْ ضَرَرٍ عَلَى الْمَعْجَمِ وَالْقَارِئِ؟

الثاني: ما الذي يقترحه البحث لحلّ هذه القضية؟
وللإجابة عن السؤال الأول أقول: ربّما قيل: إنّهُ ليس هناك ضررٌ يذكر لوضع الكلمة في
موضعين أو أكثر؛ بل ربّما قيل: إنّ ثمةً جانباً

1 ينظر: الكافي 151.

2 ينظر: ديوانه: 821/2، والباء هي الرّوي، والهاء بعدها وصل. ينظر: الكافي 152.

3 ينظر: الإبدال لأبي الطيّب 462/2، 463.

4 ينظر: رسالة الملائكة 170.

(826/2)

حسناً في ذلك؛ وهو أنّ فيه ما يساعد القارئ للوصول إلى مبتغاه بأكثر من طريقٍ
(جذر) وقد صرّح بعض العلماء بنحو ذلك؛ فذكر أنّ المعجميين يذكرون اللفظة في غير
موضعها؛ مراعاةً للفظ، وتقريباً على الطالب، ثمّ يذكرونها - أيضاً - في موضعها¹.
بيد أنّ التدقيق في المسألة، وتأملها من جميع جوانبها؛ من شأنه أن يخرجنا من ذلك
بإجابةٍ مغايرةٍ؛ فثمةً ضررٌ لا يستهان به؛ ومن الممكن حصره في أربع نقاطٍ رئيسيةٍ:
الأولى - الإخلال بالنظام المعجمي الدقيق؛ القائم على وضع الكلمة في أصلها
فحسب.

الثانية - تضخيم حجم معاجم القافية، وسيأتي الكلام مفصّلاً عن هذه المسألة في
المبحث التالي - إن شاء الله.

الثالثة - الحكم على الكلمة بأنّها من أصلٍ ليست منه، وتضليل القارئ به.

وقد يترتّب عليه أمورٌ تصريفيةٌ في غاية الأهمية؛ كحركة عين المضارع في الأجوف
والتناقص؛ التي قد تتوقّف معرفتها على أصل الفعل؛ فإن كان واوياً فله حكمٌ، وإن كان
يائياً فله حكمٌ آخر؛ كما تقدّمت الإشارة إليه.

ومن أمثلته - هنا - (القَيْد) وهو: السّهل الانقياد؛ فقد ذكره الفيروزآبادي في الموضعين
(ق ود) 2 و (ق ي د) 3 فيكون قياس

1 ينظر: الوشاح 5أ.

2 ينظر: القاموس 400.

3 ينظر: القاموس 400.

(827/2)

المضارع منه على الأصل الأول: قَادَهُ يَقُوْهُ، من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) مثل: قال يقول، وعلى الثاني: قَادَهُ يَقِيْهُ؛ من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ) مثل: باع يبيع. والصحيح هو الأول؛ لأنه واويّ وليس له مدخل في الأصل الثاني؛ وهو اليائي، والدليل ظاهرٌ فيما قاله الفيروزآبادي؛ وهو قوله: "مَا سَاهَلَكَ إِذَا قُدُّتْهُ" 1 فضمّ القاف يشير إلى أصل عين الفعل؛ وهو الواو؛ ألا ترى أنهم يقولون من قال يقول: قلت بالضم، ومن صاد يصيد: صِدْتُ بالكسر؟ ثم إنَّ (قَاد) ليس من باب (كَرَّمَ) لتكون الضمّة في قوله (قُدُّتْهُ) لبيان حركة العين.

ومثل ذلك يقال في كلِّ ما جاء من الأجوف في الموضعين الواويّ واليائي؛ وهو كثيرٌ. وليس التاقص ببعيدٍ عن هذا؛ فحاله كحاله، وقياس مضارع الواويّ منه في مفتوح العين في الماضي (يَفْعُلُ) مثل: دعا يدعو، وقياس مضارع اليائيّ (يَفْعِلُ) مثل: رمى يرمي. وأكثر ما يظهر أثر هذا في (القاموس) و (التاج) ممّا جاء في الموضعين؛ لفصلهما بين الأصلين في باب المعتلّ.

ومن ذلك - أيضاً - حركة عين المضارع في المهموز اللّام؛ نحو ذَرَأَ وَصَبَّأ، فالمضارع منه يكون على وزن (يَفْعُلُ) بفتح العين، فإن أعيد في المعتلّ فالمضارع يكون على وزن (يَفْعُلُ) في الواويّ، و (يَفْعِلُ) في اليائيّ. وما جاء في المهموز ثمّ أعيد في المعتلّ كثيرٌ في معاجم القافية، ومنه: برأ الله الخلق؛ أي: خلقهم، ذكر في (ب ر أ) 2 وأعيد في (ب ر ي) 3،

1 القاموس 400.

2 ينظر: اللسان 31/1.

3 ينظر: اللسان 71/14.

(828/2)

وكذلك: جَسَأَ الشَّيْءَ، بمعنى: صَلَبَ وَخَشَنَ؛ ذكر في (ج س أ) 1 و (ج س و) 2 ومنه: رَتَأَ العُقْدَةَ؛ بمعنى: شَدَّهَا، ذكر في (ر ت أ) 3 و (ر ت و) 4. ومن المسائل التصريفية؛ الَّتِي تتأثر بوضع الكلمة في موضعين أو أكثر: التصغير والجمع؛ ولا سِيَّما في الخماسيِّ؛ لأنَّ قياس التصغير فيه أن يحذف خامسه5؛ فيقال في سَفَرَجَلٍ وَجَرْدَحِلٍ: سُفَيْرَجٌ وَجُرْدَحٌ، فإذا كان في كلمةٍ على خمسة أحرفٍ حرفٌ زائدٌ حذف أين وقع؛ فيقال في تصغير مُدْخِرٍ: دُخَيْرٌ6. والخماسيِّ في الجمع لا يكسّر بتمامه كما قال سيبويه7؛ وهو مستكرةٌ، وقياسه أن يحذف خامسه؛ كتصغيره8، فإن كان الاسم على خمسة أحرفٍ بزيادة حرفٍ فيه؛ فإنَّ الزائد أولى بالحذف. وقد تقدّم خلافهم في أصل (هَمَرَشٍ) هل هو رباعيٌّ من (هـ- م ر ش) أو خماسيٌّ من (هـ- ن م ر ش) فينبغي على هذا الخلاف فيه أن

1 اللسان 48/1.

2 اللسان 147/14.

3 ينظر: القاموس 51.

4 ينظر: القاموس 166.

5 ينظر: الكتاب 417/3، 448، وشرح الشافية للرَضِيِّ 202/1.

6 ينظر: شرح الشافية للرَضِيِّ 205/1.

7 الكتاب 230/4.

8 ينظر: شرح الشافية للرَضِيِّ 192/2.

(829/2)

يختلف التصغير والتكسير؛ فيقال: (هُمَيْرَشٌ) و (هُمَارَشٌ) على رأي من عدّه رباعياً، ويقال: (هُنِيمَرٌ) و (هُنَامِرٌ) على رأي من عدّه خماسياً1. والرابعة- اختلاف شرحي الكلمة أو شروحيها في المضمون؛ من حيث الترجمة أو طول الشرح أو الضبط أو الشواهد، ونحو ذلك ممّا قد يؤدي إلى تفويت فوائد كبيرة على القارئ، وربما أوقعه في أحكام خاطئة. وممّا اختلف فيه الشرحان في المضمون والأحكام ما وقع للجوهري؛ إذ ذكر (العُلَجَنَ)

في موضعين: (ع ل ج) و (ع ل ج ن) فقال في الأول: "العَلَجَن بزيادة التَّوْن: النَّاقَة الكناز اللحم"2 وقال في الثاني: "العَلَجَن: النَّاقَة الشَّديدة، والمرأة الحمقاء، واللام زائدة"3.

ومَّا اختلف فيه الشرحان والأحكام والطَّول ما ذكره الجوهريّ في كلامه عن (التناوح) إذ ذكره في موضعين: (ن وح) و (ن ح و) :
قال في الأول: "التناوح: التَّقابل؛ يقال: الجَبَلان يتناوحان. ومنه سَمَّيت التَّوائح؛ لأنَّ بعضهنَّ يقابل بعضاً، وكذلك الرِّياح إذا تقابلت في المهَبِّ؛ لأنَّ بعضها يناوح بعضاً ويناسج، وكلَّ رِيحٍ استطالت أثراً؛ فهَبَّت عليه رِيحٌ طويلاً؛ فهي نَبَّحَتْه، فإن اعترضته فهي: نَسِيجَتْه"4.

واكتفى في الموضوع الآخر بقوله: "ويقال: الجَبَلان يتناوحان، إذا

1 ينظر: الخصائص 60/2، والممتع 296/1.

2 الصَّحاح 230/1.

3 الصَّحاح 21622/6.

4 الصَّحاح 413/1، 414.

(830/2)

كانا متقابلين"1.

ومن ذلك أنَّ ابن منظورٍ ذكر (المكان) في موضعين (ك ون) و (م ك ن) فاختلف الشَّرحان؛ إذ ذكر في الأول أنَّ المكان الموضوع، وجمعه: أمكنةٌ وأماكن؛ على توهم أصالة الميم في المكان، وأشار إلى أنَّه قليل: إنَّ الميم في المكان أصلٌ، كأنَّه من التَّمكَّن دون الكون، لقولهم في جمعه: أمكنة، وذكر أنَّ سببويه حكى هذا الجمع، فهذا زائدٌ في الدَّلالة على أنَّ وزن الكلمة (فَعَال) دون (مَفْعَل). ثمَّ ذكر - نقلاً عن اللَّيْث - أنَّ اشتقاق المكان من: كان يكون، ولكنَّه لما كثر في الكلام صارت الميم كأنَّها أصليةٌ. ثمَّ انتقل إلى الإشارة إلى أنَّ الكلام مذكَّرٌ.

وانتقل - بعد ذلك - إلى التَّنقل عن الجوهريّ؛ فذكر أنَّ المكانة: المنزلة، وفلانٌ مَكِينٌ عند فلانٍ؛ أي: بيِّن المكانة، والمكانة الموضوع. ونقل استدلاله بقوله - عزَّ وجلَّ: {وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ} 2 ونقل عن الجوهريّ تعليلهم السابق في توهم أصالة

الميم في (المكان) .

ثم نقل اعتراض ابن برّي على الجوهري بأن: مكيناً ومكاناً ومكانةً وأمكنةً: (فَعِيل) و (فَعَال) و (فَعَالَة) و (أَفْعَلَة) فليس شيء منها من: الكون؛ فلا وجه لذكرها في هذا الموضع: (ك ون) ولأن: تَمَسَّكَن (تَمَفَّل) كَتَمَدَّرَع؛ مشتقَّان المَدْرَعَة، فعلى قياسه - عند ابن برّي فيما نقل ابن منظور - يقال: في تَمَكَّن: تَمَكُون - لأنه (تَمَفَّل) على اشتقاقه - لا تَمَكَّن؛ لأن الأخير وزنه (تَفَعَّل) وذكر - نقلاً عن ابن برّي - أن هذا

1 الصّحاح 2505/6.

2 سورة يس: الآية 67.

(831/2)

سهوً من الجوهري، وأن موضعه فصل الميم من باب التّون¹.
بيد أن ابن منظور لم يذكر في الموضع الآخر (م ك ن) ممّا ذكره في (ك ون) إلا القليل، ولكنّه ذكر - في هذا الأصل - أشياء لم يذكرها هناك أصلاً؛ كالمكانة بمعنى: التّؤدّة. وقولهم: فلان يعمل على مكينته؛ أي: على تّؤدّته، والمكانة: المنزلة عند الملك. وأن قولهم: ما أمكنه عند الأمير: شاذّ، ونقل عن ابن برّي أنّه جاء: مَكُنَ يَمَكُن، ونقل عن ابن سيده كلاماً طويلاً عن المتمكّن من الأسماء، ونقل عن الأزهرّي أنّ مكاناً في أصل تقدير الفعل (مَفْعَل) لأنّه موضع لكينونة الشيء فيه، فلما كثر استعماله أجري مجرى (فَعَال) فقالوا: مَكُنّا له؛ وقد تمكّن.

ونقل عن ابن سيده نقله عن ثعلب أنّه يبطل أن يكون مكاناً (فَعَالاً) لأنّ العرب تقول: كن مكانك، وقم مقامك²، واقعد مقعدك؛ فدلّ هذا على أنّه مصدرٌ من: كان، أو موضعٌ منه. وزاد دليلاً آخر في توهم أصالة الميم عند الجمع؛ على حدّ قولهم: منارةٌ ومناثر؛ فشبهوها ب- (فَعَالَة) وهي (مَفْعَلَة) من التّور، وقياسها: مناور.
وذكر غير ذلك فيه³ ممّا لم يذكره في الموضع الأوّل: (ك ون)

1 ينظر: اللّسان (كون) 365/13.

2 في اللّسان 414/13 ((قم مكانك)) وهو سهو، وتصويبه من المحكم 56/7.

3 ينظر: اللّسان (مكن) 413/13، 414.

كما أنه ذكر في (ك ون) أشياء لم يذكرها - هنا - في (مكن) ولهذا فإنه لا غنى للقارئ عن مطالعة الموضعين؛ إن أراد الإحاطة بما قيل في هذه الكلمة في معجم لسان العرب، وإلا فاته الكثير.

وذكر الفيروزبادي في (ق ب ر) : القَبْر: كَسَكِرَ وَصُرِدَ؛ أي: يَضَعُ وَلَا يَضَعُ، الواحدة: بهاء، ويقال: القُنْبَرَاء، والجمع: قنابر، قال: "ولا تقل: قُنْبَرَةٌ كَقُنْفُذَةٍ، أو لُعِيَّةٌ"1.

واكتفى في (ق ن ب ر) بأن قال: "ودجاجة قُنْبَرَانِيَّةٌ - بالضّم: على رأسها قُنْبَرَةٌ، وهي فضل ريش قائم"2. واختلاف الشرحين ظاهر.

وذكر في (ق ب ع) : (القُبْعَة) ونظروها ب- (القُبْرَة) وفسرها بأنها خرقة كالبرئس، ومنع أن يقال: قُنْبَعَةٌ بالتنون3.

وأعاد الكلمة في مادة (ق ن ب ع) فقال: (والقُنْبَعَة للأنثى وخرقة تحاط شبيهة بالبرئس، ويلبسها الصبيان)4 فأجاز ما منعه هناك، وقد نبه الزبيدي5 عليه. ومما اختلف فيه الشرح والشواهد ما ذكره ابن منظور في كلامه عن (المُعَدَّة) في مادة (ث م د) والمُعَدَّة في (ث م ع د) فقد حكى في الأصل الأول عن بعضهم: ائْمَعَدَ الشيء؛ لأن وامتد، وأشار إلى أن الميم فيه

1 القاموس 590.

2 القاموس 599.

3 القاموس 967.

4 القاموس 977.

5 ينظر: التاج (قبع) 458/5.

تحتل الأصالة؛ فيكون رباعياً، أو الزيادة؛ كميم (قُمارِصٍ) فيكون ثلاثياً. ونقل عن ابن سيده أنه لا ينبغي أن يهجم على هذا من غير سماع1.

أما الأصل الثاني (ث م ع د) فقد ذكر فيه ما نصّه: "المُتَمَعِد: الممتلئ المخصب،

وأنشد:

يَا رَبُّ مَنْ أَنْشَدَنِي الصَّبْعَادَا ... فَهـ-ب لَهْ غَزَائِرُ أَنْ أَرَادَا
فِيهِنَّ خُودٌ تَشْعَفُ الْفُؤَادَا ... قَدْ ائْتَمَعَدَّ خَلْقُهَا ائْتَمَعَدَادَا
والصَّبْعَاد: اسم ناقة.

ابن شُمَيْل: هو المتمعّد والمثمّنّد: الغلام الرّيان التّاهد السّمين"2.

ويبين بذلك اختلاف الشّرحين، فمعنى (ائْتَمَعَدَّ) في الأصل الأوّل يختلف في الأصل الثاني، كما أنّ الأوّل خلا من الشّاهد؛ الّذي ذكره في الثاني، وفي الأوّل شكٌّ في أصالة الميم؛ وليس في الأصل الثاني شيءٌ من ذلك. وربّما امتدّ الاختلاف إلى ضبط الكلمة؛ فتروى في موضعٍ بضبطٍ، وتعاد في موضعٍ آخر فيختلف ضبطها؛ كما وقع في (اللّسان) في كلمة (المُعْكَاء) وهي: الإبل المجتمعة؛ فقد جاءت في موضعين: (م ع ك) و (ع ك و) فرويت في الأوّل بفتح الميم، وشاهدها بيت النّابغة:

1 ينظر: اللّسان 104/3.

2 اللّسان 106، 105/3.

(834/2)

الوَاهِبُ المائَة المَعْكَاءَ زَيْنَهَا ... سَعْدَانُ تَوْضَحَ فِي أَوْبَارِهَا اللَّيْدُ1
وهي بالفتح - أيضاً2.

ثمّ أعيدت في الأصل الثاني؛ فرويت فيه بكسر الميم؛ على وزن (مَفْعَال) وشاهدها - أيضاً - بيت النّابغة، وبيت آخر لأوس؛ وهي فيهما بالكسر - أيضاً3.
وبالجملة فإنّه ندر أن يتطابق الشّرحان في الموضعين أو المواضع ممّا جاء في موضعين أو أكثر في معاجم القافية؛ فثَمَّةُ فرقٍ في الشّرح أو الأحكام أو التّقول أو الشّواهد، ونحوه. ولا شكّ أنّ في ذلك ضرراً على القارئ؛ لما يفوته في أحد الشّرحين أو الشّروح من التّصوص أو الآراء أو التّقول أو الشّواهد؛ وهو ما يؤدّي كثيراً إلى إيقاع القارئ في أحكامٍ خاطئةٍ، أو معلوماتٍ غير وافيةٍ، أو متعارضةٍ.
ومن هنا كان على مطالعي معاجم القافية ألاّ يقتصروا في طلبتهم على ما يطالعونه في أصلٍ واحدٍ، بل عليهم أن يطالعوا كلّ ما تحتمله الكلمة من أصولٍ؛ بحثاً عن فائدةٍ

جديدة متوقعة في كل أصل.

أما السؤال الثاني عما يقترحه البحث لحل هذه القضية؟ فيرى البحث في الإجابة عنه أنه ينبغي لمن يحاول أن يقدم حلاً أن ينظر إلى القضية بشيء من الشمول والإحاطة؛ فيعالجها من جانبيين:

أحدهما: النظر فيما تم تأليفه من معاجم القافية.

1 ينظر: ص (479) من هذا البحث.

2 ينظر: اللسان 490/10.

3 اللسان 82/15.

(835/2)

والآخر: تصوّر ما يؤلف من معاجم جديدة في قادم الأيام.

أما الأول؛ وهو ما ألف، فالحل فيه غير مباشر؛ لأنه ليس لأحد أن يبذل في تلك المعاجم أو يقدم أو يؤخر؛ فهذا حق لا يملكه إلا مؤلفوها - رحمهم الله - فهو في حرز الأمانة العلمية والتاريخية، وما يمكن أن يقدمه البحث - هنا - لا يكاد يعدو جانب التنبيه؛ وهو أقصى ما يسعه؛ فيكفيه أن ينبّه القارئ على تداخل الأصول وحقيقته، وأن ينبّه على ضرره؛ ليأخذه في حسابه وهو يطالع المعجم؛ فلا يكتفي للوصول إلى الكلمة بأصل واحد؛ مما يحتمل أكثر من أصل.

والبحث يرشده - أيضاً - إلى مظان الكلمات المتداخلة أصولها؛ بما يقدمه من قوائم لما جاء في غير موضعه، أو لما جاء في موضعين أو أكثر.

أما الجانب الثاني؛ وهو جانب مهم - في تقديري - لأن حركة التأليف المعجمي مستمرة، والعربية لا تزال في حاجة إلى بعض المعاجم؛ وعلى رأسها المعجم اللغوي التاريخي للعربية "وهو المعجم الذي ينادي اللغويون - اليوم - بضرورة وضعه؛ لحاجة أبناء العربية وغيرهم إلى قاموسٍ يحوي كل كلمة تدوّلت في اللغة المعتمدة؛ عبر أطوارها التاريخية المختلفة"1.

ولقد كان وضع هذا النوع من المعاجم هدفاً من أهداف اللغة العربية بالقاهرة؛ كما جاء في مرسوم إنشائه ولائحته الأولى، ولائحته الداخلية؛ التي وضعها في الدورة السابعة2.

1 في أصول الكلمات 23.

2 ينظر: المعجم العربي 733.

(836/2)

ومن هذه المعاجم: المعجم الكبير؛ الذي خطّط له مجمع اللغة العربية، وشرع في تأليفه، وأخرج منه باب الهمزة، ومنها: المعجم الاشتقاقي أو التأصيلي¹، وغيره. والحلّ الذي يقترحه البحث لهذا الجانب؛ أي: المعاجم التي لم تُؤلّف بعد؛ وتتخذ من الأصول أساساً لبنائها - هو: أن توضع الكلمة في موضع واحدٍ فحسب، وهو أصلها، ويتلخّص هذا فيما يلي:

1- تجريد الكلمة من كلّ زيادةٍ فيها.

2- ردّ المحذوف لعلّة صرفيّة أو غيرها إلى أصله.

3- ردّ المقلوب إلى أصله قبل القلب.

4- ردّ المبدل إلى أصله قبل الإبدال، وكذلك المسهّل أو المهموز.

5- فكّ المدغم.

ثمّ تذكر الكلمة فيما يتوارد عليها من أصول؛ ليحال على أصلها الصّحيح فحسب، وليس لأنّ تشرح فيها؛ وبهذا تُسدّ الأبواب أمام الأضرار المترتبة على وضع الكلمة في موضعين أو أكثر.

ولا أدعي لنفسني الجديد في هذا؛ فهو مستنبطٌ من منهج القدامى أنفسهم في معاجمهم، ولكنهم - رحمهم الله - لم يطبقوه إلّا في القليل النادر؛ كقول الجوهريّ في مادة (ت هـ- م) : "التهمة أصلها الواو؛ فتذكر هناك" 2 أي: في (وه- م) .

1 ينظر: دراسات لغويّة 41.

2 الصّحاح 1879/5.

(837/2)

وقول الصّغانيّ في (س ن د) : "والسّندأؤ: مذكورٌ في الهمز" 1 أي: في (س د أ) .

وقول الزّنجانيّ في (ت خ م) : "والنّخمة، أصلها الواو؛ فتذكر هناك" 2.

وقول ابن منظور في (م ج ن) : "المِجَنَّة: المدقَّة، تذكر في (وج ن) إن شاء الله - عز وجل"3.

وقول الفيروزآبادي في (ر ط ي) : "والأَرْطَى: في (أ ر ط) "4.

وقول الزبيدي في (ع ل ج ن) : "والعَلَجَن - كَجَعْفَرٍ - تقدّم في الجيم؛ لأنّ التّون زائدة"5.

هذا هو المنهج الصحيح فيما تداخلت أصوله، لو أنّهم طبّقوه، وساروا عليه لما كان لتداخل الأصول أثر ضارٌّ في بناء المعاجم، أو لأسهموا في الحدّ منه - على الأقلّ - ومنع إشاعته. وهذا المنهج صالحٌ للمعاجم التي تقوم في بنائها على الأصول؛ فيتساوى فيه معاجم القافية، والمعاجم الأبجدية العادية؛ التي بدأ اهتمام المعجميين المعاصرين يوجّه إليها؛ لما فيها من اليسر والسهولة.

وبقي أن أقول: إنّ ما اشتدّ التداخل فيه، وخفي أصله، وتساوت

1 التكملة 2/256.

2 تهذيب الصحاح 3/715.

3 اللسان 13/401.

4 القاموس 1662.

5 التاج 9/280.

(838/2)

فيه الأدلّة وآراء العلماء، هو محمولٌ على ما تقدّم؛ فيوضع في أحد الأصلين أو الأصول؛ وفقاً لاختيار صاحب المعجم وترجيحه، ويحال عليه في الأصل أو الأصول الأخرى.

ولعلّ من تمام الفائدة أن أورد في الجدول التالي بعض ما وقفت عليه في معاجم القافية؛ ممّا جاء في موضعين. ثمّ أقفوه بجدول آخر لما جاء في

(839/2)

أكثر من موضعين:

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضع الأول ... الموضع الثاني
الأبءة ... أجمة القصب ... الصحاح، اللسان ... أب أ ... أب ي
الوب ... التهيوء للحملة في الحرب ... اللسان ... أب ب ... وب ب
مأبد ... اسم موضع ... اللسان ... أب د ... م ب د
استأتت ... الناقة: أرادت الفحل ... القاموس، التاج ... أت د ... س ت
وأثأته ... بسهم: وميته به ... القاموس، التاج ... أث أ ... ث وأ
الأثفية ... واحدة: الأثافي ... اللسان ... أث ف ... ث وأ
يأجح ... اسم موضع ... اللسان ... أج ج ... ي أج ج
المأجح ... مستنقع الماء ... اللسان ... أج ل ... م ج ل
أحد ... بمعنى: واحد ... اللسان ... أح د ... وح د
استأخذ ... أأخذ ... اللسان ... أخ ذ ... ت خ د
مأرب ... بلاد الأزء في اليمن ... اللسان القاموس، التاج ... أر ب ... م ر ب
الإربان ... نوع من السمك ... القاموس ... أر ب ... ر ب ب
الأربية ... أصل الفخذ ... اللسان ... أر ب ... ر ب
والأوارجة ... الناقل من كتب أصحاب الدواوين ... التكملة، التاج ... أرج ... ور

ج

الأرز ... حب يطبخ، ويؤكل ... اللسان ... أر ز ... ر ز ز
الأرطى ... شجر ينبت بالرمل ... الصحاح، اللسان، التاج ... أر ط ... ر ط ي
أريق ... الداهية ... الصحاح، اللسان ... أرق ق ... ورق
الإرة ... النار أو القديد ... اللسان ... أر ه ... أر ي
الإرة ... النار ... القاموس، التاج ... أري ... وأ ر
است الدهر ... القدم ... الصحاح ... أس ت ... س ت ه
الأشاء ... صغار النخل ... اللسان ... أش أ ... أش ي

(840/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضع الأول ... الموضع الثاني
تشحة ... الغضب ... اللسان ... أش ح ... ت ش ح

الإشفى ... المثقب الذي يخرز به ... الصحاح اللسان ... أش ف ... ش ف ي
أشوم ... قرية في مصر ... القاموس، التاج ... أش م ... ش م م
آشى ... أبرأ ... القاموس، التاج ... أش و ... وش ي
المأصر ... محبس، أو حل يمد على الطريق ... اللسان ... أص ر ... م ص ر
اليفوخ ... ملتقى عظم مقدم الرأس ... اللسان ... أف خ ... ي ف خ
الأفرة ... أول الحر ... القاموس، التاج ... أف ر ... ف ر ر
التنفة ... الحين ... اللسان ... أف ف ... ت أف
الأقنة ... بيت من حجر ... القاموس، التاج ... أق ن ... وق ن
الأوكج ... التراب ... اللسان ... أك ح ... وك ح
الآلاء ... شجر ورقه دباغ ... اللسان ... أل أ ... أل
والتألب ... شجر تصنع منه القيسي ... القاموس ... أل ب ... ت أل ب
ما ألتناهم ... ما نقصناهم ... اللسان ... أل ت ... ل ي ت
الأولق ... الجنون ... اللسان ... أل ق ... ول ق
الأيلمة ... الحركة والصوت ... القاموس، التاج ... أل م ... ي ل م
مأقي ... مأقي العين: مؤخرها ... القاموس، التاج ... أم ق ... م أق
أنبجان ... اسم موضع ... اللسان ... أن ب ج ... ن ب ج
الإنسان ... واحد من الناس، واسم جنس منه ... الصحاح اللسان القاموس،
التاج ... أن س ... ن وس
آنقني ... أعجني ... القاموس، التاج ... أن ق ... ن ي ق
مئنة ... علامة ... اللسان ... أن ن ... م أن
الأناة ... النائي ... اللسان ... أن ي ... ون ي
المآود ... الدواهي ... اللسان ... أود ... أي د

(841/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضع الأول ... الموضع الثاني
الإوز ... طير الماء ... اللسان ... أوز ... وز ز
الأيد ... القوة ... اللسان ... أي د ... ي دي
تلان ... الآن ... اللسان ... أي ن ... ت ل ن

البادلة ... لحمة بين الإبط والتندوة ... القاموس، التاج ... ب أد ل ... ب د ل
بتأ ... بالمكان: أقام ... القاموس، التاج ... ب ت أ ... ب ت
وبادئ الرأي ... أول الرأي ... اللسان ... ب د أ ... ب د
واليديء ... سيء الخلق ... القاموس، التاج ... ب ذ أ ... ب ذ ي
باراً ... صالح بعد فراق ... القاموس، التاج ... ب ر أ ... ب ر ي
يرين ... اسم موضع ... اللسان ... ب ر ن ... ي ب ر
البرهان ... الحجة بعد الفاصلة ... اللسان ... ب ر ه ... ب ر ه ن
البستان ... المزرعة ... القاموس، التاج ... ب س ت ... ب س ت ن
الباطنة ... الناجود، يجعل فيه الشراب ... اللسان ... ب ط أ ... ب ط
والبلان ... الحمام ... التكملة ... ب ل ل ... ب ل ن
البلهنية ... السعة من العيش ... اللسان ... ب ل ه ... ب ل ه ن
انباق ... هجم ... الصحاح، اللسان ... ب وق ... ن ب ق
التوأبانيان ... قادمنا الضرع ... اللسان ... ت أب ... وأ ب
التارة ... الحين ... اللسان ... ت أر ... ت ور
التوأم ... المولود مع غيره في بطن ... اللسان، القاموس ... ت أم ... وأ م
التابوت ... الصندوق ... اللسان، القاموس ... ت ب ت ... ت وب
تجوب ... اسم قبيلة ... القاموس، التاج ... ت ح ب ... ج وب
تحوط ... اسم القحط ... اللسان ... ت ح ط ... ح وط
الترقوة ... عظمة مشرفة بين التغر والنحر ... القاموس، التاج ... ت ر ق ... ر ق
وما تريد ... محلة بسمرقند ... القاموس، التاج ... ت ر ي د ... ر ود
التعضوض ... ضرب من التمر ... ت ع ض ... ع ض ض

(842/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضع الأول ... الموضع الثاني
ابلاًب ... استقام ... اللسان ... ت ل أب ... ت ل ب
التلاميذ ... جمع: تلميذ ... اللسان ... ت ل م ... ت ل م ذ
التميمة ... قلادة يوضع فيها سيور وعود ... القاموس، التاج ... ت م م ... ت ي م
التيهور ... ما انهار من رمل ... اللسان ... ت ه ر ... ه ور

التيخة ... جريدة رطبة يضرب بها ... التكملة ... ت ي خ ... م ت خ
الثبة ... الجماعة ... الصحاح ... ث ب و ... ث وب
الشدوة ... ثدي الرجل ... اللسان ... ث د أ ... ث ن د
الثرثثة ... الرجل الأحقق الضعيف ... اللسان ... ث ر ط ... ث ر ط أ
اثمد ... لان ... اللسان ... ث م د ... ث م ع د
الجؤنة ... سليفة مستديرة يجعل فيها الطيب ... اللسان ... ج أن ... ج ون
جنيد ... علم لرجل ... القاموس، التاج ... ج ب ذ ... ج ن ب ذ
الجادي ... الزعفران ... القاموس، التاج ... ج دي ... ج ود
الجدعمة ... الصغير ... اللسان، التاج ... ج ذ ع ... ج ذ ع م
جسأ ... الصلب وخشن ... اللسان ... ج س أ ... ج س
والجشء ... القوس الخفيف ... اللسان ... ج ش أ ... ج ش
والجنعدل ... الصلب الشديد ... اللسان ... ج ع دل ... ج ن ع دل
الجرة ... ضرب من الأشربة ... اللسان ... ج ع ه ... ج ع
وجفأ ... النبت: اقتلعه ... اللسان ... ج ف أ ... ج ف
واجلنطأ ... اضطجع ... اللسان ... ج ل ظ ... ج ل ظ أ
الجلهنة ... فم الوادي ... اللسان ... ج ل ه ... ج ل ه م
تجماً ... تجمّع ... اللسان ... ج م أ ... ج م ي
جنيء عليه ... أكبّ ... اللسان ... ج ن أ ... ج ن ي
المنجنيق ... آلة يقذف بها الحجارة ونحوها ... اللسان ... ج ن ق ... م ج ن ق
الجن ... الترس أو الوشاح ... اللسان ... ج ن ن ... م ج ن

(843/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضوع الأول ... الموضوع الثاني
الجؤوة ... قطعة من الأرض غليظة ... اللسان ... ج وأ ... ح و
والجيب ... جيب القميص ... القاموس، التاج ... ج وب ... ج ي ب
الجيئة ... مستنقع الماء ... اللسان ... ج ي أ ... ج ي
والجنيطي ... المتفخ المتغضب ... اللسان، القاموس ... ح ب ط ... ح ب ط أ
حتأ ... الكساء: كف هديه ... اللسان ... ح ت أ ... ح ت

والحنثاء ... القصير الصغير ... اللسان ... ح ت أ ... ح ن ت
حجنت ... بالشيء: أولعت به ... اللسان ... ح ج أ ... ح ج
والحجة ... الطريق ... اللسان ... ح ج ج ... م ح ج
الحدرة ... الحدقة ... التاج ... ح در ... ح ن در
الحر ... حياء المرأة ... اللسان ... ح ر ر ... ح ر ح
حران ... اسم بلد ... اللسان ... ح ر ر ... ح ر ن
حزاً ... رفع ... اللسان ... ح ز أ ... ح ز
واليزبون ... العجوز ... اللسان ... ح ز ب ... ح ز ب ن
الحنزاب ... الديك ... القاموس، التاج ... ح س س ... ح ن ز ن
حسان ... اسم رجل ... اللسان ... ح ش أ ... ح س ن
حشأته ... بسهم: أصيب جوفه أو حشاة ... اللسان ... ح ش ش ... ح ش
وحشان ... أظلم من آطام المدينة ... اللسان ... ح ص أ ... ح ش ن
الحنصأوة ... الضعيف من الرجال ... اللسان ... ح ض أ ... ح ن ص
حضاً النار ... حرك جمرها لتلتهب ... اللسان ... ح ف أ ... ح ض
وحفائل ... اسم موضع ... اللسان ... ح ف أ ... ح ف ل
حفيساً ... القصير اللثيم ... القاموس، التاج ... ح ف س ... ح ف س أ
الحفان ... فراخ النعام ... اللسان ... ح ف ف ... ح ف ن
الحكاة ... دويبة: وقيل: هي العظاية الضخمة ... اللسان ... ح ك أ ... ح ك ي
الحمء ... كل من كان من قبل الزوج ... اللسان ... ح م أ ... ح م و

(844/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضوع الأول ... الموضوع الثاني
الحومانة ... المكان الغليظ المنقاد ... القاموس، التاج ... ح م ن ... ح وم
الحاش ... قوم لقيف أشابة ... اللسان ... ح وش ... م ح ش
الحلية ... الحذق وجودة النظر ... القاموس ... ح ول ... ح ي ل
حية ... ضرب من الزواحف منها الأفعى والثعبان ... اللسان ... ح وي ... ح ي ي
الحيض ... اسم أو مصدر الحيض ... اللسان ... ح ي ض ... م ح ض
الحيوان ... الحياة ... اللسان ... ح ي و ... ح ي ي

يحیی ... اسم نیّ ... اللسان ... ح ي ي ... ي ح ي
الحابية ... الحبّ ... اللسان ... خ ب أ ... خ ب
وخبیش ... اسم رجل ... اللسان ... خ ب ش ... خ ج
واختنأ ... ذلّ ... اللسان ... خ ت أ ... خ ن ذ
الخجوجي ... الطویل الرجلین من الرجال ... اللسان، القاموس ... خ ج ج ... خ ج
والخنذیان ... الكثير الشر ... اللسان ... خ ذ و ... خ ن ذ
الخناریب ... خورق کبیوت الزنائر ... اللسان، القاموس ... خ ر ب ... ن خ ر ب
الخراتان ... نجمان من کواکب الأسد ... اللسان ... خ ر ت ... خ ر
والخنزیر ... حیوان دحون قبیح المنظر ... اللسان ... خ ز ر ... خ ن ز ر
الخنسر ... اللئیم والداهیة ... القاموس، التاج ... خ س ر ... خ ن س ر
مخش ... ماض جریء ... اللسان ... خ ش ش ... م خ ش
الخنصرف ... العجوز الضخمة الفانیة ... القاموس، التاج ... خ ض ر ف ... خ ن
ض ر ف

الخیفان ... الجراد ... اللسان ... خ ف ن ... خ ي ف
الخمّان ... من الناس: خشارهم ... اللسان ... خ م م ... خ م ن
المخن ... الطویل ... اللسان ... خ ن ن ... م خ ن
الدباء ... القرع ... اللسان ... د ب ب ... ج ب
واندخّ ... اندحاحا: اتسع من البطنة ... الصحاح ... د ح ح ... ن د ح

(845/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضوع الأول ... الموضوع الثاني
دریء ... کوکوب دریء: منفع، مضیء ... اللسان ... د ر أ ... د ر ر
الدرحایة ... الرجل الضخم القصیر ... الصحاح، اللسان ... د ر ح ... د ر ح ي
الدردم ... الناقة المسنة ... الصحاح، اللسان ... د ر د ... د ر دم
دراثة ... من أسماء المساء ... التكملة ... د ر ر ... د ر ن
المدریة ... رماح ترکب فیها القرون المحددة ... اللسان ... د ر ي ... م د ر
دساها ... جعلها خسیسة بالعمل الخیث ... اللسان ... د س س ... د س ي
الإدفاء ... القتل ... اللسان ... د ف أ ... د ك ن

الدكان ... الحانوت ... اللسان، القاموس ... د ك ك ... دل م ص
الدلامص ... البراق ... اللسان ... دل ص ... دن
والديني ... الخبيث البطن والخسيس ... اللسان ... دن أ ... ده دي
الدهداء ... "ما أدري أي الدهداء هو" أي: الخلق ... اللسان ... ده د أ ... ده د
ن

دهدرين ... اسم الباطل ... اللسان ... ده د ر ... ده دن
دهدیت ... دحرجت ... اللسان ... ده د ه ... ده دي
دهقان ... التاجر ... اللسان ... ج ه ق ... ده ق ن
اندال ... سال ... الصحاح، اللسان ... دول ... دن دل
المدينة ... أكبر من القرية ... اللسان ... دون ... م دن
الديحان ... الجراد ... اللسان ... دي ح ... دح ن
الدين ... من الأمطار: ما تعاهد موضعاً لا يزال يرب به ... اللسان ... دي ن ...
ود ن

مدحج ... أبو قبيلة، واسم أكمة ... اللسان ... ذ ح ج ... م ذ ح ج
اذلولي ... أسرع ... التكملة، القاموس ... ذ ل ل ... ذ ل ي
الذاذ ... موضع بالقرب من المدينة ... اللسان، التاج ... ذ ود ... م ذ د
المرأة ... مصدر الشيء المرئي ... اللسان ... رأ أي ... م ري

(846/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضع الأول ... الموضع الثاني
الربان ... معظم الشيء وجماعته ... اللسان، القاموس ... رب ب ... رب ن
الربانية ... ماء باليمامة لبعض العرب ... التكملة ... ب ب ب ... رب ن
رتأ ... شذ ... اللسان ... ر ت أ ... ر ت
والرثيئة ... الحق ... اللسان ... ر ث أ ... ر ث
والرثاء ... مدح الرجل والتباكي عليه بعد موته ... اللسان ... ر ث أ ... ر ث
وأرجأ ... آخر ... اللسان ... ر ج أ ... ر ج
والنرجس ... نوع من الرياحين ... اللسان ... ر ج س ... ن ر ج س
المرداة ... الحجر الثقيل ... اللسان ... رد أ ... رد ي

رذان ... اسم موضع ... اللسان ... ر ذ ن ... ر وذ
وزأ ... بر ... اللسان ... ر ز أ ... ر ز ا
الرشأ ... نوع من العشب مثل القرنوة ... اللسان ... رش أ ... رش ا
رعشن ... الجبان المرتعش ... القاموس ... رع ش ... رع ش ن
الرفاء ... الالتئام والاتفاق ... الصحاح، اللسان، القاموس ... رف أ ... رف ف
ورفهنية ... سعة العيش ... الصحاح ... رف ن ... رف ه
رقأ ... سعد ... اللسان ... رق أ ... رق
ورماً ... الخير: ظنه وقدره ... اللسان ... رم أ ... رم ي
الرمان ... فاكهة معروفة ... اللسان ... رم م ... رم ن
الرنء ... والرناء: الصوت والطرب ... اللسان ... ر ن أ ... ر ن
واليرناً ... واليرناء: الحناء ... اللسان ... ر ن أ ... ي ر ن
وأرونان ... يوم أرونان: شديد في كل شيء ... اللسان ... ر ن ... ر ون
المرهم ... طلاء يطلى به الجرح ... اللسان، القاموس ... ر ه م ... م ر ه م
الروية ... التفكير في الأمر وعدم العجلة ... اللسان ... ر و أ ... ر و ي

(847/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضع الأول ... الموضع الثاني
الأريجي ... الرجل الواسع الخلق النشيط إلى المعروف ... اللسان ... ر و ح ... ر ي
ح
أهرقت ... الماء: صبيته ... اللسان ... ري ق ... ه ر ق
زبان ... اسم رجل ... اللسان ... ز ب ب ... ز ب ن
الزيتون ... شجر يؤكل ثمره ... اللسان ... ز ر ح ... ز ي ت
الزرجون ... الخمر ... اللسان ... ز ر ج ... ز ر ج ن
زونزى ... المتحذلق المتكايس ... الصحاح، اللسان ... ز ي ز ... ز و ي
سائر ... سائر الناس: جميعهم أو باقيهم ... اللسان ... س ب أ ... س ي ر
سبأ ... اسم قبيلة باليمن، وموضع بها أيضاً ... اللسان ... س ب ب ... س ب ي
السنية ... الدهر ... اللسان ... س ت ت ... س ن ب
الستة ... عدد بعد الخمسة ... اللسان ... س ت ه ... س د س

السه ... حلقة الدبر ... اللسان ... س ت ه ... س ه ه
 سجستان ... اسم موضع أو بلد ... القاموس، التاج ... س ج س ... س ج س ت
 المسحاة ... المجرفة ... اللسان ... س ح و ... م س ح
 السروة ... السهم ... اللسان ... س ر أ ... س ر
 والسرندي ... الجريء ... اللسان ... س ر د ... س ر ن د
 السرية ... الجارية المتخذ لملك والجماعة ... اللسان ... س ر ر ... س ر ي
 المستعور ... الشر أو نبات ... الصحاح، اللسان ... س ع ر ... ي س ت ع
 السقلاطون ... نوع من الثياب ... اللسان ... س ق ك ط ... س ق ل ط ن
 استكان ... خضع ... اللسان ... س ك ن ... ك ي ن
 السلاء ... السمن ... اللسان ... س ل أ ... س ل
 والسمان ... بائع السمن ... اللسان ... س م م ... س م ن
 السنبس ... السرعة ... اللسان ... س ن ب س ... ن ب س
 السيد ... الذئب ... اللسان ... س و د ... س ي د

(848/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضوع الأول ... الموضوع الثاني
 المسيح ... عيسى عليه السلام ... القاموس ... س ي ح ... م س ح
 المسيل ... المجرى الذي يسيل فيه الماء ... اللسان، القاموس ... س ي ل ... م س ل
 الشوشب ... العقرب ... القاموس، التاج ... ش ب ب ... ش وش ب
 الشجموحي ... الطويل ... القاموس، التاج ... ش ج ج ... ش ج
 والشمحوط ... المفرط طولاً ... اللسان ... ش ح ط ... ش م ح ط
 الشيحان ... الطويل ... اللسان ... ش ح ن ... ش ي ح
 الشيطان ... معروف ... اللسان ... ش ط ن ... ش ي ط
 شعلع ... طويل ... اللسان ... ش ع ل ... ش ع ل ع
 مشنوة ... مبعض ... اللسان ... ش ن أ ... ش ن
 وشنطيان ... المرأة السَّيَّة الخلق ... اللسان ... ش ن ظ ... ش ن ظ ي
 المشارة ... الكردة وهي: الدبرة في المزرعة ... القاموس، التاج ... ش و ر ... م ش ر
 التشويش ... التخليط ... التكملة ... ش وش ... ش ي ش

شيء ... يا شيء مالي: بمعنى التلهف والأسى ... اللسان ... ش ي أ ... ش ي
والصنوت ... الفرد الواحد ... القاموس، التاج ... ص ت ت ... ص ن ت
صداء ... عين عذبة الماء أو بئر ... اللسان ... ص د أ ... ص د د
التصدية ... التصفيق والصوت ... اللسان ... ص د د ... ص د ي
الصيدان ... برام الحجارة ... اللسان ... ص د ن ... ص ي د
الصيدانة ... أرض فليطة صلبة ... اللسان ... ص د ن ... ص ي د
المصرة ... الحفلة ... التاج ... ص ر ر ... ص ر ي
الصليان ... نبات تأكله الإبل ... اللسان، القاموس ... ص ل ل ... ص ل ي
الضيطان ... كثير اللحم ... اللسان ... ض ط ن ... ض ي ط
الضنفند ... كثير اللحم ... اللسان ... ض ف د ... ض ف ن د
الضنء ... الولد والنسل والأصل ... اللسان ... ض ن أ ... ض ن
والمضاهأة ... المشاكلة ... اللسان ... ض ه أ ... ض ه و

(849/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضوع الأول ... الموضوع الثاني
الضهباء ... المرأة ... القاموس، التاج ... ض ه ي ... ض ه ي أ
طثأ ... لعب بالقلة ... اللسان ... ط ث أ ... ط ث
والطريان ... الطبق الذي يؤكل عليه الطعام ... اللسان ... ط ر ر ... ط ر ي
طسيء ... الرجل: اتخيم عن الدسم ... اللسان ... ط س أ ... ط س ي
الطست ... من آنية الصفر ... اللسان ... ط س ت ... ط س س
الطيسل ... السراب ... اللسان ... ط س ل ... ط ي س
طشأة ... صفة للرجل الضعيف ... اللسان ... ط ش أ ... ط ش
وطني ... البعير: لثق طحاله في جنيه ... اللسان ... ط ن أ ... ط ن
وطييء ... اسم قبيلة عربية ... اللسان ... ط و أ ... ط و ي
مطار ... واد بين السراة والطائف ... اللسان ... ط ي ر ... م ط ر
الظأب ... الرجل ... اللسان ... ظ أ ب ... ظ و ب
المظمي ... الذي تسقيه السماء ... اللسان ... ظ م أ ... ظ م
والعنب ... كثرة الماء ... اللسان ... ع ب ب ... ع ن ب

العنيس ... الأسد ... اللسان ... ع ب س ... ع ن ب س
العنبلة ... البظر ... القاموس، التاج ... ع ب ل ... ع ن ب ل
اعتدت ... هيأت ... اللسان ... ع ت د ... ع د د
العنجرة ... مد الشفة ... القاموس، التاج ... ع ج ر ... ح ن ج ر
العندأوة ... العسر الالتواء في الرجل ... التكملة ... ع د أ ... ع ن د
عدان ... عدّان الشباب: أوله وأفضله ... اللسان ... ع د د ... ع د ن
معد ... اسم قبيلة عربية ... اللسان ... ع د د ... م ع د
العيدانة ... النخلة الطويلة ... اللسان ... ع د ن ... ع ود
العُنْصُلُ ... البصل البري أو بصل الفأر ... القاموس، التاج ... ع ص ل ... ع ن
ص ل
العُنْصُوة ... الخصلة من الشعر ... اللسان ... ع ص و ... ع ن ص
العنْصِيّة ... القليل المتفرق من النبات وغيره ... القاموس، التاج ... ع ص و ... ع
ن ص

(850/2)

الكامة ... معناها ... المعجم ... الموضوع الأول ... الموضوع الثاني
العطود ... السير السريع ... اللسان ... ع ط د ... ع ط ود
العنطوان ... الشرير البذيء الفحاش ... اللسان ... ع ظ و ... ع ن ظ
العنقود ... من العنب أو التمر: المتدلي ... اللسان ... ع ق د ... ع ن ق د
العنكث ... ضرب من النبت ... اللسان ... ع ك ث ... ع ن ك ث
عكلد ... خاثر ... اللسان ... ع ك د ... ع ك ل د
المعكاء ... الإبل الغلاظ السمان ... اللسان ... ع ك و ... م ع ك
العلجن ... الناقة الكناز اللحم ... اللسان ... ع ل ج ... ع ل ج ن
العلندد ... الفرس الشديد ... اللسان ... ع ل د ... ع ل ن د
لعل ... حرف ترج ... اللسان ... ع ل ل ... ل ع ل
لعاً لك ... يقال للعائر ليرجع وينتعش ... اللسان ... ع ل ل ... ع ل
والعندليب ... الطائر المغرد ... القاموس، التاج ... ع ن د ل ... ع ن د ل ب
العنوان ... الاسم للكتاب ... اللسان، القاموس، التاج ... ع ن ن ... ع ن

وعاهد ... اسم رجل ... اللسان ... ع ه د ... ع ي ه
المعار ... المنتوف الذنب ... اللسان ... ع ور ... م ع ر
معان ... اسم موضع بالأردن ... اللسان ... ع ون ... م ع ن
معيط ... اسم موضع ... اللسان ... ع وط ... م ع ط
ماء معين ... جار ... اللسان ... ع ي ن ... م ع ن
الغثرة ... شرب الماء بلا عطش ... اللسان ... القاموس، التاج ... غ ث ر ذ ... غ ن ث ر
الغرفى ... قشر البيض ... اللسان ... غ ر ق ... غ ر ق أ
غسان ... قبيلة عربية ... اللسان ... غ س س ... غ س ن
الغيسان ... جدة الشباب ... اللسان، القاموس، التاج ... غ س ن ... غ ي س
الفئة ... الجماعة ... القاموس، التاج ... ف أو ... ف ي أ

(851/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضع الأول ... الموضع الثاني
فجئت ... الناقة: عظم بطنها ... اللسان ... ف ج أ ... ق ج
والفنجلة ... مشية فيها استرخاء ... اللسان ... ف ج ل ... ف ن ج ل
فيحان ... اسم موضع ... اللسان ... ف ح ن ... ف ي ح
فرتنى ... المرأة الفاجرة ... اللسان، التاج ... ف ر ت ... ف ر ت ن
الفرناس ... من أسماء الأسد ... اللسان ... ف ر س ... ف ر ن س
الفيشلة ... الحشفة للعضو المذكر ... التاج ... ف ش ل ... ف ي ش
فطاً ... ضرب بالعصا ... اللسان ... ف ط أ ... ف ط
والنفاطير ... الكأ المتفرق أول النبات ... القاموس ... ف ط ر ... ن ف ط ر
اللفنطيسة ... خبط الخنزير ... اللسان ... ف ط ر ... ف ل س ط
فلسطين ... بلد معروف ... اللسان ... ف ل س ط ... ف ل س ط ن
فينان ... طويل الشعر ... اللسان ... ف ن ن ... ف ي ن
أفاده ... اقتناه أو أعطاه، ضد ... القاموس، التاج ... ق ب ب ... ق ب ن
قبان ... حمار قبان: دوية صغيرة ... اللسان ... ق ب ب ... ق ب ن
اقتن ... انتصب ... القاموس، التاج ... ق ن ت ... ق ن ن
اقتوته ... استخدمته ... اللسان ... ق ت و ... ق و

والقندأوة ... السيء الخلق ... اللسان ... ق د أ ... ق ن د
القندويل ... العظيم الرأس ... القاموس، التاج ... ق د ل ... ق ن د ل
القرية ... الحوصلة ... اللسان ... ق ر ر ... ق ر ي
القسطان ... الغبار ... اللسان ... ق س ط ... ق س ط ن
قضاء ... وصف للدرع الخشنة المجلس ... اللسان ... ق ض ض ... ق ض ي
انقض ... الجدار: تصدع ... اللسان ... ق ض ض ... ق ي ض
قنطريس ... الشديد الضخمة من النوق ... القاموس، التاج ... ق ط ر س ... ق ن
ط ر س
قطوطى ... الطويل الرجلين ... القاموس، التاج ... ق ط ط ... ق ط
وقانى ... شديد الحمرة ... الصحاح ... ق ن أ ... ق ن و

(852/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضوع الأول ... الموضوع الثاني
القندد ... حال الرجل ... اللسان ... ق ن د ... ق ن د د
أقير ... أشد مرارة ... اللسان ... ق ور ... ق ي ر
اكوأل ... قصر ... اللسان ... ك أل ... ك ول
الكنيث ... الصلب ... القاموس، التاج ... ك ب ث ... ك ن ب ث
كنادر ... قصير غليظ شديد ... اللسان ... ك در ... ك ن در
الأكساء ... النواحي ... اللسان ... ك س أ ... ك س
وكلتا ... اسم مفرد معنى التثنية ... اللسان ... ك ل ت ... ك ل
والكيمياء ... الإكسير ... القاموس، التاج ... ك م ي ... ك وم
الكنتي ... الشديد الكبير ... القاموس، التاج ... ك ن ت ... ك ون
الكانون ... الموقد ... اللسان ... ك ن ن ... ك ون
المكان ... الموضوع ... اللسان ... ك ون ... م ك ن
كيت وكيت ... بمعنى: كذا وكذا ... اللسان ... ك ي ت ... ك ي
والمكورى ... القصير العريض اللثيم ... اللسان ... ك ي ر ... م ك ر
اللولب ... سائدة الماء عند فم الصنيور ... القاموس، التاج ... ل ب ب ... ل ول
ب

الثأ ... ما يسيل من بعض الشجر ... اللسان ... ل ث أ ... ل ث ي
واد لآخ ... عميق ... اللسان ... ل خ خ ... ل وخ
اللدة ... الترب ... القاموس، التاج ... ل دي ... ول د
اللذ ... الذي ... الصحاح، اللسان ... ل ذ ذ ... ل ذو
الملطاط ... أعلى حرف الجبل ونحوه ... اللسان ... ل ط ط ... م ل ط
الملطاء ... السمحاق من الشجاج ... اللسان ... ل ط و ... م ل ط
اللفاء ... التراب، والشيء القليل ... القاموس، التاج ... ل ف أ ... ل ف ي
الملقة ... الصفاة الملساء ... اللسان ... ل ق و ... م ل ق
اللات ... اسم صنم ... اللسان ... ل وه ... ل وي
مؤتة ... اسم أرض وعزوة ... اللسان ... م أت ... م وت

(853/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضع الأول ... الموضع الثاني
المأس ... الذي لا يلتفت إلى موعظة أحد ... اللسان ... م أس ... م وس
ميداء ... سنن الطريق ... اللسان ... م دي ... م ي د
مران ... موضع بالحجاز ... اللسان ... م ر ر ... م ر ن
المران ... الرماح الصلبة ... اللسان ... م ر ر ... م ر ن
المري ... والمري: الذي يؤتد به ... اللسان ... م ر ر ... م ر
ومارية ... المرأة البيضاء البراقة ... القاموس، التاج ... م ري ... م ور
ميسون ... اسم امرأة ... اللسان ... م س ن ... م ي س
الماطرون ... اسم موضع ... اللسان ... م ط ر ... م ط ر ن
يتمطى ... يتبختر ... اللسان ... م ط ط ... م ط ي
الملء ... والمكو: جحر الثعلب والأرنب ... اللسان ... م ك أ ... م ك
وميكائيل ... من الملائكة ... القاموس، التاج ... م ك أل ... م ك ي
مندد ... موضع ... اللسان ... م ن د د ... ن د د
مهين ... ضعيف حقير ... اللسان ... م هن ... ه ون
الموسى ... آلة الخلاقة ... اللسان ... م وس ... وس ي
المومة ... المفازة الواسعة ... اللسان ... م وم ... م وم ي

الماوية ... المرأة ... اللسان ... م وه ... م و
وئثر ماهة ... وميهة: كثير الماء ... اللسان ... م وه ... م و
والمينا ... جوهر الزجاج، ومرسى السفن ... القاموس، التاج ... م ي ن ... ون ي
النبي ... الذي أنبأ عن الله ... الصحاح، اللسان ... ن ب أ ... ن ب
والمنسأة ... العصا ... اللسان ... ن س أ ... ن س
والنواقي ... الملاحون في البحر الواحد نوي ... اللسان ... ن وت ... ن ت ي
التناوح ... التقابل ... اللسان ... ن وح ... ن ح
وهات ... أعطني ... اللسان، القاموس، التاج ... ه ت و ... ه ي ت

(854/2)

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضوع الأول ... الموضوع الثاني
الهدأة ... موضع بين مكة والمدينة ... اللسان ... ه د أ ... ه د ه
الهملع ... الرجل السريع ... اللسان ... ه ل ع ... ه م ل ع
الهيلمان ... الكثير ... اللسان ... ه ل م ... ه ي ل
الهميان ... المنطقة ... اللسان ... ه م ن ... ه م ي
ياهناه ... بارجل ... اللسان ... ه ن ن ... ه ن
وهالة القمر ... دائرة القمر ... اللسان ... ه ول ... ه ي ل
هيان ... ماهيان هذا الأمر: ما شأنه ... اللسان ... ه ون ... ه ي
وهئت لك ... قالت: هئت لك: تهيأت ... اللسان ... ه ي أ ... ه ي ت
اليهير ... اللجاجة والتمادى في الأمر ... اللسان ... ه ي ر ... ه ي ر
هيان ... من لا يعرف ... اللسان ... ه ي ن ... ه ي ي
الأول ... ضد الآخر ... القاموس، التاج ... و أ ل ... و و ل
الوجية ... جراد يدق ثم يلت بسمن ... اللسان ... و ج أ ... و ج ي
الوراء ... الآخر ... القاموس، التاج ... و ر أ ... و ر ي
ويلمة ... رجل ويلمة: داهية قاهر لقرنه ... اللسان ... و ل م ... و ي
وأوماً ... أشار برأسه أو بيده ... الصحاح، اللسان ... و م أ ... و م ي

(855/2)

ب- ومما جاء في ثلاثة مواضع:

الكلمة ... معناها ... المعجم ... الموضوع الأول ... الموضوع الثاني ... الموضوع الثالث
الملائكة ... جمع ملك؛ وهو معروف ... اللسان، والتاج ... أل ك ... ل أك ... م ل
ك

الإمدان ... الماء على الأرض؛ وهو موضع أيضا ... القاموس، التاج ... أم د ... م د
د ... م م د

المؤونة ... القوت ... اللسان ... أون ... م أن ... م ون
النبیثة ... تراب يخرج من بئر أو نهر ... اللسان ... ب و ث ... ب ي ث ... ن ب
ث

الترتب ... الأمر الثابت والتراب ... اللسان ... ت ر ب ... ت ر ت ب ... ر ت
ب

الترية ... اسم ما تراه الحائض عند الاغتسال ... اللسان ... ت ر ی ... ر أى ... ور
ی

التولج ... كناس الظبي ... اللسان ... ت ل ج ... د ل ج ... ول ج
المخارة ... الصدفة ... اللسان ... ح ور ... ح ي ر ... م ح ر
الديديون ... اللهو أو الباطل ... اللسان ... د ب ب ... د ب ن ... د د ن
الذرية ... نسل الثقلين ... اللسان ... ذ ر أ ... ذ ر ر ... ذ ر ي
المرفثن ... أي نفر ثم سكن ... اللسان ... ر ف أ ... ر ف ن ... م ر ف ن
السنة ... العام ... اللسان ... س ن ت ... س ن ه ... س ن
والصاة ... ما يخرج من الشاة بعد ولادتها ... اللسان ... ص وأ ... ص وي ... ص
ي أ

الطاردي ... الثابت ... اللسان ... ط دي ... ط ود ... وط د
انقاض ... الجدار أو البنات: تصدع ... القاموس، التاج ... ق ض ض ... ق
وض ... ق ي ض
اللات ... اسم صنم ... القاموس ... ل ت ت ... ل وه ... ل وي

المبحث الثالث: تضخيم حجم معاجم القافية
سجّل الباحثون المعاصرون في زماننا على المعجم العربيّ بعامةٍ عدداً من الملحوظات،
وعدّوها من مشكلات المعجم العربيّ؛ التي يمكن معالجتها بإعادة الترتيب أو تهذيبه، أو
بالحذف الكلّي أو الجزئيّ، أو بالإضافة، أو بالتحقيق، أو بالاستدراك، أو بالتّصحيح¹.
ومن أهمّ تلك المشكلات:
صعوبة التّرتيب والتّبويب في بعض المعاجم.
اتّساع المعاجم.
الحشو والاستطراد.
إهمال التّرتيب الدّاخليّ للمادّة الواحدة.
التكرار في الصّيغ أو المشتقّات داخل المادّة الواحدة.
التّصحيّف والتّحريف.
قصور التعريف².
على أنّه ليس من أهداف هذا البحث سبر غور هذه المشكلات

-
- 1 ينظر: المعجم العربيّ: بحوث في المادّة والمنهج والتّطبيق 263.
 - 2 ينظر: الجاسوس 5-36، والمعجم العربيّ 749-759، والبحث اللّغويّ عند العرب 295-300، والمعاجم العربيّة المجنّسة 222-224، والمعجم العربيّ: بحوث في المادّة والمنهج والتّطبيق 266-271.

(857/2)

جميعاً، والخوض فيها بالتّفصيل والتّحليل، والكشف عن أسبابها ووضع الحلول لها،
ولكنّه يكتفي منها لما له صلةٌ وثيقةٌ باتّساع معاجم القافية؛ ممّا يسمّيه بعضهم:
تضخّماً¹، أو حشواً²، أو لغواً³.
إنّ اتّساع معاجم القافية حقيقةٌ غير منكورة؛ أثبت بعض الباحثين المعاصرين جوانب
منها.
وأشير - هنا - إلى بعض ما ذكره، وأضيف ما عساه فاتهم ممّا يعدّ أثراً لتداخل
الأصول، وانعكاساً غير مباشرٍ له؛ فصفاة القول في ذلك أنّ اتّساع معاجم القافية
مردودٌ إلى أمرين:

أحدهما: الحشو.

والآخر: التكرار.

أما الأول - وهو الحشو - فقد عدّوه من مآخذ المعاجم العربية القديمة وعيوبها التي يحسن التخلص منها في المعاجم الجديدة؛ فأصحاب المعاجم أرادوا - لحرصهم الشديد - أن يجمعوا اللغة بواضحها وغريبها ونادرها ولغاتها، وأن يجمعوا معها معارف العرب، أو التواحي المختلفة من الثقافة العربية؛ فربّما دفعهم ذلك إلى حشو معاجمهم "بالإعلام العربية، والأعجمية، وأسماء الأماكن، والقصص والخرافات، والمفردات

1 ينظر: المعاجم العربية المجلد 224.

2 ينظر: المعجم العربي 750.

3 ينظر: المعجم العربي: بحوث في المادة والمنهج والتطبيق 269.

(858/2)

الطبيّة، والاصطلاحات الغريبة، حتّى مصطلحات ضرب الرمل، والأمر الأجنبيّة، من الإسرائيليات، والروميّات، والهنديّات"1 ممّا كاد يخرجها عن طبيعتها، ويبعدها عن حقل اختصاصها؛ فاقتربت معاجمهم ممّا نسمّيه اليوم: الموسوعات ودوائر المعارف2؛ بل إنّ بعض المعاصرين كان يراها موسوعات حقّاً3.

ولعلّ نظرة الإنصاف تعفي معجميّنا القدامى من كثيرٍ من هذا اللوم؛ فلا بأس فيما صنعوه بذكرهم بعض المعارف العربية؛ التي نعدّها - اليوم - خارج اهتمامات المعجم؛ بحسب الحدود التي أصبحنا نرى أن يقيّد بها المعجم اللّغويّ؛ وهي معايير حديثة لم تكن معروفة من قبل، أو لم يكن القدامى يرونها؛ فمن الظلم - إذن - أن نحاسبهم على ضوء مناهج تختلف عن مناهجهم؛ إذ كانوا لا يفرّقون بين المعاجم والموسوعات؛ وهو ما يناسب زمانهم.

والمهم - هنا - أن أقول: إنّهُ ليس للتداخل أثرٌ ظاهرٌ في هذا النوع؛ وهو الحشو.

أما الثاني؛ وهو التكرار؛ فهو على نوعين:

أحدهما: تكرار الكلمة داخل المادّة الواحدة.

1 المعجم العربي 750.

2 ينظر: البحث اللغوي عند العرب 300.

3 ينظر: مناهج التأليف عند العلماء العرب 731، 737.

(859/2)

والآخر: تكرار الكلمة في أكثر من مادة (أصل).
فالأول تكرار المشتقات أو الصيغ داخل المادة الواحدة؛ لعدم اتّخاذهم منهجاً معيناً في التّرتيب الداخليّ للمادة. وقد نبّه عليه الشّدياق، في تعقّبه الفيروزآبادي؛ وهو أنّه كثيراً ما يذكر لفظاً من مادة واحدة، ثمّ يعيده؛ لعدم ترتيبه المشتقات؛ كقوله في أول مادة (ج ل ل): "الجلل - محرّكة: العظيم والصّغير؛ ضدّ" ثمّ قال بعد سطور عديدة: "والجلل - محرّكة: الأمر العظيم، والحين الحقير، ضدّ" 1 وهما شيء واحد، كما ترى؛ وإن أوهمت عبارته الأولى والثانية تقييداً 2.

ولا يكاد يخلو معجم من معاجم القافية من مثل هذا؛ ولا سيّما (لسان العرب) لابن منظور الذي ظهرت فيه هذه الظاهرة في أجلى صورها، ولا غرابة في ذلك؛ فهو ينقل موادّ كاملة من معاجم مختلفة.

أمّا الآخر؛ وهو تكرار الكلمة بما يشتمل عليه من معانٍ في أكثر من موضعٍ قد تصل إلى ثلاثة أو أربعة - كما تقدّم في المبحث السّابق - فهو من أهمّ الأسباب المؤدّية إلى اتّساع معاجم القافية؛ وهو نتيجة طبعيّة لوضع الكلمة في غير موضع. ولعلّي لا أبالغ إن قلت: إنّ هذا النوع يفوق ما تقدّم في أثره في اتّساع المعاجم. ويكفي أن نعود بالذاكرة إلى ما ورد في موضعين أو أكثر ممّا

1 ينظر: القاموس (جلل) 1264.

2 ينظر: سرّ اللّيال 17، والجوانب اللّغويّة عند أحمد فارس الشّدياق 154.

(860/2)

رصد البحث بعضه وأورده في قائمة في ذيل المبحث السّابق - لنذكر الحجم الحقيقيّ للاتّساع الذي أصاب معاجم القافية؛ فكثيرٌ من تلك الكلمات أعيدت بشرحها، وبكلّ ما تحويه من معانٍ، ولغاتٍ، وشواهد، وحكاياتٍ، وأقوالٍ، وآراءٍ، وردودٍ، ممّا يطول في

كثير من الأحيان.

وأكتفي من هذا بثلاثة أمثلة:

أ- ذكر ابن منظور في مادة (ع ن ن) نقلاً عن الأزهرى أنّ العنوان: الأثر، ومنه قولهم: عَنَنْتُ الكتاب، وعَنَيْتُهُ إذا عَنَوْتُهُ، أبدلوا من إحدى التّونات ياءً، وأشار إلى تعليل تسميته، وأنّه سَمِيَ عنواناً؛ لأنّه يعنّ الكتاب من ناحيته، وأصله عُنَانٌ، فلمّا كثرت التّونات قلبت إحداها واواً. ونقل عنهم قولهم للرجل؛ الذي يعرض ولا يصرح: قد جعل كذا وكذا عنواناً لحاجته؛ وأنشد:

وَتَعْرِفُ فِي عُنُونِهَا بَعْضَ حَقِّهَا ... وَفِي جُوفِهَا صَمْعَاءُ تَحْكِي الدَّوَاهِيَا

ثم انتقل إلى النقل عن ابن برّي. وأعاد معنى العنوان؛ وهو الأثر؛ واستدلّ بقول الشاعر:

وَحَاجَةٌ دُونَ أُخْرَى قَدْ سَنَحْتُ بِهَا ... جَعَلْتُهَا لِلَّتِي أَحَقَّتْ عُنُوناً

قال: وكلما استدلت بشيءٍ تظهره على غيره فهو عنوانٌ له؛ كما قال حسان بن ثابت يرثي عثمان - رضي الله عنهما -.

صَحَّوْا بِأَشْطَ عُنُونُ السُّجُودِ بِهِ ... يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وَقُرْآناً

ثم عاد إلى النقل عن الليث بواسطة الأزهرى، وذكر أنّ: العلوان لغةٌ في: العنوان، وهي غير جيّدة، وذكر أنّ ضمّ العين في: العنوان هي

(861/2)

اللغة الفصيحة 1.

وقد أعاد ابن منظور كلامه في (العنوان) في مادة (ع ن و) 2 في باب المعتلّ، ولكنّه اختصر قليلاً في الشرح، وكان يكفيه ما جاء في الأصل الأوّل، وهو مكانه.

ب- ذكر ابن منظور - أيضاً - في مادة (ع ل ل) (لعلّ) و (لعلّ) بالكسر؛ ومعناها: التّوقع لمرجوّ أو مخوفٍ، واستدلّ بقول العجاج:

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

وذكر أنّهما بمعنى: علّ، ونقل عن بعض التّحويين أنّ اللّام في لعلّ زائدة مؤكّدة، وأنّ الأصل: علّ، وأمّا سببويه فجعلها حرفاً واحداً غير مزيد، وحكى عن أبي زيد أنّ لغة عقيل: لعلّ زيدٍ منطلقٌ - بكسر اللّام - من لعلّ، وجرّ الاسم بعدها، واستدلّ بقول كعب بن سويد الغنوي:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتَ ثَانِيًا ... لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ
وحكى عن الأخفش أنَّ أبا عبيدة سمع لام: لعلَّ مفتوحةً في لغة من يجزّ بها؛ في قول
الشاعر:

لعلَّ الله يُمكنُنِي عَلَيْهَا ... جَهَارًا من زُهَيْرٍ أو أُسَيْدٍ
وهكذا استمرَّ في حديثه عنها مورداً حكايات وآراء لبعض العلماء

1 ينظر: اللسان 294/13، 295.

2 ينظر: اللسان 106/15.

(862/2)

كسيبويه، وأبي عبيدة وابن بري¹.
ثم أعاد ابن منظور كثيراً ممّا قاله هنا في أصل آخر؛ وهو (ل ع ل) على الرغم من أنّه
نصّ فيه - أيضاً - على زيادة اللام الأولى². وكان حسبه ما جاء في الأصل الأول؛
وإن كان ثمة جديد فمكانه هناك - أيضاً -.
هـ - ذكر الزبيدي في مادة (م وس) موسى: آلة الحلاقة، ونقل كلاماً طويلاً فيها
يتصل بمعناها واللغات فيها؛ كالصّرف وعدم الصّرف، والتذكير والتأنيث، وتصغيرها،
والخلاف في وزنها، وأصالة ميمها، فذكر أنّ الميم أصلية؛ وهي - عند بعضهم - زائدة،
وأنّ وزنها على الرأي الأول (فُعَلَى) وعلى الثاني (مُفَعَّل).
وقد تخلّل ذلك عددٌ من التّقول والحكايات عن العلماء؛ كالليث، وأبي عمرو بن العلاء،
والكسائي، والبيزدي، وابن السكّيت، وابن السّراج، والجوهري³.
ثمّ أعاد أكثر ما ذكره في موضع آخر؛ وهو (وس ي) ⁴. ومثل هذا كثيرٌ، والفرق بين
الموضعين في طول المادّة أو قصرها.

1 ينظر: اللسان 473/11، 474.

2 ينظر: اللسان 607/11.

3 ينظر: التاج 251/4.

4 ينظر: التاج 390/10، 391.

(863/2)

وثمة بابٌ - وهو المهموز - أعيد كثيرٌ ممّا جاء فيه في بابٍ آخر؛ وهو المعتلّ؛ كما هو ظاهرٌ في جميع معاجم القافية ممّا وقفت عليه منها. وممّا جاء مكرراً في البابين - المهموز والمعتلّ - من فصل الرّاء وحده من (لسان العرب) :

رَبَّاتِ الْأَرْضُ وَرَبَّتْ: ارتفعت.

رَتَأَ الْعُقْدَةَ وَرَتَاها: شَدَّها.

رَثَّاتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا، وَرَثَتْه: مدحته بشعرٍ بعد موته.

الرَّثِيئَةُ والرَّثِيئَةُ: الحمق.

أَرْجَأَتِ الْأَمْرَ وَأَرْجَيْتُهُ: أَخْرَجَتْه.

رَدَّاهُ بِحَجَرٍ وَرَدَّاهُ: رَمَاهُ بِهِ.

الْمِرْدَاةُ وَالْمِرْدَاةُ: الْحَجَرُ الَّذِي لَا يَكَادُ الرَّجُلُ الضَّابِطُ يَرْفَعُهُ بِيَدَيْهِ.

رَزَأَ فُلَانٌ فُلَانًا وَرَزَاهُ: بَرَّهَ.

الرَّشَاةُ والرَّشَاةُ: عُشْبَةٌ تَشْبَهُ الْقَرْنُوءَ.

الرِّفَاءُ: الْإِلْتِمَامُ وَالْإِتِّفَاقُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: رَفَّاهُ تَرْفِيَةً، وَرَفَّاهُ؛ إِذَا قَالَ لَهُ: بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ.

رَقَّاهُ فِي الدَّرَجَةِ، وَرَقَّى فِيهَا: صَعَدَ.

رَمَأَ الْخَبَرَ، وَرَمَاهُ: طَنَّهُ وَقَدَّرَهُ.

الرَّنَاءُ والرَّنَاءُ والرَّنَاءُ: الصَّوْتُ.

تَرْهِيَّاتِ السَّحَابَةِ: تَحَرَّكَتْ وَاضْطَرَبَتْ وَتَهَيَّأتَ لِلْمَطَرِ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي أَرْضٍ لَهُ؛

(864/2)

إِذْ مَرَّتْ بِهِ عَنَانَةٌ تَرْهِيئاً؛ فَسَمِعَ فِيهَا قَائِلًا يَقُولُ: إِنِّي أَرْضُ فُلَانٍ فَاسْقِيهَا¹.

ونحو هذا في سائر الفصول السبعة من باب الهمزة؛ إذ ندر أن تأتي مادّة في باب الهمزة من معاجم القافية ليس فيها شيءٌ مكرّرٌ في نظيرها من باب المعتلّ. ولا شك أن في هذا وأمثاله ممّا تقدّم من غير المهموز - إسهاماً في اتّساع معاجم القافية وتضخّمها؛ وهو من نتائج وضع الكلمة في موضعين أو أكثر بسبب تداخل الأصول.

والذي يراه البحث - لتلافي ما أصاب معاجم القافية من اتّساع؛ لوضع الكلمة في موضعين أو أكثر - أن يكتفى بوضعها في أصلها، أو في أرجح الأصلين، ولا بأس في أن

يحال عليها في الأصل المرجوح؛ على نحو ما تقدّم بيانه في المبحث السابق.

1 ينظر: غريب الحديث للحريّ 679/1، والتهاية 286/2، 313/3.

(865/2)

الباب الخامس: أثر التداخل في النقد المعجمي

الفصل الأول: النقد المعجمي عن القدامى

(تمهيد) الفصل الأول

...

الفصل الأوّل: النّقد المعجميّ عند القدامى

تمهيد:

أسهم تداخل الأصول في نشاط النّقد المعجميّ إسهاماً بيّناً، على امتداد ألف عامٍ أو يزيد؛ وتركز ذلك في معاجم القافية بوجهٍ خاصّ، وانحصر جلّ نقد الأصول فيها؛ لشهرة هذه المدرسة؛ ولظهور أثر التداخل فيها، أكثر من غيرها من المدارس. وآية ذلك أنّ بعض معاجم القافية أثرت حركة التّأليف المعجميّ، بما دار فيها من نشاطٍ تأليفيّ؛ كالشرح، والتذييل، والتعليق، والاختصار، والنقد، والدّفاع. ويأتي (الصّحاح) للجوهريّ في طليعة هذه المعاجم، وهو يعدّ حجر الزّاوية في مدرسة القافية؛ ففيه ظهرت معالم هذه المدرسة في أبعث صورها، وعلى يدي مؤلّفه اكتملت معالمها، وأخذت وضعها التّهائيّ؛ الذي سار عليه من أتى بعده؛ ليسر منهجه وسهولته. ولعلّ ممّا ساعد على اشتهار هذا المعجم التزام مؤلّفه ما صحّ له من اللّغة؛ حتّى وصفه بعض العلماء بأنّه بمنزلة (صحيح البخاريّ) بالنّسبة إلى باقي الصّحاح، دون غيره من كتب اللّغة الصّحاح¹ مع توسّطه بين الإطالة المملّة والاختصار المخلّ، فوجد فيه المرتاد بغيته؛ وخفّ حمّله على طلبة العلم، فتداولوه. فلا عجب أن يكون شغل العلماء وطلبة العلم في الأمصار؛ إذا قدم عالمٌ إلى بلدٍ سأله أهله عن (الصّحاح) كما صنع المصريّون مع ابن القطّاع، في أواخر القرن الخامس؛ بعد أن رأى صدق

1 ينظر: إضاءة الرّاموس 15/1، 16.

(871/2)

رغبتهم فيه، وكثرة اشتغالهم به؛ فركب عليه طريقاً، ورواه لهم¹، وعلق عليه تقييدات. ولا يعني هذا أن (الصّحاح) مبرأً من المآخذ؛ شأنه في ذلك شأن أيّ عملٍ بشريٍّ؛ فقد أخذ عليه جملةٌ من الأمور ذكرها²، من بينها ملحوظاتٌ صرفيّةٌ متنوّعةٌ؛ كثيرٌ منها في الأصول المتداخلة؛ مع أنّ الجوهريّ كان يوصف بأنه "خطيب المنبر الصّرفيّ، وإمام الحراب اللّغويّ"³.

ونسطيع: أن نقول - في الجملة - إنّ هذا المعجم لقي عنايةً فائقةً من العلماء، وأخذت هذه العناية أشكالاً خمسةً؛ هي:

- 1- التّقد.
 - 2- التّذييل والاستدراك.
 - 3- التّعليق والتّحشية.
 - 4- الاختصار.
 - 5- الجمع بينه وبين غيره من المعجمات.
 - 6- التّرجمة.
- ويعيننا - في هذا المقام - النوع الأوّل وهو النّقد، وكتب النّقد تدور على عناصر؛ من أهمّها التّصريف؛ ولا سيّما تداخل الأصول، وما

1 ينظر: مقدمة الصّحاح 155.

2 ينظر: المزهّر 390/2، والمعجم العربيّ 500-502، والمعجم اللّغويّ 108-113.

3 ينظر: مقدّمة الصّحاح 116.

(872/2)

يترتّب عليه؛ كوضع الكلمة في غير موضعها، أو وضعها في موضعين، أو أكثر. وأعرض فيما يلي لأهمّ كتب النّقد المعجميّ التي كان (الصّحاح) محورها:

1- حواشي الصّحاح:

لأبي الحسن عليّ بن حمزة (ت 430؟) وأفاد منها الصّفديّ؛ فيما انتقده على الجوهريّ¹.

2- تعليقات على الصّحاح:

لأبي سهلٍ محمد بن عليّ الهروي - (ت 433؟) لعلّه كتبها على نسخته من (الصّحاح) التي كتبها بخطّه 2 وقد تضمّنت هذه التعليقات بعض الإشارات النّقديّة في التّدخل؛ وأفاد منها الصّفديّ 3 وكانت من مصادر الرّبيديّ 4.

3- حواشي الصّحاح:

لعلّي بن جعفر السّعديّ؛ المعروف بابن القطّاع (ت 515؟) ونقد فيها الجوهريّ، ولم يتمّها.

4- قيد الأوابد من الفوائد:

1 ينظر: نفوذ السّهم 3أ.

2 ينظر: بغية الوعاة 190/1.

3 ينظر: نفوذ السّهم 3 أ.

4 نظر: الرّبيديّ في كتابه تاج العروس 279.

(873/2)

لأبي الفضل أحمد بن محمد الميдавّي (ت 518؟) وذكر العطار أنّه نقد فيه الجوهريّ 1 وذكر بروكلمان أنّ فيه عرضاً لموادّ الصّحاح، مع مقابلتها بتفسيراتٍ مختلفةٍ من (تهذيب اللغة) للأزهريّ 2.

5- التّنبية والإيضاح:

لأبي محمد عبد الله بن برّي المصريّ (ت 582؟) وهو من أهمّ الكتب؛ التي ألّفت عن (الصّحاح) وتضمّنت نقداً بارزاً له. وسيأتي الكلام عن هذا الكتاب؛ إن شاء الله.

6- الإصلاح لما وقع من الخلل في الصّحاح:

جمال الدّين عليّ بن يوسف القفطيّ (ت 646؟) 3 وهو نقدٌ للصّحاح، وإصلاحٌ لما فيه من خللٍ. ولا نعلم - على وجه الدّقة - طبعة نقداته 4؛ وإن كنّا لا نستبعد أن تشتمل على مآخذ في التصريف، وما

1 ينظر: مقدمة الصّحاح 183.

2 ينظر: تاريخ الأدب العربيّ 262/2.

3 ينظر: معجم الأدباء 187/15، وشذرات الذهب 236/5.

4 ذكر أحمد عبد الغفور عطار أنّ الكتاب حقّق على يد محمّد أبي الفضل إبراهيم (ينظر: مقدّمة الصّحاح 183) ولم أهتمّ إليه بعد طول البحث. وسؤال أهل العلم والتّخصص، والرّاجح أنّه ممّا فقد من مؤلّفات القفطيّ، فقد راجعت كتاب ((إنباه الرواة)) للقفطيّ؛ وهو من آخر ما حقّقه الشّيخ أبو الفضل، وجاء بعد ظهور مقدّمة الصّحاح بنحو ثمانية وعشرين سنة. وقد كتب له المحقّق مقدّمة ضافية أتى فيها على حياة القفطيّ، وأحصى مؤلّقاته، وفصّل الحديث عنها، وذكر منها هذا الكتاب؛ وسماه (إصلاح خلل الصّحاح) (علّق عليه بقوله: "ذكره ياقوت والسيوطي في بغية الوعاة، وابن العماد، وصاحب كشف الظّنون" (ينظر: إنباه الرواة، مقدّمة الملقّ 22/1) فلم يشر - من قريب أو بعيد - إلى أنّه حقّق الكتاب، أو رآه مخطوطاً، أو سمع عن وجوده؛ بل إنّ كان يشكو من ضياع أكثر مؤلّفات القفطيّ، وكان حريصاً على ذكر ما حقّق منها، والنّصّ على أسماء محقّقيها، وأماكن طبعتها؛ وكان يذكر النسخ الخطيّة لما عرفه منها.

(874/2)

يتّصل بالأصول؛ لأنّها من أهمّ ما أخذ على صاحب (الصّحاح).

7- نفوذ على الصّحاح:

لأبي العباس أحمد بن محمّد الأزديّ الأندلسيّ؛ المعروف بن الحجاج الإشبيليّ (ت 651؟) 1.

8- نور الصّباح في أغلاط الصّحاح:

لأبي الفضل محمّد بن عمر بن خالد القرشيّ؛ من علماء القرن السّابع الهجريّ. وفي كتابه هذا نقدٌ للصّحاح، وبيان بعض ما وهم فيه الجوهريّ من تصحيّفات، وفيه تنبيهاتٌ صرفيّةٌ مختلفةٌ 2.

9- نفوذ السّهم فيما وقع للجوهريّ من الوهم:

خليل بن أيبك الصّفديّ (ت 764؟) وسيأتي الكلام عنه مفصّلاً؛ - إن شاء الله -.

7- غوامض الصّحاح:

للصّفديّ - أيضاً - وفيه نقدٌ للصّحاح؛ إذ استخرج منه ما في

1 ينظر: بغية الوعاة 359/1، وابن الحاجّ التّحويّ 26.

2 ينظر: مقدّمة الصّحاح 184.

(875/2)

أصوله من غموضٍ أو صعوبةٍ في ردّ بعض الكلمات إلى أصولها؛ وبخاصّةٍ لدى من لم يتمرّس بالتّصريف وشعابه. وقد أعاد ترتيب مادّته على نظامٍ آخر؛ ناظراً إلى الكلمة من أولّها إلى آخرها؛ دون تجريدٍ ما فيها من زوائد. وكان ينصّ في كلّ مادّةٍ على موضعها، أو المواضع التي وردت فيها (الصّحاح) وقد نشر الكتاب - مؤخّراً - بتحقيق عبد الإله نبهان. وثمّة معاجم لم يكن الغرض الأوّل من تأليفها التّقد؛ ومع ذلك حوت قدراً صالحاً من التّقيدات على الصّحاح؛ بسبب تداخل الأصول فيه؛ ومن أبرز هذه المعاجم:

1- التّكملة والدّيل والصّلة:

للحسن بن محمّد بن الحسن الصّغايّ (ت 650؟) وسيأتي الحديث عنه - إن شاء الله.

2- القاموس المحيط:

لمجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزاباديّ (ت 817؟) وسيأتي الحديث عنه - أيضاً.

ولم يكن (الصّحاح) وحده الذي استأثر بالنّشاط المعجميّ التّقديّ، فثمّة معجمٍ آخر اجتذب إليه اهتمام المعجمين؛ وهو (القاموس المحيط) للفيروزاباديّ؛ فعلى الرّغم من أنّ العلماء وطلبة العلم تلقّوا هذا المعجم بالقبول والاستحسان؛ لم يسلم من التّقد؛ فصرف بعض العلماء جانباً من جهودهم لنقده.

ويندرج تحت هذا الجانب كتبٌ ألّفت للردّ على المجد، والانتصار للجوهريّ فيما أخذه عليه صاحب (القاموس) ومن أهمّ الكتب التي انبرت للتّقد:

(876/2)

1- كسر التّاموس في نقد القاموس:

لعبد الله بن شرف الدّين الحسينيّ اليمينيّ (ت 973؟) وذكره الشّوكانيّ، ونصّ على أنّه اعترض فيه على (القاموس) 1 ولا نعرف - على وجه الدّقة - حقيقة هذه الاعتراضات.

2- القول المأثورُ يفتحُ مُغلّق القاموس:

لِبَدْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ الْقُرَافِيِّ (1008؟) وَفِيهِ تَنْبِيهَاتٌ وَانْتِقَادَاتٌ لِلْأُصُولِ الْمُتَدَاخِلَةِ، جَمَعَهَا مِنْ حَاشِيَتَيْ عَبْدِ الْبَاسِطِ سَبْطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ سِرَاجِ الدِّينِ الْبُلْقِينِيِّ، وَسَعْدِيِّ الرُّومِيِّ؛ مُفَتِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ؛ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ 2.

3- بَهْجَةُ النَّفُوسِ فِي الْمُحَاكِمَةِ بَيْنَ الصَّحَاحِ وَالْقَامُوسِ:
لِلْقُرَافِيِّ - أَيْضاً - وَفِيهِ مُوَازَنَةٌ بَيْنَ الْمُعْجَمَيْنِ؛ مَعَ التَّرْكِيزِ عَلَى مَا انْتَقَدَهُ الْمُجَدُّ عَلَى صَاحِبِ (الصَّحَاحِ) 3.

4- النَّامُوسُ:
مُلَاءً عَلَى بْنِ سُلْطَانَ الْقَارِيَّ الْهَرَوِيِّ؛ نَزِيلِ مَكَّةَ (ت 1014؟) وَفِيهِ اسْتِذْرَاكٌ عَلَى (الْقَامُوسِ) وَ (الصَّحَاحِ) وَنَقْدٌ هُمَا؛ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ؛ مِنْهُمْ: ابْنُ الطَّيِّبِ الْفَاسِيُّ، وَالشَّهَابُ الْحَفَّاجِيُّ 4.

1 ينظر: البدر الطالع 383/1.

2 ينظر: القول المأموس 3.

3 ينظر: كشف الظنون 1310/2، والمعجم العربي 606.

4 ينظر: التاج 3/1.

(877/2)

5- الدُّرُ اللَّقِيطُ فِي أَغْلَاطِ الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ

لِدَاوُدَ زَادَهُ (ت 1031؟) وَسَيَّأَتِي الْكَلَامُ عَنْهُ مُفَصَّلاً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

6- الْعَنْقَاءُ الْمَغْرِبُ الْوَاقِعُ فِي الْقَامُوسِ:

لَأَبِي الْفَتْحِ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّنُوشِيِّ (ت 1025؟) وَرَدَّ فِيهِ عَلَى صَاحِبِ (الْقَامُوسِ) فِيمَا خَطَأَ فِيهِ الْجَوْهَرِيُّ 1.

7- الْقَوْلُ الْمَأْنُوسُ فِي الاسْتِذْرَاكِ عَلَى الْقَامُوسِ:

لِرَبِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ الْمَنَافِيِّ (1031؟) وَتَضَمَّنَ بَعْضَ الْانْتِقَادَاتِ لِلْأُصُولِ، وَرَدَّ عَلَى الْمُجَدِّ فِي بَعْضِ مَا أَخَذَهُ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ، وَوَصَلَ فِيهِ إِلَى حَرْفِ الدَّالِ، وَقِيلَ: السِّينِ، وَلَمْ يُكْمِلْهُ 2 وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الشَّدِياقُ كَثِيراً فِي (الْجَاسُوسِ) .

8- مَرْجُ الْبَحْرَيْنِ:

لِلْقَاضِي أُوَيْسِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بـ (وَيْسِي) (ت 1037؟) أَجَابَ فِيهِ عَنْ اعْتِرَاضَاتِ

الْفَيْرُوزَابَادِي عَلَى صَاحِبِ (الصَّحَاح) وَلَمْ يَتِمَّه٣.

9- رَجُلُ الطَّائِفِ فِي شَرْحِ الْقَامُوسِ:

لِمُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ عَبْدٍ [رَبِّ] الرَّسُولِ الْحُسَيْنِيِّ الْبَرْزَنْجِيِّ (ت):

1 ينظر: مقدمة الصحاح 190، ومعجم المعاجم 238، 239.

2 ينظر: مقدمة الصحاح 190.

3 ينظر: كشف الظنون 1308/2، والبلغة في أصول اللغة 445.

(878/2)

1103؟) وَفِيهِ دِفَاعٌ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ 1.

10- النَّامُوسُ عَلَى الْقَامُوسِ:

لِمُحَمَّدِ الْأَمِينِ بْنِ فَضْلِ اللَّهِ الْمُجَبِّي (1111؟) وَهُوَ حَاشِيَةٌ عَلَى الْقَامُوسِ، وَذَكَرَهُ
الْمُرَادِيُّ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَكْتَمِلْ 2 وَذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ بِأَشَا 3 وَنَصَّ الْعَطَّارُ عَلَى أَنَّ فِيهِ رَدًّا
عَلَى مَا أَخَذَهُ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ 4.

11- الطَّرَازُ الْأَوَّلُ فِيمَا عَلَيْهِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الْمُعَوَّلُ:

وَيُسَمَّى - طَرَّازُ اللَّغَةِ - لِلسَّيِّدِ عَلِيِّ حَانَ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ مَعْصُومِ الْحُسَيْنِيِّ الْمَدِينِيِّ (ت):
1117؟) وَذَكَرَ الْعَطَّارُ "أَنَّهُ نَقَدَ فِيهِ الْقَامُوسَ، وَآخَذَ الْفَيْرُوزَابَادِيَّ عَلَى إِهْمَالِ ضَبْطِ مَا
يَجِبُ ضَبْطُهُ؛ وَتَرْكِهِ الدَّقَّةَ فِي تَرْتِيبِ بَعْضِ الْمَوَادِّ؛ وَوَضْعِهَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا؛ وَخَطْئِهِ فِي
تَفْسِيرِ الْكَلِمَاتِ؛ وَتَضْحِيفِهِ؛ وَسُوءِ قَوْلِهِ وَتَعْبِيرِهِ" 5
وَقَدْ نَقَلَ الشَّدْيَاقُ قِطْعَةً مِنَ الْكِتَابِ أَهْدَاهَا إِلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي طَهْرَانَ؛ وَهِيَ تَشْتَمِلُ عَلَى
أَبْوَابِ الرَّاءِ وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ؛ وَهِيَ مَنْشُورَةٌ فِي

1 ينظر: التاج 3/1، وإيضاح المكنون 549/1، ومعجم المعاجم 235.

2 ينظر: سلك الدرر 86/4.

3 ينظر: إيضاح المكنون 432/1، وهديّة العارفين 307/2.

4 ينظر: مقدمة الصحاح 190.

5 مقدمة الصحاح 191/1.

(879/2)

كِتَابِهِ (الْجَاسُوسِ) 1.

وظَهَرَ - مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْقِطْعَةِ - اهْتِمَامُ ابْنِ مَعْصُومٍ بِالْأُصُولِ، وَنَقْدُ تَدَاخُلِهَا؛ كَأَخْذِهِ عَلَى الْفَيْرُوزَابَادِيِّ ذِكْرَهُ الْإِسْكَندَرُ وَالْإِسْكَندَرِيَّةُ فِي (س ك د ر) قَالَ: "ذِكْرُ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ الْإِسْكَندَرِيَّ وَالْإِسْكَندَرِيَّةُ فِي فَصْلِ السِّينِ غَلَطٌ قَبِيحٌ؛ إِذْ لَا يَجْهَلُ مَنْ لَهُ أَذُنٌ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الصَّرْفُ أَنَّ الْهِمَزَةَ إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا وَيَعْدَهَا أَرْبَعَةُ أَصُولٍ فَهِيَ أَصْلٌ إِجْمَاعًا" 2.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي مَادَّةِ (أ ف ر) : "وَالْأُفْرَةُ - بِضَمَّتَيْنِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ - لِأَوَّلِ الْحَرِّ وَشِدَّتِهِ؛ وَسَائِرُ مَعَانِيهَا فِي (ف ر ر) لِأَنَّ الْهِمَزَةَ فِيهَا زَائِدَةٌ، لَا فَاءَ الْكَلِمَةِ؛ فَهِيَ (أَفْعَلَةٌ) ... بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: فُرَّةٌ؛ بِإِسْقَاطِ الْهِمَزَةِ لُغَةً فِيهَا؛ وَغَلَطَ الْفَيْرُوزَابَادِيُّ؛ فَذَكَرَهَا - هَهُنَا - عَلَى أَنَّهُ أَغَادَ ذِكْرَهَا هُنَاكَ؛ تَبَعًا لِلْجَوْهَرِيِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ" 3

12- إِضَاءَةُ الرَّامُوسِ وَإِفَاضَةُ النَّامُوسِ عَلَى إِضَاءَةِ الْقَامُوسِ:

لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّيِّبِ الْفَاسِيِّ الشَّرْقِيِّ (ت: 1170 أو 1173؟) . وَهُوَ حَاشِيَةٌ مُطَوَّلَةٌ عَلَى الْقَامُوسِ، أَقَامَهَا عَلَى تَصْحِيحِ أَحْطَائِهِ، وَاسْتَدْرَاكَ فَائِثَهُ، وَالْإِنْتِصَارَ لِلْجَوْهَرِيِّ. قَالَ فِي تَصْدِيرِهِ: "فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ، وَجَدَدْتُ النَّظَرَ فِيمَا فِيهِ بَحْثٌ

1 ينظر: 498-653.

2 الجاسوس 499.

3 الجاسوس 499.

(880/2)

الْمَجْدُ وَنَظَرٌ، وَوَقَفْتُ أَثْنَاءَ مُطَالَعَتِهِ عَلَى أَغْلَاطٍ لَهُ وَاضِحَةٍ، وَأَوْهَامٍ ارْتَكَبَهَا؛ مُخَالَفًا لِلْجَمَاءِ الْغَفِيرِ فَاضِحَةٍ... فَجَمَعْتُ ذَلِكَ أَبَدَعَ جَمْعٍ، وَأَوْدَعْتُهُ مِنَ التَّحْقِيقَاتِ مَا تَقَرُّ بِتَقْرِيرِهِ الْعَيْنُ، وَيُصْنَعِي إِلَى صَوْغِهِ السَّمْعُ" 1

13- الْوِشَاحُ وَتَثْقِيفُ الرِّمَاحِ فِي رَدِّ تَوْهِيمِ الْمَجْدِ الصِّحَاحِ:

لَأَبِي زَيْدٍ التَّادِي (ت: 1200؟) وَيُعَدُّ كِتَابُهُ هَذَا إِنْتِصَارًا لِلْجَوْهَرِيِّ فِيمَا أَخَذَهُ عَلَيْهِ صَاحِبُ (الْقَامُوسِ) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

14- تَأْجُ الْعُرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ:

للسَّيِّدِ الْمُتَّصِي أَبِي الْفَيْضِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الرَّيْدِيِّ (ت: 1205؟) وَيُعَدُّ مِنْ أَوْسَعِ مُعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ؛ وَقَدْ جَمَعَ فِيهِ مَادَّةً مِنْ مَصَادِرَ كَثِيرَةٍ، ذَكَرَهَا فِي مُقَدِّمَتِهِ؛ وَمِنْ أَبْرَزِهَا الْكُتُبُ الْمُؤَلَّفَةُ فِي نَقْدِ الْقَامُوسِ، وَعَلَى رَأْسِهَا (إِضَاءَةُ الرَّامُوسِ) لِشَيْخِهِ ابْنِ الطَّيِّبِ الْفَاسِيِّ.

15- فَلِكُ الْقَامُوسِ:

لِعَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْحُسَيْنِيِّ الْكُوكَبَائِيِّ الْبَيْهَقِيِّ (ت: 1207هـ) وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ ابْنِ الطَّيِّبِ الْفَاسِيِّ، وَتَتَبَعَ فِيهِ نَقْدَاتِ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ، وَرَدَّ عَلَيْهَا، وَأَبَانَ وَهْمَهُ فِيمَا حَسِبَهُ وَهْمًا مِنَ الْجَوْهَرِيِّ. 2

1 إضاءة الراموس 15، 16.

2 ينظر: البلغة في أصول اللغة 439، ومقدمة الصحاح 193.

(881/2)

وَأَكْتَفِي بِذِكْرِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الَّتِي تُعَدُّ مِنْ أَهَمِّ مَا أُلْفَ فِي النِّقْدِ الْمُعْجَمِيِّ. وَقَدْ اخْتَرْتُ لِلدِّرَاسَةِ مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ مَا وَجَدْتُ فِيهِ اهْتِمَامًا وَاضِحًا بِالْأُصُولِ، وَنَقْدِ تَدَاخُلِهَا، وَرَتَّبْتُه تَرْتِيبًا زَمَنِيًّا؛ وَهُوَ سِتَّةُ:

1- التَّنْبِيهُ وَالْإِيضَاحُ، لابْنِ بَرِّي.

2- التَّكْمِلَةُ، لِلصُّغَائِي.

3- نُفُودُ السَّهْمِ، لِلصَّفَّادِيِّ.

4- الْقَامُوسُ، لِلْفَيْرُوزَابَادِيِّ.

5- الدُّرُّ اللَّقِيطُ، لِذَاوُدَ زَادِهِ.

6- الْوِشَاحُ، لِلتَّادِي.

وَأُفْرِدُ - فِيمَا يَلِي - كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِمَبْحَثٍ مُسْتَقِلٍّ:

(882/2)

المبحث الأول: ابن برِّي في (التنبيه والإيضاح)

...

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: ابْنُ بَرِّي فِي (التَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاح) :

يُعَدُّ ابْنُ بَرِّي - وَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ السَّادِسِ - مِنْ رُؤَادِ النِّشَاطِ الْمُعْجَمِيِّ النَّفْذِيِّ؛ إِذْ أَوْلَاهُ عِنَايَةً خَاصَّةً، وَأَلَّفَ فِيهِ كِتَابَهُ الْمَعْرُوفَ (التَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحَ عَمَّا وَقَعَ فِي الصِّحَاحِ) وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ - قَدِيمًا وَحَدِيثًا بـ (حَوَاشِي ابْنِ بَرِّي) عَلَى الصِّحَاحِ، وَنُصِّحَ بِهِ (أَمَالِي ابْنِ بَرِّي) كَمَا وَرَدَ ذِكْرُهُ فِي مُقَدِّمَةِ (اللِّسَانِ) 1.

وَيُعَدُّ (التَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحُ) مِنَ الْمَعَاجِمِ الْقِيَمَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ نَقْدٍ، وَمَلْخُوظَاتٍ، وَاسْتِدْرَاقَاتٍ، وَرُذُودٍ، وَتَصْوَيفَاتٍ؛ يَرْفَعُ تَدَارُكُهَا مِنْ قَدْرِ (الصِّحَاحِ) وَيُضَاعِفُ الْإِفَادَةَ مِنْهُ. وَقَدْ عَرَفَ الْعُلَمَاءُ وَطَلَبَةُ الْعِلْمِ - مِنْذُ وَقْتٍ مُبَكِّرٍ - قَدْرَهُ؛ فَتَدَاوَلُوهُ، وَجَعَلَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ أَحَدَ مَصَادِرِهِ الْخَمْسَةِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا مُعْجَمَهُ (لِسَانَ الْعَرَبِ) . وَتَرْجِعُ أَهَمِّيَةُ الْكِتَابِ لِكَوْنِهِ - أَيْضًا - "مِنْ كُتُبِ اللِّغَةِ الْقَلَائِلِ الَّتِي تَوْفَّرَ لِمَوْلَفِهَا عُمُقُ النَّظَرِ، وَدِقَّةُ الرُّؤْيَةِ، وَكَثْرَةُ الْخَفُوضِ، وَسَعَةُ الْإِطْلَاعِ، إِلَى جَانِبِ الْعِنَايَةِ الْفَائِقَةِ بِالنَّحْوِ وَالصَّرْفِ" 2.

وَكَانَ ابْنُ بَرِّي قَدْ عَلَّقَ هَذِهِ الْحَوَاشِي عَلَى طَرَرِ نُسخَتِهِ مِنْ مُعْجَمِ (الصِّحَاحِ) لِلْجَوْهَرِيِّ، ثُمَّ أُتِيحَ لَهَا مَنْ جَرَدَهَا مِنْ أَصْلِهَا، وَأَفْرَدَهَا؛

1 ينظر: اللسان 7/1.

2البحث اللغوي عند العرب 242، وفيات الأعيان 108/3.

(883/2)

فَجَاءَتْ فِي سِتَّةِ مُجَلَّدَاتٍ؛ كَمَا قَالَ الْقِفْطِيُّ 1 وَقَدْ رُوِيَ فِيهَا تَرْتِيبُ أَصْلِهَا. وَوَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ بَعْضُ النُّسخِ الْخَطِيئَةِ، تَنْتَهِي جَمِيعُهَا عِنْدَ مَادَّةِ (وَق ش) مِنْ بَابِ الشَّيْنِ. وَعَلَى هَذِهِ النُّسخِ حَقَّقَ الْأُسْتَاذُ مُصْطَفَى حِجَارِي الْكِتَابَ، وَنَشَرَهُ مَجْمَعُ اللِّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ 1980م.

وَقَدْ أَثَارَ ظُهُورُ الْكِتَابِ سُؤَالَ؛ وَهُوَ: هَلْ أَكْمَلَ ابْنُ بَرِّي كِتَابَهُ؛ أَوْ انْتَهَى فِيهِ إِلَى مَادَّةِ (وَق ش) كَمَا جَاءَ فِي النُّسخِ؟

فَثَمَّةُ قَوْلٍ لِلصَّفْدِيِّ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ ابْنَ بَرِّي لَمْ يُكْمَلْ حَوَاشِيَهُ، وَأَنَّهَا أُكْمِلَتْ بَعْدَهُ بِسَنَتَيْنِ. وَقَدْ نَقَلَهُ عَنْهُ السَّيُوطِيُّ فِي قَوْلِهِ: "قَالَ الصَّفْدِيُّ: لَمْ يُكْمَلْهَا، بَلْ وَصَلَ إِلَى (وَق ش) وَهُوَ رُبْعُ الْكِتَابِ؛ فَأَكْمَلَهَا الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبُسْطِيُّ" 2.

ثُمَّ دَخَلَ طَرَفٌ ثَالِثٌ فِي تَأْلِيفِ الْكِتَابِ؛ وَهُوَ ابْنُ الْقَطَّاعِ؛ شَيْخُ ابْنِ بَرِّي؛ فَقَدْ ذَكَرَ
الْحَاجُّ خَلِيفَةُ أَنَّ ابْنَ الْقَطَّاعِ ابْتَدَأَ هَذِهِ الْحَوَاشِي فَبَنَى ابْنُ بَرِّي عَلَى مَا كَتَبَ شَيْخُهُ؛
فَوَصَلَ إِلَى مَادَّةٍ (وق ش) فَأَكْمَلَهَا بَعْدَهُ الْبُسْطِيُّ 3.
وَأَنْتَهَى الْأُسْتَاذُ حِجَازِيٌّ - بَعْدَ طَوْلِ بَحْثٍ - إِلَى أَنَّ هَذِهِ

1 ينظر: إنباه الرواة/2/111.

2 بغية الوعاة/2/34.

3 ينظر: كشف الظنون/2/107.

(884/2)

الْحَوَاشِي هِيَ لِابْنِ بَرِّي وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ أَتَمَّهَا، وَبَلَغَ بِهَا آخِرَ الصِّحَاحِ. وَمِنْ أَهَمِّ مَا اسْتَدَلَّ
بِهِ وُجُودُ نُقُولٍ عَنِ ابْنِ بَرِّي بَعْدَ مَادَّةٍ (وق ش) فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ) وَهِيَ مُسْتَمِرَّةٌ إِلَى
نَهَايَةِ اللَّسَانِ، وَمَعْرُوءَةٌ لِابْنِ بَرِّي. وَدَرَسَهَا الْمُحَقِّقُ؛ فَوَجَدَهَا مُطَابِقَةً لِمَا قَبْلَ مَادَّةٍ (وق
ش) فِي أَسْلُوبِهَا، وَمَا تُثِيرُهُ مِنْ مَوْضُوعَاتٍ.
وَلَمَّا كَانَ ابْنُ مَنْظُورٍ قَرِيبَ عَهْدٍ بِابْنِ بَرِّي، وَعَاشَا فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ؛ وَهُوَ مِصْرُ؛ فَقَدْ رَجَّحَ
الْمُحَقِّقُ أَنَّ يَكُونَ ابْنُ مَنْظُورٍ تَوَقَّرَ عَلَى نُسخَةٍ مِنَ الصِّحَاحِ عَلَيْهَا حَوَاشِي ابْنِ بَرِّي،
وَرُبَّمَا تَوَقَّرَ عَلَى نُسخَةٍ ابْنِ بَرِّي نَفْسَهَا 1. وَيُقَوِّي هَذَا الْاِحْتِمَالَ قَوْلُ الْقَفْطِيِّ - فِي
تَرْجُمَةِ ابْنِ بَرِّي - إِنَّهُ لَمَّا مَاتَ "بِيعَتْ كُتُبُهُ، وَخَضَرَهَا الْجُمُ الْغَفِيرُ مِنَ الْأَجَلَاءِ بِمِصْرَ" 2
فَغَيْرَ بَعِيدٍ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ النُّسخَةُ وَصَلَتْ - فِيمَا بَعْدُ - إِلَى ابْنِ مَنْظُورٍ.
وَقَوْلُ الْقَفْطِيِّ عَنْ حَوَاشِي ابْنِ بَرِّي إِنَّهَا نُقِلَتْ عَنْ أَصْلِهَا، وَأُفْرِدَتْ فِي سِتَّةِ مُجَلَّدَاتٍ
يَجْعَلُهَا - بِهَذَا الْكَمِّ - مُمَاثِلَةً لِكِتَابِ (التَّكْمِلَةِ) لِلصَّغَانِي، فَهُوَ فِي سِتَّةِ مُجَلَّدَاتٍ - أَيْضاً
- وَمِنْهُمْ الْمُجَلَّدُ سَوَاءً؛ لِأَنَّ الْعَصْرَ وَاحِدٌ.
تَحْلِيلُ النَّقْدِ الْمُعْجَمِيِّ عِنْدَ ابْنِ بَرِّي:
التَّرَمُّ ابْنُ بَرِّي طَرِيقَةً جَاءَتْ مُطَرِّدَةً فِي غُرُضِ كِتَابِهِ، فِي أَغْلَبِ

1 ينظر: التنبيه والإيضاح 9/1-14 (مقدمة المحقق).

2 إنباه الرواة/2/111.

(885/2)

المَوَادِّ؛ وَهِيَ أَنْ يَخْتَارَ جُزْءًا مِنْ كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ؛ فَيَتَنَاوَلُهُ بِالنَّقْدِ، أَوْ التَّعْلِيقِ، أَوْ
الاسْتِذْرَاكِ، أَوْ الشَّرْحِ.

وَمِنْ الْمُمْكِنِ إِيجَازُ الْعَنَاصِرِ النَّقْدِيَّةِ فِي كِتَابِهِ فِيمَا يَلِي:
نَقْدُ تَدَاخُلِ الْأُصُولِ.

نَقْدُ الْأَحْكَامِ الصَّرْفِيَّةِ أَوْ النَّحْوِيَّةِ.

نَقْدُ الْأُسْلُوبِ.

التَّنْبِيهُ عَلَى التَّصْحِيفِ أَوْ التَّحْرِيفِ.

التَّنْبِيهُ عَلَى بَعْضِ الْمَوَادِّ أَوْ الْكَلِمَاتِ.

ضَبْطُ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ، أَوْ تَصْحِيحُ ضَبْطِهَا.

وَيَعْنِينَا - هُنَا - الْعُنْصُرُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ تَدَاخُلُ الْأُصُولِ، فَقَدْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ بَارِزٌ فِي كِتَابِ

ابْنِ بَرِّي إِذْ اجْتَنَذَبَتِ الْأُصُولُ قَدْرًا صَالِحًا مِنْ اهْتِمَامِهِ النَّقْدِيِّ، نَطَالَعُهُ بَيْنَ الْفَيْنَةِ

وَالْفَيْنَةِ فِي الْكِتَابِ، وَقَدْ حَاوَلْتُ جَمْعَ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ مِنَ الْجُزْئَيْنِ الْمُطْبُوعَيْنِ مِنَ الْكِتَابِ،

وَاسْتَكْمَلْتُهَا مِمَّا جَاءَ مَعْرُوزًا لِابْنِ بَرِّي بَعْدَ مَادَّةِ (وَق ش) فِي (اللِّسَانِ) فَبَلَّغَتِ الْمَوَاضِعُ

النَّقْدِيَّةُ نَحْوَ سَبْعِينَ مَوْضِعًا¹.

1 ينظر: التنبيه والإيضاح (أبأ) 3/1، (بثأ) 6/1، (جأجأ) 8/1، (حبطأ) 11/1،

(ختأ) 13/1، (ظمأ) 23/1، (فيأ) 25/1، (ورأ) 34/1، (ترب) 45/1، (تلب) (

45/1، (حوت) 70/1، (أست) 155/1، (دجج) 204/1، (دحج) 233/1،

(قلج) 264/1، (يوج) 280/1، (أسد) 6/2، (ددد) 12/2، (عدد) 38/2، (ميد)

56/2، (لذذ) 72/2، (صرر) 147/2، (قسر) 188/2، (زيز) 243/2. واللسان

(صيص) 52/7، (قضض) 223/7، (أرط) 255/7، (فلسط) 373/7، (نبح)

347/8، (أشف) 6/9، (نوف) 343/9، (أرق) 5/10، (حدق) 40/10، (روق)

135/10، (ريق) 136/10، (نيق) 351/10، (زنك) 437/10، (عكك)

469/10، (ملك) 496/10، (جعل) 156/11، (ندل) 655/11، (وأل)

717/11، (يلم) 647/12، (أفن) 20/13، (برن) 50/13، (برزن) 51/13،

(بلهن) 58/13، (دبن) 147/13، (رفن) 184/13، (زون) 201/13، (سطن)

208/13، (شرن) 235/13، (صفن) 249/13، (هأن) 340/13، (كون)

365/13، (لهن) 393/13، (مأن) 398/13، (هأن) 430/13، (لوء)

539/13، (أشأ) 37/14، (بذو) 69/14، (جبي) 129/14، (خما) 243/14،
(درحي) 256/14، (طآ) 3/15، (هنا) 367/15.

(886/2)

يَدُ أَنَّ ابْنَ بَرِيٍّ لَمْ يَسْتَوْعِبْ فِي كِتَابِهِ كُلَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى (الصِّحَاحِ) مِنْ نَقْدٍ فِي
الْأُصُولِ؛ فَقَدْ وَجَّهَ الصَّغَائِرُ فِي (التَّكْمِلَةِ) وَالْفِرَورِ أَبَادِيٍّ فِي (الْقَامُوسِ) - وَغَيْرَهُمَا -
مَلْحُوظَاتٍ عَلَى (الصِّحَاحِ) فِي الْأُصُولِ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا ابْنُ بَرِيٍّ، وَهُوَ أَمْرٌ طَبَعِيٌّ فِي كِتَابٍ
يُعَدُّ مِنْ بَوَاكِرِ النَّقْدِ الْمُعْجَمِيِّ. وَيُمْكِنُ الْكَلَامُ عَلَى نَقَدَاتِ ابْنِ بَرِيٍّ مِنْ خِلَالِ نِقَاطٍ
ثَلَاثَةٍ؛ كَمَا يَلِي:

أ- التَّوْزِيعُ الْإِخْصَائِيُّ لِلنَّقَدَاتِ:

اسْتَأْثَرَ التَّدَاخُلُ فِي الْبِنَاءِ الْوَاحِدِ بِاهْتِمَامِ ابْنِ بَرِيٍّ؛ وَقَدْ انْخَصَرَ فِي التَّدَاخُلِ بَيْنَ الثَّلَاثِيَّ
وَالثَّلَاثِيَّ؛ فَجَاءَ فِي ثَمَانِيَةِ وَخَمْسِينَ مَوْضِعًا؛ وَهُوَ يَعْدُلُ مَا نِسْبَتُهُ 82.85% مِنْ جُمْلَةِ
الْمَوَاضِعِ النَّقْدِيَّةِ عِنْدَهُ. وَلَمْ يَتَعَرَّضْ ابْنُ بَرِيٍّ فِي كِتَابِهِ لِلتَّدَاخُلِ بَيْنَ الرَّبَاعِيِّ وَالرُّبَاعِيِّ، أَوْ
الْخُمَاسِيِّ

(887/2)

يَعْدِلُ مَا نِسْبَتُهُ 82,85% مِنْ جُمْلَةِ الْمَوَاضِعِ النَّقْدِيَّةِ عِنْدَهُ. وَلَمْ يَتَعَرَّضْ ابْنُ بَرِيٍّ فِي
كِتَابِهِ لِلتَّدَاخُلِ بَيْنَ الرَّبَاعِيِّ أَوْ الْخُمَاسِيِّ، وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ هُوَ فِي قِلَّةِ الْأَصْلَيْنِ، وَفِي قِلَّةِ
التَّدَاخُلِ فِيهِمَا، وَلَا سِيَّمًا الْخُمَاسِيَّ وَالْخُمَاسِيَّ، وَعَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ الثَّانِي 1.
أَمَّا التَّدَاخُلُ بَيْنَ بِنَائَيْنِ فَلَمْ يَسْتَأْثِرْ بِاهْتِمَامِ ابْنِ بَرِيٍّ، وَانْخَصَرَ مَا جَاءَ مِنْهُ فِي التَّدَاخُلِ
بَيْنَ الثَّلَاثِيِّ وَالرُّبَاعِيِّ، وَجَاءَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعًا؛ مَا يَعْدُلُ 17.14% مِمَّا فِي الْكِتَابِ
مِنْ تَدَاخُلٍ، وَهِيَ نِسْبَةٌ قَلِيلَةٌ. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ ابْنَ بَرِيٍّ قَدْ أَهْمَلَ التَّدَاخُلَ بَيْنَ الثَّلَاثِيِّ
وَالْخُمَاسِيِّ، وَكَذَلِكَ تَدَاخُلَ الرَّبَاعِيِّ وَالْخُمَاسِيِّ. وَقَدْ تَنَوَّعَتْ مَلْحُوظَاتُهُ فِي تَدَاخُلِ
الثَّلَاثِيِّ وَالثَّلَاثِيَّ؛ فَشَمِلَتْ تَدَاخُلَ الصَّحِيحِ وَالْمُعْتَلِّ، وَالْمُهْمُوزِ وَالْمُعْتَلِّ، وَالصَّحِيحِ
وَالصَّحِيحِ، وَالْمُعْتَلِّ وَالْمُعْتَلِّ؛ وَلَعَلَّ وَرَاءَ ذَلِكَ كَثْرَةُ التَّدَاخُلِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ.

ب- مِنْهَجُ ابْنِ بَرِيٍّ فِي النَّقْدِ:

الْتَزَمَ ابْنُ بَرِيٍّ بِمَنْهَجِ الْقَافِيَةِ فِي التَّرْتِيبِ، وَقَدْ غَلَبَ - عَلَى طَرِيقَتِهِ - نِظَامُ التَّخَشُّبَةِ؛

الَّذِي شَاعَ فِيهَا بَعْدُ؛ وَهُوَ أَنْ يَنْتَقِيَ نَصًّا مُعَيَّنًا مِنْ كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ فِي مَادَّةٍ مُعَيَّنَةٍ؛
فَيُعْلَقُ عَلَيْهِ. بِمَا يَجُودُ بِهِ عِلْمُهُ؛ وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى تَرْكِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَادِّ الَّتِي لَمْ
يَدْخُلْهَا النَّقْدُ.

وَكَانَ يُرَوِّحُ - فِي طَرِيقَتِهِ فِي الِاسْتِدْلَالِ - بَيْنَ إِصْدَارِ الْأَحْكَامِ الْمُطْلَقَةِ غَيْرِ الْمُعْلَلَةِ،
وَالْأَحْكَامِ الْمُعْلَلَةِ؛ الَّتِي كَانَ يَسْتَدِلُّ فِيهَا بِالْأَدِلَّةِ

1 ينظر: ص (543) من هذا البحث.

(888/2)

الصَّرْفِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَيَسْتَأْنِسُ بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعِينُ بِالشُّوَاهِدِ.
فَمِنْ أَحْكَامِهِ الْمُطْلَقَةِ قَوْلُهُ مُنْتَقِدًا الْجَوْهَرِيَّ: "وَأَهْمَلُ - أَيْضًا مِنْ هَذَا الْبَابِ - بَنَاءُ.
وَبَنَاءُ: مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ، وَأَنْشَدَ الْمَفْضَلُ:
بِنَفْسِي مَاءَ عَبْشَمْسِ بْنِ سَعْدٍ غَدَاةَ بَنَاءٍ إِذْ عَرَفُوا الْيَقِينَ
وَقَدْ ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي فَصْلِ الْبَاءِ مِنَ الْمُعْتَلِّ؛ وَهَذَا مَوْضِعُهُ" 1.
وقَوْلُهُ مُعْتَرِضًا عَلَى وَزْنِ (عَكْوَكَ) عِنْدَ الْجَوْهَرِيِّ 2: عَكْوَكَ: فَعَوَّلٌ، وَلَيْسَ (فَعَلَعٌ) كَمَا
ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ 3.
أَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ فَإِنَّمَا كَادَتْ تَكُونُ لَهَا الْعَلَبَةُ فِي كِتَابَةِ؛ إِذْ نَجَدُهُ يُصْدِرُ الْأَحْكَامَ النَّقْدِيَّةَ
مُعْلَلَةً؛ لِإِقْنَاعِ قَارِيهِ، وَكَانَ يَخْتَارُ لِكُلِّ مَوْضِعٍ مَا يُنَاسِبُهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ وَالتَّعْلِيلَاتِ الصَّرْفِيَّةِ،
غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَمِيلُ - فِي أَكْثَرِ نَقْدَاتِهِ - إِلَى الْاِخْتِصَارِ؛ كَقَوْلِهِ مُسْتَدِلًّا بِخَصَائِصِ بَعْضِ
الْحُرُوفِ فِي الزِّيَادَةِ "دِرْحَايَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْحَاءِ وَفَصْلِ الدَّالِ وَالْيَاءِ آخِرُهُ زَائِدَةٌ؛
لَأَنَّ الْيَاءَ لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ" 4.
وقَوْلُهُ مُنْتَقِدًا الْجَوْهَرِيَّ لَجَعْلِهِ (الْحَوَاب) فِي (ح وب) 5:

1 التنبيه والإيضاح (بثأ) 6/1. وفيه (ما عَبْشَمْس) وهو تحريف. وينظر: اللسان (بثأ)

26/1.

2 ينظر: الصِّحَاح (عكك) 1601/4.

3 اللسان (علك) 469/10.

4 اللسان (درحي) 256/14.

5 ينظر: الصّحاح 117/1.

(889/2)

"كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكَرَ الْحَوَائِبَ فِي فَصْلِ (ح أَب) لِأَنَّ الْوَاوَ فِيهِ زَائِدَةٌ؛ وَلِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تَزَادُ وَسَطًا؛ إِلَّا فِي الْأَفْظِ مَعْدُودَةٍ؛ فَوَزَنَهُ - إِذَنْ (فَعُول) لَا (فَعَال) كَمَا ظَنَّهُ الْجَوْهَرِيُّ" 1.

وَكَانَ ابْنُ بَرِّي - يَسْتَعِينُ - فِي تَعْلِيلَاتِهِ - بِالْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ، وَبِعَدَمِ النَّظِيرِ، كَقَوْلِهِ مُنْتَقِدًا الْجَوْهَرِيَّ لِذِكْرِهِ (يَبْرِين) فِي (ب ر ن) 2: حَقُّ يَبْرِين أَنْ يَذْكَرَ فِي فَصْلِ (ب ر ي) مِنْ بَابِ الْمُعْتَلِّ؛ لِأَنَّ يَبْرِينَ مِثْلُ يَرْمِينَ... والدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: يَبْرُونَ؛ فِي الرَّفْعِ، وَيَبْرِينَ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ؛ وَهَذَا قَاطِعُ بَرِيَادَةِ النَّوْنِ... وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَبْرِينَ فَعْلِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ لَهُ نَظِيرٌ؛ وَإِنَّمَا فِي الْكَلَامِ فَعْلِينَ؛ مِثْلُ غَسْلِينَ) 3.

وَقَدْ يَسْتَعِينُ بِالْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ؛ كَقَوْلِهِ مُنْتَقِدًا الْجَوْهَرِيَّ 4 لَجَعْلِهِ (الْأُسْطُوَانَةَ) عَلَى زَنَةِ (أَفْعُوَالَةٍ) مِثْلُ: أَقْحَوَانَةٍ: "وَزَنُهَا (أَفْعَلَانَةٌ) وَلَيْسَتْ (أَفْعُوَالَةٌ) كَمَا ذَكَرَ؛ يَذُلُّكَ عَلَى زِيَادَةِ النَّوْنِ قَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ: أَقَاحِي وَأَقَاحٍ، وَقَوْلُهُمْ فِي التَّصْغِيرِ أَفْيَحِيَّةٌ... وَأَمَّا أُسْطُوَانَةٌ فَالْصَّحِيحُ فِي وَزْنِهَا: (فُعْلُوَانَةٌ) لِقَوْلِهِمْ فِي التَّكْسِيرِ: أُسَاطِينُ، كَسْرَاحِينَ، وَفِي التَّصْغِيرِ

1 التنبيه والإيضاح (حوب) 70/1.

2 الصّحاح 2078/5.

3 اللسان (برن) 50/13.

4 ينظر: الصّحاح (سطن) 2135/5.

(890/2)

أُسَيْطِينَةٌ كَسْرِيحِينَ" 1.

وَقَدْ يَسْتَعِينُ بِالْحَمْلِ عَلَى التَّوَهُّمِ؛ كَقَوْلِهِ فِي: أُسْطُوَانَةٍ - أَيْضًا - "وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهَا أَفْعُوَالَةٌ؛ لِقِلَّةِ هَذَا الْوَزْنِ، وَعَدَمِ نَظِيرِهِ، فَأَمَّا مُسْطَنَّةٌ وَمُسْطَنٌّ فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ تَشْيِيطَنَ، فَهُوَ مُتَشْيِيطُنٌ، فَيَمْنُ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ شَاطِئِ يَشِيطُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تُشْتَقُّ مِنَ الْكَلِمَةِ وَتُبْقَى

زَوَائِدَهَا، كَقَوْلِهِمْ: تَمَسَّكَنَ وَمَتَدَّرَعٌ 2

وَبِمَا خَرَجَ ابْنُ بَرِّي - فِي بَعْضِ تَوْجِيهَاتِهِ إِلَى مَذْهَبِ ابْنِ فَارِسٍ فِي النَّحْتِ، وَيُظْهَرُ ذَلِكَ
بُوضُوحٍ فِي انتِقَادِهِ الْجَوْهَرِيِّ لِحُجْلِهِ (الْقَلْحَم) وَهُوَ الْمُسْنُ - فِي الثَّلَاثِي (ق ل ح) عَلَى
أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِجَرْدَحِلٍ بِزِيَادَةِ الْمِيمِ فِي آخِرِهِ، قَالَ: "صَوَابُ قَلْحَمٍ أَنْ يُذَكَّرَ فِي فَصْلِ (ق ل
ح) لِأَنَّهُ فِي آخِرِهِ مِيمِينَ؛ إِحْدَاهُمَا أَصْلِيَّةٌ، وَالْأُخْرَى زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِلْمُسْنِ: قَحْمٌ؛
فَالْمِيمُ الْآخِرَةُ فِي: قَلْحَمٍ زَائِدَةٌ لِلْإِحْقَاقِ، كَمَا كَانَتْ الْبَاءُ الثَّانِيَّةُ فِي: جَلَبَبٍ زَائِدَةٌ لِلْإِحْقَاقِ
بِدَحْرَجٍ. وَإِنَّمَا أُتِيَ بِاللَّامِ فِي قَلْحَمٍ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: رَجُلٌ قَحْلٌ قَحْمٌ؛ فَرُكِبَ اللَّفْظُ مِنْهُمَا 3
وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ بَرِّي بِمَصَادِرِهِ فِي النَّقْدِ الْمُعْجَمِيِّ، الَّتِي تُعَدُّ نَوَاةَ ذَلِكَ النَّقْدِ، إِذْ كَانَ
يَسْتَأْنِسُ بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَآرَائِهِمْ؛ وَمِنْ أَتَرَزِهِمْ

1 ينظر: الصحاح (سطن) 208/13.

2 ينظر: الصحاح (سطن) 208/13.

3 التنبيه والإيضاح (قلح) 264/1.

(891/2)

سَيَبَوِيهِ 1 والمُبرَّدُ 2 والزَّجَّاجُ 3 وأبو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ 4 وأبو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ 5 وأبو بَكْرٍ
الرُّبَيْدِيُّ 6.

وَكَانَ ابْنُ بَرِّي يَسْتَعِينُ فِي نَقْدِهِ الْأُصُولَ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِالشَّوَاهِدِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ بَيِّنْدَ أَنَّ ذَلِكَ
كَانَ قَلِيلًا، وَجُلُّهُ مِنَ الشَّعْرِ. 7 وَتَخَطَّى ابْنُ بَرِّي فِي شَوَاهِدِهِ عُصُورَ الْاِخْتِجَاجِ، وَاسْتَدَلَّ
بِشَعْرِ الْمُؤَلَّدِينَ؛ كَأَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَّبِيِّ، وَالْمَعَرِّي؛ فَقَدْ رَدَّ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ؛ لِقَوْلِهِ فِي (ظ م أ)
إِنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلْفَرَسِ: إِنَّ فُصُوصَهُ لَطَمَاءٌ؛ أَيْ لَيْسَتْ بِرَهْلَةٍ كَثِيرَةِ اللَّحْمِ 8 فَقَالَ ابْنُ
بَرِّي مُسْتَدِلًّا بِشَعْرِ لَأَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَّبِيِّ: "ظَمَاءٌ - هَا هُنَا - مِنْ بَابِ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ،
وَلَيْسَ مِنَ الْمَهْمُوزِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: سَاقُ ظَمِيَاءٍ؛ أَيْ قَلِيلَةُ اللَّحْمِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ
الْمُتَنَّبِيِّ:

فِي سَرَجِ ظَامِيَةِ الْفُصُوصِ طِمْرَةٌ ... يَا بِي تَفَرَّدُهَا هَا التَّمْثِيلَا 9

1 ينظر: التنبيه والإيضاح (درا) 34/1.

2 ينظر: اللسان (برن) 50/13.

- 3 ينظر: اللسان (أفن) 203/13.
- 4 ينظر: التنبيه والإيضاح (طما) 23/1.
- 5 ينظر: التنبيه والإيضاح (يوح) 280/1.
- 6 ينظر: التنبيه والإيضاح (زنك) 437/10.
- 7 ينظر: التنبيه والإيضاح (بثا) 6/1، واللسان (زون) 201/13، و (شرف) 235/13، و (لهن) 393/13، و (درحي) 256/14، و (طا) 3/15.
- 8 الصّحاح 61/1.
- 9 ينظر: ديوان المتنبي 241/3، وفيه ((ظامنة)) بالهمز.

(892/2)

وَكَانَ أَبُو الطَّيِّبِ يَقُولُ: إِنَّمَا قُلْتُ: ظَامِيَّةٌ - بِالْيَاءِ - مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ؛ لِأَنِّي أَرَدْتُ: أَنَّهَا لَيْسَتْ بِرَهْلَةٍ كَثِيرَةِ اللَّحْمِ".¹

أَمَّا أُسْلُوبُ ابْنِ بَرِّي فِي الِاعْتِرَاضِ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ فَكَانَ يَمِيلُ فِيهِ إِلَى الْعِبَارَاتِ الرَّقِيقَةِ الدَّقِيقَةِ؛ كَقَوْلِهِ: هَذَا سَهْوٌ،² أَوْ: لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ،³ أَوْ: يَنْبَغِي أَنْ تُذَكَّرَ فِي كَذَا،⁴ أَوْ حَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي بَابٍ كَذَا⁵. وَقَدْ كَانَ الرَّبِيدِيُّ يَمْتَدِّحُ أُسْلُوبَ ابْنِ بَرِّي فِي نَقْدِهِ فِي مُقَابِلِ أُسْلُوبِ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ.

ج- نَقْدَاتُهُ فِي الْمِيزَانِ:

غَلَبَ الْإِنْصَافُ عَلَى ابْنِ بَرِّي فِي انتِقَادِهِ الْجَوْهَرِيَّ فِي التَّدَاخُلِ؛ وَمَتَّكَلَ ذَلِكَ فِي دِقَّتِهِ فِي اخْتِيَارِ مَوَاضِعِ النَّقْدِ، وَحِرْصِهِ عَلَى تَجَنُّبِ تَخَطُّطِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ قَوِيٍّ؛ وَقَدْ كَانَ هَذَا دَأْبَهُ فِي جُلِّ اعْتِرَاضَاتِهِ.

وَأَسْوَاقُ فِيمَا يَلِي مِثَالَيْنِ لِدَلِيلِكَ:

1- ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ فِي مَادَّةِ (أَس ت) قَوْلَهُمْ: مَا زَالَ عَلَى اسْتِ الدَّهْرِ مَجْنُونًا؛ أَيْ: لَمْ يَزَلْ يُعْرَفُ بِالْجُنُونِ؛ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

- 1 التنبيه والإيضاح (ظما) 23/1.
- 2 ينظر: التنبيه والإيضاح (فيا) 25/1، واللسان (كون) 365/13.
- 3 ينظر: اللسان (طا) 3/15.

4 ينظر: اللسان (درحي) 256/14.

5 اللسان (جبي) 129/14.

(893/2)

مَا زَالَ مُدَّكَانَ عَلَى اسْتِ الدَّهْرِ ... ذَا حُمُقٍ يَنْمِي وَعَقْلٍ يَحْرِي 1
فَقَالَ ابْنُ بَرِّي فِي نَفْدِهِ: "قَدْ وَهَمَ فِي هَذَا الْفَصْلِ - بَأَنْ جَعَلَ اسْتًا فِي فَصْلِ (أَس ت)
وَأَمَّا حَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي (س ت ؟) وَقَدْ ذَكَرَهُ - أَيْضًا - فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ؛ وَهُوَ
الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ اسْتٍ مَوْصُولَةٌ بِإِجْمَاعٍ؛ وَإِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً فَهِيَ زَائِدَةٌ". 2 وَمَا ذَكَرَهُ
ابْنُ بَرِّي هُوَ الصَّحِيحُ فِي أَصْلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

2- ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ فِي التَّنُونِ (هَنَنْكَ) وَهِيَ كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عِنْدَ التَّوَكِيدِ 3 فَقَالَ ابْنُ بَرِّي
فِي نَفْدِهِ: "ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ هَنَنْكَ فِي فَصْلِ (ل ؟ ن) وَلَيْسَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّامَ لَيْسَتْ بِأَصْلٍ؛
وَأَمَّا هِيَ لِأَمِّ الْإِبْتِدَاءِ؛ وَالْهَاءُ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ إِنْ، وَأَمَّا ذَكَرَهُ - هُنَا - لِمَجِيئِهِ عَلَى مِثَالِهِ فِي
اللَّفْظِ". 4

وَمِنْ آيَاتِ الْإِنْصَافِ عِنْدَ ابْنِ بَرِّي أَنَّهُ يَنْتَقِدُ الْجَوْهَرِيَّ، ثُمَّ يَغْلِبُ عَلَيْهِ إِحْسَانُ الظَّنِّ بِهِ؛
فَيَبْحَثُ لَهُ عَنْ مَخْرَجٍ يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَيُدْفَعُ عَنْهُ الْوَهْمُ؛ فَلَا يَتَرَدَّدُ فِي ذِكْرِهِ؛ مَعَ أَنَّهُ
يَنْقُضُ مَا بَدَأَ بِهِ مِنْ نَقْدٍ؛ كَاغْتِرَاضِهِ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ لِمَجْلِهِ قَوْلُهُمْ: امْرَأَةٌ جَبَّاءُ؛ أَيْ: قَائِمَةٌ
الْتَّدِينِ

1 ينظر: الصِّحَاح 341/1، ويقال: الحُمُقُ والحُمُقُ؛ وهو قَلَّةُ الْعَقْلِ، وَيَنْظُرُ اللَّسَانُ
(حُمُق) 67/10.

2 التَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاح (أَسْت) 155/1.

3 ينظر: الصِّحَاح (هَن) 2197/6.

4 اللَّسَان (لَن) 393/13.

(894/2)

- فِي مَادَّةِ (ج ب ي) 1 فَانْتَقَدَهُ ابْنُ بَرِّي بِأَنَّ (جَبَّاءُ) بِهَذَا الْمَعْنَى لَيْسَتْ مِنَ (الْجَبَّاءِ)
الْمُعْتَلِّ اللَّامُ؛ وَأَمَّا هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ جَبَّاءُ عَلَيْنَا فُلَانٌ؛ أَيْ: طَلَعَ؛ فَحَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي

مَادَّة (ج ب أ) مِنْ بَابِ الْهَمْزَةِ.

وَلَمَّا ظَهَرَ لَهُ أَنَّ ثَمَّةَ وَجْهًا فِي الْعَرَبِيَّةِ لِصَنِيعِ الْجَوْهَرِيِّ؛ لَمْ يَتَرَدَّدْ فِي حَمْلِهِ عَلَيْهِ؛ فَقَالَ:
"وَكَأَنَّ الْجَوْهَرِيَّ يَرَى الْجَبَا الثَّرَابَ؛ أَصْلُهُ الْهَمْزُ؛ فَتَرَكْتَ الْعَرَبُ هَمْزُهُ؛ فَلِهَذَا ذَكَرَ جَبَاىَ
مَعَ الْجَبَا؛ فَيَكُونُ الْجَبَا مَا حَوْلَ الْبُئْرِ مِنَ الثَّرَابِ؛ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمُ: الْجَبَاةُ مَا حَوْلَ السَّرَّةِ مِنْ
كُلِّ دَابَّةٍ" 2

وَمِثْلُ هَذَا اعْتِرَاضُهُ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ لِإِبْرَادِهِ فِي مَادَّةِ (ط أ) قَوْلَهُمْ: "مَا بِالْدَّارِ طُوَيْيٌّ؛
مِثَالُ طُوَيْيٍّ؛ أَيُّ: أَحَدٌ" 3 بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ؛ بَلْ مِنْ مَادَّةِ (ط وَا) مِنْ بَابِ
الْهَمْزَةِ.

وَلَكِنَّهُ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ أَوْجَدَ لِلْجَوْهَرِيِّ سَبِيلًا يَجْعَلُ صَنِيعَهُ مَقْبُولًا؛ حَمَلًا عَلَى الْقَلْبِ؛ بِأَن
يَكُونُ (طُوُوِيًّا) بِتَقْدِيمِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْوَاوِ؛ عَلَى لُغَةٍ تَمِيمٍ؛ خِلَافًا لِلْكَلاَّبِيِّينَ؛ الَّذِينَ يَقُولُونَ:
طُوَيْيٌّ. 4

وَقَدْ أَدَّى وَلَعُ ابْنِ بَرِّي بِنَقْدِ الْأُصُولِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ التَّحَامُلِ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ - أَيْضًا -
وَتَحْطِيطِهِ فِيمَا لَهُ فِيهِ وَجْهٌ قَوِيٌّ؛ كَانْتِقَادِهِ وَضْعَهُ

1 ينظر: الصِّحَاح 2297/6.

2 اللِّسَان (جى) 129/14.

3 الصِّحَاح 2411/6.

4 ينظر: اللِّسَان (طآ) 3/15.

(895/2)

كَلِمَةُ (الْحَامِي) بِمَعْنَى الْخَامِسِ فِي مَادَّةِ (خ م س) 1 فَقَالَ ابْنُ بَرِّي: "هَذَا يَنْبَغِي أَنْ
يُذَكَّرَ فِي فَصْلِ خ م و" 2

وَالْحَقُّ أَنَّ مَذْهَبَ الْجَوْهَرِيِّ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ هُوَ الْأَفْوَى؛ لِأَنَّ الْيَاءَ مُبْدَلَةٌ مِنَ السِّينِ.
قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: "جَاءَ فَلَانٌ خَامِسًا وَخَامِيًّا، وَجَاءَ فَلَانٌ سَادِسًا وَسَادِيًّا وَسَاتًّا...
فَمَنْ قَالَ: سَادِسٌ بَنَاهُ عَلَى السُّدُسِ، وَمَنْ قَالَ: سَاتًا بَنَاهُ عَلَى سِتَّةٍ وَسِتٍّ، وَالْأَصْلُ
سِدْسَةٌ؛ فَأَدْغَمَتِ الدَّالُّ فِي السِّينِ؛ فَصَارَتْ تَاءٌ مُشَدَّدَةٌ. وَمَنْ قَالَ سَادِيًّا وَخَامِيًّا أَبْدَلَ
مِنَ السِّينِ يَاءً" 3 وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ مَوْضِعَ (الْحَامِي) مَادَّةُ (خ م س) كَمَا فَعَلَ الْجَوْهَرِيُّ.
وَمَا كَانَ لِلْجَوْهَرِيِّ فِيهِ وَجْهٌ قَوِيٌّ لِإِبْرَادِهِ (الْفِتَّة) فِي مَادَّةِ (ف ي أ) .

قَالَ: "الْفِتْنَةُ مِثَالُ الْفِعَةِ: الطَّائِفَةُ؛ وَالْهَاءُ عَوَضٌ مِنَ الْيَاءِ؛ الَّتِي نَقَصَتْ مِنْ وَسَطِهِ؛ أَصْلُهُ: فَيْءٌ، مِثَالُ فَيْعٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فَاءٍ" 4 فَاغْتَرَضَ عَلَيْهِ ابْنُ بَرِّي قَائِلًا: "هَذَا سَهْوٌ؛ وَأَصْلُهُ: فِتْوٌ؛ مِثْلُ: فِعْوٍ؛ فَالْهَمْزَةُ هِيَ عَيْنٌ، لَا لَامَ، وَالْمَحْدُوفُ هُوَ لَامُهَا، وَهُوَ الْوَاوُ؛ وَهِيَ مِنْ فَاوَتْ؛ أَيْ: فَرَّقْتُ؛ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ

1 ينظر: الصِّحَاح 924/3.

2 اللِّسَان (خما) 244/14.

3 إصلاح المنطق 301.

4 الصِّحَاح 63/1.

(896/2)

كَالْفِرْقَةِ؛ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لَا مَا ذَكَرَهُ" 1. وَالْحَقُّ أَنَّ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ فِي أَصْلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ خِلَافًا؛ فَبَيْنَ أَصْلِهَا مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُمَا: مُوَافِقٌ لِمَا اغْتَرَضَ بِهِ ابْنُ بَرِّي؛ أَيْ: أَنَّ الْمَحْدُوفَ مِنْهَا اللَّامُ لَا الْعَيْنُ؛ فَيَكُونُ أَصْلُهَا (ف أو) وَوَزْنُهَا (فِعَّة) وَعَلَيْهِ الْحَلِيلُ؛ فَهِيَ عِنْدَهُ مِنْ: فَاوَتْ رَأْسَهُ بِالسَّيْفِ فَاوًا، وَقَائِنْتُهُ قَائِيًا؛ وَهُوَ ضَرْبُكَ قِخْفَةٍ؛ 2 حَتَّى يَنْفَرِجَ عَنِ الدِّمَاغِ. 3 وَيَرَى الْأَزْهَرِيُّ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ: فِتْوَةٌ، عَلَى (فِعْلَةٍ) فَتَقْصُصُ مِنْهَا بِالْحَذْفِ. 4 وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ؛ مِنْهُمْ: الرَّجَّاحُ، 5 وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، 6 وَابْنُ جَنِّي. 7 وَالْآخَرُ: مُوَافِقٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَوْهَرِيُّ؛ وَهُوَ أَنَّ الْمَحْدُوفَ فِي (الْفِتْنَةِ) الْعَيْنُ، وَوَزْنُهَا - حِينِيذٍ - (فِلَّة) وَشُبَّاقُهَا مِنْ: الْفَيْءِ، وَهُوَ: الرُّجُوعُ؛ وَلِذَا قَالَ الْعُكْبَرِيُّ: "وَأَصْلُ فِتْنَةٍ: فَيْتْنَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فَاءٍ يَفِيءُ إِذَا

1 التنبيه والإيضاح 25/1.

2 الْقِخْفُ: الْعِظْمُ الَّذِي فَوْقَ الدِّمَاغِ. وَيَنْظُرُ: اللِّسَان (قحف) 275/9.

3 ينظر: العين 407/8.

4 ينظر: التَّهْذِيب 580/15.

5 ينظر: معاني القرآن وإعرابه 332/1.

6 ينظر: التكملة 163.

7 ينظر: الخصائص 2/296.

(897/2)

رَجَعَ؛ فَاَلْحَذُوفُ عَيْنُهَا"1.
وَذَكَرَهَا الرَّاعِبُ فِي مَادَّةِ (ف ي أ) وَذَكَرَ أَنَّ الْفَنَّةَ: الْجَمَاعَةُ الْمُتَظَاهِرَةُ؛ الَّتِي يَرْجِعُ بَعْضُهَا
إِلَى بَعْضٍ فِي التَّعَاضُدِ.2
وَلَمْ يَبْتَعِدْ ابْنُ عَطِيَّةَ عَنْ هَذَا الرَّأْيِ؛ فَالْفَيَّْةُ عِنْدَهُ: الْجَمَاعَةُ؛ الَّتِي يَرْجِعُ إِلَيْهَا فِي
الشَّدَائِدِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: فَأَاءَ يَفِيءُ؛ إِذَا رَجَعَ30
وَمَنْ أَخَذَ بِهَذَا الرَّأْيِ: الْمُتَنَجِّبُ الْهَمْدَانِيُّ،4 وَالْفَيُّومِيُّ،5 وَالْفَيْرُوزَابَادِيُّ،6 وَابْنُ الطَّبِيبِ
الْقَاسِي،7 وَقَدْ حَكَى السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ الْقَوْلَيْنِ، وَذَكَرَ أَنَّ وَزْنَهَا عَلَى هَذَا الرَّأْيِ (فَعَّة)
كَمِنَةٍ؛ إِلَّا أَنَّ لَامَ مِثَّةٍ يَاءٌ، وَلَامَ فِثَّةٍ وَآوٌ، وَذَكَرَ أَنَّ مَعْنَاهَا يَصِحُّ عَلَى الِاشْتِقَاقَيْنِ؛
فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ مِنَ النَّاسِ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ؛ وَهُمْ - أَيْضاً - قِطْعَةٌ مِنَ النَّاسِ؛
كَقِطْعِ الرَّأْسِ الْمَكْسَرَةِ.
وَمَنْ جُمِلَ مَا تَقَدَّمَ نَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْجَوْهَرِيَّ لَمْ يُخْطِئْ، وَإِنَّمَا أَخَذَ بِأَحَدِ الرَّأْيَيْنِ
الْمُتَسَاوَيْنِ؛ بَيْنَمَا أَخَذَ ابْنُ بَرِّي بِالْآخَرِ، وَبَنَى عَلَيْهِ نَقْدَهُ.

1 التبيان 200/1.

2 ينظر: المفردات 650.

3 ينظر: المحرر الوجيز 2/265.

4 ينظر: الفوائد في إعراب القرآن المجيد 491/1.

5 ينظر: المصباح 486.

6 ينظر: القاموس (فيأ) 61.

7 ينظر: التاج (فيأ) 1/99.

(898/2)

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الصَّغَائِي فِي (التَّكْمِلَةِ وَالذَّنِيلِ وَالصِّلَةِ)

هَذَا الْكِتَابُ صِلَةٌ وَثِيقَةٌ بِالصَّحَاحِ؛ إِذْ عُنِيَ مُؤَلَّفُهُ فِيهِ بِاسْتِدْرَاكِ مَا أَغْفَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي (الصَّحَاحِ) مِمَّا هُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِ، وَتَكْمِلَةٌ مَا فَاتَ فِي الشَّرْحِ مِنَ الْمَعَانِي وَالشَّوَاهِدِ، وَإِصْلَاحٌ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ تَدَاخُلِ الْأُصُولِ، أَوْ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ، مَعَ عِنَايَةٍ خَاصَّةٍ بِتَصْحِيحِ مَا أوردَهُ الْجَوْهَرِيُّ مِنْ شَوَاهِدٍ وَهَمٍّ فِي رِوَايَتِهَا أَوْ نِسْبَتِهَا، وَقَدْ تَعَقَّبَهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِحَذَقٍ، وَجَمَعَ مِنَ الْمَادَّةِ اللَّغَوِيَّةِ مَا أَرَى عَلَى (الصَّحَاحِ) إِذْ قُدِّرَ مَا اسْتَدْرَكَهُ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ بِنَحْوِ سِتِّينَ أَلْفَ مَادَّةٍ مِنَ النَّوَادِرِ وَالْفَصِيحِ وَصَحِيحِ اللَّغَةِ¹ اسْتَفَادَهَا مِنْ نَحْوِ أَلْفِ مَصْدَرٍ؛ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَفِي اللَّغَةِ وَالتَّحْوِ وَالصَّرْفِ، وَآدَابِ الْعَرَبِ، وَأَشْعَارِهَا، وَأَخْبَارِهَا، وَآيَاتِهَا² فَلَا جَرَمَ أَنْ يَتَبَوَّأَ مَنْزِلَةً مَرْمُوقَةً بَيْنَ سَائِرِ الْمَعَاجِمِ؛ فَتَضَيَّفَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الْمُعْجَمِيِّينَ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ، وَعَدَّوْهُ فِي مَصَادِرِهِمْ الْمُقَدَّمَةِ.

تَحْلِيلُ التَّقْدِ الْمُعْجَمِيِّ عِنْدَ الصَّغَائِي:

يَقُومُ كِتَابُ (التَّكْمِلَةِ) لِلصَّغَائِي عَلَى جَانِبَيْنِ رَئِيسَيْنِ؛ هُمَا: التَّكْمِلَةُ وَالتَّقْدُ؛ وَالَّذِي يُعْنِينَا مِنْهُمَا - هُنَا - الْجَانِبُ الثَّانِي، وَقَدْ كَشَفَ الْمُؤَلَّفُ - فِي كِتَابِهِ - عَنْ نَظَرٍ نَقْدِيٍّ ثَاقِبٍ جَعَلَهُ فِي مَصَافٍ رُؤَادٍ

1 ينظر: مقدمة الصَّحَاح 168، وكتاب الشوارد 20.

2 ينظر: التكملة 8/1.

(899/2)

النَّشَاطِ الْمُعْجَمِيِّ النَّقْدِيِّ.

وَيُمْكِنُ إِجْزَاؤُ الْعُنَاصِرِ النَّقْدِيَّةِ، فِي كِتَابِ الصَّغَائِي، فِيمَا يَلِي:

1- نَقْدُ تَدَاخُلِ الْأُصُولِ.

2- نَقْدُ الشَّوَاهِدِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا.

3- التَّنْبِيهُ عَلَى التَّصْحِيفِ وَالتَّحْرِيفِ.

4- نَقْدُ التَّفْسِيرَاتِ اللَّغَوِيَّةِ الْخَاطِئَةِ.

وَفِيمَا يَتَّصِلُ بِالْعُنْصُرِ الْأَوَّلِ اجْتَذَبَ التَّدَاخُلُ قَدْرًا صَالِحًا مِنْ اهْتِمَامِ الصَّغَائِي؛ فَجَاءَتْ مَلْحُوظَاتُهُ فِي هَذَا الْجَانِبِ كَثِيرَةً، نَثَرَهَا فِي عِشْرِينَ وَمِائَةِ مَوْضِعٍ؛¹ وَهَذَا ضِعْفُ مَا فِي

كِتَابِ ابْنِ بَرِّي تَقْرِيبًا.

1 وهي على النحو التالي في كتاب التكملة: (ثأثأ) 9/1، (حفساً) 16/1، (زأزأ) 25/1، (فرقأ) 37/1، (قدأ) 42/1، (لأ) 48/1، (تأب) 72/1، (خيـب) 121/1، (دـدب) 123/1، (عرب) 207/1، (كـكب) 261/1، (أست) 297/1، (برت) 300/1، (خرت) 311/1، (كبرت) 332/1، (كنت) 336/1، (مـتت) 339/1، (غيث) 377/1، (زرج) 442/1، (مرتج) 492/1، (نفرج) 501/1، (طرمـح) 70/2، (فيـح) 80/2، (ندـح) 116/2، (وجـح) 122/2، (تنـخ) 135/2، (نوخ) 184/2، (أبد) 188/2، 189، (أحد) 190/2، (أسد) 191/2، (فمهد) 325/2، (مصد) 343/2، (مقد) 344/2، (ميد) 347/2، (خند) 377/2، (سـطر) 28/3، (شفر) 52/3، (شفتـر) 52/3، (صمـعر) 75/3، (قطـمر) 172/3، (فـنبر) 177/3، (قنـسر) 178/3، (كنـهر) 192/3، (كور) 193/3، (مدر) 195/3، (هـير) 228/3، (حلـز) 260/3 = (زوز) 270/3، (عقر) 284/3، (قـرز) 293/3، (كلـز) 298/3، (لوز) 302/3، (مـشلز) 303/3، (هرز) 312/3، (بلـس) 327/3، (تـنس) 329/3، (طنـفس) 380/3، (عبدس) 383/3، (قوس) 415/3، (تعـس) 421/3، (هرجـس) 447/3، (ترش) 457/3، (شوش) 485/3، (نأش) 514/3، (نشش) 818/3، (أنض) 56/4، (ثرمط) 114/4، (شمـحط) 144/4، (هرط) 189/4، (عنـظ) 200/4، (تربـع) 223/4، (دلـع) 251/4، (صـنع) 295/4، (قـفع) 336/4، (مدع) 357/4، (همـقع) 391/4، 392، (هـع) 391/4، (أخـف) 434/4، (رقـف) 481/4، (سوف) 497/4، (طلـخف) 522/4، (عـجف) 526/4، (قـفف) 551/4، (كرف) 555/4، (كـرنف) 556/4، (دهق) 56/5، (زندق) 70/5، (زوق) 78/5، (غرق) 127/5، (غرـنق) 127/5، (فوق) 143/5، (نوف) 157/5، (هـينق) 170/5، (سـبك) 207/5،

(وأول فصل الباء من باب اللام) 265/5، (حتل) 309/5، (حتـل) 309/5، (عندل) 439/5، (قدفل) 481/5، (كول) 508/5، (مول) 520/5، (ندل) 527/5، (هـذمل) 553/5، (هـمرجل) 562/5، (رأم) 30/6، (رمـم) 38/6، (رهم) 40/6، 41، (مرهم) 150/6، (وأم) 160/6، (ترن) 200/6، (جدن) 206/6، (جـين) 213/6، (ددن) 228/6، (درن) 228/6، (ربـن) 237/6، (شرن) 257/6، (ضدن) 265/6، (علـجن) 277/6، (مدن) 313/6، (أبه) 332/6، (شـصا) 446/6، (شـكى) 449/6، (قنا) 497/6.

وَيُمْكِنُ الْكَلَامُ عَمَّا فِي (التَّكْمِلَةِ) مِنْ خِلَالِ النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

أ- التَّوْزِيعُ الْإِحْصَائِيُّ لِلنَّقَدَاتِ:

اسْتَأْثَرَ التَّدَاخُلُ بَيْنَ بَنَاءَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ بِاهْتِمَامِ الصَّغَائِيّ؛ فَوَجَّهَ جَانِباً مُهِمّاً مِنْ جُهِدِهِ لِنَقْدِهِ؛ فَجَاءَتْ مَلْخُوطَاتِهِ فِيهِ فِي ثَلَاثَةٍ وَسِتِّينَ مَوْضِعاً؛ اثْنَانِ وَسِتُّونَ مَوْضِعاً فِيهَا لَتَدَاخُلِ الثَّلَاثِيّ وَالرُّبَاعِيّ، وَوَاحِدٍ لَلتَّدَاخُلِ بَيْنَ

اثْنَانِ وَسِتُّونَ مَوْضِعاً فِيهَا لَتَدَاخُلِ الثَّلَاثِيّ وَالرُّبَاعِيّ، وَوَاحِدٍ لَلتَّدَاخُلِ بَيْنَ الرُّبَاعِيّ وَالْخُمَاسِيّ؛ فِي حِينٍ لَمْ تَتَجَاوَزْ مَلْخُوطَاتُهُ؛ فِي التَّدَاخُلِ فِي الْبِنَاءِ الْوَاحِدِ؛ سَبْعَةً وَخَمْسِينَ مَوْضِعاً؛ خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ مِنْهَا لَتَدَاخُلِ الثَّلَاثِيّ بِالْثَّلَاثِيّ، وَاثْنَانِ لَتَدَاخُلِ الرُّبَاعِيّ بِالرُّبَاعِيّ.

وَنَسَبُ مَا تَقَدَّمَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

تَدَاخُلِ الثَّلَاثِيّ وَالرُّبَاعِيّ ... 51.666% ... 52.5%

تَدَاخُلِ الرُّبَاعِيّ وَالْخُمَاسِيّ ... 00.0083%

تَدَاخُلِ الثَّلَاثِيّ وَالْثَّلَاثِيّ ... 45.833% ...

47.5%

تَدَاخُلِ الرُّبَاعِيّ وَالرُّبَاعِيّ ... 1.666%

وَنُخْرِجُ مِنْ هَذَا الْإِحْصَاءِ مِلْخُوطَتَيْنِ:

الأولى: أَنَّ هَذِهِ النِّسَبَ غَيْرُ مَأْلُوفَةٍ فِي التَّدَاخُلِ بَعُمُومِهِ؛ خِلَافاً لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابَيْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ؛ إِذْ رَأَيْنَا أَنَّ التَّدَاخُلَ فِي الْبِنَاءِ الْوَاحِدِ - وَلَا سِيَّمًا الثَّلَاثِيّ - يَفُوقُ كَثِيراً التَّدَاخُلَ بَيْنَ بَنَاءَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ.

الثَّانِيَةُ: عِنَايَةُ الصَّغَائِيّ بِتَدَاخُلِ الثَّلَاثِيّ بِالرُّبَاعِيّ؛ خِلَافاً لِابْنِ بَرِّي؛ الَّذِي وَجَّهَ جُهِدَهُ لِنَقْدِ التَّدَاخُلِ فِي الْبِنَاءِ الْوَاحِدِ؛ وَلَا سِيَّمًا فِي الثَّلَاثِيّ؛ وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ الْجَوْهَرِيّ اعْتَادَ وَضَعَ الرُّبَاعِيّ فِي أَصْلِ ثَلَاثِيّ؛ مَتَى سَنَحَتْ فُرْصَةً لِدَلِّكَ وَهَذَا مَا يُفَسِّرُ قِلَّةَ الْأُصُولِ الرُّبَاعِيَّةِ فِي مُعْجَمِهِ (الصِّحَاحِ) وَيَبْدُو أَنَّ ابْنَ بَرِّي أَقْرَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ فِي حِينٍ أَنَّ

الصَّغَائِي كَانَ أَكْثَرَ دَقَّةً فِي الْأُصُولِ الرَّبَاعِيَّةِ.
ب- مِنْهَجُ الصَّغَائِي فِي التَّقْدِ الْمُعْجَمِيِّ:

(902/2)

سَارَ الصَّغَائِي فِي تَرْتِيبِ مُعْجَمِهِ عَلَى الْقَافِيَةِ؛ لِصِلَتِهِ الْوَثِيقَةِ بِالصِّحَاحِ، وَقَدْ نَشَرَ
مَلْحُوظَاتِهِ فِي ثَنَائَا مَوَادِّهِ؛ غَيْرَ سَالِكٍ مِنْهَجاً مُحَدَّداً فِي عَرْضِهَا؛ فَقَدْ يُذَكَّرُ نَقْدَهُ فِي أَوَّلِ
كَلَامِهِ فِي الْمَادَّةِ، أَوْ فِي وَسْطِهِ، أَوْ فِي نَهَايَتِهِ؛ تَارِكاً ذَلِكَ لِعُرُوضِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ التَّقْدِ.
وَلَعَلَّهُ يُورِدُ الْكَلِمَةَ فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الصِّحَاحِ، ثُمَّ يُنَبِّهُ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ تَدَاخُلٍ، وَقَدْ
يَنْقُلُهَا إِلَى مَوْضِعِهَا الصَّحِيحِ، وَيُنَبِّهُ عَلَيْهَا هُنَاكَ.

فَمِمَّا أُورِدَهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الصِّحَاحِ (الدَّهْمَقَةُ) وَهِيَ: لَيْنُ الطَّعَامِ وَطِيبُهُ، وَذَكَرَ أَنَّ
الْجَوْهَرِيَّ جَعَلَهَا فِي هَذَا الْأَصْلِ، يَعْنِي (دهق) 1 وَحَكَمَ بِزِيَادَةِ الْمِيمِ؛ فَيَكُونُ وَزْنُهَا عِنْدَهُ
(فَعْمَلَةٌ) وَهِيَ (فَعْلَلَةٌ) لَا غَيْرَ. 2

وَمِمَّا نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعِهِ الصَّحِيحِ، وَنَبَّهَ عَلَيْهِ فِيهِ (الْهَمْزُجَلُ) وَهُوَ: الْجَوَادُ السَّرِيعُ. قَالَ فِي
مَادَّةِ (ه م ر ج ل) : (وَذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ بَعْدَ تَرْكِيبِ (ه م ر ج ل) 3 وَهَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ). 4
وَقَدْ أَظْهَرَ الصَّغَائِي حَرْصاً وَاضِحاً عَلَى التَّنْبِيهِ عَلَى تَدَاخُلِ الْأُصُولِ فِي (الصِّحَاحِ)
فَكَانَ لَا يَكْتَفِي فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى التَّدَاخُلِ فِي أَحَدِ الْأَصْلَيْنِ؛ بَلْ يَذْكُرُهُ
فِيهِمَا جَمِيعاً؛ كَتَّنْبِيهِهِ عَلَى التَّدَاخُلِ

1 ينظر: الصِّحَاح 4/1478.

2 ينظر: التكملة (دهق) 5/56.

3 ينظر: الصِّحَاح (ه م ر ج ل) 5/1849، وقد كتبه الخقق تحت أصل خماسي؛ وهو
(ه م ر ج ل) وهو سهو منه؛ بدلالة ما بعده.

4 التكملة (ه م ر ج ل) 5/562.

(903/2)

فِي (تَنْوُخٍ) فِي الْأَصْلَيْنِ (ت ن خ) وَ (ن و خ) 1 وَمِثْلُهُ مَا فِي (ر ه م) وَ (م ه م) 2.
وَقَدْ كَانَ الصَّغَائِي يَمِيلُ - فِي أَكْثَرِ تَنْبِيهَاتِهِ - إِلَى الْاِخْتِصَارِ؛ كَقَوْلِهِ مُنْتَقِداً الْجَوْهَرِيَّ:

"مَوْضِعُ ذِكْرِ: تَنْوِخُ فَصْلِ التَّاءِ؛ لِأَصَالَةِ التَّاءِ" 30

وَكَانَ مِنْهَجُهُ - فِي الاسْتِدْرَاكِ - الْمُرَاحَةُ بَيْنَ إِصْدَارِ الْأَحْكَامِ الْمُطْلَقَةِ غَيْرِ الْمُعْلَلَةِ
وَالْأَحْكَامِ الْمُعْلَلَةِ؛ فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ: "ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ: الْحَقِيسُ مَعَ ذِكْرِ: الْحَقِيسِ 4 فِي
بَابِ السِّينِ" 5 وَالصَّغَائِي يُعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ (الْحَقِيسِ) (ح ف س أ) وَلَيْسَ (ح ف
س) وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ ذَلِكَ؛ وَهُوَ أَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ؛ وَلَا دَلِيلَ عَلَى زِيَادَتِهَا؛ فَوَزَنَهُ
(فَعِيلَل) مِثْلُ: سَمِيعٌ.

أَمَّا مَا أوردَهُ مُحْتَجًّا لَهُ بِدَلِيلٍ فَكَثِيرٌ؛ وَكَانَ إِلَى الْاِخْتِصَارِ يَحْمِلُهُ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِدَلِيلٍ
وَاحِدٍ لِنَقْدِ التَّدَاخُلِ فِي الْكَلِمَةِ؛ وَمِنْ أَدَلَّتِهِ الْمُخْتَلِفَةُ: اعْتِمَادُهُ عَلَى خَصَائِصِ بَعْضِ
الْحُرُوفِ فِي الْأَصَالَةِ وَالزِّيَادَةِ؛ كَقَوْلِهِ مُنْتَقِداً

1 ينظر: التكملة 135/2، 184/2.

2 ينظر: التكملة 40/6، 150.

3 التكملة (نوخ) 184/2.

4 الحقيساً والحيفس: القصير السمين من الرجال، وينظر: اللسان (حفس) 45/6.

5 التكملة (حفساً) 16/1.

(904/2)

الْجَوْهَرِيُّ: "ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ الْكَرَنَافَ فِي (ك ر ف) 1 وَلَمْ يُفَرِّدْ لَهُ تَرْجَمَةً. وَالتُّونُ لَا
يُحْكَمُ بِزِيَادَتِهَا إِلَّا بَنِيَتْ" 2

وَمِنْهُ الْاِشْتِقَاقُ؛ كَقَوْلِهِ: "ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ الْقَنَسَرِيَّ (ق س ر) 3 ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ التُّونَ زَائِدَةٌ
وَاشْتِقَاقٌ تَقَنَسَرَ مِنْهُ يَدْفَعُ ذِكْرَهُ هَذَا الْمَوْضِعُ" 4 يَعْنِي (ق ن س ر) .

وَقَوْلُهُ: "ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ الْكَبْرِيَّتَ فِي فَصْلِ الْكَافِ؛ مِنَ الرَّاءِ، 5 عَلَى أَنَّهُ (فَعِيلَت) وَإِنَّمَا
هُوَ (فَعِيلَل) وَهَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ... وَالتَّاءُ أَصْلِيَّةٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: كَبُرَتْ بَعِيرُهُ" 6.

وَمِنْ مِنْهَجِ الصَّغَائِي فِي نَقْدِهِ التَّدَاخُلِ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِأَحْكَامِهِ؛ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ
صِحَّةِ مَا يَقُولُ؛ فَكَثِيرًا مَا نَرَاهُ يُبْدِي شَكَّهُ أَوْ تَرَدُّدَهُ؛ كَقَوْلِهِ فِي (دَرَن) : "وَالْإِدْرُونُ: ذُو
وَجْهَيْنِ؛ يَحْتَمِلُ؛ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا، وَوَزَنُهُ (إِفْعُول) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رُبَاعِيًّا مِثْلَ فِرْعَوْنَ
وَبِرْدُون" 7.

وَقَوْلُهُ فِي (ح ت ل) : "وَأَبُو حَنْتَلٍ: بَشَرٌ بَنُ أَحْمَدَ اللَّخْمِيِّ، مِمَّنْ حَدَّثَ، فَإِنْ كَانَتْ

النُّونُ زَائِدَةٌ زِيَادَتَهَا فِي حُنْتَالٍ، فَهَاهُنَا مَوْضِعُ

1 ينظر: الصِّحَاح 1420/4.

2 التكملة (كرنف) 556/4.

3 ينظر: الصِّحَاح 791/2.

4 التكملة (قنسر) 178/3.

5 ينظر: الصِّحَاح (كبر) 802/2.

6 التكملة (كبرت) 332/1.

7 التكملة 228/6.

(905/2)

كِرِه، وَإِلَّا فَفِي الْحَاءِ مَعَ النُّونِ 1.

وقوله في (ض د ن) : "وَضَدَّوَانِ وَضَدَيَانِ - بِالْفَتْحِ: جَبَلَانِ. هَذَا إِذَا كَانَتْ النُّونُ أَصْلِيَّةً، وَإِلَّا فَمَوْضِعُ ذِكْرِهِمَا الْحُرُوفُ اللَّيِّنَةُ" 2 يَعْنِي (ض د و) .
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مَنَهْجِ الصَّغَانِي أَنْ يَقْصُرَ جُهْدُهُ النَّقْدِيَّ عَلَى نَقْدِ (الصِّحَاحِ) فَإِنَّ تَمَّةَ نَقْدِهِ
لِلْأُصُولِ فِي كِتَابِهِ وَجْهٌ لِعَبْرِ الْجَوْهَرِيِّ؛ كَابْنِ دُرَيْدٍ، وَالْأَزْهَرِيِّ، وَابْنِ عَبَّادٍ، وَابْنِ فَارَسٍ، 3
وَقَدْ أَوْرَدَ الصَّغَانِيُّ هَذَا النَّقْدَ فِيمَا أَكْمَلَهُ، وَلَمْ يَكُنْ فِي (الصِّحَاحِ) كَقَوْلِهِ - فِي أَثْنَاءِ
حَدِيثِهِ عَنْ قَوْلِهِمْ: "هَرَمَطٌ فَلَانٌ عَرَضَ فَلَانٌ؛ أَيْ وَقَعَ فِيهِ: ذَكَرَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ 4 وَالْأَزْهَرِيُّ
5 فِي الرَّبَاعِيِّ، وَالْمِيمِ - عِنْدِي - زَائِدَةٌ؛ وَحَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي الثَّلَاثِيِّ" 6.
وقوله مُنْتَقِداً الصَّاحِبَ بْنَ عَبَّادٍ: "الْتَرَشَاءُ: الْحَبْلُ. هَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّادٍ فِي هَذَا
الْتَّرْكِيبِ، وَحَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي (ر ش و) وَوَزْنُهُ:

1 التكملة 309/5.

2 التكملة 265/6.

3 التكملة (مرتج) 492/1، و (مشلز) 303/3، و (ترش) 457/3، و (نشش)

518/3، و (رقف) 481/4، و (عجف) 526/4، و (فوق) 143/5.

4 ينظر: الجمهرة 1153/2.

5 ينظر: التّهذيب 526/6.

6 التكملة (هرط) 189/4.

(906/2)

ذتفعال¹.

وانتقد الغوري² في كلمة (المرتج) وهو الميّت؛ لذكره إيّاه في باب (مفعّل) فذكر الصّغانيّ أنّه ليس له وجه في ذلك الموضع؛ لأنّه معرّب؛ فمبهمه أصليّة³. وما ذكره الجواليقي⁴ والفيروزبادي⁵ والزبيدي⁶ بشأن هذه الكلمة يؤيد ما ذهب إليه الصّغانيّ. ومن منهج الصّغانيّ في نقده التّدخل: الاستئناس بآراء بعض العلماء المتقدّمين؛ كالحليل، وابن دريد، والأزهريّ، وابن جنيّ، والزّحشريّ⁷. والذي يلفت الانتباه في مصادره: إغفاله ابن بريّ منها إغفالاً تامّاً؛ فلم يذكره في مصادره التي نصّ عليها في خاتمة كتابه، ولم يذكره قطّ في ثناياه؛ وهذا ما يحمل على الظنّ بأنّ الصّغانيّ لم يطلّع

1 التكملة (ترش) 457/3.

2 هو أبو سعيد، محمّد بن جعفر بن محمّد الغوري، أحد أئمة اللغة المشهورين، له كتاب الجامع في اللغة في عدة مجلّدات، رتبه على الأبنية، وكان المطرزي ينقل عنه كثيراً في (المغرب) ولم أصل إلى سنة وفاته. ومن مصادر ترجمته: معجم الأدباء 104/18، وإنباه الرواه 389/2، وبغية الوعاء 70/1.

3 ينظر: التكملة (مرتج) 492/1.

4 ينظر: المعرّب 585، 586.

5 ينظر: القاموس (مرتج) 263.

6 ينظر: التّاج (مرتج) 100/2.

7 ينظر: التكملة (خيب) 621/1، و (قمهد) 325/2، و (قفف) 551/4.

(907/2)

عَلَى كِتَابِ ابْنِ بَرِّي.

ج- نَقْدَاتُهُ فِي الْمِيزَانِ:

غَلَبَ عَلَى الصَّغَايِي فِي انْتِقَادِهِ الْجَوْهَرِيِّ فِي التَّدَاخُلِ الْإِنْصَافُ الْمُتَمَثِّلُ فِي دِقَّتِهِ فِي اخْتِيَارِ مَوَاصِعِ النَّقْدِ، وَكَانَ دَأْبُهُ - فِي جُلِّ اغْتِرَاضَاتِهِ - تَجَنُّبُ تَخْطِئَةِ الْجَوْهَرِيِّ بِغَيْرِ دَلِيلٍ؛ فَمِنْ هَذَا انْتِقَادُهُ صَاحِبَ (الصِّحَاحِ) لَوْضَعِهِ قَوْلَهُمْ: اِنْبَاقَ عَلَيْنَا بِالْكَلَامِ؛ أَيْ: اِنْبَعَثَ - فِي (ن ب ق) 1 قَالَ الصَّغَايِي: "قَوْلُهُ: اِنْبَاقَ، لَيْسَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي هَذَا التَّرْكِيْبِ؛ فَإِنَّهُ أَجُوفٌ وَهَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِ مَا صَحَّ فَأُوْهُ وَعَيْنُهُ وَلَا مُمْهُ. وَمَوْضِعُ ذِكْرِ اِنْبَاقَ: ب وق" 2 وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الصَّغَايِيَّ مُصِيبٌ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لِأَنَّ وَزْنَ اِنْبَاقَ (افْعَلْ) مِثْلُ اِنْتَالٍ وَانْمَالٍ؛ وَلَيْسَ (افْعَلْ) كَمَا يَفْتَضِيهِ مَذْهَبُ الْجَوْهَرِيِّ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ ذَكَرَ (اَكْلًا) فِي مَادَّةِ (ك ز ز) وَذَكَرَ أَنَّ اللَّامَ وَالْهَمْزَةَ زَائِدَتَانِ، 3 فَقَالَ الصَّغَايِيُّ مُنْتَقِداً: (لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَ لَكَانَ وَزْنُهُ (افْلَاعَلْ) وَذَلِكَ يُمْكِنُ مِنَ الْإِحَالَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ وَزْنَهُ (افْعَلْ) مِثْلُ اِطْمَانٍ) 40 وَقَدْ أَصَابَ الصَّغَايِيُّ فِي نَقْدِهِ؛ غَيْرَ أَنِّي أَوْدُ التَّنْبِيْهَ عَلَى التَّعَارُضِ

1 ينظر: الصِّحَاح 1558/4.

2 التكملة (نبق) 157/5.

3 ينظر: الصِّحَاح (كزز) 893/3.

4 التكملة (كلز) 298/3.

(908/2)

الْوَاقِعَ بَيْنَ الْوِزْنِ؛ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ وَهُوَ (افْعَلَلْ) وَالْجَدْرُ الَّذِي ذَكَرَ الْكَلِمَةَ فِيهِ وَهُوَ (ك ل ز) فَالْوِزْنُ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْجَدْرُ (ك ل أ ز) وَالْجَدْرُ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْوِزْنُ (افْعَلَلْ) وَهُوَ الْأَوَّلَى.

وَقَدْ اعْتَادَ الصَّغَايِيُّ عَلَى التَّصْرِيحِ بِمَا يُؤَيِّدُ الْجَوْهَرِيَّ فِي مَذْهَبِهِ؛ فَكَثِيرًا مَا نَجِدُهُ يَنْتَقِدُهُ، ثُمَّ يُعَقِّبُ بِمَا يُؤَيِّدُ صَاحِبَهُ: كَقَوْلِهِ: "وَالزَّرَجُونُ ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي التُّونِ، وَمَوْضِعُهُ هَذَا؛ لِأَنَّ وَزْنَهُ (فَعْلُون) وَالْجِيمُ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَلَوْ كَانَ وَزْنُهُ (فَعْلُولًا) لَكَانَ الْجَوْهَرِيُّ مُصِيبًا فِي إِبْرَادِهِ إِيَّاهُ هُنَاكَ. عَلَى أَنَّهُ قَدْ قِيلَ ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ جَنِّي 1: التُّونُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ سِينِ قَرْبُوسٍ". 2

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ الصَّغَائِيَّ خَطَأً الْجَوْهَرِيَّ، وَانْتَقَدَهُ؛ مَعَ أَنَّ الصَّوَابَ كَانَ إِلَى جَانِبِ الْجَوْهَرِيَّ؛ كَقَوْلِهِ فِي مَادَّةِ (ك ك ب) : "وَحَقُّ لَفْظَةِ كَوَكَبٍ أَنْ تُذَكَّرَ فِي تَرْكِيبِ (و ك ب) عِنْدَ خُذَاقِ النَّحْوِيِّينَ؛ فَإِنَّهَا صُدِّرَتْ بِكَافٍ زَائِدَةٍ عِنْدَهُمْ، إِلَّا أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْرَدَهَا هُنَا؛ فَتَبِعْتُهُ غَيْرَ رَاضٍ بِهِ". 3.

وَالْحَقُّ أَنَّ الرَّاجِحَ فِي أَصْلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَوْهَرِيُّ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الصَّغَائِيُّ فِي نَقْدِهِ وَجْهٌ ضَعِيفٌ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ التَّدَاخُلِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَرَأَيْنَا أَنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ أَنَّ أَصْلَهَا (ك ك ب) وَوَزَنَهَا

1 ينظر: الخصائص 359/1.

2 التكملة (زج) 442/1.

3 التكملة 261/1.

(909/2)

(فَوَعَلَ) مِنْ بَابِ مَا جَاءَ عَيْنُهُ مِنْ جِنْسٍ فَإِيه.

وَلَا أَظُنُّ الصَّغَائِيَّ فَعَلَ ذَلِكَ تَحَامُلًا عَلَى الْجَوْهَرِيِّ؛ وَلَا أَذِلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ تَوْجِيهِهِ أَصُولَ الْجَوْهَرِيِّ، وَحَمَلَهَا عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الصَّوَابِ؛ وَإِنَّمَا انْتَصَرَ - هُنَا - لِرَأْيِي كَانَ يَرَاهُ.

(910/2)

المبحث الثالث: الصَّفَدِيُّ فِي (نَفُودِ السَّهْمِ)

حظي معجم (الصِّحَاح) بعناية الصَّفَدِيِّ - أيضاً - فأقام عليه أربعة مصنفات؛ وهي:

- 1- خُلِّي النَّوَاهِدُ عَلَى مَا فِي الصِّحَاحِ مِنَ الشَّوَاهِدِ.
- 2- غَوَامِضُ الصِّحَاحِ.
- 3- نَجْدُ الْفَلَاحِ فِي مَخْتَصَرِ الصِّحَاحِ.
- 4- نَفُودُ السَّهْمِ فِيمَا وَقَعَ لِلْجَوْهَرِيِّ مِنَ الْوَهْمِ.

ويعُدُّ (نَفُودُ السَّهْمِ) مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي تَخَصَّصَتْ فِي النِّقْدِ الْمَعْجَمِيِّ. وَقَدْ صَنَفَهُ الصَّفَدِيُّ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِسَبْعِ سِنَوَاتٍ؛ إِذْ فَرَّغَ مِنْ تَسْوِيدِهِ فِي "يَوْمِ الْأَحَدِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمَعْظَمِ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ بِدَمَشَقٍ" 1 مُسْتَفِيداً مِنْ كِتَابِهِ الثَّلَاثَةِ؛ الَّتِي

ألّفها على معجم الصّحاح؛ وهذا ممّا يزيد في أهميّة الكتاب. ويحدّثنا الصّفديّ عن دواعي تأليفه (نفوذ السّهم) فيقول: "وبعد؛ فإنّ صحاح الجوهريّ كتاب اشتهر بالسّعادة، وظهر بالإفادة، وبهر بالإجادة... ولمّا جمعت غوامضه، ورتبتها، وألّفت دُررها... تفتّ في أثناء ذلك الكلام على ما فيه من أشعارٍ وشواهد... ووضعت في ذلك كتابي المسمّى حلّي النّواهد... وكنتُ في أثناء مروري بتصفّح أوراقه... أعثر

1 ينظر: نفوذ السّهم 109أ.

(911/2)

على الغلطة بعد الغلطة، وأقع بالسّقطة بعد السّقطة؛ فكم مرّرت فيه بتصحيح بعد تصحيح، ووهم لا يليق كدره بصفاء ذلك التّصنيف؛ فوعدت نفسي عند الفراغ من حلّي النّواهد أن أجمع تلك الأوهام، وأدوّنّها في مصنّف "1. ولم يصل إلينا كتاب (نفوذ السهم) كاملاً، ووصل إلينا ممّا بقي منه نسختان خطّيتان متّفقتان في أنّهما تنتهيان بنهاية مادّة (ه م ق) 2 وهما منقولتان من مسوّد المؤلف، وتمثّلان الجزء الأوّل من الكتاب.

تحليل النّقد المعجميّ عن الصّفديّ:

يتبيّن من خلال الجزء الأوّل من كتاب (نفوذ السّهم) عناية الصّفديّ بعدد من العناصر النّقديّة؛ ومن أهمّها:

1- نقد تداخل الأصول.

2- التّنبية على التّصحيح والتّحريف.

3- نقد الأسلوب والتّفسير اللغوي الخاطئ.

وقد أولى الصّفديّ العنصر الأوّل -وهو نقد التّداخل- اهتماماً

1 نفوذ السّهم 2أ، ب.

2 وهما على التّحو التّالي: نسخة بايزيد العموميّة بتركيا، ورقمها 6834 وأوراقها 95 ورقة، ونسخة مكتبة شهيد علي بتركيا، ورقمها 2701 وأوراقها 109 ورقة. وهاتان النّسختان مصورتان بمركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى، ورقمها على التّوالي 323 لغة و331 لغة.

خاصّاً؛ فبلغت مواضعه التقديّة في هذا الجزء منه سبعة وأربعين موضعاً¹.

ويمكن الكلام عما في (نُفوذ السَّهم) من خلال النقاط التالية:

أ- التوزيع الإحصائيّ للتّقيدات:

استأثر التّداخل بين الثّلاثيّ والثّلاثي باهتمام الصّفديّ؛ فوجّه جانباً من جهده التقدي

له، إذ بلغت ملحوظاته فيه ثمانية وثلاثين موضعاً؛ في حين لم تتجاوز ملحوظاته في

تداخل البناءين تسعة مواضع، لتداخل الثّلاثيّ والرّباعي، ولم أجد فيه نقداً لتداخل

الثّلاثيّ والخماسي أو الرّباعيّ والخماسيّ.

ويكون ما تقدّم النّسب التالية:

تداخل الثّلاثيّ والثّلاثي 85، 80%

تداخل الثّلاثيّ والرّباعي 15، 19%

ويظهر من خلال هاتين النّسبتين التشابه الكبير بين (نُفوذ السَّهم) و (التّنبية

والإيضاح).

ب- منهج الصّفديّ في النّقد المعجمي:

درج الصّفديّ على إيراد عبارة الجوهريّ بنصّها، أو جمع عبارات متفرّقة؛ ليردّ عليها؛

وهو - في هذا - يوافق طريقة ابن برّي؛ حتّى قيل عنه

1 ينظر: نُفوذ السَّهم 3ب، 4أ، 5أ، 6أ، 9أ، 9ب، 10ب، 12أ، 12ب، 13أ،
13ب، 14أ، 16أ، 16ب، 35أ، 37أ، 38أ، 42ب، 39ب، 44أ، 44ب، 47أ،
48أ، 53ب، 58أ، 63ب، 70أ، 73ب، 77ب، 79أ، 79ب، 86ب،
87أ، 90أ، 91ب، 98أ، 99أ، 102أ، 103أ، 105أ، 106أ، 108ب، 109أ.

وعن كتابه إنّّه قد: "قلّد فيه ابن برّي؛ فلا يكاد يذكر مسألة من عنده إلّا بعض

أدبيّات، والاستدلال ببعض أبيات"¹.

وقال عنه العطار إنّّه: "لم يأت في كتابه بشيء جديد مذكور؛ بل تصيّف ابن برّي، وأخذ

نقوده بعد تجريدها من الشّرح، وتكملة الشّواهد، وأحلّ محلّ ما حذفه بعض أدبيّات"².

والحق أن ما قيل عن اعتماد الصَّفديّ على ابن برّي بهذه الصّورة لا يخلو من مبالغة، مع أن وجه الشّبه بينهما كبير. ومن هنا فإنّ ما قيل في منهج ابن برّي ثمّ يصلح لأن يقال هنا، ويكفي أن نذكر أوجه الخلاف بينهما، ومن أهمّها:

1- استغنى الصَّفديّ عن كثير ممّا يتّصل بالشّواهد؛ كتكميلها أو تصحيح روايتها، أو نسبتها، وما شاكل ذلك؛ لأنّه أفرد للشّواهد كتاباً خاصّاً.

2- مال الصَّفديّ إلى التّوسّط في الشّرح؛ فقد ذكر في مقدّمته أنّه أراد أن يؤلّف كتاباً متوسّط المادّة؛ لأنّه وجد من ألفوا في نقد الجوهريّ لم يسلموا من الإفراط أو التّفريط، فمنهم من أتى بالشّيء القليل الذي لا يغني؛ كأبي سهل الهروي، وعلي بن حمزة الدمشقي في حواشيها، ومنهم من أطال كابن برّي في حواشيه 3.

1 البلغة في أصول اللغة 405.

2 مقدمة الصحاح 184.

3 ينظر: نفوذ السّهم 13.

(914/2)

ويتّضح هذا من الموازنة بين الكتابين؛ فقد ذكروا أنّ ابن برّي ألف (التّنبية) في ستة مجلّدات، وقُدّر حجمه بحجم (التكملة) للصّغاني، في حين وصل إلينا من نفوذ السّهم مجلد واحد؛ يمثّل جلّ الكتاب؛ لأنّه ينتهي بنهاية باب القاف؛ فإن كان الصَّفديّ قد أكمل كتابه فإنّه يكون في مجلّدين تقديراً.

3 - ثمة فوارق بين الكتابين في نقد التّدخل؛ فقد انفرد الصَّفديّ عن ابن برّي بمواضع ليست في كتابه؛ منها انتقاد الصَّفديّ الجوهريّ في كلمة (مذّحج) وهو أبو قبيلة من اليمن؛ إذ جاء في (الصّحاح) في مادّة (م ذ ح ج) على أنّ الميم أصلية، وذكر الجوهريّ أنّ سيبويه كان يقول: إنّ الميم في هذه الكلمة ليست زائدة 1.

فقال الصَّفديّ: "هذا غلط منه؛ لم يفهم عن سيبويه ما قاله. ووهم فيه وحاشى سيبويه - رحمه الله - أن يجعل (فَعْلَلًا) في الكلام بفتح الفاء وكسر اللّام مثال: مسجد؛ فإنّه في الكلام (فَعَلَل) بفتح الفاء واللّام مثل: جَعَفَر... وإتّما الميم - هنا - زائدة غير أصلية؛ ولم يقل سيبويه بأصالة الميم إلّا في: مأجج، جعل ميمها أصلاً؛ كمَهْدَدٍ؛ ولولا ذلك لكان مأججاً ومَهْدَدًا، كمَفَرٍّ، وزيادة الميم في مَذْحَج كمَنْبَجٍ، يحكم عليها بالكسرة

وعدم التّظير؛ فحينئذٍ كان من حقّ الجوهريّ أن يذكر مَدْحَجاً في فصل (ذ حج) لا في (م ذ ح ج) "2.

1 ينظر: الصّحاح (مذحج) 340/1.

2 نُفوذُ السّهم 38، ب.

(915/2)

ومن ذلك انتقاده الجوهريّ في قولهم (تَمَعَّدُوا) أي: تشبّهوا بعيش مَعَدٍّ1، وفي قول القائل: أجد لهذا خَرَوَةً في فمي؛ أي: حرارةً2، وفي قولهم في المثل: لا تعطيني وتَعْظُني؛ أي: لا توصيني وأوصي نفسك3، وغير ذلك ممّا لم يتعرّض له ابن برّي بالتّقد.

وثمّة مواضع سكت عنها الصّفديّ؛ على الرّغم من تعرض ابن برّي لها بالتّقد؛ كنقده أصل (القضاء) من الإبل4، وأصل (فلسطين) 5.

ومما يلفت التّظر أنّ مواضع الاتفاق بينهما لم تخل كذلك من بعض اختلاف. وللصّفديّ في هذا النوع أربعة طرق:

أولها: أن يتصرّف فيما ينقله عن ابن برّي، ويضيف إليها أشياء من عنده؛ وخير مثال لذلك ما جاء في كلامه عن (التأبوت) 6 وكذلك ما ذكره من نقد في كلمة (الحوَاب) 7.

وثانيها: أن ينقل عن ابن برّي ناسباً الفضل لأهله؛ دون أن

1 ينظر: نُفوذُ السّهم 53، والصّحاح (عدد) 506/2.

2 ينظر: نُفوذُ السّهم 63، ب، والصّحاح (حرر) 628/2.

3 ينظر: نُفوذُ السّهم 91، ب، والصّحاح (عظظ) 1174/3.

4 ينظر: اللّسان (قضض) 223/7.

5 ينظر: اللّسان (فلسط) 373/7.

6 ينظر: نُفوذُ السّهم 14، أ، ويوازن بما في التنبية والإيضاح (توب) 45/1.

7 ينظر: نُفوذُ السّهم 16، أ، ويوازن بما في التنبية والإيضاح (حوب) 70/1.

(916/2)

يتصرّف في نصوصه 1.

ثالثها: أن يتخذ موقفاً معيّناً من نقد ابن برّي؛ وخير مثال لهذا ما جاء في اعتراضه على كلمة (اثْلَب) بمعنى: استقرّ؛ الّتي ذكرها الجوهريّ في (ت ل ب) 2 إذ أورد اعتراض ابن برّي؛ الّذي كان يرى أنّ (حقّ اثْلَب أن يذكر في (ت ل ب) لأنّه رباعيّ، والهمزة الأولى وصل، والثانية أصل، ووزنه (افْعَلَل) مثل اطمأنّ) 3.

فرأى الصّفديّ أنّ اعتراض ابن برّي - هنا - ينقصه الاطراد في أمثال هذه الكلمة. قال: إذا كانت هذه القاعدة مطّردة فليورد على الجوهريّ نقض هذه المادّة في الكتاب من أوّله إلى آخره في غير موضع؛ فإنّه أورد اطمأنّ في (ط م ن) وازْبَارَ في (ز ب ر) واكْبَأَنَّ في (ك ب ن) واَقْسَأَنَّ في (ق س ن) واسْمَأَلَّ في (س م ل) واجْزَأَلَّ في (ج ز ل) 4.

ويدلّ هذا الرّأي من الصّفديّ على عنايةٍ بالغةٍ بالأصول ودراية واسعة بالتّدخل. رابعها: أن ينتحل آراء ابن برّي، وينسبها إلى نفسه، مصدرّة

1 ينظر: نفوذ السّهم 28ب، 79ب، 99أ، 102ب، 103أ.

2 ينظر: الصحاح 91/1.

3 نفوذ السّهم 13ب، وينظر: التنبيه والإيضاح (تلب) 45/1.

4 نفوذ السّهم 13ب.

(917/2)

بعبارة (قلت) 1.

ج- نقداً في الميزان:

كان الصّفديّ دقيقاً في اختياره مواضع النّقد، منصفاً في اعتراضاته على الجوهريّ، ويظهر ذلك في أكثر اعتراضاته الّتي كان الصّواب فيها حليفه 2 وهو يذكّرنا في هذا الشّأن بابن برّي، ولا غرابة في ذلك، فهو من أهمّ مصادره، ومع ذلك فإنّ الصّفديّ قد يخطئ الجوهريّ؛ اعتماداً على أحد رأيين متعارضين في المسألة؛ لكلّ منهما وجه في الصّناعة.

وخير مثال لهذا انتقاده صاحب (الصّحاح) في كلمة (الفئة) بمعنى: الطّائفة؛ الّتي وضعها

الجوهريّ في (ف ي أ) من باب الهمزة؛ فقد ألزمه الصَّفَدِيّ بأن يضعها في (ف أو) من باب المعتلّ؛ على رأي من يقول: إنّ المحذوف منها اللّام، ولا يلزم ذلك الجوهريّ؛ لأنّ في المحذوف من (الفِئَة) خلافاً معروفاً بين العلماء، ولهم فيها رأيان، فمنهم من يجعل المحذوف منها: العين، ويشتقّها من: فَاء يَفِيّ بمعنى رَجَعَ، ومنهم من يجعل المحذوف منها اللّام؛ وهو الواو، ويشتقّها من: فَأَوْتُ رأسه.

وقد تقدّم تفصيل هذه المسألة. ويبدو أنّ الصَّفَدِيّ قد عوّل فيها على ما قاله ابن برّي، وأخذ برأيه من غير مراجعة.

- 1 ينظر: نُفُوذُ السَّهْمِ 9، 12ب، 13ب، 42ب، 48أ، 73ب، ويقابل ذلك بما في التنبيه والإيضاح على التّوالي: (ظماً) 23/1، (هواً) 35/1، (ترب) 45/1، و (قلح) 264/1، و (ددم) 21/2، و (قسر) 188/2.
- 2 ينظر: نُفُوذُ السَّهْمِ 10ب، 12ب، 13أ، ب، 14أ، 16أ، 28ب، 38أ، 39ب.

(918/2)

وقد يخطئ الصَّفَدِيّ صاحب (الصِّحَاح) بغير حقّ؛ كانتقاده إيرادَه في مادّة (ف ر أ) قولهم في المثل: (كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرِّ1) والفرّ: حمار الوحش. قال: "المشهور عندهم في هذا: الفرّ، مقصور غير مهموز؛ وهو مثلّ، وحقّ الأمثال أن لا تغيّر عمّا سمعت؛ وشيء آخر: أنّ الأمثال موضوعة على الوقف، ولما سكّنت الهمزة أبدلت ألفاً لانفتاح ما قبلها؛ وكان ينبغي أن يورده في باب المعتلّ، وينبّه هناك على أنّ أصله الهمز"2.

والصّواب في أصل هذه الكلمة وموضعها ما صنعه الجوهريّ؛ لأنّ الفرّ مهموز؛ كما ذكر الصَّفَدِيّ نفسه؛ ولم يقل أحد إنّه معتلّ، أمّا مجيئه مسهلاً في المثل فلا يحول أصله وموضعه إلى المعتلّ؛ لأنّ قاعدتهم العامّة في صناعة المعاجم أن توضع الكلمة في أصلها، وقد تساهلوا في وضعها في الموضعين: الأصل والفرع؛ أمّا أن توضع في الفرع دون الأصل فخلافاً لمذهبهم، وزدّ على ذلك أنّ البكريّ روى المثل مهموزاً 3 فبطل ما احتجّ به الصَّفَدِيّ، ولو جاز ما قاله لوضعت كلّ كلمة في فرعها، وأبواب الإبدال والتسهيل والقلب والحذف واسعة؛ فيزداد بذلك التداخل، وتختلط الأصول.

والظاهر أنّ الصَّفَدِيّ نقل أصل هذا الاعتراض عن ابن برّي؛ دون أن يدرك مراده؛

فاعترض ابن بري لم يكن على أصل الكلمة وموضعها

1 ينظر: الصِّحاح (فرأ) 62/1.

2 نُفوذ السَّهم 9ب.

3 ينظر: فصل المقال 10.

(919/2)

في (الصِّحاح) بل كان على رواية المثل؛ وهو أنه جاء مسهلاً؛ ولم يُروَ مهموزاً؛ كما ذكره الجوهري؛ ولم يعترض ابن بري على الموضع. ومن ذلك اعتراضه على الجوهري في ترتيب مادّة (أو) التي ذكر فيها (آء) بوزن عاع؛ وهو: شجر معروف، واحدته: آءة، فقد قال منتقداً صاحبه: "كان حقّه أن يذكر هذا قبل (أج أ) لأنّ الهمزة وبعدها الألف متقدّمة في الوضع على الهمزة وبعدها الجيم، ولكنّه وهم" 1.

والحقّ أنّه لا وهم - هنا - من الجوهري؛ وإن كان ثمة وهم فهو من الصَّفدي؛ فإنّه بنى اعتراضه على أنّ الألف في (آء) أسبق من الجيم في (أج أ) إذ كتبت جذرها هكذا (أأ) وغاب عنه أنّ الألف لا تكون أصلاً؛ فهي منقلبة عن حرف علة؛ وهو الواو هنا؛ فقد حكى عن الخليل أنّه كان يقول في تصغير آءة: أُويّة، ولو اشتقّ منها اسم مفعول لقل: مُؤوّة؛ مثال: مَعُوّ ومَقُول؛ كما يشتقّ من القَرظ؛ فيقال: مَقْرُوظٌ. وإن بنيت من (آءة) مثل: جَعْفَرٍ - لقلت: أُوأى، والأصل: أُوأء 2 فدلّ ظهور الواو في هذا كلّ على أنّ أصل آءة (أو) وكذا اثبتة الصَّغاني 3، وابن منظور 4.

وعلى الرّغم من ذلك فإنّ هذا لا يقدر في كتاب الصَّفدي؛ فقد

1 نُفوذ السَّهم 3ب.

2 ينظر: التكملة (أو) 6/1.

3 ينظر: التكملة (أو) 6/1.

4 ينظر: اللسان (أو) 24/1.

(920/2)

حالفه الصّواب في معظم ما وَجَّه من نقدٍ للتّدخل؛ ولم يكن هدفه التّجنيّ على الجوهريّ أو التّشهير به؛ فقد كان حريصاً على توجيه ما في معجمه من المآخذ، أو تلمّس العذر له فيها 1.

1 ينظر: نفوذ السّهم 12أ، 58أ.

(921/2)

المبحث الرابع: الفيروزآبادي في (القاموس المحيط)
يعدُّ (القاموس) من المؤلّفات البارزة في تاريخ التّأليف المعجمي، وقد تُلْقِي بكثير من الاهتمام والإكبار، وأقبل عليه طلبة العلم يقتنوناه؛ حتّى أصبح اسمه (القاموس) يرادف مصطلح (المعجم) وكان مؤلّفه يلتمس - في البدء - معجماً جامعاً فشرع في كتابه الموسوم بـ (اللامع المُلَمَّ العُجَابِ الجامع بين المُحَكِّمِ والعُجَابِ) فحَمَّنَه في ستين سفرًا؛ فعدل عنه، لما سئل تقديم معجمٍ وجيزٍ؛ ثم شرع في تأليف معجمٍ محذوف الشّواهد، مطروح الرّوائد، ولخصّ كلّ ثلاثين سفرًا في سفرٍ، وسَمَّاه (القاموس المحيط) 1 وحذا فيه حذو (الصّحاح) في المنهج، واختار مادّته أساساً لمعجمه، وزاد عليه زياداتٍ بلغت نحواً من عشرين ألف مادة 2 معظمها من (الحكم) لابن سيده، والعُجَابِ و (التكملة) للصّغاني 3، وميّزها بكتابة مَدَاخِلِهَا بمدادٍ أحمر.
وقد راعى المجد - في معجمه - جملة أمور؛ كالإيجاز في الشّرح، والاختصار باستخدام بعض المصطلحات والرموز، والعناية بالضّبط؛ خوفاً من التّصحيف، والاهتمام بالترتيب الدّاخلي للمشتقّات والصّيغ، ومحاولة تخليص الواويّ من البائي، والعناية بالتّقد المعجمي.

1 ينظر: القاموس 33، 34.

2 المراد بالمادة -هنا- الأصول، وكلّ ما تفرّع منها من اشتقاقات وتصاريف.

3 ينظر: المعجم العربي؛ بحوث في المادّة والمنهج والتّطبيق 68.

(922/2)

تحليل النّقد المعجميّ عند الفيروزآباديّ:

لنّقد المعجمي في (القاموس) مكانة خاصة؛ إذ أولاه مؤلفه عنايته، ونشر نقداً فيه بطول معجمه وعرضه؛ حتّى عدّ معجمه قريناً للكتب المتخصصة في هذا الفنّ؛ ك (التنبيه والإيضاح) و (نُفوذ السّهم) مع فارق المنهج. وهو يشترك مع هذين الكتابين في أنّ معظم النّقد المعجميّ فيه موجه ل (الصّحاح) وقد أشار الفيروزآباديّ نفسه إلى ذلك في مقدّمة معجمه في قوله: "ثمّ إنّنيّ نبّهت فيه على أشياء ركب فيها الجوهريّ - رحمه الله - خلاف الصّواب؛ غير طاعنٍ فيه، ولا قاصدٍ بذلك تنديداً له، وإزراءً عليه وغَضاً منه؛ بل استيضاحاً للصّواب، واسترباحاً للثواب، وتحزّراً وحذاراً من أن ينمى إلى التّصحيح، أو يعزى إلى الغلط والتّحريف"1.

وقد وجّه الفيروزآباديّ نقده لكتاب (الصّحاح) من بين المعاجم اللغوية، مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة، والأغلاط الفاضحة - كما قال - لتداوله واشتهاره. وبالإمكان إيجاز أهمّ العناصر التّقديّة في القاموس فيما يلي:

1- نقد التّدخل.

2- التّنبية على التّصحيح والتّحريف.

3- التّنبية على الخطأ في الضبط.

1 القاموس 35.

(923/2)

وبلغت المواضع التّقديّة فيه بعامّة - كما ذكر القنّوجي 1 - أكثر من ثلاثمائة موضع؛ شملت جوانب متعدّدة؛ كان نقد التّدخل من أهمّها، وأوفرها حظاً؛ إذ أرى ما جاء منه على التّلك.

ويمكن الكلام عن نقداً الفيروزآباديّ من خلال النّقاط التّالية:

أ- التّوزيع الإحصائيّ للنّقداً:

بلغت المواضع التّقديّة لتدخل الأصول في (القاموس) ثلاثة عشر ومائة موضع2. وبلغ ما فيه من نقد التّدخل في البناء الواحد سبعين

1 ينظر: البلغة في أصول اللغة 462.

2 ينظر : القاموس (أب) 41، (أتأ) 41، (ألا) 41، (ثأثأ) 44، (حبطأ) 47، (حفسأ) 16/1، (زأزأ) 53، (قندأ) 62، (مقأ) 66، (نوأ) 69، (نيأ) 69، (ورأ) 70، (هوأ) 73، (أزب) 75، (ثأب) 78، (تألب) 78، (تأرب) 78، (توب) 79، (ثيب) 82، (جيب) 90، (حنزب) 99، (حوب) 99، (دوب) 106، (ذلب) 110، (زلب) 122، (كرب) 167، (لوب) 173، (حنت) 193، (جوث) 213، (ذحج) 243، (زرج) 245، (عهج) 255، (قلح) 303، (نتح) 311، (ندح) 312، (أفخ) 317، (تنخ) 319، (نوخ) 335، (أبد) 337، (جسد) 348، (صرد) 374، (علجد) 380، (عنجد) 385، (قمجد) 399، (قدد) 394، (قمد) 399، (مقد) 408، (ميد) 410، (جبد) 423، (خند) 425، (لذذ) 431، (أمر) 439، (قر) 455، (صمر) 547، (بنصر) 452، (سعر) 522، (طرر) 553، (فأر) 583، (قطمر) 597، (قنبر) 599، (قنسر) 599، (هبر) 637، (كزز) 672، (مشلز) 676، (هرجس) 749، (أرط) 749، (عنظ) 900، (قنزع) 977، (مهع) 988، (نبح) 989، (هملع) 1003، (خفف) 1041، (رقف) 1052، (طلحف) 1076، (كرف) 1096، (نوف) 111، (غرق) 1180، (غرنق) 1180، (نبق) 1180، (نبق) 1194، (لوك) 1230، (بأدل) 1246، (حتتل) 1277، (ضمحل) 1324، (طهل) 1328، (ظلل) 1329، (قصعل) 1354، (قعتل) 1355، (كول) 1363، (ندل) 1372، (وول) 1381، (ترجم) 1399، (تلم) 1399، (خوم) 1427، (ددم) 1428، (ديم) 1433، (رأم) 1434، (رهم) 1435، (مرهم) 1498، (وأم) 1504، (ددن) 1543، (طين) 1566، (أبه) 1603، (دي) 1654، (زوا) 1667، (سيي) 1674، (شصا) 1676، (شكي) 1678، (عصى) 1692، (قنا) 1710، (لدى) 1715، (ليي) 1718.

(924/2)

موضوعاً؛ أربعة مواضع منها لتداخل الرباعي والرباعي، والباقي للتداخل بين الثلاثي والثلاثي. وبلغ التداخل بين بناءين مختلفين اثنين وأربعين موضعاً؛ موضعان منها للتداخل بين الثلاثي والحماسي، والباقي للتداخل بين الثلاثي والرباعي. وفيما يلي نسب هذه الأنواع:

التداخل بين الثلاثي والثلاثي 58.41% ... 61.95%

التداخل بين الرباعي والرباعي 3.53%
التداخل بين الثلاثي والرباعي 36.28% ... 38.05%
التداخل بين الثلاثي والخماسي 1.76%
ونخرج من هذا الإحصاء ملاحظاتٍ منها:
1- كثرة التداخل في البناء الواحد؛ ولا سيما في الثلاثي؛ كما هو

(925/2)

مألف؛ وهو يوافق ما تقدّم في البحث، وما جاء عند ابن بري والصفدي.
2- ندرة التداخل بين الثلاثي والخماسي، وكذلك بين الرباعي والرباعي.
3- عدم وجود التداخل بين الخماسي والرباعي.
منهج الفيروزآبادي في النقد المعجمي:
نثر الفيروزآبادي ملحوظاته التقديّة في كتابه، وكان لا يكاد يخرج فيها عن ثلاثة طرق:
أحدها: أن يذكر الكلمة في موضعها الصحيح، ثمّ ينبّه على خطأ الجوهري في أصلها؛
كقوله في (أث) : "أثّأته بسهم: رميته به، هنا ذكره أبو عبيد... ووهم الجوهري؛ فذكره
في: ث أث أ"1.
وثانيها: أن يذكر الكلمة في موضعها؛ الذي وردت فيه في (الصّحاح) ثمّ ينبّه على ما
فيها من تداخل، ويشير إلى أصلها الصحيح؛ كقوله في (ن وء) : "نَاءَ اللَّحْمُ يَنَاءٌ، فهو
يَنَاءٌ بين النُّيُوءِ والنُّيُوءَةِ: لم ينضج، يائيّة"، وذكرها هنا وهم للجوهري 2.
وثالثها: أن ينبّه على الكلمة في الموضعين، ومنه قوله في (ح ب ط أ) : "احبْنُطًا: انتفخ
جوفه، أو امتلأ غيظًا، ووهم الجوهري في إيراده بعد

1 القاموس 41.

2 القاموس 69.

(926/2)

تركيب: ح ط أ"1.
وكان المجد يلتزم - في أسلوبه في الاعتراض - بعبارات فيها تصريح باسم الجوهري؛

كقوله: (وهم الجوهرى) 2 وهي أكثر عباراته استعمالاً، وقوله: (وذكر الجوهرى إياه في (... غلط) 3 وقوله: "وذكر الجوهرى (... هنا غير سديد) 4 ومن أفسى أساليبه قوله في حقّ الجوهرى: (وذكره هنا وهم للجوهرى؛ وكلّ ما ذكره من القياس تخييط" 5. ولعلّ في طريقة المجد هذه ما يفسّر ميل أكثر المتأخرين للجوهرى، والانتصار له، ولو برأى مرجوح؛ كما فعل ابن الطيّب الفاسي، وداود زاده، والتادليّ، وقلّ من انتصر للفيروزآبادي، مع أنّ الصّواب كان حليفه في معظم المواضع التّقديّة التي أثارها. ومن طرق العرض عند المجد: نزوعه إلى الاختصار الشّديد، وهو ما يوافق منهجه العام في معجمه، وربما أدّى الاختصار إلى خفاء مراده؛ لا سيّما على القارئ العادي، أو غير المتخصّص؛ ألا ترى إلى قوله:

1 القاموس 46.

2 القاموس (أتأ) 41.

3 القاموس (ذحج) 243.

4 القاموس (جسد) 348.

5 القاموس (لوك) 1230.

(927/2)

"الهِبَرُ: رباعيّ، ووهم الجوهرى" 1 وقوله: "قَدَرُ زُرِّيَّةٌ: في الهمز، ووهم الجوهرى" 2 وهو يريد أنّ أصول هاتين الكلمتين: (ه ب ر) و (زأ زأ) .

ولم يخرج الفيروزآبادي - في طريقته في الاستدلال - على مناهج من سبقه في هذا الفنّ؛ فقد كان يستأنس بالاشتقاق 3، والنّظير 4، أو عدم وجوده 5، وخصائص بعض الحروف 6، وغير ذلك.

وفيما يتّصل بالمصادر فإنّ صاحب (القاموس) لم يعنَ بذكر مصادره في التّقّد؛ وهذا يتّفق مع ما اختطّه لنفسه في معجمه المبني على الاختصار؛ وهذا لا يعني إغفاله مصادره تماماً؛ فإنّه كان يشير إلى مصادره أحياناً، كسيبويه، وابن جيّ، وابن القطّاع، والصّغانيّ.

وعند تحليل تنبيهاته التّقديّة، التي سكت فيها عن مصادره، نجده ينقل عن كثير من سبقه، وعلى رأسهم ابن برّي، والصّغانيّ، والصّفديّ. بيد أنّه كان يعوّل على الصّغانيّ

كثيراً، وقد نقل عنه في نحو أربعين موضعاً، يليه ابن برّي ونقل عنه في خمسة عشر موضعاً؛ بينما نقل عن

1 القاموس (هير) 637.

2 القاموس (زوا) 1667.

3 القاموس (فأر) 583.

4 القاموس (طلحف) 1076.

5 القاموس (مهع) 988.

6 القاموس (هوا) 73.

(928/2)

الصَّفَدِيّ في تسعة مواضع.

ولا يعني هذا أنّ الفيروزآبادي لم يأت بجديد في نقد الأصول؛ فإنّ ثلاثة وستين موضعاً في معجمه لا وجود لها في كتب المذكورين؛ ولعلّه أفاد في بعضها من مصادر أخرى؛ كـ (التّهذيب) للأزهري، و (الحكم) لابن سيده. ومهما يكن من أمر فإنّ شأن هذه الزيادات التي أريت على نصف ما في (القاموس) من نقد للتداخل — أن تكسبه من الأهمية ما يجعله مصدراً غنياً في هذا المجال.

ج- نقداً الفيروزآبادي في الميزان:

قال القنّوجي؛ في أثناء حديثه عن (القاموس) وما فيه من ملحوظات: إنّ "أكثرها مبنيّ على التّعنت والشّقاق؛ ولذا بادر الأدباء إلى دفعها؛ فأجابوا عنها لفظاً لفظاً، وردّها حرفاً حرفاً" 1.

وعلى الرّغم من أنّ هذه المقولة لا تخلو من وجهٍ للصّواب فإنّ فيها كثيراً من القسوة على الفيروزآبادي وهضمٍ لجهد؛ فإنّه إن لم يوفّق في بعض ما ذهب إليه كان التّوفيق حليفه في أكثر نقداًته.

وإنّ من يتأمّل ملحوظات الفيروزآبادي يتبيّن له أنّه كان مصيباً في ثلثيها تقريباً، وأنّ الصّواب خانته في بعضها، وأنّه بنى رأيه في شيء منها على رأي لبعض العلماء. فمما أصاب فيه: اعتراضه على الجوهرّي في مادّة (ج س د) قائلاً:

(929/2)

"وذكرُ الجوهريّ 1 الجِلْسَدَ هنا غير سديد" 2 والجِلْسَدُ: اسم صنم كان يعبد في الجاهليّة، ولا دليل على زيادة اللام فيه؛ خلافاً لما ذهب إليه الجوهريّ، فذكره ابن منظور في الرُّباعيّ 3.

ومنه قوله: (خ ن ذ) : "وَحَنَدَى: خرج إلى البذاء، وذكره الجوهريّ 4 في المعتلّ، وَحَنَطَى: في الظّاء، وهما من باب واحد" 5 أي أنّ الصّواب أن يذكرهما معاً في باب واحد؛ إمّا الدّال والظّاء على أنّ التّون عين الكلمة، والألف زائدة للإلحاق؛ كما في: غنذى وسلقى، أو في باب المعتلّ على أنّ التّون زائدة؛ فتكون الألف - حينئذٍ - لام الكلمة والوزن (فَنَعَلَ) والأوّل أولى؛ لأنّ زيادة اللف آخرةً أولى من زيادة التّون ثانية.

أمّا ما جانب الصّواب فيه صاحب (القاموس) ووهمُ الجوهريّ فيه بغير حقّ، أو بوجه مرجوحٍ فقليل، ومنه قوله في (م ق أ) : "ماقئ العين، وموقئها: مؤخّرها أو مقدّمها، هذا موضع ذكره، ووهم الجوهريّ" 6 إذ ذكره في (م ق أ) 7 ومذهب الجوهريّ في أصل هذه الكلمة موافق

1 ينظر: الصّحاح (جسد) 456/2.

2 القاموس 348.

3 ينظر: اللّسان (جلسد) 128/3.

4 ليس في الصّحاح المطبوع، وذكره ابن منظور ف يالمعتلّ (225/14) وعزاه للأزهري.

5 القاموس 425.

6 القاموس 66.

7 ينظر: الصّحاح 1553/4.

(930/2)

لرأي الجمهور فيها؛ وقد تقدّم تفصيل التداخل في هذه الكلمة.
وقوله في (ع ن ج د) : "المُعْجَدُ: الغُصْبُ الحديد، ووهم الجوهرى، فذكره لا في
الثلاثي ولا في الرباعي" 1 هكذا، وظاهر ما في عبارة المجد من معاضلة؛ لذا قال ابن
الطّيب الفاسي معلقاً على هذا النصّ: "كلام لا معنى له؛ فإنّ الجوهرى ذكره في
الرباعي 2 ترجمة بعد ترجمة (ع ج د ل) وفسره بأنّه ضرب من الرّيب، واستدلّ له بما
أنشده الخليل" 3.
ولعلّ مراد الفيروزآبادي أنّ الجوهرى أخطأ في موضعه من التّرتيب، فإنّه ذكره بين (ع ج
ل د) و (ع د د) ومكانه على زيادة التّون قبل (ع ج د ل) ومكانه على أصلتها بعد
(ع د د) أي: بين (ع ن د) و (ع ود) فإن كان هذا مراد الفيروزآبادي فإنّه لم يخطئ
ولكنّه أبهم في عبارته.
ووهم الجوهرى في أشياء وأصاب في توهيمه؛ ولكنّه لم يوفّق في تقديره الأصل الصّحيح؛
فقد ذكر الجوهرى (اللّوَلَب) في (ل وب) 4 فانتقده المجد؛ وقال: إنّ أصل (اللّوَلَب)
(ل ب ب) 5 فلم يوفّق فيما

1 القاموس 385.

2 ينظر: الصّحاح (عنجد) 505/2.

3 التاج (عنجد) 434/2.

4 ينظر: الصّحاح 221/1.

5 ينظر: القاموس 173.

(931/2)

قال؛ لأنّه لا وجه لجعله أصل هذه الكلمة في (ل ب ب) فليس فيها سوى باءٍ واحدة،
وفيه لا مان.

إنّ الصّواب في أصل هذه الكلمة -إن كانت عربيّة - أن يكون (ل ل ب) كما أنّ
(الكوكب) و (الشّوشب) من (ك ك ب) و (ش ش ب) وليس من (ك ب ب) و (ش
ب ب) .

وقد تردّد الفيروزآبادي في أشياء بين رأي ورأي؛ بما يمكن أن نصفه بالتناقض فهو ينقد
الجوهرى -أحياناً - في أصل ما، ثمّ يعود ويوافق فيه في أصل تالٍ، أو ينتقده في

موضع، مع أنّه وافقه فيه في أصل متقدّم من غير تنبيه. ومن الأوّل أنّه قال في (ح ف س أ) : "الحَفَيْسُ كَسَمَيْدٍ: القصير اللّيم الخِلقة، ووهم أبو نصر في إيراده في: ح ف س" 1 ثمّ عاد فذكره في الفيروزآبادي في (ح ف س) 2 كما فعل الجوهري 3 من غير تنبيه.

وقوله في (ر ق ف) : "رَأَيْتُهُ يُرْقَفُ مِنَ الْبَرْدِ: يُرْعَدُ، وَقَدْ أُرْقِفَ - بِالضَّمِّ - إِرْقَافاً، وَالْقَرْقَفَةُ: لِلرَّعْدَةِ، مَأْخُوذٌ مِنْهُ، كَرَّرْتُ الْقَافَ فِي أَوَّلِهَا، وَوَزَنَهَا (عَفْعَل) وَهَذَا مَوْضِعُهُ لَا الْقَافَ، وَوَهْمُ الْجَوْهَرِيِّ" 4 لإيراده إياه

1 القاموس 47.

2 القاموس 1693.

3 ينظر: الصّحاح (حفس) 919/3.

4 القاموس 1052.

(932/2)

في (ق ر ق ف) 1. ولكننا لا نلبث أن نجد الفيروزآبادي يعيد ما قاله هناك في هذا الأصل الرُّباعي 2، متابعاً الجوهري من غير تنبيه. وهذا ما جعل ابن الطيّب الفاسي يقول في مادّة (ق ر ق ف) : "وَهَمَّ هُنَا وَتَبِعَهُ هُنَاكَ؛ بَلَا تَنْبِيهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَهْمٌ؛ وَهَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَّبَعٍ فِي الْقَبُولِ وَالرَّدِّ" 3.

ومن هذا النوع الثاني أنّه قال في مادّة (ح ن ز ب) : "الْحِنْزَابُ - كَقِرْطَاسٍ: الْحِمَارُ الْمُقْتَدِرُ الْخَلْقَ، وَالْقَصِيرُ الْقَوِيُّ، أَوْ الْعَرِيضُ، وَالْغَلِيظُ... وهذا موضع ذكره" 4 وهو يعرّض - هنا - بالجوهري لذكره الحِنْزَابُ في (ح ز ب) 5 ولنا أن نعجب إذا عرفنا أنّ الفيروزآبادي نفسه ذكره - أيضاً - في (ح ز ب) 6. ومنه قوله في (ك ول) : (وَكَوَالٌ أَكُونُ لَأَلًا: قَصُرٌ، وَذَكَرَهُمَا فِي (ك أَل) وَهَمٌ لِلْجَوْهَرِيِّ) 7 وقد تبعه الفيروزآبادي هناك 8 من غير تنبيه.

1 ينظر: الصّحاح 1416/4.

2 القاموس 1091، 1092.

3 النَّاج 122/6.

4 القاموس 99.

5 ينظر: الصِّحاح 109/1.

6 ينظر: القاموس 94.

7 القاموس 1363.

8 القاموس 1359.

(933/2)

وذكر في مادة (وأ م) 1 التَّوَام، وانتقد فيها الجوهريّ لذكره هذه الكلمة في فصل التَّاء أي (ت أم) وكأنّه نسي أنّه ذكره هو - أيضاً - في ذلك الأصل 2 من غير تنبيه عليه. وممّا بنى اعتراضه فيه على رأي لبعض العلماء متجاهلاً للرأي الآخر: ما وجهه من اعتراض على الجوهريّ في موادّ (زأ زأ) 3 و (ذ ح ج) 4 و (ع ل ه ج) 5 و (ك ر ف) 6 و (د وم) 7 وغيرها. وعلى الرّغم من كلّ ما تقدّم فإنّنا لا نشكّ في بعد الفيروزآبادي عن التّحامل المقصود، ولا أدلّ على هذا من أنّه نصب نفسه مدافعاً عن صاحبه، كما جاء في بعض المواد، ومنها مادة (ق ص ع ل) 8.

1 القاموس 1504.

2 القاموس 1398.

3 القاموس 53.

4 القاموس 243.

5 القاموس 255.

6 القاموس 1096.

7 القاموس 1433.

8 القاموس 1354.

(934/2)

المبحث الخامس: داود زاده في (الدُرّ اللّقيط)

لا يعدُّ محمد بن مصطفى بن داود زاده؛ الشَّهير بـ (داود زاده) 1 والمتوفَّى سنة 1031هـ - في علماء اللّغة المشهورين؛ ولا نكاد نعرف عنه سوى أنّه تولَّى قضاء دمشق ومكّة المكرمة، وأنّه فرغ من تأليف كتابه هذا في سنة 1027هـ وهو على رأس القضاء بدمشق، وأنّه أهدها إلى السّلطان عثمان خان².
ويُعدُّ كتاب (الدُرّ اللّقيط في أغلاط القاموس المحيط) من أظهر الكتب القديمة المتخصّصة في التّقْد المعجميّ؛ وإن لم ينل شهرةً كافيةً تناسب مكانته بين مصنّفات اللّغة. وقد كان وراء تأليف هذا الكتاب

1 من مصادر ترجمته: الدر اللقيط (المقدمة) وكشف الظنون/2/1308، وهديّة العارفين/2/272، 273، ومعجم المؤلّفين/12/30، وتاريخ الأدب العربي في العراق/2/77.

وقد نشر الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (رسائل ونصوص في اللّغة والأدب والتّاريخ) جزءاً يسيراً من (الدُرّ اللّقيط) اقتصر فيه على باب الهمزة، ولم يأت بمجديد في التعريف بالمؤلّف.

2 هو: السّلطان عثمان بن أحمد بن محمد بن مراد، ويعرف بعثمان خان الثّاني، وتولّى السّلطة سنة 1027هـ، وخلع سنة 1032هـ وفيها قتل، ومن مصادر ترجمته: سمط النّجوم العوالي/4/58، وسبائك الذهب/423، وتاريخ الدّولة العليّة العثمانية/122.

(935/2)

عناية مؤلّفه بمعاجم العربيّة، وعلى رأسها: القاموس المحيط، فقد أراد أن يجمع الغلطات؛ الّتي عزاها صاحب (القاموس) للجوهريّ؛ ليردّها منها ما يُردُّ؛ منصفاً الجوهريّ، ومؤيِّداً الفيروزآباديّ فيما أصاب فيه؛ فجاء الكتاب لطيفاً في حجمه، طريفاً في بابه، جامعاً لأكثر ما في القاموس من نقدٍ معجميّ في شتّى أنواعه.

تحليل التّقْد المعجميّ عند داود زاده:

استخرج المؤلّف المواضع التّقديّة في (القاموس) وزاد عليها نحواً من عشرين موضعاً؛ فأرّب ما فيه على عشرين وثلاثمائة موضع نقديّ. ومن الممكن القول إنّ العناصر التّقديّة في (الدُرّ اللّقيط) هي نفسها الّتي في (القاموس المحيط) ومن أهمّها - بلا شكّ - نقد

التداخل. ويمكن الحديث عن هذا الجانب من خلال النقاط التالية:

أ- التوزيع الإحصائي للتقديرات:

بلغت المواضيع التقديرية المخصصة للتداخل في (الدّر اللقيط) خمسة وعشرين ومائة

موضع 1 وبلغ ما فيه من نقد التداخل في البناء الواحد

1 ينظر: الدّر اللقيط (أبأ) 3، (أثأ) 4ب، (أشأ) 5، (ألا) 5أ، (أثأ) 6، (أجأ) 6أ، (حبطأ) 6، (حفسأ) 7، (زأزأ) 9ب، (لألا) 12، (قدأ) 11أ، (مقأ) 12ب، (نوأ) 13ب، (ورأ) 14أ، (تأب) 19أ، (تألب) 20، (تخرب) 21ب، (توب) 22أ، (ثيب) 25ب، (جيب) 26، (حزب) 26أ، (حوب) 27، (دب) 27ب، (ذلعب) 27ب، (زلعب) 28، (شيب) 28، (كرب) 31، (حنت) 35ب، (موت) 39، (ذحج) 41، (زرج) 41ب، (علهج) 42ب، (مذحج) 43، (قلح) 49، (فلح) 49، (نتح) 50، (ندح) 50، (أفخ) 53، (تنح) 53ب، (نوخ) 57، (أبد) 57ب، (أسد) 58، (بود) 59ب، (جسد) 60، (شدد) 66، (صرد) 67، (عجد) 69، (عدد) 69، (عنجد) 70، = (فحد) 70ب، (قدد) 71، (قمحد) 73، (مقد) 74، (مأبد) 75ب، (جبذ) 78، (خند) 78ب، (لذذ) 79، (أمر) 80، (بصر) 83ب، (تمر) 84، (تور) 84ب، (حرر) 88، (سعر) 92، (صمعر) 96ب، (قمطر) 102ب، (قنبر) 103، (قنسر) 103أ، (كور) 103ب، (مطر) 104، (هير) 106، (زيز) 107، (عنقر) 108، (كزز) 108ب، (لجز) 108ب، (هرجس) 113، (شوش) 113ب، (ميش) 114، (حنفص) 114ب، (أرط) 118، (ضيع) 127، (قنزع) 128ب، (نبح) 129، (وزع) 131ب، (خصف) 134، (رقف) 135ب، (طحف) 137، (كرف) 139ب، (نوف) 143، (حلق) 145، (غرق) 149، (غرنق) 149أ، (نبق) 149ب، (لأك) 151ب، (بأدل) 153ب، (اضمحل) 158ب، (طهل) 159، (قعثل) 161ب، (كول) 161ب، (ندل) 162، (وأل) 162، (وول) 164، (ترجم) 166، (تلم) 166ب، (ددم) 170، (ديم) 170ب، (ريم) 170، (رجم) 170ب، (رحم) 171، (مرهم) 177، (رأم) 177، (ددن) 180ب، (طين) 182، (أبه) 183ب، (دي) 190، (زوى) 191، (سيي) 193، (شصى) 194، (شكا) 194ب، (قنا) 196، (ليي) 197.

خمسة وثمانين موضعاً؛ اثنان وثمانون موضعاً للتداخل في الثلاثي، وثلاثة للتداخل في الرباعي. وبلغ التداخل بين بناءين مختلفين أربعين موضعاً؛ تسعة وثلاثون موضعاً للتداخل بين الثلاثي والرباعي، وموضع للتداخل بين الثلاثي والخماسي.

(937/2)

وفيما يلي نسب هذه الأنواع:

التداخل بين الثلاثي والثلاثي ... 65.6 %

التداخل بين الرباعي والثلاثي ... 03.4 %

التداخل بين الثلاثي والرباعي ... 31.2 %

التداخل بين الثلاثي والخماسي ... 0.8 %

ويظهر من خلال هذه النسب التقارب بين (الدَّر اللَّقِيط) و (القاموس) ويكمن سبب الاختلاف بينهما فيما أضافه داود زاده من نقدٍ على ما في (القاموس) ككلامه في أصل (مُؤْتَة) موضع بالشَّام¹ وأصل (حَرْوَة) في قول القائل: إِنِّي لأجد لهذا الطَّعام حَرْوَةً في فمي، أي: حرارة ولذعاً²، وأصل (أَكَارَ) في قولهم: أَكَارَ الرَّجُلُ؛ إذا أسرع في مشيته³ وأصل (المَلَشِ) وهو حَبَّ⁴ وكذلك أصل (الأَوَّل) وهو ضدُّ الآخر⁵.
ويضاف إلى ذلك أنَّ صاحب (الدَّر اللَّقِيط) لم يأت على كلِّ ما في (القاموس) من نقدٍ للأصول المتداخلة؛ فثمة مواضع أغفل ذكرها؛ منها ما جاء في الموادِّ التالية من القاموس: (هـ وأ) و (أر ب) و (ل)

و

1 ينظر: الدَّر اللَّقِيط 39أ.

2 ينظر: الدَّر اللَّقِيط 88أ.

3 الدَّر اللَّقِيط 103ب.

4 الدَّر اللَّقِيط 114أ.

5 الدَّر اللَّقِيط 163أ، ب.

(938/2)

ب) و (ج و ث) و (ط ر ر) و (م ش ل ز) و (ع ن ظ) و (م ه ع) و (ع ص ي) 1.
ب- منهج داود زاده في التقد المعجمي:

صَدَّرَ المؤلّف كتابه بمقدّمة وجيزة؛ أبان فيها عن هدفه من تأليف الكتاب؛ وهو: جمع الأغلاط؛ الّتي وجهها المجد في (القاموس) لصاحب (الصّحاح) كما أشرت من قبل، وسائر - في ترتيب موادّه - صاحب (القاموس) فجاء كتابه أشبه ما يكون بمعجم صغير على نظام القافية.

ولا يكاد يخرج منهجه في العرض الدّخلي لكلّ مادّة عن إحدى طرق ثلاث:
الأولى: أن يذكر نصّ الجوهريّ ثمّ يقفوه بما قاله الفيروزآباديّ من توهيم؛ ملتزماً نصّهما، ويعقّب - بعد ذلك - بالتقل عن بعض العلماء، وعلى رأسهم ابن برّي، وقد يأتي - بعد ذلك - بما يراه في المسألة 2.

الثّانية: أن يصدّر المادّة باعتراض الفيروزآباديّ، ثمّ يأتي بكلام الجوهريّ، وقد يقفوها ببعض النّقول أو الآراء 3.

الثّالثة: أن يورد اعتراض الفيروزآباديّ بنصّه؛ دون أن يذكر ما

1 ينظر: القاموس على التّوالي: 73، 75، 173، 213، 553، 676، 900، 1692، 988.

2 ينظر: الدّر اللّقيط 19م، 22، 28، 31، 49، 53ب، 58، 59ب، 67.

3 ينظر: الدّر اللّقيط 5، ب، 6ب، 9ب، 12أ، 20، 21ب.

(939/2)

قاله الجوهريّ، أو أن يعقّب عليه بشيء 1.

وتميّز داود زاده في أسلوبه في التّقد والاعتراض بعقّة القلم؛ إذا ابتعد عن عبارات التّجريح أو الغمز، ونحوهما.

ومن منهجه أنّه غنيّ ببيان ما وقع للفيروزآباديّ من تناقضات في الأصول فيما انتقده على الجوهريّ ووافقه فيه؛ كقوله معلّقاً على ما ذكره الفيروزآباديّ في مادّة (ج ي ب) 2 وأنّ (جيب القميص) يائيّة العين: "كأنّه يريد به الرّدّ على الجوهريّ؛ حيث ذكره في مادة (ج وب) والعجيب أنّه ذكره في هذه المادّة - أيضاً" 3.

ومنه أنّ الفيروزآبادي قال في مادة (ك ول) : "واكْوَأْلَ اكْوَيْلًا: قَصُر، وَذَكَرُهَا فِي (ك
أل) وَهَمْ لِلْجَوْهَرِيِّ" 4 فعَقَّبَ عليه بأنّ الفيروزآبادي وافق الجوهريّ في (ك أل) من غير
تنبيه عليه.

ومنه قوله معقّباً على نقد الفيروزآبادي في مادة (مَأْيِي الْعَيْن) 5: "والجوهريّ - رحمه الله
- ذكره في مادة (م أ ق) والعلامة الفيروزآبادي

1 الدُرّ اللَّقِيط 6، 27ب، 28أ، 41أ، 43أ، 53ب، 57أ، 71أ، 73أ، 102ب،
103أ.

2 ينظر: القاموس 90.

3 الدُرّ اللَّقِيط 26ب.

4 القاموس 363.

5 القاموس 66.

(940/2)

- بعد ما ذكره هنا 1 - وافق الجوهريّ هناك؛ فذكره غير منبّه على خطئه" 2. وقد كثر
هذا عند داود زاده حتّى صار جزءاً بارزاً من منهجه 3.

ومن منهجه: الحرص على الكشف عن مصادر الفيروزآبادي في التّقد؛ لتمييز ما كان
مسبوفاً فيه من غيره؛ كقوله معقّباً على نقدٍ لصاحب القاموس: "وقد سبقه بذلك
الاعتراض الشّيخ ابن برّي، وذكره في (ميد) على ما سيحييء" 4 وقد كثر هذا عنده -
أيضاً 5.

وبقي أن أشير إلى أنّه كان معنيّاً عناية ظاهرة بالإشارة إلى مصادره في نقده الأصول،
وقد كاد أن يلتزم ذلك في كلّ ما ذكره. ومن أظهرها (المقاييس) و (المجمل) لابن
فارس 6، و (التنبيه والإيضاح) لابن

1 أي في (م ق أ) .

2 الدُرّ اللَّقِيط 12ب، 13أ.

3 ينظر: الدُرّ اللَّقِيط 5أ، ب، 6ب، 7أ، 11أ، 12ب، 13أ، 20أ، 21ب، 22أ،

26أ، 27أ، 41ب، 58أ، 69ب، 148ب، 149أ، 161ب، 171أ، 196ب.

4 الدُرّ اللَّقِيط 57ب.

5 الدُرّ اللَّقِيط: 4ب، 57ب، 103أ، 104أ، 129أ، 149ب، 151ب، 162أ، 164أ، وغيرها.

6 الدُرّ اللَّقِيط 20 أ، 36أ، 41ب، 53أ، 58أ، 69ب، 84أ، وغيرها.

(941/2)

بَري1، و (تَهذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ) لِلنَّوَوِيِّ2، و (مَخْتَارُ الصَّحَاحِ) لِلرَّازِيِّ3، و (الرَّامُوزِ) لِحَمَّادِ بْنِ السَّيِّدِ حَسَنَ4، و (الْقَوْلُ الْمَأْنُوسُ) لِلْقُرَافِيِّ5.

ج- نَقْدَاتِهِ فِي الْمِيزَانِ:

إِنَّ كَثِيرًا مِّمَّا أَثَارَهُ صَاحِبُ (الدُّرِّ اللَّقِيطِ) مِنْ انتِقَادَاتٍ وَاعْتِرَاضَاتٍ عَلَى صَاحِبِ الْقَامُوسِ، كَانَ فِيهِ بَعِيدًا عَنِ التَّحَامُلِ مَعْتَدَلًا فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، أَوْ كَانَ فِيهِ عَلَى رَأْيِ رَاجِحٍ6. وَيدخل في هذا السِّيَاقُ أَخْذُهُ عَلَى صَاحِبِ (الْقَامُوسِ) تَحْمِيرُهُ مَادَّةً غَيْرَ مَهْمَلَةٍ فِي (الصَّحَاحِ) وَهِيَ مَادَّةٌ (ق و ح) 7 وَذَكَرَ فِيهَا قَوْلَهُمْ: قَاحَةُ الدَّارِ: سَاحَتُهَا، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْجَوْهَرِيُّ فِي مَادَّةِ (ق ي ح) 8 فَلَا وَجْهَ لِتَحْمِيرِهَا9. وَيَعْدُ نَقْدُهُ فِيمَا نَاقَضَ الْفَيْرُوزِآبَادِيُّ نَفْسَهُ فِيهِ، مِمَّا أَشْرَتْ إِلَيْهِ مِنْ

1 الدُرّ اللَّقِيط 4ب، 11ب، 57ب، 103أ، 104ب، 129ب، 149ب، 151ب، 162أ، وغيرها.

2 الدُرّ اللَّقِيط 35ب، 36أ، 166أ، ب، وغيرها.

3 الدُرّ اللَّقِيط 81ب، وغيرها.

4 الدُرّ اللَّقِيط 66أ، 67ب، وغيرها.

5 الدُرّ اللَّقِيط 79أ، 100ب، 110أ، وغيرها.

6 الدُرّ اللَّقِيط 12أ، 14أ، ب، 22أ، 24ب، 36أ، 59ب، 60أ، 66أ، وغيرها.

7 ينظر: الْقَامُوسُ 303.

8 ينظر: الصَّحَاحُ 398/1.

9 ينظر: الدُرّ اللَّقِيط 49أ، ب.

(942/2)

قبل من أبرز الجوانب التقديّة؛ التي لم يكن على صاحب (الدُّرّ اللَّقِيط) فيها مدخل للطّعن.

وقد حالف التوفيق داود زاده في أكثر المواضع التي نافح فيها عن الجوهريّ أو وجّه فيها كلامه نحو الصّواب، وهي كثيرة جدّاً، أذكر منها مثالين:

المثال الأوّل: وهَمّ الفيروزآباديّ الجوهريّ في قوله: "جاءاني على (فَاعَلَنِي) فجنّته أجيئه؛ أي: غالبني بكثرة الحجيء فغلّبته"1 فقال الفيروزآبادي: (جاءاني وهَمّ فيه الجوهريّ؛ وصوابه: جايأني؛ لأنّه معتلّ العين مهموز اللّام، لا عكسه"2 فدافع صاحب (الدُّرّ) عن الجوهريّ، وخرّج قوله على القلب؛ وذكر أنّ له مثيلاً في الحديث النبويّ الشريف3.

وما ذهب إليه زاده وجّه؛ فقد رواه ابن سيده مطابقاً لرواية الجوهريّ، وذكر أنّ القياس فيه: جايأني4، ولد ذكر الزبيديّ أنّ ما ذكره الفيروزآبادي هو القياس، وما قاله الجوهريّ هو المسموع عن العرب5؛ فلا وهم فيه – حينئذٍ.

1 الصّحاح (جياً) 42/1.

2 القاموس (جياً) 46.

3 الدُّرّ اللَّقِيط 6أ.

4 ينظر: المحكم 397/7.

5 ينظر: التّاج (جياً) 54/1.

(943/2)

المثال الثّاني: وهَمّ الفيروزآباديّ الجوهريّ في أصل كلمة (فَارَة الْمِسْك) وذكر أنّ الصّواب إيرادها في (ف ور) لفوران رائجتها1 وليس (ف أر) كما فعل الجوهريّ2، فقال زاده: "الفأرة هي الحيوان المعروف، وجمعها فئران، وفأرة المسك نافجته، وهي وعائه... وقد غلط من قال من الفقهاء وغيرهم: إنّ الفارة لا تهمز، وفرّق بين فارة المسك وغيرها من الحيوان، بل الصّواب أنّ الجميع مهموز، وتخفيفه بترك الهمز، كما في نظائره، كراسٍ وشبيهه"3 وذكر أنّ ابن مالك جمع بين الفارتين في الهمز4.

ولم يكن أمر الدِّفاع عن الجوهريّ ليحجب عن صاحب (الدُّرّ اللَّقِيط) ما في (الصّحاح) من خطأ أو خلاف المشهور في الأصول فثمّة مواضع وافق فيها صاحب (القاموس) وأيّده فيما انتقده؛ كحديثه في كلمة (جَبَدَ) وأنّها ليست مقلوبة من (جذب)5 بل أصل

مستقلّ برأسه؛ خلافاً للجوهريّ، فأيده زاده، وعضد قوله بقول الحريري6. ومنه دفاعه عن الفيروزآباديّ؛ الذي انتقد الجوهريّ في أصل

-
- 1 ينظر: القاموس (فأر) 583.
 - 2 ينظر: الصّحاح (فأر) 777/2.
 - 3 الدُّرّ اللَّقِيط 100ب، 1101أ.
 - 4 ينظر: إكمال الإعلام 473/2.
 - 5 ينظر: القاموس (جبذ) 423.
 - 6 ينظر: الدُّرّ اللَّقِيط 78أ، ب، وينظر: رأي الحريري في درّة الغوّاص 254.

(944/2)

(التَّيْف) وهو (ن وف) وليس (ن ي ف) 1 وقد أشار زاده إلى اعتراض محمّد بن السيّد حسن في (الرّاموز) بأنّه يشكل على هذا قولهم: نَيْفَ على الخمسين؛ إذ لو كان واوياً لكان ينبغي أن يقال: نَوْف، فردّ عليه منتصراً للفيروزآباديّ؛ فقال: "لا إشكال؛ لم لا يجوز قلب الواو ياء على جهة التّخفيف على حدّ قولهم: صَوّان وصيّان، وطَوّال وطِبّال" 2.

وثمّة مواضع نقدية لم يخالفه الصّواب فيها؛ كانتقاده الفيروزآباديّ لتوهمه الجوهريّ في أصل (الدَّيْدُبُون) وأنّه (د د ب) 3 فنقل داود زاده أنّ أصل هذه الكلمة (د ب ن) عند ابن برّي 4 وأنّ وزنها (فَعْلُلُول) عند أبي عليّ الفارسيّ 5. فإن صحّ ما ذهب إليه أبو عليّ فإنّها رباعيّة وأصلها (د د ب ن) والحقّ أنّ الكلمة تحتل ثلاثة أصول؛ كما تقدّم 6 وأنّ ما ذكره الفيروزآباديّ هو الأقرب إلى أصل هذه الكلمة، فهي مثل (القَيْقَبَان) 7 من (ق ق ب) .

-
- 1 ينظر: القاموس (نوف) 1110.
 - 2 الدُّرّ اللَّقِيط 143ب.
 - 3 ينظر: القاموس 1543.
 - 4 ينظر: اللّسان (دبن) 146/13.
 - 5 ينظر: الدُّرّ اللَّقِيط 180ب.

6 ينظر: ص (816) من هذا البحث.

7 القيقبان: خشب تعمل منه السروج، وينظر: اللسان (ققب) 685/1.

(945/2)

ومن ذلك خطؤه في تقدير موضع الاعتراض عند الفيروزآبادي حين يأتي بما ليس له علاقة بنقده، كقوله في مادة (ث ي ب) : (ثبيان ككَيَزَان اسم كُورَة) 1 فهذه الجملة لا تدخل في اعتراض الفيروزآبادي؛ لأنّ نقده موجّه لما جاء بعدها؛ وهو (التَّيْب) وما تلاه 2.

1 الدَّرّ اللَّقِيط 25ب.

2 ينظر: القاموس (ثيب) 82.

(946/2)

المبحث السادس: التَّادِيُّ فِي (الْوَشَّاحِ)
كتاب (الْوَشَّاحِ وَتَثْقِيفِ الرَّمَّاحِ فِي رَدِّ تَوْهِيمِ الْمَجْدِ الصَّحَّاحِ) 1 من أواخر الكتب القديمة؛ الَّتِي أَلْفَتْ فِي التَّقْدِ الْمَعْجَمِيِّ؛ وموضوعه: رَدُّ مَا أَخَذَهُ الْفَيْرُوزْآبَادِيُّ عَلَى الْجَوْهَرِيِّ، وَالْإِنْتِصَارَ لَهُ.
وتدلّ ردود مؤلفه على المجد، وعرضه المسائل والآراء ومناقشتها - على حذقه وبراعته في اللغة، وقدرته على الخوض في المسائل الصّرفية الدقيقة المتداخلة، والكتاب من أهمّ ما أَلَفَ فِي هَذَا الْفَنِّ.
وعلى الرّغم من ذلك فقد ضنّت علينا المصادر بترجمة مصنّفه؛ فلا نكاد نعرف عنه إلّا اليسير، ومما نعرفه عنه اسمه؛ وهو: أَبُو زَيْدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّادِي الْمَغْرِبِيِّ ثُمَّ الْمَدِينِيِّ، وَيَبْدُو أَنَّهُ نَشَأَ بِالْمَغْرِبِ، وَرَحَلَ عَنْهُ إِلَى الْمَشْرِقِ؛ فَنَزَلَ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ، وَمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةَ، وَدَرَسَ بِهَمَّا، ثُمَّ اسْتَقَرَّ بِهِ الْمَقَامُ فِي مِصْرَ، وَبِهَا تَوَفَّى فِي حُدُودِ سَنَةِ 1200 هـ 2.
ويحدّثنا التَّادِي عَنْ دَوَاعِي تَأْلِيفِهِ هَذَا الْكِتَابَ؛ فيقول - بعد ثنائه

1 طبع (الوشاح) قديماً بتصحيح الشيخ نصر الهوريني، ونشر على هوامش الطبعة

القديمة للصّاح، وهي طبعة نادرة، من الصّعب الظّفر بها؛ وقد استعنت في دراسته -
على نسخته الخطيّة - المحفوظة بمكتبة عارف حكمت.
2 من مصادر ترجمته: الوشاح²، والبلغة في أصول اللغة⁴⁸⁴، وإيضاح
المكنون^{709/2}.

(947/2)

على الصّاح: "غير أنّ مجد الدّين صاحب القاموس أكثر من الانتقاد عليه؛ كما فعل
الدّارقطني مع البخاري ومسلم، قيل: انتقد عليهما عشرة ومائتي حديث؛ والذي انتقده
المجد على الجوهريّ نحو ثلاثمائة مسألة، والجواب عنها يحاكي جواب الصّحّاحين؛ من
كون الجوهريّ أنحى اللّغويين، وأعلم بعلم الصّرف الذي هو ميزان العلوم، وكونه مقدّمًا
على المجد في علم اللّغة، وشافه بها العرب العاربة، ومن صحاحه تخرّج المجد وعرف
الصّناعة. وهذا؛ وإني استخرت الله تعالى في ردّ ما أورده المجد عليه من الإيهام
والتّخطفة؛ من غير ادّعاء مّي ولا عصبية... إذ الرّجوع إلى الحقّ فريضة... والإينصاف
من أخلاق المؤمنين"¹.

تحليل النّقد المعجمي في (الوشاح) :

تنوّع النّقد المعجمي في كتاب التّادلي كتّنوّعه في مصدره الأصلي (القاموس) ففيه نقد
تداخل الأصول، إلى جانب التّنبية على التّصحيف والتّحريف، وعلى الخطأ في الضّبط،
ونقد الأسلوب، والتّفسير اللّغويّ الخاطي، وغيره. ويمكن الكلام على نقادات التّادلي في
التّداخل من خلال ما يلي:

أ- التّوزيع الإحصائي للنّقادات:

بلغت المواضع النّقدية بعامة في (الوشاح) نحو سبعين ومائتي موضع، وكان نصيب
التّداخل منها ثلاثة وثمانين موضعاً². وهذا يعني

1 الوشاح 2ب.

2 ينظر: الوشاح (أبأ) 4ب، (أشأ) 4ب، (ألأ) 4ب، (أثأ) 4ب، (جيا) 4ب، (حبطأ) 4ب،
5أ، (حفسأ) 8أ، (خجأ) 8أ، (زأزأ) 29، (قدأ) 211، (مقأ) 12ب، (نوأ) 15ب،
16ب (نيأ) 16ب، (ورأ) 16ب، (هوأ) 17أ، (توب) 17ب، (تخرب) 18ب، (ثيب)
19ب، (ذلعب) 20أ، (زلعب) 20ب، (جوث) 23ب، (زرّج) 24ب، (علهج)

24ب، (مذهج) 25أ، (بوح) 27أ، (فرطح) 27ب، (نتح) 28أ، (أفخ) 29أ، (تنخ)
 29أ، (أبد) 30ب، (حسد) 31ب، (عنجد) 34أ، (قمحد) 236، (قمهد) 36ب،
 (جبد) 38أ، (لذذ) 38ب، (تمر) 38ب، (صمعر) 42أ، (عور) 43ب، (قطمر)
 44أ، (قنبر) 44أ، (قنسر) 44أ، (نطر) 44أ، (هنبر) 45أ، (كزز) 45أ، (هرجس)
 46ب، (قنزع) 50أ، (هملع) 51أ، (رقف) 53أ، (طلخف) 55أ، (قرقف) 56أ،
 (نوف) 59أ، (عرق) 59ب، (غرنق) 59ب، (نبق) 60أ، (لوك) 60ب، (بأدل)
 63أ، (قعتل) 67ب، (حتل) 63ب، (كول) 67ب، (ندل) 68ب، (توم) 70أ،
 (تلم) 70ب، (خوم) 72ب، (ددم) 73أ، (ديم) 73أ، (رأم) 73ب، (سدم) 73ب،
 (مرهم) 74ب، (وأم) 75ب، (ددن) 77أ، (أبه) 79ب، (دبو) 82أ، (زوا) 82ب،
 (ضصى) 85أ، (شكى) 85ب، (قنى) 87أ، (لدى) 87أ، (ليي) 87ب، (هفو)
 87ب، (أيا) 88أ.

(948/2)

أنَّ التَّادِي أَعْفَلَ نَحْوِ ثَلَاثَيْنِ مَوْضِعاً فِي (القاموس) 1.
 وقد بلغ ما في (الوشاح) من نقدٍ للتداخل في البناء الواحد خمسين موضعاً؛ سبعة
 وأربعون موضعاً منها للتداخل بين الثلاثيِّ والثلاثيِّ، وثلاثة

1 ينظر على سبيل المثال المواد التالية في القاموس: (أزب) 75، (تألب) 78، (جيب)
 90، (حنزب) 99، (حوب) 99، (دذب) 106، (لوب) 173، (حنت) 193،
 (قلح) 303، (صرد) 374، (مبد) 410، (جبد) 423، (خند) 435، (بنصر)
 452، (سعر) ، (صرر) 553، (فأر) 583، (عنظ) 900، (مهع) 988، (خفف)
 1041، (كرف) 1096، (ضمحل) 1324، (ترجم) 1399.

(949/2)

للتداخل بين الرباعيِّ والرَّباعي. وبلغ التداخل بين بناءين مختلفين ثلاثة وثلاثين موضعاً؛
 اثنان وثلاثون منها للتداخل بين الثلاثيِّ والرَّباعي، وواحد للتداخل بين الثلاثيِّ
 والخماسي. ولم يرد تداخل بين الخماسيِّ والخماسي.

وفيما يلي نسب هذه الأنواع:

التداخل بين الثلاثي والثلاثي: 56.62% ... 60.24%

التداخل بين الرباعي والرباعي: 3.62%

التداخل بين الثلاثي والرباعي: 38.55% ... 39.76%

التداخل بين الثلاثي والخماسي: 1.21%

تظهر هذه الإحصائية غلبة التداخل في البناء الواحد؛ ولا سيما في الثلاثي، وعلى الرغم من أن صاحب (الوشاح) أهمل ثلاثين موضعاً في القاموس فإن النسب بين الكتابين متقاربة إلى حد كبير، وهذا يعني أن المهمل موزع بنسب متساوية. تقريباً - على الأنواع الأربعة.

ب- منهج التادلي في النقد المعجمي:

سار التادلي في الترتيب العام لكتابه على نهج مدرسة القافية، وقد وفق في اختياره هذا النظام؛ لأن فيه تسهلاً على القارئ؛ إن أراد متابعة ما ذكره، والعودة به إلى أصوله في (الصّحاح) و (القاموس)، أما طريقته في العرض؛ داخل كل مادة فإنها لا تكاد تخرج عن أحد أسلوبين:

الأول: أن يذكر انتقاد المجد الصّحاح بنصّه، ثم يتبعه بنصّ ما قاله

(950/2)

الجوهري في ذلك الموضع المنتقد فيه، ويتلوه بالنقول عن بعض العلماء؛ ذاكراً رأيه في أثناء ذلك، أو في نهايته¹.

الثاني: أن يذكر انتقاد المجد بنصّه، ثم يعلّق عليه بما يراه في المسألة؛ مستدلاً ببعض النقول من المظان، ومستأنساً بآراء العلماء قبله مصدراً ذلك بقوله: قلت².

وكان التادلي يعتمد - في طريقته في الاستدلال - على مقاييس العربية في الأصول؛ ومن أبرزها خصائص بعض الحروف في الزيادة، وكثيراً ما كان يشير إلى أن الزائد هو الذي يضيف معنى جديداً للكلمة³. ومنها الاستعانة بالمعنى؛ الذي يدلّ عليه الأصل. وكان ينتصر للجوهري كثيراً بحمل ما يراه الفيروزآبادي على المجانسة؛ كحديثه في (اذلّعَب) و (تنوخ) و (الذي)⁴.

ولم يكن التادلي يعتد كثيراً في تمييز الأصول بعدم التّظير، وكان يقول: "إن الجزئية النادرة لا تقدر في اطراد الكلية، وذلك كورود الحبك في إهمال: فإل... والدليل في قلة:

- 1 ينظر: الوشاح 11أ، ب، 12أ، 14أ، 17أ، 29أ، 34أ، 42أ.
- 2 ينظر: الوشاح 4ب، 5أ، 8أ، 15ب، 18ب، 19أ، 23ب، 36ب.
- 3 الوشاح 45أ.
- 4 الوشاح (على التوالي) 20أ، ب، 29أ، 38ب.
- 5 الوشاح (على التوالي) 25أ.

(951/2)

ومن أهمّ مصادره التي أكثر من الأخذ عنها (مختصر العين) للزبيدي، و (المجمل) لابن فارس، و (التنبيه والإيضاح) لابن بري، و (المغرب) للمطري، و (ضياء العلوم في مختصر شمس العلوم) لعلي بن نشوان الحميري؛ ولم يكدر يذكر موضعاً دون أن يرد اسم أحد هذه الكتب الأربعة، ويليهما في كثرة الأخذ عنه (المجرد) لكراع، و (المصباح) للفيومي، و (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي.

ويبدو أنّ التادلي لم يطلع على كثير من أمّات المصادر. ومن بينها الكتب المتأخرة؛ التي عنيت بالنقد المعجمي في (الصّحاح) و (القاموس) ك (نقوذ السّهم) و (الدّر اللّقيط) و (إضاءة الرّاموس).

ج- نقداً في الميزان:

جمع التادلي ما وجهه الفيروزآبادي من وهم لصاحب الصّحاح؛ بهدف التصنيف في تحفّة صاحب (القاموس) والانتصار للجوهري، وقد ظهر ذلك جلياً في عنوان الكتاب؛ فهو (تثقيف الرّماح لردّ توهيم المجد الصّحاح) ولا أثر فيه للموازنة أو المحاكمة. ثمّ إنّ المؤلّف أراد أن يهيئ القارئ لقبول ما هدف إليه؛ فأخذ يحشد له آراء العلماء في فضل الجوهري وعمله، وأنّه أنحى اللّغويين، وخطيب المنبر الصّربي، وأنّ معجمه الصّحاح أعظم معاجم اللّغة قاطبة وأشهرها، وأنّه في كتب اللّغة بمنزلة صحيح البخاري في كتب الحديث¹، وأراد أن يردّ كلّ ما وجه إليه من نقد؛ فلا نعب أن نجد التادلي يقول صراحةً: إنّّه يقبل كلّ ما قاله وإن

1 الوشاح (على التوالي) 2ب.

تفرّد به 1.

ولسنا في حاجة إلى القول: إنّ الجوهريّ - كغيره من اللّغويّين - غير مبرّء من السّهو أو الخطأ، وإنّ في معجمه غير قليل من الخطأ؛ ممّا نصّ عليه القدامى وأبانوه، ولكنّا نقول: إنّ هذا المنهج اضطرّ التّادليّ إلى أن يهمل بعض الانتقادات؛ ممّا لم يجد له ردّاً على الفيروزآبادي.

لقد اتّهم المؤلّف صاحب (القاموس) بالتّجنيّ والهوى وسوء الفهم، ووصف النّسخة الّتي عثر عليها من الصّحاح، واعتمدها في ردّه بأنّها كانت مصحّفة محرّفة من نسخ العجم، كما وصفه بسوء وضع الألفاظ؛ نتيجةً للخلط بين المهموز والمعتلّ، والواويّ واليائيّ، ونحو ذلك 2.

وعلى الرّغم من هذا كلّّه لا يخلو التّادليّ من صفة الإنصاف في نقده، فلا ينسب في كلّ ما قال إلى التّحامل، ففي كتابه جهد ظاهر في التّقذ المعجميّ، وُفق في بعضه، وخانه التّوفيق في بعضه الآخر.

ومّا كان الصّواب حليفه فيه: ردّه على صاحب (القاموس) لانتقاده الجوهريّ في (اللدّة) بمعنى التّرب؛ إذ جعلها الجوهريّ في مادّة (ول د) 3 ويرى المجد أنّ هذا وهم، وأنّ مكانها الصحيح (ل د ي) 4 فقال التّادليّ: (عبارة الجوهريّ في فصل الواو من باب الدّال: ولدّة

1 الوشاح (على التّوالي) 39ب.

2 الوشاح (على التّوالي) 2ب-4ب.

3 ينظر: الصّحاح 554/2.

الرّجل: ترثه؛ والهاء عوض من الواو الدّاهية من أوّله؛ لأنّه من الولادة، وهما لدان، والجمع لداتّ ولدون.

وقال ابن فارس: واللدّة نقصانه [الواو] لأنّ أصله [ولدّة] 1.

وقال الرّبيديّ: والولد: الصّبيّ، واللدّة: التّرب، والوليدة الأمة.

وقال صاحب (الضياء) 2: "ومّا ذهبت واوه فعوّض هاء اللّجّة بمعنى الوُلُوج، ولِدّة الإنسان: من يولد معه في وقتٍ واحد، والجمع لِدَات. قلتُ: لا وجه لذكر اللِدّة مع لدى. تأمل ذلك" 3.

والحقّ أنّ التّادلي كان مصيباً في اعتراضه على المجد، وانتصاره للجوهريّ؛ لأمر منها: الأوّل: أنّ أكثر العلماء على ما ذهب إليه الجوهريّ؛ وهو أنّ المحذوف من اللِدّة الواو من موضع الفاء، وليس اللّام؛ ومن هؤلاء: الخليل 4، والزّمخشريّ 5، والصّغانيّ 6، وابن منظور 7، والزّبيديّ 8.

الثاني: عودة المحذوف إلى مكانه؛ وهو الفاء؛ في بعض تصانيف

1 في نص التّادلي بعض اضطراب، والتصحيح من المجلد 4/937.

2 يعني علي بن نشوان في (ضياء الحلوم) .

3 الوشاح 87ب.

4 ينظر: العين 71/8.

5 ينظر: الأساس 508.

6 ينظر: التكملة (ودل) 363/2.

7 ينظر: اللسان (ولد) 469/3.

8 ينظر: التّاج (ولد) 540/2.

(954/2)

الكلمة؛ كالتصغير؛ فقد حكى الصّغانيّ في روايته عن ابن السّكّيت أنّ "من قال في جمع لِدّة: لِدَات، قال في التصغير: وُلِيدَات؛ ردّاً إلى الأصل، ومن قال: لِدُون قال: وُلِيدُون. ومن العرب من يقول في تصغير لِدَات: لُدَيَات على الغلط؛ يتوهم أنّ نقصان: لِدّة، من آخرها، ومن قال هذا قال في تصغير لِدُون: لُدَيُون" 1.

وكان الفيروزآباديّ ذكر (اللِدّة) في (ول د) على الصّواب؛ خلافاً لما ذكره في (ل د ي) واستدلّ بالتصغير 2 - أيضاً. ولو تنبّه التّادلي إلى هذا التعارض في القاموس لكفاه.

الثالث: أنّ سبيل العرب إذا حذفوا في أول الكلمة عوّضوا في آخرها؛ مثل: عِدّة، وزِنّة؛ وإذا حذفوا من آخرها عوّضوا في أوّلها؛ مثل: ابن، واسم 3. ولما كان التعويض في كلمة (لِدّة) في آخرها دلّ على أنّ المحذوف كان من أوّلها. على أنّ هذه القاعدة ليست

مطرّدة؛ فثَمَّة كلمات عُوضَ في آخرها، وكان المحذوف من آخرها -أيضاً؛ مثل: العِصَّة، والشَّفَّة.

ومّا تحامل فيه التّادلي على صاحب (القاموس) ما في ثانيه نون ساكنة من رباعيٍّ أو خماسيّ؛ فقد اعتاد الجوهريّ أن يضع نحو: الحِنْصَرِ

1 التكلمة (ودل) 363/2.

2 ينظر: القاموس (ولد) 417.

3 ينظر: الإنصاف 8/1، 9.

(955/2)

والعَنْبَسِ والحِنْزُقِرِ - في أصول ثلاثيّة؛ جاعلاً التّون زائدة؛ وكان الفيروزآباديّ ينتقد الجوهريّ في تلك الأصول؛ ممّا صحّ أنّه رباعيّ بأصالة التّون؛ ومثال ذلك ما قاله التّادليّ في (القَنْبَر) 1 و (القَنْسِر) 2 و (الهَنْبِر) 3 و (القَنْزَعَة) 4 وغيرها؛ فإنّه لم يعد حجة يردّ بها على الفيروزآباديّ؛ وهي -هنا كما يقول - أنّ (قاعدة الجوهريّ في التّون السّاكنة إن صحبت أكثر من أصليّن ذكرها من مادّة الأصول [هكذا] أصليّة كانت؛ كجَنْدَلٍ في (ج د ل) وجُنْدُبٍ في (ج د ب) أو زائدة؛ كحَنْظَلٍ في (ح ط ل) ... وسَنْبَلِ الزَّرْعِ في (س ب ل)) 5.

والحقّ أنّه لا عبرة بهذه القاعدة؛ إذ خالفت مقاييس اللّغة؛ فالعبرة بالقواعد المقرّرة عند جمهور العلماء، وقاعدتهم في التّون الثّانية السّاكنة في الرّباعيّ أو الخماسيّ أنّها أصليّة حتّى يقوم دليل على زيادتها؛ لأنّك لا تجد أمّات الرّوائد في هذا الموضع - كما قال سيّويه 6.

فكان يجدر بصاحب (الوشاح) إن أراد الإنصاف - أن يحكم بين الرّجلين وفق القواعد المقرّرة عند جمهور العلماء؛ لا وفق ما يراه أحدهما؛

1 ينظر: الوشاح 44أ.

2 ينظر: الوشاح 44أ.

3 الوشاح 45أ.

4 الوشاح 50أ.

(956/2)

على أنّ ما استنبطه التّدليّ لا يخلو من نظر؛ لأنّ الجوهريّ لم يخالف في هذه القاعدة، ألا ترى أنّه جعل هذه التّون أصلاً في اثنين وثلاثين جذراً رباعياً¹، وجعلها أصلاً في خمسة جذور خماسيّة²؟ وهذا ينقض ما احتجّ به التّادلي.

ومن ذلك أنّ التّادلي قد يردّ على المجد؛ منتصراً للجوهريّ في بعض الأصول الرباعيّة أو الخماسيّة؛ مثل: المَعْلَهَج؛ وهو: الأحمق اللّئيم، و (الطَّلَخَف) وهو: الشّدِيد، و (الحُنْتَال) البَدّ؛ فلا يخلو رُدّه من غرابة؛ وهو أنّه يرى أنّ بعض المعجميّين لا يعتدّون فيما زاد على الثّلاثيّ إلّا بالحرف الأخير؛ فهذا هو يقول في ردّه على المجد في المَعْلَهَج: "وابن فارس ذكره في باب ما زاد على ثلاثة أحرف، وذلك لا يقتضي زيادة الهاء فيه ولا أصالتها؛ لما سبق أنّهم لا يعتبرون فيما زاد على الثّلاثيّ إلّا أصالة الحرف الأخير، ولهذا ذكروا: الهَيْلَع، والمِهْجَرَع في الرُّباعيّ مع الاتفاق على زيادتهما؛ لأنّهما من البَلْع، والجُرْع"3.

ولا ينفكّ يردّد هذه الفكرة؛ فقد قال في موضع آخر في ردّه على المجد في كلمة حُنْتَال: "والذي أوهم المجد كون مثل هذه الأوزان يذكرونها في باب الرُّباعيّ والخماسيّ؛ وقد تقدّم أنّ العبرة عندهم في ذلك أصالة

1 ينظر: دراسة إحصائيّة لجذور معجم الصحاح 73.

2 ينظر: دراسة إحصائيّة لجذور معجم الصحاح 91.

3 الوشاح 24ب.

(957/2)

الحرف الأخير لا غير"1.

ولا بدّ في الردّ على التّادليّ في هذه المسألة من شيء من البسط؛ فأقول: إنّ أوّل ما يلحظ في كلامه التّعميم، والجمع بين نظامين مختلفين في مدرستي التّقليبات والصدور

(الأبتئية) ؛ ولا بدّ - هنا - من التّفريق؛ فأما التّقليبات فإنّ ما ذكره لا ينطبق عليها،
ويكفي - هنا - أن أقول: إنّ ما ذكره التّادليّ من أنّهم يضعون الكلمة في باب الرّباعيّ
أو الخماسيّ؛ ناظرين إلى أصالة حرفها الأخير فحسب كلام لا يقبله نظام هذه المدرسة؛
القائم على التّقليب؛ الذي لا يعتدّ بحرف أوّل أو آخر؛ فالحرف يدور؛ فما كان أوّلاً
يعود آخراً، وما كان آخراً يعود أوّلاً. ثمّ إنّ نظرة سريعة تلقى على ما جاء في الرّباعيّ
وحده تكفي لنفي ما ذكره التّادليّ؛ أليس من طريقتهم أنّهم يضعون نحو: (زُرُقِم) و
(سُتْهُم) و (شَدُقِم) في باب الرّباعيّ، مع نصّهم على أنّ الحرف الأخير في هذه
الكلمات زائد؟

أما المدرسة الهجائيّة العاديّة فإنّ التّادليّ أشار فيها إلى معجمين: (الجمل) لابن فارس، و
(المغرب) للمطرزيّ؛ ولا يستطيع أحد أن يقول: إنّ ابن فارس وضع كلماته الرباعيّة أو
الخماسيّة؛ ناظراً إلى أصالة الحرف الأخير فحسب؛ بل إنّ صنيعه كان عكس ذلك تماماً؛
إذ كان يعتدّ بالحرف الأوّل فحسب، وهو حرف الباب. بقي عمل المطرزيّ في (المغرب)
ويظهر أنّه هو أساس هذه الفكرة؛ الّتي اقتبسها التّادليّ وعمّمها، وقد نصّ التّادليّ عليه
صراحاً في

1 الوشاح 63 ب.

(958/2)

بعض المواضع؛ فقال: "وقد صرّح المطرزيّ بهذا الصّنيع من كونهم يعتبرون في الرّباعيّ
والخماسيّ أصالة الحرف الأخير؛ قال في خطبة المغرب 1: فقدّمْتُ ما فاؤه همزة، ثمّ ما
فاؤه باءٌ حتّى أتيت على الحروف كلّها، وراعت بعد الفاء العين ثمّ اللّام، ولم أراع فيما
عدى الثّلاثيّ بعد الحرفين إلّا الحرف الأخير الأصليّ" 2.
ولا شكّ أنّ هذا الذي ذهب إليه المطرزيّ يؤدّي إلى اختلال التّرتيب؛ لأنّه يهمل بعض
الحروف الأصول، ولا يعتدّ بها؛ فلا سبيل محكماً فيه إلى ترتيب الكلمات الرّباعيّة
والخماسيّة، الّتي تساوت في الحرفين الأوّلين والحرف الأخير؛ مثل (ق س ط ل) و (ق
س ط ب ل) وكذلك (خ ز ع ل) و (خ ز ع ب ل). فمن غير المقبول - إذن - أن
يردّ التّادليّ على الفيروزآباديّ، وينتصر للجوهريّ؛ مستدلاً بمنهج غير منهجهم؛ لا
يعتدّ بكلّ أصول الكلمة.

وثمة مواضع مختلفة في (الوشاح) لم يخل ردُّ مؤلفه فيها من تحاملٍ أو تعنّتٍ؛ ولعلّ من أبرزها أنّه وجد المجد ينتقد الجوهريّ لأنّه جعل (الهملج) وهو: السّريع من الإبل - في الثلاثيّ (ه ل ع) 3 ونصّ المجد

1 ينظر: المغرب/1/21.

2 الوشاح/24أ.

3 ينظر: الصّحاح 1308/3.

(959/2)

على أنّه رباعيّ 1؛ فقال التّادليّ: (بل هو خماسيّ؛ إذا نظرت إلى أصول البنية؛ كما تقول في زكّي: رباعيّ؛ وهو ثلاثيّ في الرّسم؛ والجوهريّ قال: وأظنّ اللّام زائدة ولم يجزم) 2 فقول التّادليّ: (بل هو خماسيّ ...) لا داعي له في نقد الأصول البتّة، وهو من المسلّمات؛ التي لا تخفى على المبتدئين في علوم اللّغة. وقد ذهب التّادليّ إلى أبعد من ذلك؛ حين زعم أنّ الفيروزآباديّ لا يعرف مواضع الزّيادة 3. وثمة مواضع كان ردّ التّادليّ فيها مبنياً على خطأ صريح، أو كان استنتاجه فيها غير صائب؛ كرده في أصل (الدّيدبون) 4 وأصل (الشّاصليّ) 5. وعلى الرّغم من هذه الهفوات فإنّ التّادليّ في (الوشاح) أبان عن دراية واسعة باللّغة، وقدرة طيّبة في العرض والرّد والاستدلال؛ ممّا بوّأه مكانة مرموقة في النّقد المعجمي. وبعد؛ فلعلّ فيما سقناه، في هذا الفصل، ما يكفي للإبانة عن أثر تداخل الأصول في النّقد المعجمي، وإسهامه في إثراء حركة التّأليف

1 ينظر: القاموس (هملج) 1003.

2 الوشاح 15أ.

3 ينظر: الوشاح 18ب.

4 ينظر: الوشاح 77أ، ب.

5 الوشاح 85أ، ب.

(960/2)

المعجمي؛ المتمثلة في الردود والانتصارات والموازنات والتعليقات والتنبيهات ونحوها. وقد تأكد - في خلال هذا الفصل - كثرة التداخل في البناء الواحد، ولاسيما الثلاثي، وشيوعه بين الثلاثي والرباعي، وقلته بين الرباعي والرباعي، وندرته بين الخماسي والخماسي.

وبحساب متوسط النسب في الكتب الستة السابقة نصل إلى النتائج التالية:
... ابن بري ... الصغاني ... الصفدي ... الفيروزآبادي ... داود زاده ... التادلي ...
المتوسط

التداخل في البناء الواحد ... %82.85 ... %47.5 ... %70.85 ...
%61.94 ... %68 ... %60.24 ... %66.896
التداخل في البنائين ... %17.14 ... %52.5 ...
%19.14
... %38.05 ...
%32
...
%39.75
...
%33.096

(961/2)

النقد المعجمي عند المتأخرين

تمهيد الفصل الثاني

...

الفصل الثاني: النقد المعجمي عند المتأخرين

تمهيد

استمرت حركة النقد المعجمي نشطة قوية في العصر الحديث؛ بل ظهرت دراسات عامة تبحث في خصائص المعاجم العربية وفي عيوبها، أو في خصائص شيء منها وما فيه من نقائص. وظهرت معاجم هدَف أصحابها منها إلى سدِّ مواطن النقص في المعاجم القديمة، وإضافة ما جدَّ من ألفاظ، وما تطوَّر من معانٍ؛ ممَّا تتطلبه مستجدات العصر؛ ووضعها

في قالب معيّن من الترتيب، سهّل المأخذ، مُفصّل عن سرّ العربيّة في الوضع؛ كما ظهر هذا الأخير جلياً عند الشّدياق في معجمه (سرّ اللّيال في القلب والإبدال) . ولم يكن ما بدا جديداً في أمر الترتيب سوى استلهاهم لما جاء عند بعض المعجميين القدامى في مدرسة الصدور المدرسة العاديّة؛ التي تراعي الحرف الأوّل في أصل الكلمة؛ ثمّ الذي يليه، وهكذا بقيّة الحروف. على أنّ المتأخرين تميّزوا بالدقّة والبراعة فيما يتصل بالترتيب الدّاخليّ لكل مادّة؛ وقدموا الأفعال على الأسماء، والمجرّد على المزيد، والمعنى الحسيّ على المعنى المجازي، والفعل اللازم على المتعدي¹ ودخلت في تضاعيف هذا التنظيم دواعي الاختصار واستخدام الرّموز، وتوظيف الرّسوم والصّور في إيضاح المعنى.

1 ينظر: المعجم الوسيط 14/1.

(965/2)

وأما ظهر التّجديد ضمن الإطار الشّكليّ؛ فكان جانب المضمون أقلّ خطاً؛ فقلّت عنايتهم فيما ألفوه من معاجم بأصل المعنى؛ ولم يُراعوا التّدرّج التّاريخيّ للدّلالة¹. وكان من أهمّ ما أخذوه في دراساتهم التّقديّة المختلفة:

- 1- صعوبة التّرتيب والتبويب في بعض المعاجم.
 - 2- الحشو والاستطراد.
 - 3- إهمال التّرتيب الدّاخليّ للمادّة الواحدة، وتكرار الصّيغ فيها.
 - 4- التّصنيف والتّحريف.
 - 5- قُصور التّعريف².
- وثمّة مؤلفات عُني أصحابها بالاستدراك على المعاجم العربيّة القديمة أو بتصحيحها؛ ومنها:

المأنوس من لغة القاموس، للشيخ محمد رضا الشبيبي؛ واختار فيه ألفاظاً معيّنة من القاموس، وترك غيرها؛ فهو أقرب إلى كتب الاختيار؛ والجانب التّقديّ فيه قليل³.

1 ينظر: حركة الإحياء اللغوي 32.

2 ينظر: الجاسوس 5-36، والمعجم العربي 749-759، والبحث اللغوي عند

العرب 295-300، وفي شوائب المعاجم (مجلة المشرق سنة 1931م مجلد 29 ص 683-688) .

3 ينظر: الدراسات اللغوية في العراق 32.

(966/2)

2- تصحيح أغلاط لسان العرب وتاج العروس، للأب أنستاس الكرمللي؛ وهو كتاب مفقود نُهب - كما قيل - من خزانة الأب في أثناء الحرب العالمية الأولى1.
3- تصحيح القاموس المحيط، لأحمد تيمور، ونَبّه فيه على ما وقع من الأغلاط في القاموس.

4- نقد أساس البلاغة، لحسين محفوظ.

5- تحقيقات معجمية، لمُرْجِي الدومنيكي؛ وهي أربع مقالات نشرها الدومنيكي في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق2.

وَمَا يَلْفُ النَّظَر - ابتداءً - ضعف عناية المتأخرين بنقد تداخل الأصول وانصرافهم عنه إلى أشياء أخرى في المعاجم ليست أكثر أهمية منه؛ فشغلوا بها عنه، أو عَرَضَ له بعضهم فأوجَزَ غاية الإيجاز؛ كما فعلَ العطار3 والدكتور أحمد مختار عُمر4.

1 ينظر: مجلة لغة العرب، المجلد الرابع 1926م ص 389، والمباحث اللغوية في العراق 35.

2 ينظر: م 23، ج 4 (1948م) ص 544-554، وم 24 ج 1 (1949م) ص 47-58، وم 24 ج 2 (1949م) ص 207-221، وم 24 ج 3 (1949م) ص 355-371.

3 ينظر: مقدمة الصّحاح 141.

4 ينظر: البحث اللغوي عند العرب 329.

(967/2)

وقد رأيت أن أبسط الكلام عن هذا كله في خلال ثلاثة مباحث تُلَمُّ بِجُلٍّ ما ذكره، أحدها خاصٌ بالتّقدّم المعجمي عند الشّدياق في (الحاسوس) .

والثاني: خاصٌّ بالنقد المُعْجَمِيّ عند الدكتور حُسين نَصَّار في كتاب (المعجم العربيّ) .
ويعرض الثالث لبعض ما تفرَّق من النقد المُعْجَمِيّ عند المتأخّرين في كتبهم العامّة،
وأبحاثهم المتنوّعة:

(968/2)

المبحث الأوّل: الشّدياق في (الjasوس على القاموس)
يُعَدُّ أحمد فارس الشّدياق من رَوّاد المعجم العربيّ في العصر الحديث، ويُعَدُّ كتابه
(الjasوس) أوسعَ دراسة منظمة في النّقد المعجمي قديماً وحديثاً، كان أُسُّهُ (القاموس
الحيط) الذي غدا من أشهر المعاجم في العصور المتأخّرة، وأكثرها تداولاً بين أبناء
العربيّة؛ فاتّخذ الشّدياق مثلاً لما في المعاجم العربيّة من عيوب أو نقص، واتّخذ من نقده
وسيلة للإبانة عن حاجة العربيّة إلى معجم جديد منقّح، سهّل التّرتيب، مُبين عن سرِّ
الوضع في اللغة. ولم يكن اهتمام الشّدياق في كتابه مقصوراً على نقده (القاموس) بل
تعدّاه جملة من النّقّادات المتفرقة الموجهة لـ (التهذيب) و (الصحاح) و (اللسان)
وغيرها؛ فجاء كتابه ذخيرة غنية بالمعلومات عن (القاموس) وغيره، ومرجعاً لا غنى عنه
في النقد المعجميّ.
ويمكن تلخيص الدّوافع التي حملت الشّدياق على تأليف (الjasوس) في اثنين:
الأول: غَيْرَتُهُ على اللغة العربيّة، وحث أهلها على حبّها، والتمسك بها، والرّدّ على من
يقول: إنّ العربيّة لم تعد قادرة على استيعاب ما استجد في هذا العصر¹.

1 ينظر: الجاسوس 3.

(969/2)

الثاني: حِرْصُهُ على إحياء النّشاط المُعْجَمِيّ، وتنقية المعاجم العربيّة مما يَشُوها¹؛ فرأى
أن يتّخذ من نقد (القاموس) مثلاً لذلك؛ لبيان ما فيه من إيجاز مُخِلٍّ، وإيهام مضلٍّ،
وخلل في ترتيب المشتقات، وتصحيف وتحريف، والنّاس راضون عنه راوون منه، وأراد
أن يُبيّن لهم من الأسباب ما يَحْضُ أهل العربيّة في زمانه على تأليف مُعْجَم سهّل التّرتيب،
واضح التّعريف، نقّي من التّصحيف والتحريف².

لقد استطاع الشّدياق أن يقدّم دراسة منظّمة في أبواب خالف فيها القُدامى الذين اتَّخذوا من التّرتيب المعجميّ للألفاظ منهجاً في العرض؛ فجاءت نقداً مبنوثة في ثنايا كلامهم؛ لا يحكمها نظام سوى ترتيب المادّة؛ فجعل كتابه في أربعة وعشرين باباً، أتى فيها على جُلِّ ما يمكن أن يُوجّه للقاموس أو غيره من نقد؛ كما بهام تعاريفه والتباسها بغيرها، وقصور عبارته وغموضها وعجمتها وتناقضها، وما في ذلك من الإبهام في المصادر والمشتقات والعطف والجمع، وعدم خضوعها لقواعد اللّغة.

كما تناول - بالتّقد - دُهل الفيروزابادي عن معاني بعض الألفاظ؛ التي وضعت لها في الأصل، وتعريفه اللفظ بالمعنى المجهول؛ دون المعنى المعروف الشّائع، وتقييده المطلق، وتشتيته المشتقات وتكرارها، ووقوعه في الحشو والفضول، وخلطه الفصيح بالضعيف، والرّاجح بالمرجوح، وخروجه عن اللّغة، ووقوعه في التّصحيف والتّحريف، وغير

1 ينظر: الجاسوس 5.

2 الجاسوس 2، 3.

(970/2)

ذلك. وقد صدّر ذلك كله بمقدمة طويلة أتى فيها على مسائل متفرّقة، ودَيّل كتابه بخاتمة خصّها بصيغة افتعل بين التعدي واللّزوم.

وكان نصيب تداخل الأصول وافرّاً في (الجاسوس) إذ أفاض في الحديث عنه في بعض الأبواب؛ وهي كما يلي:

النّقد التاسع؛ وهو مخصّص لما أهمل الجُد الإشارة إليه، أو أخطأ موضع إيراده.

النّقد السادس عشر؛ وهو مُفرد لما لم يُخطئ المجدّ به الجوهريّ، مع مخالفته له، وفيما خطّاه به، ثم تابعه عليه. النّقد الحادي والعشرون؛ وهو مخصّص لما ذكر في موضعين غير مُنبّه عليه.

كما نشر كثيراً من مسائل التّداخل في مقدّمته الطويلة، فتفوق بذلك في نقد الأصول؛ إذ تجاوز من سبقه في غزارة مادّته، ويؤكد هذا تحليل ما في كتابه، وإحصاء ما جاء فيه من نقدٍ للتّداخل؛ حيث حوى كتابه نحو مائتي مادّة 1 خلا ما أثاره من قضايا حول التّداخل في مقدّمته الطويلة.

ونستطيع أن نُبرز الجانب النّقدي للأصول، في المسائل التّالية:

1 ينظر على سبيل المثال الجاسوس 26، 27، 28، 29، 31، 32، 34، 35، 36،
287-293، 327، 337، 372، 395.

(971/2)

أ- قضايا التداخل في المقدمة:
عَرَضَ الشِّدْيَاق - في مقدمة كتابه - لبعض ما يتَّصل بالتداخل من قضايا؛ كخصائص
بعض الحروف في التداخل، والاشتقاق، والمُعَرَّب، وترتيب الرُّباعي المُضاعف، والترتيب
المعجمي.

فمن الحروف الَّتِي قد تُؤدِّي إلى التداخل همزة؛ وقد أدرك الشِّدْيَاق دورها في هذا
الشأن، ونشوزها على أقلام المؤلفين؛ فذكر أن أكثر ما يزلق فيه صنَّاع المعاجم من
حيث إيراد الألفاظ هو ما كان فيه همزة، ومزلقتها أن بعضهم يَعُدُّها أصلية؛ وَيَعُدُّها
بعضهم الآخر زائدة أو منقلبة عن حرف علَّة؛ فنشأ بينهم خلاف فيها؛ وذكر أنَّ
صاحب (القاموس) أفاد من هذا الخلاف؛ فأخذ بقول بعضهم لتخطئة الجَوْهَرِيِّ، وأنَّه
أظهر التَّعنُّت في أوَّل كتابه.

وقد استدلَّ الشِّدْيَاق على رأيه بعدَّة مواضع انتقد فيها المَجْدُ الجَوْهَرِيُّ؛ كانتقاده إيَّاه في
مادة (أب أ) إذ ذكرَ فيها الأَبَاءَ؛ القَصَبَةَ، وقرَّرَ أنَّ هذا موضعها الصَّحيح لا المعتل؛
كما توهمه الجَوْهَرِيُّ وغيره¹؛ ونقل الشِّدْيَاق خلافتهم في أصلها بما يرجِّح مذهب
الجَوْهَرِيِّ؛ مستدلاً بأقوال المُحَشِّي² وابن بَرِّي، ونصَّهم على أنَّ اختلاف العلماء في
أصل هذه الكلمة، وأنَّ القول بأنَّها مهموزة كان مذهب سيبويه وابن جَنِّي؛

1 ينظر: القاموس 41.

2 يعني: ابن الطَّيِّب الفاسِّي في حاشيته المسماة إضاءة الرّاموس وقد اعتاد الشِّدْيَاق أن
يحيل إليه بهذا الوصف.

(972/2)

حملاً على الظاهر حتى يقوم دليل على الباء أو الواو، ولكنهما لم يذكر ذلك على طريقة الجزم؛ إذ في كلامهما ما يدل على الاحتمال؛ وهو لا يدفع به اتفاق الجمهور على كونه معتلاً؛ وهو اختيار أكثر أئمة اللغة من المتقدمين والمتأخرين، ومنهم الخليل، والجوهري، وذكرهم إيّاه في الباب المعتل هو الراجح 1.

ومما استدل به على مزلة الهمزة خلافهم في همزة (القندأو) إذ ذهب بعضهم إلى أنها أصليّة؛ فتكون الكلمة من (ق د أ) ووزنها (فنعلو) وذهب بعضهم إلى أنها زائدة وأن أصل الكلمة (ق ن د) فيكون وزنها (فعلاو) 2.

ومن تلك الحروف الثون؛ والشدياق يرى أن مزلة الهمزة أعم وأطم؛ لأنها تلتبس في أوائل الألفاظ وأواسطها وأواخرها؛ ومثل للأول ب (الترجس) أشار إلى خلافهم في ثونه، ومثل للثاني بالفاظ منه: (الحنزب) وهو: الديك، و (العنصر) و (الغرثوق) و (النخاريب) ولا يخفى أن الثون - في هذا الأخير - ليست وسطاً؛ وهو سهو منه. ومثل للثالث ب (الترجمان) وانتقد صاحب (القاموس) لتحميره إيّاه، مع أن الجوهري ذكره، ولكن في الثلاثي (ر ج م) ومنه: حومانة الدراج، والرّبان،

1 ينظر: الجاسوس 33، 34.

2 ينظر: الجاسوس 36.

(973/2)

والدكان؛ والثون في ذلك كله تحتل أن تكون أصليّة، وأن تكون زائدة 1. وأراد الشدياق - في مقدمته - أن يُنبّه صنّاع المعاجم على مزلة تلك الحروف، ويحث على التزام الحذر الشديد عند مُصادفتهم ما يقع فيه مثل تلك الحروف، وأن لا يأخذوا برأي فيها دون آخر؛ ومن غير تدقيق وتمحيص، وعرض على مقاييس اللغة. والغريب أنه - مع دقته وحرصه على الجمع والاستيعاب - لم يُنبّه على مزلة الميم؛ وهي كالنون في الالتباس، وأمرها مشهور؛ إذ تُشكل أولاً، نحو: مكان، ومدينة، ومذبح، ووسطاً نحو دلامص، وهرماس، وطرمّاح، وآخر؛ نحو زرقم، وشجعم، وخلجم. ومن القضايا التي عرض لها - في مقدمته - اختلافهم في الاشتقاق؛ وهو أدعى لشحذ الذهن، وإعمال الفكر، وإظهار البراعة؛ ومثل له بخلافهم العريض في أصل لفظ الجلالة، و (القرآن) و (إلياس) ونقل عنهم قدراً صالحاً من الآراء والتوجيهات 2.

وَيَلْحَقُ بِهَذَا اخْتِلَافُهُمْ فِي اشتقاق المُعَرَّبِ والأعجميِّ؛ فقد أشار إلى التداخل في بعض الكلمات المعرَّبة كـ (الإستبرق) و (الفيلسوف) و (الأرجوان) .

1 الجاسوس 38.

2 الجاسوس 45-46.

(974/2)

وقال: "وفي الواقع فإن اعتبار زيادة الحروف في الألفاظ العجمية أمر غريب؛ لأنَّ شأن المزيد أن يُستغنى عنه بالأصل؛ الذي زيد عليه، وهُنا ليس كذلك؛ إذ لا شيء من الهمزة والألف والنون في: أرجوان - زائد، ومن ثمَّ يتعيَّن إيرادُه في (أ ر ج) كما أشار إليه المحشِّي 1 حيث قال في: ما تريد: إن كانت هذه الكلمة عجمية؛ فالصواب أن تُعدَّ حروفها كلها أصولاً؛ فتُذكر في فصل الميم" 2.

وما ذهب إليه الشدياق في جعل حروف المعرَّب أو الأعجميِّ جميعها أصولاً هو القول الرَّاجح؛ كما تقم في الباب الرَّابع 3.

ومَّا أثاره - في المقدمة - حديثه عن الخلاف الواقع بين المُعْجَمِيَّين في ترتيبهم الثلاثيِّ والرُّباعيِّ المُتَّحِدِينَ في الحروف الأوَّل والثَّاني والرَّابع؛ نحو (خ ر ص) و (خ ر ب ص) و (خ ل ص) و (خ ل ب ص) و (س ر ق) و (س ر د ق) فذكر أنَّ الجوهرِيَّ كان يُقدِّم الثلاثيَّ في ذلك كلِّه، وخالفه الفيروزباديُّ؛ فعكس ذلك بتقديمه الرُّباعيِّ على الثلاثيِّ، ولم يخطئه.

وحاول الشدياق أن يلتمس حُجَّة كلٍّ منهما؛ فذكر أنَّ حُجَّة الجوهرِيَّ مبنية على أنَّ الثلاثيَّ مقدَّم على الرُّباعيِّ في الطَّبع؛ فينبغي أن يُقدِّم عليه في الوضع. أمَّا المجدُّ فكانت حُجَّتُه أنَّه لا يُوصَل إلى الحرف الأخير إلَّا بعد ما يتقدِّمه من الحروف. غير أنَّ صَنِيع المجدِّ في هذا كان

1 ينظر: التاج (ترد) 308/2.

2 الجاسوس 28.

3 ينظر: ص (678) من هذا البحث.

(975/2)

ينقصه الاطراد؛ إذ تابع الجوهرى في إيراد (ح ص م) قبل (ح ص ر م) و (خ ض م) قبل (خ ض ر م) و (س ر م) قبل (س ر ج م) فانتقده الشدياق فيه، وذكر أن هذا دأبه؛ إذ لا يستقر على طريقة واحدة¹.

ويبدو أن الشدياق كان متردداً في ترجيح إحدى الطريقتين؛ إذ التزم الصمت في هذا الشأن. والراجح تقديم الرباعي إن كان حرفه الثالث أسبق في الهجاء من الحرف الثالث في الثلاثي، وتأخيره إن كان حرفه تالياً في الهجاء لما يقابله في الثلاثي؛ فمثال الأول (خ ل س) و (خ ل ب س) فحق الرباعي -هنا- التقديم، ومثال الثاني (ز ح ف) و (ز ح ق ف) فحق الرباعي -هنا- أن يؤخر عن الثلاثي. والعلّة في هذا أن المعجم مبني على الحروف وموضعها في الترتيب الهجائي؛ وليس على الأبنية.

وأحق الشدياق بذلك اختلاف المعجميين في موضع المضاعف، وأشار إلى الخلاف المشهور فيه بين البصريين والكوفيين²؛ وانتقد الفيروزابادي فيه، ووصف طريقته بالتخليط؛ فإنه يُورده، تارة في الثلاثي على مذهب الكوفيين؛ كما في كلمة (شلشل) وتارة في الرباعي، كما في كلمة (سلسل) مع أن المسافة بينهما قريبة³. والحق أن الفيروزابادي لم ينفرد بهذا التخليط، الذي أشار إليه الشدياق؛ فقد اشتركت فيه أكثر معاجم القافية؛ كما تقدّم⁴.

1 ينظر: الجاسوس 39، 40.

2 ينظر: الجاسوس 40.

3 الجاسوس 293.

4 ينظر: ص (774) من هذا البحث.

(976/2)

ومن القضايا المهمة التي عرض لها الشدياق في مقدمته - ممّا له صلة بتداخل الأصول حديثه عن الترتيب المعجمي، وانتقاده بعض المدارس، وقد بدأ حديثه بالكلام عن مدرسة التقلبيات، وأشار إلى أهم المعاجم التي اتبعتها، وانتهى إلى أن هذه المعاجم اتبعت نظاماً عسيراً زاده صعوبة التزامها الترتيب الصوتي غير المشهور. غير أنه أوهم مرتاد هذا النوع من المعاجم؛ حين قال: إنّ البحث عن الألفاظ فيها

"صعب جداً؛ لأنك إذا أردت أن تبحث مثلاً عن لفظة: رَقَب، لم تدر هل هي الأصل؛ فتبحث عنها في الرءاء، أو مقلوبة عن: قَرَب؛ فتبحث عنها في القاف، أو عن: بَرَق؛ وما بين هذه الحروف مسافة بعيدة"1.

وهذا القول عجيب من الشدياق ومخالف لواقع تلك المعاجم؛ فإنَّ القارئ لا يحتاج إلى هذه الاحتمالات التي ذكرها؛ فحسبه - في هذه المعاجم - أن يعرف أسبق حروف الكلمة في الترتيب الصوتي؛ بغض النظر عن كونه فاء الكلمة أو عينها أو لامها؛ ف (رَقَب) مثلاً تعود إلى كتاب القاف؛ لأنه أسبق الحروف الثلاثة، ولما كانت الرءاء أسبق من الباء فالكلمة بجميع تقلبياتها في باب القاف والرءاء والباء؛ أي في (ق ر ب) .

وتحدث الشدياق عن ترتيب الجوهرى ومن تابعه؛ وهو ما يعرف بمدرسة القافية؛ فشرح طريقته، وفضلها على نظام التقلبيات، ثم شرع في

1 الجاسوس 23.

(977/2)

الكلام عن النظام الثالث؛ وهو الذي اشتهر على يد الزمخشري في (الأساس) الذي يتخذ من الحرف الأول؛ والذي يليه إلى آخر الكلمة أساساً للترتيب؛ وهو ما يعرف - حديثاً - بالمدرسة الهجائية العادية وأسميه مدرسة الصدور؛ وقد ارتضى الشدياق هذا المنهج، وفضله على نظام القافية؛ لأن في هذا الأخير - أعني: نظام القافية - فصلاً لتناسب معاني الكلمة، ومواراةً لأسرار وضعها ومبانيها، وفيه إجحاف - كما يقول - بأحرف الكلمة؛ لأننا نرى أن كثيراً مما ورد في باب الهمزة؛ وهي أول المعجم؛ يعاد في باب المعتل؛ وهو آخر المعجم؛ نحو: برأ الله الخلق وبراهم، وحضاً النار وحضاًها؛ أي: أوقدها، بينما تقترب المسافة بينهما في النظام الآخر؛ الذي اتبعه الزمخشري1.

كما أن الألفاظ؛ التي تأتي من الثنائي المضاعف، تعاد - أحياناً - في نحو: أَلْ وأَلْب، ورَبَّ ورَبَّى، ودَحَّ ودَحَا، وذكر أن أمثال ذلك لا يعد ولا يحصى؛ بينما تكون متقاربة في النظام الهجائي العادي؛ وبهذا يفضل هذا النظام على ما سواه؛ لأن فيه تظهر حكمة وضع اللغة2 ولعل هذا ما دفع الشدياق إلى بناء معجمه (سر الليال) على هذا النظام؛ فتكشف له كثير من الأفكار، التي نادى بها، ولا سيما ثنائية اللغ

ب- نقده ما جاء في غير موضعه:

يؤدي تداخل الأصول إلى وضع الكلمة في غير موضعها الصحيح؛

1 ينظر: الجاسوس 24-27.

2 الجاسوس 27.

(978/2)

لأنّ تغيير حرف واحد في الكلمة يعني تغييراً لموقعها في المعجم؛ وقد أدرك الشّدياق أهمية ذلك، وكان يعدّه خلافاً بيناً في التّرتيب 1 فعقد له باباً خاصاً؛ وهو التقّد التاسع، خلا ما ذكره مفرداً في مقدّمته؛ وهو كثير.

فمنه انتقاده المجد في (ع ل ل) 2 لأنّه أورد فيه قولهم: هو من عِلِّيَّةِ قومه، وعِلِّيَّتِهِمْ، وعِلِّيَّتِهِمْ، وعِلِّيَّتِهِمْ؛ وهو وصف له بالعلوّ والرّفعة؛ فلا يخفى أنّ مكانه - على هذا المعنى - المعتلّ 3 كما فعل الجوهري 4.

ومن ذلك أنّه أخذ عليه ذكره (الأيّ) وهو الكثير الأيمان - في (أل ي) وحقّه أن يذكر في (أل و) فإنّه ذكر فيه آلى بمعنى: أقسم، وليس في اليائي ما يناسب هذا المعنى 5. وأخذ الشّدياق على المجد الاضطراب فيما ثمائل فاؤّه وعينه؛ نحو: كَوَكَبٍ، وشَوْشَبٍ، قال: (ويلحق بذلك تخليطه فيما جاء على وزن (فَوَقَل) [هكذا] فإنّه أورد اللؤلؤب في آخر مادّة (ل ب ب) ثمّ أورد الملؤلؤب - بفتح لاميه للمرود - بعد مادّة (ل وب) وأورد الكوكب في مادّة على حدّتها قبل (ك ل ب) وكان قياسه أن يوردها في آخر مادّة (ك)

1 الجاسوس 29.

2 ينظر: القاموس 1339.

3 ينظر: الجاسوس 288.

4 ينظر: الصّحاح (علو) 2437/6.

5 ينظر: الجاسوس 292.

(979/2)

ب ب) كما أورد اللُّوَلَبُ في آخر مادّة (ل ب ب) وأورد الشُّوَشَبُ - للعقرب - في (ش ب ب) ... وأورد السَّاسَمَ - للأبنوس أو لشجر يشبهه - في مادّة على حدّتها قبل (س ر ط م) فلم يعتبر أنّ أصلها (س س م) إذ لو اعتبر ذلك لأخرها عنها؛ لأنّ السّين بعد الرّاء 1.

والحقّ أنّ ما ذكره الشّدياق - هنا - موضع اضطربت فيه أكثر المعاجم، وموضع هذا النوع الجذر الثلاثي؛ فيكون الحرف الثاني المعتلّ زائداً؛ على أنّ جعل الشّدياق الكوكب ونحوه على وزن (فَوُفَل) غير مستقيم؛ لأنّ فيه إهمال العين؛ فتكون الكلمة ثنائية، أو ثلاثية محذوفة العين؛ ولا دليل على ذلك، والرّاجح أنّ وزنها (فَوُوعِل) وهو ما يقتضيه سياق نقده؛ وهو ما عليه علماء العربيّة - أيضاً - على أنّه يمكن حمل كلام الشّدياق على أنّه أراد ب - (فَوُفَل) الكلمة؛ وهي ثمر لنوع من التّخيل؛ وليس المراد الوزن؛ كقولنا: شُوَشِبَ على وزن كَوُكِبٍ أي: نظيرها.

وكان الشّدياق يستعين كثيراً بالتّظاير في نقده صاحب (القاموس) أي: أنّه إذا وجده يضع الكلمة في أصل، وضع هو نظيرتها في أصل مغاير، فمن هذا قوله: (ذَكَرَ: قُوسٌ قُوسٌ في (ق س س) وحقّه أن يذكره في (ق وس) كما ذكر: أَوْسٌ أَوْسٌ في (أوس) 2. وقوله: "ذكر سَمَجُون - مُحَرَّكة - وسَمَجُون: من علماء الأندلس؛ في باب التّون، وحقّه أن [يذكرهما] في الجيم والحاء، كما ذكر

1 الجاسوس 293.

2 الجاسوس 290.

(980/2)

سَيَحُون في الحاء، وابن سبعون في العين" 1.

وهكذا يستمرّ الشّدياق في نقده الفيروزآبادي فيما أورده في غير موضعه؛ غير أنّه لم يبيّن لنا الصّرّ المترتب على ذلك، أو ينبّه عليه.

ج- نقده ما جاء في موضعين:

تقدّم أنّ من أهمّ نتائج التّدخل أن توضع الكلمة الواحدة في موضعين أو أكثر. وفي (القاموس) شيء غير قليل منه، وقد تنبّه له الشّدياق؛ فعقد له باباً؛ وهو التّقّد الحادي والعشرون، وجمع فيه قدراً صالحاً من الشّواهد؛ وأكثرها ممّا جاء في موضعين، وقليل

منها ما جاء في أكثر من موضعين. وله في ذلك كله ثلاث طرق:
إحداهنّ: أن يكتفي بالتنبية على التداخل بدون مناقشة أو تفصيل، كقوله: "ذكر
الإرث في مادته 2 وفي (ورث) والإرة للنار في (وأر) و (أرى) 3".
وقوله: "ذكر السيفنة في (س ي ف) و (س ف ن) وفِرْزَان الشَّطْرَج في (ف ر ز) و
(ف ر ز ن) 4".
وثانيتهنّ: أن لا يكتفي بالتنبية على التداخل؛ بل يتعداه إلى التفصيل والمناقشة؛
مستأنساً في ذلك بآراء بعض العلماء – فتجيء نقداًته بذلك

1 الجاسوس 289.

2 أي في (أرث) .

3 الجاسوس 377.

4 ينظر: الجاسوس 378.

(981/2)

أكثر فائدة؛ كنقده الفيروزآبادي في تداخل كلمة الأول: ضد الآخر؛ فإنه أوردها في
موضعين: (وأل) و (وول) 1 ففصل الشدياق ما فيها من تداخل، وذكر أقوال
النحاة، واختلافهم فيها، واستأنس بنصوص من (الصباح) و (التكملة) و (سفر
السعادة) و (المصباح) و (الكليات) وغيرها 2.
وقريب من هذا ما أورده في كلامه عن التداخل في كلمة (است الدهر) 3 و (الدكان)
4 و (اللدة) 5.

وثالثتهنّ: أن يورد التداخل، وينبه على اختلاف الرواية في الموضعين، وقد تقدّم – في
الباب الرابع – أن اختلاف الشرح في الموضعين يعدّ من أعظم النتائج، وأشدّها ضرراً
على القارئ؛ وقد فطن الشدياق لذلك؛ فألمح إليه حيناً، وصرّح به حيناً آخر؛ كقوله –
بعد أن ذكر أن المجد أورد (الشَّنْفَرَى) في موضعين: (ش ف ر) و (ش ن ف ر) : (وقال
في الأول: إنه: فعَلَى) 6 فهذا تلميح باختلاف الشرح.
ومن تصريحه به قوله: "ذكر الحباء في المهموز والمعتلّ، وخالف في

1 ينظر: القاموس (وأل) 1378، و (وول) 1381.

2 ينظر: الجاسوس 372، 373.

3 ينظر: الجاسوس 374.

4 الجاسوس 378.

5 الجاسوس 384.

6 الجاسوس 379.

(982/2)

التعريف؛ فإنه قال في الأول: الحَبَاءُ من الأبنية معروف، أو هي يائِيَّة، ثم قال في الثاني:

الحَبَاءُ من الأبنية يكون من وبر أو صوف؛ ولا يكون من شعر"1.

ولم يقتصر نقد الشِّدياق في هذا الباب على ما جاء في موضعين؛ بل تعدّاه إلى ما جاء في

ثلاثة مواضع فذكر منها بضع كلمات منها (الألوكة) وهي الرسالة؛ فقد أوردتها صاحب

القاموس في ثلاثة مواضع؛ وهي: (أل ك) و (ل أك) و (م ل ك) 2.

ومنها (اللات) اسم صنم، وأخذ عليه الشِّدياق فيها ذكره إيّاها في ثلاثة مواضع؛ وهي:

(ل ت ت) و (ل وه -) و (ل وي) 3.

والحق أن الشِّدياق كان دقيقاً في أكثر نقدراته؛ وكان همه البحث عن الصّواب؛ وهو

يكون تارة إلى جانب الجوهريّ، وتارة إلى جانب الفيروزآباديّ؛ وقد خالفهما إذا ثبت له

بُعدهما عن الصّواب؛ فقد كان بعيداً عن الهوى، قريباً من الإنصاف. ولسنا في حاجة إلى

إيراد أمثلة على ذلك؛ فالكتاب مليء به.

بيد أنه يؤخذ على الشِّدياق بعض أمور؛ منها: أنه قد ينتقد صاحب (القاموس) على

شيء ثم يعود فينتقده على نقيضه؛ كاعتراضه عليه لإيراده الكلمة في الموضعين؛ وهو

اعتراض في محله؛ يقتضيه النهج المعجمي

1 الجاسوس 376.

2 الجاسوس 373.

3 الجاسوس 382.

(983/2)

في الترتيب، ولكنّه يأتي -بعد ذلك - بعكسه؛ فينصّ على أنّه كان عليه أن يورد الكلمة في موضعين، كما فعل حين انتقده في كلمة (العِفْرِيَت) الّتي ذكرها في (ع ف ر) بأنّ عليه أن يذكرها في (ع ف ر ت) أيضاً؛ لقولهم: تَعَفَّرَتْ؛ وإلاّ فيكون في الكلام (تَفَعَّلَتْ) 1.

وهذا الّذي ارتآه الشّدياق غير سديد من وجهين:
الأوّل: أن في مطالبتة بإعادة الكلمة في التّاء مخالفةً للمنهج المعجمي الصحيح؛ الّذي سار عليه هو، وانتقد المجد على وفقه، وعقد له باباً.
الثاني: أنه ليس في قولهم: (تَعَفَّرَتْ) دلالة قاطعة على أصالة التّاء؛ لأنّ هذا محمول على توهم أصالة الحرف الزّائد؛ وهو التّاء؛ على حدّ قولهم: تَمَسَّكَنَ وَتَمَدَّرَعَ؛ وليس في الكلام (تَمَفَّلَ).

ومّا يؤخذ على الشّدياق أنّه قد يختار أصلاً مرجوحاً يفتقد الدليل، ويترك أصلاً راجحاً؛ كانتقاده المجد لوضعه كلمة (اِئْمَالٌ) بمعنى: طال واشتدّ - بين مادّتي (ت ل ل) و (ت م ل) أي في مادّة (ت م ل) 2 فقرّر الشّدياق أنّ الصّواب أن تذكر هذه الكلمة في (م ل) كما ذكرت (اِئْمَهَلٌ) في (م ؟ - ل) 3. والصّواب خلاف هذا لأمرين:
الأوّل: أنّ (اِئْمَالٌ) على وزن (افْعَالٌ) والهمزة فيه زائدة؛ وهو في الأصل؛ اِئْمَالٌ؛ مثل:
اِحْمَارٌ واصْفَارٌ، وله نظائر كثيرة لا تكاد تحصى؛

1 الجاسوس 288.

2 ينظر: القاموس 1254.

3 ينظر: الجاسوس 291.

(984/2)

وقد تقدّم بيان التّدخل في هذا البناء، وأنّ الهمزة فيه جاءت فراراً من التّقاء الساكنين، ولا سيّما في الشعر 1؛ فيكون الأصل (ت م ل) ويليّه في الاحتمال الأصل الرّباعي (ت م ل) كما فعل صاحب القاموس؛ وهو موافق لرأي بعض العلماء في قولهم بأصالة الهمزة في هذا البناء؛ فيكون الوزن (افْعَلَلٌ).
الثاني: أنّ جعله (اِئْمَالٌ) من (م ل) يقتضي أن يكون وزنه (اِئْفَعَلٌ) وليس له نظير في أبنية العربية. والغريب أنّ الشّدياق استدلّ على تحطّط الصّواب بالخطأ؛ وهو ذكر المجد

(اَتَمَّهَلْ) في (م ؟ - ل) والصَّواب أن يعكس ذلك؛ فيستدل على موضع (اَتَمَّهَلْ) ب - (اَتَمَّالْ) لأنَّه أقوى منه؛ وليس فيه ما يعارض أبنية العرب.

ومَّا يؤخذ على الشَّدِيق ما أورده - في أثناء حديثه عن التَّدَاخُل في كلمة (اَلْأَنْفِيَّة) في قوله: غير أنَّ وزن اَلْأَنْفِيَّة من (أث ف) : (فُعْلُولَة) وجمعها على (فَعَالِيل) ومن (ث ف ي) : (أَفْعُولَة) وجمعها على (أَفَاعِيل) .

قال في اللِّسان 2: "رأيت حاشية بخط بعض الأفاضل، قال أبو القاسم الرَّمْخَشَرِي: اَلْأَنْفِيَّة ذات وجهين: تكون: فُعْلُولَة وأَفْعُولَة" 3.

فلا يخفى أنَّ في قوله إِنَّ اَلْأَنْفِيَّةَ إِن أخذت من (أث ف) يكون وزنها (فُعْلُولَة) - نظراً؛ وقد كرّر هذا الوزن مرّتين، وصوابه (فُعْلُوءَة) كما

1 ينظر: ص (702) من هذا البحث.

(أنف) 9/3.

3 الجاسوس 32.

(985/2)

ذكره الرَّمْخَشَرِي في معجمه 1 على تقدير الأصل، قبل القلب؛ وهو (أَنْفُوءَة) ثمَّ قلبت الواو تخفيفاً؛ وكسرت الفاء، فقالوا: (أَنْفِيَّة) أو (فُعْلِيَّة) كما في (العين) 2 وهو وزنها بعد القلب، وفي (اللِّسان) نقلاً عن بعض الأفاضل عن الرَّمْخَشَرِي أنَّ وزنها (فُعْلُويَة) ولا أدري كيف يجوز هذا؟ إلاَّ أن يكون القلب بدأ في الواو الأخيرة؛ فقالوا: (أَنْفُويَة) ثمَّ قلبوا الواو الأولى - أيضاً - فقالوا: (أَنْفِيَّة) فيكون (فُعْلُويَة) وزن (أَنْفُويَة) وليس يبعد أن يكون هذا الوزن محرفاً؛ لأنَّه يخالف ما في الأصل المنقول عنه؛ وهو (الأساس) للرَّمْخَشَرِي.

أما قول الشَّدِيق إِنَّه (فُعْلُولَة) فلا تقبله أقيسة العربية؛ لأنَّه يجعل من حرف العلة المشدّد أصلاً؛ فتكون الكلمة رباعية من: (أث ف ي) أو (أث ف و) وهو غير مألوف؛ لأنَّ الواو أو الياء لا تكونان أصلاً في بنات الأربعة، وأحسب أنه محرف من (فُعْلُويَة) .

(986/2)

المبحث الثاني: حسين نصّار في (المعجم العربي)

أخرج الدكتور حسين نصار سنة 1376هـ - كتاباً بعنوان (المعجم العربي، نشأته وتطوّره) 1 وهو يعدّ من أوائل البحوث؛ التي عيّنت بتاريخ المعجم العربي، ومن أغزرها مادّة، ووصف فيه مؤلّفه أكثر المعاجم العربيّة وأتى على مناهجها، والروابط العامّة التي تربط بينها، وصنّفها في مدارس مختلفة؛ فجاء مرجعاً لا غنى لباحث في المعجم العربي عنه.

وقد خصّص فيه فصلاً لعيوب المعاجم القديمة² أتى فيه على جملة منها؛ فكان خلل الترتيب من أهمّها، وعرض فيه لتداخل الأصول؛ وإن لم يسمّه باسمه، وهو يعدّه من أهمّ مواطن الشكوى فيما يتّصل بالترتيب، ويراه وراء الاضطراب الشديّد؛ الذي اعترض أصحاب المعاجم في وضع كثير من المفردات³. وكان يعزو ذلك إلى سبب عام؛ وهو مراعاتهم لبعض الأحكام الصّرفيّة؛ كالاشتقاق، وأصالة بعض الحروف، وزيادتها "فقد أرغمهم هذا على تكرير كثير من الألفاظ؛ التي اختلف الصّرفيّون في أصلها؛ الذي

1 وهو - في الأصل - رسالة علمية عالية نال بها مؤلفها درجة (الدكتوراه) وقد

نوقشت بتاريخ 1953/6/23م، وأجيزت بمرتبة الشرف الأولى.

2 ينظر: المعجم العربي 47-759.

3 ينظر: المعجم العربي 754.

(987/2)

اشتقّت منه، وادّعى كلّ منهم لها أصلاً، وغلط بعضهم بعضاً، و [أرغمهم] على إيراد بعض الألفاظ في مواضع لا تخطر على بال الباحث... وعلى أن يختلف موضع كثير من الألفاظ عند أحدهم عنه عند الآخر¹.

والحقّ أنّه ليس نَمَّةً إرغام على تكرير كثير من الألفاظ؛ لاختلاف الصّرفيّين فيها، وإتّما هو محض التزام من بعض المعجميّين، أو اختيار منهم، وهو مخالف للمنهج الصحيح في بناء المعجم، كما تقدّم بيانه في الباب الرابع؛ فلا يحسن بنا أن نحمل التّداخل فوق ما يحتمله.

وعرض الدكتور نصار - فيما أتى عليه من الأحكام الصّرفيّة - لأشياء يمكن تفصيلها على التّحو التّالي:

أ- الرّباعيّ المضاعف؛ الذي عدّه الكوفيّون مشتقّاً من الثّلاثيّ، وعدّه البصريّون مادّة أصليّة، فاضطربت المعاجم بسبب اختلاف الفريقين، فمنهم من جعله في الثّلاثيّ، ومنهم من وضعه في الرّباعيّ 2.

ب- المهموز، وذو النّون، والمعتلّ الواوي واليائي، فقد اختلفوا في أصالة الهمزة في كثير من الكلمات؛ كالأبَاءة، والأشَاءة، والحِنْطَاو، والغَرْقَى، ففي حين يراها أصليّة - يراها فريق آخر زائدة، أو منقلبة عن حرف علة.

1 المعجم العربي 755.

2 المعجم العربي 755.

(988/2)

واختلفوا في النّون؛ وهي من المزالق الصّرفيّة عند التّأصيل؛ فإنّها تلتبس في أوائل الألفاظ وأواسطها وأواخرها، كما في نونات التّرجس، والحِنْزَاب، والحَوْمَانَة. وكان المعتلّ من الأمور الّتي لم يخل موقفهم منها من الحيرة؛ فتخلّص كثير منهم من مزلقته بجمع الواوي واليائي معاً 1.

ج- المعرّب؛ وهو من الألفاظ؛ الّتي وضعت بعيدة عن مواضعها، كالإستبرق في (ب ر ق) والأسفَيْدَاج في (س ف د ج) والدكتور نصّار يوافق أكثر المعجميّين في أنّ النّظرة إلى المعرّب بمنظار الرّائد والأصلي أمر غريب؛ لأنّ شأن المزيد أن يستغنى عنه، بالأصلي، وليس المعرّب كذلك؛ إذ لا شيء من الهمزة والألف والتّون في (أَرْجُوَان) مثلاً - زائد.

وهو يدعو - في هذا إلى أن يحدو صنّاع المعاجم حدو أصحاب كتب المعرّب حين تجنّبوا تجريد المعرّب من أيّ زائد 2.

والدكتور نصّار محقّق في أكثر ما قاله - هنا - على الرّغم من الاقتضاب الشّديد فيما جاء به من أفكار وذكره من أمثلة. غير أنّه من البين أنّ جلّ ما ذكره في التّدخل إنّما هو تلخيص أمين لما جاء في مقدّمة (الjasوس) للشّدياق؛ وهو لم يخفِ عنّا ذلك؛ فقد ذكر بين يدي هذا الفصل أنّ كتاب (الjasوس) مع مقدّمة (البستان) لبطرس البستاني هما

1 المعجم العربي 755.

2 المعجم العربي 755.

(989/2)

عمدته في التّقّد المعجمي.

د- الاشتقاق؛ وله فيه آراء اجتهدانية جريئة لعلّه لم يسبق إليها، وخرج منها بنتائج جانبه التّوفيق في بعضها. إنّ الاشتقاق معدود عند الدّكتور حسين نصّار من أهمّ المشكلات؛ الّتي تعترى المعجم العربي فيما يتّصل بالتّدخل؛ كوضعهم التّراث في (ور ث) والتّخمة في (وخ م) والدّوّج في (ول ج) وهو يعيب على علماء العربيّة - قديمهم ومتأخريهم - التّمسك بأنّ العربيّة لغة اشتقاقية [1] فيلزم على ذلك وضع الألفاظ في موادّ تقوم على الحروف الأصول وحدها، واستبعاد الحروف الزّوائد؛ المحصورة في قولهم: (سألتمونيها) وهو لا يعترف بما توصّل إليه علماء العربيّة في حروف الزّيادة العشرة. ويقول إنّ "البحث المقارن بين اللّغات السّامية جميعاً يهزأ من هذا الحصر، ويرى أنّ من الممكن زيادة غيرها من الحروف، وقد حدث ذلك فعلاً في العربيّة وأخواتها"1. ثمّ يعترض على ما بناه علماء العربيّة في حروف الزّيادة؛ مستنداً إلى آراء خاصّة لبعضهم فيها؛ كابن فارس.

فيقول: "فهذا هو أحمد بن فارس من القدماء ذهب إلى أنّ الألفاظ العربيّة الرباعية والخماسيّة ألّفت بطرق ثلاث؛ التّحت، وزيادة بعض الحروف، والوضع؛ ويهّمنا الطّريق الثّاني فنحن إذا اتّبّعنا دراساته تتبّعاً

1 المعجم العربي 756.

(990/2)

واعياً خرجنا بأنّ الحروف التّالية كانت من حروف الزّيادة عند العرب: ب ج ح خ د ز ر ز ش ص ط ع ف ق ك، مع غصّ النّظر عن حروف سألتمونيها؛ الّتي لا نزاع في زيادتها؛ فلا يتبقّى - إذن - من حروف العربيّة غير: ص ظ غ"1.

ويقول: "ولم ينفرد ابن فارس وحده بهذه الآراء؛ فقد وجدت جذورها عند من قبله حتّى نادى الخليل نفسه - وهو أعظم علماء النّحت واللغة العربيّة - بزيادة العين في بعض الألفاظ؛ وإذن فذلك الحصر منهار"2.

ثمّ يحاول الدّكتور نصّار قطع الطّريق على من أراد أن يحتجّ بأنّ زيادة حروف (سألتمونيها) مطّردة، وأنّ غيرها ليس مطّرداً في الزّيادة؛ فيقول: "فإذا كان الأمر كذلك أصبحت المهمّة يسيرة فالزيادات المطّردة يجب أن ينبّه عليها في مقدمة المعاجم؛ وخاصّة الصّغيرة والوسيطيّة، ولا تذكر البتّة في المفردات. أمّا غيرها فيؤتى بها فيها في موضعها اللّائق بها باعتبار جميع حروفها؛ فلا داعي لشغل فراغ كبير بأسماء الفاعلين والمفعولين والتّفضيل والمرة والمكان والزمان وما أشبهها؛ إذا اطّردت في

1 المعجم العربي 756، وفي النّص أنّ آخر هذه الحروف الأربعة ع مهملة، وكذلك في الطبعة الرّابعة (608/2) والصواب أنّها غ بالمعجمة؛ وقد تقدّم أنّها تزداد عند ابن فارس -أيضاً.

2 المعجم العربي 756.

(991/2)

صبيغتها وفي معانيها. أمّا إذا كانت شاذّة في صبيغتها، أو تحمّلت في تطوّرها معنى جديداً غير الأصل في مادّها؛ فلا بدّ من ذكرها في موضعها؛ الّذي تؤهّله لها حروفها كلّها، وفي هذا الحالة لا يكون لوضعها مع المادّة الأصليّة داعٍ؛ لأنّها شاذّة إمّا في الصّبيغة وإمّا في المعنى"1.

ومفهوم الشّدوذ واسع عند الدّكتور نصّار؛ فهو لا يقتصر على الصّبيغ المعروفة الخارجة عن قياسها في الإعلال مثلاً؛ كاستحوذ؛ فأدخل فيه أمثال: اضطبرّ وأزدجر، وانتهى فيها إلى أنّه لا داعي لجعلها من صبيغة (افتعل) ومكانها حيث تؤهّلهما حروفهما كلّها؛ لشذوذها في الصّورة؛ وكذا الحال في مثيلاهما2. ولا شكّ في أنّ ثمة أموراً في كلام الدّكتور نصّار في الاشتقاق لا يمكن التسليم له بها، وتقتضي مناقشته فيها، ومنها:

الأول: أن القول بأن من المشكلات المعجمية عدّ الأقدمين العربية لغة اشتقاقية تحتم وضع الألفاظ في موادّ تقوم على الحروف الأصول وحدها -قول يجافي الواقع؛ فلا أحد ينكر أن العربية لغة اشتقاقية، بل إن الاشتقاق من أبرز خصائصها. ثم إن في كلامه عن هذا الأمر دعوة خفية لترك الأصول عند بناء المعاجم العربية، ووضع الكلمة في المعجم بحسب نطقها بغير تجريد من

1 ينظر: المعجم العربي 756، 757.

2 المعجم العربي 757.

(992/2)

الزوائد؛ وهو ما يناسب اللغات الإلصاقية؛ كالتركية، والمجرية. أما العربية فإن في الأخذ بذلك تشتيتاً لموادّ تعود إلى أصل واحد. الثاني: أن قوله: إن البحث المقارن بين اللغات السامية يهزأ بحصر علماء العربية حروف الزيادة، وقوله: إن في أقوال بعض علماء العربية ما يهدم نظرية الحصر هذه، واستدلاله بصنيع ابن فارس في (المقاييس) إن ذلك كله لدعوى يعوزها الدليل القاطع والحجة القوية؛ فأين هذا البحث المقارن بين الساميات؛ الذي أبطل حصر حروف الزيادة في العربية؟ فإن كان يلمح إلى مذهب أهل الثنائية، واتكأهم في بعض ما ذهبوا إليه على موازنات سامية فإنه قد رجح -بعد البحث والتقصي فيما تقدّم - ضعف بنيان هذه النظرية، وقد أبطلها كثير من المعاصرين؛ لما وجدوها قائمة في عمومها على الافتراض، ومائلة في تطبيقها إلى التعسف.

أما الاستدلال على بطلان حصر حروف الزيادة بمذهب ابن فارس، فهو من باب نقض القاعدة الراسخة برأي فرديّ اجتهاديّ مخالف؛ فإن ما عدّه بعضهم زائداً من غير تلك الحروف العشرة، ثبتت أصالته عند جمهور اللغويين والصرفيين والنحاة المتقدمين والمتأخرين؛ وهم السواد الأعظم من علماء العربية؛ وقد استنبطوا قواعدهم من الكثير المستفيض من كلام العرب؛ الذي أذاهم إلى نوط القواعد به. ولا شك أن في قبول تلك الآراء الفردية المخالفة فتحاً لباب واسع من أبواب تداخل الأصول من الخير أن يبقى مغلقاً.

الثالث: أن في دعوة الدكتور نصّار لذكر الصيغ المخالفة للقياس في المواضع؛ التي

تؤهلها لها حروفها كلها؛ دون نظر لأصلي أو زائد أو مقلوب أو مبدل - خرقاً لأطراد
المنهج العام في بناء المعاجم، لا يحسن

(993/2)

اللجوء إليه؛ إن كان ثمة ما يصلح الحال به، وهو العودة إلى الأصول؛ ولعلّ فيما أورده
البحث في الباب الرابع ما يعني عن إعادته هنا.
نعم، ولا ينسى الدكتور نصّار - في ختام حديثه - أن يصف لنا ما يرى فيه العلاج
التأجج للتداخل في المعاجم؛ وهو يكمن في استبدالهم الترتيب الهجائي العاديّ بغيره؛
لأنّ فيه الخلاص من كثير من مشكلات المعتلات والمهموزات، ويعين على دراستها
دراسة جديدة واعية؛ تتفق مع الرأى الحديث؛ الذي يعدّ المعتلات والمهموزات ذات
أصل واحد؛ وإنّما هي تطوّرات طارئة على أصلها 1. وهذا يذكّرنا بما دعا إليه الشّدياق
من قبل؛ إذا كان يرى أنّه في هذا الترتيب تظهر حكمة وضع اللغة 2 ويعني بها: ثنائية
الألفاظ.

1 ينظر: المعجم العربي 757.

2 ينظر: الجاسوس 27.

(994/2)

المبحث الثالث: آراء نقية أخرى

...

المبحث الثالث: آراء نقدية أخرى

تقدّم أنّ تداخل الأصول لم يحظ عند المتأخرين في عصرنا بما يستحقّ من الاهتمام؛ فإذا
استثنينا جهود الشّدياق، وملحوظات الدكتور نصّار، لا نجد مصنّفاً يتناول - بالدرس
والتحليل - هذا الموضوع المهمّ؛ في أيّ جانب من جوانبه. وقد انصبّ اهتمام المتأخرين
في تقديم على جوانب متنوعة؛ كالحشو، والاستطراد، واضطراب المشتقات داخل
الجذر الواحد، وإهمال المعاني المجازية.

بيد أنّ ثمة ملحوظات هيّئات في التداخل متفرقة فيها أتى بعضها عرضاً متناثراً في كتب

مؤلفة لغير التداخل، ودعا المقام فيها إلى الإشارة إليه إشارة عابرة؛ مع ذكر بعض أمثله؛ بصورة مبتسرة.

ولنا - في هذا المبحث - أن نقف على أهم تلك الملحوظات فيها عند أبرز هؤلاء العلماء؛ وهم:

1- أحمد تيمور:

صدر له سنة 1343 هـ - كتاب صغير في النقد المعجمي وعنوانه: (تصحيح القاموس المحيط) نَبّه فيه على ما وقع من الأغلط في طبعة (القاموس) التي ظهرت سنة 1303 هـ - ببولاق، وهي جمع لتلك الأغلط من تقييدات وحواشٍ قيدها على نسخته، ورتبها ترتيب (القاموس) .

وقد ركّز تيمور جلّ نقده - في هذا الكتاب - على ما في طبعة

(995/2)

(القاموس) من تصحيف وتحريف، وقال نقده في غير هذا الأمر. ولكنّه لمس فيه ما يتصل بنقد الأصول لمساً خفيفاً.

ومن ذلك أنّه ذكر في مادّة (أم د) نقداً في كلمة (الإمدان) وهو: اسم موضع، وقيل: الماء على وجه الأرض؛ فقد اعترض على صاحب (القاموس) بأنّ ذكره (الإمدان) في مادّة (أم د) يدلّ على أصالة الهمزة؛ فوزنه على هذا (فَعْلان) لا (إفْعْلان) الذي أرادته المجد بقوله: (كإِسْحَمَان وإِضْحِيَان) 1.

وذكر تيمور أنّ الصواب أنّ همزته زائدة؛ كزيادتها فيما ورّته به؛ فكان حقّه أن يذكر في (م د) لا هنا؛ ولذا اضطرّ إلى إعادته في هذه المادّة 2 ونقده 3 في أنّه أعادها في موضع ثالث وهو (م د د) فخالف في ضبطها؛ فهي - هنا: (الإمدان) 4 بتخفيف الميم وتضعيف الدال.

ويمكن الاعتذار لصاحب (القاموس) بأنّ ضبط (الإمدان) بالإسْحَمَان والإِضْحِيَان لا يقتضي زيادة الهمزة فيها؛ إذا حمل على إرادة اللفظ لا الأصل؛ على أنّ ذكره الكلمة في ثلاثة مواضع، وهي (أم د) و (م د د) و (م د) يدلّ على تردّده في أصلها.

1 القاموس (أمد) 1339.

2 ينظر: تصحيح القاموس المحيط 14، 15.

3 ينظر: تصحيح القاموس المحيط 18.

4 ينظر: القاموس (مدد) 407.

(996/2)

ومنه أنّه ذكر في مادّة (م د د) أنّ (الإمّْدان) بتشديد الدّال، وورد في بعض طبعات (القاموس) مكسور التّون؛ فأوهم أنّه مثقّى، وذكر أنّه مفرد على وزن (إِفْعَلان) والصّواب تحريك نونه بحركة الإعراب¹. ولا يعكس مثل هذين المثالين كبير اهتمام للتّدخل عند تيمور؛ مع ما في (القاموس) من خلل بسبب التّدخل، وكثرة ما ذكره العلماء عنه من تنبيهات، وبعضها مثبت في حواشي المطبوعات الّتي اعتمدها تيمور.

2- أحمد عبد الغفور عطار:

صدر له، سنة 1375هـ -، كتاب بعنوان (مقدّمة الصّحاح) درس فيه المعجم العربي في بعض جوانبه؛ كالنشأة، والرّواد، والمدارس، مع عناية خاصّة بمعجم (الصّحاح) للجوهريّ؛ الّذي درسه من جوانب شتّى؛ كان توجيه النّقد له واحداً منها. وكان نقده إيّاه - وهو قليل - في تداخل الأصول من أهمّ نقدياته؛ فقد كان العطار يأخذ على الجوهريّ (غلطه في ترتيب الموادّ، ووضعه مادّة مكان مادّة، أو إنزاله مادّة في غير تركيبها)².

وقد اقتصر العطار في نقد التّدخل على إيراد الأمثلة. والمتأمل لأمثلته الأربعة عشر؛ الّتي نقد الجوهريّ فيها يلحظ تركيزه على جانب واحدٍ من التّدخل؛ وهو ما جاء في غير موضعه، وقد كان يراوح في نهجه

1 ينظر: تصحيح القاموس المحيط 18.

2 مقدمة الصّحاح 141.

(997/2)

بين طريقتين:

إحداهما: أن يذكر الكلمة ناصّاً على موضعها في الصّحاح، ومنبّهاً على مكانها

الصَّحِيح؛ كقوله: جَعَلَ: حانوت في (ح ي ن) وحقَّها أن تكون في (ح ن ت) .
والدَّرْخَاية في (د ر ح ي) وموضعها (د ر ح) .
والشَّاصِلَى في (ش ص و) وموضعها (ش ص ل) .
والدَّيْمُومَة في (د م م) وحقَّها (د وم) 1.

والأخرى: أن لا يكتفي بالتنبيه على ما جاء في غير موضعه، وإنما يناقش التداخل في الكلمة ويورد آراء بعض العلماء فيها، ومثاله ما ذكره في نقده الجوهري في كلمة (مَذْحِج) التي وضعها في الرُّبَاعِيّ (م ذ ح ج) 2 إذ يرى العطار أن حقَّها أن تكون في فصل الدَّال من باب الجيم؛ أي: في الثلاثي (ذ ح ج) لأنَّ الميم زائدة. وقد أبطل العطار ما نسبته الجوهري إلى سيبويه في القول بأصالة الميم، وانتهى إلى أنه لم يقل ذلك؛ وإنما ذكر زيادة الميم في (مَفْعَل) نحو: مَجْلِس ومَسْجِد، وأنَّ الميم في (مَنْبِج) بمن - زلة الألف؛ لأنها كثرت مزيدة أولاً؛ فموضع زيادتها كموضع الألف، وكثرتها ككثرتها أولاً في الاسم والصفة؛ وأنَّ سيبويه لم يقل بأصالة الميم إلا في ألفاظ محصورة؛

1 مقدمة الصِّحاح 142.

2 ينظر: الصِّحاح (مذحج) 340/1.

(998/2)

ك (مَأْجِج) و (مَجْنِي) و (مَعْدِي) 1.

ويضيف العطار قائلاً: "وقد انعقد إجماع التَّحْوِين على أنَّ الميم زائدة؛ إذا تصدَّرت وبعدها ثلاثة أحرف أصول مقطوع بأصالتها، ولم يشذَّ عن هذا الإجماع أحد. ولو جعلنا الميم أصلاً في (مَذْحِج) لكان مثل: جَعْفَرٍ؛ وزنها (فَعْلَل) وهو وزن غير موجود في أوزان الاسم الرُّبَاعِيّ المجرد، ولم يثبت أحد من التَّحْوِين" 2. وقد أصاب العطار فيما ذهب إليه؛ إذ اختار الرَّاجِح في أصل هذه الكلمة.

3- الدكتور محمد مصطفى رضوان:

صدر له سنة 1393هـ - كتاب بعنوان: (دراسات في القاموس المحيط) وعلى الرَّغْم من أنَّ صفتي الشُّمول وعمق التحليل كانتا ظاهرتين - بوضوح - في هذا الكتاب، إلا أن تداخل الأصول لم يظفر من المؤلَّف بما يستحقُّه من الدِّراسة والنِّقد، ولولا إشارات نادرة تعرَّض فيها للتداخل خلا كتابه منه، وكان موضعاً للنِّقد. ويضاف إلى هذا أنَّ عرضه

للتداخل لم يكن مقصوداً لذاته؛ بل جاء في أثناء حديثه عما وهم الفيروزآبادي في
الجوهري في الأصول وغيرها، وهي مصنفة عند المؤلف في سبعة أضرب؛

1 ينظر: الكتاب 4/272.

2 مقدمة الصّحاح 143.

(999/2)

يعيننا منها ثلاثة:

أولها: ما وهم فيه الفيروزآبادي الجوهريّ تعنتاً وتحاملاً؛ كما يقول المؤلف، فقد أورد فيه
مثالين؛ كلاهما من تداخل الأصول؛ وهما (الغزقي) و (القندأو) وانتقد فيهما المجد، وردّ
عليه بما قاله الشّدياق¹ ولكنّه لم يصب المحزّ في نقده في (القندأو) إذ أوقعته متابعته
الشّدياق في أن تحامل على الفيروزآبادي؛ وهو عكس المراد؛ الذي يفهم من عنوان هذا
الضّرب؛ وهو (ما وهم الفيروزآبادي في الجوهريّ تعنتاً وتحاملاً) وذلك أنّ (القندأو)
عند الجوهريّ من (ق ن د) فيكون وزنه (فِعْلًاو) وهو عند الفيروزآباديّ من (ق د أ)
ووزنه عنده (فنعلو) على المذهب الراجح.

قال الدكتور رضوان منتصراً للجوهريّ: "وجاء في الجاسوس ما يفيد أنّه لا وهم من أي
نصر في هذا اللفظ، فقد اختلف فيه العلماء؛ فأورده طائفة في الدّال، وأخرى في الهمز،
على أصالة هذه أو تلك، وجزم ابن عصفور بأنّ أصله (ق ن د) فذكره الجوهريّ في
حرف الدّال، وقال الزّبيدي: إنّ أصله (ق د أ) على رأي بعض الصّرفيّين"².
والحقّ أنّ هذا الرّأي الثّاني، الذي أشار إليه الدكتور رضوان في كلام الزّبيدي، وجعله
رأياً لبعض الصّرفيّين هو الرّاجح؛ لأسباب تقدّم

1 ينظر: الجاسوس 36.

2 دراسات في القاموس المحيط 352.

(1000/2)

بيانها 1 وعليه كان الصّواب في جانب الفيروزآبادي.
والثاني ممّا أخذه الدكتور رضوان على الجّد؛ وكان في تداخل الأصول؛ هو: ما وهّم الجّد فيه صاحب الصّحاح ثمّ تابعه فيه، وقد اكتفى فيهما بمثالين كلاهما من التّداخل، وهما: (الأشياء) و (الآلاء) ذكرهما الجّد في المهموز، وأعادهما في المعتلّ 2. والمؤلّف ينتقده - هنا أيضاً - بما قاله الشّدياق 3.
وثالث ما انتقده الدكتور رضوان ممّا عرض فيه للتّداخل، أنّ الجّد وهّم الجوهريّ، وهو الواهم، واستدلّ بمثالين؛ وهما (التّخرّوت) و (أكلاز) 4 وردّ على الجّد بما قاله التّادلي في (الوشاح) 5 والشّدياق في (الjasوس) 6.
4- الدكتور مسعود بوبو:
صدر له كتاب، سنة 1982م، بعنوان (أثر الدّخيل على العربيّة

1 ينظر: ص (409) من هذا البحث.

2 ينظر: دراسات في القاموس المحيط 353.

3 ينظر: الجاسوس 35.

4 ينظر: دراسات في القاموس المحيط 356.

5 18 ب.

6 510، 511.

(1001/2)

الفصحى في عصر الاحتجاج) وموضوعه المعرّب والدّخيل، وعرض فيه لجذور الدّخيل في المعاجم العربيّة 1.

يرى الدكتور بوبو أنّ الدّخيل كان وراء الاضطراب؛ الذي شاع في بعضها؛ إذ "أخلّ بنظم ترتيبها وتبويبها، وأدّى إلى اختلاط الأصول اللّغويّة وتداخلها" 2 لوضعهم كثيراً من ألفاظه في غير مواضعها الصّحيحة. ويحاول الدكتور بوبو الاستدلال على رأيه باستعراض متأنّ لطريقة المعجميّين في تناولهم ثلاثين كلمة دخيلة.

منها (النّبراس) فابن منظور وضعها في (ب ر س) إشارة إلى أنّها ثلاثيّة؛ بزيادة النّون، وأنّها مشتقة من البرّس؛ وهو: القطن؛ لأنّ الفتيلة إمّا تكون - في الأغلب - من القطن 3؛ فيسأل الدكتور بوبو متعجباً عن سرّ زيادة النّون قائلاً: "فما علّة زيادة النّون

إذا كان من البُرْسِ؟ وهل عرفت العربية حذف التّون من الرُّباعي ابتداءً، أم هل يجوز أن تحذف التّون من أيّ أصل يبقى لثلاثيته معنى يمكن قبوله؛ فنقول مثلاً: التِّقْرِس من القْرِس، والتَّمْرِق من المَرَق؟ وهما أشهر أصلين رباعيين في باب التّون"4.

1 ينظر: أثر الدخيل 246-262.

2 أثر الدخيل 246.

3 ينظر: اللسان (برس) 26/6.

4 أثر الدخيل 247.

(1002/2)

ولنا أن نسأل مع الدكتور بوبو عن السّر في وضع (التِّبراس) و (البُرْس) و (البرّسَاء) بمعنى: ابن الإنسان بالنبطيّة في مادّة (ب ر س) فهل يكون الإنسان من البُرْس؛ أي: القطن - أيضاً - أو المارّابط بين هذه الكلمات الثلاث حتّى توضع في أصل واحد؟ وأنا أوافق الدكتور بوبو في أنّ الأظهر أن يكون (التِّبراس) معرباً من السّريانيّ من فعل Nabreshe: ألْهَبَ وأَضْرَمَ1.

ومنها كلمة (جَهَنَّم) فهي: من التّجَهَّم والتّكرّه عن بعضهم؛ أو من الجهومة؛ وهي الغِلْطُ كما ذكر النووي2، ويقال: رَكِيّة جَهَنَّمَ؛ أي: بعيدة القعر، وبه سمّت جهنّم؛ لبعدها، وبهذا يكون أصلها ثلاثياً وهو (ج ه - م) وهو موضعها في المعاجم. وقيل: إنّها أعجميّة معرّبة من بعض اللّغات.

قال الدكتور بوبو: "وإذا أخذنا بأقوالهم: إنّها أعجميّة أو فارسيّة أو عبرانيّة؛ كما نصّوا؛ فهي مادّة بذاتها وبحروفها كاملة؛ لأنّها كلّها عندهم أصول"3.

ونحو ذلك ما في (القِنْطَار) و (الطَّيْلَسَان) و (الْقَالُودَج) و (الأطْرِبُون) وغيرها.

1 أثر الدخيل 252.

2 ينظر: تهذيب الأسماء واللغات 95/2.

3 أثر الدخيل 252.

(1003/2)

وأرى مع الدكتور بوبو في أنّ ظاهرة تداخل الأصول من أبرز ما يخلفه الدّخيل في تصنيف المعاجم من أثر سيّء ينبغي تداركه إن أريد تحريّ السّلامة والأصالة في اللّغة؛ لأنّ تسرّب الدّخيل إلى أصول العربيّة، وانصهاره فيها يفضي - مع الزمن - إلى أن يكون شريكاً في النّظام الصّرفي؛ وهو ما يترك أثراً غير حسن في بنیان العربيّة المتميّز، ولعلّ هذا ما جعل بعض الباحثين المتأخّرين يصف العربيّة بأنّها غير منطقيّة في بعض الأبنية الصّرفيّة، ويستدلّ على ما يرى بأمثلة دخيلة. ومن أجل هذا وغيره فإنّه لا بدّ من بذل قصارى الجهد من قِبل المعجميّين المعاصرين، لتمييز الدخيل من الأصيل؛ لدرء ما يسببه الدخيل من تداخل بين الأصول في المعاجم.

5- الدكتور هاشم طه شلاش:

له دراسة لمختار الصّحاح للرازي نشرت، سنة 1403هـ -، في مجلة المجمع العلمي العراقيّ ببغداد¹. وقد أتى الدكتور شلاش على نقد التّداخل؛ عند حديثه عن التّقد المعجمي؛ في (مختار الصّحاح) بيد أنّ ما ورد من ذلك لا يتجاوز ثلاثة أمثلة؛ تحت عنوانين مختلفين².

1 المجلد الرابع والثلاثون، الجزء الثالث 230-286.

2 ينظر: دراسة في مختار الصحاح 268، 269.

(1004/2)

أحدهما: التناقض في عبارات الجوهريّ؛ وذكر فيه أنّه قال في مادّة (ف م م) ما يناقض قوله في (ف وه) فيما يتّصل بأصل (الفم) إذ كان الجوهريّ يرى، في المادّة الأولى، أنّ الفم أصله (قوّة) تُقصت منه الهاء؛ فلم تحتمل الواو الإعراب؛ لسكونها؛ فعوّض عنها الميم¹ بينما قال في المادّة الثّانية إنّ الميم في (فم) عوض عن الهاء في (قوّه) لا عن الواو. وذكر الدكتور شلاش أنّ الرازي أشار إلى ما بين التّصين من تناقض².

والآخر: وضع الألفاظ في غير مواضعها، وقد عرض فيه لکمتين؛ وهما: (الأيد) بمعنى القوّة، و (العندليب) واكتفى بإيراد ما قاله الرازي في التّداخل فيهما؛ دون أن يعلّق عليه بشيء³.

6- عبد الله بن عمر البارودي الحسّيني:

صدر له، سنة 1407هـ -، كتاب بعنوان (الحسن والإحسان فيما خلا عنه اللسان)

وهو معدود من كتب الاستدراك، وهو نوع من النقد؛ وقد حدّد الباروديّ فيه هدفه بقوله في المقدّمة: "هذا كتاب جمعت فيه ما فات صاحب اللّسان محمّد بن مكرم بن منظور... ولا أقول: إنّني جمعت فيه كلّ ما خلا عنه اللّسان؛ إنّما استدركت عليه كلّ ما تناهى إلينا،

-
- 1 ينظر: الصّحاح (فوه) 2004/5.
 - 2 ينظر: دراسة في مختار الصّحاح 268.
 - 3 ينظر: دراسة في مختار الصّحاح 268.

(1005/2)

وعلمت أنّه أهمّله، ورّتبته ترتيب اللّسان"1. والحقّ أنّه استدرك على صاحب (اللّسان) عدداً غير قليل ما الموادّ بشروحيها؛ على الرّغم من وجودها في (اللّسان) ولكنّها جاءت في مواضع لم يقف عليها المؤلّف بسبب تداخل الأصول؛ فلا وجه لاستدراكها - إذن - وعدّها ممّا فات (اللّسان). واكتفي - هنا - بإيراد بعض الأمثلة من ذلك؛ ممّا جاء في بابي الهمزة والباء فحسب. فمنه: مادّة (س د أ) الّتي ذكر فيها (السندأوة) وهو: الرجل الضعيف أو الشّديد المقدّم2 وما ذكره فيها مذكور في (اللّسان) ولكن في مادّة (س ن د) 3 فلا يعدّ استدراكاً. ومنه: مادّة (س ل ط) الّتي ذكر فيها قولهم: اسلنطأت؛ أي: ارتفعت إلى الشّيء أنظر إليه4. وهو مذكور في غير موضعه من (اللّسان) إذ جاء في مادّة (س ل ن ط) 5. ومنه: مادّة (خ ن ت ب) الّتي قال فيها: (الخنّتب والخنّتب، مثل:

-
- 1 الحسن والإحسان 15.
 - 2 ينظر: الحسن والإحسان 18.
 - 3 ينظر: اللّسان 223/3.
 - 4 ينظر: الحسن والإحسان 18.
 - 5 ينظر: اللّسان 322/7.

(1006/2)

جُنْدُبٌ وَجُنْدَبٍ: نَوْفُ الجارية قبل أن تُخْفَضَ، والْحَنْتُبُ - أيضاً: المَخْنَثُ (1 وقد جاء هذا كَلَه في مادّة (خ ت ب) من (اللّسان) 2.

ومنها: استدراكه على صاحب (اللّسان) مادّة (ر ع ب ل ب) الّتي أورد فيها ما نصّه: (قال شَمْر: الرَّعْبَلِب: المَلْطِفة، قال الكَمِيت يصف ذنباً: يَرَانِي فِي الْمَنَامِ لَهُ صَدِيقاً ... وَشَادِنَةُ الْعَسَابِرِ رَعْبَلِبٌ شادنة العسابر: أولادها. وقال غيره: رَعْبَلِبٌ: يَمَزُق ما قدر عليه، من رَعَبَلْتُ الجِلْدَ؛ إذا مَرَّقْتَه) 3. وهذا النصّ مذكور في (اللّسان) ولكنّه جاء في باب اللام في (ر ع ب ل) على أنّ الباء زائدة 4.

ومنه: مادّة (د د ب) وذكر فيها: الدَّيْدَبان: الطَّلِيعَة، والدَّيْدَبُون: اللهو 5. وإذا بحثنا في (اللّسان) نجد أنّ صاحبه ذكر الدَّيْدَبان، والدَّيْدَبون في ثلاثة مواضع مختلفة وهي (د ب ب) 6 و (د ب ن) 7 و (د د ن) 8.

1 الحسن والإحسان 22.

2 345/1.

3 الحسن والإحسان 22.

4 ينظر: اللّسان 290/11.

5 ينظر: الحسن والإحسان 22.

6 ينظر: اللّسان 373/1.

7 ينظر: اللّسان 146/3.

8 اللّسان 151/13، 162.

(1007/2)

وصاحب الاستدراك معذور؛ لأنّه لم يجد المادّة في موضعها؛ فحكم عليها بالإهمال فاستدركها.

وبعد؛ فإنّنا نستطيع القول: إنّ تداخل الأصول لم يلق في التّقد المعجميّ من العناية عند هؤلاء ما يتناسب مع أهمّيّته، ولولا ما قدّمه الشّدياق في كتابه القيم (الjasوس على القاموس) لصحّ أن نقول: إنّه لم يتركوا بابّه، خلا ما ورد لهم فيه من شذرات مبعثرة

هنا وهناك؛ لا تشفي غليلاً، ولا تبلّ صدًى؛ فإنّ أكثر ما ورد من نقد تداخل الأصول عند المتأخّرين من معاصرينا إنّما جاء عرضاً في غضون نقداهم المعاجم، ولم يقصدوا إليه قصداً، ولعلّهم شغلوا عنه بجوانب نقدية أخرى.

ونستطيع - في الجملة في نهاية هذا الباب - أن نقول: إنّ ما قدّمه القدامى والمُحدّثون في نقدهم المعجميّ لتداخل الأصول لا يكاد يتعدّى التّنبّهات والملحوظات الجزئية المتناثرة، الّتي كان ينقلها اللاحق عن السّابق، والتي خلت - في الغالب - من العمق والشُّمول.

(1008/2)

الخاتمة

والآن؛ وقد انتهى بي المطاف إلى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج وارتضاه البحث؛ وإذا انتهت فيه إلى الصورة التي رجوت - يجدر بي أعرض لأهم النتائج؛ التي توصّل إليها البحث في (تداخل الأصول، وأثره في بناء المعجم العربي؛ من خلال مدرسة القافية) وفي العناصر الثلاثة التالية: (الأصول والتداخل) و (آثار التداخل) و (الحلول والتوصيات) أولاً في الأصول والتداخل:

أ- كثر تداخل الأصول في العربية، وظهر جلياً في معاجمها، ولا سيما معاجم القافية، وقد جمعت منه قدراً صالحاً فاق ما كنت أتوقع الوقوف عليه؛ إذ زاد ما وقفت عليه من الكلمات المتداخلة عن ألفي كلمة؛ منها ما هو شديد التداخل؛ بحيث خفي على كثير من العلماء، ومنها ما هو دون ذلك.

ب- لم يخرج تداخل الأصول عن قسمين:

أولهما: التداخل في البناء (الأصل) الواحد؛ كتداخل الثلاثيّ بالثلاثيّ، والرباعيّ الرباعيّ، والخماسيّ بالخماسيّ.

وثانيهما: التداخل بين بناءين (أصلين) مختلفين؛ كتداخل الثلاثيّ الرباعيّ، والثلاثيّ الخماسيّ، والرباعيّ بالخماسيّ.

وقد وقع التداخل في جميع هذه الأبنية، ولكن بنسب متفاوتة، ويمكن الخروج بالنتيجة التالية في ترتيب التداخل في الأبنية - بحسب وفرة مادته - على النحو التالي:

(1009/2)

- 1- التداخل بين الثلاثي والثلاثي.
 - 2- التداخل بين الثلاثي والرباعي.
 - 3- التداخل بين الرباعي والخماسي.
 - 4- التداخل بين الثلاثي والخماسي.
 - 5- التداخل بين الرباعي والباعي.
 - 6- التداخل بين الخماسي والخماسي.
- وترتيب التداخل في الثلاثي، على النحو التالي:

- 1- بين المعتل والمعتل.
 - 2- بين المعتل والمهموز.
 - 3- بين المعتل والصحيح.
 - 4- بين الصحيح والصحيح.
- وكثر التداخل في المعتل بين الناقص والناقص، ثم الأجوف والأجوف، ويقل في المثال مع المثال؛ لقلة تأثر المثال بعوامل الإعلال والإبدال؛ وذلك راجع لطبيعة فاء الكلمة في التصريف العربي.
- ولا جرم أن يكثر التداخل بين الثلاثي والثلاثي؛ فأكثر كلام العرب ثلاثي الأصول؛ ونادرة التداخل بين الخماسي والخماسي - في المقابل - تعزى لسببين: أحدهما: قلة ما جاء في اللغة من الخماسي. والآخر: قلة ما يعتريه من الزوائد.

(1010/2)

ج- ثمة أوزان في العربية يكثر التداخل بين الكلمات التي تأتي عليها، ومن أظهرها:

- 1- مَفْعِلٌ وفَعِيلٌ؛ نحو: مسيل.
- 2- مَفْعُولٌ وفَعِيلٌ؛ نحو: مهين.
- 3- مَفْعَلٌ وفَعَالٌ؛ نحو: مُراد.
- 4- مَفْعَلٌ وفَعَالٌ؛ نحو: محال.
- 5- مَفْعَلٌ وفَعَالٌ؛ نحو: مجاج.
- 6- فَعْلَانٌ وفَعِيلٌ؛ نحو: شَيْطان.
- 7- فَعْلَانٌ وفَاعِلٌ؛ نحو: راذان.

8- فُعْلَان وفُوعَال؛ نحو: خُوْذَان.

9- فَعْلُون وفَيَعُول؛ نحو: زَيْتُون.

10- فُعْلَان وفَعَّال؛ نحو: حَسَّان.

11- فِعْلَان وفِعَّال؛ نحو: حِطَّان.

12- فُعْلَان وفُعَّال؛ نحو: رُبَّان.

13- فَعُولِي وفَعَوَعِل وفَعْلَعْل؛ نحو: خَجَّوَجِي.

د- لم يقع التداخل في الثلاثي بين اللفيف والصحيح في اللغة العربية.

؟- لم أجد ثمة صلة بين تداخل الأصول وتداخل اللغات في عين المضارع؛ ولكنني وجدت أن تداخل الأصول قد نتج عنه ما يشبه تداخل اللغات، ولا سيما في الأجوف والناقص ومهموز اللام في الثلاثي.

(1011/2)

و اعتمدت مدرسة القافية في بنائها على الأصول؛ فظهر التداخل فيها جلياً، وقلّ في مدرسة التقليبات؛ لأن الأصول لم تكن الأساس الوحيد للبناء في هذه المدرسة وتربيها؛ فليس ثمة حصر للكلمة من طرفيها، بل طوعت الأصول، وأخضعت - في هذه المدرسة - لخدمة نظام التقليبات؛ لأن الحكم على الحرف؛ من حيث الأصالة أو الزيادة؛ قد يتغير بتقليب الكلمة.

ز- ثمة أسباب أدت إلى تداخل الأصول، ولا سيما في معاجم القافية؛ ومن أهمها:

1- اتحاد المعنى (تقارب الأصلين والمعنى واحد) .

2- القلب المكاني.

3- الإبدال.

4- الهمز والتخفيف.

5- التعريب.

6- الحذف والتعويض.

7- الإلحاق.

8- الضرورة الشعرية.

9- تصريف الحروف وما أشبهها.

10- الإدغام.

- 11- الجمع.
12- توهم أصالة الحرف.

(1012/2)

-
- 13- اختلاف الحركات.
14- التصحيف والتحرير.
15- متابعة مدرسة الثقليبات.
ج- ثمة مقاييس للتفريق بين الأصول يمكن أن تلحق بما ذكره العلماء؛ وهي:
1- الدخول في أوسع البابين.
2- الصّرف أو منعه.
3- إهمال أحد الأصلين.
4- الإعراب بالحروف.
5- الإدغام.
6- الموازنات السّامية.
ط- إنّ السرّ في وضع الثلاثي المضعف، والرّباعي المضاعف، في باب الثنائي؛ من معاجم الثقليبات - يكمن في أنّ هذه الأنواع الثلاثة تتساوى في أنّ التقلب فيها لا يعطي سوى صورتين مستعملتين فحسب؛ وهذا يؤكّد أنّ مجيء هذه الأنواع الثلاثة في أصل واحد لم يكن بسبب تداخل الأصول. ومع هذا فقد فهم صنيعهم - من قبل بعض الباحثين المعاصرين - على غير وجهه؛ فاستنتجوا من ذلك أنّ علماء العربية كانوا ينظرون إلى بنية الكلمات على أنّها قد تكون ثنائية الأصول.
و اتخذ ابن فارس - في الزيادة - منهجاً تطبيقياً خاصاً به في معجمه (مقاييس اللغة) لا يعتدّ فيه بحصر حروف الزيادة؛ فأدّى ذلك إلى

(1013/2)

-
- أن حروف الهجاء تزداد جميعاً عنده؛ باستثناء ثلاثة منها؛ وهي: الثاء والصّاد والظّاء، ولعلّه كان لا يمنع زيادتها - أيضاً.
ك- لم تنل ظاهره التّحت عناية كافية عند علماء العربية القدامى؛ فلم توضع له قواعد

ثابتة، وقد عرض له أكثرهم عرضاً خفيفاً؛ كما فعل الخليل وسيبويه.
وتوسّع فيه ابن فارس، مدفوعاً باتجاهه الذي لا يعتدّ بما زاد عن الثلاثي من الأصول،
دون أن يكون عنده للنّحت قياس تصريفي واضح، فخلت طريقته من الاطراد.
على أنّ ما جاء عنده لا يخرج عن ستّ صور؛ وهي: إفراد الحرف الأوّل مع الأوّل،
والأوّل مع الثاني، والأوّل مع الثالث، والثاني مع الثاني، والثاني مع الثالث، والثالث مع
الثالث.

ك- أثبت البحث بالأدلة أن الحرف المضعّف (المشدّد) حرفان؛ كما قال القدماء،
وليس حرفاً واحداً أطيل صوته؛ كما جاء في اجتهاد بعض المتأخرين.
ل- كلّ ما جاء على صيغة (افعلّ) في شعر؛ من مثل: اضفأدّ، وازبأرّ - إنما هو في
الأصل (افعلّ) وهو ثلاثي الأصل؛ وليس رباعياً؛ وما جاء منه في نثر فمحمول عليه.
م- ليس للعماء قاعدة مطّردة في الأصلين المتقاربين؛ مما يعرف بباب (سَبَط وسَبَطَر)
والقاعدة المطّردة لهذا النوع من الأصول - فيما رآه البحث - أن يقال: إذا وجد
لفظان متقاربان أحدهما ثلاثي، والآخر

(1014/2)

رباعي؛ ومعناها واحد؛ وليس بينهما إلا حرف واحد - نظر إلى ذلك الحرف؛ فإن كان
من حرف الزيادة؛ فالكلمتان من أصل واحد؛ نحو: الجرع والهجرع، والبلع والهبلع؛ إلا
أن يكونا من باب الرباعيّ المضاعف؛ نحو: سلّ وسلسلّ، وهفّ وهفّف.
وإن كان الحرف من غير حروف الزيادة فهما أصلان مختلفان؛ نحو: سَبَط وسَبَطَر،
ودَمَث ودَمَثَر.

وفي ضوء هذه القاعدة يحكم على كثيرٍ من الأصول المتداخلة؛ نحو: الدّلص والدّلّامص،
وزرّم وازرّأم.

ثانياً- في أثر التداخل:

أ- أدّى تداخل الأصول إلى وضع كثيرٍ من الكلمات في غير مواضعها في معجم
القافية، وهذا من أشدّ نتائج التداخل ضرراً.

ومن أهمّ ما ترتب في وضع الكلمة في غير مواضعها:

1- اختلال التّرتيب في النّظام المعجمي.

2- الحيلولة بين القارئ ومراده؛ ما لم يكن متضلّعاً في العربية، خبيراً بأصولها وزوائدها،

ملماً بتداخل الأصول في معاجمها.

1- الحكم على الكلمة بالإهمال في المعجم على الرغم من وجودها فيه، وقد امتدّ هذا إلى بعض العلماء في مؤلفاتهم فاستدركوا على بعض المعاجم ما هو موجود فيها كما فعل الفيروزابادي في (القاموس) والبارودي في (الحسن والإحسان) .

(1015/2)

-
- 2- إنّ الدّراسات الإحصائية للجذور في بعض معاجم القافية؛ ك (الصّحاح) و (اللسان) و (التّاج) التي اعتمدت على ما جاء في هذه المعاجم؛ من غير تصحيح للأصول المتداخلة - لا تعدّ كاملة، ولا يمكن أن تعطي نتائج دقيقة.
- ب- الاضطراب في التّرتيب المشرقيّ للحروف بسبب دمج المعجميين - وعلى رأسهم: الجوهريّ - باي الواو والياء في بابٍ واحدٍ. أدّى إلى تقديم وتأخير بين الهاء والواو. فهناك من يقدّم الهاء على الواو متأثراً بالمعاجم في الأبواب؛ وهناك من يقدّم الواو على الهاء سائراً على الأصل في ترتيب نصر بن عاصم.
- ج- أدّى تداخل الأصول إلى وضع كثيرٍ من الكلمات في موضعين في معاجم القافية، وربما وضعت في ثلاثة مواضع أو أربعة؛ فترتب على هذا أمور؛ من أهمّها:
- 1- الإخلال بالنّظام المعجميّ الدّقيق؛ القائم على وضع الكلمة في أصلها فحسب.
- 2- الإسهام في اتّساع معاجم القافية؛ بسبب إعادة كثيرٍ من الكلمات، بشروحها، وبكلّ ما تحمله من معانٍ، وشواهد، وأقوالٍ وحكاياتٍ، وآراء وردود.
- 3- الحكم على الكلمة بأنّها من أصلٍ ليست منه فترتب على هذا أحكام تصريفية في غاية الأهمية، كحركة عين المضارع في الأجوف أو الناقص أو المهموز، وكذا في الجمع والتصغير.

(1016/2)

-
- 4- اختلاف شرحي الكلمة أو شروحها في المضمون، من حيث الأسلوب أو الضبط، أو الأحكام، أو النقول، أو الشواهد، أو التّصوص، ونحو ذلك؛ ولذا فإنّ البحث ينصح مطالعي معاجم القافية أن لا يقتصرُوا - في طلبتهم - على ما يطالعونه في أصلٍ واحدٍ؛ بل عليهم أن يطالعوا كلّ ما تحمله الكلمة من أصولٍ؛ بحثاً عن فائدةٍ جديدةٍ

متوقعة في كل أصل.

؟- اضطراب المعاجم في بعض الصيغ، ومن أهمها ما جاء على صيغ: (افعلّ) نحو: أضفأد، و (فوعّل) نحو: كوكب، و (فعلّل) نحو: زلزل، وكذلك اضطرابهم في معتلّ اللام ومهموزها.

ويلحق بهذا أنه شاع في معاجم القافية وضع الحروف الشائبة؛ نحو (أن) و (عن) و (بل) و (قد) في أصول ثلاثية.

و أسهم تداخل الأصول إسهاماً بيّناً في حركة التأليف في النقد المعجمي؛ على امتداد ألف عام أو يزيد؛ وقد انحصر جلّ النقد المعجمي المتصل بالأصول في مدرسة القافية، وتركز في معجمين اثنين؛ هما (الصحيح) للجوهري، و (القاموس المحيط) للفيروزابادي.

وكان نشاط القدامى - كابن بري والصّغاني والصّفديّ والفيروزابادي وداود زاده والتادلي - أشدّ التصاقاً بالتداخل؛ مما آلت إليه الأحوال عند المتأخرين؛ الذين لم يعنوا كثيراً بنقد التداخل، خلا ما قدّمه الشّدياق في (الجاسوس) وإن كان كلّ ما قيل في نقد التداخل عند

(1017/2)

القدامى والمتأخرين لا يتعدّى التنبيهات والملاحظات الجزئية؛ التي كان ينقلها اللاحق عن السابق، والتي خلت من صفتي العمق والشمول.

ز- أدّى تداخل الأصول إلى ظهور أبنية غريبة على العربية، بعيدة عن قياسها؛ ومنها الأبنية التالية:

- 1- (افلأعلّ) نحو (اكلازّ) على رأي من جعل الأصل (ك ز ز) .
- 2- (افتعلّ يفتعيلّ فهو مُفتعيل) نحو: استكان يستكين فهو مستكين؛ على رأي من حمّله على (س ك ن) .
- 3- (فُبعلن) نحو (خُبعتن) حملاً على رأي من جعل الباء زائدة.
- 4- (فُبعل) نحو (خُبعتن) على رأي الجوهري في زيادة الباء والعين، وأصل الوزن (فُبُعِل) بزيادة العين الأولى، ثم يؤول إلى (فُبُعِل) للإدغام.
- 5- (كفعلّ) نحو (كوكب) على مذهب الأصمعي والأزهري في تقديرهما زيادة الكاف الأولى.

ج- ثمة تعارض بين قول العلماء: (إن الباء تغلب - في الكثرة - على الواو في لام

الكلمة) ونتيجة الإحصاء فيما جاء في باب المعتلّ من (اللسان) و (القاموس) إذ غلبت الواو فيهما؛ خلافاً لقول اللغويين فكانت نسبتها في (اللسان) (80 و71%) للواو مقابل (19 و28%) لليائي. وكانت نسبتها في (القاموس) (52 و53%) ؛ مقابل (47 و46%) لليائي.

ويمكن التقريب بين قول العلماء ونتيجة الإحصاء بما يلي:
الأول: أن يحمل مراد اللغويين والنحاة - في تغليبهم الياء على الواو لأمّا - على المنقلب؛ أي: الألف والهمزة.

(1018/2)

الثاني: أن يكون ما في المعجمين من أصول غير دقيق؛ بسبب تداخل الأصول؛ فتبطل - حينئذٍ - نتائج الإحصاء في المعتلّ.

الثالث: أن يحمل قول العلماء على كثرة الاستعمال في لغة العرب؛ لأنّ ثقل الكلمة يتدرّج بتدرّج حروفها من الأول إلى الآخر؛ فينبغي أن يغلب على اللام الحرف الأكثر خفة؛ والياء أخف من الواو، ولما كان الآخر موضع التغيير - فإنه ينبغي أن يغلب فيه الأخف.

ط- ثمة نوع من التداخل لا يضرّ ببناء معاجم القافية؛ وهو تداخل الأوزان، الذي لا يؤدّي إلى تداخل الأصول؛ وهو بتعبير آخر: أن تحتل الكلمة غير وزن؛ مع بقائها على أصل واحد؛ كتداخل (فَعَوَعَلَ) و (فَعَلَعَلَ) في كلمة (المروراة) وهي الأرض أو المفازة، و (فاعل) و (فَعْلُوت) في (الخانوت) و (فَعْلان) و (فَعَال) في (المثان) و (فَوَعَلَة) و (تَفَعَلَة) في (التوراة) .

ثالثاً- في الحلول والتوصيات:

أ- يلزم لتجنب أثر التداخل في المعاجم أمران يتّصل أحدهما بالمعاجم المتقدّمة، والآخر بالمعاجم المقترحة.

أما ما أُلّف من المعاجم فلا يعدو علاج ما فيه من التداخل الإرشاد إليه، وصنع معاجم (ملاحق) صغيرة كاشفة ترصد الألفاظ المتداخلة، وترشد إلى مظانّها في كلّ معجم، مع بيان ما فيها من تداخل، بصورة ميسّرة وموجزة، وفي هذه الدّراسة ما يعين على التخطيط لصناعة مثل هذا المعجم.

(1019/2)

وأما ما سيؤلف مستقبلاً من معاجم - ولا سيما معاجم القافية - فإن البحث يدعو فيه إلى أن توضع الكلمة في موضعٍ واحدٍ فحسب؛ وهو أصلها، بعد تجريدها من كلّ زيادةٍ، وردّ المحذوف؛ لعلّةٍ صرفيّةٍ أو لغيرها - إلى أصله، وردّ المقلوب؛ أو المبدل، إلى أصله، وفكّ المدغم. ثم تذكر الكلمة فيما يتوارد عليها من أصول؛ للإحالة إلى أصلها الصّحيح فحسب، لا لأنّ تشرح فيها؛ فتسدّ بذلك الأبواب المترتبة على وضع الكلمة في غير موضعها.

أما ما اشتدّ فيه الداخل، وخفي أصله، وتساوت فيه آراء العلماء، وأدلّتهم - فإنه يوضع في أحد الأصلين أو الأصول؛ وفقاً لاختيار صاحب المعجم، وترجيحه، ويحال إليه في الأصل، أو الأصول الأخرى.

ب- ويشير البحث إلى إمكان الإفادة من هذه الحلول عند وضع المعاجم الهجائية العادية؛ التي تتخذ من الأصول مرتكزاً لها في البناء والترتيب، وأمسى المعجمين المعاصرون يفضّلونها على معجم القافية.

ج- ويوصي البحث بتجنّب مذهب الكوفيين في الأصول، وتجنّب الآراء الفردية لبعض العلماء؛ كابن فارس، ويدعو إلى الأخذ بمذهب البصريين، وهو مذهب جمهور اللّغويّين من القدماء والحديثين. ويقتضي هذا وضع الرباعي المضاعف نحو (زلزل) في أصول رباعية؛ بدلاً من الأصول الثلاثة.

ويدعو البحث - من جانب آخر - إلى وضع الحروف الثنائية؛ ك- (عن) و (أن) و (بل) و (قد) و (هل) في مدخل ثنائي مستقلّ

(1020/2)

يناسبهما؛ لأنّها لا تمتّ للأصول الثلاثة بصلة؛ فمثلاً توضع (قد) في (ق د) ويأتي بعدها الأصل الثلاثي (ق د د) وتوضع (لم) في (ل م) ويتلوها الأصل الثلاثي (ل م م) وهكذا.

وثمة طريقة يمكن اتباعها في هذا النوع؛ وهي أن يوضع الثنائي في أول فصله؛ فتوضع (لم) مثلاً - في أول فصل اللام من باب الميم، و (قد) في أول القاف من باب الدال بيد أن وضع هذه الحروف في موضعها؛ الذي يؤهلها له حرفها الثاني - أولى.

د- ويوصي البحث بأن يوضع المنحوت، نحو (عشمي) و (بسمَل) في أصول رباعية؛

وفاقاً لوزنه عند البصريين، ويشار فيه إلى الأصلين أو الأصول التي نُحِت منها.
أما المركب المزجي؛ نحو (حضر موت) و (بعلبك) فيعامل معاملة المركب الإضافي، نحو
(عبد الرحمن) فيوضع في أحد الجزئين، بمنهجٍ مطردٍ، ويذكر في الجزء الآخر؛ للإحالة
فحسب.

؟- ويأمل البحث أن يحدو صناع المعاجم حذو أصحاب كتب المعرّب؛ كالجواليقي
والخفاجي والحجي - في تجنبهم تجريد المعرّب من الزوائد؛ بإخضاعه إلى مقاييس العربية.
وتتم الفائدة عند تنبيه القارئ في الأصل الذي يحتمله لو كان عربياً، والإحالة إلى
موضعه.

و يقترح البحث على أهل التخصص - ولا سيّما أعضاء مجامع اللغة العربية - اعتماد
مصطلح (حروف التداخل) على غرار (حروف الذلاقة) و (حروف الإبدال) و (حروف
الإدغام) .

(1021/2)

وحروف التداخل ستة؛ وهي: الهمزة والتاء والميم والنون والواو والياء، ولا تكاد تخلو
كلمة متداخلة أصولها من واحدٍ من هذه الحروف الستة.
ز- وينصح البحث مطالعي معاجم القافية أن يضعوا تداخل الأصول في حسابهم؛ وهم
يطالعون هذه المعاجم؛ وأن لا يقتصرُوا في طلبتهم على ما يطالعونه في أصلٍ واحدٍ؛ بل
عليهم أن يطالعوا كلَّ ما تحتمله الكلمة من أصولٍ؛ بحثاً عن فائدةٍ جديدةٍ؛ كضبط أو
حكم لغويٍّ مغاير، أو فائدةٍ صرفيةٍ أو نحوية، أو نقل عن عالم أو رأي له، أو شاهد
شعريٍّ أو نثريٍّ.

وينصحهم أن لا يتعجلوا بإصدار أحكامهم على الكلمة بالإهمال في المعجم؛ فقد تكون
فيه أصل آخر، وإن كان يبدو - أحياناً - بعيداً.

وبعد؛ فهذا (تداخل الأصول وأثره في بناء المعجم العربي من خلال مدرسة القافية) كما
تكشّف لي من خلال هذه الدراسة التي شغلت بها زمناً؛ وكانت معي أقوم بها وأقعد؛
أيّما رحلت وحيثما نزلت، حاضرة في وجداني، فلا غرو فقد أحبتها؛ فأفرغت فيها
الجهود والطاقة، ولا أزعم فيها بلوغ الغاية، ولكنني أرجو المقاربة والسداد؛ وأرجو ممن
ينظر في عملي هذا أن يصلح ما طغى به القلم، وزاغ عنه البصر، وقصّر عنه الفهم؛
فالإنسان محلّ التسيان. والحمد لله أولاً وآخراً.

تمّ بحمد الله الفراغ من إعداد هذه الدراسة في العاشر من محرم سنة 1414هـ - الموافق: 1993/06/29م. وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(1022/2)

مصادر ومراجع

...

فهرس المصادر والمراجع

المخطوطات:

- 1- أبنية الأسماء والمصادر، لابن القطاع، نسخة فيلمية مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم: 2727، وأصلها محفوظ في دار الكتب المصرية تحت رقم: 611؟.
- 2- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، للدكتور فوزي الشايب، رسالة دكتوراة في جامعة عين شمس بالقاهرة، سنة: 1403؟.
- 3- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان، نسخة خطية مصورة في جامعة الدول العربية تحت رقم: 899.
- 4- إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس، لابن الطيّب الفاسي، نسخة فيلمية مصورة في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة تحت رقم: 4560.
- 5- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، لابن منظور، رسالة ماجستير، لحسن أحمد عثمان، في جامعة أ/ المقرى.
- 6- تحصيل عين ماء الذهب من معدن جوهر الأدب، للأعلم الشنتمري، نسخة ممصورة عن أصلها المحفوظ في المكتبة الوطنية في تونس تحت رقم: 13736.
- 7- التذييل والتكميل، لأبي حيّان، دار الكتب المصرية تحت رقم: 6016؟.

(1049/2)

- 8- جامع التعريب بالطريق القريب، لمصطفى المدني، عارف حكمت 410/36.
- 9- حاشية ابن بري على درة الغواص، نسخة مصورة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى في مكة المكرمة تحت رقم: 783 لغة.
- 10- رسالة في الحروف الذوقية، لشهاب الدين الخفاجي، التيمورية في دار الكتب

المصرية تحت رقم: 20/331 (مجاميع) .

11- الدرّ اللقيط في أغلاط القاموس الخيط، لمصطفى الداودي المعروف بداود زاده، نسخة فيلمية في الجامعة الإسلامية تحت رقم: 3991.

12- الراموز، لمحمد بن حسن بن عليّ، عارف حكمت، تحت رقم: 410/53.

13- السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية، للدكتور محمد يعقوب تركستاني، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى.

14- شرح أبنية سيبويه، لأبي حاتم السجستاني، عارف حكمت.

15- شرح التسهيل، للمرادي، دار الكتب المصرية تحت رقم: 10 نحو.

16- شرح ديوان المتنبي، لأبي اليمن زيد بن الحسن الكندي، فيض الله تحت رقم: 1647.

17- شرح السيرا في على كتاب سيبويه، رسالة دكتوراة، لأحمد صالح أحمد دقماق، في جامعة الأزهر، 1408هـ.

(1050/2)

18- شرح شافية ابن الحاجب في التصريف، لركن الدين الإستراباذي، نسخة الجامع الكبير في صنعاء، تحت رقم: 173.

19- شرح المقامات، لمحمد بن أبي بكر الرازي، عارف حكمت، تحت رقم: 159 أدب.

20- شرح المقامات، للمقري، مكتبة محافظة الإسكندرية تحت رقم: 47- ج.
- الشيرازيات = المسائل الشيرازيات.

21- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، عارف حكمت.

22- الطراز المذهب فيما في اللغة من الدخيل والمعرب، للنهالي، عارف حكمت، تحت رقم: 410/74.

23- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي، نسخة خطية مصورة عن أصلها المحفوظ في مكتبة عثمانية، تحت رقم: 584، وهي منشورة على هيئتها الأصلية بعناية وتعليق محمود محمد السيد الدغيم.

24- الغريب المصنّف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، عارف حكمت، تحت رقم: 76 لغة.

- 25- الغريين (غربي القرآن والحديث) لأبي عبيد الهروي، نسخة فيلمية في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، تحت رقم: 4303.
- 26- قصد السبيل، فيما في اللغة العربية من الدخيل، للمحبي، عارف حكمت، تحت رقم: 410/74

(1051/2)

-
- 27- القول المأنوس بفتح مغلق القاموس، لبدر الدين القرافي، عارف حكمت، تحت رقم: 410/84
- 28- لغات طي، للدكتور محمد يعقوب تركستاني، رسالة دكتوراة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة لعام: 1402هـ.
- 29- لغات قيس، للدكتور محمد أحمد العمري، رسالة دكتوراة، في جامعة أم القرى في مكة المكرمة لعام: 1402هـ.
- 30- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، تحت رقم: 347 نحو.
- 31- المصباح في شرح أبيات الإيضاح، لابن يسعون، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، تحت رقم: 241 نحو.
- 32- المعجم العربي، دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ليحيى منير علم، رسالة ماجستير في كلية الآداب في جامعة دمشق، سنة: 1403هـ.
- 33- المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق أحمد بن عبد الله الدويش، رسالة دكتوراة من كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض لعام: 1411هـ.
- 34- موطئة الفصيح لموطأة الفصيح، لابن الطيب الفاسي، دار الكتب المصرية تحت رقم: 5010هـ

(1052/2)

-
- 35- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم، لخليل بن أبيك الصفدي، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى في مكة المكرمة ت

تحت رقم: 323 لغة. عن نسخة مكتبة بايزيد العمومية في تركيا تحت رقم: 6834.

36- الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح، لأبي زيد التادلي المدني،
نسخة فيلمية محفوظة في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم: 6422.

ب - المطبوعات:

37- القرآن الكريم.

38- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الشرجي

الزبيدي، بتحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت 1407هـ.

39- آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، قدم له

وحدّق أصله عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.

40- الإبدال، لابن السكيت، بتحقيق الدكتور حسين محمد شرف، منشورات مجمع
اللغة العربية بالقاهرة 1398هـ.

(1053/2)

41- الإبدال لأبي الطيّب اللغوي، بتحقيق عزّ الدين التنوخي، مطبوعات المجمع
العلمي العربي بدمشق 1379هـ.

42- الإبدال والمعاقبة والنظائر، للزجاجي، بتحقيق عزّ الدين التنوخي، مطبوعات
المجمع العلمي بدمشق 1381هـ.

43- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، لأبي عثمان المقدسي،
مطبوعات مصطفى الباوي الحلبي، القاهرة 1402هـ.

44- ابن الحاج النحوي، للدكتور حسن موسى الشاعر، دار القلم، دمشق 1406هـ.

45- ابن عباس مؤسسة علوم العربية، للدكتور عبد الكريم بكّار، مكتبة السوادني،
جدة 1411هـ.

46- أبنية الأفعال، دراسة لغوية قرآنية، للدكتورة نجاة الكوفي، دار الثقافة للنشر
والتوزيع، القاهرة 1409هـ.

47- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (دراسة لسانية ولغوية) للدكتور عصام نور
الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1402هـ.

48- اتّجاهات البحث اللغوي في العالم العربي، للدكتور رياض زكي قاسم، مؤسسة
نوفل، بيروت 1982م.

49- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا الدمياطي، بتحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة. 1407هـ.

(1054/2)

-
- 50- الإتيقان في علوم القرآن، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.
- 51- أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها، للدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، القاهرة 1991م.
- 52- أثر التضعيف في تطوّر العربية، للدكتور مصطفى جواد، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، م 19
- 53- أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، للدكتور مسعود بوبو منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1982م.
- 54- احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، للدكتور سليمان العايد، مجلة جامعة أم القرى، السنة الثانية، العدد الثالث، العام 1410هـ
- 55- إحصائية جذور ومعجم لسان العرب، للدكتور عليّ حلمي موسى، مطبوعات جامعة الكويت 1972م.
- 56- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم القرطبي، القاهرة.
- 57- أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي والتفسير القرآني والمليدان الأدبي، للدكتور هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت 1407هـ.
- 58- الاختيارين، للأخفش الأصغر عليّ بن سليمان بن الفضل، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت 1404هـ.
- 59- أدب الكاتب، لابن قتيبة، بتحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1402هـ.
- 60- إدغام القراء، لأبي سعيد السيرافي، بتحقيق الدكتور محمد عليّ عبد الكريم الرديني، دار أسامة، دمشق 1406هـ.

(1055/2)

- 61- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، بتحقيق الدكتور مصطفى النماس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة.
- 62- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء) لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت 1400هـ.
- 63- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، بتحقيق عبد المعين الملوحي، منشورات الجمع العلمي بدمشق 1391هـ.
- 64- أساس البلاغة، للزمخشري، بتحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت 1402هـ.
- 65- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات، لأبي بكر الزبيدي، بتحقيق الدكتور حنا جميل حداد، دار العلوم، الرياض 1407هـ.
- 66- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير، دار الفكر، بيروت 1390هـ.
- 67- أسرار البلاغة، لأبي البركات الأنباري، بتحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات الجمع العلمي، دمشق 1377هـ.
- 68- أسس علم اللغة، لماريو باي ترجمة وتعليق الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة 1408هـ - 1987م.
- 69- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليميني، بتحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، 1406هـ.

(1056/2)

-
- 70- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، بتحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1406هـ.
- 71- الاشتقاق، لابن دريد، بتحقيق عبد السلام الخانجي، القاهرة 1387هـ.
- 72- الاشتقاق، لابن السراج، بتحقيق محمد صالح التكريتي، المعارف، بغداد 1973م.
- 73- الاشتقاق، لعبد الله أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة 1376هـ.
- 74- اشتقاق الأسماء، للأصمعي، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1400هـ.

- 75- اشتقاق أسماء الله الحسنى، للزجاجي، بتحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت 1406هـ الطبعة الثانية.
- 76- اشتقاق طي، لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري (محمد بن عمر ابن عبد الرحمن) مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد 36، 1409هـ.
- 77- الاشتقاق والتعريب، لعبد القادر المغربي، مطبعة الهلال، القاهرة 1908م.
- 78- أشعار الشعراء الستة، للأعلم الشنتمري، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1403هـ.
- 79- إصلاح المنطق، لابن السكيت، بتحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة 1949م، الطبعة الثالثة.

(1057/2)

-
- 80- الأصمعيّات، بتحقيق أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف المصرية 1979م.
- 81- أصوات اللغة العربية، للدكتور عبد الغفار حامد هلال، القاهرة 1408هـ.
- 82- الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية 1979م.
- 83- الأصول، دراسة إيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء 1401هـ.
- 84- أصول الفعل الرباعي، لأديب عباسي، المقتطف، م 97، ج 1، 1940م.
- 85- الأصول في النحو، لابن السراج، بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405هـ.
- 86- أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، للدكتور توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة 1980م.
- 87- إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس، لابن الطيّب الفاسي، بتحقيق عبد السلام الفاسي، دار التهامي الراجي ومطبعة فضالة، المغرب.
- 88- الأضداد، لأبي بكر الأنباري، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت 1407هـ.
- 89- إعراب ثلاثين سورة، لابن خالوية، دار الكتب المصرية 1941م.

(1058/2)

- 90- إعراب القرآن، المنسوب للزجاج، بتحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتب المصرية، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1402هـ.
- 91- إعراب القرآن، للجحاس، بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب 1405هـ الطبعة الثانية.
- 92- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت 1984م، الطبعة السادسة.
- 93- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي 1988م.
- 94- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي، بتحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت 1400هـ.
- 95- الأفعال، للسرقسطي المعافري، بتحقيق الدكتور حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر 1395هـ.
- 96- الأفعال، لابن القطاع، عالم الكتب، بيروت 1403هـ.
- 97- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، بتحقيق الدكتور محمود فجال، مطبعة النغر، جدة 1409هـ.
- 98- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطلبيوسي، بتحقيق مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1983م.
- 99- أقرب الموارد إلى فصح العربية والشوارد، لسعيد الشرتوني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1889م.

(1059/2)

-
- 100- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، بتحقيق عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1403هـ.
- 101- الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة لغوية تأصيلية، للدكتور إسماعيل عمارة، دار الملاح، إربد 1409هـ.
- 102- إكمال الأعلام بتلخيص الكلام، لابن مالك، بتحقيق الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1404هـ.
- 103- الألفات، لابن خالويه، بتحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف،

الرياض 1402هـ.

104- الألفاظ اللغوية، خصائصها وأنواعها، لعبد الحميد حسن، معهد البحوث والدراسات بجامعة الدول العربية، القاهرة 1971م.

105- ألف باء، للعلوي، القاهرة 1278هـ.

106- الألفية (الخلاصة) لابن مالك (ضمن مجموع مهمات المتون) دار الفكر 1369هـ.

107- الأمالي، لأبي علي القالي، بتحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية 1926م.

108- أمالي ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.

(1060/2)

109- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1400هـ.

110- الأمثال، لمؤرج السدوسي، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التّوّاب، القاهرة 1391هـ.

111- الأمثال، لأبي عكرمة الضبي، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التّوّاب، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

112- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت 1406هـ.

113- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، القاهرة.

114- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، المطبعة الميمنية، القاهرة 1330هـ.

115- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت 1394هـ، الطبعة السادسة.

116- إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، بتحقيق الدكتور محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1408هـ.

117- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، بتحقيق الدكتور موسى بن بني العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد 1982م.

(1061/2)

-
- 118- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، بتحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت 1402هـ.
- 119- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، بيروت 1402هـ.
- 120- البارع في اللغة، لأبي عليّ القالي، بتحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد 1973م.
- 121- البحر المحيط، لأبي حيّان، دار الفكر، بيروت، 1403هـ، الطبعة الثانية.
- 122- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة 1981م.
- 123- بحوث ومقالات في اللغة، للدكتور رمضان عبد التّوّاب، الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض 1403هـ.
- 124- بدائع الفوائد، لابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 125- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- 126- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت 1391هـ.
- 127- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، بتحقيق الدكتور عياد الشبيبي، دار الغرب، بيروت، 1407هـ.

(1062/2)

-
- 128- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، بتحقيق محمد عليّ النجار، القاهرة 1964م.
- 129- البصائر والذخائر، لأبي حيّان التوحيدي، بتحقيق الدكتور وداد القاضي، دار صادر، بيروت 1984م.

- البصريّات = المسائل البصريّات.
- البغداديات = المسائل المشكّلة.
- 130- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، لأبي جعفر اللبلي، بتحقيق الدكتور سليمان العايد، وحدة البحوث والمناهج، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة 1411هـ.
- 131- بغية الملتمس، لأحمد بن يحيى الضبي، مدريد 1884م.
- 132- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، بتحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة 1964م.
- 133- البلغة في أصول اللغة، القنوجي، بتحقيق نذير محمّد مكتبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت 1408هـ.
- 134- بلوغ الأرب في الواو المزيدة في لغة العرب، للدكتور عبد الحميد السيد محمّد عبد الحميد، مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة.
- 135- بناء الرباعي ومعانيه في اللغة العربية، للدكتور إبراهيم السامرائي، المورد م1، العدد 3، 4، بغداد، 1972م.
- 136- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، بتحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة 1400هـ.

(1063/2)

-
- 137- البيان والتبيين، للجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، بيروت، الطبعة الرابعة.
- 138- تاج العروس، للزبيدي، المطبعة الخيرية، القاهرة، 1306هـ.
- 139- تأريخ آداب العرب، للرافعي، دار الكتاب العربي 1394هـ.
- 140- تأريخ آداب اللغة العربية، لجورجي زيدان، مكتبة الحياة، بيروت 1983م.
- 141- تأريخ الأدب العربي، لبروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- 142- تأريخ الأدب العربي في العراق، لعباس الغزاوي، بغداد.
- 143- تأريخ بغداد، للخطيب البغدادي، القاهرة 1931م.
- 144- تأريخ الدولة العلية العثمانية، لفريد بك الحامي، دار الجيل، بيروت، 1397هـ.
- 145- تأريخ اللغات السامية، لولفنسون، دار القلم، بيروت 1980م.

- 146- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، بتحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت 1401هـ.
- 147- التبصرة والتذكرة، للصيمري، بتحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1402هـ.
- 148- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى الباي الحلبي، القاهرة 1976م.

(1064/2)

-
- 149- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1406هـ.
- 150- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، بتحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة 1981م.
- 151- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، لأبي حيان الأندلسي، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد 1397م.
- 152- تحقيق التراث، للدكتور عبد الهادي الفضلي، مكتبة العلم، جدة 1402هـ.
- 153- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1397هـ.
- 154- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) لصدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م.
- 155- تذكرة الحفاظ، للذهبي، حيد آباد 1334هـ.
- 156- التذكرة في القراءات الثماني، لابن غلبون، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1410هـ.
- 157- تذكرة النحاة، لأبي حيان، بتحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ.

(1065/2)

- 158- تربيعة الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية، للدكتور مراد كامل، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، م31.
- 159- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، بتحقيق الدكتور محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة 1387هـ.
- 160- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، للدكتور سلمان حسن العاني، ترجمة الدكتور ياسر الملاح ومراجعة الدكتور محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة 1403هـ.
- 161- تصحيح التصحيف وتحريز التحريف، للصفدي، بتحقيق السيد الشرقاوي، الخانجي، القاهرة 1407هـ.
- 162- تصحيح الفصح، لابن درستويه، بتحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد 1395هـ.
- 163- تصحيح القاموس المحيط، لأحمد تيمور، القاهرة، المطبعة السلفية، 1343هـ.
- 164- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر، بيروت.
- 165- تصريف الأسماء، للشيخ محمد الطنطاوي، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1408هـ؛ الطبعة السادسة.
- 166- تصريف الأفعال ومقدمة الصرف، للشيخ عبد الحميد عنتر، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1409هـ.

(1066/2)

-
- 167- التصريف الملوكي، لابن جني، عني بتحقيقه محمد سعيد مصطفى النعساني، وعلق عليه أحمد الخاني، ومحيي الدين الجراح، حماة 1390هـ، الطبعة الثانية.
- 168- تطوّر البنية في الكلمة العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، م11، 1959م.
- 169- التطوّر النحوي في اللغة العربية، لبرجستراسر، ترجمة الدكتور رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض 1402هـ.
- 170- التعريف في ضوء علم اللغة المعاصر، للدكتور عبد المنعم الكاروري، مطبعة جامعة الخرطوم 1986م.
- 171- التعريفات، للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـ.
- 172- التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، للدكتور عبد الرحمن محمد

- إسماعيل، المكتبة التوفيقية، القاهرة 1402هـ.
- 173- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع، لابن جني، بتحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1400هـ.
- 174- تفسير أسماء الله الحسنى، للزجاج، بتحقيق أحمد يوسف الدقاق، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق 1395هـ - 1975م.

(1067/2)

-
- 175- تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفها، لطوبيا العنيسي، دار العرب للبستاني، القاهرة 1964م.
- 176- تفسير غريب القرآن، لابن عزيز السجستاني، القاهرة.
- 177- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، بتحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة 1958م.
- 178- تفسير ابن كثير، بتحقيق الدكتورة محمد البنا ومحمد عاشور وعبد العزيز غنيم، دار الشعب، القاهرة 1390هـ.
- 179- تفسير مجاهد، بتحقيق عبد الرحمن الطاهر السورتي، حيدر آباد.
- 180- التقفية في اللغة، للبندنجي، بتحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، مطبعة العاني، بغداد 1976م.
- 181- تقويم اللسان، لابن الجوزي، للدكتور عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة.
- 182- تقويم المعجم العربي القديم، لرفيق بن حمودة، بحث ضمن حوليات الجامعة التونسية، العدد 32 السنة 1991م.
- 183- التكملة، لأبي علي الفارسي، بتحقيق الدكتور حسن فرهود، جامعة الملك سعود، الرياض 1401هـ.
- 184- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، للجواليقي، بتحقيق عز الدين التنوخي، مطبعة المجمع العلمي بدمشق.

(1068/2)

-
- 185- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصغاني، بتحقيق عبد العليم الطحاوي وآخرين، مطبعة دار الكتاب، القاهرة 1970م.

- 186- التميميم والنون، لرمسيس جرجس، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة م13.
- 187- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني، بتحقيق يسري القواسمي، القاهرة.
- 188- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (حواشي ابن بري) بتحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980م.
- 189- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 190- تهذيب إصلاح المنطق، للتبريزي، بتحقيق الدكتور فوزي مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986م.
- 191- تهذيب الألفاظ، لأبي زكريا التبريزي، نشره لويس شيخو، بيروت 1985م.
- 192- تهذيب التهذيب، لابن حجر، حيدر آباد 1325هـ.
- 193- تهذيب الصحاح، للزنجاني، بتحقيق عبد السلام هارون وأحمد عبد الغفور عطار، دار المعارف، القاهرة 1371هـ.
- 194- تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق عبد السلام هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة 1384هـ.

(1069/2)

-
- 195- تهذيب المقدمة اللغوية لعبد الله العلايلي، بقلم الدكتور أسعد علي، دار النعمان، بيروت 1388هـ.
- 196- توضيح الصرف، للدكتور عبد العزيز فاخر، مطبعة السعادة، القاهرة 1409هـ.
- 197- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- 198- التيسير في القراءات العشر، لأبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت 1404هـ.
- 199- ثلاث رسائل في اللغة، لابن جني والمعري والخيمي، بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت 1981م.
- 200- ثلاثيات الأفعال المقول فيها أفعَل أو أفْعَلَ بمعنى واحد، لابن مالك، بتحقيق الدكتور سليمان العايد، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة 1990م.

201- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثعالبي، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1384هـ.

202- ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية (دراسة معجمية إحصائية) للدكتور أمين فاخر، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1398هـ.

(1070/2)

203- الثنائية والألسنية السامية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، م 8، 1955م.

204- الجاسوس على القاموس، لأحمد فارس الشدياق، الجوائب 1299هـ.

205- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1372هـ.

206- الجدول في إعراب القرآن وصرفه، لمحمد صافي، دار الرشيد، دمشق 1409هـ.

207- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، بتحقيق الدكتور عليّ حسين البوّاب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ومطبعة المدني، القاهرة 1408هـ.

208- الجمل في النحو، للزجاجي، بتحقيق الدكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت 1404هـ.

209- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، بتحقيق الدكتور محمد عليّ الهاشمي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض 1401هـ.

210- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعبد الجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة 1407هـ.

211- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـ.

(1071/2)

212- جمهرة اللغة، لابن دريد، بتحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1987م.

213- جمهرة النسب، للكليبي، بتحقيق ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت 1407هـ.

- 214- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ونديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1403هـ الطبعة الثانية.
- 215- الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق، لمحمد علي الزركان، دار الفكر، دمشق 1408هـ
- 216- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين بن علي الإربلي، بتحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار النفائس 1412هـ.
- 217- الجوهرى مبتكر منهج الصحاح، لأحمد عبد الغفور عطار، دار الأندلس، بيروت 1400هـ
- 218- الجيم، لأبي عمرو الشيباني، بتحقيق إبراهيم الإياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1394هـ.
- 219- حاشية الرفاعي على شرح بحرق، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت 1401هـ.
- 220- حاشية الصبان على شرح الأشموني (بهامش شرح الأشموني) دار إحياء الكتب العربية وعيسى البابي الحلبي، القاهرة.

(1072/2)

-
- 221- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشرق، بيروت 1397هـ، الطبعة الثانية.
- 222- حجة القراءات، لأبي زرعة، بتحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت 1404هـ.
- 223- الحجة للقراءات السبعة، لأبي علي الفارسي، بتحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق 1404هـ.
- 224- حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام، لنشأة طبيان، مطبعة سمير عيسى، دمشق 1976م.
- 225- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، للدكتور محمد ضاري حمادي، دار الرشيد، بغداد 1980م.
- 226- حروف الممدود والمقصود، لابن السكيت، بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض 1405هـ.

- 227- الحسن والإحسان فيما خلا عنه اللسان، لعبد الله بن عمر البارودي الحسني،
عالم الكتب، بيروت 1407هـ.
- الحليّات = المسائل الحليّات.
228- الحيوان، للجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ومصطفى
البابي الحلبي، القاهرة
229- الخاطريّات، لابن جني، بتحقيق عليّ ذو الفقار شاكّر، دار الغرب الإسلامي،
بيروت 1408هـ.

(1073/2)

-
- 230- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، بتحقيق عبد
السلام هارون، الخانجي، القاهرة 1409هـ، الطبعة الثالثة.
231- الخصائص، لابن جني، بتحقيق محمّد عليّ النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة
1371هـ.
232- خصائص العربية في الأمثال والأسماء (دراسة لغوية مقارنة) للدكتور إسماعيل
عميرة، دار الملاحى للنشر والتوزيع، إربد، الأردن 1408هـ.
- الخلاصة = ألفية ابن مالك.
233- الخلاف بين المبرّد وسيبويه، للدكتور دفع الله عبد الله سليمان، مجلة الدارة،
العدد الأوّل، السنة السادسة عشرة، الرياض 1410هـ.
234- الخلاف بين النحويين، للدكتور سيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكّة
المكرّمة 1405هـ.
235- الخماسيات اللغوية وآثارها في العربية، للدكتور عبد الحفيظ سالم، مكّة المكرّمة
1411هـ.
236- دراسات في أساليب القرآن الكريم، لمحمّد عبد الخالق عزيمة، مطبعة السعادة،
القاهرة 1392هـ.
237- دراسات في العربية وتأريخها، لمحمّد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، ومكتبة
دار الفتح، دمشق 1380هـ.
238- دراسات في علم الصرف، للدكتور عبد الله درويش، مكتبة الشباب، القاهرة
1967م.

-
- 239- دراسات في الفعل، للدكتور عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت 1402هـ.
- 240- دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، 1983م.
- 241- دراسات في القاموس المحيط، للدكتور محمد مصطفى رضوان، منشورات الجامعة اللبنانية 1393هـ.
- 242- دراسات في اللغة، للدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد 1961م.
- 243- دراسات في المعجم العربي، للدكتور أمين محمد فاخر، مطبعة حسّان، القاهرة 1404هـ.
- 244- الدراسات اللغوية والنحوية في مصر، للدكتور أحمد نصيف الجنائي، دار التراث، القاهرة 1397هـ.
- 245- دراسات لغوية، للدكتور محمد عليّ الخولي، دار العلوم، الرياض 1402هـ.
- 246- دراسات لغوية، للدكتور حسين نصّار، دار الرائد العربي، بيروت 1406هـ.
- 247- دراسات مقارنة في المعجم العربي، للدكتور السيد يعقوب بكر، جامعة بيروت العربية 1970م.
- 248- دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس، للدكتور عبد الصبور شاهين والدكتور عليّ حلمي موسى، القاهرة.

-
- 249- دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة 1976م.
- 250- دراسة في مختار الصحاح، للدكتور هاشم طه شلاش، مجلة الجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع والثلاثون، الجزء الثالث، بغداد 1403؟.
- 251- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، دار المعرفة، بيروت 1393؟.
- 252- الدرر المبتثة في الغرر المثلثة، للفيروزآبادي، بتحقيق الدكتور عليّ حسين البوّاب، دار اللواء، الرياض 1401؟.
- 253- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، بتحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق 1406؟.

- 254- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة 1975م.
- 255- دروس التصريف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا 1411هـ.
- 256- دروس في علم أصوات العربية، كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، تونس 1966م.
- 257- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، بتحقيق أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن والدكتور حسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد 1987م.

(1076/2)

-
- 258- الدليل إلى مرادف العامي والدخيل، لرشيد العطية، مطبعة الفوائد، بيروت 1898م.
- 259- دليل الباحث اللغوي في الدوريات العربية، لمحمد خيرة بدرية وثرثيا كرد علي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1402هـ.
- 260- دمية القصر وعصرة أهل العصر، للباخرزي، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار الفكر العربي 1971م.
- 261- دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، للدكتور محمد خليفة الدفّاع، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1991م.
- 262- ديوان الأخطل، صنعة السكري، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب 1390هـ.
- 263- ديوان الأدب، للفارابي، بتحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1394هـ.
- 264- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، بتحقيق الدكتور محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت 1403هـ. الطبعة السابعة.
- 265- ديوان امرئ القيس، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت 1984م.

- ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة = شرح ديوان امرئ القيس.
266- ديوان أوس بن حجر، بتحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت 1380؟.

(1077/2)

-
- 267- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، بتحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة 1986م.
268- ديوان الحصين بن الحمام المري، جمع وتحقيق الدكتور مهدي عبيد جاسم، مجلة المورد، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني 1981م.
269- ديوان الخطئية، برواية محمد بن حبيب، المكتبة الثقافية، بيروت.
270- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1951م.
271- ديوان ديك الجن (عبد السلام بن رغبان)، بشرح وتقديم عبد [رب] الأمير مهنا، دار الفكر اللبناني، بيروت 1990م.
272- ديوان ذي الرمة، بتحقيق الدكتور عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت 1402؟
- ديوان رؤية بن العجاج = مجموع أشعار العرب.
273- ديوان الشماخ، بتحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة 1968م.
274- ديوان الطرمّاح، بتحقيق الدكتور عزّة حسن دمشق 1968م.
275- ديوان العجاج، بتحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، دمشق.
وبتحقيق عزّة حسن، بيروت 1971م.
276- ديوان عديّ بن الرقاع العاملي، جمع وتحقيق الدكتور عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكّة المكرمة 1406؟.

(1078/2)

-
- 286- ديوان أبي النجم، صنعة وشرحه علاء الدين أغا، النادي الأدبي بالرياض 1401؟.

- ديوان ابن هرمة = شعر ابن هرمة.

- 287- ذيل الفصيح، لعبد اللطيف البغدادي، بتحقيق محمد عبد المنعم خفاجي،
(ضمن كتاب فصيح ثعلب والشروح التي عليه) المطبعة النموذجية، القاهرة 1368م.
- 288- رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، لعباس حسن، مطبعة العالم العربي،
القاهرة 1371؟
- 289- ردّ العامي إلى الفصيح، لأحمد رضا، دار الرائد العربي، بيروت 1401؟.
- 290- الردّ على الانتقاد على الشافعي، للبيهقي، بتحقيق الدكتور عبد الكريم بكار،
دار البخاري، بريدة 1406؟.
- 291- رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتأريخ، حقّقها وقدم لها الدكتور إبراهيم
السامراء، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن 1408؟.
- 292- الرسالة، للإمام الشافعي، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب
العلمية، بيروت.
- 293- رسالتان في المغرب، لابن كمال باشا والمنشي، بتحقيق الدكتور سليمان العائد،
مطبوعات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكّة المكرمة 1407؟.
- 294- رسالة الغفران، للمعري، دار صادر، بيروت.

(1080/2)

-
- 295- رسالة في الحروف العربية، منسوبة للنصر بن شميل، نشرها أوغست هفتر
ولويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1914م.
- 296- رسالة الملائكة، للمعري، بتحقيق محمد سليم الجندي، دار الآفاق الجديدة،
بيروت 1979م، مصوّرة عن طبعة الترقّي، دمشق.
- 297- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، بتحقيق الدكتور أحمد الخراط،
دار القلم، دمشق 1405؟.
- 298- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، للآلوسي، دار إحياء التراث
العربي، بيروت.
- 299- الروض الأنف، للسهيبي، بتحقيق عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية،
القاهرة 1410؟
- 300- الريح، لابن خالويه، بتحقيق الدكتور حسين محمد شرف، مكتبة الحلبي، المدينة
المنوّرة 1404؟.

- 301- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق 1384؟.
- 302- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت 1412؟.
- 303- زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال، لبدر الدين ابن الناطم، بتحقيق الدكتور ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، دمشق 1412؟.

(1081/2)

- 304- الزبيدي في كتابه تاج العروس، للدكتور هاشم طه شلاش، دار الكتاب للطباعة، بغداد 1401؟.
- 305- الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأسماء (المزيد بحرف واحد) للدكتور زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1403؟.
- 306- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي، عارضه بأصوله وعلق عليه حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة 1957م.
- 307- الساميون ولغاتهم، للدكتور حسن ظاظا، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت 1410؟.
- 308- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، للسويدي، دار الكتب العلمية، بيروت 1406؟.
- 309- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة 1988م.
- 310- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، لابن القاصح العذري، مصطفى الباي الحلبي، القاهرة 1373؟.
- 311- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق 1405؟.
- 312- سر الليال في القلب والإبدال، لأحمد فارس الشدياق، المطبعة العامرة، الأستانة 1284؟.

(1082/2)

- 313- سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي، بتحقيق محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1403هـ.
- 314- سقط الزند، لأبي العلاء المعري، دار صادر، بيروت 1400هـ.
- 315- سلك الدرر في أعيان القرن الثامن عشر، للمردّي، دار البشائر الإسلامية، ودار ابن حزم، بيروت 1408هـ.
- 316- سمط اللالي في شرح أمالي القاضي، لأبي عبيد البكري، بتحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار الحديث للطباعة والنشر، القاهرة 1404هـ، الطبعة الثانية.
- 317- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، للعصامي، الطبعة السلفية بالقاهرة 1380هـ.
- 318- سير أعلام النبلاء، للذهبي، بتحقيق جماعة من العلماء، مؤسسة الرسالة، بيروت 1410هـ.
- 319- الشافية، لابن الحاجب (مطبوع بذييل كتاب أبنية الفعل في الشافية لابن الحاجب، للدكتور عصام نور الدين).
- 320- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت.
- 321- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، القاهرة 1358هـ.

(1083/2)

-
- 322- شرح أبنية سيويه، لأبي عمر الجرمي، جمع وتوثيق وترتيب الدكتور محسن سالم العميري، مجلّة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، السنة الثالثة، العدد الثالث 1405هـ.
- 323- شرح أبنية الكتاب، لابن الدهان، بتحقيق الدكتور حسن الشاذلي فريهود، دار العلوم، الرياض 1408هـ.
- 324- شرح أبيات سيويه، لابن السيرافي، بتحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق 1979م.
- 325- شرح أبيات سيويه، لأبي جعفر النحاس، بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت 1406هـ.
- 326- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادلي، بتحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق 1393هـ.

- 327- شرح اختيارات المفصل، للخطيب التبريزي، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، بيروت 1407هـ.
- 328- شرح أدب الكتاب، للجواليقي، قدّم له مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت
- 329- شرح أشعار الهذليين، للسكري، بتحقيق عبد الستار فراج، ومراجعة محمود محمد شاكر، دار العروبة، القاهرة، 1984م.
- شرح الأشموني = منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.
- 330- شرح ألفية ابن معط، للقواس، بتحقيق الدكتور علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض 1405هـ.

(1084/2)

-
- 331- شرح الألفية لابن الناظم، بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- 332- شرح الحماسة، للتبريزي، مصوّرة (بالأوفست) عن الطبعة المصرية في عام 1296هـ.
- 333- شرح الحماسة، للمرزوقي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1371هـ، 1951م
- 334- شرح درة الغواص، للخفاجي، مطبعة الجوائب 1299هـ.
- 335- شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأخبارهم في الجاهلية والإسلام، جمع وتحقيق حسن السندوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة 1959م.
- 336- شرح ديوان لبّيد بن أبي ربيعة العامري، بتحقيق إحسان عبّاس، مطبعة حكومة الكويت 1984م.
- 337- شرح السيرافي (السيرافي النحوي) بتحقيق الدكتور عبد المنعم فائز، دار الفكر، بيروت 1403هـ، 1983م.
- 338- شرح الشافية للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) عالم الكتب، بيروت.
- 339- شرح الشافية لابن الحاجب، للرضي، بتحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت 1402هـ. 1982م.

-
- 340- شرح الشافية، لتركيا الأنصاري (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) عالم الكتب، بيروت 1404؟.
- 341- شرح الشافية، لنقره كار (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) عالم الكتب، بيروت 1404؟.
- 342- شرح شواهد الإيضاح، لابن برّي، بتحقيق الدكتور عبد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1405؟.
- 343- شرح شواهد شرح الشافية، للبغدادي، مطبوع بذييل شرح الشافية بتحقيق محمد نور الحسن ورفيقية، دار الكتب العلمية، بيروت 1402؟.
- 344- شرح شواهد المغني، للسيوطي، بتحقيق أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- 345- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، بتحقيق مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد 1409؟.
- 346- شرح فصيح ثعلب، للجبان، بتحقيق عبد الجبار فزاز، المكتبة العلمية، لاهور 1406؟.
- 347- شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، بتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة 1963م.
- 348- شرح القصائد العشر، للتبريزي، بتحقيق عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت 1405؟.

-
- 349- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لابن النحاس، دار الباز، مكة المكرمة 1405؟.
- 350- شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت 1405؟.
- 351- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، بتحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1402؟.

- 352- شرح كتاب سيبويه، للرماني (قسم الصرف) بتحقيق الدكتور المتولي رمضان الدميري، مطبعة التضامن، القاهرة 1408هـ؟.
- 353- شرح كفاية المتحفظ، لابن الطيب الفاسي، بتحقيق الدكتور علي حسين البوّاب، دار العلوم، الرياض 1403هـ؟.
- 354- شرح لامية الأفعال، لبحرق، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت 1401هـ؟.
- 355- شرح ما يقع فيه التصحيف، لأبي أحمد العسكري، بتحقيق عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى الباوي الحلبي، القاهرة 1383هـ؟.
- 356- شرح مختصر التصريف العزّي، للتفتازاني، بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت 1983م.
- - شرح المرادي = توضيح المقاصد والمسالك.
- 357- شرح المعلقات العشر، للشنقيطي، دار القلم، بيروت.
- 358- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

(1087/2)

-
- 359- شرح المفصّليات، للقاسم بن محمّد الأبناري، بتحقيق كارلوس لايل، بيروت، 1920م.
- 360- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب 1393هـ؟.
- 361- شرح النظم الأوجز في ما يهزم وما لا يهزم، لابن مالك، بتحقيق الدكتور عليّ حسين البواب، دار العلوم، الرياض 1405هـ؟.
- 362- شرح سقط الزند، بتحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء، دار الكتب المصرية، القاهرة 1364هـ؟.
- 363- شعر عمرو بن أحمّر الباهلي، نشرة الدكتور حسين عطوان، دمشق.
- 364- شعر الكميت بن زيد، نشرة الدكتور داود سلّوم، النجف 1969م.
- 365- شعر النابغة الجعدي، بتحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق 1384هـ؟.
- 366- شعر ابن هرمة، بتحقيق محمّد نفّاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1389هـ؟.

367- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، للخفاجي، بتحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، المطبعة المنيرية، القاهرة 1371؟.

(1088/2)

-
- 368- شواذ النسب، للدكتور سليمان العايد، البحث العلمي بلكية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الكتاب السنوي العلمي المتخصص) الجزء الأول، 1407؟ 1987م.
- 369- الشوارد أو ما تفرّد به بعض أئمة اللغة، للصغاني، بتحقيق الدكتور مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1403؟.
- 370- الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف، لعبد القادر المغربي، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع، القاهرة 1953م.
- 371- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، بتحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1977م.
- 372- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت
- 373- الصلة في تأريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثهم وفقهائهم وأدبائهم، لابن بشكوال، الدار المصرية للتأليف، القاهرة 1966م.
- 374- الصيغ الثلاثية مجردة ومزودة اشتقاقاً ودلالةً، للدكتور ناصر حسين عليّ، المطبعة التعاونية، دمشق 1406؟.
- 375- الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالةً، للدكتور مزيد إسماعيل نعيم، مكتبة الأنوار، دمشق 1403؟.
- 376- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، القاهرة 1353؟.

(1089/2)

-
- 377- ضرائر الشعر، لابن عصفور، بتحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت 1980م.
- 378- ضرائر الشعر، للسيرافي، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التّوّاب، دار النهضة

العربية، القاهرة 1405؟.

379- الضرورة الشعرية النحو العربي، للدكتور محمد حماسية عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم، القاهرة.

380- طبقات ابن سعد (الطبقات الكبرى) دار صادر، بيروت 1388؟.

381- طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، ومحمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1383؟.

382- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، قرأه وشرحه أبو فهر محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة 1394؟.

383- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة 1984م.

384- طراز المجالس، للخفاجي، المطبعة الوهبيّة، القاهرة 1284؟.

385- ظاهرة الإبدال اللغوي، للدكتور عليّ حسين البوّاب، دار العلوم، الرياض 1404؟.

386- ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية (دراسة لغوية تأصيلية) للدكتور إسماعيل عمارة، مركز الكتاب العلمي، عمان 1986م.

(1090/2)

387- ظاهرة القلب المكاني في العربية، الدكتور محمد بدوي المختون، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الحادي عشر سنة 1401؟.

388- العباب (حرف الهمزة) للصغاني، بتحقيق فير محمد حسن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد 1398؟.

و (حرف الفاء) للصغاني، بتحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد، بغداد 1981م.

389- عبث الوليد (شرح البحري) لأبي العلاء المعري، بتحقيق محمد عبد الله المدني، نشرة أسعد طرابزوني، دار الرفاعي، الرياض 1405؟.

390- العدل اللغوي بين السماع والقياس، للدكتور غريب عبد المجيد نافع، مكتبة الأزهر، القاهرة 1402؟.

391- العربية، ليوهان فك، بترجمة الدكتور رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي،

القاهرة 1400؟

392- العربية الفصحى الحديثة (بحوث في تطوّر الألفاظ والأساليب) لستتكيفتش،
برجمة وتعليق الدكتور محمد حسن عبد العزيز، القاهرة 1405؟.

393- العربية والغموض (دأرة لغوية في دلالة المبني على المعنى) للدكتور حلمي
خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1988م.

(1091/2)

394- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي (نشر ضمن
شروح التلخيص) مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1937م.

395- العروض، للأخفش، بتحقيق الدكتور محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، مكة
المكرمة 1405؟.

396- عروض الورقة، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري بتحقيق الدكتور صالح
جمال بدوي، مطبوعات نادي مكة الثقافي 1406؟.

- العسكرية = المسائل العسكرية.

- العضديّات = المسائل العضديّات.

397- علم الدلالة والمعجم العربي، للدكتور عبد القادر أبي شريفة والدكتور حسين
لافي والدكتور داود غطاشة، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت 1409؟.

398- علم اللغة لعليّ عبد الواحد وافي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة 1382؟.

399- علم اللغة العام (الأصوات) للدكتور كمال بشر، دار المعارف، القاهرة
1973م.

400- علم اللغة العربية (مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية)
للدكتور محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت 1973م.

(1092/2)

401- علم المفردات في إرثنا اللغوي، للدكتور نشأة محمد، دار العلوم، الرياض
1401؟.

402- العمل المعجمي بين علوم العربية، للدكتور عبد الرزاق محيي الدين، مجلة الجمع

العلمي العراقي، بغداد م16 (1968م) .

403- عناية القاضي وكفاية الراضي، للخفاجي، المطبعة الأميرية، القاهرة 1283؟.

404- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء ببجاية، للغبريني، بتحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

405- عوامل التطور اللغوي، للدكتور أحمد حمّاد، دار الأندلس، بيروت 1403؟.

406- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت 1408؟.

407- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، بتحقيق برجشتراسر، دار الكتب العلمية، بيروت 1402؟.

408- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني، بتحقيق الدكتور شمران العجلي، دار القبلة، بيروت 1408؟.

409- غرائب اللغة العربية، للأب رفائيل نخلة اليسوعي، دار المشرق، بيروت.

(1093/2)

410- غريب الحديث، لابن الجوزي، بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت 1405؟.

411- غريب الحديث، للحريري، بتحقيق الدكتور سليمان العايد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة 1405؟.

412- غريب الحديث، لابن قتيبة، بتحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد 1397؟.

413- غريب الحديث، للخطابي، بتحقيق عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة 1402؟.

414- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، بتصحيح محمد عظيم الدين، حيدرآباد 1384؟

415- الغريبين (غربي القرآن والحديث) لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، حيدرآباد 1406؟.

416- غوامض الصحاح، للصفدي، بتحقيق عبد الإله نبهان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت 1406؟.

417- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، بتحقيق محمد البجاوي ومحمد أي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت 1399؟.

(1094/2)

-
- 418- الفريد في إعراب القرآن الجيد، للمنتجب الهمداني، بتحقيق الدكتور محمد حسن النمر والدكتور فؤاد عليّ مخيمر، دار الثقافة، الدوحة 1411؟.
- 419- فصل المقام في شرح كتاب الأمثال، للبكري، بتحقيق الدكتور إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت 1403؟.
- 420- الفصول الخمسون، لابن معطي، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1397؟.
- 421- الفصول في العربية، لابن الدهان، بتحقيق الدكتور فائز فارس، دار الأمل ومؤسسة الرسالة، بيروت 1409؟.
- 422- فصول في فقه اللغة، للدكتور رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1408؟.
- 423- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصالح الدين خليل بن كيكليدي العلائي، بتحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان 1410؟.
- 424- الفصيح، لأبي العباس ثعلب، بتحقيق عاطف مذكور، دار المعارف، القاهرة 1984م.
- 425- فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ، لأبي إسحاق الزجاج، بتحقيق ماجد الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق 1404؟.
- 426- الفعل زمانه وأبنيته، للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1403؟.

(1095/2)

-
- 427- فقه اللغة، للدكتور عليّ عبد الواحد وافي، دار نضمة مصر، القاهرة.
- 428- فقه اللغة، للدكتور محمد خضر، الكتاب العربي، بيروت 1401؟.
- 429- فقه اللغة السامية، لبروكلمان، بترجمة الدكتور رمضان عبد التّوّاب، مطبوعات

جامعة الرياض 1397؟.

430- فقه اللغة في الكتب العربية، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت 1979م.

431- فقه اللغة المقارن، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت 1983م.

432- فقه اللغة وخصائص العربية، لمحمد المبارك، دار الفكر، بيروت 1401؟.

433- فقه اللغة وسرّ العربية، للثعالبي، بتحقيق سليمان سليم البوّاب، دار الحكمة، دمشق 1409؟.

434- الفلاح شرح المراح، لابن كمال باشا، الآستانة 1304؟.

435- الفلسفة اللغوية، لجورجي زيدان، دار الجليل، بيروت 1982م.

436- فهارس كتاب سيويوه ودراسة له، صنعة محمد عبد الخالق عزيمة، مطبعة السعادة، القاهرة 1395؟.

437- فهارس لسان العرب، صنعة الدكتور خليل عمايرة، مؤسسة الرسالة، بيروت 1407؟.

(1096/2)

438- الفهرست لابن النديم، بتحقيق رضا تجدد، دار المسيرة، بيروت 1988م.

439- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، لابن هشام اللخمي، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار مكتبة الحياة، بيروت 1400؟.

440- في أصول الكلمات، للدكتور محمد يعقوب تركستاني، بيروت 1412؟.

441- في تصريف الأسماء، للدكتور عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة 1970م.

442- في شوائب المعاجم، لبطرس البستاني، مجلة المشرق، بيروت، المجلد التاسع والعشرون، سنة 1931م.

443- في علم الصرف، للدكتور أمين عليّ السيّد، دار المعارف، القاهرة 1985م.

444- في قواعد الساميات (العربية والسريانية والحبشية) للدكتور رمضان عبد التّوّاب، القاهرة 1981م.

445- في اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- 446- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1407؟ 1987م.
- 447- القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات) ، لأبي منصور الأزهرى، بتحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة 1412؟.

(1097/2)

-
- 448- قراءة في تصريف لفظ مهين، للدكتور أحمد الخراط (ملحق التراث بجريدة المدينة العدد 30 السنة الخامسة عشرة) .
- 449- القلب والإبدال، لابن السكيت، بتحقيق أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت 1903م.
- 450- القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، للشيخ عبد السميع شبانة، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة 1409؟.
- 451- القول الأصيل في العربية من الدخيل، للدكتور ف. عبد الرحيم، مكتبة لينة، دمنهور 1411؟.
- 452- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، لابن الجوزي، بتحقيق الدكتور مصطفى النماس، مطبعة السعادة، القاهرة 1493؟.
- 453- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، بتحقيق الحسائي حسن عبد الله، مؤسسة عالم المعرفة، بيروت.
- 454- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، بتحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1406؟.
- 455- الكتاب، لسيبويه، مطبعة بولاق، القاهرة 1316؟.
- وبتحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت 1403؟ (الإحالات غير المقيّدة على هذه الطبعة وحدها) .
- 456- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب،، لأبي عليّ الفارسي، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1408؟.

(1098/2)

- 457- كشّاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، مطبعة خيَّاط، بيروت 1966م.
- 458- الكشّاف عن حقائق عوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،
للزحشرّي، بتصحيح مصطفى حسين أحمد، دار الريّان للتراث، القاهرة، ودار الكتاب
العربي، بيروت 1407هـ.
- 459- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، دار الفكر، بيروت
1402هـ.
- 460- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب، بتحقيق محيي الدين
رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت 1404هـ.
- 461- كلام العرب، للدكتور حسن ظاظا، دار النهضة العربية، بيروت 1976م.
- 462- الكلام على عصيّ ومغزو، لأبي البركات الأنباري، بتحقيق الدكتور سليمان
العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث، رجب 1410هـ.
- 463- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لابن حسام الهندي، بتحقيق بكري
حياتي وصفوة السقّا، مكتبة التراث الإسلامي، حلب 1391هـ.
- 464- اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، بتحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت
1405هـ.

(1099/2)

-
- 465- اللامات، لعليّ بن محمد الهروي النحوي، بتحقيق الدكتور أحمد عبد المنعم
الرصد، مطبعة حسان، القاهرة 1404هـ.
- 466- لحن العامة، لأبي بكر الزبيدي، بتحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، دار المعارف،
القاهرة 1981م.
- 467- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور عبد العزيز مطر، دار
الكتاب العربي، القاهرة 1386هـ.
- 468- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- 469- لسان الميزان، لابن حجر العسقلانيّ (بالأفست) دار الفكر، بيروت.
- 470- اللغات الساميّة، لنولدكة، ترجمة الدكتور رمضان عبد التّوّاب، مكتبة دار
النهضة العربية، القاهرة.
- 471- اللغة، لفندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، لجنة البيان

العربي، القاهرة 1951م.

472- اللغة العربية وخصائصها وسماتها، للدكتور عبد الغفار حامد هلال، مطبعة

الحضارات العربية، القاهرة 1396هـ.

473- اللغة العربية عبر القرون، للدكتور محمود فهمي حجازي، دار الثقافة، القاهرة

1978م.

474- اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام، للدكتور أحمد حسين شرف الدين،

مطابع سجل العرب، القاهرة 1975م.

(1100/2)

475- اللغة العربية كائنٌ حيٌّ، لرجي زيدان، دار الجيل، بيروت 1988م.

476- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

القاهرة 1985م.

477- اللغة العربية وعلومها، لعمر رضا كحالة، مكتبة النسر، دمشق 1391هـ.

478- لغة قريش، لمختار سيدي الغوث، مطبوعات النادي الأدبي، الرياض 1412هـ.

479- اللهجات العربية في التراث، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية

للكتاب، تونس 1983م.

480- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنيةً، لصاحبة راشد آل غنيم، مطبوعات

مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة 1405هـ.

481- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم

للملايين، بيروت 1399هـ.

482- ما جاء على فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ بمعنى واحدٍ، بتحقيق ماجد الذهبي، دار الفكر،

دمشق 1402هـ.

- ما جاء على وزن تَفْعَالٍ = ثلاث رسائل في اللغة.

483- ما ذكره الكوفيون من الإدغام، للسيرافي، بتحقيق الدكتور صبيح التميمي، دار

البيان العربي، جدة 1405هـ.

(1101/2)

- 484- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للفتاز القيرواني، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التّوّاب والدكتور صلاح الدين الهادي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1412؟.
- 485- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، بتحقيق الدكتورة هدى قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1391؟.
- 486- المباحث اللغوية في العراق، لمصطفى جواد معهد الدراسات العربية، القاهرة 1955م.
- 487- مباحث ودراسات لغوية، للدكتور عبد العزيز محمد فاخر، القاهرة 1402؟.
- 488- المبدع في التصريف، لأبي حيّان، بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الكويت 1402؟.
- 489- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، بتحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1980م.
- 490- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسية، لابن جني، بتحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت 1407؟.
- 491- متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة، لأحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت 1960-1958م.
- 492- المثلث، لابن السيد البطليوسي، بتحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي، دار الرشيد، بغداد 1981م.

(1102/2)

- 493- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، بتحقيق الدكتور فؤاد سزكين، الخانجي، القاهرة 1374؟.
- 494- مجالس ثعلب، بتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة 1969م.
- 495- الجرد في غريب كلام العرب ولغاتها، لكراع، بتحقيق الدكتور محمد أحمد العمري، دار المعارف، القاهرة 1413؟.
- 496- الجرد للغة الحديث، لموفق الدين عبد اللطيف، بتحقيق فاطمة حمزة الراضي، بغداد 1977م.
- 497- مجلة لغة العرب، المجلد الرابع، الرياض 1926م.
- 498- مجمل اللغة، لأحمد بن فارس، بتحقيق محسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت

1404؟.

499- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وأبيات مفرداتٍ منسوبةٍ إليه، بتصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت 1400؟.

500- مجموعة المصطلحات، مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد 21 (1979م) .

501- المجموع المغيث في غريب الحديث، للأصفهاني، بتحقيق عبد الكريم العزباوي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة 1406؟.

(1103/2)

502- المختسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، بتحقيق عبد الحليم النجار وعليّ النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلي، دار سزكين للطباعة 1406؟.

503- المحرر الوجيز، لابن عطية، المجلس العلمي، فاس 1395؟.

504- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيده، بتحقيق جماعة من العلماء، القاهرة 1377؟.

505- الخلي (وجوه النصب) ، لابن شقير البغدادي، بتحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، بيروت 1408؟.

506- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت 1391؟.

507- محيط المحيط، للبستاني، مكتبة لبنان 1983م.

508- مخارج الحروف وصفاتها، لابن الطحان، بتحقيق الدكتور محمد يعقوب تركستاني، بيروت 1404؟.

509- مختار الصحاح، لحمد بن أبي بكر الرازي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

510- مختصر شرح أمثلة سيبويه، للجواليقي، بتحقيق الدكتور صابر أبي السعود، طبع مكتبة الطليعة، القاهرة.

511- مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، مكتبة المثنى، القاهرة.

(1104/2)

-
- 512- مختصر المذكر والمؤث، للمفضل بن سلمة، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التّواب، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة 1972م.
- 513- المخصّص، لابن سيده، بعناية محمّد محمود التركي الشنقيطي ومعاونة عبد الغني محمود، مطبعة بولاق، القاهرة 1321؟.
- 514- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، للدكتور محمود الطناحي، القاهرة 1984م.
- 515- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، للدكتور رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض 1982م.
- 516- المذكر والمؤث، لأبي بكر الأنباري، بتحقيق الدكتور طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد 1978م.
- 517- المذكر والمؤث، لابن التستري، بتحقيق الدكتور أحمد هريدي، الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض 1403؟.
- 518- المذكر والمؤث، لابن جني، بتحقيق الدكتور طارق نجم، دار البيان العربي، جدة 1405؟.
- 519- المذكر والمؤث، للفراء، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التّواب، مكتبة دار التراث، القاهرة 1975م.
- 520- مذهب ثنائية الأصول اللغوية، لحامد عبد القادر، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة م 13 سنة 1955م.
- 521- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، بتحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، 1955م.

(1105/2)

-
- 522- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، بتحقيق محمّد جاد المولى وعليّ الجاوي ومحمّد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.
- 523- المسائل البصريّات، لأبي علي الفارسي، بتحقيق الدكتور محمّد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة 1405؟.
- 524- المسائل الحليّات، لأبي علي الفارسي، بتحقيق الدكتور حسن هنداي، دار

القلم، دمشق 1407؟.

- 525- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، بتحقيق الدكتور محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة 1403؟.
- 526- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، بتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، 1406؟.
- 527- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، بتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد 1983م.
- 528- المساعد، للأب أنستاس ماري الكرمل، بعناية كوركيس عواد وعبد الحميد العلوجي، مطبعة الحكومة، بغداد 1392؟.
- 529- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، بتحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة 1405؟.
- 530- المستقصى في أمثال العربية، للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت 1397؟.

(1106/2)

-
- 531- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، بتحقيق عبد العظيم الشناوي، المكتبة العلمية، بيروت.
- 532- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، بتحقيق حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت 1403؟.
- 533- المعاجم العربية، لعبد الله درويش، الفيصلية، مكة المكرمة 1406؟.
- 534- المعاجم العربية دراسة تحليلية، للدكتور عبد السميع محمد أحمد، دار الفكر العربي، بيروت 1984م.
- 535- المعاجم العربية المجنسة، للدكتور محمد عبد الحفيظ العريان، دار المسلم، بورسعيد 1404؟.
- 536- المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، للدكتور عبد الحميد محمد أبو سكين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة 1403؟.
- 537- المعاجم العربية وضرورة تهذيبها، فؤاد طرزي، مجلة مجمع العربية، دمشق م 47، ج 2 (1972م) .
- 538- المعاجم اللغوية، للدكتور إبراهيم نجا، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة

المنورة 1411هـ.

- 539- المعاجم العربية اللغوية بدايتها وتطورها، للدكتور إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت 1985م.
- 540- معالم دراسة في الصرف العربي (الأقيسة الفعلية المهجورة) ، للدكتور إسماعيل عمايرة، مكتبة الملاح، إربد.

(1107/2)

-
- 541- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري، بتحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش والدكتور عوض القوزي، دار المعارف، القاهرة 1412هـ.
- 542- معاني القرآن، للأخفش، بتحقيق فائز فارس، الكويت 1401هـ.
- 543- معاني القرآن، للفراء، بتحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف والدكتور عبد الفتاح شلبي (بالأوفست) عالم الكتب، بيروت 1403هـ.
- 544- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، بتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، الكويت 1408هـ.
- 545- المعجميات العربية (ببليوجرافية شاملة مشروحة) إعداد وجدي رزق غالي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1391هـ.
- - معجم الأدباء = إرشاد الأريب.
- 546- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، للدكتور إسماعيل عمايرة والدكتور عبد الحميد السيد، مؤسسة الرسالة، بيروت 1407هـ.
- 547- معجم الأمثال العربية، لرياض عبد الحميد مراد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1407هـ.
- 548- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت 1404هـ.
- 549- المعجم الذهبي (فارسي - عربي) ، للدكتور محمد التونجي، دار العلم للملايين، بيروت 1980م.

(1108/2)

- 550- معجم الشعراء، للمرزباني، بتحقيق عبد الستار فراج، مطبعة عيسى الباي الحلبي، القاهرة 1379هـ.
- 551- معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون، الخانجي، 1392هـ.
- 552- معجميات (عربية سامية) ، للأب مرمجي الدومنيكي، مطبعة المرسلين اللبنانيين، جونبة 1950م.
- 553- المعجم العربي، للدكتور حسين نصّار، دار مصر للطباعة، القاهرة 1956م.
- 554- المعجم العربي، بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، للدكتور رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت 1407هـ.
- 555- المعجم في بقية الأشياء، لأبي هلال العسكري، بتحقيق إبراهيم الأبياريّ وعبد الحفيظ شلبي، نشره دار الكتب المصريّة، القاهرة 1353هـ.
- 556- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكريّ، بتحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1364هـ.
- 557- معجم المؤلفين، لرضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 558- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف إيان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت.

(1109/2)

-
- 559- معجم المعاجم، لأحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1407هـ.
- 560- معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، للدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق 1409هـ.
- 561- المعجم المفصّل في شواهد النحو والشعر، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت 1413هـ.
- 562- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، مطبعة بريل، ليدن 1967م.
- 563- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لحمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إستانبول 1984م.
- 564- المعجم الوسيط، للدكتور إبراهيم أنيس ورفاقه، دار الفكر، بيروت.
- 565- المعجم من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، بتحقيق الدكتور ف. عبد

- الرحيم، دار القلم، دمشق 1410هـ.
- 566- المغرب في ترتيب المغرب، للمطرزي، بتحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب 1399هـ.
- 567- المغني في تصريف الأفعال، لعماد عبد الخالق عزيمة، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1408هـ.
- 568- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت 1979م.

(1110/2)

-
- 569- مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، بيروت سنة 1989م.
- 570- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت 1407هـ.
- 571- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، بتحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق 1412هـ.
- 572- المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- 573- المفصليات، للمفضل الضبي، بتحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، بيروت 1964م.
- 574- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (الشواهد الكبرى) للعيني، مطبوع بهامش خزانة الأدب، بولاق، القاهرة.
- 575- مقاييس اللغة، لابن فارس، بتحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، إيران، قم.
- 576- المقتضب، للمبرّد، بتحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- 577- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، لابن جني، بتحقيق مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق 1408هـ.
- 578- مقدمة الصحاح، لأحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت 1404هـ.
- 579- المقرّب، لابن عصفور، بتحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد 1391هـ.

(1111/2)

-
- 580- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيئة إلى الحرمين مكة وطيبة، لابن رشد السبتي، بتحقيق الدكتور الشيخ محمد الحبيب بن الخوجة، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1982م.
- 581- ملامح في تاريخ اللغة العربية، للدكتور أحمد نصيف الجنابي، دار الرشد، بغداد 1981م.
- 582- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع، بتحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي، كراتشي 1408هـ.
- 583- ملك ملاك ملائكة، للدكتور إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة م 31 صفر 1393هـ.
- 584- الممتع في التصريف، لابن عصفور، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1397هـ.
- - الممدود والمقصور = حروف الممدود والمقصور.
- 585- مميزات لغات العرب، لحفي ناصف، القاهرة 1957م.
- 586- مناهج البحث في اللغة، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء 1400هـ.
- 587- مناهج التأليف عند العلماء العرب، للدكتور مصطفى الشكعة، دار العلم للملايين، بيروت 1982م.
- 588- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1406هـ.

(1112/2)

-
- 589- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور حسن هندايي، دار القلم، دمشق 1409هـ.
- 590- مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان معاني لامية الأفعال، لمحمد أمين الهروي، مطابع الصفا، مكة المكرمة 1404هـ.
- 591- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، بتحقيق الدكتور محمد أحمد العمري، منشورات معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1409هـ.

- 592- منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين، لأحمد إبراهيم عمارة، مطبوعات الجامعة الإسلامية 1408هـ.
- 593- المنصف، لابن جني، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1373هـ.
- 594- المنقوص والممدود، للفراء، بتحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة 1977م.
- 595- منهج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم القرطاجني، بتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، تونس 1966م.
- 596- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، للأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- 597- المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي) للدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت 1400هـ.

(1113/2)

-
- 598- من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة 1978م.
- 599- من تراثنا اللغوي القديم ما يسمّى في العربية بالدخيل، لطله باقر، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد 1400هـ.
- 600- المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، للسيوطي، (ضمن رسائل في الفقه واللغة) بتحقيق عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1982م.
- 601- الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنّفات وتعريفات العلوم، للدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1406هـ.
- 602- المولّد في العربية، للدكتور حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت 1405هـ.
- 603- مولد اللغة، لأحمد رضا، قدّم له الدكتور نزار رضا، دار الرائد العربي، بيروت 1983م.
- 604- النبات والشجر، للأصمعي، نشره أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت 1914م.
- 605- نتائج الفكر في النحو، للسيوطي، بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، بيروت 1404هـ.

606- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، القاهرة.

(1114/2)

607- النحت، لوجيه السّمان مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزآن الأوّل والثاني، المجلد السابع والخمسون 1402هـ.

608- النحت في العربية واستخداماته في المصطلحات العلمية، للدكتور محمّد ضاري حمّادي، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني، المجلد الحادي والثلاثون.

609- النحت في اللغة العربية، لنهاد الموسى، دار العلوم، الرياض 1405هـ.

610- النحت وبيان حقيقته، لمحمود شكري الآلوسي، بتحقيق محمّد بحجة الأثري، مجمع اللغة العربية، بغداد 1409هـ.

611- نحو عربية ميسرة، أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت 1955م.

612- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، عمّان 1405هـ.

613- نزهة الطرف في علم الصرف، للمبدائي، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1401هـ.

614- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، بتحقيق عليّ بن حسن بن عبد الحميد، دار ابن الجوزي، المدينة المنورة 1413هـ.

615- نشأة الفعل الرباعيّ في اللغات الساميّة، لمрад كامل، رسائل المجمع العلمي المصري، مطبعة المعهد العلميّ الفرنسيّ للآثار الشرقية 1963م.

(1115/2)

616- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على طبعه عليّ محمّد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

617- نشوء الفعل الرباعيّ في اللغة العربية، للدكتور أحمد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة 1408هـ.

618- نشوء اللغة العربية ونموّها واكتهاؤها، للأب أنستاس ماري الكرملّي، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت.

- 619- نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلبّي، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومكتبة التراث، مكّة المكرمة 1406هـ.
- 620- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقرّي، بتحقيق يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت 1406هـ.
- 621- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، بتحقيق الدكتور زهير عبد الحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت 1407هـ.
- 622- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، لفخر الدين الرازي، بتحقيق الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت 1985م.
- 623- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، بتحقيق طاهر الزاوي والدكتور محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت
- 624- النهر الماد من البحر، لأيّ حيّان (مطبوع بهامش البحر المحيط) دار الفكر، بيروت 1403هـ.

(1116/2)

- 625- النوادر في اللغة، لأيّ زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت 1387هـ.
- 626- النون وأحوالها في لغة العرب، للدكتور صبحي عبد الحميد، مطبعة الأمانة، القاهرة 1406هـ.
- 627- هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادلي، دار الفكر، بيروت 1402هـ.
- 628- هل العربية منطقية (أبحاث ثنائية ألسنية) لمرجي طبعة المرسلين اللبنانيين، جورنية (لبنان) 1947م.
- 629- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، بتصحيح محمد بدر الدين النعساني، الخانجي، القاهرة 1327هـ.
- 630- الواضح، لأيّ بكر الزبيدي، بتحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة، منشورات الجامعة الأردنية، عمّان 1382هـ.
- 631- الواضح في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهزمة الوصل، لأحمد عمارة، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1408هـ.
- 632- الوافي بالوفيات، لخليل بن أيبك الصفدي، باعتناء جماعة من العلماء، دار

صادر، بيروت 1969م.

633- الوجيز في علم التصريف، لأبي البركات الأنباري، بتحقيق الدكتور عليّ حسين البوّاب، دار العلوم، الرياض 1402هـ.

634- الوجيز في فقه اللغة، لمحمد الأنطاكي، مكتبة الشرق، دمشق.

(1117/2)

635- الوحشيات، لأبي تمام، بتحقيق عبد العزيز الميمنيّ الراجكوتيّ ومحمود شاكر، مطبعة المعارف، القاهرة 1963م.

636- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، بتحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت 1398هـ.

637- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبيّ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة 1375هـ.

(1118/2)
